

002008

حبيب هذا الكتاب الحاج بكير بن فاسم
بكره و نش في سبيل الله لا يبيع ولا يشتري
لا يخرش حتى يرث الله الارض ومن عليها وهو
خير الراشدين وجعله في ايدي الصالحين من اولاده

L. 3 640

33



- ٢ * الكتاب الرابع في الزكاة وما يتعلق بها *
- ١٠ باب تجب في الحبوب ان كانت خمسة او ساق فاكثر
- ١٦ باب تجب فيما سقي من حب او تمر او نخوها بمطر او عيون
- ١٩ باب لا تجب في حب قبل ابتداء ادراكه اجماعا
- ٢٤ فصل يحسب قبل ما اكل من حب او تمر قبل حصاد او جذاذ
- ٣٠ فصل العامل تابع لرب المال على قول من اجاز ذلك
- ٣٨ باب وجب في التقدين ربع الشرب باستكمال النصاب
- ٤٧ فصل هل يزكى الحلي على ما جعل فيه او على قيمته
- ٤٩ باب شرط فيها استقرار الملك فتمت استقرار النصاب
- ٥١ فصل ان فرض لمتزوجة عين تتم فيه الزكاة ولم تمس
- ٥٨ باب شرط في زكاة التقدين والانعام استكمال الحول
- ٦٨ فصل ندب نوقت شهر معلوم بتقرب وقصد ونية
- ٧٦ باب تزكى العروض ان قصد بها تجر وهل على ما جعل فيها
- ٨٢ فصل لا يلزم قبل مقارضا زكاة ولو كان في المال ربح حتي يعلم
- ٩٢ باب شرط في الغنم كالتقدين استقرار الملك والحول وكال النصاب
- ١٠٣ فصل حكم الفائدة في زكاة الغنم حكم ماوردت عليه من اصل وهو النصاب
- ١١٠ فصل من وقت لاربين فضي عنه غالب السنة فرأى حاجة الفقراء
- ١١٦ باب تعطى ثنية ضأن ورباعية معزولا بأش بمجذعة ضأن وثنية معز
- ١٢٠ باب فرض في كل خمس من الابل شاة حتي تبلغ خمسة وعشرين
- ١٢٥ باب تعطى لثمانية اصناف وقد نص الله عليها في انما الصدقات للفقراء
- ١٣٧ باب امر الصدقة في الظهور الى الامام ولا يقسم غني زكاته بنفسه
- ١٤١ فصل جاز للامام شراء دواب وعبيد وعدة وسلاح وخيل
- ١٥١ باب جاز لغني دفعها وان بوكيل او خليفة وندب اختيار امين

- ١٥٩ باب صح استخلاف لاخذها وجاز فيه الجائز في الدفع له
- ١٦٥ باب زكاة الفطر فرض وقيل نفل مرغ فيه وهو المختار
- ١٧٠ خاتمة هل تجب بغروب اخر رمضان او بطلوع فجر الفطر قولان
- ١٧٦ * الكتاب الخامس في الصوم وهو اما واجب او مندوب *
- ٢٠٣ باب ابيح الافطار لمريض عجز عن اكل مبلغا ليل غير مطبق به صوما
- ٢١٧ باب شرط التتابع في القضاء كالاداء لمريض ومسافر
- ٢٢٣ باب ابيح لكبير لا يطبق صوما ان يفطر ولا يقضيه كريض لا يرجأ برئه
- ٢٢٨ باب لزم البالغ العاقل القادر الحاضر لا مانع له مما مر صوم رمضان
- ٢٣٨ باب المندوب وهو الثاني كالواجب نية وامساكا عن كل مفطر
- ٢٥٠ فصل ندب صوم عاشوراء والسابع والعشرين من رجب والخامس والعشرين
- ٢٥٢ باب من الاعتكاف وندب والاكثر منا على لزوم الصوم فيه
- ٢٦٨ خاتمة في وقت الدخول والخروج فمن نذرا اعتكاف شهر
- ٢٦٩ * الكتاب السادس في الحج وما يتعلق به *
- ٢٨٥ باب يتصل مريد الخروج للحج من كل تباعة وان بمعاملة او نذرا وتكفير بين
- ٢٩١ باب شرط الاحرام المكان والزمان فالمكان المواقيت المسنونة
- ٢٩٧ باب من اغتسال لاحرام وقيل وجب وجوز الوضوء فقط
- ٣٠٢ فصل المحرم اما مفرد بحج او متمتع بعمرة او قارن بهما
- ٣١٠ باب منع المحرم من استعمال الطيب والقاء ثقت وجماع واصطياد ولبس مخيط
- ٣٢١ فصل منع من القاء ثقت ومن تنظف من وسخ كقص شارب
- ٣٢٥ فصل منع ايضا من الوطي لقوله تعالى فلا رفث الآية والرفث الجماع
- ٣٣٨ فصل منع من اصطياد في بر ومن اكل صيده ولو صاده محل
- ٣٣٩ باب جاز للمعمر ان يحتجم وان في الحرم ومنع به دم ان قطع
- ٣٤٢ باب يدخل مكة قادمها من الثنية السفلى
- ٣٤٨ فصل اصل الطواف انه لما قال عز وجل للملائكة اني اعلم ما لا تعلمون

صحيفة

- ٣٥٣ فائدة لارمل عندنا في الطواف
 ٣٥٤ باب سن السعي بين الصفا والمروة بوجوب وقيل فرض
 ٣٥٧ فصل اصل السعي ان اسماعيل عليه السلام لما ترك صغيرا هناك مع امه
 ٣٥٩ فصل ندب لمريد الخروج لمنى والاحرام بحج ان يقتسل
 ٣٦٣ فصل سعي يوم التروية وعرفة بذلك لانه رأى الخليل عليه السلام
 ٣٧٣ فصل يقول مات جمعا اللهم ان هذه جمع فاجمع لي فيها جوامع الخير
 ٣٧٧ باب يقطع التلبية عند جرة القبة ويقول اللهم
 ٣٨٠ فصل اذا ذبحت فاحلق وخذ من شاربك لا لحيتك
 ٣٩٣ فصل يعم البدن ابلا وبقر والمهدي ماسبق لنحر بمكة
 ٣٩٨ فصل الحاق بعد النحر وان بذورة وعديم الشعر بحجر الموصى
 ٤٠٤ باب من فاته الوقوف بعرفات فعل بمنى ما يفعله الحاج
 ٤٢٢ خاتمة من لمن اراد الانصراف من مكة ان يأتي البيت
 ٤٢٥ الكتاب السابع في الايمان والكفارات
 ٤٣٧ باب الاستثناء اخراج بعض من كل بكالا ان يشاء الله
 ٤٤٠ باب موجب الحنث مخالفة عقد اليمين كنفعل
 ٤٥٦ فصل حنث حالفه على لباس حلي بلؤلؤ
 ٤٦٣ فصل من حلف لا يكلم رجلا فكتب اليه فقره او قرئ عليه حنث
 ٤٦٧ فصل من حلف لا يأكل فاكهة ولا نية له فأكل رمانا او رطباً
 ٤٧٧ فصل جاز لمكره اتقاء ان خاف قتلا او ضربا عنيفا
 ٤٨٢ باب كفارة الغليظ اما عتق او صوم متتابعين او اطعام
 ٤٩١ فصل لا يصوم مالك عشرين درهما وقيل ثلاثة فوق مالا بد منه
 ٤٩٤ فصل كفارة الازام فعل ما التزم مع حنث فمن قال
 ٥٠٤ باب ان نذر وقال لله علي ان رزقني مالا ان احج العام
 ٥٠٧ فصل المنذور به اما طاعة او معصية او مباح

صحيفة

- ٥٠٩ خاتمة من نذر ان يصلي بمائة مسجد صلى في واحد
 ٥١٦ الكتاب الثامن في الذبائح وما يتعلق به
 ٥٣٠ فصل لا تؤكل ذبيحة ان حدث بها لامنها باضطراب او ضرب رأس
 ٥٣٧ فصل ذكاة الجنين ذكاة امه عندنا ان تمت خلقته
 ٥٤١ باب من شرط الذكاة التسمية والنية واستقبال القبلة
 ٥٤٨ باب تصح الذكاة بكشفرة حادة وان انحرفت او اعوجت
 ٥٥١ فصل تصح ذكاة موحد بالغ عاقل وان انثى او رقيقا او حائضا
 ٥٥٧ باب حل صيد البحر وان بصورة كلب او خنزير او مات فيه
 ٥٦٢ فصل تعلم جارحة حتى تدعى فتجيب وتزجر فتزجر
 ٥٧٢ فصل صائد البر كالذابح جوازا ومنعا وزاد بشرط
 ٥٧٤ فصل ذكاة صيد البحر وان غير سمك والجراد صيدها
 ٥٧٧ خاتمة ندب لمن ولد له ذكر ان ينسك له بشاتين والاثني بواحدة
 ٥٨٢ الكتاب التاسع في الحقوق
 ٥٨٢ باب فرض على الولد بر والديه وان كافرين لاني معصية
 ٦٠٠ باب للولد على ابويه حق ونهيا عن الدعاء بموته للافتقار
 ٦٠٥ باب تجب صلة الرحم ولو قاطعا
 ٦١٧ باب لزم ولي يتيم وعشيرته اقيام به وبماله وهومن الصلة
 ٦٢٢ فصل جاز لقائم يتيم وان امه او وليه او متطوع لاختيافة
 ٦٣٥ فصل اذا رأى قادر مال غيره اشرف على تلفه ازمه حفظه
 ٦٤٤ باب فرض حق الجار لصحة ماورد فيه
 ٦٥٦ فصل من حق الجار ان تقرضه اذا طلبك وتعينه
 ٦٧٠ فصل تلزم الذواقة رب المال
 ٦٧٢ باب فرض حق صاحب بالجنب وامرنا بالاحسان اليه
 ٦٨٣ باب من حق كل مسلم على اخيه ان يسلم عليه اذا لقيه ورشمته

- ٦٩٠ باب امرنا بالاحسان لابن السبيل بوجوب وهو المنقطع
٦٩٧ فصل تلزم الضيافة حياً واهل منزل لا مسافر او نحوه
٦٩٩ فصل نجب لمحتاج غير عاص وان في امياله
٧٠٢ فصل لا يحقر ما قدم له ولا يلم رزقه بلوم رب البيت
٧٠٣ باب امرنا بالاحسان للعبيد والرفق بهم
٧٠٧ باب من حق سيد على عبده مناصحته في ضيعته وحفظه
٧١١ باب نذب لقوم كانوا بمنزل وقدروا على بنان مسجد ان يبنوه
٧٦٣ فصل لزم مفسدا فيه وان بلا عمد اصلاحه
٧٢٨ فصل يجعل لحيطانه وعمده وسقفه من مال جعل له
٧٤٠ فصل جاز لقائم مسجد ان يتسلف ما يصلح له الى ماله
٧٤٤ فصل من حق مسجد على اهله انما مؤذن له امين حافظ
٧٥٢ فصل ظهرت المساجد من ان تقام فيها الحدود او يتخذ بها طريق
٧٦٥ فصل لا تفرق كفا متصالحين في الله حتى تنثر ذنوبهما
٧٦٧ باب روي من زار اخاه او عاد مريضاً نودي من السماء
٧٦٩ باب من سيرة السلف اجتماع على مهم وان دينوياً
٧٧٧ باب من حق الابرار ان يطاع فيها خالقها وافضلها يوم الجمعة
٧٨١ باب نذب لكل مسلم لقي اخاه ان يحببه بسلام عليكم
٧٩٣ باب لزم كل مكلف اراد دخولا في بيت سكن للغير
٧٩٧ باب يسلم مريد الدخول ويستأذن ثلاثاً
٨٠٦ باب يجب في بيوت الغير ان سكنت
٨١٣ خاتمة من الجفا استئذان الرجل في بيته

﴿ تمت ﴾



الجزء الثاني

من شرح كتاب النيل وشفاء العليل
تأليف الامام الهمام شيخ الاسلام
العلامة الشيخ محمد بن
يوسف اطفيش متع الله
المسلمين بحياته
آمين

﴿ تنبيه ﴾

ان الشارح دعا بالسوء لمن يختصر شرح النيل او يحشي منه على النيل ولا
يرجح من يفعل ذلك او يقصده او يأمر به فلما تعينت فيه ليدرس ويعمل بما فيه
لا يشتغل بالتصرف فيه او بالزيادة فيه مثل ان يقال ومن غيره ثم يقال رجع
فمن فعل ذلك لا يرجح

﴿ طبع على ذمة صاحب الامتياز محمد بن يوسف الباروني وشركاه ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الرابع في الزكاة

هي في اللغة تطلق على الزيادة ولا يخفى ان المال يزيد بها ويزيد بها المؤمن خيرا وعلى البركة والبركة تكون في صاحبها وماله وتثمر في النفس فضيلة الكرم وعلى الطهارة والمال يطهر بها وصاحبها يطهر بها من الذنوب التي منها البخل وفي الشرع ما يخرج من مال او بدن على وجه مخصوص لطائفة مخصوصة بالنية وعلى المعنى المصدري هي اخراج جزء من المال عن المال او البدن على وجه الى اخر مامر وليس الحدان بمانعين وقال ابن حجر صرف جزء من النصاب المولي الى فقير ونحوه غير هاشمي ولا مطلبي ووجه تسميتها مامر او ان متعلقها الاموال ذات النماء بمعنى الزيادة كمال التجارة او الزرع وتقع الالفه بها وتسترق بها الاحرار وتهايب بها الاغنياء لكن لا يقصد صاحبها الاداء الفرض ورضا الله وهي فرض قرن بالصلاة في الذكر ولذا ذكرها بعد الصلاة والا ففرضها تأخر عن فرض الصوم ولا صلاة لتاركها ويقتل مانعها عن امام عدل او عامله او مأموره لقوله تعالى فان تابوا واقاموا الصلاة واتوا الزكاة الآية فغيا قتال المشركين باقامة الصلاة وابتاء الزكاة مع الايمان ولم يكسف بالايمان والصلاة وقال ابو بكر والله لو منعوا مني عقالا الخ واراد بالعقال بعيرا تسمية له بما يعقل به او اراد نفس ما يعقل به وقد قيل ان الامام يأخذ بعير الزكاة وعقاله او اراد ما يسوى عقالا من

الكتاب الرابع في الزكاة
وهي فرض قرن بالصلاة

مال الزكاة مطلقا وروي عنافا ومن دفعها لغير اهلها لمجانها ومعنى كون تاركها لاصلاة له انه لا تقبل منه لانه يعيدها اذا تاب وقيل لا يقتل مانعها الا ان منعها جحودا واما ان منعها فسقا فلا يقتل بل تؤخذ منه قهرا ويؤدب ويهلك مضيعها حتى مات ولم يوص بها وقيل يهلك اذا دخل حول في حول مع الامكان وقيل يعصي بالتأخير عن وقتها ويعيد تاركها جحودا صلاته ومن تركها كانت يوم القيامة ثعبانا شديدا السم في جانبي شديده رغو السم يوكل بعذابه حتى يحاسب الخاق ويأخذ بشديده ويقول انا مالك ويطوق عنقه وانظر نفسي في سورة التوبة وتجب على كل بالغ عاقل مسلم اي موحد ممالك للنصاب واوجب بعضهم اخراجها على من عنده مال يتيم او غيره والنصاب القدر الذي تجب فيه ملكا تاما لا ملكا ناقصا ويأتي اجماعا اي باجماع او اذا اجماع او مجمعا عليها في بروشعير وتمر وزبيب اراد العنب مطلقا فاذ اتم فيه النصاب ازم زكاته ولو كان لا يتم اذا كان زيبا قال صلى الله عليه وسلم الحبة حتى تشد والعنبة حتى تسود واراد بالحبة ما يشمل التمرة والمراد الحبة لازكاة فيها حتى تشد والعنبة لازكاة فيها حتى تسود وبهذا الحديث استدل بعض على انه لا تلزم الزكاة حتى تخرج التمرة عن الرطب ويدخله اليبس وكذا القمح والشعير ونحوهما واما اسوداد العنب فهو غاية نضجه وفي النقدين الذهب والفضة سميا لانهما ينقدان عند البيع ولانه ينقاد الى صاحبهما ان لم يصنعا حليا لرجل او امرأة او سلاح او غيرها كمصحف وحرام على الرجل التحلي بالذهب وقيدما بالصنع لان الكلام في الاجماع وكذا التقييد بالسوم وفي ابل وبقر ومنه الجاموس والدربانية وهي نوع من البقر ترق اظلافها وجلودها ولها اسمة فالبقر ثلاثة العرب والجاموس والدربانية يتم بعضها ببعض وتؤخذ الزكاة على اغلبها وان لم يكن الاغلب اخذ اعلى الادنى وادنى الاعلى وكذا الابل والغنم اوسنة من ذا واخرى من ذا ومن حلف على البقر حثت بالجاموس والدربانية والعرب وقدم البقر على الغنم لعظم بدنهما حتى شملها اسم البدنة في قول ولانها كالا بل في انه يؤدى عليها بالشيء وبفسها وغنم ومنه المعز ان كانت سائمة

وتجب على كل بالغ عاقل مسلم مالك للنصاب ملكا تاما اجماعا في بروشعير وتمر وزبيب وفي النقدين ان لم يصنعا وفي ابل وبقر وغنم ان كانت سائمة

اي راعية وفي اطلاق السوم على رعي الابل والغنم والبقر جمع بين الحقيقة والمجاز
او يحمل على عموم المجاز على قول من قال السوم موضوع لرعي الابل خاصة
والصحيح عند بعضهم انه موضوع لرعي ما ذكر كله وعليه فليس في كلامه الجمع
بين الحقيقة والمجاز واما الابل والبقر والغنم التي يعلفها صاحبها من عنده او يبي
اليها بالحشيش ففي وجوب الزكاة فيها خلاف فقيل تجب والسوم جار على الغالب
لا قيد وهو الصحيح وعليه مالك وقال ابو حنيفة والشافعي لا زكاة فيها واختلف
في الابل والبقر المتخذة للعمل كالزجر وحمل القوت ونحوه لاهلها لا للتجارة فقيل
اذا كانت خمسة لزم فيها الزكاة وقيل لا وهو الصحيح واختار بعض اصحابنا
الاول وهو قول قتادة ومكحول ومالك وقيل تلزم في البقر والغنم مطلقا وفي
الابل ان لم تكن سائمة وقيل اذا عمل بالابل والبقر ما تجب فيه من الحرث لم تجب
فيها وهو ضعيف وفي التاج وقيل ان في ابل وان لضعيف يكرى عليها وهي خمس
او اكثر زكاة والبقر مثلها * وفي لزومها يتيم ومجنونا * اي في لزومها مال يتيم
او مجنون ولو جن بعد بلوغ او بعد ما كان يعطي * وعبدا * اي ابصح ان يملك
مالا فتلزمه الزكاة ام لا ابصح ان يملك مالا ولو اعطيه بل هو لسيده فلا تلزمه
* وذميا وناقص الملك كمن له او عليه دين خلاف مثاره هل هي عبادة
كغيرها * من صلاة وصوم تتعلق بالذمة فلا تلزم الصبي واليتيم والمجنون
ويروى في اليتيم قوله صلى الله عليه وسلم اتجروا باموال اليتامى لانها كلها الزكاة
وتلزم العبد والذمي * او حق * في المال * لمحتاج على غني * فتلزم هؤلاء
ومن له دين ولم يمنع من قبضه دون من عليه دين ينقص ماله عن النصاب
* والصحيح * قول ثالث وهو قول اصحابنا وهو وجوبها على اليتيم وكل
من لم يبلغ * والمجنون * اي وجوبها في مالها ولما وجبت في مالها فكانها وجبت
عليها او باعتبار المال من حيث انه اذا بلغ او افاق لزمه اخراج ما وجب في
ماله حين الطفولية والمجنون ان لم يخرج وقيل تلزم فيما اخرجت الارض
وقيل فيما ظهر غير التقدين ومن عنده مال يتيم او مجنون او غائب او مفقود او غير
حاضر بوكالة او وصاية او احتساب او عنده امانة حاضر لزمه اخراج الزكاة منه

وفي لزومها يتيم ومجنونا
وعبدا وذميا وناقص الملك
كمن له او عليه دين خلاف
مثاره هل هي عبادة
كغيرها او حق لمحتاج
على غني والصحيح وجوبها
على اليتيم والمجنون

وقيل لا يجوز له اخراجها ولا حسابها وقيل بخير بينه وبين حسابها ويخبره اذا بلغ او افاق
او حضر او رد الامانة اليه ويكون حجة وذلك اذا بان له انها واجبة في المال وان بان له
بعد انها لم تجب لزمه ما اخرج وجاز اخذها منه باعطائه ان لم يسترب وقيل لا
الا بامنيين انها وجبت في اموال هؤلاء ويصدقون شريكتهم ان قال اخرجتها
وقيل ان كان ثقة وان لم تخرج من اموالهم ولم تحسب احتاطوا في كميتها وفي سنها
ان جهلت ومن كان عنده مال ليتامى لا تلزم في حصة احدهم زكاة فلا زكاة
في مال من لم تبلغ في حصته الا ان كان لهم ميراثا وجرت فيه الزكاة قبل ولم
تقسم * دون العبد فانه وماله لسيده * ومن قال ان العبد مالك لما اعطي له الزمة
زكاته وقيل مالك والزكاة تلزم سيده يزكي من ماله فان شاء اخذ من مال العبد ما
اعطي زكاة وان شاء زكى من مال العبد وذلك مثل ان يوهب للعبد او يوصى له او
يرمى اليه ميراثه من بلاد الشرك او يرث مشركا ميتا في بلده الذي كان فيه وذلك
ان المشركين يعتقدون التوارث بينهم ولو استرق احدهم وان اسلم العبد فعلى القول
بان المسلم يرث المشرك وقال في التاج ان العبد مالك لما ورثه اجماعا فلا يملكه عنه
سيده الا برضاه على هذا وظاهره انه سواء ورثه بعد العبودية او قبلها * ودون
الذمي * الكتاني والمجوسي * فانما عليه الجزية * لا زكاة يؤخذ بها ولو لزمته فيما
بينه وبين الله كسائر المشركين بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهو
الصحيح وقيل يؤخذ الذمي بها صرح به غير ابي مسته وقيل يؤخذ على زكاة الاصل
الذي اشتراه من الموحدين وقد كان يزكى قبل واما الكتاني والمجوسي الماربان والصنمي
وانواع المشركين فلا زكاة عليهم في الحكم بل يؤخذ ما لهم كله ويقتلون اذ ابوا من
الاسلام ولزمته فيما بينهم وبين الله على الصحيح * ان لم يكن من نصارى
العرب فان عليهم ضصف ماعلى المسلمين وهو الخمس فيما لزمهم * اي المسلمين
* وفيه المشرك * وهو الحب او التمر الذي يسقى بالمطر مثلا والعشر فيما لزم فيه المسلمين
نصف العشر وهو ماسقي بالزجر * ونصفه * اي نصف العشر * في موضع لزوم
* ربعة * اي ربع العشر وهذا في التقدين وذلك مثلا ان مائتي درهم عشرها عشرون
وتلزم المسلم فيها خمسة دراهم والخمسة ربع العشرين فيلزم العربي النصرا في عشرة وهي

دون العبد فانه وماله لسيده
ودون الذمي فانما عليه الجزية
ان لم يكن من نصارى
العرب فان عليهم ضصف
ماعلى المسلمين وهو الخمس
فيما لزمهم فيه العشر ونصفه
في ربعة

نصف العشرين وهكذا تلزمه شاتان حيث لزم المسلم شاة وبقرتان حيث لزمته بقرة وجمالان حيث لزمه جمل كما اشار الى ذلك بقوله ﴿ وكذا في النعم ﴾ بفتح النون والعين الابل والبقر والغنم ﴿ ولا جزية عليهم ﴾ وما ذكره عوض عنها بل هو جزية في الحقيقة ولكن انفوا من اسمها فالظاهر ان ذلك يلزمهم ولو لم يتم النصاب عندهم لانها جزية لازكاة في الحقيقة وانما سماها عمر صدقة لانهم انفوا من اسم الجزية فبدل اسمها ليتوصل الى اخذها والحق بعضهم يهود العرب وصائبهم بنصاراهم وفي التاج ومن انتقل منا او من اهل الذمة الى نصارى العرب ففيه الخمس وكذا فيما انتقل من اموال نصارى العرب الى امرأة او ذمي او مصل ان كانت اصلا وما اشتراه ذمي ولو نعمنا من ارض الاسلام ولو تدارله ذمي بعد ذمي ففيه الزكاة ان كان اصله من اموال المسلمين وما اشتراه المسلمون مما جرى فيه الخمس من نصارى العرب لزمهم فيه العشر على الصحيح وقيل الخمس ولا يلزمهم الصدقة في تبرعهم ان اشتروها وقيل تلزم ان ملكوها قبل الادراك ﴿ والاصح ﴾ اي الصحيح ﴿ وجوبها ﴾ اي الزكاة على صاحب المال في كل سنة ﴿ في دين ان حل اجله ﴾ وحل ايضا وقت الزكاة سواء حلامعا او حل الدين قبله لا بعدها ﴿ ولم يكن على مفلس ﴾ او جبار مانع او منكر او غائب قد ايس منه ﴿ ويسقط المديان ﴾ بكسر الميم واصله كثير اخذ الدين ثم استعمل فيمن عليه دين مطلقا ويطاق ايضا على صاحب المال ﴿ ما عليه من دين ان كان عينا ﴾ ذهبها او فضة ويزكي الباقي وانما يسقط دين الذهب والفضة على دين الذهب والفضة لا على دين الابل والبقر والغنم وكذلك لا يسقط دين الابل والبقر والغنم لدين الذهب والفضة ولا لدين الابل والبقر والغنم وكذلك لا يسقط دين الحبوب من الحبوب او من الذهب والفضة او من الابل والبقر والغنم وان لم يحل الاجل وقد حل وقت الزكاة فلا يزكيه صاحب المال في حينه ولا اذا حل بعد الا ان احل بعد وقد بقي شيء من الزكاة لم يخرج في ذلك ما ياتي في زكاة القائدة ويزكيه المديان ولا يسقطه وقيل اذا حل اجله زكاة صاحبه ايضا ولا يكون ذلك من زكاة المال مرتين لان كلامها زكاة على نفسه ولان ما يعطيه ليس معين بل في ذمته فلو زكى احد ما لم يعط

وكذا في النعم ولا جزية عليهم والاصح وجوبها في دين ان حل اجله ولم يكن على مفلس ويسقط المديان ما عليه من دين ان كان عينا

منه لك اجرة او هبة او ارش او صدق امتك او اعطى للمرأة منه صداقة او مات فورث منه او نحو ذلك لزم من انتقل اليه ان يزكيه في حينه ان تم عنده النصاب وقد دار الحول ولم يعط او اعطى بعضا على الخلاف او كان عنده ما امسك له الوقت فلما انتقل اليه تم النصاب ويدل على كونه معتبرا اذا حال ومالك ان من له دين اجل ولو لم يحل لا يدرك النفقة وتدرك عليه الا ان يقال هذا تعين صاحب الحق فيه والزكاة صاحبها غير متعين فيوسع فيها وقد يبحث في هذا بان من له دين لا يدرك النفقة وهو متعين ولم يضيق له اذ لم يدركها ويا في ايضا الكلام على حديث حق الله احق ان يقضى وذكر ابن جعفر ان من بيده مال يزكيه وله مال اجل فقال من قال لا يؤخذ من دينه الا اجل شيء الا ان يحل دينه مع زكاته وقال من قال يعطى الزكاة مما في يده ومن دينه الا اجل ومن قال بذلك ابو عثمان وفي حفظ ابي صفرة مثل هذا انه يخرج الزكاة من رأس ماله دينه الا اجل مع زكاته اي مع زكاة ماله الحاضر وقال من قال اذا كان وقت محل صدقة الورق قبل محل دينه اخرج زكاته في وقته فاذا حل دينه اخرج زكاته وهو قول موسى بن علي ونجلي بن عذرة وبه نأخذ اه وقد يقال انه ان زكاه مالكة قبل حلوله وزكاه ايضا من هو في ذمته كان مزكى مرتين لكن لو لم يحل دين هذا ولا زكاة من هو في ذمته لزم ان لا يزكيه واحد منهما في حينه ولا بعد على القول الذي ذكره المصنف والظاهر ان صاحب هذا القول يلتزم ان لا زكاة وقال ابن عباد رحمه الله زكاة الدين على المديان ما لم يقبضه صاحبه منه ولو حل اجله وقال قومنا انها على صاحبه ولو لم يقبضه ولم يحل الاجل وانه لازكاة في مال دين حتى يخرج منه الدين الى صاحبه فبعد ذلك يزكي الباقي ورد بان الدين متعلق بذمته لا بالمال فضلا عن ان تمتع زكاته حتى يخرج الدين منه وقال عطاء وابن المسيب ومالك اذا قبض الدين صاحبه زكاه لسنة واحدة وقال ابو حنيفة كذلك لا يزكيه حتى يقبضه فاذا قبضه زكاه للسنة الاولى فيحط ما ادى ويزكي الباقي للثانية وهكذا وبه قال ابن عبد العزيز الشكاري الذي هو من الاباضية الزائفة لا المصيبة وعن ابن عمر وعائشة لا يزكي حتى يقبض ويدور عليه السنة فيزكي للسنة فقط واما ما ايس منه فلا يزكيه حتى

يقبضه فيزكه لما مضى وقيل لسنة واحدة وقيل حتى يدور عليه الحول فيزكه
للحول فقط وقيل يسقط المديان ما عليه من الدين ذهباً أو فضة أو غيرها سواء
كان ماله ذهباً أو فضة أو غيرها وقيل لا يحيط من ذهب وفضة غير معمولين وقيل
يجوز تزكية العروض بالاجزاء منها لا بالقيمة فلا يرفع منها الدين ولو حل وفي الرفع
عن الماشية خلاف ذكر الأقوال في التاج وغيره والمشهور أن دين الذهب والفضة
يسقط من أحدهما ولا يسقط منهما دين غيرها ويسقط دين الحيوان من حيوان
الكسب لا التجار وما الحبوب إذا أدركت فلا يسقط منها دين الحبوب ولا دين
الذهب والفضة ولا غيرها إلا قولاً غريباً وقيل يسقط الدين مطلقاً من مال الذهب
والفضة وإذا علمت ذلك ﴿فَعَنْدَنَا تَجِبُ فِي الْحَبُوبِ السَّيِّئَةِ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ وَالذَّرَّةُ﴾
بضم الذال وتخفيف الراء والتاء عوض عن لام الكلمة المحذوفة وهي واو أو ياء وهي
حب أحمر غليظ يلتصق في عود ضعيف يقال له البشطوط بكلام عامتنا ﴿وَالسَّلْتُ﴾
بضم السين واسكان اللام نوع من الشعير وعن بعض أنها الشعير الأقرش ويشبهه
البر في اللون والشعير في الطعم وقال مالك والشافعي تجب في كل ما يقتات به
ويدخر ما أنبت الأرض كالقنول والحمص واللوبيا والزيتون والعدس والدخن
والأرز والحلبة وغير ذلك مما أكله غير نادر وقال أبو حنيفة في كل ما أنبت الأرض
كالقطن والكتان وغيرها إلا الحطب والقصب والحشيش * فائدة * في التاج
الذرة منها حمراء وبيضاء وصفراء ﴿وَفِي الْعَيْنَيْنِ وَلَوْ﴾ كَانَا ﴿مَصْنُوعَيْنِ﴾ وقال
جابر بن عبد الله وعائشة ومالك لا زكاة فيهما أن صنعا حلماً وزينة لامرأة
أو رجل أو سلاح أو لكتاب أو نسجاً في لباس أو خيطاً فيه أو خيط بهما وما
أشبه ذلك أو صنعا مكحلة تكحل منها العين أو صنعا سلاحاً أو دواة أو قلماً أو آلة
أشبه ما والرواية الصحيحة عن عائشة إيجاب الزكاة في المصنوعين كما روي
أنه صلى الله عليه وسلم قال لما في الفتخات التي دخلت بين عليه حسبك من
النار إذا كنت لا تزكهن أعلي أن فيهن الزكاة وقوله لامرأتين في يدي كل
منهما سوار فذلك أربعة أثمان أن يصور كما الله سوارين من نار فقالنا لا فقال فاديا
زكاتها أي تؤدي كل منكما زكاة سواريهما ومعنى قول عائشة لا بعد قوله أتؤدين

فَعَنْدَنَا تَجِبُ فِي الْحَبُوبِ
السَّيِّئَةِ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ
وَالذَّرَّةُ وَالسَّلْتُ فِي الْعَيْنَيْنِ
وَلَوْ مَصْنُوعَيْنِ

زكاتها يعني الفتخات أي لا تؤدي في اعتقادي أنه لا تنضم الزكاة فيهن أو معنى
قوله أتؤدين زكاتهان التحيين تأدية زكاتهان فيكون معنى قولها لا أي لا أريد تحمل
الزكاة لخطرها فمعنى قوله حسبك من النار حسبك النار أن لم تؤدي زكاتهان ومعنى
إيجابه الزكاة عليها وعلى المرأتين أما رؤيته أن في السوارين النصاب وكذا
الفتخات أو علم أن لمن ما يكمل به مع ذلك نصاب أو أراد أن في ذلك زكاة
إذا تم النصاب فيكون نهين لثلاث يغفلن عن زكاة ذلك ويدل أيضاً على وجوب
زكاة الحلبي أن امرأة دخلت عليه صلى الله عليه وسلم وفي يدها سوار من ذهب
فيه سبعون مثقالاً فقالت أخرج القريضة فأخرج مثقالاً وثلاثة أرباع المثقال وزعم
الحسن البصري أن زكاة الحلبي عاربه وزعم بعضهم أن فيه أسرافاً وأنه معنى زكاته
ولا زكاة في الجوهر واللؤلؤ والعنبر والمسك وعسل النحل خلافاً لبعض قومنا إلا أن
قصد بها تجر فتزكى بالقيمة ولا زكاة عندنا في عسل النحل والنظر بوجوبها فيه إذا
وجبت في النحل لأنه جزء منه واستحسن الشيخ خميس أخرجهم منه ﴿وَفِي الْأَنْعَامِ غَيْرِ
السَّائِمَةِ﴾ وفي العنب بعد أدراكه وقبل كونه زيباً ﴿خِلَافٌ﴾ مر ﴿والأصح﴾
عدم وجوبها في الأبل الجارة وهي التي تجر بزمام ﴿رسن بالبناء للمفعول فالجارة﴾
بمعنى مجرورة أو ذوات جر وعليه ففاعل للنسب أو أسناد الجار إليها تجوز في الأسناد
حيث أسند ما للفاعل للمفعول للملابسة بينهما أو يقدر مضاف أي الجار صاحبها
﴿ذَاهِبَةٌ وَرَاجِعَةٌ بَقُوتِ الْعِيَالِ﴾ أو كسوتهم أو حمل ما يحتاج إليه البيت أو حمل
الآلات البيت أو غير ذلك من الأعمال كالحرث والسقي والحمل بالكواء والتجرب بما
تحمل وإذا اجتمع العمل وقصد التنازل زكيت ومثلها البقر وليس الجر قيلاً فمثل
الجارة غير الجارة إذا كانت لقوت العيال أو الكسوة أو ما بعد ذلك ولعله صلى الله
عليه وسلم ذكر الجرار لأن أهل الحرمين يجرون إبلهم أو المراء بالجر الذي هو خاص
الزجر الذي هو عام فإن الزجر يكون بالسوق من خلف أو من فوق أو من جنب
وبالجر ولا زكاة فيها ولو كانت لا تجر في ذلك الأمرة في السنة أو في السنتين أو
أكثر إذا جمعت لذلك فقط ﴿وَوُجُوبُهَا فِي الْمَكْسَمَةِ﴾ بضم الكاف واسكان
السين وهي الحمير سمي لأنه يكسع أي يضرب ويطلق أيضاً على الرقيق وعلى

وفي الأنعام غير السائمة
خلاف والأصح عدم
وجوبها في الأبل الجارة
وهي التي تجر بزمام ذاهبة
وراجعة بقوت العيال
وفي الكسمة وهي الحمير

البقر العوامل والمراد هنا الخير * وفي النخلة * بضم الين وتشديد الحاء * وهي الرقيق * وقال ثعلب المراد في الحديث البقر العوامل وكذا قال الكسائي لكنه قال بضم النون قال ثعلب من النخ وهو السوق الشديد ويطلق ايضاً على الخير فتفتح النون وتضم وتكسر وعلى المريات في البيوت ويحتملها الحديث وذلك انه صلى الله عليه وسلم قال ليس في الجارة ولا في الكسعة ولا في النخلة ولا في الجبهة صدقة * وفي الجبهة وهي الخيل وان قصد بها * اي بالمذكورات * نسل * وقال ابو حنيفة وشيخه حماد بن ابي سلمة وزفران في الخيل الزكاة اذا كانت سائمة مقصودا بها النسل ذكورا او اناثا او مختلطة تقوم اذا كانت خمسة او اكثر فتزكى القيمة فيخرج ربع العشر او يعطى عن كل فرس دينار وروي عنه انه اذا كانت الخيل اناث لا ذكور فيها فلا زكاة فيه وكذا اذا كانت ذكورا لا اناث فيه واعلم انه اذا قصد التجرب بعد او فرس او حمار كغير ذلك ولو فردا لزم ان يزكى بالقيمة وزعم الظاهرية انه لا زكاة فيهن لعموم ظاهر الحديث ويرده ان زكاة التجارة ثابتة باجماع فيخص به عموم هذا الحديث الذي هو لا زكاة فيهن ولا زكاة فيما يخرج من الموقوف على اهل الحاجة او غيرهم من العامة او الخاصة وقال بعض قومنا تجب فيها وقال بعض تجب ان وقفت على معينين واما ما يحبس الانسان على ذكره مثلاً فباطل لا يصح على ما يظهر لي الا ان اعطى الاناث ما يقابل نصفه حينئذ يصح وتجب فيه وان كان وصية لم تجز الا ان اجازتها الورثة كلهم حتى الزوجة اذ لا وصية لوارث وليس فيما وقع عليه سهم كتاب الله وصية وقيل بالجواز ان قال ترجع الى وجه كذا من وجوه الاجراء اليها كلها او بعضها اذا كان وقت كان او اذا كان كذا او اذا انقطعت الذرية واجازه بعض قومنا مطلقاً * باب * في مقدار ما تجب به الزكاة * تجب في الحبوب * اراد ما يعم الثمر وكثير ما يطلق الحب على الثمر * ان كانت خمسة اوساق فاكثر لا فيما دونها وان بقليل * وعن ابي حنيفة وعبد الله ابن عبد العزيز الاباضي النكاري ان في الحب والتمر الزكاة ولو كانت وسقا واحدا او اقل لقوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون العشرون وبانه مخصص بقوله ليس فيما دون خمسة اوساق صدقة واذا عملنا بالعام وتركنا الخاص فقد جعلنا الامام تابعا للمأموم

وفي النخلة وهي الرقيق
وفي الجبهة وهي الخيل
وان قصد بها نسل
باب *

تجب في الحبوب ان
كانت خمسة اوساق فاكثر
لا فيما دونها وان بقليل

وكان ابو حنيفة ينسخ العام المتقدم بالخاص المتأخراً بالعام المتأخراً ومذهبا حمل العام على الخاص تقدم او تأخر وان قلت فقد خالفتم اصلكم اذ علمتم بقوله صلى الله عليه وسلم في اربعين شاة شاة مع انه عام لا بقوله لاصدقة في سائمة الرجل حتى تتم اربعون مع انه خاص قلت السوم ليس قيدا خاصا بل قيد جري على الغالب لاحكم له وايضاً محط الكلام في الحديث هو قوله حتى تتم اربعون وما يتوهم من قيد السوم ليس مراداً وايضاً يبقى غير السائمة هل تلزم فيه الزكاة مطلقاً او لا مطلقاً او تلزم ان تتم اربعون فاذا كان تفصيل واحتمالات فلا معارضة فافهم * وقيل بمقدار القليل * بنصف صاع * فان نقص الوسق باقل من نصف صاع ففيها الزكاة * وقيل بربعة * كذلك والاقوال في المذهب والصحيح الاول وهو مبني على ان تحقيق النصاب للتحديد وهو مختار الشافعية والاخران مبنيان على انه للتقريب فلا يضر نقص يسير كالقلتين في باب الطهارة وكونه للتقريب مذهب مالك والنووي من الشافعية وعن بعض انه ان نقص خمسة ارطال او اقل لا اكثر ازمت الزكاة والاعتبار بالكيل لا بالوزن * والوسق * بفتح الواو واسكان السين وهو الاقصع ويجمع على اوسق وبكسر الواو واسكان السين فيجمع على اوساق وهو من وسقته بمعنى جمعه فاصله مصدر * ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطل وثلاث * من رطل بالرطل البغدادي وقيل رطل وثلاث وزيادة بسيرة بالبغدادي وقيل رطلان قال الداودي المد معياره الذي لا يختلف اربع حفنات بكف اوسط * خمسة اوساق بمائة حبة بعبارة بلدنا * بلد يسمن وهو بلدي والحبة اثنا عشر مدا سميت تشبيها بالحبة التي هي مائة حبة اليد ويملاً هاتحقيقاً وتقايلاً لا اولاً ثم اتقلاً باليد مرة بعد اخرى اوفي اتمام كيلها والاول اولى وقد تملأ بالحفنة وهي ما يملأ الكفين والحبة الآن حقيقة عرفة خاصة في اثني عشر مدا ومادته موجودة في العربية لكن لا بذلك المعنى والمد نسميه عياراً فكانه قال مائة حبة مركبة بعبارة بلدنا وفي الصاع خمسة ارطال وثلاث رطل وفي الوسق اربع مائة رطل فمائة حبة بالف رطل وست مائة رطل وهل وزن الرطل بالماء او بالبر الوسيط او بواحد من العدس والزبيب اقوال والظاهر انه اذا كثر الحب حتى لا يشك في وجود النصاب لا يحتاج للوزن وعن بعضهم ان وزن الرطل مائة وثمانية وعشرون درهما بالدرهم الذي وزن الاوقية منه اربعون درهما فيجبي

وقيل بمقدار بنصف صاع
وقيل بربعة والوسق ستون
صاعا والصاع اربعة امداد
والمد رطل وثلاث حفنة
اوساق بمائة حبة بعبارة بلدنا

في الرطل البغدادي ثلاثة اواق وخمس اوقية وان شئت فاضرب اربعين درهما
وهي زنة الاوقية في خمسين حبة وخمسي حبة وهي زنة الدرهم فيخرج القاجبة وست
عشرة حبة فاجعلها في كفة وعادلها بما اردت والحبة من الشعير الاوسط مقطوع
ماخرج عن خلقتها في الطرفين وعن بعض الشافعية الرطل مائة وثمانية وعشرون
درهما واربعة اسباع درهم وهو الموافق لما ذكرت وقال ابو حنيفة المدرطلاق والصاع
ثمانية ارطال وفيما زاد عليها اي على خمسة الاوساق لانها مبنى الكلام
ومطرودة ويصح رد الضمير للمائة وهو ضعيف لان الكلام لم يبن عليها ولم يمد
اطراد الحثية وان قل زكاة على الصحيح وقيل حتى يتم الزائد بضم الياء
وكسر التاء عشرة اصوع بضم الواو جمع صاع شاذ لا اعتلال العين كمين
واعين ويجمع ايضا على اصوع بضم الصاد واسكان الواو وكأنه نقلت الضمة منه
للصاد لثقلها ويحتمله كلام المصنف وقيل حتى يتم عشرين صاعا وبضم
ردي صنف من تمر اوجب لجيده فيكمل به النصاب وتؤخذ من مجموعه اي من
كله وسماه مجموعا لضم بعض الى بعض بقدر كل بان يعطي من الردي عشرة
او نصف عشرة ومن الجيد كذلك وان اعطى على الكل من الجيد فحسن وان
كان الحب او التمر اصنافا رديا وجيدا واوسط اخذت زكاته اي
جاز اخذها من اوسطه اي اوسط الحب وان كان من اوسطها فالضمير
للاصناف اتفاقا والاصل ان يؤخذ من كل بقدره وهو اولى وجاز ان يعطي
على الكل من الجيد واجاز بعضهم ان يعطي على الردي والاوسط بالقيمة مثل ان
يلزمه صاع من ردي فيعطي عنه من جيد نصف صاع وان يعطي من احدهما على
الجيد بقيمته او من احدهما على الآخر كذلك وقيل لا يؤدي عن شيء الا منه او
يعطي الافضل ولا يتم النصاب بالحشف اذا ميز عن التمر ولم تبلغ في التمر وقيل اذا نضج التمر
ازمت في كل شيء منه وفي الجرت والحشف قولان وعلى الاتمام بهما يعطي منهما بقدرهما ان
ميزا وقيل تجب في ردي الحشف ان حلى وكذا الجرت ولا يخرج الزكاة مما كثرفه
الحشف ياخذ ما قل فيه بل من كل بقدره او من قليل الحشف او من احدهما بالقيمة
وان كثرت الشركاء وكانت حصة بعض قليلة زكي على الكل باذنهم كلهم

وفيما زاد عليها وان قل
زكاة وقيل حتى يتم عشرة
اصوع وقيل عشرين
وبضم ردي صنف من تمر
اوجب لجيده فيكمل به
النصاب وتؤخذ من مجموعه
بقدر كل وان كان اصنافا
اخذت من اوسطه اتفاقا

من المشترك وان لم يمكن اذنهم لكثيرتهم او بعدهم او تعاصيهم زكيت على نصيبك
وحدك واخبرت من قدرت عليه وقد تم النصاب في الجملة ويضم شعير
قليل لبر كثير وعكسه مبتدا محذوف الخبر او فاعل محذوف الفعل
اي عكس ما ذكر جاز او جاز عكسه لا معطوف على شعير لانه يلزم ان يكون
المعنى ويضم عكسه لبر ولا على بر لانه يلزم ان يكون المعنى ويضم شعير للعكس
على المختار راجع للعكس والمعكوس كالنقدين التشبيه راجع لجواز
الضم في العكس والمعكوس لا للاختيار لان النقدين يضمان اتفاقا ويضم ملت
لشعير او لبر وعن مالك ماله غلاف كالقول والجوز كله صنف ويضم والبر
والشعير صنف وقال ابو حنيفة لا يضم شيء لشيء مطلقا ولو شعير لبر واجاز
ابو زياد ضم الزبيب للتمر فمن له زريعتان ابتداء تاما او احدهما بعد الاخرى
فادركت احدهما قبل الاخرى في سنتهما وقد بلغ النصاب في واحدة فقط
فهل تضم لاختها اي اتي لم تبلغ فيها النصاب مطلقا اذ جمعتهما سنة
واحدة سواء تأخرت التي بلغت النصاب او تقدمت ومعنى ضم بالغة لغيرها
ايحباب الزكاة في غيرها بها فافهم او تضم ان لم يكن بينهما ثلاثة اشهر
قولان ويجوز له التصرف في الاولى بالا كل او غيره بالحساب وان لم تبلغ النصاب
وان لم يبلغ النصاب في الاولى ولا في الآخرة فلا زكاة عليه ولو تم فيما بينهما
وذلك ممن له حرث شعير او بر في ميزاب وفي المواضع المسماة بالتل فانه يدرك
في التل بعد ادراكه في ميزاب بمدة طويلة كالتمر الذي هو احمر رقيق يتأخر
عن تمر الخريف جدا والحكم كذا ان اتى نخل او غناب بفلتين
جمعتهما سنة تضمان مطلقا وان لم يكن بينهما ثلاثة اشهر قولان وكذا الخاف
ان لم يبلغ النصاب في الاولى ولا في الآخرة وبلغ في مجموعهما وانما تعتبر السنة
او ثلاثة اشهر من وقت لزوم الزكاة في الاولى او ازومها في الثانية على الخلاف في
اول وقت لزوم الزكاة فقيل اذا ادركت بان احمرت او اصفرت وقيل اذا كان
رطباً وقيل اذا قطع وقيل غير ذلك وهكذا في غير التمر فان اخر القطع لثلاث سنين
او الاشهر لزمته لقراره ووجه السنة القياس على زكاة النقدين والحيوان والرفق باصحاب

ويضم شعير لبر وعكسه
على المختار كالنقدين فمن
له زريعتان فادركت
احدهما قبل الاخرى
سنة سنتها وقد بلغ
النصاب في واحدة فقط
فهل تضم لاختها مطلقا
او ان لم يكن بينهما ثلاثة
اشهر قولان وكذا ان
اتى نخل بفلتين جمعتهما
سنة

المال كما رفق بهم فلم تلزمهم الزكاة حتى يتم النصاب وان العادة الجارية انه لا تتكرر الغلة في سنة واحدة ووجه الثلاثة ان الفصل ثلاثة اشهر فجمعت حدا كما يشعر به اسم الفصل ولا يمكن الحد باكثر من السنة لانه يلزم التسلسل وهذا النصاب لمالك او ملاك * اراد بملاك ما يعم اثنين فاكثر * ولو * كان * بتفاضل * بين الملاك * او * كانت الزكاة * لا تجب على بعضهم * كشرك وصبي او مجنون على قول * يستتم من ازمته * في الجملة لامن لا تجب عليه كشرك * بمخصصهم ويعطي على قدر حصته * بان يعطي عشر حصته او نصف عشرها * وقيل يستتم شريك تلزمه لا * بشريك لا تلزمه * كشرك * فانها لا تلزمه في الحكم * او مال مسجد * بان حرث احد للمسجد باجرة او غيرها مع * اخر لنفسه او حرث ارض المسجد بحصة من الحرث وكالراجين التي يوصي بها للمسجد فمن له نخيل وفيها عراجين للمسجد فتم النصاب في ملكه بعراجين المسجد ازمته الزكاة ولو لم تكن نخيل العراجين في جذان واحد اذا تم النصاب في نخله الذي كل منه فيه عرجون للمسجد مثل ان تكون له ثلاثون نخلة كل واحدة فيها عرجون للمسجد وتم النصاب فيهن بعراجين المسجد سواء كان له غير ذلك من النخل ام لم يكن وكذا عرجونان واكثر في نخلة وكذا غير المسجد * وفقير * بان تجبس ارض ابدا او تمنح مدة له او لاكثر فتحرق بحصة وكذا فقراء وابن السبيل ومن بصفة كذا وكذا مال سائر انواع البر والاقواف وكذا النخل والعنب فان كان النصاب لا يتم الا بالضم الى حصة من لا تلزمه لم تلزم * وقيل لا * يستتم شريك بشريك * مطلقا * سواء كان بعض الشركاء لا تلزمه او تلزمهم كلهم ويناسبه الرفق باصحاب الاموال كما رفق بهم فلم تلزمهم الزكاة قبل النصاب ولم تلزمهم في السنة الا مرة واحدة كما مر وان اقتسم مشتركون به ادراك ازمته على قول ان تم النصاب في المجموع وان اقتسموا قبل الادراك لم تلزم الا من تم في سهمه او فيه مع ماله من موضع اخر وما التقط من نخل غيره على وجه يجوز لا زكاة فيه ولو بلغ النصاب ولا يضم اليه * ومن اشترك زرعاً او غلة مع رجال * والمراد بهم الاثنين فاكثر * ولم يبلغ * ذلك المشترك

وهذا النصاب لمالك او ملاك ولو بتفاضل او لا تجب على بعضهم يستتم من ازمته بمخصصهم ويعطي على قدر حصته وقيل يستتم شريك تلزمه لا كشرك او مال مسجد وفقير وقيل لا مطلقاً ومن اشترك زرعاً او غلة مع رجال ولم يبلغ

مع كل * من الرجال اي لم يبلغ سهمه مع سهامهم في الكلام حذف مضاف والكل هنا اعموم السلب ولو تقدمه النفي * قدرا تجب فيه * الزكاة * ضم انصباؤه * جمع نصيب على غير قياس لان نصيباً ولو كان بوزن فعيل لكنه ليس معتل اللام ولا مضعفاً يجمع ماله من شركة زيد وماله من شركة بكر وماله من شركة خالد * فان بلغ * فيه النصاب * زكى * كل نصيب له بما ازمه من عشر او نصفه * وان استتم مع بعض ادى معه ولا تلزمه فيما لم تتم فيه معهم الا ان ازمته في مجموع انصباؤه * نصيبه الذي ازمته فيه مع شريكه وباقي انصباؤه فحينئذ يخرج الزكاة عن باقي انصباؤه ايضا بقدرها وقيل اذا ازمته الرجل الزكاة مع شريك ازمته في جميع انصباؤه ولو لم تتم فيها بالضم والصحيح ما ذكره المصنف وقيل اذا لم تكن الارض لواحد من الحرث ولا لهم فلا زكاة عليهم ولو تم النصاب بينهم ولا يستتمون بمخصصهم هذه ماله من جهة اخرى وتلزم من تم النصاب في حصته ومن اقعده ارضاً لرجلين فزرع كل منهما لنفسه قطعة فلا تلزمها الا ان اتم كل النصاب او احدهما وتلزم ربهما فيما يقع له لحمل بعض ماله على بعض ان بلغت فيه وقيل لا الا ان اصاب من جميع المال ما تجب فيه او احد المزارعين فتلزمه في حصته * ويستتم الرجل * في الذهب والفضة والانعام والحبوب سواء كان له الاكثر او الاقل ولو كان المتبادر من كلامه هو الاول وعلى الاستتمام يزكي مال ولده مع انه لم يتم فيه النصاب وحده بل مع ماله كما يدل له قوله وبما لم يلزمهم مال * اخرين * بمال صفاره * غير البالغين ذكورا واناثاً لماله * وبما لم يلزمهم مال * اخرين * مطلقاً ووجه ذلك ان ولده الصغير في حكمه وكذا الاخر الصغير فمالها كانه له فيتم لاحدهما بالآخر اذ كلاهما له وذلك من حيث انه مالك فصاح الاستتمام ولو في التقدين وهذا انما يناسب قول من قال مال الولد للوالد من كسب او غيره في الحكم وفيما بينه وبين الله ولو غنيا وهو ضعيف فيعطي على ماله بما له بقدره ويعطي على ولده من مال ولده وعلى كل ولد من مال ذلك الولد على قدر ماله * وقيل لا * مطلقاً بناء على ان كلا حق بماله وقيل ان كان المال من كسب الولد فهو لوالده فيما بينه وبين الله وفي الحكم وقيل في الحكم والصحيح ان ليس له في مال ولده الا ما ياكل

مع كل قدر انجب فيه ضم انصباؤه فان بلغ زكى وان استتم مع بعض ادى معه ولا تلزمه فيما لم تتم فيه معهم الا ان ازمته في مجموع انصباؤه ويستتم الرجل بماله صفاره وبما لم يلزمهم مال اخرين وقيل لا

في بطنه او لباس او الركوب مطلقا وما يحتاج اليه ان كان فقيرا من خلاص دين
او غيره وتلك الاقوال كلها موجودة في البالغ ايضا وقيل لا يستتم بمال البالغ الا ان
كان في حجره او كان ماله استفادة من ابيه وقيل لا يستتم بمال البالغ مطلقا وهو ظاهر
المصنف وقيل لا يحمل مال اولاده بعضها على بعض مطلقا وقيل لا يحمل الا ان
كان منه والمجنون كالصبي ان جن قبل البلوغ لا بعده فقيل يستتم بمال مجنونه
ويستتم بمال مجنونه لمال مجنونه الآخر او لمال طفله وقيل لا وان تفاوض الزوجان
وقام بالمصلحة احدهما استتم كل منهما بثمار صاحبه ان جمعا الثمار وعن بعض ان
الام تحمل مال ولدها ان كان منها على مالها وقيل وكان الولد انثى والولد المشترك
يستتم به على قول ان اشترك فيه ومن اخر زكاة مال اولاده ولا مال له فلا يكون
كالماله وعن بعضهم يحمل مال ولد ولده على مال الولد ومال الولد على ماله ما تسفل
ومن مات منهم ابوه لم يحمل ماله على مال جده ومن ملك مالا لعبد زكاه العبد
من حين ملكه اذا اعتق وما قبل الحين يزكيه مولاه ومن اعتق عبدا ويبيده مال
فالعبد ان لم يستثنه وان استر المالم فليبيده وقيل له مطلقا ما لم يملكه وقيل للعبد
مطلقا **باب** في كمية زكاة الحبوب **باب** يجب فيما سقي من حب **باب** اراد به هنا
البر والشعير والذرة والسلت **باب** او تمر او نحوها **باب** وهو الزبيب **باب** بمطر او **باب** ماء
باب عيون او بها **باب** او بعروقه من الارض الضمير للمطر والعيون باعتبار ان ذلك
نوعان او للمطر والمضاف المقدر **باب** الشر **باب** فاعل يجب وكذا ماسقي يبيده وحده
او مع ما ذكر او بيده وقيل في الثمر والعنب والزبيب العشر ولو يسقي بزجر وهو
مختار الذي ان فيما يظهر **باب** ويجب **باب** فيما سقي **باب** بالدلو والناعورة ونحو ذلك
مما ليس بمطر او عين او بحر **باب** بالدوالي **باب** جمع دالية وهي المنجنون تديرها البقرة شبيهة
بالناعورة **باب** والغروب **باب** جمع غرب وهي الدلو العظيمة سواء سقي بذلك من بحر او
عين او يجمع ماء مطر **باب** نصفه **باب** اي نصف العشر والمراد ان فيما سقي بواحد من
ذلك نصف العشر وكذا ماسقي بها كلها او ببعضها ولو كان الماء من مطر او عين
او بحر وكذا ناعورة يديرها الماء واستظهر بعضهم انه يلزم عليها ان كانت يديرها
الماء العشر وهو الواضح وازم بالتالي تديرها النار **باب** بعد استكمال **باب** للنصاب وانظر

باب

يجب فيما سقي من حب
او تمر او نحوها بمطر او
عيون او بها العشر وفيما
سقي بالدوالي والغروب
نصفه بعد استكمال

ما زكاة ثم قام مثلا على ماء زجر من جاره ثم اطلعت على ان زكاة ما يشرب من
ندي او لا يشرب بسيل ولا بدلو ولا بنحوها العشر **باب** وهل **باب** الزكاة **باب** فيما سقي
بزجر **باب** بدلو مثلا الزجر زجر الدابة وليس قيذا فانه من يسقى على ظهره اولى بان
عليه نصف العشر **باب** وغيث **باب** مطر او بزجر او عين او بزجر او بحر او بمطر او بحر او
عين مع الدوالي او الغروب او الناعورة او بتعدد من ذلك او بذلك كله **باب** على ما اسس **باب**
ثمر النخلة او العنب او الغرس اي على ما ابتداء به اثر اي خرج به وما حرث به
الحب ولو طال ما بين سقيه وخروج الثمر والحب سنة واقل **باب** او على ما ادرك **باب**
وعليه الاكثر وهو السقي الذي يقبه الادراك او جاء الادراك بعده بمدة لم ينفصل
بينهما سقي بغير جنسه وان طال مدته نظر الى الذي في اوائل الادراك ما لم تكن
رطبيا **باب** او بمقاسمة بنظر **باب** بان يعتبر كم سقي بنحو الغيث وكم سقي بنحو الزجر
فيزكي على ذلك كما قال الشيخ والذي عندي انه ينظر كم تكون سقية المطر من
سقيات الزجر من غير المطر بسقيتين او اكثر من ماء البئر حسب على ذلك لان
ماء المطر لاشك في انه انفع ولعل الشيخ لم يعتبر ذلك كما لم يعتبر الماء العذب من
غيره مع انه انفع للحب والتمر وكما يفرق بين السقي بالزجر من ماء المطر والسقي
بالزجر من غيره من غير ان يعتبر فضل ماء المطر **باب** والقول بالمقاسمة **باب** هو
المختار **باب** او على اكثر السقيين **باب** اقوال **باب** والظاهر انه يعتبر على قول التأسيس
وقت سقي تحمل به الاشجار كغروشت للنخل وكل شجر وقته الذي يطيب فيه
ثمرها هو وقته الذي تحمل بالسقي فيه **باب** وكذا **باب** في البناء على ما اسس او على ما ادرك
او على المقاسمة **باب** ان كان متعدد بعضهم يسقيه بمعالجة **باب** بزجر او ناعورة او نحوها
او باثنين او اكثر **باب** وبعضهم **باب** يسقيه **باب** بعيون **باب** او مطر او بحر او بالكل او
باثنين في ذلك كله الخلاف المذكور ولو قيل ان من يسقي بالعين او بنحوها يزكي
سهمه على ماسقي به لكان احسن من الاقوال الاربية لانه اعدل وفي التاج ان زرع
على فلاج فاحتاج الى سقي بزجر ففيه قيل نصف العشر وكذا نخل بارض تزرع
بزجر ويشرب النخل من سقي الزراعة فان اثر على غيره بان لم تزرع الارض ففيه
العشر وان كان لا يشرب الا بالسقي فنصفه وان كان يشرب بدونه واذا سقي يكون

وهل فيما سقي بزجر وغيث
على ما اسس او على ما ادرك
او بمقاسمة بنظر وهو المختار
اقوال وكذا ان كان
لمتعدد بعضهم يسقيه
بمعالجة وبعضهم بعيون

ثمره احسن واكثر فالعشر وقيل بالخاصة وان لم يسق سنة فالعشر
وقيل نصفه ولا يراعى الشرب بعد الادراك للسنة ولا للسنة المقبلة ولا يبطل سقي
الصيف العشر من النخل الا ان علم انه اثمر منه وقال ابن جعفر كل نخل لا يسقى
بنهر ولا بجزر يعني ولا بغيرها ففيه العشر وان فصل نخل على زجر ثم رفع بعد
ما اثمر فما حمل به وهو يزرع فالنصف او بعد الرفع فالعشر * وندب لمخرجها *
اي لمريد اخراجها * ان يسمي * اي يذكر اسم الله بان يسمي مثلاً * ثم
يكيل لنفسه * حصصاً * تسعاً ويزل * للزكاة سهماً * عاشراً * بأي اناه اراد
كبيراً او صغيراً * حتى يفرغ * وجاهله ان يقسم على عشر بلا كيل فسمعة
عادلة وان لم يفرغ العشر قسم العاشر واخذ نصفه لنفسه مع التسع او قسم على
عشرين وعزل واحدة وينبغي ان يصلي مرید الاخراج ركعتين ويدعو الله
سبحانه ان يوقفه الى وضعها في موضعها ويحتاط بشيء وفي الديوان اذا اراد ان
يكتال فيقل بسم الله الله اكبر وانه اذا عزل العاشرة حزن الشيطان والافرح
* ويعطيها * اي الزكاة * من غلته * التي وجبت فيها * لا من غيرها للبركة
وجاز اجماعاً * ان يعطيها من غيرها بان يعطي من حب او ثمر له او زبيب قديم
او حدث له من غير حرث بشراء او هبة او ارث او غير ذلك او من غلة وجبت
فيها على غلة اخرى وكذا في زكاة الانعام والنقد * ان لم يكن * ما يعطي
* معيها * وجاهز ولو كان معيها ان كان ما ازمته زكاته معيها مثله لادونه واذا
كان ما يزمي معيها اخرج منه او من مثله وجاهز اعطاء غير معيها وفي الديوان
الا يضر في الاكل والطعم لا يكون عيباً ولو كان عيباً في البيوع واختلف في
اعطاء المعيب عن غيره بالتقويم وان كان معيها لتضييعه بعد تمكنه من الاخراج
اعطى غير معيها وفي الديوان يجوز ان يعطي الزرع وهو في الارض بعد الادراك
وقبل الحصد ان قصد حاجة الفقير لتخفيف المؤنة على نفسه واما غلة النخل
والعنب فيجوز اعطاء زكاتها منها قبل القطع ان لم يبق عليه شيء من الزكاة
اه وهذا قريب الى الحرص او هو منه واختلفوا في تقدير النصاب بالحرص
فذهب اكثر علماء الامة الى ايجازه في النخل والعنب اذا بدا صلاحها

وندب لمخرجها ان يسمي
ثم يكيل لنفسه تسعاً
ويوزل عاشراً حتى يفرغ
ويعطيها من غلته لا من
غيرها للبركة وجاهز اجماعاً
ان لم يكن معيها

ليخلى بينه وبين اهله ان يأكله رطباً واجازة داود في النخل ومنه الشافعي وابو
حنيفة وصاحبه مطلقاً وعلى رب الارض ان يؤدي عشر ما تحصل بيده زاد
الحرص او نقص قاله الشيخ اسمعيل وظاهر قوله ليخلى الخ ان صاحب المال
ممنوع من الاكل حتى يخرج الزكاة او يعرف كم ازمه والحق الجواز كما ياتي
نعم لا يخلى ان يأكله كله فيذهب حق الفقير وقيل لا يجوز اعطاء الزكاة
على النخل الا ان كان الثمر مدركا يابساً لابساً او رطباً * والخلف في القيمة *
بان يعطي على الجبوب او الثمر او الزبيب او على الشاة او البقرة او الجمل ذهاباً او
فضة او يعطي على نوع من ذلك من النوع الآخر كالزبيب على الشعير او على
الجمل وكالجمل على اشياء وكشياه على البقرة ودخل في القيمة العروض والدواب
وصائر الاموال ولو اصابها النماطة على بالتقويم بالذهب والفضة هل يجوز ذلك مطلقاً
بالتقويم ولو بتقويم المزي ان عدل او بتقويم عدل او بتقويم عدلين والعدالة عدالة الاموال
مع عدم الخيانة في التقويم او بشرط حضور الفقير او ان كان القابض اماماً او ولياً او
يجوز الذهب والفضة لا غيرها اقوال * والمنع اصح * مطلقاً الا ان لم يجد الا القيمة
وهو قول مالك والشافعي * وجاهز اعطاء كيل من جيد كبر بدل كيل من ردي
كشعير لاعمسه وكذا غيرها * وجاهز شعير بدل بروميب بدل صحيح بالقيمة
عند مجيز القيمة ويروى ان معاذاً يأخذ الثياب في البحن عن الجبوب وغيرها ومن
عزل الحشف فلم يتم النصاب الا به لم تلزمه وان تم ازمته وفي الديوان تلزم الزكاة
في الشيص ان ادركت وصاغت للاكل وفي الحشف ان كانت فيه قطعة الثمر
* باب * في وقت وجوب الزكاة في الجبوب الستة * لا تجب في حب * من
الحبوب الستة * قبل ابتداء ادراكها اجماعاً اذ هو علف * للدواب وتشد لاطعام لدا
* وهل تجب * في الجميع * اذا دخله ادراك * وهل ادراك الثمر تبينه بالالوان
او كونه رطباً او خروجه عن الرطب الى اليبس وادراك الزرع دخول الطعام فيه
او ييبسه وهل يعتبر الادراك في الجنان الواحد والزرعة الواحدة او اذا كان الادراك
في زراعته او جنانه ولم يكن في زراعته الاخرى او جنانه الاخر حكم على الكل
بحكم الادراك اقوال * وان قل * الادراك * او * لا تجب * حتى يدرك منه

والخلف في القيمة والمنع
اصح وجاهز اعطاء كيل من
جيد كبر بدل كيل من
ردي كشعير لاعمسه
وكذا غيرها

باب

لا تجب في حب قبل ابتداء
ادراكها اجماعاً اذ هو علف
وهل تجب اذا دخله ادراك
وان قل ارحق يدرك منه

خمس اوساق فتجب في الخمسة وفيما لم يدرك اولاً تجب حتى يدرك خمسة اوساق فتجب فيهن لا فيما لم يدرك وان ادرك خمسة اخرى زكاهما ايضاً والحاصل على هذا القول انه لا يزكي ما زاد على خمسة اوساق حتى تتم فيه خمسة او انما تجب فيما ادرك ولو قل وشرط هذا القول والقول الاول ان يكون الحب بحيث لو ادرك كله لثم النصاب فيه واعلم ان نفي الوجوب صادق بعدم الجواز فانه اذا لم تجب الزكاة فما اخرج ليس بزكاة بل صدقة وادرك ويدرك مبيحان للفاعل بمعنى الوصول كقولك ادرك الغلام اي بلغ خلاف فائدته تظهر فيمن اخرج ذلك من ملكه بكبيع بمثل بيع او هبة او اكله اي اخذه لا كل او خلاص دين او صداق او نحو ذلك فعبر بالخاص واراد العام ابو به بحاجة وقد ادرك اي ظهر فيه ادراك قبل الاول والرابع زكاته عليه واما على الثاني والثالث فزكاته على المنتقل هو اليه ان ادرك فيه اقل من خمسة اوساق وان ادرك فيه خمسة فعلى من انتقل منه بل ضابط الاقوال كلها انه اذا ازمته الزكاة في تلك الاقوال واخرجه من ملكه ازمته فيما ازمته فيه على ذلك القول وكذا ان مات وقد ادرك بعض يزكون على الميت ما ادرك وما لم يدرك وقيل ان ادرك نصاب زكوه وغيره ايضاً عليه ايضاً وقيل يزكون عليه ما ادرك فقط ولو مدا والنصاب تم في الكل لا فراراً من الصدقة اي الزكاة وفراراً مفعول لاجله عامله اخرج بواسطة عطفه على مفعول لاجله محذوف اي قصداً لحاجة لفراراً والفار منها يؤديها ان كان النصاب يتم وان لم يدرك منه شيء وقيل يؤدي ان كان الادراك والا ازمته التوبة فقط وعلى القول بلزوم التادية لا ياخذها الا امام ولا يجبره عليها ولو علم فراره وقد مر ان الادراك ادراك ما وخمسة اوساق ويؤدي بقول المنتقل اليه ان فيه كذا وكذا وان لم يصل الى علم ذلك احتاط وان علم بكمه باع ولم يعلم كم فيه اعطى نصف عشر الثمن او العشر وقيل الفار يعطى عشر الثمن او نصفه وان لم يعلم الثمن فعشر القيمة او نصفه ومن اعطاه فراراً من الصدقة فهي عليه واما المعطى له ففيه قولان كذا في الديون والظاهر انه ان اعطاه قبل الادراك فراراً فقولان قيل تلازمه وقيل المعطى له وان اعطاه بعده ازمته دون المعطى له قال ومن دل على رجل في زرعه

خمس اوساق او انما تجب فيما ادرك خلاف فائدته فيمن اخرج ذلك من ملكه بكبيع او هبة او اكله ابو به بحاجة وقد ادرك لا فراراً من الصدقة والفار يؤدي وان لم يدرك منه شيء

بعد ما ادرك فأخذه فلي صاحب الزرع العشر وكذا ان باعه الحاكم وقضى ماله على صاحبه من دين وكذا ان قضاه صاحب الدين في ماله والفرار من صدقة النقد والنعم كالفرار من صدقة الحب لكن يعطى الفار منها على ما مضى من الحول ومن قصده اي الفرار مع قضاء حاجته فهل يؤدي هو الثاني او لا؟ فهو مال لازكاة فيه على مالكة الاول وهي على الثاني قولان اصحها انه يؤدي ولو قيل انه يحاصص بين فراره من الزكاة وقضاء حاجته لكان احسن ومن اخرجه من ملكه تحريراً من خطر الزكاة لا بخلها فليس فاراً ومن دخلت غلة او حرث ملكه قبل ادراكها الذي هو ادراك ما او ادراك خمسة اوساق على الخاف فهل ازمته فيها وهو الاشبه اي الاقرب الى الرجحان او لا؟ رب انقري فهو مال لا زكاة فيه لا على الملك الاول ولا على الثاني خلاف ومن قال لا تلازمه اعتبر انه غير حارث ولم تلازم الاول لخروج الغلة عنه قبل الادراك وهو غير فار فلا زكاة في تلك الغلة والحارث وان اخذ البائع بانه لا زكاة حتى تدرك خمسة اوساق فاخرج ذلك من ملكه وقد ادرك منه اقل منه ومن واخذ من انتقل اليه بانها تلازم من ادرك في ملكه اقل قليل لم يلزم احدهما زكاة وان قلت بهم تخرج من ملكه دون الادراك مع انه لا يبايع الله او الحب حتى يبدو ادراكها قلت يبيع النخلة والشجرة مع ثمارها او ببيعها ثم ثمارها له بعد وبالقول يجوز بيع الثمار غير المدركة اذا ادرك بعض في جانبها او في البلدة وبالجملة والاصداق والاجرة ونحو ذلك لجوازه قبل الادراك واما من ادركت الغلة او الحرث ثم دخلت ملكه بشراء لها وحدها او مع الشجرة او بغير الشراء فلا زكاة عليه وكذا من مات قبل ادراك غلته او حرثه ازم وارثه عشرها او نصفه او اراد بالعشر زكاة الثمار ولو نصف عشر كما هو عرف الناس والضم لها لغلته الى غلته اي يحسبها معها لانها من ماله والاطم اي اتمام النصاب بها ولو اقتصر على قوله والضم لغلته لفهم المراد مع انجاز التشبيه في قوله وكذا اما عائد الى قوله ازمته فيها لان مسألة الميت قبل الادراك فيها قول واحد واما عائد الى قوله خلاف بالنظر الى مجموع قوله من مات الى قوله وقيل لا فيكون التشبيه

ومن قصده مع قضاء حاجته فهل يؤدي اولاً قولان ومن دخلت غلة ملكه قبل ادراكها فهل ازمته فيها وهو الاشبه اولاً خلاف وكذا من مات قبل ادراك غلته لزم وارثه عشرها والضم لغلته والاطم بها

مسلطا على مسئلة الميت بعد الادراك * ولزمه ايضاه به * او بنصفه اي ازم الميت
ايضاه بالعشر او نصفه * اذا احتضر وقد ادركت وقيل لا * كما لا تلمه اذا
احتضر قبل الادراك وهو الصحيح لانه مال تبين وجوب الزكاة فيه وتبين انه
كامل لم تخرج منه او نقص لكن قيام عين باقية دليل على انه لم يخرج الزكاة
وهو معذور * وعلى الوارث اخراجه * في هذا القول * عنه * اي عن الميت
* وان لم يوص به ولا يضمها لغلته * لانها ولو كانت ملكا له لكن الزكاة فيها
على الميت * وهو الاصح * مقابله قول انه ليس عليه اخراجها عنه ان لم يوص بها
وانه يضمها لغلته ويستتم بها وقول انه لا اخراج عنه ولا عنهم ولا ضم ويصح
رجوع الضمير لقوله وقيل لا واذا اوصى بها فمن الثالث وقيل من الكل وهو
الصحيح فيما اذا اوصى بها واثارها في شجرها ونخلها واما اذا اوصى بعد قطعها او
اوصى بزكاة حيوانه او دراعمه او بكذا وكذا دينارا او درهما زكاة او بكذا
وكذا شاة او بقرة او بعيرا ونحو ذلك فالصحيح انه من الثالث لانه انما يثبت
بايضاؤه وقد قال صلى الله عليه وسلم الوصية من الثالث واما قوله صلى الله عليه وسلم
دين الله احق بالوفاء او قال بالقضاء فقد استدل به بعض قومنا على ان حقوق
الله قبل الديون واجيب بأنه ليس المراد انها تقدم على الديون بل اراد انها احق
ان يتم بقضاءها وقد اختلفوا في حقوق الله تبارك وتعالى كالمزكاة والصوم والحج
وكفارة اليمين وكفارة غير اليمين والمغلظة بأي شيء اذمت ونحو ذلك مما لا خصم له
معين ويثبت بالوصية واوصى به فقيل يقدم على الديون وقيل يحاصنها وقبل تقدم
الديون عليه ويخرج من الثالث وبه يقول جمهورنا وبديل له قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا انفقوا مما رزقناكم من قبل ان ياتي احدكم الموت فيقول رب لولا اخوتي
الى اجل قريب فاصدق فتعسرهم عن التصديق انها هو لقوته اياهم الا من
الثالث اذ لو كان يصح كما ارادوه من التصديق في ذلك الوقت لما تحسروا لانه انما
يتحسر الانسان عما فاتة فانهم وفي الديوان وان مات وقد احاط الدين بماله وترك
غلة مدركة فقيل يخرج الدين من جميع المال اولا وقيل الزكاة اولا من جميعه
وقيل يتحصان وان اوصى بثلث ماله وترك غلة مدركة فالزكاة من جميع المال

ولزمه ايضاه به اذا احتضر
وقد ادركت وقيل لا وعلى
الوارث اخراجه عنه وان
لم يوص به ولا يضمها
لغلته وهو الاصح

والوصية من ثلث ما بقي وليس على الورثة شيء اذا وجبت الزكاة على الميت في
حياته ولم يخرجها ولم يوص بها او وجب عليه الحج او غير ذلك كالصوم والكفارة
ولم يوص به * وان تلفت غلة * اوجب * اوجب ولعله اراد بالغلة في المواضع ما يشمل
الحب * بعد وجوب حق فيها * هو الزكاة * وقبل امكان اخراجه ببيع او نار
او سيل او غاصب او اص * مثل ابيه اذا اكله لا الحاجة فانه غاصب على المشهور
ولو ثبت له في الحكم * او بهيمة او نحو ذلك * كالسرقة * عند حصاد * للزرع
* او جذاذ * قطع للثمر او العنب * معتاد * عائد الى حصاد وجذاذ وافرد لان
العطف باو وذلك قول * او مالم يشرع في كيل * وان لم يشرع وقد فرط بتأخير
الجذاذ والحصاد عطف توهم كأنه قال مالم يخرج عن المعتاد في الحصاد والجذاذ
او يعطف على حصاد اي او عند دوام انتفاء الشروع في الكيل فلا ضمان عليه ان
لم يفرط في الشروع في الكيل * لا بتفريط * هذا قول آخر وليس من التفريط
اشتغاله بما قدر عليه من ذلك ولكن كثرت تلك الغلة * فلا زكاة فيها وان بقي
بعضها زكي عليه * وحده * ان وجبت فيه * اي تم فيه النصاب او اكثر ولا يخرج
الزكاة عما ذهب * وقيل * يزكي على الباقي * مطلقا * وجبت فيه اولا ولا
يزكي عما ذهب وقيل يزكي مما ذهب وعما بقي مطلقا * وان اجتاحت * ذهبت
بما تقدم ونحوه * بعد تمكن من اخراج فان * اجتاحت * بلا تفريط بعد وقوع
كيل * مثل ان يكيل ولم يجد من يعطي او من يقبل او عبي او فكر فيمن يعطيه
فهو غير مفريط مع انه كال * او نقل لها من موضع لا خر * او وقوعها جميعا مثل
ان تكال في الاندر وتنقل للدار * فهل تضمن اولا خلاف فلا كثر على التضمنين *
اي الزام صاحب الغلة الزكاة زكاة ما تلف وزكاة ما بقي ولو قل الباقي
* والا قوى سقوطه * سقوط التضمنين عما تلف وزكي الباقي وان قل وقيل لا يزكي
ما تلف ولا ما بقي الا ان يكون الباقي نصا باقائه يزكيه لا ماد ذهب * وان اجتاحت
بتفريط ضمننت اتفاقا * قال المصنف في المصباح واختلفوا فيما يقع عليه اسم المضيع
اذا تلفت الغلة ويلزمه الغرم فقيل مالم تجمع اذا كان يحصد او يصرمها على العادة
فتلفت بات من الله فلا عليه وقيل مالم يقع فيها كيل وقيل مالم ينقلها من مكان الى

وان تلفت غلة بعد وجوب
حق فيها وقبل امكان
اخراجها ببيع او نار او
سيل او غاصب او اص
او بهيمة او نحو ذلك عند
حصاد او جذاذ معتاد او
مالم يشرع في كيل لا
بتفريط فلا زكاة فيها
وان بقي بعضها زكي عليه
ان وجبت فيه وقيل مطلقا
وان اجتاحت بعد تمكن
من اخراج فان بلا تفريط
بعد وقوع كيل او نقل
لها من موضع لا خر فهل
تضمن اولا خلاف
فلا كثر على التضمنين
والا قوى سقوطه وان
اجتاحت بتفريط ضمننت
اتفاقا

مكان واذا دخل في كلبها فذفت بلا تضييع قبيل لا يعطي الاعلى المكتال وقيل على السكل
وفي الديوان من اختلط زرعه مع زرع قوم مخصوصين فليحالفوا فيما بينهم ويحتاطوا
لركائهم او مع زرع غير مخصوصين احتاط كذلك وقيل لاشيء عليه اذا كان
لا يصل الى زرعه وكذا اذا ابي المنصوصون من الاتفاق ومن ترك زرعه بعد دوسه
لمصلحة الزرع او الثمر على النخل بعد ما طاب لمصلحة الثمر او ترك ذلك ليجد
موضعاً يضعه فتلف فلا زكاة عليه وان بقي بعض زكاه وقيل ان بقي قدر النصاب
اه وقيل لا يضمن زكاه الماشية ان لم يلفها بنفسه ومن وجد من يعطي له زكاته فلم
يعط ضمن ان تلفت وان لم يجد الا مخالفاً او فاسقا فادخرها لولي غائب فلا ضمان
الا على قول من قال هي للموحد بن مطلقا وفي التاج ان اخذ الجبار الزكاة وسامها
للفقراء لا يرضى صاحبها ثم رضي اجزته عند بعض وان اخذها فقير وكره صاحبها
ففي الابواب قولان بان يبره اخذها الفقراء قولان لان غصبوها * فوائده * الصحيح
انه لا زكاة في مال اوصى به وعين وان اوصى بنخل لفقراء معينين ازمتهم فيه ان
تم النصاب ويضمونها وكذا الاقرب ومن اخذ مالا اوصى به للرجح زكاه ان حال
عليه الحول ولو قيل ان يحج وان تم النصاب في نخل وقسمه الورثة مع الغلة او
قسموها على النخل فلا زكاة الا بالضم * فصل يحسب قيل ما كل من حب او
ثر * او غيب * قبل حصاد او جزاذا وبعد وجوب الزكاة فيه * لي لم بعد الحصد
والجزء كم في الغلة فيزكي الموجود وحده ان بلغ هو وما كل النصاب وقيل يزكي
ايضاً على ما اكل ويندل للاول قوله صلى الله عليه وسلم لصاحب المال كل البسر
والرطب بلا زكاة بعد ما حزر ماله فوجد فيه النصاب وكذا سائر الاموال يحسب
كل ما اتلف بعد دوران الحول لا ما اتلف قبل * وقيل لا * يحسب واذا حصد
او جز زكي ما وجد ان تم فيه النصاب وقيل ولو لم يتم ان تم قبل الا كل يزكي هذا
الموجود او ما قبل * وجزا * على هذا القول * لربه ان يأكل منه * بلا اسراف
* هو وعياله ويتصدق بلا صرف ويدوي * نفسه وعياله به او دوا به بالواو ويداري
بالراء ايضاً * ويصل رحمه وجاره ويطعم ضيفه ويعلف دابته بلا حساب ما لم يفرغ
من حصاده ولو اكله كله الا ان اذهب في وقت قدر النصاب فاكثر فيزكيه *

فصل
يحسب قبل ما اكل من
حب او ثمر قبل حصاد
او جزاذا وبعد وجوب
الزكاة فيه وقيل لا وجاز
لربه ان يأكل منه هو
وعياله ويتصدق بلا
سرف ويدوي ويصل
رحمه وجاره ويطعم ضيفه
وبلف دابته بلا حساب
ما لم يفرغ من حصاده ولو
اكله كله الا ان اذهب
في وقت قدر النصاب
فاكثر فيزكيه

اي يزكي ما اعطى كله ان كان قدر النصاب او اكثر وفي الديوان انما يعطي لكل
مسكين او ضعيف في وقت الحصاد ما تمسك يده مرة او مرتين وان رجع اليه بعد
ذلك اعطاه ايضاً * وما وصل الاندار * جمع اندر وهو الموضع الذي يداس فيه
الحب ليخرج عن الاوراق والسوق وقياس جمعه اندر وما لا اندرله كالغيب فاندره
اجتماعه * او اجتمع منه ما تجب فيه * الزكاة ولو لم يصل الاندار ولا المشر
* فلا يأكل منه * اي مما اجتمع وله الاكل مما على الشجر او النخل او لم يصل نحو
الاندر * بعد * الا بحساب ليزكي عما اكل وقيل لا يجوز له الاكل ولو بحساب
الا ان اضطر * ويحسب كل موجود حيث * حين اذ ازمته الزكاة بما ذكر من
وصول الاندار او اجتماع نصاب * ولو دقيقاً او عجينا او طعاماً * او غير ذلك وما
تقدم من جواز الاكل بلا حساب هو الصحيح وهو مذهبنا ومذهب الشافعي * وقيل
ليس له ذلك * المذكور من اكله هو وعياله ويتصدق وما بعد ذلك الا بحساب وهو قول مالك
بمبنى انه لا يأكل مما وصل الاندار ولو لم يتم في واصله النصاب وقيل ليس له ولو
بحساب الا ان اضطر وعن بعض اصحابنا لا ضمان ولا حساب الا ان وصل ما تجب
فيه موضعه في البيت ان لم يكن تضييع وقيل اذا اخذ في الحصاد والجزاذا فلا
يأكل هو وعياله او غيرها الا بحساب وقيل يأكل الا ما وصل الاندار فلا يأكل
منه ولو لم يجتمع فيه ما تجب فيه * وجزا لخدمة * جمع خادم اي عامل بفتح الحاء
والدال خدموا باجرة او بلا اجرة * ذلك * المذكور مما وجبت فيه الزكاة
* اكل منه ماداموا في خدمته وحصاده * او جزا * وان * اكلوا * بعيلم *
لانهم يعطلون عنهم بالاشتغال بالخدمة ولو لم يخدموا اذ لو خدموا لدخلوا في الخدمة
* او وصل الاندار * بلا حساب وقيل يحسب ما اكلوا من الاندار * لا يوم *
بالنصب على الظرفية عطفاً على مصدر دام في قوله ماداموا النائب عن اسم الزمان
* لا يخدمونه * اي ذلك المذكور الذي وجبت زكاته والجملة مضاف اليها اليوم
ورخص ان يأكلوا يوم لا يخدمون اذ كانوا على نية الخدمة غدا او بعد غدا ماداموا
على نيتهما وقد شرعوا فيها وعلى القول الذي ذكر المصنف من انه لا يأكلون يوم
لا يخدمون يأكلون يوم يخدمون قبل ان يخدموا وفي حال الخدمة وبعدها ولو

وما وصل الاندار او
اجتمع منه ما تجب فيه
فلا يأكل منه بعد ويحسب
كل موجود حيث *
دقيقاً او عجينا او طعاماً
وقيل ليس له ذلك وجاز
لخدمة ذلك اكل منه
ماداموا في خدمته وحصاده
وان بعيلم او وصل الاندار
لا يوم لا يخدمونه

مضت مدة طويلة من اليوم بعد خدمتهم فلم الا كل وكذا قبلها هذا ما يتحصل
من كلام المصنف ولو خدموا واكلا وفرغوا من الخدمة في ذلك اليوم ثم جاءوا
بعد مدة من الفراغ ولو صارا والذي يظهر لي انهم يأكلون عند ارادة الخدمة وفيها
وان اخروا الا كل لما بعد ما فكذلك واما ان يأكلوا وفرغوا منها غير جائعين ثم يجوعون
بعد ذلك فلا يأكلون الا بحسب وفي الاثر من خدم طعاما اكل منه حين خدمته
فان يحمل ثمار المسجد او يفرزه الا كل منه * ويجعل * صاحبه او هو بالبناء للمفعول
* لم منه ما احتاجوه * الماء مفعول مقيد بالي او ضمن احتاج معنى طلب * مما
يعينهم ويقويهم * مثل ان يشتري لهم لحما وعسلا وبيضاً او غير ذلك * وكذا
كل ما لا يصل لزعره او ثمره * او عنه * الا به * مثل ان يشتري دابة او منجلا
او جواثق او القفاف او يكرى ذلك او يعطي الاجرة لمن يشتري لهم طعاما او يحمل
الا او يشتري شيئاً وكلامه شامل لما تأكل دوابه او دواب غيره في حين الخدمة
واختار في الديوان ان لا تعاف منه الدواب وان لا تشتري منه المناجل والشباك
والحبال والدواب وقيل يجوز ذلك بشرط ان يقوم ذلك بعد العمل ويزكي القيمة
* ما لم تقف العرمة * ولولم تباع النصاب فاذا وقفت فلا يحمل ذاك منها الا بحسب
وجاز من غيرها بلا حساب هذا غاية لقوله وجاز للخدمة ووقوف العرمة عبارة عن
خلاص الحب من الورق والسوق وعن وصول الثمر والعنب موضعه في الدار وقيل عبارة
عن اجتماع حب او ثمر او عنب ولو تحت النخلة او الشجرة او في موضع الحرث ولولم يخلص الحب
عن الورق والسوق ووجه التحديد بوقوف العرمة انه جعل صاحب المال والزكاة
شريكين فكل ما يصرف عن خدمة المال فهو من الكل واذا وقفت العرمة فهو
كالقرم تلزمه الديون لا كالشريك فما فعل بعد فائدا هو من ماله وحده فيعطي
عليه من ماله حظ الزكاة وذلك فرق استحقاق لا متعين واصل الخلاف كله
حديث الحبة حتى تشتد العنبة حتى تسود مع قوله تعالى وءاتوا حقه يوم حصاده
فبعض راعى ظاهر الحديث فالزمه كل ما اكل او صرف على ماله بعد الاشتداد
والاسوداد وحمل وءاتوا حقه يوم حصاده على حق المال كله ما اكل وما لم يأكل
وبعض اعتبر بظاهر الآية من انه لا زكاة الا على ما بعد الحصاد والغنى الحديث لانه حديث

ويجعل لم منه ما احتاجوه
مما يعينهم ويقويهم وكذا
كل ما لا يصل لزعره او
ثمره الا به ما لم تقف
العرمة

احاد واعتبر الآية وقيل بأكلون ويفعل ذلك ما لم يصل الحب الدار والمشهور
انه يجوز ما لم تقف العرمة * او ما لم يجتمع منه بمكان ما تجب فيه * واذا جمع
لم يأكل من ذلك المجتمع ولا من غيره الا بحسب * وكذا الخلف فيما اعطى *
لوجه الله قيل يركي عليه وهو الصحيح لان النقل لا يفني عن القرض
* لفقر او مسكين * موحد او مشرك * لا لمسلم * اي فقير متولى
وبين الخلف بقوله * هل يحسب ويؤدي عشره * او نصف عشره * او لا
يلزمه حساب ما اعطى لوجه الله ولو اعطى زرعه كله * او ثمره او عنبه كله وانما قال
* خلاف * مع انه في غنى عنه للفصل بين دل وبين قوله وكذا الخلف وظاهره
انه لو اعطى الفقير او المسكين لا بنية وجه الله بان يعطيه بلا قصد تلزمه زكاة
ما اعطاه اتفاقاً وليس كذلك بل فيه الخلف والصحيح الا ان لم يعطه على
نية فرض الزكاة وتلزمه اتفاقاً ان اعطى الفقير او المسكين او المتولى لثيبه اوليائه
او غير ذلك من الاغراض وكذا ان اعطى لغني او مشرك مع وجوده موحد * ومن
رأى عنه غلته * بعد ادراكها اي ما يلزمه عليها * اكثر من قيمتها * او مثلها او دونها لكنه
استقل الفائدة فيها * او استراها * مثل ان يستريب البذر بان يكون منها بحرام
او برني او الارض بذلك او الماء بعد ما دخل غافلاً عن ذلك لم يذكر له او لم
ينتبه له واما ان دخل على الرية فكل الحرام فلا تلزمه زكاتها ان تركها او لم يتركها
الا على قول من قال ان الحرام تلزم زكاته من بينه ويجب عليه تركها حينئذ
كما يجب ترك ما يتقن انه حرام وقيل ان الرية العارضة والمدخول عليها من
اول مرة سواء لا تلحق احدهما بالحرام واشتراط المصنف والشيخ في الزكاة
الملك صريح في ان من بيده حرام لا تلزمه زكاته وان لم يعلم انه حرام فقبل
يؤاخذ الله عليها ان لم يؤدها وقيل لا * او خوف تباعة * دينية او دنيوية فالدينية
ان يخاف اختلاطها بمال اليتيم او غيره وان يكون شريكه فيخاف ان لا يفي بحقه
وان يخاف من خطر الزكاة والديونية ان يخاف من جائر ان يضره ان لم يتركها
وفي ذلك * تلزمه بها فتركها * مدركة او غير مدركة * هل يلزمه عشره * او
نصفه ولا يعطى مما استراب بل يعطى عنه من غير ما استراب لانه لا يتقرب الى الله

او ما لم يجتمع منه بمكان
ما تجب فيه وكذا الخلف
فيما اعطى لفقير او مسكين
لا لمسلم هل يحسب
ويؤدي عشره او لا يلزمه
حساب ما اعطى لوجه
الله ولو اعطى زرعه كله
خلاف ومن رأى عنه
غلته اكثر من قيمتها
او استراها او خوف تباعة
تلزمه بها فتركها هل
يلزمه عشره

برية ولا يتصرف فيها **اولا قولان** * والصحيح لزوم الزكاة عليه لوجوبها قبل عليه الا في الريية فالصحيح ان لا زكاة عليه فيها وظاهر الديوان اختيار الثاني وفيه انه ان استأجر اجراء بكيل من الزرع فلا زكاة فيما اعطاهم الا ان استأجرهم بقدر النصاب وجمعه في موضع واحد وقيل يزكي على ما اعطاهم ولو اقل من النصاب وان استأجرهم بالدرهم وقضي شعيرا او قمحا فلذلك عليه ولو قل وقيل لا الا ان جمع في موضع او موضع منه مرة واحدة مقدار النصاب وقيل لا الا ان جمع في موضع واحد وان ضيع رجل زرعه بعد الادراك ولم يحصده او اطلق عليه دابته او دابة غيره او اتلقه بمعنى من المعاني فمليه عشرة وان تركه بعد الادراك لمنفعته اعني الزرع فضاع فلا عليه وان تركه لاشتغاله بآخر فلا عليه وقيل عليه عشرة ان امكنه الوصول اليه ولو باجرة ولا عليه ان اشتغل بحفر المطامر او بعمل الشباك او الحبال او نحو ذلك مما يحتاج اليه الزرع او منع عنه فلا عليه وعليه عشر ما حمل الفيران والنمل ان جمعه وعشر ما لقطه ومن زرعه وما لقط عبيده او اهله او غيرهم ان لقط الغير باذنه ولا عليه فيما لقط اللقاطون بعد القراع من الحصاد ان لم يترك الا ما جاوز طاقته وعليه عشر ما اسلفه لغيره وما مرق منه فاخذه من السارق او اخذ مثله او تركه وان اقر له السارق فعليه عشرة ولو لم يأخذه منه الا ان منع وما اكته الدواب في وقت الدرس فعليه عشرة وقيل لا ولا يأكل هو ولا العيال مما جمع وقيل يأكل العيال منه ايضا ومن نزع من ثماره للاكل فجاز به على موضع جمع فيه ثمره فلا يأكل منه الا بحساب وعلى المختصر الا بصاء بما منع من زكاة يزكي صاحب الغلة على ما بقي في الارض الا ما لا يصل اليه ورخص فيما دون تسع حبات والحشية ما تقبض اليد ورخص فيما دون تسعة امداد ورخص فيما دون تسعة اصوع ورخص فيما يبقى في القاع بعد الكنس بالرجل ورخص بعض فيما يترك الشريك السوء لشريكه فقط وقيل غير ذلك فيما دون خمسة اوساق وان وجد في الزرع خمسة اوساق ثم اعاد المكيل فوجد فيه اقل فعليه الزكاة وقيل لا وان لم يجد ثم اعاد فوجد فعليه انتهى كلام الديوان * وكذا من عنده زرعان * وكذا غير الزرع من ثمر وغيب * ادرك احدهما

اولا قولان وكذا من عنده زرعان ادرك احدهما

فاككه قبل حصاده اخر ولا يتم النصاب في واحد * منها * الا ان ضم لغيره * هل تلزمه زكاتها اولاً قولان * فان كان في الاول مانع فيه ضم اليه الاخر * اي زكاه كما يزكي الاول * مطابقا * تم فيه النصاب اولاً والظاهر ان هذا الضم والضم قبله شرطها ان تجمع الغلتين سنة او مادون ثلاثة اشهر على الحلف وكذا ان كان في الثاني مانع فيه دون الاول وان قوله فمن له زريعتان ادركت احدهما الخ يعني عما هنا وكأنه اعاد بعضه ليعني عليه قوله * اصل ذلك من جمع عنده مانع فيه فلا يأكل من جميع ما يضم اليه بعد وان لم يحصده * مطلقاً الا ان اضطر للاكل فبحساب وقيل له الاكل بحساب وقيل له الاكل مما لم يحصد بلا حساب * وله الاكل مما لم يجمع منه ما تلزم فيه مالم يصل الا ندار على قول * وقيل له الاكل مما جمع ولو ازمته فيه وقيل ولو وصل الا ندار مالم يفرع من عمله ان كان يعمل كما اشار لذلك بقوله * الا ما تقدم في خدمته * من انهم يأكلون ما داموا في خدمته ويموز اسكان الدال هنا من قوله خدمته فيكون اللفظ مصدرا وفي الديوان من له زرعان لا تجب في احدهما وحده وادرك احدهما قبل الآخر فان اكله قبل ادراك الآخر فلا زكاة في احدهما وقيل عليه زكاتها الا ان اكله في وقت حصاد الاخير وان وجبت في الاخير واكل الاول قبل ادراك الاخير فلا زكاة في الاول خلافا لبعض الا ان اكله في وقت حصاد الاخير وان كان في زرعه خمسة اوساق واكله كله قبل ان يأخذ في الحصاد فلا عشر عليه الا ان ترك الحصاد لذلك وعلى الرجل زكاة ما حصده من اندره او حول مطامره او دابته او خص ان باع النصاب ومن اشترك الغلة مع الغائب ولا يدري حياته من موته فتركها كلها فعليه زكاة ما ينوبه وقيل لا الا ان تركها وقد طابت * فصل * قال في الديوان ومن حرث لغيره بغير امره فجوز له فعليه المشراذ جوز وكذا ان امره ان يحرق له من نفسه ويرد له البذر وان امره ان يحرق بالشركة فعليه ومن حرث لغيره على ان يرد له البذر فابي ان يرد فعليه المشر وان رد فعلى الراد ومن حرث من شعير المسجد للمسجد فعليه المشر من ماله وضمان ما تلف اولم يثبت او اصابته افة وقيل لا عشر عليه وكذا ان حرث للاجر او للمساكين وان نزع شعيرا من ميتته بحرقه فانزع له

فاككه قبل حصاده اخر ولا يتم النصاب في واحد الا ان ضم لغيره فان كان في الاول مانع فيه ضم اليه الاخر مطلقاً اصل ذلك من جمع عنده مانع فيه فلا يأكل من جميع ما يضم اليه بعد وان لم يحصده وله الاكل مما لم يجمع منه ما تلزم فيه مالم يصل الا ندار على قول الا ما تقدم في خدمته * فصل *

وعليه عشرة وقيل ينفق ذلك كله كما ان كانت الميتة لغيره ومن غصب بذرا فحرثه فالزراع لصاحبه وعليه العشر وقيل الزرع للغاصب وعليه العشر وضمان ما غصب ومن غصب ارضا فحرثها ببذره فلصاحب الارض ما انبت ارضه ولصاحب البذر مقدار بذره وعلى صاحب الارض العشر وقيل الزرع للغاصب وعليه العشر ونقصان الارض وقيل الزرع للمساكين اه وسيدكر المصنف بعض ذلك **العامل** اي القائم بالنخل او الشجر او الحرث بجزء منه يسقي ويؤبر او يقلب الارض ويلقي البذر ويتركه للمطر **تابع لرب المال** وهو النخل والشجر والحرث ومعنى كونه تابعا له انه تلزمه الزكاة معه بوجود النصاب فيما بينهما **على قول من اجاز ذلك** المدلول عليه بالمقام والسياق من عمل النخل والشجر والارض بجزء من ثمرها كربع وخمس واقل واكثر **والمانع** لذلك **يقول العشر على رب البذر** هو ما يلقي في الارض لينبت وربها هو رب المال **وللعامل عنه** من الثمار او من النقد او من غير ذلك وفي القواعد العامل عند اصحابنا تبع لصاحب المال الا ان يكون اجيرا واختلفوا فيما تخرجه الارض المستأجرة فقال ابو حنيفة واصحابه على رب الارض وقال مالك وابن المبارك والثوري وابو ثور والشافعي واصحابنا على مالك الزرع المستأجر دون رب الارض واذا رجع الى العناء قدره العدول ولا زكاة على العامل على هذا ولو رجعوا بدراهم العناء الى الغلة فاعطوه منها برضاها او اعطوه منها بلا تقويم بالدراهم وكذا لا زكاة على العامل اذا عقد على كيل معلوم ولو من ذلك الزرع او الثمر وذلك **كاستأجر** بفتح الجيم اي مطلوب منه ان يعمل باجرة **لحرث ارض بسهم** كربع وخمس وغيرها من ثمارها **والبذر من ربها** ولا يجوز البذر من العامل عند بعض **او لسقي نخل وقيام به** كتوبيرها **بسهم** من ثمرها **او لسقي غناب وقيام به** بسهم من ثمره والتوبير نخل بسهم من ثمره او لسقي حرث بعد وجوده عند صاحبه والنخل يذكر ويؤثث كما فعل المصنف **فعلى الاجازة الزكاة بينهما على شرطهما** في السهم فان استأجره بالربع فعليه زكاة الربع وهكذا **وعلى المنع فلا جبر** اي المأجور وهو الذي تعمله الاجرة على عمله **عنه** على ما مر من حرث او سقي وقيام وان اختلفا بأي نوع

العامل تابع لرب المال على قول من اجاز ذلك والمانع يقول العشر على رب البذر وللعامل عنه كاستأجر لحرث ارض بسهم والبذر من ربها او لسقي نخل وقيام به بسهم من ثمرها فعلى الاجازة الزكاة بينهما على شرطهما وعلى المنع فلا جبر عنه

يعطى عنه اعطى بالنقصة او الذهب وكذا فيما مر **وعلى رب الزرع او الثمر** او الغناب **الزكاة وكذا معط** طفلا او عبدا او **دابة** بقره او جملا او بغلا او حمارا او غير ذلك **او ارضا او ماء** لحرث بمعلوم **اي بسهم معلوم** **فعلى المنع للجبل** تعليل متعلق بالمنع وعلى متعلق بعلى رب الزرع بناء على تقديم معمول الخبر الظرفي او متعلق بما يتعلق به او بقول محذوف اي فنقول على قول المنع للجبل ووجه الجبل انه لا يدري اينبت ما حرث ام لا او ثمر النخل والشجر ولا وان نبت او ثمر فلا يدري قبل كم ينبت او ثمر ولا يعلم ايصلح ام يفسد وكذا ان دخل الاجير بعد الحرث والانبات والاثار ولا يدري قدر ذلك الربع او الخمس او نحوها **او انهي عن المزارعة** اي الحرث على المشاركة في الثمر **بجزء** بالتعويين **العشر** او نصفه **على رب الزرع** وهو العامل على ان البذر منه **ولرب الدابة عنه** ها **وكذا الرب** الطفل او العبد **وللارض نقصانها** اي ارض ما انقصه الحرث **وللماء قيمته** وعلى الاجازة فهو **اي العشر وكذا نصفه** بينهما على ما اتفقا **وقيل ان** كان البذر من العامل في تلك الصور فعلى الاجازة الزكاة بينهما على ما اتفقا **وقيل** على صاحب المال والصحيح الاول فالخلاف ثابت في النخل وفي التاج من طلب من احد عملا في ماله على مشاركة له بلا مشاركة بينهما حتى حصص الثمرة فاعطاه منها فان قصد الاجرة فزكاة ما اعطاه عليه وان اعطاه جزءا منها كنصف وثلاث ازمت العامل بقدر حصته وان ادخله على ان له سدس ثمرة نخلة او ثلاث معينات ازمته في حصته منها وعلى رب المال زكاة النخلات ومن اعطى عاملا له ثمرة ارض معينة او نخل فزكاتها على العامل ان اصاب رب المال ما يجب فيه لانه مجهول وليس باجرة معلومة وقيل هي عليه وكل مقاطعة او معاملة او شرط لا يجوز شرعا فهي فيه على رب المال من ثمرته لان اصلها له ومن عمل لمن لا زكاة عليه بجزء مثل المسجد والمشارك فهل تلزمه زكاة جزؤه ان تم النصاب في المجموع اولا قولان والعامل بجزء يضم ماله الى ذلك الجزء ويستتم ولو اعطى دابة او عبدا يعمل **وكذا رجلان اشتركا حراثا انصافا** حراثا مفعول اشتركا مقيدا بفي وانصافا مفعول محذوف اي جملا انصافا او منصوب على حذف الباء او ضمن اشتركا

وعلى رب الزرع او الثمر الزكاة وكذا معط دابة او ارضا او ماء لحرث بمعلوم فعلى المنع للجبل او انهي عن المزارعة بجزء العشر على رب الزرع ولرب الدابة عنه ها وللارض نقصانها وللماء قيمته وعلى الاجازة فهو بينهما على ما اتفقا وكذا رجلان اشتركا حراثا انصافا

وان كان الحارث بعد الاول غير صاحب الارض باذنه فله وعليه دون صاحب الارض وقيل لصاحبها وعليه * وكذا ما ثبت في انداره * حيث يعمر او يداس * او دمنة دوابه * زبلها المنبد وبعرها والدال مكسورة * او حول مطاميره * جمع مطمورة وهي الحفيرة تحت الارض وهي لفظة عربية او في موضع مباح قد خيم فيه ووقع له فيه بذر او اقام ثم رحل عنه * فله * اي الزرع * وعليه * العشر وان كان موضع تميمه او اقامته او دمنة دوابه مقصوبا فالموضع المنصوب حكمه حكم من غصب ارضا وحرثها بذرته وحكم الدمنة لمن هي له * وكذا من حرث ارض رجل باذنه فخصد فما ثبت بعده لصاحبها * لانه ثبت من حب متروك * ويعشره وقيل لرب البذر * وعليه عشرة وليس عليه نقص الارض * مالم تحرث بعده * ومالم يمكث قدرا مفسدا واذا حرثت بعده او مكث مقدار مفسدا فلصاحب الارض فان كان الحارث بعد غير صاحب الارض فله لارب الارض وان تغاير الحرث الثاني للاول كبر وشعير فما وافق الاول لصاحبه او لصاحب الارض على الخلاف المذكور ومالم يوافقه فللحارث الثاني * والاصل واحد وهو ان العشر حق للزرع * لكن تارة يجعل حقا للزرع الذي هو بذر وتارة يجعل حقا لما تولد منه * وعليه فمن حرث لغيره بلا اذنه * سواء كان البذر للحارث او للمحروث له * فاجاز * فله * فله * اي لغيره وهو المميز * وعليه وكذا ان طلبه ان يحرث له * فاجاز * ففعل * ما طلبه * من نفسه * متعلق بفعل لانه بمعنى حرث له من نفسه اي التي البذر من ماله لامن مال الطالب فللطالب وعليه وكذا ان اعطى المحروث له البذر من ماله ومن غصب زرعا لاحد وارضاه لا خرخرث فالزرع لصاحب الارض وعليه العشر والبذر على الغاصب لصاحبه وقيل الزرع لصاحب البذر ونقصان الارض على الغاصب لصاحبها وقيل نقصانها على صاحب البذر لاخذ للزرع ومن اخذ الزرع فعليه العشر وقيل الزرع للغاصب وعليه العشر ونقصان الارض لصاحبها والبذر لربه وفي الديوان من ادرك حرثه فاصايتة مائة يبرد او غيره ولم يحصد منه شيئا وانبت ارضه ذلك الزرع في السنة الثانية فادرك وحصده فعليه عشرة وان اذن لغيره في حرث ارضه فادرك ولم يحصد منه

وكذا ما ثبت في انداره
او دمنة دوابه او حول
مطاميره فله وعليه وكذا
من حرث ارض رجل
باذنه فخصد فما ثبت بعده
لصاحبها ويعشره وقيل
لرب البذر مالم تحرث
بعده والاصل واحد وهو
ان المشرح للزرع وعليه
فمن حرث لغيره بلا اذنه
فاجاز فله وعليه وكذا
ان طلبه ان يحرث له
ففعل من نفسه

فانبت في الثانية على حده ما مر فالزرع للمأذون له وعليه زكاته ومن حرث ارض رجل باذنه فخصد زرعه بعد ما ادرك او غصب او باعه او اخرجه من ملكه بوجه ما بعد الادراك فما انبتت الارض بعد ذلك لصاحب الارض وقيل للمساكين وقيل لصاحب البذر الاول مالم تحرث بعده واما ان لم ينبت بذره في تلك السنة فمضى نبت بذره فلها الا ان مكث مقدارا مفسدا ومن حرث بذرا ايتيم او غائب وهو خليفة عليهما فادرك الزرع فخصده فليؤد عشرة وقيل يحسب ويخير اليتيم اذا بلغ واليتيم اذا قدم * واما ان حرث * من نفسه * له * اي لغيره * على ان يرد له البذر * اي نوى ان يرد له المحروث له البذر او صرح له ان يرد له اليه البذر ولم يذكر انه اسلف له * امره * ان يحرث له * اولم يامر به سواء ذكر * الحارث * له * للمحروث له * السالف حين امره * المحروث له بالحري في صورة امره له * اولم يامر به حريته حرث له على ان يرد له البذر فالحري له * للحارث * مالم يأخذ عوض بذره * ولا يكفي قبول عوضه الا ان احضر العوض وامكن له اخذه * قبل ادراك الزرع * فزكاته عليه ولو ملكه المحروث له لانه لم يأخذ العوض قبل الادراك ولم يقبض البذر بيده قبل ان يحرث والارض لا تكون قبضا فلم يكن البذر ملكا للمحروث له فضلا عن ان يكون النبات وثاره له وان اخذ العوض بعد الادراك وسلم الحرث للمحروث له كان للمحروث له وعلى الحارث الزكاة لانه اخرجه من ملكه بعد الادراك كما سيذكره بيان الادراك هنا دلي حده فيما مر من الخلاف السابق * فان اجتاحت * تاف * فعليه * اجتاحت يعني ذهب ماله لامل غيره مع ما يأتي على ذلك من ضمان زكاته ان ضربه بعد الادراك * لانه ماله مالم يخرج من ملكه * بأخذ عوض بذره مثلا قبل الادراك * وان اخذ منه العوض قبل الادراك * سواء اخذ مثله او قيمته او غيرها * انتقل الزرع الى ملك من اخذ * هو اي الحارث ولم يبرز الضمير بناء على قول الكوفيين بجواز عدم الابرار عند امن اللبس او بين للمفعول له فلا اشكال * منه العوض بالعوض * متعلق بانتقل اي انتقل اليه لاجل كونه مأخوذا العوض منه فكان البذر له اذ تداركه باعطائه المثل للحارث * على اتفاقهما * وهو ان يعطي المحروث له عوض البذر للحارث وهذا الاتفاق طاره لم

واما ان حرث له على ان يرد
له البذر امره او لم يامر به
سواء ذكر له السلف حين
امره او لا غير انه حرث
له على ان يرد له البذر فالحري
له مالم يأخذ عوض بذره
قبل ادراك الزرع فان
اجتاح فعليه لانه ماله مالم
يخرج من ملكه وان اخذ منه
العوض قبل الادراك انتقل
الزرع الى ملك من اخذ
منه العوض بالعوض على
اتفاقهما

يكن من اول الامر المراد بالاتفاق اعطاء المحرث له البذر للحارث وقبول الحارث
له ويحتمل ان يراد بالاتفاق ما يشمل ما اذا اعطى الحارث البذر من نفسه وشرط
ان قدرا مخصوصا منه له وما يتولد منه له وقدرا مخصوصا للمحرث له وما يتولد
منه كذا قيل واصل المسئلة جائز والظاهر انها غير مرادة للمصنف * وان لم يأخذ
منه شيئا * عوضا * حتى ادرك لزومه زكاته * ولو اعطى الزرع للمحرث له وان
أخذ منه بعض عوض البذر قبل الادراك انتقل اليه بقدره فان ربح البذر فربح
الزرع او ثلثه فثلثه وهكذا وان اخذ البعض بعد الادراك لزومه الزكاة كلها ولو اعطى
بعض الزرع للمحرث له وقيل ان الحرث للمحرث له سواء اعطى العوض قبل
الادراك او بعده لان حرثه له كالسلف هو في ذمته وله الزرع واما ان ذكر له السلف
فالحرث له وعليه الزكاة اعطاء العوض قبل الادراك او بعده اولم يعطه وانما عليه
ما سلف له الحارث * ونظيره واهب زرعه * او بعضه * لشخص بعد ادراكه *
فانه قد * لزومه زكاته * واهب زرعه او بعضه * قبله * اي قبل الادراك
فانه لا تلزمه وانما تلزم * الموهوب له * بقدر ما وهب له ان كلا فكل او بعضا فبعض
بنصب الموهوب له على المفعولية اي ولزم قبل الادراك الموهوب وقيل لا زكاة
على الواهب لانه وهب قبل الادراك ولا على الموهوب لانه لم يتيدي في ملكه
* واما ان احضر البذر فقال له افترضتك هذا الحب او نصفه * او ثلثه او اقل او
اكثر وبين له قدره مدا او مدين او اكثر او اقل وان لم يبين له لم يصح القرض
وانما يقول له ذلك المذكور من كونه اقترض له نصفه * ان اراد شركته ثم حرثه *
على الشركة سواء صرح بالشركة او لاقى اقراض البذر من حيث انه بذر يستلزم
الشركة في ما تولد منه * بعد ما دخل يده * اي بعد دخول يد المقرض له بفتح الراء
ودخول يده يكون بقبول الاقراض والتخلى بينه وبين البذر المقرض * قال الزرع والزكاة
بينهما * على اتفاقهما فان اشتركا على ان لكل نصف الزرع فله نصفه ونصف الزكاة
او ثلثه فله ثلثه وثلثها وهكذا وان اطلقا الشركة فصفان * وان لم يعط له ما اقترضه *
بان ما طله فيه او جعده او وهبه له او نحو ذلك والمراد ان يهبه له بعد الاقراض
والحرث وان احضر الحب فقال له قد وهبته لك او نصفه او اقل او اكثر واراد

وان لم يأخذ منه شيئا حتى
ادرك لزومه زكاته ونظيره
واهب زرعه لشخص بعد
ادراكه لزومه زكاته وقبله
الموهوب له واما ان احضر
البذر فقال له افترضتك هذا
الحب او نصفه ان اراد
شركته ثم حرثه بعد
ما دخل يده قال الزرع
والزكاة بينهما وان لم يعط
له ما اقترضه

الشركة بحرثه بعد قبول الحبة فكمسئلة الاقراض وان كان الواهب ابا فحتى يقبل
الابن ويقبض * وكذا حارث من حبه لفقير او مسكين او مسجدا او صوا * سوى
المسجد او سوى ما ذكر * من * وجوه * الاجر * او شرك * قال الزرع للمحرث
له ولا تلزمه زكاته * كما لا تلزم الفقير ومن بعده وقيل انها تلزم الفقير والمسكين
ان تم النصاب وكذا ان حرث لفقيرين او مسكينين او اكثر على التعيين وان حرث
للفقراء او المساكين لا على التعيين فلا تلزمهم وكذا ان حرث لفقراء كذا * فدل *
ذلك على * انها حق للزرع غير انه ذكر عن الربيع وابن عبد العزيز انها فلا
اذا كانت الارض خراجا فلا عشر فيها * ولو تم النصاب في سهمه اي ارض
خراج اي يخرج مما انبت للمسجد او بيت مال او سلطان او غيره في مقابلة شيء
مثل ان يسكن هذه الدار ويحرث الارض لمن ذكر او يخرج منها مقدار لمن ذكر
والباقي لمن حرثها * اذ لا يجتمع خراج وعشر وقال ابن عباد باجتماعهما فيها * فعليه الزكاة
ان تم بينهما وقيل ان تم في سهمه * فان صح ما ذكر عن الربيع * كعبد الله بن عبد
العزيز * دل على مذهبه * ومذهب ابن عبد العزيز * في المسئلة ان الزكاة حق
للارض كـ * مذهب * ابي حنيفة * اذ قال لا زكاة فلهه فني الزكاة لكون
الارض ارض خراج وارض الخراج لا زكاة عليها قلت ذلك غير متعين لجواز
ان يكون نفي الزكاة في ذلك على جهة الرفق بالحارث ان يكون عليه حقان زكاة
وخراج وقوله لا يجتمع زكاة وخراج يحتمل العلقين لكن قد يقال لا خبر على الحارث
في اجتماع الزكاة والخراج لان الارض ليست له ملكا فاما هو الا حارث ارض
غيره يميزه لصاحبها من الزرع او بغيره * ولعل بعضا منا يقول بذلك لان ما اشتراه
ذمي من نخل او ارض او نعم من ارض * اي دار * المسلمين * عنهم اي الموحددين
* ولو تداوله ذمي بعد اخرفقيه * على الذمي الذي هو في ملكه * الزكاة *
سواء ائتمت فيه الزكاة اذ كان عند مسلم ام لا لكنه تم النصاب عنده بنماه او
بالشراء من هذا المسلم ومن هذا وكذا ما دخل ملك ذمي من ذلك بهبة او غيرها
* ان كان اصله من اموال المسلمين * وان كان الذي اشتراه من المسلمين اصله قبل
ذلك من المشركين وقيل لا زكاة فيه وقد مر * ويمنع * مر يد الاخراج مسلما او

وكذا حارث من حبه
لفقير او مسكين او مسجد
او سواء من الاجر فالزرع
للمحرث له ولا تلزمه
زكاته فدل انها حق للزرع
غير انه ذكر عن الربيع
وابن عبد العزيز انها فلا
اذا كانت الارض خراجا
فلا عشر فيها اذ لا يجتمع
خراج وعشر وقال ابن
عباد باجتماعهما فيها فان
صح ما ذكر عن الربيع
دل على مذهبه في المسئلة
ان الزكاة حق للارض
كأي حنيفة ولعل بعضا
مننا يقول بذلك لان
ما اشتراه ذمي من نخل
او ارض او نعم من ارض
المسلمين ولو تداوله ذمي
بعد اخرفقيه الزكاة ان
كان اصله من اموال
المسلمين ويمنع

الفضة * والاوقية * بضم المعزة وتخفيف الباء كما يدل له قوله وخمس اواق فضة
 بجوار وتشدد ايضا فتجمع على اواق بالتشديد كمساكين واماني ويقال ايضا
 الاوقية بضم الواو وتخفيف الباء وتشديدها * اربعون درهما * هذا هو المراد في
 الباب والا فتطلق ايضا على عشرة دراهم وفي القاموس انها سبعة مثاقيل وايضا
 اربعون وفي هذا الباب من الوضع الرطل خمس عشرة اوقية والاوقية عشرة
 دراهم فالرطل عليه مائة وخمسون درهما وعليه فلما تجب الزكاة في اكثر مما
 مر في الحب فانه يكون التفاوت في كل رطل باحد وعشرين درهما وثلاثة
 اسباع درهم وفي كل درهم سبع حبات وثلاثة اخماس حبة والاوقية عند
 الاطباء عشرة دراهم وخمسة اسباع درهم * والدرهم قراطان * فهو مستون
 حبة من شعير فالأوقية ثمانون قراطا وهي بالحب الفاحية واربع مائة حبة ولا
 ينافي ما تقدم قولهم ان دينار الزكاة عشرة دراهم لانه انما هو من قسمة مائتي درهم
 نصاب الفضة على عشرين دينارا نصاب الذهب فصار كل عشرة دراهم في مقابلة
 دينار فقالوا ان دينار الزكاة عشرة دراهم والا فقولهم المتقال ثلاثة قرايط والقيراط
 ثلاثون حبة يقضي ان الدينار درهم ونصف درهم وهو كذلك بهذا الحساب وعن
 بعضهم ان المتقال تسعون حبة والدينار ست وتسعون وهو مشكل لجعله الدينار
 اكبر من المتقال والظاهر ما ذكره المصنف وقيل الدرهم مائتا رزة من الارز الاوسط
 وارزته وثلاثة اخماس رزة وقيل اثنتان وسبعون رزة وفي بعض الاصطلاحات ان
 وزن سبعة مثاقيل عشرة دراهم واربعة دوانق والمتقال المعروف في الامصار وان
 المتفق عليه انه ستة دوانق وان الدانق اربعة قرايط وقيراط الفضة حبتا بر والذهب
 ثلاث ودانقه اثنتا عشرة حبة وان المتقال اثنتان وسبعون حبة والدرهم على حساب
 الفضة ثمان واربعون حبة والمنا يحسب الذهب مائة مثقال وستة وتسعون مثقالا
 وكان في بعض الازمان مائة واثنين وتسعين والمن من الفضة مائتان وستون درهما
 وبعض يسمي القراط حبة ومتقال الذهب وزنه فضة درهم ونصف حبة وثلاثا
 حبة وقيل الدرهم ستة عشر وهو نصف دانق وثلاث ارزات وخمس ارزة ووزن
 عشرة دراهم سبعة مثاقيل وعشرة مثاقيل اربعة عشر درهما وربع درهم حبة

والاوقية اربعون درهما
والدرهم قراطان

وارزنان وستة اسباع ارزة والدرهم نصف الدينار وخمسه وكذا دانق فضة من دانق
 الذهب هو نصفه وخمسه وكذا قيراط الفضة من قيراطه كل واحد من فضة هو
 نصف وزن الذهب وخمسه والاوقية وزن عشرة دراهم واربعة دوانق وعلى الصفة
 فانه عشرة دراهم واربعة دوانق وقيراط وارزة وسبع ارزته وبارزان الذهب وزن سبعة
 مثاقيل ونصف والمن بارزان الدرهم وزن مائتي درهم وسبعة وخمسين درهما وثن
 وثلاث ارزات وثلاثة اسباع ارزة وهو سبع الدرهم والمن عند اكثر الناس اربعة
 وعشرون طيباسا والطيباس عشرة دراهم وثلاثا درهم ومكيال النبي صلى الله عليه وسلم
 على ما قيل ثلاثة اماء وثلاث المن من حب المش وهو المنع الصافي المتوسط في
 الجودة قبل بن نزوى والقفيز اربعة مكايك والمكوك ست كياج ذكر ذلك كله
 في المتاج وبيان الشرع وما ذكره المصنف والمغاربة اولى * فنصاب الفضة مائتا
 درهم فما زاد عليها او على العشرين مثقالا ففي كل اربعين درهما * درهم واحد
 وفي كل اربعة مثاقيل عشر مثقال ولو بلغت قناطير وليس فيما دون الاربعين
 والاربعة شيء عند الاكثر منا * وهو قول الحسن البصري وعطاء وابن المسيب
 وطاوس والشعبي ومكحول وعرو بن دينار والزهري وابي حنيفة وغيرهم وتركوا
 الاربعون والاربعة ولا يزكى ما زاد على الاربعين حتى يتم اربعون ولا ما زاد على
 الاربعة حتى تتم اربعة * وقيل بالوجوب فيه وان قل * وهو قول علي وابن
 عمر والنخعي ومالك وابن ابي ليلى والثوري والشافعي وابي عبيد وغيرهم وهو قول
 ابن عباد رحمه الله وعليه يجري ما نقل من تزكية الريالات بلا وزن بالدرهم
 ولا معرفة كم فيها من درهم وكذا الادوار وغيرها والصحيح الاول فعلى عشرين
 مثقالا نصف مثقال وعلى ثمانية بعدها خمس مثقال في كل اربعة مثاقيل عشر
 مثقال وانما بلغت اربعين مثقالا ففيها مثقال تام وفي اربعة زائدة عشر مثقال
 وهكذا ويدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم اذا زاد المال على مائتي درهم ففي
 كل اربعين درهما درهم ولعل ابن عباد يقول ان هذا الحديث انما ورد مورد بيان
 الحساب واظهار كمية الزكاة اللازمة في الاربعين وهي درهم واما غير الاربعين فلم يذكر
 زكاتها فتخرج بمقداره فربع الاربعين فيه ربع درهم وهكذا يقول ان ما ورد من انه لا

فنصاب الفضة مائتا درهم
فما زاد عليها او على العشرين
مثقالا ففي كل اربعين
درهما واحد وفي كل اربعة
مثاقيل عشر مثقال ولو
بلغت قناطير وليس فيما
دون الاربعين والاربعة
شيء عند الاكثر منا وقيل
بالوجوب فيه وان قل

زكاة في الاوقاص والاشناق انما ورد في الانعام والحبوب ويدل لما روي ان امرأة دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها سوار من ذهب فيه سبعون مثقالا فقالت اخرج القرينة منه فخرج مثقالا وثلاثة ارباع المثقال فتراه ذكي الوقص ولا يستتم شريك بسهم شريكه في العنين * الذهب والفضة خلافا لبعض قومنا * ويضم ذهب لفضة * وهذا الضم جائز * كعكسه * وهو ضم فضة لذهب والكاف لجود التنظير * وهما جنس * واحد * عندنا * والضم * ك * انسان * مالك عشرة مثاقيل ومائة درهم دار عليها حول * ان كانت العشرة تسوي مائة درهم او المائة تسوي عشرة مثاقيل * بلا مانع * وان كان مانع كدين على صاحبها ينقصها وككونها دينا على غيره لم يحل اجله او منع من قبضها لمطول او لدفعها ولم يدر موضع دفعها او في الذمة ولا يدري من هي عليه او انكره ولا يبان له ونحو ذلك فلا زكاة في ذلك * خلافا لابن عباد * في قوله ان الذهب جنس والفضة جنس ولا يستتم احدهما بالآخر وانه ان تم النصاب في احدهما فقط فلا يزكي الآخر ويرد عليه ان الذهب بالذهب والفضة بالفضة وبالذهب ربا وهكذا يستدل لكون الشعير والقمح يتم احدهما بالآخر لكون احدهما بالآخر ربا وقاسما ابو عبيدة على الذهب والفضة فاتم كلا بالآخر وايضا الذهب والفضة قيمات الاشياء والصحيح الاول وعليه في المثال يعطي على الفضة والذهب من الفضة او مئة عليه وعلى الفضة وهو قول الحسن البصري والاوزاعي وقتادة والثوري ومالك وابي حنيفة والثاني قول ابن ابي ليلى وابي عبيد وابي ثور والشافعي * وصفة الضم تنحصر في مسائل * انحصار الكلي في جزئياته * احدها ان يكون كل منهما * من الذهب والفضة * غير قاصر عن النصاب * والذي توجد عنده هذه الصفة * كما لك عشرين مثقالا ومائتي درهم * ومالك عشرين مثقالا واربعة مثاقيل ومائتي درهم واربعين درهما ومالك اربعين مثقالا واربع مائة درهم ونحو ذلك * فانه يعطي عن كل من الذهب والفضة * مناه * فيعطي عن عشرين مثقالا نصف مثقل وعن مائتين درهم خمسة دراهم ومن اربعين مثقالا مائة درهم عشرة دراهم ويعطي عن اربعة المثاقيل الزائدة عشر مثقال وعن الاربعين درهما الزائدة درهما

ولا يستتم شريك بسهم شريكه في العنين ويضم ذهب لفضة كعكسه وهما جنس عندنا كما لك عشرة مثاقيل ومائة درهم دار عليها حول بلا مانع خلافا لابن عباد وصفة الضم تنحصر في مسائل احدها ان يكون كل منهما غير قاصر عن النصاب كما لك عشرين مثقالا ومائتي درهم فانه يعطي عن كل مناه

* ولا يكتر احدهما للآخر اتفاقا * صرفا يوجب الزكاة لعدم الحاجة الى الصنف لوجوبها في كل منهما بدونه او صرفا لاخذ الوقت لان الوقت يأخذ بالمستكمل الذي عنده واما صرف احدهما للآخر بمعنى تقويمه واعطائه ماوجب فيه من الآخر فجائز اتفاقا ان كان القائل بانهما جنسان يميز اعطاء القيمة في الزكاة واما على القول بانهما جنس فالجواز واضح وخلافا ان كان القائل بانهما جنسان لا يميز اعطاء القيمة فكان المصنف قال لا يصرف صرفا موجبا للزكاة لان ذلك الصرف لا يوجبها لوجوبها بدونه ولا يصرف صرفا واجبا ولا يصرف صرفا محتاجا اليه وبعد فالاولى ان يعطى من كل مناه منه للبركة * ثانيها * الاولى ثانيها لان المراد المسئلة الثانية وامله ذكرها للتأويل بالتنوع ولانها ضم ثان وكذا في قوله ثالثها وان قلت الضم في الثانية والثالثة ظاهر فافان هو في الاولى قات المراد بالضم في قوله وصفة الضم تنحصر في مسائل الضم ثبوتا ونقيا فلا يضر عدم وجود الضم فيها * ان يقصر كل * من الذهب والفضة * عنه * عن النصاب * فيصرف احدهما لاخر * اي اليه * لاخذ * اي لاجل اخذ * الوقت والاداء * الاعطاء * كما لك عشرة مثاقيل ومائة درهم او خمسة عشر مثقالا وخمسين درهما او نحو ذلك فيوقت وبصرف لايهما يصلح للزكاة عند حلول وقتها وكذا مالك مائة درهم وتسعة مثاقيل ونسوايها ورواجا ومائة درهم تساوي احد عشر مثقالا وتسعة مثاقيل فيصرف احدهما لاخر لتوقيت واداء

ولا يكتر احدهما للآخر اتفاقا ثانيها ان يقصر كل عنه فيصرف احدهما لاخر لاخذ الوقت والاداء كما لك عشرة مثاقيل ومائة درهم او خمسة عشر مثقالا وخمسين درهما ونحو ذلك فيوقت وبصرف لايهما يصلح للزكاة عند حلول وقتها وكذا مالك مائة درهم وتسعة مثاقيل ونسوايها ورواجا ومائة درهم تساوي احد عشر مثقالا وتسعة مثاقيل فيصرف احدهما لاخر لتوقيت واداء

وكان من الآخر ما يقابله زكي ولو كانت القيمة اقل كتسعة عشر مثقالا او دينارا
مع عشرة دراهم يزكي سواء كانت العشرة تسوى الدينار او اقل او اكثر بالسعر
* واقل ما يصرف * الذهب * اليه من فضة ثلاثة دراهم * بان يكون عنده
ثلاثة دراهم ونصاب الذهب الا ما يسوى من الفضة ثلاثة دراهم فله ان يقوم
الذهب بالفضة فيخرج زكاتها فضة كما يخرج زكاة ثلاثة الدراهم فضة وان رد
الفضة للذهب واخرج الذهب عن الكل فجائز بل الاولى ان ينظر الى الاكثر
فيخرج منه والا فليتنظر الى صالح للاخراج * كما تكون * الدراهم الثلاثة * اصلا
للزكاة * بان يكون يزكي الفضة او الفضة والذهب فنقص ذلك عن النصاب حتى
بقي ثلاثة دراهم فقط فاذا تم له النصاب بعد ذلك لزمه ان يزكي لوقته الاول ولو
لم يتم العام بعد تمام النصاب * وقيل درهم * وقيل درهم ونصف وقيل درهمان
وهو مختار الديوان فيما يظهر وان تم بصرف احدهما الاخر لا بعكسه صرف الى ما
يتم * كما لك تسعة عشر مثقالا وثلاثة دراهم او * تسعة عشر مثقالا * درهما *
او تسعة عشر مثقالا ودرهمين او نحو ذلك * فان كان في الكل صرف مائتي
درهم * او عشرون مثقالا بصرف الفضة الى الذهب * وقت وادى * عند تمام
الوقت قل في الديوان وكذلك من له مائة درهم ودينار ونصفه او اقل من ذلك من
الذهب وفي صرفها ما يتم فيه مائتا درهم فانه يأخذ الوقت والدراهمان اللذان
بصرف اليهما فانه يصرف اليهما كان في يديه او دينارا لان كان المديان معسر او من لا يقدر ان
يأخذ منه حقه وكذلك ما يصرف اليه من الذهب سواء في ذلك كان في متاع
او غيره اذا كان للتجارة حال عليها الحول او لم يحل وكذلك الذهب واما ان كان
لابنه الطفل فلا يصرف اليه كان ذلك من قبله او من قبل غيره وقيل يصرف اليه
ان كان من قبله ومجنونه من الطقولية كابنه الطفل اه والكلام في صرف ماله
الى مال ولده الطفل او المجنون او بالغه المجنون وصرف مال بعض او صرفهم الى
ماله مختلف فيه على حد الاختلاف في استكمال النصاب بذلك وقد مر * ويصرف
لذهب وان قل * ونائب يصرف الجورور بعده او مع الجار لا ضمير الفضة والا
قال ويصرف واما قوله واقل ما يصرف اليه فتائب يصرف فيه ضمير الذهب كما

واقل ما يصرف اليه من
فضة ثلاثة دراهم كما تكون
اصلا للزكاة وقيل درهم
كما لك تسعة عشر مثقالا
وثلاثة دراهم او ودرهما
فان كان في الكل صرف
مائتي درهم وقت وادى
ويصرف للذهب وان قل

مر او الجورور وحده او مع الجار * وقيل الى * دينار فصاعدا وقيل الى * ثلاثة
دنانير فاكثر كالفضة * يصرف اليها ان كانت ثلاثة دراهم فاكثر وان كان
اقل من ثلاثة دنانير وصرفت اليها الفضة وتم عشرون مثقالا فلا زكاة ومن له
مائة درهم وثلاثة دنانير تسوى مائة درهم اعتبر الثلاثة فضة وهي مائة وزكي
ولا يقوم مائة درهم بثلاثة دنانير فتكون له ستة دنانير فيقول لي ستة دنانير فلا
يزكي لا يفعل ذلك بل يزكي * كما لك مائة درهم وثلاثة دنانير او اقل على رأي *
رأي من يجيز الصرف الى اقل من ثلاثة دنانير * وفي صرفهما * صرف المائة
والثلاثة او المائة والاقل * بروج ماتم فيه مائتا درهم * او عشرون دينارا * فانه
يوقت لذلك * وقيل لازكاة في ذلك حتى يكون عنده من النوع الاخر ما يقابل
مائتة كما مر * ثالثا ان كل النصاب مع احدهما وقصر عنه الاخر لزم التوقيت
والخلف في القاصر عن نصاب الوقص * ونصاب الوقص اربعة مثاقيل بعد عشرين
مثقالا او بعد مائتي درهم واربعون درهما بعد مائتي درهم او بعد عشرين مثقالا
وهذه المسئلة في ان النصاب من جنس والوقص من * اخر وكذا ان تم الوقص
بالدراهم والذهب * هل يضم له * نصاب زكاة * كامل او لا كما لك عشرين
دينارا وثلاثين درهما فليلزمه في الثلاثين شي * ولو كان صرفها اربعة دنانير
* حتى تبلغ اربعين فيؤدي عليها درهما * او ما يثوبه ذهابا او يؤدي الدراهم عن
العشرين والاربعين وذلك القول الذي ذكره فله من لا يوجب زكاة الوقص ان لم
يتم وبعض من يوجبها وانما قال به بعض من يوجبها لان الوقص هنا زاد على غير
نوعه الحقيقي * وقيل يصرف الثلاثين العشرين فيؤدي عليها * ما ذكر * ان كان
فيها صرف اربعة دنانير * وان كان عنده عشرون مثقالا وثلاثة مثاقيل وما يسوى مثقالا
من الفضة ادى على الجميع وقيل عن العشرين وكذا ان كان عنده مائتا درهم وثلاثون درهما
وما يسوى عشرة دراهم من الذهب * فالمتفق عليه * وهو عشرون دينارا اصل للمختلف
فيه * وهو الناقص عن نصاب الوقص فاعطي على هذا الناقص من جنس المتفق عليه
وقد مر جواز الاعطاء من جنس الناقص ومثال المصنف ما اذا كان عنده مائتا
درهم وثلاثة دنانير ثم رأيت به عليه بعد بقرير * ومن قال ينظر الى صالح

وقيل الى ثلاثة دنانير
اكثر كالفضة كما لك مائة
درهم وثلاثة دنانير او اقل
على رأي وفي صرفهما
برواج ماتم فيه مائتا درهم
فانه يوقت لذلك ثالثا
ان كل النصاب مع احدهما
وقصر عنه الاخر لزم
لتوقيت والخلف في القاصر
عن نصاب الوقص هل
يضم لكامل او لا كما لك
عشرين دينارا وثلاثين
درهما فليلزمه في
الثلاثين شي حتى تبلغ
اربعين فيؤدي عليها درهما
وقيل يصرف الثلاثين
للعشرين فيؤدي عليها ان
كان فيها صرف اربعة
دنانير فالمتفق عليه اصل
للمختلف فيه ومن قال ينظر
الى صالح

للزكاة احتياط * بفعل ما هو صالح او اصالح بان يعطي على الثلاثين درهما والاربعين
 مثقالا دراهم ان رءاها الصالحة او اصالح من جانب الاحتياط لا من جانب ان
 المتفق اصل للمختلف وقد مر ان بعضا يعطي على ما زاد على الاربعين او المائتين
 ما ينوبه ولو لم يبلغ الوقص فيعطي على ما زاد من فضة على الاربعين مثقالا وعلى
 ما زاد من ذهب على المائتين * وكذا مالك مائتي درهم وثلاثة دنانير فعلى ما قدمنا
 في الثلاثين درهما من الخلاف * فقل لا يعطي على الثلاثة وقبل يعطي ان كان
 صرفها اربعين درهما ولو لم يحل الحول عليها ويعطي من الفضة واجيز من الذهب
 ويجوز فيها مر كله اعطاء الذهب على بعض وفضة على بعض * غير ان الفضة عندهم
 اصل للذهب لانه * اي الذهب * يجري مجرى السلعة فتزيد قيمته وتنقص فاذا *
 حرف جواب او ظرف عوض تنوين عن جملة ولو لم يتقدم اسم زمان كيوم وحين
 اي فان كانت الفضة اصلا للذهب وكان كالسلعة تزيد قيمته وتنقص وهو متعلق
 باقوى ولو كن اقوى اسم تفضيل لانه يمنع تقديم تميزه او من التفضيلية * صرف ذهب
 لفضة اقوى من عكسه * والكل جائز واذا قيل بالصرف في اخذ الوقت في اي
 صورة كانت وكان النصاب يتم اذا صرف ذهب لفضة ولا يتم اذا صرفت فضة
 للذهب وجب ان يصرف الذهب للفضة واذا كان يتم اذا صرفت فضة الى ذهب
 ولا يتم اذا صرف ذهب اليها صرفت اليه ولو كانت هي الاصل محافظة على الزكاة
 قال في الديون وفريضة الذهب لا يكسرها الى الدراهم اذا غلقت واما فريضة
 الفضة اذا غلقت فانه يكسرها الى الذهب الى القليل منه والكثير وقبل كل فريضة
 غلقت لا تكسر لغيرها ذهبا او فضة وقبل ينظر الى الوجه الذي يصلح للزكاة ومن
 له ثلاث وعشرون دينارا ادى على العشرين نصف دينار ولا شيء في الثلاثة ولو
 كان صرفها مائة درهم وان كان معها درهما او ثلاثة فصاعدا صرف الدنانير الثلاثة
 الى الدراهم فيؤدي عنها ان تم بها اربعون درهما حال الحول على الدراهم او لم يحل
 وقيل ان حال عليها مع الدنانير والصرفي ان اخذ الوقت اشربين دينارا فكان يبدل
 الدراهم بالدنانير والدنانير بالدراهم حتى يحل وقته ادى على ما صح له عند حلول
 الوقت وقيل ان اخذ الوقت لشربين دينارا او مائتي درهم فانتقصت قبل الوقت

للزكاة احتياط وكذا مالك
 مائتي درهم وثلاثة
 دنانير فعلى ما قدمنا في
 الثلاثين درهما من الخلاف
 غير ان الفضة عندهم
 اصل للذهب لانه يجري
 مجرى السلعة فتزيد قيمته
 وتنقص فاذا صرف ذهب
 لفضة اقوى من عكسه

استأنف اذا تمت والعشرون دينارا يكون نقصانا لما ثلاثة ارباع قيراط ذهب ان
 وزنها في مرة وقيل نصف قيراط وان وزنها واحد بمد واحد فنقص كل واحد نصف
 قيراط ووزنها مرة فلم تنقص ادى عنها كاملة وكذا في العكس وفريضة الدراهم
 نقصانها نصف درهم وان لم تنقص الا ربع درهم ادى عنها وقبل لا انتهى * فصل
 هل يزكي الحلي على ما جعل * بالبناء للمفعول ليشمل ما اذا كان الجاعل هو مريد
 الزكاة المالك وما اذا كان الجاعل من انتقل منه اليه بشراء او هبة او غيرها او من
 انتقل منه اليه بواسطة او واسطتين او وسائط * فيه * من ذهب او فضة واستشكل
 بانه لا يبقى كما هو بل ينقص بالاستعمال ويجاب بان المراد انه يزكي على ما جعل
 فيه مالم يتبين النقص فاذا تبين او عبر فوجد النقص فعلى الموجود فيه * او على قيمته *
 ولو زادت على ما جعل فيه او نقصت * او على وزنه كل سنة * وهو الصحيح
 لان زكاة الذهب والفضة لذاتها لكن ربما لا يجد وزنه لكونه منقوشا في لباس او
 سلاح او مصحف او غيرها وهذا القول هو اعدل وبلية الذي قبله لكن قد
 يشكل بما يخالطه من غيره كمنحاس او يحجب بانه ان قل ما خالطه كالقدر الذي
 لا تخلو منه انقضة مثلا فلا ضرر لقلته وجريه جريان النقرة او قرينه منها وان كثر
 وخرج عما اعتيد فانه حينئذ يزكي بما فيه من ذهب او فضة لا بما خالطه فيكون حينئذ
 بالقيمة او بما جعل فيه منها دون ما خالطه كما يقول صاحب القول الثاني والاول وروي
 ان امرأة دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدها سوار ذهب فيه
 سبعون مثقالا فقالت اخرج الفريضة فاخرج مثقالا وثلاثة ارباع المثقال فيحتمل
 انه زكاه على وزنه وهو الظاهر المتبادر او على ما جعل فيه اذ علم ان فيه سبعين
 مثقالا فهي ما جعل فيه وهي ايضا وزنه ويحتمل ايضا ان يكون قد علم انه يسوي
 بالسعر كما جعل فيه فيكون قد زكاه بالقيمة وهو احتمال دون الاحتمالين الاولين
 * اقوال * وقوله كل سنة عائد الى قوله على قيمته والى قوله على وزنه وفي التاج
 من لم يعرف وزن حليته فاخبره من يثق به ولو عبدا اجترأ به وان لم يجد مخبرا
 احتياط بالاكثر واكتفى عن وزنه او اقول العدل عندي والله اعلم انه ان كانت
 القيمة اكثر زكي عليها وان كان الوزن اكثر زكي عليه لانه اذا تم النصاب بالوزن

* فصل *

هل يزكي الحلي على
 ما جعل فيه او على قيمته او
 على وزنه كل سنة اقوال

فكيف لا يزكى بل يزكى ولو كانت القيمة اقل من النصاب و كذا ان كان اكثر
من النصاب والقيمة كالنصاب او اكثر لكن دون الوزن فكيف يترك ما وجد
عينا بوزن لجرد قلة السعر عنه وليس التزكية تارة بالوزن وتارة بالقيمة بهيئته لانه
اذا زكناه بالقيمة جعلناه كالعروض والعروض تزكى بل قد مر ايضا تقويم الدنانير
بالدراهم والدراهم بالدنانير غير انه بقي انه قد يكون الحلي مخلوطا بغير الذهب والفضة
فاما خلطا قايلا مسامحا فيه فلا اشكال واما كثيرا غير معتاد لا يسامح فيه فيقال
في هذا كيف يوزن هذا وفيه غير الذهب والفضة ام كيف يقوم وفيه غير الذهب
والفضة وغيرهما فلا يزكى بالنفس ولا بالقيمة اذا لم يقصد به التجزؤ وهذا حلي غير
مقصود به التجزؤ فاقول اذاكثر الخلط زكي غيره بالقيمة او بما جعل فيه واسقط
الخلط واذا امكن اعطاء زكاة الحلي منه بقطع او تقشير بلا فساد او بمشاركة فيه
فظاهر وان لم يمكن الا بفساد ولم يرد مشاركة الفقير له فيه فايحيط زكاته عليه من
غيره مما لا يزكى كنفقة وعروض غير تجزؤ وان اعطى من نقد او تجزؤ زكى ايضا
ما اعطى الا ان اعطى من نقد لم يدر عليه الحول او تجزؤ كذلك فلا تلزمه زكاة
ما اعطى منه على قول من قال لا زكاة في الفائدة حتى يحول الحول عليها * وكذا *
مطابق الخلاف وفي كون القول الاول هنا كالاول في الحلي * مالك * عشرين
دينارا او مائتي درهم سوداء * اي مخلوطة بالنحاس او غيره * مزينة *
مبظلة لظهور غير الفضة فيها او كانت كلها نحاسا او غيره لكنهما موته بالفضة
او بالذهب * هل يؤدي زكاتها منها وان مغشوشة * قال في التاج الا ان ذهبت
الى حد الصفر او غيره * اولاً تلزمه حتى تكون الدراهم نقرة * فضة خالصة بضم
النون * صافية * نعم مؤكدة وان فسرنا النقرة بالفضة المذابة فقط كان مؤسسا
* والدنانير تبرأ * خالصا * لا مغشوشا قولان * والاول هو قول الشافعي وقال
مالك ان راجت الرديئة وراج انكاملة وجبت زكاتها والا حسب الخالص وزكى
ان تم النصاب واما سكة النحاس الخالص فلا زكاة فيها الا اذا تم في قيمتها
نصاب الذهب او الفضة او تم بغيرها او مع قيمتها واعلم انه ان تم العدد ونقص
الوزن فلا زكاة وزعم بعضهم انه ان كان عشرون مثقالا قيمتها دون مائتي درهم

وكذا مالك عشرين مثقالا
رديئة او مائتي درهم سوداء
مزينة هل يؤدي زكاتها
منها وان مغشوشة اولاً
تلزمه حتى تكون الدراهم
نقرة صافية والدنانير تبرأ
لا مغشوشا قولان

او كانت مائتا درهم دون قيمة عشرين مثقالا فلا زكاة والصحيح وجوبها وان
نقص الوزن عن النصاب وراجت رواج الكاملة فعن مالك وبعض اصحابه تلزم
فيها وقال الشافعي وغيره لا زكاة فيها وان نقصت حبة قال الشيخ اسماعيل وهو
الصحيح وقد مر كلام الديوان * باب * في استقرار الملك * شرط فيها * اي
في الزكاة * استقرار الملك * اي ثبوته في يد المالك ويستوي في مسائل هذا
الباب كلها الانعام والنقدان ما ذكره وما ذكرته * فمتى استقر النصاب في يد مالكة
لزمه التوقيت له وهذا * يعني التوقيت * في غير النقدين * الذهب والفضة *
* واما ما فیراعی فیها الملك فقط * دون استقراره وفي نسخة للمؤلف فیراعی
فيها الملك فقط ولا يرد عليه انه لا رابط لانا نقول هو موجود معنى لان مجرور
في عائد الى الزكاة المضافة الى النقدين فكأنه قال فیراعی في زكاتها او الى الزكاة
مقرونة بال المعوضة عن الضمير او بقدر مضاف قبل المبتدأ اي واما زكاتها فیراعی
فيها وان قلت ما ذكره هنا ينفي قوله فيما مضى وجب في النقدين ربع العشر
بامتثال النصاب وبدوران الحول واستقرار الملك قلت والله اعلم لامنافاة فان
الكلام هنا على التوقيت وهناك على الاعطاء وايضا قوله واستقرار الملك هناك
ثبوت الملك بمعنى انه ثابت لم ينقصه عن النصاب شي وان سلمنا ان الاستقرارين
بمعنى فلا منافاة ايضا فانه يجب الاعطاء بثبوت الملك في اليد كما يجب بثبوته في
الذمة ولم يحصر وجوبه في ثبوته في اليد فافهم فالتوقيت للعينين والاعطاء عنها
لا زمان * ولو كانا بذمة الغير بفرض او دين حل على ما مر * او بغيرها وقيل
ياخذ الوقت لدين ولو لم يحل اجله وقيل لا تجب عليه زكاة الدين ولو حل ولم يمنع
منه حتى يقبضه * ولا يزكى على دين لم يحل * وانما يزكى من هو في ذمته واذا
حل فلا يزكى هو بل مالكة ويزكىه على مامضى وقيل حتى يحول وعليه فلو
قبضه واعطاه لاخر ديناه هكذا لم تلزمه زكاته ابدا ما لم يحل الحول وهو بيده
او يقصد الفرار من الصدقة وقيل يزكى مالكة ويسقطه من هو في ذمته ولو
لم يحل اجله وفي التاج واختلف في الآجل غير السلف فليل لا يزكى حتى
يقبض وقيل يزكى من رأس المال الذي باعه به وقيل اذا حل وجبت فيه لما

* باب *

شرط فيها استقرار الملك
فمتى استقر النصاب في
يد مالكة لزمه التوقيت
له وهذا في غير النقدين
واما ما فیراعی فیها الملك
فقط ولو كانا بذمة الغير
بقرض او دين حل على
ما مر ولا يزكى على دين
لم يحل

مضي وقيل لاحق بقدر على اخذه ويؤدي قبل عن السلف من رأس المال مالم
يجل ويقبض وقيل حتى يقبض فيؤدي منه وقيل اذا حل وجبت فيه لما مضى
او على مفلس * متعلق بمحذوف معطوف على جملة لم يجل التي هي نعت دين
اي او ثبت على مفلس واذا اسر بعد وقبضه زكاه على ما مضى وقيل لسنة واحدة
وقيل لاحق بحول الحول وان زكى ما على مفلس كفاه وان اسر ولم يقبضه ففي
حكم قابضه * وعليه * على ما ذكر من انه لازكاة في دين على مفلس او لم يجل
من حيث انه ممنوع من قبضه * فان جحد المديان * النير المفلس * خلفه *
ولو خلفه بلا حاكم * لم تلزمه * لانه بعد التحليف لا شيء له ولو بين عليه وقيل
ان ظهرت له يئنة بعد الحلف ولم يعلم بها قبله اخذ * وان لم يحلفه ادى عليه اذا
حل * لانه مالم يحلفه بعد مقصرا فلا يعذر في تركه الزكاة وقيل لا اداء عليه
لانه ممنوع منه * فان كان المديان ممن لا يقدر على اخذ الحق منه * كالدين الذي
عليه وكاليمين وان لم يجدها الا بصرف مال فهو غير واجد * او غائبا ايس منه
او لا يعرفه او كان له * مال * دفين * مدفون * جهل محله لم تلزمه في ذلك لانه
منع منه * فاذا قدر على الاخذ او قدم الغائب وامكنه الاخذ منه او عرفه بعد
جهله او غاب ولم يأس منه او عرف محل الدفين وتمكن من الوصول اليه زكى
على ما مضى او لسنة او اذا دار العام والصحيح ان يزكى في ذلك وغيره على
ما مضى وفي الديوان ان كان له دين على رجل لا يعرفه ادى عليه مالم يأس وكل
ما تلف من مال مدفون وقد علم حوزته فمنهم من يقول عليه الزكاة ومنهم من
يرخص ان ايس منه واما ان لم يعرف الحوزة التي كان فيها فليس عليه شيء * ومن
ملك مالا لم يعلم به كارت لم يطلع عليه * فان لم يعلم ان موروثه مات او لم يعلم
انه ترك مالا * فوقته من حيث دخل ملكه * على الصحيح لا من حين علم به
فان كن نعماء ولم ينوها كسبا او تجرا لعدم علمه بالارث مثلا حتى جاء وقت
زكاة نعمه من جنسها اعطى زكاة حيوان وان علم من قبل فليزك كسبا او تجرا
فيزكى على الكسب او التجار وان ورث مالا زكاة فيه فلا يزكه حتى ينويه للتجر
وهذا كله على القول بانه تزكى الحيوان ولو لم تقبض وهو خير ما ذكره * فان

او على مفلس وعليه فان
جحد المديان خلفه لم
تلزمه وان لم يحلفه ادى
عليه اذا حل فان كان
المديان ممن لا يقدر على
اخذ الحق منه او غائبا
ايس منه او لا يعرفه او
كان له دفين جهل محله
لم تلزمه في ذلك لانه
منع منه ومن ملك مالا
لم يعلم به كارت لم يطلع
عليه فوقته من حيث
دخل ملكه فان

كان * المالك * طفلا او مجنونا ثم بلغ او افاق فوجبهما عليها * اي فوجبهما في مالهما
واذا وجبت في مالهما فكأنهما وجبت عليهما وهما لا يجب عليهما شيء * يقول وقتها
من حين ورثاه * او دخل ملكهما من غير الارث وهو الصحيح * وارتها اياه
* هو دخول * في * ملكهما ومسقطها عنها يقول * وقتها * من زمان التكليف *
وان دخل ملكه بعد البلوغ ولم يعلم فن حين دخل لا من حين بلغ وقيل من حين
يعلم والله اعلم * فصل ان فرض لم تزوجة عين * ذهب او فضة ومثله الانعام
* تتم فيه الزكاة * اولا تتم لكن لها من غير ذلك عين تضمه اليه فتتم او فرض
لها غير العين وقصدت به التجارة وتمت فيه بالتقويم * ولم تمس فمل توقيت *
من حين فرض ذلك لها مع العقد او بعد العقد * لها * لازكاة او لعين بناء على
جواز تأنيث العين بمعنى الذهب او الفضة او نظرا الى معنى دنائير او مثاقيل او دراهم
فانها المراد بالعين * وتزكيها * اي العين على احد الوجهين في تأنيثه ويصح رجوع
الضمير للزكاة على ان المعنى وتخرج الزكاة او مفعول مطلق عائد الى التزكية
وعليه فالمفعول محذوف اي تزكي العين كله كما هو المراد على بقية الاوجه من جهة
المعنى * او توقيت * للزكاة * وتوقف * بفتح الواو وتشديد القف من التوقيف
او باسكان الواو وتخفيف القف من الاتفاق ومفعوله محذوف اي توقف المال
لا تخرج زكاته * حتى تمس * ويتم الحول من حين مست فتركي الكمل او طاق
قبل المس فتركي النصف ان تم عندها نصاب وموته كالطلاق وقيل كالمس
* قولان * ثالثها انها تزكي النصف فقط ان تم النصف وتوقف النصف للمس
ويحتمل ان يكون هو مراد المصنف اي او توقف وتزكي النصف وتوقف النصف
حتى تمس وان كان لها قبل ذلك نصاب او ما يمسك لها الوقت فلي الاول اذا حضر
وقت زكاتها زكت ما فرض لها كله ولو حضر من غد يوم العقد او في يوم العقد
وعلى الثاني توقف ما فرض حتى تمس فتركيه وعلى الثالث تزكي النصف اذا حضر
وقت زكاتها وتوقف النصف حتى تمس وما وقف للمس من كل او نصف انما
يزكى اذا دار الحول من حين المس والقولان اللذان ذكرهما المصنف * مثارها
هل تستحقه * كله اي العين المفروض صداقا * بالعقد * فتصرف فيه كانه ان شاء

كان طفلا او مجنونا ثم
بلغ او افاق فوجبهما
عليهما يقول وقتها من
حين ورثاه وهو دخول
ملكهما ومسقطها عنها
يقول من زمان التكليف
فصل

ان فرض لم تزوجة عين
تتم فيه الزكاة ولم تمس
فمل توقيت لها وتزكيها
او توقيت وتوقف حتى
تمس قولان مثارها هل
تستحقه بالعقد

ويؤمر باداءه كله ان كان عاجلا او اجلا حل لكن ان لم يتم ردت النصف
 او بالمس لكن ان لم يقع مس فرض لما نصفه قولان ثالثهما انها تستحق النصف
 بالعقد والنصف بالمس وان فرض لما غلة لم تدرك حتى مست زكت الكل وان
 ادركت قبل المس فلي الاول تزكيتها كلها وعلى الثاني لازكة عليها لانها ادركت
 قبل ان تستحقه وعلى الثالث تستحق نصفه فتزكي ذلك النصف والكلام في
 الادراك ما هو وبكم ثبت وفي كم تجب الزكاة اذا كان الادراك قد مر وذلك
 اذا تم النصاب فيما لها من كل او نصف او تم بما عندها من غير ذلك وان فسخ
 النكاح اي نقض بان خرج فاسدا او خرجت ذات محرم فوفى مست وجب
 الصداق ان لم تعلم انها حرام عليه مع ان ذلك مما لا يدرك والتوقيت له
 كله لاستحقاقها اياه بالمس والا لزمها رد ما اخذت كله لانها لم تستحق نصفه
 بالعقد لعدم صحة العقد واذا علمت بفسخ النكاح فمكنت له نفسها فلا صداق
 لها الا ان كانت قد مكنت له نفسها قبل ان تعلم فلها صداق هذا المس الذي
 مسها قبل علمها لا الذي مكنته بعد علمها وفي الديوان وتأخذ الوقت لصداق المثل
 من حين وجب لها ان كان دنائير او دراهم وتم النصاب ومن قال يرجع الصداق
 الى نظر ذوي العدل فلا تأخذ الوقت حتى تعلم ماصح لما وذلك ان كان المسيس
 والا فلا شيء لها والظاهر ان النكاح الصحيح الذي لم يذكر فيه الصداق
 فيه الخلف قيل توقيت لصداق المثل فيه وقيل لما نظر العدول فتوقت اذا علمت
 ماصح لما قال وان تزوجت بعشرين دينارا بغير شهود ثم استشهدوا بعد قليل وقتها
 من حين تزوجت وقيل من حين استشهدوا وان استكرهت المرأة على نفسها
 فان تزوجت قبل ذلك بما تجب فيه الفريضة من الذهب وانقضت اخذت الوقت
 من حين مسها وقيل لا توقيت حتى يفرض لها صداق المثل وان لم تتزوج قبل
 ذلك ولم يكتب لها صداق فلا توقيت حتى يفرض لها الصداق اه كذا قال ولا
 يخفى انه يجب اخذ الوقت ان اصدق لها اربعين دينارا او اربع مائة درهم كما قال
 او كان عنده ما تجب فيه الزكاة بالضم الى نصف الصداق وكذا الخلف في
 اجير بعشرين دينارا او مائتي درهم او اكثر من العشرين او من المائتين او بما

او بالمس وان فسخ النكاح
 فان مست وجب الصداق
 والتوقيت له والا لزمها
 رد ما اخذت وكذا الخلف
 في اجير بعشرين دينارا

يسوي ذلك من العروض وقصده التجرة ففيل لا يوقت لها حتى يتم عمله بناء
 على انه لا يستحقها حتى يتم وهو مختار الديوان وقيل اذا شرع في العمل استحقها
 في حينه فيعطاهما في حينه ان شاء واخره التوقيت لها وانما العمل وقيل اذا
 عمل بعضها استحق منها ما يقابلها فان كان فيه النصاب او مع ماله من غيره وقت
 وقيل اذا عقد الاجرة استحقها واخره التوقيت والعمل وكذا اخذ وصية حج
 باجرة هل لا يوقت حتى يتم حجه وما شرط عليه مثلا من زيارة او يوقت من
 حين اخذها او من حين خرج او يدخل في ملكه ما يقابل عمله حتى يتم وظاهر
 الديوان اختيار الثاني ولكن لم يذكر الا الاولين ومن اخذ اجرة الحج فصرف
 منها ولما فرغ من الحج او منه وما شرط عليه ان كان قد شرط كزيارة قبر النبي
 صلى الله عليه وسلم وجد النصاب غير تام فيما بقي له منها لم يلزمه توقيت ان لم
 يكمل عنده في جميع ماله ما يركبه وكذا سائر الاجرات وفي التاج عن ابن محبوب
 من اوصى لحج بمال فمكث عند الوصي عشر سنين لا يركبه لزمته فيه وعلى كل
 موضوع زكاة وعند غيره ان عين واوصى به في وجه من البر لم يلزم فيه وعن ابي
 مروان من اوصى بنخل للفقراء والافريين ولزمته في ثمرتها فلا زكاة ان لم يفيهم
 وما كان للافرين فان كان لاحدهم ما يلزمه فيه اذا جمعه الى منابه من النخل
 ادى عنه ان كان من اهلها ومن اوصى قيل لحجة في ماله فباع وصيه بارع مائة
 فدفعها لمن يبيع عنه بها بقي حتى حال الحلو او اكثر لم تلزمه فيها وعن ابي الحسن
 من اوصى بوصية في محدود من ماله فباعه الوصي او الورثة وبقي بيده الى الحول
 لزمته فيه ان كانت من وصايا البر ولا زكاة على الورثة او الوصي فيما يميزه الوصي
 وما يميز بعده يزكي وان ميز دراهم لحج وكانت اكثر مما اوصى به او له دين لزمته
 فيها الى ان يبيع اه او مستحق مرجوعا من رجوع المتعدي لقيمة
 عدول ومعنى كونه اخذ المرجوع لقيمة ثبوت حق له يقومه العدول عدول
 مال وعلم كنهه في الاجارات تقويمه راجع لعدول المال مطلقا وارش
 هو ما يعطى في الجراحات وتقويمه راجع لاهل العلم وهم اهل عدل فما حكم به عالم
 واحد فهو الذي يحكم به نظراءه ومتمعة منظور فيها الى قدر مال الزوج

فيل لا يوقت لها حتى
 يتم عمله وقيل اذا شرع
 استحقها واخره التوقيت
 لها وانما العمل وكذا
 اخذ وصية حج باجرة
 او مرجوعا لقيمة عدول
 كنهه وارش ومتمعة

وهي ما يعطى المرأة بعد طلاقها * او كغيرها من فساد في اموال وتباعات * فيها
 كبتاعة الاصابة بالعين والزنى بالقهر للبالغ العاقل والزنا بالطفل والمجنون * فلا
 يسقط ذلك * المذكور من عنه وما بعده * من ازمه ولا يوقت له مستحقه
 حتى يقوم بحاكم * او غيره * او بتراض منهما على قيمة * ظاهره جواز التراضي
 في ارش الجرح والمشهور انه لا يجوز فيه التراضي ولا الحل حتى يبين العالم كم ازم
 فيه واجاز بعضهم ذلك * فيجب التوقيت * على المستحق * ويصح * لمن
 ازمه ما ذكر * الاسقاط * له من ماله بان لا يزكيه وقد علمت ان التشبيه في قوله
 وكذا اخذ راجع الى قوله قيل لا يوقت لها حتى يتم عمله وقيل اذا شرع استحقها
 وازمه التوقيت لها وانما العمل بالنسبة الى قوله وصية حج باجرة فان في اخذها
 الخلاف وراجع الى قوله ازمه التوقيت بالنسبة الى قوله او مرجوعا لقيمة عدول
 ازم التوقيت فيه مقيد كما ترى بالتقويم او التراضي وذلك كما نقول زيد وبكر
 كاسد وانت تريدان وجه الشبه بالنسبة الى زيد الشجاعة والفاظ وبالنسبة الى
 بكر الغلظ فقط فلا اشكال في عبارة المصنف واذا علم ارش الجرح مما لا يزيد ولا
 ينقص كنصف دية في قطع يد وكدينار لكل ثقبه انف اذا دغف من ثقبته او
 كنصف دينار لكل او كنصف لها على خلاف في ذلك ازمه التوقيت الا اذا
 كانت المسئلة خلافية كمسئلة الانف ولم يعلم بأي قول يحكم له القاضي فلا يوقت
 الا من حين يقضي له وكذا اذا لم يعلم هل يقضي له بالدنانير والدرهم او بالانعام
 في دية الجرح كقطع اليد وهكذا وعلى قول ابن عباد لا يوقت حتى يأخذ ماله
 من ارش او دية عضو او نحوه ولا يوقت حتى تقبض الصداق ولا يوقت حتى
 يقبض الاجرة وضابطه على قول انه لا توقيت على صاحب الحق ولو حل او لم
 يكن واجلا حتى يكون بيده * وذلك * الاسقاط مطرد * في التقدين يسقط
 المديان ما عليه منها * على مامر ولا يسقط ما عليه من غيرها * وان لم يعرف
 اربابه ان حل * سواء * كان ذلك من معاملة او تعدي * واختاف * فيما لم
 يكن لمعين * من الناس * كمال * مقبرة او * مسجد * سواء كان لجداره وسقفه
 او ارضه او لمصايحه او نحو ذلك * ان كان ذلك كله ينتفع به غير معين * او

او كغيرها من فساد في
 اموال وتباعات فلا يسقط
 ذلك من ازمه ولا يوقت
 له مستحقه حتى يقوم
 بحاكم او بتراض منهما على
 قيمة فيجب التوقيت
 ويصح الاسقاط وذلك
 في التقدين يسقط المديان
 ما عليه منها وان لم يعرف
 اربابه ان حل كان ذلك
 من معاملة او تعدي وفيما
 لم يكن لمعين كمال مسجد
 او

زكاة * لعام او اعوام لم يؤدها وقيل لا يسقطها * او اتصال * لمن ذكر من غير
 المعين او نحوه او لمن لا يعرفه * او خمس * ازمه من غنيمة او من كنز * او ما
 هو لمساكين * وابناء السبيل او نحو ذلك من الموقوفات على نوع ودخل في قوله
 او ما هو لمساكين دينار القراش وما قص من شعر لا يحل قصه كالحية وشعر رأس
 امرأة * ولازم * له انفاذه * من وصية ميت * لغير معين كوصية لمسجد او مقبرة
 او للفقراء او لنوع كذا والكفارات لان من له ذلك من افراد الناس غير معين
 وذلك اذا اكل الوصية او اتلفها او انفاذها في غير اهلها فترتب عليه في ذمته
 * فهل يحطه من ازمه ويزكي على الباقي او لا خلاف * اي في ذلك خلاف
 والصحيح الاول لان ذلك دين عليه يجب قضاءه وقد قال صلى الله عليه وسلم
 دين الله احق بالقضاء ووجه الثاني انه اذا حطه لم يزكه غيره فيبقى بلا زكاة
 بخلاف دين انسان معين فانه اذا كان له اسقاطه ازم صاحبه زكاته ويرده انه
 لا ضرر ببقاء مال بلا زكاة من حيث انه مضمون للغير غير مملوك ان في يده ومن
 ينسب اليه غير مخاطب به فضلا عن ان يقال كيف يبقى بلا زكاة ولا مانع من
 جعل خلاف مبتدا خبره هو قوله وفيما لم يكن فيكون فيه تقديم البيان وهو قوله
 فهل انح على الميّن وهو قوله خلاف لانه ينوي متأخرا ولا مانع من عطف قوله
 فيما لم يكن على قوله في التقدين وضابط ذلك ان من في ذمته مالا مرجعه الى غير
 شخص ففي اسقاطه قولان واما ما اوصيت به فان كنت عزمت على انفاذها
 كلما امكن اسقاطه وان عزمت لا تنفذه حتى تموت فلا تسقطه قال في الديوان وان
 قتل وارثه خطأ ولم تفرض ديته فلا عليه فان فرضت دنائير او دراهم فليأخذ
 الوقت من حين فرضت وان اقر له انسان بما بلغ النصاب وقت ومن باع بخيار بما
 بلغ النصاب وقت من حين الصفقة وقيل اذا تم البيع والمال المتصم فيه لا توقيت
 له حتى يثبت لمستحقه الا من عرف انه له فعليه التوقيت قبل ان يحكم له به اذا
 حكم له به ومن قال له امناء او امين او امينة ورثت مالا ولم يحضر المال وقت ان
 تم فيه النصاب ولا توقيت عليه ان قال له غير الامين الا ان احتاط فليوقت من
 حين قوله اه * ولا يسقط حبل * اي كفيل لصاحب المال سواء تحمل وصكت او

زكاة او اتصال او خمس
 او ما هو لمساكين ولازم
 من وصية ميت فهل يحطه
 من ازمه ويزكي على الباقي
 او لا خلاف ولا يسقط
 حبل

قال في تحمله ان لم يعطك مديانك اعطتك وكذا في غير الدين كنت تحمل الاجرة وتحمل
 الصداق وسواء كان التحمل من اول عقد الحق او بعده * ما تحمل * مفعول يسقط * ما
 مصدرية ظرفية * ايسر * كان ذاملا * الغريم * المديان لانه ان اعطى رجع على
 المحمول عنه وهو الغريم المذكور * وان كان الحمل بمنزلة * اي بمنزلة الغريم في
 الضمان والدليل على انه بمنزلة فيه قوله صلى الله عليه وسلم الزاعم ضامن اي الكافل
 الحامل * ويسقط * الحمل * ما تحمل على مفلس * او على منكر ولا بيان او على
 من لا يقدر على اخذ الحق منه لتجبره او غيبته غيبة ثوبس او لجهل به او غير
 ذلك * وان اخذ حمل على حمل * احدهما كفيل بالغريم والاخر كفيل بالكفيل
 المذكور * فلا يسقطان ما تحملا ما ايسر الغريم فان افلس * او انكر ولا بيان
 او لم يقدر عليه بواحد مما ذكر * اسقط الحمل الاول * زكاة ما تحمل * لا الاخر *
 لان له الرجوع على الحمل الاول * وان اعسر الاول * او انكر ولا بيان او لم
 يقدر عليه * كالغريم * في انه اعسر * صح اسقاط الاخير * وان اعسر الغريم
 دون الحمل الاول اسقط الحمل الاول دون الثاني لان له الرجوع على الحمل الاول
 وكذا ما اشبه الاعسار من انكار او غيره وحكم اكثر من حميلين كل على آخر
 حكمهما من وجد من يرجع اليه لم يسقط ومن لم يجد اسقط * وان اخذ على الغريم
 حميلان او اكثر * حمالة رجل واحد بان يعطي كل ما ينوبه فقط من الدين او
 نحوه سواء جعلهم كفيلة واحدا يتبع مجموعهم او جعل كل كفيلا يتبعه على حدة
 وسواء جعلهم في الوجهين في مكان واحد او في مكانين او اكثر كما اشار الى بعض
 ذلك بقوله * وان * اخذها او اخذهم * في امكنة فلا حط * لهما اولهم
 * ما ايسر الغريم وان افلس * او انكر ولا بيان او لم يقدر عليه * حط كل منابه *
 اي زكاة منابه * على الرؤس * ان كانت الحمالة على الرؤس والا بان تحملا
 بتفاضل فليسقط كل مناب ما تحمل ولكن الانكار في المسائل المذكورة والالية
 يكون الحط فيه بعد اليمين وقيل ولو قبل اليمين * وكذا ان تحملا او تحملا
 * وشرط عليهما * او عليهم * رب الدين ان يلتزم حيا منهما * او منهم * عن ميت
 وحاضرا عن غائب وموسرا عن معسر فلا يسقطان ما تحملا * اي زكاة ما تحملا

ما تحمل ما ايسر الغريم
 وان كان الحمل بمنزلة
 ويسقط ما تحمل على
 مفلس وان اخذ حمل
 على حمل فلا يسقطان
 متحملا ما ايسر الغريم فان
 افلس اسقط الحمل الاول
 لا الاخر وان اعسر الاول
 كالغريم صح اسقاط
 الاخير وان اخذ على
 الغريم حميلان او اكثر
 وان في امكنة فلا حط
 ما ايسر الغريم وان افلس
 حط كل منابه على الرؤس
 وكذا ان تحملا وشرط
 عليهما رب الدين ان يلتزم
 حيا منهما عن ميت
 وحاضرا عن غائب وموسرا
 عن معسر فلا يسقطان
 ما تحملا

ولا يسقطون زكاة ما تحملا * ما ايسر المحمول عنه وان اعسر حط كل منابه وان
 مات احدهما او غاب * وقد اعسر الغريم * اسقط الباقي * الحي * او الحاضر منابه *
 كله * فقط * والمراد مناب الباقي او الحاضر لانه لا يرجع به على المحمول عنه
 لا فلاس المحمول عنه ولا يسقط مناب الميت لانه يرجع به على الورثة من تركته
 ولا يسقط مناب الغائب لانه يرجع به عليه وان لم يترك ما يرجع فيه او افلس قبل
 الموت او كان الغائب مفلسا اسقط الحاضر والباقي كل ما يضمن كما يذكره المصنف
 قريبا وكما اذا قلنا بقول من قال لا يرجع الحاضر على الغائب ولا الباقي على تركته الميت
 الا ان انعم الغائب او الميت بالرجوع عليها وان كانوا ثلاثة فمات اثنان او غابا
 او مات احدهما وغاب الآخر فالباقي يسقط منابه وان مات او غاب واحد اسقط
 اثنان منابه * واما ان اعسر احدهما كالغريم اسقط الاخر جميع الدين واصل * اي
 قاعدة * ذلك * مبتدأ ومضاف اليه خبره قوله * اذا صح رجوع الحمل على غيره * بما
 تحمل * لم يصح له اسقاط * ولم يحتج لابط لانه نفس المبتدأ * وان لزمه اعطاه
 الدين * والانكار حيث لا بيان والامتناع باي وجه حتى لا يقدر على المتع
 كالا عسار والموت واما اذا اخذ حميلان او اكثر يأخذ صاحب المال حقه كله
 عن شاء منهم فكل منهم يسقط زكاة ذلك الحق كلها حتى يبرئه صاحب الحق من
 الضمانة هذا ما ظهر لي * فائدة * قال في الديوان لا يحط الرجل ما عليه من الدين
 الا ان كان ذهبا ولا يزكي ماله من دين على الناس الا ان كان ذهبا او فضة اه
 والظاهر وجوب الزكاة فيما له على الناس من غير الذهب والفضة ان قصد به التجرة
 قال ويحط ما عليه من العدة ان اوصى به ويزكيه ابنه وقيل يحطه ولو لم يوص
 به وقيل لا يحطه ولو اوصى به وان اوصى بدنانير معلومة فمات فليس على الورثة
 شي من زكاتها وان اكلوا فاقولان قيل يحطونها وقيل لا وان لم يعينها ولم ينفذوا حتى
 حل وقت زكاتها فلا يحطونها وقيل يحطونها وان تشاكل عليهم اعلية دين ام لا او هودنانير
 او دراهم او غيرها فلا يحطوا بالشك وان قال له امينان كان عليك كذا وكذا دينا
 ممحيا صاحبه اولم يسمياه حط وان قال له ذلك امين او ثلاثة حليلون فلا يحط
 قلت وقيل يحط بكل من صدقه الامن قال لي عليك فلا يحط به وقيل يحط ان

ما ايسر المحمول عنه وان
 اعسر حط كل منابه وان
 مات احدهما او غاب
 اسقط الباقي او الحاضر
 منابه فقط واما ان اعسر
 احدهما كالغريم اسقط
 الاخر جميع الدين واصل
 ذلك اذا صح رجوع الحمل
 على غيره لم يصح له اسقاط
 وان لزمه اعطاه الدين

صدقه **باب** في استكمال الحول **شرط** في زكاة التقدين والانعام استكمال الحول **ومسائل** هذا الباب التي اذكرها والتي يذكرها المصنف كلها يستوي فيها الانعام والتقدير **وهل** الفائدة تابعة لاصلها فتزكى معه **اذا جاء وقت** زكاته **وان لم يحل عليها حول** فمضي الحول عليه مضي عليها وان وردت بعد ما اخرج زكاته فاخرجه عنه اخراج عنها فهو اصل لها في الوقت والاخراج وترك الاخراج وهي ما دخل ملكه ولو لم يتولد من ذلك الاصل مثل ما يدخله من الارث والهبة والاستجارة وغير ذلك **واطلاق** الفائدة على كل ما حدث مما ينتفع به كلام لغوي صحيح لا قياس وظاهر بعضهم ان الفائدة في المقام ما تولد من المال واما غيره فقيس عليه **او يوقت لها بشرط** دورانه عليها **قلت** او كثرت فيزكيها اذا دار عليها الحول من حين استفادها وقال الامام افلح رحمه الله الفائدة تابعة لاصلها فتزكى معه بلا دوران الحول عليها ان لم يتم فيها النصاب وان تم النصاب فيها فلا تتبع الاصل ولا تزكى معه بل يستأنف لها الوقت فتزكى لدوران الحول **خلاف** الثاني في كلام المصنف قول ابي بكر وعائشة رضي الله عنهما والامام عمر بن عبدالعزيز وعلي وابن عمر وعطاء والنخعي والشافعي والاول اصح كما يأتي ان شاء الله وهو مذهبنا وقال مالك حول الربح هو حول الاصل اذا اكل للاصل حول زكي الربح معه **ولم يتم** النصاب في الاصل الا بالربح نقد او حيوانا وهكذا عندنا اذا كان الاصل بقية مال وجبت فيه الزكاة قبل والا فحتى يحول من حين تمام النصاب وعليه الشافعي وابو عبيد وابو ثور واحمد واسحاق وعن ابن عباس والحسن البصري والزهري ان الفائدة تزكى حين تستفاد ان استفيدت بعد وقت الزكاة ولو اخرجت الزكاة قبلها ولا زكاة في الفائدة عندنا ان جاءت بعد اخراج الزكاة كما يأتي ولا في فائدة لم تعمل للتجارة ولا النماء ولم تكن ذهباً او فضة جاءت بعد الاخراج او قبله او جاءت على ما لم تجب فيه او على بقية ما وجبت فيه اذ لا يتم بها النصاب وهي لغير التجارة او النماء وان اخرج الزكاة قبل الوقت لحاجة الفقراء لجواز ذلك على الصحيح فاستفاد فائدة قبل الوقت او قبل خروجه فهل يزكيها ولا قولان **وتفصيلها** اي تفصيل الفائدة **انها امان** ترد **بكسر** الراء مخففة من الورد **على** النصاب

باب

شرط في زكاة التقدين والانعام استكمال الحول وهل الفائدة تابعة لاصلها فتزكى معه وان لم يحل عليها حول او يوقت لها بشرط دورانه عليها خلاف وتفصيلها انها امان ان ترد على النصاب

فاذهب صاعدا واماعلى اقل منه **منه** وشواه في المسئلتين ان يكون النصاب دنائير او دراهم او غير الدنانير والدرهم مما قصد به التجر وكذا الفائدة **فان كان** حصل **الاول** وهو ان ترد على النصاب **فمن جعلها** تابعة لما وردت عليه فحولها حوله **عنده** لانها مال واحد ومن جعلها مستقلة بالحكم اعتبر حولها من وقت استفادتها **ولم يتم** فيها نصاب **والاول** اصح **عند جمهورنا** لانضباطه **بمخلاف** الثاني ففيه حرج كبير وقد قال الله عز وجل وما جعل عليكم في الدين من حرج ولما نفى الله جل وعلا الحرج في الدين علمنا ان الحكم على الاول فان الفائدة لكثير زيادتها وقد يستفيد كل يوم او كل جمعة او كل شهر او اقل او اكثر فيلزم على الثاني ان يكون ذلك كله اوقانا كل وقت مخصوص لفائدة مخصوصة وفي حفظ ذلك مشقة وفيه لبس ففي قول الوقت نفس الوقت الذي استفاد فيه وقول اخر الوقت شهر ما استفاد واستدل بعضهم للاول ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم اذا زاد المال على مائتي درهم ففي كل اربعين درهما درهم حيث اطاق ان في كل اربعين درهما درهما ولم يخص الفائدة من غيرها فشم كل اربعين دار عليها الحول او كانت بعده وليس هذا متعينا في الحديث ويدل لذلك ايضا انه لم نسمع بامام او عامل اسقط زكاة الفائدة عن ارباب المال حتى يدور الحول بل اذا دار اخذ من امواله كلها والثاني اصح عند ابن بركة لما روي لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعثه الى اليمن انتظر بارباب الاموال حولا والفائدة مال فينظرها الحول والجواب انه لم يرد في الحديث انه اخر زكاة الفائدة لدوران الحول والفائدة مال خوطب فيه صاحبه بوجوبها لخطابه في النصاب وهو قول انس وعبد الله بن محمد **وان كان الثاني** وهي ان ترد على اقل من النصاب **فاما ان ترد** على مال لم يزك قط لقلته واماعلى **مال** **مزكى** او واجبة فيه الزكاة ولم تخرج بل هذا داخل في قوله مزكى على معنى الزمت فيه الزكاة **انتقص** عن النصاب **والاول** وهو ان ترد على مال لم يزك قط **يستقبل** الحول **اي** يشتر تمامه **واسناد** الاستقبال الى الاول تجوز في الاسناد **ان** كل من مجموعها النصاب من يوم كل اتفاقا **من اصحابنا** رحمهم الله وقد مر عن مالك انه تزكى هي والاصل

فصاعدا واماعلى اقل منه فان كان الاول من جعلها تابعة لما وردت عليه فحولها حوله لانها مال واحد ومن جعلها مستقلة بالحكم اعتبر حولها من وقت استفادتها والاول اصح لانضباطه وان كان الثاني فاما ان ترد على مال لم يزك قط لقلته واماعلى مزكى انتقص والاول يستقبل الحول ان كل من مجموعها النصاب من يوم كل اتفاقا

الحول الاصل لا يقيد كون الاصل بقية مال وجبت فيه الزكاة مثل ان يكون في اول الحول اقل من اربعين شاة او من عشرين مثقالا فما تم الحول الا وقد تمت الاربعون او العشرون والثاني وهو ان ترد على مكي او واجبة هي فيه حكمها انها تحمل على ماوردت عليه فتزكي حوله ولا تنظر تمام الحول من حين تم في قول من حمل الفائدة على الاصل ولو كان الاصل اقل من النصاب لانه وجبت فيه قبل حملت عليه كما حملت على النصاب ومن لم يحملها على الاصل كان بركة يوقت من حين تم النصاب بالفائدة وقيل يزكي الفائدة وحدها وقت وردت لم يجبي حديث بامساك الوقت بثلاثة دراهم او اقل او اكثر وكذا في الدنانير والغنم والابل والبقر ولا جاء حديث بان الفائدة يستقبل لها الحول ولا جاء خبر ان صاحب مال قال للعامل هذا المال حادث لي لما يحل عليه حول فلا تأخذ منه فاذا نقص عن النصاب ماقد دار عليه الحول هو كامل انتقض الوقت فاذا استفاد ما تم به استأنف ولو بقي له من الاصل الذي حال عليه الحول مائة وتسعة وتسعون درهما مثالا ومثال ورودها على ما لم تجب فيه قط ان يملك مالك اخرى اي من يمكن ان يملك مائة درهم ثم يستفيد بعدها مائة درهم اخرى فانه يوقت من يوم استفاد فيه الاخرى وعند مالك من يوم استفاد فيه الاولى وان استفادها قبل العام بعام او عامين او اكثر وقت عند تمام الحول الذي استفاد الاخرى فيه او يملك عشرين دينارا او مائتي درهم او ما يتم فيه النصاب بين دنانير ودراهم ويوقت لها ثم يعطي منها دينارا او درهما او تسعة منه كنصف او ربع لغير الزكاة اول الزكاة قبل الحول لحاجة الفقراء او اعطى في غير الزكاة او خمس او عشر او اقل او اكثر او يذهب ذلك البعض بوجه ما قبل كمال الحول فانه ينتقض وقته وقد مر ان بعضا يقول بوجوب الزكاة اذا نقص اقل قليل ومر تمديد عليه فلا ينتقض الوقت بنقصان ذلك الاقل وعلى الانتقاض في ان استفاد بعد دينارا او نصف او ربعا او غير ذلك مما انتقض استأنف التوقيت من حينه اي من حين صاحب المال اي حينه الذي حدث له فيه الدينار او من حين الدينار او من استفاده بجر استفاد مضاف لهما مذكرا لجواز

والثاني انها تحمل على ماوردت عليه في قول من حمل الفائدة على الاصل ولو اقل من النصاب لانه وجبت فيه قبل حملت عليه كما حملت على النصاب ومثال ورودها على ما لم تجب فيه قط ان يملك مالك مائة درهم ثم يستفيد بعدها اخرى فانه يوقت من يوم استفاد فيه الاخرى او يملك عشرين دينارا او مائتي درهم ويوقت لها ثم يعطي منها دينارا او تسعة منه كنصف او ربع قبل كمال الحول فانه ينتقض وقته وان استفاد بعد دينارا استأنف التوقيت من حينه

تذ كبر مصدر الافعال والاستفعال المعلي العين وكذا ان خرج من ملكه شي منها قبل تمام الحول ولو بغصب انتقض وقته لان ذلك مال لم تجب فيه الزكاة فان استفاد قدر ما خرج وقت من حين الاستفاد وفي الديوان من اخذ الوقت لعشرين دينارا فاشترى بها شيئا للكسب فخرج بيعها بنفسها فوقته ثابت واما ان كان انما خرج فيه عيب فوقته منتقض وان رد الشيء بذلك العيب فرد فانه فليستأنف لها الوقت من حين ردها ومن اخذ الوقت لعشرين دينارا فاعطاهما لرجل او اسلف بعضها فوقته ثابت ان كان المتسلف موسرا ومن اخذ الوقت لعشرين دينارا فاعطاهما لاهله ابوه بالحاجة فوقته منتقض وكذلك ان نزع له بعضها على هذا الحال ومن اخذ الوقت لعشرين دينارا فاعطاهما لابنه الطفل بالخليفة فقد انتقض الوقت وقيل ثابت ومن اخذ الوقت لعشرين دينارا فاستأجر بها اجيرا فدخل الاجير العمل فوقته منتقض وان لم يدخل العمل ثبت قلت هذا بناء على استحقاق الاجرة بالدخول ومثل اقوال قال وان تزوج بها امرأة انتقض وان تزوج بها بغير شهود ثبت حتى يشهد فينتقض ومن وقت لاربعين دينارا فاعطى نصفها لم ينتقض ويوقت المعطى له من حين الاعطاء وان اعطى سهمه لشريكه ثبت وادى الشريك على الكل وان اخذ الوقت لعشرين فاشترى شيئا بالخيار ثبت حتى يتم الشراء وان وقت لها فوهبها هبة اطمئنان ثبت خلافا لبعض وان نزعته منه او تلفت وايس منها ثم رجعت انتقض وقيل ثبت ويؤدي على ماضى وقيل يستأنف ويؤدي على ماضى وقيل ثابت ولا يؤدي على ماضى وان ايس ورجعت في الوقت ففي الثبوت قولان وان كانت على موسر ثم اعسر انتقض وقيل ثابت ان اعسر بعد وان على مفسر ثم اعسر استأنف من حين الايسار وان تدين بدين قبل الوقت انتقض وان ابدل العشرين او المائتين باخرى بدا يد او اشترى بها شيئا وابدل العشرين بالمائتين او المائتين بالعشرين او ابدل عرضا جعله للنحر باخر كذلك وانما قال بدا يد لانه اذا ابدل العشرين او المائتين بالآخرى او نحو ذلك بالتأخير اجلا او عاجلا كان ربا فيكون ابدالها باطلا فكأنه لم يبدلها فلا يختلف في عدم انتقاض وقته بل يثبت وقته قطعا لكن اذا صير الى الرد وقد تلفت العين وابدل مثلها او عرض ثبت

وكذا ان خرج من ملكه شي منها ولو بغصب انتقض وقته وان ابدل العشرين او المائتين باخرى بدا يد

الخلاف واما من قال ان المثل بالمثل بالتأخير غير ديا فالخلاف ثابت عنده لصحة البيع عنده **فهل ينتقض** **وقته** **اولا** **وهو الصحيح** **خلاف** **وان** ابدلها هرويا من الزكاة في قول النقض لم ينتقض الاول **مثاره** هل بدل الشيء هو الشيء **اي حكمه حكم الشيء** **او غيره** **وفي الديوان وكذلك ان اخذ الوقت لعشرين فاستفاد عشرين اخرى فتلفت الاولى القولان قيل ثبت الاول وقيل يوقت من حين الثانية **ولا ينتقض ان اقضها او** **افرض** **بعضها** **لانه** **يحتمل ان ترجع اليه بنفسها من يد من اخذ القرض من غير ان تخرج من يد هذا الذي اخذ القرض او بعد خروجها ورجوعها وانما رايينا الاحتمال هنادون مسئلة البديل لان القرض مبناه على الرجوع المطلق بخلاف البديل وايضا يدل على انه لا ينتقض الوقت بالقرض انه مخاطب بزكاة ما اقض اذا حال الحلو ويسقطه من اخذه لان القرض لاجل فيه وان جعل فيه اجلا من اول الامر او بعد وقوعه على ما يأتي في محله ان شاء الله فانما لم ينتقض لانه اذا حل وحال الحول زكاه في سائر السلف وسائر الديون **وان رد اليه ما غصب منه وقد ايسه فهو في وقته** **سواء دار الحول او لم يدر** **ويؤدي على ماض وقيل يستأنف توقيتا بعد الرجوع والاياس وحكم الاول قد زال** **فلا يؤدي حتى يحول الحول وهذان قولان من اقوال مرت عن الديوان** **انفا وقيل الوقت ثابت ويؤدي على السنة الاخيرة ومر عنه ايضا قوله** **وكذا من له على احد عشرون دينارا فوقت لها ثم افلس انتقض وقته وان ايس منها** **بانكاره ولا يبان عليه او بتجبره عليه او نسيه ولا يتذكره او غاب ولا يرجي رجوعه او نحو ذلك** **وعبارة الشيخ وان ايسر بعد ذلك بالراء بعد السين** **فعلى الخلف ومثال ورودها على ماتجب فيه ان يملك مائتي درهم فبوقت لها** **اي للدراهم التي هي مائتان فانما افرد ضمير المائتين لانهما دراها والدراهم جمع تكسير يجوز رجوع الضمير اليه مفردا مؤنثا** **ثم يستفيد مائة اخرى فانه يحملها على النصاب الاول** **ويزكيها لوقته على قول حمل الفائدة على الاصل** **وعليه** **اي على الحمل على النصاب الاول** **فمن وقت لعشرين دينارا عنده ثم استفاد اخرى ثم استفاد اخرى ثم تلفت الاولى ثبت وقته حكم الفائدة حكم ماوردت** **هي******

فهل ينتقض اول خلاف
مثاره هل بدل الشيء هو
الشيء او غيره ولا ينتقض
ان اقضها او بعضها وان
رد اليه ما غصب منه وقد
ايسه فهو في وقته ويؤدي
على ماض وقيل يستأنف
توقيتا بعد الرجوع
والاياس وحكم الاول قد
زال وكذا من له على احد
عشرون دينارا فوقت لها
ثم افلس انتقض وقته وان
ايس منها فعلى الخلف
ومثال ورودها على ماتجب
فيه ان يملك مائتي درهم
فبوقت لها ثم يستفيد مائة
اخرى فانه يحملها على
النصاب الاول وعليه فمن
وقت لعشرين دينارا عنده
ثم استفاد اخرى ثم استفاد
اخرى ثم تلفت الاولى
ثبت وقته حكم الفائدة
حكم ماوردت

عليه **وقيل لا يثبت الوقت الاول بل يوقت من حين استفاد الثانية ووجه** **الاول** **انه لما تلفت الاولى** **وقد كان مثلها في حال تلفها صارت كأنها لم تلف** **فانصل الوقت ووجه الثاني** **انه كيف يثبت الوقت بالاولى مع انها تلفت وليست** **بقية مال وجب فيه الزكاة وهو الذي كنت اقول به قبل ان اطلع عليه في** **الديوان وهكذا القولان ان استفاد مائتي درهم فتلفت المائتان الاوليان وكذا** **ان كان ماسبق عنده ذهباً وما تأخر فضة والعكس وما اختلط وسائر متاع التجار** **واشار الى مثال ما وجبت فيه بقوله** **ومن زكي على عشرين دينارا او عد لها** **وهو مائتا درهم اولم يزك وقد بلغ الوقت** **ثم تلف بعضها ثم استفاد اخرى** **او اكثر او اقل لكن كمل النصاب بين الباقي والطارى** **فانه يضمها** **اي يحملها** **على الاصل الباقي ويترك على وقته الاول وهو ثابت ما بقي له من دنائير او** **دراهم** **جملة ولو بقي عامين او ثلاثة او اكثر** **زكي عليها** **نعت لدراهم** **ويقدر مثله لدنائير** **ثلاثة** **فاعل بقي** **وهي اقل الاصل في النقدين والنعم** **وقيل لا يمسك الاصل بشيء ولو اكثر ما بقي واذا استفاد ما من النصاب به اخذ** **الوقت من حينه ولم يزك حتي يدور الحول من حين تم والمشهور الاول واما الثاني** **فانما يقول به من يقول الفائدة لا تتبع الاصل وبعض من يقول تتبعه والصحيح** **عند اصحابنا الاول فمن زكي ابلا او غنما او بقرا او بلغ الوقت ولم يزك فذهبت** **وبقي له ثلاثة** **ثم تم له النصاب فليرك للوقت الاول** **وقيل اثنان** **وقيل اقل** **الاصل دينار او درهم او جمل او بقرة او شاة وقيل الوقت ثابت ما بقي بعض من** **النقدين ولو عشر درهم او اقل وفي الديوان يكون اصلا ديناران ودرهم او درهمان** **ودينار او دينار ونصف مع درهم ونصف وفي دينار ودرهم قولان وسواء** **حدث ما يتم النصاب معه في ذلك العام او بعده ولو بعشر سنين او اكثر مادام** **له الاصل** **وتتأصل** **تكون اصلا** **الدنائير للدراهم** **مثل ان يزكي على** **دنائير او يبلغ وقت الزكاة وذهبت وبقي منها ما يكون اصلا ثم يستفيد دراها** **تم النصاب بها مع الاصل الباقي وكذا ان كان يزكي على دنائير ودرها وبقي من** **الدنائير ما يكون اصلا واستفاد دراها تم النصاب بها مع الباقي** **ككسها** **اي**

عليه ومن زكي على
عشرين دينارا او عد لها
ثم تلف بعضها ثم استفاد
اخرى فانه يضمها على
الاصل الباقي ويترك
على وقته الاول وهو ثابت
ما بقي له من دنائير او
دراهم زكي عليها ثلاثة
وهي اقل الاصل في
النقدين والنعم وقيل
اثنان وتتأصل الدنائير
للدراهم ككسها

كمكس المسئلة وهو ان يتأصل الدراهم للدنة. وير وليس الضمير عائد لدنانير وللدراهم
لعدم صحة المعنى اللهم الا ان اريد كمكس الدراهم والدنانير باعتبار التأصل
* ويتأصل * المسكك لئبر كمكسه * عكس ما ذكر وهو ان يتأصل التبر
لمسكك والمكاف لمجرد التنظير * لاتحاد الجنس * ومن جعل الذهب والفضة
جنين لم يجعل احدهما اصلا للآخر * * تقدم انه * ان حال حول على عشرين
دينارا * وكذا مائتا درهم ونصاب تم من ذهب وفضة * بيد شخص فذهبت
قبل ان يزكي عنها وبقي منها ثلاثة تأصلت * هذه الثلاثة لما يرد عليها * حين
وجبت فيها * اي في العشرين الزكاة ويصح عود مجزئ في الى الثلاثة لان
الزكاة وجبت فيها كما وجبت في مائتا العشرين وهو اولى وكذا في قوله * وان لم
يزك عنها * وحين متعلق بتأصلت اي ثبتت لها الاصاله حين وجبت فيها الزكاة
وسواء لم يزك عنها بالتضييع او لعذر وفي كون دراهم الطفل والمجنون من الطفولية
اصلا للاب وبالعكس وكون دراهم الاخوين الطفلين او المجنونين او اكثر
اصلا لبعضها لبعض خلاف مر مبناه وان كان المعقدين ثلاثة دنانير لم تكن
لها اصلا وقيل تكون لما تعافدهما في كل شيء من المال ومال المأذون له اصل
لسيده وما يكون اصلا سواء كان بنفسه حاضرا او كان في متاع للتجارة او دينا
على مؤجر * وحكمها * اي حكم الثلاثة التي تكون اصلا وكذا كل ما يكون
اصلا على الاقوال السابقة * كالنصاب قبل ان تجب فيه * لعدم دوران الحول
* فكل ناقض لوقته ناقض لوقتها من خروج ملك وان بقص * مثل ان تقص عنه
كلها او بعضها فلا يكمل ما يكون اصلا ومثل ان يلزمه دين حل او غيره فيذهب
ذلك الاصل فيه او بعضه فيبقى غير كامل فيثبت ان تم النصاب بعد
استأنف الوقت منذ ثم وان وهب ما يملك الاصل هبة توليخ ولم يبق منه شيء
او بقي ما لا يملك جدد الوقت اذا تم النصاب قبل رجوع الهبة او بعضها
تم بما رجع او بغيره وكذا النصاب اذا وهبه هبة توليخ فانه يجدد اذا تم له نصاب
او رجع وان رجع الاصل من غاصبه فقبل الوقت باق وقيل يجدد * والخالف ان
ابدلها بغيرها * كما انه اختلف في النصاب اذا ابدل بغيره يبقى وقته او يجدد

والمسكك لئبر كمكسه
لاتحاد الجنس وان حال
حول على عشرين دينارا
بيد شخص فذهبت
قبل ان يزكي عنها وبقي
منها ثلاثة تأصلت حين
وجبت فيها وان لم يزك
عنها وحكمها كالنصاب
قبل ان تجب فيه فكل
ناقض لوقته ناقض لوقتها
من خروج ملك وان
بقص والخالف ان ابدلها
بغيرها

وفي الديوان ان اساف الاصل لرجل فالوقت باق وان ابدله بمثله او صرف الدنانير
دراهم او عكس ففي بقاءه قولان وان استفاد ثلاثة دنانير او ثلاثة دراهم فتلفت
الاولى ثبت الوقت وقيل انتقض وان اشترى بها شيئا للكسب انتقض وان تلفت
او غصبت وايس منها انتقض وقيل ان رجعت بعينها ثبت وان استاجر بها اجبرا
انتقض اذا دخل العمل وان اشترى بها بالخيار او اعطاها لغائب ثبت الوقت مالم
يتم الشراء او يقبل الغائب العطية وان اشترى بها شراء انفساخ ثبت وكذا ان
تزوج بها بغير شهود ثبت حتى يستشهد على حد مامر في النصاب * ومن ملك
نصابا حال عايه حول كمشرين دينارا فضيع زكاته ثم استفاد مثله في السنة الثانية
فقال * الحول * عليه ايضا ولم يؤد * ها * ثم استفاد في * السنة * الثالثة *
مثله ولم يؤد * كذلك ثم * كان يفعل * كذلك * في كل سنة * الى ثمان
سنين * او اقل او اكثر * ولا يزكيه لزمه ان يؤدي تلي * السنين * الماضية
اربعة دنانير لكل سنة لاناقد اصلنا * جعلنا اصلا * ان حكم الفائدة حكم ما
وردت عليه فمتى لم يزك بعد الوجوب زكي على كل ما استفاد وان كثر مع الاول
وحكمها * اي الفائدة * حكمه * اي حكم ماوردت هي عليه فكما انه دارت عليه
ثماني سنين كأنها دارت عليها ثمان مع ان بعضها دار عليه سبع وبعض ست وبعض
خمس وبعض اربع وبعض ثلاث وبعض اثنان وبعض واحدة فما اجتمع عنده
في السنة الثامنة كأنه اجتمع في الاولى ودام الى الثامنة ففي كل عشرين دينارا
نصف دينار فذلك ثمانية انصاف دينار ومجموعها اربعة دنانير لكل سنة ومجموع ما لزمه على
السنين اثنان وثلاثون دينارا وصاحب هذا القول يزكي على الموجود كله كل سنة
بدون ان يسقط زكاة كل سنة * وقيل يعطي على * السنة * الاولى نصف دينار
وعلى الثانية دينار وعلى * السنين * الاواخر ما يجب في كل منها حتى تتم ثمان
سنين * بان يعطي على الثالثة دينار ونصفا وعلى الرابعة دينارين وعلى الخامسة دينارين
ونصفا وعلى السادسة ثلاثة دنانير وعلى السابعة ثلاثة ونصفا وعلى الثامنة اربعة
دنانير والمجموع ثمانية عشر وذلك اسقاط لزكاة كل سنة لسنة بعدها * لانه قيل *
عن بعض * لا يجب في الفائدة شيء بعد الوقت * ولو ضيع اخراج الزكاة والصحيح

ومن ملك نصابا حال عليه
حول كمشرين دينارا فضيع
زكاته ثم استفاد مثله في
السنة الثانية فبال عليه ايضا
ولم يؤد ثم استفاد في الثالثة
كذلك ثم كذلك الى
ثمان سنين ولا يزكيه لزمه
ان يؤدي على الماضية اربعة
دنانير لكل سنة لاناقد
اصلنا ان حكم الفائدة حكم
ماوردت عليه فمتى لم يزك
بعد الوجوب زكي على كل
ما استفاد وان كثر مع الاول
وحكمها حكمه وقيل يعطي
على الاولى نصف دينار
وعلى الثانية دينار وعلى
الاواخر ما يجب في كل منها
حتى تتم ثمان سنين لانه
قيل لا يجب في الفائدة شيء
بعد الوقت

اللزوم ان ضيع وقيل تلزم في الفائدة ولو لم يضيع وان لم يكن التضييع في مسألة المصنف فالحكم ما في القول الثاني وقيل ما في الاول والقولان اللذان ذكرهما المصنف هما في المذهب كما يدل عليه ظاهر الديوان ولا سيما القول الاول وصاحب القول الثاني يزكي على كل سنة ما وجد فيها مع ما وجد فيما قبله من السنين بدون ان يسقط زكاة كل سنة وقيل يزكي جميع ما وجد عنده في السنة الثامنة على السنين كلها كأنه موجود عنده من السنة الاولى وبقي الى الثامنة ولكنه يسقط لكل سنة زكاة ما قبلها من السنين وقد ذكر عن الامام افلح رحمه الله ما يشبه هذا يعني القول الثاني حيث * * * ظرف مكان مجاز لوقوعها على العبارة واجاز الاخفش كونها ظرف زمان ولا يقل ان قوله ما استفاده احد الخ هو نفس العبارة فيلزم اضافة الشيء لنفسه لانا نقول المصنف حكى عبارته بالمعنى وذلك الظرف لا يتعاقب بذكر لانه لم يذكر عنه ما قال في نفس عبارته ولا في زمانها بل بعد وما نطق به غير ما نطق به غيرك ولو اتفق اللفظ ولا يشبه الا على ضعف من جهة المعنى بل بمحذوف حال من ضمير يشبه او من ما وهذا المقام صعب الاعراب ولا ينبغي له والمتبادر الى اذهان الناس اجراء حيث في مثل هذا المقام مجرى حرف التعليل فتعاقب بذكر * * * قال ما استفاده احد من غنم * * * بيان لما * * * مما تجب فيه الزكاة * * * بيان لانهم وذلك ان تكون له اربعون شاة ثم يستفيد مائة واحدا وعشرين او تكون له مائة واحد وعشرون ثم يستفيد مائتين وواحدة وما يشبه ذلك * * * يستأنف له توقيتا * * * ولا يحمله على الوقت الذي وقته قبل ذلك لغنمه الموجود قبل ذلك * * * كان له الكل * * * المستفاد * * * او شورك فيه * * * وكذا الموجود قبل قتره لم يوجب في الفائدة شيئا واستقبل بها حولها واطلق ولم يقيد ذلك بما اذا اعطي قبل الاستفادة بل لم يقيد ايضا بعدم التضييع * * * واما ان استفاد ما * * * اي غنما * * * لا تجب فيه * * * مثل ان يكون له اربعون شاة ثم يستفيد ما يستفيد مادون مائة واحد وعشرين او يكون له مائة واحد وعشرون ثم يستفيد مادون مائتين وواحدة * * * فانه يضيفه الى ما عنده من غنم ويزكي على الكل وهذه * * * اي المسئلة التي ذكر الامام * * * مثل تلك * * * التي ذكرناها * * * تأمله * * * اي تأمل كلام الامام او ما ذكر من المسئلتين تأملناه فوجدناه غير مماثل

وقد ذكر عن الامام افلح رحمه الله ما يشبه هذا حيث قال ما استفاده احد من غنم مما تجب فيه الزكاة يستأنف له توقيتا كان له الكل او شورك فيه واما ان استفاد ما لا تجب فيه فانه يضيفه الى ما عنده من غنم ويزكي على الكل وهذه مثل تلك تأمله

لما قبله الا في ان المستفاد نصابا وانه ان استفاد اقل اضافته لنصاب قبله صريحا فيما قال الامام افلح ومفهوما في المثال قبله نعم كل سنة زكى عليها بمجدة وهذا على القول الثاني قبل كلام الامام الا انه تخالفا بان الامام يجعل للفائدة وقتا والقول قبل لا يجعل لها وقتا اخر والله اعلم والذي يطابق الشق الثاني من كلام الامام انه لو استفاد في السنة الثامنة في مسألة المصنف او الثالثة او غيرها اقل من عشرين لاضيف لما في السنة التي قبلها كالقول الاول وفي التاج من حال عليه حول ثمان بعد ان استفاد ثمان مائة وقبل الاخراج عن الاول اخرج خمسين عن الكل خمسة عن المائتين وعشرين عن الفائدة وكذا عن الثاني لانه لما حال الاول على المائتين لزم فيها خمسة ولما استفاد قبل ان يزكي لحقت الفائدة المائتين كأنها بيده من اول اذ لم يؤد عن الاصل * * * ومن اعطى بعض زكاته دون بعض ثم دخلته فائدة كما سيأتي * * * في اخر الباب الاول من زكاة الغنم * * * ايضاحه * * * الضمير للدخول او لما ان جعلت اسما * * * فكل يعطي عليها * * * على الفائدة * * * مطلقا * * * لا تطرح زكاة ما يقابل ما زكى عنه من المال * * * اولا كذلك * * * اي مطلقا * * * او * * * يعطي عليها * * * بمحاصة بقدر ما لم يعط عليه من المال * * * فان لم يعط عن النصف زكى نصف الفائدة وهكذا * * * خلاف فصيح * * * مما مر * * * ان الحول شرط في وجوبها * * * اي في وجوب الزكاة وان كان له عذر في عدم اعطاء البعض بان منعه مانع من الاعطاء كما اذا لم يجد من يعطيه واشترط بعض في هذا ان يعزها في زكاة الفائدة الخلف فان منع من الاعطاء مطلقا فقبل يزكي الفائدة وقيل لا تلزمه زكاتها حتى يتم حول الاصل وان منع من اعطاء بعض وتوصل لاعطاء بعض فقبل يزكيها كلها وقيل لا زكاة فيها وقيل يزكي بالمحاصة وشهرانه ان عزل الزكاة ولم يجد من يعطيه اياها لم تلزمه زكاة الفائدة وان ضاع ما عزل ولو بلا تضييع ضمنه * * * باب * * * في التوقيت الواجب مطابق التوقيت لكن لا يوقت اكثر من شهر بل شهرا او سبعة ايام او يوما او عشرين يوما او عشرة او غير ذلك مما دون الشهر ويوقت خمسة عشر يوما من شهر وخمسة عشر من شهر بعده متصلة بها او اقل من ذلك ولم يجز اكثر من شهر لان الله سبحانه ذكر ان العام من اثني عشر شهرا فليكن الوقت احد

ومن اعطى بعض زكاته دون بعض ثم دخلته فائدة كما سيأتي ايضاحه فهل يعطي عليها مطلقا او لا كذلك او بمحاصة بقدر ما لم يعط عليه من المال خلاف فصيح ان الحول شرط في وجوبها * * * باب * * *

اجزائه وهو الشهر وجاز اقل ومن وقت شهرا عجميا فقد نقص من الزكاة ولا يجوز له ذلك واذا تم ثلاث وثلاثون سنة عجمية فقد انقص زكاة عام والمندوب توقيت الشهر كله وكون الشهر محرما او رجبيا او رمضان كما قال ﴿ نذب توقيت شهر معلوم ﴾ الخ وقد بان لك وجه النذب فلا يقال كيف يقول نذب مع ان التوقيت واجب ولك وجه اخر وهو ظاهر العبارة وهو ان تقول التوقيت مطلقا مندوب والواجب هو الاداء عند تمام السنة فمن ادى الزكاة عند تمامها فقد برء ﴿ بتقرب ﴾ لرحمة الله جل وعلا ﴿ وقصد ﴾ لرضاه ﴿ ونية ﴾ لاداء الواجب ﴿ ليعلم بذلك وقت ينتهي اليه اداء ماوجب وكونه ﴾ اي الشهر ﴿ محرما ﴾ اراد الحرم الذي هو اول العام العربي ولكنه اسقط ال لجواز اسقاط ال التي للمع فان الحرم علم منقول من الوصف الذي هو اسم مفعول وقيل ال فيه للتعريف والصحيح الاول ودخلته قبل ال المعرفة دون بقية الشهور لانه اولها وكانه قيل هذا هو الشهر الذي يكون اول السنة ويمكن ان يكون هذا الاسم علما عليه دون سائر الشهور الحرم لان التحريم فيه اشد فهو افضل فاكتسب امرا زائدا بسبب الافضلية والمراد تحريم القتال وقيل سمي لتحريم الجنة فيه على ابليس وازوم ال فيه يدل على انها للقلبة لا للمع وذكر بعضهم انه لا يقل محرم بدون ال بناء على انه علم موضوع على ال ﴿ او رجبيا او رمضان ﴾ وهو افضل لجزالة الصدقة فيه ولو كان اول السنة الحرم وسمي رجب رجبيا لترجيبيهم اي تعظيمهم له وقيل لترجيبي الشجر فيه اي جعل القوائم له خوفا من انكساره لشدة حملة واصم لانه لا تسمع فيه قعقة السلاح واصب لكثرة صب الرحمة فيه لا اعدم تعذيب امة فيه لان امة نوح عليه السلام غرقت فيه ﴿ وان دخله مال في غيرها ﴾ اي في غير هذه الاشهر الثلاثة واراد ان يكون وقته احدها او دخله في واحد منها واراد توقيت الآخر منها او من غيرها ﴿ اخرج ﴾ كله او الا مالا يتم النصاب مافي يده ومافي الذمة فان شاء فاخرج اليه مافي الذمة ان يواضع ويعاجل برضى من هو في ذمته وكل ما ربح فهو له ويرد المال كاملا الى من اعطاه بالتوليع بلا زيادة ولا نقص عاجل وواضع اولا ﴿ من ملكه ﴾ في حين اراد وقتا اخر ولا يحسن تأخير الاخراج وقد اراده مثل ان يدخله في جمادى الاخرى فيتعهد

نذب توقيت شهر معلوم بتقرب وقصد ونية ليعلم بذلك وقت ينتهي اليه اداء ماوجب وكونه محرما او رجبيا او رمضان فان دخله مال في غيرها اخرج من ملكه

تأخير الاخراج الى اخر شعبان اذ بقي مالا مردنا بينه وبين غيره بلا وقت ولا زكاة ولا شيء عليه اذ لم يدرك عليه حول ﴿ هبة ﴾ توليع ﴿ اي تدخيل ﴾ لغيره ثم يرد له عند اخر يوم من احدها فيكون الشهر كله وقتا له ﴿ واختلفوا في الموهوب له هل تلزمه زكاة ذلك ام لا وفي الديوان ان دخل مال ملكه في غير تلك الاشهر واراد ان يوقت احدها اعطى ماله لمن يرجو ان يرد له ويؤدي على ما مضى من السنة قبل العطية ويرده اخر الشهر الذي يريد وان دخله اول شهر من تلك الشهور مثلا اخرج من ملكه ويرده اخر الشهر ليكون الشهر كله وقتا له ومن مضى اكثر السنة واعطى ماله لغيره لزمت الزكاة عند بعض والصحيح لا تلزمه ان لم يقصد الفراق وسواء التقيد والانعام في ذلك كله اه بتصرف يبقى انه اذا رده في اخر الشهر في التاسع والعشرين وكان الشهر من ثلاثين فحل يكون وقته تسعة وعشرين يوما او ثلاثين يوما ظاهر كلامه انه يكون تسعة وعشرين لانه انما جعل الشهر كله وقتا لمن رده في اخره وهذا لم يرد في اخره الا ان اراد باخره قريبا من انتهائه سواء كان اخره تحقيقا كما اذا كان الشهر من تسعة وعشرين ورده في اخر التاسع والعشرين او كان من ثلاثين وقد اخره لما بعد التاسع والعشرين ووافق انه من الشهور او كان اخره تنزيلا وامكانا كما اذا رده في التاسع ووافق انه اخر التحقيق عندي انه يجوز له ان يرد في اخر التاسع والعشرين فيكون الشهر كله وقتا ولو كان ثلاثين لانه لا يدري ا يكون من تسعة وعشرين ام من ثلاثين فيسوغ له ذلك بل يجوز عندي ان يؤخر رده الى ان يحقق تمام الشهر فيكون الشهر كله وقتا له سواء من تسعة وعشرين ام من ثلاثين ويرخص له في تلك المدة المتصلة بالشهر المنسأخ مدة رده ويحتمل ان يريد باخر الشهر ما اتصل باخره من شهر بعده كما ذكرت وظهر لي وجه اخر وهو ان يعقد الهبة بالتوليع الى تمام شهر كذا فاذا تم الشهر فقد خرج من ملك الموهوب له في اللحظة الاخيرة من الشهر قبضه فيها او لم يقبضه فاذا عقد هكذا رجع الى ملكه في اللحظة الاخيرة ولو لم يقبضه ولو لم يعلمها الا باستهلال الشهر او بتمام ثلاثين ويجوز عندي ان يرد اول الشهر ويجعله كله وقتا كما يجوز عندي ان يحمل الشهر الذي دخل ملكه فيه كله وقتا سواء دخله

بتوليع لغيره ثم يرد له عند اخر يوم من احدها فيكون الشهر كله وقتا له

اول الشهر او وسطه او اخره اي شهر كان ويجوز عندي اخذ ايام متصلة من اخر شهر واول اخر كما مر ويجوز اخراجه بالتوليع من شهر من الثلاثة الى اخرها من شهر واول اخر كما مر ويجوز اخراجه بالتوليع من شهر من الثلاثة الى اخرها من شهر او من غيرها ومن اراد ان ينتفع بماله ويهبه توليها لاخذ الوقت فليهب منه ما ينقص به عن النصاب كدرهم واقل ويجوز ان يهب ماله توليها لغير التوقيت وان يهبه اذا اراد تبديل وقت وان وهبه فرارا من الزكاة لزمه واذا ثبت له وقت ودار الحول واراد تبديل الوقت زكى على ماضى من الحول وقيل لا ان لم يقصد الفرار وان قصده مع اختيار الشهر الاخر لغرض ففي زكاته على ماض قولان ولا يوقت من غرضه ولا يوقت من غرضه فاذا استهل ما وقته وجب عليه اذا ما حينئذ ولا يضع حتى ينسخ وان تلف ماله في شهر وقته لم يلزمه شيء لانه غير مضيع وان استفاد فيه بعد ما عطي لم يلزمه شيء على المفاد ايضا اي على الذي افاده الله اياه وقيل تلزمه زكاته ما دام الوقت والعمل بالاول وان وقت من اول الشهر وعنى باوله اليوم الاول وليتله اول من شيئا فاذا مضى منه يوم ولم يزك فمضيع وان وقت ليلته الاولى فاذا طلع الفجر وقيل الشمس ولم يزك فمضيع وهكذا اذا وقت وقتا فخرج وجهه يكون مضيا ان لم يزك ومن عزلها ولم يعطها وقد امكنه الاعطاء فكل ما استفاد يزكيه ما لم يعطها في الوقت او بعده وان لم يمكنه فقولان واذا عزلها فتلفت ضمنها وقيل لا ان لم يضع حفظها والصحيح الاول وقيل ان اخراجها حين وجبت فصاعت لا تلزمه وان اخر لزمته وقيل ان فرط ضمن والا زكى ما بقي وقيل بحسب الذهاب من الجميع ويبقى رب المال وانفقوا شركاء في

ولا يوقت من غرضه فاذا استهل ما وقته وجب عليه اذا ما حينئذ ولا يضع حتى ينسخ وان تلف ماله في شهر وقته لم يلزمه شيء لانه غير مضيع وان استفاد فيه بعد ما عطي لم يلزمه شيء على المفاد ايضا وان وقت من اول الشهر فاذا مضى منه يوم ولم يزك فمضيع

الباقي وقيل ان كالمال لزمته وما ذكر كله فهو عند الفقهاء المتصيرين على ظاهر ما حفظوا عن اشياخهم او غيرهم واما الفقهاء النظار الذين يضمنون الى فقهم النظر جمع ناظر وعبر بعضهم عنهم باهل الحجة لبناءهم الامر على الحجة العقلية ما لم يعارضها نص القران او الحديث فلا يجوز عندهم صاحب المال في التوقيت اليوم والشهر ولا اقل من اليوم كالليلة ونصفها ولكن الحال اي الوقت الذي دخل المال ملكه فيه ففي الوقت مثل المغرب او العشاء او الزوال او العصر او غير ذلك كالساعات فيدوران السنة الى ذلك الوقت يجب عليه الاداء ويوسع له مقدار ما يحسب ويوصل الى من يأخذ الزكاة ومقدار ما يبيع ما احتاج ليعه ليعطي من ثمنه وهكذا يوسع له مقدار كل ما احتاج اليه اذ لا يلزمه التهيء قبل الوقت فيجوابهم في الحال المذكور كجواب الفقهاء في الشهر واليوم وغيرهما من الاوقات فانما مضى الحال فمضيع على حد مامر في نحو الشهر ودعاهم اي الفقهاء لذلك قيل الخلف في تعجيل الصدقة قبل وقتها وجه كون هذا داعيا انه لما كان التعجيل قابلا للخلاف صح لهم ان يتوسعوا في الوقت هل يمنع كالصلاة فمن عجلها قبل وقتها اعادها عنده كما ان من صلى قبل الوقت اعاد عنده وهو قول بعض اصحابنا والحسن البصري بناء على انها عبادة ولا تظهر هذه العلة ولا فرق بين توقيت ثلاثة اشهر او شهرين لو جاز لكن لا يجوز او بين شهر او يجوز ان لم يبق في السنة الا شهر او ضعفه وهو شهران لا احتياج الفقهاء ويجوز كذلك ولو كان لالحاجة الفقراء او يجوز لحاجتهم ان مضت ثمانية اشهر او يجوز ان مضت اربعة او ان مضى اكثر السنة او يجوز وان لم يمض اكثرها وهو قول ابن جبير والنخعي والزهري والاوزاعي والشافعي وابي عبيد بناء على انها حق للمساكين فيجوز بدخول اولها او كونها حقا لهم هو الصحيح عندنا او يجوز التعجيل قبل دخول السنة ايضا مطلقا او باذن الامام العادل وفي الحديث الذي هو انه صلى الله عليه وسلم بعث عمر اقبض الزكاة فاتي العباس فتمعه فرجع فقال ان عمك منع زكاة ماله فقال ان عمي لم يمنعها ولكن احتجنا فبعنا زكاة عامين ما يدل على جوازه اي جواز التعجيل

وما ذكر كله فهو عند الفقهاء واما النظار فلا يجد عندهم في التوقيت اليوم والشهر ولكن الحال الذي دخل المال ملكه فيه ففي الوقت فيدوران السنة الى ذلك الوقت يجب عليه الاداء فيجوابهم في الحال كجواب الفقهاء في الشهر ودعاهم لذلك قيل الخلف في تعجيل الصدقة قبل وقتها هل يمنع كالصلاة او يجوز ان لم يبق في السنة الا شهر او ضعفه لا احتياج الفقهاء وفي الحديث ما يدل على جوازه

* باكثر من ذلك * المذكور من شهر وضعفه وهو ان تعجل قبل دخول اول
 الحول وظاهر المصنف تجوز ذلك من الحديث ولو لم يكن باذن الامام * فاطلب
 محله * قد احضرت لك * ولا رجوع فيها ان تلف المال * قبل الوقت او فيه بلا
 تضييع وقد اخرجها قبله وفي القناطر ان عجل ومات المسكين قبل تمام الحول او
 ارتد او صار غنيا او تلف مال المالك او مات فالمدفع للمسكين ليس بزكاة
 واسترجاعه غير ممكن الا اذا قيد الدفع بالاسترجاع فانه يذني ان يدركها عليه
 والذي عندي انه يكفي ذلك وهو زكاة لانه انما دفعه على نية الزكاة كما يجوز
 له ولا قائلا بلزوم الغرم لها اذا تلف المال قبل الوقت او فيه وفي القناطر لا يجوز
 التمتع قبل الوقت في الحول الاول اهـ * والخلف ان استفاد * مالا * اخر قبل
 الوقت * بعد اخراجها قبله او استفاده في الوقت بعد اخراجها قبله * هل يجزيه
 الوقت * اي عند الوقت او في الوقت * ام لا * لانه صح انه اخرج الزكاة فلا
 زكاة في الفائدة هذا القول مختص بالمجيزين للاخراج قبل الوقت والذي قبله غير
 مختص به وفي التاج ما خالف بعض ذلك اذ قال فيه المصنف ان ادى الزكاة
 قبل دخول السنة لم يجزه اتفاقا وقيل ان اداها الى الامام اجزاء ومن اعطى قبل
 الحصاد من مثل حبه كفاه لان اعطى قبل الادراك وكذا في الثمر وقيل يجوز قبل
 الادراك للحاجة واجاز به بعض زكاة الورق قبل الوقت بيوم والمجيز بشهر او ضعفه
 يشترط بقاء الفقير الى الوقت على حال جواز اخذه الزكاة الاغناه بها فلا يضره
 والا اعادها واشترط بعضهم لتعجيل المقاضاة عند الوقت بان يرد له ما اخذ ثم
 يرد له وقيل يتقاضى بالنية والقولان فيما اذا اقرضه واراد عند الوقت ترك ما اقرض
 له زكاة وان عجل زكاته قبل الوقت فهل يلزم السؤال عنده عن حال الفقير ام لا
 قولان ومن عنده انه درهم ويضيف اليها كل سنة او شهر ما تيسر ولا يزكيها سنين
 فصارت التي درهم اعطى على الف لسنين الماضية واعطى ما يلزم القين لسنته
 واحتاط في الفائدة لكل سنة حتى يتيقن انه اعطى ما يلزمه وذلك اذا لم يعلم ما يزداد
 كل سنة ومن بيده مائتا درهم حال الحول عليها ولم يزكها الى ان حال الثاني
 ويده اربع مائة زكاها لسنين عشرين ان استفادها قبله والالزমে فيها خمسة عشر

باكثر من ذلك فاطلب
 محله ولا رجوع فيها ان
 تلف المال والخلف ان
 استفاد اخر قبل الوقت
 هل يجزيه الوقت ام لا

وان حال حول على مائتين بيده ولم يزك ثم استفاد اربع مائة وانفقها وحال
 الثاني ويده اربع مائة ففيها خمسة وعشرون وان لم ينفق منها حتى حال ويده
 ست مائة ففيها ثلاثون ومن ميز زكاته وجعلها في حرز فاخذها الفقراء دلالة
 براء ان اتم لهم فعلهم وقيل لا وان اخذوها تلصصا ضمنوا وادى ومن رأى حاجة
 الفقير قبل ادراك ثمرته او حرثه ولم يرح غنائه قبله فقيل يجوز له الاعطاء منذ
 زرعت ازراعة او حلت النخلة وقيل قبل الادراك بشهرين وقيل قبله بقليل بلاحد
 * ومن ملك كمشرين * اي ملك مثل عشرين * ديناراً ولم يزكها اربعين سنة
 او اكثر قيل يعطي العشرين ولا يلزمه غيرها ان تركها اربعين * لانها استغرقتها
 الستون كل عام بنصف دينار وهكذا زادت سنة ازمت زكاتها مالم يعط * وان
 تركها ثمانين اعطاها * اعطى * مثاها من نفسه * وهكذا على الحساب كل ما
 زادت سنة ازمت زكاتها مالم يعط * وان تركها عشرين فعشرة * وان تركها ثلاثين
 فخمسة عشر وهكذا بحسب ما ترك فوق الاربعين او تحتها وذلك مختار ظاهر الديوان
 * وقيل يعطي على السنة الاولى نصف دينار ثم لا يلزمه غيره * لنقصانها عن النصاب
 في باقي السنين والقولان مطردان في كل نصاب فاكتر ترك سنة فاكتر فقيل يزكي
 على ماضى كله وقيل يزكي للسنة الاولى ويزكي الباقي للسنة الثانية ولا يعد ما يلزمه
 من زكاة وهكذا حتى ينقص المال عن النصاب * وكذا مالك اربعين ديناراً ولم
 يزكها اربعين سنة فمن كانت الزكاة عنده حقاً لله في الذمة كالصلاة الزمة اعطاها
 كلها * لان عنده كل سنة اربعين ديناراً وهو مختار الديوان فيما يظهر فان تركها
 اقل من اربعين سنة ادعى على كل سنة ما يجب في اربعين ديناراً * ومن قال حق
 متعلق بالمال للفقراء * وهذا القول هو الصحيح عندنا * قل يحط * بالبناء
 للمفعول لئلا يلزم عمل فعل ليس من باب فان ولا عدم وفقد ورأى الحلمية في
 ضميري مسمى واحد الا ان اجيز ذلك ان كان احد الضميرين مجروراً بالحرف
 كما هنا او يقدر مضاف هو نفس والتحقيق الجواز لكثرة كقوله تعالى امسك عليك
 زوجك وقوله تعالى وتؤدي اليك من تشاء * عنه * كل سنة ما عليه من الزكاة وان
 كثرت السنون مثاله ان يعطي على * السنة * الاولى ديناراً * تاما اذا كان يلزم

ومن ملك كمشرين ديناراً
 ولم يزكها اربعين سنة او
 اكثر قيل يعطي العشرين
 ولا يلزمه غيرها ان تركها
 اربعين وان تركها ثمانين
 اعطاها او مثاها من نفسه وان
 تركها عشرين فعشرة وقيل
 يعطي على السنة الاولى
 نصف دينار ثم لا يلزمه غيره
 وكذا مالك اربعين ديناراً ولم
 يزكها اربعين سنة فمن كانت
 الزكاة عنده حقاً لله في الذمة
 كالصلاة الزمة اعطاها
 كلها ومن قال حق متعلق
 بالمال للفقراء قال يحط عنه
 كل سنة ما عليه من الزكاة
 وان كثرت السنون مثله
 ان يعطي على الاولى ديناراً

على عشرين نصف دينار وعلى عشرين نصف دينار ثم على كل سنة من سنين
 على عشرين نصف دينار وعلى عشرين نصف دينار اما نصف الدينار فللعشرين واما
 اربع بعدها ديناراً واحداً الا عشرًا اما نصف الدينار فللعشرين واما
 بقية الاجزاء فلسة عشر لكل اربعة دنانير عشر دينار ويسقط ما لزمه من دينار تام
 او دينار الا عشرًا كما قال ويسقط حصة الدينار اي التسمية منه كما يسقط
 التام حين ازمه المستحق للفقراء والزائد على الفريضة فريضة الوقف وهو
 مادون اربعة دنانير وهو الثلاثة فوق الستة عشر مثلاً لان ما زاد على العشرين
 بقي كل اربعة منه عشر دينار ولا شيء فيما دونها اي دون الاربعة ولا يخفى
 ان المجموع اربعون اعطى منها دينارا للسنة الاولى فبقي تسعة وثلاثون فيزكي للثانية
 عن ستة وثلاثين ويسقط الثلاثة لانه لم يكمل فيها نصاب الوقف فللعشرين نصف
 دينار واربعة اعشار وكذا للثالثة وكذا للاربعة وكذا للخامسة فذلك ثلاثة دنانير
 وستة اعشار دينار فقد نقص ستة اعشار دينار من ستة وثلاثين فلا يزكي الا على
 اثنين وثلاثين لان الاربعة الاخرى لم تكمل كما قال وبعد اربع سنين تنكسر
 الفريضة فريضة الوقف من ستة وثلاثين بالنقص عنها فيعتبر مادونها
 بان يزكي على اثنين وثلاثين ويعطى من ثلاثة الدنانير واربعة اعشار الدينار اربعة
 على الاثنين والثلاثين فيعطي نصف دينار عن العشرين وثلاثة اعشار عن الاثنين
 عشر وذلك دينار الا خمسا كما قال فليعط كل سنة دينارا الا خمسا فيتحصل
 عليه اربعة دنانير عن خمس سنين وهذه الاربعة تستغرق ثلاثة دنانير واربعة اعشار
 الدينار وتنقص ستة اعشار من اثنين وثلاثين فلا يزكي الا على ثمانية وعشرين كما
 قال ويسقط حصة المستحق ايضاً من ستة وثلاثين حتى تنكسر ايضاً بالنقص
 من اثنين وثلاثين فيعطي عن العشرين نصف دينار ويعطى عن الثمانية خمس دينار
 وذلك في كل سنة حتى يعطى عن الخامسة كذلك ومجموع ما يتحصل عليه عن
 خمس سنين ثلاثة دنانير ونصف وذلك يستغرق ثلاثة دنانير واربعة اعشار ويأخذ
 عشرًا واحداً من ثمانية وعشرين فلا يزكي الا على اربعة وعشرين كما قل اذا
 انكسرت عن اثنين وثلاثين فليؤد على كل سنة دينارا الا ثلاثة اعشاره اما
 نصف الدينار فعلى العشرين واما عشرا فنحن الثمانية حتى تنكسر بالنقص من

ثم على اربع بعدها واحداً
 الا عشرًا ويسقط حصة
 الدينار المستحق للفقراء
 والزائد على الفريضة وهو
 دون اربعة دنانير لان ما زاد
 على العشرين ففي كل اربعة
 منه عشر دينار ولا شيء فيما
 دونها وبعد اربع سنين
 تنكسر الفريضة من ستة
 وثلاثين بالنقص عنها فيعتبر
 مادونها فليعط كل سنة
 دينارا الا خمسا ويسقط
 حصة المستحق ايضاً من ستة
 وثلاثين حتى تنكسر ايضاً
 بالنقص من اثنين وثلاثين
 فليؤد على كل سنة دينارا
 الا ثلاثة اعشاره حتى تنكسر
 بالنقص من

ثمانية وعشرين وذلك في السنة الخامسة ينقص عشر من ثمانية وعشرين
 كما مر واذا انكسرت عنها فليؤد بعد ذلك دينارا الا خمسين اما نصف دينار
 فعن العشرين واما المشرف عن الاربعة على كل سنة نصف دينار فيجب عليه
 على سبع سنين اربعة دنانير وخمس وذلك يستغرق ثلاثة دنانير وتسعة اعشار دينار
 ويأخذ ثلاثة اعشار دينار من الاربعة والعشرين فبهذه الثلاثة اعشار تنقص
 الاربعة والعشرون فلا يزكي الا على عشرين كما قال حتى تنكسر من اربعة
 وعشرين في السنة السابعة بثلاثة اعشار دينار فاذا انكسرت فليؤد على كل
 سنة نصف دينار عن العشرين ولا يلزم شيء على ثلاثة الدنانير وسبعة اعشار
 الزائدة عليها حتى تنكسر من عشرين بنقصان نصف قيراط في السنة الثامنة
 فانه يلزمه عن سبع سنين ثلاثة دنانير ونصف فيبقى زيادة من الثلاثة الدنانير
 وسبعة الاعشار عشرا فوجدنا عشرين دينارا تامة مع زيادة عشرين فاعطينا عنها
 نصف دينار وهذا النصف الى الثلاثة الدنانير والى النصف اربعة دنانير واذا
 انقصتها من العشرين وثلاثة الدنانير وسبعة الاعشار بقي تسعة عشر دينارا وسبعة
 اعشار فلا زكاة عليه بعد للنقصان عن العشرين وقد نقص باكثر
 من نصف قيراط واما قوله بنقصان نصف قيراط فمعناه ان نقصان نصفه كاف في
 الانكسار هذا ما ظهر لي في وجه كلامه والناقص ثلاثة ارباع قيراط ثم رأيت في
 الديوان ان الناقص ثلاثة ارباع القيراط كما ذكرت والحمد لله وقال فيه فعلى هذا
 الحساب يحط ما عليه من الزكاة قلت السنون او كثرت او قلت الدراهم او كثرت
 اذا زادت على العشرين وذكر ان من اشترى بمائة دينار نقدا شيئا وباعه للآخر
 بمائة وخمسين وباعه الآخر بمائتين وعند كل ما اشتراه به ادى الاول على المائة التي
 اشترى بها والثاني على خمسين ويحط المائة التي يؤدي الاول عنها والثالث على
 المائتين وقيل يؤدون على مافي ايديهم اذا لم يحل الدين واذا حل حط كل ما عليه
 وقيل لا يعطي صاحب الدين ما على الناس له ويعطي المديان على مافي يده واذا حل
 الصداق ازم الزوج اعلام المرأة ان لم تعلم فتزكي ويحط وتصدقه وان كان غير
 امين ولا تشتغل بغير زوجها ولو امينا ان كان واحدا او اهل جملة اه وقيل تشتغل

ثمانية وعشرين فليؤد بعد
 ذلك دينارا الا خمسين
 على كل سنة نصف دينار
 حتى تنكسر من اربعة
 وعشرين فليؤد على كل
 سنة نصف دينار حتى
 تنكسر من عشرين بنقصان
 نصف قيراط فلا عليه
 بعد

بذلك وقيل بكل من صدقت **باب** في زكاة العروض **تزيك العروض**
وكذا الاصول المقصود بها التجزئة بضم العين جمع غرض بفتح العين واسكان الراء
وقد تحرك وهو المتاع وكل شيء سوى التقدين وسوى الاصل وفي اطلاقه على
الحيوان خلاف والمراد هنا دخول الحيوان **ان قصدتها تجزئة** وجعل فيها انصاب
او اكثر او اقل ولكن عنده ما يتم به او باقل وليس عنده سواء لكن هذا الاقل
من دراهم كانت تزكي ثم حدث له ما يتم به وان لم يقصد بها تجزئة مثل ان جعلت
لنفقة سنة او سنين او كسوة سنة او سنين او تركت لا بقصد الكسوة والنفقة ولا
بقصد التجزئة فلا زكاة فيها وذلك مثل المنحاس والحديد والجواهر والمرجان والبر
والشعير وغير ذلك الا ان البر والشعير ونحوهما تزكي بعد الحصد **وهل**
تزيك العروض على ما جعل فيها من عين **ذهب** او فضة لا على قيمتها زادت
او نقصت ولو نقصت عن النصاب اذا جعل فيها نصابا او اكثر **او على قيمتها**
مالم تنقص عما جعل فيها فان نقصت فعلى ما جعل فيها او على قيمتها زادت او
نقصت **او هو مخير بين ان يزكيها على ما جعل فيها او على قيمتها** **خلاف**
والاول قول الحسن البصري والثالث قول جابر بن زيد وهو الصحيح عندي
لأنها عروض للتجزئة يعتبر ما سوى بالتجزئة لا ما جعل فيها من عين لعدم بقاءه
والزكاة فيها باعتبار ما سوى لا بالذات فان نقصت عن النصاب فلا زكاة فيها ولو
جعل فيها نصابا ان لم يتم النصاب بالمال الآخر وان بلغت نصابا لزمتم الزكاة ولو
جعل فيها اقل فانها ولو كانت مقصودا بها النماء والزيادة كالغنم لكن من حيث انها
تسوى كذا وكذا من الدراهم او الدينار لا بذاتها والرابع قول الاوزاعي وظاهر
الديوان اختيار الثاني وعليه اقتصر في القناطر وان لم يجعل العين في العروض مثل
ان تكون من غلته او وهبت له او ورثها فليلزمها **ويزكيها ان قصد** بها تجزئة
وقيل لا حتى يبيعها بالعين ويحول الحول فليزك العين وزعم بعضهم ان العروض
لا تزكي ولو جعل فيها العين حتى تباع به وهو غير معمول به واختلفوا في العروض
تقيم سنين فقال اصحابنا والشافعي تزكي لكل سنة بالتقويم وقال مالك لا زكاة
فيها حتى تباع بالعين فتزكي لسنة وقيل حتى تباع ويحول الحول وانظر العروض

باب

تزيك العروض ان قصدتها
تجزئة وهل على ما جعل فيها
من عين او على قيمتها
مالم تنقص عما جعل فيها
فان نقصت فعلى ما جعل
فيها او على قيمتها زادت
او نقصت خلاف

المتخذة للانتفاع والتجزئة مثل ان يشتري جارية ليطأها او لتخدمه وليبيعها
فيزيح والظاهر لزوم الزكاة **وتفصيل ذلك ان من قال** **تزيك** على ما جعل
فيها فانه يؤدي **اي القائل** ان كان صاحب المال او المصير لصاحب المال غير
القائل وعليه فالرباط محذوف اي يؤدي عنده اي عند القائل او فانه يقول اي
القائل يؤدي **عليه** اي على ما جعل فيه وقوله **مالم يبيع المتاع به** غاية لقوله
يؤدي عليه ولقوله ادى على الاصل وبهذا يدفع ما قد يقال ان الجواب لم يقد
شيئا زائدا على الشرط ويندفع ايضا بضم قوله وان جعل في متاع الخ الى الكلام
قبله كقولك من اجاز لبس اوقية حرير اجازته وان لبسها احد لم ينهه او اراد انه
يؤدي عليه مطلقا ولو ابدل سلعة باخرى واخرى باخرى ولو بلغت الافا بالقيمة
فانه يزكي على ما جعل في العرض الاول لا يتغير عنه **وان جعل** **العين** في
متاع لتجزئة **وابقاء للتجزئة** وهذا داخل في ما قبله **او اقضه** اي اقراض المتاع
بان كان مما يضبط تحرير او قطن او صوف لا تراب فيه بالوزن **او اسلمه** او قارض
به على قول من اجاز السلم والقراض بالعرض بالقيمة **ادى على الاصل**
المعول في المتاع **مالم يبيع المتاع به** بما جعل فيه اي بالذهب او الفضة مثله
او اكثر او اقل واذا باع اعتبر ما باع به وليس قوله في متاع قيد بل مثله الاصل
اذا اشتراه ليتجزئه لا ليملكه فانه كالعرض ويحتمل ان يريد بالمتاع ما يشمل
الاصل **ومن قال** على قيمتها زكاها عليها **فيه ما في الذي قبله** ولا يحتاج في التقويم
والصرف الى السوق ويكفي امين واحد وان غير متولى وان عرف القيمة صاحب
المال جاز تقويمه وصرقه ان لم يجز نفعه قاله في الديوان **وان جعل فيها اقل من**
النصاب **مطلقا على القول الثالث** واما على القول بالزكاة على القيمة مالم تكن
اقل مما جعل فعليها مالم تسو اقل فان سوت اقل فعلى ما جعل ان وصلية وبها مع
ما بعدها تتم فائدة الجواب وتكون فيه زيادة معنى على الشرط واما قوله انتقض
الجواب اشترط محذوف اي اذا كان ذلك انتقض او مشتأنف نحوي ولواصل معناه
بما قبله واما ان الاولى فلا تكون وصلية اذ لا معنى لكون الجعل في المتاع لتجزئة غاية
فانهم وانما يزكي ان تم الحول والنصاب تام في قيمة متاع لم ينقص قط واما ان

وتفصيل ذلك ان من قال
على ما جعل فيها فانه
يؤدي عليه مالم يبيع المتاع
وان جعل في متاع لتجزئة
او اقضه او اسلمه ادى على
الاصل مالم يبيع المتاع به
ومن قال على قيمتها
زكاها عليها وان جعل فيها
اقل من النصاب

نقص ثم كل فانه يوقت من حين كل وان لم يكمل فلا زكاة ومثال عدم التمام
بعد جعل المتاع فيه وذلك النقص كجاءل عشرين دينارا او عدلها وهو
مائتا درهم وجه الشبه انتفاض الوقت بمطلق النقص اما بنقص القيمة او بتلف بعض
في متاع تجر ولم يؤد عنها قبل في ذلك فتلف بعض المتاع قبل ان يحول
عليه الحول وان يقطع او احراق او بتغيير بقطران ونحوه سمي التغيير به لئلا لان
الموضع المتغير به لا قيمة له اوله قيمة ذقصة غير معتبرة فكانه تلف لازيت
اما التغيير به فكلا تغيير لانه لا يعيب المتاع ولا شك انه ان كان عند قوم منقوصا
للقيمة فهو كبتغيير القطران وصرح الشيخ انه منقص للقيمة وانه لا يكون نقصانا
في الدين لانه يزول انتقض وقته الذي اراد ان يوقته ووضي منه بعض لنقص
القيمة عن النصاب بتلف البعض وهو خبر لمخدوف اي هذا النقص وقته ولا يخفى
ان الموجود عند تمام الحول لم يجعل النصاب فيه بل جعل فيها وجد وفيما عدم عينا او قيمة
وان كان يؤدي عما جعل فيه لم ينتقض وقته ما بقي في قيمة المتاع ما يكون مقدار
الاصل الذي جعل فيه وان تلف بعض المتاع بعد الحول او قبله وبقي في قيمة
الباقى قدر النصاب زكى ولم ينتقض الوقت ولا بد من بقاء النصاب او اكثر حولا
وان نقص قبل الحول انتقض الوقت وكذا ان جعلت عشرين دينارا او
مائتا درهم لم يزك عليها في حب في حب او ثمر لتجر فنقصت تلك الدنانير او
الدرهم من الفريضة اي عن نصاب الذهب او الفضة بان قوم الحب او الثمر
باقول من النصاب انتقض الوقت ايضا قال في الديوان واما ما اكله
الطير او نقل منه النمل او الفيران او ما بقي في الاوعية من الادهان اذا كان ذلك
قليلا ولم ينقص ما يكون نقصانا لفريضة الزكاة فلا يكون نقصانا واما على القول
بالزكاة على القيمة فانه لا ينتقض الوقت اذا ذهب من ذلك شيء ان بقي مقدار
النصاب في القيمة ودار عليه الحول ولو كانت المدين ليست مما وجبت فيه الزكاة وان
باع المتاع المجهول فيه العشرون او المائتان بعشرين ايضا او
بمائتين واشترى بها متاعا اخر ثبت الوقت الا على قول من قال حكم
بدل الشيء غير حكم ذاك الشيء فانه يحدد الوقت من حين باع وزكى على

كجاءل عشرين دينارا او
عدلها في متاع تجر ولم
يؤد عنها قبل فتلف بعض
المتاع قبل ان يحول عليه
الحول وان يقطع او احراق
او بتغيير بقطران لازيت
انتقض وقته وكذا ان
جعلت في حب فنقصت
من الفريضة انتقض ايضا
وان باع المجهول فيه
بعشرين ايضا واشترى بها
اخر ثبت وزكى على

العشرين كاول كما يازمه اول مرة لو لم يبع وان باعه اي باع المتاع المجهول
فيه العشرون او المائتان بازيد من العشرين او المائتين ثم جعلها اي
القيمة التي باع بها وهي ازيد او الضمير للدنانير التي باع بها وهي ازيد والمعنى واحد
في متاع ثان زكى على المجهول في الثاني على وقته الاول الاعلى قول
من قول حكم البدل غير حكم المبدل منه فانه يحدد الوقت من حين اشترى الثاني
وان باع باقول انتقض وقته الاول واخذ الوقت من حين اشترى
مافيه اكثر من النصاب او فيه مقدار النصاب وتراعى القيمة في قول من
يزكى بالقيمة على تمام الحول فان وجد ما يؤدي عنه وحال الحول وفيه
ما يؤدي عنه وهو النصاب لم ينتقض او انتقص بالصاد الممثلة ثم كل وحال الحول
على كماله لم ينتقض زكاه والا فلا وانتقض وقته ومن قال تزكى العروض
على قيمتها مطلقا زادت او نقصت بل ان ساوت او زادت زكى على
ما جعل فيها يزيد الجواب على الشرط بضم ما بعده اليه وذلك ان ساوت فان
كانت زيادة عليه وكان تامة ادى عنها عن الزيادة ايضا وان كان
نقص فليؤد على ما جعل فيها ولا شغل على هذا المذهب بنقصان
سعر وان قلت بقي عليه ما اذا كانت القيمة مثل ما جعل في ذلك قلت
هذا داخل في قوله زكى على ما جعل فيها اذ لا عبرة حينئذ بالقيمة بل يعتبر ما جعل
فيها فاستحق التعبير بما جعل فيها لا بالقيمة اذ لم تغير القيمة بزيادة او نقص فضلا
عن ان يذكرها باسمها وقد غلط المصنف حيث قال ومن قال على قيمتها مطلقا
زكى على ما جعل فيها الخ بل هذا قول من قال على قيمتها ما لم تنقص عما جعل
فيها وان نقصت فعلى ما جعل واما من قال على قيمتها مطلقا فانه يزكى عليها زادت
عما جعل فيها او نقصت او ساوت اللهم الا ان يقال خبر من محذوف اي ومن قال
على قيمتها مطلقا فظاهر ويكون قوله زكى على ما جعل فيها خبر لمخدوف اي ومن
قال على القيمة ما لم تنقص زكى على ما جعل فيها ثم ان كانت زيادة ادى عنها الخ
وهو بعيد وقد علمت انه يعتبر السعر عند تمام الحول وان لم يسعر عنده حتى مضى
زمان اعتبر سعر تمام الحول ومن قال يزكى على ما جعل فيها او على قيمتها فان وجد

العشرين كاول وان باعه
بازيد ثم جعلها في ثان
زكى على المجهول في الثاني
على وقته الاول وان باع
انتقض وتراعى القيمة على
تمام الحول فان وجد
ما يؤدي عنه زكاه والا فلا
وانتقض وقته ومن قال على
قيمتها مطلقا زكى على ما جعل
فيها فان كانت زيادة ادى
عنها وان كان نقص فعلى
ما جعل فيها ولا شغل
بنقصان سعر

ما جعل فيها وبه يقوم ايضاً زكي على ما جعل وان قوم باكثر فان شاء زكي على
الاكثر وان شاء زكي على ما جعل وكذا ان قوم باقل ولكن تم النصاب وان
قوم باقل من النصاب فان شاء زكي على ما جعل وان شاء لم يعط شيئاً وهكذا
في الفاربع * وهذا * اي قول من قال تزكي على القيمة مطلقاً ان لم يعمل لا
قبل قوله مطلقاً * جامع للمذهبين * مذهب من قال يؤدي على ما جعل فيها ولو زاد
بالتقديم او نقص ومذهب من قال يؤدي على قيمتها ما لم تنقص عما جعل فيها
ومراده بكونه جامعاً لما ان فيه طرفاً من كل منهما ففيه من الاول الاداء على
ما جعل فيها اذا قوم به وفيه من الثاني الاداء على القيمة اذا لم تنقص عما جعل
فيها وهذا من المصنف غلط الا ان زدنا لا قبل قوله مطلقاً فتكون الاشارة الى القول
الثاني فان جامع المذهبين هو قول من قال تزكي على القيمة ما لم تنقص عما جعل
فيها وهذا هو الثالث الا انه زاد على الثاني شرط عدم النقص واذا نقصت فلي
ما جعل فيها وهذا هو الاول الا انه زاد شرط النقص واما قول من قال على القيمة
زادت او نقصت فنفس احد المذهبين لا جامع لما الا ان يقال كما مر الاصل من
قال على قيمتها ما لم تنقص عما جعل الى قوله ولا شغل بنقصان السعر فيكون
قوله وهذا جامع للمذهبين اشارة الى قوله زكي على ما جعل فيها فان كان الخ
* وكذا جعل اقل من كشرين دينارا * اي اقل من النصاب كستة عشر
دينارا وكما تسمين درهما * في متاع * تجر * ثم قوم بعد بعشرين * دينارا
وبما تبي درهم او اكثر * وقت من حين التقويم * وان لم يقوم الا وقد كان فيه
النصاب بايام او شهر وقت من الوقت الذي تم فيه النصاب بالسعر وذلك مذهبنا
وقيل لا زكاة في ذلك حتى يباع بما فيه ثم يحول الحول وقال الشافعي اذا باعه
زكاه من يوم ملكه * فان انتقصت بعد * بعد التقويم بعشرين مثلاً * انتقص *
الوقت * ان كان * الانتقاص * قبل الوقت * وان انتقصت قبل الوقت ثم كملت
وقت من حين الكمال والواو او الحال في قوله * وهي * اي الدنانير المبيعة * مما لم يزك
قبل وان * كان الانتقاص * بعده * اي بعد الوقت مطلقاً او كان قبله بشرط
كون الدنانير مثلاً مما يزكي قبل * ثبت ما بقي من قيمته ثلاثة دنانير * او غيرها

وهذا جامع للمذهبين
وكذا جعل اقل من
كشرين دينارا في متاع
ثم قوم بعد بعشرين وقت
من حين التقويم فان
انتقصت بعد انتقص
ان كان قبل الوقت وهي
عالم يزك قبل وان بعده
ثبت ما بقي من قيمته
ثلاثة دنانير

ما كان اصلاً على مامر من الخلاف * وكذا الدراهم فالقيمة * المملومة في المسئلة
قبل هذا من قوله من حين التقويم * على هذا بمنزلة التقدين * وان وجد في بعض
نسخ المؤلف اثبات الالف بعد الكاف في قوله لم يزك فلي لغة من ثبت حرف
العله مع وجود الجازم والجزم عدم تقدير الضمة * وكذا ان تلف بعض المتاع
نظر لقيمتها * مثل ان ينقص من العشرين المقوم بها دينار فقد انتقض الوقت * ومن
جعل نصاباً زكي عنه قبل في تجر * متعاقب يجعل او يحذف مفعول ثان * فخال
عليه حول فان زاد على ما جعل فيه زكي على الزائد * وقيل على ما جعل فيه فقط
حتى يبيعه فيزكي على ما باع به بعد الحول * وان نقص بسعر * بكسر السين
واسكان العين * فعل المجهول * فيه * وان * نقص * بعينه * مثل ان يسرق
منه او يحرق بعضه او يخرق او يدبل * زكي ان كان في قيمته * اي قيمة الباقي
* النصاب فاكثر والا * يكن في قيمته النصاب فاكثر * فان كان عنده
ما يضم اليه * فيتم النصاب وقوله * والوقت ثابت ما بقي الاصل * معترض بين
قوله فان كان الخ وجوابه وهو قوله * زكي * والاصل ثلاثة دنانير او ثلاثة دراهم
على مامر من الخلاف فان كان ما يرضه حارث بعد نقص الاصل جدد الوقت
من حين انضم ومن الحارث ما ترده من الكسب الى التجر * وهذا على الجمع بين
القولين * الاول والثالث اذا ثبت التقويم واثبت باعتبار ما جعل فيه * ودل عليه *
اي على هذا القول * ما قبل من جعل * دنانير او دراهم * ثلاثة من مال زكي
عنه قبل * او بلغ وقته ولم يزكه * في تجر * فيه ما في مثله * فان تلف بعضه *
اي ولو بالسعر * انتقض * الوقت ولو رجع السعر بعد نقصه عنه اليه لانه لم يبق
ثلاثة بل اقل والاقل لا يكون اصلاً على المشهور فان استفاد بعد ما يتم به النصاب
استأنف الوقت وما ذكره بناء على اعتبار ما جعل وان اعتبر التقويم قوم وقت وجد
الاصل في الباقي او اكثر امسك الوقت * والا * او بقي ما يسوي ثلاثة * فان
قوم ووجد فيه قدر النصاب زكي عند حلول الوقت * الاصيل * على القيمة وقيل
لم يلزمه شيء حتى يبيع التجر * اي ذا التجر وهو المتاع او معناه التجر به او سمي
الحال باسم المحل او اسند البيع على التجر اسناداً ايقاعياً لان التجر يكون بالمتاع

وكذا الدراهم فالقيمة
على هذا بمنزلة التقدين
وكذا ان تلف بعض
المتاع نظر لقيمتها ومن جعل
نصاباً زكي عنه قبل في
تجر خال عليه حول فان
زاد على ما جعل فيه زكي
على الزائد وان نقص
بسعر فعل المجهول وان
بعينه زكي ان كان في
قيمتها النصاب فاكثر
والافان كان عنده ما يضم
اليه والوقت ثابت ما بقي
الاصل زكي وهذا على
الجمع بين القولين ودل
عليه ما قبل من جعل
ثلاثة من مال زكي عنه
قبل في تجر فان تلف بعضه
انتقض والافان قوم ووجد
فيه قدر النصاب زكي
عند حلول الوقت على
القيمة وقيل لم يلزمه شيء
حتى يبيع التجر

فاذا باع التجار بالنصاب او اكثر زكي على ما مضى ومن قال لا يسك الوقت
مادون النصاب الزمه ان وقت من حين كان عنده بالقيمة نصاب والخلف في
متاع ليس من دراهم التجار اذا اريد به التجار فليل يقوم ويؤخذ الوقت ان تم
النصاب وقيل لا حتى يباع ويؤخذ الوقت من حين البيع * فهذا الخلف يدل
على تساوي الامر بين عندهم * اي عند العلماء في الجملة لا عند كلهم حيث لم يلزمه
بعضهم الزكاة حتى يبيع التجار وقد مر ان بعضاً يقول لا يسك الوقت الا النصاب
* اعني المال الذي ادى عنه قبل ومقابله * وهو الذي لم يؤد عنه * وبالجملة *
تقدم اعراب مثله اي ما تقدم حكمه بالتفصيل واما الحكم بالجملة فمن استدى
فالباية متعلقة بمصدر محذوف ويجوز كون الباء زائدة والجملة مبتدأ اي واما
الجملة فمن ذلك جعل الفاء في قوله فمن زائدة * فمن استأده * اي امره بالاداء
* على ما جعل فيه فالتناع عنده كالنقد الذي يؤدي عنه في احكامه ومن استأده
على القيمة فهي عنده كالوادي عنه * كسائر المال المزكي كالحبوب والابل
والبقر والغنم * والجامع * بين القولين وهو القول الثالث والاول * ظاهر حاله *
وهو ان المتاع بمنزلة ما جعل فيه ان نقص او ساوى وما زاد من القيمة بمنزلة النقد
الذي يجب فيه الزكاة في الجملة والله اعلم * فصل * اعلم ان المقارض بكسر الراء
وهو معطي ماله لمن يتجر به بجزء من ربح والذي اودع مالا مع غيره يؤديان
عن المال ما رجواهما واذا ايسر فلا يؤديا وقال بعض قومنا لا يؤدي على مال غائب
واذا حضر ادي على ما مضى فعندنا اذا لم يؤد كان مضيه وتنازله الوصية وعندهم لا تضيع
ولا لزوم حتى يحضروا * لا تلزم قبل مقارضا * بفتح الراء وهو من يتجر بجزء من الربح * زكاة
ولو كان في المال ربح حتى يعلم ما يصح له * من الربح فاذا علم وقت وزكي لدوران الحول ان تم له
النصاب في سهمه او مع ماله ولو لم يقبضه وان كان له وقت فهذه فائدة تتبع الاصل وذلك
مختار الديوان والسكرام في النقص بالسعر وزادته كالسكرام في اموالهم والمناقل المصنف
قيل ليعلم ان الشيخ لم يختره وانه اتى به قولاً من اقوال * وهذا على * قول * من استأده *
اي من استأد صاحب المال مطاقاً مقارضاً او مقارضاً او غيرهما او الضمير للمقارض
بالفتح على تقدير انه له مال من غير قراض وهو بالف بعد التاء وتخفيف الدال

فهذا الخلف يدل على
تساوي الامر بين عندهم
اعني المال الذي ادى عنه
قبل ومقابله وبالجملة فمن
استأده على ما جعل فيه
فالتناع عنده كالنقد الذي
يؤدي عنه في احكامه
ومن استأده على القيمة
فهي عنده كالوادي عنه
والجامع ظاهر حاله
* فصل *
لاتلزم قبل مقارضاً زكاة
ولو كان في المال ربح حتى
يعلم ما يصح له وهذا على من
استأده

ولا يجوز تشديدها مع السنين والتاء لانه يكون سباعياً حيث لا يكون الفعل سباعياً
* على ما جعل في تجره وهو * اي المقارض بفتح الراء لا غيره * لم يجعل فيه شيئاً *
ان بنينا * على * قول * من قوم فان كان الربح قوم فان وجد في سهمه قدر
النصاب وقت له من حين التقويم وادى عنه * اذا تم الحول * من * مال * نفسه *
لا من مال القراض وان وجد اقل من النصاب ويتم النصاب بما عنده وقت ايضا كذلك
وان كان عنده ماله يسك له الوقت فان تم النصاب في سهمه او فيه مع غيره اعطي
للوقت وكذا في القول الاول كما اشرت اليه والفرق ان القول الاول لا يلزمه
التوقيت حتى يعلم كم يصح له ولو علم ان في المال ربحاً ولا يلزمه ان يفعل كما يعلم كم
له والثاني يلزمه التقويم والتوقيت اذا علم ان فيه ربحاً * وقيل اذا اقتسم مع رب
المال ادى على السنين الماضية * يؤدي على كل سنة بقدر ما ربح فيها لاجل سنة
لم يربح فيها وان لم يعلم كم ربح لكل سنة احتاط او يؤد على ما حصل في وقت القسمة
كأنه حصل له من السنة الاولى * وادى * رب المال على ما دفع * على كل سنة
وقد علمت ان مذهبنا انه يؤدي على ما دفع في كل سنة ولا ينتظر القسم * وعلى
الربح ايضا * على كل سنة * اذا بان بما اخبره به تاجره * وهو المقارض بفتح
الراء * انه ربحه في كل سنة لانه امينه * ولو كان في الوقوف او البراءة وكذا ان
وجد مکتوباً في ما يكتب فيه او في المال * وان مات * بدون ان يخبره بذلك
* او * قدم مثلاً * لم يعلم ذلك * الذي صح له في كل سنة او جن او بكم او
ايس منه ان يخبره لغيبه او غيرها ولم يرج ان يعلم * نظر ما صح له في تلك السنة *
اي على ما وجد فيها كأنه موجود في السنين الماضية * فليؤد كذلك على الماضي *
هذا مراد المصنف قل في التاج من علم من شريكه انه لا يخرج الزكاة انكر عليه
ان دان بها ومن طولبت منه ولم يبط ولم يوص فان مات مطلق اللسان فاهون
امرهم الوقوف فيه وان تواني حتى مات ممسك اللسان او فجأة اخذت من ماله وهو
على ما كان عليه من ولاية او براءة ومن امر وكيله ان لا يخرجها فلا يقبل وكالته
وقبح الله مالا لا يزكي وقبح اهله ومن ضيع زكاته والحقوق ثم تاب وعجز رجي له
المعفو ومن اقربها وابى من اداءها قتل ان قاتل والا حبس حتى يؤدي ومن لا يخرجها

على ما جعل في تجره ولم
يجعل فيه شيئاً وعلى من قوم
فان كان الربح قوم فان وجد
في سهمه قدر النصاب وقت
له من حين التقويم وادى
عنه من نفسه وقيل اذا اقتسم
مع رب المال ادى على
السنين الماضية ورب المال
على ما دفع وعلى الربح ايضا
بان بما اخبره به تاجره انه ربحه
في كل سنة لانه امينه وان
مات او لم يعلم ذلك نظار ما
صح له في تلك السنة فليؤد
كذلك على الماضي

من ثمره فلا يشتري منه وقيل تشتري وتسعة اعشاره وقيل يجوز ذلك * وكذا مشتري
 متاعا لتجربدين * لاجل * بكشرين دينارا وقيمته اربعون دينارا * حين اشتراه
 او حدث الفلاء * فمن استأده * بالف بعد التاء وتخفيفه - الدال اعلم ان هذا
 لفظ مشهور بدون الف قبل التاء وبشد الدال ولا يصح والواضع ان يقال استأده
 بالف بعد التاء وتخفيف الدال بعده الف فهو استفعال من الادى والفعل هنا دى
 مخففا لا مشددا لان استفعال لا يكون فوق الثلاثة * على المفعول في التجر لا
 يلزمه * بضم الياء وكسر الزاي * شيئا حتى يبيعه * لانه لم يجعل فيه شيئا بل
 سيعطي فيه ان شاء الله ويستقبل الوقت من حين باع ويتخذ ويؤذي من قابل
 * فن * باعه * باربعين قبل حلول الدين وقت لما لانه لا يسقط المؤجل كما لا
 يؤدي عنه ربه فاذا حل حط عنه ما يقابل ما عليه * وهو عشرون * وادى على
 الباقي وقيل يوقت للمشرين المشتري بها التجر * اي متاع التجر * اذ هو * في
 متاع التجر * كهي * اي كالمشرين المشتري بها والدين لا يسقطه المديان ولا
 يؤدي عنه صاحبه مالم يحل واستعاره للتجر فخره بالكاف بناء على قياس ادخال الكاف
 على الضمير المنفصل المرفوع المستعار للتجر * ويرد مال تجر لكسب بالنوى * اوبه
 وباللفظ * لاعكسه * يعني لا بد في رد الكسب للتجر باللفظ مع النوى في هذا
 انقول والصحيح الجواز فيه ايضا ولو بالنوى وحده * غير ان قوله صلى الله عليه
 وسلم انما الاعمال بالنيات * ولكل امرء ما نوى * يدل على الجواز * وهو الصحيح
 عندي والحديث في الصحيح وتكلم عليه المحشي رحمه الله وفي القواعد من اشتري
 اكسية للتجارة ثم بداله ان يجعلها للباس او اشتراها للباس ونواها للتجارة فلا زكاة
 عليه عند بعض قال المحشي وهو مذهبنا ووجهه ان التجارة لا تعقل بالنوى وان
 الاصل في العروض الكسب والتجارة عارضة فجرد النية يعود حكم الاصل واذا ثبت
 لم يزل مجرد النية قال وقال * اخرون غير ذلك وفي الديوان ويرد مال التجارة الى الكسب
 بالنوى ولا يرد مال الكسب للتجارة وقيل غير ذلك * ومن يشتري لتجر * يبيع
 بالذهب او الفضة في تجره او بالمتاع بان يبدل متاعا باخر شراء بلا تقويم واما
 بالتقويم فيذكره قريبا * من غلة كسخل او غنم * له ولو كان الذنم للكسب وكذا

وكذا مشتري متاعا لتجربدين
 بكشرين دينارا وقيمته
 اربعون دينارا فمن استأده
 على المفعول في التجر لا
 يلزمه شيئا حتى يبيعه فان
 باربعين قبل حلول الدين
 وقت لما لانه لا يسقط
 المؤجل كما لا يؤدي عنه
 ربه فاذا حل حط عنه ما
 يقابل ما عليه وادى على
 الباقي وقيل يوقت للمشرين
 المشتري بها التجر اذ هو
 كهي ويرد مال تجر لكسب
 بالنوى لاعكسه غير ان
 قوله صلى الله عليه وسلم انما
 الاعمال بالنيات يدل على
 الجواز ومن يشتري لتجر
 من غلة كسخل او غنم

الابل والبقر واما ان اشتري بمال تجر فهو كدنانير ودرهم باضافة غلة للكاف او
 يشتري بنخل او غنم او نحوها مالم يجعل فيه ذهبا او فضة او جعلها فيه ولم يجعله
 لتجر مثل ان يشتري نخلا او غنما بدرهم ويجعلها ملكا لا تجر او مبدلا متاعا
 باخر ولو * كان المتاع المبدل به المتاع المشتري بغلة * حبوبا * اخرى * فالمستأدي *
 الواضح ان يقال فالمستأدي بالف قبل الدال وتخفيف الدال وكذا سائر افعالها
 * على المفعول يسقطها عنه حتى يبيع بعين ويجول الحول اذ لم يجعل في تجره ما يلزمه
 فيه * وهو مختار الديوان * والمقوم يلزمها اياه * فيقوم ويأخذ الوقت بالقيمة وهو
 الصحيح اما لو اشتري نخلا او غنما بدرهم وجعلها للتجر ثم اشتري بها او بفلتها
 متاعا فكأنه اشتراه بدرهم * وكذا ان كان يبدل * ما اشتراه بالغلة بمتاع اخر
 * بالقيمة * او يبدل نفس غلته بمتاع بالقيمة وكذا غير الغلة ومعنى البديل بالقيمة
 ان يبدل متاعا باخر لكن بعد تقويمها او تقويم احدهما * على الخلف ايضا * اي
 يثبت الحكم كذا على الخلف وبين الخلف بقوله * ان كان * الخ وان هذه
 مكسورة المهمزة مخففة من الثقيلة ولم يكن لام الفرق في خبر كان بعدها لظهور
 ان المراد الاثبات وهمزة الاستفهام مقدرة قبلها بدل عليها قوله ام لا او هي زائدة
 ويجوز فتح الهمزة مع كونها مخففة كذلك او خفيفة والمصدر مما بعدها خبر لمخذوف
 اي الحكم كونه او زائدة والزيادة في ذلك كله ضعيفة * يوقت بقيمة المتاع *
 اي بسعر المتاع * المأخوذ في * اخرا لا * يوقت حتى يبيع بالدنانير او الدراهم
 فيوقت وقيل يوقت في حينه بما جعل في المتاع قال في الديوان وان ابدل
 بالقيمة اخذ الوقت بقيمة المتاع الذي اخذ في متاعه وكذلك ان قوم المتاع الذي
 اخذ في متاعه ولم يقوم متاعه في حال المبادلة ومنهم من يقول ليس عليه في هذا
 كله شيء ولو قوما متاعها في حال المبادلة حتى يتبايعا بالدنانير او الدراهم والعمدة في
 التقويم تقويم ما تشتري به فذلك يحصل انه يزكي ما اشتراه على ما جعل فيه
 * ويشبه ان يكون شراء المتاع تجر نسبة * او عاجلا بالدنانير والدراهم * على هذا
 المعنى * فيه ان هذه المسئلة قد مرت اذ قال وكذا مشتري متاعا لتجربدين ويحتمل
 ان يريد هنا انه اشتري المتاع بغير الذهب والفضة وذكر القيمة في شبه مسئلة البديل

مبدلا متاعا باخر ولو حبوبا
 فالمستأدي على المفعول
 يسقطها عنه حتى يبيع
 بعين ويجول الحول اذ
 لم يجعل في تجره ما يلزمه
 فيه والمقوم يلزمها اياه
 وكذا ان كان يبدل
 بالقيمة على الخلف ايضا
 ان كان يوقت بقيمة المتاع
 المأخوذ في اخرا لا
 ويشبه ان يكون شراء
 المتاع لتجر نسبة على
 هذا المعنى

بالتقويم والاولى ان يقول ويشبه هذا شراء المتاع للتجبر نسبة بالدرهم او بالدنانير
وان اشترى بحب او غيره نقدا للتجارة ولم يبدل المتاع حتى حال الحول فقل اذا
اشترى في المستقبلين قوم ووقت وقيل لا حتى يبيع بالعين وقيل ان اشترى بذلك
مع التقويم بالعين وقت وكذا ان ادخل ثمنه في متاع دون اخر او في بعض
من متاع دون بعض اخر من ذلك المتاع فهل يقوم الكل ويؤدي عنه ولو
عند من لا يؤدي على ما لم يحمل فيه العين او ما دخله الثمن فقط كصانع ثيابا من صوف
غنمه اشترى لملها بفتح اللام وهو ما يعمل من طرائق ورقم في الثوب مخالفا
للون باقية ارجوانا بقما بثمان من ذهب او فضة فهل يؤدي على ما جعل
فيه من ذهب او فضة وهما فيه عائدة الى ارجوان وكذا في قوله او على قيمته
اي قيمة الارجوان فمذ ان قولان او تقوم الثياب المجهول فيها الارجوان دون
غيرها والارجوان معا فيؤدي على الكل ان بلغ فيه النصاب او بلغ فيه مع
غيره من ماله وحال الحول او ليس عليه شيء حتى يبيع بالذهب او الفضة ولا يقوم
ويؤقت الا ان كانت العين التي اشترى بها الارجوان ثلاثة دراهم خلاف
مذكور في الديوان واما على قول من يقول ان العروض تترك بالتقويم اذا كانت
للتجبر ولو لم يكن فيها دراهم او دنانير ومثال ادخال الثمن في متاع دون اخر
ان يعمل ثيابا من صوف غنمه ويصنع ثوبا كله او ثوبين او اكثر دون البقية
والصبغة ثمن قليل يركي ما اشترى به الصبغة وقيل المصبوع مع ما فيه وقيل
الصبغة وحدها بتقويم الى اخر الاقوال وسواء كان دراهم الصبغة لم يرك عنها
او قد تركي عنها كانت اصلا ام لا وكذا الدنانير والصبغة كلها بانواعها سواء ويجري
ذلك الخلاف في كل ما دخل فيه ثمن من غير صبغة كما اشار اليه المصنف مثل
ان يكون الصوف من غنمه ويشترى القطن او الحرير لعلم ثياب يعملها من ذلك
الصوف وكذا ان كان له قطن من حرثه وادخل فيه ثمنه كصبغة وغيرها ومن
اشترى حبا للتجبر من اول او اشتراه لحث بكمشرين دينار اخرته او حث
بعضه باقيا على نية التجبر سواء اشتراه اول مرة لتجبر ثم بداله ان يحرثه لتجبر واشتراه
اول مرة لبحرثه لتجبر فخصد منه ما تجب فيه الزكاة ادى على ما جعل فيه

وكذا ان ادخل ثمنه في
متاع دون اخر او في بعض
دون بعض فهل يقوم الكل
ويؤدي عنه او ما دخله
الثمن فقط كصانع ثيابا
من صوف غنمه اشترى
لملها ارجوانا بثمان فهل
يؤدي على ما جعل فيه
او على قيمته او تقوم الثياب
والارجوان معا فيؤدي
على الكل ان بلغ فيه
النصاب خلاف ومن
اشترى حبا للتجبر بكمشرين
دينارا اخرته فخصد منه
ما تجب فيه الزكاة ادى
على ما جعل

من الدنانير نصف دينار وادى العشر او نصفه ايضا على ما حصد
وكذا ان حصد ما لم تجب فيه لكن تم النصاب عنده من زراعة اخرى وكذا ان
اشترى الحب باقل من عشرين لكن قد لزمته الزكاة لان عنده غيره فانه على
الدنانير بقدرها والعشر معطوف على مفعول ادى المحذوف اي ادى نصف دينار
والعشر كما رأيت الاشارة اليه او ادى الزكاة على الدنانير والعشر وقيل يؤدي
على الحبوب العشر او نصفه فقط واذا جاء وقت زكاته زكى الحب بقيمته لا بما
جعل فيه وقيل يؤدي على الاول وهو العشرون التي جعل في الحب واما
ان اشتراه اولاً لتجبر ثم ظهر له ان يحرثه لنفقة عياله او نحوها مما ليس تجرافاً عليه
زكاة الحبوب اذا ادركت عشر او نصف عشر وان اشتراه لحث دون تجبر فحرثه
ثم اراد التجبر فعليه زكاة الحبوب واذا وصل وقت زكاة المقدركي ما حصد بالتقويم
والاول مخفوض بعلى محذوفة لذكر مثلها ويجوز نصبه اي يركي الاول فقط
الفاء زائدة لتزيين اللفظ قيل او للاستئناف والاولى انها عاطفة على الجملة قبلها
اي فالاداء عليه كاف او الكافي الاداء عليه وان اشترى نخلا لتجبر او شجرة غنم
فاثمر وادرك قبل البيع او اشترى ثمارا لتجبر قبل ان تدرك على القطع فاجاز له
صاحب الشجر الابقاء حتى تدرك فالقولان وكذا كل ما تجب فيه كما كثر
من عشرين دينارا وكما تبي درهم او اكثر او اقل لكن عنده ما يتم به النصاب
وكاربعين شاة او اكثر مطلقا او اقل ان كان عنده ما يتم به الاربعون وخمس
ذو ذلك وخمس او ساق اشترى بها حبا غيرها او من جنسها فحرثه ان
جعل له لتجبر او اشترى به حبا فحرثه على الحلف فقل يؤدي على التجبر
وعلى الكسب وقيل على ما جعل من ذلك ان يشتري اربعين شاة باربعين دينارا
وينوي بالشيء التجبر والكسب فانه يؤدي شاة على الكسب ودينارا على التجبر
في قول الزكاة على ما جعل وفي قول التقويم على القيمة ومن له مائة دينار فاشترى
بها سلعة نقدا اي يبيع حضور او عاجلا ثم باعها لرجل بمائتين نسبة اي
يبيع تأخير وفي يد الرجل مائة اخرى فليؤد الاول على المائة المجمولة في السلعة
والصحيح انه لا زكاة عليه حتى يحل اجل المائتين فيزكيها على ما مضى من السنين

والعشر ايضا وقيل الاول
فقط وكذا كل ما تجب
فيه ان جعله لتجبر على
الحلف ومن له مائة دينار
فاشترى بها سلعة نقدا
ثم باعها لرجل بمائتين
نسبة وفي يد الرجل مائة
اخرى فليؤد الاول على
المائة المجمولة في السلعة

وقيل السنة الواحدة وقيل حتى يحول الحول بعد حلول الاجل وقيل يزكي على
المائتين قبل حلول الاجل اذا بلغ وقت الزكاة ووجهه ما قاله المصنف ان مائة
كانها بيده لانها قد كانت بيده وجهها في السلعة وانها اصل ماله وانه لو فسخ
البيع لرجعت اليه سلعته التي جعل فيها المائة بخلاف المائة الاخرى فانها فائدة لم
يملكها فلا يزكيها واذا بلغ الاجل ملكها وزكاها ان لم يزك المائة المذكورة او لا وان
كان قد زكاها فلا يزكي انما هي فائدة حتى يأتي وقت زكائه او يحول عليها الحول
عند بعض ويجوز لك في سائر المسائل ان تزكي رأس مالك الذي هو دين في
الناس لو قمتك في الزكاة وتؤخر فائدتك التي مع ذلك الدين في الذمة حتى يجيء
وقت زكائك وان قبضتها ايضا واعطيتها ديناً بالفائدة مع رأس المال الاول كانت
هي ورأس المال الاول رأس مال والفائدة مازاد عليها فتعمل فيه مامر وذلك
على وجه لا يكون ربا * والثاني على التي بيده دون السلعة * لان السلعة لم يعمل
فيها شيئاً من ذهب او فضة لاما قال الشيخ من انه لم يؤد عليها لكون الاول ادى
عنها لان الاول انما ادى على نفسه لاعليه ولا يزكي احد عن احد والحق ان
الثاني يؤدي على المائة التي بيده وعلى السلعة بما تسوى او بما اشتراها به او لا حتى
يبعها ويحول الحول على ثمنها اقول والآخر بناء على انه لا تزكي السلعة حتى تباع
ويحول الحول على قيمتها سواء جعل فيها الذهب والفضة ام لا * ولا يسقط
مازومه من الدين اذ لم يعمل * وهو المائتان * وان باعها * اي السلعة * الثاني
لثالث بثلاث مائة كذلك * اي نسبة * ويبيده * اي الثالث * مائة اخرى
فليؤد * الثالث * عليها وعلى السلعة * بما اشتراها به او بما تسوى قولاً وقيل
لا حتى يبيعها فيزكي قيمتها بعد الحول لانه لو لم يؤد عليها لبقى مال بلا زكاة وهو
المائة التي ربح الاول والمائة التي ربح الثاني * ولا يحيط مازومه * وهو ثلاث
المائة اذ لم يعمل * والخلف في الثاني بعد ما باع ما اشترى من الاول هل يسقط
المائة التي يؤدي عليها الاول ام لا فعلى * الثاني يكون ممن تلزمه الزكاة كما مر
انه يؤدي على المائة التي بيده دون السلعة وعلى * الاول * وهو انه يسقط المائة
التي يؤدي عليها الاول * لم تلزمه الزكاة * لانه ولو كان بيده مائة دينار لكنه

والثاني على التي بيده
دون السلعة ولا يسقط
مازومه من الدين اذ لم
يعمل وان باعها الثاني
لثالث بثلاث مائة كذلك
ويبيده مائة اخرى فليؤد
عليها وعلى السلعة ولا
يحيط مازومه والخلف في
الثاني بعد ما باع ما اشترى
من الاول هل يسقط
المائة التي يؤدي عليها
الاول ام لا فعلى الاول
لم تلزمه الزكاة

قد تدبر بمثلها * لان كل مال يؤدي عليه ربه فالغريم يسقطه * الا عند من
قال ان من عليه دين يزكي ماله كله ولا يسقطه ومن له ذلك الدين يزكيه لان
كلا يزكي لنفسه على حدة وليس مالا متعينا يزكي مرتين * مبحث * لا يسقط
عن المديان الدين الذهب والفضة فكما لا يزكي الا عن دين الذهب والفضة كذلك
لا يسقط الا عن دين الذهب والفضة وقال قومنا لا زكاة في مال حتى تخرج منه
الديون مطلقاً فمن له عشرون دينارا مثلاً وعليه صاع شعيراً لا زكاة عليه لان الصاع
مثلاً ينقص النصاب لان صاحب الدين مقدم وهو في الحقيقة مال صاحب الدين
الذي هو بيده ورد بانه يلزم عليه ان لا يتصرف الذي عليه الدين في قدر الدين بل
في جملة ما بيده لتعاق الدين بماله حتى يخرج وهو غير مستقيم وانما الدين متعاق
بالذمة لا بالمال ولا يقال ما ذكره المخالف يرد علينا في دين الذهب والفضة ولذا
يسقطه المديان لانا نقول انما يسقطه لان صاحبه يؤدي عليه فلا يزكي مال
مرتين كذا قالوا وفرقنا بين ديون الذهب والفضة وغيرها بان الجيوب والمأشبية
مال ظاهر يقصده العامل فيأخذ زكاتها حياً او كرها بخلاف الذهب والفضة
كما قيل ان الشريك يستتم بنصيب شريكه في الجيوب والمأشبية لا في الذهب
والفضة لما ذكرنا وعن داود بن ابي يوسف رحمه الله ان نافلة الصوم والصلاة
والصدقة تجزي الانسان لما عليه من تباعات الناس وان زكاة الجيوب اذا اراد
ان يعطيها يحيط ماله من الدين اه * وان لم يكن عند الثاني الا خمسون اسقطها
واسقطها الثالث ايضا * على هذا القول اي اسقط مثلها فيكون الثاني اسقط
خمسین والثالث خمسين فذلك مائة لم تزك لان الاول قد زكى مائة وضابطه ان الثاني
يسقط ما يزكي عنه الاول وان لم يكن عنده الا دون ما زكى عنه الاول اسقط الثالث
البقية التي يتم بها مثل عدد ما زكى الاول وقس على ذلك فان اكثر العدد واقله
سواء والرابع وما فوقه كالثالث وما دونه هذا ما اراد المصنف وقد مر ما في كلامه
* فعلى هذا ان لم يكن عند الثاني شيء اسقط الثالث * المائة * التي يؤدي
عليها الاول وهذا لما يتصور في الوصف * اي في التكلم والذي كرمه عدم صحة
* لا في الحكم * ونفس الامر والصحة لانه لا يتم اعتبار الثالث بالاول مع فصل عقد صحيح

لان كل مال يؤدي عليه
ربه فالغريم يسقطه وان
لم يكن عند الثاني الا
خمسون اسقطها واسقطها
الثالث ايضا فعلى هذا
ان لم يكن عند الثاني
شيء اسقط الثالث التي
يؤدي عليها الاول وهذا
انما يتصور في الوصف
لا في الحكم

بينهما لا لقوله * لان من لزمته زكاة في سلعة اشتراها لتجرب صعب عليه معرفة ان بائعها
يؤدي عليها ام لا * اذ فيه ان صعوبة ذلك ان ثبتت لا تسقط واجبا فليبحث هل
ادى عليها البائع ام لا فان عجز عن العلم ادى * ولا يكون قوله انه يؤدي عليها
حجة له في اسقاط الفرض عنه * قد يبحث بانه يكون حجة اذا صدقه او شهد
امينان او امين بانه زكي الا ان اراد ان قوله انه يؤدي عليها لا يسقط عنه زكاة
مال هو بيده ملك له لا للبائع ولا لغيره ثم ظهر ان هذا هو المراد بالقول بمعنى
المقول وهو التادية فكأنه قال لا تكون تاديتة مسقطا للفرض عنه * ومن اين
له * اي للثالث * ان اشتراها * بائعها الثاني * من بائع آخر * هو الاول ان
يعلم * ان له * اي الاول * ما يسقط * زكاته فيزكيه المشتري الثالث * ام لا *
والحق الغاء ذلك كله ويعتبر كل واحد ما بيده او ما بذمة غيره له فيجري على الخلاف
في زكاة السائمة وفي زكاة الدين * بحث * يسقط المزي ما عليه من ديون الذهب
والفضة اذا حل اداء ما لانه حينئذ يزكيه صاحبه ولا يزكي مال مرتين ولو اسقطه
صاحبه بعد الحول لبقى مال بلا زكاة وقيل لا يسقط ما عليه ولو حل والقول في
غير المذهب ومحل والله اعلم ما اذا بلغ الحول وتم النصاب الا ان كان يزكي وقد
مضى وقته والاول مذهبنا وقول بعض اصحابنا ان المديان يسقط دين الذهب
والفضة ولو لم يحل فانظر ابن جعفر وانظر ما اذا لم يكن عنده من المال الامال الدين
ولم يحل الاجل ولم يحل الحول وفيه النصاب استظهر بعض ان هذا المال لا تجب
فيه وكذا اذا كان هذا الدين اقل من النصاب او اختلف وقتها مثل ان يكون
وقت صاحب المال المحرم ووقت المديان ربيع الاول او ما بعده والاجل من ذي
الحجة الى صفر * ومن اشترى متاعا بمائة دينار * نقدا * فباعه بمائة وخمسين نسيئة
فباعه * اي مشترى به * الآخر بمائتين كذلك * اي نسيئة * وعند كل * من
الثاني والثالث * ما اشتراه به * فعند الثاني مائة وخمسون وعند الثالث مائتان
* فالاول يؤدي على المائة * التي اشتراه بها فيه مأمور في قوله فليؤد الاول على
المائة المجمولة في السلعة بلا زيادة ولا نقص فالصحيح ان لا زكاة عليه حتى يحل
اجل المائة والخمسين فيزكي المائة والخمسين الى آخر مأمور * والثاني على الخمسين

لان من لزمته زكاة في
سلعة اشتراها لتجرب صعب
عليه معرفة ان بائعها
يؤدي عليها ام لا ولا يكون
قوله انه يؤدي عليها حجة
له في اسقاط الفرض عنه
ومن اين له ان اشتراها
من بائع آخر ان له ما
يسقط ام لا ومن اشترى
متاعا بمائة دينار فباعه بمائة
وخمسين نسيئة فباعه الآخر
بمائتين كذلك وعند كل
ما اشتراه به فالاول يؤدي
على المائة والثاني على الخمسين

وحط عنه مؤدى الاول * وهو المائة التي يؤدي عنها وهذا غير ظاهر كيف
يحط هذه المائة مع ان اجل الدين الذي عليه لم يحل فلا يغني عنه تادية الاول
وانما يحطها لرحل اجل الدين الذي عليه اللهم الا ان يحمل على ما اذا اتفق حلول
الاجل وحلول الزكاة وهذا البحث مراد للمصنف ولم يذكره للاختصار وللإستغناء
عنه بالبحث في مثل ذلك اذ قال قبل هذا بقريب مانصه وهذا يتصور في الوصف
لا في الحكم الى قوله في اسقاط الفرض عنه بل لو اتفق حلول الاجل فالظاهر انه
يجب عليه زكاة الكل اذا تم الحول وهي في يده ولم ينقص من الحول شيء وعلى
الاسقاط فلم لا يسقط الكل * والثالث على المائتين * اللتين بيده * ويقوم المتاع
ان كان بيده ويؤدي على الجميع * المائتين كما مر وقية السلعة * وقيل يؤدي
كل على ما بيده فاذا حل الدين حط كل * منهم * ما لزمه * وما قبل هذا القول
باطل وعلى ما ذكره المصنف لو كان بيد الثاني خمسون فقط لاسقطها واسقط الثالث
خمسين اخرى وان لم يكن عنده شيء اسقط الثالث مائة وهذا على حد ما مر في
قوله وان لم يكن عند الثاني الا خمسون الخ وقد علمت ان المصنف قد رجع
عن تلك المسائل بعد ما قررها حيث قال وهذا انما يتصور في الوصف الخ وقد ذكرت
لك ما تعتمد في الديوان وان اشترى شيئا بعشرين دينارا وباعه بها ايضا فرجع
اليه بعيب او اشتراه من مشترى عنه بها او اقاله او ولاه او هبه على ان يشبه بما
اشتراه ثبت وقته وان باع باقل من عشرين انتقض وقته او اشتراه بها وباعه بها
واشتراه باقل انتقض وان اشتراه بعشرين عن انسان فرده بالعب قبل الحول ثبت
الا ان افلس البائع واتلفه وكذلك الانفساخ وان اشترى شيئا بعشرين دينارا
وماخر بعشرة فتلف ما اشتراه بعشرين انتقض وقته وان تلف ما اشتراه بعشرة لم
ينتقض ومن اعطى مالا للتجارة على الثواب وفي قيمة المتاع عشرون دينارا ادى على
القيمة الا ان يسمى الثواب فليؤد عليه ان كان عينا وعلى قيمته ان كان غير عين
ومن جعل في المتاع عشرين فاعطاء على الثواب بها ادى على العشرين والوقت
ثابت وكذا ان لم يسم الثواب وقيمة المتاع عشرين وبحسب كل ما اعطى للثواب
للتجارة ويضمه لماله ومن اشترى شعيرا بعشرين خرثه وحصد منه النصاب او اكثر

وحط عنه مؤدى الاول
والثالث على المائتين ويقوم
المتاع ان كان بيده ويؤدي
على الجميع وقيل يؤدي
كل على ما بيده فاذا حل
الدين حط كل ما لزمه

وحيث بئله اعطى عشر ما حصده للمساكين واعطى عشرة او نصف عشرة ايضا
 زكاة والجمال التي يحمل عليها للتجارة يؤدي عنها او للكسب فلا عليه ومن اشترى
 نفقته او كسوته للتجارة فليؤد عنها وان حال الحول على نصاب اخذه من الركاز
 ولم يعط خمسة اعطاه وزكى وقيل لا يزكى **باب** في زكاة الغنم **شرط** في النعم
 كالنقدين استقرار الملك **لكن** استقرار الملك في النعم يشترط فيه القبض ولا
 تجزي الذمة بخلاف الدراهم واما الابل والبقر فكالغنم **والحول** وكال النصاب
 وهو اربعون شاة لا مادونها **ولو** بقليل قبل اجماعا وقيل في اربعين شاة غير عشر
 شاة او تسع او ثمن ان فيها زكاة **وفيها** شاة **منها** زكاة لها وللثلاثين الباقية
 وادعي بعضهم ان الشاة تعطى على الاربعين من غيرها وكذا في المقادير الاربعة
الى عشرين ومائة ففيها **في** المائة والعشرين **شأتان** ان زادت **شاة** واحدة **الى**
 فيكون المجموع مائة واحد وعشرين فالمراد ان فيها مع الشاة الزائدة شاتين وان
 لم تزد واحدة ففيها شاة وان زادت فشأتان **الى** مائتين فتلاثة **ان** العدد
 مع ان المدود مؤنث لان ذلك لغة **ان** زادت واحدة **وان** لم تزد فشأتان وان
 زادت فتلاثة كما قال **الى** ثلاث مائة **وفيها** ثلاثة كذلك **فان** زادت **الى**
 الشياه **ففي** كل مائة شاة **ولا** شاة في مالم يتم مائة كسعة وتسعين مع ثلاث
 مائة ففي كل مائة شاة ولا يعطى على التسع والتسعين زائد وذلك هو الصحيح
 ففي مائتين وواحدة ثلاث شياه مالم يتم اربع مائة شاة فتلاث شياه زكاة لثلاث
 مائة وتسع وتسعين وقال الحسن بن صالح ان في النعم اذا زادت على ثلاث مائة
 واحدة ففيها اربع واذا زادت على اربع مائة واحدة ففيها خمس وفي التاج في ثلاث
 مائة وواحدة اربع الى اربعمائة فصاعدا الا ان تم خمسمائة ففي كل مائة شاة
 وكذا في ست مائة فصاعدا بالمائتان **ويتم** النصاب بما يصدق عليه اسم شاة
 وان معيبة او هزيلة او علية **ذكر** الهزال والعلة بعد ذكر العيب تخصيص بعد
 تعميم فان المعيبة تشمل الهزيلة والعلية ويحتمل ان يريد بالمعيبة ناقصة الجوارح
 كالعمياء والعوراء والرجاء وناقصة الحصال كقطة الاكل وعدم اكل بعض ما
 يأكل غيره من النبات والاقتصار على مالم يعتد الاكل لغيرها ويريد بالعلة ما تنجن

باب

شرط في النعم كالنقدين
 استقرار الملك والحول
 وكال النصاب وهو
 اربعون شاة لا مادونها
 وفيها شاة الى عشرين
 ومائة ففيها شأتان ان
 زادت واحدة الى مائتين
 فتلاثة ان زادت واحدة
 الى ثلاث مائة فان
 زادت ففي كل مائة شاة
 ويتم النصاب بما يصدق
 عليه اسم شاة وان معيبة
 او هزيلة او علية

ابدا او تارة وما تسقط ولدها وما يخرج الدم من بطنها ونحو ذلك **والخلف** في
 الصغار فهل تعد مع الامهات ولو سغلا يحملها الراعي **كما** ان آدمي انسان
 من حين ولد **او** اذا استغنت عن غيرها **تمشي** وحدها وتأكل وحدها ولا
 تحتاج لرضاع **او** ما وقع عليه الاسم **اسم** الشاة عند العرب وذكر بعض
 المصنفين ان اسم الشاة لا ينطلق الا على التي استغنت عن غيرها وذكر بعض
 المتأخرين ان اسم الشاة ما كبر وما صغر كالانسان للكبير والصغير **او** اذا تمت سنتها
 او ما جاوز الوادي **اي** عرضة **مطلقا** فيه ماء **اولا** **او** ما جاوز **اذا**
 كان **فيه** ماء **يجري** صغيرا او كبيرا او معنى جواز الوادي الذي يذكر في
 الاثر ان يجوز على النعم الصيف ويدخل الحريف **خلاف** ذكره في الديوان
 والامهات جمع ام ويقال ايضا امة وامة فيصح ان يكون جمع امة وقيل امات
 لما لا يعقل وامهات لما يعقل والسخال جمع سغلة وهي ولد الشاة ما كان وعن بعضهم
 في قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الكسعة صدقة ان الكسعة صفار النعم والشاة نقل
 للضأن وتقال للمعز لغة فتكفي واحدة من المعزاتك الاعضاء من النار **ويضم**
 معز لضان **بان** يكون الاكثر طائفا **او** يجوز **عكسه** بان تكون الاكثر معزا
وهما جنس **واحد** يتم النصاب ببعضه مع بعض قيل اتفاقا وفي الديوان ويضم
 الضأن الى المعز وقيل غير ذلك والميم والعين من المعز مفتوحان وتسكن العين
 ايضا ويقال ايضا معيز ولا معوز والمعاز بكسر الميم والمعزى بكسر الميم واسكان
 العين والقصر والمعزاء بالمد والواحدة معز **ويستتم** شريك بسهم شريك **خلاف**
 للمالك واهل العراق وكذا في الابل والبقر واحكام الانعام واحدة **ويؤدي** كل
 على قدر حصته **فان** كانت شركتها انصافا او كانوا ثلاثة وكانت اثلاثا ونحو
 ذلك مما استوت فيه الشركة مالزمتهم من المشترك مثل ان يكون بعضهم في يد شريك
 براع او غير راع او يحمل بعضا او يجمع للبعث مكانا او خلا او ذلك كله
 والبعض الآخر بيد الشريك الآخر كذلك وكل واحد شريك في ذلك كله واشتروه
 مشلا واعطوه وان تفاوتت الشركة واعطوا من المشترك جاز كذلك ولا رجوع
 لاحد على الآخر اذا اعطوا من المشترك لان كلا منهم يوافق سهمه ما يلزمه من

والخلف في الصغار فهل

تعد مع الامهات ولو
 سغلا يحملها الراعي
 اذا استغنت عن غيرها
 او ما وقع عليه الاسم
 اذا تمت سنتها او ما جاوز
 الوادي مطلقا او اذا كان
 يجري خلاف ويضم معز
 لضان وعكسه وما جنس
 ويستتم شريك بسهم
 شريك ويؤدي كل
 على قدر حصته

الزكاة فلو كانت اربعون شاة لرجلين ثلاثة ارباعها لرجل ورابع لاخر واعطيا منها
شاة كان ثلاثة ارباعها زكاة للاول وربعها زكاة للثاني وان امروا احدا منهم ان
يشترى لهم شاة من ماله فتكون ملكا لهم فيعطونها زكاة لزمهم ان يعطوه كل منابه
وان لم يخلطها راع ومريض وهو ما واهل اجتماع فيه **ومحاب** بكسر الميم وفتح
اللام **ورخل** وقيل اذا لم تكن الشركة في غنم لكن يجمعها راع ومريض ومحاب
وخل لزم فيها الزكاة وان تبين نصيب كل وقال ابن جعفر تلزم فيها اذا جمعها
المحاب والمريض سنة ولو تبين نصيب كل والصحيح انه لا تلزم الزكاة الا في المشترك
قال عطاء وطاوس اذا عرف كل ماله فليس بشريكين وان ما يكون للمالك واحد
لا يؤثر فيه تفريق راع لكن قوله صلى الله عليه وسلم ما كان من خليطين فانهما
يتراذان الفضل بينهما بالسوية يدل على ان خلط الرجل غنمه بغنم رجل مثلا
يؤثر في زيادة زكاة او نقصها مثلا لان المشتركين لا يتصور بينهما رد الفضل اذا اعطيا
ما لزمهما مما اشتركا بل يتصور في الخليطين ياخذ الامام او نحوه شاة من غنمها
فتكون غنمها فيعطى من ليست تلك الشاة له لمن هي له ما ينوبه من نقد او غيره
اللهم الا ان يقال الخليطان هما الشريكان شركة شائعة لا شركة خلطة فقط
ويكون معنى رد الفضل ان ياخذ الامام او نحوه احدهما بما لزم في غنمها فيعطيه
مثلا شاة او غيرها من ماله وحده لامن المشترك فيرد الاخر له ما ينوبه وانما اجزاء
ما اعطى عنه لانه شريكه اعطى عما اشتركا مع ان الامام او نحوه هو الذي اخذه
بذلك ولكن اذا فسرنا الحديث بذلك يبقى قوله لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين
مجمع فانه يفيدان الخلطة تؤثر ولولم تكن شركة وان التفريق يؤثر ولو كان المالك
واحدا مع ان الصحيح غير ذلك فنجيب بان المراد النهي عن عقد الشركة اذا كانت
بنية تقليل الزكاة وعن تفريق المجمع اذا كان بنية تقليلها او تركها بان يفرقها فيوهم
الامام او نحوه انها لرجلين او اكثر فتقل او لا تلزم ولا يتصور هذا من الساع
مثلا فيشكل على تعليةهم النهي عليه وعلى المالك فنجيب بانه ينهي ايضا عن
الجمع والتفريق على الكيفية التي ساذكرها ان شاء الله عند قوله فاذا فرغنا فثلاثة
لا يمكنه ان يفعلها جهلا منه او عدا او يوهم المالك انها تجدي مع انها لا تجديه فافهم

وان لم يخلطها راع
ومريض ومحاب وخل

ويستتم في الغنم والابل والبقر بشريك لا تلزمه كمسجد ومشرى وقيل لا ويستتم
المتفاوضان في الثمار والانعام وهما من خلطا مالهما واذا باع احدهما مال صاحبه
لم يغير عليه والاحسن انهما من قال كل لصاحبه مالي مالك وهل من شرطها الاشتراك
في الاصول اوفى القادة فقط قولان وهي بين الزوجين ان يخالط ثمرتها ولا يتحاسبان
ولا يسئل احدهما صاحبه عن شيء فيصح الحمل في الزكاة الا الذهب والفضة فلا
مفاوضة فيها ولا حمل فان كان لاحدهما خمسة وتسعون ومائة وخالطها في مال
الاخر لم تلزم فيها وان ولي امر زوجته بلا اذنها يتصرف فيه بمفاوضة وحمل وعامل
المتفاوضين تبع لهما وقيل لا وان افترق المتفاوضان ولو بالموت بعد الادراك وجب
الحمل وان تفاوضا لكن لا ينفد احدهما في مال الاخر الا باذنه فان تميزت ثمرة
كل بطل الحمل وقيل لا وعن بعضهم على الرجل ان يزكي ما سد عليه باب بيته
من بنيه وزوجته ان فوضته ولا تلزمه في حليها وان تكفلت بيتا ماها ودقعت
ارضهم لعامل نخلت زرعها فباعت في الجملة لم يزم اليتامى ضمه حتى تبلغ في نصيب
كل وقيل لا يصح الحمل الا بالمشاركة في اصل وثمرة وقيل بالمفاوضة فقط وان
اتفوا في بعض المال وجب الحمل فيه وحده وقيل يصح الحمل بالمفاوضة في الثمار
دون الماشية والنقد وقيل لا حمل بين المتفاوضين اصلا **ومعنى** ما وجد في الاثر
لا يفرق بين مال **مجمع** و **كذا** عكسه الفرار من الصدقة **اي** دفع القرار اي النهي عن القرار منها وهذا الاثر وارد في ذلك ولذا فسره به ولو
كان العبرة بعموم اللفظ فانه كما ينهي عن ذلك للقرار ينهي عنه لئلا يزيد العامل
في الصدقة بالتفريق او بالجمع بل قد يركن لصاحب المال فيجمع او يفرق لئلا تلزمه
او لتقل ولئلا يوجبها حيث لم تجب بل ينهي عن ذلك صاحب المال ايضا ولو اوجب
ذلك زيادة زكاة او اوجبها حيث لم تجب لانه يجب عليه ان يعلم العدد الذي
تجب فيه وما لا تجب فيه من نقص عن نصاب وان يميز ما وجب عليه وان شاء
بعد تصديق واذا علم ما لزمه جاز له اعطائه اكبر منه او الزيادة عليه واذا علم انه لم تلزمه
جاز له ان يعطي بنية النفل **ومعنى** النعم **المجتمع** هو المشترك والمفترق هو المقسوم
ولو جمعه مريض ومحاب **وراع** وخل وتقدم غير هذا وعن بعضهم ان جمعها خل

ومعنى لا يفرق بين مجمع
وعكسه الفرار من الصدقة
فالمجمع هو المشترك
والمفترق هو المقسوم ولو
جمعه مريض ومحاب

بهي مشتركة والمراد بالقسمة في كلامه كون بعض الغنم لانسان وبعضه الآخر
 فلاخر مثل ان يكون لاحد عشرون والاخر عشرون سواء كان مشتركاً ثم قسم
 او كان من اول الامر كذلك وتوجه النهي المستفاد من لاسواء جملة
 نافية ومعناها النهي ورفع الفعل اونهاية جازمة او نافية ليست في معنى النهي لكن
 المراد لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق في الشرع واذا فعل ذلك فلي
 خلاف الشرع فان هذا يدل على النهي التزاماً لساع جابي الصدقة للامام
 اولنحو الامام او محتسب يأخذ ويفرق لجواز ذلك ومالك للغنم فالاول
 وهي ان يتوجه النهي لساع ومثله الامام ومن ذكر بيانه ان يجمع بين غنم
 رجلين او رجل شتى يأخذ منها الزكاة حيث لا تلزم مثل ان يجمع
 بين غنمي رجلين احدهما عشرون والاخرى عشرون ايضا او بين اغانم رجال احدها
 عشر والاخرى خمس عشر والثالثة عشر كذلك او يأخذ منها اكثر مما يأخذ منها
 متفرقة مثل ان يجمع بين غنم رجل هي مائة وغنم رجل هي مائة وواحدة فبالفرق
 تلزم كلا شاة وبالجمع تلزم بينهما ثلاث ولا يفرق ايضا الساعي بين مجتمع
 حيث توجب الفرقة قلة الصدقة مثل ان يفرق غنما فيه مائتان وواحدة نصفين
 فتلزم فيه اثنتان بعد ان لزم ثلاث وحيث توجب كثرة الصدقة كمالك
 مائة وعشرين وقوله لزمته واحدة مستأنف او حال لازمة او نعت او جواب
 لمخذوف اي اذا لم تفرق لزمته واحدة واذا فرقها اربعين اربعين وثلاثة
 وكيفية الجمع بين متفرق والمكسر مع انه غير مالك ان يقول الساعي مثلاً للمالك اني
 قد فرقت غنمك على نصفين او اثلاث او نحو ذلك فاجعل انت لكل سهم راعيا او
 اجعل كل قسم على حدة او انا بعثك راعيا لكذا وراعيالكذا او قد امرتهم الك والجمع
 بين متفرق ان يقول له قد اعتبرت لغنمك كله مجتمعا وتركت تفريقك او اجمعه
 او قد جعلت له راعيا واحدا او نحو ذلك وذلك كله لا يجوز وان فعله لم يجده شيئا ولا يخفى
 ان ذلك يتصور بناء على ان تفريقها بالراعي اذا فرقها المالك يؤثر زيادة او نقصا ولو
 للمالك واحد وجمعها به يؤثر كذلك ولو للمالك كل على حدة بدون شركة شاة
 واذا اطلع على حيلة تفريق او جمع من صاحب المال او من الساعي ونحوه وجب

وتوجه النهي لساع ومالك
 فالاول ان يجمع بين غنم
 رجال شتى يأخذ منها
 حيث لا تلزم ولا يفرق
 بين مجتمع حيث توجب
 الفرقة كثرة الصدقة كمالك
 مائة وعشرين لزمته واحدة
 واذا فرقها فثلاثة

الرجوع الى الحق والثاني وهو توجه النهي للمالك كذلك لا يمنع
 بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع حيث توجب الفرقة كالا اجتماع قلها او
 كثرتها او لا توجب قلة ولا كثرة لما اعلمت به من انه يلزمه ان يعلم هل وجبت عليه
 الزكاة وكم لزمه كرجلين عند كل منهما اربعون لزمتهما واحدة لعدم
 كمال مائة واحدى وعشرين ان جمعها لا يجوز لها هذا الجمع وفيه الشاهد
 وشاتان ان فرقها لتمام اربعين عند كل واحد وكذا وجه الشبه التأثير
 بالفرقة ولو اختلف وجه التأثير ان كان عند رجل اربعون ففرقها فرارا من
 الصدقة مثل ان يحمل بعضها للكل او يهب بعضا من واحدة بنية الفرار او يفرقها براع
 بناء على ان التفريق به يؤثر ولو كان للمالك واحدا ولكنه فر من الصدقة والفار
 يؤدي ومتى جمع النصاب لمالك لزمته الزكاة سواء بالاجزاء اجتمعت او
 بغيرها او بخالف بعضها بالاجزاء وبغيرها بالاجزاء ومتى جمع له مع شركاه او
 شريكه او شريكه النصاب لزمته الزكاة بشرط ان تكون شركتهم واحدة بان
 تكون بينهم اربعون شاة كلها انصافا او اثلاثا او ارباعا او نحو ذلك او لبعضهم ثلثها كلها
 وبعضهم سدسها وبعضهم نصفها او نحو ذلك واحترز عما اذا لم تكن الشركة واحدة مثل ان
 يكون بعض الاربعين انصافا وبعضها بينهم اسداسا وبعضها بينهم اثلاثا وعشرون
 اثلاثا وعشرون اثلاثا وعشرون انصافا بدون ان تتميز هذه العشرون من هذه العشرين فان
 في لزوم الزكاة في الشركة المختلفة خلافا واذا جمع له النصاب من الوجهين
 وجه الاجزاء ووجه غير الاجزاء نظر فان لزمته من وجهه ليس هو واحد
 الوجهين المذكورين في كلامه بل اراد به عدم اعتبار ضم مملكته وحده الى ما
 اشتركه وكذا الوجه المذكور في قوله ومن وجهه اخر ليس احدهما بل اراد به اعتبار
 ضم مملكته الى ما اشتركه على بعض النصاب ومن وجهه اخر على كله ضم
 بعضه اي بمض ماله بعض وزكي على الكل زكاة واحدة شاة واحدة
 على الاربعين التي ملكها وحده وعلى ماله من الاربعين المشتركة ولو كانت شركته
 بنصف شاة او اقل ولا يعطي من شريكه شيئا وان شريكه ما ينوب شركته في
 الاربعين المشتركة وان لزمته الزكاة دون غيره من كليهما كلا الوجهين

والثاني كذلك حيث
 توجب الفرقة كالا اجتماع
 قلها كرجلين عند كل
 اربعون لزمتهما واحدة ان
 جمعها وشاتان ان فرقها
 وكذا ان كان عند رجل
 اربعون ففرقها فرارا والقار
 يؤدي ومتى جمع النصاب
 لمالك لزمته الزكاة بالاجزاء
 اجتمعت او بغيرها او
 بخالف ومتى جمع له مع
 شركاه النصاب لزمته
 بشرط ان تكون شركتهم
 واحدة واذا جمع له من
 الوجهين نظر فان لزمته
 من وجهه على بعض النصاب
 ومن اخر على كله ضم
 بعضه لبعض وزكي واحدة
 وان لزمته دون غيره من
 كليهما

وانما قال دون غيره لان غيره لم يلزمه الزكاة من كلا الوجهين بل من وجه كما ترى
 في مثله وكليهما عائد الى الوجهين المذكورين بقوله فان لزمته من وجه على بعض
 النصاب ومن وجه اخر على كله المراد باحدهما عدم اعتبار ضم مملكته وحده
 الى ما اشتركة وبالاخر اعتبار الضم لا الى الوجهين في قوله واذا جمع له من الوجهين
 الى ان زكاة احدهما كزكاة الاربعين المفرد بها اكثر من زكاة الاخر
 كزكاة العشرين التي له من شركة الاربعين زكي كل المال زكاة مال
 واحد مضاف اليه قلت زكاته او كثرت مثال الاول وهو ان تلزمه
 الزكاة بالاجزاء او غيرها او تخالف ان يملك رجل اربعين شاة فتلزمه
 وهذا اللزوم بغير الاجزاء ومثل للاجزاء بقوله وكذا ان اشترك مع ثمانين رجلا
 بان اشترك مع كل منهم شاة بان تكون شاة بينه وبين زيد نصفين وشاة
 بينه وبين عمرو نصفين وشاة بينه وبين بكر نصفين وهكذا الى ثمانين رجلا وثمانين
 شاة وشاة منصوب باشتراك فانه تلزمه شاة لاستكمال اي النصاب وهو
 اربعون شاة لان له ثمانين انصافا فذلك اربعون فعليه شاة كاملة او اشترك
 مع واحد عشرين شاة انصافا وله بخاصته ثلاثون لزمه التوقيت لكمال
 النصاب وان كان يخالف بعضه بالاجزاء لان له عشرين نصفا وهي
 عشر شياه وبعضه بغيرها لملكه ثلاثين وحده والثلاثون مع العشرة اربعون
 فازمه شاة ولا شيء على شريكه وفي الديوان من اشترك مع من لا تجب عليه زكاة
 ادى على نصيبه ومن اشترك ثمانين فعليه مائة شاة وكذا ان كان لاحدهما على حدة
 شاة وان كان شاتان لزمته واحدة وقيل نصفها وان كانت له ثلاثة لزمته واحدة ويأتي
 هذا في كلام المصنف ومن اشترك مع غيره اربعين وله ثلاثون فليوقت لنفسه وان اشترك
 مع غيره تسعا وثلاثين وله شاة فلا شيء عليه ومثال الثاني وهو ان يجتمع له مع شركاه
 نصاب وتكون الشركة واحدة ان يشترك مع غيره اربعين فانه يزكي مع شريكه لكمال
 النصاب ومن اشترك عشرين شاة انصافا له نصف واشريكه نصف
 وعشرين اخرى اثلاثا لاحدهما ثلثان والآخر ثلث وشريكه في
 العشرين انصافا وفي الاخرى اثلاثا واحد وقد اجتمع النصاب فله لزمته

الا ان زكاة احدهما اكثر
 من الاخر زكي زكاة مال
 مضاف اليه قلت او كثرت
 مثال الاول ان يملك رجل
 اربعين فتلزمه وكذا ان
 اشترك مع ثمانين مع كل
 شاة تلزمه لاستكمال او مع
 واحد عشرين وله بخاصته
 ثلاثون لزمه التوقيت لكمال
 النصاب وان يخالف بعضه
 بالاجزاء وبعضه بغيرها
 ومثال الثاني ان يشترك مع
 غيره اربعين فانه يزكي مع
 شريكه لكمال النصاب ومن
 اشترك عشرين انصافا
 واخرى اثلاثا فله لزمته

الزكاة وهي شاة بينهما ويوقت كل واحد لما لا وهو مختار الديوان
 قولان مثارها هل هذه الشركة هي شركة واحدة لاتحاد شريكه ولو
 اختلفت الكمية في الشركة في بعض الاربعين وفي البعض الآخر فتلزم الزكاة
 ام شركتان فلا تلزم الزكاة لعدم اتحاد الشركة في كل الاربعين اذا كان
 بعضها اثلاثا وبعضها انصافا ولم تكن كلها انصافا او كلها اثلاثا وذلك فيما اذا لم
 يتميز البعض الذي هو اثلاث والبعض الذي هو انصاف اما اذا تميزت المشرون
 التي هي انصاف والتي هي اثلاث فشركتان قطعا فلا تلزم احدهما الزكاة الا على
 قول من الزمها بالخطة ان خاطاها او تم النصاب لاحدهما بذلك مع ماله اخره
 ومن ثم اي لوجود الخلاف في المثال شرطنا في الشركة اتحادها
 ليمتحن اللزوم ومن اشترك مع متعدد وقد اتم النصاب مع بعض دون
 بعض زكي مع من اتم معه لامع غيره الا ان جمع ماله من الانصاف مع
 غيره فتم فيه النصاب مثل ان يشترك مع رجل اربعين شاة انصافا ومع اخر
 عشرين شاة انصافا ومع اخر عشرين ايضا فجمع انصافه اربعون فتلزمه شاة
 ولزم من اشترك معه في الاربعين نصف شاة ولا شيء على غيرها والذي اتم مع
 بعض دون بعض ممن له ربع اربعين وهو عشرة شورك فيها في الاربعين
 له ربعها كما قال ولغيره ثلاثة ارباعها وربع اربعين اخرى مع اخر
 ونصف عشرة مع اخر فانه يؤدي مع من اتم يؤدي ما ينوبه في الاربعين وهو
 ربع شاة وكذا في الاربعين الاخرى ولا تلزمه مع صاحب العشرة لانه لوجع
 ماله لم يتم اربعين وانما يكون له خمس وعشرون واذا كمل النصاب في سهامه
 زكاها اعطى شاة واحدة مالم يكن في سهامه مائة واحد وعشرون ولو كان له اكثر
 من شاة في الزكاة باعتبار الشركات مثل ان يشترك انصافا في اربعين مع رجل
 وكذا مع رجل ثان وكذا مع ثالث وكذا مع رابع يعطى شاة لثلاثين وكذا قيل
 والصواب انه يعطى مع كل واحد نصف شاة لزمه ذلك بالشركة وان لم يتم معهم
 جمع انصافه وزكي ما وجد فينظر الاوفر للزكاة في ذلك كما يزكي في الحبوب مع
 كل من اتم معه وان لم يتم اعتبر سهامه ويتمدد وقته وثلثين وثلثة فصاعد

ويوقت لما لا قولان
 مثارها هل هي شركة
 ام شركتان ومن ثم شرطنا
 اتحادها ومن اشترك مع
 متعدد وقد اتم مع بعض
 زكي مع من اتم لامع غيره
 الا ان جمع ماله فتم فيه
 النصاب كمن له ربع
 اربعين شورك فيها وربع
 اخرى مع اخر ونصف
 عشرة مع اخر فانه يؤدي مع
 من اتم ولا تلزمه مع صاحب
 العشرة لانه لوجع ماله لم
 يتم اربعين ويتمدد وقته

مثل ان يكون وقت الاربعين الاولى غير وقت الثانية وقد لا يعمد مثل ان يتحد
وقت الاربعين الاولى والثانية فان استفاد ما يتم به اربعين * او اكثر وحده
مثل ان يستفيد خمس عشرة فانها مع الخمس والعشرين اربعون * رجع لوقته
الاول * وهو وقت الاربعين التي وقعت له الشركة فيها ولا قبل الاخرى في المثال
* فيزكي فيه غنمه * كله ماله في الاربعين الاولى والثانية وفي العشرة في المثال
وما استفاد ولو لم يحمل الحول من حين استفاد ما اتم اربعين وان كانت شركته
في العشرة هي السابقة لم يرجع الى زمانها لانه لم يترمه قبل ذلك فيها زكاة * وقيل
انما يزكيها * في وقت الاستفادة * عند وقت استقبله * وضمير يزكيها للغنم التي
استفاد والوقت المستقبل دوران الحول من وقت الاستفادة * وعلى ماض من
السنة على غنم يعطي عليها * مثل ماله في الاربعين الاولى وماله في الاربعين
الثانية * في اوقات تركها * متعلق بما تعلق به على ماض كأنه قال ويؤدي على
ماض من السنة في اوقات تركها على غنم يعطي عليها قبل ذلك وهي ماعدا سهمه
في العشرة وحاصله انه اذا وقت زكاة ما اشتركه من الاربعين ادى على ماله من
الاربعين على ماضى من السنة فقط قبل استفادة ما اتم الاربعين واذا جاء وقت
زكاة ما اشتركه في الاربعين الاخرى فعل كذلك واذا جاء وقت استفادة ما اتم
اربعين زكى على الغنم التي اتمت الاربعين مع سهمه في العشرة التي اشتركا وبعد
ذلك يزكي الكل في الوقت المستقبل وانما قال اوقات تركها مع انه ترك وقتين
فقط وليس له سواهما وقت الاربعين ووقت الاربعين الاخرى المشتركين بناء
على ان اقل الجمع اثنان او اطلق صيغة الجمع على اثنين مجازا او لان كل وقت
مشمول على اوقات ويشمل ان يكون الضمير في قوله يزكيها للغنم كلها فيكون المعنى
انه يزكي الغنم كلها في وقت استقبله وهو زمن استفادته ما تم به الاربعون له بعد
تمام الحول من وقت استفادته ويزيد فيه ايضا زكاة ما اشتركه فقط على ماضى
له قبل الاستفادة فقط وهو المتبادر من عبارة الديوان والشيخ والمصنف رحمهم
الله وعبارة الديوان وان اشترك الغنم مع رجال شتى فلينظر ما اشترك مع كل واحد
منهم فان تم اربعون شاة في جميع ما كان له معهم فليأخذ الوقت وان ضم ولم يتم

فان استفاد ما يتم به اربعين
رجع لوقته الاول فيزكي
فيه غنمه وقيل انما يزكيها
عند وقت استقبله وعلى
ماض من السنة على غنم
يعطي عليها في اوقات
تركها

ونتم مع بعض ادى ماله لا مع من لم يتم معه وسواء من اتم معه واحد او اثنان او
ثلاثة او اكثر فيكون له وقت او اثنان او ثلاثة او اكثر فان استفاد من الغنم ما يتم
اربعين مع شركاه او استفادهم دونهم رجع الى وقته الاول فيؤدي فيه صدقة غنمه
كلها ومنهم من يقول انما يعطي صدقتها عند الوقت الذي استقبله ان لم يدركه وان
واقفه فليؤد فيه ايضا ويكون ذلك وقتا لجميع غنمه على هذا القول ويعطي على
ما مضى من السنة على الغنم التي يعطي عليها في الاوقات التي يدرك وليس عليه في
الغنم التي عليها في الوقت الذي رجع اليه شيء حتى يجيء وقتها فيؤدي على ما كان
عليه وانما يعطي على الفائدة عند تمام الوقت الذي رجع اليه على القولين جميعا
اه * ومثال الثالث * وهو ان تجب من جهة على النصاب ومن اخرى على بعضه
* ان يشترك مع رجل ثمانية * اثبت الناء مع ان المعلوم مؤث لان ذلك لذة
* وسبعين * شاة * فيوقت لها * اي للزكاة اذ لزمته حين تم النصاب بينهما وبين
شريكه * ثم يستفيد لنفسه شاة * او استفادها مع تلك الشركة او قبلها * فانه
يضم اليها ماله مع الشريك فيؤدي على الكل شاة * لان له من الشركة تسعة
وثلاثين شاة فيتم الاربعون بهذه الشاة التي استفاد ويؤدي شريكه نصف شاة
* ولو لم يضم * بضمها الى ماله مع الشريك وادى نصف شاة على ماله مع الشريك
كما ادى الشريك نصف شاة * لكان يؤدي على بعض * وهو ماله في الشركة
* فقط * دون الشاة المستفادة ولا يصح له ان لا يضمها لان الزكاة انما يسقطها عدم
تمام النصاب والمشارك انما يسقط بعض الزكاة للشركة لقيام الشريك ببعض
الاخر على نفسه وهذه الشاة ليست من المشترك فيجزى عنها النصف كما يجزي
عن غيرها وليس النصاب غير تام بها في اجزائه فللغنى فاعتبرت فلزمت بها مع
اجزائه شاة هذا مثال لقوله فان لزمته من وجه على بعض النصاب ومن * اخر
على كله الا ترى انه لزمته من وجه الشركة بالاجزاء على بعض النصاب الذي
اشتركه ولزمته من وجه اعتباره شانه مع ماله في الشركة على كل النصاب لانه كل
له بشائه وقيل عليها شاة بينهما الا ان استفاد شاتين فعليه شاة كاملة وقيل حتى
يستفيد ثلاثة فلزمه شاة كاملة * وكذا لو اشترك رجلان ثمانية * شاة * انصافا

ومثال الثالث ان يشترك
مع رجل ثمانية وسبعين
فيوقت لما تم يستفيد نفسه
شاة فانه يضم اليها ماله
مع الشريك فيؤدي على
الكل شاة ولو لم يضم لكان
يؤدي على بعض فقط
وكذا لو اشترك رجلان
ثمانين انصافا

لزمتهما واحدة فمن استفاد منهما لنفسه ثلاثة * او كن له قبل الشركة او معها *
 * جمع ماله وادى عليه شاة لثلاثا يؤدي على بعض ويترك بعضاً * ويؤدي من
 لم يستفد نصف شاة وهذا مثال لقوله وان لزمته دون غيره من كليهما الا ترى انها
 لزمته من جهة اعتبار الضم ومن جهة عدم اعتباره احدهما فقط وهو الذي استفاد
 ثلاثا وحده الا ترى ان زكاة هذا من جهة الضم اكثر من زكاته من دون الضم لانه تلزمه
 شاة بالضم واعتبار ملكه على حدة ما اشتركه ولم يشتركه ويلزمه نصف شاة باعتبار
 عدم ضمه ماله على حدة وذلك اذا كان المستفيد له اربعون بما استفاد او استفاد وقدم له
 اربعون بغيره استفاد وان لم يتم له اربعون فعليه نصف شاة وكذا في المسئلة قبل هذه
 * وهل يضم لشاتين * ان استفادهما وتم له اربعون فيعطي شاة * ام لا خلاف *
 وانما ضم لشاة واحدة في قوله ان يشترك مع رجل ثمانية وسبعين الخ لانه تم له بها
 النصاب وحده فاعتبرت بخلاف هذا فانه قد تم له النصاب في المشترك بلا ضم
 شيء اليه فلم تكن للزائد على النصاب قوة ماتم به النصاب * ومن شورك في
 ثمانين * شاة انصافا * لزمته نصف شاة * او اثلاثا لزم صاحب الثلث ثلث
 وصاحب الثلثين ثلثان وهكذا * فقط * لاشاة كاملة ولو تم له في سهمه اربعون
 حيث اشترك الثمانين * لان المشترك كالواحد حكما * اي يحكم بذلك في الفتوى
 وعند الله سبحانه وتعالى * ويتم الرجل بنعم طفله * وطفلته ولم يذكرها لان الطفل
 بلاتاه يصدق على الذكر والاثني والطفلة للاثني بلاتاه ضعيف * وكذا بين
 اطفاله * يتم مال بعض بمال اخر وبين طفل وطفلة ويتم بابنه المجنون او بنته
 المجنونة البالغ او البالغة اذا كان المجنون من الطولية وكذا بين مجانينه او طفل ومجنون
 * عند بعض * مطلقا * وقيل ان كان اصل مال الطفل من ابيه فكامله والا
 فلا * وقيل لا يستتم بهؤلاء ولا لبعضهم ببعض مطلقا وبالجملة ان هنا ما مر
 في الحبوب من الخلاف وكذا الجدمع اولاد ولده ولا يضم مال مواليه الاطفال
 لاله ولا مال بعض لبعض وان كان النصاب تاما بمال اطفاله وله هو عشر او اكثر
 لزمه ان ينوي اخراج الزكاة انها زكاة على عشر شياءه وعلى شياءهم * وان اشترك
 اثنان اربعين سهم احدهما لتجر والاخر لكسب اتم الكاسب بالتاجر * فيزكي

الكاسب على سهمه من الغنم فيلزمه نصف شاة ان كانت شركتهما انصافا والا
 فبقدرها * لاعكسه * وهو ان يتم التاجر بالكاسب يعني ان هذا لا يتصور اصلا
 * لان زكاة التاجر * انما هي * على صامت * ذهب او فضة * جعل فيها * اي
 في الغنم او على ما تسوى بالسعر * ولا يستتم شريك بشريكه في التقدين * هذا
 جواب عما يقال هلا استتم التاجر بالكاسب بان يعتبر ماجمل الكاسب في الغنم من
 التقدين بالسعر فاجاب بان هذا استتمام في التقدين والنقدان لا يستتم فيها الشريك
 بشريكه واما ان يستتم شريك في الغنم وهو ذلك الكاسب بشريكه في غنم جعل
 فيها صامتا فثبت * الا على قول انه يؤدي التاجر على ماله من الغنم وعلى ماجمل
 فيها * او ما يسوى * من نقد ايضا فيتم * التاجر * بالكاسب على هذا * ففي
 هذا القول تصور اتمام التاجر بالكاسب وامكن فيعطي نصف شاة مثلا ان كان
 له في الاربعين نصف ويعطي ايضا على القيمة او على ماجمل فيها والاستثناء
 راجع لقوله لاعكسه * وقد تقدم * في الباب الذي قبل هذا اذ قال ومن اشترى
 حبا لتجر بكعشرين دينارا فخرته فخصد منه ما يجب فيه الزكاة ادى على ماجمل
 والعشر ايضا وقيل الاول فقط وكذا كل ما يجب فيه ان جعله لتجر على الخاف
 قلت ليس كما قال لان التاجر هنا لم ينو شركته في الغنم الكسب ولا زكاة في غنم
 ليس لكسب بل فيه زكاة بالقيمة بخلاف زكاة الحبوب المشتركة بدراهم ثم
 حرثت فان المالك للتجر هو الحارث في زكاة الحبوب لا يسقطها شيء فهو يزكي
 زكاة الحبوب ويزكي بقيمة الدراهم ايضا * فصل * في الفائدة وثبوت الوقت وزواله
 * حكم الفائدة في زكاة الغنم حكم ماوردت عليه من اصل و * الاصل * هو
 النصاب وان لم يرك قبل * مثل ان ترد الفائدة قبل دوران الحول عليه او بعده
 وقبل التزكية * او اقل منه * اي من النصاب * ان كان من مال وجبت فيه *
 ادبت او لم تؤد مثل ان تكون عنده اربعون فوقت لها ودار حولها فاستفاد غنما
 اخرى بعد تلف الاولى ولكن بقيت منه ثلاث او اثنان او واحدة على الخلاف
 فيما يمسك الوقت * وتؤدي * زكاة الفائدة لدوران حول الاصل ان تم النصاب
 عند الوقت بالاصل او به وبالفائدة * كالتقدين و * الاصل هل * اقله ثلاثة او

لزمتهما واحدة فمن استفاد
 منهما لنفسه ثلاثة جمع ماله
 وادى عليه شاة لثلاثا يؤدي
 على بعض ويترك بعضاً
 وهل يضم لشاتين ام لا
 خلاف ومن شورك في
 ثمانين لزمه نصف شاة فقط
 لان المشترك كالواحد حكما
 ويتم الرجل بنعم طفله وكذا
 بين اطفاله عند بعض
 وقيل ان كان اصل مال
 الطفل من ابيه فكامله والا
 فلا وان اشترك اثنان
 اربعين سهم احدهما لتجر
 والاخر لكسب اتم
 الكاسب بالتاجر

لا عكسه لان زكاة التاجر
 على صامت جعل فيها ولا
 يستتم شريك بشريكه
 في التقدين الا على قول
 انه يؤدي التاجر على ماله
 من الغنم وعلى ماجمل فيها
 من نقد ايضا فيتم بالكاسب
 على هذا وقد تقدم * فصل *

حكم الفائدة في زكاة
 حكم الغنم ماوردت عليه
 من اصل وهو النصاب
 وان لم يرك قبل او اقل منه
 ان كان من مال وجبت فيه
 وتؤدي كالتقدين واقله
 ثلاثة او

اثنتان * او واحدة اقوال في التاج وانما قال ثلاثة بالناء واثنان بغيرها مع ان
المعدود موزن وهو الشياء لتأويله بالمذكر لان الشاة حيوان ويقال ايضا في جانب
ثلاثة انه على لغة كجاء وهكذا الوجهان في مثل ذلك فيما مر او يأتي * ومن وقت
لاربعين فتلفت او بعضها * عطف على المستتر بلا فاصل على القلة او اعتد بناء
التأنيث فاصلة لان الاستتار في الفعل لافيه وفي الناء فالتاء بعد الضمير الا ان
يقال انه ولو في الفعل لافيه وفي الناء لكنها كالجزء من الفعل في شدة الاتصال
وان الضمير لو ظهر لكان بعدها * قبل تمام الوقت وبقي النسل * وحده وتم فيه
اربعون او بقي مع بعض الاربعين وقت الاربعون في الموجود عند الوقت وسواء
نسل الكل او نسل البعض ولو نسل واحدة مع تمام النصاب * ففي الانتقاض *
لوقت الاربعين الذي وقته لها * قولان * الصحيح عدم الانتقاض * منشأها
هل حكم النسل حكم الامهات * فيكون اصلا على هذا لاعلى قوله * ام لا * وكذا
لو استفاد نصاب اخر فتاف الاول او استفاد بعضها وتلف بعض من الاول وتم
النصاب في يده قال في الديوان وسواء ثلاث شياه لرجل واحد او لرجال شتى
فانها تكون اصلا وسواء ايضا اشترك مع الطفل او مع المجنون او مع من لا تجب
عليه الزكاة وسواء كانت ضائنا او معزا او بمضهن ضائنا و بعضهن معزا صغارا
او كبارا او بعضهن صغار وبعضهن كبار وتكون الثلاثة اصلا اذا ادى عليهن او
حضرت للفم التي ادى عليهن او مضى الوقت ولم يؤد عليهن واذا اشترك رجل
مع رجال شتى فكل واحد منهم قد اشترك معه شاة بقيت من الفم التي تؤدي
عليها الزكاة فانه يضم ماله مع كل واحد منهم فان باع مقدار ثلاثة شياه فذلك
اصل اه وحكم شاتين عند من تكونان عنده اصلا حكم الثلاث وكذا الواحدة
وان اشترك رجلان ثلاثا من غنم كانت تؤدي عنه كن اصلا ولو تفاضلا فيمن
وكان لواحد اقل قليل وقيل ان اشتركا واحدة معينة نصفين واشتركا اثنتين اثلاثا
او بالعكس لا يكن اصلا وان كانت ثلاث عند رجل حضري لوقت زكاة غنم
اشتركا مع غيره تاملن وان تلفت اربعون قد دار عليها الحول وبقي نساها وبقيت
منها ثلاث فتلفن وبقي نساها او بقيت ثلاث وابدلهن بثلاث او استفاد ثلاثا فتلفت

اثنتان ومن وقت
لاربعين فتلفت او بعضها
قبل تمام الوقت وبقي
النسل ففي الانتقاض
قولان منشأها هل حكم
النسل حكم الامهات
ام لا

الاولى او استفاد واحدة او اثنتين فتلف ما قابلهن من الثلاث او ابدل واحدة
او اثنتين ففي بقاء الوقت قولان اه وفي كون غنم الطفل والطفلة اصلا لغنم
الاب وبالعكس وكون غنم طفل اصلا لطفل مأمرو وكذا المجنون والى مأمرو انما
عن الديوان في الفائدة اشار بقوله * وكذا الفائدة * هل تكون اصلا ام لا وفصله
ومثل له بقوله * فمن وقت لاربعين ثم استفاد عشرة * باي وجه ثم لمجرد الترتيب
هنا فسواء كانت الاستفادة باتصال او بتراخ * فتناف من الاولى عددا استفاد *
او اخرجته من ملكه باي وجه * فعلى الخلف * وكذا ان استفاد اقل من عشرة
او اكثر فتلف عدد ما استفاد قاله في الديوان ظاهر الكلام ان الذي يملك
الوقت ويكون اصلا فيه هو الفائدة والواضح ان من اثبت الوقت الاول راعي
اتصال النصاب من اول وقته ولم ينقص عنه ولو زال بعضه اذ لم يزل الا بعد
وجود غيره والفاء في فتلف لمجرد الترتيب فسواء كان التلف متصلا بالاستفادة
او متراخيا وان ابدل تلك الاربعين من اربعين اخرى او ابدل بعضها فقط وتم
النصاب فالخلف * وان اعطى سهما * غير معين * من الاربعين * فمشر الاربعين
ونصفها واقل واكثر وكنصف شاة وغير معينة * لاحداث وقت * اذ غايه
ذلك انه كمن اشترك مع غيره في الاربعين وقبل انتقض ولزمت الزكاة من انتقل
اليه ذلك البعض على قدره لانه شريك شركة شائعة لعدم التمييز وقيل لا وهو
قول من قال انتقض الوقت عن الاول ولم تلزمه الزكاة * وان قصد لبعض منها
فقط فاعطى منه سهما * او اخرجته من ملكه بوجه ما كان يعطي له نصف شاة
معينة او ثلثها او نحو ذلك او انصاف شياه معينة او اثلاثها او نحو ذلك فيكون
له في كل شاة جزءا من ثمانين جزء في مسألة نصف الشاة * انتقض اذ لم يملك
نصابا لا وحده ولا مع غيره * انتقص بما اعطى والمعطي له ليس شريكا على الشباع
بل في معينة * وان اعطى منها عشرة * او اقل او اكثر * على الشباع * اي عشرة من
عشرات الاربعين لاعلى التعيين * او سهما من عشرة * او اقل او اكثر كثلث وغيره
* كذلك * اي على الشباع او سهما من شاة من عشرة ونحوها بلا تعيين للشاة ولو عين
العشرة التي تخرج منها * ثبت عند مجيز العطية * اي مشبهها * كذلك * على الشباع ومن

وكذا الفائدة فمن وقت
لاربعين ثم استفاد عشرة
فتلف من الاولى عدد
ما استفاد فعلى الخلف
وان اعطى سها من
الاربعين لاحد ثبت
وقته وان قصد لبعض
منها فقط فاعطى منه سها
انتقض اذ لم يملك نصابا
لا وحده ولا مع غيره
وان اعطى منها عشرة على
الشباع او سها من عشرة
كذلك ثبت عند مجيز
العطية كذلك

لم يحز العطية وابطالها ابقى الوقت من باب اولى وادى على الكل ولا يؤقت المعطى له
لذلك الذي اعطى له ولا يؤدي عنه لان شركته ليست بتسمية كنصف
وثالث وعشر وغير ذلك بل بعدد وقيل يؤقت ويؤدي والنسب للمعطي وقيل للمعطى
له وانما ان يكون للمعطى بفتح الطاء وقت انتم اخر او تم له النصاب بهذه العطية
فان له وقته ويمطي على هذه العطية وغيرها وزم الاداء المدلول عليه يؤدي
ووجوب الاداء يستلزم وجوب التوقيت او اراد انه ازم ما ذكر من التوقيت والاداء
المعطي وانما يلزمه الاداء على قدره حاصل ذلك انه راعى ذلك شركة في
حق المعطي بالكسر لقوته لاني حق المعطي بالفتح ومن قال يلزم المعطي له ايضا على
قدره فانما راعى الشباع والصحيح انه لا يلزم احدهما لا تنقص النصاب بالشركة
لانها غير شائعة في كل النصاب ومن لم يحز عطية الشيوع وهو من اشترط في الهبة
القبض على ما ياتي في بابها وتسمية لا تقبض اثبت الوقت والغنم كله للمالك ومن
اعطى منابه في الاربعين لشريكه قبل الوقت ولم يتقدم له وقت استأنف
المعطى له التوقيت اذ لم يبق على الشركة فتلزمه الزكاة ولو لم يتم له النصاب ولم
يملك النصاب من اول اذ لو اعطى على الوقت الاول لكان معطيا على مال
قبل الحول وقد شرط لازكاة الحول وقيل لا يستأنف ذكره في الديوان وعلى
الاول لا يعطي من انتقل اليه ذلك على ما مضى بل اذا دار الحول من وقت الانتقال
زكى على الكل وعلى القول الثاني يعطي على سهمه وعلى ما انتقل اليه اذا
جاء الوقت الاول وهو وقت الشركة ويدوم عليه وكذا ان مات احدهما فورثه
شريكه وحده انتقض الوقت عن الشريك وقيل لا وان ورثه شريكه
مع غيره ثبت لان ماورث مع غيره كالفائدة مع النصاب لوجود الشركة
بخلاف المسئلة قبل هذه فان الشركة منقطعة بموت الموروث وان تقدم وقت تلك
المسائل الثلاث ثبت الوقت وفي هذا التعليل نظر لان الفائدة حادثة على ما لم يتم
فيه النصاب ولم يكن بقية مال دار عليه الحول يؤخذها ولو قبلها من حينها والاولى
ان يقول لان الوارث معه كحي اعطاه احد الشريكين سهمه فصار شريكا للذي لم
يهبط ومن اعطى تسمية كنصف واقل او اكثر من سهمه لشريكه ثبت

ولا يؤقت المعطى له
لذلك ولا يؤدي عنه ولزم
المعطي ومن اعطى منابه في
الاربعين لشريكه قبل
الوقت استأنف المعطى له
التوقيت اذ لو اعطى على
الاول لكان معطيا على مال
قبل الحول وقد شرط وكذا
ان مات احدهما فورثه
شريكه انتقض وان ورثه
مع غيره ثبت لان ماورث
كالفائدة مع النصاب ومن
اعطى تسمية من سهمه
لشريكه ثبت

وقتها على رأي وقيل انتقض وقت الشريك والصواب الاول وان اعطى
تسمية من سهمه لاني كل الغنم بل في ثلثها او ربعها او نحو ذلك فهذه من الشركة
المختلفة وقد مر فيها خلاف لانها يكونان مشتركين مثلا انصافا في الاربعين الا
ثالث الاربعين مثلا فانهما مشتركان فيه اثلاثا او ارباعا او نحو ذلك وان اعطى
له سهمه من شاة معينة له في الاربعين غير ذلك السهم انتقض وقتها
اذا لم يشتركا نصابا بل اقل ولم يملكه المعطى له وحده فان لم يكن
للمعطى الا سهم شاة شائعة ثم عيناها واعطى سهمه فيها للشريك ثبت وقيل لا
كأمر مثله وان اعطى احدهما سهمه كله لغير شريكه لا لشريكه ثبت
وقت الشريك لانه اي المعطى له كك الشريك المعطى اي بمنزله
فالشريك والمعطى له شريكان والحاصل ان المعطى له قائم مقام الشريك المعطى الزائل
الملك بالاعطاء في وقت المعطى له من حين الاعطاء والاعطاء للشريك قطع للشركة
عن كل المال او بعضه بخلاف الاعطاء لغير الشريك وفي الديوان من له اربعون
فباعهن بانفساخ ثبت الوقت وان رجعن اليه يعيب انتقض وان وهبن هبة موقوفة
او تزوج بهن بغير شهود او باعهن بالخيار انتقض اذا تم ذلك لاقبله وثبت وقت
الموصوب له والمرأة والمشتري من اول الامر وقيل من حين ثبت لهم الغنم وان
استأجر بها او بيعها فانتقض الوقت حين الدخول في ملك الاجير وقد مر الخاف
فيه ولا نقض ان تزوج او استأجر بربعين في ذمته ولم يعينها وبيع واحدة او ميتها
او اصدقها او فعل ذلك بتسمية منها حكم الجميع وان اعطى ذلك لابنه الطفل
ثبت وقته وقيل انتقض وان نزع غنم ابنه بالحاجة او دخلت ملكه بوجه استأنف
وقيل لا وان جعل غنمه للمساكين او لوجه بر لم ينتقض ما لم يدفعها في ذلك وقيل
انتقض وكذا ان فعل ذلك بواحدة منها معينة ومن استفاد اربعين مع غيره فمات
احدها قبل تمام الوقت وورثه الحي انتقض ان لم يرثه مع غيره وان اقتسماها
قبل الوقت انتقض وان كان بينهما ستون نصيبين فمات احدهما وورث منه
صاحبه عشر شياه وكملت له اربعون ثبت وقته الا ان اقتسما قبل الموت وان اشترك
رجلان ثمانين واقتسماها قبل الوقت ثبت الوقت ومن اشترك مع رجل ثمانين وسبعين

وقتها على رأي وان
اعطى له سهمه من شاة
معينة انتقض اذ لم يشتركا
نصابا ولم يملكه وحده وان
اعطى احدهما سهمه كله لا
لشريكه ثبت وقت الشريك
لانه كالمعطى

واستفاد ما تم له اربعون به ولو استفاده انصافا او اثلاثا او غير ذلك ضم وادى شاة
وثبت الوقت ومن اشترى اربعين للتجارة ثم ردهن للكسب ادى على ماضى من
السنة على ما جعل فيهن من العين واستأنف لمن الوقت وان استفاد الطفل او
المجنون اربعين فالوقت وقت الاستفادة وقيل يوقتان من حين البلوغ والافاقة
واما المشرك فمن حين اسلم وان تزوج الرجل باربعين معينة فطلق قبل المس فوقتها
من حين التزوج ويحدد هو الوقت وقيل لا اه بتصرف وزيادة من غيره ومن وقت
لاربعين فتفت منها شاة انتقض * توقيته * وان وجدها ولو بعد * دخول
الوقت * او ذهابه * ثبت لان ملكه لم ينتقل عنها * ولا سيما ان رجعت قبل
دخول الوقت * وان وجدها بعد ما تلفت الغنم كلها بعد * منعاق بتلفت * تمام
الوقت * اي اسلاخ شهر الزكاة * لزمته شاة * وان مضت سنون لا يزكي لعدم
تمام النصاب ثم رجعت اعطى على كل سنة وقيل لسنة واحدة وقيل يستأنف
وبالاولى ان وجدها في الوقت وقد تلفت الغنم بعده او وجدها قبل الوقت وتلف
الغنم بعده * وكذلك ان غصبت منه ثم رجعت بعينها * ثبت الوقت ولزمته شاة على
كل سنة وقيل على سنة واحدة ولو تلفت الغنم بعد تمام الوقت * وقيل ان ايس
منها استأنف من وقت الرجوع * ولا زكاة عليه حتى يدور الوقت من وقت
الاستئناف وسواء الغصب والسرقة وفي الديوان ان وقت لاربعين فسرق واحدة
او غصبت ورجعت بعد الايام ثبت وقته ان رجعت قبل ان يتم وقته وان لم ترجع
الا بعد تمام الوقت فقولان وقيل غير ذلك ان رجعت قبل تمام الوقت ان ايس منها
وان لم ترجع بعينها فلا شيء عليه اي وقيل بدلها مثلها ولا شيء عليه ان غرم السارق
قيمتها * وان وقت لاربعين فتلف بعضها * اما بالغصب او بالسرقة فكمسئلة
الغصب والسرقة * في غنم غيره ثبت وقته * لبقاء ملكه عليه * وان تلف *
قبل الحول * من تلك الغنم * التي هي للغير * قدر ما تلف فيها احتياط الاول *
لعل الذاهب انها هو من غنم غيره لاما تلف له فيه وكذا يحتاط صاحب الغنم التي
تلف فيها شاة غيره لعل الذاهبة هي الشاة التي تلفت اولا وكذا فيما بعد فان كان
للذي تلفت فيه احدى وعشرون زكى على احدى وعشرين لعل الذاهبة هي التي تلفت

ومن وقت لاربعين فتلفت
منها شاة انتقض وان
وجدها ولو بعد الوقت
ثبت لان ملكه لم ينتقل
عنها وان وجدها بعد
ما تلفت الغنم كلها بعد تمام
الوقت لزمته شاة وكذا ان
غصبت منه ثم رجعت
بعينها وقيل ان ايس منها
استأنف من وقت الرجوع
وان وقت لاربعين فتلف
بعضها في غنم غيره ثبت
وقته وان تلف من تلك
الغنم قدر ما تلف فيها احتياط
الاول

في غنمه * وادى عند تمام وقته ما * مصدرية ظرفية * بقي في تلك الغنم *
التي هي لغيره * واحدة ان تلفت * قبل الوقت * له واحدة * وما بقيت شاتان
فيما ان تلفت له شاتان وهكذا لاحتمال ان الباقي هو ما ذهب له واما الغنم التي
تلفت فيها شاة ان كان فيها اربعون فوقته ثابت ولو تلفت منه واحدة لامكان
ان تكون الذاهبة هي التي لغيره واذا تلفت منها اثنتان او اكثر انتقض وقتها وهكذا
تجري باقي التفاريح نظرا للاحتمال ونظرا لوزال الاحتمال * وكذا * والاولى
اسقاط كذا فان ما قبله فيه ثبوت الوقت لا انتقاضه وهذه فيها انتقاض ولا يصح
رجوع التشبيه الى قوله ومن وقت لاربعين فتلفت فيها شاة لان تلك المسئلة ثبت
فيها الوقت ان رجعت بخلاف مسئلتنا هذه ولعله رجع التشبيه الى مفهوم المخالفة
فيما قبل وهو انتقاض الوقت ان لم تبقى واحدة او نظر عدم ثبوت الوقت هنا بثبوتها
هنالك * ان اخرجها * اي الغنم التي هي ملكه * او بعضها من ملكه * بوجه
مامن وجوه الاخراج * قبل تمام وقته انتقض * كما رأيت في امثلة الاصداق والبيع
والهبة والاجارة وغير ذلك * وان رجعت اليه بوجه وحكم الثلاثة المناصلة *
والاثنتين على القول انهما اصل والواحدة على القول انها اصل * ان بقيت من مال
وجبت فيه الزكاة حكم نصاب لم يؤد عنه في الوجوه المذكورة * فان غصبت
واحدة او اثنتان او ثلاث او سرق ذلك فمن مسكات للوقت فلو باعهن او اعطاهن
انتقض وقته ولو رجعن اليه بعيب او اقالة او بوجه وان باعن بانفساخ ثبت الوقت
وكذا ان اعطاهن عطية لا تجوز وان باعن بخيار او تزوج بهن بلا مهر وداووهن
هبة موقوفة فان رجعن ثبت الوقت وان مضين بان صحح البيع واشهد على النكاح
وقبضت الهبة انتقض وان استفاد ما تجب فيه قبل ان يتم ذلك ثبت الوقت وقيل من
وقت الاستفادة ان تم ذلك بعد وان جعلهن للمساكين او لوجه بر ثبت وقيل انتقض
واذا دفعهن في ذلك انتقض وكذا ان جعل واحدة وان اعطى واحدة او بعضها
لغيره او وهبها على التعيين انتقض وفي الاستجارة مامر وان اعطى سهما من الثلاث
انتقض وقيل لا وان اعطاهن ابنه الطفل بالخليفة قبل ثبت وقيل انتقض وان نزعها
عنه بالحاجة بعد الاعطاء انتقض وان كانت عند طفله ثلاث من الاصل فنزعها

وادى عند تمام وقته ما بقي في
تلك الغنم واحدة ان تلفت له
واحدة وكذا ان اخرجها او
بعضها من ملكه قبل تمام وقته
انتقض وان رجعت اليه
بوجه وحكم الثلاثة المناصلة
ان بقيت من مال وجبت
فيه الزكاة حكم نصاب لم
يؤد عنه في الوجوه المذكورة

فوقت ابنه منتقض وإن اشترك اثنان ثلاثاً من الأصل فاعطى واحد سهمه لغير شريكه ثبت وإن اعطى سهمه كله شريكه فقولان وإن اعطى بعضاً من سهمه لشريكه ثبت وقتها وإن اعطى بعضه لغير شريكه انتقض وقته وثبت وقت شريكه وإن اعطى سهمه من واحدة لشريكه أو غيره فوقته منتقض وقيل ثابت وكذا إن اعطى تسمية من واحدة معينة للشريك أو غيره وإن اشترك اثنان ثلاثاً من الأصل فاستفاد واحد منهما أربعين ثبت وقته وقيل يستأنف * تنبيه * حكم مائة واحدة وعشرين وسائر الحدود حكم الأربعين إلا أن الأربعين تزول بالقصان عنها الزكاة وغيرها نقل الزكاة بنقصانه فافهم * فصل * في ثبوت الوقت وانتقاضه أيضاً وغير ذلك * من وقت لأربعين * أو أكثر * فمضى عنه غالب السنة * أو أقل * أو أكثر على الخلاف السابق بكم يتقدم على الوقت * فرأى حاجة الفقهاء قبل الحول فاعطى عليها شاة فتلفت قبل تمامه وبقي منها ثلاثة تأصت الفائدة وقيل لا إلا ما أدى عنه في الوقت وإن استفاد عند تمام وقته ما يئتم به عشرين ومائة بأربعين أدى عنها قبل الحول للحاجة لم يلزمه شيء وقد اجزته التي اعطى أولاً لأجازة الشرع له ذلك

فصل

من وقت لأربعين فمضى عنه غالب السنة فرأى حاجة الفقهاء قبل الحول فاعطى عليها شاة فتلفت قبل تمامه وبقي منها ثلاثة تأصت الفائدة وقيل لا إلا ما أدى عنه في الوقت وإن استفاد عند تمام وقته ما يئتم به عشرين ومائة بأربعين أدى عنها قبل الحول للحاجة لم يلزمه شيء وقد اجزته التي اعطى أولاً لأجازة الشرع له ذلك

وسعى الشرع اعطائه تزكية فلا يقال تلزمه شاة أخرى من حيث أنه لو لم يعط قبل الحول لاجتماع عنده مائة واحدة وعشرون فتلزمه شاتان * وتلزمه أخرى إن استفاد عند تمام الوقت ما يئتم به إحدى وعشرون ومائة * أو أكثر * لأن الأولى اعطاها على الأربعين * فليعط الأخرى على ما زاد وقيل لا تلزمه شاة أخرى لأن ما استفاده إنما استفاده بعد اخراج الزكاة بناء على أن اخراجها قبل الوقت كاخراجها بعد دخوله فكما لا يزكي على الفائدة إذا استفادها بعد ما أخرج الزكاة في الوقت أو بعد ما أخرجها بعد الوقت كذلك لا يزكي عليها إذا كانت بعد ما أخرج الزكاة قبله فعلى هذا فإن أخرج بعضاً قبله فاستفاد ما انتفى به الفريضة وتزيد به زكاتها فهل يزكي على ما استفاد أولاً يزكي أو يزكي بالخاصة كما مر وهكذا في الذهب والفضة ومراده بتمام الوقت وصوله لانتهاه في الكلام مجاز التضاد إذ أطلق ما وضع لانتهاه الشيء على ابتداءه ويحتمل أن يريد بالوقت السنة التي قبل وقت أداء الزكاة فلا مجاز وكذلك تلزمه شاة أخرى إن استفاد ذلك قبل وصول وقت الأداء بل هذا أولى فإنه إذا دخل وقت الأداء لزمه أن يؤدي في أول الوقت قاله في الديوان قال فإن تلفت غنمه في الوقت قبل أن يؤدي فقبل عليه أن يؤدي وقيل لا أه وقيل إن أمكنه الأداء ولم يؤدي لزمه أن يؤدي وكذا في الذهب والفضة والبعير والبقرة على ذلك الخلاف * ومن اعطى * أي شاة لقوله فجاء لوقته الخ * أولاً * أي قبل الحول * على إحدى وعشرين ومائة فجاء لوقته بمائة وعشرين * وهي التي اعطى عنها أولاً نقصت منها واحدة اعطاها زكاة * لزمته * شاة * أخرى * لأن عليه * في إحدى وعشرين ومائة * شاتين اعطى واحدة * قبل الوقت * لحاجة الفقهاء * وبقيت أخرى * لم يعجلها * وما نقص من المائة والعشرين * قبل الوقت * إن نقص منها شيء يعني المائة والعشرين التي بقيت في المثال المذكور بعد اعطاء شاة للزكاة * قابل ما اعطى عليه * وهو الأربعون فيقول إن ما نقص نقص عن الأربعين وبقيت على زكاة تزيد عليها ولو نقص أكثر من الأربعين * ما لم تنقص عن الأربعين * فتبقى له تسعة وثلاثون أو أقل * فتسقط عنه * الشاة الأخرى * حينئذ * أي حينئذ * أي نقصت عن الأربعين وإنما لم يعتد صاحب هذا

وتلزمه أخرى إن استفاد عند تمام الوقت ما يئتم به إحدى وعشرون ومائة لأن الأولى اعطاها على الأربعين من اعطى أولاً على إحدى وعشرين ومائة فجاء لوقته بمائة وعشرين لزمته أخرى لأن عليه شاتين اعطى واحدة وبقيت أخرى وما نقص من المائة والعشرين قابل ما اعطى عليه ما لم تنقص عن الأربعين فتسقط عنه حينئذ

القول بالقصان لانه اعتبر اعطاه حين اعطى شاة والنصاب بيده نصاب شاتين موجبا عليه شاة اخرى ولو نقص قبل الوقت عن نصاب الشاتين اذ فرض الوقت الذي يعمل فيه الزكاة كأنه وقته الذي وقته للزكاة وقيل ان جاء لتام الوقت بمائة وعشرين لزمته اخرى وان نقصت عن هذا واحدة لم يلزمه وقيل ان لم يجزى باثبات الياء وليست هي الياء التي هي عين الكلمة فان هذه محذوفة للساكن بعدها وهو الممزة التي ازال الجازم ضمها وبقيت ساكنة فابدات ياء فهي تلك الياء المثبتة ويجوز ابقاء الممزة ساكنة بلا ابدال لتام وقته باحدى وعشرين ومائة لم يلزمه غير التي اعطى اولاً اذ لم يملك عند التام نصاب شاتين ولو جاء لتام الوقت بمائة وعشرين وهذا القول نسبة الشيخ للكتاب ونسب في الديوان للدفترايضاً وكأنها واحد ولعل المراد بها كتاب الشيخ ابي عمران موسى بن زكرياء ويحتمل ان يراد بالكتاب حقيقة الكتاب لا كتاب مخصوص وبالدفتري حقيقة ما قيدت فيه مسائل ولم يكن تأليفاً لدفتري مخصوص فاذا قيل قال في الكتاب او في الدفتري فكأنه قيل وجدت في الاثر او في بعض الكتب وليس المراد كتاب ابي عمران ولا كتاب ابن بركة لانه كثيراً ما لا توجد فيه المسئلة التي نذكر ومن استفاد اي ملك اربعين فكثرت عنده اربعين سنة ولم يزكها اعطاها كلها لانه كلما مضت سنة وفي يديه اربعون لزمته شاة وقيل واحدة فقط لانه لما تمت السنة الاولى لزمته شاة فبازومها ولو لم يؤده نقص النصاب فلا يلزمه بعد وفي الديوان ان مكثت الاربعون اربعين سنة او اقل او اكثر ولم يؤد فانه يؤدي على ما مضى من السنين قل او اكثر وذكر من الدفتري ان لا تجب عليه الا شاة واحدة وكذلك ان كان عنده اكثر من اربعين شاة ما لم تحرزه الشاة الواحدة فكثرت عنده سنين فعليه ان يؤدي على كل سنة مضت ما يجب عليه فيها وقول اخر يحيط من ذلك ما وجب عليه من الصدقة وميزكره المصنف على القول الاول في كلام المصنف اربعين لومكث اكثر من عاما لا اعطاها كلها واعطى ايضا على كل عام بعد الاربعين شاة وسواء في ذلك كله بقيت الاشياء بعينها وتخلفها اولادها وغيرها بحيث لا يذهب شيء الا وقد كان مثله قبل ذهابه وضابط ذلك ان كل سنة بشاة كثرت السنون والاشياء اوقات الا ان وصلت مائة واحدة وعشرين

وقيل ان لم يجزى لتام وقته باحدى وعشرين ومائة لم يلزمه غير التي اعطى اولاً اذ لم يملك عند التام نصاب شاتين ومن استفاد اربعين فكثرت عنده اربعين سنة ولم يزكها اعطاها كلها وقيل واحدة فقط

شاة او اكثر ولم يعط فملي كل سنة شاتان وعلى القول الثاني يعطى على السنة شاتين حتى تنقص عن مائة واحدة وعشرين فملي كل سنة شاة حتى تنقص عن اربعين فلا شيء وهكذا سائر حدود نصاب الغنم ومن له اربعون لم يؤد عنها عند التام تمام السنة الاولى فبلغت في الثانية احدى وعشرين ومائة وفي الثالثة مائتان واحدة وفي الرابعة ثلاث مائة وهكذا الى الخامسة او اكثر بان وصلت في الرابعة اربع مائة وفي الخامسة خمس مائة ولا يزكها اي تلك الغنم كلها فقل يؤدي على كل سنة خمسة وان لم يزك الى السادسة ادى على كل سنة ستاً وان لم يزك الى السابعة ادى على كل سنة سبعمائة وهكذا لان الفائدة وما وردت هي عليه سواء في الحكم ولو مضى الوقت ما لم يؤد عنه اي عما وردت عليه وهو لم يؤد حتى اجتمع خمس مائة فلزمته شاة لكل مائة على كل سنة ومجموع ما لزمه في مثال المصنف خمس وعشرون شاة يعتبر كأنه عنده من السنة الاولى خمس مائة شاة وهذا بناء على ان الفائدة تابعة لرأس المال وان الزكاة حق في الذمة وقيل يؤدي على السنة الخامسة خمسة وعلى الرابعة اربعة وهكذا الى واحدة بان يؤدي على الثالثة ثلاثاً وعلى الثانية اثنتين وعلى الاولى واحدة وهذا اي قائل هذا او اسند عدم الحمل الى القول بجوز لا يحمل الفائدة على ما وردت عليه بعد مضي وقته بل تعتبر لحولها من حين حدوثها وهو الحول الاول لا غيره وان جاء لوقته باربعين ولم يعط عنها حتى استفاد احدى وثمانين زيادة على الاربعين لزمته شاتان لان اربعين واحدى وثمانين مائة واحدة وعشرون ونصاب مائة واحدة وعشرين شاتان والفائدة تابعة للاصل ولزمته الشاتان اذ لم يعط حتى استفاد ما يتخير به النصاب وسواء استفاد في وقت الزكاة او بعده وهو لم يعط وقيل واحدة حتى يحول الحول على الاربعين واحدى وثمانين فشاتان وقيل يؤدي على السنة الاولى خمساً وعلى الثانية وهكذا على ما بعدها حتى ينقص الغنم عن خمسمائة فيكون يعطى اربعاً اربعاً حتى تنقص عن اربعمائة فتلاثاً ثلاثاً حتى تنقص عن ثلاث مائة فشاتين شاتين حتى تنقص عن مائة واحدة وعشرين فشاة شاة حتى تنقص عن اربعين فلا شيء

ومن له اربعون لو يؤد عنها عند التام فبلغت في الثانية احدى وعشرين ومائة وفي الثالثة ثلاث مائة وهكذا الى الخامسة ولا يزكها فقل يؤدي على كل سنة خمسة لان الفائدة وما وردت عليه سواء في الحكم ولو مضى الوقت ما لم يؤد عنه اي عما وردت عليه وهو لم يؤد حتى اجتمع خمس مائة فلزمته شاة لكل مائة على كل سنة ومجموع ما لزمه في مثال المصنف خمس وعشرون شاة يعتبر كأنه عنده من السنة الاولى خمس مائة شاة وهذا بناء على ان الفائدة تابعة لرأس المال وان الزكاة حق في الذمة وقيل يؤدي على السنة الخامسة خمسة وعلى الرابعة اربعة وهكذا الى واحدة وهذا لا يحمل الفائدة على ما وردت عليه بعد مضي وقته بل تعتبر لحولها وان جاء لوقته باربعين ولم يعط عنها حتى استفاد احدى وثمانين لزمته شاتان

عاليه وهكذا ان جاء لوقته بمائة واحدى وعشرين ولم يعط حتى استفاد ما يتم به نصاب ثلاث شياه مع ما عنده او نصاب اربع شياه او نصاب خمس او اكثر فلي الاول ازمه زكاة ما اجتمع عنده قبل ان يعطي الزكاة وعلى الثانى ازمه زكاة ما دار عليه الحول فقط وهكذا لو كان عنده اولا اربعين ولم يعط حتى كان عنده بها مائتين وواحدة او كان عنده اولا مائة واحدى وعشرين فلم يترك حتى اجتمع عنده بها ثلاث مائة وهكذا والنسل والفائدة في جميع مامر وما يأتي سواء * وان ادى نصف شاة * او اقل او اكثر * ثم استفاد قبل ان يؤدي النصف الباقي * او اكثر او اقل منه مما بقي عليه * ادى على الفائدة كلها * بان يعطي شاة تامة * ويعطي * النصف الباقي ايضا * ولك جبر النصف عطفاً على الفائدة اي ادى على النصف اي اعطى قيمته عينا او غيره عين ولك نصبه بادي محذوفاً * وقيل تقسم الفائدة على ما اعطى وعلى الباقي * وفسر ذلك بقوله * ويحيط * الخ فالاولى الفاء * منها بقدر ما ناب ما اعطى ان كان * ما اعطى * نصفاً * كما مثل به * * ليحيط * نصفاً * من الفائدة او ثلثا ثلثا * وهكذا ثم يعطي * عطف على يحيط في قوله ويحيط * الباقي عليه * اي نصف الشاة الذي بقي عليه ان اعطى نصفاً والثلث ان اعطى ثلثاً وهكذا فمراده بالباقي ما يصدق على ذلك * ومنابه * اي مناب الباقي * من الفائدة وقيل لا يلزمه فيها * اي في الفائدة * شيء * بعد ما اعطى بعضاً * من زكاة ما وردت عليه الفائدة وعليه ان يعطي البعض الآخر فقط وهذه الاقوال سواء فيها ما بعد الوقت وما في الوقت * وهذا * يعني ما ذكره في اعطاء بعض الزكاة والاستفادة قبل اعطاء البعض الآخر * هو الموعود به * قبيل قوله فضل ندب توقيت شهر معلوم الخ اذ قال ومن اعطى بعض زكاته دون بعض ثم دخلته فائدة كما سيأتي ايضاحه الخ وفي الديوان من اعطى شاة على مائة واحدى وعشرين ولم يعط الاخرى حتى استفاد ما تحوزه الشاتان قسم الفائدة على التي اعطى وعلى التي بقيت فيحيط عنه ما ناب الذي اعطى ويعطي الشاة التي بقيت عليه وما نابها من الفائدة وكذلك جميع ما استفاد بعد ما اعطى بهضاً بما وجب عليه من الزكاة نسقاً بنسق وقيل لا شيء * على الفائدة وان اعطى شاة بعد ما جزها فانه

وان ادى نصف شاة
ثم استفاد قبل ان يؤدي
النصف الباقي ادب
على الفائدة كلها والنصف
الباقي ايضا وقيل تقسم
الفائدة على ما اعطى
وعلى الباقي ويحيط منها
بقدر ما ناب ما اعطى ان
كان نصفاً نصفاً وهكذا
ثم يعطي الباقي عليه
ومنابه من الفائدة وقيل
لا يلزمه فيها شيء بعد ما
اعطى بعضاً وهذا هو
الموعود به

يعطي الجزء للذي اعطى له الشاة او لغيره وليس عليه فيما استفاد قبل اعطاء الجزء وقيل له ان يسكك الجزء وان اعطى شاة معينة اعطى ارش العيب لمن اعطى المعينة او غيره وان استفاد مالا تحوزه الشاة التي وجبت اولا قبل اعطاء الارش اعطى على الفائدة كلها وقيل يعطي الارش فقط وان كان عنده من الغنم ما تبب فيه الزكاة فكث عنده سنتين او ثلاثا فضيع ولم يؤد عليها الزكاة ثم استفاد غنما اخرى اعطى على الفائدة كل ما وجب عليها في كل سنة مضت وان تلفت غنمه التي ضيع زكاتها ثم استفاد ما تجب فيه الزكاة فاعطى ما وجب عليه من الزكاة وليس عليه في الفائدة شيء * وقتها من حين استفاد وقيل يعطي عليها اذ ضيع ومن اعطى بعض الزكاة واستفاد واعطى على الفائدة ولم يعط البعض الآخر حتى استفاد غنما فليحيط ما ناب ما اعطى اولا ويعطي على البقية وعلى ما نابها من الفائدة وان اعطاه حين استفاد ولم يعط على الفائدة اعطى على القائدين جميعا وان اعطى بعد ما استفاد ولم يعط على الفائدة حتى استفاد فائدة اخرى فليترك الاولى واما الاخرى فحتى يحول الحول وفي استفادة طفله ومجنونه مالا قبل اداء ما عليه الخلف السابق هل يضم ما لها وكذا ما بين الاطفال والمجنون ومن تلفت غنمه ولم ترجع الا بعد الوقت فاستفاد غنما فلا شيء عليه في الفائدة ويؤدي على ما رجع وان ضيع التأدية بعد الرجوع فانه يؤدي ايضا على الفائدة ولو تلفت ولم يضيع ومن اعطى في زكاة غنمه شاة حراما عمدا ادى على الفائدة مالم يؤد لصاحب الشاة او قيمتها او يسمح بها صاحبها وكذلك ان اعطى مالا يجزيه او لمن لا يجوز ومن اعطى غنمه لرجل قبل الوقت عطية موقوفة او اعطاهن لغائب او باعهن بالخيار فاستفاد غنما بعد الاجل فرجعت اليه الاولى ولم يتم بيعه ولا هبته فلا شيء على الفائدة حتى يحول الحول ومن باعهن بافساخ ولم يعلم به الا بعد الوقت ادى على الفائدة ومن اشترى اربعين للتجارة فخال الحول فضيع ولم يؤد حتى استفاد غنما للكسب فقيل يؤدي عليها شاة ويؤدي على ما جعل فيها من الصامت وقيل على الصامت دون الفائدة ان كانت للكسب وعليهما ان كانت للتجارة وان ضيع زكاة غنم الكسب حتى استفاد غنما للتجارة

فالقولان وعلى قول من قل يعطي على الغنم وما جعل فيها في ذلك ان اعطي عليها ولم يعط على ما جعل فيها ادى على الفائدة ومن باع غنمه قبل الوقت فرجعت بالعيب بعده فلا عليه في الفائدة اذ لم يحمل على الغنم حول قط وان غصبت فايس فرجعت بعد الوقت فلا عليه في الفائدة الا ان قدر على ردها من الغاصب ولم يردّها ومن ورث غنما ولم يعلم حتى مضت سنون ادى على ما مضى ولو تلفت قبل علمه ولا يؤدي على الفائدة وان لم يؤد بعد العلم ادى على الفائدة تلفت الاولى ولم تلف ومن امر انسانا ان يعطي زكاة غنمه وقد حال الحول وقال قد اعطيت عنها واستفاد بعد قول المأمور اعطيت وذلك بعد الوقت فتبين انه لم يعط فلا عليه وان ارسل الزكاة الى صاحبها فاستفاد قبل وصولها وقبل خروج الوقت ادى على الفائدة وان عزلها ولم يجد من يعطيها له ادى على الفائدة وقيل لاولو كان في دار التوحيد وما عزل لازكاة يضم له مع ما غنم لا يؤدي على الكل وقيل لا يؤدي على ما عزل ولا يضم ان كان في دار الشرك وقيل ولو في دار التوحيد اذ لم يجد من يعطيها له بتصرف والله اعلم ﴿باب﴾ فيما يعطي في زكاة الغنم ﴿تعطى ثنية ضأن﴾ على الضأن حية وان اعطيت مذبوحة لم تجز وقبل تجزي ان لم تنقص قيمتها بالذبح اي فان نقصت بالذبح لم تجز ولو زاد بالقيمة ما نقص بالذبح لان كلامه في انه اعطى شاة واما ان اعطى ما نقص بالذبح فانه اعطى بالقيمة لا شاة فلا يجوز به الا على قول جواز القيمة في الزكاة وكذا في سائر زكاة الغنم والابل والبقر والثنية بمجمعة مفتوحة فنون مكسورة فباء مشددة الشاة في السنة الثالثة وكذا البقرة والماعز ومفرد الضأن بالهمز او بالالف ضأن ﴿و﴾ ﴿تعطى﴾ رباعية معز ﴿على المعز بفتح الراء وتخفيف الباء والذكر رباع وان نصب قيل رباعيا وذاك في السنة الرابعة وكذا في الضأن والبقر وقيل الرباعية منه الداخلة في الخامسة واذا قيل في الابل او البقر او الشاة هي التي في سن كذا فالمراد انها في اخره او يقال في كذا بعد ﴿ولا بأس بمجذعة ضأن﴾ بفتح الجيم والذال المعجمة وتسكن ايضا وهي في السنة الثانية وكذا المعز والبقر ويقال للبقرة التي في الثالثة والشاة في الثانية والجل في الخامسة اجذع يعني انه لا بأس باعطاء جذعة ضأن على الضأن ﴿وثنية معز﴾ على المعز وعبارة بعضهم

﴿باب﴾

تعطى ثنية ضأن ورباعية معز ولا بأس بمجذعة ضأن وثنية معز

المجذعة الصغيرة وما دخل من الذنم والبقر في الخامسة يقال له سدس بفتح السين والذال وما دخل في السادسة ضالع ونعد ذلك يقال ضالع عام وضالع عامين وضالع ثلاثة اعوام وهكذا وولد الضأن في السنة الاولى يسمى حملا بفتح الحاء والميم وخروفا وولد المعز جديا وسخلا وولد البقرة تبيعا وعجلا وقيل الحمل الجذع قال عمر لعامله خذ العناق وهو الانثى من ولد المعز والثنية والجذعة وهذا ترخيص فانهم نصوا على انه لا يعطى من المعز الا الرباعية ورخصوا في الثنية والعناق اصغر منهما وفي اثر اصحابنا تعطى عن الضأن ثنية او رباعية او سداسية او بنت خمس او ست وعن المعز الرباعية والسدس وبنت خمس او ست ورخصوا في الثنية ورخصوا في بنت عشر عن الضأن ان كانت وافرة ولا يجوز هذا في المعز ﴿لادون ذلك لنهي﴾ النبي صلى الله عليه وسلم عن ﴿ان تؤخذ سخلة﴾ وهي التي تنبع امها للرضاع ﴿وربي﴾ بضم الراء وتشديد الباء بعدها الف التانيث وهي التي تربى ولدها وقال الازهري يطلق هذا الاسم عليها الى خمسة عشر يوما من ولادتها وقال الاموي الى تمام شهرين وهي في الضأن والمعز وقيل في المعز وقد يقال ذلك في الابل ولو لم تكن تربى او يربى بها غير امها ايضا وقيل الربى يقال لها اذا ولدت وقيل او بيوم او يومين ما لم تتم ثلاثة ايام والنهي لئلا يفرق بينها وبين ولدها او لهزالمها او لعظمها عندهم والسخلة في الضأن والمعز وقد مر الكلام عليها وفي الصحيح انها التي تنبع امها وهي ترضع عليها ﴿واكولة﴾ بفتح الهمزة اي تسمى لتوكل وقيل السمينة مطلقا لا تؤخذ ويترك سائر الغنم الا ان كانت كلها او اكثر او النصف سمنا او بالجملة انه لا يؤخذ فوق الحق الا برضى صاحب المال ولا يؤخذ دون الحق الا ان كان فيه مصلحة بيت المال ووزن اكولة فعولة بمعنى مفولة ويجوز ان لا تلحقه الناء وقيل الا كولة ما زكى او ماعد للعلب ونهي ايضا عن ذات الضرع العظيم ﴿وخل﴾ اي ذكر عن ابن مسعود لا يؤخذ في الصدقة ذكروا لهمة ولا جذعة ورخص بعضهم في الهرمة ان لم يكن فيها عيب ويحتمل ان يريد بالفحل القائم بالسفاد ﴿وشارف﴾ اي الهرمة من الانعام وقيل هذا الاسم في الابل فقط ويقال ايضا شارفة ﴿وهزيلة وعوراء﴾ الا ان يشاء الجاهلي بان كانت فيهما مصلحة بيت المال وكذا المريضة والهرمة

لادون ذلك لنهي ان تؤخذ سخلة وربى واكولة وخل وشارف وهزيلة وعوراء

والذكر والشارف * وحامل وكرائم الاموال وكبارها * بان تكون كلها صغارا الا واحدة او قليلا الا ان يشاء رب المال والكرائم جمع كريمة وهي احسن الانعام والمكابر كبار الاجسام ولا تعطى شاة ويستثنى حملها او جزئها وقيل يجوز ذلك ومبصرح المصنف بقول المنع * وان يعطى ادونها * اي احسها وهو اسم تفضيل من دون لان له فعلا يقال دان يدون اي صار دون غيره اي خسيسا فليس اسم التفضيل منه شاذا وشذ الادون ما دون سن الزكاة والمعيبة بنحو هزال * ومن غنمه كلها خرفان ادي عنها * شاة * مسنة * مكنت لها سنة وقيل كبيرة وهو اولى فتفسر هذه الكبيرة بالثنية في حق الضأن وبالجدعة في حق المعز ولو فسرناه بالتى مكنت لها سنة لم يدخل في ذلك حق الضأن ولا غيرها وجوز خروف منها ورجح * واما نهيه صلى الله عليه وسلم عن اخذ السخلة فانما هو في غنم فيه كبار وصغار وهكذا الخلاف في نصاب كله شارف او هزيلة او عوراء او نحو ذلك والصحيح ان تعطى الصدقة منها * ولا تعطى على غنم خروفان بمسنة * اي بدل مسنة * ولو * كانت قيمتها اكثر من قيمتها وجوز ان لم تكن اقل * بان كانت اكثر من قيمتها او مثلها وهذا قول من اجاز القيمة في الزكاة * وانما يأخذ المصدق * بكسر الدال مشددة وهو الذي ينصبه الامام او الجماعة او غيرها لاخذ الصدقات * اوسط * لا افضل الا ان شاء رب المال ولا اسفل الا ان كانت فيه المصلحة * ومن ثم قيل تقسم الغنم اثلاثا * مفعول ثان لتضمن تقسم معنى تصير او حال مقدرة اي يشرع في قسمها مقدرا ان تكون اثلاثا جيدا وريثا واوسط * فياخذ ربهما الجيد والريء ويختار المصدق من الاوسط ما لزم ومن غنمه ضأن ومعز * او هزيل وسمين او معيب بنوع من انواع العيب وغير معيب * ادى من الاغلب * وقيل في الهزيل مع السمين والمعيب مع غيره انه يؤدي السمين وغير المعيب * وان تساويا * اي الصنفان * اعطى من ضأن * وسمين وغير معيب * في * السنة * الاولى * ومن معز * وهزيل ومعيب * في الثانية * وقيل لا يعطى الا سمين او غير معيب * واستحسن اعطاء ضأن بمعز * اي بدله * وجاز عكسه ان تساوت قيمتهما * او كان المعز اكثر قيمة وكذا في كل ناقص مع كامل * و * جاز * اعطاء ذكر

وحامل وكرائم الاموال
وكبارها وان يعطى ادونها
ومن غنمه كلها خرفان
ادى عنها مسنة لا غيرها
وجوز خروف منها ورجح
ولا يعطى على غنم
خروفان بمسنة ولو قيمتها
اكثر من قيمتها وجوز
ان لم تكن اقل وانما يأخذ
المصدق اوسط ومن ثم قيل
تقسم الغنم اثلاثا فياخذ
ربهما الجيد والريء ويختار
المصدق من الاوسط
ما لزم ومن غنمه ضأن
ومعز ادى عن الاغلب
وان تساويا اعطى من
ضأن في الاولى ومن معز
في الثانية واستحسن اعطاء
ضأن بمعز وجاز عكسه
ان تساوت قيمتهما واعطاء
ذكر

بانثى كذلك * اي ان تساوت قيمتهما * او كانت قيمته اكثر من قيمة * بانثى * قال في الديوان وان كان عنده الذكور من الضأن والاثاث من المعز اعطى من اي شاء على المعزان لم يحد غيرها وان كان النصف نعاجا والنصف معزا اعطى من النعاج في الاولى ومن المعز في الثانية وان اعطى النعجة فحسن جميل ولا يعطى المعزة عن الضأن وان فعل اجزاء ان كانت قيمتها وقيمة النعجة سواء * ولا يعطى خنثى * عن ذكر واضح او نعجة واضحة فان فعل وقيمتها كقيمة الشاة فلا بأس ولا يكتفى * بنحصى * عن غيره وان فعل فلا بأس ويعطى القيمة عن غيرها * ولا * تعطى * شاة باستثناء جزئها او حملها * وان فعل اجزائه ولا ينبغي له والجزء بكسر الجيم جملة ما في الشاة من الصوف بعد الجزاي القطع وانما تسمى جزء قبل الجز لانها مستجز * ولا شارف ولا معيبة وان بزوال قرن * لكن ان زال من اصله وقيل او من اكثره * او اذن * من اصله او اكثره * او سن او ضرس وجوز ان اعطى قيمة العيب معها * ولو اعطاها لغير من اعطى المعيبة ولو ذاهية الرجل او العين او اكثر واعطى قيمة العيب ورخص في الهرمة ان لم يكن فيها عيب واما الاقل من الاذن او من القرن فلا شيء فيه ولا تجزى مقطوعة الذنب الا ان بلغ العراقب واذا كانت الشاة مهزولة وقد انقطع المنع منها فلا تجزى * ومن غنمه * كلها او جلها * هزيلة او مجروبة * الصواب او جربة بفتح الجيم وكسر الراء ولعله ضمن جرب معنى عاب وكان متعديا * او معيبة * بيب ما * او مريضة اجزته شاة منها على الأرجح وقيل لا * تجزى * الا السالمة * ولو لم يحدها الا بمقدار قيمة غنمه كلها الا التي انقطع المنع منها فلا تجزى وقيل يعطى منهم ان انقطع منهم جميعا واذا وجبت عليه شاة فاعطاها انصافا من غنمه او غنم قد اشتركا اجزاه ومن دفع مالا يجزىه ثم انتقل الى حال يجزى فعله الاعادة اي او اعطاء الارش ومن قيل له خذ هذه الشاة في زكاة عبيدي او خيلي او كل مالا يجب فيه فلا يأخذ الا ان قال لا يجب في ذلك فان اعطاه على ذلك اخذ وكذا ان اعطى له مالا يجزىه في الزكاة وقيل له ان يأخذ ما اعطى له وليس عليه غير ذلك ولا تجزى الدنانير والدرهم في زكاة الغنم ورخص ان يجزىه ذلك ان لم تكن

بانثى كذلك او كانت
قيمتها اكثر منها ولا يعطى
خنثى بنحصى ولا شاة
باستثناء جزئها او حملها ولا
شارف ولا معيبة وان
بزوال قرن او اذن او سن
او ضرس وجوز ان اعطى
قيمة العيب معها ومن
غنمه هزيلة او مجروبة
او معيبة او مريضة اجزته
شاة منها على الأرجح
وقيل لا الا السالمة

غنمه حاضرة او لم يكن فيها ما يجزيه ورخص ولو حاضرة اي وفيها ما يجزي ورخص
ان يجزيه غير المسكات ورخص ان يجزيه العروض والحيوان من جنس ما لم تجب
فيه ومن ارسل شاة فحدث فيها عيب قبل ان تصل فليردها الرسول وان رأى فيها
عيبا كان عند صاحبها فليدفعها وان اسقطت او ولدت قبل ان تصل فليردها
وقيل يدفعها ويرد الولد لصاحبها وان حملت عند الرسول فليدفعها اه كلام الديوان
الا ترجيح اجزاء واحدة من غنم هزيلة او مجروبة او معيبة او مريضة فمن كلام
الشيخ واما كلام الديوان فالراجح فيه عدم الاجزاء * باب * في زكاة الابل
فرض في كل خمس من الابل شاة * ثنية فاذا كانت خمسة فشاة الى تسعة
واذا كان عشرة فشاتان الى اربعة عشر واذا كانت خمسة عشر فثلاث اشياء الى
تسعة عشر واذا كانت عشرين فاربع * حتى تبلغ خمسة وعشرين * بعيرا فاذا
بلغت خمسة وعشرين او اكثر * الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض * بفتح
الميم وهي بنت الناقة الكبيرة الحامل التي ضربها وجمع الولادة والمخاض مصدر
بمعنى وجمع الولادة وقيل بنت مخاض بنت الكبيرة الحامل وقيل بنت الكبيرة التي
لها منذ حملت عشرة اشهر وقيل الصغيرة الداخلة في السنة الثانية لان امها لحقت
بالمخاض اي الحوامل وان لم تكن حاملا وقيل ما حملت امه او حملت الابل التي
فيها امه * وجاز ابن لبون بدلهما ان لم توجد * وهو الداخل في السنة الثالثة
والابون الناقة ذات لبن كثير او قل والتي ان لها ان تكون ذات لبن وقيل ابن لبون
الذي في اخر السنة الثانية والابل تلد عاما بعد عام لا تلد في عامين متصلين * فاذا
بلغت ستا وثلاثين * او اكثر * الى خمس واربعين ففيها بنت لبون * زادت
هذه والتي قبلها عشر * فان زادت * واحدة او اكثر * الى ستين ففيها
حقة * بكسر الحاء وهي الداخلة في الرابعة وقيل في الثالثة والذكر حتى اما الانثى
فلاستحقاقها ان يحمل عليها الفحل او يحمل المتاع على ظهرها واما الذكر فلاستحقاق
الحمل على ظهره وركوبه والضراب زادت هذه والثتان بعدها خمسة عشر خمسة عشر
* فان زادت * واحدة او اكثر * الى خمس وسبعين ففيها جذعة * وهي
الداخلة في الخامسة والذكر جذع سميا لانها جذعا مقدم اسنانها اي اسقطاه

* باب *

فرض في كل خمس من
الابل شاة حتى تبلغ خمسة
وعشرين الى خمس وثلاثين
ففيها بنت مخاض وجاز
ابن لبون بدلهما ان لم توجد
فاذا بلغت ستا وثلاثين
الى خمس واربعين ففيها
بنت لبون فان زادت الى
ستين ففيها حقة فان زادت
الى خمس وسبعين ففيها
جذعة

وقيل لتكامل اسنانها وهذا اخر اسنان الزكاة المنصوص عليها واول الاسنان في
الزكاة ابن مخاض وبنت مخاض ولا يعطى فيها مادونها ولا ما فوق الجذعة الا
بالقيمة واذا وضعت الناقة في اول الربيع فالذكر ربعي والانثى ربعية ويقال ايضا
ربعا فيهما ويقال للذكر ربع وللانثى ربعة بضم اوليها وفتح ثانيهما واذا ولدا
في اخر التاج فجمع وهبمة بضم اولها وفتح ثانيها ويسمى ايضا حوار بضم الحاء
وقد تكسر وذلك ساعة يولد وقيل يبقى الاسم الى ان يفصل عن امه واذا دخل
البعير في السادسة فثنى وفي السابعة رباع والانثى رباعية وفي الثامنة سدس الذكر
والانثى سواء وفي التاسعة بازل للذكر والانثى وقيل لا يقال في الانثى بازل بل اذا
مضى لبزولها عام فهي بزول وقيل ان طلع نابها وفي العاشرة مخلف للذكر والانثى
وبعد ذلك قبل بعد خمس سنين يقال بازل عام او مخلف عام او بازل عامين او
مخلف عامين وهكذا فاذا كبرا فعود وعودة واذا هرما فالذكر فخم والانثى ناب
وشارف * فان زادت * واحدة او اكثر * الى تسعين ففيها بنتا لبون فان زادت *
واحدة او اكثر * الى مائة وعشرين ففيها حقتان فالزائد على ذلك في كل اربعين
بنت لبون وفي كل خمسين حقة * وبارة الوضع اذا زادت واحدة على مائة
وعشرين ففيها ثلاث بنات لبون ثم بعد ذلك في كل اربعين بنت لبون وفي كل
خمسين حقة يعني يعد ابله اربعين اربعين او بعدها خمسين خمسين فكل اربعين
بنت لبون ولكل خمسين حقة ولا بد من جمع العددين الا ان كان يبقى تسعة فلا
جمع ويسقط الزائد وعلى هذا جرى كلام الديوان وان زادت عشرة اعتبرت وجمع
ففي الديوان اذا بلغت احدى وعشرين ومائة فثلاث بنات لبون الى ان تبلغ ثلاثين
ومائة حقة وابنتا لبون حتى تبلغ اربعين ومائة ففيها حقتان وابنة لبون حتى تبلغ
خمسين ومائة ففيها ثلاث حقائق حتى تبلغ ستين ومائة فاربع بنات لبون حتى تبلغ
سبعين ومائة حقة وثلاث بنات لبون حتى تبلغ ثمانين ومائة فحقتان وابنتا لبون
حتى تبلغ تسعين ومائة فثلاث حقائق وابنة لبون حتى تبلغ مائتين فاربع حقائق او
خمس بنات لبون فاذا كثرت الابل بعد ان بلغت عشرين ومائة ففي كل اربعين
بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومالم يكمل العشرة بعد ان تزيد على عشرين

فان زادت الى تسعين
ففيها بنتا لبون فان زادت
الى مائة وعشرين ففيها
حقتان فالزائد على ذلك
في كل اربعين بنت لبون
وفي كل خمسين حقة

ومائة فلا شيء فيه والمأخوذ به عندنا وجوب الزكاة في السائمة من الابل وغير
السائمة والقنبرة والعوامل والجارة اه والقنبرة التي يحمل عليها والصواب لاني
القنبرة والعوامل والجارة ويستتم فيها بالشريك كالغنم وهما اي الابل والغنم
لانه يرد الضمير الى الابل او الغنم مفردا مذكرا ومفردا مؤنثا وجمعا اولان الابل
والغنم نوعان سيان متماثلان في حكم الفائدة والبيان بان لا تسقط ديون
الابل من الابل وان تستقر في اليد في الذمة وان توت وان يتم النصاب والمثال
والقص والثبوت للوقت في النصاب وفيما يمكس الوقت من الاصل والاصل
والجواز والمنع بعيب وجميع الاحكام ومن لزمته بنت لبون ولم يجدها في ابله
جاز بدلا حقا كجواز ابن لبون عن بنت مخاض ان لم توجد وان اعطى
ابنت لبون فجعل وهكذا يفعل فدل على اجازة الذكر بانثي ان كانت قيمته
افضل والقول الجامع ان حكم الغنم والابل والبقر سواء فاذا اشترك اناس كثيرة
في خمسة ابعة او خمس من البقر ففيها صدقة ومن اشترك مع عشرة في عشرة
ابعة او عشر بقرات اشترك مع كل واحد في بقرة او بغير نصفين ضم ماله ووقت
ومن اشترك خمسة انصافا وله ثلاثة فليؤد شاة ومن اشترك خمسة وعشرين وله
ثلاثة ادى ثلاث اشياء وشريكه نصف بنت مخاض ومن ضيع زكاة عشرين
واستفاد خمسة اعطى اربع اشياء وخمس بنت مخاض وان ادى نصف ماوجب
ولم يؤد النصف الاخر حتى استفاد الخمسة قسم الفائدة فيحط مناب ما اعطى وقيل
ان ضيع ماوجب في عشرين حتى استفاد خمسة ادى بنت مخاض وهذا تلويح الى
بعض ما مر مفصلا في زكاة الغنم ويجوز هبة الانعام توليجا لتبديل الوقت فيكون
للموهوب له صوفها ووبرها وشعرها ولبنها وما يتولد عنه واولادها كما ان له ما يتولد
بالتجر من الدراهم الموهوبة توليجا باب في زكاة البقر قال بعض قومنا في كل
خمس من البقر شاة واذا كانت خمسا وعشرين فبقرة كما قال اصحابنا ولكن خالفنا
في قوله الى خمس وتسعين فاذا زادت واحدة ففيها بقرتان الى مائة وعشرين فاذا
زادت واحدة ففي كل اربعين بقرة مسنة وقال اعتبروه بالابل قلنا ليست الابل
كذلك قال وهو قول عمر وجابر بن عبد الله ونقل عن علي في زكاة الابل ان في

ويستتم في الشريك كالغنم
وهما سيان في حكم الفائدة
والبيان والمثال والنقص
والثبوت والاصل والجواز
والمنع بعيب ومن لزمته
بنت لبون ولم يجدها في ابله
جاز بدلا حقا كبن لبون
عن بنت مخاض ان لم توجد
فدل على اجازة الذكر
بانثي ان كانت قيمته افضل
باب

ست وعشرين منها بنت مخاض ودون ذلك في كل خمسة ابعة شاة قالوا لا يصح
ذلك عن علي قال سفيان الثوري هذا غلط عنه فانه افقه من ان يقوله لان فيه
موالاته بين الواجبين ولا وقص بينهما وهو خلاف اصول الزكاة وزعم اهل الظاهر
انهم اجمعوا على ان لا زكاة في البقر دون الخمسين وهو خطأ وجاء الحديث بانه
لا زكاة في البقر دون ثلاثين وفي الثلاثين تباع ومذهبنا ما ذكره المصنف بقوله على
كل خمس من البقر شاة الى خمس وعشرين ففيها حولية ويؤخذ منها ما يؤخذ من
الابل ببلوغ الاعداد المذكورة في الابل غير ان اسنان البقر قصيرة عاجلة
فيعد لها من السنين ما بعد للابل يعني يقابل سن البقر بمثل من الابل في السنين
ولو طال زمان ذلك السن من الابل واختلفت الاسماء فتؤخذ مكان بنت
مخاض نظيرتها سنا وهي الحولية التي في اخر الحول الاول وقد تم حولها وهكذا
الثنية من البقر مكان بنت لبون من الابل والرابعة مكان الحقة والسادس مكان
الجدعة فاذا زادت على مائة وعشرين ففي كل اربعين ثنية وفي كل خمسين رباعية
وهكذا بقية الخلاف في الابل والبقرة في السنة الاولى تباع وفي الثانية عجل وجذع
وفي الثالثة ثني وفي الرابعة رباع وفي الخامسة سدس وفي السادسة ضالع وبذلك
ضالع عام وضالع عامين وضالع ثلاثة وهكذا ومراد اصحابنا بالحولية
التبعية فان لم يجد المصدق بكسر الدال اي اخذ الصدقة للامام في ابل
او بقر سن فريضته اخذ ما فوقه ورد الفضل عينا بقيمة عدول او اخذ مادونه
وزاد له رب المال مانقص بالقيمة واجيز غير العين في ذلك وذلك قولنا وقول ابي
حنيفة وقال غير اصحابنا اذا اخذ مادون الواجب زاده صاحب المال عشرين درهما
وشاتين وان اخذ ما فوقه رد على صاحب المال مثل ذلك وزعموا ان ذلك مكتوب
في كتاب الصدقة بامر الله صلى الله عليه وسلم وقال مالك يكلف شراء السن وقال
جمهور قومنا في كل ثلاثين بقرة تباع او تبعة وفي كل اربعين مسنة وكذا قال
الربيع وابن عبد العزيز في كل اربعين مسنة وعن بعضهم في كل عشر من البقر
شاة الى ثلاثين فتباع وقيل في الاوقاص الزكاة والزكاة بالسنة القمرية
وهي العام العربي وان زكى بالمعجمة فعلى تمام ثلاث وثلاثين عاما تلزمه زكاة عام

على كل خمس من البقر شاة
الى خمس وعشرين ففيها
حولية ويؤخذ منها ما
يؤخذ من الابل غير ان
اسنان البقر قصيرة عاجلة
فيعد لها من السنين ما بعد
للابل فتؤخذ مكان بنت
مخاض نظيرتها سنا وهي
الحولية وهكذا فان لم يجد
المصدق في ابل او بقر سن
فريضته اخذ ما فوقه ورد
الفضل عينا بقيمة عدول
والزكاة بالسنة القمرية

زائد على ثلاثة وثلاثين عاما عربيا اعطى على السنين العجمية ام لم يعط الا انه
بعدها وذلك انه بعد الوقت عاما عربيا واخذ عشر يوما بعدها فيعتقد ان الوقت
مجموع ذلك كله فذلك حوسب بالزيادة بخلاف ما اذا اعتقد الوقت عاما عربيا
فكان يؤخر الزكاة تأخيرا فيما هو يعطى الاعلى العربية * وعن الربيع وابن عبد
العزيز انه ان كان لرجل * اربعون بقرة او * احدى واربعون بقرة فلا * زكاة
* عليه حتى تبلغ ستين * وانما يزكي زكاة اربعين فقط حتى تبلغ ستين فاذ ازادت
واحدة فجذعة * وعن ابن عباد انه ان حال عليها * اي على احدى واربعين
* حول فقيا * بقرة * مسنة * هي الداخلة في السنة الثالثة * وربع عشرها *
اي عشر مسنة * والزائد الى ستين بحسابه * فيكون لاثنتين واربعين نصف
عشر مسنة ولثلاثة واربعين ثلاثة ارباع العشر من المسنة ولاربعة واربعين عشر
ونحو اربعين عشر وربع العشر ولست واربعين عشر ونصف العشر وهكذا على
هذا الحساب اما اربعون فقط فقيا عنده مسنة فقط كالربيع * والعمل على الاول
وهو المشهور عندنا * اراد به ما ذكره اول الباب من قوله يؤخذ منها ما يؤخذ
من الابل الخ وهكذا اراد الشيخ بقوله في آخر الباب والمعدول به ما ذكرناه ولا
والله اعلم واما قوله قال والقول عندنا في هذا قول الربيع وابن عبد العزيز وهو قول
ابي عبيدة والعامية من فقهاءنا فمن كلام صاحب الاثر الذي ذكره قبل هذا فان
ضمير قال عائد الى صاحب الاثر في قوله ووجدت شبه ذلك في بعض الآثار الخ
لكن حكاية صاحب الاثر عن الربيع وابي عبيدة وعامية فقهاءنا تخالف المشهور فان
المشهور هو ما مر اول الباب من الاشارة الى ان زكاة البقر كزكاة الابل وما ذكره
صاحب ذلك الاثر عن الربيع وغيره ان على كل اربعين مسنة وذكر عن ابن عباد
الزكاة فيما زاد على الاربعين * فوائد * قال في التاج والاكثر منا على وجوب
الزكاة في العوامل وتمتد صفار البقر اذا اكلت الشجر وشربت الماء ومن له خمس
وبينه وبين غيره سادسة ونفيره اربع خال الحول عليهن مجتمعة فعليه شاة وقيل
وسدسها وعلى غيره اربعة اخماس شاة وان كان لكل منها اربع وبينهما واحدة
بيد احدهما اربع فعلى الذي بيده الخمس تسعة اعشار الشاة وعلى الآخر عشرها

وعن الربيع وابن عبد العزيز
انه ان كان لرجل احدى
واربعون بقرة فلا عليه
حتى تبلغ ستين وعن ابن
عباد انه ان حال عليها
حول فقيا مسنة وربع
عشرها والزائد الى ستين
بحسابه والعمل على الاول
وهو المشهور عندنا

وان لم تكن المشتركة بيد احدهما لم تجب عليهما من له خمس او اكثر ولرجل عنده
ثلاث فعليه شاة ولا شيء على الرجل وقيل عليهما الشاة على صاحب الخمس خمسة
اثمانها وعلى صاحب الثلاث ثلاثة اثمانها وان كان لاحدهما سبع ولاخر ثلاث
فعلى رب السبع شاة وخمسها وعلى رب الثلاث ثلاثة اخماسها ابو علي من له تسع
وثلاثون وعنده شاة لرجل فعليه شاتان احتياطا لاجتماع الملك واجتماع الخلطة
اه والصواب انه عليه شاة والاصوب انه لا شيء عليه وعلى الاول والثاني يطرح
عنه قدر التي ليست له قال تقسم الغنم نصفين فيختار ربا نصفها والمصدق شاة من
النصف الآخر ثم رب المال اخرى وهكذا ان كثرت وقيل يختار ربا اولاً ثم
المصدق يعني بلا تقسيم وقيل يصاح فيها فتفتقر ويختار رب المال اولاً وقيل
المصدق وان كان بعض الغنم ضاوا وبعض مزا فليط بقدر وكذا الصغار والكبار
ولولم يتم الوقص ويحسب قيل ما خلط اللبن والشجر وقيل ما استغنى عن امه وقيل
في العجل لا يمد حتى يتم شهره وقيل شهران وقيل حتى يقطع الوادي وان كانت
الغنم كلها جذاعا فلاكثر ان زكاتها منها وقيل عليها الثانية * باب * فيمن تعطى
له الزكاة وما يفرع على ذلك * تعطى لثمانية اصناف * اي لفرد او اكثر من
صنف او اكثر من تلك الاصناف ولا يجب تفريقها على الاصناف الثمانية ولا سيما
ان لم يوجد بعضها خيلا لمن اوجب ذلك * نص الله عليها في انما الصدقة للفقراء
الآية * اي تم الآية لا بالجر لعدم شرط ابقاء الجر بعد حذف الحرف الجار او
المضاف ولا بالرفع على تقدير المتمم الآية سواء جعلت هذه الجملة الاسمية خبرية
لعدم افادتها معنى معتبرا او انشائية معنى لضعف جعل الجملة الاسمية بمعنى الامر
وان قدرتم الآية احتاج الى تأويل بالامر فلاولى ان يقدر من اول الامر لفظ
انشاء فافهم ولا تقلد * اما الفقراء والمساكين فقيل سواء * وقيل سواء كذلك
لكن الفقير من لا يسأل والمساكين من يخضع بالسؤال ويدل القولين انه نسب
للفقير مال ونسب للمساكين اما المسكين فكقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين
واما الفقير فكقول الشاعر

اما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سبدا

* باب *

تعطى لثمانية اصناف نص
الله عليها في انما الصدقة
للفقراء الآية اما الفقراء
والمساكين فقيل سواء

اي لم يترك له قليل واثبت المال ايضاً للمسكين في قول الشاعر
هل لك في اجر عظيم تؤجره * نغيث مسكيناً كثيراً عسكره

* عشر شياه سمعه وبصره * فاثبت له عشر شياه هي سمعه وبصره اي لا يسمع صوت سواها له ولا يبصر سواها له او هي كسمعه وبصره لا يحتاجه اليها جدا وجه لما ونفى المال عن المسكين في قوله تعالى او مسكيناً ذا متربة اي ملتصقا بالتراب لا يطبق غير ذلك لشدة حاله او لا يملك غير التراب وكذا ينفي المال عن الفقير في كثير من كلامهم فظهر ان كلاما من الفقير والمسكين يكون له مال ويكون بلا مال فلهما سواء من جهة المال وعدمه ولو اختلفا من جهة المفهوم فهو الفقير الحاجة او انكسار الفقار ومفهوم المسكين السكن او الخضوع فلم يصح الاستدلال بتلك الادلة للقولين الآتين في كلام المصنف * وقيل الفقير احسن حالا * لان له باغة والمسكين لا باغة له وهو ما كن كالميت * وقيل عسكره * وهو ان المسكين احسن لان له باغة والفقير من لا باغة له وكأن فقار ظهره مكسورة وقيل الفقير الزمن المحتاج والمسكين الصحيح المحتاج وقيل الفقير المهاجر والمسكين غير المهاجر وقيل الفقير من المسلمين والمسكين من اهل الذمة وقيل الفقير من لا شيء له والمسكين له شيء سكن اليه ولا يكفيه وقيل بالعكس في القولين وقيل المسكين لا يعطى له ولا يستل وقيل الفقير لا يستل فان اعطي اخذ ما يكفيه والمسكين يستل ان احتاج واذا اكتفى امسك عن السؤال وقيل الفقير من لا مال له ولا حرفة وكذا المسكين وقيل المسكين الخاشع المتمسك وقيل من يتحمل ويقبل ما تيسر وقيل المساكين ناس من اهل الكتاب ونقل اليوم سهمهم الى فقراء المسلمين وقيل المسكين الناشئ على الفقر والفقير من زال ماله * ولا تعطى لغني * الا ان كان عاملا عليها او من كان بمعناه ممن يشتغل بامر المسلمين او جار مسكين يعطيه * ولا لذي صاحب * مرة * بكسر الميم اي قوة * سوي * مستوي البدن لا عيب فيه كالمرج والحذب والعور فانه لا تعطى له ولو لم تكن له حرفة الا ان كان عليه دين لله او غيره او اراد التزوج او التسري واحتاج وقيل لا تحمل للقوي ان كانت له حرفة وكان جامعا مالا وان احتاج اليها في طلب علم او معيشة فلا بأس او خلاص دين

وقيل الفقير احسن حالا
وقيل عكسه ولا تعطى لغني
ولا لذي مرة سوي

المخلوق او لله تعالى وقيل لا تحمل للقوي المستوي ولو لم يريد بها جمع المال او ارادها لمعيشة وهو الصحيح وهو ظاهر الحديث الا لطلب علم او خلاص دين ولا المتأمل مالا * اي جامع له فهو يأخذ الزكاة ليكون ماله كثيرا ولا يحمل له ذلك واما ان كان يجمعه ليقضي ما عليه فجائز بضم الميم وفتح التاء والمهزلة وكسر التاء المثناة المشددة بعد المهزلة ويجوز قلب المهزلة القاف اتفاقا وهل الغني من له خمسون درهما * او عدلها ذهباً او غيره * تامة بيده * او دينا حل او في ذمة الغير مطلقا ولم يمنعه مانع من اخذها كغنية من هي عليه وافلاسها وامانة لم يمنع منها كل ذلك سواء * وليس بمدين * بفتح الميم وكسر الدال واسكان الياء وهو اسم مفعول اصله مديون او كان مدينا تبقى له عن دينه الخمسون * ولا ذي عيال * لقوله صلى الله عليه وسلم الغني خمسون درهما او عدلها ذهباً وقد يقال مراده الغني الذي يحرم منه السؤال قال ذلك لما قيل من سأل عن ظهر غنى جاءت مسئلته يوم القيامة في وجهه خدوشا او خروشاً او خروشاً شك الراوي والعبرة ولو كانت بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لكن قوله امرت ان اخذها من اغنياء كم يدل على ذلك الذي ذكرت فيكون غنى لزوم الزكاة مائتي درهم وغنى حرمة المسئلة خمسين درهما * او * الغني * من له ثلاثون درهما على حد القول الاول * او نصفها * كذلك او اربعون كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل وله اوقية فقد سأل الناس الحافا ونبحث فيه بان الحديث لا يمنعه ان يأخذ ان اعطي بلا سؤال وكذا في حديث من سأل عن ظهر غنى الخ * او من له مال يكفيه وعياله نفقة وكسوة * ومسكن * وموئنة * ايا كانت * خولا * او من له نفقة سبعة اشهر * او من له النصاب * من ذهب او فضة او قدره من غيرها كل ذلك سواء * ورجح * لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اخذ الزكاة من اغنيائكم واضعها في فقرائكم * غير انه ربما يكون ذا عيال لا يكفيه نصابه لحول * او من له ما يكفيه وعياله سنة بعد خادم ودار او بيت ودابة واصل لا يستغني عنه او بعد بيت وخادم ويحسب عليه ذلك مما ملك مطلقا لا يشترط تلك الاشياء المذكورة في الاقوال بعينها او يشترط غنيها او لا حد للغني وانما هو راجع الى الاجتهاد * خلاف * ورجح القول بان الغني من لزمته الزكاة ونقيده بان لا يكون ذا عيال وبان يكفيه

ولا المتأمل مالا اتفاقا وهل
الغني من له خمسون درهما
تامة بيده وليس بمدين
ولا ذي عيال او من له
ثلاثون او نصفها او من له
مال يكفيه وعياله نفقة
وكسوة وموئنة حولا او
من له النصاب ورجح غير
انه ربما يكون ذا عيال
لا يكفيه نصابه لحول
خلاف

نصابه سنة ولا دين عليه من جنس نصابه ولا من غيره ينقصه عن ذلك ولا يقال مراد المصنف في تلك المواضع ونحوها ثلاثة من غير نفس القائم بهم والله اعلم وقال الثلاثي * وصاحب العيال من قد حاز * فوق الثلاث منهم وفاز لان هذا في طهارة اسفل الاناء ونجسه ولو قال من قال بذلك في الزكاة وتبعه الثلاثي * ومن ثم * اي لاجل ما ذكر من اشتراط المكفاية سنة * قيل لا تحمل لحضري له بيت يسكنه * او غار يسكنه ان كان اهل جهته يسكنون في الغيران او فيها وفي البيوت وله بيت يحتاج اليه لاضيافه وبيت لقراءته وافتائه * وخادم * اي امة * تخدمه * ومثلها عبد * ودابة يركبها وجنان * والصواب جنة يأكل ثمارها واما جنان بالكسر فجمع واما بالفتح فالقلب * يأكل ثماره * ولو كان ثماره لا تكفيه لسته وانما يعتبر الجنان من شجر الثمار المعتمد عليها في باده فان اعتمدوا فيه على الثمر فالتحل وان اعتمدوا فيه على التين فشجر التين وهكذا * وله قوت سنة وليس بمدين * او كان مدينا وله ذلك زيادة على دينه * ولا لبدوي له قوت سنة وغنم يحملها وحمل * كعير وبقرة او اثنين فصاعدا يحتاج لذلك * لثقله * بكسر فسكون * ودابة يركبها * وخادم * او عبد * وبيت * من نحو شعر * وليس بمدين * او كان مدينا وله ذلك زيادة والظاهر انه ان كانت حملته مما يركبه الناس وفيها طاقة لحمله وحمل ثقله نفيه عن الدابة * والخالف في قيمته ما ذكر * من ذهب او فضة وفي ما سوى ذلك من مناع * هل تقوم مقامه * وصحح * ولا * قولان واذا كان احد ماله اقل من تلك الحدود المذكورة في الغنى او كان مثلها او اكثر ثم نقص اخذ الزكاة حتى يتم حد الغنى عنده على الخلاف المذكور في حده وان قلت فمن له خمسون درهما او ثلاثون او خمسة عشر او اربعون ونحو ذلك من الاقوال في الغنى وليست له دار او نحوها مما يحتاج اليه ولا بدقت ان كان في حاله غنيا عنها بكراء او نحوه او غنيا عن مثلها في حاله عند غنيا وان تناول ما احتاج اليه وطالبه وصرف فيه بعض ما عنده او كله او اخذ له الدين كان فقيرا حتى يتم له احد الحدود المذكورة هذا ما ظهر لي والله اعلم ولا بد من ان يقصد الاخذ تحصيل الدار او البيت او نحو ذلك وان قصد ان لا يحصل ذلك

ومن ثم قيل لا تحمل لحضري له بيت يسكنه وخادم تخدمه ودابة يركبها وجنان يأكل ثماره وله قوت سنة وليس بمدين ولا لبدوي له قوت سنة وغنم يحملها وحمل لثقله ودابة وخادم وبيت وليس بمدين والخالف في قيمة ما ذكر هل تقوم مقامه اولاً

فلا تحمل له ذلك * ولا يعطي زكاة ماله لايه * وقيل يجوز ان يعطيه اياها ذكره في التاج * ولا لامة وجوز لها ان كانت تحت زوج * ولو اباه وكان زوجها غير غني وفي التاج وقيل يجوز ان يعطيها ولو لم تكن تحت زوج وقيل يجوز لها ان لم تكن ذات زوج وكانت لا تراد للتزوج وقيل له ان يعطيها واباه مالم يصير ابجد من يحكم عليه بنفقتها وقيل مالم يحكم عليه بها * ولا لزوجته * وفي التاج وقيل يجوز ان يعطيها لما لا يلزمه من حق لها * او طفله * او طفلته ويجوز دخولها في لفظ طفل كقوله تعالى ثم يخرجكم طفلا وقيل يجوز ان يعطيها بخليفة او قائم لها وقيل ولو بلا خليفة وفي الديوان ورخص ان يعطيها امه وطفله ان لم ترجع اليه نفقتها * ولا بد من هذا القيد ولعله والمصنف اراد بالطفل ما يشمل الطفلة ايضا وهو ظاهر قوله * وجاز لبائع * حيث غياه بقوله * وان بنتا وهل * يعطي بنته * مطلقا او ان احازها قولان * وقيل لا يعطي ابنه البالغ الا ان احازته وكون البالغ في حجر ابيه لا يمنع من الزكاة على القولين وسواء في الاحازة ان يدره عن نفسه ليكسب على نفسه او اعطاه شيئا وملكه سعيه * وصحت احازتها وهي * قسمان احدهما ان يخرجها عن نفسه والاخر * جلب زوج لها وان لم تبلغ * وان جلبها وافتر فللاب ان يعطيها وكذا ان كان بجد من لا تعطى له الزكاة ولو غير بالغة اذ جلبها زوجها وقيل اذا تزوجت طفلته او بالغة اعطاها ولو قبل جلب وقيل لا يعطي للطفلة ولا للبالغة الا ان احازها وان تزوجت بنكاح فاسد فلا يعطيها وان جلبت * ويعطيها لجدته * مالم تنازعه نفقتها وقيل مالم يحكم عليه بها * ولا لولاد بنيه * او بناته * مطلقا * بلغا او صفارا ذكورا واناثا حيا ابوهم او ميتا مالم تنازعه وقيل مالم يحكم بها عليه واذا كان الاب حيا غنيا فلا يعطيهم الجد * ولمواليه ولو صفارا ان اعتقهم * اي الصفار * لغير كفارة * ولموالي مواليهم ولموالي بنيه وموالي بناتهم مطلقا لانه اذا اعتقهم لكفارة لزمه ان يقوم بهم من ماله ولو كان لهم مال مالم يبلغوا على هذا القول ويجوز ان يعطيهم الزكاة وينفقهم من ماله لا من مالها وكذا ابواه وكل من تلزمه نفقته يعطيه الزكاة وينفقه من مال نفسه واما الكبار من مواليه فيعطيهم اعتقهم لكفارة او غيرها ودخل

ولا يعطي زكاة ماله لايه ولا لامة وجوز لها ان كانت تحت زوج ولا لزوجته او طفله وجاز لبائع وان بنتا وهل مطلقا او ان احازها قولان وصحت احازتها وهي جلب زوج لها وان لم تبلغ ويعطيها لجدته وولاد بنيه مطلقا ولمواليه ولو صفارا ان اعتقهم لغير كفارة

في الكفارة الظهار وغيره ولا يعطيها لمواليه الاطفال الا بالخليفة ورخص بعضهم
 ان يعطيها لمواليه الاطفال الذين اعتقهم لكفارة بالخليفة قاله في الديوان ومثل
 الخليفة القائم بهم واجيز بلا خليفة وله ان يعطيهم الزكاة وينفقهم من ماله لامن
 الزكاة ولو صفارا اعتقهم للكفارة * ويعطيها المرأة لزوجها ولا ولادها مطلقا * بلغا
 او غير بلغ ذكورا او اثنا حيا ابوه او ميتا تزوجت الطفلة فقيرا او كانت بلا
 زوج لكن ان كان صغيرا فيخليفة او قائم كما قال * ونصح * اي في قول والا
 خالف قوله فيما مضى انه لا يعطي طفله * لصغير بخليفة وان * كانت الزكاة
 * من ابيه * ولا سيما من غيره او اراد انها تعطي ولدها الصغير الزكاة ولو باستخلاف
 ابيه احدا فيكون غيا بالاب لانه حي ينبغي ان يكون هو الا خذله لان يستخلف
 وذلك قول من اجاز ان يعطي الزكاة لابنه وبنته ولو طفلين ولو لم تتزوج بنته
 ومثل الخليفة القائم واجيز ايضا لاهلهم ان يعطيهم بلا خليفة وقائم ولكن شرط
 الحجاز لما او لغيرها بلا خليفة او قائم ان يراقبه حتى يفنيه ولا يعطيهم خليفتهم
 او قائمهم زكاته الا بخليفة ورخص بعضهم وقيل لا تعطي المرأة زكاتها لزوجها ولا ولادها
 وهو ضعيف ولا يعطي لمجنون الا بخليفة او قائم واجيز بالمراقبة قال صلى الله عليه
 وسلم لزوج ابن مسعود اعط ابن مسعود واولاده الزكاة فانه لها اهل اي لتقواه
 وحاجته * وبالجمل فالرجل يعطيها لكل من لا تلزمه نفقته * في الحال من اقاربه
 وغيرهم ومن لزمته نفقته لا يعطي وقيل حتى يحكم بها عليه والمرأة مثله وعن
 الشافعي كل من يجبر على نفقته لا يعطي ولو لم يحتاج للنفقة قال ابن بركة القرابة احق
 بالصدقة الا من تلزم نفقته قيل للربيع بن حبيب ان اصحاب ابا حنيفة يقولون
 جميع من كان ذا محرم لا يحل لك نكاحه فلا يجوز لك ان تعطي زكاة مالك فقال
 كذبوا وكل ذلك جائز الا للوالدين والولد وفي التاج يعطي قيل بنيه ما لم يحكم
 عليه بنفقته وقيل اذا احتاجوا لم يعطهم ولو لم يحكم عليه وقيل يعطي بناته ما نقص
 من مؤنتهن بعد مكسبهن وان طلبن للتزويج من ا كفاءهن فايين خبير
 بينه وبين ان لا نفقة لهن فيجوز له ان يعطيهن ويعطي لاخته ولو كانت
 معه في داره ينفق عليها وتبغله في كسوتها ودينها ولا يتنفع به ولا تعطي

وتعطيها المرأة لزوجها
 ولا ولادها مطلقا وتصح
 لصغير بخليفة وان من ابيه
 وبالجمل فالرجل يعطيها
 لكل من لا تلزمه نفقته

لاولادها

لاولادها ان حكم عليها بنفقته وقيل لا تعطيهم ولو لم يحكم عليها اذا احتاجوا
 وقيل يجوز ان تعطي لهم بقدر الوقت الذي لا يلزمها فيه اطعامهم وكذا
 ما يحتاجون اليه وكذا قيل في كل من لزمته نفقته ان يعطيها منفقة ما يتنفع به في
 غير النفقة قيل وللزوج ان يأخذ من مال زوجته وله ان يعطيها زكاتها ويكسوها
 منها وينفقها ولصاحب المال ان يعطي قرابته في غير بلده * ولا تعطي لمن يمونه *
 بنفقته ويكسوه ويعطيها ما يحتاج * غني * لزوما شرعيا وقيل ولو ماله باحتساب
 وهو ضعيف كذا قيل والصحيح ان لا يعطيها ولو ماله غني احتسابا * كآب وزوجة
 وطفل * هم لا تعطي لهم الزكاة اذا كان من يمونه الاب غنيا وهو ابنه او بنته وكان
 الذي ينفق الزوجة غنيا وهو زوجها وكان الذي ينفق الطفل غنيا وهو الاب او
 الجد ولعله مثل بذلك احترازا عن يمونه غني احتسابا فانه يعطي في قول واذا
 كانت النفقة لا تكفي لضيقها اجاز ان يعطي ولو ماله غني وكذا يعطي لسائر حوائجهم كدين
 ومسكن اذا لم يلزمه ما يورثه وفي الديوان ولا تعطي الزوجة الغني وقيل تعطي ان كانت فقيرة
 ولا تعطي لاطفال الغني وقيل تعطي بالخليفة ومن لزمته مؤنته غيا ولم يقدر عليه فله اخذ
 الزكاة عندي ولوزوجة منع زوجها الغني نفقته او بعضها من اكل او غيره ولم تقدر عليه بنفسها
 ولا بالقاضي او غيره فيجوز كذلك ان تعطيها او كذا من لزمته مؤنته غنيا وكان يمونه لكن
 احتاج اليه ما لم يلزم الغني كدين في ذمته جازله الاخذ ليخلص بها ذمته وكذا
 ما شبه ذلك * ولا لمن يتقوى بها على معصية ولو فقيرا * ولا لبني هاشم وبني
 المطلب ولا لمولاهم الا ان منعوا من الخمس من الغنيمة كهذا الزمان ولا يأخذ
 الزكاة من لابنه مال طفلا او بالغاً واختار في الديوان جواز اخذه والخلاف في
 الجد ويأخذها ان حيي ابنه ولا يأخذ الرجل الزكاة لاولاده الاطفال بل يأخذ
 لنفسه ورخص في ذلك ان كان اهلا للولاية ومن قيل له في مالك كذا وكذا او
 عدت كذا او وزنت كذا او كالت كذا او ازمك كذا وكذا زكاة اخذ به ان كان
 القائل امها وقيل او غير امين وصدقه ولو عبدا او اجيرا * والاكثر * على انه
 لا يجوز * دفعها * الا * لموافق محتاج * لكن شرط اكثر المغاربة والحراسانيين
 كونه متولى ايضا ولم يشترطه الهاميون وعلى كل حال لا تعطي الا لمن علم انه موافق

ولا تعطي لمن يمونه غني
 كآب وزوجة وطفل
 ولا لمن يتقوى بها على
 معصية ولو فقيرا والاكثر
 دفعها لموافق محتاج

وجوزت لفقير لم يعلم منه خلاف المذهب * فاذا علم انه فقير ولم يعلم انه مخالف ولا موافق اعطاه واجازها بعض للمخالف وقيل ان كان بين اظهرنا وقيل يعطيه منها ان كان قريبا للمعطي والصحيح انها لا تعطى الا للمتولى ولكن اذكر وخصا لثلا يخلو الكتاب منها لمضطر اليها ويقال زكاة الفطر وزكاة المال ودينار القراش وشاة الاعضاء ودية المجهول وارشه وما يلزم على ازالة الشعر من موضع لا يجوز نزع منه وجرح الانسان نفسه لا لمدواة وما يلزم على الجماع في الدبر وعقر الحرة المبيعة وديتها ان لم يعلم لها وارث كل ذلك للمتولى وقيل غير ذلك في زكاة الفطر واجيزت الزكاة لذي كبرة لا يستعين بها على معصية * وقيل في الظهور ياخذ الامام الثلثين من كل بلد ويفرق الثلث في فقراءه * ولو كانوا في البراءة ولو مخالفين ويعطي ولولم اخذ منه ولو ما اخذ منه ان تاهل * وهو الناظر في ذلك * ان رأى الصلاح اخذها كلها او تفريقها كلها فيه او تفريق الثلثين فيه او غير ذلك فقل * وفي الكتمان * متاع باستقرار قوله فعلى كل ملي وساع ذلك لتقدير اما اي واما في الكتمان * حين رجع اليه * اي الى الكتمان بالبناء للمفعول * ومرجت * اختلطت بالبناء للفاعل او خلصت فهو للمفعول * اليهود * اي امور الناس بان لم يتوصل الى الانصاف واخراج الحقوق واختلط الباطل والحق او عهد الله ورسوله البناءي توصيتها لنا باقامة الحقوق فلم نتوصل اليها ولم نف بها يقال مرج بكر العهد اي لم يف به * وثالث الامانة * ضد الحيانة * فعلى كل ملي * بكسر اللام وتشديد الياء بوزن فعمل اي غني حسن القضاء اوسيته واصله مليء بياه ما كنة فهمزة ابدلت الهمزة باء وادغمت فيها الياء والاصل ابقاء الهمزة وفي القاموس مامعناه المليون الغني المتمول وقيل الحسن القضاء اه فليس نسبنا الى المال والاثبت الالف بعد الميم ويجوز ان يكون فيلانا من المال للنسب على القلب المكاني اي ذي مال على قول من يقول يجيء فعيل للنسب * دفعها في كل من يعزبه الاسلام ويعان به * بذلك الانسان الذي يعزبه الاسلام وفي رجوع الضمير للدفع تفكيك الضمائر * اهله ويتحقق ذلك في اهل الولاية * واختاره الشيخ * وجوزت لفقير ولو غير متولى * بان كان في الوقوف او البراءة وعن عبد الله بن عبد العزيز

وجوزت لفقير لم يعلم منه خلاف المذهب وقيل في الظهور ياخذ الامام الثلثين من كل بلد ويفرق الثلث في فقراءه وهو الناظر في ذلك وفي الكتمان حين رجع اليه ومرجت اليهود وقلت الامانة فعلى كل ملي دفعها في كل من يعزبه الاسلام ويعان به اهله ويتحقق ذلك في اهل الولاية وجوزت لفقير ولو غير متولى

وشعيب الزكاة لفقراء الاسلام موافقين في الولاية او في غيرها او مخالفين وقيل ان ظهرت الدعوة دفع ثلث الزكاة لاهل البلد وان ظهرت دفعت الزكاة لاهل الولاية ويحتمل ان يراد بهذا زمان الامام وزمان الكتمان واجاز بعضهم ان تعطى لطفل مخالف امه في الولاية وبعض ان تعطى لفقير ذمي ذكره في التاج وبعض ان تعطى لمكثف يشتري بها القرطاس ونحوه مما يعين على الدين وجاز لفقير ان يطعم منها غيره ولو غنيا او عبدا او في البراءة كمخالف وشرك وان يتصدق منها ويصل اخوانه وارحامه بدون ان ياخذها من اول مرة لذلك وقيل لا وجاز قيل ان يجعل منها حليا لزوجته بقدر ما يزيل عنها الاحتقار بلا سرف والصحيح انها لا تعطى الا للمتولى وان لم يوجد فلموقوف فيه والا فامتبرا منه والا فله مخالف ورع في مذهبه ويقدم من لا يطعن فينا وبعده من قل طعنه وبعده الطاعن كثير والا فلنصراني والافلصابوني والافلهودي والافلهوسي والافلهضي وذلك كله مع عدم الامكان وخوف خيانة الموت وعدم وجود سبيل بنحو ارسال وقيل تعطى لفساق البلد منا ولا تخرج للمتولى خارج البلد والصحيح الجواز وكره بعضهم ذلك الا ان اخرجت اقربة وارحام والبلد القريب اولى من البعيد * وهل ياخذها فقير من غني وان لم يكن * ذلك الغني * وليا * متولى * له * وهو الصحيح * اولاً قولان * وقيل لا تعطى الا للمتولى ولا تؤخذ الا من متولى او من لا يعلم خلافه * وجوز لمحتاج اخذها من مخالف * وجوز لغير المحتاج ايضا ان كان تحمل له الزكاة * ان علم خلافه * خلافا لابي عبيدة * وكره * اخذها * ان لم يعلم * ذلك المخالف خلاف ذلك الفقير له لان موافق احق بها وذلك اداء للفرض فقبولها اعانة على اخذها وقيل ان لم يعلم فلا تجوز له وظاهر الشيخ ان ابا عبيدة يكره اخذ الزكاة من المخالف اذا لم يعلم بخلافه وفي الديوان وقيل ياخذها ولو لم يعلم بخلافه واذا طلب الفقير الزكاة فالصحيح جواز اعطائه ان كان متولى وقد طلبها ابن مسعود من زوجته واعطته كما مر والمشهور المانع ومن اوصى بالزكاة للمخالف فقل تعطى له وقيل لموافق وان كان الموصي مخلقا اعطيت له وقيل لموافق ومن اوصى بها للمتبرع منه اعطيت للمتولى وقيل لا * وهل

وهل ياخذها فقير من غني وان لم يكن وليا له اولاً قولان وجوز لمحتاج اخذها من مخالف ان علم خلافه وكره ان لم يعلم وهل

لمن اعطاه مخالف شيئا ان يأخذه ولو لم يخبره انه زكاة او غيرها وتعطى لعمال عليها
ولمن كان بمعناه كقراض ووال * متولي امر البلد * وشار * ومفت ونحوهم من
اشتغل بامر الناس قياسا على العامل * بقدر عناهم * اي تعيهم * وشغلهم
ومنفعتهم في الاسلام * وذلك في الظهور وقيل او في الكتمان * وان استغنوا *
ويجوز للعامل ما يقوته سنة والظاهر انه ومثله يعطون ما يكفيهم سنة ومن يلزمهم
عوله ولا يعطى في عام لم يشتغل بذلك ولهذا الذي ذكر المصنف استثنيت هؤلاء
من قوله لا تحل لغني ولك ان لا تستثنيهم لانهم لم يأخذوها من حيث انها زكاة
حلت لهم بل حلت للعامل من حيث الاجرة ولو غير متولى وكذا من هو مثله
تحل له لانه مكفوف بامر الناس ولو غنيا غير متولى وزعم ابن القاسم من اصحاب
مالك انه لا تحل الزكاة لغني ولو عاملا على الزكاة او مشغولا بامر الاسلام كقراض
ومفت ووال * وسقط من عهد عمر رضي الله عنه * اي من زمانه الى يوم القيامة
* سهم المؤلفة * وهم من اسر الشرك وكان مع المؤمنين او اسلم اسلاما متزلزلا
ضعيفا او كان مشركا رجي اسلامه او مال للاسلام وكان صلى الله عليه وسلم
يعطيهم لثبت اسلامهم ويقوى اسلام من ضعف اسلامه ومنهم من شركون بؤذون
المؤمنين فكان يعطيهم ليلينهم ويؤلفهم ذكره في التاج * حين * بدل من العهد
او منه مع الجار وهو معرب او مبني لاضافته لجملة فعلها مبني * طلبوه فقال لهم
ذلك * الاعطاء الذي يعطيكموه رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر انما هو
* اذ كان الاسلام حقيقا * بكسر الحاء نسب الى الحق وهو من من اسنان الابل
تقدم تفسيره وهو الذي تمت له اربع سنين اي اذ كان الاسلام ضعيفا كالحق * واما
الآن فقد بزل * اي قوي وصار كالجل البازل استعار البزل للقوة واشتق منه
بزل بمعنى قوي وهو الذي له عشر سنين * من رضي فله الرضى * اي جزاء رضاه
بالاسلام وامره * ومن سخط فله السخط * بفتح تين او بضم فاسكان او بضم تين
والفعل بكسر الحاء اي جزاء سخطه * وهو عندنا على سقوطه * الى يوم القيامة
كما مر * مادام الامام قويا وعنهم غنيا * وقيل هم اثنا عشر رجلا اريد بالاية
ذكرتهم في التفسير قيس عليهم غيرهم عملا بعموم اللفظ * وجاز ان نزل قوم

لمن اعطاه مخالف شيئا ان
يأخذه ولو لم يخبره انه زكاة
او غيرها وتعطى لعمال عليها
ولمن كان بمعناه كقراض
ووال وشار بقدر عناهم
وشغلهم ومنفعتهم في
الاسلام وان استغنوا
وسقط من عهد عمر رضي
الله عنه سهم المؤلفة حين
طلبوه فقال لهم ذلك اذ كان
الاسلام حقيقا واما الآن
فقد بزل من رضي فله الرضى
ومن سخط فله السخط وهو
عندنا على سقوطه مادام
الامام قويا وعنهم غنيا
وجاز ان نزل قوم

بالاسلام منزلة * غير متمكنة * خيف * معها * منهم ضعفه * نائب خيف اي
ضعف الاسلام مطلقا لا خصوص اسلامهم * تألفهم * فاعل جاز بضم اللام
من تألف المتعدي اي استمالتهم للاسلام بالاعطاء من الزكاة مثلا او بمعنى التأليف
لعلاقة اللزوم والسببية * لدفع شرهم عنه وجلب نفعهم له وتدفع لمكاتب * وهو العبد
الذي اشترى نفسه من سيده وهو عندنا حر من وقت الشراء ولو لم يوصل شيئا من
الثمن فتعطى له الزكاة ولو لم يكن في الولاية اعانة له على الاداء وبعد الاداء لا تعطى
له الا ان كان في الولاية الا عند من لا يشترط الولاية وقال قومنا هو عبد ما بقي
عليه درهم واجازوا اعطاء الزكاة للعبد المكاتب * وجنس المكاتب * هو المراد
بـ * الرقاب في قوله تعالى * وفي الرقاب * ويصح ان يكون الباء بمعنى في اي
وهو المراد في وفي الرقاب وقيل المراد ان يأخذ الزكاة ويعتق بها العبد او يفدي
بها الاثير * ولغارم وهو المدين بلا سرف وفساد وان لم يحل اجل الدين او كان
بتباعة * للمخلوق * او احتياط او كفارة * مغلظة ولو كفارة ظهرا او مرسلة
ودينار القراش وغير ذلك من الكفارات او نذر او غير ذلك كزكاة ازمته ولم يجد
من اين يؤديها وكبحج كذلك يعطى قدر ما عليه قلنا او بزيادة لاحتياجه بعد قضاء
ما عليه وكذا في المكاتب وقيل لغارم من احترق مملك او ذهب السيل به وان
احتاج المدين باسراف او افساد وتاب توبة نصوحا اعطيت له * ولحناج انكاح او
تسر * ولو زوجتين او اكثر وكذا التسري ان لم يستغن عن ذلك هذا وفي التاج
لغارمون ضربان ضرب تحمل لاصلاح ذات البين كحامل لدية قتيل فيعطى ولو
غنيا ومحمّل مالا ليكف به فتنة يعطى ولو غنيا وضرب الصلحة نفسه يعطى بقدر
ما يقضي دينه وان ابراء ربه قبل ان يعطيه اياه رجعت الى اهلها وقيل لغارم من
عليه دين لا يجد وفاء ولا يقبل قوله انه غارم الا ببيان وقيل هو من ازمه غرم عن
غيره وقيل المستزوم مطلقا ودخل في الغارم من ذهب ماله بجائحة ومنع الاكثر
اعطاءها في دين على ميت ابو حنيفة لا يعطى للغارم ان كان مازمه من دية قتيل
لا يجوز افساد ونحوه مما لا يحل واجيز ان كان خطأ وتعطى العاقلة فيما يلزمها من الدخول في
الغارمين ولا يعطى للغارم ان كان عنده ما يؤدى منه عند بعض وقيل يترك له قدرا ينفيه

بالاسلام منزلة خيف
منهم ضعفه تألفهم لدفع
شرهم عنه وجلب نفعهم
له وتدفع لمكاتب وهو المراد
بوفي الرقاب ولغارم وهو
المدين بلا سرف وفساد
وان لم يحل اجل الدين او
كان بتباعة او احتياط او
كفارة ولحناج انكاح او تسر

في الوقت ويعطي البقية ويعان بالزكاة ان لم تكف البقية وقيل ان كان يعطي وتبقى له
مؤنة سنة فلا تعطى له ولا لبناء مسجد او صلاحه او مقبرة او صلاحها او
شراء كفن او اصلاح طريق او اطعام ضيف او صديق او حج نافلة او
والظاهر ان من ازمه حج بنذر او دخل فيه نافلة وفسد ولم يكن له مال يجوز له اخذها
لذلك لزومه او تزويج لاولاد ذكر او اناث بل يقبض الرجل الزكاة
ليزوج وان اخذها ابوه وقال للمعطي انك تعطي ولدي وقبل المعطي جاز وظاهر
قولهم ان على الاب تزويج ابنه انه يجوز ان يأخذها لنفسه ليزوج بها ابنه وكذا
يأخذها ليزوج ابنا اخر للعدالة عليه ان لم يكن له مال او صلة رحم بل
يعطي الرحم لا لتصدانها اداء لحق الرحم بل لانهم اهل لها فيكون صدقة
وصلة ويؤتى تعطي لانه في سبيل الله وهو المراد في قوله وفي سبيل الله يعطي قدر
ما يحتاج اليه هو ومن يلزمه عوله ان لم يكن في النية ما يغني عن المشركين
كفاف وكذلك يعطى الغازي الى المنافقين ولا يغني ما لهم قيل لا يعطى
الا ان كان فقيرا او انقطع به وقيل يعطى الغازي ولو كان غنيا والا استغنى عنه
بالفقراء والمساكين فيدخل فيهم وكذا يقال في الغارم وفي القواعد يعطى الغازي
ما يحمله الى منزله وعن ابن عباس وابن عمر تعطى الزكاة في الحج مطلقا فرضا او
نفلا وقال الشافعي وابو ثور لا تعطى في حج ولا عمرة اه ولا بن السبيل وهو
المنقطع عن اهله يعطى له قدر مبلغه ولو استغنى ببلده او كان مخالفا سواء كان
انقطاعه بسفرا او باسرا وبذهاب اهله عنه ويعطى ان لم يكن غنيا في بلده ولو اكثر
ما يوصله وهل ينفق باقيا بيده ان كان غنيا اذا وصله اي اهله وماله
على اهل الزكاة بنية معطيه الاول وثوابه الاول وكذا اذا اجتمع معهم بعد ذهابهم
عنه لان جواز اخذه الزكاة طار عليه في حال له مال لا يصل اليه فكان كالذي خاف
الموت فاكل من مال الناس او افدى نفسه من الموت او نحوه من ضر البدن واذا
وصل ماله غرم لصاحب المال عند مجيئه هذا له وكضطر لا كل ميتة ونحوها اذا وجد
غنى عنها حرمت عليه غير ان المضطر اليها والى غيرها لا يتزود منها ولا يأكل
الا بمقدار وقيل له التزود فاذا غني عنها طرحتها او يمسه لانه اخذه كما يجوز

للبناء مسجد او شراء كفن
او اصلاح طريق او اطعام
ضيف او حج نافلة او
تزويج لاولاد او صلة
رحم ولغازي في سبيل الله
ان لم يكن في النية كفاف
ولا بن السبيل وهو المنقطع
عن اهله يعطى له قدر مبلغه
ولو استغنى ببلده وهل ينفق
باقيا بيده اذا وصله وماله
او يمسه

له قولان وقيل هو المسافر المحتاج لما ولو استغنى ببلده صاحب هذا القول يقول
يغرم ما اخذ اذا وصل يغرم للمعطي كل ما اخذ لا الباقي فقط وقيل ابن
السبيل المسافر في طاعة وقيل المنقطع به الحاج وفي التاج وقيل الساعي على العيال
داخل في قوله وفي سبيل الله كطالب علم خرج لاجله حتى يرجع والضيف الفقير
في سفره ومن نزل به ضيف فله اطعامه من زكاته اذا علمه وينبغي ان لا يحملها
نقبة لاله وذات حلي لا تعطى قيل الا ما محتاجه بعد ثمنه تمام سنه الا ان ارادت
قضاء ما عليها ولو كفارة ولا يشتري منها مستغن بماله مصحفا ومن اعطاها لمسافر
محتاج اخبره وقيل يجوز ان لا يخبره وجاهل من حلت له ان يشتري بها طيبا وثيابا
فاخرة لنحو عيد ولا تعطى لصغار الغني ان ضيعوا وقيل تعطى ويجوز ان تعطى
الطفل لا يضيئها وان كان يضيئها اعطاها من قام به وقد يعطى منها ذو مال ينشئ
بالاضافة اه وفي الديوان من انقطع عن ماله فوصلت اليه الحاجة ولم يصل اليه بمعنى
ولم يجد السلف ولا من يعطيه الدين لماله اخذ الزكاة قدر ما يحتاج فقيل ان بقي يده
غرمه او اعطاه الفقراء باب في دفع الزكاة وكما يعطى منها انسان امر
الصدقة في الظهور الى الامام ولا يقسم غني زكاته بنفسه وان فعل اعادها
وتجزئه ان امره الامام قيل او اعطاها بلا امره واجاز الامام فعله قبل فناءها
وتجزئه ايضا ان امره عامل الامام او نائبه وقيل تجزيه ولو اجاز له قبل فناءها
وقيل تجزيه مطلقا الا ان طالبه بها فانه يعيدها له ولو طالبه بعد علمه بانه قد اعطاه
وقد طالب ابن مسعود الزكاة من زوجته فلو لا جواز اعطائها اذا اعطيت بلا اذن
الامام لم يطلبها واما قولها لا حتى اسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما امتعت
مخافة ان لا يجوز للمرأة ان تعطي زوجها وبناتها زكاتها واسئل المانع بقول ابي
بكر رضي الله عنه والله لو منعوا مني عقالا مما كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم لقاتلتهم حتى الحق بالله فاباح قتالهم بل اعتقده فريضة واجبة يثاب بها
على منعهم الزكاة منه واطاق المنع فشمع ما لو منعوها لكونهم قد اعطوها في اهلها
او لكونهم ارادوا ان يعطوها لاهلها بانفسهم او لكونهم لا يعطونها مطلقا انكارا
لها وهو الواقع في نفس الامر اذ قالوا لا نجعل في اموالنا شركاء وارتدوا وان قلت

قولان وقيل هو المسافر
المحتاج لما ولو استغنى ببلده
ويغرم ما اخذ اذا وصل
باب

امر الصدقة في الظهور الى
الامام ولا يقسم غني
زكاته بنفسه وتجزئه ان
امر الامام

ان كان هذا هو الواقع منهم فقتل ابي بكر اياهم انما اراده لانكارهم اياها ومنعها اصلا
فقط فلو اعطوها بانفسهم لاهلها او ارادوا اعطاءها لم يقاتلهم قلت العبرة بمعوم
اللفظ لا بخصوص سببه ولفظه علق فيه القتال على المنع عموما هذا ما ظهر لي في
استدلال من استدل بذلك * وهل يفرق الثلث في كل بلد * اخذها منه * كما
مر او النصف لفقراءه وان مخالفين او فاسقين * موافقين او فاسقين غير موافقين
* وبأخذ الباقي لعز الدولة * دولة الاسلام اي لطلب عزها اي لا عزازها * قولان
وان احتاج لجمعها اخذه * بلا غرم عليه ويعطيهم من قابل ما يصلح وان لم يجز
فرقها كلها واذا كتنى اهل قرية فاقرب اقربى اليها * وتدفع لعامله ولو فاسقا ان
كان * الامام * هو متولى * ويتخلص منها صاحبها كأنها ملك للامام يبرأ
بادائها الى من امره ان يؤديها اليه وقيل لا الا اذا علم انها وصلت الامام او امره
الامر بصرفها فصرفها لانه فاسق لا تبرأ به الذمة وفي التاج من سلم زكاته لرجل
يعطيها فتلفت قبل اعطائها فلا ضمان عليه وقد اجزته ان اقام الامام او الجماعة
ذلك الرجل وان اعطاها صاحبها لامين عنده يعطيها فضاقت ضمنها الامين ولو
متولى ومن بعث زكاته الى فقير مع ثقة او الى امام او واليه فتلفت ضمنها وان
اعطاها ثقة وقال سلمها لاهلها فتلفت اجزت ولوفي عصر الامام كما ان سلمها الرسول
الامام * والا * يكن الامام متولى * فلا * تعطى لعامله * وان * كافى عامله
* امينا * لانه يؤديها العامل الى غير الامين ولو كان بوجه يسوغ لهذا العامل
مثل ان يكون الامام عنده متولى * ان لم يكن خوف * على عدم اعطاءها له
* ومن دفعها لعامله * اي لعامل غير المتولى ولو كان العامل متولى * تقية *
للعنف * اعادها في المسلمين * وقيل اذا اخذها الامام الجائر او عامله او جبار
يدعي التقدم والسلطنة فليس عليه ان يعيدها وان اعطاها له برضاه بلا قهر واخذها
منه مشرك اعادها * وان كان مسلم بارض حرب ادى زكاته لفقير مسلم ان
وجده والا بعثها للامام العدل * او عامله او مسلم * وان تلفت قبل الوصول *
الى الامام او عامله او المسلم او ارسلها لمن يفرقها او لمن يعطيها لانسان فتلفت
قبل التفريق او الاعطاء * ضمنها * على الاصح * وقيل لا * يضمنها اذا ارسلها

وهل يفرق الثلث في كل
بلد كما مر او النصف
لفقراءه وان مخالفين او
فاسقين وبأخذ الباقي
لعز الدولة قولان وان
احتاج لجمعها اخذه
وتدفع لعامله ولو فاسقا
ان كان هو متولى والا
فلا وان امينا ان لم يكن
خوف ومن دفعها لعامله
تقية اعادها في المسلمين
وان كان مسلم بارض
حرب ادى زكاته لفقير
مسلم ان وجده والا بعثها
للامام العدل وان تلفت
قبل الوصول ضمنها وقيل لا

للامام او عامله وقيل لا يضمنها ايضا ان ارسلها لغيرها وان لم يحسد الارسل ولا
الاعطاء اختار خيرا من وجد على الترتيب كما مر * وجاعلها في بيت المال *
بنفسه او بمن صدقه انه جعلها فيه * بري * منها ان اخبر * هو او غيره * الامام
بها * قبل تلفها * او صرفها * الامام * في حوائج المسلمين * قبل اخباره او
قبضها الامام من بيت المال وانما يبيدها اذا وضعها في بيت المال هو او غيره وتلفت
قبل ان يعلم الامام بها انها زكاة لان علم ثم تلفت ولا ان صرفها ولم يعلم * ويدفع
الامام زكاة ماله لجماعتهم * اي جماعة المسلمين * ويجعلونها في بيت المال او يردونها
له * فتكون بيده امانة لاضمان عليه في تلفها بلا تضييع * ويجعلها هو فيه * او
يفرقها واذا دفعها اليهم وجعلوها فيه او ردوها له فقد بري * ولو تلفت * وان جعلها
فيه او لا بلا محضهم * اي حضورهم او فرقها او اعطاها لمن يفرقها * اجزاء *
وتجزى ولو تلفت والواضح انها لا تجزى ان تلفت لان الصحيح ان الوعاء لا يكون
قابضاً * ويعطى لكل صنف بالنظر من الصلحاء * وان ظهر له ان يجعلها في بعض
الاصناف فقط لمصلحة فقيل لا يجوز فيضمن لغيرهم بقدر النظر ويمرر سهام غيرهم
الى وجودهم الا ان لم يوجدوا حتى حال الحول وقيل يجوز * ولا تبعت هدية *
ولا يكفى بها وان فعل لم تجزه * ولا تحبأ لغائب * وان خبث لغائب ووصلته
اجزته والغائب المسافر وقيل خارج البلد وقيل خارج البلد ومزارعها ونخلها وشجرها
الا الامام فانه يخبأ للغايب في غزوه وللعامل اذا ارسلها اليه ولم يجي
ولابن السبيل ولكل من غاب في امر الاسلام مما منفعته للعامة * ويفضل كبير
وعجز وذو فضل في الاسلام * كمال وورع * وذو عيال * والضعيف وشديد الحاجة
* وخير الصدقة ما اقبلت غنى * اي ما اوجدته متصلاً * وقد روي ذلك * عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم اما النفل فخير الصدقة ما اقبلت غنى المعطى بان اعطي
حتى كان غنيا او اقبلت غنى المعطى بان ترك لنفسه ما يستغني به عن كد الكسب
او التمسك * واما الفرض فما اقبلت غنى المعطى لانه لا يبق لنفسه من زكاة ازمته * ومن
ثم يجوز ان يعطى لفقير ما يكفيه من ثمة لاخرى * فذلك قوت سنة وما يحتاج
فيها اليه ويعطى اكثر من ذلك ان كانت عليه تباعة لله او غيره او حاجة تزويج

وجاعلها في بيت المال بري
منها ان اخبر الامام بها او
صرفها في حوائج المسلمين
ويدفع الامام زكاة ماله
لجماعتهم ويجعلونها في بيت
المال او يردونها له ويجعلها
فيه وان جعلها فيه او لا بلا
محضهم اجزاء ويعطى لكل
صنف بالنظر من الصلحاء
ولا تبعت هدية ولا تحبأ
لغائب ويفضل كبير وعجز
وذو فضل في الاسلام وذو
عيال وخير الصدقة ما اقبلت
غنى وقد روي ذلك ومن
ثم يجوز ان يعطى لفقير ما

او نحوه وان كانت غلة اخرى تجبي قبل رجوع الاخرى لسنة اعتبرها واعطى اليها فقط والضابط ان يعطيه ما يكفيه في سنة سواء اعطاه في وقت الثمرام في غيره **وقيل** يعطى حتى يستغني **بأن** يتم له النصاب بلا تباعة تنقصه او يكون في حد من حدود الغنى السابق الخلاف فيه فيعطى مثلاً حتى تتم له مؤنة سنة وبيت ودابة وجنان وخادم **ولا** تحمل له بعد **الا** ان نقص بعد ذلك وقيل لا يعطى اكثر من خمسين درهما ان كانت عليه تباعة تنقص ذلك العدد وقيل يعطى مؤنة سنة وخمسة عشر درهما وقيل ما يشتري به خادماً ان كان ذا عيال وكثرت الزكاة وكره ابو حنيفة ان يعطى مقدار النصاب من الصدقة وقال مالك والشافعي يعطى بقدر النظر والاجتهاد لاختلاف احوال الناس والاسعار وقيل يأخذ قوت سنة وخمسين درهما وقيل مؤنة سنة ومائتي درهم وقيل يأخذ حتى يملك الف درهم وقيل يأخذ قوت يوم وليلة وقيل يأخذ قدر ما يشتري ضيعة يستغني بها طول عمره او يهيء بضاعة يتجر بها ويستغني وقيل ان افتقر بعد غنى فله ان يأخذ حتى يعود كما كان ولو عشرة الاف درهم الا اذا خرج عن حد الاعتدال واستفت الفقير قلبه ولو افترقه بقول من تلك الاقوال **ويعطى** الامام **المؤلفة** ما رأى **وهذا** يعني عنه ما تقدم من انه يعطى بنظر الصالحاء لانه ينظرهم وهم منهم **وعليه** النصيحة **لله** ورسوله وللمؤمنين قيل ولا يعطى لعامل اكثر من الثمن **ثمن** مال الزكاة كله لاثمن ما جاء به فقط الظاهر انه ان كان له عامل واحد اعطاه ثمن جميع الزكاة وان كان له عاملان او اكثر ففرق بينهما او بينهم الثمن وليس المراد ثمن ما ارسل اليه فقط ويجوز ان يعطى لكل عامل ثمن ما اخذ من الناس ولكن الصحيح انه يعطيه مقدار عمله وانما يعطى من الكل ولا يتصر على ما يجبي فقط جاء الاثر بهذا وفي القواعد يعطى بقدر ما يرى الامام وقيل مقدار عمله وقيل الثمن اهـ والصحيح الاول **وبالجملة** فهي على قدر النظر والاجتهاد **وان** كان العامل فقيراً اعطاه على فقره وعلى عناءه في عمله **وان** كان مكاتباً ايضاً اعطاه على كتابته ايضاً وعلى فقره وعلى عناءه في العمل وكذا ان كان العامل فقيراً مديناً او كان العامل قد تحمل ديون قوم او غرامات مطلقاً للصالح اعطاه على قدر كل جهة والله اعلم

وقيل يعطى حتى يستغني ولا تحمل له بعد ويعطى المؤلفة ما رأى وعليه النصيحة لله ورسوله وللمؤمنين قيل ولا يعطى لعامل اكثر من الثمن وبالجملة فهي على قدر النظر والاجتهاد

فصل جاز للامام شراء دواب وعبيد وعدة ما ينفع به للقتال كالدرع **وسلاح** وخيل **فالدواب** لنقل اموال بيت المال الى البيت او غيره او من البيت الى غيره ولحمل الغزاة وما احتاجوا والعبيد لخدمة ذلك كله والعدة والسلاح والحيل للحرب ودواب ممنوع الصرف فبانه مفتوحة اصله دواب كساجد ووقع الادغام **ويوت** الخزين **مال** بيت المال **من** بيت المال **متعاق** بشراء **ومؤاجرة** ذلك **اي** عقد اجرة خادم ذلك من بيت المال ان استأجر عليه والمطف على شراء والامام ان يخدم ذلك بنفسه او دابته او عبده وان يكرى بيوته ويأخذ الاجرة على ذلك بعقد الصلحاء له ذلك بعد او قبل وله ان يأخذ بنفسه بعدل او ترخيص **ومؤنته** مبتدا **ومؤنة** عياله **بالجر** بعد حذف المضاف لذكر مثله لاعتقافاً على الماء الا على ضعف او بالرفع نيابة عن المضاف المقدر **منه** خبر او الخبر هو قوله **بنظر** الصلحاء والعلما **وقوله** قدر ما يكفيه **خبر** اخر او هو الخبر **لا** يجد **وسواء** الاكل واللباس والشراب وكراه السكنى **وان** احتاج وتسلف منه بمشورة **اشار** الى انه يتسلف بها وله ان يتسلف بعدل بلا مشورة ويستشهد على نفسه عدلين **لزمه** الرد فيه ان استغنى **وان** لم يستغن فلا يلزمه الرد **والا** يصاء به اذا احتضر **وان** لم يستغن لم يلزمه الايصاء **واستحسن** لوارثه الرد **رد** ما اخذ لوزقه او مثله او رزق عياله سواء اخذ بنفسه او بنظر الصلحاء اعطوه منه او امره **بلا** اخذ **ان** مات ولم **يتلفه** وان تسلف منه ومات غير مستغن ولم **يصرفه** في حوائجه **استحسن** ان يردوه ما ترك ان ترك او ما لهم ان لم يترك وذلك استحسان وان مات مستغنيا لزمهم الرد وقد لزمه الايصاء والذي عهدي انه ان اعطاه الصلحاء منه فلا يلزمه الرد وان استغنى او مات وان اخذ بنفسه بتقديرهم او تقديره او بلا علم لزمهم رد ما بقي ان مات بمكس ما قبل في ما اعطاه ازوجهه بلا حكومة حاكم من النفقة والباس فانها لا ترد لورثته وما اعطاه بحكومة فانها ترد لهم ما بقي للفرق بين المسئلين تأمل وانما يتسلف لدين او تباعة او ما لا بد منه وظاهر المصنف ان يأخذ بنفسه من بيت المال سلفاً وهو كذلك والاولى ان يكون بيد العامل كما جرى لابي بكر وعمر وعثمان **والعامل**

فصل

جاز للامام شراء دواب وعبيد وعدة وسلاح وخيل ويوت الخزين من بيت المال ومؤاجرة ذلك ومؤنة عياله منه بنظر الصلحاء والعلما قدر ما يكفيه لا يجد وان احتاج وتسلف منه بمشورة لزمه الرد فيه ان استغنى والا يصاء به اذا احتضر واستحسن لوارثه الرد ان مات ولم يصرفه في حوائجه والعامل

هو الناظر فيما استعمل عليه وفي بيع صالح له وشراء صالح شراءه وياكل هو ومن معه في حال السعي ويعلف ولو دواب اصحابه القائمين معه و* الدواب المحمولة * هي اي الزكاة * عليها وان عزل قبل ان يأخذ مما جباه * اي جمعه للامام اي يأخذ سهمه لاجل ما جمعه او لاجل جمعه وذلك انه لا يحصر سهمه فيما كسب * او مات * كذلك * اعطى الامام له * في صورة عزله * او لوارثه * في صورة موته * سهمه * وان مات بعد ما جمع الزكاة او بعضها او قبل ذلك لكن قد تعني اعطى ورثته ايضا لذلك بحسب نظره وكذا ان عزله ولا عناء له فيما تعني بعد علمه بالعزل * تنبيه * للانسان ان يأخذ الزكاة ليقتدي بها من خراج او يفدي نفسه او ولده ان لم يجد ما يفدي به قبل وللامام ان يعطي منها طابيه ولو علمه غنيا اذ لا يدري ما عناه وان قال لفقير انت في سعة كل من مال الله لسنة جازله وان قل لوال فرق عشر ما جمعت فقصدته فقير من غير بلد جمع منه فله الاعطاء له وليس لوال ان يشتري عبيدا ولا اموالا منه ولو اذن له الامام ولا يقبض الامام زكاة من لا يدفع عنه ولقاضي الزكاة الاكل منها ان اذن لهم الامام وقيل مطلقا ما لم تقسم الا ان حجب عليهم والوالي ان كان من اهل البلد لا يأكل مما قبض منه الا باذن الامام على المختار واختار بعضهم الغرم ان اكل الوالي من الزكاة بعد فراغه من قبضها وعملها ومن لزمه ضمان زكاة او مال لبيت المال وزال الامام ولم يخلف اعطى الفقراء او اوصى به ان لم يمكنه قيل وله ان يجعله لنفسه او اصحابه بشرط الفقر وان غنوا لم يسعهم وان اخذها غني ولم يتخلص حتى افتقر واراد ان يقاخص مما عليه منها جاز عند بعض ومن اعطى لسنة فنقض عنها فله الاخذ لتمامها بقدر النقص ان احتاج ولم يسرف ولم ينفق في باطل وقيل الاسراف هو الانفاق في باطل ولو مثقال ذرة وان اخذ لاكثر من سنة ونوى ان يعين بها قائما بالعدل ان وجده جازله وله ان يعطي منها محتاجا ولا بد ان يوصي بان ذلك زكاة اذا اخذها على ذلك ولا تورث حينئذ وان لم يأخذها على ذلك فكالمال وكل مالا يستغنى عنه كسفينة ورحى الماء فله اخذها ليحملكه ومن بنى مسجدا على انه اذا صار ديننا عليه اخذها ليقضي بها كره نواه وعن بعض لا تؤخذ الزكاة الا للنفقة والباقي بيده

هو الناظر فيما استعمل عليه وفي بيع صالح له وشراء صالح شراءه وياكل حال السعي ويعلف ولو دواب اصحابه القائمين معه والمحمولة عليها وان عزل قبل ان يأخذ مما جباه او مات اعطى الامام له او لوارثه سهمه

امانة * وندب * لاصحاب الاموال * دفعها في كتمان لمن يسند اليه امرهم ويختار لدينهم وتبرا دافع زكاته له وهو كالامام * فكما انه اذا دفعها للامام او عامله او مأموره او مأمور عامله بره ولو تلفت قبل ان يعطيها فكذلك اذا دفعها لمن يسند اليه الامر وهذا هو الصحيح عند الشيخ اذ صدر به ولم ينسبه لاحد لان كونه بحيث يسند اليه الامر منزل له منزلة الامام والصحيح عندي ما قيل لا يبرئ حتى تفرق او تعطى لواحد بناء على انه كالوكيل بدليل انه لا يعطي منه الا للمتولى بخلاف الامام فانه يعطيها لكل موحد وانما يحيز للمسند اليه ان يعطيها لغير متولى من اجاز ان يعطيها صاحبها لغير متولى بدليل انه لا يصرفها لغير الزكاة بخلاف الامام فان له ان يصرف في اي وجه ظهر له منفعة للعامة او للاسلام واجاز شيخ الاسلام عمنا يحيى الطرميسي رحمه الله ان يداري بها المسند اليه الاعراب * ولا يدفعها هو * اي المسند اليه * الا للمتولاه وقيل لمتولي صاحبها * ولو كان عنده في البراءة والصحيح الاول وقيل يعطيها لمتولى صاحبها اذا كان عنده في الوقوف وهكذا الخلاف في كل من وكل ان تركي ماله او دفع لك زكاته لتعطيها او كان بيدك ماله كعائيب او مجنون او طفل وحاضر وكذا الخلاف ان قال لك اعط فلانا فقيل تعطيه اياها وقيل لا الا ان توليته وقيل ان توليته او وقفت فيه فاعطه والا فلا وهو الصحيح عندي * وان دفعها صاحبها لاهلها اجزاء * وفي القواعد اذا عدم الامام فعلى المسلمين ان يقيموا لانفسهم حاكما افضلهم ورعا واكثرهم فقها وعلماء يسندون اليه امور الاسلام من فنيا النوازل والامر والنهي قالوا ولا يأخذها الا من اهل ولايته ويضعها في ذوي الحاجة من المتعلمين منه ممن لم يطلع له على كبيرة وذوي الفاقة من اهل ولايته وغيرهم ولا يجعلها طعاما يأكله المتعلمون منه ويصرف ما في يده من الوصايا والصدقات المتطوع بها وغير ذلك في احياء الاسلام والمداواة عنه وعن اهل له وفي ذوي الفاقة من المسلمين وغيرهم من عوام الناس على قدر ما يرى وان كان القائم بذلك فقيرا نظره المسلمون واهل العلم في نفقته وموئنته وما في يده بعد موته على ذلك الاسلوب الا ذلك الذي اعطى له بالنظر وفي الاثر ويجمع صلحاء كل بلد زكاة اهل البلد فيعطون منها الفقير موئنة سنة

وندب دفعها في كتمان لمن يسند اليه امرهم ويختار لدينهم وتبرا دافع زكاته له وهو كالامام ولا يدفعها هو الا للمتولاه وقيل لمتولى صاحبها وان دفعها صاحبها لاهلها اجزاء

بلا اسراف وما فضل فلا قرب القرى ولا ينبغي ان يطلبوا الزكاة لانفسهم وطلبها
من فتوى ابليس ويقال لطلبها هل توليك بعد ولا يجوز ان يجمعوها ويعطوها
منها اجرة للمتعلمين او يداروا بها على انفسهم واموالهم او يقووها بها وانما
يجمع اهل الاسلام مالا من صلب اموالهم يضعونه في يد امين ويصرفه بمشورتهم
في مصالحهم من المسجد وغيره وسأل عننا عيسى الطرمي عن ابي خلف القرسطاني
عما يجمعه الناس من الزكاة عنده يجوز ان يداري بها الاعراب اذ هو كالامام
قال نعم اه وفي التاج ان عدم الامام جعلت في قائم مقامه منهم وقيل في فقرائهم
المتقين وقيل لهم ولغيرهم قليل منها وقيل للاولين الثلثان وغيرهم الثلث اه وفي
الايضاح كان المسلمون يدفعون حقوقهم الى ابي عبيدة وحاجب والربيع ومن
بعدم من قادات المسلمين اه وفي التاج ان اشترى فقير ثوبا ووعدته ماخران
يعطيه من زكاته ما يقضي ثمنه فوكل من يقضي له من صاحبها اذا حلت فوات
الفقر قبل حلولها لم يجز اخذها ولكن ان وكل فقيرا واخذها لنفسه ثم قضاها عنه جاز
وتدفع اذا حضرت والا اي ان لم تحضر اجزت ان وصلت وان قلت اذا
لم تحضر كيف توصف بالدفع قلت لعل المراد بدفعها حينئذ تمكين الاخذ منها
وتلك اياها بان يقول هي في موضع كذا فخذها فلا يبرأ الا ان وصلته اي دخلت
يده او المراد بالدفع ارسال حينئذ وبعدم حضورها عدم حضور من يقبضها ومن
قال لدافع اجعلها لي بمكان كذا او في وعائي الذي بمكان كذا او الذي عندك
او عند فلان او في وعائي هذا وهو في الارض لاني يده ومعني او ناوله وعاء يجمعها
له فيه فآخذ الدافع ومضي صاحبه او قال له افضها في دينك او تباعثك
على او ادفعها لفلان فيما له على من دين او تباعة او نفقة او اشترى بها كذا
فلا يبرأ منها الا ان وصلت هي بان قبضها منه او حضرت وخلي بينها ولو شاء
لاخذها ثم ردها له في دين او يعطيها في دين فلان وكذا تجزي ان وصله ما اشترى
بها لتعلقها بذمته كالدين وقيل يبرأ كما اشار اليه في الديوان بقوله وقيل غير
ذلك والذي عندي في صورة قوله اشترى بها كذا انه لا تجزيه ولو وصله ما اشترى
به بل اذا اشترى قال له قد اشتريت هذا لك فقبله في زكاة كذا وكذا فيكون

وتدفع اذا حضرت والا
اجزت ان وصلت ومن
قال لدافع اجعلها لي بمكان
كذا او في وعائي او ناوله
وعاء يجمعها له فيه او قال
له افضها في دينك على او
ادفعها لفلان فيما له على
او اشترى بها كذا فلا
يبرأ منها الا ان وصلت
لتعلقها بذمته كالدين

من اعطاه الزكاة بالقيمة واخذها اي الذي ارسلت اليه او دفعت له لا
تصرف له اي لا يصح له التصرف ببيع او رهن او اعطاء او غير ذلك فيها ما لم
تصل اليه وذلك من تمام التعليل بل تعليل اخر جملي وان قال له الدافع
اي الذي لزمته الزكاة وكان يصدد دفعها قضيت لك مالي عليك من دين
او تباعة ما قبله ولا تعطه لي او على فلان فخذ منه في زكاة اي لزكاة
او بدل زكاة مالي لم تجزه ايضا عند بعض اذ ذلك كبيع دين بدين وهو
لا يجوز كما يأتي ان شاء الله تعالى وان قضاها ثم تصدق به عليه جاز وقيل يجزيه
اذا هي كالحبة لما في الذمة وهبة ما في الذمة جائزة والاول مختار الديوان وقيل يجزيه
اذا قال قضيت مالي عليك بشرط ان يجد من اين يتخلص مما عليه وان لم يجد
فقولان ايضا وكذا ان قال له شخص ادفع عني من مالك كذا لفلان في
زكاة مالي لم يجزه قولوا واحدا فيما يظهر من العبارة بعد فالتشبيه عائد الى عدم
الاجزاء بقطع النظر عن قوله عند بعض ولوقال له على ان ارد عليك ما تدفع
عني فرد عليه لان الشخص المعطي وهو الوكيل اعطى بوكالة بتوكيل
من لزمته الزكاة وليس بوكيل حقيقة لانه ولو اقامه مقام نفسه لكنه
لم تتعد وكالته لانه امره بالدفع من ماله لا من مال من لزمته اعني الامور لانها
اي الوكالة عقد ضمان بين الوكيل وموكله فيما جاز للموكل بكسر الكاف نزع
منه لان تصرفه تعليل لجاز والهاء عائدة لما بيده اي بيد الموكل والشخص
هنا انما تصرف في ملكه فصار كالمستطوع وليس لذلك الذي امره بالاعطاء ان
يتصرف في مال ذلك المأمور ولا ان ينزعه من التصرف فيه فالحاصل انه لم يعط
الموكل بالكسر ماله زكاة ولم يدخل ما اعطى عنه ملكه فيكون المعطي كالمستطوع لا يدرك
الرد على الاخذ ولا على الموكل ومعنى عقد ضمان عقد نيابة على جهة انه لو خالف
ما وكل عليه اضمن ولا بد من ان يعطيه ما اعطى عنه لانه قال على ان ارد عليك وفي
ذكر الوكيل والموكل في تعريف الوكالة دور الا ان قيل انه تعريف منظور فيه الى من علم
الوكيل والموكل وجهل الوكالة ويصح ان يكون معنى عقد الضمان الزام ان ما يدرك الموكل
ضمانه يدركه وكيه وما يدرك عليه يدرك على وكيه وتقدم ان ظاهر العبارة منع الاجزاء

واخذها لا تصرف له
فيها ما لم تصل اليه وان قال
له الدافع قضيت لك مالي
عليك او على فلان في
زكاة مالي لم تجزه ايضا
عند بعض كبيع دين بدين
وقيل يجزيه اذا هي
كالحة لما في الذمة وكذا
ان قال له شخص ادفع
عني من مالك كذا لفلان
في زكاة مالي لم يجزه
ولو قال له على ان ارد عليك
فرد عليه لان الشخص
اعطى بوكالة من لزمته
وليس بوكيل حقيقة
لانها عقد ضمان بين الوكيل
وموكله فيما جاز للموكل
نزع منه لان تصرفه بيده
والشخص هنا انما تصرف
في ملكه فصار كالمستطوع

قولا واحدا اذا قال ادفع عني من مالك كذا لفلان في زكاة مالي ولمكن ذكر فيه
 ابو سليمان داود بن يوسف عن بعضهم انه يجوز به ذلك وكذا ظاهر الديوان عدم
 الاجزاء قولا واحدا ومن حفظ حجة وهكذا الخلف في اعطاء احد من ماله الكفاية
 او المغلظة او دينار الفراه او نحو ذلك من حقوق الله جل وعلا على احد حي هل يجزي
 المعطى عنه **فمن قيل** ارايت قائلا للرجل اعط عني من مالك لفلان كذا في دين له على
 فاعطى اليس يجزيه ذلك **فلا اعطاء** بلا يجزيه ويرد له ما اعطى عنه **ولكن**
ما هنا وهو دفع الرجل من ماله الزكاة عن غيره لفلان بامر غيره **كذلك**
 اي مجزيا **فمن قيل** له ليسا سواء للفرق بين الدين والزكاة بانه تعين ربه **اي الدين**
 وكذا ضميرانه او هو لسان **فلا اعطاء** **اي لربه** **ابراه** غريمه منه بلا اخذ
 ولا كذلك الزكاة **لأنها** ليست لمعين بل اي فقير اخذها فهي له وان ابرئ
 الفقراء صاحبها لم يبر بل ينظر الفقراء الآخرين وان لم يجد حتى يوجدوا والا اوصى
 بها فاذا كان لا يبرئ منها ابراء الفقراء فالولى ان لا يبرئ منها اعطاء انسان من مال
 نفسه عنه بل ان شاء اعطاه بيده ما لزمه تملكه فيكون ملكا له فيعطيه او يرده
 بيده ليعطيه عنه **وكذا** اخذ مال غيره بتعديته **او بوجه حرام كمال كونه**
 وربا وسرقة وغير ذلك **ان دفعه** في زكاته لم يجزه لانه عاص ودفعها **اي الزكاة**
طبيع فلا يجتمع بحل طاعة ومعصية **ولو ترضى بماء حرام او اغتسل لم يجزه**
 على الصحيح لذلك واجزاه في غسل النجس لانه معقول المعنى ولا ثواب له وعليه
 الرد **ويجزيه** **ان اعطاه** **بعد غرم المثل او القيمة لربه** **وان قلت** كيف يتصور
 ان يعطيه بعد غرم مثله او قيمته وانما الواجب ان يرد الشيء بعينه اذا كان قائما الى
 صاحبه قلت يتصور برضى صاحبه بغرم المثل او القيمة مع علمه بوجود العين ولا
 بد من حضورهما ان كانا جنسا واحدا ودخل في غرم القيمة ما اذا قال صاحبه اخذ
 لي كذا او اصنع لي او اعمل لي كذا او اعمل لي كذا ورضي بذلك او هو لك
 فيما لك على **او دخوله في ملكه** **بهية** او ارث او بيع او غير ذلك **وقيل** يجزيه
 مطلقا **كقول من قال** يجزي الوضوء والغسل بماء حرام ويغرم **وعليه الغرم**
 ويجزيه اتفاقا ان اخذه بغلط **واعطاه في زكاة ماله** **وازمه غرمه** **وان اعطى**

فان قيل ارايت قائلا للرجل اعط عني من مالك لفلان كذا في دين له على فاعطى اليس يجزيه ذلك ولكن ما هنا كذا في دين له ليسا سواء للفرق بين الدين والزكاة بانه تعين ربه وبخاز له ابراء غريمه منه بلا اخذ ولا كذلك الزكاة وكذا اخذ مال غيره بتعديته ان دفعه في زكاته لم يجزه لانه عاص ودفعها مطيع فلا يجتمع بحل طاعة ومعصية ويجزيه بعد غرم المثل او القيمة لربه او دخوله في ملكه وقيل يجزيه مطلقا وعليه الغرم ويجزيه اتفاقا ان اخذه بغلط ولزمه غرمه

في زكاة ماله ما استترابه فانه يحتاط لنفسه وان قال له خذ من مالي كذا واعطه فلانا
 في زكاة مالي ففعل فقد اجزاه **ومن اعطى زكاته من مال طفله اجزاه** **وقيل** لا وقيل
 ان لزمته ولم يعط وتلف ماله اعطاها من مال ابنه الطفل والا فلا وما لطفلة والطفل
 سواء ولا يعطيهما من ابنه البالغ او بنته البالغة الا ان تلف ماله خلافا لبعضهم
 وفي الديوان يعطيهما من طفله ويغرم وان اعطى من ابنه البالغ فلا يجزيه وقول
 اخر يجزيه **ومن اخذ** **لنفسه** **من مال احد** **لنفسه** **ما لزمه منها بلا**
 امره فاجاز له صح ان قام عينه **في حال الاجازة** **والا لم يجزه** **خلافا لبعضهم**
 كما اشار اليه في الديوان بقوله وقيل غير ذلك وذ كر في صورة الاجازة والعين قائمة
 قولا انه لا يجزيه وان قلت فاذا خرج من يده لغيره وقد اخذه لنفسه واجاز له
 والعين قائمة بعد ما تداوله الايدي قلت ذلك من قيام العين فان اجاز فعله اجزاه
 لان له ان يواخذه برد العين الموجودة ولو خرجت من يده وتداولته ايدى بالمكنه
 ولو كان لا يتوصل اليه **وان اخذها** **اي الزكاة** **من مال من لزمته فاعطاها**
 لمتولاه **اي متولى من لزمته** **فاجاز** **ذلك من لزمته** **صح** **ولو تلفت**
 عينه قبل الاجازة وقيل لا الا ان وجدت عند الاجازة وان كان صاحب المال
 يأخذ بجوازها لغير المتولى اجزاه ان اعطاها من اخذها لغير المتولى **ومن دفعها**
 لمتولى وهي حاضرة فتلفت قبل ان تصله **وقد تمكن منها** **يرى** **ان قبلها** **وقيل**
 لا حتى يقبضها ولا يبرأ ان دفعها بحضرة جباريا خذها فاخذها الجبار وفي الديوان
 ان دفع زكاة ماله شعيرا في وعاء اجزاه واما ما كان في مطمورة او مكان توري
 فيه فان وصل ذلك الى المدفوع فقد اجزاه وقيل ان كان في ذلك الوقت حاضرا
 فقد اجزاه **وتعطي لطفل** **رجل** **متولى مات** **ان احتاج بخلافة** **او وصاية**
 من ابيه ليقوم عليه او من الشيرة او من الامام او نحوه ان مات ابيه ويحتمل
 كلام المصنف عموم ذلك ويجوز اعطاها لمن قام به وتعطي للقيط بخلافة او قيام
 ملتقطه او غيره ان كان ملتقطه متولى ولا بن امه كذلك ان كانت امه في الولاية
 ولا تعطى كذلك لمشارك بين متولى وغيره خلافا لبعض بل من لم يشترط الولاية
 في ان زكاة اجاز اعطاها كذلك لطفل ابيه موقوف فيه او متبرا منه والطفلة

ومن اعطى زكاته من مال طفله اجزاه ومن اخذ من مال احد ما لزمه منها بلا امره فاجاز له صح ان قام عينه والا لم يجزه وان اخذها من مال من لزمته فاعطاها لمتولاه فاجاز صح ومن دفعها لمتولى وهي حاضرة فتلفت قبل ان تصله يرى وتعطي لطفل متولى مات ان احتاج بخلافة

كالطفل وكذا يعطيها لصبي ابوه حي بخلافة ابيه او غيره له في اخذها عنه غاب
ابوه او حضر وكيفية الاستخلاف في ذلك ان يقول لانسان ذكرا او انثى اقبض
عني لفلان كذا وكذا زكاة مالي فاذا قبضها صرفها عليه او ردها لصاحب المال
فيصرفها عليه فتكون بيده امانة تجزيه ولو ضاعت مالم يضيعها ولها او لاحدهما ان
يجريها له الى وقت يحتاج واصل ذلك كله قوله تعالى يسئلونك عن اليتامى قل
اصلاح لهم خير وقيس غير اليتيم عليه من الصغار المذكورين وايضا علم الزكاة
ما يصاح لها وهذا من صلاحها كله * وجوز للدافع ان يطعمه منها ويكسوه *
ويراقب ما كساه حتى يبلى ويبيع ما يبلى وينفقه عليه * ويشترى له ما احتاج اليه
وان بدونها * اي الخلافة وبدون القيام له وقد مر ذلك * وكان هو * اي
الدافع * كهي * كالخليفة وفيه تأنيث الخليفة وهو شاذ واجاز بعضهم قياسه ومن
تأنيته قوله ابوك خليفة ولدته اخرى * وانت خليفة ذاك الكمال

* وانما يدفعها من ازمته لمتولاه * لاداء الواجب والتقرب الى الله سبحانه * لا ليجريها
نقما او يدفع * بها * ضرا وقد روي * عنه صلى الله عليه وسلم * صحيحا * حال
من قوله * كم من متخرض في مال الله * اي الزكاة والفتنة والوقوف على المساجد
والمقابر والمساكين ووجوه الاجر كلها فان مال ذلك كله هو مال الله جل وعلا * له
النار غدا * اي يوم القيامة لتخوضه والحديث الصحيح في عرف الفقه مالم يكن
موضوعا ولو كان فيه ضعف او لم يبلغ درجة الحسن فضلا عن ان يبلغ درجة الصحيح
المشهور عند المحدثين وسمى يوم القيامة غدا تمثيلا بقربه كأنه اليوم الذي بعد يومك
لان ما هو * ات كأنه قريب ولو بعد والحديث يعم المعطي والتقاضى اذا لم يجريا عن
سنن الشرع وجاز الحال من مجموع ذلك الحديث لارادة لفظه ومن توه بفصل
الدم من ثوبه لصلاته ولم ترمه كبره اعطيته الزكاة وتوليته وقيل لا ومن وجبت
عليه ولاية رجل ولم يتوله واعطاه اجزاه ويتولاه ويتوب لله ومن احدث اخلاق
السوء وهو متولى قبل ذلك ابقى على ولايته ولا يعطى الزكاة ويعطيها الشريك
لشريكه الذي تولاه وان دفع زكاة المال المشترك لمن تولاه ولم يتوله غيره من الشركاء
صح سهمه فقط وغنم شركائه اسهمهم وقيل ان تولوه بعد الاعطاء لموجب الولاية

وجوز للدافع ان يطعمه
منها ويكسوه ويشترى
له ما احتاج اليه وان
بدونها وكان هو كهي وانما
يدفعها من ازمته لمتولاه
لا ليجريها نقما او يدفع
ضرا وقد روي صحيحا
كم من متخرض في مال الله
له النار غدا

صح ايضا وان اعطاها رجل بغير اذن من وجبت عليه لمتولاه ثم تولاه بعد ذلك
ايضا من وجبت عليه فلا تجزيه ومنهم من يرخص * ويوصي بها اذا احتضر من
لم يدفعها * في احتضر ضمير من ومن فاعل يوصي ويجوز ان في يوصي ضمير
من ومن نائب احتضر وذلك على التنازع * ويعطيها وارثه لمتولاه هو * لا المتولى
الميت وفي الديوان ومنهم من يرخص ان يعطيها للمتولى الميت * بخلاف خليفة
الوصية لقيامه مقام الموصي بعد وفاته * فليعطها خليفة الوصية للمتولى الميت وان لم
يعرفه بعد السؤال عنه اعطاها لمتولاه بخلاف الورثة فان المال انتقل اليهم
فكانت زكاته لمتولاهم وقيل ايضا في خليفة الوصية يعطيها لمتولاه لا للمتولى الميت
* والوكيل بمقام موكله في حياته * فانما يعطى زكاة موكله لمتولى موكله واما بعد
الموت فمخرج عن الودالة وان كان الشيء في يد الوكيل اعطاه ولو بعد موت الموكل
ومن في يده مال غيره زكاة واعطى الزكاة لمتولى صاحب المال وان لم يكن له
متولى او كان طفلا فمتولى من في يده مل وان ادى الزكاة وبان ان صاحب المال زكاة
لم يضمن لان الشرع امره بان يزكي ما في يده وقيل يضمن * في عين ماوكله فيه
ورسمة * اثبته * له وان تعدها خرج من الوكالة * مثل ان يعطي لغير المتولى
فتبطل وكالته فيما اعطى * ك * ما يخرج الخليفة من * الخلافة * بتعدي مرسوم
له مستخلفه وقد قيل ايضا في الوكيل انه يعطي لمتولاه والامر كالوكيل والخلافة
وفي القواعد وتجوز نيابة الغير في دفع الزكاة على صاحبها بامارة او وكالة او خلافة ولا
يجزي هذا النائب حتى يعلم صاحب المال انها وصات مستحقها ان كان شيرا امين
والاجارة في حملها على صاحبها حتى يقبضها مستحقها ولا يحتاج في الزكاة الى لفظ
القبول وينبغي لصاحبها ان يعلم الفقير انها زكاة لئلا يظنها انها هدية فيقبضها في
حالة لا يستحق معها الزكاة بكيرة او غنى او يكافئه عاينها والقاعدة انه ان اوصى
بالزكاة وقال بعد اعطائها فلانا وفلان فاسق اعطاها للمتولى وان قال من اوصى
اعطى فلانا كذا وكذا زكاة فانها تبطل لا يعطيها * فلي هذا * اي ما ذكر
من ان الوارث ليس كالخليفة والوكيل في القيام مقام صاحب المال * ان اوصى
ميت بزكاة لمخالف او لموافق فاسق * اي فاعل كيرة نفاق * فلا يعطيها وارثه

ويوصي بها اذا احتضر من لم
يدفعها او يعطيها وارثه لمتولاه
هو بخلاف خليفة الوصية
لقيامه مقام الموصي بعد
وفاته والوكيل بمقام موكله
في حياته في عين ماوكله
فيه ورسمه له وان تعدها
خرج من الوكالة كالخلافة
فعلى هذا ان اوصى ميت
بزكاة لمخالف او لموافق
فاسق فلا يعطيها وارثه

له ولا وكيله ولا خليفته ومرا الحلف وان امرك ان تعطي زكاة ماله لفلان وهو فاسق فقيل تعطيه وقيل لا وان لم تعلم حاله اعطيته وان قال اعط لفلان الفاسق اول الفاسق فلا يعط **﴿﴾** وان اخذها ذو كبيرة ازمه ردها لدافعها له **﴿﴾** على قول من قال انها لا تدفع في الكتمان الا للمتولى ولا يستحقها الا المتولى واما على القول بان اهلها الفقراء مطلقاً من اهل التوحيد او من اصحابنا خصوصاً فلا رد عليه لانه انما اخذ حقه ولزمته التوبة من كبريته اخذ الزكاة اول ما يأخذها ولا يعاقب بها ولو لم يتب بل يعاقب بالكبيرة نعم يعاقب بها اذا انفقها فيما لا يجوز او استعان بها على مالا يجوز او اخذها من اول مرة على ان ينفقها فيما لا يجوز او يستعين بها على مالا يجوز واما على القول الاول فيؤاخذ الله بالكبيرة وبالأزكاة **﴿﴾** وان ابى من اخذها منه وضعها امامه **﴿﴾** بحيث لا تنصب منه ولا يمنع منها مانع **﴿﴾** والحلف في الدافع اذا ردت اليه هل يأخذها ويضعها في سبيلها اولاً **﴿﴾** يأخذها وقد برئ منها **﴿﴾** حين دفعها كما جازله في الظاهر **﴿﴾** من ان المولى له متولى فهي مال متروكة يأخذها الفقراء فقط عندلانه مال زكاة وتار كاه لم يتركه على انه لم يبل كل تركه على انه ليس له بل لغيره فلم يحل للاغنياء ولو اعتمداء طاءها لغير متولى فاذا ردها له قبضها ولا بد الا عند من لم يشترط الولاية **﴿﴾** ومن ثم **﴿﴾** اي من حيث انه لا يأخذها اذا ردت **﴿﴾** جوز لا خذها كما لا يحل له اتفاقاً **﴿﴾** نائب فاعل جوز **﴿﴾** للفقراء ولا يرد لها للدافع له **﴿﴾** لانه لا يأخذها فالتجوز في مقابلة المنع فهو صادق بعدم الوجوب وبالوجوب والمراد الوجوب لان صاحبها على ذلك القول لا يأخذها اذا ردت وصاحب الكبيرة الذي اخذها لا تحل **﴿﴾** كما **﴿﴾** ينفقها للفقراء **﴿﴾** ان **﴿﴾** ردها لصاحبها على قول من قال يرد لها **﴿﴾** ابى من اخذها منه اول ما يعلمه **﴿﴾** او ايس منه فضلاً عن ان يرد لها اليه ويختار الديوان ان من اخذها ومعه كبيرة يرد لها لصاحبها ويأخذها صاحبها فان ابى فلينفقها على الفقراء وما تقدم من الاتفاق على الفقراء معناه انه ينفقها على انها زكاة عن صاحبها في من يتأهل لتزكاة **﴿﴾** وقيل ينفقها كالاتصال **﴿﴾** اي على انها مال ازمه ضمانه لربه فيعطيه للفقراء مطلقاً ولو لم يتأهلوا للزكاة كما تلزمك تباعة فتعطيهما الفقراء ان لم تعلم صاحبها وثواب الاتصال لصاحبها الاول وله ايضاً ثواب الزكاة **﴿﴾** ان لم يعرفه وقيل ان تاب **﴿﴾** بعدما اخذها

له وان اخذها ذو كبيرة
لزمه ردها لدافعها له وان
ابى من اخذها منه وضعها
امامه والحلف في الدافع
اذا ردت اليه هل يأخذها
ويضعها في سبيلها اولاً
حين دفعها كما جازله في
الظاهر ومن ثم جوز
لا خذها كما لا يحل له اتفاقاً
للفقراء ولا يرد لها للدافع
له كما ان ابى من اخذها
منه اول ما يعلمه وقيل ينفقها
كالاتصال ان لم يعرفه
وقيل ان تاب

وفيه كبيرة **﴿﴾** لم يلزمه ردها **﴿﴾** ونسب هذا القول في الديوان لابي خزر رضي الله عنه وفي المصباح للمصنف من اخذها كما لا يحل ردها لصاحبها وان لم يعلمه جعلها في الفقراء وقيل في الاتصال واذا ردها لصاحبها فابى من قبضها فقيل يأخذها من كانت عنده ويجعلها في سبيلها وقيل يتركها في موضعها ان قامت والا فليجعلها في الفقراء واذا ردها اليه وابى من قبضها فتركها فدامه وقام وتركها فهل تكون كالمترك تحل لكل احد ولو غنيا وقد برئ صاحبها بدفعها كما يجوز وبرئ المدفوعة هي اليه بردها اولاً تحل الا لمن تأهل للزكاة الظاهر الاول من حيث القياس والاحوط الثاني وهو اولى **﴿﴾** ومن تعمد دفعها لمن لا تحل له **﴿﴾** كذبي كبيرة وغني ومن لزمته مؤنته **﴿﴾** ثم تاب لم يدرك ردها في الحكم **﴿﴾** ويدركه فيما بينه وبين الله وعليه اعادتها واجاز بعض ان يتركها مع ذي كبيرة ويرد نواه الى جواز اعطائها لذي كبيرة ما بقيت عينها وقيل ولو تلفت والعمل بما ذكرنا اولاً **﴿﴾** الامن عبد ومشارك **﴿﴾** وغني اتفق العلماء انه غني وانه لا تحل له فانه يدرك عليها ردها في الحكم وينبغي وبين الله لانهما لا تحل لهما الزكاة بخلاف صاحب الكبيرة فانه اختلف فيه وبخلاف من لزمته مؤنته فانه قيل يعطيه مالم يطالبه بالمؤنة وايضا يجوز ان يعطيه اياها ولو كان ينفقها اذا احتاج اليها في غير النفقة كدين ومسكن وبخلاف الغني فقد تحل له اذا انقطع عن ماله واذا تحمل ديناً للصالح بين الناس او قام بما على قوم للصالح كدية واذا كان عاملاً وقيل يجوز وفي الديوان انه يدرك الرد ايضاً على الغني في الحكم اه واذا ردها من هؤلاء اعطاها في سبيلها وفي القواعد ان اخذها مستتر بالاسلام او بالحرية او بالفقر وتاب ردها لصاحبها وانفقها في الفقراء اه وان اعطاها لمشارك او عبد او غني وانتقلوا لحال تجوز لهم فيه فلا تجزبه وقيل يقضيها لهم **﴿﴾** باب **﴿﴾** في الوكالة والخلافة في دفع الزكاة **﴿﴾** جازلني دفعها وان بوكيل او خليفة **﴿﴾** او مأموراً ياتي الفرق بين الثلاثة في محلها ان شاء الله **﴿﴾** ونسب اختيار امين **﴿﴾** متولى **﴿﴾** ان وجد **﴿﴾** ويجوز اختيار غيره ولو وجد امين **﴿﴾** والا **﴿﴾** اي وان لم يجد اميناً **﴿﴾** اختار **﴿﴾** خير من وجد **﴿﴾** ولو عبداً او مشركاً او طفلاً وتبرأ ان وصلت مستحقها **﴿﴾** ولا يكفي قول الطفل او المشرك او العبد اني اوصلتها وقيل ان صدقه

لم يلزمه ردها ومن تعمد
دفعها لمن لا تحل له ثم تاب
لم يدرك ردها في الحكم
الامن عبد ومشارك
﴿﴾ باب **﴿﴾**

جازلني دفعها وان بوكيل
او خليفة ونسب اختيار
امين ان وجد والا اختار
ولو عبداً او مشركاً او
طفلاً وتبرأ ان وصلت
مستحقها

كفى ويجزي الامين ما لم يعلم انه لم يوصلها ولا يلزمه سؤاله وقيل يلزمه وفي الديوان
ولا يستخلف طفلا او مجنونا وان استخلفها ففعلا جاز وجائز ان يستخلف العبد
باذن سيده ولا يجوز استخلاف المشرك وان استخلفه ففعل اجزى اه وان استخلف
العبد بغير اذن مولاه كفى ولزمه ان يتخلص لمولاه من تباعته واذا قال الفقير
وصلني منك كذا على يد فلان اجزاه وكذا مادون هذا اذا صدق قلبه كلامه واطمان
﴿ وصح التوكيل لموكل ﴾ بفتح الكاف ﴿ على دفعها ﴾ ظاهر العبارة ان المراد
انه يجوز للتوكيل على الدفع ان يوكل غيره على الدفع والمسئلة فيها خلاف من خارج
فلوكل على هذا متعاقب بصح وعلى متعلق بالتوكيل او بموكل ويقدر مثله للتوكيل
وكلام الشيخ كالصرح في ان المراد انه يجوز لصاحب المال ان يوكل انسانا على ان
يوكل ذلك الانسان اخر ان يدفع زكاته والاستخلاف في ذلك كالتوكيل ويصح
حمل كلام المصنف على ما يعم ذلك اي صح للموكل ان يوكل غيره على الدفع سواء
امره صاحب المال بالتوكيل ام لا ﴿ او لمتعدد ﴾ عطف على يوكل كانه قيل
جاز لغني دفعها وان يوكل او خليفة او دفعها لمتعدد وهذا يدل على ما مر عن
الشيخ اي يجوز لصاحب المال ان يوكل متعددا ﴿ ولا يدفعها واحد دون اخر ﴾
الا ان اجاز له الموكل ﴿ بكسر الكاف فعمله بعد ما فعله وحده ﴾ ان وكالها بمرة ﴿
اراد ان جعلها وكلا واحدا بان يكون فعلها بمرة ولا يفعل احدهما وحده فدخل
في ذلك ما اذا وكل كل واحد وحده على شريطة ان يكون مع الآخر كواحد وقيل
يجوز ان يدفع نصفها وكذا ان وكل ثلاثة او اكثر كذلك فلا يدفعها واحد دون
اخر وقيل يدفع منابه ﴿ ولا يدفع كل منهما لصاحبه ﴾ لانها كواحد ﴿ ولا
الباقى ان مات احدهما او تجنن ﴾ وقيل يدفع منابه وكذلك ان غاب احدهما او
كان بحيث لا يصح فعله ﴿ وان قبل احدهما الوكالة وابي الآخر فكذلك ﴾ لا يدفع
شيئا وقيل يدفع حصته ﴿ وان استخلف كلا على حدة ﴾ في مال واحد بان جعله
وكلا مستقلا لاجزء وكيل ﴿ جاز دفع كل لصاحبه وكذا ما تقدم ﴾ من موت
احدهما او تجننه ان وقع في صورة استخلاف كل على حدة فيجوز دفع الحي والعاقل
وكذا ان منع احدهما مانع وقد علمت ان حكم الاستخلاف حكم التوكيل هنا

وصح التوكيل لموكل على
دفعها او لمتعدد ولا يدفعها
واحد دون اخر الا ان
اجاز له الموكل ان وكالها
بمرة ولا يدفع كل منها
لصاحبه ولا الباقي ان مات
احدهما او تجنن وان قبل
احدهما الوكالة وابي الآخر
فكذلك وان استخلف كلا
على حدة جاز دفع كل
لصاحبه وكذا ما تقدم

وظاهر المصنف ان الاستخلاف والتوكيل هنا بمعنى وان استخلف مجنونا وعاقلا
خليفة واحدا لم يجوز للعاقل دفع ورخص في حصته ومجتمعه كلام المصنف ﴿ وان
مات رب المال قبل دفع خليفته امسك الا باذن الوارث ﴾ وقيل يدفعها كما في
الديوان وكذا الخلف ان اعطاه مالا فقال اعطيه لقلان فقيل يعطيه وقيل لا الا
باذن الوارث وفيه قول اخر ان عليه ان يعلم ايسره الثلث ام لا ان لم يكن ديننا
او تباعة لمخلوق وان كان ديننا او تباعة فعليه ان يعلم انه ليس معه من يتخصص فيه
﴿ وكذا لا يدفعها ان تجنن او ارتد ﴾ وقيل يدفعها كما في الديوان وان مات فليس
للوارث ان يدفعها خلافا لبعضهم وحكم المأمور والتوكيل والخليفة في الباب واحد
﴿ واما ان ارتد الوكيل او لحق بدار الحرب ﴾ بالواو لا باواو بمعنى الواو ولكن
الامر سواء ارتد ولحق او ارتد ولم يلحق بدار الحرب بان لحق بدار الحرب او صحره
او بقي فلا مانع من ان يقال التقدير واما ان ارتد ولم يلحق بدار الحرب او لحق
﴿ او تجنن ثم افاق ﴾ من تجننه ﴿ او رجع ﴾ من دار الحرب ﴿ او اسلم ﴾ من
الارتداد ﴿ فلا يزال من الوكالة لانها مبيحة للقل ﴾ فلهم دفعها ولو دفعها وهو
مجنون او مرتد اجزت ان علم بوصولها ﴿ وهذه المعاني ﴾ من الارتداد واللحق
والتجنن ﴿ لا تمنعه من استعمال مباح له ﴾ كالدفع هنا ﴿ ولا تبطل تلك الاباحة
ونظيره مبيع لاحد اكل طعامه فاغني على الاحد ﴾ لا يقال ان احدا لا تدخل عليه
ال وقد ادخلها عليه المصنف ولا يستعمل في الاثبات وقد استعمله فيه لانا نقول
ذلك في احد الذي حمزه اصل والذي ذكره المصنف هو الذي حمزته بدل من
واو شذوذا بمعنى واحد وهو يستعمل في الاثبات والنفي فالفرق من جهة الاستعمال
وجهة اللفظ وجهة المعنى قاله الصبان وفي القاموس الاحد بمعنى الواحد الخ ﴿ فله
ان يأكله بعد افاقته ﴾ او جن فله ان يأكل بعد افاقته ومن اباح لاحد اكل
طعامه فلا لاحد الاكل منه ما لم يمت المبيع او يمن او يمنه وقيل له الاكل منه مرة
واحدة حتى يشبع ﴿ وان استخلف على دفعها لمعين فتجنن ﴾ المعين ﴿ او تمسك
بكبيرة او استغنى او ارتد او خرج عبدا ﴾ فله فلا يعطيه لانه حال الوكالة
على اعطائه عبد وهذا مخالف لما قبله لانه امر بقاءه وهو بحال لا يجوز له ومن

وان مات رب المال قبل
دفع خليفته امسك الا
باذن الوارث وكذا لا يدفعها
ان تجنن او ارتد واما ان
ارتد الوكيل او لحق بدار
الحرب او تجنن ثم افاق
او رجع او اسلم فلا يزال
من الوكالة لانها مبيحة
للفعل وهذه المعاني لا تمنعه
من استعمال مباح له ولا تبطل
تلك الاباحة ونظيره
مبيع لاحد اكل طعامه
فاغني على الاحد فله ان
ياكله بعد افاقته وان
استخلف على دفعها لمعين
فتجنن او تغير بكبيرة او
استغنى او ارتد او خرج
عبدا

قبله امر باعطائه وهو بحال الجواز ثم انتقل الى حال لا يجوز له ان يعطي او صار عبدا بعد ان كان حرا مثل ان يرتد فيحارب ويؤخذ اسيرا فهو عبدا للامام ويتوب فهو عبد موجد يملكه من صح في سهمه فلا يعطى الزكاة ولو اعتق بعد الا ان هذه الصورة تقدم فيها ردة واما مطلق كون الانسان عبدا بعد ان كان حرا في غير مسألة الباب فكل مشترك حر مالم يغم ويؤخذ بالقتال * لم تدفع له في ذلك * الحال ولا بعد زواله في صورة غير التجنن * وان افاق المجنون دفعت اليه ولا تبطل الخلافة بذلك كما مر لجواز دفع الزكاة للمجنون * بواسطة من يقوم به او باطعامه اياها او كسوته بها ورخص بعضهم ان يعطيها لخليفة المجنون في مسألة المصنف بدون انتظار افاقته * واما ان اسلم المرتد او افتقر الغني او تاب الفاسق او عتق العبد لم يدفعها لبطلان الوكالة بذلك * المذكور من الارتداد والكبيرة والغنى والعبودية * كما لو وكل على بيع شيء ثم باعه الموكل * بكسر الكاف * بطلت وكالته * فان كان الوكيل قد باعه بطل بيعه وصح بيع الموكل وبصح بيع الوكيل ان سبق بيع الموكل * ولو دخل ملك الموكل له * مرة * ثانية بعد * وفي الديوان وقيل يدفع الزكاة للمرتد ان اسلم بعد والغني ان افتقر بعد ولم يذكر الترخيص في الفاسق التائب والعبد المعتق وذكره غيره * وكذا ان استخلفه على دفعها ثم نزعها ولم يعلم ثم دفع ما استخلف عليه ضمن * ولم يميزه لانه فعل ما كان في نفس الامر لا يجوز له فعله لانه متزوع من الوكالة ولو لم يعلم * وقيل لا ان لم يعلم وهو الظاهر * بل هو الحق ولانه لما وكله جاز فعله الذي وكل عليه مالم يتيقن بما يبطله فان من الدين واحكام الظاهر استصحاب الاصل وهو وكيل فليست صاحب حكم الوكالة حتى تزول بيقين كما ثبتت بيقين نعم ينبغي له اذا رأى امارة النزع او خبرا غير راجع او غير حجة ان يكف فلو وكله على بيع شيء فباعه صاحبه بعد ما باعه ذلك الذي وكله لصح بيعه لا بيع صاحبه ولا يعد دفعه خطأ من فعله لانه دفع عمدا بتعميد صاحبه ولم يرد فعلا فخطأ الى غيره فضلا عن ان يقال الخطأ لا يزيل الضمان وان استؤلفه على دفع زكاته ثم دفعها هو ولم يعلم الخليفة بذلك فالخليفة ضامن لما دفع من ذلك الا ان كان مادفعه صاحب المال غير الذي استخلفه عليه

لم تدفع له في ذلك وان افاق المجنون دفعت اليه ولا تبطل الخلافة بذلك كما مر لجواز دفع الزكاة للمجنون واما ان اسلم المرتد او افتقر الغني او تاب الفاسق او عتق العبد لم يدفعها لبطلان الوكالة بذلك كما لو وكل على بيع شيء ثم باعه الموكل بطلت وكالته ولو دخل ملك الموكل له ثانية بعد وكذا ان استخلفه على دفعها ثم نزعها ولم يعلم ثم دفع ما استخلف عليه ضمن وقيل لا ان لم يعلم وهو الظاهر

كذا في الديوان بعد ذكره القولين في المسئلة التي ذكرها المصنف وفي الديوان ان استخلفه ان يعطي زكاته لمعين فلا يدفعها لخليفته ومنهم من يرخص وان امره ان يدفع زكاته لمعين غير متولى عند المأمور اعطاه وان قال استخلف عبدي او طفلي ان ادفع له عنك زكاة مالي فغير جائز الا ان وصلت المستخلف ومنهم من يرخص * وان قال له استخلفتك ان تدفع زكاتي لمن تدفع له زكاتك او لمن شئت جاز في قول * لاني قول آخر وجهه ان قوله ذلك امر ان يعطي الوكيل زكاة نفسه لمن يعطي الوكيل زكاته ولو كان غير اهل لها فكان السبيل ان يأمره باعطائه زكاته هكذا فيجري على اقوال الشرع وقيل لا يدفع حتى يبين له من يدفع اليه وهو مختار الديوان او يقول له زك مالي او اعط منه الزكاة او اخرجها لاهلها او نحو ذلك وان استخلف رجلين احدهما تجوز خلافته والاخر لا تجوز معا بطل الكل وقيل تجوز خلافة من جازت خلافته وان استخلف رجلا رجلا ان يدفع زكاة مالهما المشترك لرجل فمات احدهما او تجنن فلا يدفع الخليفة شيئا وان لم يكن المال مشتركا ولكن كل استخلفه على ان يعطي زكاة ماله فليدفع من مال صحيح العقل او الحي وكذلك ان استخلف رجلا رجلا فمات واحد من اللذين قد استخلفا او تجنن على هذا الحال وان استخلف رجل رجلا ان يدفع زكاته لمعين فدفع وابتى من قبولها فليرد لها الخليفة لصاحبها وان طلبها بعد ان ابى فليدفعها له مادامت في يده لم تصل صاحبها * وان قال له ادفع هذا القلان في زكاتي فان لم تجده فلقلان فعل ما امر ووجوده * اي وجود فلان * انما هو في منزله او حيث يرجي وجوده فيه * كسجده او جنته او سوقه فلا يعطيه حتى يبحث عنه فيها كلها الا ان لم يرجه في احد قال في الديوان وان سمع انه خارج الاميال فليس عليه طلبه وظاهر هذا الكلام انه ان سمع انه داخلها طلبه الا ان فاته وخرجها * وان وجدته مرتدا او مجنونا او غنيا او ابى من الاخذ فلا يعطي للآخر لانه قد وجدته * اي وجد الاول بل لان التوكيل على رسم ان الاول اهل للزكاة وانه يأخذ فلما لم يوجد هذا لم يصح ان يعطي الثاني لبطلان شرط الاعطاء له واجيز الاعطاء لخليفة المجنون * وان وجدته ميتا * صير موته بمنزلة عدم وجوده وقد قال فان لم تجده * او سمع

وان قال له استخلفتك ان تدفع زكاتي لمن تدفع له زكاتك او لمن شئت جاز في قول وان قال له ادفع هذا القلان في زكاتي فان لم تجده فلقلان فعل ما امر ووجوده انما هو في منزله وحيث يرجي وجوده فيه وان وجدته مرتدا او مجنونا او غنيا او ابى من الاخذ فلا يعطي للآخر لانه قد وجدته وان وجدته ميتا او سمع

خبره مسافرا * اي خارجا للامبال لا شارعا في الذهاب غير خارجها ليوافق مفهوم الديوان السابق * دفع للآخر وان اراد الدفع له * اذ لم يجد الاول * ثم وجد الاول دفع اليه * لا للآخر وقيل يدفعها للآخر حيث لم يجد الاول كما في الديوان * وان دفع بمضال آخر ثم وجد الاول دفع له الباقي * لانه لما وجد لم يجز اعطاه للآخر لان صاحب المال شرط ان لا يعطي للآخر الا ان لم يجد الاول وما اعطاه منه قد فات له وصح له لانه وصله قبل ان يجد الاول وبعد ان طلبه ولم يجده والباقي لا يحل له مع وجود الاول وهذا ولو كان قسمة لم يأمره صاحب المال بها لكن لزم من كلامه فكان عاملا بكلاميه معا ووافقت موافقة اذا تفق انه اعطى بعضا كما يجوز له ثم وجد مانع اعطاه البعض الآخر * وقيل يكمله الآخر لانه لم يؤمر بالقسمة بينهما * ولانه قد شرع في الاعطاء فليتمه والشروع في الشيء دخول فيه كله فانه كمن امسك جبلا من طرفه فانه في حكم من امسكه كله وكذلك ان قال له ان لم تجد فلانا فامسكه لنفسك على هذا الحال * وكذا ان قال له اعطها لفلان او لفلان فلا يعطها لهما * بل لاحدهما والا ضمن وان كانت قرينة الاباحة اعطاهما ان شاء واذا اراد الضمان رد من ماله الى من امره بالاعطاء ويخبره وان رد اليه ما اعطى بعينه فعل به ما امر به من اتمامه لاحدهما * كما لو امره بالدفع لرجلين معا فلا يقسمها * بل يدفعها لهما معا غير مقسومة والا ضمن لانه احدث ما لم يأمر به وهو القسمة ولو قال كما لو امره ان يعطي رجلين فاعطى واحدا * الا ان جوز له * ما فعل من قسمها والظاهر انه ان جوز له اعطاهما بعد ما اعطاهما في الصورة قبل هذه فلا ضمان عليه واجزت وان امره ان يقسمها لهما فاعطاهما بلا قسم ضمن الا ان جوز له * وان قال له اعط لفلان كذا ولفلان كذا فوجد في المال اكثر من ذلك * اعطى ماسمى له و * رد له * اي لصاحب المال * الباقي * مثل ان يقول خذ هذا المال بيدك واعط ثفلان عشرة ولفلان عشرة ووجد فيه ثلاثين او قال خذ هذه العشرين واعط منها عشرة فلانا وعشرة فلانا فوجد ثلاثين سواء وجد قبل الاعطاء او بعده * وان اعطى للاول ما امره * اي به فحذف الجار والمجرور على القلة هنا او بناء على جواز نصب امر مفعولين في السعة احدهما

خبره مسافرا دفع للآخر وان اراد الدفع له ثم وجد الاول دفع اليه وان دفع بمضال آخر ثم وجد الاول دفع له الباقي وقيل يكمله للآخر لانه لم يؤمر بالقسمة بينهما وكذا ان قال له اعطها لفلان او لفلان فلا يعطها لهما كما لو امره بالدفع لرجلين معا فلا يقسمها الا ان جوز له وان قال له اعط لفلان كذا ولفلان كذا فوجد في المال اكثر من ذلك رد له الباقي وان اعطى للاول ما امره

على تقدير الجار ايسر امره اياه * فوجد الباقي اقل مما سمي له * للآخر * اعطاه * اي الباقي * له ولا * شيء * عليه * والظاهر انه يرد الباقي لصاحب المال وان وجد في المال كما قال اعطاهما كما امر به وان اعطى لهما معا فهو ضامن * وان وجد * اي المال * اولا اقل * من مجموع السهمين اللذين ساهما * قسمة بينهما * على ما امره نصفين او اثلاثا او غير ذلك او بالمخاصة ان امره بعدد الدراهم مثلا مثل ان يقول له اعط فلانا عشرة ولفلانا ستة فوجد خمسة عشر فليحاصص بينهما في الخمسة عشر كخاصصة الثروا وخصوصة الشركاء اذ اربحوا مثلا وذلك ان ينظر في عددهما ذكر صاحب المال فاذا قال اعط فلانا عشرة ولفلانا عشرة حمل كلامه على النصفين وان قال اعط فلانا سبعة عشر ولفلانا سبعة حمل كلامه على المخاصة فيقسم الاقل في المثال الاول نصفين وفي الثاني مخاصة وهكذا وقيل يرد ذلك الذي امره وهو الواضح ولو اختار في الديوان الاول واقتصر عليه المصنف كاشيخ رحمهما الله مؤيديه له بالتنظير كما قل * نظيره * اي نظيره ما ذكر * ما لو قال له ادفع هذا اي المال زكاة او غيرها * لفلان وفيه كذا وكذا فان وجد فيه اكثر مما سمي رد الزائد وان وجد * اقل اعطاه * وان تلف بعضه دفع الباقي * وان وجد كما قال اعطاه كما امر به ويبحث بان الصورة الاولى ساط فيها الاعطاء على العدد فاذا لم يوجد ذلك المدد فماذا يعطى اعددا لم يوجد او عددا لم يؤمر باعطائه والظاهر انه لا يعطى الناقص بخلاف الصورة الثانية فانه ساط فيها الاعطاء على مجموع المال ثم اخبر بكيفيته واخبره بالكمية على خلاف الواقع لا يمنع الدفع وانما هو شيء متروك ولو قال ادفع هذه الاربعة او نحو ذلك مما بين فيه العدد من اول مرة لم يدفع ان وجد النقص او الزيد * وهذا في مكمل او موزون * ومعدود ولو قال اعط هذا الحب او الصوف مثلا ولم يذكرونا ولا كيلا وتلف بعضه لم يعط الباقي * وقد جوزوا التجزية في الشهادة فيها لا غير * الا سكة تعتبر بالعدد لا بالوزن فان التجزية جائزة فيها ايضا مثل ان يأخذ الشهادة ان لفلان على فلان عشرة دنائير ويتخلص المديان من خمسة فيشهد الشاهد ان عليه خمسة بدون ان يذكروا المجموع وما تخلص منه ومثل ان يقول له اشهد لي على

فوجد الباقي اقل مما سمي له اعطاه له ولا عليه وان وجد اولا اقل قسمة بينهما نظيره ما لو قال له ادفع هذا لفلان وفيه كذا وكذا فان وجد فيه اكثر مما سمي رد الزائد وان وجد اقل اعطاه كذلك وان تلف بعضه دفع الباقي وهذا في مكمل او موزون وقد جوزوا التجزية في الشهادة فيها لا غير

خمس وبعد ذلك تشهد لي بالخمس الاخرى وبأني ذلك في الاحكام ان شاء الله تعالى وان مرق منه الشيء او بعضه او غلط فيه او خرج عن يده بوجه ما او غصب هو او بعضه ثم رد بعينه فدل فيه ما امر به من بيعه او هبته او اعطاه زكاة او نحو ذلك وسواء في ذلك وما يأتي الزيادة وغيرها ويوصل الباقي وان رد اليه بدله او قيمته فلا يفعل فيه ما امر به الا بالامر ثان وقيل في المسئلتين غير ذلك بناء على ان حكم البذل هو حكم المبدل منه وان تغير عن حاله الاول مثل قح طحنه فرده فل فيه ما امر به وان امره مثلا باعطائه فطحنه او غيره فلا يعطه وان اخرج الشيء من ملكه فرده فلا يفعل فيه شيئا وان باعه بانفساخ فليفعل ما امر وان اخرج من ملكه بعضا منه فليدفع البقية ان كان مكبلا او موزونا وقيل لا وان فعل فيه المأمور ما بضمنه فليفعل وقيل يرد له صاحبه وكذلك ان نهاه عن الدفع فانه يرد له ومن امره رجلان بدفع زكاتها لفلان فبين له كل ما يدفعه فتشا كل عليه ما لكل منها اشكل عليه عينه او عدده ان تخالف العدد ولا يخلصها الا ان اذنا له فقيل يرد له اي ما اعطاه لها لانه انما يدفع على نية ما قالوا وقد نسبها فلم يجر له ان يدفع على غير علم فقد خالف ما عزم له فتبطل امارته وايضا قد يظهر زيف فيه ايضا قد يرجع الى حساب ما وصله من فلان دين او هدية فلا يهتدي الى الجزاء وقضاء الكمية وقيل يدفعه له كما في الديوان وعليه فاذا اراد الدفع نوى انه يدفع على حد ما ذكره الا والله يعلم ما لكل منهما وكذا ان كان ما اعطاه احدهما زكاة او اتصالا او غيرها والاخر غير ذلك وكذا ان امره واحد ان يدفع عنه هذا في الزكاة وهذا في التنصل او هذا في الكفارة وهذا في الاحياط او غير ذلك فتشا كل عليه ما لكل نوع ففيه الخلف وعلى جواز الدفع بقول خذ هذا عن فلان بعضه كذا وبعضه كذا وان امره رجل ان يدفع هذا لفلان وهذا لفلان فتشا كل عليه ما يدفع لكل ردهما لصاحبهما وان امره رجلان كل منهما امره ان يدفع ما امر به لرجل ساه فتشا كل عليه ما لكل منهما او اختلط عليه او تشا كل من يدفع له ما امر به فليرده وكذا ان نسي ايدفعه زكاة او غير ذلك ومن ارسل زكاته او غيرها لمعين او غيره مع امين او غيره لزمه ان يسئله

وان مرق منه الشيء او غصب ثم رد بعينه فل فيه ما امر به وان بدله او قيمته فبالامر ثان ومن امره رجلان بدفع زكاتها لفلان فبين له كل ما يدفعه فتشا كل عليه ما لكل فقيل يرد له ما وكذا ان امره واحد ان يدفع عنه هذا في الزكاة وهذا في التنصل فتشا كل عليه ومن ارسل زكاته لمعين مع امين او غيره لزمه ان يسئله

اي يسأل رسوله هل وصلت ام لا ليتيقن اراد باليقين هنا الترجيح او العلم لاعلى اليقين ببراءة ذمته فان قال له غير الامين قد وصلت وصدقه اجزه ففعل هذا ان لم يجد رسوله احتياط وقيل لا يلزمه السؤال ان كان الارسل مع الامين وقد مر بعض هذا وان قال الرسول وصلتها وقيل الذي ارسلت اليه ما وصل الي شيئا فليحتط وان قال له رسوله ما وصلته شيئا وقال الذي ارسلت اليه بل وصلت الي وهو امين برئ وان كان رسولان قل احدهما وصلت والاخر لم تصل فليحتط واذا تألفت قبل الوصول برئ قيل ان ارسلها مع امين وقيل لا وان اعطاها المتولى وقال بعد ذلك اخذتها كما لا يحول لي اعادها وان قال غلطت لم تجب على الزكاة فرد على ما اعطيتك فلا يشتغل به ولا يجوز دفع التسمية مما يكال او يوزن ويجوز دفع التسمية من الحيوان في معين مقصود اليه ويدفع المرء زكاته وزكاة غيره بمره كما يأخذها كذلك بمره ايضا وتدفعها جماعة لجماعة وجماعة لواحد كعكسه باب في الاستخلاف في اخذ الزكاة صرح الاستخلاف لا خذها وجاهز فيه في اخذها او في الاستخلاف الجائز في الدفع له يعطى ولو طفلا او عبدا او اثني بمعنى الجائز ان تدفع اليه زكاة يوصلها فان كل من يوصلها يجوز ان يعطاها ليوصلها فكذلك وكله ان يأخذ لك بخلاف المجنون لانه لا يوصل ووجه جواز الدفع للطفل انه عاقل يوصل فيستخلفه باذن ابيه او قائمه كالعبد باذن سيده وصح بلا اذن وفي استخلاف موحد مشر كاخلاف في الزكاة وغيرها الجواز من حيث انه استخلاف والمنع لحبسه ونجسه ولتنزيه ما هو عبادة عنه وهذا فيما هو عبادة ونظير ذلك انه لا يلي ذبح الضحية وجائز ان يستخلف رجل رجلين ورجلان رجلا واحدا ورجلان رجلين ورجل رجلا وعكسه ورجلان رجلا وعكسه باجماع او افتراق وجائز ان يستخلف عبده على اخذ الزكاة من الناس واما طفله فجائز ان يأمره او يستخلفه ان يأخذ له الزكاة من رجل مماء وما وصل طفلا فقد برئ منه صاحب المال وجائز ان يوكل ويأمر من يأخذ الزكاة وان يستخلف رجلا ان يستخلف له رجلا او يوكله او يأمره ومن اخذ الزكاة من الناس على رجل ولم يأمره بذلك فان جوز له ذلك فلا بأس والا فليردها وان قال رجل لرجل قد استخلفني فلان ان اخذ

هل وصلت ام لا ليتيقن ببراءة ذمته ففعل هذا ان لم يجد رسوله احتياط وقيل لا يلزمه السؤال ان كان مع الامين باب

صح الاستخلاف لا خذها وجاهز فيه الجائز في الدفع له وفي استخلاف موحد مشر كاخلاف

له الزكاة من الناس وفلان الذي قال استخلفني متولى فانه ان كان اميناً فلا بأس
على من يدفعها له عليه وان كان غير امين فلا يشتغل بقوله الا بالينة وقيل ان
صدته فلا بأس ان يعطيها له عليه وكذلك سائر الحقوق على هذا الحال وان قال
رجل امين قد استخلف فلان فلانا على اخذ الزكاة من الناس فلا بأس على من
يعطي له بقوله اذا كان الذي استخلفه متولى عنده **وصح** استخلاف مستخلف على
ذلك **على** قول والاولى ان يريد انه يستخلف رجلاً ينظر له خليفة يحمله له **ولا** يقبل
احد استخلاف من **على** فاعل استخلاف اضيف المصدر الى فاعله **ولا** يتولاه **ولا** يعطي
هوله زكاته **بأن** كان في الوقوف عنده او في البراءة وان كان يعطي له **ولا**
يتولاه فله ان يقبض له بخلافه **وجوز** ان عرفه **في** ذاته وحاله من العصبان
او في ذاته **الدافع** او امره الذين ارادوا ان يدفعوا له الزكاة ان يقبل خلافهم
وجوز مطلقاً بناء على عدم اشتراط الولاية للزكاة **ويأخذ** لنفسه ولمستخلفه معاً
ولاثنين ان استخلفاه معاً او مفترقين **او** اكثر ولنفسه مع من استخلفاه او
استخلفوه وسواء في ذلك كله كان الاستخلاف باجتماع او افتراق **ولا** يأخذ
الرجل الزكاة **مع** من عرف له كبيرة **او** عرفه غنياً او مانعاً ما ولو ان
يقول خذ لك زكاتي ولابني الطفل ويأخذها مع متولى او موقوف فيه وقيل
بأخذها ايضاً مع من عرف له كبيرة وقيل لا يأخذها الا مع متولى وكذلك لا
يأخذ شاة الاعضاء مع من لا يتولاه الا على رخصة شاذة من جواز اعطائها لغير
المتولى ووجه كونها لانه على لما تحت الثلاثة وقيل لما تحت الاثنين وكونها لا تعطى
فوق الثمانية ان اقل الجمع ثلاثة وقيل اثنان وشاة الاعضاء قائمة مقام اعتناق
العبد لمن لم يجد والعبد منتفع لنفسه والشاة تذبح للمنتفع بنفسها فجعلوا ثلاثة
او اثنين وابواب النار سبعة تسد بشاة الاعضاء ويدخل الجنة ولها ثمانية ابواب
وكل ما اخذ الانسان بطريق المسكنة لا يؤاخذ به ولا يخرج من حسناته ودع
دعوى بعض انه يخرج من حسناته ما اخذ من لقطه اذا اعطيا او ثمنها فانه ليس
كذلك فانها حق له من حقوقه وثواب صاحب المال من الله الا ترى انه يعطيها
لاقطها بنية الثواب له وانه اذا تبين خيره بينه وبين الضمان **ومن** وقت له

وصح استخلاف مستخلف
على ذلك ولا يقبل احد
استخلاف من لا يتولاه
ولا يعطي هوله زكاته وجوز
ان عرفه الدافع ويأخذ
لنفسه ولمستخلفه معاً
ولاثنين ان استخلفاه معاً
او مفترقين ولا يأخذ مع
من عرف له كبيرة ومن
وقت له

في الاخذ فلا يتعدى **بإثبات** الالف على ان لانا في معنى النهي وتقدمت وجوه
ما وقت له **من** زكاة او وقت او مكان او نوع من الزكاة او معط وان تعدى
وقبل جاز قال في الديوان وان قال رجل لرجل استخلف لي من ادفع له عنك زكاة
مالي فحائز وكذلك ان قال له استخلفتك ان تأخذ لي الزكاة عند دخول الحرم
المقبل واما ان استخلفه ان يأخذ له الزكاة من هذا الوقت الى وقت كذا وكذا
فحائز واذا مضى ذلك الوقت فلا يأخذ له بعد ذلك شيئاً وان استخلفه الى وقت
مجهول فاذا جاء الوقت خرج من الخلافة **ويأخذ** الخليفة مالم ينزع **من** الخلافة
ومالم يحدث لمن استخلفه مانع كغني وارثداد وكبيرة عند بعض وذلك هو الصحيح
وقيل زكاة سنة فقط **اي** ما يعطى له منها في السنة من الوقت الذي استخلفه
الى ذلك الوقت من القابل سواء زكاة لتلك السنة او لسنتين قبلها او لسنتين قبلها
او لسنة بعدها عجبت زكاتها لان المراد بزكاة السنة ما يعطى فيها من الزكاة مطلقاً
الا ان حد له حداً او فهم منه حداً فلا يجاوزه ووجه القول الثاني في كلام المصنف
ان الامر لا يدل على التكرير عند صاحب هذا القول فحمل قول المستخلف على
السنة الواحدة لا السنتين والسنتين المتكررة وانما عدا اخذ الزكاة في السنة مرارا
غير تكرار لان الزكاة فرضت في العام مرة وفي الحبوب مرة وكأنها لم تتكرر واما
زكاة السنين المتقدمة المتأخرة الى سنته وزكاة السنة المتأخرة المتعجلة في حكم
زكاة السنة تنزيلاً لما منزلتها وكان المتبادر من قول من قال ان الامر لا يدل
على التكرير ان يقبض له مرة واحدة في السنة والمراد بالسنة في كلام المصنف
العام العربي والصحيح عندنا انه لا يدل على التكرير الا بقرينة لكن الصحيح
في مسألة المصنف القول الاول وهو ان يأخذ له مالم ينزعه او يمنعه مانع من
الزكاة لان علة الامر بأخذ الزكاة الاحتياج فليكن على الاخذ ما دام الاحتياج
ولا نحتاج ان نبني هذا القول الاول على القول بان الامر يدل على التكرير ولو
بناءه الشيخ عليه وان لم يأخذ له في السنة فله ان يأخذ له بعد ذلك قدر سنة
او سنة وان عين له سنة فلا يأخذ في غيرها ولذلك العموم قال سنة بالتكرير اي
سنة مامن السنين فالمعتبر زكاة سنة تشخص لا سنة معينة **ويأخذ** له من كل

في الاخذ فلا يتعدى
ما وقت له ويأخذ الخليفة
مالم ينزع وقيل زكاة سنة
فقط ويأخذ له من كل

ما تجب فيه * من حب او ذهب او فضة او انعام * وكذا ان قال له خذ لي الصدقة
فهي والزكاة سواء * وهي اعم من الزكاة فيأخذ له الزكاة والنفل ان لم يتبين
له مراد مخصوص * وان استخلفه على اخذ المسكنة اخذ له كل ما يأخذه المسكين
من الحقوق مطلقاً * من كفارة مغلظة او رسالة واحتياط واتصال وزكاة وثمن
لقطة لم يعرف صاحبها او مال لم يعرف صاحبه ودينار الفراش ودنانير الجماع في
الدبر وهن خمسة او ثلاثة على من تعمد وانما تعطى للمتولى وينبغي ان يكون من
الارحام وغير ذلك * وقيل الكفارات فقط * لانها لا يشترط في اخذها الولاية
الا انه قد يعرف انه اهل للزكاة ايضاً وقد قال الله تعالى انما الصدقات الالة
ولان ذكر المسكنة في الكفارة اكثر من ذكرها في مطلق ما يتصدق * وان *
استخلفه * على الحقوق اخذ له الكل وان * استخلفه * على العشر اخذه ونصفه * لعله
لاطلاق العامة العشر على العشر ونصفه لان العشر ونصفه يكونان في جنس واحد ونصاب
واحد كما قال الشيخ اللهم الا ان اراد ما ذكرته كأنه قال لان العشر ونصفه يكونان
في جنس واحد ونصاب واحد فاعتادت العامة ان تسمي زكاة الحب مطلقاً عشرة
ونصف عشرة بامم العشر قيل كذلك له ان يأخذ عشر الحنث الا ان فهم منه
انه لم يرد عشر الحنث فلا يأخذه له وهو عشر مال من حنث بماله للمساكين بان
يقول ان كان كذا او لم يكن كذا فبالى للمساكين فحنث فان العلماء رحمهم الله
قالوا يلزمه عشر ماله فقط وتعديه الاصول ان لم يعتقد خلافها وبعض منهم
يلزمه الثلث وبعض الكل ويأتي في محله ان شاء الله والذي عندي انه اذا لم
يعلم انه اراد مستخلفه بالعشر ما يشمل عشر الحنث فلا يأخذه لانه غير معروف
وفي قول الشيخ ان العشر معروف في صدقة الحب لا غيرها تلويح الى ما ذكرت
* لا ربعه من عين * لانه لا عشر في العين زكاة لان زكاتها ابداء ربع العشر
* ولا من نعم * ولو انفق في زكاة اربعين شاة فانها شاة وهي ربع عشراي ولا
زكاة من نعم ويحتمل ان يريد ولا ربع زكاة من النعم كشاة من اربع شياه
لاربعا شاة * وان * استخلفه * على نصف العشر اخذه له لا العشر * لان
العشر شمول العشر لنصفه لا النصف للعشر ولا ربعه من عين او نعم * ولا

ما تجب فيه وكذا ان قال
له خذ لي الصدقة فهي
والزكاة سواء وان
استخلفه على اخذ المسكنة
اخذ له كل ما يأخذه
المسكين من الحقوق مطلقاً
وقيل الكفارات فقط
وان على الحقوق اخذه
الكل وان على العشر
اخذ ونصفه لاربعة من
عين ولا من نعم وان
على نصف العشر اخذه له
لا العشر ولا

يتعدى ما امر به ولا يأخذ الزكاة لمستخلفه عليها ان احدث ما ناعها بعد * ككبيرة
وغنى وشرك وخلق سوء * ولو رجع * عن ذلك المانع * لبطلانها * اي
الخلافه * بمحدث لا تحل له * الزكاة * معه كما مر * في الباب قبل هذا ولك
رجع الضمير في قوله لبطلانها الى الزكاة على حذف مضاف اي لبطلان اخذ الزكاة
وان تجنن الذي استخلفه فلا يأخذها له خلافا لبعض وان تجنن الخليفة وافاق
لم تنزل خلافه خلافا لبعض وكذا ان ارند وان مات الذي استخلفه فلا يأخذ وان لم
يمت الا بعد ما اخذها دفعها لورثته وان لم يعلم ورثته فلينفقها على الفقراء وان لم
يتبين له امات قبل او بعد دفعها لورثته وان نزعها فلا يأخذ وان لم يعلم بالنزع
ردها كما لو علم وقيل وان استخلف متعدد على حدة فلا يأخذ واحد وحده
وان اخذ فجزوا الآخر جاز وقيل لا وان استخلف كلا وحده فلكل اخذها
وحده * وان اخذت له فقال لخليفته نزعك قبل ان تأخذها لي او استغنييت *
او فعلت ما لا تحل لي معه * او ما اخذته لي حرام عندي او استرته وضعها امامه
لانه مدع زوال ما تعلق به ان لم يتبين ذلك * واذا وضعها امامه ولم يقبضها جاز لمن
تأهل لها ان يأخذها ان لم يستر بها او لم يعلم حرمتها وان تبين له انه غني رد ذلك
لصاحبه وان لم يعلمه ولا وارثه انفق على الفقراء وان تبين النزع قبل الاخذ رد
ذلك وقيل لا كما مر وان تبين انه حرام او رية رده لمستخلفه ان علمه وقيل ينفعه
ومثله وقيل ينفعه فقط وقيل يرد له من اخذه منه وينفق مثله وقيل يرد له فقط
ولا يجوز لهما خذله ان يأخذ حراما او رية وان اخذ ذلك انفق على الفقراء لكن
لا يجوز له اخذ الحرام لنفسه ولا لينفقه وان لم يعلم بالرية الا بعد الاخذ امسكه
* وان اخذ الخليفة ما استر به انفق على الفقراء * وقيل يدفعه لمن اعطاه وينفق
عليهم مثله وان لم يستر به الا بعد اخذه دفعه له فقط * وان امره ان يأخذ له
الزكاة من فلان فوجده * اي فلانا * قد تجنن او غاب * او اغني عليه * فلا
يأخذها من خليفته * قال في الديوان ومنهم من يرخص وللانسان وخليفته ومأموره
ووكيله ان يأخذها من صاحبها وخليفته ووكيله ومأموره وان يأخذ زكاة مال
طفل او مجنون او غائب او يتيم مالم يستر بذلك * وان اخذها ذو كبرة * او

يتعدى ما امر به ولا يأخذ
الزكاة لمستخلفه عليها
ان احدث ما ناعها بعد
ولو رجع لبطلانها بمحدث
لا تحل له معه كما مر وان
اخذت له فقال لخليفته
نزعك قبل ان تأخذها
لي او استغنييت او ما اخذته
لي حرام عندي او استرته
وضعها امامه لانه مدع
زوال ما تعلق به ان لم
يتبين ذلك وان اخذ
الخليفة ما استر به انفق
على الفقراء وان امره ان
يأخذ له الزكاة من فلان
فوجده قد تجنن او غاب
فلا يأخذها من خليفته
وان اخذها ذو كبرة

غيره من لا تحمل له **﴿فلا يعامله فيها﴾** ولا في عوضها او قيمتها **﴿من عرف منه ذلك﴾** المذكور من الكبيرة وكذا غيرها مما لا تحمل له معه الزكاة **﴿فهو كالغاصب وجوز﴾** ان يعامله فيها **﴿مطلقا﴾** عرف منه الكبيرة ولم يعرف وهذا من الدفتر **﴿لشبهة الخلف في المسئلة﴾** هل الولاية شرط في الزكاة ام لا وقيل لا يعامل في الزكاة الا المتولى وان قال رجل لرجل قداسة خلفتني على اخذ الزكاة وقد اخذتها لك فانه ان لم يستخلفه فلا يأخذها منه وان تشا كل عليه ذلك فله اخذها منه ان كان امينا **﴿تمت﴾** الاولى اذا انقطعت الامامة وحدث امام انتظر حولا واخذ الزكاة ولا يخرج العامل اليها الا باذنه ويأخذ الزكاة من مال اليتيم والمجنون والغائب اذا جاز عليه لا من المشترك والقول قول اصحاب المال فاذا اتهموا حلقوا وقيل لا واذا اجتمع اقوام في مرج لسكل قوم عامل وحضر عامل واحد اخذها من الكل ومن قال للعامل قد اعطيتها لعامل اخر او للمساكين فليتركه وان اتهمه فليخلفه وكذا ان قال انا مشرك او المال لمن في عمالة غيرك او لمن لا تلزمه ويعطي لمن قال انا مسكين او فقير او ابن سبيل او مكاتب او غارم اعطاه وقيل لا الا ببيان **﴿الثانية﴾** عن ابي عبيدة وموسى بن علي وابن جعفر من ترك الزكاة سنين او الصلاة او الصيام او حقا من جميع الحقوق فله ان يتوب ويصالح ما يستقبل وليس عليه بدل ماضى ويؤخذ بذلك عند الحاجة لا تعمد او ينبغي البدل ان قدر **﴿الثالثة﴾** يجوز اخذ الكنز والمعدن ويخرج خمسها لمن تعطي له الزكاة قل او كثر ويجزي اعطاه لانسان واحد وقيل لا خمس في المعدن وهو مذهبنا بل اذا دار الحول على نصاب منه زكى النصاب وقل مالك يزكى قبل الحول ولا خمس الا في كنز فيه قدر النصاب عندنا وقيل ان كان اكثر من خمس دنانق وقال بعض اصحابنا فيه الخمس ولو اقل قليل وانما يؤخذ كنز فيه كله علامة الشرك كصليب وهو صورة الحيوان مطلقا وقيل صورة الانسان او في بعضه وسواء الدنانير والدراهم والمتاع والآنية وقيل لا يأخذ الا ما فيه العلامة وقيل لا هبة بالعلامة ان لم تكن صليبا وسواء وجده في داره او دار غيره او ارض غيره او في الفحص او في المسجد يأخذه الا ان اتهم انه مسبوق اليه وان وجده على وجه الارض اخذه ولا يأخذ ما وجد

فلا يعامله فيها من عرف منه ذلك فهو كالغاصب وجوز مطلقا لشبهة الخلف في المسئلة

فيه علامة الموحّد ولو وجد في الباقي علامة غيره ومن علامة الموحّد لا اله الا الله عيسى رسول الله وقيل لا يأخذ ما وجد في بيت غيره او ارضه او داره وقيل اذا وجد فيه العلامتين اخذ ما فيه علامة الشرك وان نقل الكنز من موضعه او اعطاه او اراه لغير امين او لامين لزمه خمسه الا ان يقن انه اخذ من هو بيده وقيل ان قال له الامين اخرجت بره وقيل ولو لم يقل اخرجت وان وجده ظاهرا فغطاه او جمل فيه يده لم يلزمه وان اخذ بعضه لزمه خمسه او خمس السكل قولان وان اخذه ولم يتوار ثم رده فلا خمس عليه وان اخذته المرأة او الطفل او المجنون او العبد او المشرك لم يجز لهم ولا يحل لهم منعه وينزع منهم الا ان خيفت الفتنة ولا يقاتلون عليه وان رده ولم يأخذه الا بعد البلوغ او الافاقة او الحرية او الاسلام جاز لا ان اخذوه ثم انتقلوا لتلك الحال ويدفع الخمس للامام ان كان وقال جمهور المخالفين يجوز اخذه للمرأة ومن ذكر وقيل يأخذه غير المرأة والطفل ولا يؤخذ كنز جوهر او حديد او غيرها وقيل يؤخذ وقيل لا يؤخذ الا الفضة والذهب والله اعلم وهو وكيلنا **﴿باب﴾** في زكاة الفطر **﴿زكاة الفطر فرض﴾** غير منسوخ عند اصحابنا المانين وجمهور فقهاء الامصار وقيل هي فرض منسوخ بالزكاة ويناسبه القول الاول حديث ان صوم رمضان موقوف حتى تعطي **﴿وقيل نفل﴾** نفل من اول مرة لم تفرض ثم نسخت **﴿مرغب فيه﴾** اي سنة مؤكدة وهو قول اصحابنا المغاربة والجليلين **﴿وهو المختار﴾** وفي التاج وقيل سنة واجبة **﴿يخرجها المرء عن نفسه وعن لزمته نفقته كزوجة﴾** ولو مطلقة يملك رجمتها غير حامل ولا مرضعة واخت **﴿وولد﴾** غير بالغ **﴿وعبد﴾** وولي **﴿ولو﴾** كان من ذكر من زوجة وعبد وولي **﴿مشركا﴾** كان الولد **﴿بناتا ولو بلغت او تزوجت﴾** والوار للعال وبها صح التنقي كانه قال بالمعنى ولو بنتا بالغة او متزوجة **﴿مالم تجلب لاعتن﴾** ابن بالغ **﴿وقيل يعطي عنه ان لم يحزّه وعن ابيه وابي ابيه وان علا اذا كان فقيرين وازواجه ابيه الفقير الاربع وزوجه واحدة لجدّه لانه تلزمه نفقة ازواج ابيه الاربع وزوجة واحدة لجدّه ولو كانت له اربع واختلف في المحتسب هل يخرجها عن الذي يحسب عليه وفي الديوان لا يخرج من الولي الذي اخذه بالنفقة ولا عن الابوين والاولاد البالغ**

﴿باب﴾

زكاة الفطر فرض وقيل نفل مرغب فيه وهو المختار يخرجها المرء عن نفسه وعن لزمته نفقته كزوجة وولد وعبد ولو مشركا وبنا ولو بلغت او تزوجت مالم تجلب لاعتن ابن بالغ

ويحتمل كلام المصنف ان يريد من لزمته من هو من العيال ويشير لذلك بالتمثيل
وقيل لا يعطي عن بنته اذا بلغت ولو لم تتزوج وقيل يعطي عن بناته وبناته البالغين
ان كانوا في حجره ويعطي عن طفله الغائب واذا كان لابنه او بنته مال قدر ما يخاطب
عليه البالغ اخرجها من مالها ان لم يبلغا ولو قلنا انها غير فريضة وقيل من ماله وفي
التاج تلزم في مال يتيم عنه وعن ابي عبيدة ان وسعها ماله يخرجها من ولي امره
ولا تلزم جدا الا ان كان لولد ابنه مال فيؤديها عنه منه والا وكان هو وارثه
ولزمه عوله فقيل لزمته عنه والاكثر انها لا تلزمه عنه * وقيل لا * يخرجها * عن
زوجة كـ * ما لا شيء عليه من * ديونها * الا ان شاء وقيل يعطي عن ازواجه
ولو لم يجلبهن وقيل ان كن ابكارا ادى عنهن ولو لم يجلبهن والا فلا الا ان جلبهن
* ولا عن مطلقه * ثلاثا او ما يقوم مقام الثلاث او البائن * حامل اتفاقا *
مع لزوم نفقتها من اصحابنا وجمهور قوما وقيل يعطي عنها * كـ * مطلقه * مرضعة
لولده * لانها كالاجير لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية وفي المطلقة بلا
حمل رجوعا خلاف الصحيح ان يعطي عنها لانه تلزمه نفقتها ما لم تتم عدتها وفي
الديوان اذا طلقت طفلته او ميت عنها بعد الجلب فرجعت لوالدها اعطى عنها حتى
تبلغ وقيل يعطي عن بنته البالغة ويعطي عن نسائه بالغات او طفلات موحيدات
او مشركات ولا يعطي عن ازواجه الاماء وما لم يجلب من ازواجه ولم يرجع حكمهن
اليه وقيل ان قال لزوجته البالغة لا اعطي عنك اعطت من مالها ولا شيء عليه
* ولا عن عبيد التجارة * مطلقا وقيل ان اشتراهم من دراهم زكيت او حال عليها
خول ولم ترك * وقيل تلزم * اراد بالزوم الخطاب بها ليشمل قول الوجوب وقول
غير الوجوب ووجه الاول انه تركي قيمته عند الحول زكاة مال فلا يزكي عنه زكاة
بدن اذ لا تجب في مال زكاته وفي الديوان يعطي عن عبيده غابوا او حضروا الا
المغضوب والا بقى ولو رجعوا وقيل اذا رجعوا اعطى عما مضى اهـ وقيل يعطي
ما لم يئاس منهم قال والعييد الراعون للجمال او الغنم التي يؤدي عنها الزكاة يعطي
عنهم وقيل يحط منهم ثلاثة ويعطي على من بقي وقيل يحط سبعة وقيل لا يعطي
عنهم ولا يعطي عن عبيد نساءه وقيل يعطي عن يستخدم منهم اهـ ويعطيها عن

وقيل لا عن زوجة كديونها
ولا عن مطلقة حامل
اتفاقا كمرضعة لولده ولا
عن عبيد التجارة وقيل
تلزم

عبيد صفاره ان كان لهم مال والا فمن ماله وقيل لا يعطي من ماله وقيل من وجبت
في عبيده اللذين للتجارة الزكاة ولو بالحمل اعطى عنهم ومن اوصى له بعبد فاذا
قبله لزمته عنه وان لم يقبله فعلى الورثة والمبيع بالخيار يعطي بائعه وقيل مشتريه
وقيل لا وتعطي على المدبر والمؤاجر والمعار وعبد العبد والمبيع بيعا فاسدا يعطي عنه
بائعه * و * العبد * المشترك * ولو بين بالغ وطفل او عاقل ومجنون او طفل
ومجنون تعطي عنه * على قدر الشركة فيه * وكذا الولي الذي نفقته على رجلين
او اكثر وان لم يكن لاحد المشتركين مال او امتنع من الاعطاء اعطى الآخر منابه
فقط وتعطي على الولد المشترك على قدر الميراث واما الخليلان بين رجلين فانه
يعطي كل من الرجلين وينوي عن هو ابنه وان مات احدا الطفلين فليعط الرجلان
كل واحد منهما فطرة تامة احتياطا ويعطي الرجل عن سريره ودخلت في العبيد
لان المراد بهم ما يشمل الاناث * وقيل لا عن زوجة مشركة * وهي الكتائية
اذ لا تحل له مشركة غيرها ولعله اطلق ليعم غير الكتائية مثل ان يكون عبده
مشركا متزوجا مشركا غير كتائية فلا يعطي عنها فلو كانت موحدة لا اعطى عنها
عند بعض ومن قال يعطي عن عبده المشرك قال يعطي عن زوجة عبده المشركة
والي المنع اشار بقوله * وعبد مشرك * ولو ذميا كتائيا وولي مشرك وولد بالغ
مشرك غير محاز عن ابيه حيث لا يقتل كالكتيمان * وهي صاع * اي اربعة
امداد من اطيب ماله * على كل غني * وقد مر الخلاف في الغني وفي الديوان
تجب على من له نفقة سنة لادين عليه وقيل سنة اشهر وذلك في ما يملك مطلقا
وعن ابي هريرة وابي العالية وعطاء والشافعي تجب على الفقير وقيل تلزم من له
نفقة سنة وقدر ما يعطي ويحتمله كلام الديوان وفي التاج وقيل زكاة الفطر واجبة
وقتها موسع فمن مات ولم يعطها ولم يوص بها هلك ومن عنده زراعة لم تدرك ومال
وحيوان لم يلزمه ان يبيع من ماله او حيوانه لها ولا ان يتدين لزراعته * من غالب
قوته * في سنته العربية وقيل في رمضان وقيل بخير وقيل من اوسط قوته في السنة
او بالاجزاء من كل وان اداها من افضل كان افضل قاله في التاج وان استوى
قوته في السنة في اشياء اعطى من ايها شاء وقيل تعطي من البر والشعير والتمر

والمشترك على قدر الشركة
فيه وقيل لا عن زوجة مشركة
وعبد مشرك وهي صاع
على كل غني من غالب قوته

والزبيب والاقط لا غير وهو مخير في ايها شاء وفي الديوان يعطي مما يأكل في ذلك الشهر هو وعامة عياله وان اختلف اكلهم اعطى عن كل مما يأكل غالباً * ولو بقلا * ان كان لا يستوي الناس اليه * يكال بعد قطعه * ويعطى * اولبنا * يعطى * حين يحلب * لا يجعل فيه ماء ولا ينزع منه الزبد وليس المراد القرب فقط فانه يجوز تأخير اعطائه عن وقت الحلب وان عاش بلبن غير حليب اعطى غير الحليب وقيل يعطي من الرائب واجيز ان يعطي ما فيه ماء وان قلت كيف يكون الصاع من حليب قلت يوزن اثناء بشيء ويجعل فيه اللبن فيجمل في كفة ويجعل الشيء الموزون به في كفة اخرى مع خمسة ارطال وثلاث وشيء يسير كدرهم ودرهمين او ينحت اثناء يسع صاعاً الى اعلا طرفه فقط فيملاها لبناً ويجعل اللبن في الميزان الذي لا يرشحه كالحديد والصفير والكتان وذلك هو قول من اجاز زكاة الفطر بالوزن والمشهور انه لا تجوز الا بالكيل وفي بيان الشرع من اراد ان يخرج تمراً مكنوزاً فقد اجاز بعض الفقهاء عن الصاع خمسة ارطال وثلاثاً وبه يقول الشافعي وعندني ان الثمر الثقيل كالبلقي ونحوه وزن الصاع منه ثلاثة امانان اهـ * او لحماً * يعطى * بعد نزع عظامه * وفي الديوان وان اعطى من غير ما عاش به من هؤلاء الوجوه فلا بأس وان عاش باللحم او باللبن او بالبقول او الاقط فينبغي له ان يعطي من الحبوب الستة وان اعطى مما عاش به قيمة الصاع اجزاء ان لم يجد الحبوب الستة وقيل يعطي اربعة عظام غير مكسورة وقيل يشدخ العظام ويكيل من اللحم ويكتال من تين او زيت او لبن وان عاش ببقول الاجنة اعطى قيمة الصاع منها وقيل يطبخهن ويمصرهن ويكيل صاعاً وفي الدقتر يقطع البقول قليلاً ويكيل اهـ وان عاش في الشهر بالحرام او بالضيافة او مرض اعطى مما يأكل من الحلال من ذلك الجنس * لا ان عاش بصيد او حشيش لا استواء الناس فيها * فلا اعطاء عليه منها وكذا الكفاة ولو كان لا يصل الى ذلك الاموال وغيره لا مال له او يصل اليه بوجه وغيره لا يصل اليه ففي كل ذلك لا تلزمه ولو اكثر ماله قال في الديوان وقيل يعطي من الصيد ومن يأكل الثمر في سنته والخبز في رمضان نذب ان يخرجها مما يأكل هو وعياله فيه الا ان كان يأكل البر ثم نقد جازان

ولو بقلا يكال بعد قطعه
اولبنا حين يحلب او لحماً
بعد نزع عظامه لا ان
عاش بصيد او حشيش
لا استواء الناس فيها

يعطيها

يعطيها من ذرة او شعير او نحوها وان كان يخلطها في قوته فله ان يخرجها من الحب والتمر ومن اخرجها من مفضل وهو يعش بالافضل اجزائه ولا نجب له ذلك * قيل لا يجوز اخراج جنسين عن نفس وجوز * قال في الديوان ويجوز له ان يعطي نصف صاع من تمر ونصف صاع من شعير او ثلاثة من شعير واحد من تمر وكذلك باقي الحبوب الستة وان اعطى ربع صاع من كل جنس حتى تم الصاع من غير ان يخلطها فلا يفعل فان فعل اجزاء اهـ والظاهر ان الامر كذلك اذا اعطى عن النفس مدين فقط وان عاش من غير ما عاش منه عياله ادى عن نفسه مما عاش وعندهم مما عاشوا كما مر * وقيل يجوز عن نفس صاع من بر * او مد من بر * او اخر من تمر وهكذا وثلاثة من شعير وقيل نصف صاع من البر وصاع من غيره كشعير وتمر وهو قول ابي حنيفة واصحابه وقيل نصف صاع من بر او شعير او غيره * وقيمة الصاع * او نصفه * عينا * ذهباً او فضة وفي الديوان لا يعطي قيمة الصاع من الذهب والفضة او غيرها فان فعل اجزاء وفي التاج وانكثر الفقهاء اعطى لكل مدا او مدين او اقل او اكثر ويحسب قدراً يكفي عن النفس ومن خلط بر او ذرة واخرج منهما جاز ولا يعطيها لمن يفرقها الا ان كان ثقة ولا يجوز غيره حتى يعلم انها وصلت واختلف في اخراج القيمة من نقد او غيره وسأل سائل عنها ابا عبيدة وعليه ثوبان فاخران فقال بعها واشتر دونها وادها وكذا في الحلي وكره ضمام اعطاء النقد واعجب الاعور ما قاله ثم بدا له انه خير من الطعام ومنه محبوب ولو اعطى مكان الصاع ديناراً وقيل من اعطاها رطباً ادى منه صاعاً ونصفاً او من البسر اعطى صاعين ومن الثمر صاعاً او وزنه قبل ان يكذروا ان اداها من المكنوز زاد عليه قدر ما زاد فيه من الماء وفي جواز الدقيق قولان اهـ * وهي للمتولى كالزكاة * ورخص ان تدعى لغيره وقال غيرنا تصرف لفقراء الاسلام مطلقاً وزعم قوم انه يصرف منها الى فقراء اهل الزمة وقيل ان كانوا رهباناً ويعطي الفطرة للواحد والاثنين واكثر وانما يطلب حاجة الفقراء ويعطي لمن كان في الاميال ولبن عياله خلف الاميال ويعطي الرجل على عدد عياله وازواجه وعبيده وعلى نفسه وبنات خدامه على جميع من يعطيها عليه وان قال امين عندي كذا وكذا من العيال

قيل لا يجوز اخراج جنسين
من نفس وجوز وقيل
يجوز عن نفس صاع
من بر وقيمة الصاع عينا
وهي للمتولى كالزكاة

فليعط له وكذا ان قال ذلك غير الامين او قال استخلفني فلان ان صدق وقيل لا يأخذ لعبد وان باعه اخذ له المشتري ايضاً ومن اخذ له ولأهله وان اخذت المرأة وتزوجت اخذ عليها زوجها وان قالت المرأة لا تأخذ علي فلا يشتغل بها وكذا غيرها وقيل من اخذ عن زوجته او بنته البالغة فلها ويأخذ الفقير حتى يستغني وقيل يأخذ ما يعيش به في اليوم وهو ضعيف وقيل سنة ومن يخرجها توسلاً لا لزوماً جاز له الاخذ وقيل ان كان يستحقها في شهره او يومه ومن استغني في اليوم اداها ومن افتقر فيه لم تلزمه وله اخذها وتعطى الامام او الوالي ويفرقها في اصناف الزكاة ومن اعطاها لغني بلا علم واخذها جهلاً او على نية اعطاءها ثم افتقر امسكها وقيل لا كما اذا تلفها قبل الافتقار وان كان المعطي يعلم احكام الفقر والغنى وانه لا تعطى غنياً لم يجز للغني امساكها ولو افتقر بعد الاخذ ويردها ولا يعطى الفقير وان عرفه بحال لا تجوز له ثم افتقر فاتم له جاز ان بقيت او قال بقيت وصدقه ومن احتمل عنده ان الدافع بريء لم يسعه ان يدفع ما اخذ منه لفقير من غير ان يخبره لانه متعبد بالسؤال عما تلزمه وان لم يعلم ان الدافع عالم بفناه جاز له دفعها للفقير وقيل يردها ان غلب عليه انه اعطاه لفقره عنده واخذها هو لا على اعطاءها لفقير ومن ادركه الفطر في سفره وليس عنده ما يعطي ولا ما يشتري به ما يعطي الا ما يحتاج اليه او لم يجد ما يشتري لم تلزمه وقيل يخرجها اذا رجع لبلده او وجد وبوصي بها وان اخرجت عنه في بلده من ماله او خرجها احد عنه على ان يدركها عليه اجزاه ان صدق ذلك ولو بلا امره * خاتمة هل تجب بغروب * اخر رمضان او بطلوع فجر الفطر قولان فائدتها فيمن حدث من زوجة او ولداً او مملوك * او غيره ممن يلزم انفاقه على ما مر * تلزم عنه ان كان قبل وقت الوجوب * ودام الى وقته * لان حدث بعد * دخوله * وفيمن خرج من ملك او عصمة او مات فبعكس ذلك * ان خرج او مات قبل وقت الوجوب لا تلزم او بعد دخوله وجبت وقيل تجب بطلوع شمس الفطر وقيل بدخول رمضان فمن حدث له فيه ازمنه عنه ولو ذهب قبل العيد ومن ادركه من كان قبله ازمنه عنه ولو ذهب قبل العيد وقيل تجب بصلاة العيد وقيل بنصف رمضان وقيل لا شيء عليه عن حدث بعد

﴿ خاتمة ﴾

هل تجب بغروب * اخر رمضان او بطلوع فجر الفطر قولان فائدتها فيمن حدث من زوجة او ولداً او مملوك تلزم عنه ان كان قبل وقت الوجوب لان حدث بعده وفيمن خرج من ملك او عصمة او مات فبعكس ذلك

رؤية هلال شوال وقيل ما حدث له من عيال بعد طلوع الفجر فلا عليه عنه وفي التاج من اصبغ غداة الفطر غنياً واجتاح ماله قبل الاخراج في يومه ازمنه وكذا في عكسه وقال الاكثر لا ان استغني بعد الفجر وسفي الضياء لا تلزم من ايسر بعد صلاة العيد ولا من اسلم بعد طلوع الفجر ومن ارتد يوم الفطر كله ثم اسلم لم تلزمه اخذت الشيخ خميس وجوب اعطاء الفطرة عن الزوجة ان فقيرة وابن بركة عدم الوجوب مطلقاً وابو الحسن الوجوب مطلقاً ولا يلزم غنية اداها عن صفارها الفقراء ولومات ابوه وتعطي من مالها ولو من صداق عاجل لا اجل عن يلزمها عوله كعبدها * وندب اخراجها * من مخزنها قبل طلوع الشمس واعطاءها بعده * قبل الصلاة * وجاز اخراجها مالم تغيب شمس العيد وبعد ذلك تكون من سائر الصدقات * وقيل * جاز بعدها ولولموت الشهر * وبعد ذلك من سائر الصدقة اراد مالم ينسأخ واللام بمعنى عند والعندية تطلق على ما اتصل بك لا على الموضع الذي تحتك او بمعنى الى ولم يرد دخول الغاية فلا اشكال وقيل تجوز بنفدها الى الليل * وقيل الى الاضحي * واما بعده فمن سائر الصدقات قال في الديوان وقيل فطرة ولو بعده * وتعجيلها في رمضان كـ * تعجيل * الزكاة * قبل وقتها فقيل يجوز تعجيلها في رمضان مطلقاً لحاجة الفقراء وقيل في النصف الاخير وقيل اذا مضى عشرون يوماً وقيل لا مطلقاً وان اعطيت على هذا القول قبل طلوع الشمس جاز ولا تعطى قبل الفجر وان اعطيت قبله اجزأت وفي التاج ندب اخراجها عند طلوع الفجر الى الخروج للصلاة وقيل من طلوع ليلة الفطر ولا تؤخر عن الصلاة الا من عذروا كالدين متى قضى اجزأ وان اخرجها في رمضان لفقير واستغني قبل الفطر او فيه اجزأت قيل وان مات معطيها قبله ضمنها واخذها ان علمها فطرة لوارثه وان جهله لم يبرأ الا باداها اليه اي مالم يياس فالفقراء ومن طلبها منه فقير فعز لها الى الفطر ثم علم انه لم يتأهل لها دفعها لغيره ومن عزها وتلفت ازمنه ويجوز اعطاءها في دينه على الصحيح والله اعلم * جامعة * رخص سعيد بن جبير والزهري وابراهيم النخعي والاوزاعي والشافعي واحمد واسحاق وابو ثور واصحاب الرأي في تقديم الزكاة عن وقتها وقال الثوري الاحب ان لا يعجلها وكره مالك

وندب اخراجها قبل الصلاة وجاز بعدها ولو لموت الشهر وقيل الى الاضحي وتعجيلها في رمضان كالزكاة

واليث بن سعيد تعجلها قال الحسن البصري وبعض اصحابنا من عجلها اعادها في وقتها كالصلاة وقيل تجزي ان اشتدت حاجة الفقراء مطلقا وقيل ان اشتدت وبقي شهر او شهران وعليه بعضنا وقيل ان اداها للامام اجزت مطلقا لا ان اداها للفقراء ولو اشتدت الحاجة لان الامام احق بها والفقير قد يستغني قبل دخول حولها وقيل تجزي قبل وقتها مطلقا بشرط ان لا يموت الفقير قبل الحول ولا يستغني بغيرها قبله والا اعادها وقيل بشرط ان لا يكون قبله ولو بها ومن اعطى زكاة ثماره قبل ادراكها لم تجزه وقيل تجزي وقيل تجزي بالشهرين لا اكثر وقيل قرب الادراك ووجه منع تقديم الزكاة انها عبادة ووجه الاجازة اعتبار انها حق للفقير وان شرط عليه الرد ان لم يتم النصاب رد له ان لم يتم ومن اعطى مالا على غير نية الزكاة ثم نواها زكاة لم تجزه وقيل تجزه ان لم تتلف من يد الفقير وزكاة الانعام كزكاة الدراهم في التقديم وان اخذ الجائر الزكاة قهرا او فرقها في اهلها اجزت صاحبها وقيل لا تجزي وان رضي صاحبها اجزته وان اخذ الجائر ماله فلا زكاة عليه الا على ما بقي ولو لم تتم فيه ان تمت في الكل ومن عزلها فتلفت قبل ان تصل الامام اجزته وقيل لا وهو الصحيح وان عزلها واخذها الفقراء فقولان والثالث انها تجزي ان رضي وان لم يرض لم تجز ان غصبوها ومن جمع زرعه فاحرقه احد فلا زكاة عليه فيما ضمن له من ثمار او دراهم وقيل يزكي ما قبض ومن اخذ السيل ثماره او السارق فلا زكاة عليه وقيل عليه وقيل لزمته زكاة ما كال في تلك المسائل لا مالم يكل ومن ارسل زكاته او اعطاها ثقة يفرقها فضاقت لزمته وقيل لا الا ان اعطاها رسول الامام فضاقت فقد برى منها ومن ميز الزكاة ينتظر الامام فضاقت لم تلتزمه وقيل لزمته والاول اولى لانه ممنوع من ان يعطيها الا اياه وقيل لزمته في غير الانعام واما في الانعام فلا حتى يمحي رسول الامام وبه قال مالك وقيل اذا وجبت الزكاة فضاقت لزمته ان اخر قدر ما يعطيها وقد وجد من يأخذها وقيل لان لم يضع ونسب للزبيح واختاروا خلاف هذا القول واختلف في جواز شراء صاحب الزكاة لها من الفقير بعد اخذ اياها وفي اكله منها باذنه او بعد اعطائه منها والتزاه اولى واختلف في شراءها قبل ان يقبض الفقير والصحيح المنع ومن اعطى زكاته رجلا على انه

فقير وهو غني فان شاء ردها لصاحبها وان شاء اعطاها الفقراء وان علم حين الاعطاء انه غني فلا يعطها الفقراء بل يردها واختلف في دفع الزكاة بالقيمة عروضا او حيوانا وصحيح الجواز لفعل معاذ بن جبل لكنه يأخذ الثياب عن الدراهم مثلا رضي الله عنه والاشياء سواء اذ رجع الى القيمة وقيل ان اشترى من غيره ما يعطي بالقيمة جاز ولا بد من اخبار الفقير بان هذا زكاة .قوم بكذا وكذا درهما مثلا وسواء في ذلك ان يعطي عروضا او اصلا عن دراهم او عن حيوان او حيوانا عن دراهم او عن ثمر والحاصل ان يعطي كل ما اراد عن كل ما لزمه مطلقا بالتقويم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكل طعامك الا تقي ولا تأكل الا طعام تقي هذا اختيار لا فرض وذلك ان التقي يستعين على طاعة الله وطعامه حلال ينور قلبك وفاسق اهل مذهبه اولى من الفقير الورع العالم من قومنا وتخص بالتولى ما وجد وان اعطي مخالف فقير او فاسق من اهل الدعوة وقد وجد غيره لم يجره ورخص ولا يعطى الذمي او المشرك مطلقا زكاة ولو لم يوجد الا هو وزعم بعض انه ان اعطاه لم يفرم واجزت وهو خطأ ويجوز اخذ زكاة مخالف مطلقا الا ان علمت انه اعطاك على انه من اهل مذهبه فاخبره اني لست على مذهبك فان اعطاك نخذ واجاز ابو عبيدة كفارة المرسلة لاهل الذمة وفي الاثر اجمع المسلمون على خلاف هذا ولا تعطى من يستعين بها على المصيبة وتعطى الفقير مالم تعلمه مخالفا اولا يعطى حتى يعلم انه موافق قولان واهل عمان يجيزون لمن يأخذ الزكاة ان يعطي منها ويعمل بها ماشاء ومنع اهل خراسان ان يحملها في غير نفقته وموته ومن يلزمه ويجوز لذات الحلي ان تأخذ الزكاة لتصرفها في زكاة حليها او مالزمها من دين او كفارة او حج او نحو ذلك من الواجبات بلا اسراف ولو كان زوجها غنيا اذلا يلزمه لما ذلك ولجواز بعض ان يأخذ الزكاة ليجعلها بنته كالبنت للتزوج وان يشتري بها ما يحتاج اليه من الكتب او يشتري اصلا يحتاج اليه او ثيابا نفيسة بلا اسراف او يحل زوجته ويخرجها عن حد المحقرة وليصل رحمه وليضيف بها المسلمين الذين فيهم نفع الاسلام او من احتاج وعندني يجب الحوطة عن ذلك الا ما لزمه لذلك من قبل فله اخذها ليقضيه مثل ان يبني مسجدا فلزمه دين لم يعنه بها من اول فحائله

أخذها وإنما ذلك لمن أزمه حج فذهب ماله أو أزمته كفارات وضاق ماله فله أخذها لقضاء ماعليه من حق الله أو العباد ويأخذها الرجل ليجاهد في سبيل الله ولو لم يلزمه الجهاد وأما ليحج نفلا فعن ابن عباس جواز أخذها له والصحيح المنع ويجوز أن يأخذ الزكاة ليشتري بها عبدا يعتقه لينفع في الإسلام أو يشتريه بزكاة ماله لذلك ويعتقه ويأخذ الزكاة ليشتري بها عبدا يلي خدمته ويستغل هو بالعالم والامر والنهي والغارم هو الذي تحمل دينا لغيره وقيل ولو تحمله لنفسه في غير معصية ولا اسراف ويصدق في قوله أنا غارم وقيل يحتاج الى البينة وإن ريب لم يعط على كل حال قال رجل يارسول الله ان عندي اربعين درهما امسكين انا قال نعم وعنه صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لني ولا لآل نبي ولا لغني ولا لذي مرة سوي يعني الا ان كان ذو المرة السوي مشغولا بأمر من امور الاسلام كالعالم او لا يجد ما يحترف او لم تكفه حرفته لما لا بد منه كمسكين ومركب قال ابو سعيد لا يعط زكاته لاولاده الصغار ولا يعط الرجل زوجة الغني زكاة ولا اطفال الغني وقيل بالجواز ان ضيعهم ولا بأس ان يعطيها زوجها ولو غنيا او غيره زكاة لذين عليها وزعم بعض انه يجوز ان تعطي مطلقا لان غناه ليس غنى لها وهو قول متروك ومن اعطي زكاة لغيرها لا يأخذ منها وقيل يأخذ مثل ما يعطي غيره ان تأهل لذلك ويعطي اولاده ولو صغارا وازواجه وقيل له ان يأخذ اكثر مما يعطي غيره وان عين له من يعطيه فلا يأخذ لغيره من عين ويأخذ الزكاة ليتزوج او ليتسرى ولا مال له ومن شك هل اخرج الزكاة ازمه اخراجها وقيل ان اعتاد الاعطاء في وقت نفرج ذلك الوقت وشك هل اعطى فلا يشتغل بالشك وتدفع الزكاة للطفل بواسطة قائمه ان كان ثقة وقيل مطلقا وان وضعها في يد الطفل لم تجزه وقيل ان اطمان اليه ان لا يضيعها اجزته وكذا الكفارات والحقوق كلها وزعم بعض ان الطفل لا يعطى من الكفارة ويطعم الطفل الحقوق او يكسوه اياها من ازمته فتجزيه ويصرف فضلة ذلك عليه أيضا واذا قال فرق هذه الزكاة فهو داخل في التفريق في قول وان قال اعطها لاهلها او نحو هذا مما لا تفريق فيه فقد اجاز بعض ان يأخذها كلها ويعطيها واحدا ويعطي الانسان اياه وامه زكاته وقرباته وهم احق بها لانها صلة واداء

فريضة وقيل لا يعط ابويه ومن أزمته نفقته واقول يعطيهم اذا لم يطالبوه ولم يقصد بها دفع نفقتهم عنه وتعطيها الزوجة زوجها وله اتفاقها منه ولا تقصد ذلك ويسقط من له مال تجب فيه الزكاة مثل ماعليه من الدين ويترك الباقي ان تم فيه النصاب مطلقا وقيل يسقط الدين ان حل اجله او كان على الحلول من اول وقيل ان اجل الى ما بعد سنته لا يسقطه وان كان في سنته اسقطه ولا يسقط الا دين الذهب والفضة عندنا وعند مالك والاوزاعي ورواية عن الشافعي فان كان عليه دين من جنس غلته او من جنس انعامه فلا يسقطه وقيل يسقط الدين الذي عليه من المواشي من انعامه ومن دراهمه وبالعكس ولا قائل باسقاط دين الحبوب من حبوبه او من دراهمه او انعامه وعن سليمان بن يسار وعطاء بن ابي رباح والحسن والنخعي وميمون بن مهران وسفيان والليث واحمد واسحق وابو ثور اذا تم النصاب في ثماره اسقط منها دين الذهب والفضة وترك الباقي ان تم فيه النصاب وهو رواية عن الشافعي ولا يسقط ماعليه من الديون لله او لمخلوق ان لم يرد انفاذها الا بعد الموت ويجوز ان تعطي الفقير الزكاة بنية ان يردّها اليك في دينك عليه واراها زكاة غير خالصة لله بل انف ذلك من قبلك وعالجه فان اعطاك حل لك الاخذ وانو نفع اخيك بخلاص ذمته واجاز بعض ان تعطي الزكاة وتقول له تردها علي في ديني عليك فيقول نعم فيقبضها على ذلك فهذا وعد لو لم يف به لم يدركه في الحكم واما لو قالت له اعطيكها بشرط ان تردها علي في ديني فلا تجزي واذا اعطى صاحب المال زكاته لمن له دين على الفقير باذن الفقير لم تجزه اذ لم يقبضها الفقير ولا وكيله وصاحب الدين ليس وكيله له انما قبض لنفسه وقيل بالجواز تنزيلا لصاحب المال والذي له الدين منزلة الوكيل ومن احتاج في سجن او سفر وهو غني ولم يجد من يسلف له فله اخذ الزكاة واذا وجد ماله قضائها وقيل لا يقضيها وعلى القضاء فقيل يقضيها للفقراء وقيل للذي اعطاها ومن اعطى زكاة مال رجل من مال الرجل بلا اذن منه لم تجز صاحبها وذكر بعض انه ان اجازها الرجل بعد جازت واطلق وينبغي ان يقيّد ببقاءها في يد المعطى حتى يجيز ويخلف الامام او عامله صاحب المال اذا اتهمه بكنتم الزكاة او المال او بعضها والمختار ان لا يخرج الزكاة من

وقت عدم التورع وكذا غير الصلاة واتما يتوقف على الورع ثواب العمل والمراد بالعمل ما يعم الترك فان الصوم ترك وكذا الكف عن المعصية بعد دعاء النفس اليها ترك وهو عبادة فان التحقيق ان كبيرة الترك نافضة للصوم ككبيرة الفعل لاما استظهر بعض المحققين انها غير نافضة وهو المحشي ووجه تسمية الترك عملا ان الترك صرف النفس عن الشيء والصرف عمل او انه لما تولد عن عدم العمل سمي عملا او انه من تسمية الشيء باسم ضده لكن في هذا الوجه الاخير استعمال الكلمة وهي لفظ العمل في حقيقتها وهي الفعل ومجازها وهي الترك ويوجب بعموم المجاز او بان الترك بعد جسد النفس الى الشيء عمل وعلى كل حال ففي ذكر العمل دور في غير الحد بل فيه توقف الشيء عن نفسه وذلك ان العبادة عمل فكأنه قال يصح العمل بنفس العمل ثم ان النية من جملة العلم وكذا العمل فانها من العلم لكن خصهما لانه اراد بالعلم علم نفس مسائل الصوم خاصة وبالعقل عمل الصوم خاصة فصح له ذكر النية على حدة والعمل وفي الاثر وجب العلم بنفس شهر رمضان ووجوب صومه بنية والامساك عما يفسده واكمال عدته ﴿ اما العلم فيجب على كل مكلف اذا دخل رمضان ان يعلم انه يلزمه صومه وكيفية امثاله ﴾ الكيفية الماهية والحقيقة وان شئت قلت هي ما يقال في جواب كيف والمعطف على مصدر يلزم وهو اولى من المعطف على صومه والامثال فعل ما امر به على جهة طاعة الامر ﴿ ووجوب الثواب عليه والعقاب على تركه ﴾ وان ثوابه الجنة وعقابه النار سواء علم ذلك عموما او علم ان على صومه لرمضان ثوابا ان اتى به كما وجب ولم يبطل صومه وانما يكفيه علم ذلك عموما اذا ادخل نفسه في العموم وكذا سائر الفرائض يلزمه معرفة فرضها والثواب عليها والعقاب على تركها وقيل لا يلزم معرفة العقاب على تركها حتى يأخذ وقيل يلزم في الصلاة خاصة ولزم في انواع التوحيد جزما ﴿ وهلك ﴾ اي كفر كفر تفارق وظاهر الشيخ يحیی توفيق ان الهلاك ادنى من الكفر واكبر من الاثم والصحيح الاول وهو ترادف الهلاك والكفر وفي حفظي ان بعضا يقول الهلاك اشد الكفر ووجه ان الهلاك كالموت كأنه فوت ووجه كون الكفر اعظم ان فيه تصرّي بالعناد وما ذكر بناء على انه يجب على من وجب

اما العلم فيجب على كل مكلف اذا دخل رمضان ان يعلم انه يلزمه صومه وكيفية امثاله ووجوب الثواب عليه والعقاب على تركه وهلك

عليه عمل شيء ان يعلم ان على تركه عقابا كما يجب ان يعلم ان على فعله ثوابا ﴿ ان لم يعلم ذلك ﴾ او علم بعضا دون بعض ﴿ خسين يكفر بالترك ﴾ ترك الصوم ﴿ يكفر بالجهل ﴾ جهل اللازم والكيفية وما ذكر بعدها وكذلك ان علم ذلك ولم يعلم اي شهر هو رمضان بتفريط وذلك كفران كفر الترك وكفر الجهل ومثال جهل الكيفية ان لا يعلم من اي وقت يصوم امن الفجر او الشمس او نحو ذلك والحين الذي يكفر فيه بالترك والجهل طلوع الفجر فاذا طلع ولم يعلم ذلك كفروا عقد الصوم لكن لم يعلم لزومه مثلا وكذا ان طلع ولم يصم عمدا ولو علم ذلك وقال بعض قومنا لا ضرر عليه ان اصبح صائما ولم يعلم ذلك واذا صح عنده الحلال في الليلة لزمه علم وجوب صومه وكيفيته لزوما موسعا ولا يكفر حتى يطالع الفجر غير عالم بلزومه او غير صائم او باقيا على خصلة مفسدة على الخلاف في تضييع العلم بدخول الشهر يحصل بالرؤية والخبر واكمال العدة اما الرؤية فبمشاهدة المرة بنفسه الحلال لزمه متعلق بلزومه ﴿ بنفسه الحلال ﴾ وقوله ﴿ لزمه صومه ﴾ خبر الرؤية والرباط المشاهدة فانها الرؤية وهما صومه عائدة للشهر ولزمه الاخبار برويته ﴿ وان لم يشاهده غيره ﴾ وزعم عطاء انه لا يصوم ان لم يشاهده غيره وهو ضعيف لان رويته تفيد اليقين وروية غيره تفيد الظن وفي كفر من اخذ به قولان ولا يدخل بكلام السلك لانه يكتبه مشرك او خائن ويترجمه مشرك او خائن وكذا لا يعمل به في شيء من الموت او العدة او بطلان الوكالة بالموت لكن اذا جاء خبر الموت او الطلاق او نحوه بحثوا بكتابة الكاتب وشهادة الشهود ولا تعتبر رؤية الشاذ الذي يرى القمر والنجوم ولو في وسط النهار كالا تعتبر الرؤية بما تدرك من الآلات ﴿ ويفطر ﴾ بضم الياء واسكان الفاء وكسر الطاء او بفتح الياء وكسر الطاء وضعها ﴿ سرا ان شاهد شوالا ﴾ اي هلال شوال بتشديد الواو وفتح الشين ﴿ ولو ﴾ راء ﴿ وحده ﴾ حال من ضمير رأى المقدراو من ضمير شاهد وهو اسم مصدر او حد او وحد بالتشديد بمعنى اسم مفعول اي مقردا برويته او مصدر وحد يحيد كواحد يعد بمعنى اسم الفاعل اي منفردا وقل ينوس انه ظرف مكان اي في موضع التفرد بالرؤية ولو كان معه احد في الموضع لا في الرؤية ولو افطر

ان لم يعلم ذلك خسين يكفر بالترك يكفر بالجهل والعلم بدخول الشهر يحصل بالرؤية والخبر واكمال العدة اما الرؤية فبمشاهدة المرة بنفسه الحلال لزمه صومه وان لم يشاهده غيره ويفطر سرا ان شاهد شوالا ولو وحده

جهر الحيف عليه كتمان من افطر به وتبرأ منه من رءاه بعد سوء له لم افطرت ولو
قال له رأيت الهلال اذ لا يصدق كل مدع اباحة محرم * وهو هنا الاكل ومثله
غيره من المفطرات فان جامع مثلاً غير الصائفة فلا يخبر بذلك * الا ببيان *
وهذه القضية المسورة السلبية من باب عموم السلب على خلاف الكثير في كل
المسبوقه بسلب على حد ان الله لا يحب كل مختال فخور وقال مالك وابو حنيفة
ان من رأى هلاله وال وحده لا يفطر وهو ضعيف لما مر ولزمه الاخبار لعله يوجد
معه * اخر * ووقت اعتبارها * اي الرؤية * الغروب فان رى * مقلوب من رأي
او هو على لغة من يقول راء يراه بتأخير الهمزة يستغنى بالمبني للمفعول منها على
المبني للمفعول من رأي بتقديمها واجاز بعضهم البناء للمفعول من رأي بالتقديم بلا
قلب وهو الاصل فيقال راي براء مفتوحة فهمزة مكسورة فياء مفتوحة * الهلال
بعده فمن القد * اي فالهلال او فالليلة من الغد والرجح الاول اولى لقوله بعد فمن
المقبلة فالיום الماضي غير رمضان بل من شعبان ان كان رمضان في استقبال ومن
رمضان لا من شوال ان كان رمضان في مضي * اتفاقاً وان رى قبل الزوال
خلف الشمس * مما يلي المطاع * هو * من * الليلة * الماضية * لانه رى في
النصف الاول من النهار فحكم به ليلة الماضية فالיום من رمضان يجب الكف فيه
بعد الرؤية عن مفسدات الصوم او من شوال فيفطر فيه وما رى خلف الشمس
والشمس لم تغب الا لكونه بينهما اكثر من قوس الرؤية وهو عبارة عن مسافة
ما بين المنزلتين فانه يكون في منزلة والشمس في منزلة فاذا رى نهاراً خلف الشمس
قبل الزوال فينبغي اكثر من ذلك وهذا قابل لان يقال هو من المقبلة لكن رؤيته
قبل الزوال هي الصارفة له الى الماضية * وان * رى * بعده * خلفها * من المقبلة *
لانه رى في النصف الاخير من النهار فحكم به ليلة المستقبل وليس اليوم من
رمضان بل من شعبان ان كان رمضان في استقبال ومن رمضان لا من شوال ان
كان في مضي وان كان امام الشمس مما يلي المغرب فلا يفطر رى قبل الزوال
او بعده * وذلك * هو الاصح وعليه الاكثر * وقال بعض اصحابنا وبعض
قومنا انه من المقبلة مطلقاً ان رى في النهار خلف الشمس ونسبه بعضهم لاصحابنا

اذ لا يصدق كل مدع
اباحة محرم الا ببيان
ووقت اعتبارها الغروب
فان ربيء الهلال بعده
فمن الغد اتفاقا وان ربيء
قبل الزوال خلف الشمس
فمن الماضية وان بعده
فمن المقبلة وهو الاصح
وعليه الاكثر

لا بعضهم وقيل ان راوه وقرناه مستعملان للشخص فمن الماضية او مستعملان للمغرب
فمن المقبلة وفي الديوان وقيل لا يشتغل برويته في النهار ﴿وقيل﴾ اي ذكر ﴿من﴾
ابصر هلال شوال يوم ﴿تمام﴾ ثلاثين من رمضان نهارا ﴿خلف الشمس بد﴾
الزوال واما قبله فهو ما مور بالافطار ذكر النهار تأكيذا لليوم ورفعا لما قد يقال
من انه اراد باليوم ما يعم الليلة ويجوز ان يريد ما يعمها فيكون قوله نهارا بدلا من اليوم
بدل بعض والرابع محذوف اي نهارا منه او نهاره ﴿فقال لولا انه من الماضية﴾
ما ابصرته في ﴿هذا﴾ الوقت فافطر فهل لزمه صوم شهر كفارة ايومه ﴿مع بدل﴾
يومه او مع بدل يومه وما مضى او مع بدل رمضان كله على خلف او لزمه اعادة
رمضان كله فقط ﴿او﴾ لزمه ﴿بدله﴾ اي بدل يومه ﴿فقط﴾ كذي شبة
﴿وليس كمتعمد﴾ بل جعلوه غير متعمد اذ لم يلزموه المغلظة والكفر ولم
يجعلوه كذي شبة اذ لم يلزموه اعادة اليوم فقط الا على القول الثاني ﴿قولان﴾
وقيل يلزمه البدل على نحو احد الاقوال السابقة والكفارة وهو الصحيح اذا جهل
عمد ﴿واما الخبر فقد اتفقوا انه اذا شهد عدلان﴾ وكذا بدل وامرأتان عدل
﴿انهما ابصرا الهلال فانها يصام بهما ويفطر﴾ اي بهما خفف نائب القائل بناء
على جواز حذفه مطلقا او ان كان جارا ومجرورا او اثنا عشر ضمير الافطار وهو
ضعيف ومجموع قوله قد اتفقوا الى قوله يفطر خبر والمائد ذكر الشهادة فنما
صدق الخبر والشهادة واحد وهو الاعلام او افادة ثبوت العلم ﴿وفي الصوم﴾ بالعدل
﴿الواحد قولان﴾ والصحيح لزومه ثم رأيت به عليه فيما بعد وذلك عمل باحاديث
رسول الله صلى الله عليه وسلم تقليدا لا قياما للحجة بالعقل او بالمشاهدة وعمل
بالدين لا بأمر منازعة بين الخصمين وكذا يقال في الحمل بالمداين وانما يشترط
العدد في امر النزاع بين الخصمين والمراد بالاحاديث ما روي انه صلى الله عليه وسلم
صام باعمراني وانه صام بأمة فيما بقي في حفظي ونحو ذلك او المراد طريق الحديث
اجمالا اذ ورد فيها العمل بما يفيد شكنا او رجحانا لا يقينا ويحتمل ان يراد بالاحاديث
اخبار المخبرين كالاخبار بان هذا الثوب مفصول وان الليلة من شهر كذا ومن لم
يصم بناء على القول الآخر فلا ضمير عليه وخست منزلته قال في الديوان وليس

وقيل من ابصر هلال
شوال يوم ثلاثين من
رمضان نهارا فقال لولا
انه من الماضية ما اعترته
في الوقت فانظر فعل
لزمه صوم شهر كفارة
ليومه او بدله فقط وليس
كتعمد قولان واما
الخبر فقد اتفقوا انه اذا
شهد عدلان انها ابصر
الهلال فانها يصام بها
ويفطر وفي الصوم بالواحد
قولان

الصوم بواجب يقول الامين الواحد اه بخلاف ما اذا صح الصوم بعدلين او بالثبوت ولم يصم فانه يكفر وعليه الكفارة فان صام الناس به ولم يصم به هو الاصح اي الصحيح اكملوا ثلاثين بغير اليوم الذي شهد العدل انه من رمضان وكذا عدي ان صاموا باثني عداين او اكثر ولم يظهر هلال شوال مع الصوم ووجه قولهم ان الواحد رخصة لا تتعدى بخلاف الاثنين فان الشرع جاء بهما في الاحكام وساع القول بالاثني في الصوم مع حديث انه صام باعرابي لانه جاء عنه صلى الله عليه وسلم الامر بان يصام بالاثني فصار الصوم بالواحد كالكره وليس كذلك بل جاء عنه انه اجاز شاهدين على الصوم والافطار وليس هذا نصا في انه لا يصام الا بشاهدين لانه لم يقل لا يصام الا بهما الا ان صح هلال شوال بخلاف ما اذا شهد العدلان على هلال رمضان فانه يصام بهما ويفطر بهما ان غم هلال شوال وكل ثلاثون برويتهما كما يفطر بهما اذا رآيا هلال شوال فان غم ولم يكمل ثلاثون زادوا يوما بعد ليلة القيم لانه لا يصدق انه صح هلال شوال وشهادة العدلين توجب عملا لاعلماء وقيل توجبهما وقال بعض قومنا انه يفطر بالعدل الواحد وقال بعضهم يفطر بالمرأة العدل الواحدة والصحيح انه لا يفطر الا بعدلين او عدل وامرأتين عدل وهل يصام بعبد ويفطر بعبد مع العدالة او لا وهو قول الديوان قولان وكذا في الاثنين العدل هل هما بمنزلة الحرتين العدل او لا ولامة العدل هل هي بمنزلة الحرة العدل او لا وقد اجاز بعضهم الصوم بالامة الامية ولا يعتبر المشرك والمشرقة والصبي والصبية والمجنون والمجنونة وامين اهل الخلاف كما متنا عند بعض وانما شرطنا العدالة لان الاعرابي الذي صام به صلى الله عليه وسلم نعتقد انه عدل لانه تحت امام عدل وقيل من توليته بانقياده للامام لا تحكم بعدائه وهو المشهور فقد يقال انه يلزم الصوم بكل من صدقته ولو لم تتوله لان التصديق حجة والبلاد ان لم تختلف مطالعها جمع مطلع بفتح اللام وكسرهما وهو موضع الطلوع والمراد هنا بالطلوع الظهور والهلال انما يظهر من جهة المغرب او المراد به ضد الغروب لان اختلاف المغارب يكون باختلاف المطالع لكل الاختلاف بان يختلف عرضها وطولها اما العرض فهو بعد اهل البلد عن خط الاعتدال

فان صام الناس به وهو الاصح اكملوا ثلاثين بغير اليوم الذي شهدانه من رمضان الا ان صح هلال شوال وشهادة العدلين توجب عملا لاعلماء والبلاد ان لم تختلف مطالعها كل الاختلاف

في السماء اعني عن مجرى الشمس يوم الاعتدال واما الطول فهو قدر بعد البلد عن ساحل البحر الغربي المحيط هذا امر ادا الشيخ والله اعلم ويحتمل ان يريد بالعرض سعة البلد او ضيقه من الجنوب الى الشمال وبالطول سعة او ضيقه من المشرق للمغرب فان طول الدنيا من الشرق للغرب وعرضها من الجهة المخالفة لها الى الجهة المقابلة لها وجب حمل بعضها على بعض في الرواية وقيل كل بلد برويته ولو تقاربت وهو قول ابن عباس قال صلى الله عليه وسلم لكل قوم هلالهم وذلك شامل للصوم والافطار والحج ونحو ذلك فلا يعيد اهل الحج اذا رجعوا ووجدوا اهل بلادهم على غير رؤيتهم وان بلغ الخبر حد التواتر وهو خبر جماعة عن جماعة لا يمكن اتفاقهم على الكذب عادة بدون ان يدعوه الى ذلك سعي في جر منفعة لانفسهم او بعض لبعض وبدون ان يدعوه لذلك اتفاق هممهم بان لا تكون هممهم ما اجتمعوا عليه وبدون ان يدعوه لذلك تصحيح مذهبه في الروع ولا تصحيح ما هو كفر وزيف في الاصول بشرط اسنادهم الخبر الى حس وقيل اقله خمسة لان اكثر الشهود اربعة ولا يفيدون علما وقيل اثنا عشر كنعباء موسى عليه السلام وقيل عشرة وقيل عشرون لقوله ان يكن منكم عشرون صابرون وقيل اربعون عدد ما تقام به الجمعة وقيل سبعون عددا اختار موسى عليه السلام ولا يكمل العدد بالاطفال والمجانين وفي كماله بالنساء قولان ولا يكون التواتر بين واحد من لم يحتج لشهادة بل يكفي قولهم ان كذا واقع ولا واقع لا يجابه علما لانسلم انه يفيد العلم بل يوجب العمل وعلا معا ولا يشترط فيهم العدالة واشترط بعضهم عدالة اثنين او واحد واثنين منهم والاكثر على انه يفيد العلم الضروري وقيل النظري وقال النزالي يفيد علما لا ضروريا ولا نظريا وقيل يفيد العلم في الامر الموجود لا في الماضي وقالت السمنية والبراهمية يفيد الظن ومن ثم اي لكفاية التواتر جاز مشهور اهل الجملة التي هي لا اله الا الله ومحمد بن عبد الله رسوله وما جاء به حق لشبه المشهور بالتواتر بل قال بعضهم ان اقل التواتر ثلاثة في رواية الهلال وهو ثلاثة فاكثروا في حد الاميال والكون داخلها او خارجها والاياس من الحيض بان يقولوا لامرأة خلالك ستون سنة مثالا والامامة في محل هي فيه اذا اخبروا بها فقد

وجب حمل بعضها على بعض في الرواية وقيل كل بلد برويته ولو تقاربت وان بلغ الخبر حد التواتر لم يحتج لشهادة لا يجابه علما وعلا معا ومن ثم جاز مشهور اهل الجملة في رواية الهلال وهو ثلاثة فاكثروا في الاميال والاياس والامامة في محل هي فيه

اخبروا بوجوب حقها على الامام على الرعية وان لا يعطوا زكاتهم بانفسهم حتى ياتيهم عامله او يامرهم بتفريقها وولاية الرعية الا من تبين منه كبرية ويحتمل ان يريد بعمل في فيه وجود شروطها فسمى وجود الشروط محلا مجازا * وغير ذلك مما يأتي * في الاحكام وهو المنسب والنكاح والموت * مالم يقع انكار وقيل ولو وقع ومالم * يستراوا * مثل ان يدعوا رؤيته وهم في ليلة غائمة او مستور عن المغرب او حبس اوله دين مؤجل الى الهلال وكذا كل من جر منفعة كالتي فقد زوجها او مات او طلقها او ظاهر منها او الى وكن له رهن على رجل اوله بيت او دابة او عبد في الكراء ونحو ذلك * وان قال ثلاثة منهم رأينا هلال رمضان * او رأينا الهلال * الليلة او البارحة * وهي الليلة التي قبل نهارك او * اخر النهار المتصل بالليلة التي انت فيها او خرجت منها * او ليلة كذا جاز قولهم * وكذا في هلال شوال وقيل لا وان قولوا رأينا الهلال ولم يقولوا الليلة فلا يؤخذ بقولهم وكذا الامناء وان قال اهل الجملة هذه ليلة رمضان او مضى من رمضان كذا فقولان ويجوز ذلك من الامناء * وكذا ان قال ثلاثة * جليلون * عن ثلاثة * جليلين * وهكذا او امينان عن ثلاثة عن امينين وهكذا وما اشبه ذلك وفي جميع ما مضى او يأتي المراد انهم يقولون فلان وفلان * او عن امينين او هما عن ثلاثة من اهل الجملة او من الامناء * او عن اثنين من الامناء او واحد جملي عن نفسه وجليلان عن غيرهما او اثنان عن نفسه وواحد عن غيره او امين وامينتان عن امينين هذا * اخر شعبان او * اخر رمضان او رأينا هلاله او هلال شوال على قول او رأينا نصف الهلال او ثلثه او نحو ذلك * جاز * ان ذكروا من حكوا عنه ليعرف وليعلم انه لا مانع فيه وان حكى امين عن امين واخر عن * اخر او حكيا عن ثلاثة جليلين لكن حكى احدهما عن لم يحك عنه الاخر او قال امين رأيت رجلا قال لي رأيت الهلال وقال الاخر مثل ذلك او ثلاثة جليلون كل عن جملي غير جملي الاخر او اثنان عن جليلين والاخر عن * اخر لم يحز وهكذا كل شهادة لم تنفق على من يحزي مثل امين عن جليلين اثنين واخر عن جملي * اخر هذا ما عندي وقيل يحزي واحد عن واحد واخر عن * اخر وثالث عن ثلث اذا تبين ان كل غير الاخر ويجوز

وغير ذلك مما يأتي مالم يستراوا وان قال ثلاثة منهم رأينا هلال رمضان الليلة او البارحة او ليلة كذا جاز قولهم وكذا ان قال ثلاثة عن ثلاثة او عن امينين او هما عن ثلاثة من اهل الجملة او من

قول امينين او ثلاثة جليلين رأينا هلال رجب او صفر او جمادى او شعبان ليلة كذا او هذا * اخر شهر كذا جاز الحساب على ذلك حيث جاز الحساب بتمام الشهر او نقصه مثلا ليتم العدد اذا غم * وهو من الدين * لا من الاحكام بين الناس * والعمل بالاحاديث * تقدم تفسيرها والضمير للحكم بجواز القول الذي قاله الجليلون او الامينان والاحاديث كلام الناس وكلام الرسول والحاصل جواز العمل بذلك كما فعل مجديث اخبر به صحابي واحد وحكم اخبرك به واحد ومتى خرجت عن الحكم اتسع الامر فبعض بواحد وبعض باكثر والصوم بالعدل من السنة ومتى فقد العدل اقيمت الثلاث مقامه * ومن قال فلان بن فلان رأى الهلال رد قوله ان لم يقل على قوله * وان قال على قوله او فيما قاله او نحو ذلك وحكى غيره عن فلان المذكور ما يجوز فذلك شهادة رجل واحد وقيل بعضهم ان شهادة الواحدة عن الواحد ان قال على قوله مثلا كافية في الصوم اذا كان المحكي عنه يكتفي والصحيح ما ذكرته ونص بعضهم انه ان قال ثلاثة جليلون او امينان كل واحد منهم عن رجل معروف باسمه واسم ابيه وقبيلته ومنزله غير من حكى عنه الاخر كفى وصر المنع وان روى كل عن رجل لا باسمه فلا لاحتمال ان يكون رجلا واحدا * ويقبل من اهل الجملة مالم ينسلخ الشهر * شهر رمضان فيقبل منهم ولو في اليوم الاخير من رمضان بعد رؤية الهلال خلف الشمس بعد الزوال * وذلك لانه يحتمل ان يلتبس عليهم اليوم والحساب فضعف قولهم بعد الانسلاخ ولان الناس قد دخلوا في رمضان على يقين فلا يخرجهم من يقينهم ان اول رمضان هو اليوم الذي ابتدوا به الا يقين قد * لا يقبل غير الامناء في شيء انقضى وبروت منه الذمة * ويقبل بعد انقضاء امينان وقيل واحد وهو الصحيح عندي وان رجع اهل الجملة من قولهم في رؤية الهلال فلا يشتغل بهم وان كذبهم من حكوا عنه فلا يشتغل بحكايتهم وقيل يشتغل بها وان حكى الامناء عن اهل الجملة فكذبهم اهل الجملة فلا يشتغل بتكذيبهم وان حكى اهل الجملة عن اهل الجملة او عن الامناء فشهد الامناء على موت المحكي عنهم قبل الحساية فلا تجوز شهادتهم والحساية ثابتة وان حكى اهل الجملة وشهد الامناء على جنون المحكي عنه او ارتداده

وهو من الدين والعمل بالاحاديث ومن قال فلان ابن فلان رأى الهلال رد قوله ان لم يقل على قوله ويقبل من اهل الجملة مالم ينسلخ الشهر ولا يقبل غير الامناء في شيء انقضى وبروت منه الذمة

اخبروا بوجوب حقها الحق الامام على الرعية وان لا يعطوا زكاتهم بانفسهم حتى ياتيهم عامله او يأمرهم بتفريقها وولاية الرعية الا من تبينت منه كبيرة ويحتدل ان يريد بمحل هي فيه وجود شروطها فسمى وجود الشروط محلا مجازا * وغير ذلك مما يأتي * في الاحكام وهو المنسب والنكاح والموت * ما لم يقع انكار وقيل ولو وقع وما لم يسترابوا * مثل ان يدعوا رؤيته وهم في ليلة غائمة او مستور عن المنرب او حبس اوله دين مؤجل الى الهلال وكذا كل من جر منفعة كالتي فقد زوجها او مات او طلقها او ظاهر منها او الى وكمن له رهن على رجل اوله بيت او دابة او عبد في الكراه ونحو ذلك * وان قال ثلاثة منهم رأينا هلال رمضان * اورأينا الهلال * الليلة او البارحة * وهي الليلة التي قبل نهارك او اخر النهار المتصل بالليلة التي انت فيها او خرجت منها * او ليلة كذا جاز قولهم * وكذا في هلال شوال وقيل لا وان قولوا رأينا الهلال ولم يقولوا الليلة فلا يؤخذ بقولهم وكذا الامناء وان قال اهل الجملة هذه ليلة رمضان او مضى من رمضان كذا فقولان ويجوز ذلك من الامناء * وكذا ان قال ثلاثة * جليلون * عن ثلاثة * جليلين * وهكذا او امينان عن ثلاثة عن امينين وهكذا وما اشبه ذلك وفي جميع ما مضى او يأتي المراد انهم يقولون فلان وفلان * او عن امينين او هما عن ثلاثة من اهل الجملة او من الامناء * او عن اثنين من الامناء او واحد جملي عن نفسه وجليان عن غيرهما او اثنان عن نفسهما وواحد عن غيره او امين وامينتان عن امينين هذا اخر شعبان او اخر رمضان اورأينا هلاله او هلال شوال على قول اورأينا نصف الهلال او ثلثه او نحو ذلك * جاز * ان ذكروا من حكموا عنه ليعرف وليعلم انه لا مانع فيه وان حكى امين عن امين واخر عن اخر او حكيا عن ثلاثة جليلين لكن حكى احدهما عن لم يحك عنه الاخر او قال امين رأيت رجلا قال لي رأيت الهلال وقال الآخر مثل ذلك او ثلاثة جليلون كل عن جملي غير جملي الاخر او اثنان عن جليلين والاخر عن اخر لم يجوز وهكذا كل شهادة لم تنفق على من يجزي مثل امين عن جليلين اثنين واخر عن جملي هذا ما عندي وقيل يجوز واحد عن واحد واخر عن اخر وثالث عن ثالث اذا تبين ان كل غير الاخر ويجوز

وغير ذلك مما يأتي ما لم يسترابوا وان قال ثلاثة منهم رأينا هلال رمضان الليلة او البارحة او ليلة كذا جاز قولهم وكذا ان قال ثلاثة عن ثلاثة او عن امينين او هما عن ثلاثة من اهل الجملة او من الامناء جاز

قول امينين او ثلاثة جليلين رأينا هلال رجب او صفر او جمادى او شعبان ليلة كذا وهذا اخر شهر كذا جاز الحساب على ذلك حيث جاز الحساب بتمام الشهر او نقصه مثلا ليتم العدد اذا غم * وهو من الدين * لا من الاحكام بين الناس * والعمل بالاحاديث * تقدم تفسيرها والضمير للحكم بجواز القول الذي قاله الجليلون او الامينان والاحاديث كلام الناس وكلام الرسول والحاصل جواز العمل بذلك كما نعمل بحديث اخبر به صحابي واحد وحكم اخبرك به واحد ومتى خرجت عن الحكم اتسع الامر فبعض بواحد وبعض باكثر والصوم بالعدل من السنة ومتى فقد العدل اقيمت الثلاث مقامه * ومن قال فلان بن فلان رأى الهلال رد قوله ان لم يقل على قوله * وان قال على قوله او فيما قاله او نحو ذلك وحكى غيره عن فلان المذكور ما يجوز فذلك شهادة رجل واحد وقال بعضهم ان شهادة الواحدة عن الواحد ان قال على قوله مثلا كافية في الصوم اذا كان المحكي عنه يكتفي والصحيح ما ذكرته ونص بعضهم انه ان قال ثلاثة جليلون او امينان كل واحد منهم عن رجل معروف باسمه واسم ابيه وقبيلته ومنزله غير من حكى عنه الاخر كفى وممن المنع وان روى كل عن رجل لا باسمه فلا لاحتمال ان يكون رجلا واحدا * ويقبل من اهل الجملة ما لم ينسلخ الشهر * شهر رمضان فيقبل منهم ولو في اليوم الاخير من رمضان بعد رؤية الهلال خلف الشمس بعد الزوال * وذلك لانه يحتمل ان يلبس عليهم اليوم والحساب فضعف قولهم بعد الانسلاخ ولان الناس قد دخلوا في رمضان على يقين فلا يخرجهم من يقينهم ان اول رمضان هو اليوم الذي ابتدوا به الا يقين قد لا يقبل غير الامناء في شيء انقضى وبروت منه الذمة * ويقبل بعد انقضاء امينان وقيل واحد وهو الصحيح عندي وان رجع اهل الجملة من قولهم في رؤية الهلال فلا يشتغل بهم وان كذبهم من حكموا عنه فلا يشتغل بحكايهم وقيل يشتغل بها وان حكى الامناء عن اهل الجملة فكذبهم اهل الجملة فلا يشتغل بتكذيبهم وان حكى اهل الجملة عن اهل الجملة او عن الامناء فشهد الامناء على موت المحكي عنهم قبل الحساية فلا تجوز شهادتهم والحساية ثابتة وان حكى اهل الجملة وشهد الامناء على جنون المحكي عنه او ارتداده

وهو من الدين والعمل بالاحاديث ومن قال فلان ابن فلان رأى الهلال رد قوله ان لم يقل على قوله ويقبل من اهل الجملة ما لم ينسلخ الشهر ولا يقبل غير الامناء في شيء انقضى وبروت منه الذمة

في حال المحكاة فشهادتهم جائزة وبطلت حكاية الجميلين والحاكم الثقة ان
قال تم عندي المشهور لفظ المشهور عبارة عن شهادة اهل الجملة وما بعده يدل
وكذا ان قل تم عندي شهادة عدلين او قال في الصوم تم عندي شهادة عدل
ان الشهر يوم كذا اي ان اخر الشهر يوم كذا او اول الشهر يوم كذا مثل
ان يقول اخر شعبان يوم كذا او اول رمضان يوم كذا او اخر رمضان يوم كذا
او اول شوال يوم كذا اخبارا عن يوم مضى او حاضر بليته او بنفسه قبل
صوما وافتارا النص على التمييزية المحولة عن النائية اي قبل الصوم
والافتار به او على ترع في وان قال الحاكم قال لي فلان او رجل فذلك شهادة واحد
وكذا الامين المقتدى به ان قال تم عندي ان المشهور يوم كذا قبل صوما
وافطارا وان قال احدهما رأيت شوالا لم يقبل على الصحيح ثم رأيت قال بعد
ما كتبت ذلك وان قال هو او الحاكم العدل رأيت الهلال لم يقبل وحده
افتارا ويقبل صوما ومن قال العدل الواحد لا يصام به لم يقبله صوما ايضا وان
قال الحاكم الثقة او الامين المقتدى به تم عندي ان الشهر يوم كذا ولم يذكر لفظ
المشهور جاز ان لم يدل دليل على انه هو الذي رأى وان روى اهل الجملة
ذلك المذكور من ان المشهور ان الشهر يوم كذا عنه قيل او عن الامين
المقتدى به لم يقبل قولهم وجوز ويقبل عن الامين والاول قول ابى يوسف
وجدلش رحمه الله وفي الديوان انه لا يشتغل برجوع الامينين عن شهادتهما وان
خرج الشهود عبيدا او نساء ومن لا يجوز بطلت شهادتهم ويجوز قول الامناء هذه
ليلة احد وثلاثين منذ رأينا هلال شعبان وقولهم حرم الله الاكل والشرب على
المقيمين غدا او الزم الله صوم غدا وهذه الليلة من الشهر الذي بعد شعبان او مضى
احد عشر بعد رمضان الماضي ولا يجوز مشهور النساء كن مع الرجال او وحدهن
امينات او غير امينات وقيل يجوز في المشهور مع الرجال امرأتان في مقام رجل
وقيل المرأة في مقام رجل في ذلك وقيل تجوز النساء وحدهن فيه امرأتان في
مقام رجل فذلك ست نسوة وقيل تجوز ثلاث نسوة فيه كثلاثه رجال وقيل يجوز
رجالان فيه ويجوز مشهور المواقفين والمخالفين الا من يأخذ بالحساب ومن في فلاة

والحاکم الثقة ان قل تم
عندي المشهور ان الشهر
يوم كذا قبل صوما وافتارا
وكذا الامين المقتدى به
وان قال هو او الحاكم
رأيت الهلال لم يقبل
وحده افتارا وان روى
اهل الجملة ذلك عنه لم
يقبل قولهم وجوز

او حبس ولا يدري متى رمضان ولا يخبره فان كان مقيا فليصم دهره او مسافرا
صام شهرا وافتار شهرا اه قال بعض اصحابنا لا يجوز النساء وحدهن ولو كثرن
* نعمة * قيل ان قال السلطان صم عندي هلال الصوم او الافطار والحج صدق
ولو جاز ان اعتيد صدقه وكذا ان نادى مناديه ويقبل قول العدل ولو اشتد
الغيم او الغبار وان كان قوم بالقرب من الامام يوم الشك وافتار الناس وشهد
القوم اخر النهار انه من رمضان رد قولهم وادبوا ويقبل ان جاءوا من بعد
بجمل ومن افطر بواحد ظانا الجواز لزمته اعادة رمضان والكفارة ان وافق
رمضان وان وافق شوالا فلا عليه وليتب وان علم قولهم ان الواحد لا يقبل
في الافطار لزمته اعادة رمضان والكفارة ولو وافق شوالا وقيل في الاعادة انه
يعيد يوما وفي التاج اجاز ابوالموثر شهادة العدل والعد والامة ان كانا عدلين
في الصوم وفيه انه لا يفطر بعدل مع عدلين ومن رأى هلال شوال ازمه الاخبار
به اهل غيره رده ايضا وازمه كتم الافطار ولا يلزم كتمان الصوم ان رأى هلال
رمضان وحده بل يلزمه الاخبار واما الاكمال الموجب للعلم فقد اجمعوا ان الشهر
العربي يكون من تسعة وعشرين ومن ثلاثين واما المعجمي ولا عبرة به هنا فرائز من
ثمانية وعشرين وابريل وبنيه وشبتمبر من ثلاثين والباقي من احد وثلاثين وان غم
الهلال بالبناء للمفعول اي حال دونه الغيم مطلقا واصله ان يحول دونه غيم رقيق
فامتعمل ما هو خاص في معنى عام وتعدرت الروية وجب الاكمال بان
بعد للشهر ثلاثون وعليه الاكثر وهو قول اصحابنا فان غم هلال شعبان او
هلال رمضان عد لكل ثلاثون وقال ابن عمر اذا غم صام الناس يوم الشك وقال
مطرف اذا غم الهلال اعتبر الحساب بسير الشمس وكذا قال الشافعي فان كان
بالحساب قد خرج عن قدام الشمس وتحتها وبرز عنها كله الى جهة المشرق فذلك
هلال اول الشهر وعرف اليوم الذي شك فيه انه من رمضان او شعبان يوم
الشك ويوم الدأدا ويوم الدئدا والدؤدؤ بهز الالفات والياء والواو وفتح
دالي الاول وكسر اول دالي الثاني وفتح ثانيتهما وضم دالي الثالث فهل حرم
صومه على انه من رمضان وعصى صائمه او كفر والاول قول عمر وابن

واما الاكمال الموجب للعلم
فقد اجمعوا ان العربي يكون
من تسعة وعشرين ومن
ثلاثين وازمه وتعدرت
الروية وجب الاكمال
وعليه الاكثر وعرف
اليوم الذي شك فيه انه
من رمضان او شعبان يوم
الشك فهل حرم صومه
وعصى صائمه

مسعود وعمار وحذيفة وابن عباس وايي وائل وايي عبيدة وعامة اصحابنا * او كره
او مخير فيه او هو احوط * وهو قول عائشة او فطره افضل من غير كراهة لصومه
او يصام في نفل لا في فرض * اقوال * وعن عبد الله بن مسعود لان افطر يوما
من رمضان لا انعمده يعني يوم الشك اذ تبين بعد انه من رمضان ثم افضيه
احب الي من ان ازيد فيه يوما ليس منه وعن ابن عمر لو صمت سنة لا افطرت
يوم الشك قيل من صام كفارة فلا بأس عليه في صومه وكذا غير الكفارة كالنذر
والبدل والنفل وهل يجزيه اولا قولان وقيل يفطره الصائم من قبل مطلقا وكذا
في سائر الشهور مثل ان يريد صيام شهر كله لفضله من العلم او صيام اوله لافضل
فلا يصوم يوم الشك لانه ايقاع للفضيلة على شك في وقتها وكذا ان اراد صيام شهر
بقامه ليصوم عليه القضاء او المكفارة فاذا صام ذلك على الشك يكون قد دخل
امرہ الديني على الشك * ونذب فيه الامساك * عما يفسد الصوم * الى رجوع
الرعاة * بالحيوان لتحاب * وضحي * والمراد الامساك الى الضحي لعله يوجد خبر من راع
او غيره كما قال * انتظارا للخبر * والرعاة يردونها للحاب ويرجعون معها *
الامساك الى ذلك الوقت * هو من السنة اتفاقا * وليس بواجب وقيل يندب
الامساك الى ان ترمض الفصال وقيل اليوم كله وقيل ان اكل قبل ذلك اساء وقد
قيل ان صحت السماء فالفطراولى وان حجبت فنية الصوم احوط ومن صام يوم
الشك على انه نفل ان كان من شعبان وفرض ان كان من رمضان لم يجزه وقيل
ان صح قبل الزوال انه منه اجزاء وقيل قبل الليل وقيل ان صام يوم الشك انهدم
ما قبله ان كان لقضاء او نحو كفارة واذا امسك * فهل يصح لصائمه ان جاء
الخبر في ذلك اليوم مطلقا * في الصدر او في العجز لجواز الامساك اليوم كله الا انه
لا ينوي انه صام رمضان * اولا ولوجاه في صدره * فيفضيه وهو الصحيح
* قولان * ومن فعل فيه ما يفسد الصوم بعد مجيء الخبر كفر ولزمته الكفارة
وان شهد في يوم الشك شهودا كل قبل ان يعرف عدالتهم سواء ارسل احد في
عدالتهم ام لا ابدل يومه وعن ابي حنيفة وصاحبيه من صام يوما تطوعا ثم علم انه
من رمضان اجزاء وانقلب فرضا * ولا بدل عند الاكثر * ليوم الشك ان صاموه

او كره او مخير فيه او
هو احوط اقوال ونذب
فيه الامساك الى رجوع
الرعاة ضحي انتظارا للخبر
وهو من السنة اتفاقا فهل
يصح لصائمه ان جاء الخبر
في ذلك اليوم مطلقا ولا
ولو جاء في صدره قولان
ولا بدل عند الاكثر

* ان صح بعد انقضاء الشهر * ولزم البدل ان صح قبل انقضاء ولو بساعة واذا
صاموا ثمانية وعشرين فربا والاملا لاقضوا يوما * ويكون * يوم الشك * على المختار ولو
في النوافل * من الصوم * فلا يصام * مثل من اراد ان يصوم شهرا معروفا او
يومه الاول على انه منه لانه عمل بشك فيما يطلب فيه منه اليقين كما مر بسطه
انفا وكذا لا يبنى على يوم الشك الايام من بعده كموسط شعبان * وقيل خاص
برمضان * واما غيره فيجوز صومه بنية ان يوافقه * واما العمل فهو الصوم المراد به امساك
مخصوص * ككوزه من الفجر للغروب * عن كل من يارب * اي يصل * الجوف * اي
البطن بفتح الجيم ولو رجع من حينه او فني فيه واختلف فيما خرج عن حد القم
الى داخل والتصق به والمعمول به انه كالبطن * من اي منفذ * بفتح الميم والفاء اي موضع
النفوذ اي الذهاب والوصول الى مطلق البطن لا بخصوص دخول المعدة او
المصارين * كان وان غير منفذ * كذهب وفضة ونحاس وورصاص وتراب
وصوف وحرير وغير ذلك عندنا وعند مالك وقال ابو حنيفة لا بأس بأكل
الطين وغيره مما ليس بمنفذ مثل ما ذكر ولا يؤخذ به وعن بعض اهل الخلاف
لا فطر بما وصل الجوف من طعام وشراب وغيرهما من غير الموضع المعتاد للأكل
والشرب والمأخوذ به الاول فن جعل ماء ونحوه لحاجة في المجاري التي تؤدي
الى الحلق او الى البطن انتقض صومه كله وقيل يومه وازمته المغلظة والصحيح
انه لاشيء عايه الا ان تبين له انه وصل الحلق او الجوف فالاعادة فقط ومن
امسك في فيه حديدا او نحاسا او فضة اعاد الصوم صوم ماضى او اليوم وازمه
الكفارة ان تعمد والا اعاد يومه ذكرا او امرأة الا على قول ابي حنيفة المذكور
وظاهر اللقط وكلام الشيخ يحيى والديوان ان القول المذكور عنه قد قال به بعض
اصحابنا لكن قال الشيخ يحيى انه غير مأخوذ به وعبرة الديوان وقيل بالرخصة
في جميع ما لا يعاش به ولا يقوت اه وعلى المأخوذ من تعمد ذلك كفر وقيل لا
كفر ولا كفارة لوجود الخلاف واعاد ما مضى وقيل يومه ومن جعل في فيه
نحو حصاة فسبقت الى حلقه اعاد يومه وقيل لا والظاهر عندي ان المراد بقولهم
امسك حديدا او نحاسا او فضة في فيه انه امسكه وكان كحاله قبل الامساك من

ان صح بعد انقضاء
الشهر ويكون على المختار
ولو في النوافل فلا يصام
وقيل خاص برمضان
واما العمل فهو الصوم
المراد به امساك مخصوص
عن كل من يارب الجوف
من اي منفذ كان وان
غير منفذ

بلغ الرقيق لانه ان يلمه فقد باع الصدى واما ان لم يباع فلا فساد قطعاً و يشير
الى ذلك قولهم انه لا يفسد بامساك الذهب في اقم وذلك لانه لا يصدى فلو خاط
به فضة او نحاس او حديد او غير ذلك مما ينحل منه شيء لفسد ايضاً وعن اخراج
المني بعمد زمان الصوم * سواء بتحريك العورة باليد او بغير اليد او بادامة النظر
او الفكر او الاستماع الى كلام او بمس الذكر الى جسد او ثوب او غيرها وسواء كان
ذكراً او انثى فيما بين الزوج والزوجة او السيد وامته واما غيرهم فان ذلك منه كبيرة
تنقض الوضوء والصوم ولو لم ينزل النطفة ولو حرك ذكره بيده او حركت فرجها
تشهياً وقيل لا ينقض في غير النظر والانزال ولا نقض بالنظر ومس الزوج والسيد
مالم يكن انزال ولا نقض بالانزال بلا عمد ولو كان اصله من نظر او مس او سماع
اذا كان النظر والمس والسمع بلا عمد ولا قصد وقيل يعيد يومه والصحيح ان لا
اعادة وعن كل ما يفسد الصوم كالافطار بالحرام من مال مفصوب او مسروق
على العمد وميته ونحو ذلك وقيل لا يفسد بالافطار بالحرام لكن يلزمه رد مثله
لمولاه او قيمته وفي الديوان ان افطر بالحرام او بدأ بالمباحشة في وقت الافطار
كفرو صبح صومه وقيل يبدل يومه وقيل انه يهدم ما صام كله * وفي اخره الغروب
اجماعاً * ولا بأس بقاء حمرة قليلة في افق القبلة قيل اذا غاب الشفق كان نفس
الانسان من المنخر الايمن اقوى ومن طلوع الفجر الى مغيب الشفق بالعكس وبأكل
في صوم القرض قبل الصلاة لانه الزام من الله فابح تقدمه على فرض الصلاة وفي
صوم النفل بعدها لانه الزام من نفسه فيحافظ بتقديم ما فرض الله من صلاة المغرب
عليه ولا بأس بصلاة قبل الافطار ولا بأس بالافطار قبل الصلاة في صوم النفل
* واوله عند الاكثر طلوع الفجر المستطير * اي المنتشر * الابيض المبيح
للصلاة * وزعم قوم ان اوله الاحمر الذي يكون بعد الابيض وعن مسروق عن ابن
مسعود كنا نعد انه الذي يملأ البيوت والطرق وهو غير معمول به للاجماع على
خلافه ولقوله كنا ند ذلك فالمراد انه ترك بعد * وهل موجب الامساك نفس
الطلوع وهو الاصح وعليه الاكثر او تبينه * بفتح الموحدة وضم المثناة بعدها
* للناظر * ونسبه بعض للجمهور * خلاف فائده فيمن كشف انه اكل * او شرب

وعن اخراج المني بعد
زمان الصوم و آخر
الغروب اجماعاً واوله عند
الاستطير الابيض المبيح
للصلاة وهل موجب
الامساك نفس الطلوع
وهو الاصح وعليه الاكثر
او تبينه للناظر خلاف
فائده فيمن كشف انه
اكل

او فعل مفسدا للصوم * بعد الاصبح وقد نظر الى الفجر ولم ير * له لحال في
نظره كسحاب رقيق لم يظنه سحاباً ولم يره وكشف بصره لزوم او غيره * هل
يقضي يومه اولاً والاول * اي صاحب القول الاول او اسند الايجاب الى نفس القول
تجوزاً * يوجه * وهو الصحيح ولا يعارض بقوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود لانه قد تبين له بعد ذلك انه اكل بعد ما تبين ولانه
كن صلى بثوب طاهر في ظنه فاذا هو نجس فانه يبيد ولانه اذا طلع تبين لنا في
الجملة * لانه * اي طلوع الفجر * من خطاب الوضع * وهو الذي لاعلة له ظاهرة
واضيف للوضع لانه مجرد الزام القاء الله علينا وقد مر في الوضوء * كسائر الاوقات *
من زوال او عصر وغيرهما وان شئت فقل خطاب الوضع الالتزام لا بقيد العلم مثل
من مر عنه وقت الظهر ولم يدر فان الصلاة لازمة له مع انه لم يعلم بوقتها فلم يتبر
مثلاً الصلاة لا العلم بوقتها لكنه لازم بالارض لا بالذات * ومن ثم * اي لاجل
ما ذكر من ان الطلوع من خطاب الوضع * اوجبوا القضاء على من ظن ان الشمس
قد غابت فاكل فاذا هي لم تغب ثم هل * يعيد هذا الذي ظن ان الشمس
غابت فاكل فاذا هي لم تغب * ماضى او يومه فقط وهو الاصح وعليه الاكثر
قولان * وقيل انه يهدم صومه ولزمته المغلظة ذكره في الديوان ومن ظن انها غابت
فاذن فاكل انما به اعاد ماضى وقيل يومه واعادوا يومهم فقط جاء الوجهان عن
عمر ويحمل امره بالاعادة بعد عدمه على الحوطة * ولا يأكل منته من نوم ليلة
غيم حتى يستل فان تعمد اكلا قبله * اي قبل السؤال * ثم بان انه * اي الاكل
* بعد الاصبح فسد ماضيه * ويومه ولم يذكره لانه اولى بالفساد وهو الصحيح
على قياس المذهب لان اكله قبل السؤال مساهلة في امر الدين وتقصير فيه فكأنه
تعمد الاكل بعد الاصبح غير انه لم يكفر لعدم علمه بالاصبح ولا كفارة عليه
لانه تضيق لاعمد * ورخص في اعادة يومه * ان يلزمه ان يعيده فقط وهو قول
ابان قال في الديوان والقولان ايضا فيمن لم يرقد ولكن تباطى حتى لا يدري ما
مضى من الليل بالغيم ومن اتبه فاكل من غير ان يعرف ما بقي فان وافق الليل
فبئس ماضع والا انه يهدم ما صام وكذلك من لم يعرف الليل فاكل نظر او لم ينظر

بعد الاصبح وقد نظر ولم
ير هل يقضي يومه اولاً
والاول يوجه لانه من
خطاب الوضع كسائر
الاوقات ومن ثم اوجبوا
القضاء على من ظن ان
الشمس قد غابت فاكل
فاذا هي لم تغب ثم هل
ماضى او يومه فقط وهو
الاصح وعليه الاكثر
قولان ولا يأكل منته من
نوم ليلة غيم حتى يستل
فان تعمد اكلا قبله ثم
بان انه بعد الاصبح فسد
ماضيه ورخص في اعادة
يومه

وقيل لزم هؤلاء بدل يومهم فقط وكذلك من رأى ناسا يأكلون فاكل فصيح انه
اكل بعد الاصبح ومن نظر الى المغرب ظنا انه القبلة فاكل فتبين انه بعد الاصبح
اعاد يومه اه وذكروا في الناج ان من تسحر ولم ينظر وظن انه في الليل فاذا هو قد
اكل بعد الفجر اعاد يومه وقيل لا ولا قائل بالاثم هنا فضلا عن الكفارة وعلى
هذا الخلف من اعتاد * اي حكم من اعتاد * تسحره سماع تحرك جاره لسجوره
بضم السين اي لا كل سجوره بفتحها وهو الطعام الذي يؤكل سحر * فسمعه يوما
تحرك لغيره * كالوضوء * فظنه للسجور فاكل على عادته فاذا هو قد اصبح *
ومثله ان يعتاد دق الباب عليه للسجور فدقه يوما للصلاة او غيرها بعد الطلوع
فظنه للسجور فاكل فبعد ماضى ويومه وقيل يومه ظاهره ان القول باعادة
يومه فقط في هذه المسئلة ترخيص كما في المسئلة قبلها مع انه في هذه المسئلة لم
يسأل ولم يقصر بل جرى على امر اعتاده فخرج خلافه والواضح انه ليس ترخيصا
بل قول على الاصل وكأنه اراد ان في هذه المسئلة الخلاف السابق الذي هو
اعادة ماضى او اليوم فقط من غير التفات الى ان اعادة اليوم فقط ترخيص
والقائل باعادة اليوم فيها لا يتبين ان يكون ممن يقول رمضان كل يوم منه
فريضة على حدة بل هو ممن قال انه فريضة واحدة وهو مذهبنا وانما افتى باليوم
الواحد لكون ذلك الاكل لم يعتمد الاكل بعد الاصبح فكان كالتعاطي في صلاته
يستدرك ما فات وهل يجب الامساك قبل الطلوع عن الاكل والشرب ومفسدات
الصوم ام لا حتى يكون الطلوع قرلا من الصحيح الثاني الا ان اراد ان يمسك بلا
وجوب احتياط * وموجب الامساك قبل الطلوع احتياط اذ روي * عن ابن
عباس مخاطبا لسائل عن الوقت الذي يحرم فيه الاكل * كل حتى تشك * فاذا
شككت في الطلوع فامسك احتياط * وروي * عنه ايضا * حتى لا تشك *
في الطلوع لوجوده فيئذ فامسك فكانه قال كل مادمت تشك في الطلوع فاذا
طلع فكنت لا تشك اذ لا تشك مع العلم بالطلوع فامسك وقد اختلف معنى الروايتين
وظهر لي في الجمع بينهما ان يكون المعنى كل الى اخر وقت لا يعتريك فيه الشك
فاذا جاء وقت اعتراك فيه الشك فامسك وهذا كمنى قوله كل حتى تشك او كل

وعلى هذا الخلف من اعتاد
تسحره سماع تحرك جاره
لسجوره فسمعه يوما تحرك
لغيره فظنه للسجور فاكل
على عادته فاذا هو قد
اصبح وموجب الامساك
قبل الطلوع احتياط اذ
روي كل حتى تشك وروي
حتى لا تشك

حتى لا تشك في بقاء الليل فاذا شككت ابقي ام لا فامسك ولكن ينافي الجمع
ماروي عنه في بعض الروايات انه دام على الاكل حتى اتفق الغلامان على طلوع
الفجر فامسك وعمد كان احدهما من قبل يقول طلع والاخر يقول لم يطلع وفي
رواية مثل فقال رجل كرم الم تشك حتى تشك وقال ابن عباس بل كل ما شككت
حتى لا تشك وان انتهت عمياء من نوم فخرجت بعدما شربت فوجدت حر الشمس
اعادت يومها وعليه اقتصر في الناج وقيل ماضى وقيل عليها الكفارة * ولزم كف
عن وطئ قبل الفجر بقدر الغسل * ومقدماته ان كان مغتسلا وبقدر التيمم
كذلك ان كان متيها وقيل قدر الغسل لا يمكن ان يقدر عليه او يجد الماء وان كان
احدهما يغتسل والاخر يتيمم اعتبر من يغتسل واماحتى يتبين لكم الخطا لا يرض
فغاية للاكل لا للجماع بذلل حديث من اصبح جنبا اصبح مفطرا فظهر بالحديث
انه يجب الامساك عن الجماع بقدر ما لا يصح جنبا فلا دليل في الآية لمن استدل
بها على ان الجنابة لا تفسد الصوم واما مارووه من انه صلى الله عليه وسلم يصبح
جنبيا من جماع غير احتلام فلعله بنسيان او قد تيمم لعذر ولم يعلموا * وجاز
لامرأة منع زوج منه ان لم يبق من الليل قدره * اي قدر الغسل او التيمم على
ما مر ومراده بالجواز في المنع فيصدق بصورة الوجوب وهي ما اذا كانت لا تدرك
غسلا ان كانت تغتسل وليها ان كانت تيمم وصورة عدم الوجوب وهي ما اذا
كان لا يدرك هو واما هي فتدرك لحقتها او لعدم وجوب الاستبراء عليها
في غسل الجنابة حتى انها لو استقلت بتنظيف نفسها مثلا حتى لا تدرك الغسل
كانت مضية او لكونها تيمم وهو يغتسل ويبطأ ونفذ ماء او بعد استبراءه واستجاره
وانما لم يجب عليها منعه اذا كان لا يدرك لان نفس الجماع لم يحرم بذاته في ذلك
الوقت بل الحرام اصباحه جنبا ولانه يمكن ان يكون ممن يتيمم بعد ولو كان حال
الجماع ممن يغتسل ولها منعه لثلاث تيممات على موصية وهو اصباحه جنبا لو كانت هي
تدرك الغسل او التيمم ان كانت تيمم * ولا يتسحر لطلوع ذري * من الذراري
* وغروبه ولو قرأ * وهي الشمس ولا مدخل لها في هذا المقام وغيا بالقر من
حيث ظهوره لكل احد والا فالاولى ان يعني بزحل الذي يطول مكثه في

وازم كف عن وطئ قبل
الفجر بقدر الغسل وجاز
لامرأة منع زوج منه
ان لم يبق من الليل قدره
ولا يتسحر لطلوع ذري
وغروبه ولو قرأ

المتزلة او بفسيره من الذراري لانها كلها يطول مكثها في المنازل والقمر وعطار
والزهرة والمريخ والمشتري وزحل وصح التسحر لغيره كمنازل القمر
ويفطر الاعمي ويتسحر بكل من يصدقه ولوطفلة امة وان لم يجد مخبرا احتاط ومثله
قبل غيره وبؤ كل بالذي ينادي بالسحور اخر الليل وقيل ان كان اميناً لا بالمشرك
والجنون واختلف في الاكل بالقادوس والذين يقرءون القرآن واهل الاوراد
والصنعة اذا كانوا يعرفون ما مضى وانفق عملهم بالليالي الماضية وفسد الماضي
كله او اليوم بالوارد جوفاً ولو حلقا على مامر عمدا ولو دمعاً او مخاطاً
دخل من فم او كان في الفم من الانف او ريقاً بان عن فم منقطعاً لان
خرج متصلاً ورجع متصلاً وفي لزوم مغلظة به بالريق وكذا الدمع البائن
والمخاط البائن ولان ورخص في عدم فساد مغلظة والاوّل وهو
افساد اصح وعليه الاكثر والاصح ايضاً لزوم المغلظة ولزمت بالدمع
والمخاط الداخلين من فم على الاصح وكذا العرق ومن قل بفساد الصوم بالمخاط
من داخل لم يلزمه المغلظة ولا يجعل دهناً او دواء او ماء او غير ذلك في
مجرى مؤد للحلق ولو اذنا عند من قال توصل للحلق من الفم ودع قول مجيزه
فانه ضعيف غير مأخوذ به وكره ابو الحسن ذلك ومن سعط او احتقن في الدبر
فقد لزمه القضاء والكفارة واذا ذكرت القضاء فالمراد القضاء على الحلف قضاء
الماضي او قضاء اليوم واذا ذكرت الكفارة هنا فمغلظة وكره بعضهم السعوط
والاحتقان كراهة ولا بأس بالاحتقان في الذكر ولا بأس بقطر الدواء في الاذن
لضرر لانه يوصل الى الدماغ لا الى الجوف والسعوط بالضم ادخال الدواء في
الانف والاحتقان جعله في الدبر او الذكر واذا احتقن الرجل او المرأة في الدبر وبلغت
الحقنة الى مالا يدرك اخراجها لا يخرج الغائط فذلك هو وصول الجوف وفي
الافطار بطالع من صدر ونازل من رأس ولو لم يصل حد الفم بحيث ان قدر
على اخراجها اقول احدهما عدم الافطار بهما لانها في داخل كالريق والاخر
الافطار بهما ثالثها المختار الافطار بالطالع لا النازل قال الشيخ مجي والذي
نزل من الرأس اذا كان منعقداً ينقض الصوم ولا بأس به في الصلاة وما يطالع من

وصح لغيره وفسد بالوارد
جوفاً عمداً ولو دمعاً او مخاطاً
او ريقاً بان عن فم وفي
لزوم مغلظة به قولان
ورخص في عدم فساد
والاويل اصح وعليه الاكثر
ولا يجعل دهناً او دواء او
ماء في مجرى مؤد للحلق
ودع قول مجيزه وفي
الافطار بطالع من صدر
ونازل من رأس اقول
ثالثها المختار الافطار
بالطالع لا النازل

الصدر اذا كان منعقداً ينقض الصلاة لا الصوم وقيل ما نزل من الرأس ينقض
الصلاة لا الصوم وما طلع من الصدر ينقض الصوم لا الصلاة وقيل ما نزل من
الرأس ينقضها والذي يطلع لا ينقضها وقيل ما طلع ينقضها وما نزل لا ينقضها
وقيل ينقضها الطالع والنازل وقيل لا ينقضها الطالع ولا النازل اه وفي الديوان
وان بلغ دمومه او مخاطه وهما متصلان فقد انهدم صومه وعليه مغلظة ومنهم من
يرخص وان بلغ العقدة التي تحجب من الرأس فقد انهدم صومه وعليه مغلظة ومنهم
من يرخص ولا ينهدم بالعقدة التي تحجب من الصدر وقيل ينهدم اه وانظر هل
الريق اذا خرج عن حد الفم متصلاً ورجع متصلاً الى الحلق او المخاط خرج من
حد الانف خارجاً وهو متصل ورجع متصلاً لم ينقطع بعد باثنا ويدخل في كلام
المصنف ام لا يعد ولا يدخل فيه قلت لا يدخل في كلام المصنف اذ قال وفسد بالوارد
جوفاً عمداً ولو دمعاً او مخاطاً او ريقاً بان عن فم فلا كفارة بذلك ولا نقض الا
المخاط فقيل ينقض وقيل لا فيشمله قوله ونازل من رأس وصرح الديوان بان
المتصل الخارج كالمقطع ومن لم يعتمد شيئاً من ذلك فعليه بدل يومه فقط قال
وان ادخل طعاماً من حاقه حتى وصل جوفه فقد انهدم صومه وان ادخله من جنبه
ووصل جوفه فلا ينهدم وان احتقن بطعام او شراب انهدم ورخص بعض فيه
ومن عبث بذكره او ادام نظراً بشهوة او فكراً في الجماع او مس البدن باليد او
الذكر او غيرها او قبل عمداً انهدم صومه ولزمته مغلظة عند الاكثر
في المغلظة ومقابله انه لا مغلظة عليه وقول من قال لزمه قضاء يومه فقط
ان امني اخرج المني وقيل ولو لم يخرج من ذكره اذا انفصل عنه في
داخله وهو قول من الزم الفسل بهذا وكلامه يحتملها وقيل بعيد يومه وتلزمه
المغلظة كالجامع الغائب الحشفة مطابقاً امني اولم ين لا ان
امذي او اودى ذلك المأبث او مديم النظر او القمكر او المقبل وقيل الامذاء
والابذاء كالامناء وهو قول من الزم الفسل بهما ومن ثم اي من جهة الامناء
له يكون او من جهة الخلاف كره الثقيل لصائم ولو شيخاً على الاصح
واوجب بعض به افطاراً مطلقاً ولو بلا امذاء وروى بعض قومنا عن جابر بن زيد انه

ومن عبث بذكره او ادام
نظراً او فكراً او قبل عمداً
انهدم صومه ولزمته مغلظة
عند الاكثر ان امني
كالجامع مطابقاً لا ان
امذي ومن ثم كره الثقيل
لصائم ولو شيخاً على الاصح
واوجب بعض به افطاراً
مطلقاً

لا شيء على مردد النظر حتى امني وعن مالك ان لم يتابع النظر فعليه قضاء ما مضى وان قبل بشهوة من لا يحل له او نظره بشهوة او فكر فيه اعاد ما مضى وقيل يومه واختلف في الكفارة امني اولم ين وقيل ان من امني بيده يلزمه ما يلزم من زنى وان نظرت امرأة او فكرت فيما يحل او فيما لا يحل حتى اتاها بل لم يضرها ذلك في صومها وقيل ينهدم كذا في الديوان ووجهه انها فكرت معرضة عن قصد الامناء ففاجأها واجاز بعضهم التقبيل للشيخ ومن يملك اربه واجازه بعض الشيخ والشاب ومن لا يملك اربه بلا كراهة ومن خاف الاثر بالقبيل وقبل فسبقة النبي افطر لانه متعرض له ومن لزمته الجنابة ليلا باحتلام ولم يعلم حتى أصبح اولم يفق حتى أصبح فقالت الظاهرية أصبح مفطرا لحديث من أصبح جنبا أصبح مفطرا وقال اصحابنا صح يومه ولا بدل عليه اذ لو احتمل نهارا لم يلزمه بدل ان لم يضيع الغسل وحملنا الحديث على من أصبح جنبا عمدا وكذا اختلفوا فيمن أصبح بها نسيانا قال الشيخ واما من نسي الغسل من الجنابة حتى أصبح فصام كذلك فانه يعيد ما صام لعموم قوله صلى الله عليه وسلم من أصبح جنبا أصبح مفطرا وقد تقول الظاهرية انه لا يدل على عدم فساد يومه عدم فساد يوم من لزمته نهارا باحتلام لان من لزمته فيه به قد دخله صائما واما من أصبح مجنبا فدخله مفطرا * وورخص ان لا يعيد متجامعا بنسيان ولو ليومها * وسيا في ذلك في كلامه واختاروا ان عليهما إعادة يومها وشدد بعض بالانهدام ولم يجعله كالاكل نسيانا * ومن انعظ * بتخفيف الظاء * قيل ذكره * اي اشتد لامر الجماع واصل الانعاظ ان ينسب للرجل او المرأة ويكون بمعنى شدة اشتهاؤ الجماع واما الذكر فيقال فيه نعظ بفتح العين اي قام ويجوز ان يكون انعظ لموافقة نعظ وعلى الاول فيكون من نسبة مال لكل للبغض * حتى امني لا يمس * او نظر او فكر * وان بكيد * بمثل يد ولا بتفكر او نظر مدام بل خطر له في قلبه امر الجماع ضرورة ولم يستعمل اليه او نظر بلا عمد فكف ووقع في قلبه ذلك ضرورة او مس بلا عمد ووقع في قلبه ضرورة او سمع بدون استماع فوقع ذلك ضرورة او فعل مثل ذلك * ابدل يومه وقيل لان لم يعالجه ولم يرده * من الارادة لا من الرادي لم يعن نفسه على ذلك وهو قول ابن بركة رحمه الله

ورخص ان لا يعيد متجامعا بنسيان ولو ليومها ومن انعظ قيل ذكره حتى امني لا يمس وان بكيد ابدل يومه وقيل لان لم يعالجه ولم يرده

* وفسد * اليوم او الماضي قولان * على مدخلة بفرجها كعود او اصبح ان التذت به ولزمته المفاظة وقيل لا * تلزمها المفاظة بل ينهدم ما صامت فقط وقبل يومها وقيل لا تلزمها المفاظة ولا ما مضى ولا يومها بل الاثم وفي الديوان ان التذت بذلك وكان منها بل انهدم صومها ولزمته المفاظة وان لم يكن بل فلتمد يومها اه والصحيح انه ان امنت لزمته المفاظة وقضاء يومها وما مضى والا فيومها فقط وانهدم صوم المتراكبين بالبلال او بالامناء على ما مر ولزمت كل واحدة منهما مفاظة ولا تحرمان على زوجيهما * ومن لم يغتسل حتى أصبح او لزمه * غسل * نهارا * في يوم او ضرورة او نسيان من الليل * نضيبه او التيمم * اللازم لفقد ماء او صحة او نحوها بالرفع عطف على المستتر في لزوم وهو في نية التقديم فالهاء في ضيعة لاحدهما * بدله * بدل من التيمم والهاء ان للاغتسال المدلول عليه يغتسل * قدره مؤداه * اي قدره ايؤدي فيه احدهما فان كان ممن استطاع الغسل فيعتبر له قدر الاغتسال مع مقدماته التي يصح بها وان منع مانع من الاغتسال فقدر التيمم كذلك * افطر * واعاد ما مضى وقيل يومه وقيل ايضا تلزمه المفاظة ذكره في جامع ابي مسئلة وقيل ان منع مانع من الاغتسال فلا افطار حتى يضيع قدر الاغتسال وكذلك الكلام فيما اذا تيمم للجنابة لما منع وزال المانع وضيع بعد زواله نهارا واما من انتبه من النوم بعد الاصبح او قبله بقدره لا يغتسل مثالا فليغتسل من حين انتبه ووجد الجنابة وقول قومنا الجنابة لا تضر الصوم ومن التضييع ان تشتغل المرأة عن التيمم بالمرادة لانه يصح بلا مرادة ومع النجس في غير يديها وفي الديوان وقيل من ضيع الغسل قدر ما يغسل فيه شيئا من جسده انهدم صومه وقيل ينهدم ان ضيع مقدار ما تيمم فيه ومنهم من يرخص للجنب ان يؤخر الغسل الى وقت صلاة الاولى ان اجنب بعد صلاة الفجر وكذلك ان اجنب بعد الظهر واخر الغسل الى العصر وان اجنب بعد العصر واخره الى غروب الشمس انهدم ورخص بعضهم ان اخره الى صلاة المغرب وان اجنب بعد العصر وقد بقي من النهار ما لا يدرك فيه الغسل فضيع حتى غابت الشمس فلا ينهدم وقيل ينهدم وكذلك ان نزلت عليه الجنابة قبل طلوع الشمس مقدار ما لا يتم فيه الغسل الاطلعت عليه وذكر في الديوان انه من تواتر او

وفسد على مدخلة بفرجها كعود او اصبح ان التذت به ولزمته مفاظة وقيل لا ومن لم يغتسل حتى أصبح او لزمه نهارا فضيعة او التيمم بدله قدره مؤداه افطر

رقد حتى دخل عليه النسيان انهدم وان علم ونسي انه في رمضان فلا ينهدم وان
 رقد نأويا ان يقوم فانتبه بعد الاصبح او في وقت لا يدرك الغسل انهدم قلت
 وقيل لا الا يومه وفيه وان انتبه ليل فتزع النجس وافاض الماء على رأسه فاصح
 انهدم ورخص بعض ومن ضيع ليل حتى لا يدركه فحدثت اليه علة تمنعه من
 الغسل فتيحم قبل الصبح انهدم ورخص وان بقي له قدر ما يغتسل فلا ينهدم ومن
 ضيع التيمم الى مقدار مالا يغتسل قبل الصبح فاستراح فبئس ما صنع ولا ينهدم
 وقيل ينهدم **والاصح** النقض ليومه **وقيل** لماضي كله **بكذب عمدا** **ان**
 قلنا الاخبار بشي على خلاف ما هو يسمى كذبا وان بتوهم او نسيان او غلط او
 عدم قصد مطلقا فقله عمدا قيد مخرج لما اذا لم يكن العمد فانه لا ذنب ولا انهدام
 وان قلنا لا يسمى كذبا الا بعد فقله عمدا بيان للواقع وذلك قولان واجمعوا انه
 لا نقض بكذب بلا عمد **وبكل كبيرة** كالنية والنميمة وترك الصلاة وقيل
 بالكذب عمدا والنية والنميمة فقط وزعم بعض انه لا ينتقض بالثلاثة ايضا
 وينقض بكبيرة الشرك وقيل ينتقض بالكذب والغيبة والنميمة واليمين الكاذبة
 ونظر الشهوة لحديث انهن ينتقضن الوضوء ويبطلن الاعمال ويسقين اصول الشر
 ولا ينتقض الصوم عند بعضهم بكبيرة الا ماورد به الحديث من الكبائر وهو تلك
 الخمسة وقيل لا نقض بكذب الا ان كان كذبا عن الله ورسوله او اضاع به ما
 كان ظلما مطلقا وقيل ان تاب عن كذب في حينه صح صومه **وقيل** **عن عمد**
 وقيل تلزم به الكفارة المغلظة ايضا ويأتي القولان ايضا في قوله باب لزم البالغ
 الماقل **لان ذرعه** اي غلبه **وقيل** لا مطلقا **ولو عمدا** او اشبع **وقيل**
 من تقيا بشبع اعاد يومه **وقيل** من ذرعه ولو لا بشبع اعاد يومه ويردهما الحديث
 ان النقض على من استغف لاعلى من ذرعه التي وان رجع منه شيء غلبة فالحكم
 بحكم من بلغ شيئا غلبة قبل بعيد يومه وقيل لا ولا نقض بالتبشم عن شبع وهو
 مكروه ومن تقيا غسل فاه فان لم يكن صائما باع ماء طاهر اغسلا لحلقه واذا طلمت
 من صدره نخامة او بلغم غسل فاه واعاد الوضوء ان لم يباع الماء والظاهر ان باع
 الرقيق ثلاثا او اكثر كالفصل **وكره** احتجام نهارا مطلقا وقيل في اخره وقيل

والاصح النقض ليومه
 بكذب عمدا وبكل كبيرة
 وبقي عن عمد لان ذرعه
 وقيل لا مطلقا وقيل من تقيا
 بشبع اعاد يومه وكره احتجام
 نهارا مطلقا وقيل في اخره
 وقيل

في اوله لا لفساده بل لخوف الضعف فيؤدي للافطار او ليصوم دمه معه الليل وكذا
 القاء التفت وقال ابو حنيفة واصحابه ان الحجامة غير مكروهة وقال الاوزاعي
 واحمد وداود انها تفطر وروروه عنه صلى الله عليه وسلم هكذا الحجامة تنقض الصوم
 ولم يصح ذلك عنا صلى الله عليه وسلم واما حديث افطر الحاجم والمحجم فمقبول انه
 يدل على افساد الحجامة الصوم لانه عاق الافطار بالمشق وهو الحاجم والمحجم فمقبول
 ان الاحتجام هو العلة في الافطار وكذا المحجم والجواب انه حكم عليهما بالافطار
 لانهما امرافطرا كنظر الحاجم الى عورة المحجم او لاغتياها ويدل لذلك ذكر
 الحاجم فانه لا حجة قوية على ان من فعل باحد ما يفطر به كان مفطرا فافهم وكذا
 يكره الحاق ولو لرأسه وتنف الشعر وقلم الاظفار الا ان طال شعر العانة او الابط
 او الظفر فانه يلزمه ازالة ذلك لانها او كد للصلاة **وسواك** **اخره** كما لا يبي
 هريرة بعد العصر **لافطار على خلوف** وهو رائحة فم الصائم بضم الحاء
 قيل او فتحها ويجوز في غير **اخره** بلا كراهة واجاز بعض السواك الرطب في اول
 النهار واليا بس **اخره** بلا كراهة والقولان في المذهب وكرهه بعض **اخره** واوله
 يابس او رطبا واجازه ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم ومالك مطلقا بلا كراهة
والاكثر على اجازة الا كتمثال نهارا مطلقا **ولو كان فيه طعام** وهذا لا يظهر الا
 انه اخذه من قول الشيخ اجازة اكثرهم الخ بلا ذكر لقيد اتقاء الطعام ولعله لان
 العين لا توصل الى الحاق **وقيل** ان لم يخلط بدواء يؤكل **وان خلط بدواء**
 يؤكل فلا يجوز وهذا يناسب قول ابي حنيفة انه لا يفطر الا بما يؤكل فلهذا
 قوله ويحتمل ان يكون قائله راعى ان البدن اجبد لما يؤكل وفيه ان التافض ما
 وصل الجوف لا ما دخل العروق من خارج وان اكتمل بدواء يؤكل او لا يؤكل ولم يصل
 جوفه فلا يفطر وكره بعضهم الا كتمثال للصائم مطلقا وعن بعضهم انه ان اكتمل
 قضى يوما وعن قتادة وبعض اصحابنا كراهته بالصبر وعدمها بالاثمد ومن وجد طعم
 الكحل المخلوط بدواء يؤكل في فيه نهارا فلا ضير عليه ووجه جواز الا كتمثال
 نهارا انه صلى الله عليه وسلم اجازه او فعله ولا نهلم فيه طعاما والاصل عدمه فيه
وجوز **مع الكراهة** **لصائم** ان يذوق طعمه خل او قدر **او عجين** او غير ذلك

في اوله لا لفساده وسواك
 اخره لافطار على خلوف
 والاكثر على اجازة
 الا كتمثال نهارا مطلقا
 وقيل ان لم يخلط بدواء
 يؤكل وجوز لصائم ان
 يذوق طعمه خل او قدر

بلسانه وان يضع اصبي مع حذر من ان يبلغ شياً وسواء كان الصائم ذكراً او
 انثى وطعم غير القدر مثل طعم القدر وكره بعضهم مس ماله طعم باللسان ويكره
 للصائم مضغ العلك وفي التاج انه اجاز ابو الموثر للمكحل بما فيه مأكول واذا
 وجد طامعه بزق وانه يجوز المضغ لصبي وغيره اي مريض وانه لا يفسد بوجود
 المكحل في نخاعه وان بعضاً قال ان الاستياك في الرطب في آخر النهار مفطر
 واما النية فهي شرط في صحته اي صحة الصوم وان لكفارة او نقل على
 الصحيح الحديث لا صوم لمن لم يبيت الصيام من الليل واما قوله صلى الله عليه
 وسلم هذا يوم عاشوراء لم يفرض صومه وانا صائمه فمن شاء صامه ومن شاء افطره
 فلا دليل فيه على جواز انشاء الصوم من النهار لجواز ان يكون قد قل ذلك في
 الليلة مشيراً لنهارها كأنه قال اني اصبح صائماً ومن شاء اصبح مفطراً ولجواز ان
 يكون قد قل ذلك نهاراً لكنه اراد من شاء صامه في العام المستقبل وبعده ومن
 شاء افطره بعد اصابحه ناوياً صومه وانما اباح لهم افطاره بعد الاصبح على الصوم
 ليرسخ في قلوبهم انه غير فرض وافتطروهم على هذه الطريقة ليس شهوة خفية ولجواز
 ان يكونوا قد صاموا ناويين فرض صوم عاشوراء مع انه لم يفرض قط عليهم او فرض
 ونسخ فبين لهم نسخته فساح لهم الافطار بعد ما اصبحوا صائمين لانهم اصبحوا
 على نية الفرض مع انه ليس فرضاً وقيل ليست بشرط وقيل شرط للفرض وقال
 زفر ومجاهد وعطاء شرط لغير رمضان لا لرمضان الا ان كان يريد صومه رمضان
 او مسافراً وروى على الصحيح من اهملها في رمضان لزمه القضاء والكفارة
 عند ابن يركه رحمه الله وقيل هو فقط وهو المختار ولا يجوز صوم من اصبح غير عاقد
 نيته من الليل في القول بانها شرط واجاز بعضهم عقدها نهاراً للنفل وعليه
 الشافعي واجازه ابو حنيفة بعد الفجر لكل فرض متعين وقته مثل رمضان ونذر
 ايام معدودة بل ابو حنيفة لا يشترط النية فيما تعين وقته كرمضان ومن التزم يوماً
 او اياماً يصومها كالحبس والجمعة واعتاد ذلك فاصبح مرة بلا نية ولم يصدر منه
 ما ينقض الصوم صح له الصوم وان قارن الفجر لم يجز عندنا ولا عند الشافعي في
 اصح قوله واجازه بعض في النصف الاول من النهار للنفل وتعقد النية للصوم

بلسانه وان يضع اصبي
 مع حذر واما النية فهي
 شرط في صحته وان
 لكفارة او نقل على
 الصحيح ومن اهملها في
 رمضان لزمه القضاء
 والكفارة وقيل هو فقط
 وهو المختار ولا يجوز صوم
 من اصبح غير عاقد نيته
 من الليل

مطلقاً من تمام الترويب الى آخر الليل ويستحب عقدها في وقت السجود وان عقدها
 واكثره جنباً ابدلها بعد الغسل او التيمم وان لم يبدلها فلا نقض خيلاً لبعض
 وذكر في باب النية للنفل من الديوان الترخيص ان يعقد نواه بالنهار على ان يصوم
 غدا وقيل ان عقد بعد المصروان يعقد في شهر ان يصوم الشهر بعده وفي سنة ان
 يصوم السنة بعدها وفي ليلة ان يصوم يوماً بعد يومها او اياماً بعد يومها بان
 يقول الباء للتصور على ما تعرف من تسمية القول نية مع انها اعتقاد لا قول
 او ذلك تسمية المدلول باسم الدال او اراد القول الاعتقادي فلا تكون للتصوير
 غداً متعلقاً باصبح محذوفاً دل عليه المذكور لا بالذات ان قول الكسائي
 من جواز تقديم معمول الخبر الظرفي على اداة الشرط والا ان جعل المذكور دليل
 الاجزاء لاجزاء او فتحت همزة ان على ان تكون مصدرية مقدراً قبلها لام التوقيت
 والاولى ان يقول صباحاً بدل غداً ان شاء الله اصبح صائماً فريضة رمضان
 اي شارعاً في صومها والاضافة للبيان على تقدير مضاف اي فريضة هي صوم
 رمضان من طلوع الفجر للغروب طاعة لله تعالى وتجزي غير هذه الالفاظ
 مما افاد معانيها وان نوى في قلبه ولم يتلفظ في الاجزاء قولان ذكرهما في التاج
 والصواب الاجزاء وان تلفظ ولم ينو لجهلة المعنى او لنذر ذلك فكأن لم ينو ولم
 يتلفظ وان قالها اول ليلة منه ناوياً له كله اجزته الى آخره وندب التجديد
 كل ليلة ليومها وكذلك من اراد القضاء تجزيه النية للايام التي يقضيها اول ليلة
 قلت الايام او كثرت وكذا من اراد الصوم من غير اول رمضان بعد ماضى
 منه يوم او يومان او اكثر لتوبته او قدومه من سفر او طهارة من حيض او نفاس
 او نحو ذلك فانه تكفيه النية لما ادرك منه كله مرة واحدة والتجديد مندوب
 لمؤلا كاهم وذلك على ان رمضان فريضة واحدة ومن قال كل يوم فريضة لزمه
 النية كل ليلة ليومها واستدل قائله بفصل كل الليل وقيل ما ينقض الصوم فيه
 وبأمره صلى الله عليه وسلم بالسجود واجب بانه لو كان الاكل ونحوه ليلاً يوجب
 النية لوجب ان تكون كل نية اعتمها كل او نحوه في ليل باطلة بل يزوي ولا يفعل
 بعدها ما ينقض الصوم بل لا تصح له النية اصلاً لان الانسان في كل لحظة من

بان يقول غدا ان شاء
 الله اصبح صائماً فريضة
 رمضان من طلوع الفجر
 للغروب طاعة لله تعالى
 وان قالها اول ليلة منه
 اجزته الى آخره

لحظات الليل مفطر اكل او لم يأكل فعل ما يتقضى او لم يفعل الحديث اذا قبل الليل من هاهنا الخ فيلزمه ان يستغرق ما يقرب من الفجر بالنية ليطلع وقد نوى نية متصلة به غير مفصلة ولم يقل بذلك وقيل لا يتقضى النية فعل الجنابة ونحوها واما السحور فبما هو اعانة على الصوم كما نس عليه في بعض الاحاديث ولان اهل الكتاب كان السحور عليهم محرما وقيل ان نية المؤمن واعتاده في الجملة ان جميع اعماله من اداء فرض او احياء سنة او تقرب الى الله بتوسيلة طاعة الله ورسوله مجزؤه ما لم يحول نواه الى غيره وان ذكره او شيئاً منه عند عمله ندب له تجديد نيته وان نسي ان يعتقد انها مؤد لما عليه ان كان عليها في جميع اعماله ولا بد عندنا من تعيين صوم رمضان الحاضر وان نوى معه قضاء رمضان الآخر او كفارة او نفلا لم يجزه للحاضر ولا لغيره وزعم زاعمون انه ان اطلق فيه الصوم اجزاه و* قيل كل صوم نوي في رمضان * اوله او اخره او وسطه * لغيره انقلب اليه * اي الى رمضان في السفر او في الحضر وهو قول ابي يوسف وقال ابو حنيفة الا للمسافر فانه اذا نوى في رمضان غيره اجزاه لما نواه * والمسافر ان صامه عن ظهاره لم يجزه عن واحد * من ظهار او رمضان * وقيل * يجزيه * عن ظهاره * وهو قول ابي حنيفة وان استدل ابو حنيفة او غيره بانه لو احرم بمحج بنية النفل انقلب فرضا قلنا لان سلم انه ينقلب بل لا يجزيه الا ان قلب نيته الى الفرض قبل الوقوف بعرفة والا لزمه ان يعيد حجاً ويدخل فيه بنية الفرض وهو دين عليه ولو لم يقدر عليه بعد اذ قدر عليه اولاً وضيعه بنية النفل واذا لم يجب الحج على الانسان فتكفاه فوصل فامكنه كان ممن اطافه وان استدل بالوضوء من حيث انه لا يلزمه نية تعيين الحدث في رفعه قلنا بينهما فرق لان الوضوء فرض لغيره وهو الصلاة والصوم فرض بالذات * وقيل عن رمضان * وهو قول صاحبه وهو ان كل صوم نوي في رمضان انقلب الى رمضان وكذا الخلف في غير الظهار مطابقاً مثل ان ينوي كفارة صلاة او قضاء لرمضان * اخر والحق انه ان اطلق الصوم او نوى غير رمضان الحاضر لا يجزيه عن رمضان ولا عن غيره فيلزمه القضاء والكفارة لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وهذا الذي صام غير رمضان في رمضان او صام واهمل لا يصدق عليه

قيل كل صوم نوي في رمضان لغيره انقلب اليه والمسافر ان صامه عن ظهاره لم يجزه عن واحد وقيل عن ظهاره وقيل عن رمضان

انه نوى صوم رمضان وقيل القضاء فقط وفي الديوان ان مضى عليهم يوم او بعضه ولم يأكلوا فيه وجاءهم البيان ان ذلك اليوم من رمضان فانهم يمضون على صيامهم لان رمضان لا يحتاج الى النوى وقيل لا يجزيهم ان لم يعقدوا نواهم على الصوم من الليل ومن لم يأكل شيئاً في رمضان بنهار ولم يعقد الصوم حتى مضى عليه رمضان متعمداً لذلك او من لم يجد ماياً كل اجزاه صومه وقيل يعيد والمقيم ان صام رمضان لكفارة او مغلظة او نذر او قضاء رمضان * اخر لم يجزه الا لرمضان الذي هو فيه وقيل لا يجزيه لرمضان ايضا * والاصح انه فريضة واحدة * ولو كان يفسد بعض ويصح ولو كان الا كل ليلاً او نحو الا كل فاصلاً لانه امر لا بد منه ونظير ذلك ان الزكاة والكفارة ونحوها يفصل بعضها عن بعض ويجزي مع ان كلامها فرض واحد زكاة النقد فرض واحد وزكاة الحب فرض واحد وزكاة التمنم فرض واحد وزكاة البقر فرض واحد وزكاة الابل فرض واحد وفضل بعض كل نوع عن بعض جائز * وقيل كل يوم * فريضة * فيجب تجديد النية كل ليلة على هذا باب * في مبيعات الافطار * ابيح الافطار للمريض عجز عن اكل مبلغ ليلاً غير مطبق به * بذلك العجز * صوماً * ولو كان لا يموت بالصوم ولا تفوت جارحة منه ولا خاصية ولا بعض * وقيل ان كان لا يشتهي طعاماً * ولو اطاق الصوم وقيل ان لم يقدر على الصوم حتى انه ان صام مات او ماتت جارحة او عضو منه او خاصية كما قال * وعجز عن الصوم * والتحقيق اباحت له لمرض تلحقه المشقة من اجل الصوم وقيل اذا صح اطلاق المريض عليه ولو قدر على الصوم وسبب الخلاف ان بهذا راعى مطلق لفظ المريض فاباح الافطار به ولو اطاق الصوم بلا مشقة ولا ضرر كما ابيح الافطار للمسافر ولو كان لا تلحقه وكما يقصر ولو لبث في قرية والباقي راعوا ذلك مع مراعاة ان الافطار دفع لمشقة او مضرة وذكر في الديوان ان للمريض ان يأكل ويشرب ما شاء في اي وقت شاء وله ان يأكل ويشرب ان وجد الراحة وخاف رجوع المرض ان صام وان وجدها ولم يخف فأكمل او شرب انهدم ما صام ولزمته مغلظة وان اجنب المريض المباح له الافطار وكان مفطراً وضع النسل او التيمم انهدم صومه وقيل لا وان جامع امراته انهدم ولزمته مغلظة وان اراد المريض الشراب

والاصح انه فريضة واحدة وقيل كل يوم فيجب تجديد النية كل ليلة على هذا باب *

ابيح الافطار للمريض عجز عن اكل مبلغ ليلاً غير مطبق به صوماً وقيل ان كان لا يشتهي طعاماً وعجز عن الصوم

فقط او الطعام فقط واضطر فلا يتقدم الا لما اراد الا ان خاف الضر وقيل يا كل
 ويشرب وان احتاج لاحدهما فقط ويعطى للمريض الطعام اذا اضطر ولو غير امين
 ان صدقه وقيل لا يعطى له ان لم يكن امينا وقيل يقرب اليه الطعام والشراب
 ولا يتاوله وان لم ير عليه اثر المرض فلا يعطيه الا ان كان امينا والممدوح والمجروح
 كالمريض وان اضطر للدواء فقط اعطى لها وحده ولا يعطى طعام ولا شراب لمشارك
 في نهار رمضان الا ان كانا ملكين له وقيل بمطيان وقيل مكروه ان يعطى له ذلك وفي
 الاطباء للمراهق قولان اذا اشتبه بلوغه وفي الديوان لا يعطى له في الوقت الذي
 ينهى فيه عن الاكل ويجوز بيع الطعام للمكاتب ويعطى للمجنون ولمن قال انا حائض
 او نفساء لا لمن قال لي الافطار * ولمسافر * ولو قريبا ولم يجاوز الحوزة وقيل
 لا بد من خروجها * في مباح * اراد به غير الممنوع فعم الواجب وان اراد به
 الجائر غير الواجب دخل الواجب بالاولى وقال ابو عبيدة السلماني وسويد بن علقمة
 وابو مخلد ان من دخل عليه رمضان وصام بعضه لا يجوز له الافطار ان سافر والصحيح
 جوازه ولكن المستحب الصوم كما نص عليه الشيخ يحيى وان افطر مسافر في غير
 مباح انهدم صومه ولزمته المغلظة وقيل يومه ولزمته وقيل لزمه الذنب فقط * اذا
 جاوز فرسخين * من بيته او بلده او عمران بلده او ما اتخذ وطنا وهو الصحيح اقول
 * وقيل من سافر * سفرا * نائيا * اي بعيدا وفي الكلام حذف اي فله الافطار
 اذا جاوزها واما السفر القريب فلا يفطر على هذا القول ولو جاوز الفرسخين وقيل
 اذا كان نائيا افطر اذا برز عن منزله او تقدر لام الجر قبل من * وهل هو الخروج
 من الحوزة * وهي عمران متصل * او مجاوزة ثلاثة ايام فاكثر * وسمي ثلاثة
 ايام حوزة ليس المراد مجرد مضيتها عليه خارج الاميال ولو كان لابنا بل المراد
 مسير ثلاثة ايام يسيرها ولا بد مبطل او مسرعاني سيره ويحسب من موضع استوطنه
 وقيل من سور بلده * قولان * اخار الشيخ الثالث وهو انه يفطر اذا جاوز ثلاثة
 ايام والصحيح عندي الاول لانه صلى الله عليه وسلم قصر لما جاوز الفرسخين من
 المدينة والافطار والتقصير اخوان * و * الافطار وفي الحديث عدم اشتراط
 الحوزة لان حوزة المدينة اكثر من الفرسخين * هو رخصة والصوم فيه * اي

ولمسافر في مباح اذا جاوز
 فرسخين وقيل من سافر
 نائيا وهل هو الخروج
 من الحوزة او مجاوزة ثلاثة
 ايام فاكثر قولان وهو
 رخصة والصوم فيه

في السفر * افضل * ان كان لا تلحقه مشقة وهو قول مالك وابي حنيفة ومجاهد
 وانس وابن جبير ولا دليل لذلك في قوله عز وعلا وان تصوموا خيرا لكم لا احتمال
 ان يكون انما هو في افطار غير المسافر وصومه لانه قد كان جائزا ان يفطر ويظم
 او يصوم فنسخ ووجب الصوم وروي عن ابن عباس وابن عمر والشعبي والاوزاعي
 ان الافطار افضل في رواية عن ابن عمر وابن جبير كراهة الصوم وفي رواية عن
 عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ان الصائم في السفر كالمفطر في الحضر وقيل
 الافطار والصوم فيه سواء ونسبه بعضهم لاصحابنا والجمهور ومعنى قوله ليس من
 البر الصيام في السفر انه ليس من البر الصوم اذا كان تلحقه المضرة او الشدة اي ليس احسانا
 مطلقا بل احسانا اذا كان لا يشتد عليه وعن عمر بن عبد العزيز ومجاهد وقتادة افضاها
 اسرها على الانسان قال ابن حجر والمتمتع ان من وجد قوة فصام ان ذلك حسن
 ومن وجد ضعفا فافطر ان ذلك حسن وزعم قوم من الظاهرية ان صوم المسافر
 والمريض لا يميز بينهما * و * انما كان الصوم افضل في القول الاول اذ ليس كالصلاة
 للفرق الظاهر * وهو انه تجب الركعتان لان صلاة السفر ركعتان اصالتا وزيد
 في الحضر ركعتان ولو صلى المسافر اربع لم تجزه على الصحيح ولان الحائض والنفساء
 تقضيان الصوم دون الصلاة فافهم * ولا يفطر المسافر نائيا حتى يجاوز الفرسخين
 مع انتهاء الى حد ايج فيه * الافطار * وهو ما تقدم * من الخروج من الحوزة
 ومر قول انه يفطر اذا جاوز الفرسخين ولو لم يخرج من الحوزة وقول انه لا يفطر
 حتى يمشي ثلاثة ايام وفي القواعد ذهب اصحابنا من اهل الجبل الى انه لا يفطر
 حتى يجاوز الحوزة المحدودة عندهم او يسير ثلاثة ايام وهو السفر الناءى عندهم الا
 ان يكون منزله في طرف الحوزة فانه يفطر اذا جاوز الفرسخين * وقيل يباح له
 اذا برز من منزله للناءى وجاوزها وقد اكل ابا ن رحمه الله وقصر قبل ان يجاوزها *
 وسفره ناء اكل بعد ما برز من منزله ولكنه قد يبيت نية الافطار من الليل فيما بينهم
 عنه وظاهر اطلاقهم عنه انه افطر بلا تبين نية اخذ بعدم رخصة الاكل للمسافر
 في الآية والاحاديث وقال بعض العلماء ان للمسافر سفرا غير ناء ان يفطر قبل مجاوزة
 الفرسخين وقيل ان فعل لزمته المغلظة والانهدام قبل من جاوز الفرسخين دون

افضل وليس كالصلاة
 للفرق الظاهر ولا يفطر
 المسافر نائيا حتى يجاوز
 الفرسخين مع انتهاء الى حد
 ايج فيه وهو ما تقدم وقيل
 يباح له اذا برز من منزله
 للناءى وجاوزها وقد اكل
 ابا ن رحمه الله وقصر قبل
 ان يجاوزها

الحوزة وافطر نهرو ولا يبرأ منه الا ان اراد سفرا نائيا فلا ينهروا ان خرج الحوزة دون الاميال فاكل لزمته مغلظة وانهدم ما صام وفيه غير ذلك قال في الديوان وذكر الشيخ وعن بعض انه له الافطار والتقصير * وان افطر مسافر وقد اصبح في بلده يوم خروجه اعاد ما مضى وعليه الاكثر وقيل يومه * وعن عمرو بن شرحبيل يفطر المسافر في يومه من غير تبييت نية الافطار وقيل اذا برز من البيوت وقال الزهري ومكحول والاوزاعي وفقهاء الامصار لا يفطر يومه ذلك وعن الحسن البصري يفطر ان شاء في بيته يوم يريد السفر * والمعمول به ما اشار اليه بقوله * بيت نية الافطار من الليل اذا صار في حد السفر * وهو فرسخان * قبل الفجر كالمرضى * ينوي الافطار في الليل مطلقا ويفطر نهرا وقيل له ان يفطر ولو لم ينو من الليل ولا خلاف انه يفطر اذا هاج عليه المرض فاضطره للافطار او لاكل الدواء او شربه كما يذكره المصنف عن قريب * وان افطرا * ولم ينو الافطار من الليل او نوى انه سيفطر * بعد ما اصبحا صائمين بلا مخوف * بوزن مقول ومصون او بضم الميم وفتح الحاء وكسر الواو مشددة * على انفسهما فسد صومهما * ولا كفارة عليهما شبهة السفر والمرض * وقيل لا يبدل مسافر * بعد ما اصبح صائما ولم يكن له مخوف * ما مضى ولو افطر وقت خروجه * من منزله * من يومه * ولو سفرا قريبا ولو لم يجاوز افرسخين * ولزمه بدله * اي يومه فقط * واستحسن كون المريض كذلك * في الخلاف وتقدم الترخيص * والاول * الذي هو تبييت النية للافطار وفساد صوم المفطر بلا تبييت * اصح * ويعترض به عموم قوله تعالى ومن كان منكم مريضا او على سفر وبانه صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح وبلغ الكديد فافطر وامر الناس بالافطار فافطروا غير مبينين الافطار من الليل وقد قال الله جل وعلا وما اتاكم الرسول فخذوه ويحايب بان هذا مخصوص بارادة التقوية على البدو لقوله صلى الله عليه وسلم تقوا على العدو ويحمل الحديث الذي لم يذكر فيه هذا على الذي ذكر فيه بل قيل خرج من المدينة فافطر وامر بالافطار فافطر قليل ولما بلغ الكديد امر بالافطار فافطر اباقون وهم الغالب قيل دعا بقدر من ماء فرفعه الى يديه ليراه الناس فافطروا قيل انه صلى الله عليه وسلم ما افطر الا وقد نيت النية

وان افطر مسافر وقد اصبح في بلده يوم خروجه اعاد ما مضى وعليه الاكثر وقيل يومه وبيت نية الافطار من الليل اذا صار في حد السفر قبل الفجر كالمرضى وان افطرا بعد ما اصبحا صائمين بلا مخوف على انفسهما فسد صومهما وقيل لا يبدل مسافر ما مضى ولو افطر وقت خروجه من يومه ولزمه بدله واستحسن كون المريض كذلك والاول اصح

وذلك الجواب يناسب لاتباع الموال اعمالكم واجاز بعضهم الافطار بنية من الليل ولو كان انما نوى في بلده او في الاميل وفي التاج انه قيل يجوز للمسافر الافطار في يوم اصبح فيه صائما وانه يجوز الاخذ به وانه اختيار ان يكون للمريض ايضا * وكره لمسافر * اصبح على نية الافطار * قدم بلده ان يأكل بقية يومه بمنزله * او يفعل مالا يجوز للصائم كالشرب والجماع وظاهره انه يكره كراهة فقط وان لم يأكل خارج الاميال في يومه. والمشهور الكفر والكفارة والانهدام ان لم يأكل خارج الاميال * ولا بأس * اي لا كراهة في اكله بقية يومه * ان اكل * في يومه * خارج امياله * او شرب وغير الاكل والشرب مثلها كالجماع قيل يا كل سرا لا يبيح البراءة من نفسه وهذا مباح له الافطار ولو لم يقصر خارج الاميال وقيل ان قصر وقيل يكفي التقصير عن الاكل وكذا يشترط التقصير في قول من رجع من سفرته تركا لها كما يأتي * وجوز * ان يأكل بقية يومه في منزله * وان اكل * داخلها قبل دخول المنزل وان اكل فيه * اي في منزله * ولم يأكل خارجه * خارج المنزل لا قبل دخول الاميال ولا بعدها * في يومه فسد صومه * وقيل يعيد يومه فقط * ولزمته مغلظة * وخارج ظرف مكان ومنع المخالفون ان يأكل المسافر بقية يومه في منزله وهو رواية عن جابر بن زيد وابي صالح الدهان تشبيها بمن اصبح مفطرا وفعل مالا يصح معه الصوم ثم صح ان يومه اول رمضان لا خر شعبان وانه اخر رمضان لاول شوال وفي رواية عن ابن مسعود انه ان اكل اول النهار فليأكل اخره وان اكل فيه ولم يأكل خارجه في يومه فسد صومه ولزمته مغلظة ليس كلاما على اطلاقه بل انما هو على القول الذي ذكره بقوله وجوز وان دخلها قبل دخول المنزل واما على كلام المصنف والشيخ فلا فساد ولا مغلظة بل كراهة وعدم استحباب فقط وهذا اول من ان نجى الكراهة وعدم الاستحباب في كلامهما للتحريم ونجعل فساد الصوم ولزوم المغلظة كلاما لما مجزوما به ولا اشكال يرد على القول الاول لانه قد اصبح على نية الفطر المباح له فهو مفطر ولو لم يفعل ما يفطر الصائم فكيف يغلظ عليه * وجاز له ان دخله وقد اكل خارجه * او شرب او جامع * وطى زوجته نهرا ان * كانت غير بالغة او مجنونة لا يصح لها صوم او كتابية مفطرة

وكره لمسافر قدم بلده ان يأكل بقية يومه بمنزله ولا بأس ان اكل خارج امياله وجوز وان داخلها قبل دخول المنزل وان اكل فيه ولم يأكل خارجه في يومه فسد صومه ولزمته مغلظة وجاز له ان دخله وقد اكل خارجه وطى زوجته

او مغلطة لمرض لكن الاولى عندي انه لا يجمع الكتائية المفطرة لانها حرم عليها
 الافطار فلا يعينها على حرام فلا يجوز له جماعها لاعلى قول من قال المشرك مخاطب
 بفروع الشريعة واكره جماع الخنزيرة لعلها قد راجعها من عقلها حال جماعها ماتعقل
 به وجوب الصوم وكذا يجوز له جماع زوجته المفطرة لمجئها من سفر معه او من سفر
 اخر والتقي في منزله او وجدها طهرت من الحيض في يومه مع كراهة وكذا
 اكلها وشربها او قدمت من سفر معه او من سفر اخر لها او وجدها مفطرة لرضاع او حمل
 او غير ذلك مما يجوز لها فيه الافطار او كانت غير بالغة وان كان ذلك في اول
 يوم فلا كراهة وان نوت الامساك فلا يحل له نقضه عنها الا ان حجز عليها اذا
 طهرت لا تصوم بقية اليوم وقد يقال يجوز له نقضه بالجماع ولو لم ينعها لانه نفل صامته بلا
 رأي منه ويرد انه نفل يحافظ به على ان فرض امر بالمحافظة به حتى انها لو افطرت لفسد ما مضى
 نعم هو نفل كالنفل المحض عند من اجاز لها الافطار ومن خرج من منزله فاكل قبل ان
 يجاوز القرينين بناء على الاجازة اجازة الافطار قبل مجاوزتهم للمسافر نائبا وقيل
 بالاجازة كما مر لمسافر مطلقا ثم بدا ظهور الرجوع فخرج قبله اي قبل ان
 يجاوزها وانضمير الزاجع الى متضمن حرف المصدر واقول يذكرو لو كان المصدر
 مؤثرا كالمجازة ويجوز عود ذلك الضمير للجواز بكسر الجيم ثم اكل بمنزله بعد
 دخوله فسد صومه ايضا وقيل يومه ولزمته المغلظة باكله في منزله
 لاكله اولا قبل ان يصير مسافرا يعني ان هذا الاكل لا يسيغ له الاكل بمنزله
 بعد الرجوع والدخول لوقوعه قبل ان يبلغ حد السفر ولم يعن ان هذا الاكل ممنوع
 يلزمه منه شيء لجوازه على ذلك القول وانما لزمه فساد الصوم والمغلظة لاكله بعد
 رجوعه وان اكل في هذه الصورة قبل الدخول بعد الرجوع لزمه ما ذكر ايضا
 وقيل يومه والحاصل ان هذا الاول لا يكفي في اباحة الثاني وكذا ان خرج
 من الاميال ثم رجع قبل ان يقصر واكل بعد دخول المنزل وقد اكر خارج
 الاميال في يومه وقيل بعيد يومه ولم يعملوا له خروج الاميال شبهة تسقط بخلاف
 ما اذا خرجها وقصر فان التقصير شبهة تحط عنه كفارة الاكل في المنزل وهو هل يتم
 صوم مسافروا عقبه افطار في سفر مطلقا فكل ما صام عده ولو بين

وجدتها طهرت من
 كحيض في يومه ومن خرج
 من منزله فاكل قبل ان
 يجاوز القرينين على الاجازة
 ثم بداله فرجع قبله ثم
 اكل بمنزله بعد دخوله فسد
 ايضا ولزمته لاكله اولا قبل
 ان يصير مسافرا وكذا ان
 خرج من الاميال ثم رجع
 قبل ان يقصر هل يتم صوم
 مسافروا عقبه افطار مطلقا

فطرين او يتم ان لم يكن بين فطرين قولان والاصح المقتضي به ان كل صوم في سفر
 وان تابع وان لم يكن بين فطرين عقبه افطار فيه فاسد والاقوال الثلاثة موجودة
 في المذاهب وغيره وذكر الشيخ يحيى ان غير هذا القول الثالث ليس عليه العمل ولا يفسد
 ما صام في سفر ان عقبه افطار لانقضاء رمضان وصوم اليوم الذي خرج به من
 وطنه لا يفسده افطاره من غده والخلف في اكل بضرورة جوع او عطش او
 اكره او نحو ذلك وهو مسافر هل ينهدم ما صام فيه اي في سفر اولا
 ينهدم بل يقضي يومه كمالا ينهدم صوم حاضر اكل بذلك بل يقضي
 يومه او ينهدم عن مكروه لجواز ان لا يفطر فيقتل مثلا لا المضطر الى اكل او شرب
 لوجوب الاكل او الشرب عليه وجوز الاكل لمكروه والمسافر من باب اول
 حاضر ان خاف قتلا او مثله قطع عضو او بهضه من لحمه او اعماءه او حاق لحينه
 او ايجاعه ضربا ولا ياكل ان خاف سلب مال ورخص فيه ان ادى سلبه
 لتلف نفسه او لتلف عقله فانه اشد من المثلة والشرب كالاكل ويجوز ذلك
 على التفصيل الذي ذكره مسافر وقيل يجوز له ذلك لا الحاضر وقيل لا يجوز لها بل
 يوتان ولا يفطران والصحيح جوازه لمسافر لانه وان اكره الصائم على الجماع او
 نحوه من المفسدات فالحلف ولا يفطران قيل له افطار والا قتلنا فلانا او اكلنا ماله
 او هذا الرجل او ماله وان افطار انهدم والمضطر بهطش ان خاف ضرا من شرب
 الماء وحده بلا سبق ما كول ان يخلطه بكسل او دقيق او يقدم كتمرة ويقضي
 ما اكل وان احتاج للماء واضطر اليه وحده ولم يخف ضرا لم يجز له الا الماء وان
 اضطر للطعام وحده لم يشرب الا ان لم يمكنه الا بالشرب معه او قبله او بعده ولا
 يأكل او يشرب الا ما ينبغي به نفسه قال الشيخ يحيى ومنهم من يقول لا يعرف
 حد المضطر بالمعطش دون الشبع قال وان اضطر الى الشرب فشرب ثم اكل لعله
 بوجوب القضاء عليه او الى الطعام فاكل ثم شرب او اكل او شرب ضرورة ثم
 زاد بعد ما امن على نفسه او اكل المريض او شرب بعد ما صح ولم يخف ضرا
 فالانهدام والمغلظة اه ومن اضطر ولم يفطر وهلك او حلت افة يحسده لذلك كفر
 ولا يدفن عند بعض ان مات بذلك وان ربي اكل نهارا سئل فان اقر بنسيان

او ان لم يكن بين فطرين
 قولان والاصح المقتضي به ان
 كل صوم في سفر وان تابع
 عقبه افطار فيه فاسد
 والخلف في اكل بضرورة
 جوع او عطش او اكره وهو
 مسافر هل ينهدم ما صام
 فيه اولا حاضر اكل بذلك
 وجوز الاكل لمكروه حاضر
 ان خاف قتلا او مثله لا
 سلب مال ورخص فيه ان
 ادى سلبه لتلف نفسه
 والمضطر بهطش ان خاف
 ضرا من شرب الماء وحده
 بلا سبق ما كول ان يخلطه
 بكسل او دقيق او يقدم
 كتمرة ويقضي ما اكل وان
 ربي اكل نهارا سئل فان
 اقر بنسيان

او اضطرار بجوع او مرض ترك ونكل في اي ضرب مادون خمسين جلدة او ان
اقرب بعدد لا للضرورة وبرئ منه والنكال لا يكون الا على كبيرة وقيل النكال لاحد
له بل هو على قدر النظر في الفاعل من ضرب على مظهر لهم او حبس او تقيظ في
الكلام في جمع الناس او غير ذلك * وكذا من اقرباً كل كدم عمداً * لا للضرورة
* وهل يقدم مضطراً لتنجية لحم خنزير * بناء على انه تعمل فيه الذكاة اذا اضطر اليه فانه
يذبح ويأكل * ثم دماً * لانه غير ميتة * ثم ميتة * لانه لا تؤثر فيها الذكاة * او يفعل
عكسه * اي عكس ما ذكر بناء على انه لا تعمل فيه الذكاة ولو اضطر اليه يأكله
بلا ذكاة ووجهه ان الميتة طاهرة الاصل وحلال الاصل وبعدها الدم لانه يحل
بذكاة اصله في الحي وتعمل الذكاة في اصله لافيه واخر الخنزير لانه لا تعمل فيه
الذكاة على هذا القول * او يخير * وهو ان يقدم الميتة ثم الدم ثم الخنزير وقيل
يقدم الدم ثم الميتة ثم الخنزير ومعنى التقدم الى واحد القصد اليه وحده ويترك غيره
وهل يقدم مال الناس على ذلك ويعتقد الضمان ويشهدان وجد من يشهدا ويؤخره
او يموت ولا يأكله * خلاف * في الصائم وغيره * تنبيهات * الاول قال في
الديوان من اضطر الى الاكل والشرب جميعاً اكل وشرب ومن اضطر الى الطعام
ووجد اجناساً اكل من جنس ولا يخلط اجناساً شتى في مرة وان فعل فأكل ما
ينجيه فلا بأس قلت ولا بأس ان اكل من جنس ثم من آخر وهكذا ان اكل
ما ينجيه لا اكثر وان اضطر الى الطعام ولم يجد وجده الشراب وطعم في النجاسة به
فله ان يشرب وكذا العكس ومن اضطر بالهطش ووجد انواناً من الشراب قصد
الماء وان قصد غيره مع وجوده انهدم صومه ولزمته مغلظة وان لم يجد قصد ما لم
يخالطه الطعام ويقصد الى ما هو ارق وفي التاج ان هاشماً يقول بفطر المريض اذا لم
يجع ولم يجد شهوة الطعام وان اكل او شرب لمذراً واعتمد على اكل يومه بعد زوال
المذراً انهدم ما صام وفي ازوم الكفارة قولان ومن خاف زيادة وجع بعينه او شدة الحمى
لم يجزله الا فطار قلت وقيل يجوز له ومن اكل خوفاً من زيادة علة وتعمد الاكل
ثانياً ابدل ما مضى ولا تلزمه الكفارة * الثاني * في الديوان ان من صام في سفره
فافطر بمذراً او بغير عذر انهدم ما صام في سفره وقيل لا ينهدم ان اكل بمذراً واضطرار

او اضطرار بجوع او مرض
ترك ونكل ان اقرب بعدد
وكذا من اقرباً كل كدم
عمداً وهل يقدم مضطراً
لتنجية لحم خنزير ثم دماً
ثم ميتة او عكسه او يخير
خلاف

او اكراه ولا ينهدم ان اكل بنسيان وانه ان صام في سفره عشرة ايام ثم رجع فصام
في منزله عشرة ثم اكل متعمداً او نزلت عليه الجنابة فضيع الغسل انهدم ما صام
في الحضر والسفر واما ان اكل بمرض او عذر فانه ينهدم ما صام في السفر فقط
وقيل يصح ايضاً وان صام في سفره عشرة ثم رجع الى بلده فصام فيه عشرة ثم سافر
فصام خمسة ايام ثم اكل في سفره انهدم صوم السفر الاول والاخر فقط وقيل صوم
السفر الاخر فقط وان صام في منزله خمسة وسافر فصام خمسة ورجع فصام خمسة وسافر
فأكل فصام فأكل وهكذا انهدم صيام السفر وقيل صبح ما بين الاقامتين ومن صام
في منزل عشرة ثم وطنه وصام فيه خمسة ورجع الى منزله الاول فصام فيه يوماً
او يومين او اكثر ثم رجع الى وطنه الاخر فأكل فيه متعمداً انهدم صومه كله وان
اكل بعذر لم ينهدم ما صام في الوطنين وقولان فيما صام اولاً في السفر وان اكل
بمرض او عذر غيره قبل دخول وطنه فله اكل بقية يومه وان ضيع الغسل او اكل
بالنسيان فدخل وطنه فأكل فيه انهدم ورخص بعض وان صام في منزل ثم وطنه
بعد ما اكل في يومه فلا ينهدم لكن لا يفعل وان اكل بعد ما وطن انهدم ولزمته
مغلظة ومن كان في منزله فنزعه فلا يأكل حتى يخرج من امياله وان اكل
انهدم ولزمته ومنهم من برخص وان خرج من الاميال فرجع قبل ان يقصر في
ذلك اليوم فدخل الوطن الذي نزعه فأكل انهدم وكذا ان خرج من الاميال قبل
نزعه فنزعه خلفها ولم يقصر في يومه حتى دخل وطنه المنزوع فأكل فيه وان قصر
خارجها ونزعه خارجها او نزعه فقصر ثم دخله بعد نزعه فأكل فلا بأس لانه
مسافر وان قصر بين وطنيه الثابتين وأكل في اميال الثاني فلا ينهدم وان لم يقصر
انهدم ولزمته وان نزع الذي خرج اليه وهو في امياله او في اميال الذي خرج منه
فلا يأكل وقيل ان نزعه قبل دخول امياله فله الاكل وان نزع وطنه فخرج لوطنه الاخر
ودخل امياله فصلى الاقامة فيها ثم رجع للمنزوع واكل فيه انهدم وقيل لا واما ان دخل وطنه
الاخيراً في هذه الصورة فلا ينهدم وقيل ان نزع وطنه وخرج امياله جازله الاكل فيه ولو لم
يفطر خارجها * الثالث * واذا انهدم صوم المسافر لأكاله فالوم الذي خرج فيه لا ينهدم ان
غابت الشمس وهو في الاميال وان غابت وهو خارج الاميال انهدم وقيل ينظر الى طلوعها

ومن كان خارجا من الاميال بمواشبه يختلف الى منزله يصلي التقصير والاقامة
تارة غابت عليه الشمس خارج الاميال وتارة غابت في منزله واكل بعد ذلك
خارجا من الاميال انه لم يصام وكل يوم غابت عليه الشمس فيه خارجا من
الاميال ويصبح ما غابت شمس في منزله * الرابع ان اشترك رجلان عبدا وبين
بلديهما اكثر من اربعة فراسخ وكان يختلف بينهما تارة غابت عليه في اميال احدهما
وتارة فيما بينهما واكل انه لم يصام ما غابت شمس بين اموالهما * الخامس * اذا اقام
المسافر في بلدة جازله الاكل ما لم يتخذها وطنا * السادس * ومن سافر بعد
الفجر واظطر في يومه انه لم يصام ما مضى ولا كفارة قبل لشبهة السفر ولا يجزي
في الاطارنية الاطار ليل في حضر وانما ينفعه عند حد السفر ليل وان خرج اخر
النهار على نية الفطر واتم يومه ابدل اليوم وفي الكفارة قولان وتقدم كلام في ذلك
* وان جعل مسافرا نواه على فطر ليل ثم رده * اي النوى * فيه * اي في الليل
* الصوم انه لم يصام في السفر * وقيل لا * وهو الصحيح وجعله الشيخ يحكي
رخصة * وينهزم ان رده بعد ما أصبح * وفي التاج وان نوى المسافر الفطر من
الليل ولم يفطر الى الليل ودخل بلده ابدل يومه وفي فساد ما صامه في سفره قولان
وان اجنب مسافرا فاتبه ولم يتصد لحرار صومه حتى أصبح ولا ماء عنده ابدل
ما مضى في سفره او صومه كله او يومه اول شي عليه اقوال قلت قد شدد بعض
وقال اذا اكل المسافر بعد صوم السفر انه لم يصام صومه وضوم الحضر قال وقيل من
اصبح على فطر ثم بداله ان يتم صومه فسد صوم سفره ومن اصبح على صوم ثم
نوى الاطار ولم يفطر في بدل يومه قولان وان نوى الفطر ليل ودخل بلده واكل
فيه ولم يأكل في السفر ابدل ما مضى او ما افطر قولان * وان نزع نهرا
ثم رده فيه قبل ان يأكل انه لم يصام * وقيل يومه * وقيل لا * ينهزم صومه
ولا يومه * حتى يأكل وان نزع مقيم * لمريض او عبث او عناد ومصيبة او
جمل * ليل ثم رده فيه او كانا * اي النزاع والرد * نهرا لم يصمره * ذلك * ما لم
يأكل * او يشرب او يفعل ما يفسد الصوم وان اكل انه لم يصام ولزمته مغلظة وقيل
لزمته في يومه وقيل في الشهر كله وغير الاكل مما يفسد الصوم كالاكل

وان جعل مسافرا نواه على
فطر ليل ثم رده فيه لصوم
انه لم يصام وقيل لا وينهزم
ان رده بعد ما أصبح وان
نزع نهرا ثم رده فيه قبل
ان يأكل انه لم يصام وقيل لا
حتى يأكل وان نزع
مقيم ليل ثم رده فيه او
كانا نهرا لم يصمره ما لم
يأكل

* وان نزع ليل ثم رده صبحا انه لم يصام في قول * والاولى ان نزع المقيم لمريض
وصحبه الشيخ يحكي بدليل تسميته القول بعدم الانهزام رخصة وبدليل سوته
قول الانهزام على انه من جملة كلامه بدون ان ينسبه لاحد او يحكيه بقيل قال
وان نزع المسافر بالنهار ولم يرد الى ان غابت الشمس انه لم يصام صومه السفرى وان
نزع مقيم نهرا ولم يرد حتى غابت فلا بأس بصومه وفي التاج انه ان قدمت
مفطرة فجامعها مقيما لزمه القضاء والكفارة دونها وعصت ان طوعته وانما ان أصبح
مقيم على فطر ولم يأكل تم صومه وليتب وقيل يبدل ما مضى وقيل الشهر والكفارة
لا زمان قلت وقيل لزمه بدل يومه * ومن افطر بمريض او في سفر ثم مات فيه *
او بعده وهو غير قادر على الصوم * لم يلزمه قضاء ولا تباعة * ولا صوم على وارثه
ولا ايصاله عليه بالقضاء وان اوصى بالقضاء لم ينفذ الا ان اشار الى انه خاف ان لا
يكون مرضه مبيحا للافطار لضعف المرض او اشار الى انه افطر في السفر بعد
ما صام والزم نفسه الصوم * وقيل على المريض ان يصوم ولو مات في مرضه * يعني
انه مخاطب بالصوم ولو في مرض موته فان صام * ولا * الا * لزمه الايصال به
والاول اصح وان عفي من مرضه او قدم من سفره * وجعل الشيخ احمد سائر لزوم
القضاء كالتقضاء لسفر او مرض * ولم يصم حتى دخل الثاني صام الحاضر * ان اطاقه ولم
يمنعه منه مانع * واطعم عن الماضي كل يوم * في اول رمضان ولو كان الافطار
وسطه او اخره لانه عوقب وقيل له كيف ضيقت حتى شرعت في الثاني وان اخر
تدارك الاطعام وسطا او اخر * مسكينا غداء وعشاء * صام الحاضر او لم يصم
لعذر * ان ضيع * القضاء حتى دخل الثاني بان عفي من مرضه او قدم من
سفره وقدر على الصوم ولم يصم ومن التضييع ان يشي سفره اخر او يسافر بعد
ما عفي * قدر ما لزمه صومه * وان ازمه رمضان ولم يصمها حتى حضر
الثالث اطعم عن كل ثلاثين مسكينا وقيل ستين وقدر فقول مطلق لا طعم اي اطعم اطعام
قدر ما لزمه صومه او على تقدير الباء اي اطعم بقدر ما لزمه صومه والمعنى انه يطعم قدر ما لزمه
صومه كله لا قدر ما ضيع قضاء فقط فلولم يطق الا يوما وقد ازمه ثلاثة ولم يصم قد دخل
رمضان او رجع اليه مرضه او سفره مريضا فلم يصح الا وهو في حد السفر ولم تصمه

وان نزع ليل ثم رده
صبحا انه لم يصام في قول ومن
افطر بمريض او في سفر ثم
مات فيه لم يلزمه قضاء
ولا تباعة وقيل على المريض
ان يصوم ولو مات في
مرضه وزمه الايصال به
والاول اصح وان عفي
من مرضه او قدم من
سفره ولم يصم حتى دخل
الثاني صام الحاضر واطعم
عن الماضي كل يوم
مسكينا غداء وعشاء ان
ضيع اقدر ما لزمه صومه

فحاضت او نفست ثم طهرت طهرا متصلا برمضان او طهرا واقفا فيه فانه يطعم عن الثلاثة
 لاعتن يوم واحد وانما اطعم عن الكل لانه لما امكنه صوم يوم ولم يصمه حتى
 عاد اليه العذر كان مضيعا اذ لم يدخل في القضاء وقد امكنه كما قيل بانه من دخل
 الوقت عليه متأهل للصلاة فجن او نفست او حاضت لزمته الصلاة وان لم يمض
 من الوقت مقدار ما يصلي وقد مر فيه كلام وقيل لا يطعم الا على يوم امكنه ولم
 يصمه وان امكنه اوله فحدث ما لم يطاق معه فقولان هل يطعم عنه او عن الكل
 او لا اطعمام عليه لعدم كمال الطاقة على اليوم كله ويحتمل ان يكون قدر مفعول
 ضيع اي ضيع مقدار ما يصدق عليه انه ازمه صومه وهو يوم اذ لا يقال ازمه صوم
 بعض يوم فحينئذ لزمه اطعام عما ضيع وما لم يضيع وهو احد الاقوال المذكورة وكذا
 ان افطر في الثاني لعذر كمرض او سفر فانه يطعم عن الاول كما مر وان افطر
 للمرض او للسفر رمضان كله اطعم عنه كله وان افطر بعضه اطعم عن البعض
 والذي يطعم غداء وعشاء هو من لم يبلغ او الحائض او النفساء او مسافرا مفطرا
 او مجنونا لم يخاطب بالصوم وان اراد اطعام صائم اطعمه فطرا وشجورا وان
 استغنى عن السحور فلا شيء على مطعمة وله ان يطعم انسانا واحدا كل يوم
 او كل ليلة وله ان يطعم هذا تارة وهذا اخري ثم يصومه ولو اطعم عنه والزم
 الاطعام حوطة ان يموت قبل ان يصومه * والمصدر بدل من حوطة على حذف
 مضاف اي حذر موته قبل الصوم وضمف ابن هشام ان تقدر لام الجرو ولا
 النافية اي لان لا يموت وعلى تقديرهما فالجار والجور بدل من المفعول لاجله
 ولك اضافة الحوطة للموت * وليس بكفارة والا لما شرط كل يوم * فانه لا
 يكفي الاطعام في يوم عن جملة ايام او عن يومين خلافا لبعض كما في الديوان
 وذكر في غيره انه يجوز ان يطعم عن رمضان من سنين كثيرة في ليلة واحدة
 او يوم واحد ورد بقوله ليس بكفارة على من قال من قومنا انه كفارة ويرد
 عليه ايضا بانه لو كان كفارة لبقى في ذمته ولو خرج رمضان الثاني وبانه لا يوصي
 به ان اطعم عنه ولم يصمه بعد لئلا يذبح حتى احتضر وفي الكلام ادخال اللام في
 جواب ان الشرطية تضمنان لان معنى لو وانكره بعضهم وفي الديوان ان ضيع

ثم يصومه ولو اطعم عنه
 والزم الاطعام حوطة ان
 يموت قبل ان يصومه
 وليس بكفارة والا لما
 شرط كل يوم

قضاء اشهر اجزاه رقيب واحد وقيل ياخذ رقبيا او اثنين او ثلاثة لا اكثر وقيل
 لكل شهر رقيب وان لم يصم القضاء حتى اتي رمضان الثالث اطعم ايضا مرة ثانية
 وهكذا ان ضيع الى الرابع او اكثر وقيل اذا اخذ الرقيب مرة واحدة فليس عليه
 بعد ذلك اخذه وان اخذ رقبيا ولم يخص به شهرا اجزاه وان نواه لواحد اجزاه
 له وان نواه للكل اجزاه وان اخذه لشهر فبين انه انما عليه شهر غيره لم يجز له وقيل
 يجزيه ومن ضيع القضاء حتى اتاه رمضان اخر واكل فيه لمرض او سفر فليس عليه
 الاخذ ولا يجزي اخذ الرقيب في غير رمضان ولا يلزم اخذه لتضييع غيره رمضان
 وكذا ما ازمه من صوم رمضان من قبل موته وان اخذ رجلا رقبيا واحدا
 واطعماه مرة لما عليهما فلا يجزيهما وان تسابعا في اطعامه اجزا الاول واجاز بعضهم
 اطعام الرقيب اكلة واحدة لكل يوم ولا يطعم الرقيب من غير الحبوب خلافا
 لبعض ويجوز ان يكتال له كالكفارة وان اكتال له اقل من صاع او اعطاه بلا كيل
 اجزاه ان كان يقوته وان اطعمه من حرام فلا يجزيه ويجزي من الامانة خلافا لبعض
 وكذا مما لغيره بالدلالة وان امرت احدا ان يطعمه من ماله فلا يجزي خلافا لبعض
 وان اطعمته من مال رجل بامر على ان ترد له جاز وان اطعمته من مال ابنك ولو بالغا
 اجزاه وان اطعمته من ماله لم يجزك وان اعطي له حبا منجوسا يمكن ازالة النجس
 عنه فخلافا وان اكتال له من مسوس او معيب اجزاه ان كان يقوته ومن اطعم
 رقبيا على كره لم يجزه وان اعطى الرقيب قيمة الطعام من الصامت جاز وان اكتال
 له لجملة ايامه فلا يجزيه خلافا لبعض وان قال له خذ هذا الحب وكل منه حتى
 ينقضي الشهر جاز ولا يجزي في اخذ الرقيب الا من ياخذ الكفارة واجاز بعض
 اخذ الرقيب كتابيا ولا يجزي ابواه واولاده الاطفال وزوجته ولا بناته البالغات
 اذا لم يخرجن عنه ورخص في ابويه ان لم ترجع نفقتهما اليه وفي البالغات ولو
 لم يخرجن عنه واذا لزم الاطعام جاز الكيل كل يوم كالكفارة وجاز اعطاء
 مايا كل لياكلة وجاز ان يعطيه على ان يأكل منه كل يوم غداء وعشاء او شعورا
 وفطورا او على ان يكتال منه كل يوم على انه ملك لمن لزمه الاطعام لا يخرج
 عن ملكه الا ما ياخذ منه كل يوم واذا ازمه ايام غير متتابعة اطعم عنها اول

رمضان متتابعة كما ازمه القضاء متتابعاً ومن اجاز عدم التتابع في القضاء اجاز عدمه
في الاطعام وان لم يطعم اوله واطعم وسطه او اخره اجزاء والاحسن ان يطعم
اوله متتابعاً ويأيه ان يطعم وسطه متتابعاً ثم اخره متتابعاً ثم ان يطعم لكل يوم
في مقابله من رمضان الثاني فيطعم لليوم الاول من رمضان الاول في اليوم الاول
من رمضان الثاني لليوم التاسع في التاسع والثاني عشر في الثاني عشر وهكذا وذلك
مثال لما اذا كان في ذمته اليوم الاول من رمضان والتاسع والثاني عشر * وان لم
يطعم يجهل او نسيان * او بعدد او بعدم ما يطعم او من يطعم * حتى انقضى الحاضر
لم يلزمه اطعام بعد * اي بعد انقضاءه ولو كان كفارة لازم بعد * وعليه صوم
الماضي فقط * ولكن اذا جاء رمضان اخر قبل ان يصومه اطعم عنه وكذا من
لم يطعم عمداً مع علم وقيل الاطعام دين عليه وعن بعض اذا اطعم مرة لم يلزمه اطعام
بعد ذلك وعن بعض اذا قدر صام عن كل مسكين يوماً * ولا يلزمه ايضاً به ان
اطعم عنه اذا احتضر * ان لم يضيع حتى احتضر خلا فالبعض وهو الاصح عندي
لا يكفي عنه اطعام ان اطعم ولا بد من القضاء بعد ولو اطعم عنه او يوصي بالصوم
بقوله تعالى فعدة من ايام اخر * ومن دام مرضه او سفره * او عوفي من مرضه
وتعين عليه السفر او سفره فلم يشف الا وهو في حد السفر وتعين عليه الافطار
للمرض كارضاع طفل لا يقبل الا منها وقدم من سفر وتعين عليه * اخر او منعه
مانع مامن الصوم كالحيض والنفاس * حتى استهل الثاني صام الحاضر ان قدر
ولا يلزمه اطعام عن الماضي ولا ايضاً بصومه عند احتضاره وقيل بلزومها * وان
صح المريض او قدم المسافر وبقيا اقل من الايام التي ازمتهما وماتا او جاء رمضان
اخر وماتا فيه او في اخره او حدث مرض فانما عليها الوصية بقدر ما قدرا على
قضاءه ولم يقضياه وقيل بما اكلا جميعاً وكذا ان صاما الحاضر فانما يطمان على قدر
ذلك وقيل على كل ما كلا * تنمة * روي عن الحسن البصري وابراهيم النخعي
انه لا اطعام على من عليه القضاء من مريض او مسافر ولو ضيعا القضاء حتى دخل
رمضان الاخر وعن ابي هريرة والقاسم بن محمد ومالك والشافعي يطمان لكل يوم
مدا وعن اصحابنا نصف صاع وزعم بعضهم عن ابن عباس وابن عمر وابن جبير

وان لم يطعم يجهل او
نسيان حتى انقضى الحاضر
لم يلزمه اطعام بعد وعليه
صوم الماضي فقط ولا يلزمه
ايضاً به ان اطعم عنه
اذا احتضر ومن دام مرضه
او سفره حتى استهل الثاني
صام الحاضر ان قدر ولا
يلزمه اطعام عن الماضي
ولا ايضاً بصومه عند
احتضاره وقيل بلزومها

وقتادة انه لا قضاء على مريض او مسافر اتصل مرضه وسفره الى رمضان اخر
قبل وهو يخاف لنص القرءان وعن طاووس وقتادة انه يطعم الورثة عن المريض
ان مات قبل ان يصبح والاطعام لازم ايضاً لمن ترك رمضان عمداً او بغير عمد وعلم
ولم يقضه حتى دخل * اخر وقيل لا * باب * في القضاء وحكمه دون الاداء
فمن افسده عمداً لم يكفر ولم تلزمه المغلظة لانه في ذمته متى قضاها فذلك وقيل
يكفر وازمته لانه ابطل عمله والله سبحانه يقول لا تبطلوا اعمالكم وبناء على ان حكم
البذل حكم المبدل منه * شرط التتابع في القضاء كالاداء لمريض ومسافر *
وكل من عليه القضاء الا ما يأتي * ولو وقع الافطار بدونه * اي بدون التتابع
* في شهر * وان كان عليه يومان او اكثر في كل شهر من شهرين او اكثر
فعليه ان يتابع بين ايام كل شهر ولا يلزمه متابعة ايام شهر لا ايام شهر اخر والحق
عندي انه ان لزمه قضاء شهر صامه كما علم من ايامه تسعة وعشرين او ثلاثين
وزعم بعض العلماء انه ان ابتداء مع اول شهر في القضاء لم يلزمه الا صوم ايام هذا
الشهر الذي قضى فيه ثم او نقص وفي الديوان عن ابي نوح انه ان اخر القضاء
عن اليوم الذي بعد العيد اي لغير عذر انهدم صومه وان عمرو ما قال لا ينهدم وقال
الشيخ بخي ان القول بالانهدام غير مأخوذ به وفي الديوان من كان عليه قضاء
رمضانين او اكثر فليقض الاول فالاول وان صام قضاها ولم ينو الاول فالاول
فانه يجزيه وان اكل في الاخر انهدم قضاها كله ان لم يفرق بين الشهرين او اكثر
بالنوى وكذا غير الاكل مما يفسد الصوم وقيل يفسد الاخير الذي اكل فيه وان
فرق بالنوى انهدم الذي اكل فيه وحده اه بزيادة وفيه ان من صام ثلاثة اشهر
للمغلظة وقضاء رمضان ولم يفرق بالنوى فلا يجزيه لاحدهما وقيل يجزي وان اكل
في بعضها انهدمت كلها وقيل ان اكل في الثاني اجزاً الاول للقضاء او في الثالث
اجزاً الاثنان للكفارة ورنخص بعضهم ان لا يتابع بين ايام شهر واحد ويستحب
ان يتابع بين ايام اشهر شتي ايضاً وان نوى اول شهر القضاء لاخر ما لزمه واخره
لاول ما لزمه اجزاء وان افطر من القضاء ظن انه تم وشرع في قضاء رمضان اخر
فتبين له انه لم يتم انهدم الاول وليمض على الآخر حتى يتم وقيل لا ينهدم ولكن

شرط التتابع في القضاء
كالاداء لمريض ومسافر
ولو وقع الافطار بدونه
في شهر

اذا تم الآخر فليبن على الاول وقبل يرجع الاول فيتمه ويستأنف للآخر وقيل
 يبني على ما صام بعد ما يتم الاول وقبل يتم الاول من ايام الآخر وان بقي منها
 شيء فليبن عليه للآخر وان لم يبين له عدم تمام الاول حتى اتم الآخر فالحكم كالحكم
 فيما اذا تبين قبل الاتمام وان افطر من القضاء ظنا لا تمامه وشرع في الكفارة ونحوها
 وتبين له انه يهدم وتماضى على الكفارة وقبل اذا اتمها رجع للقضاء وبني على ما صام
 منه وان صام احتياطا لشهر معلوم فتبين انه كان عليه اجزاه وان تبين له انه قد
 صامه وانما عليه رمضان اخر فلا يجزئه للآخر وان نوى ان يصوم لشهر معلوم ان
 كان عليه والا فلا خرفان تبين ان عليه الاول اجزاه له وان تبين انه قد صام الاول
 ولم يتبين ان عليه الآخر فليحتط للآخر وان صام لقضاء رمضان كذا وان لم يكن
 عليه فلا خرفان تبين له ان عليه اياما منها قدر ما صام اجزاه وكذلك ما بين القضاء
 والكفارات او نحوها على هذا النسق وينبغي له الاحتياط للشهر الآخر وقيل ان
 صام لشهر معلوم فان لم يكن عليه فلما كان عليه لم يجزه الا ان نوى معنى واحدا وان
 لم يكن فنطوع ومن صام شهرا للقضاء ولم ينو شيئا فتبين له ان عليه اياما متفرقة
 من شهور او من شهر اجزاه وقبل يحتاط لما تبين ومن صام احتياطا للقضاء فتبين
 له ان عليه قضاء اوصي به موروثه لم يجزه وان صام قضاء موروثه فتبين له انه قد
 صامه هو او غيره لم يجزه لما عليه اه وتجبيل القضاء احسن من تأخيرته ومن
 صام القضاء وظن انه تم فافطر ثم علم انه بقي يوم فليقض ذلك اليوم من الغد
 والا انه يهدم صومه ورخص بعض في غلط يومين وان صام شهرين لرمضانين او
 للكفارة المغلظة رخصوا له في غلط ثلاثة ايام وان غلط اكثر من ذلك فسد صومه
 الاول وان اخذ الصوم من اول الشهر فلا يجزئ ذلك ولا يأكل بقية اليوم الذي
 اكل فيه اذا تبين له فيه انه لم يتم القضاء ويبعد ذلك اليوم وان اكل ببقية انهدم
 ما قضى وان ازمه قضاء فاخره للشئاء اجزاه وبش ما صنع وان اكل قاض باكره
 او جوع او عطش او مرض او عذر فسد قضاءه ولا يذره فيه اي في
 القضاء بما يذره في رمضان وقبل هو مثله فلا يفسد بالاكل باكره او جوع
 او عطش او مرض او عذر ودخل في هذا القول ان تأكل القاضية بقية يوم طهرت

وان اكل قاض باكره او
 جوع او عطش فسد
 قضاءه ولا يذره فيه بما
 يذره في رمضان وقبل هو
 مثله

فيه ولا ينتقض ما قضت الا السفر فانه اي الشأن او القاضي لا يجده
 اي لا يجد القاضي السفر من حيث الاكل فيه اي في القضاء كما يجده
 في رمضان وان سافر لزمه البقاء على الصوم والا انه يهدم وفي قاموس الشريعة
 رخص ان لا يهدم قضاءه خلافا للحسن ولك ارجاع الهاءين المنصوبتين بيجد
 الى الاكل او الى الافطار وهما فيه للسفر ورخصة الاكل خاصة به ولا يضر
 القضاء الاكل نسبانا واجاز قومنا الافطار في القضاء بلا عذر مع البناء وان قلت
 يدل لهم قوله صلى الله عليه وسلم حين شربت سورة من لبن ثم قالت اني صائمة
 ان كان من قضاء رمضان فاقضي يوما مكانه وان كان من غير قضاء رمضان فان
 شئت فاقضيه وان شئت فلا تقضيه فامرها بقضاء يوم صامته للقضاء فافطرت ولم
 يأمرها بقضاء جميع ما قضته قلت يحتمل انه لم يكن ذلك اليوم الا اول ايام
 قضاءها او لم يكن عليها قضاء الا ذلك اليوم ولا يضر في القضاء يوم الفطر
 مثل ان يشرع في القضاء قبل رمضان ويدخل رمضان قبل تمام القضاء فلا بد ان
 يفطر العيد ويتم القضاء من غده او يوم النحر او رمضان اخر او حيض او نفاس
 لامرأة ان تخلله اي وقع بين اجزاء القضاء وصح البناء فيه معها عند بعض
 وهذا يغني عنه قوله ولا يضراخ وان اعاده ليبنى عليه قوله عند بعض فالاولى ان
 يقول وقيل لا يبني وظاهره ان الجمهور او بعضا يقول يهدم بالحيض والنفاس والحق
 انه لا يهدم بهما الا ان افطرتا بعد ذهاب الحيض والنفاس او اكلتافي يوم ذهابها
 فانه لا بد من صوم بقية ذلك اليوم في القضاء وتعيده انه وقيل لا يضر الافطار القضاء
 نعم ان اخرتا الشروع في القضاء عن اول طهرها وقد علمنا انه ان لم تشرع فيه مع
 اول طهرها لم يتم الا وقد جاء حيض او اخرته حتى لا تدرك ما لزمها الا وقد نفست
 او اخرت القضاء حتى لا يتمه الا وقد جاء العيد او رمضان ففي ذلك قولان هل
 يفسد ما قضاه ام لا ومن غفل عن حضور ذلك قبل ان يتم قضاءه فلا فساد ولك
 حمل كلامه في الحيض والنفاس على هذا وكذا غيرها من الفصل بالعيد او رمضان
 فيزاد عند بعض على الاطلاق ومقابله عدم الصحة بقيد التأخير حتى لا تدرك
 القضاء تاما ويحتمل ان يريد بالبناء فيها الصوم في طهر تخلل حيضا او نفاسا فتعد

الا السفر فانه لا يجده فيه
 كما يجده في رمضان
 ورخصة الاكل خاصة به
 ولا يضر في القضاء يوم
 النحر ورمضان اخر او
 حيض او نفاس لامرأة ان
 تخلله وصح البناء فيه معها
 عند بعض

به فتنبه على ما تقدم وتنبى عليه ما تأخر ففيه قول انها تعيدان ما صامتا في طهر تخلله
حيض او نفاس وفي القواعد اجمعوا على ان الحائض تبنى ويبنى المريض على الصحيح
وقال الشافعي وغيره لا يبنى وان اكل المسافر بعد شروعه في القضاء في الحضرة انهدم
وقال الحسن يبنى اه وكذا المريض ونحوه وفي نسخة للمصنف معها بلاميم بعد الهاء
اي مع فصل يوم النحر وفصل رمضان وفصل الحيض والنفاس واما بالميم فالمراد
الحيض والنفاس فيكون البعض الآخر يقول لا يصح له البناء لظهور انه لا يتم له
قضاءه قبل فصل ذلك وربما كان وقت طهرها اقل مما لزمها قضاءه فكيف لا يصح
لها البناء * ومن احتصر وعليه قضاء وقد ضيعه قدر صومه فانه يصومه عنه ورثته
ان امرهم به * او اوصى * وقيل لا يصح صوم احد عن احد كما لا يصلي * ولا
يتوضأ * عنه * استقلا لا واما تبعا فيجوز ركعتي الطواف يصلحها الحاج عن
المحجوج عنه كما قاله ابن هشام ويتوضأ لما عنه ويصلي عنه ايضار كعتي الاحرام
ويرد على من قال لا يصوم احد عن احد بقوله صلى الله عليه وسلم لامرأة ماتت
اختها وعليها صوم صومي عن اختك وقوله صلى الله عليه وسلم ادوا عنهم الصوم
والنذر والصدقة يعني عن الموقبل نأخذ من الحديث انه يصلي عن الميت صلاة
نذرهما والصوم والاطعام من الثالث فاذا لم يكف ثلث ماله وصاياه والاطعام او
الاجرة على الصوم لزم اطعام او اجرة ما ناب في الثالث وقيل ان ارادوا ان يصوموا
لان ياجروا غيرهم صاموا الكل وان ضيع اقل من قدر صومه صاموا عنه ما
ضيع وقبل جميع ما لزمه وان لم يأمر الورثة بالصوم وقد علموا ان عليه قضاء وانه لم
يقضه لم يلزمهم الا ان تبرعوا ومن منع صوم احد عن احد يقول بالاطعام اذا
اوصى الميت او امر بالصوم * ولهم ان يطعموا عنه ان اوصى بالصوم كل
يوم مسكينا * غدا * وعشاء * لا في يوم * او ايام ولهم ان يصوموا وعن
ابي حنيفة لا يطعم الا ان لم يستطيعوا الصوم واجيز الاطعام في يوم واحد
وعن ابن عباس يصام عنه النذر ويطعم عن رمضان واذا صير الى الاطعام
جاز ان يكيل للمسكين صاعا من بر وقيل نصفه وقيل مد والكلام هنا كالكلام
في الكفارات ويأتي ان شاء الله * وان اوصى باطعام اطعموا ولا يصوموا وان

ومن احتصر وعليه قضاء
وقد ضيعه قدر صومه فانه
يصومه عنه ورثته ان امرهم
به وقيل لا يصح صوم احد
عن احد كما لا يصلي عنه
ولهم ان يطعموا عنه ان
اوصى بالصوم كل يوم
مسكينا لا في يوم وان
اوصى باطعام اطعموا ولا
يصوموا وان

اختلفوا فيهما * اي في الاطعام والصوم حين يخبرون فيها * اجبروا على واحد
بقدر الارث * اي يجبرون ان يتفقوا على واحد وان اتفقوا على القرعة فعلوا وفي
الديوان ان من افطر رمضانا واحدا او اثنين او اكثر في سفر واحد واحتضر فيه
اوفي وطنه ولم يضع فلا وصية عليه خلافا لبعض وقيل ان دخل وطنه فعليه الوصية
ولو لم يضع وانه ان قدم المسافر او استراح المريض وضيعا حتى جاء رمضان اخر
فاخذ رقبيا ومائتا فيه فلا وصية في كل ما اطعمه عنه رقبيا وقيل عليها الوصية ان
ضيعا بعد الاطعام وان على الحامل والمرضع الوصية ولو لم تضيعا وانه انما الاطعام
من الحبوب الستة وسيله سبيل الكفارة وانه يجوز ان يطعم بعض الورثة المساكين
ويكتال بعضهم للآخرين وان في قيمة الصاع من العين خلافا وان بعضا جاز الاطعام
عن الميت في ليلة واحدة وانه لا تجزي كسوة المسكين هنا وان الاطعام يجوز في
رمضان وغيره واما ورثة الميت ان اوصوا بما على ميتهم من الصيام فليطعم ورثتهم المساكين
واجاز بعضهم ان يصوموا وانه انما على الورثة من الاطعام او الصوم ما يقابل ثلث
ماله وترد وصيته بالاطعام او الصوم الى الثلث ولا يجوزون اليوم * اي لا يصومونه
اجزاء * وليتعه الاول والاخر * ويجوز الاوسط باجرة او بدونها ان تركها لهم
* وليصوموا واحدا بعد واحد * وان صاموا بمرة فصومهم صوم واحد وعليهم
جميعا ما بقي مثل ان يترك بنتا وابنا ويوصي بخمسة عشر يوما ان تصام عنه فشرع
الابن في صوم عشرة والابنة في صوم خمسة عند شروعه او في وسط صومه فالحصة
منهما واحدة وقد زاد خمسة فيقسمان الحصة الباقية ويكمل احدهما الكسر وذلك ان جهل
كل منهما شروع الآخر او علمه وان تعمد احدهما السبق وعاند الاخر فقارنه فانه
يفسد ما على هذا المعاند فقط وان تأخرت عن اخيها حتى مضت ايام وفوت بعده
بايام فلا تعيد ما صامت بعد فراغه ومثل ان يترك ابين ويصوم كل منهما خمسة
عشر بمرة فعليهما خمسة عشر اخرى وان ترك ثلاثين ذكرا فصاموا يوما واحدا
فلا يجوزهم وقيل اذا صاموا عنه بمرة اجزا وان اوصى بشهرين او اكثر فصام كل
منهم شهرا بمرة او اوصى بايام من رمضان او اكثر فصام بعضهم ايام رمضان
وبعضهم ايام اخر جاز وان صام بعض واطعم بعض فلا يجري خلافا لبعض وان

اختلفوا فيهما اجبروا على
واحد بقدر الارث ولا
يجزون اليوم وليتعه
الاول والاخر وليصوموا
واحدا بعد واحد

بدأ أحد الورثة بالأطعام فلا يصيب غيره إلا الأطعام وإن بدأ بالصيام وأطعم غيره
بعد ذلك رجعوا كلهم إلى الأطعام ولا أطعام ولا صوم على الورثة إن لم يترك المال
وفسد على الكل إن أفسده واحد منهم * ولو أفسده الأول إن لم يخبرهم حتى فرغ
الآخر وقفل يوم أو أكثر ثم أخبرهم وإن أعاد متصلاً بالآخر أو بالثاني فلا فساد
ولا ضمان * ولزمه * وحده القضاء وقال في الديوان لا ضمان عليه وقيل لا يفسد
صوم من صام قبل الفساد وسواء في ذلك ما يفسد ما مضى كله وما يفسد اليوم وإن
قال آخرهم صوماً أعيدهوا فقد فسد ما يفسد الصوم فليعيدوا إن كان آميناً والا
وصدقوه بخلاف الظاهر أنه لا يفسد عليهم ولا على المفسد بالكل ونحوه بغير
عذر * وإن صام الكل واحد * أو أطعم * أجزاءً عنهم * وإن أوصى بكذا لمن
صام عنه منهم وصام أحدهم فلا يأخذ ذلك الشيء وقيل يأخذه * واستحسن
تقديم النساء إن كن من يحضن أو بنفسن * لئلا يوافق انقضاءهم حيضهن أو
نفاسهن فينفصل الصوم ولئلا تنقضي واحدة وتوافق حيض الأخرى أو نفاسها والافهن
والرجال سواء ولا يضر افطار الحائض أو النفاس بعدما أصبحت على الصوم لكن تصبح
المرأة الأخرى أو الرجل على الصوم من الغد وإذا طهرت أتمت ما بقي وصح الصوم فيما
قال بعض وأما إن بدأ الرجال ثم أخذت النساء عنهم وانصل الصيام حتى أتمن فبائن وإن
قطعه الحيض فقد فسد صيامهم وصيامهم في قول إلا أن أتاها الحيض بليل فأخبرت غيرها
من الورثة فأخذت من الليلة وقيل لا يفسد وهو الصحيح وإذا أتاها الحيض لزمها
الأخبار به ولا ضمانت فساد ما مضى منها * وقيل * باستحسان تقدم * الرجال *
لئلا يفصل بين صومها صوم غيرها إن حاضت قبل تمامه وشرع غيرها وقد مر أنه يجوز
إن لا تشرع وإذا تأخرت سهل فصل حيضها إذا كان ما صام إلا هي وإن تعدت
فكأنهن واحدة وإن صامت بعضها فنفست وما طهرت حتى فرغوا قبل طهرها بكثير
أو قليل صح لها الصوم الباقي ولا فساد وإذا حاضت أو نفست الصائمت بعدهم أصبحت
الأخرى صائمة من الغد وإن تركت حتى طهرت فصامت التي طهرت ما بقي لها جازوا علم
أن من يصومون عن الميت بمنزلة إنسان واحد فلا يضر فصل صوم أحد منهم بين
ما يصوم الآخر مثل أن تصوم بعض حصتها فتحيض فإذا تم من بعدها صامت ما بقي

وفسد على الكل إن أفسده
واحد منهم ولزمه وإن
صام الكل واحد أجزاءً
عنه واستحسن تقديم
النساء إن كن من يحضن
أو بنفسن وقيل الرجال

لها وإن مات أحد الورثة نهاراً وقد صام بطل على الكل وقيل لا وإن أصبح غيره صائماً
فلا يضر موته لبقاء الصوم متصلاً وفي الديوان إن أكل بمحض أو عذر أنه قدم صومه
وصوم من قبله ومنهم من يرخص وإن أوصى بما لا يمكنهم أن يصوموه كما ورثوه أو
أمكن بعضاً دون بعض أنفقوا على صيامه والأفلى يرجعوا إلى الأطعام وإن صام أحدهم
ذلك أجزاء * ولا يصوم عنهم * بأجرة ولا بدونها ولا عن بعضهم ولا معهم
* أجنبي * ولو خليفة * ورخص في وراث الوارث * ورخص في الأجنبي الخليفة
* وجوز الأجنبي * مطلقاً * أيضاً * وكذا الخلاف في الأطعام وإن أوصى
بالصوم وفي الورثة اطفال ومجانين رجع الكل إلى الأطعام إلا على قول من يجيز
لبعض الورثة الصوم وبعض الأطعام وكذا إن كان من الورثة غائب وإن قال
لأجنبي صم عني كذا وكذا ولك كذا وكذا فصام فلا يجزي صومه ولا يأخذ شيئاً
خلافاً لبعض والسابق إلى مال المولى يطعم ولا يصوم وكذا من انتهى إليه مال
مشرك أسلم ولا وراث له وأوصى بالصوم وكذا اللقيط وإن أوصى العبد بالصوم فإنه
ينبغي لمولاه الأطعام ولا يجزيه الصوم وإن قال له أوص بما عليك من القضاء أصمه
لزمه الأطعام والظاهر جواز الصوم في هؤلاء عند مجيز صوم الأجنبي * فائدة *
يجوز لمن يريد القضاء أو الصوم عن الوارث أن يعتمد الشرع فيه قرب رمضان
أو العيد أو في وسط الطهر أو آخره مع أنه لا يتم قبل دخول رمضان أو العيد أو
الحيض أو النفاس لكن الأولى أن لا يعتمد ذلك * باب إيجع لكبير لا يطبق صوماً
أن يفطر * ويجامع * ولا يقضي كريض لا يرجى بره في قول * وقيل أن على
المريض أن يوصي به ولو كان لا يرجى بره فذلك قضاء * ولزمهما أطعام مسكين *
غداء وعشاء أو سموراً * كل يوم * أفطرية أو الكيل * كما مر * وقيل
يعطى لكل مسكين حفنة وذلك قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه كان أولاً ثم نسخ
بوجوب الصوم * وقيل بسقوطه عنهما أيضاً كالصوم * وهو المتبادر لأنه لم يكلفا
بالصوم فكيف يلزمهما الأطعام عنه فكما لا يلزم الصبي صوم ولا أطعام فكذلك هما
ولعل وجه من ألزمهما الأطعام التمسك بقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام
مسكين حملها على تقدير النافية أي لا يطيقونه لكبر أو مرض لا يرجو بره ويبحث

ولا يصوم أجنبي ورخص
في وراث الوارث وجوز
الأجنبي أيضاً
باب

إيجع لكبير لا يطبق صوماً
أن يفطر ولا يقضي كريض
لا يرجى بره في قول ولزمهما
أطعام مسكين كل يوم كما
مر وقيل بسقوطه عنها
أيضاً كالصوم

بان حرف النبي لا يحذف باطراد الا في جواب القسم والفعل بعده مضارع وهذا
ليس جواب القسم فلا يحمل عليه القرآن واما مثل قوله تعالى ان تفضلوا فالاولى
ان يقدر فيه حذر ان تفضلوا ويمكن ان يكون وجه الزام الاطعام ان قوله يطيقونه
لحكاية حال ماضية وكأنه قيل وعلى الذين كانوا يطيقونه ثم زالت الطاقة عنهم
ولكنه خلاف المتبادر ولعلمهم الزمواها الاطعام استحسننا وعن بعضهم ان لم يكن له
مال اطعم الرقيب عنه ورثته ولعله على طريق التدب لا الوجوب * وجاز الافطار
لحامل ومرضع ان خافتا ضياع ولدهما * بالصوم * اتفاقا * وان تيقنا بضياعه
بالصوم افطرتا وجوبا وسواء في الضياع هلاكة او ضعفه الذي يخاف منه هلاكه
او ذهاب عضو منه او حس كسح وبصر واما ولد غيرها فلا تفطر خوفا بضياعه
الا ان لم يجد غيرها او لم يقبل عن غيرها وكل من يطعم فانه يطعم بعد اصباحه
مفطرا غداء يوم فطره وقت الغداء ويطعم العشاء بعد الزوال او بعد ذلك وذلك
انه كالكفارة واجيز ان يطعم ليلا ليوم مضى فطورا وسحورا واجيز ان يطعم
ليلا كذلك ليوم يصبح فيه مفطرا كمن قدم الكفارة على الحنث فانه جائز في قول
* ولزمهما ان افطرتا اطعام كذلك * او كيل على حد مامر * عن كل يوم
اكتناه ثم قضاءه بعد * عندنا وعند الشافعي لان افطارهما اشد من افطار المريض
لانهما افطرتا لغيرهما ولو كانت الحامل افطرت لنفسها وغيرها * وقيل عليهما
القضاء فقط دون الاطعام * وهو قول به ضنا والحسن البصري وابي حنيفة وغيرهم
وقال مالك الحامل تقضي ولا تطعم والمرضع تقضي وتطعم وعن ابن عباس وابن
عمر وابن جبير تطعمان ولا تقضيان ولا يعمل بهذا * ولو دار عليهما * زمضان
* اخر واكتناه كذلك بخوف * نكرو زمضان ووصفه بالنكرة كما يقال لكل فرعون
موسى بالصرف للتنكير * والحامل تطعم من مالها على القول بالوجوب والمرضع
من مال والد الصبي * وان ذكر الحامل شيء اوسمته او رآته او خطر ببالها واشتبهته
لزمها ان تأكله اذا خافت على نفسها او مافي بطنها وكذا كل ما خافت به وتعبد
يومها ولا اطعام عليها ولا يجبر الاب ولا هي على الاطعام والذي عندي ان الحامل
تطعم النصف عليها ويطعم على الجنين ابوه النصف لان التنجية لنفسها والجنين لالهافه فقط ثم

وجاز الافطار للحامل ومرضع
لن خافتا ضياع ولدهما
اتفاقا ولزمهما ان افطرتا
اطعام كذلك عن كل
يوم اكتناه ثم قضاءه بعد
وقبل عليهما القضاء فقط
دون الاطعام ولو دار عليهما
* اخر واكتناه كذلك بخوف
والحامل تطعم من مالها على
القول بالوجوب والمرضع
من مال والد الصبي

ظهر لي انه لزمها واحدها لانه ازمها المحافظة على الجنين وهي منابلا فطار * تنبيهات * الاول
ذكر في التاج ان بعضا يقول ان لم يكن للكبير العاجز مال فليطعم عنه قريبه وان هاشما يقول
ان كان له مال اطعم عنه والا وله اولاد فليصم اكبرهم عنه وان ابى فتاليه وعكذا ولا
يجوز ان ابوا او اساءوا وان الربيع يقول يصوم الرجل عن والديه واخيه ولا يشار لهم
بالاطعام ولو في صوم النذر والاعتكاف وكذا سائر الاولياء وانه جاز ان يطعم رجل
عن المرأة والمرأة عن رجل وانه اذا قدر على الصوم صام * الثاني ان حملت المرأة بالزنى
او ولدت وكانت ترضعه او ترضع ولد غيرها ولا مرضع له غيرها او لم يقبل الا عنها
وخافت بالصوم افطرت واطمعت واذا افطرت لولد غيرها اذ لم يقبل الا عنها او لم
يوجد غيرها اطمعت من مال ابيه وقيل ان كانت ترضعه بالاجرة فلتطعم من
مالها وقيل ينهدم صومها اذا افطرت لولد غيرها ولو لم يوجد سواها او لم يقبل الا
عنها وان لقطت طفلا وخافت عايه ولم يوجد غيرها ولم يقبل الا عنها افطرت
واطمعت من ماله وان لم يكن له مال فمن مالها وان لم يكن فمن بيت المال ولا اطعام
على مرضع حائض او نفشاء او امة ترضع ولدها حرا او عبدا ولا على مسافرة ولا
على الاب في ذلك ولا في طفل امه مشركة ولا يجوز لمشكل ان يفطر لرضاع
* الثالث * ان كان الطفل لا يكفيه الا رضاع امرأتين او اكثر فليطفرن وتأخذ
كل منهن رقبيا من ماله وان لم يكن فمال ابيه وقيل بالعكس والا فمن بيت المال
وان خافت على حملها والذي ترضعه فلتطعم من مالها ومال ابي المرضع وقيل من
مالها وان ارضعت طفليين لرجلين فلتطعم من مال الاب المومر ومال اولياء المسر
ان لم يكن للطفل مال وان كان فمعه لا من مال الاولياء وان خافت على احدهما
فمن مال ابيه وتطعم التي ترضع ابنها الذي لا آب له من ماله وان لم يكن له فمالها
وقيل من مالها ولو كان له مال لانها هنا كالا ب * الرابع * ان كان الطفل مشتركا
فلا اطعام من مال ابويه وان لم يكن فماله وان لم يكن فمال الاولياء وان كان لاحدهما
مال فمعه وان كان لاولياء احدهما مال فمعه وان لم يكن لاحدهم فمال الام ويطعم
على المختلطين من مال الابوين وان لم يكن فمالها وان كان لاحد الابوين فنصف
الاطعام منه * الخامس * ان ولدت اثنتين او اكثر فخافت الصوم فربيا واحدا

ولا يقضي مجنون ولا يطعم
 ان جن قبل رمضان
 وافاق بعده اذ لم يشاهده
 وان جن في بعضه صام
 ما ادرك فقط وقيل
 يقضي ماضى ايضا لان
 من شهد بعضه فقد شهد
 كله لانه فرض واحد وهل
 المغمى عليه كالمجنون فلا
 يقضي او كالتائم والمريض
 فيقضي قولان وفي كون
 الاغماء مفسدا للصوم
 مطلقا او لا مطلقا او يفرق
 بين ان يغى على شخص
 قبل الفجر او بعده فاما
 بعد مضي اكثر النهار او
 اقله اقوال فالاول يوجب
 قضاء كل يوم وقع فيه
 والثاني لا الا ان افطر
 والمفسد له ان اغى عليه
 قبل الفجر اوجب قضاء
 كل يوم طلع فجره على من
 لا يعقل صومه وهذا
 احوط لدخوله فيه بلا
 عقل وبلا نية

من مال ابهم او اباهم وان لم يكن لاحد الآباء مال فمن مال الموسر او مال
 طفل المعسر وان لم يكن فالام * السادس * نفقة الرقيب من مال ابي الطفل
 وان لم يكن له مال فالطفل وان لم يكن فالولي فان لم يكن فالامه وان لم
 يكن فالبيت المال والا فلا رقيب * السابع * اذا افطرت الحامل والمرضع واطعمتا
 ثم اطاعت الصوم فلم تقضياه حتى جاء رمضان اخر اطعمتا فيه عن تضييع
 القضاء * ولا يقضي مجنون ولا يطعم * اي لا يطعم عنه وليه في ايام فطره * ان
 جن قبل رمضان وافاق بعده اذ لم يشاهده * مشاهدة معتد بها لعدم تمييزه فليس
 بصائم ولا مفطر باعتبار قصده لانه لا قصد له لكن ان نوى الصوم فله اجره * وان
 جن في بعضه * اولاً او وسطاً او آخراً * صام ما ادرك فقط وقيل يقضي ما
 مضى ايضا لان من شهد بعضه فقد شهد كله لانه فرض واحد * ويبدل يوماً جن
 فيه ويتم له يوم لم يحن فيه ان كان يحن ويصحو وعن ابي سعيد ان اصبح عاقلاً
 معتقدا للصوم ثم جن صح له يومه وما اصبح فيه غير عاقل اختير له بدله وقال
 ابو الحواري لا يبدل ولو اصبح مجنوناً * وهل المغمى عليه كالمجنون فلا يقضي او
 كالتائم والمريض فيقضي قولان * وثانيها اختيار ظاهر الديوان مثار الخلاف هل
 الاغماء زوال عقل كالمجنون او خموده ومكونه داخلاً لحال في البدن فيكون كالنوم
 وكلام المصنف فيمن اغى عليه في رمضان كله او في ايام منه او في يومين وامافي
 يوم واحد فاشار اليه بقوله * وفي كون الاغماء مفسدا للصوم مطلقاً او لا مطلقاً *
 ان بيت النية من الليل * او يفرق بين ان يغى على شخص قبل الفجر او بعده *
 واذا اغى عليه بعده * فاما بعد مضي اكثر النهار او اقله اقوال فالاول يوجب
 قضاء كل يوم وقع * الاغماء * فيه والثاني لا الا ان افطر * بأكل او شرب او جماع
 او نحو ذلك والا ان لم بيت النية من الليل * والمفسد له ان اغى عليه قبل الفجر
 اوجب قضاء كل يوم طلع فجره على من لا يعقل صومه وهذا احوط لدخوله فيه *
 اي لشروعه فيه مع الفجر * بلا عقل وبلا نية * ولو نوى قبل ذلك لكنه عند
 الفجر لانية له لزوال عقله ولا يصدق عليه انه مستصحب لها ولا يصدق عليه انه
 فاعل للصوم ولا يرد عليه بان الذهول لا يفسد الصوم اذا كانت النية من الليل

وبان النون لا يفسده لان الذهول امر كثير لا يطبق احد عدمه والنوم مباح جائز
 فعله عدا جعل الله لنا فيه راحة * والمفرق بين اكثر النهار واقله اوجب الفساد
 بالاكثر لا بالاقل * او النصف * وحكم الاكثر عنده كالكل * بخلاف
 الاقل والنصف * والمجنون كذلك * اي كالمغمى عليه في بعض ما ذكر وهو انه
 * ان طلع عليه الفجر وهو لا يعقل ابدل * ما اصبح فيه مجنوناً ومغيباً غير هذا والواضح
 انه ان نوى الصوم ليلاً واغى عليه بعد ذلك او جن او نام ولم يحدث ما يبطل
 الصوم صح صومه واختار بعضهم انه ان زال عقله سنة فلا بدل عليه واختار بعضهم
 في التائم الى الغروب ان عليه القضاء والصحيح ان لا قضاء عليه ان كان على نية
 من الليل ولم يحدث مبطلا الا ان اتصل نومه يومين فانه يعيد الثاني عنده شترط
 التجديد للنية كل ليلة والتائم يعيد الصلاة مطلقاً والمجنون فيه خلاف وان جن
 بعد دخول الوقت وبعد امكان الاتيان بالصلاة ومقدماتها اعادها وقال الشيخ
 يحيى المغمى عليه يوماً او يومين او اكثر يعيد الصوم وقيل الصلاة وقيل اياها
 وقيل لا يعيد واحداً منهما وقيل ان اغى عليه في اول النهار وصح في اخره اعاد
 اليوم ولا يعيد في العكس وقيل اذا اغى عليه في وقت مامن النهار اعاد اليوم اه
 * فائدة * قل بعض المغمى عليه صحيح العقل وانما افته في جسده * ولزم صبيّاً
 بلغ في بعضه * اي في بعض رمضان ولو في اخر يومه الاخير * ومثراً كاسلم فيه *
 اي في البعض * قضاء ماض على المختار وهو انه فريضة واحدة * فلزم عليه ان
 المختار القضاء وقيل يصومان ما ادركا واليوم الذي وقع فيه البلوغ والاسلام يعيدانه
 ومن قال كل يوم فريضة الزهها اليوم والمستقبل كما قال * ومن جعل كل يوم وحده
 فرضاً الزمها ما ادركا فقط * ويومها مما ادركا فيصومه ما بعد ذلك * ولا يؤكل
 بقية يوم وقع فيه بلوغ او افاقة او اسلام * لكن لا يكفي ويعاد صومه وقيل لا
 يعاد وقيل يجوز اكل بقية اليوم والمختار المنع والزم بعضهم الكفارة على الاكل
 في بقية اليوم وان اشتى مراهم صوم رمضان حسن ان يطعم عنه وان صام
 صبي باختياره او بامر ابيه نذب له ان يتعه ولا يؤمر بالفطر بعد الاخذ فيه ولا
 يبدل ان افطر برأيه وان امره به احد والديه اطعم عنه وقيل لا ويتدب الصوم

ولا يقضي مجنون ولا يطعم
 ان جن قبل رمضان
 وافاق بعده اذ لم يشاهده
 وان جن في بعضه صام
 ما ادرك فقط وقبل
 يقضي ماضى ايضا لان
 من شهد بعضه فقد شهد
 كله لانه فرض واحد وهل
 المغنى عليه كالمجنون فلا
 يقضي او كالتائم والمريض
 فيقضي قولان وفي كون
 الاغناء مفسدا للصوم
 مطلقا ولا مطلقا او يفرق
 بين ان يغنى على شخص
 قبل الفجر او بعده فاما
 بعد مضي اكثر النهار او
 اقله اقوال فالاول يوجب
 قضاء كل يوم وقع فيه
 والثاني لا الا ان افطر
 والمفسد له ان اغني عليه
 قبل الفجر اوجب قضاء
 كل يوم طلع فجره على من
 لا يعقل صومه وهذا
 احوط لدخوله فيه بلا
 عقل وبلا نية
 من مال ابيهم او اباؤهم وان لم يكن لاحد الآباء مال فمن مال الموسر او مال
 طفل المعسر وان لم يكن فالام * السادس * نفقة الرقيب من مال ابي الطفل
 وان لم يكن له مال فالطفل وان لم يكن فالولي فان لم يكن فالامه وان لم
 يكن فالبيت المال والا فلا رقيب * السابع * اذا افطرت الحامل والمرضع واطعمتا
 ثم اطاعت الصوم فلم تقضياه حتى جاء رمضان اخر اطعمتا فيه عن تضييع
 القضاء * ولا يقضي مجنون ولا يطعم * اي لا يطعم عنه وليه في ايام فطره * ان
 جن قبل رمضان وافاق بعده اذ لم يشاهده * مشاهدة معتدا بها لعدم تمييزه فليس
 بصائم ولا مفطر باعتبار قصده لانه لا قصد له لكن ان نوى الصوم فله اجره * وان
 جن في بعضه * اول او وسطا او اخر * صام ما ادرك فقط وقبل يقضي ما
 مضى ايضا لان من شهد بعضه فقد شهد كله لانه فرض واحد * ويبدل يوما جن
 فيه ويتم له يوم لم يجن فيه ان كان يجن ويصحو وعن ابي سعيد ان اصبح عاقلا
 معتقدا للصوم ثم جن صح له يومه وما اصبح فيه غيب عاقل اختيار له بدله وقال
 ابو الحواري لا يبدل ولو اصبح مجنونا * وهل المغنى عليه كالمجنون فلا يقضي او
 كالتائم والمريض فيقضي قولان * وثانيها اختيار ظاهر الديوان مثار الخلاف هل
 الاغناء زوال عقل كالمجنون او خورده ومكونه داخلا لحال في البدن فيكون كالنوم
 وكلام المصنف فيمن اغني عليه في رمضان كله او في ايام منه او في يومين واماني
 يوم واحد فاشار اليه بقوله * وفي كون الاغناء مفسدا للصوم مطلقا او لا مطلقا *
 ان بيت النية من الليل * او يفرق بين ان يغنى على شخص قبل الفجر او بعده *
 واذا اغني عليه بعده * فاما بعد مضي اكثر النهار او اقله اقوال فالاول يوجب
 قضاء كل يوم وقع * الاغناء * فيه والثاني لا الا ان افطر * بأكل او شرب او جماع
 او نحو ذلك والا ان لم يبيت النية من الليل * والمفسد له ان اغني عليه قبل الفجر
 اوجب قضاء كل يوم طلع فجره على من لا يعقل صومه وهذا احوط لدخوله فيه *
 اي لشروعه فيه مع الفجر * بلا عقل وبلا نية * ولو نوى قبل ذلك لكسبه عند
 الفجر لانية له لزوال عقله ولا يصدق عليه انه مستصحب لها ولا يصدق عليه انه
 فاعل للصوم ولا يرد عليه بان الذهول لا يفسد الصوم اذا كانت النية من الليل

وبان النون لا يفسده لان الذهول امر كثير لا يطيق احد عدمه والنوم مباح جائز
 فعله عمدا جعل الله لنا فيه راحة * والمفروق بين اكثر النهار واقله اوجب الفساد
 بالا * كثيرا بالاقل * او النصف * وحكم الاكثر عنده كالكل * بخلاف
 الاقل والنصف * والمجنون كذلك * اي كالمغنى عليه في بعض ما ذكر وهو انه
 * ان طلع عليه الفجر وهو لا يعقل ابدل * ما اصبح فيه مجنونا ومن غير هذا الواضح
 انه ان نوى الصوم ليلا واغني عليه بعد ذلك او جن او نام ولم يحدث ما يبطل
 الصوم صح صومه واختار بعضهم انه ان زال عقله سنة فلا بدل عليه واختار بعضهم
 في التائم الى الغروب ان عليه القضاء والصحيح ان لا قضاء عليه ان كان على نية
 من الليل ولم يحدث مبطلا الا ان اتصل نومه يومين فانه يعيد الثاني عنده بشرط
 التجديد للنية كل ليلة والتائم يعيد الصلاة مطلقا والمجنون فيه خلاف وان جن
 بعد دخول الوقت وبعد امكان الاتيان بالصلاة ومقدماتها اعادها وقال الشيخ
 يحيى المغنى عليه يوما او يومين او اكثر يعيد الصوم وقيل الصلاة وقيل اياها
 وقيل لا يعيد واحدا منهما وقيل ان اغني عليه في اول النهار وصحا في اخره اعاد
 اليوم ولا يعيد في العكس وقيل اذا اغني عليه في وقت مامن النهار اعاد اليوم اه
 * فائدة * قل بعض المغنى عليه صحيح العقل وانما افته في جسده * ولزم صيبا
 بلغ في بعضه * اي في بعض رمضان ولو في اخر يومه الاخير * ومشركا سلم فيه *
 اي في البعض * قضاء ماض على المختار وهو انه فريضة واحدة * فلزم عليه ان
 المختار القضاء وقيل يصومان ما ادركا واليوم الذي وقع فيه البلوغ والاسلام يعيدانه
 ومن قال كل يوم فريضة الزمها اليوم والمستقبل كما قال * ومن جعل كل يوم وحده
 فرضا الزمها ما ادركا فقط * ويومها مما ادركا فيصومانه بعد ذلك * ولا يؤكل
 بقية يوم وقع فيه بلوغ او افاقة او اسلام * لكن لا يكفي ويعاد صومه وقيل لا
 يعاد وقيل يجوز اكل بقية اليوم والمختار المنع والزم بعضهم الكفارة على الاكل
 في بقية اليوم وان اشتبه مراهم صوم رمضان حسن ان يطعم عنه وان صام
 صبي باختياره او بأمر ابيه ندب له ان يتعه ولا يؤمر بالفطر بعد الاخذ فيه ولا
 يبدل ان افطر برأيه وان امره به احد والديه اطعم عنه وقيل لا ويندب الصوم

والمفروق بين اكثر النهار
 واقله اوجب الفساد
 بالا كثيرا بالاقل وحكم
 الاكثر عنده كالكل
 والمجنون كذلك ان طلع
 عليه الفجر وهو لا يعقل
 ابدل ولزم صيبا بلغ في
 بعضه ومشركا سلم فيه
 قضاء ماض على المختار
 وهو انه فريضة واحدة
 ومن جعل كل يوم وحده
 فرضا الزمها ما ادركا فقط
 ولا يؤكل بقية يوم وقع
 فيه بلوغ او افاقة او
 اسلام

إذا اطاق ولا يمنع ولكن يقال له لعلك لا تطبق ونحوه من المعارض والمختار مقبوط
 الاطعام عن صبي افطر بعد صوم ومن اكره احدا على الافطار ازمته المغلظة
 وازمت المفطر اعادة اليوم لانه اكرهه على ما لو فعله بلا اكره ازمته المغلظة وكذا
 تلزمه كفارة فعل الكبيرة وكذا لو اكرهه على الافطار بحرام او برفى او نحو ذلك
 فانه يلزمه منظران او ثلاث كالذي افطر وكفارة الكبيرة والحق انه لا كفارة
 عليه الا كفارة فعل الكبيرة لان اكرهه كبيرة وان صام الصبي بهضه فعجز
 فافطر لزم الاطعام من امره وقيل ان افطر وقد صام بلا امر احد لزم اياه الاطعام
 ويعيد اذا بلغ وقيل لا ومن قال لاحد خذ دينارا وكل في رمضان فاكل واخذ
 لزمته كرامة وانهدم صوم المفطر ولزم الافطار والقضاء الحائض والنفساء
 وكفرتا كفر نفاق ان صامتا او صلتا وعصتا ازواجهما ايضا لكن الحائض تخفى
 الاكل ثلاثا تجعل الى نفسها سبيلا ولا تخفيه النفساء اشهره النفاس ويستحب
 الحائض او نفساء طهرت ان تمسك بقية اليوم تعظيما لرمضان وللمرأة ان تحتشي
 اذا دنا وقت الصلاة والافطار ليتم صومها وصلاتها اذا كانت ترجو ذلك مالم
 يردفها شيء ذكره الشيخ يحيى باب فيمن لا يجوز له الافطار * لزم البالغ
 العاقل القادر الحاضر وقوله لا مانع له * حال او نعت لان ال للجنس * مما مر *
 من حيض ونفاس * صوم رمضان * قال الشيخ يحيى ابن احدى عشرة سنة ينهى
 عن الصوم ثلاثا يضعفه وابن اثني عشرة سنة لا يؤمر به فان صام ترك وابن ثلاث
 عشرة سنة يؤمر بالصوم فان لم يصم فليترك وابن اربع عشرة سنة يؤمر به فان لم
 يصم ضرب وقيل لا يضرب الذكرا الاي خمس عشرة سنة اه وعن ابن سيرين
 والحسن وعطاء يؤمر به اذا اطاقه وعن بعض انه لا يؤمر به الا اذا احتلم وعن
 بعضهم يستحب له تكلف الصوم ليعتاده اذا بلغ اثني عشرة سنة وعن بعضهم
 يضرب على الصلاة اذا بلغ ثلاث عشرة سنة قال بعضهم اذا خرجت الاثني من
 اثني عشرة سنة والذكر من ثلاث عشرة سنة فبالان وقيل اذا خرجت من
 ثلاثة عشر وخرج من اربعة عشر وقيل اذا خرجا منها ويعتبر وجه السلوع
 كالنبات في الخارجة من سبع سنين والخارج من ثمان وقيل في الخارجة منها والخارج

ولزم الافطار والقضاء

الحائض والنفساء

باب

لزم البالغ العاقل القادر

الحاضر لا منعه له مما مر

صوم رمضان

من سمع * واحكامه مختلفة ان افطر لا اختلاف موجه * اي الشيء الميثب للافطار
 كافطار بحلال او حرام وجماع حلال او رضى وجهاته * عطف مدائر لا تفسير او
 ترادف ومن تمثيل الموجب ومثل الجهات بقوله * كعمد ونسيان واكره * وتضييع
 وشبهة * فمن تعدد افساده بجماع لزمه القضاء والعق ان وجد * والا صام *
 شهرين * متتابعين فان عجز * عن صومه * اطعم ستين مسكينا وبذلك جاء
 الخبر * عنه صلى الله عليه وسلم وهو قول ابي حنيفة والشافعي وغيرهما * ولكن
 هذا الترتيب عندنا في الظهار * والقتل ولكن لا اطعام في القتل * واما * كفارة
 القضاء * فـ * مخير فيها بين الخصال * المذكورة * على الاصح لمدر * اخر *
 اي لموضع درك * اخر يدرك به تصحيح عدم الترتيب في كفارة القضاء وهو حديث
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلا افطر ان يتق رقبة او يصوم شهرين
 متتابعين او يطعم ستين مسكينا او التخييرية والاكل والشرب كالجماع ومعنى قول
 الراوي بقدر ما استطاع انه يفعل ما يتيسر له فيفعل ماشاء ولو قدر على ما فوقه وقومنا
 يقولون معناه انه لا يجاوز ما اطاق عليه من غليظ الى مادونه واما الخبر الذي ذكر
 المصنف انه جاء فهو ان رجلا جامع في رمضان فقال له اتجد العنق قال لا قال
 فصوم متتابعين قال لا قل فاطعام ستين قل لا الخ رواه ابو هريرة ولا دليل
 فيه لانه لما كان الرجل هاتكا لحمة الشهر اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 يغلظ عليه بان يلزمه اغاظ ما قدر عليه ولم يجب ان يسامحه بشيء قدر على ما فوقه
 تأديبا له لا ايجابا وبقولنا قال الحسن ومالك وحجتنا انه صلى الله عليه وسلم امر
 الرجل بصيغة التخيير ان يعق او يصوم او يطعم فلو كان ذلك على غير التخيير
 لينه له اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولانه يؤمنه التخيير وهذا اقوى
 حجة اذ لزم ايها الرجل حاشاه ولو كان الترتيب لم يقفه هكذا بل يرتب له او
 يستفسر حاله فلهذه الحجة القوية يحمل حديث ظاهر الترتيب على الاستحسان
 اجماعا له واما كون الترتيب في الجماع والتخيير في غيره ففي حاشيتي على الايضاح
 * ومشهور المذهب قضاء الشهر * اي وجوبه على المجمع عدما مع وجوب اتمام
 ما بقي من رمضان ولا يعتد به * وقبل ما ضيه وقبل يومه * وكذا الخلف فيمن

واحكامه مختلفة ان افطر
 لا اختلاف موجه وجهاته
 كعمد ونسيان واكره فمن تعد
 افساده بجماع لزمه القضاء
 والعق ان وجد والا صام
 متتابعين فان عجز اطعم
 ستين مسكينا وبذلك جاء
 الخبر ولكن هذا الترتيب
 عندنا في الظهار وكفارة
 القضاء مخير فيها بين الخصال
 المذكورة على الاصح لمدر * اخر *
 على الاصح لمدر * اخر *
 ومشهور المذهب قضاء
 الشهر وقبل ما ضيه وقبل
 يومه

إذا اطاق ولا يمنع ولكن يقال له لعلك لا تطبق ونحوه من المعارض والمختار سقوط
 الاطعام عن صبي افطر بعد صوم ومن اكره احدا على الافطار ازمته المغلظة
 وازمت المفطر اعادة اليوم لانه اكرهه على ما لو فعله بلا اكره ازمته المغلظة وكذا
 تازمه كفارة فعل الكبيرة وكذا لو اكرهه على الافطار بحرام او زنى او نحو ذلك
 فانه يلزمه منظران او ثلاث كالذي افطر وكفارة الكبيرة والحق انه لا كفارة
 عليه الا كفارة فعل الكبيرة لان اكرهه كبيرة وان صام الصبي بعضه فمجز
 فافطر لزم الاطعام من امره وقيل ان افطر وقد صام بلا امر واحد لزم اياه الاطعام
 ويعيد اذا بلغ وقيل لا ومن قال لاحد خذ دينارا وكل في رهضان فاكل واخذ
 لزمته كرامة مغلظة وانهم صوم المفطر ولزم الافطار والقضاء الحائض والنفساء
 وكفرتا كفر نفاق ان صامتا او صلتا وعصتا ازواجهما ايضا لكن الحائض تخفى
 الاكل لثلاث تجعل الى نفسها سبيلا ولا تخفيه النفساء اشرة النفاس ويستحب
 الحائض او نفساء طهرت ان تمسك بقية اليوم تعظيما لرمضان وللرأة ان تحتشي
 اذا دنا وقت الصلاة والافطار ليتم صومها وصلاتها اذا كانت ترجو ذلك مالم
 يردفها شيء ذكره الشيخ يحيى باب فيمن لا يجوز له الافطار لزم البالغ
 العاقل القادر الحاضر وقوله لا مانع له حال او نعت لان ال للجنس مامر
 من حيض ونفاس صوم رمضان قال الشيخ يحيى ابن احدى عشرة سنة ينهى
 عن الصوم لثلاث يضعفه وابن اثني عشرة سنة لا يؤمر به فان صام ترك وابن ثلاث
 عشرة سنة يؤمر بالصوم فان لم يصم فليترك وابن اربع عشرة سنة يؤمر به فان لم
 يصم ضرب وقيل لا يضرب الذكر الا في خمس عشرة سنة ١٥ وعن ابن سيرين
 والحسن وعطاء يؤمر به اذا اطاقه وعن بعض انه لا يؤمر به الا اذا احتلم وعن
 بعضهم يستحب له تكلف الصوم ليعتاده اذا بلغ اثني عشرة سنة وعن بعضهم
 يضرب على الصلاة اذا بلغ ثلاث عشرة سنة قال بعضهم اذا خرجت الانثى من
 اثني عشرة سنة والذكر من ثلاث عشرة سنة قبا فان وقيل اذا خرجت من
 ثلاثة عشر وخروج من اربعة عشر وقيل اذا خرجا منها ويعتبر وجه البلوغ
 كالنبات في الخارجة من سبع سنين والخارج من ثمان وقيل في الخارجة منها والخارج

ولزم الافطار والقضاء
 الحائض والنفساء
 باب
 لزم البالغ العاقل القادر
 الحاضر لا مانع له مما مر
 صوم رمضان

من تسع واحكامه مختلفة ان افطر لا اختلاف موجب في اي شيء ثبت للافطار
 كافطار بحلال او حرام وجماع حلال او زنى وجهانه عطف مذائر لانفسير او
 ترادف وهو تمثيل الموجب ومثل الجهات بقوله كعمد ونسيان واكرهه وتضييع
 وشبهة فمن تعدد افساده بجماع لزمه القضاء والعق ان وجد والا صام
 شهرين متتابعين فان عجز عن صومهما اطعم ستين مسكينا وبذلك جاء
 الخبر عنه صلى الله عليه وسلم وهو قول ابي حنيفة والشافعي وغيرهما ولكن
 هذا الترتيب عندنا في الظهار والقتل ولكن لا اطعام في القتل واما كفارة
 القضاء فمخير فيها بين الحصال المذكورة على الاصح لمدر كآخر
 اي لموضع درك آخر يدرك به تصحيح عدم الترتيب في كفارة القضاء وهو حديث
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلا افطر ان يتق رقبة او يصوم شهرين
 متتابعين او يطعم ستين مسكينا او التخييرية والا كل والشرب كالجماع ومعنى قول
 الراوي بقدر ما استطاع انه يفعل ما يسر له فيفعل ماشاء ولو قدر على ما فوقه وقومنا
 يقولون معناه انه لا يجاوز ما اطاق عليه من غليظ الى مادونه واما الخبر الذي ذكر
 المصنف انه جاء فهو ان رجلا جامع في رمضان فقال له اتجد العتق قال لا قال
 فصوم متتابعين قال لا قل فاطعم ستين قل لا الخ رواه ابو هريرة ولا دليل
 فيه لانه لما كان الرجل هاتكا لحمة الشهر اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 يلفظ عليه بان يلزمه اغاظ ما قدر عليه ولم يجب ان يسامحه بشيء قدر على ما فوقه
 تأديبا له لا ايجابا وبقولنا قال الحسن ومالك وحجتنا انه صلى الله عليه وسلم امر
 الرجل بصيغة التخيير ان يعق او يصوم او يطعم فلو كان ذلك على غير التخيير
 لينهله اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولانه يؤممه التخيير وهذا اقوى
 حجة اذ لزم اياهه الرجل حاشاء ولو كان الترتيب لم يفته هكذا بل يرتب له او
 يستفسر حاله فلهذه الحجة القوية بحمل حديث ظاهر الترتيب على الاستمسان
 اجماعا له واما كون الترتيب في الجماع والتخيير في غيره ففي حاشيتي على الايضاح
 ومشهور المذهب قضاء الشهر اي وجوبه على المجمع عمدا مع وجوب اتمام
 ما بقي من رمضان ولا يعتد به وقيل ماضيه وقيل يومه وكذا الحلف فيمن

واحكامه مختلفة ان افطر
 لا اختلاف موجب وجهانه
 كعمد ونسيان واكرهه فمن تعدد
 افساده بجماع لزمه القضاء
 والعق ان وجد والا صام
 متتابعين فان عجز اطعم
 ستين مسكينا وبذلك جاء
 الخبر ولكن هذا الترتيب
 عندنا في الظهار وكفارة
 القضاء مخير فيها بين الحصال
 على الاصح لمدر كآخر
 ومشهور المذهب قضاء
 الشهر وقيل ماضيه وقيل
 يومه

افسده عمدا باكل او شرب او نحوها وروي من افطر يوما منه بلا رخصة من الله لم يجزه صوم الدهر * ولزم الزوجة ان طأعته ما لزم الزوج * وقال الشافعي وداود لا كفارة عليها وعن الحسن البصري ان على المجمع عمدا عتق رقبة او هدي بدنة او اطعام عشرين صاعا لاربعتين مسكينا وشدد حاجب على من تعمده جماع امرأته ان يفرق بينهما ولا يجتمعان ابدا وقد كرهوا الجماع ليالي الصوم الا ان كان يجعل الفسل او كان في امن من عدم ادراكه قبل الفجر * واتفقوا على ان من وطئ ثم كفر * بتشديد الفاء اي اعطى الكفارة والمراد المغالطة * ثم وطئ * فعليه * كفارة * اخرى * وكذا غير الوطي * مما يفسده وتلزم به الكفارة ظاهره الاتفاق ولو وقع ذلك في اليوم الواحد وليس كذلك بل ان وقع في اليوم الواحد وطئ وكفر ثم وطئ فانه قيل يعبد التكفير وقيل لا وهو ظاهر الشيخ * واختلفوا فيمن كرر وطئا فيه قبل ان يكفر * او كررا كلا ونحوه من المفسدات او بعد نوعين او اكثر من المفسدات كالاكل والجماع قبل التكفير * فلمشهور ان عليه * كفارة * واحدة مالم يكفر عن * الوطي * الاول * ونحوه هذا قولنا وقول ابي حنيفة وقال مالك والشافعي لكل يوم كفارة وقيل لكل وطئ * مثلا كفارة * وان لم يكفر حتى وطئ في رمضان الثاني * او الثالث فصاعدا * لزمته اخرى ايضا * لكل رمضان كفارة * وكالوطئ المتعمد لانزال النطفة وان يتفكر * او نظر ذكر في الديوان ان المذي في ذلك لا يهدم به الصوم وقيل يهدم وتلزم به المغالطة وان نظرت امرأة او كفت فاتها بلل فلا يضرها وقيل يهدم ويلزم الانهدام والمغالطة بغيوبة الحشفة ولو لم يكن نزول ولو غابت في دبر والظاهر انه ان لم تغب ولم ينزل فلا شيء وهو قول وان اتاها فيما دون الفرج وامني انه لم يهدم ولا كفارة وكذا هي ان طأعته وقيل ما عليها الا الانهدام وقيل يومها وان اتاها فيما دون الفرج ولم ينزل انه يهدم صومها وقيل عليها مغالطة ايضا وقيل يبدلان يومها وقيل يتوبان وان لم تطأعه فلا عليها وفي الزنى بذكر او انثى في الفرج او مادونه بغير انزال وبغير غيبوب حشفة قضاء وكفارة وقيل يومها ومن زنى بدابة في رمضان فكفارة بكل شعرة ولو لم ينزل وقيل واحدة وقيل يتوب ان لم ينزل ولم تغب الحشفة وسواء في

ولزم الزوجة ان طأعته
ما لزم الزوج واتفقوا على ان
من وطئ ثم كفر ثم وطئ
فعليه اخرى واختلفوا
فيمن كرر وطئا فيه قبل
ان يكفر فالمشهور ان عليه
واحدة مالم يكفر عن
الاول وان لم يكفر حتى
وطئ في رمضان الثاني
لزمته اخرى ايضا وكالوطئ
المتعمد لانزال النطفة وان
يتفكر

ذلك الذكرو والمرأة ولزمتها مغالطة وانهدام ان دخلت حشفة طفل وان ركب دابة فامني بدون استعمال ابدل يومه وان استعمل لذلك فلقضاء والكفارة * ولا كفارة على من ضيع غسلا * او تيمما ان لم يجد غسلا * لصبح * او احتلم ليلا ولم يفتي حتى اصبح فضيع * او * لزمته الجنابة * فيه * اي في الصبح * باحتلام * او غيره مما ليس عمدا او كان متيمما لعذر فصح في النهار او اهدم ماء فوجده في النهار او متيمما لبعض جسده فقط فصح ذلك البعض فيه او متيمما لبعض جسده لانقضاء الماء عن ذلك البعض فقط ثم وجد له فيه وقد مر ذلك في الباب الذي قبل قوله باب ايح الاططار * او * ضيع * بدله * وهو التيمم * قدر مؤداه * اي قدر ما يقتل نهارا ان ازمه الفسل او قدر التيمم ان لزمه التيمم يعني ان يضيع مقدار ذلك مع قدر ما يحتاج اليه من التجفيف والاتيان بالماء والتسخين والتبريد ولم يشرع في الاغتسال او التيمم واما ان بقي بعض من المقدار ولم يشرع فلا بدل عليه وذلك ان ذلك المقدار هو فيه محجب ولو لم يضيع شيئا لانه محجب مالم يفرغ من غسل او تيمم فجعلوا له ذلك المقدار كمقدار تأدية الصلاة اخر وقتها فقليل من تركها بعد كفر وقيل لا كفر حتى يخرج الوقت وقيل لا حتى يبقى اقل من ركعة * على الاصح * وقيل تلزمه الكفارة وقيل تلزمه ولو ضيع اقل قليل وقيل بدل ماض فقط ولو ضيع اقل قليل وقال عننا يحى القول بالكفارة في التضييع لا يؤخذ به قلت قد يوجه بانه لا فرق بينه وبين العمد لان كلا ارتكاب مفسد عمدا هذا هو الصحيح باعتبار هذه العبارة وسيأتي في كلامه تضعيف هذا وتصحيح ما بعده وعصى المضيع اجماعا * ولزمه قضاء ماض على المشهور وقيل يومه فقط * بخفض اليوم بمضاف محذوف وجاز ذلك لذكر مثله اي وقيل قضاء يومه او برفعه نيابة عن المحذوف قال الشيخ يحى من ضيع الفسل حتى اصبح انه يهدم ولا كفارة عليه وقيل تلزمه وليس بما خوذ به وان لم يضيع وشرع فيه وطلع الفجر قبل الفراغ اعاد يومه ومن عليه جنابة في رمضان وتواني مقدار ما يغتسل انه يهدم صومه وقيل يتصدق بمكوك من بر والمكوك وبيتان وقيل وية وقيل نصفها وقيل ربعها وقيل صاع وقال ابو خزر فلقول وغيره لاشي عليه * ومن نام عن جنابة على ان يقوم

ولا كفارة على من ضيع
غسلا لصبح اوفيه باحتلام
او بدله قدر مؤداه على
الاصح ولزمه قضاء ماض
على المشهور وقيل يومه
فقط

فلم ينه لصبح فاغتسل من حينه فكذلك * اي ازمه قضاء ماض بلا كفارة ولو كان النوم تضديما في قول وقيل يومه وقيل ماض وكفارة بناء على ان النوم تضبيع ولو على نية القيام واما على عدم نيته فتضبيع قطعاً وفي احمد وابن حبان عن ابي قتادة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفريط انما التفريط في اليقظة ان تؤخر صلاة حتى يأتي وقت صلاة اخرى اي عمدا وهذا شامل للصوم فيعيد اليوم وذكر الصلاة تمثيل وذكر هذا الحديث ابو اسحاق الحضرمي رحمه الله فمن نام على نية الاستيقاظ للغسل غير مضجع ولو لم يدرك الغسل ففسر الحديث بنوم من اعتاد اليقظة وادرك الغسل * وصح صوم ناسيها * يومه وما قبله * اصبح * او ازمته لئلا فنام فاستيقظ قدر ما يتصل او يتيمم للفجر وقد نسي * ان اغتسل حين تذكرها * وقيل ولو توانى اقل مما يغتسل وقيل بالترخيص اكثر من ذلك كما يعلم مما مر ولا يدخل هذا في قوله صلى الله عليه وسلم من اصبغ جنباً اصبغ مفطراً لان الحديث في المصبغ عمدا جنباً بدليل ان من ازمته نهرا باحتلام لا ينتقض يومه بمجدوثها ولا بنسيانه قبل مقدار الغسل ولا بعدم تذكره الرويا * وقيل فسد * وقيل فسد يومه * وكذا ان تذكرها ونسي انه في رمضان فاغتسل صبحا كذلك * اي حين تذكرها قال الشيخ يحيى من نسي الجنابة حتى اصبغ فاغتسل من ساعته فلا بأس عليه في قول شيوخ اهل الجبل الا اعادة اليوم وشدد في فساد صومه شيوخ اهل افرقية وان ذكر الجنابة ونسي ان يكون هو في رمضان حتى اصبغ فقد فسد صومه في قول اهل الجبل وخصص له شيوخ افرقية اي الا يومه ومن نام يوما او يومين او اكثر وهو جنب فعليه اعادة الصلاة والصوم اه * ومن يجسده لمعة * بضم اللام واسكان الميم في القاموس هي موضع لا يصيبه الماء في الوضوء او الغسل والواضح انه يسمى لمعة بعد ان يصيب الماء حواليه دونه وتسميته لمعة قبل ذاك من مجاز الاول * لا يفسلها فنسي التيمم لها بعد اغتسال ففيه شدة * قضاء اليوم وما مضى * ورخصة * قضاء اليوم فقط على حدماء في نامي الجنابة وناسي انه في رمضان * كذا * انسان مقتسل من الجنابة او حيض او نفاس * تارك بنسيان مضمضة واستنشاقا لصبح * قبل يهدم صومه وقيل يومه وقيل لا بأس وقيل

ومن نام عن جنابة على ان يقوم فلم ينه لصبح فاغتسل من حينه فكذلك وصح صوم ناسيها لصبح ان اغتسل حين تذكرها وقيل فسدو كذا ان تذكرها ونسي انه في رمضان فاغتسل صبحا كذلك ومن يجسده لمعة لا يفسلها فنسي التيمم لها بعد اغتسال ففيه شدة ورخصة كذا تارك بنسيان مضمضة واستنشاقا لصبح

لا بأس ولو تركها عمدا وانه انما على الجنب والحائض والنفساء غسل مظهر وصاحب اللعة اذا برأت اعاد الغسل من حينه وان اخر فقد مر الحلف فيمن اخر الغسل نهرا وان لم يعد اعاد ما صام بعد البرء وقيل لا وكذا غير اللعة كالعضو التام الذي لا يقدر على الغسل ولا بد من التيمم لذلك بعد الغسل الاول قبل الجفوف او قبل الغسل ورخص ولو بعد الجفوف وقيل لا يتيمم عليه بل يغسل ما صح واما من نسي الجنابة اياما فليعد الصوم والصلاة وقيل لا واذا قلنا الواجب غسل الصحيح بلا لزوم تيمم للعليل فلا نقض واذا قلنا التيمم رافع لا مبيح لم يلزمه الغسل حين البرء فلا ينتقض صومه بترك غسل اللعة مثلاً اذا برأت او عجز على الماء * وكالجماع بعد الاكل والشرب فيه بغير عذر على الاصح * قياسا على الجماع في لزوم الكفارة والقضاء اذا نما ورد المكفارة في الجماع وقيل لكل مقعد مغلفة في اكل او شرب وقيل لكل يوم ومن العذر عند بعض ان تغير غارة على قوم فتأخذ اموالهم فانه يجوز لهم ان يأكلوا ويشربوا في منزلهم ولو لم يضطروا لذلك ليقبوا على ردها او يجيئ العدو اليهم للقتال فيجوز لهم الاكل والشرب ان خافوا الضعف ليقبوا وقيل لا حتى ينشب القتال وكذلك الذي ينبغي غيره من بئر او حريق او نحوهما يجوز له الاكل وان اكل هو لاه بعد الفراغ من رد الاموال والقتال والتنجية انهدم صومهم ولزمهم المغلظة الا اضرة وقيل لا يجوز لهؤلاء الاكل فان اكلوا انهدم ولزمهم الا للضرورة كسفر او مرض او جهد فان من اجهد ولم يفطر كفران وقع ضرر بدنه وقيل ان مات وفي ترتيب لقط اي عزير لله لامة الحاج يوسف بن حمور رحمه الله وسألته عن قوم غار عليهم العدو في رمضان واخذوا اموالهم فتبعوهم فشد عليهم العطش هل لهدان يشربوا ويتقوا على عدوهم قال نعم اذا خافوا الضعف وقد يقال الا فضل الورع * وقيل يلزم بها * اي بالاكل والشراب عمدا * قضاء * للباضي * فقط * وهو قول الشافعي وابن سيرين وقيل للشهر وقيل لليوم وكل يقول بكفره والاصح لزوم قضاء ما مضى والكفارة ففي القناطر لا تجب الكفارة الا في الجماع والاستمنا نهرا والاكل والشرب تعمدا وما عدا هذه الوجوه ففيه الانهدام لما مضى فقط انتهى وعن النخعي ان من اكل

وكالجماع بعد الاكل والشرب فيه بغير عذر على الاصح وقيل يلزم بها قضاء فقط

او شرب بلا عذر عليه صوم ثلاثة الاف يوم وعن علي لا يقضيه ابدا وان صام الدهر
وقيل يصوم دهره وقيل سنة وقيل سنين ولعل مراد علي انه لا يدرك فضله لفواته
ولو ادرك فضلا دونه بالقضاء * وقيل * اي ذكر واكل لكل واحد من الاكل
والجماع كفارتان * احداهما لهلك حرمة الصوم بل لا بطل العمل واخرى لهلك حرمة
الشهر اذ عصى فيه فان له حرمة مطلقا ولو لم يصم فيه فلوزني فيه ١٠ كل لعذر
كسفر ومرض وارضاع وحمل وحيض ونفاس لكان وزره كوزر من صام وزني فتلزمه
كفارة لمجرد الزني وكفارة مغلظة لا يقاها في رمضان * وعليه فيلزم اكله فيه
محرم * كميته ومال الناس بالبطل * وزانيا نهارا ثلاثة * ثنتان لما ذكرنا اخرى
للحرام او الزني وقيل تلزمه الاثنتان فقط وقيل تلزمه مع مرسله في الزني وقيل مع
ثلاثة مساكين وقيل مع تقرب بشيء * وليلا ثنتان * احدهما لحرمة الشهر
والاخرى للحرام او للزني وقيل واحدة مع مرسله او ثلاثة مساكين او التقرب
بشيء للزني * فمن عمل كبيرة في رمضان او غيره كأكل الميتة والطعن في المسلمين
* لزمته مغلظة قياسا على نقض الميثاق * مثل ان يقول ميثاق الله او عهد الله
لا فعلن او لا افعل وقيل مرسله وقيل التصديق بشيء * وقيل التوبة فقط وينفق
على الفقراء مثل ما انفق في المعصية وقيل لا انفاق عليه وذلك مثل ما يعطي على
الزني ونحوه ولا كفارة لنقض ميثاق عقد كرها او خوفا او عقد لمعصية وتركها
هو الكفارة وقيل تلزمه لنقض ميثاق عقد لمعصية لكن لا بد من نقضه وفي الاثر
ومن ارتد صائما بعد الاصبح لم يفسد ماضيه ولا يومه لانه كذا وفطرا بعد صبح
ولم يكن منه ناقض لصومه الا النية وان ارتد ليلا واصبح كذلك فسد يومه لا
ما مضى * والخلف في تكريرها بتكرير الاكل او الشرب * من حلال او حرام * هل
بكل * لقمة او * جرعة مغلظة او بكل مقعد او بكل يوم او واحدة ما لم
يكفر * وكذلك من حلف بالمصحف ثم حنث فعليه بكل حرف مغلظة وقيل
بكل آية وقيل بكل عشر وقيل بكل سورة وقيل واحدة وقيل لا شيء عليه لانه
حلف بغير الله الا انه عصى سائرا من حلف بغير الله * فمن اكل محرما نهارا ثم
اعاده ليلا فعليه قيل خمسة * ثلاثة للنهار واثنان لليل * وقيل ثلاثة * لليل

وقيل نكل الاكل والجماع
كفارتان وعليه فيلزم اكله
فيه محرما وزانيا نهارا ثلاثة
وليلا ثنتان فمن عمل كبيرة
لزمته مغلظة قياسا على
نقض الميثاق والخلف في
تكريرها بتكرير الاكل او
الشرب هل بكل جرعة
مغلظة او بكل مقعد او
بكل يوم او واحدة ما لم
يكفر فمن اكل محرما نهارا
ثم اعاده ليلا فعليه قيل
خمسة وقيل ثلاثة

واحدة والنهار ثنتان احداهما الافطار في رمضان والافطار فيه مصيبة والاخرى
للكبيرة وقيل سبع وقيل لا كفارة على اكل الحرام بليل في رمضان وقيل على
اكله نهارا فيه كفارة واحدة * وان اكله ليلا ثم نهارا فتلاثة وقيل ثنتان * وقيل
واحدة وقيل خمس وقيل اربع * والفرق بين هذه * وهي المسئلة التي اكل الحرام
فيها ليلا ثم نهارا * والاوولي * وهي التي بدأ فيها باكله نهارا ثم اكل ليلا * ان
اكل ليلة ويوم * بعدها متصل بها * عندهم حكما واحدا * لان اليوم لليلة قبله
* وان لكل يوم ليلة * بعده * حكيم * لان الليلة بعده لليوم بعدها لانه
* فمن فعل شيئا نهارا ثم اعاده ليلا كان كفاعله بيومين ومن فعله ليلا ثم نهارا
كان كفاعله مرتين بيوم * فتلزمه ثلاث واحدة لنقض الصوم والاخرى لحرمة
الشهر والاخرى للكبيرة * والليل اسبق * واليوم بعده له واما ولا الليل سابق النهار
فمعناه انه لا يتقدم الليل على النهار الذي قبله او غير ذلك مما اثبتته في تفسيره والزني
نهارا ثم ليلا او ليلا ثم نهارا كأكل الحرام كذلك وان زني ليلا فقط او اكل حراما
فيه فمغلظتان وقيل واحدة وقيل مرسله وقيل لا شيء غير التوبة قال الشيخ يجبي
وان اكل الحرم بالنهار ثم ليلا في غير رمضان فتلاث مغلظات وقيل اثنتان او
بالليل ثم بالنهار من الغد فمغلظتان وقيل واحدة ولعله اراد انها كل وهو صائم غير رمضان
وان اكل الحرم نهارا مرتين فليل لكل مرة ثلاث * وقيل ثنتان لكل مرة وقيل
واحدة لليوم وقيل للشهر ما لم يكفر وقيل بكل لقمة او جرعة منه مغلظة وقيل بكل
مقعد وقيل ثلاثة لكل جرعة او لقمة وقيل ثنتان وقيل واحدة لكل مقعد وقيل
ثنتان وقيل ثلاث وان تعدد ليلا فلكل ليلة مغلظة وقيل ثلاثة وقيل ثنتان ومكذا
في الجرعة والمقعد على القول باعتبارهما وقيل ثلاث لرمضان ما لم يكفر وقيل ثنتان
وقيل واحدة وقيل التوبة وفي الديوان ان اكل المقيم نهارا الحلال ثم اعاده فمغلظة
لكل اكل وقيل واحدة لكل الا ان اكل الحرام مرة اخرى فكفارة اخرى وان بدأ
بالحرام ثم اكل الحلال فواحدة للحرام وليس عليه غيرها وكذلك الجماع وقيل لكل
لقمة مغلظة وان خاط اجناسا في لقمة فلكل جنس مغلظة سواء كانت الاجناس
حلالا او حراما او بعض حلالا وبعض حراما وقيل مغلظة واحدة في هذا كله وان

وان اكله ليلا ثم نهارا ثلاثة
وقيل ثنتان والفرق بين
هذه والاوولي ان لكل ليلة
ويوم عندهم حكما واحدا
وان لكل يوم ليلة
حكيم فمن فعل شيئا نهارا
ثم اعاده ليلا كان كفاعله
بيومين ومن فعله ليلا ثم
نهارا كان كفاعله مرتين
بيوم والليل اسبق

أكل إياها أو كله فلكل يوم مغلظة وقيل واحدة لرمضان كله اه والا كل في القضاء
كالا كل في رمضان عند بعض والصحيح انه دونه وان عليه الانهدام ولزمه ما يلزم
ماكل الحرام وانواع المال الحرام كلها جنس واحد كمال ربا ومال غصب ومال
كهانة او الزاني في غير رمضان ان اكل حراما او زنى وما ذكر المصنف هو في
اتحاد الجنس كما قال * وهذا ان اتحد الجنس وان اختلف كما كل ميتة اعاد *
سماه عودا باعتبار ان شرب الخمر عود الى المعصية او الى الناقض او مجاز مرسل
علاقته الاطلاق او التقيد * شرب خمر * التعبير بالاعادة اما بالنظر الى الافطار
فان اكل الميتة افطار ومعصية وشرب الخمر افطار ومعصية واما لاطلاق الخاص وهو
الاعادة على العام وهو مطلق الاكل * ثم زنى لزمه بكل * من الاكل والشرب
والزنى * ثلاثة * اثبت الله في عدد المؤث لحذف المدود فانه يجوز اثبات التاء
وبناء على لغة من ينبت في عدد المؤث او بكل اثنتان او بكل واحدة وقيل بكل
جرعة من نحو خمر او لقمة من نحو خنزير ثلاث وقيل اثنتان لكل واحدة
وقيل واحدة لكل واحدة وقيل ثلاث لكل مقعد وقيل لكل يوم وقيل اثنتان
لكل مقعد وقيل لكل يوم وقيل واحدة لكل مقعد وقيل لكل يوم * مكن زنى ثم سرق
لزمه بكل حد * قطع وجلد ايها قدم فذاك واما الرجم فهو * وقيل بالاول
ثلاث وفي سواء اثنتان لان كفارة حرمة الصوم لا تتكرر لانهدامه * ووجه الاول
انه يجب عليه بقية اليوم بعد ما فسد ولا يميزه فيلزمه ما يلزمه على فعله الاول
* وكذا ان اكل حلالا ثم حراما لزمه لكل ثنتان * وقيل واحدة وقيل واحدة
بينهما * وان قدم الحرام لزمه به ثلاث واحدة للحلال * انظر كلام الديوان المذكور
انفا * ومن بلغ * نهرا * كتراب او حجر او حديد او دمع او ريق بائن * من
فم * فم * ذلك الذي بلعه * كمطعم * ومشروب فيلزمه ما يلزم من تعمد
الاكل او الشرب * اول * كمطعم * ومشروب * فلا يعيد ماضى ولا يومه
فقولان والاصح لزوم القضاء به * ليومه * فقط * وقال بعض اصحابنا لا كفارة
ولا قضاء على من بلغ ريقه بعد خروجه من فم وان بلغ ريق غيره والخلاف الذي
ذكره المصنف * وذلك ان رمضان على عمد وتضييع وشبهة * فالعمد تعمد

وهذا ان اتحد الجنس وان
اختلف كما كل ميتة اعاد
شرب خمر ثم زنى لزمه
بكل ثلاثة مكن زنى ثم
سرق لزمه بكل حد وقيل
بالاول ثلاث وفي سواء
ثنتان لان كفارة حرمة
الصوم لا تتكرر لانهدامه
وكذا ان اكل حلالا ثم حراما
لزمه لكل ثنتان وان قدم
الحرام لزمه به ثلاث واحدة
للحلال ومن بلغ كتراب
او حجر او حديد او دمع
او ريق بائن فم كمطعم
اولا كمشروب قولان
والاصح لزوم القضاء به
فقط وذلك ان رمضان
على عمد وتضييع وشبهة

ما هو ناقض بالذات والتضييع تعمد مالا ينقض الذات لكنه يؤدي الى ما هو ناقض
بالذات والشبهة لا تعمد فيها الى ما هو ناقض بالذات ولا الى ما يؤدي الى ناقض
بالذات فاختلفت الاحكام * فيجب بالاول قضاء وكفارة وتوبة وبالثاني قضاء *
وتوبة * فقط * وقيل كالاول المتعمد * مضيع غسلا * او تيمم اذ لم يجد
الفصل * لصبح او * مضيع * فيه * اي في الصبح * او نظر للفجر ان اكل ثم
كشف * بالبناء للمفعول او بالبناء للفاعل تضمينا له معنى ظهر * انه اكل صبحا *
والصحيح عندي في التضييع لزوم الكفر والكفارة لانه متعمدا يفسد الصوم فهو
كالا كل والمشهور ان عليه القضاء وصححه من تقدم حتى قال عما يجي لا يؤخذ
بقول من قال عليه الكفر والكفارة وفي الديوان ان من نزلت عليه جنابة ببل فانه
يراد نفسه على البول ويجفف ويتسل ولا يتوانى وان عسرت عليه المراودة فانه
ينتظرها ويعالج نفسه الى مقدار ما يغتسل فيه فليأخذ في الغسل ان اصاب التجفف
وان اصبح عليه فليراود نفسه فان اصاب المراودة قليلا على ليقة سوداء فان اصاب
عليها نقطة فليعد الغسل وان ضيع الغسل انهدم صومه ومنهم من يرخص وان لم
يصب المراودة فاغتسل اول الليل وقعد على ذلك الحال حتى اصبح انهدم وقيل لا
ان لم يحدث اليه شيء وان اصاب المراودة ولم يشتغل بها وجفف واغتسل فلا
يجزيه غسله والتيمم في هذا مثل الغسل وان جرب نفسه على المراودة ولم يجد
البال فاغتسل كذلك ثم اصاب البول ولم يجرب احتل انه لم تخرج نقطة وان لم
يصب المراودة فجفف واغتسل ليلا ثم اصبح فضييع المراودة بعد ما اصبح فراود
نفسه بعد ذلك فاصاب النطقة فقد انهدم صومه وقيل لا والمرأة ليس عليها مراودة
وان اغتسلت من الجنابة فرجعت منها النطقة بعد ذلك فليس عليها اعادة الغسل
ومن نزلت عليه جنابة ببل في رمضان فاصاب المراودة ولم يصب التجفف فانه
ينتظر ويعالج نفسه الى مقدار ما يغتسل فيه قبل ان يصبح فيتيمم فان اصبح وهو على
حاله فليتييمم عند صلاة الصبح تيمم وان ضيع هذا الذي عليه من التيمم حتى
اصبح انهدم صومه وان تيمم للصلاة ولم يتييمم للجنابة فقد انهدم صومه وقيل لا
وان اصبح الذي لم يجد التجفف فليعالج الى اخر وقت صلاة الاولى او العصر

فيجب بالاول قضاء
وكفارة وتوبة وبالثاني
قضاء فقط كضيق غسلا
اصح لو فيه او نظرا
لفجر ان اكل ثم كشف
انه اكل صبحا

ثم يتيمم تيممين ثم يصلي وقبل يجزيه تيممه للصلاة وان اصاب التجفف فليغتسل
وان ضيع هذا مقدار ما يغتسل فيه فقد انهدم صومه وهذا ما دام بالنهار واذا جاءته
الليلة الثانية فليغسل مثل ما فعل حين نزلت عليه الجنابة بالليلة الاولى فليحذر ان يطلع
عليه الفجر ولم يتيمم وان لم يصب التجفف وضيع التيمم في الليلة الثانية حتى
اصبح انهدم وقيل لا ومن لم يصب التجفف وله عذر اخر يمنعه من الغسل مثل
الرعاف فان تمادى عليه فتييمم وعمل ما يجب عليه ثم انقطع عليه الرعاف قل
ليس عليه اعادة التيمم وان اصاب التجفف ولم ينقطع عنه الرعاف فانه يعيد
التيمم في اصابة التجفف وقيل لا وان اصابته جنابة بنهار في رمضان قبل ان يصلي
ولم يصب التجفف عالج نفسه حتى اذا لم يبق الا مقدار الاغتسال تيمم تيمما للجنابة
وتيمما للصلاة وان لم يتيمم حتى غابت الشمس انهدم وان تمادى الليل ولم يصب
التجفف حتى جاءه الليلة الثانية فليغسل مثل ما يفعل من اصابته الجنابة بيل فمصر
عليه التجفف ومن اجنب فراود نفسه على البول واشتغل في مراودة الغائط فظن
انه لا يصح له الغسل الا بذلك حتى طلع عليه الفجر كذلك انهدم صومه وكذلك
في النهار ان قعد كذلك ما يغتسل فيه وكذلك ان نزلت عليه الجنابة فسار
ليتواري عن الناس ليراد نفسه على البول وقد اصاب موضعا يراود فيه ولا يضر
فيه احدا انهدم صومه ورخص بعضهم ان لا ينهدم صوم مجنون افاق او مجنب
استراح وضيع الغسل من الجنابة قلت وكذا الحائض والنفساء ان استراحتا وقد
تيممتا بعد طهارتهما وان اسلم مجنب ولم يغتسل لم يجزه صومه وذلك في رمضان وان
ارتد الصائم انهدم صومه ويصح صوم من اسلم ولو لم يتطهر بالماء ومن وجد بللا في ذكره
ليلا ولم يغتسل انهدم صومه وقيل لا ان لم تكن فيه رائحة النطفة وان وجد نطفة في
نخذه او حرزه او طرف ثوبه الذي يليه احتاط بالغسل وان لم يحيط رخص بعض
ان لا ينهدم صومه ان لم يلزم بالجنابة ولا غسل عليه ان وجدها في ثوبه من خارج
او في جسده حيث لا يتوهمه امنه ومن اغتسل ثم وجد اثر النطفة في ثوبه فان رقبه بعد
الاغتسال فعليه اغتسال اخر ان لم يتبين انها من الجنابة الاولى وان وجدت المرأة اثرها
وقال زوجها جامعتك وصدقته ولم تغتسل انهدم صومها وان كان امينا فلا بد من

تصديقه وكذلك ان لم تجد اثرها وكذا المجنونة والمريضة التي كانت لا تعقل ولا
غسل على من لم يكن لها بعل ولو وجدتها في جسدها ولا على طفلة بلغت بعد
الجماع ولا على طفل بلغ بده ومن اغتسل بمجنوس فكمن لم يغتسل ومن اغتسل
بماء الحرام اجزأه وغرم وقيل لا يجزيه وكذا التيمم بتراب نجس او منصوب او
مسروق ومن ترك موضعا لم يغسل جنابته عمدا بلا ضرر حتى اصبح او في النهار قدر
غسله انهدم صومه ورخص في اقل القليل ورخص في قدر الدرهم ورخص في قدر
الكف وان لم يعتمد في الانهدام قولان ومن غسل اثر النطفة فيما يظن ومرو على
موضعه بالاغتسال فوجد الاثر فيه صبيحا في الانهدام قولان وان لم يعلم به ومرو عليه
فليعد الغسل وان لم يمرر عليه انهدم ومن اغتسل كالرعاة او بلا نزوع النجس وعم
في انهدام صومه قولان ومن وجد في جسده ما يمنع وصول الماء فليعد الغسل
وان تعمد انهدم ولا صوم ولا غسل للاقلف الذي امكنه الاختتان ورخص
بعض ان يجزيه وان نام مقيم او مسافر قاعد في منزل ليلا او نهارا ولم يحضر الماء
وانتبه وقد نزلت عليه الجنابة فوضيع واما المسافر العابر سبيلا فليحضره والا فليتيمم
ولا ينهدم وان احضره المقيم في وعاء ليلا فاصابته افة فليطلب الماء ولا يتيمم
عليه في حين الطلب الا ان خاف طلوع الفجر وقيل لا ولو خافه ولا يتيمم عليه
في وقت اشتغاله في معالجة المساء كتسخينه ولو خافه وقيل عليه ان خافه وان لم
يتيمم انهدم وان احضره بالنهار فاصابته افة فليتيمم ثم يطلب وقيل لا يتيمم عليه
وعلى المسافر التيمم نهارا وليلا ان خاف الطلوع وان لم يتيمم حتى طلع او حتى مضى
قدر الاغتسال نهارا وقيل قدر التيمم ففي الانهدام قولان وينهدم ان ضيع الطلب
نهارا قدر الاغتسال او خاف ان يثقل على الناس فيما لا يستغنون عنه من الماء فلم
يطلب ومن لم يمكنه الطلوع من الغسل في ثوبه لنجسه فليأخذ في غسل ثوبه ولو كان
يطلع الفجر ولكن يتيمم وقيل لا يتيمم عليه وان كان له ثوب غير ذلك الثوب او
شيء يسكن فيه فليأخذ في غسل الجنابة وان اخذ في غسل ثوبه فاصبح انهدم وان خاف
الراعي تلف مواشيه او مواشي غيره ان اغتسل فليتيمم واذا امن فليغتسل وكذا تنجية
النفس وكذا من اخذت غارة ماله او تلفت دابته وخاف الفوت ان اشتغل بالغسل

فليتيمم ويحز به ومن نزلت عليه جنابة في بيته او بيت غيره او مسجد ومعه ماء ولم يجد موضعاً يغتسل فيه الا بالفساد وعلم ان الباب يعسر فتحه فلا يعذر وان لم يجد المفتاح او الخروج الا بكسر الباب فليتيمم ومن اجنب نهارا ولا ماء له الا ما عليه الناس ولا وعاء يأخذه ولا ما يستتره فليطلبهم ان يزولوا عنه فان ابوا فليتيمم وان كان بلبل فليدخل الماء ولا يغتسل بالناس ولا يغتسل باطفال لا يميزون والمجانين كغيرهم من الناس ولو تجنبوا من الطفولية ولا يجاوز المحب للماء القريب الى البعيد ورخص ان كان البعيد اسهل له وان جازره ولم يغتسل حتى اصبح بطل صومه وقيل لا ولا يجامع المقيم امرأتان لم يجد الماء ولا قطاوعه وان غلبها فليتيمم ولا يحز به التيمم وكذلك هي ان طاوعته وهي مقيمة وان كانت مسافرة وهو مقيم طاوعته واجزاها التيمم دونه وان كان هو المسافر وطاوعته فلا يحز بها ويحز به ولكن لا يراودها كذلك اه ومن نام وجعل الماء حيث تصله يده او رجله فاراقه فمضييع وقال الشيخ يحيى لابن ابي الحصري ليلا او نهارا حتى يعد الماء فان اصابته افة وقام من نومه وعليه جنابة وطلب ولم يفرغ من الغسل حتى اصبح فليعد يومه وان لم يده اولا انه لم يستعداد على مسافر ولا على من بينه وبين الماء قدر ما يجفف وان كان في داره جب او نهر او بئر فما عليه الا استعداد ما يستقي به كاللدلو والحبل وان ضيع استعداداه واصبح قبل الغسل انه لم يده وان اصابته افة اعاد يومه وان لم يعد الماء تقربه ومنعه مانع فلم يغتسل قبل الصبح اعاد يومه وان اتكل على ما يئزف او ينشف فمضييع وان رأى الناس على الماء فلا يعذر من اعداد الاناء ان لم يمكنه الاغتسال هناك ويجوز للصائم التيمم ان لم يجد الماء الا باكثر من قيمته ومن لم يجد البول فليغتسل واذا بال فليجرب على ليقية سوداء فان سبقت نقطة بوله اعاد الغسل لا الصوم وان لم يراود وبال نهارا فوجد هافي اول بوله فليعد هافي المسافر اذا كانت عليه جنابة في رمضان ولم يجد التجفف فليتيمم ثم يغتسل بغسله فان طلع عليه الفجر قبل ان يغتسل فلا شيء عليه ان لم يضيع وكذلك ان اغتسل في طلب الماء او تسخينه او ابراده اذا اشتدت حرارته اول مرة حتى خاف ضرره او في استعداد موضع يغتسل فيه فانه يتيمم في هذه الوجوه كلها وان ضيع التيمم فيما ذكرنا

ولم يغتسل حتى اصبح انه لم يدهم ولا تيمم على الحضري في الوجوه التي ذكرناها وليفعل ما ادرك اذا لم يضع قبل ذلك واذا لم يجد التجفف فانه يتيمم ثم يغتسل بالغسل وان لم يتيمم انه لم يدهم وان اغتسل في التسخين فليل عليه التيمم وقيل ليس عليه وقيل الا براد كالتسخين اذا اشتدت حرارته ومن لم يجد التجفف وقد غشيته طلوع الفجر فليتيمم ويغرم في الغسل فان لم يجد التجفف حتى قرب طلوع الشمس فليتيمم فيها اخر للصلاة فاذا صلى فليذهب حيث شاء ولا معالجة عليه الى الظهر وكذا جرح لا يرفى دمه ولا يرد ومن اغتسل ثم تبين له انه غسل بماء منجوس او بلبن او زيت او بماء لا يحز به فليعد اصام او صلى بذلك الغسل ويجزي الغسل بماء تغير باللحم طبوخا فيه او بالقل او بصنع من الصباغات وقيل لا والاكثر على ان من لم يجد الغسل يتيمم تيمما للاستنجاء وتيمما للوضوء بعده وان بدأ بتيمم الوضوء جاز وان تيمم تيممين ولم يتوبعها شيئا فلا بأس وقيل يتيمم ثلاثة وان تيمم واحدا ونوى الجمع جاز وان لم يتوبعها شيئا فلا بأس وان تيمم واحدا ونوى به الصلاة فلا يحز به الصلاة ولا للصوم وقيل يحز بها لما وان نوى به الصوم اجزاء لا الصلاة ومن ترك موضعا بلا غسل لضرر ولم يتيمم حتى اصبح فقد صومه وقيل لان تروضا وكان الموضع من مواضع الوضوء قلت وقيل لا مطلقا ويجب من المذي الاستنجاء والوضوء والغسل وانهدام الصوم والمغلاة ورخص بعض في المغلاة ان لا تلزمه وقيل يلزمه يومه والاستنجاء والوضوء والغسل وقيل ما عليه الا الاستنجاء والوضوء اه وفي منهاج العدل من اصابته الجنابة في الليل فاستيقظ والوقت قد ضاق فان ذهب الى الماء لغسل خاف من الجوع وان اكل خاف الصبح فانه يأكل فان طلع الفجر ابدل يومه وبالثالث بدل يومه كمن ظن دخول الليل او عدم اصباح اكل فاذا هو اي الوقت نهارا وكذا كل يختلف فيه هل هو مفطر اولا ولو بين المواقين والمخالقين كما كل حديد او نحاس او طين او نحو ذلك مما لا يؤكل ولا يشرب فهو يلحق بهذا اذ لم يختلف فيه الا وفيه من الجانبين شبهة فليزعم على هذا من اكل ما لا يغذي قضاء يومه وفي الدين ان ماتراه المرأة في نخلها او عرفها يكون لها شبهة ان اكلت به فما عليها الا اعادته يومها وما تراه في مكانها او طرف ثوبها التالي لما فلا

وبالثالث بدل يومه كمن ظن دخول الليل او عدم اصباح اكل فاذا هو نهارا وكذا كل يختلف فيه هل هو مفطر اولا يلحق بهذا اذ لم يختلف فيه الا وفيه من الجانبين شبهة

يكون شبهة فتكون عليها مغالطة وانهدم ان اكلت به وقيل شبهة تعبد ما اكلت واما
اكلها بصفرة انتهت في الوقت الذي يأتيها فيه الحيض واكلها بما لم يفيض ولم يفطر
واكلها في اليوم الذي يأتيها فيه الحيض ثم يأتيها فيه فقيل شبهة وقيل لا وان تمادت
على الاكل بعد طهراتها في يوم حيض فلا يكون ذلك شبهة فعليها الانهدام
والمغالطة وكذا ان اكلت بدم رآته قبل تمام عشرة ايام واما بعدها فشبهة وان اكلت
الحامل بدم فقيل شبهة وقيل لا وان رأت امرأة النساء يأكل بالحيض فأكلت
انهدم ولزمتها مغالطة والحامل تأكل اذا انشقت المبرلة وقيل اذا ضربها الطاق وان
تمادى الى سبعة ايام ولم تضع فلتصم وقيل تترك الصوم الى خمسة عشر يوما فان لم
تضع فلتصم وان اكلت بعد السبعة او الخمسة عشر على القول الاخر انهدم ما صامت
وقيل يجوز لها ان تفطر ولو جاوزت الخمسة عشر ويجوز الصوم للحامل ما لم تضع وقيل
ما لم يخرج نصفه وقيل ما لم يخرج بعضه وان اسقطت علقه لا يذيقها الماء او مضغة
او مصورا او وضعت واحدا وبقي اخر جاز لها ان تأكل حتى يبلغ وقت النفاس
وان اسقطت بضعة فلا تأكل حتى تضع اخرهن قل او كثر وقيل تأكل ما لم
تجاوز وقتها في النفاس وقيل تأكل حتى تضع اخرهن اه وقيل الوجوه التي تكون
للرأة شبهة الصفرة التي دالت الى الدم والدم الذي تراه في ايام صلاتها وما رآته
من الدم على عقبها او على نخدها او على قميصها او في الموضع الذي قعدت فيه او
مارأته في ايام حبلها او بعد اياسها او على حجب الاستنجاء وان اكلت من وقتها
عشرة على ثمانية لدم ظنت ان العشرة تمت فما عليها الا الاعادة وان خرجت بانتظار
غير الدم عن ثلاثة وقتها وصلت ما كانت تصلي فافطرت فلا يكون شبهة ومن
رأت الطهر ليلا فأخذت في الغسل ولم تفرغ الا بعد طئوع الفجر اعادت ذلك
اليوم ولا تأكله وقيل لا تعيده ومن افطرت في ايام طهر داخل حيضها
ظنت ان لها ذلك فلا يكون ذلك شبهة وان علمت انه لا يجوز الاكل لصفرة
فأكلت فالتضاء لما مضى والكفارة وان رأت طهرا في ايام حيضها ثم صفرة او
كدرة او تربة او تيسا فما اتبع الطهر من غير الدم في حكم الطهر ولو في ايام
الحيض وان صلت بالتجفف عشرة فافطرت لدم رآته ووقتها في الصلاة اكثر من

عشرة فلا يكون لها ذلك شبهة فيما قبل * ولزم من قاه عمدا * باصبعه او مداومة
النظر الى شيء * قضاء * للماضي وقيل ليومه * فقط * لانه الوارد في الحديث
دون الكفارة * قبل وكفارة ايضا * وتقدم القولان في الباب الذي قبل قوله باب
ايح الاططار والقول الثاني هو مختار الديوان * لقوله الحرم * فان كل فعل يفسد
الصوم حرام * اصله * اي التي * الاكل * فان الاكل عمدا يلزمه القضاء والمغالطة
فكذا القاء عمدا وقيل يعيد يومه فقط وقيل مع الكفارة * ومن اكل او شرب
ناسيا فلا * بدل * عليه والحمد لله وقيل * عليه * بدل يومه * وكذا من جامع
نسيانا كما يأتي قريبا وقيل تلزمه المغالطة والانهدام ولا اثم عليه كما ان القاتل خطأ
يعتق رقبة ولا اثم عليه وقيل الانهدام فذلك اربعة اقوال فيه * وانسان * صائم
بنسيان غسل * من جنابة او حيض او نفاس * يعيد صومه * اي الايام التي
اربي فيها * و * يعيد الصائم * يومه ان وطئ به * اي بنسيان * وقيل بسقوطه
وقد تقدم * ونصه ورخص ان لا يعيد متجما مان بنسيان ولو ليومهما * وكذلك
نامي الغسل لا بدل عليه * في قول * والاول * فيهما * اصح * وقيل بالانهدام
بالجامع نسيانا دون الكفارة وقيل معها وهو ضعيف اذ لا كفارة على غير عمد اذ
لا ذنب في غير عمد * ومن جعل بفيه ماء * او تحوه او طعما * الحاجة * ولو
لاخروي * او ذاق طعم خل او قدر او مضغ لصبي * او مريض * فسبق لحلقه
فنزل ابدل يومه * مطلقا * وقيل لان كان * جعله * لاخروي كوضوء او
غسل * من جنابة او حيض او نفاس او غسل نجس لصلاة ومثل ان يغسل فاه
من نجس كقي ومثل ان يجر الماء في فيه ليصبه في الدواة ليكتب حاجة لوجه الله
او سمعة في كتابته وبلا اضرار مسلم او يصبه في الدواة ليكتب حاجة لوجه الله
كمكتابة سلام الى اخ له في الله او في النسب وكتابة حاجة فقير او غيره * وقيل
يبدله ان * جعله في فيه لوضوء * كان لنفل لان كان لغرض وقيل ان كان قبل
الوقت اعاده وان * كان * له * اي لغرض لان كان بعد دخوله وقيل لا بدل
سواء كان لغرض او نفل في الوقت او قبله وقيل يبدل ان كان لنفل مطلقا او كان
لغرض ان كان النسب في المرة الثانية او الثالثة وفي الديوان من دخل بحرا او غديرا

ولزم من قاه عمدا قضاء
فقط قبل وكفارة ايضا
لعله الحرم اصله الا كل ومن
اكل او شرب ناسيا فلا عليه
والحمد لله وقيل بدل يومه
وصائم بنسيان غسل يعيد
صومه ويومه ان وطئ
به وقيل بسقوطه وقد تقدم
وكذلك نامي الغسل لا بدل
عليه والاول اصح ومن
جعل بفيه ماء لحاجة او ذاق
طعم خل او قدر او مضغ
لصبي فسبق لحلقه فنزل
ابدل يومه وقيل لان كان
لاخروي كوضوء او غسل
وقيل يبدله ان كان لنفل
لان كان لغرض وقيل ان
كان قبل الوقت اعاده وان

فقطس فباع بلا عمد اعاد اليوم وقيل لان دخل الامر اخرته كالصلاة وتبجية النفس ومن رش الحلقة او نحوها لامر الدنيا فباع بلا عمد اعاد اليوم وقيل لا وتكره المعارضة لما يفسد الصوم اه ولا بأس بصوم من جعل طعاما في ضرته ان اوجمه ولم ينزل لجوفه ومن تعلق طعام باضراره فلم يقدر على نزعها فلا بأس بصومه ان لم ينزل شيء لجوفه ولا بأس بمضغ العلك والمصطكي ومن وجد طعاما بفيه نهارا ولم يضمضه الا نهارا فلا عليه ان لم يلم ينزل شيء لجوفه ولا يمسك الصائم الماء في فيه اذا عطش ولا يعوم فيه لاسكان العطش وفي ترتيب اللقط للعلامة الشيخ الحاج يوسف بن حمول بأس على من عطش ان يفتسل بالماء ولكن لا يقطس فيه ويعذر الاكلف في عشرين يوما من النصف الاول من الشتاء وفي عشرين من الآخر وكذا في الصيف وتصح له عباداته كلها في ذلك من صوم وغيره ان خاف ضرا وشهادته ونكاحه وذبحه والذي يظهر ان لمن ضرته ضرته ان ينزعها وانه ان لم يجد نزعها الا يجديد او نحاس او فضة جاز واعاد يومه لان من امسك الحديد وماعه لفيه يعيد يومه ويبيد ما اكل مكره على اكل وقيل لا ولا يجامع ان اكره على جماع وقيل يجوز ان يجامع ويتنقض يومه وقيل ما مضى لانه نهي عن ذلك به اي بالجماع اكرها اتفاقا واما ان امسك والتي على المرأة او القيت عليه وادخلوا ذكره كرها او امسك وانزلوا الطعام او الشراب في جوفه ولم يستعمل لذلك فلا اعاده وقيل يعيد اليوم في الجماع وقيل كذلك في الاكل والشرب ويأتي قريبا في كلام المصنف ومن دخل حلقة كذاب او دخان او غبار او تراب او نحو ذلك بلا عمد ارجوان لا بأس عليه وقال بذلك ابن عباس والحسن البصري وبه اخذ اصحابنا وهو قول صريح فلعل معنى قوله ارجو ان ارجو ان هذا هو الصحيح والمراد بالباس القضاء واستحسن لمعالج دقيق او تراب او غباري بفتح اللام وتشديد الياء مصدر لوي ثوب على فيه ومنخره ثم لا يضره ان دخله ولو وجد طعمه بحلقه او نغمة منه لانه مغلوب وهو اعذر من ناس الا ان تعمد بلمه وان لم يلو الثوب على فيه ومنخره فلا شيء عليه اذ لا يعتمد ادخال شيء ان دخل كما في بعض نسخ القواعد ويعيد يومه ان كان قد

ويبيد ما اكل مكره على اكل ولا يجامع ان اكره على جماع ويتنقض به اتفاق ومن دخل حلقة كذاب او دخان او تراب بلا عمد ارجوان لا بأس عليه واستحسن لمعالج دقيق او تراب او غباري ثوب على فيه ومنخره ثم لا يضره ان دخله ولو وجد طعمه بحلقه او نغمة منه لانه مغلوب وهو اعذر من ناس

باع ريقه وذكر بعد ذلك انه لا بأس عند الجمهور بصوم من بلغ ما يتاق بين اسنانه من الطعام مما يجري مجرى الريق اذ لم يجد بدا منه وكذا شارب علقه بفتح العين واللام وهي دويبة في الماء تمس الدم ان عجز عن حبس الدم من فيه او منخره ونزل لجوفه وكذا من بفيه او افه جرح لم يقدر على حبس الدم عن جوفه ومن ادخل بفيه ماء او طعام باكره ولا بأس عليه ان وصله جوفه بعد جهده اي بعد تعب في الامتناع والكراهة ولا يفسد يومه ولمسكته على وطئ ولو زنى بدل يومها وقيل لا وعلى مكرها بزنا او غيره ما على مفسد رمضان عمدا من وزر وكفارات وقضاء زيادة على ما لزمه من ذاك لنفسه يجامع وكذا الرجل اذا اكره فعله ثلاث مغلطات له وثلاث لها وقضاء شهره وشهر لها ومن تعمد افطاره اخر يوم منه ثم صح انه من شوال اساء وقيل عصي وقيل كفر واذا توبه من اساءته فقط على الاصح وقيل ازمته توبة وكفارة ايضا كفصد يوم منه غير ان مفسد يوم يلزمه مع ذاك قضاء ما مضى او يومه وظاهر كلام الشيخ انه يبدل المفطر ما مضى من رمضان اذا تبين انه افطر في شوال ولا يظهر له وجه الا انه لما كان في نيته ان اليوم من رمضان وتعمد افساده مع ان متعمدا افساد يترتب عليه القضاء كان كمن ازم نفسه القضاء وله نظير كمن جامع امرأة زنى فاذا هي زوجته فلها حرمت على قول بعض المشددين وكمن عصر عبا ونواه خمر في حينه وشربه في حينه فقد قبل يهاك واذا توبه كفارة مغلطة وتوبة صحيجا تعمد اكله ثم نزل به فيه مرض مبيح لا كله وامرأة تعمدته ثم حاضت او نفست فيه واذا توبه ايضا قضاء ما مضى وقيل ما عليها الا التوبة كما في الديوان في باب الحيض والتمرق بين الثلاثة وبين من افطر فتبين انه في شوال انه في الحقيقة غير مخاطب بالصوم وان الصوم عليه حرام لانه في يوم عيد وانما عصي بنيه فقط فانه نوى هتك حرمة الشهر فلم يقدر على هتكها لقوته بخلاف الثلاثة فانهم نوا هتك حرمة الشهر فوصلوا هتكها اذا وقت افطارهم وقت صوم لانهم خوطبوا بالصوم واوجب عليهم حتى يحضر الوقت الذي مرض فيه او حاضت فيه او نفست فيه بل لوجه الوحي انها تحيض او تنفس اليوم او يمرض

وكذا شارب علقه ان عجز عن حبس الدم من فيه او منخره ونزل لجوفه ومن ادخل بفيه ماء او طعام باكره لا بأس عليه ان وصله جوفه بعد جهده ولمسكته على وطئ ولو زنى بدل يومها وقيل لا وعلى مكرها ما على مفسد رمضان عمدا ومن تعمد افطاره اخر يوم منه ثم صح انه من شوال اساء واذا توبه فقط على الاصح وقيل وكفارة ايضا كفصد يوم منه واذا توبه صحيجا تعمد اكله ثم نزل به فيه مرض مبيح لا كله وامرأة تعمدته ثم حاضت او نفست فيه

لزمه البقاء الى حضور الحيض او النفاس او المرض ومثل المفطر فوافق العيد المفطر
بعد شهادة او اخبار برمضان فتبين بعد ذلك في اليوم انه ليس من رمضان ومن
تعمد ترك الفسل من جنابة مع وجود الماء في ظنه وتيمم فاذا ان الماء مفقود او
تركه لا مانع فاذا ان له مانعا منه ازمته التوبة وقيل والقضاء * وان اختلط على
مسافر بفلاة * وهي الصحراء الواسعة * او على من يجلس * او في حبس * رمضان *
فاعل اختلط لعدم علمه بحساب الشهور او لغير ذلك * بغيره فاجتهد فصام فان
وافق ما بعده اجزاه * مع انه صامه اداء لابنية القضاء للضرورة * لا ان * وافق
* ما قبله * وزعم بعض انه يجزي ولو وافق ما قبله وقيل لا يجوز وان وافق ما بعده
وكذلك في الاعمى والاسير اذا لم يجد مخبرا وان صام هو لاء شهرا تطوعا ووافقه
ففي الاجزاء قولان وان كانوا مسافرين فلا يجب عليهم صوم * تنبيهات
* الاول ذكر في الديوان انه من اكل على انه مقيم فاذا هو مسافر فبفس ما صنع
في نواه وانهدم صوم سفره ولا كفارة ومن اكل على انه مسافر فاذا هو مقيم
فليبدل ما اكل وفي صومه في سفر قبل ذلك قولان * والثاني ان امرأة المفقود
اذا تزوجت بعد ما حكم عليه بالموت فجليها زوجها وخرج الاميال وصامت في وطنه
ثم رجعت لوطن زوجها الاول فاكلت ثم تبين حياته فلتعد ما اكلت وكذا العبد
على هذا الحال والمرأة التي جاء خبر زوجها واعتدت وتزوجت ومن بانت او ميت
عنها ومن اعتق ومن بلغ في اميال منزله ومن افاق فيها ومن وحدها ومن جلبت
ودخلت في اميال وطن زوجها قبل ان تقصر ان اكلوا لزمهم مغلظة وقضاء ماضي
وكذا المرأة المقيمة اذا تزوجها المسافر والعبد الذي اشتراه المسافر من المقيم والمشتري
لا ياكل في منزل سيده المقيم كان في دولته او في دولة المسافر او دولتهما وقيل في
المقيم اذا اشترى بعض العبد من المسافر انه لا ياكل في دولة المسافر وان خرجت
الحائض الاميال ومكثت ماشاء الله ثم دخلتها فطهرت فسيبيلها كالمقيم في الاكل
وقيل كالمسافر وكذا من صلى خاف المقيم في سفره الصلاة التي يقصر فيها ولم ياكل
حتى دخل الاميال وعلى العبد قضاء ما اكل في وطن سيده الاول بعد خروجه منه
ان كان بيده منفسخا ولم يعلم بالانفساخ وان علم بالقضاء والكفارة وكذا المتزوجة

وان اختلط على مسافر
بفلاة او على من يجلس
رمضان بغيره فاجتهد
فصام فان وافق ما بعده
اجزاه لان ما قبله

نكاحا فاسدا وانهدم ماصاما خارجا من اميال الاول قبل البيع والتزوج ان صاما
في الثاني واكلا به ذر او غيره وقيل لا وان ملك مقيم عبدا مشركا للتجارة فلا يعطه
الطعام والشراب ورخص ولا يعطيه ان كان للخدمة * الثالث ذكر في الديوان
ان من تشا كل عليه رمضان في فلاة او حبس ولم يجد مخبرا وهو مقيم فليحتط
ويصم دهره وان كان مسافرا صام شهرا واكل شهرا وانه لا تجعل الحامل والمرضع
المفطرتان سبيلا لازواجهما وان الحامل اذا هجمت على شيء فاكلته فلا ينهدم
صومها وكذا ان هجمت على ميتة او لحم ناس او مالهم فما عليها الا الغرم * الرابع
ذكر في التاج انه قيل على الورثة صوم ما اكل وروثهم ولو لم يوص به وقيل لا وانه
اذا لزمهم صوم رفيهم يتيم صام وليه ومن نوى القضاء فلم يقض ولو يوص حتى مات
لم يهلك وقيل يهلك قال ابو سعيد من افطر رمضان وكان ثلاثين فابتدأ قضاءه
مع الهلال فنقص اجزاه وقيل لا حتى يضيف اليه يوما من الثاني وفي العكس يتم
اتفاقا وان انتقض عليه من الذي يبدله وهو الناقص في العكس ازمه ان يصومه
مضافا الى الشهر ولا يقطع بينهما حتى يتم ثلاثين ومن بدأ القضاء بالايام صام
ثلاثين ولو صام الناس دونها * ونذب الفطر من فرض * اداء رمضان او قضاءه
او كفارة او نحوها من الواجبات كصوم التمتع * قبل صلاة المغرب ومن نفل
بمدها * لان النفل اوجبه هو على نفسه فلا يقدم الافطار منه على الصلاة بخلاف
الفرض فلم يفرضه هو بل الله فجاز تقديمه على الصلاة ونذب مطلقا بما لم يطيب
بالنار ولا يفطر الا بالامين ورخص بكل من صدقه وان لم يجد الاعمى والمجنوس
ومريض العينين مخبرا افطروا باجتهاد وان بان اكلهم في النهار اعادوا يومهم ويفطر
بالمؤذن الامين وقيل بمن صدقه وقيل ولو مخالفا صدقه ويفطر اذا بلغ المؤذن حي
على الصلاة وقيل اذا بدأ ويفطر بجماعة رءاهم يصلون لا بواحد ولا بمن رءاه ياكل
ولا بمن قال حرم الله الصوم هذه الساعة ويفطر بمن قال هذا ليل وان اكل لاذان
فتبين النهار اعاد يومه وان قال امين لم تقب وامين غابت فلا ياكل وان قال امين
غابت وغيره لم تقب جاز الاكل الا ان احتاط ويقصد الصائم الى ما لا يبق في
اضراسه وفيه وتعجيل الافطار وتأخير السجود من سنن المرسلين عليهم السلام ويستحب

ونذب الفطر من فرض
قبل صلاة المغرب ومن
نفل بعدها

السحور ويستحب ان يقول عند ارادة الافطار بسم الله اللهم لك صمت وبك
 امنت وعليك توكلت وعلى رزقك افطرت ورحمتك رجوت ومن عذابك اشتقت
 ومنهم من يقول يا عظيم يا عظيم اغفر لنا الذنب العظيم فانه لا يغفر الذنب العظيم
 الا انت يا عظيم فاذا قال هذا غفرت ذنوبه ولو كانت كرميد البحر مما يقال عند
 الافطار الحمد لله الذي اعانني فصمت ورزقني فافطرت اللهم اغفر لنا ذنوبنا فانه
 لا يغفر الذنوب الا انت يا ارحم الراحمين ويقال لا يحاسب بطعام افطر عليه او
 نسحر به او اكله مع مسلم او اعطى منه ولو كلبا او سنورا او كلما رفع طعاما الى فيه
 قال الحمد لله كثيرا كثيرا وعن بعض ان من قاله فقد ادى الشكر ولو كانت
 نعم الدنيا كلها تحت لسانه **باب الصوم** **المندوب** وهو الثاني **في قولنا اول**
كتاب الصوم اما واجب واما مندوب **كالواجب نية وامساكا عن كل مفطر**
وخلاقا ونقضا فمن دخل صوم تطوع ثم قطعه قضاء ان تعمده **اي القطع**
لا لمذر وان لم يتعمده او اكره او افطر لحوف الموت او ضرر فلا قضاء عليه
وقيل **بقضيه** **مطلقا** **تعمد القطع لمذر او لغيره** ام لم يتعمد القطع **وقيل**
لا مطلقا وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم لام هاني لما شربت لبن سوّره
 ان كان من غير قضاء رمضان فن شئت فاقضيه وان شئت فلا تقضيه واما قوله
 صلى الله عليه وسلم لعائشة وحفصة لما افطرتا من صوم نفل من غير عذر ابدلا
 يوما مكانه فيحمل الامر فيه على الندب لدليل حديث ام هاني او يقدر له قيد
 بدليل ذلك الحديث اي ان اردتما ادراك فضله فابدلا يوما مكانه فلا يصح
 حديثهما دليلا لمن اوجب القضاء من الافطار بلا عذر ولم يوجبه من الافطار
 بعذر واما قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لما افطرت يجهد اصابها ابدلي يوما مكانه
 فكذلك الامر فيه للندب او يقدر له القيد كما مر بدليل حديث ام هاني فلا
 دليل فيه على انه يلزم القضاء ولو افطر لمذر ونص الحديث في الايضاح روي
 ان عائشة كانت صائمة فرائها حفصة في اخر النهار مسفرة الوجه الخ ومسفرة
 الوجه هو بالسّين المهمل اي مشرقته لانها ليست صائمة ولولا حديث ام هاني
 لاخترت لزوم القضاء مطلقا ولو افطر لمذر وان نوى صوم تطوع من الليل وقطع

باب

المندوب وهو الثاني
 كالواجب نية وامساكا
 عن كل مفطر وخلاقا
 ونقضا فمن دخل صوم
 تطوع ثم قطعه قضاء
 ان تعمده لا لمذر وقيل
 مطلقا وقيل لا مطلقا

نواه في الليل لزمه يوم لانه وعد عليه وقيل لا سواء كان القطع بلفظ او اعتقاد
 او بجنابة اصبح بها ولو بلا علم بها وان اجنب بعد النوى فقولان وان ارتد ثم اسلم
 قبل الصبح فليجدد وقيل تكفي الاولى وكذا ان تحن ثم افاق فليجدد وقيل لا
 ورخص ولو لم يبق الا بعد الاصبح ونية العبد باقية ان عتق ولو ليلا او نوى
 بغير امر سيده ثم عتق الا ان نهاه عن صوم النفل ثم نواه بلا اذن منه ثم عتق
 فانه يعيد النية وان خرج من ملكه فلا يصح الا باذن مولاه الاخير والمشارك
 يصوم باذن مواليه وان اذن له احدهم فاشتراه اعاد استثنائه وكذا ان اشتراه
 من لم يدن له ولا يصوم المشترك بين البالغ والطفل او العاقل والمجنون باذن البالغ
 العاقل ولا يصوم عبد الطفل الا باذن ابيه او الخليفة وان عقد العبد ونهاه مولاه
 ليلا فلا يصوم وان امره بعد ذلك فلا يجدد النوى وان عقد باذنه ولم ينهه حتى
 اصبح فنهاه فلا يشتغل بنهيه وان عقدت بغير اذن زوجها وطلقها في الليلة باثنا
 مضت على نواها وقيل تجدد ان ارادت الصوم وان نوت باذنه وطلقها في الليلة
 فلا تستأنف النوى وان اذن لها فنوت ثم نهاها ثم اذن لها فلا تجدد النوى
 للصوم وان اذن ونهاها بعد الصبح فلا تشتغل به وقيل لما صوم النفل بغير اذنه
 ان كان لا يضرها الصوم وتصوم البكر باذن أبيها واجيز بغير اذنه وان تزوجت
 فباذن زوجها ولا تصوم المرأة النفس بغير اذن زوجها ولو سافر وتستأذن
 زوجها العبد ولا تصوم النفس باذن زوجها الطفل او المجنون وان عزم على
 ما يبطل النوى او الصوم فلا يبطل حتى يفعل ولا يقال لمن تطوع بصوم نفل
 وعليه صوم واجب او بصلاة نفل وعليه واجبة خرج وقتها وغير ذلك من نفل
 بجنس واجب لا ثواب لك هكذا بل يقل لا ثواب لك على هذا النفل قبل قضاء
 ما واجب عليك فالنافل بجنس واجب عليه خارج الوقت ثواب ان قل الواجب
 بعد فنهله موقوف حتى يؤدي الفرض فيرفعا معا **وان نوى افطارا ان عرض**
له **الافطار اي ما يحتاج معه الى الافطار ولو قدر على الذي يفعل مع الصوم**
عين ما يعرض له او عم كل ما يصعب معه الصوم **كان على نواه ما لم يبلغ نصف**
النهار فان بلغ النصف وعن له فلا يفطر ولو نوى النهار كله وقيل اذا عرض

وان نوى افطارا ان عن
 له كان على نواه ما لم يبلغ
 نصف النهار

له بعد ما بلغ نصف النهار فلا يقطران أهمل الحد أو نوى النصف وان نوى انه يفطر ولو عن له بعد نصف النهار فانه على شرطه فان نوى افطارا ان عن له وقبل النصف او في وقت كذا فهو على شرطه وقبل جائز له الافطار ولو لم يستثن في نفسه ما لم يبلغ النصف وقبل يأكل وان لم يستثن ما لم ينتصف النهار ان طلب الاكل وقبل له الاكل في اي وقت طلب ولو لم يستثن اذا قصد بالاكل رضي الطالب ابتغاء وجه الله فله اجر الصوم واجر رضي اخيه المسلم واكله وان قال اصوم غدا ان لم اجد ماء اكل او ان لم اسافر غدا او ان شاء الله او نحو ذلك او الا ان طلبني احدا الى الاكل فله شرطه ما لم ينتصف النهار وله الافطار ان قال اصوم ان كان في علم الله او ارادته او نحو ذلك * فائدة * ومن ربت صغارا برضاع او غيره لما او لغيرها تقربت بصيام اثني عشر او اطعام عشرة مساكين لكل طفل وقيل بتسعة ايام وقيل ستة وقيل ثلاثة وقيل يوم لكل واحد وقيل اثني عشر لكل وان ربت نساء طفلا تقربت كل واحدة منهن وكذا الرجل اذا ربي طفلا ولا تقرب على امة مجنونة وطفلة * فصل ندب صوم عاشوراء * قال ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم من صام يوم عاشوراء كانت كفارة ستين شهرا وعشق عشر رقاب من ولد اسماعيل عليه السلام اي كفارة ذنوب ستين شهرا وهي خمس سنين وفي رواية كفارته ستين بالاضافة الى الهاء فيكون التقدير كفارة ستين تحذف كفارته وهو بدل من كفارة المذكور وروي كانت كفارته ستين اي كانت عاشوراء اي صومها وكفارته خير كان وستين بدل على حذف مضاف اي كفارة ستين او كفارته اسم كان وستين خبره اي كانت كفارته التي هي صوم ذلك اليوم ستين اي كفارة ذنوب ستين تحذف المضاف ايضا قال في الديوان من كان يصوم ايام البيض او يوم الجمعة او ايام الفضل كلها فجاء يوم من تلك الايام ولم يعلم الا بعد الصبح اكل او لم يأكل فانه لا يصيب صوم ذلك اليوم الا يوم عاشوراء لمن يصومه قبل ذلك اذا لم يأكل فيه وقيل غيره مثله وقيل ولو اكل في تلك الايام ويوم عاشوراء هو العاشر وقيل التاسع * والسابع والعشرين من رجب والخامس والعشرين من ذي القعدة والاول * وقيل الثالث * والسابع والتاسع من ذي الحجة وشهر رجب وستة من شوال * وقيل كان

فصل

ندب صوم عاشوراء والسابع والعشرين من رجب والخامس والعشرين من ذي القعدة والاول والسابع والتاسع من ذي الحجة وشهر رجب وستة من شوال

الماضون يشيعون رمضان بثلاثة وقيل بشهر وقيل بخمسة عشر وقيل باثني عشر وقيل بسبعة وقيل بيومين وقيل يوم ويقال ان تلك الستة تنفع لما نهدم من رمضان ولم يعلم به وقيل ككل يوم منها سبعين سنة * والتسع الاوائل من ذي الحجة وهي * الايام * المعلومات * المذكورة في القرآن في قوله تعالى ويذكروا اسم الله في ايام معلومات * وهي يوم النحر * العشرة * النعمة لاربعين ليلة * فاتمناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة ولم يحرم صوم العيد على بني اسرائيل * والثالث * عشر * والرابع * عشر * والخامس عشر من كل شهر * الا الثالث عشر من ذي الحجة فانه يصام ثلاثة بعده كما يأتي انه لا تصام ايام التشريق وكما استثناءه صلى الله عليه وسلم بقوله في ايام التشريق انها ايام اكل وشرب وبعولة * وهي * الايام * البيض * اي الحسنة او المشتهرة او المبيضة ليا ليها بالقمر او ايام اليا لي البيض من صام الثلاثة فكمن صام الدهر وقيل من صام الثالث عشر من صام خمسة الاف وقيل ثلاثة الاف سنة والرابع عشر كشرة الاف والخامس عشر كذلك وقيل كمائة الف وقيل خمسة عشر الاف سنة وقيل كصيام الدهر وروي من صام عاشوراء كمن صام الدهر وقيل ستين سنة وقيل سبعين والسابع والعشرون من رجب كستين شهرا وقيل ستين سنة وقيل سبعين وكذا من صام الخامس والعشرين من ذي القعدة او الاول من ذي الحجة والسابع والتاسع ويوم من رجب كسنة وثلاثة خنادق بينه وبين النار ما بين المشرق والمغرب ومن صام منه خمسة تقبل الله توبته كشوبة ادم او سبعة غلق عنه ابواب جهنم او ثمانية فتح له ابواب الجنة يدخل من ايها شاء او تسعة لم يسئل حاجة الا قضاه الله او خمسة عشر ناداه ملك من السماء يا عبد الله امتا نف العمل فقد غفرت ذنوبك كلها والتمه عشرين نخمس مائة سنة ومن صامه كله اتاه ملك بشراب من الجنة عند السكرات فلا يجد المهاو شهر من اشهر الحج كسنة ويوم من الاشهر الحرم كشهروا ول السنة مع اخرها كالسنة والجمعة كخمسين الف سنة وخندق بين صائمها وبين النار كما بين المشرق والمغرب وتغفر ذنوبه ومن صام اربعين جمعة متتابعة غفرت ذنوبه وابعد الله من النار كطيران الغراب من اول تفرنج حتى يبض شيئا ولا يوافق ذلك الا مسلم ويقال

والتسع الاوائل من ذي الحجة وهي المعلومات وهي يوم النحر النعمة لاربعين ليلة والثالث والرابع والخامس عشر من كل شهر وهي البيض

لا يوافق الجنائز فيها والصوم والصدقة الا مسلم وصوم يوم واحد من الدنيا خندق
بينه وبين النار وذكر انه يعطى به شجرة يطير الطائر في ظلها حتى يهرم ولو عمر
الف سنة وصوم يوم تهوين له شجرة ايام من ايام الآخرة ومن اعطش
نفسه في الدنيا ارواه الله يوم القيامة وروي صوموا بالنهار لعطش يوم النشور وصلوا
بالليل لوحشة القبور وتصدقوا اليوم عسير وحجوا البيت اعظام الامور ومن يصوم الجمعة
يوطى الاسلام في قلبه كما تربط الدابة ويجوز التطوع لمن عليه الفرض ولكن
يكراه تأخير القضاء وروي انه ليس بين رجب ورمضان الا ان هذا فرض وذاك
تطوع واول الشهر كالشهر وكذا اخره وكذا اول السنة كالسنة عند بعض وكذا
اخرها ومن صام السابع والرابع عشر والسابع والعشرين ممن صام الدهر ومنهم
من بعد الثالث من المحرم في الايام التي ذكر المصنف ويسقط السابع من ذي الحجة
ومن المندوب صوم الاثنين والخميس ولا يصام في ستة من السنة يومي الفطر
والاضحى ومن صام في احدهما مع علمه به هلك ومن لم يجد ما ياكل كل يوم الفطر
فليفطر بعود او تراب والمشهور ان اكل التراب حرام وانه اعانة على قتل نفسه كما
ورد في الحديث الا ان يخص بغير هذا وثلاثة بعده وهي ايام التشريق اي
ايام شق اللحوم واجاز بعض صومها على الكراهة واجاز مالك صيامها للمتنع بالحج
اذا وجب عليه الصوم ويوم الشك وشدد في الاولين اكثر من تشديدهم
في غيرهما اذ قالوا بهلاك صائهما واختلف في هلاك صائم يوم الشك واتمه وعدهما
واستحبابه كما مر ونهي عن صوم الدهر وهو العام كله وروي لا صوم
لصائمه ومنع بعضهم صوم الجمعة الا ان يتقدمها يوم ويتأخر عنها اخر وبعضهم
منع صوم السبت وكراه بعض صوم يوم عرفة للوقوف فيها لثلاث يضاعف عن الدعاء
ويندب لغيره وهو يكفر السنة الماضية باب في الاعتكاف وهو لغة اللبث في
المكان وشرعا اللبث في المسجد للعبادة معزوما على دوامه يوما وليلة او يوما وبعض
الليل مما يلي اخره فاكثر وهو الصحيح لانه عبادة يلتزمها لنفسه فما لزم نفسه
وعقد عليه لزمه وقيل ثلاثة ايام فصاعدا وقيل عشرة فصاعدا سن الاعتكاف
وندب في كل زمان ولا سيما في العشر الاواخر من رمضان لموافقة ليلة القدر

ولا يصام في ستة من السنة
يومي الفطر والاضحى
وثلاثة بعده وهي ايام
التشريق ويوم الشك
وشدد في الاولين اكثر
ونهي عن صوم الدهر
وروي لا صوم لصائمه
باب
سن الاعتكاف وندب

وكراه مالك الاعتكاف مخافة عدم الوفاء به والاكثر منا على لزوم الصوم فيه
ومن ثم لو نذر احد ان يعتكف ليلا لم يلزمه وجوز بدونه اي بدون الصوم عند
القبيل منا والحسن وعلي وابن مسعود والشافعي ولا دليل في اعتكافه صلى الله عليه
وسلم في رمضان فقط على ان من شرطه الصوم بل وافق اعتكافه فيه لانه وقت تميزه في
العبادة فقرنه بالاعتكاف ولا يلزم من موافقة عبادة حالا ان يكون ذلك الحال
شرطا فيها ومن اعتكف في اول رمضان او وسطه او اخره اجزاء صوم رمضان
ولا يجزي صوم كفارة ولا التطوع ولا ينوي نافلة بصوم الاعتكاف بل ينوي
الاعتكاف وعلى لزوم كونه بمسجد يصلي فيه بجماعة بمعاودة وتصلى فيه
الجمعة ولو بعض الصلوات دون بعض وقيل لا الا في الذي تصلى فيه الخمس
بالجماعة وقيل الا في الذي تصلى فيه الجمعة الا ان نوى مسجدا معروفا وندبه بعض
ولم يشترطه وقيل يجوز في كل مسجد وقيل في مسجد مكة ومسجد المدينة والمقدس
وذكر في التاج ان في المقدس خلافا وادعى بعض العلماء الاجماع على جوازه فيه
واذا اعتكف في مسجد لا تصلى فيه الجماعة او تصلى بعض الخمس فقط جاز له
الخروج لصلاة الجماعة التي لا تصلى فيه والاوّل ان يكون في مسجد تصلى فيه الخمس
بالجماعة لثلاث يخرج ووجب الخروج للجمعة وجاز صلاة العبد مع الجماعة واعتكاف
المرأة بيئتها افضل منه في المسجد ويجوز فيه واجاز بعض المخالفين للرجل ايضا الاعتكاف
في غير المسجد وصح لها بمسجد بستر مع زوج لها او محرم ولو عبدا
قبل او مع امرأة او طفل او طفلة ومع اميتين ومع من لا حاجة له بالنساء وجوز
وحدها وندب له اي لمن اعتكف ان لا يكون الا ذاكرا او قارئا او مصليا
او نائما وفي فساده بحضور جنازة او عيادة مريض قولان وحكمة مشروعية
الاعتكاف التشبه باللائكة الكرام في استغراق الاوقات في العبادة وحبس النفس
عن شهوتها وكف النفس عن الخوض فيما لا ينبغي ويجوز نسخ العلم في الاعتكاف
ودرسه وتعليمه وتعلمه ولا ينسخ بركاء ان لم يحتج اليه وله الخروج للجمعة بعد
الزوال ويرد السلام ولا يبداه وقيل يحضر الجنائز ويصلي عليها واجاز بعض قومنا
الخروج لكل عبادة والصحيح لا يفسده اي ان لا يفسده فحذف ان وارتفع

والاكثر منا على لزوم
الصوم فيه ومن ثم لو نذر
احد ان يعتكف ليلا لم
يلزمه وجوز بدونه وعلى
كونه بمسجد يصلي فيه
بجماعة واعتكاف المرأة
بيئتها افضل وصح بمسجد
بستر مع زوج او محرم
وندب له ان لا يكون الا
ذاكرا او قارئا او مصليا
او نائما وفي فساده بحضور
جنازة او عيادة مريض
قولان والصحيح لا يفسده

لا يوافق الجنازة فيها والصوم والصدقة الا مسلم وصوم يوم واحد من الدنيا خندق
بينه وبين النار وذكر انه يعلى به شجرة يطير الطائر في ظلها حتى يهرم ولو عمر
الف سنة وصوم يوم تهوين له شرة ايام من ايام الآخرة ومن اعطش
نفسه في الدنيا ارواه الله يوم القيامة وروي صوموا بالنهار لعطش يوم النشور وصلوا
بالليل لوحشة القبور وتصدقوا اليوم عسير وحجوا البيت لعظام الامور ومن يصوم الجمعة
يربط الاسلام في قلبه كما تربط الدابة ويجوز التطوع لمن عليه الفرض ولكن
يكراه تأخير القضاء وروي انه ليس بين رجب ورمضان الا ان هذا فرض وذاك
تطوع واول الشهر كالشهر وكذا اخره وكذا اول السنة كالسنة عند بعض وكذا
اخرها ومن صام السابع والرابع عشر والسابع والعشرين ممن صام الدهر ومنهم
من بعد الثالث من المحرم في الايام التي ذكر المصنف ويسقط السابع من ذي الحجة
ومن المندوب صوم الاثنين والخميس ولا يصام في ستة من السنة يومي الفطر
والاضحى ومن صام في احدهما مع علمه به هلك ومن لم يجد ما ياكل كل يوم انقطر
فليفطر بعود او تراب والمشهور ان اكل التراب حرام وانه اعانة على قتل نفسه كما
ورد في الحديث الا ان يخص بغير هذا وثلاثة بعده وهي ايام التشريق اي
ايام شق اللحوم واجاز بعض صومها على الكراهة واجاز مالك صيامها للتمتع بالحج
اذا وجب عليه الصوم ويوم الشك وشدد في الاولين اكثر من تشديدهم
في غيرها اذ قالوا يهلك صائمهما واختلف في هلاك صائم يوم الشك وانته وعدهما
واستجاباه كما مر ونهي عن صوم الدهر وهو العام كله وروي لا صوم
لصائمه ومنع بعضهم صوم الجمعة الا ان يتقدمها يوم ويتأخر عنها اخر وبعضهم
منع صوم السبت وكراه بعض صوم يوم عرفة للوقوف فيها لثلاث يضاعف عن الدعاء
ويندب لغيره وهو يكفر السنة الماضية باب في الاعتكاف وهو لغة اللبس في
المكان وشرعا اللبس في المسجد للعبادة معزوما على دوامه يوما وليلة او يوما وبعض
الليل مما يلي اخره فاكثر وهو الصحيح لانه عبادة يلتزمها لنفسه فما لزم نفسه
وعقد عليه لزمه وقيل ثلاثة ايام فصاعدا وقيل عشرة فصاعدا سن الاعتكاف
وندب في كل زمان ولا سيما في العشر الاواخر من رمضان لموافقة ليلة القدر

ولا يصام في ستة من السنة
يومي الفطر والاضحى
وثلاثة بعده وهي ايام
التشريق ويوم الشك
وشدد في الاولين اكثر
ونهي عن صوم الدهر
وروي لا صوم لصائمه
باب
سن الاعتكاف وندب

وكراه مالك الاعتكاف مخافة عدم الوفاء به والاكثر منا على لزوم الصوم فيه
ومن ثم لو نذر احد ان يعتكف ليلا لم يلزمه وجوز بدونه اي بدون الصوم عند
القبيل منا والحسن وعلي وابن مسعود والشافعي ولا دليل في اعتكافه صلى الله عليه
وسلم في رمضان فقط على ان من شرطه الصوم بل وافق اعتكافه فيه لانه وقت تميزه في
العبادة فقرنه بالاعتكاف ولا يلزم من موافقة عبادة حالا ان يكون ذلك الحال
شرطا فيها ومن اعتكف في اول رمضان او وسطه او اخره اجزاء صوم رمضان
ولا يجزي صوم كفارة ولا التطوع ولا يتوي نافلة بصوم الاعتكاف بل ينوي
الاعتكاف وعلى لزوم كونه بمسجد يصلي فيه جماعة بمعاودة وتصلى فيه
الجمعة ولو بعض الصلوات دون بعض وقيل لا الا في الذي تصلى فيه الخمس
بالجماعة وقيل الا في الذي تصلى فيه الجمعة الا ان نوى مسجدا معروفا وندبه بعض
ولم يشترطه وقيل يجوز في كل مسجد وقيل في مسجد مكة ومسجد المدينة والمقدس
وذكر في التاج ان في المقدس خلافا وادعى بعض العلماء الاجماع على جوازه فيه
واذا اعتكف في مسجد لا تصلى فيه الجماعة او تصلى بعض الخمس فقط جاز له
الخروج لصلاة الجماعة التي لا تصلى فيه والاوولي ان يكون في مسجد تصلى فيه الخمس
بالجماعة لثلاث يخرج ووجب الخروج للجمعة واجاز صلاة العید مع الجماعة واعتكاف
المرأة بيئتها افضل منه في المسجد ويجوز فيه واجاز بعض المخالفين للرجل ايضا الاعتكاف
في غير المسجد وصح لها بمسجد بستر مع زوج لها او محرم ولو عبدا
قبل او مع امرأة او طفل او طفلة ومع امينين ومع من لا حاجة له بالنساء وجوز
وحدها وندب له اي لمن اعتكف ان لا يكون الا ذاكرا او قارئا او مصليا
او نائما وفي فساده بحضور جنازة او عبادة مريض قولان وحكمة مشروعية
الاعتكاف التشبه بالملائكة الكرام في استغراق الاوقات في العبادة وحبس النفس
عن شهواتها وكف النفس عن الخوض فيما لا ينبغي ويجوز نسخ العلم في الاعتكاف
ودرسه وتعليمه وتعلمه ولا ينسخ بكرة ان لم يخرج اليه وله الخروج للجمعة بعد
الزوال ويرد السلام ولا يبدها وقيل يحضر الجنازة ويصلى عليها واجاز بعض قومنا
الخروج لكل عبادة والصحيح لا يفسده اي ان لا يفسده فحذف ان وارفع

والاكثر منا على لزوم
الصوم فيه ومن ثم لو نذر
احد ان يعتكف ليلا لم
يلزمه وجوز بدونه وعلى
كونه بمسجد يصلي فيه
بجماعة واعتكاف المرأة
بيئتها افضل وصح بمسجد
بستر مع زوج او محرم
وندب له ان لا يكون الا
ذاكرا او قارئا او مصليا
او نائما وفي فساده بحضور
جنازة او عبادة مريض
قولان والصحيح لا يفسده

خروجه لما لا بد منه حاجة
 الانسان وطعام لا غنى عنه
 وان لم ياله واثان بيته لا كل
 او شرب او وضوء او حضور
 جماعة لفرض او على ميت
 لزمه حضوره كتاب وولد
 واخ وزوجة بلا وقوف
 لتعزية او كلام في طريق
 ويكلم ويصاغ ماشيا ان
 خرج في حاجة وكل خروج
 مخير فيه مفسد ولا يعمل
 دنيويا باختيار كبيع وشراء
 وجاز بدرهم لا غنى عنه
 وان لم ياله وليكن عمله
 وهمته اخرته وله غسل
 رأسه وترجيله ودهنه
 واكتحال ولا بأس بدخول
 عليه وتحدث معه بمباح
 وفقير يا كل من عمل يده
 ان يعمل وكره لا بفساد
 لغني ومن نوى في يده
 اعتكافه ان يعتكف النهار
 ويعمل الليل بمنزله صنعة
 يده فله ذلك

الفعل اولا تقدر ان فتكون الجملة خبرا والرابط كونها نفس المبتدأ في المعنى والكلام
 كل لا كالية فانه لا قائل لا ينقضه بخروجه لحاجة الانسان ونحوه مما لا يجد بدا عنه خروجه
 لما لا بد منه حاجة الانسان * وغسل نجس * وطعام لا غنى عنه وان لم ياله واثان بيته لا كل
 او شرب * او اغتسال او استنجاء * او وضوء او حضور جماعة لفرض * وقيل
 لا الجماعة * او صلاة * على ميت لزمه حضوره كتاب * وام * وولد واخ وزوجة *
 وزوج وعلى من لا ولي له ولم يجد من يصلي عليه او كان من الاولياء وامتنع باقبيهم
 وظاهره انه لزم الانسان ان يصلي على نحو ابيه وولده مما ذكره وليس بلازم فانه
 ان صلى غيره اجزا فان صلاة الميت على الكفاية ولم ياله اراد بالازم التأكد او اراد
 انها لازمة له ما لم يصل غيره * بلا وقوف لتعزية او كلام في طريق * ولا للتخليق
 والقراءة بل ان وجد من يدفنه وهو مثله في القرب صلى ورجع وان دعي رجع
 باذن * ويكلم * في طريقه * وبصاغ ماشيا ان خرج في حاجة * وقوله والصحيح
 لا يفسده خروجه لما لا بد منه حكم على المجموع لا الجميع فان خروجه لقضاء حاجة
 الانسان والغسل ونحو ذلك مما لا غنى عنه لا قائل بفساد الاعتكاف به وانما الخلاف
 فيما لا بد منه وامكنه ان يعمل في المسجد * وكل خروج مخير فيه * غير مضطر
 اليه * مفسد ولا يعمل دنيويا باختيار كبيع وشراء وجاز بدرهم لا غنى عنه وان
 لم ياله * وان كان عيالا لم يلزمه القيام بهم كيتامى قام بهم ولم يلزمه القيام بهم
 وجاز باكثر من درهم ان اضطر اليه * وليكن عمله وهمته اخرته وله غسل
 رأسه وترجيله * اي مشطه وشعر لحيته * ودهنه واكتحال ولا بأس
 بدخول عليه * اي على المعتكف * وتحدث معه بمباح * في المباح الذي لا بد
 منه * وفقير يا كل من عمل يده ان يعمل وكره لا بفساد لغني ومن نوى في
 يده اعتكافه ان يعتكف النهار ويعمل الليل بمنزله * او غير منزله * صنعة يده
 فله ذلك * قال الشيخ يجي يتفرع المعتكف للتسبيح والدعاء والذكر والصلاة
 والقرآن واشباه ذلك من انواع البر ويعتكف في موضع تجمع فيه الخمس بالاذان
 والاقامة والجماعة والجماعة ولا يكون تحت السقف الا السقف الذي هو في المسجد
 ويقضي دين الناس ولا يتقاضى ما كان له من دين ولا يخرج الى جنازة وقيل الى

جنازة قرابته وان حدث اليه مرض شديد واضطر الى علاج في بيته وخاف
 من ضرر المسجد في قعوده فيه فليخرج وليعالج نفسه فيه وليا كل ان اضطر الى
 ذلك ويبي على ماضى من اعتكافه اذا رفع الله عنه ما به وكذا الحائض والنفساء
 وان انهدم المسجد الذي هو فيه فليتم في تلك البقعة وان اشتد عليه حر او برد
 فليتم ما بقي في غيره من المساجد وفي القواعد ما معناه ان بعضا منع درس العلوم وانه
 يجوز له ان يوصي اهله اذا كان له حاجة وهو قائم لا يجلس وكانت عائشة تعود
 مريضا ان كان على طريقها ويأمر بقضاء حوائجهم ومصالحة لمعاشه ويعقد النكاح
 ويتطيب وان اصحابنا منعوا الدخول تحت السقف لغير المسجد الا مضطرا لفصل
 او قضاء حاجة الانسان واجازه الشافعي وغيره قلت يناسبه ان الحرم يكون تحت
 السقف وكانوا لا يكونون تحت السقف اذا احروا فنهوا عن منعه ونذر بعضهم
 ان يصوم ويضحى للشمس فنهى صلى الله عليه وسلم وامره ان يستظل وكان صلى
 الله عليه وسلم لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان وله اثان مجالس العلماء في المسجد
 وكتابة العلم وبعض كرهه وله ان يشترط ان يتعشى في منزله عند بعض وقيل لا
 وان نذر الصمت في اعتكافه تكلم بلا كفارة وقيل يلزمه ان يطعم مسكينا او
 مسكينين ان تكلم وقيل ان رأى السلامة في الصمت فليوف به ومن نذر ان يقوم
 في الشمس ولا يتكلم فليقعد ويستظل ويتكلم قيل وله ان يشترط فعل شيء يمنع
 الاعتكاف لا الجماع ولا الافطار وقيل لا الا ساعة وقيل يوما واذا قطع اعتكافه
 لغير عذر وجب عليه القضاء ولا يعتكف على ميت وقيل ان كان عليه اعتكاف
 شهر اطعموا عنه ثلاثين مسكينا للاعتكاف وثلاثين للصوم اه واجاز مالك للمعتكف
 البيع والشراء وعقد النكاح وفي التاج يسلم ويرد السلام وان كذب كذبة استغفر
 الله وان خرج ليتوضأ وكله احد فله ان يكلمه ولا يقف وان وقف يكلمه خارجا من المسجد
 وقف في المسجد اذا قضى قدر وقوفه معه وله الخروج لجنازة يلي امرها ويصلي عليها وله
 ان يقف ان شاء حتى يدفن ولا يقعد لتعزية ولا يقف لها فاذا فرغ قعد فيه بقدر ذلك
 ان فعل وان عاد مريض في بيت لا غناء عليه قعد فيه ان شاء ويقعد في بيت نفسه لو وضوء وتعمم
 وتقمص وتشر بل وحلق واخذ شارب وقصه وقلم ظفر وله الصعود على ظهره ان

اذا لم يجد ماء ولا بأس بقتل قمل خارجة ان اذاه وان اعتكف الامام وارادوا الصلاة في الصلحة وهي مقدمة باب المسجد ندب له ان يأمر غيره بالصلاة فيها وان غزلت المعتكفة لتكاثر ومباهة فسد اعتكافها وله البدء بالسلام عليكم وقيل لا ويرد مثل ما قيل ولا يقول كيف اصبحت ونحوه ولا فساد ان قال ويفسد بالمعصية وقيل لا بل بالوطي واذا اشتغل بغير طاعة فقد قدر ذلك بعد الفراع وله الخروج والتكاح في العيد وبينى من الغد وكذا الحائض تخرج وتبني بعد الطهر وكذا النساء وكذا المريض ان خرج بيني بعد الراحة ومن نذر اعتكاف سنة ابدل العيدين وفي بدل رمضان خلاف وله شراء طعام له او لعياله ان لم يجد من يكفيه وقيل الا بدركه بما لا غنى عنه وان خرج كما يجوز وعرضت له مباحة ففعل فقد قدرها بعد الفراع وقيل العمل فيه لفقر بما يقوت عياله افضل من التسبيح وله الاذان في المنارة ان كانت في المسجد او بقربه ومن نذر اعتكاف الليالي وحدهن لم يلزمه وزعم مشوبة ان المعتكف اذا خرج من المسجد لا يكلم احدا وان كلفه فسد اعتكافه ولا يخرج للجمعة الا بعد الاذان ويرجع قبل ان يركع ركعتي السنة وكلم رجل معتكفا فقال اني نذرت للرحمن صوما فقال ابو عثمان هذا كلام واجاز بعض قومنا الخروج لاداء الشهادة ان دعي لا قامتها ولا يأكل الا في المسجد ولا يغسل الا لواجب وان جاوز الماء القريب الى البعيد بلا عذر فسد اعتكافه ولا بأس ان يتسوك في وضوءه لصلاة الفجر ولا يخرج لاجله وحده ويستبرئ خارج المسجد وان تسوك في استبراه فلا بأس وله ان يعالج طعامه ان لم يجد من يبالجه ويخرج لتجبة واذا فرغ فقد قدر ذلك ولو ليلا بدل نهار او نهارا بدل ليل اه بزيادة ومن شروطه ترك الجماع وان بليل لا التقيل ومن تعده * اي الجماع ولو ليلا * لزمه البدل والكفارة * المغاظة ولو لم يصم نهارا بناء على ان الاعتكاف يصح بلا صوم * وقيل البدل * لما مضى ويومه * فقط كواطيء بنسيان * في اعتكافه يبدل يومه وما مضى * وهل كفارته على التخيير كرمضان * وهو الصحيح * او على الترتيب * المتفق فصوم متتابعين فاطعام ستين * كاظهار قولان * وقيل يلزم الجماع ديناران والبدل وقيل رقة والبدل وان لم يجدها فبدنة وان لم يجد فمشترون

ومن شروطه ترك الجماع وان بليل لا التقيل ومن تعده لزمه البدل والكفارة وقيل البدل فقط كواطيء بنسيان وهل كفارته على التخيير كرمضان او على الترتيب كاظهار قولان

صاعا من تمر وقال مالك وغيره يفسد بالتقبيل واللمس فليسوا مجتمعين على ان التقبيل يفسد كما قيل * وان تعمد اكلا او شربا ابدل اعتكافه * وقيل بالكفارة * ويبدل * ويومه * واعتكافه * ان نسي وكذا واطه به * اي بنسيان يبدل يومه * قبل وهو البقي * وقيل لا ينتقض يومه بنسيان اكل او شرب او جماع وقيل يلزمه هدم يومه وما مضى بالجماع بنسيان ومركلام في ذلك وقيل يبدل اعتكافه اشار اليه الشيخ يحيى ويلزم المرأة ما لزمه ان طأعته وكان في اعتكاف وان اكرهها لزمته كفارتها ايضا وقيل لا الا ان اعتكفت برأيه ومن تعمد انزالا فانزل بأي وجه كان فكالجماع عمدا ومن اذن لزوجته في اعتكاف او خرج او غيره ودخلت فيه فليس له منعها حتى يتم واذا علمت ذلك * فقل يصح بعشرة ايام فاكثر * لانها اقل ما روي عنه صلى الله عليه وسلم اعتكف واختاره بعض واعتكف ايضا عشرين * او بثلاثة كذلك * اي فاكثر * قولان * ثالثها صحته بيوم فصاعدا مع بعض ليل قبله مما يليه وهو الصحيح لانه نفل لاحد له الا بنص صريح ومن لم يشترط الصوم لم يلزمه بعض الليل بل يقول اقل ما يكفي يوم وفي التاج ان المرأة لا تعتكف الا باذن زوجها ولو نذرا ويعتكف هو ولو كرهت اذا خلف لها ما تحتاجه وان حلفت ان تعتكف كل يوم جمعة فحاضت لزمته الكفارة لا الاعتكاف واذا قطع الحيض او غيره الاعتكاف تم بعد زوال المانع والا فسد وان نذرت اعتكاف ايام الحيض فلا عليها وان نذرت اعتكافا فالاولى ان يأذن لها وله منعها وان نذرت اوصياها في ارض وكره صامت في منزلها واطمعت عن كل يوم مسكينا وان نذرت في اربع زوايا المسجد اعتكفت يوما في كل وان نذرت في جامع فخافت اعتكفت في مسجد تآمن فيه ومن حاضت قبل الغروب فسد يومها وتدخل قبل الفجر اذا طهرت وقيل للمرأة ان تقضي الواجب ولو منع زوجها وله منعها بعد الدخول فيه باذنه عند بعض وقيل حتى يتم اليوم منعها ان شاء ويفسد صوم الاعتكاف ما يفسد صوم غيره * جامعة * لا عذر بالحياء في تأخير الغسل ويعذر اذا اشتغل بما لا يصل الى الاغتسال الا به ولو طال جدا ولا تعذر المرأة باشتغالها بتطهير تستغني عنه في الاغتسال او في التيمم فلو امسكتها الاغتسال مع الحشو

وان تعمد اكلا او شربا ابدل اعتكافه ويومه ان نسي وكذا واطه به قبل وهو البقي فقل يصح بعشرة ايام فاكثر او بثلاثة كذلك قولان

لتدرك واشتغلت بتطهير ولم تدرك الغسل لمدت مضية وكذا ان اشتغلت امرأة
بتطهير فرجها بالطوب واخرت التيمم للاغتسال حتى لم تدركه او اخرت لذلك
اغتسالها لمدت مضية لانها يمكنها التيمم للاغتسال من الجنابة على اي حال كانت
وكل من اشتغل بما يمكن الغسل بدونه فهو مضيع والمضيع ينهدم يومه وما قبله وفي
الاثر من نام واهمل نية الغسل ولم يدركه انههدم صومه ورخص يومه وقيل يصوم
شهرا بدل يومه والاهمال ان ينوي ترك الاغتسال ولا ينوي ان يغتسل وفي الاثر
ان نسي الاغتسال او لم يفته الجنابة في النوم حتى اصبح فلا اعادة يوم عليه وفي
الاثر اختلف في لزوم الكفارة لمن ضيع وفي الاثر انه اذا امكنه الغسل في موضع
فاخر الى اخر بلا ضرورة فضيع وانه من لم يتوان فاصبح اعاد يومه وقيل لا وان
من العلماء من اصحابنا من يقول فيمن اصبح جنباً عمدا يعيد رمضان كله وعليه كفارة
مغلظة وقيل لا كفارة عليه ووجه الكفارة قوله صلى الله عليه وسلم من اصبح جنباً
اصبح مفطراً فهو كمن افطر باكل او جماع وان من العلماء من قال لا قضاء على ناسي
رمضان او ناسي الجنابة فاخر الغسل او اكل او نحو ذلك وانه روي انه صلى الله
عليه وسلم اصبح جنباً من جماع من غير احتلام والانباء لا تحتلم واغتسل نهاراً فاو له
بعض اصحابنا انه نسي فتذكر نهاراً او غلبه النوم بعد التأخير لا غسل لوسع الوقت
وان من اغتسل من الرجال قبل البول ونزلت منه نطفة من موجبها الماضي يعيد الغسل
ولا بدل عليه ان لم يدرك الغسل من الثانية حتى اصبح على الصحيح ومن قال لا
غسل من نطفة ميتة قال لا غسل من هذه الثانية ولا نقض صوم عليه بها وان
المغتسل يبدأ بفرجه فرائسه وان عكس جاز وان طلع الفجر قبلها وقد بدأ بغيرها
من بدنه ولو غسل اكثره انههدم قلت لا وقيل من آخر الغسل عمدا حتى أدرك
الاستنجاء وغسل الرأس لم ينهدم قلت ينهدم ومن اشتغل بغسل ثوبه عن غسل
الجنابة فاصبح انههدم صومه وفي التضييع معصية فمن اصر عليه بريء منه لانها اما
كبيرة واما صغيرة والصغيرة يبرأ منها من اصر عليها وقد قيل التضييع كفر تجب به
الكفارة وانه من لم يضيع لكن ان اشتغل بالغسل فاته الاكل او الشرب فياخذ به ضرر او مشقة
شديدة فانه يفعل ما يحتاج اليه من اكل او شرب او منها وفي اعادة يومه قولان

اصحها الاعادة اعني القضاء وان من اجبر زوجه او امرته على الجماع لا بدل عليها ولا
شيء عليه الا التوبة وقيل تبدل يومها وتلزمه مغلظة لانه افسد صومه ما قلت هو الصحيح وان
كان هو صائماً لزمته اخرى ايضا وكذلك في صوم الكفارات وان من توانى في
الغسل حياء طالبا لموضع او حال لا يستحي فيه يعيد يومه فقط قلت بل ماضى
ومن خاف من السبع فلم يغتسل حتى اصبح انههدم ما صام لانه لم يتيمم لجهله وقيل
يومه فقط وكذا من خاف من الجن والقول بيومه فقط اما قول ان كل يوم فريضة
واما قول من قال من عمل في الصوم او الصلاة بجهل عذر ان تاب ولا عليه وهو
قول ضعيف لا يعمل به لان الجهل عمد ومن لم يعلم بالجنابة حتى اصبح او نسي حتى
اصبح قام من حينه والاعد مضيعا وان لم يعلم الا في الليل بعد او بعد ليال قضى
وقيل لا عليه الا من حيث علم وقيل لا بدل عليه مالم يمض اكثر اليوم وقيل مالم
يمض اليوم كله ومن نام على جنابة عارفا انه في رمضان فهو مضيع وان نسي انه في
رمضان اعاد يومه وقيل لا قضاء على ناس ومن تجاهل نهاراً فبجاءها مبيح الافطار
كحيض ونفاس وسفر وجاءه مبيح الافطار كسفر ومرض فعليه القضاء والكفارة
وقيل الكفارة في السفر فقط لانه احدث بعمد واختيار قلت التمثيل بالسفر يتم
على قول من قال يجوز للمسافر الافطار للسفر ولو لم يبيت نيته من الليل ومن اغتسل
بماء نجس لم يعلم انه نجس فما عليه الا بدل ما صام بذلك وقيل لا قضاء ويعيد الغسل
من حين علم وقيل هو كالمضيع ونسب لابن محبوب ولا يصح عنه الا ان علم بنجسه
فانه مضيع وان من رأى جنابة في ثوبه ولم يدرك من اي وقت فاغتسل من حينه
فلا عليه والا قضى ماضى ومن نام على جنابة يظن ان اصحابه يوقظونه لسجود
فلم يوقظوه قضى يومه فقط وان لم يتيمم في السفر ولا ماء له حتى اصبح قضى
ما مضى في السفر والحضر وقيل ما مضى في السفر وقيل يومه واخطأ من قال ما عليه
بدل ومن تيمم من الجنابة لصلاته قبل الفجر لم يجزه للصوم ولا للصلاة وقيل
يجزيه لما وهو قول ابن محبوب رحمه الله وعن ابي المؤثر من وجد لمة في جسده
نهاراً فغسلها صح صومه قلت يعيد يومه وصلاته وانه من لم يجد ماء فلم يتيمم حتى
اصبح قضى ماضى لوجوب معرفة التيمم وقيل انه لا قضاء عليه وانه لا يلزم معرفة

النيم قلت هذا خطأ مخالف للحديث والقراءان وقد ذكر الله النيم في القراءان
 طهارة لمن لم يجد الماء او لم يطق استعماله ومن طلع عليه الفجر ولم يغتسل لعذر
 النسيان او الاحتلام او نحو ذلك وقام من حبه لم يفسد صومه وقيل فسد ومن
 علم نهارا او احتلم فيه فاشتغل بربط بقرة او حلها او بكلام مع احد فارغا عن عمله
 بطل ماضى عنه وقيل يومه اما اذا لم يبطله ذلك عن عمله مثل ان يفعل ذلك
 وهو يستجمرا ويستنجي او يسخن الماء فلا بأس او تكلم ماشيا بلا وقوف او رد
 سلاما او سلم وقيل لا نقض عليه حتى يتوانى مقدار ما يغتسل وقيل ما لم يمر عليه وقت
 صلاة وليس هذا من اقوال اصحابنا وقيل لا نقض على من توانى ويتصدق بمكوك
 من بروه وبيتان او وبة او نصفها او ربعها او ربع نصفها اقوال ومن لم تمكن
 نفسها لزوجها ودافعته وغلبلها وبعد ما غلبها امكنته نفسها فعليها بدل يومها قلت
 ينهدم ماضى الا ان بقيت على الدفع حتى فرغ من حاجته ونزع ورمضان عندنا
 فريضة واحدة وقال غيرنا ثلاثون فريضة او تسعة وعشرون فريضة وان من وطئ
 زوجته اخر الليل يظن انه يدرك الغسل ولم يدركه اعاد يومه فقط في قول بعده
 غير مضى وعن حاجب من وطئ امرأته نهار رمضان فرق بينهما ولا يجتمعان
 ابدا قلت لا يصح عنه هذا وان من لزمته الجنابة نهارا باحتلام او نسي او بنوم من
 ليل فاستنجى وغسل رأسه فقط صح صومه واعاد صلاته ومن اكره زوجته او
 جامعها سكراته او نائمة ولا شعور لها وعلمت بعد فليل لا قضاء عليها لانه لا عمل لها
 وتقوم من حين علمت وعن الحسن عليها القضاء وعن مالك القضاء والكفارة وهو
 خطأ وعنه القضاء بلا كفارة ومن اكل في يوم الثلاثين عمدا ثم بان انه يوم عيد
 كفر او عصي قولان ولا كفارة عليه خلافا لابن محبوب ومن اكل يوم رأى هلال
 شوال يوم الثلاثين او يوم تسعة وعشرين كفر وانهدم صومه وازمته مغالطة وزعم
 بعض انه يقضي ماضى ولا كفارة عليه وبعض انه يقضي يومه ولا كفارة عليه
 وان من اصبح في رمضان على الافطار بلا عذر الا انه لم يأكل ولم يشرب الى
 الليل ولم يجامع استغفر وقضى يومه فقط لانه نوى الكفر ولم يكفرات عليه الكفر
 والكفارة والانهدام فان الاصبح على الافطار كفر ومن افطر على حرام فلا ثواب

لصومه ولا اعلم ان عليه قضاء يومه قلت فيه قول بلزوم البدل ليومه والصحيح
 الاول لانه يومه قد تم والفرق بين من ظن انه باق في الليل فهو على الاصل في
 اخر الليل فانه يقضي يومه وقيل ماضى وقيل لاشي عليه ومن ظن انه في الليل
 وهو في اخر النهار فهو في غير الاصل لانه في النهار فهو الاصل له وعليه قضاء ماضى
 مع يومه وقيل يومه ولا قائلا لاشي عليه الا قولنا شاذ وانهم اختلفوا فيمن اكل
 وهو يشك في طلوع الفجر فليل له الاكل والشرب وقيل لا وذلك فيمن يعرف
 الفجر من غيره واما من لا يعرف فان وافق النهار انهدم صومه وقيل يومه وزعموا
 عن مجاهد وعطاء وعروة بن الزبير انه لا قضاء عليه وان اذن في غيم ثم ظهرت
 الشمس اعاد يومه كل من اكل به ويعلم كل من قدر عليه ولا شي عليه فيمن لم
 يعلم به او لم يقدر عليه وبعد الاذان وانه قيل لابن عباس اكل حتى اشك فقال
 كل حتى لا تشك فما تفسير قوله حتى لا تشك قال مضى كل حتى لا تشك الا انك
 في الليل وقال من قال كل حتى تعلم ان الصبح قد طلع لقوله تعالى كلوا واشربوا
 حتى يتبين لكم الخطيط الايض الاية والخطيط الايض هو الفجر المستطير لا الصبح
 الذي تسميه العرب الصبح الكذاب وانما يسمى صبحا لشبهه به ولجواره وانه من
 وقت غروب الشمس الى غيوب الشفق قدر ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس
 وقيل اختلاف قليل في طول النهار وقصر الليل وفي قصر النهار وطول الليل واذا
 طلع الفجر يكون نفس الانسان من المنخر الايسر اقوى منه من المنخر الايمن الى
 ان يغيب الشفق ليلا واذا غاب انعكس الى طلوع الفجر ومن كان ينظر في القمر
 يشكل عليه طلوع الفجر اول الشهر واخره وسائر الليالي ينظر متى يطلع ومتى يغيب
 فان القمر يغيب في ليلة السابع نصف الليل ويطلع نصف الليل ليلة احدى وعشرين
 وفي الليل والنهار اربع وعشرون ساعة والساعة ثلاثون شعيرة يأخذ كل يوم واحد
 من صاحبه شعيرة حتى تكمل الساعة في الشهر وكذلك منازل القمر والبروج اثنا
 عشر تمكث الشمس في كل برج شهرا والبرج ثلاثون مطلقا بين كل مطلعين شعيرة
 تزيد الشمس في كل يوم شعيرة وتنقص في كل يوم شعيرة فتكمل الساعة في ثلاثين
 يوما فتتحول الشمس الى البرج الاخر الحمل والثور والجوزاء للسيف والسرطان

والاسد والسبلة للقيض والميزان والمقرب والقوس للربيع والجدي والدلو والحوت
للشئاء وبين غيوب الشفق الاحمر والابيض ما بين غيوب الشمس الى غيوب الشفق
الاحمر كذا قيل واذا اردت معرفة الزوال فقف في مستومن الارض وعلم موضع
قدميك وموضع رأسك وتتح عنه فما دام الظل ينقص فانه في الزيادة واذا انتهى
نقصانه فزاد قليلا فقد زالت الشمس واذا صار ظل كل شيء مثله من موضع الزوال
فهو آخر الظهر وعلم موضع زيادة الظل بعد نقصه فاذا زاد عن ستة اقدام ونصف
من الموضع الذي زاد الزوال عليه فقد دخل وقت العصر واذا ظهرت النجوم
الصغار فقد غاب الشفق الاحمر وذكر ابو اسحق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا غاب الشفق الاحمر فذلك آخر وقت المغرب ويكره الافطار بما لم تمسه
النار او حرها ومن اخلاق الانبياء تعجيل الافطار وتأخير السجود وطول السجود
ويفطر عند الغروب وصبح الفطر برطب وان لم يكن فتحات والافحسات من
ماء فانه طهور وجاء الامر بذلك صلى الله عليه وسلم وفي الاثر يفطر قبل الصلاة
الفريضة وغير الفريضة ليحضر القلب فيها وشهر قبل الصلاة في صوم الفرض
وبعدها في صوم النفل لانه احديثه بخلاف الفرض ودخل في صوم الفرض صوم
انواع الكفارات وفي الحديث اذا حضر الشاء وحضرت العشاء فابدأوا بالعشاء
فقيل المراد ابدأوا بالصلاة لانها تقوت ولا يفوت الاكل ولانه بعد الصلاة اهنا
وامراً وقيل بالعكس في الحديث ليحضر القلب وان كان القلب لا يضعف في
الصلاة بتأخير الاكل فلا شك ان الصلاة احق بالتقديم وعنه صلى الله عليه وسلم
اذا حضر وقت الطعام ووقت الصلاة بدأ بالطعام وهو المشهور وعنه صلى الله عليه
وسلم استعينوا على الصيام بالسجود وعلى قيام الليل بقائلة نصف النهار وروي ان
عمر كان يفطر على الجماع ويقول هو احل الاشياء ويقضى رمضان في باقي الاشهر
الا العبد من صامها عصى او كفر وهل انعقد الصحيح انه لم ينعقد وسواء
القضاء والكفارة وغيرها ومن افطر في سفره وقضى فيه رمضان اخر او كفارة
او غيرها هل ينعقد صومه الصحيح المنع لان رمضان الحاضر احق بصومه وبالقدرة
التي قدرها ويقضى في التسعة الاولى من ذي الحجة وفي ايام التشريق وعن علي

ابن ابي طالب والحسن البصري والزهري كراهة القضاء وصوم الكفارة وغيرها
في ايام التشريق والتسعة قبل النحر اما التسع فالاولى صومهم نافلة واما ايام
التشريق فلنهيته صلى الله عليه وسلم عن صومهم الا ان المذهب ان نهيه
عن صومهم تنزيه لا تحريم فمن صامهم نفلا او كفارة او قضاء صح صومه
على الصحيح ويصام يوم الشك آخر شعبان في صوم متتابع سابق قال ابو عبد
الله لا يصام ايام التشريق عن كفارة ولا نذرا الا ان نذرا ان يصومهم بعينهم
وجاء النهي عن صوم يوم الجمعة الا مع يوم قبله ويوم بعده وفي رواية الا مع يوم قبله
او يوم بعده وذلك تاذيب لا تحريم وجاز بلا كراهة ان كان عن كفارة او من
نذرا او ايام البيض ويقال نهى عن صومه منفردا لانه يوم دعاء الى الدين فيفطر
الداعي لئلا يضعف عن الدعاء ويقال نهى عن صومه كذلك لانه عيد فهو يوم
الحلو بالاهل وجاء النهي عن صوم يوم عرفة قليل مطلقا وقيل في حق من حج لئلا يضعف
عن الدعاء والوقوف والذكر وهو الصحيح فمن لا يضعف اختبر له صومه ونهيه
عن صوم يوم السبت الا في واجب او صوم متتابع وعنه صلى الله عليه وسلم صوم
يوم السبت لا لك ولا عليك وذلك لان اليهود تعظمه فانه لليهود والاحد للتصاري
والثلاثة للصائين والجمعة للمؤمنين فلا يقصد صوم يوم من الثلاثة قصدا لتعظيمه
لانا امرنا بمخالفة المشركين ولو قصدنا يوم السبت لان موسى يعظمه او الاحد
لان عيسى يعظمه لجاز وكان عبادة ولكن يحذر توهم موافقة اليهود والنصارى بذلك
فانه لاحظ لهم في الدين بعد بعثة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الا باتباعه وعنه
صلى الله عليه وسلم افطر يوم السبت ولو يعود غيب تمصه او لحي شجر ويستحب
ان نخالفهم في كل ما يمكن وكان صلى الله عليه وسلم يقوم عند دفن الميت فريهودي
فقال كذلك نفعل نحن فامر المسلمين بالعودة وكان بعض علماء عمان رحيم الله
يقوم داعيا من حين صلى ودعا يدعو مستقبلا الى الضحا ولما بلغه احاديث يوم
السبت ترك ذلك يوم السبت وعن سفیان الثوري عليكم بصوم الاربعاء والخميس
والجمعة فلصائمهم اجر نبي بلغ رسالة ربه وعن عمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم عن صوم
يوم الاثنين قال لاني ولدت فيه وانزل علي الوحي فيه ونهني عن صوم الدهر وقال

لا صام صائمه ولا افطر فذكر بعض انه من افطر في العيدين وايام التشريق قيل
 ويوم الشك فليس بصائم الدهر لانه لم يسرد الصوم قلت بل هو سارده فقد قارف
 النبي لانه صلى الله عليه وسلم قد نهى عن صوم ذلك ومع ذلك نهى عن صوم
 الدهر ثم انه انما ينهى عن صوم يوم الشك على قصد ان يكون من الشهر المستقبل
 اما صومه لغير ذلك كصومه في ايام قبله فلا بأس به وصيام ثلاثة ايام من كل شهر
 اوله او وسطه او اخره متتابعات او متفرقات يعني عن صوم الدهر والحسنة بعشر
 فذلك شهر كامل ويستحب الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر الا في ذي الحجة
 فالرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر اخرجنا عن ايام التشريق وعن عائشة كان
 صلى الله عليه وسلم يتحرى الاثنين والخميس وعنها انها كانت تتحرى السبت والاحد
 والاثنين ومن الشهر بعده الثلاثاء والاربعاء والخميس والذكر افضل من الصوم
 وعن ابن عمر لم يصم النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة ولا ابو بكر ولا عمر ولا
 عثمان فانا لا صومهم وروي ان عمر يصومه والزيبر وعائشة وعثمان بن ابي العاصي
 وكان الجاهلية لا يأتون ايام التشريق الا قوتا فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن متابعتهم فقال انهن ايام اكل وشرب وبعولة وعنه صلى الله عليه وسلم ايام البيض
 كعبة الدهر وصومهم صوم الدهر ومن دخل في نافلة صوم او صلاة او غير ذلك
 وتركها فعليه قضاءها على الصحيح لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول ولا تبطلوا
 اعمالكم ولان ذلك وعد منه وعهد الله يجب الوفاء به ولان ذلك كالنذر والاعتكاف
 وحج النفل وهن يجب على داخلهن قضاءهن ان نقضهن بل يجب اتمام حجه وقضائه
 من قابل وعن جابر من الزم نفسه شيئا الزمناه اياه وفي تركها اتخاذ العبادة عبثا واما
 قول من قال لا يلزمه مطلقا وهو رواية عن جابر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود
 والشافعي واسحاق واحمد لانها نفل ولا يعاقب على النفل فيمارضه انها فرض بيته
 وعزمه وقيل ان تركها لما هو افضل فلا قضاء كما روي عن ام هانيء جاء رسول الله
 صلى الله عليه وسلم شراب فبقيت فضلة فسقانيها فشربت عمدا فقلت يا رسول الله
 اني صائمة وكهنت ان ارد سورك فقال ان كان قضاء من رمضان فابدليه يعني او
 واجبا اخر والا فلا بدل عليك وفي الاثر لعل موجب القضاء لم يصح عنده الحديث

عن ام هانيء ومن ذلك ان يصومه ويدعوه اخوه في الله الى الافطار فليطرو عنه
 صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر وعنه صلى
 الله عليه وسلم الصائم المتطوع على اختياره ما لم يتصف النهار وقيل عن بشير من
 اصحابنا العمانيين رحمهم الله انه ان تكلم بيته لزمه الوفاء وازمه القضاء ان نقضها
 وان نوى ولم يكلم بها لم يلزمه شيء من ذلك وقال موسى بن علي لزمته تكلم اولم
 يتكلم وهو الصحيح وقال الكوفيون وابو ثور ومالك اذا نقض النفل من غير عذر
 لزمه قضاءه وان نوى نافلة وهو في حال لا يجوز منه ولم يعلم فلا عليه اداء ولا قضاء
 مثل ان ينوي صلاة ركعتين الآن فقام يصلي فبان له انه ليس على طهارة ومن نهى
 والداه او امه عن نفل لا يضروه ففعله فله الثواب ولا عقاب عليه في مخالفتها وفي
 كتب اصحابنا العمانيين ان الذي يقضي رمضان ان سافر فافطر يصح له ما قضاه عند
 الجمهور وان عليه العمل في الاثر ان فصل صوم رمضان بين ايام صوم متتابع
 كقضاء جاء رمضان قبل تمامه او كفارة جاء قبل تمامها فادأ أصبح عقب العيد
 صائما صح له ما مضى وما يأتي فكيف يقول في قوله تعالى متابعين ولعله لم يعد
 رمضان فاصلا كما لم يعد افطار العيدين فاصلا ولا افطار الحيض او النفاس قالت
 عائشة رضي الله عنها نزلت الآية فعدة من ايام اخر متتابعات ففسخ لفظ متتابعات
 وبقي حكمه وكان ابي يقرأ فعدة من ايام اخر متتابعات وذكر بعض انه لا اطعام
 على من افطرت لارضاع او لحمل ولا على من افطر لمرض في رمضان ولا على من
 افطر لعذر ما ولا على من جاء رمضان الآخر وعليه قضاء لم يقضه وهو قادر وانما
 الاطعام كان اولاً من شاء صام ومن شاء اطعم ولو قدر على الصوم ثم نسخ الى
 وجوب الصوم على القادر والمشهور ان على من ضيع القضاء فاردا عليه حتى جاء
 رمضان يطعم واما اطعام ابي عبيدة عما مضى مع انه لم يقدر على القضاء حتى جاء
 رمضان وصامه فتطوع منه رحمه الله وزعم بعض ائمة قومن ان من احتضر في
 رمضان يوصي ان يصام عنه باقيه قلت ليس عليه ذلك وفي الاثر يصام عن الحي
 العاجز او يطعم واما الميت فلا يطعم عنه ولو اوصى بالاطعام بل يصام والاوى في
 الصوم عن الحي اكبر منه وذلك مذهب اصحابنا من اهل عمان والمشهور في المغرب

انه ان اوصى بالصوم صاموا واو اطعموا والا طعام اولي وان اوصى بالا طعام اطعموا ومذهب
 اهل عمان في ذلك اولي لانه اوصى بالصوم فلينفذوا ما اوصى به وهو الصوم واذا وجب عليه
 الصوم فكيف يقوم عنه الاطعام ومن اهل عمان رحمهم الله من قال باختيار الاطعام على الصوم
 كما قال المغاربة وهو مروى عن عمرو بن عباس وعائشة والزهري والحسن وعن مالك بن
 انس والشافعي واصحاب الرأي لا يصوم احد عن احد وزوي ذلك حديثا وجاء
 حديث اخر اقضوا عنهم الصوم والصلاة اذا اوصوا بهما والله اعلم بصحة ما يروي
 في ذلك والا طعام غداء وعشاء لمن افطر كحائض ونفساء ومسافر وطفل او فطور
 وسحور وعن ابن عباس مدان من بر لكل يوم وقال الشافعي والزهري مد لكل
 يوم وعن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم من
 رمضان لم يقضه فليطعم عن كل يوم نصف صاع من بر وروي فليطعم عن كل
 مسكين ورروي عنه صلى الله عليه وسلم انه امر امرأة ان تصوم عن اخذ لها ماتت
 وعليها صيام وعن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه شهر
 رمضان فقصي عنه اجزاه والمتبادر انه صيم عنه وفي رواية من مات وعليه شهر رمضان
 اطعم عنه ومن قال في وصيته ان علي شهر رمضان او علي صوم كذا وكذا يوما
 او علي كذا وكذا للفقراء ونحو ذلك او قال علي كذا وكذا زكاة او نحو ذلك لم
 يجب على الورثة انفاذه الا ان قال مع ذلك انفذوا ذلك عني وروي ان حفصة
 وعائشة افطرتا من نفل فامرهما بقضاه فيقول بعض هذا امر ندب لقوله صلى الله
 عليه وسلم لام هاني ان شئت فاقضيه وان شئت فلا تقضيه قلت امرها للوجوب
 وانما اباح لام هاني ان لا تقضيه لانها افطرت لعبادة هي شرب سوره صلى الله عليه
 وسلم كما مروى سيما انه افطرت عائشة لجهد اصابها فامرها معه بالقضاء والصوم
 او الاطعام من الثلث والورثة ان يستأجروا واذا جهل حال الورثة كفي قول القائل
 منهم اني فرغت من صوم ما نابني وكذا الاجير ومن عرف بالنقض او ريب فليجعلوا
 مكانه امينا ومن لا يعرف بذلك واذا بدأ القضاء من اول الشهر وكان ثلاثين اتمها
 ولو كان رمضان تسعة وعشرين وان كان تسعة وعشرين ورمضان ثلاثين فليلجزيه
 وقبل يزيد يوما ويجوز الا افطار لمن لا يشتهي الطعام وهو التمر والخبز فلات بل كل بلد بحسب

طعامهم وحالهم وقيل لا يفطر الا ان كان لا يقدر على الصوم وقيل اذا كان لا يأكل
 ما يصل به الليل ولو كان يشتهي الطعام واذا كان ينقص عقله بالصوم افطر وكذا ان
 اشتدت عليه مشقة الصوم جدا او يزداد مرضه او حدوث علة او استمرارها ولا يفطر
 نهرا في قول جمهور اصحابنا ولو كان لا يقدر ولكن يأكل قليلا يوصله الى الليل فيصبح
 على الافطار الا ان خاف على نفسه قال احمد وعطاء اذا غلب افطر وقال الشافعي
 اذا خاف ان يغلب افطر وهل يفطر لصداق او رمد قولان وكذا ما اشبهها مما
 ليس جوعا او زيادة ضرر او حدوثها او استمرارها والظاهر المنع والشراب كالطعام
 ومن اكل اضرورة فزاد هلك وانهدم صومه وقيل يتوب ويقضي يومه ومن ضلت
 ماشيته او اخذها العدو او اخذ مالا فلهم ان يأكلوا ويشربوا ليقودوا على رده
 وزكاة الفطر للمتولى وهو احق بها وان اعطاها غير المتولى اجزته وليست كزكاة
 الاموال ومذهب المغاربة اختصاصها بالمتولى واجاز سفيان الثوري زكاة الفطر
 بالقيمة دراغم او فلسا وكذا اصحاب الرأي ومنهم مالك واحمد والشافعي واجازها
 اسحق وابو ثور عند الضرورة واجاز قوم زكاة الفطر لاهل الذمة الفقراء من اهل
 الكتاب او غيرهم وقيل لا الا ان لم يجد موحدا واجازها للمخالفين وقيل لا الا ان
 لم يجد سواهم ومن لم يجد حبا اعطى دقيقا ورخص ان يعطي فقيرين او اكثر صاعا
 ولا بد ان يعين ان هذا الصاع عن ابني فلان او عبيد فلان او زوجي فلان
 ويجوز عندنا ان يعطى فقير واحد زكاة فطر عن متعددين ما لم يصر بها بحد من
 لا تحل له وفي زكاة الفطر عن عبيد التجر قولان الصحيح الاعطاء عنهم ولزم
 المسافر الذي لا يجد ما يعطي في سفره اذا رجع وقيل لا والصاع خمسة ارطال وثلاث
 واما ما روي ان صاعه صلى الله عليه وسلم ثمانية ارطال فهو صاع الماء الذي ينسل
 به وتعطى زكاة الفطر على الا ببق مطلقا عند الباقلاني وقال الزهري واحمد واسحق
 ان علم مكانه وقال الاوزاعي ان كان في دار الاسلام وقال عطاء وسفيان واصحاب
 الرأي لا مطلقا وقال مالك لا تعطى عنه اذا طالت غيبته وايس منه وكل هذه
 الاقوال محتملة كما قال ابو سعيد رحمه الله واختير الاول لثبوت الملك عليه
 ويعطى عن المملوك ولو مشركا وقيل تعطى عن الذمي وقيل لا تعطى الا عن الموحد

ويؤخذ الموحد يبيع عبده الذي ليس كتابياً في الاعراب ويؤخذ الذي يبيع عبده المسلم للموحد وزكاة العبد المرهون او المعوض على مالكة وقيل على من هو عنده وقيل ان كان فيه الزائد فلي مالكة والا فلي من هو عنده والمبيع يبيع خيار على مالكة والموصى به على الموصي حتى يقبله الموصى له وزكاة المنصوب والمسروق على مالكة اذ لو اعتقه لعتق وقيل لا زكاة فطر على بمنوع من الانتفاع به لهروبه او غصبه او سرقة وقيل في المبيع بالخيار زكاته على المشتري ان كان الخيار له وقيل على من يصير اليه وقيل لا زكاة فيه لانه متردد الملك وزكاة المدبر على مالكة وعبيد العبيد زكاتهم على مالك العبيد لا على العبيد اذ لم يملكوهم تحقيقاً ولا يصح لهم تسري امة تملكوها لانها ملك لسيدهم وزكاة الصداق على المرأة وزكاة زوج العبد الحرة على سيده وقيل لا وزكاة زوج الحر امة على سيدها وزكاة زوجة العبد امة على سيده وقيل على سيدها وقيل بينهما قلت الاول اصح لان عليه مؤنتها وتخرج زكاة الفطر على اليتيم من مال اليتيم وعلى عبيد اليتيم من مال اليتيم وعلى زوجة اليتيم من ماله ايضا وكذا على ازواج عبيده ويخرج الرجل الزكاة على ولد ابنته الحي ان كان بيده من مال الولد وان لم يكن له مال فمن ماله ابيه ان كان بيده والا فمن مال نفسه وقيل لا زكاة على طفل ويعطي الرجل زكاة الفطر على عبيد ولده الطفل وزوجة ولده الطفل وقيل لا زكاة على الطفل فضلاً عن ان تعطى عنه من ماله اخذت هذه الجامعة من كتب اصحابنا من اهل عمان لما فيها من المنافع ولشدة حبي لاهل عمان واهل زنجبار من اصحابنا وهم اصحاب العلوم حديثاً وقديماً ولتمسكهم بالمذهب وشدة بغضهم للمخالفين ولنفهم اياي بارسال الكتب اكثر من وقر البعير ولا هدائهم الى اشياء جليلة ولا تباعهم اياي في اقوالى وترجيحاتى ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله فيبركة اسمك الاعظم يارب زد هم علما ومالا وجاهاً واجمعنا معاً في الخير ❦ خاتمة في وقت الدخول والخروج فمن نذر اعتكاف شهر دخل المسجد قبل الغروب من ليلة شهره وخرج بعده ❦ وان لم يهل الهلال خرج ودخل قبل الغروب من اليوم بعد ❦ وكذا ان عدّه بالايام ❦ عد الشهر ثلاثين يوماً بان قال مثلاً اعتكف شهراً ثلاثين يوماً او اعتقد ذلك ❦ وان نذر عدد أيام كمشرة

❦ خاتمة ❦

في وقت الدخول والخروج
فمن نذر اعتكاف شهر
دخل المسجد قبل الغروب
من ليلة شهره وخرج
بعده وكذا ان عدّه بالايام
وان نذر عدد أيام كمشرة

دخل قبل الفجر ليبيت صوماً من ليله ويخرج بعد الغروب ❦ ونذبه له المكث حتى يصلي المغرب وقيل ان نذر بالايام دخل بعد صلاة الصبح ومن اعتكف رمضان خرج بعد الغروب وقيل ان خرج قبل صلاة العيد فسد اعتكافه ومن التزم اعتكاف ثلث شهر او ربعه او نحو ذلك دخل المسجد قبل الليل ذكره في التاج وذكر ايضا ان من خرج لغير طاعة فسد اعتكافه وان خيمسارحه الله رجاء ان لا يفسد ويقعد بعد الفراغ القدر وان من نوى اعتكافاً في مسجد فهدم وبني فله ان يعتكف فيه او في غيره وان بني اوسع اعتكف حيث كان اولاً وان جلس جانبه حيث تجوز الصلاة فلا بأس ولو لم يكن من الاول وانه ان نذر الاعتكاف ولم ينو محدوداً اعتكف يوماً وان من التزم اعتكاف ذي الحجة لا يعتكف يوم النحر ولا يبدله ومن التزم اعتكاف العيد اعتكف يوماً مكانه وان من التزم شهراً ونوى النهار دون الليل لزمه اعتكافها ولو التزم عشرة ونواه دون الليل فله ذلك ومن التزم اعتكافاً فيما لا يصله تصدق بقدر كراؤه ومؤنته ذاهباً وفي الكفارة خلاف وذكر الشيخ يحيى ان من نذر اعتكافاً في مسجد القرية الفلانية شهراً فاذا فيها مسجدان اعتكف في الاول وان لم يعرفه ففي كل شهر فان لم يكن فيها مسجد ففي مسجد القرية التي تليها وان نذر الاعتكاف في مسجد قرية الموضع الفلاني فاذا في الموضع قريتان ففي الاولى وان لم تعلم فلتصف فيها وانصف في الاخرى والله اعلم ❦ وشرطه التابع ايضا الا لضرورة كمرض مانع من مسجد ❦ وكحيز ونفاس ❦ واحتياجه لمعالجة نفسه ❦ او غيرها من يحتاج للتنجية يخرج ليصرها لتفك من الولد ان لم يوجد غيره ❦ وليخرج ❦ بلام الامر والمجزم ❦ لبيته ويعالج ويأكل ان اضطر ويبيني اذا صح في حينه ❦ متعلق بيبي ❦ وهو كرمضان في صحة البناء ❦ والله اعلم

❦ الكتاب السادس في الحج ❦

وهو لغة القصد وسمي السفر الى بيت الله الحرام للنسك حجاجاً دون غيره من الاسفار لكثرة اختلاف الناس اليه فهو علم بالغلبة واصطلاحاً قطع المناك وقيل القصد

دخل قبل الفجر ليبيت
صوماً من ليله ويخرج
بعد الغروب وشرطه
التابع ايضا الا لضرورة
كمرض مانع من مسجد
او احتياجه لمعالجة نفسه
وليخرج لبيته ويعالج
ويأكل ان اضطر ويبيني
اذا صح في حينه وهو
كرمضان في صحة البناء
❦ الكتاب السادس
في الحج ❦

الى بيت الله الحرام باعمال مخصوصة وهو ضعيف لان ظاهره ان من قصد البيت بتلك الاعمال قد حج ولو لم يعلم الا ان يقال الباء بمعنى مع وكسر الحاء لغة نجد والفتح لغة غيرهم وقيل الفتح الاسم والكسر المصدر وقيل عكسه وهو كالصوم والزكاة والصلاة مما بني الاسلام عليه كالتوحيد * بدأ بالحج لان الباب له وهو اخر مرتبة من اخر حتى وصل اولهن وداعيه لذلك بداه من الاخير ثم انه اما ان يكون بني بمعنى ركب بتشديد الكاف وعلى معنى الباء فيكون المراد بالاسلام في مثل هذا المقام مجموع الحج والصوم والزكاة والصلاة والتوحيد اي ركب بهذه الخمسة واما ان يكون المراد بالاسلام العمل فيكون معنى بناءه على الخمسة انه انما ينفع به اذا وجدت وان الخمسة هي معظم الدين كذا ظهر فتأمل * وعلم اي الحج ويجوز عود الضمير على ما فيكون العطف على بني فيفيد الكلام ان الخمسة علمت * من الدين ضرورة * فان وجوب الحج وما ذكر منصوص عليه في القران والسنة مجمع عليه واضح مشهور غير محتاج لكسب ونظر وبحث حتى كانه من الدين الضرورية واجمعوا على ان الحج لا يتكرر وجوبه ووجه تكرير الكاف ان كالصوم حال من المبتدا على قول سيبويه وكالتوحيد حال من ما لو من ضميره في بني الالارض كقندر وفرض عام تسع والجمع وور على انه فرض عام ست وقيل قبل الهجرة وهو شاذ * والاكثر على ان العمرة فرض كالحج * وهو مذهبنا وقول ابن عباس وقال النخعي والشعبي ومالك سنة حسنة مرغوبة فيها وعبارة بعض عن ابي حنيفة واصحابه انها تطوع واعلمهم قالوا انها سنة لم تبلغ مبلغ السنة المرغوبة فيها المتأكدة وقيل عن ابي حنيفة انها سنة كمالك فله يقول سنة غير متأكدة كما قال مالك انها متأكدة فيجتمعان في انها سنة ويختلفان في التأكد ولا تكرر في السنة عند جابر بن زيد وقيل تكرر الا في اشهر الحج فلا توقع فيها الا عمرة الحج وهو قول باقي اصحابنا وقيل تكرر في السنة كلها متى شاء ويدل لهذا انه لو دخل بعمره مثلاً في اشهر الحج ثم خرج ازمه الدخول باحرام اما بها او بمحج او بها وبها فقط قبل اشهر الحج وهي لغة القصد وقيل الزيارة * ويجب بلوغ وعقل واسلام وحرية * الاولى اسقاط ذكر الاسلام فان المشرك وجب عليه الحج كما وجب عليه الاسلام وسائر الفرائض ومخاطب بذلك لكن لا ينفع

وهو كالصوم والزكاة والصلاة مما بني الاسلام عليه كالتوحيد وعلم من الدين ضرورة والاكثر على ان العمرة فرض كالحج ويجب بلوغ وعقل واسلام وحرية

بما عمل في حال الشرك ولا يكفيه الحج الذي حجه في حال الشرك فاما ان يكون ذلك حكماً بالمجموع المجازي واما انه لما كان حج المشرك لا يجزيه جعل كانه غير واجب عليه واما انه بني على مذهب غيرنا من ان المشرك غير مخاطب بفروع الشريعة واما ان يريد بالوجوب الوجوب الذي اذا امتثل كفى ولا يريد علينا ان من لم يستطع وحج فقد كفاه حجه لانا نقول من لم يستطع الحج لا يتصور منه الحج نعم قد لا يستطيعه ويتكافه ويكفيه ولكن لما تكلفه فتمكن منه فقد استطاعه وعن ابن محبوب اذا حج الصبي والعبد اجزاها ولا حج عليها بعد البلوغ والاعناق ولو اطاقوا لعله لم يصله حديث وجوب الاعادة * واستطاعة * اي الطاقة والاف والسين والتاء للاغناء عن الجرد اذ لم يرد الطوع بمعنى الطاقة * وهل هي الزاد والراحلة * روى ابن عمر وعائشة عنه صلى الله عليه وسلم السبيل الزاد والراحلة وعن عبد الله ابن عمر قال رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الحج قال الشئ افضل فقام اخر فقال يا رسول الله اي الحج افضل قال الحج والتج فقام اخر فقال يا رسول الله ما السبيل قال زاد وراحلة وعلى هذا فيجب على من وجدها ولو كان غير صحيح البدن غير آمن الطريق وغير واجد للمرافقة فيجب عليه من حين وجدها الى ان يصح ويأمن الطريق ويمجد المرافقة فيحج او يوصي به او يستأجر من يحج له حين كان مريضاً او غير آمن او غير واجد للمرافقة وايس من ذلك او من الصحة بحسب الظاهر وان قدر على المشي بلا ركوب ازمه ان كان الزاد ويدل على ان الحج يجب بالمال قوله صلى الله عليه وسلم التي قالت له ان فريضة الحج ادركت ابي شيخنا كبيراً لا يستطيع ان يثبت على الراحلة افأحج عنه ارايت لو كان على اهلك دين فقضيته اكننت قاضية عليه فقالت نعم فقال فذا كذلك حيث قالت ان فريضة الحج ادركت ابي وهو شيخ اي تلت اية وجوب الحج فشمله وجوبه فاقرها عليه السلام على قولها ان فريضة الحج ادركته ولم ينهها عن قولها ذلك فظهر انه ازمه الحج ولو كان شيخاً لا يثبت على الراحلة وما ازمه الحج مع ذلك الا لكونه ذا مال فليوص به او بمحج احداً او يقضيه عنه احد وايضا شبه حجها عنه بقضاء الدين فظهر ان الحج في ذمته كالدين يقضى كما يقضى الدين لكن يحتمل ان تريد بادراك

واستطاعة وهل هي الزاد والراحلة

فريضة الحج نزول وجوبه على من استطاع فأرادت الحج عنه ولو لم يجب عليه
فاجابها بأنه يصح قضاء الدين فكيف لا يصح ان تصحي عنه نفلا مثلاً ثم انه لا يخفى
ان هل لطلب التصديق واذا اتى لها بمبادل كانت لطلب التصور الا ان تلاها فاعلان
متغيران مثل هل قد زيد ام قام وسواء في ذلك ام واو ونص بعض على جواز
او بعدها والقاعدة تقضي بالتسوية والمصنف رحمه الله ورضي عنه لذلك يجبيء باو
بعد هل لا بام ونواقي بام لكان له وجه وهو ان تجعل ام للاضراب وعلى منع او
كما ذكرت نجعلها في كلامه للاضراب وهو وجه تقبل الله عنه كل ما كتبه بفضل
المسجد الحرام والكعبة * او صحة البدن * فعلى من صح بدنه ان يتكلف الحج
وينظر كيف يصله وان لم يصلح بدنه وكان له مال لم يلزمه على هذا القول الايصاء
به ولا احتياج احد فان من يقول الاستطاعة وجود المال يقول ان لم يطق في بدنه
او لم يجد امان الطريق او منع مانع ما فانه يوصي او يحج احدا واذا كانت الظلمة
تأخذ اموالا في المراسي او في المدن او في غير ذلك وكان مال الانسان يفي بذلك
لم يسقط عنه الحج هذا ما اعتقد * او مجموع ذلك او هو * اي المجموع * مع امان
الطريق ومراقبة الاصحاب * الامناء في ذلك ولو لم يتولوا * وهو المأخوذ به عند *
مشايخنا * من افرقية وبلاول قال الحسن البصري وابن جبير والشافعي
وابن حبيب من اصحاب مالك وبالثاني قال عكرمة والضحاك ومالك وبعض
اصحابنا وبالثالث قال بعض الهاميين * خلاف * وقال مشايخنا من الجبل
وعروس والامام عبد الوهاب وابنه افلح الزاد والراحلة وامن الطريق وصحة البدن
وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم على الانسان السفر في حدة والجواب انهم
يقولون يوصي او يحج من وجد الرفقة وعن ابن عباس ازم الحج من له مائة درهم
وحرم عليه تزوج الامة وليس بمطرد لاختلاف احوال الناس وقال الشافعي لاج
على من لا طريق له الا البحر لانه اعدى الاعداء والصحيح ان عليه الحج الا ان
كان الغالب عليه العطف او علم انه تعطل عليه الصلاة ولا يقدر عليها ولو قاعدا
او مضطجما * واستطاعة الحج فعله وهو * اي فعله * حركة الفاعل وسكوته
في ايامه * اي ايام الحج * ومشاهده * اي الموضع التي يحضر فيها الانسان

او صحة البدن او مجموع
ذلك او هو مع امان
الطريق ومراقبة الاصحاب
وهو المأخوذ به عندنا
خلاف واستطاعة الحج
فعله وهو حركة الفاعل
وسكوته في ايامه ومشاهده

لعمل الحج عملا جارحيا او لسانيا كسائر الاستطاعة في سائر الافعال انهماع الفعل
عندنا * وهي غير * ماذا كره الله عز وجل * استطاعة السبيل * واللة استطاعة
السبيل هي عندنا قبل الفعل مستثناة عن سائر الاستطاعة والواضح ان الاستطاعة
كلها قبل الفعل وانها بمعنى القوة عليه ومعنى معالجته وبدل على ما ذكرت ان
استطاعة السبيل قبل الفعل فكل استطاعة قبل الفعل كيف يصح لما مل ان يفرق
بين استطاعة السبيل وغيرها مع ان المعنى واحد * هي المال واتقاء الموانع والخلف
في الزاد والراحلة هل هما من فضلة المال * وهي غير الاصل وغيروا ثلث الدار واللات
الصنعة * او * يعتبران * ولو من اصل يباع وبفضل عن مؤنة العيال * بان يكون الباقي منه
لا يحتاج العيال الى بيعه بل يكفيون بخلته ككراه وثمار ولا يبيع مسكنه لانه من مؤنة العيال
اللهم الا مسكننا عظيما يبيعه ويشترى بباقي ثمنه مسكننا ضيقا او متوسطا وعلى
التشديد يبيع المسكن ويكثري لهم مسكننا الى رجوعه * الى الفراغ من الحج *
والى الوصول الى العيال او يبيع ما يحتاج ويترك لهم ما يبيعهون اذا احتاجوا ويكفيهم
ثمنه وان شاء باع وترك لهم ثمننا فهذه ثلاثة اقوال ولم يذكر المصنف هذا الثالث
ولعله جمعه مع الثاني في قوله او يعتبران والصحيح عندي الثالث اذ لا وجه
لاختصاص العروض ولا لكفاية غلة ما لم يبع من الاصول اذ القصد ما يتوصل به
وهو كما يتوصل بقيمة العروض يتوصل بقيمة الاصول وكما لا يصاحب الاصول معه
ولم يمكنه مصاحبتهما واستفعا بها كذلك غاب العروض لا يتيسر له مصاحبتهما بل
يبيعهما ويسافر بثمنها فكذلك يبيع الاصل ويسافر بثمنه هذا ما ظهر لي ولا قائل بانه
يبيع منزل سكنه الا ان كثرت ثمنه جدا ويمكنه شراء منزل يكفيه ويبقى له من ثمنه
بقية تكفي الى رجوعه وفاعل يفضل ضمير عائذ الى اصل لا بقيد قوله يباع فذلك
استخدام وقيل يبيع الاصل ولو كله ويترك من ثمنه مؤنة العيال الى رجوعه ان
كان ما يتركه بلا بيع لا تكفيهم غلته او يأمرهم ان يبيعوا منه بعده ما احتاجوا اليه
وقيل اذا كان ماله يكفي عياله ذهابا ورجوعا وزادا وراحلة ولكنه اذا رجع لم
يرجع الى شيء بل يسئل الناس لم يجب عليه الحج والصحيح وجوبه عليه لوجود
تمكينه من الحج ولا يعتبر المال مانعا بعد وصوله اذ الله اولى بذلك ومن لا

وهي غير استطاعة السبيل
وهي المال واتقاء الموانع
والخلف في الزاد والراحلة
هل هما من فضلة المال او
ولو من اصل يباع وبفضل
عن مؤنة العيال الى الفراغ
من الحج

يحيد امان الطريق الا يزوم المال سقط عنه الحج وكذا ان كان يؤخذ عنه بعض ماله فقرا وقيل يلزمه الحج في الوجهين الا ان كان يؤخذ من ماله حتى يحجف به وهو الظاهر ان كان ماله يقوم بذلك والاعى يلزمه الحج اذا استطاعه ووجد من بقوده او يقود دابته من ولد له او لغيره ولو باجرة يقوم بها ماله وقيل لا يلزمه ويلزم الشيخ ان كان يمسك نفسه على الراحة وتبقى المرأة ماتتزين به لزوجها من الحلي بلاسرف ونحج بالباقي اذا كان لها زوج والا باعت الكل ولا خلاف في انه **❦** اي الحج وما يحتاج اليه الحج **❦** بعد **❦** ابقاء **❦** نفقة العيال **❦** الى الرجوع **❦** و **❦** بعد **❦** قضاء الدين **❦** وان كان يترك اولاده في الصدقة فقد قيل يجب عليه الحج ويمسب في الدين ماعليه من كفارات ونحوها مما لا خصم له فيه الا ان لم ينوي الخلاص من ذلك في حياته بل نوى ان لا ينفذ الا بعد موته فانه لا يبق لها مقدارا وفي التاج انه لا يجب الحج في عبيد الخدمة ويجب في عبيد التجارة ان بلغوا زادا وراحلة ومن لم يحج حتى افتقر فالحج دين عليه وبودي به وانه لزم قيل ذاصنة ان يحج بها من بلد الى اخر حتى يصل والصحيح انه لا يلزمه الا ان جمع منها ما يباغنه وانه لا يجوز ائمال نية الحج ولو لفقير وان النساء كالرجال في فرض الحج ومذهبنا ان للزوج منع زوجه عن حج النفل لاعن حج الفرض وهو قول لبعض قومنا وقال بعض قومنا له منعها من النفل والفرض واذا منعها من الفرض فهل عليها الامتناع وتعتبر المرأة حليها فتبعية ونحج اذا وجدت الامكان الا قليلا منه تنزين به لزوجها كما مروى من له مال لو سلم لتقدر على الحج ولكن بطالبه سلطان لا يحيد امتناعا عنه ولا يأمنه على نفسه او عياله عذر وافتدى بماله وقيل يلزمه الحج والباطل لا يزيل الحق فان شاء افتدى بما في يده والخج دين عليه وان شاء حج وفيه ان هذا غير مستطيع ومن دخله مال قبل اشهر الحج وتلف قبلها لم يلزمه وان دخله في اشهره اي او قبلها وباغها لزمه اي ان كان يصله وقيل لا ان كان لا يباغنه ولم يبق الى اشهر الحج في القابل **❦** ومن له مال يكفي حجا حضر او نكاحا لحوف العنت **❦** الزنى واصل العنت المشقة ويحتمله كلام المصنف اي للخوف من المشقة في عدم الزنى اي يخاف ان لا يقدر على مشقة تحمل تركه فيزني فيها **❦** فانه يحج **❦** ان كان في ايام

ولا خلاف في انه بعد نفقة العيال وقضاء الدين ومن له مال يكفي حجا حضر او نكاحا لحوف العنت فانه يحج

الحج او اشهره والا او كان لا يصله تزوج ولا حج عليه وقبل هو دين عليه يوصي به وقيل ان كان يخرج من بلده ويدرك الحج لزمه الحج ان كان لو لم يخرج من حينه لفاته ولو قبل اشهر الحج وان كان الوقت واسعا تزوج به ونوى انه سيحج ان يسر الله تعالى له هذا معنى ما حكاه الشيخ عن ابي عبيدة وفي التاج انه ان لزمه الحج وخاف العنت اختير له ان يتزوج باقل الصداق ويحج وانه ان اتفق له حج وتزوج بدأ بالحج لانه فرض والتزوج سنة الا ان خافه فليتزوج باربعة دراهم وقبل يبدأ بايهما شاء وقيل بالتزوج فان بقي بيده ما يحج به والا اوصي به قال الربيع من وجد مالا في غير اشهره فله الاكل منه والاسوة والنفقة والتزوج فان جاءت وعنده مبلغ لزمه الحج **❦** وان لزم امرأة حجت مع زوج او محرم **❦** ولا يلزمها ان يحج بها لكن ان طلبت مصاحبتهما فلا يمنعانهما واذا صاحبت زوجها لزمته حقوقها وان كان مالهما بقي بأجرة من يحج بها او بارضاء محرمها او زوجها به ان يحج بها لزمه وان منعها زوجها او ابوها وقد استطاعت ولما مات لم تستطيع لم يلزمها الحج **❦** ان وجد والا ف **❦** لتخرج **❦** مع ثقة **❦** معهم نساء بضم المثناة اوله كقضاة جمع ثقة على غير قياس بمعنى موثق به او هو بناء غير مكتوبة على صورة الماء جمع مؤنث سالم لان ما فيه تاء التأنيث يجمع جمع المذكر السالم ولو كان لذكر كربة وربعات فهو بكسر المثناة وهو الصحيح وغيره انما هو مجازات لما يوجد في كتبه بهاء ويجوز ان يكون بالضبط الاول جمع تقي كسري وضرة او تاق كقاض وقضاة **❦** يمنعونها **❦** من الضر **❦** كما **❦** منهم **❦** انفسهم **❦** هذا مذهبنا ومذهب الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة كالحسن البصري والنخعي لا تخرج الامع محرم اي اوزوج وفي التاج لا تخرج ولو الى مكة الامع ولي الا ان لم تخرج قط ولم تجد ولما يخرج بها فقد اجازوا لها ان تخرج الفرض مع ثقة معهم نساء وان كانت غلبة ولا ولي لها لم يلزمها الحج ان لم تقدر عليه الاب و **❦** وتؤمر ان تطلبه ان وجدته ويلزمها الايباء بالحج وان لزمها ولم تخرج حتى افتقرت ام اولادها ان يحجوا بها بلا وجوب وليس لها ان تخرج بمال صغارها ولا تزوج منعها عن الخروج الى الحج ولو فرضا وقيل عن النفل وهو الصحيح لاعن الفرض ان وجدت ثقة وليس عليه ان يسافر بها للصحيح **❦** وان ارادت نفلا **❦** الحج

وان لزم امرأة حجت مع زوج او محرم ان وجد والامع ثقة يمنعونها كانفسهم وان ارادت نفلا

او اعادة الحج فريضة **ا** اجل **خ** خلل فمع زوج او محرم فقط **و** والحق
 انها تعيد الحج الذي فسد لخلل ولو مع ثقة غير محرم لها في جماعة ولعله اراد بالخلل
 النقص الذي لا يفسد الحج كترك السعي او الشك بعد الفراغ ولو اعطت عنه
 بذنة وللرأة ان تحج مع وليها الذي هو محرمها ولو كان لها زوج وان لم يطاوعها زوجها
 او محرمها في ان يسافر بها حجت مع ثقة وان لم يطاوعها الزوج ولا المحرم ولا الثقة
 سقط عنها وقيل يلزمها الايصاء به وان قوى ما لها على ان تستأجر زوجها او محرمها
 او ثقة على ان يسافروا بها وجب عليها **و** ويعيده عبد بعد عتق **و** ان حج قبله
 واطاق بعده ولو حج باذن سيده الا ان عتق قبل الوقوف او في الوقوف عند الغروب
و وصبي بعد بلوغ **و** ان حج قبله واطاق بعده وان بلغ قبل الوقوف لم تلزمه
 الاعادة وفي التاج ان اسلم المشرك وعتق العبد وافاق المجنون عشية عرفة وقديقي
 من النهار قدر ما يحرمون ويسبحون ثلاثا قبل الغروب تم حجهم وانجازا بن محبوب
 والربيع وبعض فقهاء الامصار حج الصبي بلا اعادة بعد بلوغ والصحيح لزوم الاعادة
 لانه لم يفرض عليه شيء ففعله غير اداء للفرض فلو ذهب ماله بعد البلوغ وقبل امكان
 الحج فلا حج عليه نعم الصحيح ان ما قبله قبل البلوغ من الخير يكون نفلا يثاب
 عليه ولا يعاقب على فعل شر وانجاز بعض اصحابنا حج العبد بلا اعادة بعد عتق
 وعليه ابن محبوب والصحيح لزوم الاعادة حتى قيل اذا عتق العبد وبلغ الصبي وقد
 جاوز الميقات فعليهما ان يرجعا ويعيدا الاحرام من الميقات قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ايما صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه ان يحج حجة اخرى وايما اعرابي حج
 ثم هاجر فعليه ان يحج حجة اخرى وايما عبد حج ثم اعتق فعليه ان يحج حجة
 اخرى رواه ابن عباس يعني ان استطاعوا بند البلوغ والهجرة والعتق فهذا نص
 واما حديث المرأة التي قال لها نعم ولك اجر فانما هو في صحته نفلا للصبي لا في
 اجزائه بدليل الحديث الاول وقال بعض المخالفين ان الصبي يحرم عنه وليه ويمتنع
 ما يمتنع البالغ المحرم والظاهر ان وليه يحرم نفسه اولاً وانه اذا بلغ السن الذي
 يؤمر فيه بالصلاة يحرم بنفسه وذكر المخالفون ان الرضيع بمجرد قرب المحرم ويعيد
 المجنون بعد افاقة وزعم المخالفون انه يحرم عنه ابوه او وليه **و** يصح باسلام

او اعادة لخلل فمع زوج
 او محرم فقط ويعيده عبد
 بعد عتق وصبي بعد بلوغ
 ويصح باسلام

اي توحيد **و** وترك جماع ويعيده مفسده به **و** اي بالجماع عمدا والخلف في غير
 العمد **و** من قابل **و** اي في عام قابل ان كان لا يدركه في عامه وان ادركه اجزؤه
 بان رجع الى بعض الحرم واحرم منه ولو بلا صلاة ولزمه بذنة على كل حال وكالجماع
 تعمدا اخراج النطفة **و** والحج متراخ على الاصح **و** بدليل انه صلى الله عليه وسلم
 اقر اصحابه على تأخير الحج وقال صلى الله عليه وسلم من مات ولم يحج ولم يوصي
 اخ ولا ايصاء تأخير وقد قدروا واما حديث عجلوا الخروج الى مكة فان احدكم لا يدري
 ما يعرض له من مرض او حاجة وحديث من اراد الحج فليعجل فانه قد يمرض
 المريض وتضل الضالة وتعرض الحاجة فما يستدل به للفقير على معنى انه يجب تعجيله
 لما يحدث من الحوادث والجواب انها دليل على التراخي بدليل تعليقه بالحوادث
 فان تعليقه بها دليل على ان الامر بتعجيله للارشاد لا للوجوب وقيل هو على الفور
 فمن تركه وهو قادر عليه وعلى وصوله حتى مضى هلك اذا مضى وقيل اذا بقي من
 الوقت ما لا يصله فيه والقولان في المذهب وسيدكر المصنف هذا القول وانما اثبتته
 هنا لعدم اطلاعي على ذكره اياه **و** ومن ثم **و** اي من كونه على التراخي **و** وجب
 الايصاء به **و** فلو لا كونه متراخيا لم يكن الايصاء به واجبا ولما كان الايصاء به
 على انه اداء لا قضاء واجبا علم تراخيه وبهذا التكلف في المعنى صح تلبيد الوجوب
 بالتراخي وليست هذه الالة الا علة تناسب فلا يقال ان كونه اداء لا قضاء هو نفس
 تراخيه والاولى تعليق من بمحذوف اي وصح الايصاء به من ثم وبدل عليه قوله
 وجب الايصاء به وذلك انه قد يجب الشيء ويكفر بتركه على التراخي مع انه على
 الفور فيوصي به نذاركا وقد قال صلى الله عليه وسلم من مات ولم يحج اخ فهذا
 هو الحجة **و** ومن مات لاحاجا ولا موصيا به لا لعذر مع الوجوب كفر **و** كفر
 نفاق وقال ابن محبوب امره الى الله عز وجل والصحيح الاول وهو عن الربيع
 وغيره وقال اهل العراق ان قضاء عنه احد اجزائه ولو لم يوص به وخرج بقوله لا
 لعذر المريض الذي وجب عليه قبل مرضه ولم يحج ومرض ولم يستطع الحج فاحج
 احدا باجرة فانه لا يكفر بموته غير حاج وغير موص به وكالمريض الكبير ولا يعذر
 في ترك الايصاء به لموت بنرق او حرق او نحو ذلك او جنون او خرس لسان بعد

وترك جماع ويعيده مفسده
 به من قابل والحج متراخ
 على الاصح ومن ثم وجب
 الايصاء به ومن مات
 لاحاجا ولا موصيا به
 لا لعذر مع الوجوب كفر

ان كان منطلقا او موت فجأة او بنسيان وقيل لا يبرأ منه ان دان به ونواه والوصية به وهو ارفق فيحتمل دخول ذلك كله في قوله لا لعذر فانه على هذا القول اعذارا وانما يكون غير المذر ان يموت مجنون ولا ينجو غرق او حرق ولا موت فجأة ولا ابتداء احتضاره بخبر ولا بنسيان واذا كان موته غير ذلك قطع عذره عند الله وعند من علم به * وقيل على الفور * وعليه فلا يجزي الا يصاب به وعليه ابن بركة والشيخ اسماعيل * وجاز عن الغير * هذا بناء على جواز دخول ال على غير والمشهور منعه وكذا الخلف في دخوله على كل وبعض * وان * كان الغير * حيا منع * من الحج * بكبر او مرض * لا يرجع بحسب الظاهر البره منه * عندنا * وان اطاق الكبير او المريض بعد ما حج عنه غيره لزمه ان يحج بنفسه وقيل لا واما ان يحج احد عن صحيح قادر فلا يصح ولو كان المحجوج عنه امرأة ومن عرض عليه من يحمله الى الحج ويقوم بامره لزمه الحج وقيل له ان لا يقبل ذلك ويكره للانس ان يحج عن غيره ويجزي ان فعل وقيل لا يجوز ان يحج عن غيره ولا يجزي ان فعل ولو عن ميت كما قال * وقيل لا مطلقا * اي عن ميت او حي منع بكبر او مرض فرضا او نفلا * كالصلاة * وروى الحديثان الا تيان عند قوله وجاز حج امرأة عن رجل كعكسه وغيرهما من الاحاديث والاعخبار مثل حديث ان كنت حججت عن نفسك والا فحج عن نفسك ثم حج عن غيرك وحديث حج عن نفسك ثم حج عن شربة رواه ابن عباس وقيل يجوز حج النافلة عن الغير وادعى بعضهم الاجماع على جواز حج النافلة عن الغير وقد منع ابو حنيفة الحج عن الحي ولو نفلا واجازه عن ميت ولو فرضا وقيل لا يجوز الحج عن ميت الا ان اوصى به وقيل لا يحج احد عن احد الا ولد عن والده وفي التاج لا يحج عن حي الا ان كان مريضا لا يرجى بروه او مقعدا او اعمى او شيخا هراما او لم از علما من العلماء اجاز للقادر على الحج بلا مانع ان يعطي الاجرة لمن يحج عنه ولكن من منعه الخوف على نفسه او ماله في الطريق لم يلزمه الحج وينسب له ان يبعث به ومن خاف على ماله او عياله ان تركهم من جائر فالحج واجب عليه عند بعض ولكن ينتظر حتى يأمن وقيل لا يجب عليه * وصح من لم يحج عن نفسه قبل * ولكن الاولى ان يكون

وقيل على الفور وجاز عن الغير وان حيا منع بكبر او مرض عندنا وقيل لا مطلقا كالصلاة وصح من لم يحج عن نفسه قبل

قد حج عن نفسه قبل * وقيل لا * يصح * ورجح * لنحو حديث شربة * الا للضرورة * فلا يرجع القول بعدم الصحة عند الضرورة وقيل يصح مع الضرورة فقط ويحتمله كلام المصنف بان يعود قوله الا للضرورة الى قوله وقيل لا وذلك مثل ان يحتاج فقير ويضطر الى الحج باجرة ولم يحج قبل لنفسه وقيل يجوز لمن لم يحج ان يلزمه الحج ان يحج عن غيره وهو قول الربيع وابي زيد الخوارزمي وحمل بعض حديث ان كنت حججت عن نفسك والا فحج عن نفسك ثم حج عن غيرك على انه له عرف استطاعة الحاج عن غيره وهو تكلف ومن الاضطرار الى الحج باجرة ان يحتاج اليها لمعيشته اضيقها عليه او لخلاص دين لزمه او لخلاص حجة لزمته وزال ماله قبل ادائها او كفارة وسائر حقوق الله كزكاة لزمته ولم يؤدها وحقوق العباد وفي التاج وقد اجازوا للفقير لا يلزمه حج ان يحج عن غيره وان لزمه ولم يحج لم يجز له الحج عن غيره ابو سعيد بعض كره الاجرة على الحج وبعض اجازها ومن لزمه ولم يحج حتى افتقر فقيل يجوز له ان يأخذ حجة غيره قبل حجة لنفسه وقيل لا اه وان حج عن غيره ولم يلزمه الحج قبل ذلك رجع الى بلده او حيث شاء ثم ينظر هل يستطيع الحج لنفسه بعد فان لم يستطع لم يلزمه وان استطاع بان ملك مالا ودام الى اشهر الحج لزمه وان اقام بمكة بعد الحج عن الغير الى قابل فحج لنفسه اجزاء وان لزمه وحج عن غيره اولا واقام في مكة الى قابل فحج لزمته اجرة من بلده الى مكة يمين بها حاجا عاجزا او يتم بها حجا نقص او يبعثها لدم في مكة او يفرقها فيها وان خرج منها الى مثل بلده في البعد او الى ابعد ورجع بنية الحج فلا عليه ورخص للمقيم بها وقد لزمه الحج قبل ان يحج عن غيره ان يخرج من قابل الى الميقات يحج منه لنفسه * وان قال * الحاج عن غيره * ادبت القرض عن فلان بعد الرجوع * متعلق بقال * قبل قوله ان كان آمينا * اي متولى * والا * بان كان في الوقوف او البراءة * مع الخلف في اجازة اثابته * في الحج بان يحج نيابة عن غيره فقيل يجوز اعطاء الحجة له وقيل لا * اشهد * جواب ان المدغم نونه في لام لا * عند * ارادة * الاحرام والوقوف والزيارة * زيارة البيت واجيز الاشهاد في داخل العمل او بعد فراغ العمل والتحقيق ان يشهد عند ارادة كل فعل ويحضر الشهود ففعله ويحمل

وقيل لا ورجح الا للضرورة وان قال ادبت القرض عن فلان بعد الرجوع قبل قوله ان كان آمينا والا مع الخلف في اجازة اثابته اشهد عند الاحرام والوقوف والزيارة

كلام المصنف على ذلك بتأويل احرم ووقف وزار بارادة ذلك بل لفظ عند تدل
لذلك بلا تأويل لان داخل الشيء لا يقال انه عنده بل يقال فيه **انه احرم بحجة**
فلان **يذكره بما يميزه** ووقف عنه وزار **اليك** عنه بان حضر عنده فذلك
زيارة له واما الطواف فذكره بعد **وقضى حجه وطاف** **طواف الحج** عنه وان
لم يشهد كذلك لم يحج له بانه قد قضى الحج عن فلان ولم يحزه الا ان اطمأن القلب
به وفي التاج ومن اعطى رجلا تعرف منه المعاصي حجة فخرج بها تمت عن الموصي
بها اي وكذا المريض والكبير وجاز قوله انه اذاها ان علم انه احرم من الميقات
واما من لا يعلم منه خير ولا شر فيقبل قوله مع يمينه وحفظ ابن محبوب عن ابن علي
ان المستأجر بحجة او سيرا الى بلد باجر ثم يرجع فيقول قد حججت او بلغت
الموضع هو امين مصدق لأمين عليه قال ابن محبوب الا ان اشترط عليه ان
يشهد اذا احرم ووقف فيلزمه ما ضمن به **وجاز حج** عن غير متولى **ولو خالف**
مع كراهة وقيل لا كراهة ان لم يجد حجة موافق **بلا دعاء** **له** **بلا دعاء** واستغفار **له**
لو لم يخبره انه لا يدعوه بالاخروي ولا يستغفر له ولو كان المحجوج عنه يظن
انه يدعوه بالاخروي ويستغفر له وقيل لا الا ان اخبر انه لا يدعوه بالاخروي ولا
يستغفر له والا كان خيانة **وقيل بالمتع** **من الحج** عن غير المتولى مطلقا واختاره
بعض ويرى التلبية له ولاية له وان كان المحجوج عنه او وارثه يظن انه يدعوه
بالاخروي وهو لا يدعوه به فخيانة قيل وان حج عنه هلك ان كان في البراءة
ومن اخذ حجة من قوم وشرط عليهم ان يعطيها غيره ان شاء يحج بها عن صاحبها
جاز له ان رضوا وله ان يعطيها اذا بلغ الميقات وبهرم هو لنفسه وقيل يعطي
الذي اعطاه الباقي من الحجة عما اذهب هو الى الموضع وفي التاج وقيل يجوز
ان تعطى حجة متولى من لا يعدل ولا يخرج لا جاهلا ظهر جهله ومعاصيه
وله ان يحج عن لا يعرف منه الا خيرا ويدعوه بالاخروي على شريطة ان
يكون عند الله واليا وهو بناء على ثبوت ولاية الشريطة وهي عندنا معشر
المغاربة لا يجوز وكذا الخلف في براءة الشريطة **وجاز حج امرأة** عن رجل
كمكسه **وهو الصحيح** لقوله صلى الله عليه وسلم للثعمية التي ارادت ان

انه احرم بحجة فلان
ووقف عنه وزار وقضى
حجه وطاف وجاز حج
عن غير متولى بلا دعاء
بلا دعاء واستغفار وقيل
بالمع وجاز حج امرأة
عن رجل كمكسه

تخرج على ابينا ارايت ان كان على ابيك دين فقضيته الخ وقوله صلى الله عليه
وسلم للذين قالوا انجى على ابونا يعنون اباؤهم وامهاتهم المسلمين نعم حجوا عنهم
فان الابوين الاب والام والمراد ابو كل انسان منهم وامه ولا يقال هو بكسر الواو لا يفتحها
وسكون الياء سكونا ميتا لا حيا فيكون جمع اب جمع مذ كرسالما لا نأقول لو كان كذلك
لقال اينما بصيغة المفرد لانه يجمع جمع سلامة لمذكر هكذا في التاج وتخرج امرأة عن امرأة
لا عن رجل ويحج عنهم وتخرج امرأة عن رجل ولا يجوز حج عبد عن حران وجد حر والا
جاز باذن ربه ابو الموثر لا يحج وان على مولاه والمرأة في ذلك اولى من العبد ولو
حج عن حر باذن فلا اعادة عليه وان مع وجود حر وقال الازهر من علم عبده
المناسك وكان يأخذ لهم الحج كره له ذلك ويجوز حج الطفل عن غيره عند
من قال يحج به حجه لنفسه وروي عن الاشياخ ان يحج العبد على غيره باذن سيده
من غير تقييد بعدم وجود الحر **والخروج من بيت الميت** **المحجوج عنه** **او**
قبره او مسجده **ومن بيت الحي** او مسجده او من بلد الميت والحي او داخل اميالهما
والظاهر انه ان مات في سفر ودفن فيه فالخروج من بيته او مسجده وفي مناسك
الشيخ اسماعيل وانما يدفع الورثة او الوصي وصية الميت بالحج من بيته وقيل من
قبره وقيل من مصلاه وان دفعوا من غير هذه المواضع من منزل الميت اجزاء ولا
يدفعوا من غير منزله فان فعلوا فقد وجدت في بعض الآثار انه لاشيء عليهم فيما
دون الميقات قال ابو عبد الله الحضرمي لا يخرج بها الا من بلد الميت **وان**
خرج حاج بها **اي بالحجة** عن الميت وكذلك من يحج عن نفسه يخرج من
موضع لزمه الحج فيه ويتصدق بما نقص بالحج من اقرب وقيل يجوز الحج عن نفسه
من كل موضع قبل الميقات **من اقرب منه الى مكة** **متعلق باقرب** اخذت
منه مؤنة قدر ما بين بلد خرج منه وبلد الميت وانفق في دم ان بلغه **مثل ان**
يكون قدر شاة او اكثر **او فرق بمكة** **اي ولو بلغ دما** اه كلام الحضرمي
بتصرف وقيل يسار له الى الموضع المبدوء منه بنية الحج ولو بعد فراع الحج وتنازع
انفق وفرق في قوله بمكة وانما يؤخذ منه ان اعطي الاجرة على ان يخرج من بلد
المحجوج عنه او مسجده او قبره او اعطي الاجرة على ان يحج عنه ولم يذكر له شيئا

والخروج من بيت الميت
اقبره او مسجده وان خرج
حاج بها من اقرب منه
الى مكة اخذت منه مؤنة
قدر ما بين بلد خرج منه
وبلد الميت وانفق في دم
ان بلغه او فرق بمكة

واما ان اعطي على ان يخرج من حيث هو فانما يؤخذ ذلك من مال المحجوج عنه
وقيل يعطى ذلك في حجة لا تتم وكانت من بلد المحجوج عنه او يمان به عاجز
عن حج بالمال واذا لم يعط الاجرة في يده او اعطي بعضها وصير الى ان يرد حوسب
على ما يرد حين يعطى واذا تقارب بلد المحجوج عنه او مسجده او قبره ووضع
الحاج في البلدة الاخرى جاء يوم يسافر وسافر مما ذكر وله ان يجيء قبل ذلك
ويسافر منه في نيته ونوى انه ان اقام في بلده بعد ما خرج من بلد المحجوج عنه
فما هو الا كاقامة مسافر في بلد من البلدان للاستراحة او للتزود او نحو ذلك من
الحوادث وقد قيل يكفي الخروج من بلد الميت مطلقاً او من داخل ايمانه وان
خرج من موضع ابعد مما يخرج منه للميت اجزاه لانه زاد الخطأ على نية انها خطأ
عن فلان في حجه او عمرته او فيها * ومن * اي الميت * عجزت نفقته عن
بلوغ حج من بلده نظر * له بالبناء للمفعول * لبلد قرب من مكة من حيث تبلغ
فليجبع منه * بالبناء للمفعول * وان عجزت عنه * اي عن الحج من بلد قرب من
مكة * اعين بها مثله * في عجز نفقته عن الحج ولو اختلفا حرية وعبدية اود كورة
وانوثة او خشوبة او حياة ومونا او فرضا ونفلا وقيل لا يشترك الا مع مثله في الحرية
او ما ذكر فيحرم بالحج عن فلان وفلان وتكون الشركة بين ثلاثة وقيل بين سبعة
فاقل واجاز بعضهم ان تشترك الحجة مع العمرة اذا لم تكن احدهما تتم وحدها
* وان مات خارج بها قبل اتمامها فقبل الاجرة له * اي للخارج بها لا بقيد الموت
* حتى يتم * بها اولا اجرة للميت حتى يتمها بوارثه او غيره * وان اخذها بضمان
ازمته بذمته واذا احتضرا وصى بها * وخرجت من الكل باتفاق لاق هذه دين
عليه قال المصنف في التاج من اراد ان يأخذ حجة مضمونة يقول قد اخذتها على
ان احج بها الى البيت واقبالها مواقيت الحج بكذا وكذا دينار مضمونة ان نقصت
فعلى وان زادت فلي ويقول ان اخذها امانة اخذتها على اني فيها امين ان زادت
فلكم وان نقصت فعليكم قال الشيخ اسماعيل الحج عن الميت اما باجرة يأخذها
الحاج فهي ملك له فان عجزت زاد من ماله واما بان يدفع له مال يجبع به ويسمى
البلاع فهذا لا يجوز صرفه في غير الحج فان احتاج زادوا له وان فضل رد لهم اه

ومن عجزت نفقته عن بلوغ
حج من بلده نظر لبلد
قرب من مكة من حيث
تبلغ فليجبع منه وان عجزت
عنه اعين بها مثله وان
مات خارج بها قبل اتمامها
فقبل الاجرة له حتى يتم
وان اخذها بضمان لزمته
بذمته واذا احتضرا وصى بها

وكذا عن غير الميت وان رجع من اخذها بالبلاع فقال سابت صدق وعليه يمين
ولو تصرف بالمال واشترى به سلعة ولا ضمان عليه ورخص ابو سفيان ان يأخذ
الفضل من اخذها بالبلاع واختار ابو ايوب ان يعلم الورثة كم بقي فان تركوه اخذوه
وان شرط ان له الفضل فنكروه وكلام المصنف في هذا الكتاب عن المضمونة لاعت
البلاعية * وقيل ان * اخذها بلا ضمان * مات بعد احرام فله اجرته الى
حيث مات * واختاره الشيخ اسماعيل * وقيل له * اجرته الى حيث مات *
* وان لم يحرم * لعدم وصوله ميقات الاحرام * ان خرج بها من بلد الميت *
او من حيث اجاز العلماء * ولا ينبغي ان يختلف في ثبوت الاجر للمحجوج عنه
والحاج معا اذا اخذ ما لم يجبع به والباقي لاهله وانما الخلاف فيمن اخذ ما لا يكون
ملكاً له على ان يجبع * هل اجزها * اي الحجة * الحاج بها والموصي * او
الحج المحجوج عنه فيما يظهر لي ان كان له عذر * اجر المعونة * بضم العين واسكان
الواو وشذ العكس * بالدرهم * كاجرة من انفق على من يجبع لنفسه على طريق
الصدقة * او الحجة لمن حج عنه * ببناء حج للمفعول وعنه نائب للفاعل وفيه ضمير
الحاج * وللأجير * وهو الحاج * ما يأخذ من الثمن ورجح قولان * الحديث *
الذي رواه ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في دخول
الثلاثة الجنة * بسبب الحجة الواحدة اذا كانت مصادتهم مسببة عنها عند الله تبارك
وتعالى * الموصي بها * ومثله بالقياس الحج المحجوج عنه له * والمنفذ * لها
من مال الميت بان عقد الاجرة للأجير بعد ما قرا الوصية او قرأت عليه او سمع من
الميت وان احتاج مال الميت الى بيع للاجرة باع ذلك المنفذ او غيره ولكل من
عمل شيئاً ثواب اذا نوى وجه الله تبارك وتعالى * والخارج بها دال على قول
ثالث وهو القول به * الشرعة في الاجر * وهو الصحيح عندي لذلك الحديث
وكيفية ثبوت الثواب ان ينوي اني مع اخذي الاجرة قد قصدت في ذلك اقامة
شعار الاسلام والاقامة بالفرض فلا يضمحل وهذا يصح ولو كان المحجوج عنه غير
متولى وينوي اني مع اخذي الاجرة اقصد خلاص هذا المتولى مما شغلت به ذمته
وهو الحج اذا كان متولى وان ترك لهم بعض الاجرة فلا خفاء في ثبوت الثواب ايضا

وقيل ان مات بعد احرام
فله اجرته الى حيث مات
وقيل له وان لم يحرم ان
خرج بها من بلد الميت
وهل اجزها الحاج بها
وللموصي اجر المعونة
بالدرهم او الحجة لمن حج
عنه وللأجير ما يأخذ من
الثمن ورجح قولان
وحديث دخول الثلاثة
الجنة الموصي بها والمنفذ
والخارج بها دال على
الشركة في الاجر

ويدل لذلك ايضا قول ابن عباس اذا حج الاجير بالكراه فقد تم حجه ثم تلا هذه الآية اولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب ويدل لذلك ايضا ان رجلا جاء الى ابن عباس وقال اني اكرت دابتي واشترطت عليهم ان احج فهل يجوزني ذلك قال انت من الذين قال الله فيهم اولئك لهم نصيب مما كسبوا والله سريع الحساب ومعنى اشترطت عليهم ان احج اشترطت ان احج عليها بان يركبها او يحمل عليها معهم او اشترطت عليهم ان احج بطعامهم وشراهم وجميع ما احتاج من مالهم في سفري للحج معهم او اشترطت ان اشاركم في الاجر بان يترك لهم بعض الثمن في الكراه فقبلوا تركه لهم بعضه * فرع * قال الشيخ اسماعيل وان رجع من الطريق قبل ان يؤديها فعليه رد الدراهم وليس له عناه فان رجع من قابل فحج فقد ادى ما استؤجر عليه واذا اوصى الميت بالحج فليحج عنه والعمره فيها قولان واما ان اوصى بالعمره فليتم عنه فقط ومن انفذ وصية الميت من حج او عمره او صدقة او غير ذلك اجزا عن الميت والورثة والخليفة وبدر ذلك من مال الميت فيما بينه وبين الله ان نوى اخذ ذلك اه وقال المصنف في التاج من اخذ حجتين فحج عن واحد واقام الى الحول لاجل الآخر لم يحز ذلك وعليه ان يخرج من بلد من له الحجة اه وكذا من اخذ حجة فحج لنفسه واقام لاجلها الى الحول فلا تجزيه بل يخرج من بلد من هي له قال الادل ان لمن مات قبل ان يقضي حجة ميت اجرة قدر ما بلغ وقيل لاشي له حتى يتم المناسك كلها وهذا الاخير المعمول به في بلادنا لانها تؤخذ بالضمان ابو الحواري يستحب لمن استؤجر بحجة ان يأخذ منها ولو قليلا وان لم يأخذ منها شيئا حتى قضى الحج جاز له اخذ ما فرضوا له واتفقوا على جواز اخراج الحجة عن ميت وهو ان يضمن الخارج بها اداءها او يكون امينا فيها او يستأجر لها من يحج بها * قلت بل فيه خلاف ومن اخذ حجة غيره باجر فرض بعد ما احرم فله ان يستأجر من يتمها عنه لان مرض قبله الا ان اذن له اصحابها بذلك وكذا ان شغل عن الذهاب الى الحج بسبب ما فاعطاه من يتمها من الموضع وجاز ذلك ومن اخذ حجة فلا يعطها غيره بالجرة وان فعل فعليه الاجرة واعادة الحج وله ثواب حج اجيره وان اذن له الوارث او الوصي

او اتم له فعله جاز وان اخذها على ان يستأجر لها فاستأجر باقل مما اخذ واعان الاجير بشي ككراه او زاد فافضل له وان لم يعنه فافضل في سبيل الله لاله ولا للاجير ولا للوارث والظاهر انه للوارث ومن اخذ حجة بضمان وترك بعضها عند الوارث ثم هلك في الطريق فلورثته الخيار ان شاء واتمها من حيث مات ويخرجوا بهامنه ولهم ما بقي عند الوارث او الوصي وان شاءوا ردوا ما اخذوا وروثهم من ماله فتخرج الحجة من بلد الهالك الا ان اتفق وارثه مع ورثة الاجير على ان يخرج بها وارث صاحبها من حيث مات الاجير ومن اخذ حجة ولم يشترط في سنته فحول نواه في بعض الطريق ان يحج لنفسه وحج من قابل من ذلك الموضع جاز وقيل عليه ان يرجع الى بلد صاحبها وان شرط عليه في سنته رد ما اخذ لانه خالف ومن لم يشترط عليه في سنة او مدة فحج حجه فله وعليه الحج الا ان تفاسخوا برضاهم * باب * فيما يفعل مرید الحج عند خروجه * يتصل * يبالغ الخروج من كل تباعة كما قال المصنف * مرید الخروج يحج من كل تباعة وان * كانت * بمأمله * يدخل بها الصداق وان لم يدخله به دخل بالنفي وان لم يصل اجل الدين ترك لمن يقضيه عنه ما يقضيه * او نذر * وقوله * او تكفير يمين * عطف على كل لاعلى معاملة او نذراذ لامعنى لكون التباعة واقعة بتكفير يمين وينفذ ما يجب من وصيته كله الا وصية الاقرب فان الواجب الايصاله فلا يدري من هو حتى يموت واجاز بعض ان يوصي بما يلزمه ويستخلف امينا ينفذها * ويصل * عطف على يتصل * رحمه وجاره ويرضيها * من الارضاء او الترضية وان اوصى بما عليه جاز له * فان حاله * الخبر هو قوله بمثل * من لدن * اي عند وهو مبني قيل لشبهه بالحرف في الجمود وعدم التصرف وقيل لتضمنه معنى من الابتدائية ومن التي تدخل عليه ولو كانت للابتداء لكنها تصرح وتاكد للابتداء الذي تضمنه وقيل حملا على بعض اللغات فيه وهو لغات كونه على حرفين فان فيه لغات لدن بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها واثبات النون ساكنة ولدن بكسر اللام واسكان الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والنون واسكان الدال ولدن بضم اللام واسكان الدال وكسر النون ولدن بكسر اللام واسكان الدال ولد بفتح اللام

* باب *

يتصل مرید الخروج يحج من كل تباعة وان بمعاملة او نذرا وتكفير يمين ويصل رحمه وجاره ويرضيها فان حاله من لدن

واسكان الدال ولد بضم اللام واسكان الدال ولا تثبت نون لدن مع ساكن بعدها الا شذوذا
 كقوله من لدن الظم الى العنبر خروجه وفراق اهله واولاده وركوب دابته او خروجه
 بلا دابة وسلوك مفارزه مفارز المرید للبحر اضيفت اليه للملاسة لسيره جمع مفارزه وهي
 الفلاة لا ماء بها ولم تقاب الواو همزة لانها اصل كالم تقاب الياء في معاش همزة لانها اصل وشق
 البحر ومقاساة احوالهما اي دخول احوالهما والتصبر عليها والضمير للسلوك
 والشق وهذا اول من كونه للمفارز بتأويله بالنوع والبحر وكلاهما جائز وتوحشه
 فيهما في السلوك والشق او في المفارز والبحر وليس ثوب الاحرام المخالفين
 بعدم الخياطة وعدم ستر الرأس بهما وغير ذلك للذي بكسر الزاي وهي
 الهيئة المعتاد في اللبس وتليته بتخفيف المثناة التحتية وقدمه البيت
 اشعث اي مغير الرأس او ملبد الشعر اغبر كله وانخلاعه من اللباس
 الى لباس اخر واجتناب كثير من المباح كطيب رائحة وجماع وصيد بر
 ووقوفه شاخصا مفتحا بصره بالرفع على الفاعلية لشاخصا اي مفتحا
 بصره لا بطرق او شاخصا بمعنى رافع وبصره بالنصب مفعوله منكسفا اي
 شيئا حاله كل فريق بقائده اي امامه في الترددات على المشاعر كل مبتدا
 خبره بقائده والجملة معترضة او حال كالاحوال قبله لان كلامه ولو كان على الفرد
 لكن هذا الفرد داخل في الفريق ولان المراد يعم الناس الحاجين وافاضة كل
 من عرفات وسرعة وغير ذلك ككونهم منقسمين الى مقبول الحج ومردوده
 ومجتمعين في عرفات وداخلين مكة وهي حرم امن وواقعة ابصارهم على البيت
 وطائفين بالبيت ومستلمين الحجر ومتعلقين باستار الكعبة ملتزمين بها وساعين بين
 الصفا والمروة تمثيل وتذكير بحال الموت والفراق المؤبد عائد الى قوله خروجه
 وفراق اهله واولاده على الف والثير المرتب في غالب ذلك ولا مدخل لقوله المؤبد
 في الشبه وركوب النعش تمثيل له للذهاب ومثله الذهاب بلا دابة ودخول
 القبر تمثيل لغية السفر ومكابدة احواله تمثيل لاهوال السفر به اي احوال
 القبر او احوال دخوله المستحبة بعد الدخول والله اعلم والتوحش فيه ولبس الكفن
 بلا خياطة والقيام منه اي من القبر وهذا مع قوله واجابة النافع عائد

خروجه وفراق اهله واولاده
 وركوب دابته وسلوك
 مفارزه وشق البحر ومقاساة
 احوالهما وتوحشه فيها
 ولبس ثوبي الاحرام
 المخالفين للذي المتاد وتالية
 وقدمه البيت اشعث اغبر
 وانخلاعه من اللباس
 واجتناب كثير من المباح
 ووقوفه شاخصا بصره منكسفا
 حاله كل فريق بقائده
 وافاضة كل وسرعة وغير
 ذلك تمثيل وتذكير بحال
 الموت والفراق المؤبد
 وركوب النعش ودخول
 القبر ومكابدة احواله والقيام
 منه واجابة النافع

للالية لان الاجابة تكون بالخروج منه واذ هاب للحشر اشعث اغبر وحشر كل
 امة مع نبيها عائد الى قوله كل فريق بقائده والوقوف والوجل والخوف وذهول
 العقل غفلته تمثيل للوقوف بعرفات فانه كوقوف الحشر والوجل فيه واما
 اجتناب كثير من المباح في حال الاحرام فلا يخفى وجود اجتناب الكل حال
 الحشر الا ان بعض من انعم الله عليه قد يكون في رأسه تاج ويكون لابسا
 واكل وشاربا ورجاء الشفاعة والفضل وانقسام كل فريق بين محروم وفائز
 مثل الفريق الذي هو العرب والفريق الذي هو قبيلة منهم والفريق الذي هو النصارى
 والفريق الذي هو قبيلة منهم وهكذا والفريق الذي هو اهل بلد او اهل زمان
 والا فكم جماعة كلهم فائزون او محرومون ومكبكب المكبوب في النار كما
 شديدا وجائز ناج غير مككب فيها تمثيل لمقبول الحج ومردوده الى غير
 ذلك كاجتماعهم في الحشر المماثل له اجتماعهم في عرفات وكرجاء الامن من
 عقاب الله المماثل له دخوله الحرم الامن وكالمشاهدة للحساب المماثل لما وقع بصره
 على البيت في التعظيم يعظمه كانه مشاهد له بالحاسب له العظيم كالتشبيه بالملائكة
 الطائفين حول العرش بطوافه حول البيت وكخضوره بين يدي الله على هيئة المباح
 المماثل له مبايعته الحجر وكالقرب لله المماثل له القرب من البيت والالتزاق والتعلق
 به وككونه في الحشر خائفا راجيا مثل المتردد حول دار الملك المماثل له السعي بين
 الصفا والمروة وندب له التوسع في الزاد ليتسع خلقه وتحسن معاشرته
 فلا يسيء العشرة او ليتسع خلقه فلا يضيق عن امتثال الاوامر واجتناب المناهي
 وفعل المندوبات والمسنونات ولا يقضب ولا يشاح ولا يطمع في الناس ولا يقصب
 ولا يسرق قال الله تعالى وتزودوا فان خير الزاد التقوى اي تزودوا من الطعام
 لان خير الزاد التقوى فان لم تزودوا فانتكم التقوى لانكم حينئذ تفعلون ما لا يجوز
 من غصب وسرقة ونحو ذلك وذلك غير تقوى وكركهت له الماكسة المشاحنة
 والنقص والظلم في كراء وبيع ما احتاج لبيعه وشراء ما احتاج لشراؤه ولا يأس
 بمراجعة الكلام في ذلك مرة او مرتين بلا كذب ولا غضب ولا بغش والمماكسة
 من جملة الجدال المنهي عنه في الحج قال الله تعالى ولا جدال في الحج وهو شامل

وحشر كل امة مع نبيها
 والوقوف والوجل والخوف
 وذهول العقل ورجاء
 الشفاعة والفضل وانقسام
 كل فريق بين محروم
 وفائز ومكبكب وجائز الى
 غير ذلك وندب له التوسع
 في الزاد ليتسع خلقه
 وتحسن معاشرته وكركهت
 له المماكسة في كراء

للخصام والمالكسة ونحو ذلك بل يقول الحق كما يفهمه السامع ويسكت واذا اكثرت
دابة لركوبه فلا يحمل عليها شياً ولو ورقة * ويصلي بمنزله اذا حضرت دابته
وخروجه ركعتين * بالفاتحة مع سورة الكافرين في الاولى مرة ومع سورة الاخلاص
في الثانية ثلاثاً ويجزي غيرها والاولى ان يكون ذلك بعد اغتسال والا اجزاه
الوضوء * ويقول * بعدها * اللهم انك افترضت الحج * على مستطيعه اي فرضته
فرضا عظيماً * وامرت به فاجعلني من استجاب * لا مراك وامثله وذلك في القرءان
يا توك رجالاً وعلى كل ضامر ويجوز ان يشير بالاستجابة الى اجابة ابراهيم حين
نادى أيها الناس حجوا بيت ربكم فاسمع الله نداءه من وجد ومن سيوجد وقال
له من اراد الله ان يحج ليك بقدر ما يحج مرة او اثنين او ثلاثاً ولو كان لا يقبل
حجه ولو يحج عن غيره ولم يلب الحجاج عنه * ومن وفدك * الذين قدوا اليك
للحج * الذين رضيت * حجهم وقبلته * وكتبت * انهم يحججون او انهم سعداء
* وسبغت * هم من الصالحين او يصلي الركعتين في المسجد او فيه وفي منزله وهو
اولى واذا رجع صلى في المسجد الركعتين ايضاً كما صلاهما فيه قبل الخروج وينبغي
ان يقدم صدقة اذا حضر خروجه قل ان يضع رجله في الركاب وكذا اذا اراد
الرجوع وان يستصحب المرأة والمكحلة والمقراض والركوة والحبل والذكر والتلاوة
واذا ذهبت دابته في فلاة فليقل يامنشر المسلمين وسكان الارض وعمارها في استعين
بكم بعد الله ان تردوا على ضيعتي وترحموا ضعفي وقلة حيلتي فان الله لا يضيع اجر
المحسنين * ويخلص النية * في حجه لله * محتسباً * اي طالباً الاجر منه * ويودع
اهله * وجيرانه وارحامه واقاربه ومن شايه يقول لهم ترككم الى الله من ودع
يدع كوضع يضع بمعنى ترك او يقول لهم جعلكم الله في دعة اي امن وسعة او
يجمعهم وديعة اي امانة عند الله او يقول استودع الله دينكم وامانتكم وخواتم
اعمالكم وكذلك يودعونه * ويسلم * عليهم * باظهار الشفقة * المحبة والرحمة
* و * اظهار * حضور الفراق واذا ركب كبر ثلاثاً وقال سبحان الذي سخر
ذال * لنا هذا * اي هذا الذي ركبنا عليه واستوينا من دابة او سفينة او زورق
ويقال عليها بابور البر والعجلة وكلما نزل من دابة او سفينة او زورق ورجع اليه اولى غيره

ويصلي بمنزله اذا حضرت
دابته وخروجه ركعتين
ويقول اللهم انك افترضت
الحج وامرت به فاجعلني
من استجاب ومن وفدك
الذين رضيت وكتبت
وسبغت ويخلص النية
محتسباً ويودع اهله ويسلم
باظهار الشفقة وحضور
الفراق واذا ركب كبر
ثلاثاً وقال سبحان الذي
سخر له هذا

قال ذلك * وما كنهاله مقرنين * مماثلين له والمراد وما كنهاله مطبقين لولا تسخير
الله له لنا فانظر تفسيرنا * وانا الى ربنا لمنقلبون * ذاهبون بالموت اي غوت قطعاً
يقول ذلك بعد كونه على الدابة او السفينة ولو كانت الدابة او السفينة لغيره ولا
ضمان عليه لنص القرءان والحديث على ان يقول ذلك بعد استواءه على مركوبه
على الاطلاق سواء كان ذلك المركوب له ام لغيره والخلاف فيما اذا قرأ القرءان
على دابة غيره وتضررت انما هو اذا قرأ غير هذه الآية وفي غير بنم الله مجراها
ومرساها ان ربي لغفور رحيم * اللهم انا نسئلك في سفرنا * يعني نفسه والمسلمين
* هذا * بدل من سفرنا * البر * الاحسان منك الينا في الدنيا والآخرة مفعول
ثان او الطاعة اي نسئلك التوفيق الى الطاعة * والتقوى * بدل من واوقى
والواو بدل من الفه بل من الباء المبدلة فيه القا والالف للتأنيث وبسطت ذلك
في النحو والمراد ان تقينا وتحفظنا من الموت على مصيبتك او من المعاصي لكن لا
ينوي عصمة الانبياء * والعمل بما ترضى اللهم هون * سهل * علينا السفر
واطولنا * بالبركة او بالحقيقة * الارض * والبحر ويحتمل دخوله بالارض لان
البحر اسم للارض التي عليها الماء المفرق وهو اولى لتشمل العبارة الماء والارض
الا انه تعالى قادر ان يطوي الماء بلا طي ارضه * اللهم انت صاحب في السفر
والخليفة في الاهل والمال والولد اللهم اصحبنا * برفقك ولطفك اي اجعلهما معنا
* في سفرنا واخلفنا في اهلنا * اكف عنهم ما يكرهون واجلب لهم ما يحبون
بعد غيبتنا عنهم كما تفعل ذلك لهم في حضرنا * واذا سار قال الحمد لله الذي حملنا
في البر * على ارجلنا او دوابنا او الجرارات ولو شاء لجعل الارض في بعض الاوقات
طيناً تلعب من مشي عليها * والبحر * على السفن * فكما * بالنصب على الظرفية
لاضافته الى المصدر النائب عن اسم الزمان المنسبك من الفعل بواسطة المصدرية
وهو متعلق بكبر * اشرف كبر او * كان في الصعود قال لاجول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم او * هبط سح * وقيل حمد واختلفوا هل يسن ذلك في كل سفر
جائز او في سفر العبادة فقط كطلب العلم وزيارة الاخوان او في الحج فقط اقوال
ثلاثة ويدل للاول ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول

وما كنه له مقرنين وانا
الى ربنا لمنقلبون اللهم
انا نسئلك في سفرنا هذا
البر والتقوى والعمل
بما ترضى اللهم هون علينا
السفر واطو لنا الارض
اللهم انت صاحب في
السفر والخليفة في الاهل
والمال والولد اللهم اصحبنا
في سفرنا واخلفنا في اهلنا
واذا سار قال الحمد لله
الذي حملنا في البر والبحر
فكما اشرف كبر او هبط

سبح

الله اني احب سفر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اوصيك بتقوى الله العظيم والتكبير عند كل شرف فأمره بالتكبير عند كل شرف مع انه سافر في مباح وهب انه سافر في حرج او عبادة لكنه لم يخبر النبي صلى الله عليه وسلم بل عبر له بالسفر ونكره فأجابه على عمومته بأن يكبر عند كل شرف ولم يخص له وقد عمم له في ذلك السفر والعبادة بعموم اللفظ ايضا ولو علم انه سافر في طاعة واداسن له التكبير عند كل شرف سن له التكبير عند كل مهبط لان التسييح تزيه الله تعالى ومعنى قول المصنف اشرف انه كان على شرف اي موضع عال ومعنى المهبط كان على موضع منخفض فانما سن التكبير اذا بلغ اعلى المرتفع والتسييح اذا بلغ اسفل المنسل * وندب الذكر عند كل شجرة ومدره * حجر وما تحجر من التراب وهذا اولي من ان يفسر بالقطعة من الطين اليابس وهو يفتح الميم والدال لعله اراد بالشجرة ماهو كبير من الشجر والالم نخل الارض من شجرة لان كل ماله ساق شجرة واراد بالمدره الا كم والجبال الصغار او لعله اراد بذلك وبقوله * وعند كل رطب ويابس * المبالغة باكثر الذكر والا فلا طاقة على ذلك اذ لا يخلو من رطب ويابس * والاشتغال بذكر * امر ومساائل * الحج واذا نزل * في موضع * قال الحمد لله الذي بلغنا * هذا الموضع * سالمين اللهم ربنا انزلنا منزلا مباركا * ثم * الآية * وقامها المنزلة * اللهم ارزقنا بركة منزلنا هذا واصرف عنا شره وبأسه وابدل لنا خيرا منه * في الآخرة او منزلا بعده في سفره قل الشيخ اسماعيل اذا نزل منزلا صلى فيه ركعتين وقال بهما ثلاثا اعوذ بكلمات الله التامات العاتية الا التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خاف واذا اراد الارتحال منه ودعه بر ركعتين وينبغي ان يتعاهد الرحلة من لدن نصف الليل وان ينزل عن الدابة ويروحها اي شفقة عايتها وادخال السرور على صاحبها المسلم وصدقة على صاحبها مطلقا ونهي عن النوم فوقها واذا بلغ الحصب اعطاها حقها ويؤخر الحمل عن الاعجاز عند السير ولا يضربها او غيرها في الوجه واذا نزع مرجها مسح عليها بيده بعد ذكر الله ونفث ودعا بالبركة لها واذا رده عليها فعل ذلك ويذكر الله عند وضع اول جلس عليها فيذهب الشيطان فان كل دابة مقتعدة الشيطان وليرفقوا بالضعيف ولا يكونوا

وندب الذكر عند كل شجرة ومدره وعند كل رطب ويابس والاشتغال بذكر الحج واذا نزل قال الحمد لله الذي بلغنا سالمين اللهم ربنا انزلنا منزلا مباركا الآية اللهم ارزقنا بركة منزلنا هذا واصرف عنا شره وبأسه وابدل لنا خيرا منه

كل واحد رفيق دابته وحده ومن شارضه قتال في طريق الحج او غيره فالاولى الاغتسال ولبس طاهر وتقليم اظفاره والاخذ من شاربه وحق عاتته وتنف ابطيه واذا اراد ان يلبس خفيه فلينفضهما بخافضة حية او نحوها فيهما واذا اتى بلدا فليأخذ من ترابها بثلاثة اصابع فليخلطه في ماء البلد ويشربه اول ما يشرب من ماء البلد فيسلم من وباءها ومرضها ان شاء الله واذا وقعت منافرة في الناس والدواب فليقل باعلى صوته الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر يسكنوا ان شاء الله وكذا يردد ذلك اذا رأى حريقا واذا هاجت الريح فليقل اللهم اني اسئلك خيرا وخيرا ما ارسلت له واعوذ بك من شرها وشر ما ارسلت له ولا يقصد الطاعون ولا يهرب منه * باب * في المواقيت * شرط الاحرام المكان والزمان فالمكان هو المواقيت * جمع ميقات بمعنى الحد يطاق في المكان كما يطاق في الزمان * المسنونة اهل * كل ناحية * سنها النبي صلى الله عليه وسلم وما كان منها اهل ناحيتها غير مسلمين في زمانه صلى الله عليه وسلم فبما حده لهم لعلمه انهم سيسلمون وليرحم منهم مسلم ان جاء من جهتهم ولا منهم بخاطبون فروع الشرع وكما بينت الفروض والاحكام للمشركين اقامة للحجة هذا هو الصحيح وقيل ان عمر رضي الله عنه هو الذي وقت ذات عرق لانه الذي فتح العراق وصحبه بعض العلماء والواضح ان يقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتها بلسانه وان عمر وقتها بمعنى انه ظهر اثر توقيتها على يده لانه فتح العراق فكان اهله يحجون وقيل انه صلى الله عليه وسلم حد لاهل نجد قرنا ولما فتحت البصرة والكوفة قال اهلها لعمران هذا ليس على طريقنا فقال لهم انظروا حدها من طريقكم قال ابن محبوب تقوم الحجة في شأن الميقات بقول اعرابي جاف لا يؤخذ بقوله يعني ما لم يعرف كذبه في نفس الميقات وقيل لا تقوم الا باهل الامانة * فلا * اهل المدينة ذوالحليفة * بناء مهمل مضمومة ولام مفتوحة وباء ساكنة وهو ابعد المواقيت من مكة بينهما تسع مراحل او عشرة او مائتا ميل غير ميلين او ستة اميال او ميل وهو وهم اقوال وهو من المدينة على ستة اميال ويسعى الآن بآبار علي لثرفيه يقال له بئر علي وبه مسجد يقال له مسجد الشيعة خراب وهو ماء لبني جشم وقيل هو ميقات ايضا لاهل الشام

باب *

شرط الاحرام المكاتب والزمان فالمكان هو المواقيت المسنونة لكل ناحية فللمدينة ذوالحليفة

﴿واهل اشام﴾ ومصر والمغرب ﴿الجحفة﴾ يحجيم مضمومة فخاء مهمل ساكنة
سميت لان السيل اجحفها اي استأصلها في وقت ويقال لها مهيعة بفتح الميم والياء
واسكان الهاء بينهما وقيل بكسر الهاء واسكان الياء وهي على ثلاث مراحل من
مكة على طريق المدينة مقابلة رابع من جهة المشرق وقيل ست مراحل او خمس
والقول بالثلاث ضعيف والمصريون اليوم يحرمون من رابع وهو قريب من الجحفة
بكسر الباء وهو واد بين الحرمين قريب من البحر وتروكوا الاحرام منها لانها على غير
طريق مكة الآن ولكنها حماها لانتقل حبي المدينة اليها بدعاء النبي صلى الله
عليه وسلم فهم يحرمون من ميقات المدينة وقيل كانت على اثنين وثمانين ميلا من
مكة وكانت قرية جامعة ونزل بها بنو عيل وهم اخوة عاد اخرجهم العماقة من
المدينة فخاءهم سيل الجحاف فاجتحفهم فسميت الجحفة ﴿واهل اشام﴾ نجد قرن
بفتح القاف واسكان الراء ويقال قرن المنازل وهو اقرب المواقيت الى مكة على مرحلتين
منها واويس منسوب الى قرن بفتح الراء والقاف بطن من مراد لا الى قرن بفتح
الراء وهو الميقات كما قيل لان الذي هو الميقات ساكن الراء وهو قرية عند الطائف
وقيل اسم للنوادي كله وقيل من سكن راء قرن الذي هو ميقات اراد الجبل الذي
هناك ومن فتح اراد الطريق وبين الجبل ومكة من جهة المشرق مرحلتان ﴿واللبن
يلعلم﴾ بفتح الياء واللامين واسكان الميم بينهما ويقال ألم بالهمزة وقيل هي الاصل
والياء تسهيل ويرمز براء بن وهو جبل على مرحلتين من مكة وقيل ثلاثون ميلا
والمرحلتان من قرن اخف واقرب من مرحلتين يلعلم ﴿واهل اشام﴾ لعراق
ذات عرق ﴿بكسر العين واسكان الراء وذلك عند الجمهور وقيل ميقاتهن العقيق
وهو مروي عن الشافعي والعرق الجبل الصغير سميت ذات عرق لان بها جبلا صغيرا وهي
سبخة تنبت اطرافها بينها وبين مكة مرحلتان والمسافة اثنتان واربعون ميلا وبعده ميقات
المدينة تعظيما لاجرهم وقيل ذلك هو الاصل وانما قربت مواقيت غيرهم رفقا باهل
الافاق ووقت لاهل مكة التمتع ﴿ولا خلاف في لزوم الاحرام منها﴾ اي من المواقيت
اي من احداها ﴿لما رها اذا اراد حجا او عمرة﴾ قال الشيخ اسماعيل قال ابو
العباس احمد العماني من اقام بمكة سنة فليحرم بحججه من تحت الميزاب واحرته من

وللشام الجحفة ولنجد قرن
وللبن يللم للعراق ذات عرق
ولا خلاف في لزوم الاحرام
منها لما رها اذا اراد حجا
او عمرة

التنعيم والافاق من الميقات قال صلى الله عليه وسلم كل من وقفنا له ميقاتا فهو له
ولمن جاء على طريقه ومن حاذى ميقاتا في بر او بحر فيقاته المحاذاة للجحفة مثلاً
ميقات من سلك من اهل المغرب طريق الساحل فمن مر بها او عن يمينها او عن
يسارها او في البر او البحر فليحرم من مقابلها او قبله ﴿والا فليلزم مطلقا﴾
ترددا كخطاب وقيل ﴿يلزمه﴾ مطلقا ﴿والاول لابن عباس وقيل لا يلزم مطلقا﴾
وهو قول الشافعي واحد قولي مالك ﴿و﴾ على قول اللزوم مطلقا ﴿لا تدخل
مكة الا باحرام وان بواحد﴾ من حج وعمره ﴿وقيل﴾ لزوم الاحرام ﴿خاص
بمريد﴾ احد ﴿هما﴾ فمن خرج من مكة لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم
وقد دخلها بعمرة مثلاً فله ان يرجع بعد الزيارة بلا عمرة ولا تمتع وذلك انه رجع
لما جاء له اولا ولم يقصد تجديد دخول الحج تأمل وفي الاثر لادم عليه في قول من
لا يرى عليه احراما اذا لم يقصد حجا او عمرة واعتض بقوله صلى الله عليه وسلم لا
يجاوز الميقات الا محرم واجيب بانه اراد لا يجاوزها مريد حج او عمرة بدليل انه
لا معنى للاحرام بلا حج ولا عمرة وانما الاحرام لها وان ادعوا انه يجب عليه الاحرام
بهما اذا امكنه او باحدهما لزمهم ان يكون الحج والعمرة واجبين غير مرة بل كلما
اراد احد دخوله الميقات احرم بحج ان كان في شهره او بعمرة او بها ان كان في
اشهره ولا فائل بذلك قلت ليس كذلك لان من يوجب الاحرام مطلقا انما
يوجب ان يكون محرما بالطواف فقط وان شاء احرم بما اراد من حج او عمرة او
بهما ﴿وهذا﴾ التوقيت للمواقيت المذكورة ﴿ايير مكى ومقيم بها﴾ ولو اقام اقل
من سنة واما من كان مكيا او مقيما بها ﴿فليحرم بحج من مكة ويخرج للعمرة الى
الحل من التنعيم﴾ هو على ثلاثة اميال او اربعة من مكة اقرب اطراف الحل
الى البيت سمي لان على يمينه جبل نعيم وعلى يساره جبل ناعم والوادي اسمه نيمان
﴿والجمرانية﴾ اي البقعة او البلدة الجمرانية والنسب الى الجمرانة وهي ربطة
بنت سعد المرادة في قوله تعالى كالتى نقضت غزلها وهكذا مانت من المواقيت
انما انت بتأويل البقعة او البلدة وهي موضع بين مكة والطائف ويقال ايضا الجمرانة
والجيم مكسورة في الكل والعين ساكنة وقد تكسر وتشدد الراء وقال الشافعي

والا فليلزم ان لم
يكثر ترددا كخطاب وقيل
مطلقا ولا تدخل مكة
الا باحرام وان بواحد
وقيل خاص بمريدهما
وهذا الغير مكى ومقيم بها
فليحرم بحج من مكة
ويخرج للعمرة الى الحل من
التنعيم والجمرانية

التشديد خطأ والتنعيم والجهرانية أحدهما أقرب من الآخر والتنعيم أقرب وهما على طريق واحد والمراد أن يصل الحل ويكون على ذلك الطريق ﴿أو من الحديبية﴾ بصورة التصغير والياء قبل التاء مخففة وقد تشدد وهي بئر قرب مكة حرسها الله تعالى أو اسم لشجرة حديباء كانت هنالك سمي به الموضع فانظر تفسيرنا ﴿وهو الأفضل﴾ قال الشيخ اسماعيل أن على المقيم بمكة مكيا أو اقبيا الخروج إلى الحل بخطوة في ابتداء الاحرام فإن لم يفعل حتى طاف أو سعى لم يعتد بعمرته لأنه لم يجمع بين الحل والحرم وأما الحاج فقد جمع بينهما بوقوف عرفة لأنها من الحل ﴿ومن جاوز الميقات ولم يحرم لزمه الرجوع والاحرام منه﴾ انث ضمير الميقات يتضمن معنى البقعة ذاكرة أو ناسيا علما أو جاهلا وإذا رجع وأحرم منها فلا دم عليه وقيل عليه دم ﴿وإن خاف انقوت﴾ فوت الحج أو منعه مانع ماعن الرجوع ﴿فليحرم﴾ حيث ذكر ﴿من نسيان أو علم من جهل أو تاب من عمد﴾ في الحرم ﴿ولو في مكة﴾ أو قبله ولزمه دم ﴿هذا مذهبنا ومذهب الشافعي وقال مالك لا يسقط عنه الدم ولو رجع إلا إذا جاوزه جاهلا وإن جاوزه علما بقيح ما فعل فقيه تردد عند أصحابه وإذا أحرم بعد ما جاوزها ورجع إليها محرما لم يسقط رجوعه هذا عنه الدم لأنه قد أحرم بعد ما جاوزها فيما يظهر وبه صرح مالك والشافعي وظاهر كلام أبي إسحاق الحضرمي أنه يسقط عنه الدم ونسب بعض لأصحابنا أن من أحرم بعد أن نعداه لاثني عليه أن رجع إليه واءان الاحرام وهو قول الشافعي ويصح حمل كلام المصنف على ما يعمه بأن يقال مراده ولم يحرم ثم أحرم بعد أو لم يحرم بعد وإن لم يرجع وليس خائف فوت لزمه دم عند الشافعي كما لزمه عند الخوف وقيل لزمه الدم رجوع أو لم يرجع أحرم بعد الجأوزة أم لا وقيل لا دم عليه وإن لم يرجع أن أحرم بعد ومن ترك الاحرام أصلا لزمه دم وقيل أن كان لحج فسد حجه وهو الصحيح وهو مذهبنا وفي التاج من جاوز موقتا يريد حجا أو عمرة لم يحزله ولزمه دم ويرجع ويحرم وقيل لا دم عليه أن رجع قبل أن يدخل الحرم وقيل ولو دخله ما لم يدخل بيوت مكة وقيل ما لم يطف بالبيت ومن عتق داخل الميقات أو بلغ وقد أحرم منه أجزاءه إلا وأراد الاحرام بحج أو عمرة رجع إليه واجيز أن يحرم

أو من الحديبية وهو الأفضل ومن جاوز الميقات ولم يحرم لزمه الرجوع والاحرام منه وإن خاف انقوت حيث ذكر في الحرم أو قبله ولزمه دم

من محله ﴿ومن قصدها لتجر﴾ أو غيره كقراءة ﴿ولم يحرم اساء﴾ ولا دم عليه ﴿وقيل﴾ اساء و﴿عليه دم﴾ وهو قول الربيع قال ﴿وعلى الخطاب﴾ ومن أكثر تردد ﴿طواف﴾ بعد أن يدخل مكة بلا احرام وقيل لا اساء ولا دم وفي التاج من جاوز ميقاتا غير مرید حج أو عمرة ثم أراد أحدهما فليحرم من حيث أراد أحدهما وهو الأصح وقيل عليه الرجوع وإن البقال مثل الخطاب ﴿وجاز لاهل كل ناحية أن يحرم وإن من ميقات غيره﴾ سواء جاء من ناحية ميقات غيره بدون أن يجاوز ميقات نفسه أو جاوز ميقاته ثم أحرم من ميقات غيره مثل أن يترك المدني ذا الحليفة ويحرم من الجحفة وهذا هو الصحيح عندهم وحملوا المواقيت التي وقتها صلى الله عليه وسلم على ما إذا لا يجي طريق أهلها بعد مجاوزتها على غيرها وأما إذا كان يجاوز ميقاته ويريد ذلك في طريقه على ميقات آخر لحاجة أمرته عليه فله أن يؤخر الاحرام إلى الثاني وكذا أن كان يدور من واحد لا آخر ومن الآخر للثالث وهكذا الحاجة أو يحاذي فله أن يؤخر الاحرام إلى الآخر وقال مالك وأصحابه من جاوز ميقاته وهو مسافر في الحج وأحرم من ميقات غيره لزمه دم وهو المتبادر وأما إذا لم يخرج للحج بل قصد بخروجه الميقات الآخر لحاجة ونوى إذا قضى حاجته فيه سافر للحج منه فلا احرام عليه من ميقاته مطلقا ومن وصل ميقات غيره قبل ميقاته كاهل الشام ومصر إذا أخذوا المدينة في طريقهم لزمه الاحرام من ميقات غيره عند الشافعي وهو الحق عندي وقالت المالكية يجوز له التأخير إلى ميقاته أن كان يجوز عليها كما في المثال والا لزمه الاحرام من ميقات غيره كالعراقي يمر بذي الحليفة وظاهر كلام أصحابنا أنه لا يتعين على الإنسان الاحرام من الميقات الأول سواء كان له أو لغيره ويستحبون الاحرام من الأول أن كان لغيره خروجًا من الخلاف ﴿وليحرم من﴾ بفتح الميم ﴿دونها﴾ أي دون الميقات وال في الميقات للحقيقة فيصدق بالميقات الواحد وهو المراد وإنما لم يرجع الضمير للميقات لأن الميقات مذكر ويجوز عوده إليه لتأويله بمؤنث ﴿من﴾ بكسر الميم ﴿منزله﴾ عند الجمهور وقال مجاهد يحرم من مكة جعل من كان داخل الميقات كاهل مكة ﴿وإن أحرم من﴾ بفتح الميم ﴿منزله﴾ مبتدا ﴿خارجها﴾ بالنصب على

ومن قصدها لتجر ولم يحرم اساء وقيل عليه دم وعلى الخطاب طواف وجاز لاهل كل ناحية أن يحرم وإن من ميقات غيره وليحرم من دونها من منزله وإن أحرم من منزله خارجها

الظرفية المكانية متعلق بمحذوف أخير وذلك ضبط المصنف * من * بكسر الميم
متعلق باحرم * منزله او من موضع قبل ماسن توقيته * وبعد منزله * لزمه احرامه
وليتق كل منهي عنه للمحرم * روي ان عمر رضي الله عنه احرم من بيت المقدس
قال علي من تمام حجك ان تحرم من دويرتك وكذا قال ابن جبير وفسرنا قوله الحج
والعمرة لله بذلك واحرم الاسود من الكوفة وابن عباس من الشام وعامل عثمان
من خراسان شكرا لله على فتحها وقيل يستحب لمن حج اولا ان يحرم من بيته
وقد يكره ذلك لمخالفته ما عليه الناس مع انه لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وروى عن شواذ من اصحابه فقط ومع ما يلحق فاعل ذلك من الضرر ولا
يا من الفساد للطول وليس له ولا عايه ان يلزم نفسه ما يلزمه وفي التاج من احرم
ولم يلب حتى جاوز ميقاته فليرجع وليلب منها وجاز الاحرام من اول الميقات مما
يلي بلده او من اخر مما يلي الحرم وعن ابن محبوب لو ان بدويا جافيا قال هذه
ذات عرق كان حجة ولم تسع مجاوزتها * والزمان اصله قوله تعالى الحج اشهر
معلومات * اي وقت الحج * فقبل * اي قال مالك فيما شهر عنه * شوال *
سمي اشيل الابل فيه اذناها للقاح وقيل اشيل اربابها فيه اي لقلة اللبن عندهم
والاول اذهر * وذو القعدة * بفتح القاف وقد يكسر وحكي ضمها وهو غريب
شهر كانوا يقدون فيه عن الاسفار وقيل عن القتال * وذو الحجة * بكسر الحاء
على الصحيح شذوذا لان المراد المرة فالقياس الفتح وقد يقال المراد الهيئة اي
انقصدة المخصوصة فكسر وقيل هو بفتحها قال بعض سمي لوقوع الحج فيه في زمان
الاسلام ولان اصل الحج فيه ولو كانت الجاهلية توقعه في غيره ايضا للنسي وقيل
شهران وعشرون من ذي الحجة * وقيل شهران * شوال وذو القعدة * وعشرة
ايام * اي ليال من ذي الحجة ارجلب الايام والمقصود الليالي بدخول ليلة
العاشر * وبه اخذنا * وهو قول ابن عباس قال الشافعي الشهران وعشر ليال
من ذي الحجة بناء على ان من ادرك من الليل جزءا صغ حجه وهو احد القولين
عندنا والقول الاخر ان من لم يدرك الشمس فاته الحج بناء على ان العشرة الايام
في قول ابن عباس على ظاهرها فالتسعة للاحرام والوقوف والليلة العاشرة واليوم

من منزله او من موضع
قبل ماسن توقيته لزمه
احرامه وليتق كل منهي
عنه للمحرم والزمان اصله
قوله تعالى الحج اشهر
معلومات فقبل شوال
وذو القعدة وذو الحجة
وقيل شهران وعشرة ايام
وبه اخذنا

العاشر لغير ذلك ولكن لا بأس بتأخير غير ذلك بلا حد ما لم ينقض الاحرام بنحو
جماع ولعل ذلك بعد العيد قضاء اعني الطواف والسعي والقول بان من ادرك جزءا
من الليل صح حجه مبني على ان المراد بالعشرة الايام الليالي تغليباً وعايه * فمن لم
يدركه * اي لم يدرك زمان الحج او الوقوف المعروف او الحج والحج عرفة * الى
طلوع فجر النحر فاته ومن ثم * اي ومن كون ذلك قولاً اجماعاً صح انه * قبل *
اي قال بعض اشهر الحج * شهران وتسعة ايام * وتسع ليال بل اراد الاثنية
والليالي دون الليلة العاشرة وانما رخص في العاشرة لمن جاء من بعيد وادرك الليلة
في عرفات وزعم بعض ان اشهر الحج شهران ولا وجه له سوى انه تم له شهران لا
ثلاثة وقيل شهران وثلاثة عشر يوماً وقيل شهران وعشرون يوماً وحجة من قال
ثلاثة اشهر ان اقل الجمع ثلاثة وان امورا من الحج تكون بعد عرفة مثل الرمي والحلق
والنحر والمبيت بنى وحجة القائل شهران وثلاثة عشر هذه الامور كذا قبل قال
الشيخ اسماعيل وفائدة الخلاف تأخير طواف الافاضة الى اخر الشهر يعني ان
من قال ثلاثة اشهر اجاز تأخير الطواف الى اخر ذي الحجة ومن قال شهران
وعشرون يوماً اجاز التأخير الى عشرين ومن قال شهران وثلاثة عشر اجاز الى
ثلاثة عشر ولكن لم يذكر الشيخ اسماعيل هذا القول في القواعد ومن قال شهران
وعشرة ايام او عشر ليال لم يحمل له حدا بل يطوف متى شاء ما لم يصب النساء
* ولا يصح احرام بحج الا في اشهره * واجازه ابو حنيفة في غيرها على كراهة
* وان قدم كان عمرة * عندنا وعند الشافعي لا تجزيه عن العمرة الواجبة * لصحتها
في كل شهر كمصل فرضاً قبل وقته يحول نفلاً * اي بلا عمد وقيل او بعد وقال
مالك ينبغي حجا وقيل لا ينبغي حجا لعدم وقته ولا عمرة لعدم نيتها وهو الصحيح
عندي * باب * في كيفية الاحرام * سن اغتسال لاحرام * الحج او عمرة او
بهما * وقيل وجب * هو قول الظاهرية * وجوز الوضوء فقط * بعد استنجاء
وازالة الانجاس وجوز التيمم مع القدرة وجوز الاحرام بالجناية بلا صلاة والحاصل
انه يجوز الاحرام بلا صلاة مطلقاً واما الصلاة بالجناية بلا تيمم او تيمم مع
القدرة على الماء فلا يصح لان الصلاة بالقرءان ولا يقرأ بجناية ومن لم يطق الفصل

فمن لم يدركه الى طلوع فجر
النحر فاته ومن ثم قبل
شهران وتسعة ايام ولا يصح
احرام بحج الا في اشهره
وان قدم كان عمرة لصحتها
في كل شهر كمصل فرضاً
قبل وقته يحول نفلاً
* باب *

سن اغتسال لاحرام وقيل
وجب وجوز الوضوء فقط

اولم يجد الماء فليتييمم للاغتسال والوضوء والاستنجاء اولالوضوء والاستنجاء ان اراد الصلاة وذكر الشيخ اسماعيل انه يغتسل بماء وسدر او خطمي يدق ويخلط بماء ويصفي بثوب رقيق ليذهب ثقله لانه لا يخرج من الرأس واللحية الا بعد ايام ثم يجعل ذلك الماء في ماء صاف فيغتسل به وان اقتصر على الوضوء فقد اخذ بحظه من الاساءة واجزاء وان لم يجد الماء تيمم ومن جاز على المدينة فاذا اتى مسجد ذي الحليفة ويقال له مسجد الشجرة وهو مسجد على شرف البداء على طرف الوادي عن يمين الذاهب الى مكة فليغتسل وان اغتسل قبل ذلك بالمدينة كفاه وينبغي ان يصلي في مسجد قبا وان شرب من البئر التي على يمين المدينة طرف البيوت على غرب جبل اجم ويغتسل منها كل من به عاهة فانها سقاية ابراهيم ولد النبي صلى الله عليه وسلم **وليس** عطف على اغتسال **ثوبين** وجاز ثوب ساتر عورة **جديدين** او غسيلين **مفسولين** لم يلبسا بعد غسلهما **وكيفية لباسهما** ان يسطهما ثم يلتحف بهما جميعا ولا يلبس احدهما ويلتحف عليه بالآخر لان ذلك يشبه الاحتزام به وان لبس ازارا وهو ما كان من الحقو الى اسفل ووراء وهو ماعم البدن كله فوقه جاز وتجوز المغالات في ثياب الاحرام ويمحذ الاعجاب والتكبر وينبغي الاحرام في ثوبين وادخال ثوبين في نحو جراب لطواف الحج والعمرة والوقوف احتياطا ان يكون ذلك بثياب طاهرة ويلبس نعلين ان شاء ولا بأس بهما ان كانا اسودين لما روي في الشائل من انه صلى الله عليه وسلم كان له خفان اسودان ولما في القناطر في باب الصلاة من انه امر عليا ان يشتري له نعلين سبطين جرداوين قال ابن وهب النعال السببية كانت سوداء لاشعر فيها وصواء كان ذلك في الحج او غيره نعم في رواية من كتب الحديث في باب الحج النهي عن النعال السببية وفي تفسيرها خلاف ولا شك ان الصفراء اولى وفي الاثر لا بأس على محرم جرد من ثيابه فليكسب ما يلبس وان لبس مصبوغا ينقص صبغه بالمطر فلا بأس **لا تخيطين** دخل في خياطتهما وان لم يدخل في خياطة الثوب فلا بأس مثل ان يكون وجهها الجبة او التقيص من جهة واحدة او يجعل عمة البرنوص خلف بلا ادخال رأسه وغمقه فيه وعطف طرفيه الى قدامه ولو ضمها بيده قدامه وجمعها

وليس ثوبين جديدين
او غسيلين لم يلبسا بعد
غسلهما لا تخيطين

ولا ضمير بثياب لبست وان دنست **وكانت** على جسده حتى احرم بها **لا** متنجسة **الا** ان احرم بلا صلاة عند مجيز ذلك وهو جابر بن زيد وغيره **وركتان** عطف على لبس او على اغتسال وهو اولى **ان** لم يحضر وقت مكتوبة **مفروضة** او **مسنونة** **وجاز** **الاحرام** **اثرها** **اي** بعد المكتوبة او **المسنونة** ان حضرت والمبادر من كلام المصنف وغيره ان الفضل في الاحرام بعد ركتين اذا لم تحضر المكتوبة اكثر منه بعد المكتوبة اذا حضرت وقال مالك والشافعي لا تحصل السنة الا بالقرينة ويجوز الاحرام بعدا اكثر من ركتين كاربعة وثمان وست وغير ذلك اختار بعض خصوص ركتين للاحرام ولو حضرت المكتوبة او **المسنونة** وبعد السنة كالوتر وركتي المغرب وصلاة الحسوف وغير ذلك وان بلغ الميقات وقتا لا يصلي فيه انتظر وان خاف احرم ومضى بلا صلاة **ويعقد** بعد الصلاة **نية** الاحرام بحج ويقول **عقب التسليم** وعقب سجود السهو ان سجده ويدعو بعد ذلك لان هذه الصلاة حي بها للاحرام وان احرم بعد فرض او سنة او نفل لم يستأنفه للاحرام قال بعد الدعاء ويجوز مطلقا قبل وبعد **ليبك** بفتح الموحدة تنبيه لازمة للاضافة اضمير المخاطب وقد تضاف لظاهر وضامير غائب مراد بها التكرار لا اثنان فقط اي اجابات كثيرة كل اجابة منها متصلة بالاجرة كما يذكر الشيء مرتين ويراد به اكثر نحو جاؤا واحدا واحدا وادخلوا الاول فالاول وعلمته الكتاب بابا بابا وهو مفعول مطلق يقدر عامله من لفظ الاجابة او من لفظ الب او ب بمعنى اقام اي اقامة على طاعتك بعد اقامة وعلى هذا فهو مصدر لب او اسم مصدر الب او مصدره محذوف الزائد اي الب لطاعتك البابا كثيرا حذفت الهزة والالف وفتحت اللام وثني واضيف للكاف وحذف العامل ومتعلقه او الاصل **الب** ليك اي اقامتك اي الاقامة التي انت اهل لها **اللهم** ليك لا شريك لك **في العبادة** **ليبك** **ان** بفتح الهزة على تقدير حرف التعليل او بكمرها على التليل الجملي او على الاستئناف بلا تعليل وهو اولى ويبدأ بكل من الفاظ ليك ويوقف على ما قبله ان كان قبله شيء **الحمد والنعمة** **والملك** **لك** لا شريك لك **اي** في الحمد والنعمة **والملك** **ليبك**

ولا ضمير بثياب لبست
وان دنست لا متنجسة
وركتان ان لم يحضر
وقت مكتوبة وجاز
اثرها ويعقد الاحرام
بحج ويقول ليك اللهم
ليبك لا شريك لك ليك
ان الحمد والنعمة والملك
لك لا شريك لك ليك

بمح تمامه * اي كونه كاملا كما امر به * وبلاغه * اي وصوله اليك بالقبول * عليك
يا الله * باثبات الف يا وهمزة الله وحذفها وحذف احدهما * وان تمتع بعمرة *
اي احرم بها وحدها فهو تمتع اي ينفع بعد الاحلال منها بما لا يحل له قبل
* قال * بقلبه ولسانه لا بقلبه فقط او لسانه بعمرة * تمامها الخ * اي وبلاغها
عليك يا الله * وان قرن * الحج والعمرة * قال بحجة وعمرة تمامها الخ * اي وبلاغها
عليك يا الله * ثلاثا * هذا افضل ويجزي مرة او مرتان * في مجلسه ثم يقوم *
ويجوز غير تلك الالفاظ بما هو في معناها مثل حنائيك بدل لبيك والزيادة على
ذلك مثل لبيك وسعديك ولكن الافضل ما ذكر لانه تلبية النبي صلى الله عليه
وسلم وقيل لا يجوز غيرها واجاز ابو حنيفة بدل التلبية التسبيح والتهليل وسائر الاذكار
بما هو في معناها قيل والراكب لا يبدأ الاحرام والتلبية حتي يركب وياخذ في
السير * وندب سبق التمتع * الاولى ان يقال وندب التمتع الجواب انه اراد ندب
تقدم العمرة مفردة عن الحج * وهو افضل من الافراد * الذي هو ان يهرم بالحج
وحده واذا قضاه احرم بالعمرة * والجمع * ومن احرم بعمرتين في اشهر الحج
بطلتا وقيل احداها حجة والاخرى عمرة ومن احرم بيجتين في اشهر الحج بطلتا
وقيل احداها حجة والاخرى عمرة فيكون قارنا وقيل له حجة فقط والاول في
المسئلتين اصح * ومن لم يلب * عند احرامه او لم يقل ما ينوب عنه على مامر من
الحلف * لم يدخل في حج * او عمرة * ولم يصح احرامه * باحدهما او بهما * فالتلبية
بمح اولاً * افتتاحه * اي افتتاح الحج وكذا هي افتتاح العمرة * كالتكبير للصلاة *
وقيل من جهل التلبية ولم يلب حتى فرغ وقد اهل بالتكبير فانه يهرق دما واما
من لم يلب وهو عالم بالتلبية فلا حج له واذا شك الانسان في الاحرام بعد مالي
فليجدد التلبية ويمضي واجاز مالك والشافعي الاحرام بلا تلبية كما اجاز مالك
النية في الصلاة ان تجزي عن تكبيرة الاحرام ويرى دما على من احرم بلا تلبية
وكذا قال بعض الشافعية وقال الشافعي ستة لادم في تركها وقال اصحابنا وبعض
الشافعية وابن حبيب من المالكية ان التلبية ركن لا يجبره الدم وكذا ابو حنيفة وعنه
لابد من النية مع التلبية او سوق الهدي ويجوز الاحرام بالتفويض مثل ان تقول

بمح تمامه وبلاغه عليك
يا الله وان تمتع بعمرة قال
تمامها الخ وان قرن قال
بحجة وعمرة تمامها الخ
ثلاثا في مجلسه ثم يقوم
وندب سبق التمتع وهو
افضل من الافراد والجمع
ومن لم يلب لم يدخل في
حج ولم يصح احرامه
فالتلبية افتتاحه كالتكبير
لصلاة

احرمت على ما احرم عليه صاحبي ولم تعلم بم احرم كما روي ان عليا لما قدم من
اليمن احرم على ما احرم عليه النبي صلى الله عليه وسلم فجاز له ذلك واشركه في
هديه * وهي * اي التلبية * مع النية * نية الاحرام بحج او بعمرة او بهما * وقيل
كافيتان عن ذكر حج او عمرة * او ذكرها * في التلبية والاول * الذي هو ذكر احدهما
او ذكرهما في التلبية * اصح * وان نوى وتلفظ بغير مانوى غلطا فمن لم يشترط
اللفظ قال تجزئه نيته ومن قال بشرطه لم يجز عنده نيته ولا لفظه لانه غلط * وندب
رفع الصوت * في الحج والعمرة * بها كلما سارت راحلته * اي ابتدأت السير
* او علا شرفا * يجمعها * او هبط واديا * يجمعها مع التسبيح * او سمع مليا *
وقالت الظاهرية رفع الصوت بالتلبية واجب * وصح * الرفع وصح خفض من
باب اولي اذا جاز الرفع ولو جنباً جاز الخفض ولو جنباً من باب اولي او يقدر محذوف لجنباً اي
وصحت التلبية ولو جنباً كما ياتي ان شاء الله او رد الضمير الى الرفع واراد بالضمير ما يشمل
الخفض وذلك استخدام ويصح رد الضمير للاحرام اي ويصح الاحرام ولو جنباً
بلا غسل ولا تيمم وهذا بناء على ان الاحرام يصح بلا صلاة وهو رخصة تقدم
ذكرها لان الجنب لا يصلي * بكل وقت * الا حيث يخاف ان يشغل الناس عن
صلاتهم فلا يرفع الصوت وكان من مضي لا يلبثون الروحاء وهي على مرحلة من
المدينة حتى تبج اصواتهم بالتلبية كذا قيل ونسب ذلك لاصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم ولا يسرف في رفع الصوت ولا يلح وليكثر ولا يرد السلام حتى يتم التلبية
وقيل لا رد عليه * ولو جنباً * او حائضاً او نفساء او وقت الزوال او الطلوع
او الغروب هنا حذف اي وضحت التلبية ولو جنباً ويجوز اتصاله بما قبله لانه ربما
توهم ان الجنب لا يصح له رفع صوته بالتلبية فقال وصح بكل وقت ولو جنباً ولا
يرفع الملبى الصوت في المساجد الا في مسجد مكة ومنه فيسمع في غيرها من يلبه
* والا كشار بها افضل وهي شعار الحاج * والمعتمر اي علامته كما فسره بقوله * وبها
يعلم * الخ او نسكه اي عبادته او شيء يلازمه كما يلازمه الشعار الذي هو ثوب
يلبي شعر جسده * اذا استقبله ناس او ركب * ولو علموا انه محرم * ويدعى له *
ويحجب عنه ما يجانبه المحرم ويجدد التلبية عند حدوث حادثة وخلف الصلاة

وهي مع النية قبل كافيتان
عن ذكر حج او عمرة في
التلبية والاول اصح وندب
رفع الصوت بها كلما سارت
راحلته او علا شرفا او
هبط واديا او سمع مليا
وصح بكل وقت ولو جنباً
والا كشار بها افضل وهي
شعار الحاج وبها يعلم اذا
استقبله ناس او ركب
ويدعى له

وفي الاسحار ومع طلوع الفجر والانباء من النوم * ويجيبه كل افق * جهة
 * سمعه * من ارض او حجر او شجر او ماء او غير ذلك اي يلبى لتليينه وله ثواب
 ذلك كله لانه جره عمله او يدعوه له واذا اجابه كل افق من الجهات كلها سمع الافق
 الثاني اجابة الافق الذي قبله واجاب ايضا وهكذا وثواب ذلك كله في صحيحته
 * ولا بدعها حتى يصل مكة * اي بيوتها مطلقا وقال الشيخ اسماعيل يقطعها الحرم
 بحج عند علي اذا زالت الشمس يوم عرفة وعند الجمهور حتى يرمي جرة العقبة فقبل حتى
 يرميها بابل حصاة وقيل حتى يفرغ من رميها هكذا ينبغي تحرير كلامه وقرره بعض بانه قيل
 يقطعها عند اعادة رميها حلالا على ما يأتي للشيخ ان شاء الله وقيل اذا راح الى المصلي والحرم
 بالعمرة يقطعها عند مالك واي حنيفة اذا وصل الحرم وعند الشافعي اذا وصل الحجر
 الاسود وهو الصحيح وقيل اذا دخل الحرم وان احرم من القرب قطع اذا دخل
 بيوت مكة وقيل اذا وقف على باب المسجد ورأى الكعبة * وخفض الصوت
 للمرأة افضل * وان رفعت صوتها بها لم اعلم ان عليها شيئا كذا في التاج ولعل
 هذا مستثنى عند المشاركة كما استثنوا ترك شعرها المقصوص في التقصير بلا دفن
 والا فقد قيل انها اذا رفعت صوتها ولو في الطاعة مقدار سبع حزمات كفرت
 ورخص ما لم تستقص صوتها ومن الغفلة اعتقاد الناس ان مادونهن لا بأس به مع
 انه لم يقل ذلك الشيخ ان مادونهن لا بأس بل حكم بكفرها لانه سمعها فخرروا
 ان ينعما سبع حزمات فتلك واقعة حال ولعلمهم لوقالوا له ما الحكم فيما دون ما
 ينسكا فيقول المنع ايضا * فصل المحرم اما مفرد * بكسر الراء * بحج * الباء
 زائدة في المفعول او ضمن مفرد معنى محرم فلا تكون زائدة وهو انواع محرم
 بحج وحده وائمه فقط ومحرم بحج وحده وائمه ثم احرم بعمرة ومحرم بحج في اشهره
 وقد احرم بعمرة قبل اشهره وائمتها ومحرم بحج في اشهره ثم فسخته الى عمرة فهذا
 كان مفردا ثم صار متمتعا والمفرد لا يطوف بالبيت ولا يسعى وكذا القارن الا
 بعد عرفة الاطواف العمرة وسميها فائز قبلها ويدخل المسجد ويقرأ القرآن
 ويذكر الله تعالى ويصلي وان طافا فسد احرامهما وقيل اخطئا وصح احرامهما
 وفي لزوم الدم قولان وقيل لادم ان لم يحلقا * او تمتع بعمرة * في اشهر

ويجيبه كل افق سمعه ولا
 يدعها حتى يصل مكة
 وخفض الصوت للمرأة
 افضل

فصل

المحرم اما مفرد بحج او
 متمتع بعمرة

الحج * او قارن بهما * او محرم بعمرة قبل اشهر الحج والاولى اسقاط متمتع ليشمل
 انواع افراد العمرة كلها ما يكون به متمتعا وما يكون به غير متمتع ثم يتكلم على
 المتمتع بكلام يبينه * فالمتمتع هو المراد بقوله تعالى فمن تمتع به * سبب * العمرة
 الى الحج * اي دام على الانتفاع بما حل للمحل الى الحج لاحلاله من عمرته او
 انتفع بالتقرب الى الله بعمرته وبطوافه كلما شاء منتظرا الى الحج ثم * الآية *
 تمامها هو قوله تبارك وتعالى واعلموا ان الله شديد العقاب واولها قوله تبارك وتعالى واتوا
 الحج والعمرة لله * وهو * اي التمتع * نوعان احدهما ان يهل بعمرة في اشهر الحج
 من الميقات حتى يصل البيت ويطوف ويسعى ثم يحلق * رأسه كله او بعضه
 * ويحل بمكة * وحل له الحلال كله ولزمه هدي وله ان يقيم ماشاء محرما ثم
 يطوف ويسعى ويحلق وله ان يفعل بعضا ويؤخر بعضا ولا حد في ذلك الا الحج
 * ثم ينشئ الحج في تلك الاشهر من عامه * من تحت الميزاب او من حيث شاء
 في المسجد او من منبج الجن او من الحرم مطلقا * لا بانصراف لبلده * فان لم ينشئ
 الحج من عامه او انصرف الى بلده او مثله في البعد ثم انشاء فليس من المتمتعين
 الذين يلزمهم الهدي * وقيل * اي قال الحسن * له * هو * متمتع * اي
 * ولو عاد لبلده * اي او مثل بلده في البعد * ولم يحج * ولا سيما ان حج في
 عامه فانه اولى بانه متمتع * ولكن * متعلق هذا الاستدراك هو قوله ولم يحج والاولى
 اسقاط لفظ لكن لان لزوم الهدي يؤخذ من قوله متمتع * يلزمه هدي المتمتع
 المذكور في الآية * وهو شاة او بقرة او بعير يذكيه ولا ياكل منه واجاز ابو حنيفة
 وبعض اصحابنا الاكل منه وقال السدي المتمتع في الآية من فسخ حجه بعمرة
 فاستمتع بعمرته وقال الزبير هو المحصر بالحج اذا حل منه بالاحصار ثم عاد الى بلده
 مستمتعا بعد اخلاله فاذا قضى حجه في العام الثاني صار متمتعا بالاحلال فيما بين
 الاحرامين ومثل المنصرف لبلده المنصرف الى بلد بعيد * ومن اعتمر * في غير
 اشهر الحج * لافي اشهره ثم اقام حتى حج * ولا سيما ان لم يقيم * فلا دم عليه *
 خلافا لجابر بن زيد * ولو اتى في اشهره * ولو لم يفعل منها قبل اشهره الا الاحرام
 بها فالمعتبر وقت الاحرام لا الفراغ منها وفي قول جابر انه يعتبر الفراغ فان كان

او قارن بهما فالمتمتع هو
 المراد لقوله تعالى فمن تمتع
 بالعمرة الى الحج الآية
 وهو نوعان احدهما ان
 يهل بعمرة في اشهر الحج
 من الميقات حتى يصل
 البيت ويطوف ويسعى
 ثم يحلق ويحل بمكة
 ثم ينشئ الحج في تلك
 الاشهر من عامه لا بانصراف
 لبلده وقيل له متمتع ولو
 عاد لبلده ولم يحج ولكن
 يلزمه هدي المتمتع المذكور
 في الآية ومن اعتمر لافي
 اشهره ثم اقام حتى حج
 فلا دم عليه ولو اتى في
 اشهره

في اشهر الحج ازمه الهدي ولو كان الاحرام قبلها * وكذا ان اعتمر فيها ثم خرج
 لاهله * او لافق بعيد * ورجع في سنته * فخرج او لم يخرج او لم يرجع فلا دم عليه
 * الا على ما قبل * اي قال الحسن * العمرة * مطلقا * في اشهر الحج متعة *
 فعليه دم وكذلك لادم على من اعتمر في اشهره ولم يخرج ولم يرجع وكذلك ان
 رجع لاهله وهم داخل الحرم وقال طاووس من اعتمر في غير اشهره واقام يخرج من
 عامه انه متمتع يلزمه الهدي * فائدة * تجوز العمرة في كل شهر من شهور العام
 الا اشهر الحج فلا تجوز فيه الا عمرة الدخول وعلى انها واجبة يجوز ان تؤدى في عام
 ويخرج في عام بعده او في اي عام شاء او يقدم الحج عليها بعام او اكثر ولا دم على المتمتع
 ان كانت العمرة لغير من له الحج ولا ان فعل احدهما واستأجر للآخر ومن اعتمر
 في باقي اشهر الحج فلا دم عليه لانه ان فعل بعد عرفة وقبل الزيارة لم يتمتع بطيب
 او نحوه او بطواف نفل او بعد الزيارة لم يصدق عليه قوله تعالى الى الحج والله اعلم
 * الثاني ان يفرد بمحج ثم يحوله لعمرة * وشرطه ان يكون غير مقلد للهدي وان كان
 معه هدي وجب عليه اتمام حجة ولم يجز له فسخه لحديث عائشة خرجنا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس ليال بقين من ذي القعدة ولا نرى الا انه
 الحج اي الا ان الذي احرمنا به الحج فلما دنونا من مكة امر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من لم يكن معه هدي اذا طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ان يحل
 ولحديث جابر بن عبد الله قدمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن محرمون
 بالحج فطفنا بالبيت وسعينا بين الصفا والمروة فامرنا النبي صلى الله عليه وسلم من
 لم يكن معه هدي ان يحلق قلنا يابني الله امرتنا بالاحلال وانت محرم فقال احلوا
 فاني لو استقبلت من امري ما استديرت ما قلدت الهدي ولا حللت الخ فتراه امر
 من لم يكن معه هدي فان من بدل من الضمير في امرنا النبي او ضمن امرنا معنى
 قال لنا فيكون من مفعولا وفي قوله ايضا لو استقبلت من امري ما استديرت ما قلدت
 الهدي ولا حللت اشارة الى ان الهدي مانع من الاحلال كانه ما قلدت الهدي ليكون
 الاحلال جائزا لي فاحل ولفظ الاحلالت هو بلام الف ليس بعدها الف مفصولة
 في السطر ومعنى لو استقبلت من امري ما استديرت لو كان الباقي من همري هو

وكذا ان اعتمر فيها ثم
 خرج لاهله ورجع في
 سنته الا على ما قبل العمرة
 في اشهر الحج متعة الثاني
 ان يفرد بمحج ثم يحوله لعمرة

ما مضى منه لترك التقليد واحللت لما ظهر لي ان هذا الآن خير فيلزمه
 هدي * باسكان الدال ومن العرب من يكسرها ويشدد الباء والاولى افصح
 * ويكون منه ما فاذا طاف وسعى احل الى ان يخرج لمنى * اي الى ان يريد
 الخروج لمنى * فيحل بمحج * اي يرفع صوته بالنلبية له محرما به * من بطحاء
 مكة * ما بين جبلها ابني قيس والاحمر الى مفترق الطريقين طريق اهل مكة
 الى عرفة وطريق العراق ويطلق البطحاء على المسيل الواسع الذي فيه دقاق الحصى
 * والتمتع * بنوعيه * اسهل وارفق * وافضل عندنا من الافراد والافراد افضل
 من القران ولا نحب ان يفرد ولا ان يقرن الا من اعتمر في رمضان او رجب فانه
 ان افرد بعد ذلك في اشهر الحج كان حسنا ولا نحب له ان يفرد الا في ايام العشر
 ونهاه عن الافراد ان جاء قبل ذلك ونكره ان يقيم زمانا بمكة لا يطوف بالبيت
 الا ليعتمر في رجب او رمضان فيقيم في ايام العشر فحسن له الافراد كما مر * وهذا *
 اي ازوم الهدي * لغير مكى ومقيم بها * اما هادف * لامتعة عليها * اي لاهدي
 فاطلاق اسم السبب واراد المسبب او اطلاق المتعة على الهدي حقيقة عرفية خاصة
 او يقدر مضاف اي لا موجب منعة بفتح الجيم * لقوله تعالى ذلك * اي وجوب
 الهدي او الصيام عندنا وعند الشافعية والمالكية والتمتع عند ابي حنيفة اذ لا تمتع
 ولا قران عنده لحاضري المسجد الحرام فمن فعل ذلك منهم فعليه دم لا يأكل منه
 * لمن لم يكن اهله * المراد لم يكن هو الا ان من شأن الانسان ان يكون له
 اهل كزوج وولد وخديم فجاءت الآية بذلك والاهل من استوطن معه الموضع
 مطلقا وهذا ايضا على الغالب لانه لا يكون وحده * حاضري * جمع مذكر نسالم
 منصوب بالياء المحذوفة نطقا للساكن بعدها الثابتة خطا * المسجد الحرام *
 وحاضره من كان في الحرم وعند ابن عباس من كان بمكة وهو قول الزهري وطاوس
 وهو قول عن مالك وعند الشافعية من كان بينه وبين الحرم مادون مسافة القصر
 ولا سيما من كان في الحرم او مكة وعند عطاء من كان بين الحرم والميقات وهو
 قول ابي حنيفة ولا سيما من كان في الحرم او مكة وعن عطاء انه من لم يكن بينه
 وبين مكة ما تقصر فيه الصلاة وعنه ما بينه وبينها اقل من يوم وقبل لا يعد من اهله

فيلزمه هدي ويكون متمتعا
 فاذا طاف وسعى احل
 الى ان يخرج لمنى فيحل
 بمحج من بطحاء مكة
 والتمتع اسهل وارفق وهذا
 لغير مكى ومقيم بها ولا
 متعة عابها لقوله تعالى
 ذلك لمن لم يكن اهله
 حاضري المسجد الحرام

حاضري المسجد الحرام الا من اقام فيها عاما * ولو تمتعا لم يلزمهما هدي وان خرج
المقيم بمكة سنة * متعلقان بمقيم * الحاجة في اشهر الحج * متعلقان بخروج * ثم
دخل * وذلك على انه لم يخرج من الحرم * محرما بعمرة نذب * اي يحكم * وان
لا تلزمه متعة ان سافر وقصر * الصلاة * في خروجه * ومن حكم عليه بلزومها لم
يكن خاطئا ومن حج لنفسه واعتمر لغيره بالعكس فلا دم عليه ومن احرم بعمرة
في غير اشهر الحج واتمها في اشهره فلا دم عليه وعن جابر بن زيد عليه دم ولو لم
يدرك منها في اشهره الا الحلق ومن دخل مكة في غير اشهر الحج بعمرة ثم احرم
بعمرة في اشهر الحج من مسجد عائشة فليست بعمرة ولزمه الاحرام وسعى وطاف
ومسجد عائشة مسجد التميم ولا يتمتع بعمرة النفل الى حج الفرض * وجوز
لمكي كغيره التمتع والجمع * والافراد * بلا لزوم هدي * للمكي ان تمتع او جمع قال
الابدلاني رحمه الله الممتع الذي يجب عليه الهدي هو الذي اجتمعت فيه شروط
سنة * احدها ان يحرم في اشهر الحج * والثاني ان يحل في اشهر الحج * والثالث ان يحرم
بالحج في عامه ذلك * الرابع ان يكون ذلك قبل الرجوع الى اقله او مثله في البعد
* الخامس ان تكون العمرة قبل الحج * السادس ان لا يكون من اهل مكة ولا ذي
طوى فان اخل شرط فلا دم عليه * ومن اعتمر قبل شوال ثم خرج عن الميقات
لزيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في اشهر الحج لزمه الهدي ان تمتع عند رجوعه
وقيل لا وقد يصدق عليه انه من اهل المسجد الحرام فلا متعة وله ان يكون كخطاب
ولبان يحرم ويطوف ويحل بلا عمرة فلا هدي عليه ومن حج عن غيره فلا هدي
عليه اذا رجع من الزيارة معتبرا لنفسه وبالعكس * وصفة القران ان يحرم بهما *
اي بالحج والعمرة * ويحل منهما يوم النحر وكذا التمتع ان ساق هديا * اولد
شعره او عقصه * لا يحل اذا طاف وسعى بل يقوم * يدوم * محرما * ولا يطوف
بعد * حتى يبلغ الهدي محله * سقوطه بالنحر من منى يوم النحر فانه اذا قدم
مكة طاف وركع وشرب من زمزم وسعى فاذا جاء يوم النحر رمى جرة العقبة
بني وحلق او قصر * وان قلت فالقارن متى يعمل اعمال عمرته * قلت اذا قدم مكة
طاف لها وركع وشرب وسعى فيقوم بمكة محرما ولا يطوف - وليصل حيث شاء

ولو تمتعا لم يلزمهما هدي
وان خرج المقيم بمكة سنة
الحاجة في اشهر الحج ثم
دخل محرما بعمرة نذب
ان لا تلزمه متعة ان سافر
وقصر في خروجه وجوز
لمكي كغيره التمتع والجمع
بلا لزوم هدي وصفة
القران ان يحرم بهما ويحل
منهما يوم النحر وكذا التمتع
ان ساق هديا لا يحل اذا
طاف وسعى بل يقوم محرما
حتى يبلغ الهدي محله

من المسجد واللب ولا يحل حتى يمضي يوم النحر * فعند عشية التروية * اراد المساء
من الزوال واما العشية فمن العصر وانما صور به الذهاب في الزوال ليدرك الصلوات
الحس في منى والتروية التفكير لان ابراهيم عليه السلام كان يتفكر فيه في رؤياه
او الارتواء من الماء لانهم يرتوون فيها لما بعد * اغتسل * ذلك المعتمر السائق للهدي
* وطاف وصلى ركعتين واحرم للحج ومن دخل بعمرة في اشهره جازله تحويلها اليه
اتفاقا * فيكون مفردا بعد كونه متمتعا لكن في ادعاء الاتفاق نظر فقد قال بعض
لا يجوز تحويل العمرة الى الحج ولا العكس وهو قول مالك وابي حنيفة والشافعي
الا ان يقال الاتفاق عند الاضطرار الى التحويل * والخالف في عكسه *
وهو تحويل الحج للعمرة فليل بامتناعه مطلقا * والاصح جوازه * مطلقا وقيل
يجوز للصحابي فقط يعني انه يجوز للصحابة في حجتهن التي فسوخوها للعمرة بامر
صلى الله عليه وسلم فقط ولا يجوز لهم اعادة ذلك ولا يجوز فسوخا للعمرة لغيرهم وما
رواه الضحاك ان عمر بنى عن ذلك يناسب هذا القول فيكون عمر يرى ان ذلك
فعله مرة ونسخ والصحيح الجواز لرواية جابر بن عبد الله ان سراقا قال لرسول الله
صلى الله عليه وسلم اخبرنا عن عمرتنا هذه الناحية اي عن عمرتنا هذه التي فسختها
من الحج هي لنا معشر من فعلها فقط الا ان لا لغيرنا ولا لنا بعدام هي للابد قال
هي للابد ومعنى قول الشيخ اختلف سعيد بن ابي وقاص والضحاك في التمتع
بالعمرة الى الحج انها اختلفا في التمتع بالعمرة المفسوخة من الحج فانهم ومن فسح
الحج للعمرة على ان يبقى محرما ولا يحل حتى يقرب الاحرام بالحج ففقد الخلاف
السابق وقيل يجوز فسح الحج الى العمرة مطلقا الا ان اهل به في غير اشهره ومن
احرم به في غير اشهره فان لم يجد نية الاحرام بعد دخول اشهره لم يجزه وان
جدد النوى بعده اجزاه وقيل كل من لم يسق الهدي يحل بعمرة شاء او ابى سواء
كان قارنا او مفردا او متمتعا واما ان يحرم الانسان بالحج ثم يردف عليه العمرة فيكون
قارنا بعد كونه مفردا فلا يجوز واما ان يحرم بالعمرة ثم يردف عليها الحج فيكون
قارنا بعد كونه متمتعا فجاز ما لم يشرع في عمل العمرة عند اشبه من اصحاب مالك
وما لم يكمل الطواف عند ابن القاسم منهم وما لم يركع عند بعض المالكية وما لم يكمل

فعند عشية التروية اغتسل
وطاف وصلى ركعتين
واحرم للحج ومن دخل
بعمرة في اشهره جازله
تحويلها اليه اتفاقا والخالف
في عكسه والاصح جوازه

السمي عند بعضهم أيضاً وفي التاج اجمع المسلمون ان لمن اقل بعمرة ادخال
 حج عليها ما لم يتبدأ الطواف * وهل على القارن طوافان * كل بتوابعه
 كالركعتين هذا شامل لقولين احدهما ان يؤخرها الى يوم النحر او بعده
 والاخر ان يطوف ويسعى للعمرة حين دخل مكة * وسعيان او يجزيه واحد قولان *
 يدل للثاني ما روي ان الصحابة الذين حجوا حجة الوداع مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان معهم هدي وقرنوا الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً وسعياً واحداً
 لما ويدل له أيضاً ما قل لمائشة رضي الله عنها طوافك بالبيت يجزيك لحجك
 وعمرتك قال لما هذا في غير حجة الوداع لانها في حجة الوداع احرمت بحجة
 خاضت فامرها صلى الله عليه وسلم ان تتركها فتمشط رأسها وتجرم بحجة وذلك
 في مكة وانتم الحج بطوافه وسعيه بعد وقوفها بعرفة ثم احرم بها اخوها عبد الرحمن
 من التمتع بعمرة بامر الله صلى الله عليه وسلم وذكر الشيخ ان من قال بطوافين وسعين
 على القارن احتج بفعل عائشة هذا انها لم تكن قارئة بل رفضت العمرة لمدنزل بها
 وهو الحيض ومعنى كونه حجة مع انه ليس بحجة كما هو ظاهر انه دافع لتوهم من
 يتوهم انها قرنت الحج والعمرة معا او ادخلت الحج على العمرة فطافت لها طوافاً
 واحداً وسعت سعيها واحداً وانت خير بان حجة من اوجب سعيها واحداً وطوافاً
 واحداً هو فعل الصحابة وقوله لمائشة طوافك الخ وهو الصحيح وادنا بنى على القول
 الاول فله ان يطوف ويسعى للعمرة ولا يحلق ويبقى محرماً بعد ذلك حتى يحج وله
 ان يؤخر الى ما بعد الوقوف فيطوف ويسعى للحج ثم يطوف ويسعى للعمرة وان
 عكس اجزاً والاول افضل لان الحج افضل وان كان فرضاً فهو فرض مجتمع عليه
 والعمرة مختلف في وجوبها وذلك اذا قرنها معا او احرم بحج ثم ادخل عليه
 العمرة وان احرم بعمرة ثم ادخل عليها الحج فله ان يطوف ويسعى اولاً للعمرة
 ولا يحلق ثم اذا حج طاف وسعى للحج وله ان يحج ثم يطوف ويسعى للعمرة ثم
 للحج وذلك لتقدمها وله ان يحج ويطوف ويسعى له ثم للعمرة لانه افضل منها
 وقل الشافعي انه صلى الله عليه وسلم لم يأمرها بترك العمرة بالكلية بل امرها بترك
 الانفراد بها وامرها بادخال الحج عليها فصارت قارئة فقال لها طوافك وسعيك

وهل على القارن طوافان
 وسعيان او يجزيه واحد
 قولان

يجزيانك لحجك وعمرتك كما ذكره الشيخ دليلاً لمن قال يجزي طوافاً واحداً وسعيها
 واحداً للحج والعمرة ويشكل على ذلك انه امرها ان تعتمر من التمتع واجاب ابن
 حجر بان امره اياها ان تعتمر منه بعد الحج تطيباً لحاظرها لما قالت اترجع نسوتك
 بحج وعمرة وارجع بحج وفي ذلك بعد وتكاف واذا طاف للعمرة عند وصوله
 فاذا ذبح يوم النحر حلق بلا اشكال والظاهر انه كذلك يحلق اذا ذبح ولم يطف
 قبل للعمرة بل يطوف لما بعد الحج او يطوف ويسعى لما طوافاً وسعيها واحداً للعمرة
 احاديث الحاق بعد الذبح ولم يستثنوا من يطوف بعد للعمرة بعد الحج او يطوف
 لما وكذا حلق الصحابة عقب الذبح مع انهم لم يطوفوا للعمرة حين وصلوا مكة وقد
 قرأوا * وقيل القارن اذا طاف لعمرة وسعى جدد احراماً لحجته بالمرّة عند فراغه
 من سعيه وقيل لا * كما هو المفهوم من اطلاقه في صفة القارن * وصفة المفرد وهو
 الاهدال * اي ذو الاهدال او معناه المهل مصدر بمعنى اسم الفاعل او الضمير
 للافراد الذي دل عليه المفرد بكسر الراء او عائد الى المفرد بفتح الراء بمعنى الافراد
 فيكون مصدراً ميبها * بحج فقط ان يلتزم احرامه حتى يرمي جمره العقبة يوم النحر
 واذا قدم مكة ملبياً بالحج فلا يطف بالبيت وليقيم بالمسجد * ان شاء * على
 احرامه وليستلم * يس * البيت * الحجر وغيره بلا طواف * ولا يطف به وان
 طاف وسعى لزمه هدي * لان ذلك تمتع * لا ان طاف فقط * وبفسخ حجه عمرة
 واجزته فيجدد الاحرام بالحج وقيل لا يلزمه دم الا ان طاف وسعى وحاق سواء
 فعل ذلك بنية الحج او العمرة افساخاً له قيل لا يفسخ احرامه بالحج ان لم يحلق
 ولكنه يكون ادخالاً للعمرة في الحج وقال ابن عباس لزمه دم ولو طاف ولم يسع
 * ويأبى بحج كلما صلى ركعتين * ركعها للطواف فيجوز له بعد ذلك يطوف
 ويركع ركعتين يلبي بهما ثم يطوف ويركع ويلبي وهكذا وان لم يصل الركعتين
 احرم بعد فرض او نفل او احرم بلا صلاة ومن كلام ابن عباس ما طاف بالبيت
 طائف الا واحل بعمرة يعني ما طاف طائف قارن او مفرد الا ان كان طوافه
 اهدالاً بعمرة سوى نوى بالاهدال لما ام لا فيلزمه وسع رجل ملبياً حول البيت
 يطوف وهو مفرد بالحج او قارن ويأبى على انه في زعمه باق على احرامه فقال له

وقيل القارن اذا طاف
 لعمرة وسعى جدد احراماً
 لحجته بالمرّة عند فراغه
 من سعيه وقيل لا وصفة
 المفرد وهو الاهدال بحج
 فقط ان يلتزم احرامه
 حتى يرمي جمره العقبة يوم
 النحر واذا قدم مكة ملبياً
 بالحج فلا يطف بالبيت
 وليقيم بالمسجد على احرامه
 وليستلم البيت ولا يطف به
 وان طاف وسعى لزمه
 هدي لا ان طاف فقط
 ويلبي بحج كلما صلى ركعتين

ايهاذا الناقض لحجه فقبل له فعل ذلك كثير من الناس قال فمن فعل ذلك فليحدث
كلما صلى ركعتين تلبية بالحج يعني بالركعتين ركعتي الطواف * وترك الطواف
له افضل * واذا حل وزار البيت احرم لعمرته من التمتع ومن بلغ الميقات ولبس
ثوبي الاحرام وركع ولبي ولم تكن له نية حرج ولا عمرة ولم يسم شيئا جاهلا لذلك
ونوي ان احرامه كاحرام المسلمين فهو محرم بعمرة وان لم ينو ذلك وهو في اشهر
الحج فهو محرم بالحج اوفي غيرها فبالعمرة قاله محبوب بن الرحيل رحمه الله وقال
اشهب من المالكية من لم ينو حجا ولا عمرة فان شاء جعل احرامه حجا وان شاء
عمرة واحب ان يكون قارنا ومن نوي حجا فقال بلسانه بعمرة او عكس فعلى نيته
ومن احرم باحدهما ونسي كان عند اشهب قارنا وان شك هل افرد او قرن فليكن
على القرآن ومن احرم بحجتين بطل احرامه ان لم ينو واحدة وان احرم بعمرتين
بطلنا كذلك وقيل ثبت له واحدة ومن لزمه حرج واحرم بالحج ناويا تفلا لم
تصح للازمة وقيل تجزيه عن اللازمة وهو ضعيف ومن احرم ببعض التلبية فقط
فليعدها تامة اذا ذكر ومن صلى ركعتي الاحرام فشيء او اكل او شرب او تكلم
ثم احرم جاز ومن باع او اشترى بعد احرامه يوم التروية وهو يريد منى اعاده
وعليه دم ولك ان تحرم اكلًا ومن اخذ في تلبية فلا يقطعها بشيء ومن ابي اول
مرة للاحرام فقط اساء وقيل عليه دم وشدد من قل على من تركها اذ بار الصلاة
دم ومن لم يلب لعمرة احرم لما حتى احل من حجه فعليه دم لما ودم له ومن لم يلب
حين احرم بالحج حتى قضاه اساء وقيل دم والقولان فيمن لبي واحدة بعد احرامه
وقيل يلزمه اذا لم يلب حتى مضى خمس صلوات وقيل ان مضى وقت واحدة الى
وقت اخرى ومن لم يلب كره له وقيل دم ومن لم يدر بماذا اهل رجع للميقات
وأهل بما شاء وان لم يمكنه الرجوع حرج وعليه دم * باب * فيما لا يفعله الحجة
منع المحرم من استعمال الطيب * بكسر الطاء واسكان الياء واجاز ابن عباس
والربيع رحمهم الله الريحان العربي وقال انه ليس من الطيب وكان عطاء لا يرى
الادهان الفارسية من الطيب * والقاء تفت * كظفر وشارب وشعر العانة وغير
ذلك والمراد بالقاء نزعها تعبيراً باسم السبب عن السبب واللازم عن المألوم وان

وترك الطواف له افضل

* باب *

منع المحرم من استعمال

الطيب والقاء تفت

طال ذلك نزعها واعطى كفارة ذلك * وجماع واصطياد * افتعال من الصيد
بإبدال التاء طاء لاجل الصاد * وابس مخيط * بفتح الميم وكسر الحاء واسكان
الياء اسم مفعول كبيع ويقال ايضا مخبوط على الاصل بل هو لغة وخروج بابس
المخيط الارتداء به والالتفاف به ووضعه على الظهر مثلاً او البطن فذلك جائز
* للنهي عن القميص والسراويل * مفرد بصيغة الجمع واما سروالة فليس بمفرد
له ومعناها واحد وقيل سراويل جمع وسروالة مفردة وقيل ان سروالة غير مسموع
ولكن سراويل جمع له تقدير لكن سمى به المفرد وقال الرازي سروالة بمعنى قطعة
خرقة وفي القاموس السروال فارسية معربة وقد تذكر جمع سراويلات او جمع
سروال وسروالة او سراويل بكسرها وليس في الكلام فويل اه ولنا في ذلك
اللفظ بحث في النحو * والعمامة * لا يخفى ان العمامة ليست من الاطواق المخيطة
فالنهي عنها لا يكون علة لتحريم العلماء المخيط والمنع منه وانما هو علة لمنع العلماء
تغطية الرأس وشده شيء عليها ولكن ذكرها حكماً بالجموع * والبرنوس * ثوب
له رأس وفي القاموس البرنس بالضم قانسوة طويلة او كل ثوب رأسه منه
* والخف للمحرم * مفعول للنهي مجرور بلام التقوية * وان لم يجد نعلا لبس
خفاً بعد قطعه من اسفل الكعبين * ولا خضير بقاء ماتحت الكعبين واجاز عطاء
واحد لبسه من غير قطع لان القطع فساد كما يصلي ثوب نجس بلا قطع الموضع
النجس منه اذا لم يوجد غيره الا ان ورد النهي عن القطع في الثوب ولم يرد
في الخف لكنه ورد في الخف القطع حديثاً وزعم عطاء انه منسوخ وهو انه
صلى الله عليه وسلم قال لابن عمر اقطعهما من اسفل الكعبين والصحيح انه غير
منسوخ والمذهب ان لا يجوز لمن يلبسه لعدم النعل الا بالقطع وهو قول مالك
والشافعي وابي حنيفة والاكثر ولا فدية عليه وقال ابو حنيفة واصحابه عليه الفدية
كما تجب عليه اذا لبسه وقد وجد النعل وقيل لا تجب عليه ولو وجد النعل قيل وان
وجد نعلا فلا يجعل لها عقبا يستتر به قدمه والذي نفهم ان نعالتنا هذه السود والصفراء
لا يجوز الاحرام بها لان فيها خياطة وان كان الجلد تحت الكعب الا ان يقال هي
كالخف والخف لا يخلو من خياطة تأمل وايضاً فان من وجد نعلا لا يجعل لها عقبا

و جماع واصطياد ولبس

مخيط للنهي عن القميص

والسراويل والعمامة

والبرنوس والخف للمحرم

وان لم يجد نعلا لبس خفاً

بعد قطعه من اسفل

الكعبين

يستر القدم ولا يلبس الخف الا ان لم يجد الفعل ولا تصالح نعالنا وقد وجدنا له
نعال المعروفة للاحرام وايضا الترخيص ورد في الخف ان لم يجد النعال ونعالنا هذه
لا تسمى خفا فان الخف يعلو الكعب حتى انه ليقطع من اسفل الكعب ان احتج
اليه وظاهر قول التاج ويلبس النعلين اللذين لا يصلان الى الكعبين جواز نعالنا
المذكور وعليه استقر علي ولو خيطت لان الخياطة دون الكعب وايضا يجوز
تغطية ظهر القدم على الصحيح ومن لم يجد الا السراويل فليلبس له لباسه لما روي
السراويل لمن لم يجد الازار والخفان لمن لم يجد النعلين وقيل لا وقيل يقتض خياطته
من اسفله الى فوق الركبة ولا يلبس المحرم ولو امرأة القفازين بضم القاف وتشديد
الفاء والقفاز هو شيء يعمل لليدين في الساعد يحشى بقطن * وعن لبس مزعفر *
اي مصبوع يزغفران كله او بعضه وذلك لرائحته ويجوز المصبوع بغيره على اي لون
* ومورس * مصبوع في ورس كله او بعضه وهو نبات اصفر باليمن وعن بعض
انه كالسمسم يزرع باليمن فيبقى عشرين سنة واورس المكان فهو وارس ولا يقال
مورس بكسر الراء ولو كان هو القياس والظاهر ان اسم المفعول مورس بفتح
الراء على القياس لا مورس والذي في القاموس انه يقال اورس الزيت فهو وارس
وقيل جدا مورس وهم الجوهرى لازم بمزغفر دم ومورس دم قال بعض وكذا بالياسمين
والورد ولا شيء بوجود رائحة دون نشق * وعن مطوق * عما جعل مستديرا ثوبا
او غيره ولو بلا خياطة * وعن تغطية رأس * ان كان المحرم رجلا * ووجه *
مطلقا * وجاز استغلال بعريش * بيت من قصب او غيره وما يجعل للعنب يملوه
وبعريش عليه * وخيمة وقبة * من بناء او جلد او غيرها * ومظلة * بكسر الميم
وفتح الظاء اي مالة الظل من اي نوع كانت وعلى اي هيئة كانت * وثوب على
كعبي * او شجرة * وليحذر * في ذلك كله * مسا * لرأسه او وجهه * ولزم
به * بالمس عمدا * دم * وقيل لا يجوز الاستغلال بالثوب على عصبى ولا بالمظلة
ولا يجوز لمن لم يكن على دابة وقيل مالك واحمد يكره لمن على دابة ومن منع شيئا
من ذلك الزم الفدية فاعله ولا بأس للمعمر ان يلبس على نفسه ماشاء من الثياب
والمسوح والقطائف من غير ان يغطي رأسه وقيد بعض اصحابنا الارثناء بالقميص

وعن لبس مزغفر ومورس
وعن مطوق وعن تغطية
رأس وجه وجاز استغلال
بعريش وخيمة وقبة ومظلة
وثوب على كعبي وليحذر
مسا وان لم يجد

بعدم وجود الزداء ولا بأس في توسد الرسادة ويجوز الاستغلال بظل الانسان
وغيره واجاز قومنا ان يجعل يده على رأسه او وجهه للحرا وجيز الحمل على الرأس
وقال بعض لا يستظل بالحمل ولا بأس عندنا باستغلاله بداخل البيت والفسطاط
والحجاء والقبة * ومن عجز عن مس جبهته الارض من شدة الحر سجد على ثوب
من نبات * او من الصوف عند مجيز الصلاة على ما يصل به ذكر هذا هنا لانه
يتوهم ان السجود على الثوب ستر له ولا يستر الوجه في الاحرام * ولا يحمل على
رأسه شيئا ولا يستره وقال الشيخ اسماعيل لا بأس ان يحمل طعامه على رأسه وانما
يكره له ما كان على وجه اللبس قلت يفيد انه يجوز الحمل على رأسه لقلة ولكل
شيء لانه ليس لباسا ويجوز وضع الرأس على الحائط او الارض او الفراش او
غير ذلك على وجه الارتياح او غير ذلك ولا خلاف في جواز وضعه للنوم وفي اثر
المالكية لا بأس ان يحمل على رأسه ما لا يدمنه كخرجه وجرا به وطعامه ولا يحمل ذلك لغيره
نطوعا ولا بالجرة فان فعل اقتدى ولا يرخص في حمل التجارة وفي الاثر لادم
في تغطية الرأس عمدا الا ان غطي اكثره * ورخص في تغطية الحية وانف لثن
ان مر * اي هو اي احدهما على الآخر مر الثن عليه او مر على الثن ولم يجد بدا
من المرور عليه وكذا القبار وغيره مما يدخل الانف واراد بالحية ما يلي الانف
جانبا واسفل تحت القم ودخل بستر الانف ستر الشارب وذلك مراعى فيه
المعتاد بان يستر بالثوب من تحت فيأتي على ذلك كله فلو ستر انفه وحده يده
اوليقة او نحوها او طرف ثوب او سند انفه لكان اولى * والصحيح ان
وجه الرجل من رأسه * اذ جاء الحديث احرام الرجل من رأسه فدخل الوجه
في الرأس فيلزمه الدم بتغطيته او تغطية بعضه الا لثن وقال جابر بن زيد
وعبد الرحمن بن عوف رحمهما الله انه يجوز تغطيته الى مارد الحاجبان على انهما وما
فوقهما فقط من الرأس ولا بأس بتغطية العنق * واحرام المرأة في وجهها وهو
غير رأسها * وفي كفيها ايضا عند ابن عرفة وبعض اصحابنا فيجب عليها تغطية
رأسها وما عدا الوجه والكفين * ولا يشد على جسده * ولوعلى ذراعه او اصبعه
ولو بخيط * ولا يحترق * وقيل يجوز له ان يحترق ولو بمقد بخيط او جبل على بطنه

ومن عجز عن مس جبهته
الارض من شدة الحر سجد
على ثوب من نبات ولا
يحمل على رأسه شيئا ولا
يستره ورخص في تغطية الحية
وانف لثن ان مر والصحيح
ان وجه الرجل من رأسه
واحرام المرأة في وجهها وهو
غير رأسها ولا يشد على
جسده ولا يحترق

بستر القدم ولا يلبس الخف الا ان لم يجد الفعل ولا تصالح نعالنا وقد وجدنا له
نعال المعروفة للاحرام وايضا الترخيص ورد في الخف ان لم يجد النعال ونعالنا هذه
لا تسمى خفا فان الخف يعلو الكعب حتى انه ليقطع من اسفل الكعب ان احتج
اليه وظاهر قول التاج ويلبس النعلين اللذين لا يصلان الى الكعبين جواز نعالنا
المذكور وعليه استقر علي ولو خيطت لان الخياطة دون الكعب وايضا يجوز
تغطية ظهر القدم على الصحيح ومن لم يجد الا السراويل فليلبس له لباسه ما روي
السراويل لمن لم يجد الازار والحفاظ لمن لم يجد النعلين وقيل لا وقيل يقتنع خياطته
من اسفله الى فوق الركبة ولا يلبس المحرم ولو امرأة القفازين بضم القاف وتشديد
الفاء والقفاز هو شيء يعمل لليدين في الساعد يحشى بقطن * وعن لبس مزعفر *
اي مصبوع بزعفران كله او بعضه وذلك لرائحته ويجوز المصبوع بغيره على اي لون
* ومورس * مصبوع في ورس كله او بعضه وهو نبات اصفر باليمن وعن بعض
انه كالسمسم يزرع باليمن فيبقى عشرين سنة واورس المكان فهو وارس ولا يقال
مورس بكسر الراء ولو كان هو القياس والظاهر ان اسم المتعول مورس بفتح
الراء على القياس لا مورس والذي في القاموس انه يقال اورس الوث فهو وارس
وقيل جدا مورس وهم الجوهرى وانهم يزعمون دم ومورس دم قال بعض وكذا بالياسمين
والورد ولا شيء بوجود رائحة دون نشق * وعن مطوق * عما جعل مستديرا ثوبا
او غيره ولو بلا خياطة * وعن تغطية رأس * ان كان المحرم رجلا * ووجه *
مطلقا * وجاز استئصال بعريش * بيت من قصب او غيره وما يجعل للعنب يملوه
وبعريش عليه * وخيمة وقبة * من بناء او جلد او غيرها * ومظلة * بكسر الميم
وفتح الظاء اي مالة الظل من اي نوع كانت وعلى اي هيئة كانت * وثوب على
كهي * او شجرة * وليحذر * في ذلك كله * مسا * لرأسه او وجهه * وانهم
به * بالمس عمدا * دم * وقيل لا يجوز الاستئصال بالثوب على عصى ولا بالمظلة
ولا يجوز لمن لم يكن على دابة وقال مالك واحمد يكره لمن على دابة ومن منع شيئا
من ذلك الزم القدية فاعله ولا بأس للمحرم ان يلقى على نفسه ماشاء من الثياب
والمسوح والقطائف من غير ان يغطي رأسه وقيد بعض اصحابنا الارتداء بالقميص

وعن لبس مزعفر ومورس
وعن مطوق وعن تغطية
رأس ووجه وجاز استئصال
بعريش وخيمة وقبة ومظلة
وثوب على كهي وليحذر
مسا وانهم به دم

بعدم وجود الرداء ولا بأس في توسد الوسادة ويجوز الاستئصال بظل الانسان
وغيره واجاز قومنا ان يجعل يده على رأسه او وجهه للحر واجيز الحمل على الرأس
وقال بعض لا يستظل بالحمل ولا بأس عندنا باستئلاله بداخل البيت والفسطاط
والخباء والقبة * ومن عجز عن مس جبهته الارض من شدة الحر سجد على ثوب
من نبات * او من الصوف عند مجيز الصلاة على ما يصل به ذكر هذا هنالاه
يتوهم ان السجود على الثوب ستر له ولا يستر الوجه في الاحرام * ولا يحمل على
رأسه شيئا ولا يستره وقال الشيخ اسماعيل لا بأس ان يحمل طعامه على رأسه وانما
يكره له ما كان على وجه اللبس قلت يفيد انه يجوز الحمل على رأسه لقلة ولكل
شيء لانه ليس لباسا ويجوز وضع الرأس على الحائط او الارض او القماش او
غير ذلك على وجه الارتياح او غير ذلك ولا خلاف في جواز وضعه للنوم وفي اثر
المالكية لا بأس ان يحمل على رأسه ما لا يدمنه كحجره وجرابه وطعامه ولا يحمل ذلك لغيره
تطوعا ولا بالجرة فان فعل افتدى ولا يرخص في حمل التجارة وفي الاثر لادم
في تغطية الرأس عمدا الا ان غطي اكثره * ورخص في تغطية الحية وانف لثمن
ان مر * اي هو اي احدهما على الآخر من الثمن عليه او مر على الثمن ولم يجد بدا
من المرور عليه وكذا القبار وغيره مما يدخل الانف واراد بالحية ما يلي الانف
جانبا واسفل تحت القم ودخل بستر الانف ستر الشارب وذلك مراعى فيه
المعتاد بان يستر بالثوب من تحت فيأتي على ذلك كله فلم يترافقه وحده يده
اوليقة او نحوها او طرف ثوب او سند انه لكان اولى * والصحيح ان
وجه الرجل من رأسه * اذ جاء الحديث احرام الرجل من رأسه فدخل الوجه
في الرأس فيلزمه الدم بتغطيته او تغطية بعضه الا لثمن وقال جابر بن زيد
وعبد الرحمن بن عوف رحمهما الله انه يجوز تغطيته الى مارد الحاجبان على انهما وما
فوقهما فقط من الرأس ولا بأس بتغطية العنق * واحرام المرأة في وجهها وهو
غير رأسها * وفي كفها ايضا عند ابن عرفة وبعض اصحابنا فيجب عليها تغطية
رأسها وما عدا الوجه والكفين * ولا يشد على جسده * ولوعلى ذراعه او اصبعه
ولو يخط * ولا يحترق * وقيل يجوز له ان يحترق ولو بمقد يخط او جبل على بطنه

ومن عجز عن مس جبهته
الارض من شدة الحر سجد
على ثوب من نبات ولا
يحمل على رأسه شيئا ولا
يستره ورخص في تغطية الحية
وانف لثمن ان مر والصحيح
ان وجه الرجل من رأسه
واحرام المرأة في وجهها وهو
غير رأسها ولا يشد على
جسده ولا يحترق

إذا اراد العمل وان احتزم لغيره فلفدية * ولا يعقد * ثوبه أو غيره على نفسه
عندنا وعند مالك والشافعي وإجازة ابن المسيب قال ابن دينار رحمه الله قلت لجابر
ابن زيدان ازاري ينحل فقال اعقده أو قال اوثقه والعقد مكروه والظاهر انه
لادم عليه لان الدم كفارة ولا كفارة على مكروه بل على حرام أو ما جاء به الكتاب
أو السنة أو الأثر وفي الأثر لا يخال المحرم كسائه بهود ولا يعقدها على قفاه ولا
يعلق في اذنه قرطا وان فعل افتدى الا ان حالها من ساعته من غير انتفاع بذلك
ولا بأس بعقد ثوب لا على نفسه وعقد شيء فيه * ولا يتقلد سيفاً ولا قوساً ولا
حروزاً * كتباً تكتب وتعلق ولو ورقة واحدة * وان خاف امسكه * اي امسك
السلح المدلول عليه بذكر السيف والقوس أو امسك ما ذكر من سيف أو قوس
أو ما ذكر منها ومن حروز فانها كالسلح والمراد ما احتاج الى حمله من ذلك لكن
الحرز لا يحيط عنه فرض حمل السلح عند الخوف * بيده * قال علي بن ابي طالب
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي والمصفر وعن تختم الذهب
وعن قراءة القرآن في الركوع والسجود والقسي بضم القاف وكسرها وكسر السين
وتشديد الياء جمع قوس وابسه تقلده قدمت سين قوس على واوه فصار قسو
فجمع على فعمل فادغمت واو فعمل في واو قسو فصار قسو بضم السين وتشديد
الواو ابدات الواو ياء مشددة فتبقى القاف على الضم أو تكسر تبعا للسين ولا دليل
في الحديث على ذلك لجواز ان يكون بفتح القاف نسبة الى بلد كما قال معمر انه
ثوب منسوب الى بلد ولعل فيه حريفاً فنهى عنه وان يكون ثوباً يحمل من مصر
فيه حريز كما في المختار ويناسب هذين القولين لفظ اللبس فان اللبس بالثوب أولى
منه بنحو القوس والسيف ولو كان الاصل في اللبس المخاطة مطلقاً لكن الغالب
المبادر انه لا يطلق اللباس الا على نحو الثوب * ورخص في شد نفقته على حقويه *
أو غيرها كصدره وعضده * من داخله * مما يلي جلده ومن تقلد ما ذكر أو شد
نفقة غيره على نفسه أو نفقته فوق الثوب افتدى وقبل ان تقلد لضرورة فلا عليه
ولا بأس ان يحمل نفقة غيره مع نفقته في هميان واحد وبشده على جلده ويجوز
ان يدخل سبور الهميان في ثقبه وبشدها وكره ابن عمر ان يشد على نفسه ولو هميانه

ولا يعقد ولا يتقلد سيفاً
ولا قوساً ولا حروزاً وان
خاف امسكه بيده ورخص
في شد نفقته على حقويه
من داخله

ولا يعقد سبور الهميان ولا يشد منطقتيه على عضده أو نخده ويجوز على الحقوين
قال اصمغ ان شدّها على العضد افتدى * وان عصب على ذكره عصابة لقاطر
كبول * ومذي وغيره * لزمته فدية * شاة فصاعداً مرة واحدة حتى يحل من
احرامه وقيل لا الا ان كان كيساً أو خريطة * ولا بأس بخرقه يجعل فيها فرجه
إذا نام * لئلا يفسد ثوبه بنحو الاحتلام * وباحتباء بثوب * هو على جسده
ملبوساً أو لبس كذلك وهذه رخصة * ومن تعمد لبس منهى عنه * أو تغطية
رأسه أو فعل مالا يجوز * لزمه دم * ولو نزع من حينه ولم ينتفع به * وان نسي
نزع من حينه * ولي * ولا * فدية * عليه * الا ان تركه بعد الذكر * وان
تركه * ناسياً * الى ليل * ولو من وسط النهار أو آخره * لزمه دم * وكذا
ان تركه من ليله للصبح * فان * كان ملبوسه المنهي عنه * كقميص شقه *
ان لم يمكنه اخراجه بلا شق حتى يمكنه اخراجه من اسفل * واخرجه من اسفل
ولي * لا من فوق لانه يلزمه بذلك انه غطى رأسه فيلزمه دم بل لزمه ايضاً ادخال
عنقه ورأسه في طوق أو خياطة فلا يجوز ولو بلا مس ولا تغطية ولا يجوز تعمد
مالا يجوز على ان يجبر بكفارته الا لضرورة وايضاً الغالب ان الشق اقل غراماً من
الدم وان امكنه من رأسه بلا مس رأسه ولا تطويق بمس جاز * ولا عليه ان
لم يتركه * من يوم * ليل * أو منه للصبح لعدم العمد وان نزع من فوق فعليه
دم لانه لمس رأسه أو وجهه سواء كان ذلك في بدء الاحرام أو بعد بدءه وان
قلت فقد روي عنه صلى الله عليه وسلم انه رأى رجلاً محرمًا عليه قميص ملطخ
بزعفران فالتقاء وامره ان يخرججه من عليه وعلى هذه اسم بمعنى فوق اي فوقه قلت
ليس المراد بقوله من عليه من فوق رأسه بل معناه انه يلقيه عن جسده باخراجه
من اسفل فانه اذا لبس الانسان لباساً فان ذلك اللباس يصدق عليه انه عليه لان
كل جزء منه فوق ما يليه من جسده ومعنى قوله فالتقاء وامره ان يخرججه من عليه
امره ان يخرججه من عليه فالتقاء من عليه فالواو عطفت سابقاً على لاحق أو القاء
بمعنى امره بالقاء فيكون قوله وامره ان يخرججه من عليه تفسيراً له ويدل له ما في
بعض النسخ فامره ان يخرججه بالقاء العاطفة المفصلة المجرى فان قوله فالتقاء بمعنى

وان عصب على ذكره
عصابة لقاطر كبول لزمته
فدية ولا بأس بخرقه يجعل
فيها فرجه اذا نام وباحتباء
بثوب ومن تعمد لبس منهى
عنه لزمه دم وان نسي نزع
من حينه ولا عليه وان
تركه الى ليل لزمه دم
فان كقميص شقه واخرجه
من اسفل ولي ولا عليه
ان لم يتركه لليل

إذا أراد العمل وإن احتزم لغيره فلفدية * ولا يعقد * ثوبه أو غيره على نفسه
عندنا وعند مالك والشافعي وإجازة ابن المسيب قال ابن دينار رحمه الله قلت لجابر
ابن زيدان أزارني ينحل فقال اعقده أو قال أوثقه والعقد مكروه والظاهر أنه
لأدم عليه لأن الدم كفارة ولا كفارة على مكروه بل على حرام أو ما جاء به الكتاب
أو السنة أو الأثر وفي الأثر لا يخال المحرم كسائه بهود ولا يعقدها على قفاه ولا
يعلق في أذنه قرطا وإن فعل افتدى إلا أن حالها من ساعته من غير انتفاع بذلك
ولا بأس بعقد ثوب لا على نفسه وعقد شيء فيه * ولا يتقلد سيفاً ولا قوساً ولا
حروزاً * كتباً تكتب وتعلق ولو ورقة واحدة * وإن خاف أمسكه * أي أمسك
السلاح المدلول عليه بذكر السيف والقوس أو أمسك ما ذكر من سيف أو قوس
أو ما ذكر منها ومن حروز فإنها كالسلاح والمراد ما احتاج إلى حمله من ذلك لكن
الحرز لا يحيط عنه فرض حمل السلاح عند الخوف * بيده * قال علي بن أبي طالب
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس القسي والمصفر وعن تختم الذهب
وعن قراءة القرآن في الركوع والسجود والقسي بضم القاف وكسرها وكسر السين
وتشديد الياء جمع قوس وأبسه تقلده قدمت سين قوس على واوه فصار قسو
فجمع على فقول فادغمت واو فقول في واو قسو فصار قسو بضم السين وتشديد
الواو ابتدأت الواو ياء مشددة فتبقى القاف على الضم أو تكسر تبعاً للسين ولا دليل
في الحديث على ذلك لجواز أن يكون بفتح القاف نسبة إلى بلد كما قال معمر أنه
ثوب منسوب إلى بلد ولعل فيه حريراً فنهى عنه وإن يكون ثوباً يحمل من مصر
فيه حريراً كما في المختار ويناسب هذين القولين لفظ اللبس فإن اللبس بالثوب أولى
منه بنحو القوس والسيف ولو كان الأصل في اللبس المخالطة مطلقاً لكن الغالب
المبادر أنه لا يطلق اللباس الأعلى نحو الثوب * ورخص في شد نفقته على حقويه *
أو غيرها كصدره وعضده * من داخله * مما يلي جلده ومن تقلد ما ذكر أو شد
نفقة غيره على نفسه أو نفقته فوق الثوب افتدى وقيل إن تقلد لضرورة فلا عايه
ولا بأس أن يجعل نفقة غيره مع نفقته في هميان واحد وبشده على جلده ويجوز
أن يدخل سبور الهميان في ثقبه وبشدها وكره ابن عمر أن يشد على نفسه ولو هميانه

ولا يعقد ولا يتقلد سيفاً
ولا قوساً ولا حروزاً وإن
خاف أمسكه بيده ورخص
في شد نفقته على حقويه
من داخله

ولا يعقد سبور الهميان ولا يشد منطقتة على عضده أو ثغره ويجوز على الحقوين
قال إصمغ إن شدها على العضد افتدى * وإن عصب على ذكره عصابة لقاطر
كبول * ومذي وغيره * لزمته فدية * شاة فصاعداً مرة واحدة حتى يحل من
أحرامه وقيل لا إلا أن كان كيساً أو خريطة * ولا بأس بخرقه يجعل فيها فرجه
إذا نام * لئلا يفسد ثوبه بنحو الاحتلام * وباحتباء بثوب * هو على جسده
ملبوساً أو ليس كذلك وهذه رخصة * ومن تعمد لبس منهى عنه * أو تغطية
رأسه أو فعل مالا يجوز * لزمه دم * ولو ترعه من حينه ولم ينتفع به * وإن نسي
نزعته من حينه * وأبى * ولا * فدية * عليه * إلا أن تركه بعد الذكر * وإن
تركه * ناسياً * إلى ليل * ولو من وسط النهار أو آخره * لزمه دم * وكذا
أن تركه من ليله للصباح * فإن * كان ملبوسه المنهى عنه * كقميص شقه *
أن لم يمكنه إخراجها بلا شق حتى يمكنه إخراجها من أسفل * وإخراجها من أسفل
وأبى * لأن من فوق لأنه يلزمه بذلك أنه غطي رأسه فيلزمه دم بل لزمه أيضاً إدخال
عنقه ورأسه في طوق أو خياطة فلا يجوز ولو بلا مس ولا تغطية ولا يجوز تعمد
مالا يجوز على أن يجبر بكفارته إلا لضرورة وإيضاً الغالب أن الشق أقل غرماً من
الدم وإن أمكنه من رأسه بلا مس رأسه ولا تطويق بمسه جاز * ولا عليه أن
لم يتركه * من يوم * لليل * أو منه للصباح لعدم العمد وإن نزعته من فوق فعليه
دم لأنه لمس رأسه أو وجهه سواء كان ذلك في بدء الأحرام أو بعد بدءه وإن
قلت فقد روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه رأى رجلاً محرمًا عليه قميص ملطخ
بزعفران فالتقاء وأمره أن يخرج منه من عليه وعلى هذه اسم بمعنى فوق أي فوقه قلت
ليس المراد بقوله من عليه من فوق رأسه بل معناه أنه يلقيه عن جسده بإخراجه
من أسفل فإنه إذا لبس الإنسان لباساً فإن ذلك اللباس يصدق عليه أنه عليه لأن
كل جزء منه فوق ما يليه من جسده ومعنى قوله فالتقاء وأمره أن يخرج منه من عليه
أمره أن يخرج منه من عليه فالتقاء من عليه فالواو عطفت سابقاً على لاحق أو التقاء
بمعنى أمره بالتقاء فيكون قوله وأمره أن يخرج منه من عليه تفسيراً له ويدل له ما في
بعض النسخ فأمره أن يخرج منه بالتقاء العاطفة المفصلة الجملة فأن قوله فالتقاء بمعنى

وإن عصب على ذنره
عصابة لقاطر كبول لزمته
فدية ولا بأس بخرقه يجعل
فيها فرجه إذا نام وباحتباء
بثوب ومن تعمد لبس منهى
عنه لزمه دم وإن نسي نزعته
من حينه ولا عليه وإن
تركه إلى ليل لزمه دم
إن كقميص شقه وإخراجها
من أسفل وأبى ولا عليه
أن لم يتركه لليل

امره بالقائه يحمل يشمل الالتقاء باخراج ويتمزيق فبين انه باخراج وايضا قوله
فالقائه بمعنى امره بالقائه عام لان يكون قد قال له من عليه او امره بالقائه ولم يقل
من عليه فبين انه قال من عليه ويجوز كون القاء في قوله فامر به بمعنى الواو عاطفة
للسابق على اللاحق او للترتيب * وان غطي رأسه * ناسيا * نزع من حين *
تذكر * ولي ولا عليه * ان لم يترك الليل او صبح وقيل لا يلزم الا بكمال يوم
وليلة وقيل بكمال احدهما * كذلك ومن تعمد لبس خف بلا قطع * من اسفل
الكعبين على مامر * وقبض وسروال * ونحو ذلك * في وقت * شيئا بعد شيء
بلا فصل * لزمته كفارة الفداء * لانها جنس واحد وهو لبس الخبط وكذا
المطوق على المطوق * وان لبسها في اوقات فدية * كغفارات * ثلاث *
وباثنتين في وقتين كل بوقت كفارتان وبأكثر من ثلاث كل بوقت عدده من
الكفارات وكذا سروالان او ثلاث او اكثر او قميصان او ثلاث او اكثر وخفان
او ثلاث او اكثر كفارة واحدة في وقت وان تعدد الوقت فكفارة لكل وقت
قال الشيخ اسماعيل وان قطع المحرم سكين فاف خرقة على جرحه وجعل عليه
حناء وكان القطع سيرا فلا عليه وان كثيرا افتدى واذا احتاج الى قميص او جبة
فلبسها ثم احتاج الى قلنسوة او سرويل فلبسها فكفارة وان احتاج الى لبس ما نهى
عنه فلبسه والى الطيب فتطيب فكفارتان وان حلق رأسه ولبس ثوبه وحس طيبا
احتاج لذلك في مرة واحدة فكفارة وان فرق ذلك شيئا بعد شيء فلكل واحد
كفارة وان وقع ثوب المحرم على رأسه في الصلاة عند الركوع او السجود او
غيرهما فليزعه وصحت صلاته والافعليه دم وصحت صلاته ووجه ذلك ان للانسان
نجية ماله في الصلاة فله نزع لانه متلف لملكه وهو مأثور به * وان احتاج لكقميص
او عمامة لبرد او مرض * او نحو ذلك * لزمته * الفدية ان فعل * لقوله تعالى
فمن كان منكم مريضا الآية * تمامها الاباب ولعله اراد قوله او نسك ويقاس
عليه جميع التفت * يعني ان حلق * وقبض غير الحلق على الحلق اي ان حلق او فعل
ما يدافع به المرض لمعوم قوله فمن كان منكم مريضا او لا تقدر فحلق بل تقدر ففعل
مالا يجوز في الاحرام فان عصب رأسه لضرر حل به جازله وعليه فدية واحدة ولو فعل

وان غطي رأسه نزع من
حينه ولي ولا عليه
كذلك ومن تعمد لبس
خف بلا قطع وقبض
وسروال في وقت لزمته
كفارة الفداء وان لبسها
في اوقات فثلاث وان
احتاج لكقميص او عمامة
لبرد او مرض لزمته لقوله
تعالى فمن كان منكم مريضا
الآية يعني ان حلق

ذلك مرارا للضرر لا للبرد يفعل وينزع مثل ان ينزع للصلاة او نحوها ثم يرد وان
قطع ما كسر من ظفره مثلا من حد انكساره فلا دم عليه ومن موصولة والقاء في
جواب ان المقدرة او شرطية والاصل فان حلق فدية ولما حذفت ان وشرطها
انتفى فاه ان لحذف الاول واختص بالحذف تبعاً لان وشرطها او حذف الثاني
لحصول التكرره ولك ان تقدر فدية ان حلق والقاء حيث في جواب من
الشرطية او في خبر الموصولة الجلي ولك ان تقدر فدية فدية على ان فاه حلق
للعطف او قولنا ان حلق بدل اشتال من قوله كان منكم مريضا او به اذى من
رأسه فانظر تفسيرنا وعلى كل حال فالاصل فعليه فدية او فالواجب فدية وقيل ان
عصب نصف رأسه او اكثر فدية او اقل فدية وان نص للمحرم محل او حلق له
فلا عليه وقيل يصدق بشيء وان قص له محل او حلق ولم يشعر ولم يأمره فلا عليه
وان امره وعلم فلم ينهه فدم وان اكتحل بطيب فصدقة وكل ما فعله محل للمحرم مما
لا يجوز ولم يأمره فطبعه ما لزم محرما لو فعله * والمرأة ليست كالرجل * في الاحرام
* وتلبس فيه ما في غيره * ولو مخيطا او مطوقا ولما السعد على نفسها وعقد ثياب
احرامها ولما ان تلبس الخف كما قال الشيخ اسماعيل ويكره الطواف للرجل بالخفين
* بلا طيب وتنظية وجهه * ولا تلبس حريرا او ذهباً او حلياً كما ذكره بعد * ولما
ان تسدل * ترخي * عليه ثوبا ان لم يمسسه * ولا فدية عليها في ذلك وان مسه
بلا عمد فلا فدية وظاهره انه سواء كان السدل لحوف ان تفتن الناس بوجهها
او لحر او برد كما جاز للرجل الاستئطال بالمظلة ونص غيره انها تسدل لحوف
ان تفتن وعلى كل حال ان مس وجهها فالفدية قال ابن عرفة ينبغي سدل
رداءها عليه من فوق رأسها للاستئطال للحر والبرد قال ابن القاسم ما علمت ان
مالك كان يأمرها اذا سدت رداءها ان تجافي عن وجهها ولا علمت انه
كان ينهاها عن ان يصيب الرداء وجهها اذا سدت وان رفعته من اسفل وجهها
افتدت لانه لا يثبت حتى تستقدمه وفي التهذيب ووسع مالك ان تسدل
رداءها من فوق رأسها على وجهها اذا ارادت سترا وان لم ترد سترا فلا
تسدل ولا بأس بتنظية الرجل والمرأة الذن * ولا دم بالنظر في المرأة

والمرأة ليست كالرجل
وتلبس فيه ما في غيره بلا
طيب وتنظية وجهه ولما
ان تسدل عليه ثوبا ان لم
يمسه

لغير ترين ولزم الدم ان كان للزينة * ومنع * المحرم ذكر او انثى * من طيب وان بثوبه ولا يضر ان غسل ناعما * حتى لا ينتقص * ولم يبق فيها ريح * ولو بقي به لون وكره مالك ان بقي اللون وقيل غسله استعمال له فلا يغسله بل ينزع الثوب ما وجد غيره وفي الاثر وقيل لا تجب عليه القدية بمس الطيب بل تجب باستعماله ويكره له شم الريحان والورد والياسمين وشبهه من غير الطيب المؤنث وكذا ان مسه او علقه ولا ضرر عليه فيما يصيبه من الكعبة والحجر الاسود وقيل ترك تقبيله اولى لذلك ولينزع الكثير وخير في نزع اليسير منه اذ لا تخلو الكعبة والحجر من الطيب وان بطلت رائحة الطيب فلا يبيح ذلك استعماله ومن عبق به ريح دون عين كمن جلس في حانوت عطار او بيت تجمر مما كنه فلا فدية عليه ويكره تماديه على ذلك ومن وجد رائحة طيب ولم يستنشها فلا عليه وان استنشق قدم وفي اثار قومنا اذا حمل مسكا في فارورة مصمة الرأس فلا فدية وعن ابي الحسن بن احمد لادم على من حمل طيبا له في ثوبه خوفا من السرقة للضرورة قلت عليه الدم ولا دم بما لا يزول من بدن او ثوب من رائحة * و * منع * من دهن خلط به * بالطيب * ولا بشفة او يلتذ بريجه فان تعمد الطيب بان شمه او التذ بريجه او المراد فان تعمد ما ذكر من شم والتذاذ * ازمه دم * وقيل لا يلزم بالشم والالتذاذ في الطيب الغير المؤنث * وان وقع بثوبه او جسده * ولو القته عليه الريح او طيب به وهو نائم او مكره او غافل * غسله من حينه * او نزعه من حينه وظاهره انه ان تركه بعد علمه ازمه دم ثم رأيت الشيخ اسماعيل نص على ذلك * ولا بأس ان اكله بطعامه بلا قصد * لالتقاء فيه ولا امر به * وقصد * تلذذ به * اما لو اشتراه ووجده كذلك او لم يجد الا الطعام المطيب او طيب طعامه له غيره او طيبه لنفسه لدواء او لقاء على طيب او اتى الطيب عليه بغير عمد او نحو ذلك فلا دم عليه ولا يدع الطعام لذلك والشراب مثل الطعام في ذلك وقيل ان داوي جرحه بدواء فيه طيب قدم وقيل من اكله او شربه في طعام او شراب ازمه دم مطلقا وان طبخ في طعام او شراب فلا دم به * وندب اجتنابه قبل الاحرام يومين * وقال ابن عباس يوم وكان ابن عمر يتركه قبله يجمعين ونقول ينبغي

ومنع من طيب وان بثوبه ولا يضر ان غسل ناعما ولم يبق فيها ريح ومن دهن خاط به ولا يشمه او يلتذ بريجه فان تعمد ازمه دم وان وقع بثوبه او جسده غسله من حينه ولا بأس ان اكله بطعامه بلا قصد وتلذذ به وندب اجتنابه قبل الاحرام يومين

ان يترك مدة لا يبقى ريجه معه بعد الاحرام وقد اوجب بعضهم غسل الرائحة عند الاحرام من جسد وثوب وقيل ان سبق طيب في جسده او ثوبه ولم يقصد حين طيب به ان يكون متطيبا لما بعد الاحرام لم يلزمه غسل والا لزمه وظاهر المصنف انه يجوز ابقاءه بلا غسل اذا كان قبل الاحرام مطلقا والصحيح عندي انه لا يجوز قصده قبل الاحرام لما بعده ولا ابقاءه بلا غسل والا فدم وانه لا يجوز تعمد ما فيه طيب الا ان لم يجد سواه ولم يمكنه غسله ولا دم عليه ولا يجوز الطيب عند الاحرام عندنا كما لا يجوز بعده وكذا السابق في ثوب مثلا وبه قال مالك واجاز ابو حنيفة والشافعي التطيب عند الاحرام وابقاء ما كان قبله وكان عطاء يكره ذلك وزعم بعضهم ان عروة بن الزبير كان يتطيب عند الاحرام بالابان والدريرة وزعموا ان عبد الله ابن الزبير كان يتطيب عنده بالغالية وزعم علي بن احمد ان التطيب قبل الاحرام ثم لا يغسل هو قول الجمهور وبه قال الشافعي وابو حنيفة كما مر واحمد وابو يوسف * وهو ضربان ما غلب لونه رائحته * ويسمى الطيب المؤنث لانه هو الذي تستعمله المرأة * كخلوق * بفتح الخاء ويقال خلوق بكسرهما وهو ضرب من الطيب يصنع من زعفران وغيره * وزعفران وما لم يغلب * لونه رائحته * ويسمى المذكر لانه الذي يستعمله الرجل * كمسك * ظاهره ان المسك طاهر جائز الاستعمال انما يمنع للاحرام فقط وهو كذلك عند ابي عبيدة وابي حفص وابي زياد وابي علي وغيرهم من المشاركة والمغاربة وابن عمر وانس بن مالك وعلي وسلمان وابن المسيب وجابر بن زيد وبدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم اطيب الطيب المسك فمدحه ولم يذكره بنجس فتبادر انه حلال وقد ذكره الله سبحانه في القرءان من نعم الجنة ولم يذكر ما يحرمه في الدنيا بخلاف الخمر فانه ولو ذكرها من نعم الجنة لكن قد ذكر ما يحرمها في الدنيا وكرهه الربيع ومجرب وابنه اي كراهة تحريم وذلك انه خراج يحدث في الحيوان تجتمع فيه مواد ثم تستحيل مسكا ولعل وجه الحكم بطهارته وكونه حلالا مع انه دم لانه قد استحال عن صفة الدم وخرج عن اسمه الى صفة واسم يختص به كما يستحيل الدم وسائر ما يتغذى به الحيوان من النجاسات الى اللحم فيكون طاهرا وتستحيل الخمر خلا فتطهر وكما قيل في

وهو ضربان ما غلب لونه رائحته كخلوق وزعفران وما لم يغلب كمسك

الطخال انه ان صح انه من خمر كان طاهرا لاستجماله عن صفة الخمر واسمها
ولان اصل التجسس ما يستقذر والمسك يذهب الاقدار وهو من هرة او فارة او غزال
وايضا هودم ميت وقد اختلفوا في الدم الميت اذا اجتمع في الرهصة وخرج يابسا
مفتتا قليل نجس ينقض الوضوء وقيل طاهر لا ينقضه وقيل طاهر ينقضه والمسك دم
ميت **وغالية** **قيل** في الزبد وبسطت الكلام عليها في حاشية الايضاح **وان**
لبس المحرم ولو امرأة حريرا او ذهباً **او مصبوغاً** بوردس او زعفران **لزمه دم للنهي**
عن التزين فيه **و** **عن** **لبس الحلي** **فيه** **وان** خاتما ولزمه غيره **بغير الخاتم**
لا به **لا به** **لا بالخاتم** **وان** كره **اي** الخاتم للرجل والمرأة ولا يحرم عليهما ولا دم به
عليهما **دم** **فعل** **لزم** **فالخاتم** **مكروه** **للمحرم** **ولا دم به** **وان** كان الخاتم ذهباً لزم
به الدم ولو امرأة **وتنزعه** حليها ان لم تحف كسره **بالنزاع** او بالتعود عليه بعد
النزع او بمصادمة والا تركته ولا دم عليها **ولا تتزين** **وان** بكحل **وكذا**
الرجل والظاهر ان الكحل زينة ولو لم تقصد فيلزم المكثحل دم الا ان ضرر ونقص
الشيخ اسماعيل ان المرأة اذا اكتحلت لغير زينة فهو زينة وان اكتحلت لرمدها
دم ووجهه انها اضطرت الى ما لا يجوز وهو الزينة فقلته فلزمها دم كسائر ما يضر
اليه وقيل لا كما اشار اليه بقوله **ورخص فيه** **اي** في الكحل **وان** لرجل **و**
غيا بالرجل لبدنه عن الزينة وكلام الدعائم انه يجوز للرجل الا كتنحال والدهن
بما لا طيب فيه **اجل** **وجع** **بائمه** **وان** مخلوطا بكأ نزروت **وهو** المنزروت
او بالصبر وحده او بالمنزروت وحده وهو حب السودان او نحو ذلك او باشباه
كثيرة مخلوطة **لا بطيب** **وان** اكتحلت بائمه او نحوه مخلوطا بطيب قدم **وان**
لوجع ولا بأس بكحل لا طيب فيه ولا زينة الخضض بضادين معجمتين غير مشاليتين
وخم الحناء والضاد الاولى وبضم الحاء والضاد الاولى وهو نوعان عربي وهو عصارة
الخولان وهندي وهو عصارة الفيلزهرج وفي التاج ان مس الطيب عند الزمه الدم
عند الاكثر وان غسله وانتفى الاثر وبقي ريحه فقبل لزمه وقيل لا ان لم يقدر على
ازالة الريح مما بقي مصبوغاً ان لم يمس بعد الاحرام **وان** مس طيبا خطأ فالوقوف
وكره المصبوغ بوردس او زعفران للمرأة ولزم الرجل به دم وقيل ينزعه ولا عليه ولا تانم

وغالية وان لبس المحرم
ولو امرأة حريرا او ذهباً
لزمه دم للنهي عن التزين
فيه ولبس الحلي وان
خاتما ولزمه بغيره لابه
وان كره دم وتنزع حليها
ان لم تحف كسره ولا
تتزين وان بكحل ورخص
فيه وان لرجل لوجع بائمه
وان مخلوطا بكأ نزروت
لا بطيب

ناسيا ولا جاهلا بالتجريم فدية وقال ابو سعيد تلزم الجاهل وهو الصحيح قال ابو
الحسن ان حمل طيباً في ثوبه حفظه من غصب او سرقة فلا عليه للضرورة وقيل
ان المحرم والمحرمه يكحلان بانزروت لرمده لا بائمه ويكره للمحرم ذكرا او امرأة
النظر في المرأة وقيل لا بأس به قلت ويجوز لعله والمرأة لبس الخف ويكره لها
عقد الشعر ولا تعقد في عنقها خيطا ولا غيره وعليها زرع السوار والخاتم والدم عند
الاكثر وقيل لا وتنزعها الناسية وتلي وان كان الحلي لا يخرج الا بكسره فلتكسره
ولا تقضب بالحناء وتذبح ان فعلت قلت وقيل يجوز لها الخضاب والزم ابن محبوب
من لبست خاتما شاة والخلف في تنطية الرجل اذنيه قلت الظاهر ان من عدهما
من الرأس يوجب عليه ان لا ينطيهما ومن عدهما من غيره اجاز تنطيهما وان لم
يضع دما لمن حمل على رأسه اكثر من زاد يومه وفده وان غناه حرب فلبس
مالا يجوز وعصب رأسه لزمه فداء واحد وان لبسه في اوقات قدم لكل وقت
ولو لحرب ومن لبس عمامة فالتحت فشدتها فقدم واحد مالم يضعها ثم يردّها ومن لبس
قميصا ولم يمكنه النزع من اسفل الا يخرق فليزعهما من فوق ولا دم عليه على النزع
من فوق ان لم يمكنه الا هو قلت وقيل يازمه ورخصت عائشة في ثوب فيه قليل
عصفر لونا وقيل لا بأس بالمصفر وقيل مكروه **فصل** **منع** **من** **القائه**
نفث ومن تنظف من وسخ كقص شارب **تمثيل** **للقائه** **نفث** **وتقليم** **ظفر**
ونتف **شعر** **الابط** **وازالة** **الشعر** **بالنورة** **والخلق** **مطلقا** **حاق** **عانه** **اوشارب**
او ابط **او غير ذلك** **والقص** **كذلك** **وان** باغ شعرا بطله او عاتته او شارب
او ظفوره حيث تجب ازالته ازاله واقتدى والذي عندي انه لا فداء عليه لانه فعل
واجبا طاعة وانما يلزمه فداء ان فعل قبل وجوب ازالته فلم يزل حتى كان بعد
احرامه بقدر ما تجب ازالته ازاله ولا فداء عليه عندي اذا لم يخاطب به قبل بلوغ
قدر ذلك واما ان باع قدر ذلك المقدار قبل احرامه ولم يزله فأزاله بعد احرامه
فعليه فداء مع لزوم ازالته وان اصابته شجرة حاق ما حولها وداوها واقتدى وليس
قوله مطلقا عائدا الى كون الشعر او الظفر طال او لم يطل لانه اذا طال شعر العانة
او الابط او الظفر لا يمنع من ازالتهما بل تجب ازالتهما **وغسل** **الرأس** **تمثيل**

فصل

منع من القائه نفث ومن
تنظف من وسخ كقص
شارب وتقليم ظفر
ونتف والخلق مطلقا
واقصه الرأس

لتنظيف **لألحانة** أو حبض أو نفاس أو زلم الغسل بذلك اجماعا وإذا غسل لذلك
فانتف شعرة أو جلدة بلا تعمد فلا فداء وقيل يغسل لعرفة ودخول مكة ونحو
ذلك مما ذكره فإن انتفت أزمه الفداء وقيل لا مالم يتعمد **و** هذا المنع من
غسله **هو** الحوط **لثلاث** بقلع شعرة أو يقتل قملة وذلك قول أبي حنيفة فمن أمن
أن يقع ذلك فلا يكره له أن يغسل **و** يجوز مطلقا **لغير** جنبابة **والجنبابة** وهو قول
أصحابنا وجابر بن عبد الله وابن عباس وخالفه ابن عمر فإرسل ابن عباس رجلا
إلى أبي أيوب الأنصاري يسأله كيف يغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه
وهو محرم فأمر من يصب فخرك رأسه بيديه فأقبل بها وأدبر وقال هكذا ومقتضى
الظاهر أن يقول يسئلك هل يغسل رأسه ولكن قال له كيف يغسل ليتيقن ابن
عباس أنه يغسل حتى أنه لم يبق إلا أن يسأله عن كيفية الغسل وليس تفيد كيفية
الغسل في حال الإحرام مع أنه لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغسل وهو
محرم لم يؤثر ذلك الكلام في أبي أيوب شيئا فلا يجيب إلا بأنه صلى الله عليه وسلم
لا يغسل والرجل الذي أرسله ابن عباس اسمه عبد الله بن حنين ويحتمل أن
عبد الله بن حنين تصرف في السؤال بقوله كيف كان يغسل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يقل هل يغسل لأنه رأى أبا أيوب يغسل فعلم أنه صلى الله عليه وسلم
يغسل فسأله عن كيفية الغسل ليرجع بفائدة زائدة أو بفائدة واحدة وهي الكيفية
أن كان له يقين بأنه يغسل وأبو أيوب في حال ورود عبد الله بن حنين كان يغسل
وهو محرم رخص مجاهد وعطاء وطاوس لمن لبس رأسه فشق عليه الحلق أن
يغسله بالخطمي ليلين ومنعه مالك وأبو حنيفة وأوجبوا الفدية على فاعله **و** ترجيح **و**
عطف على القاء أي ومنع من ترجيل شعر رأسه وكذا تسريح لحيته أو على قص
أعلى الغسل أو الحلق فإن رجل أوسرح فلا فداء إن لم يقطع شعرة أو جلدة **و** لازم
ينتف شعرة **أو** قطعها ولو من طرفها **أو** أطعمام مسكين وضعفه **أي** ضعف
المسكين فقط **بضعفها** بضعف الشعرة والمراد اثنتان فقط والأطعمام أن يطعمه
غذاءه وعشاءه أو أن يكيل له مدين برا أو ثلاثة شعيرا وجوز مدان شعيرا وجوز
مايا كل غذاء وعشاء ويكفي صغيرا يأكل طعاما ولا يرضع ولا يحسن له قصده أو

لألحانة وهو الحوط وجوز
مطلقا وترجيحه وأزم
بنتف شعرة أطعمام مسكين
وضعه بضعفها

قصد من يقل أكله بنية تقليل ما يخرج من المال وإن شاء الكيل كالولول طفل صغير
يوضح إذا كان يأكل طعاما أو لم يرض ويكيل لها ما يكيل لكبير صحيح **و** بالثلاثة
فأكثر دم **عندنا** وعند الشافعي وقال أبو حنيفة لا يجب الدم حتى ينتف قدر
ربع شعر الرأس **و** إن لم يكفر **بضم الياء** وفتح الكاف وكسر الفاء مشددة
أي لم يعط الكفارة وهي الدم المذكور **حتى** تنف ثلاثا أخرى **أو** أكثر أو
أقل ولو في أيام **ف** عليه كفارة **واحدة** **دل** على أنه يكفر ولو قبل أيام
منى لكن في مكة وقصد الحرم وكذا أن تعدد نوعها مثل أن ينتف شعرة في يوم
ثم ينتف شعرتين في يوم آخر ثم ثلاثا في يوم آخر فإنه يعطي الكفارة على الثلاثة
وهكذا يكفر على الأكثر إذا تعدد أنواع تنفه مثل أن ينتف شعرة ثم شعرتين في
يوم آخر فكفارة شعرتين لا كفارة ثلاث ومثل أن ينتف شعرتين ثم واحدة فإنه
يكفر كفارة الشعرتين فقط وإذا كثر ثم أعاد تنفا أعاد تكفيرا ولو في يوم واحد
وقيل لكل يوم كفارة **وهي** ما تقدم **ورجع** الأول **وهو** قول عروس
رضي الله عنه ووجهه أن الله عز وجل أزم الفدية بالحلق فلم يخص حدا فزمت هدي
واحد بحلق الرأس كله كما أزم بنصفه وثلثه وأقل فكان الحد الأول ثلاث شعرات
إلى تمام الرأس كله فلا يلزم إلا حكم واحد من ثلاث إلى تمام الرأس ولو في أيام
مالم يكفر **والظفر كالشعر** في ذلك كله وإن مس رأسه أو لحيته فسقط شعر
ميت لا يجده له مسا فلا بأس عليه وزعم قوم من غيرنا أنه لا شيء على من تنف شعرا
من غير رأسه أو قصه أو حلقه وقال بعض يقص شاربه واطفاره ولا عليه وفي
رواية عن أبي حنيفة أنه لا جزاء إلا أن قص اظفاره كلها **وإن** حلق أزمه دم
وجاز له احتطاب وشد عمله **أي** ربطه والمقد عليه لأعلى نفسه معه والضمير
للحرم المتكلم عليه أو للحطب المدلول عليه بالاحتطاب أو للاحتطاب والحمل
موضع الحمل أي ما يحمل فيه أو أراد الحمل مطلقا حتى يعم ما يحمله على دابة
و قيام في ضيعته **أي** صنعته وحرفته سميت لأنه يضع بتركها **و** احتياز
وطبخ باتقاء نار فان لمبت شعره افتدى وإن اضطرب لمنوع **كالا** احتزام للفنق
فعله وافتدى كمن إذا **ضربه** **قل** برأسه وحلق فإنه يصوم **أي** أياما **ثلاثة**

وبالثلاثة فأكثر دم وإن
لم يكفر حتى تنف ثلاثا
أخرى فواحدة وقيل لكل
يوم كفارة ورجع الأول
والظفر كالشعر وإن حلق
أزمه دم وجاز له احتطاب
وشد عمله وقيام في ضيعته
واحتياز وطبخ باتقاء نار
فإن لمبت شعره افتدى
وإن اضطرب لمنوع فعله
وافتدى كمن إذا قل
برأسه وحلق فإنه يصوم
ثلاثة

او يطعم **مسكين** **ستة** **وقيل** ثلاثة **وقيل** عشرة **بضم** الياء **وكسر** العين
اي يعطيهم ما يطعمونه بفتحها اي ما ياكلونه **لكل** **مدان** **بيان** الاطعام اي
يعطي لكل مسكين مدين يطعمها بفتح الياء والعين اي ياكلها وان احضرهم
لياكلوا عنده اكلوا غذاء وعشاء على حد سائر الكفارات **وقيل** يتصدق بفرق
على ثلاثة مساكين والفرق ثلاثة اصوع **او** يذبح بمكة شاة **واما** الصوم والاطعام
فحيث شاء **وقيل** بمكة **وقيل** الاطعام بمكة والصوم حيث شاء **و** **المذكور**
من صوم ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين او ذبح شاة **هو** المعني **بفتح** الميم
واسكان العين **وكسر** الذون **وتشديد** الياء اسم مقبول اصله المعنوي بوزن مضروب
قلبت الواو ياء وادغمت في الياء والضممة كسرة **بقوله** **تعالى** **فمن** كان منكم
مريضا **الآية** **قيل** خرج كعب بن عجرة يريد الحج مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاذاه القمل في رأسه فامر به صلى الله عليه وسلم ان يحاق رأسه وقال له صم
ثلاثة ايام او اطعم ستة مساكين مدين لكل مسكين او انسك بشاة ايما فعلت
اجزاك **قيل** نزل فيه قوله تبارك وتعالى **فمن** كان منكم مريضا **الخ** **وقيل** قال له صم
ثلاثة ايام او تصدق بفرق على ثلاثة مساكين او انسك بشاة **وقيل** قال له هل
تجد نسكة قال لا وهي شاة فقال صم ثلاثة ايام او اطعم ثلاثة اصوع **لستة**
مساكين **وقيل** قال له احلق واقد خاق ونحر بقرة فنزلت الآية وفي التاج الصوم
حيث شاء والذبح والاطعام قيل بمكة **وقيل** حيث شاء ابو سعيد ان اراد الحرم
ان ينزل من محمل قائم فبطل به لينزل فجرحت يده فهذا خطأ وفي الدم عليه قولان
وان تعمد لزمه الدم وان ادمى انسانا خطأ فالارش لا الدم وان حطب او كسر
شيئا او وطي شوكا او خشبة او سدعه شيء فخرج منه دم وان من مواضع خطأ
لا بارادة قدم واحد **وقيل** لا دم عليه وان قتل رجلا في الحل او الحرم فرقة وبدنة
سمينة ولا دم عليه ان تخلل ولم يجاوز المعتاد وان خمش بدنه خمسة بظفره فمسكين
او خمشتين فمسكينان ولو ناسيا وانما يحك بدنه بيده لا بالظفر وان حاك فانه قطع شعر
فلا عليه وكل ما احتاج لعمله فعمله فاصابه منه جرح او تنف فلا عليه كحياطة وله
ان يداوي جرحه ويقلع ضرره ان اذته ويقلع لغيره ويداويه وان يضرب راحلته

او يطعم ستة لكل مدان
او يذبح بمكة شاة وهو
المعني بقوله فمن كان منكم
مريضا الآية

لا مبرحا وان ازدحم محرمان فصرعا او احدهما فادى فلا بأس وان احتك بنحو
جدار فانه اخذت منه جادة او انقلعت شعرة فمسكين ان تعمد وان اصابته شوكة
فنفقش لها فادى فلا عليه وان عصر رجله متى ادمى فالقديية لان ادمى قبل عصره
ومن به قرح او حب فشقه او نقشه حتى خرج مافيه فلا عليه وان بخط الخطا فخرج
دم فلا عليه وان جرح لسانه عند اكله او فمه او اصبغه فلا عليه وان نقر اذنه عمدا
فخرج الدم فالقديية ومن قشر قرحة ليداويها فادمت فلا عليه لان قشرها عبثا ومن
ادمى دابة بالضرب فلا عليه الا الارش لصاحبها ومن شج عبده لزمه دم واختير
ان يعتقه او شج حرا فبدنه وقصاص وان شج محل محرما في حرم فلا عليه الا
القصاص ومن جرح نفسه او غيره فادى قدم ومن لاعب صييا فتف ثلاثا من
لحيته او جرحه قدم وله ان يقاتل اللصوص ان لقوه في الطريق وان لا يقاتلهم وان
راءهم تعرضوا لغيره فله قتالهم وصح ان لاشي على الانسان فيما ليس من فعله كعثرة
ازالت شعرا او جلدا **فصل** منع ايضا من الوطي لقوله تعالى **الحج** اشهر معلومات
فمن فرض فيهن الحج **فلا** رقت الآية **تمام** الآية الالباب ويحتمل ان يريد
بتامها قوله في الحج وهو بعيد **والرفث** الجماع **وهو** قول عمر بن الخطاب رضي
الله عنه **وقيل** التعريض به للنساء وذكره **بالكناية** بين ايديهن **اي** بمحضرتن
وقال ابن عباس وطاووس التصريح به **وهو** يبطل الاحرام سواء كان عمدا او نسيانا
وسواء كان الاحرام بحج او عمرة او بهما لانه من جنس الجماع والاولى ان عليه دما كالفسوق
والجدال في الآية بعده **فان** ابطال احرامه به وان بنسيان ابدله من عامه ان قدر **ولو** بان
يخرج من عرفات الى بعض الحرم القريب ويحرم منه ويرجع اليها قبل الغروب **والا**
فلا لمعه **من** **عام** **قابل** **وهو** في ذمته ان لم يعده من عام اعاده من اخر ولا بأس
عليه ما لم يمت غير حاج ولا موص به على حد ما مر اول الكتاب **ولزمه** هدي **مطلقا**
اي قدر فابده او لم يقدر **وقيل** يتعمه كذلك **ان** قدر **ويبيده** من قابل
يهدي **في** القابل بقرة او بعير ورخص بشاة وذلك الابطال متفق عليه ان وقع
الجماع بغيوب الحشفة قبل الوقوف بعرفات ويفسد العمرة كذلك قبل الطواف
بالبيت لكن ان وقع نسيانا بخلاف وان وقع بعد الوقوف وقبل جرة العقبة فسد الحاح

فصل

منع ايضا من الوطي لقوله
تعالى فلا رقت الآية
والرفث الجماع وقيل
التعريض به للنساء وذكره
بين ايديهن وان ابطال
احرامه به وان بنسيان
ابدله من عامه ان قدر
والا فمن قابل ولزمه هدي
مطلقا وقيل يتعمه كذلك
ويبيده من قابل يهدي

وازمه الهدي والقضاء من قابل عندنا وعند مالك والشافعي وقيل ابو حنيفة حجه تام وعليه الهدي ومن وطئ بعد الرمي وقبل طواف الزيارة الذي هو طواف الافاضة فسد حجه عند ابن عمر وقيل لا يفسد ويقول ابن عمر اخذ اصحابنا فان للحج تحليلين كالتسليم من الصلاة احدهما بعد رمي جرة العقبة وهو التحليل الاصغر يحل به كل شيء الا النساء والطيب والصيد حتى يزور البيت والاخر بعد الزيارة يحل به كل شيء وهو الاكبر ومن لم يشترط التحليلين اباح الوطي بعد الاول ومن افسد حج التطوع بجماع او غيره ازمه الهدي والحج من قابل عند الاكثر وقيل لا هدي ولا قضاء ولا تحرم به زوجته * وزعم بعض انها تحرم ان تعتمد ويرده ان عمر بن الخطاب قال سمعت من نبيكم صلى الله عليه وسلم انه يقول لا تحرم امرأته بذلك وانه يلزمها الهدي وانهما يجحان من قابل * ولا يعث بمنهي عنه * في شأن الصورة مثل ان ينظر الى صورته تلذذا او يمسه تلذذا * ولا يتلذذ بنظر لامرأة وان زوجة * او سرية له * ولا يقبلها ولا يمس ماتحت ثيابها فان فعل ذبح * شاة * بمكة * وتم حجه الا ان انزل وعن ابن عباس يفسد الحج بمقدمات الجماع بلا انزال كالنظر والقبلة والمس كذا قيل عنه وفي رواية انه رجع عن ذلك ولا يفسد ان انزل وقال بعض المالكية من قبل امرأته اهدى بدنة وان انزل فسد حجه وقيل لادم عليه ان لم ينزل وقال بعض اصحابنا من مس فرج امرأته او نظره بشهوة فدم قيل وان غمزها بيده او فعل ما يلذ به منها مطلقا ذبح قيل ولا يمس كفها ويكره ان يرى ذراعها ولا بأس ان يرى شعرها ويكره ان يحملها على الحمل وينبغي ان يتعفف عن كل ما يدعو للجماع ولا بأس بافتاء المفتي في امر النساء ويكره للمحرم ذكر الجماع حتى تستلذ النفس ذكرا او امرأة ويكره نوم الرجل مع زوجته او سريته وتكليمه اياها بخضوع ولا ينبغي لمن لا يملك نفسه اذا استيقظ من نومه ان ينام معها في خباء واحد * وازم * الدم * قيل بكل ما حرك الذكرا * اذا فعله على عمد * وفسد الاحرام بكل انزال * عمدا بمس او نظرا او تفكرا او جماع او بعث بذكر وغير ذلك كتجريك دابة وان كان حجه تطوعا فافسده ازمه من قابل وينبغي ان يهدي * لا باحتلام * وقيل لا يفسد بالانزال بغير جماع

ولا تحرم به زوجته ولا يعث بمنهي عنه ولا يتلذذ بنظر لامرأة وان زوجة ولا يقبلها ولا يمس ماتحت ثيابها فان فعل ذبح بمكة ولزم قيل بكل ما حرك الذكرا وفسد الاحرام بكل انزال لا باحتلام

واذا جامع زوجته بطاوعتها فلي كل منهما بدنة وفسد حجهما وان اكرههما فسد حجه وازمته بدنة واحجها واهدى عنها ومن رأى انه قد فرغ من الحج لجامع وهو لم يرم اولم يزر منواه اعتقد تمام الحج قبل الرمي او نسي ازمه دم وتم حجه وتنفي له الاعادة ان وجد ميسرة واذا فسد حج الرجل وزوجته بالجماع فليحجا من قابل مفترقين ولا بأس ان حجا مجتمعين واقام والامر بتفرقهما في الحج عقوبة لهما على ما فعلوا وفي الاثر من جامع في اشهر الحج او غيرها وهو محرم بالحج فليهد بدنة ويحج من قابل وهذا كقول ابي حنيفة بجواز الاحرام للحج قبل اشهره واذا جامع قبل ركعتي عمرته فسدت واذا لم يبق الا الحاق فقولان ومن عث بذكره فانزل فليرجع للمكان الذي احرم منه فليحرم وليهد وان كان في اشهر الحج فليرجع الى الحل ان قدر فليحرم وليهد ما تيسر ويحج من قابل * وفي جواز نكاحه * اي تزوجه * قولان * وكذا في خطبته وتزويجه والصحيح الجواز في ذلك كله وقد تزوج صلى الله عليه وسلم خالته ابن عباس ميمونة بنت الحرث وهو محرم هكذا روي وادعاء ان معنى محرم داخل في الحرم لا محرم بجماع او عمرة او بهما تكلف في هذا المقام لان الاصل في الاحاديث الحمل على المعاني الشرعية لاعلى المعاني اللغوية ولكن سيأتي في ذلك بحث في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى * فوائد * من التاج ان تعد نظرا لفرج زوجته في الدم قولان وان وجد شهوة بلا نظر فلا عليه ان انزل مالم يعن نفسه فيكون كالمجامع وقيل عليه بدنة وفسد احرامه ويرجع ليحرم من الميقات ان امكن والاقتضى مناسكه وحج من قابل ومن مس فرجها ولم ينزل ذبح وثبت حجه وقيل اساء ولا عليه ومن اراد ان يحرم ونسي وجامع فان قدر ان يرجع للعد فيحرم منه والا وخاف الفتى احرم من حيث ذكر وذبح ومن افرد فاصابها ذبح ورجع للعد فيعيد الاحرام ويحج من قابل وقال الاكثر يهدي بدنة وتم حجه وكذا في التمتع وقال بعض بذلك ايضا في الاقران وان اعاد الوطي اعاد مثل ذلك وقيل غير ذلك وان جامعها وطاوعته قبل الوقوف مثلا فن عمر بينهما جزور وقيل على كل بدنة الربيع ان اكرهها او اصابها نائمة لزمه ما ذكر دونها وتقضي مناسكها وتكرر الذبح بتكرير الوطي ومن قصر وجامعها قبل ان تقصر فعليه

وفي جواز نكاحه قولان

بدنة وقيل على الجوامع ولو مرارا كفارة واحدة مالم يكفر القارن الجوامع عليه كفارتان
وقيل واحدة وقيل بدنة لحجه وشاة امرته وقيل لكل شاة والاكثر على ان هدي
الجماع ناقة ان وجد والا فبقرة والا فشاة ومن لم يجد ذلك فمقدم ولو كان غنمه
ما يشتري به بدنة والانزال عمدا كالجماع وعلى مقدمة الجماع شاة ومن نظر نظرة اغير
شهوة او نظر خطأ او رحمة ومحبة لاشهوة فاثرت فيه ودافع وانزل فشاة وقيل لا
ولزم بكل فسوق وان سباب مؤمن * اي شتمه او كبيرة مامن الكبار وعن
ابن عباس والحسن القسوق في الآية كل معصية وعن الضحاك التنايز بالالقاء
وعن عبد الله بن زيد الذبح للاصنام وعن السدي وعطاء انه السباب وعن ابن
عمر قتل الصيد والخلق والتقليم * و * بكل * مرأ * فوره بقوله * وجدال في
باطل ان حصل به * له او للخصم * غضب اطعام مسكين * فاعل لزم وقيل
نهى عن الجدال وان اغضب وغضب فدمان ولزم به القداء ولو في حق وقيل اذا
كلم احدا او جادله حتى غضب احدهما فلي كل منهما شاة يذبحها لمسكين مكة
او بقرة يفرقها عليهم وان شاء صام ستة في العشر او اطعم ستة نصف صاع لكل برا
او صاعا من ذرة او شعير والذي يظهر لي ان الذي جادله غيره او كلفه حتى اغضبه
لا شيء عليه الا ان استعمل اليه وقيل يلزم القداء المجادل ولو لم يحصل غضب وفي
رواية عن ابن عمر ان الجدال في الآية السباب وعن كعب الاختلاف فيمن هو
اتم حجاً وعن القاسم بن محمد اختلاف يقع بينهم في اليوم الذي كان حجهم وعن
ابن زيد اختلافهم ايهم المصيب موقف ابراهيم وعن الطبري اختلافهم في وقت
الحج ابطاله الله لا بطلان للنسي * فصل * كل ما يمنع منه حاج فرض ومعتبر فرض
يمنع منه حاج ثقل ومعتبر ثقل وما يلزم من تمتع وجزاء وقداء على فرض يلزم على
ثقل كعمرات التعميم في رمضان * منع * المحرم والمحل من صيد الحرم ولو من ماء
مطر او عين او غيره تولد منه الحيوان ومنع المحرم * من اصطيات في رومن اكل
صيده * اي صيد البر * ولو صاده محل * ولو من الحل ايضا وانما منع المحرم من
اصطياد البر لما فيه من القبح بخلاف صيد البحر فلا يخفى ويحل صيده ماء مجتمع
ولو في الحرم * وان اكل من قتل غيره لزمه قيمة ما اكل * لفقره مكة ورخص

ولزم بكل فسوق وان
سباب مؤمن مرأ وجدال
في باطل ان حصل به
غضب اطعام مسكين
فصل

منع من اصطيات في رومن
اكل صيده ولو صاده محل
وان اكل من قتل غيره
لزمه قيمة ما اكل

في غيرها وان قتل الصيد بنفسه واكل منه لزمه قيمة ما اكل وجزاء الصيد قال الله
سبحانه حرم عليكم صيد البراي تناوله بالقتل او بالضر او بالامساك او بالاكل جميع
ذلك حرام فالصيد بمعنى الحيوان وقيل الصيد بمعنى الاصطياد فهو مصدر وعليه فان
المحرم قتله وقبضه وما يؤدي لصيده وعليه فلا جزاء على اكله ويدل الاول انه صلى
الله عليه وسلم اهدي اليه حمار وحش وهو محرم فزده لصاحبه فقال انا لم نرده عليك
الا انا حرم بفتح همزة ان اي لانا حرم وحرم بضم الحاء والراء جمع حرام والمراد
بالصيد في الآية ما يمكن ان يصاد ولو لم يحل اكله شرعا وقال الشافعي المراد بالصيد
الحلال الاكل ولم ير جزاء على قاتل مالا يحل اكله وقيل اذا ذبح المحرم الصيد فهو
ميتة لا قيمة في اكله وقيل اذا صاده المحل وذبحه جاز للمحرم اكله وهو مروى عن
عمر واي حنيفة وقال مالك والشافعي يجوز له اكله ان لم يصد من اجله وقال ابن
عباس وجار بن زيد وعلي واصحابنا لا يجوز له اكله صيد من اجله او من اجل
غيره وذبح له او لمحل او لمحرم غيره وقد اختلفوا في المضطر فقيل يأكل الميتة وقيل
صيد الحرم وعليه الجزاء وقد قال اصحابنا اذا احرم وفي يده صيد ارسله من يده
وهو قول مجاهد وقيل ليس عليه ارساله وبه قال ابو ثور وقيل عليه ان يطعمه ويسقيه
فيرسله وكذا الكلام فيمن دخل الحرم ومعه صيد او احرم او دخله وعنده لحم
صيد فقيل يدفعه وقيل لا ومن دخل الحرم او احرم ومعه باز او صقر قال الربيع
فايرسله وان اصطاد بعد ما ارسله ورأه فعليه الجزاء وقيل لا لانه لم يأمره ولم يقدر
على منعه وان دفع محل بيضة لمحرم فشواها واكلها او شواها له المحل فاكلها فعليه
الجزاء كأنه اصطادها ومن اكل لحم صيد من صيد الحل فعليه الجزاء وكذا ان امر
المحرم عبده او طفله او كلبه او ما يصيد به من طائر او غيره او نصب مقباضا
ونحوه فقتل الصيد او اضغفه وازمنه لزمه القداء الا ان رآه بعد ذلك قائما منجبرا
حاله وان صاد محرم في حل لم يجز للمحل اكله وقيل يجوز وقيل ان ذبحه المحل
جاز وعلى انه لا يجوز يلزمه قيمة ما اكل وان مات به لزمه جزاءه ولزم المحرم جزاءه
كله ايضا مات به او بالمحل * والجزاء * ال فيه للهد الذكري لتقدم الجزاء في
قوله قيمة ما اكل * ذكره الله تعالى بقوله فجزاء مثل ما قتل الآية وقامها تحشرون

والجزاء ذكره الله تعالى
بقوله فجزاء مثل ما قتل الآية

ومن عاد لقتل الصيد فقتل بعد ما حكم عليه بالجزاء في قتل ما اخرجكم عليه ايضا
وهكذا وقيل يحكم عليه في المرة الاولى وان عاد قبل اذهب فينتقم الله منك وقيل
يعاد عليه الحكم في الخطا دون العمد والصحيح الاول والانتقام في الآية انما هو
انتقام الآخرة مع ازوم الكفارة وهو مذهبنا والثاني عن ابن عباس والثالث لقوم
ومن تنف ريش حمامة قام بها حتى ثبت وتنهض وان ماتت قبل فشاة ومن كسر
صيدا قام به حتى ينجر والا فالجزاء ان مات ومن اكل سنوره طيرا بمكة فالجزاء
* وحل * صيد * بحري وهو السمك المالح * اي ذو الملوحة وهو الذي من
البحر المالح وذلك جري على الغالب لا قيدا ومعنى المالح انه يؤل امره الى الملوحة
بان يصاد ويلح وقد نصوا على جواز الصيد من البحر المالح والعذب والعيون والآبار
وغدران المطار ومن كل ماء ولو في دلو وكره بعض للمحل والمحرم اكل ما شبه
الانسان او الخنزير وطعام البحر حلال وهو ما طفا على الماء مبيتا او قذفه الماء او
نضبه عنه ويحتمل ان يشير المصنف بقوله وحل بحري وهو السمك المالح الى
تفسير قوله متاعا لكم والسبابة يعني السمك المالح بالمالح سواء من البحر المالح او
العذب يتزود منه المسافر لسفره ويتمتع به المقيم ايضا ولا بأس للمحرم ان يأكل
عسل النحل وان كان فيه فراخه وان يذبح الشاة والبقرة والبمير لحاجته او حاجة
غيره ويأكل لحوم الانعام وانما منع المحرم من صيد البر وايح له صيد البحر لان
صيد البر تلذذ يخرج اليه الاكابر تترفا ولعبا كذا قيل قلت بل لان كل ما في البحر
مذبوح كما جاء به الحديث بمعنى انه لا يحتاج الى الذكاة فهو كالطعام * ومن البري
الفكر * حيوان مقوس الظهر صلب الظهر والبطن والجوانب كأنه عظم يدخل
رأسه وارجله في ذلك فلا يصاب ولا يؤثر فيه شيء واذا اراد المشي اخرج ارجله
الاربعة ورأسه ومشي واذا احس ما خاف منه ادخلها ولونه كالضفدع * والضفدع *
ظاهره جواز اكل الضفدع لغير المحرم وهو ضعيف وكأنه اراد ان ينبه انه مع عدم
خله لا يطلق عليه انه من البحر ولو كان يعيش في البرد وكذا الفكر * الفكر * يعيش فيها
ولذلك ينبه على انه يعد من البرية * وطير الماء * والسلاحف وكل ما يعيش
في الماء والارض فعليه الفداء ولو صاد من البحر وقيل السلاحف ليست برية

وحل بحري وهو السمك
المالح ومن البري الفكر
والضفدع وطير الماء

وقيل عطاء طير الماء بحري وقيل ما يعيش في الماء والارض ينظر ان كان يفرخ في
الماء فبحري او في الارض فبري والحوطة ما تقدم * ومن قتله * اي الصيد * وان
خطأ او اشار اليه فاصيب * او ازمه ولم يعلم بصحته بعد او دل عليه احدا او
حيوانا فقتل به شيئا مما ذكر * ازمه الجزاء * وان اخرج صيدا من الحرم الى
الحل فعليه رده والا فعليه حكومة العدلين وان رماه صيد ففرغ فمات او فر الصيد
برؤيته فعطب ومات او ضرب فسطاطه فتعاق به فمات او امر غلامه بارسال
الصيد فظن الغلام انه امره بقتله فقتله او ارسل كلبه على اسد فتعرض له صيد
فقتله لم يلزمه الجزاء في ذلك لانه فعل ما يجوز وقيل لزمه وان حفر للسبع او للسارق
او نصب له فعطب الصيد بذلك ضمن عند المالكية والصحيح ان لا يضمن ان
فعل ذلك حيث لم يخف على الصيد وقيل لا جزاء على من قتل الصيد بلا عمد
لقوله تعالى فمن قتله منكم متعمدا فقيده بالعمد ومن قال يلزم الجزاء بالعمد وغيره
فانه يقول انما قيد في الآية بالعمد لان الآية سبقت مساق الزجر عن الصيد
والتعليظ عليه بالوعيد كما قال فمن عاد فينتقم الله منه فانما لم يذكر الا العمد
ليخبر بالانتقام اي فن عاد الى الصيد بعد نزول تحريمه فينتقم الله منه واما
عدم العمد فمعلوم انه لا اثم فيه ولكن الخطأ لا يزيل الضمان ومعنى قوله عفا الله
عما سلف ان الله بكرمه لم يلزمكم جزاء عما صدرت قبل نزول التحريم وكذا القولان
فيما اذا قطع الانسان شجر الحرم او صاد من الحرم سهوا ولو محلا او قطع شجر
الحل وهو محرم سهوا فاستغفد من ذلك ان من قتل في الحل وهو محل ما في قتله
دية كالنملة والصرده والمهدد والنجل والضفدع والخطافة والمر بلا عمدانه يختلف
هل تلزمه الدية ام لا واعلم انهم اختلفوا ايضا هل تلزم دية الجزاء فقط اذا قتل
ماله دية في الحرم او قتله المحرم في الحل وتلزم دية الجزاء وليس في المردية
الجزاء اذا كان في البيوت ولم يكن صيدا وقيل لا يلزم قاتل النملة وما ذكر بعدها
في الحل وهو محل بل التوبة فقط وعلى هذا فان قتل في الحل محرم او قتله
احد في الحرم محل او محرم فجزاء الصيد فقط ويدل لمن قال تلزم دية
ذلك لا الجزاء قوله صلى الله عليه وسلم من قتل ضفدعا فعليه شاة محرما كان

ومن قتله وان خطا او اشار
اليه فاصيب لزمه الجزاء

او حلالا رواه ابن عدي في الكامل في ترجمة عبد الرحمن بن سعد بن عثمان بن سعد
القرظي مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿وازم الاثنين﴾ او اكثر ﴿ان قتلاه﴾
او قتله جزاء ﴿واحد ان اجتمعا عليه﴾ بان ضرباه معا او الجثاء معا الى مطب او
حبسه احدهما او رده وضربه الآخر او نحو ذلك ﴿والا﴾ بان ضربه احدهما وجاء
الآخر فضر به مثلاً ﴿فعلى كل واحد﴾ منها جزاء وهنا تم الكلام اي فعلى كل
واحد جزاء فذلك جزاء ان باضافة كل لواحد واستأنف بقوله ﴿يحكم به﴾ اي
بالجزاء المطابق لافي خصوص هذه المسئلة ﴿عدلان فقيهان﴾ حران بالغان ولو مخالفين
ان لم يجد الموافقين وقيل ان لم يجدهما فحتى يجدهما ولا تجوز عدلان مع عدل
وذكر الشيخ اسماعيل ان صيد الحل ان قتله محرم خطأ لا شيء عليه واما صيد
الحرم فعلى من قتله الجزاء عمدا او خطأ وقيل يلزم الجزاء بالخطا ولو في صيد الحل
وقيل لا يلزم مطلقا صيد حل او حرم الا بالعمد اخذا بظاهر الآية وعلى القارئ
بقتل الصيد جزاء واحدا عندنا وقال ابو حنيفة جزاء ان قال الربيع ان قتل الصيد
محلون ومحرمون فعلى المحرمين كفارة واحدة وقيل على كل منهم كفارة ولا شيء
على المحلين وان باع محرم صيدا او بيع له بطل البيع وان قتل المحل صيدا في الحرم
فعليه الجزاء عند الجمهور وقال اهل الظاهر لا جزاء عليه ﴿وان حكما ببذنة﴾ اي
بقرة او بعير ﴿في غزال ردا﴾ اي رد حكمها لان الحكم بالجزاء عبادة وحكمها
بذلك خطأ لا يعذرفيه والخطأ الذي لا يعذرفيه لا يكون عبادة ﴿ولا يعطيه من
ازمه وان﴾ كان ﴿فقيها حتى يحكم﴾ بضم الياء وتشديد الكاف ﴿فيه عدلين﴾
اي حتى يجعلها حاكمين فيه ﴿وعلمها سنته﴾ اي سنة الجزاء ﴿وان لم يعلمها على
الافاء﴾ متعلق بعلمها اي يعلمها سنته على ان يفتيا له مثل ان يقول اعلمكما
فانتيالي بما اعلمكما او نحو هذا فيفتيا له ﴿وان لم يجدها﴾ او وجدها ولم يعلمها
ولا هو الجزاء ﴿رجع لبلده﴾ او الى حيث يجزى ﴿وحكم فيه﴾ عدلين بتشديد
الكاف ﴿وبعث ماحكما﴾ اي العدلان ﴿به﴾ الى الحرم ﴿وينحر او يذبح بمحله﴾
وهو الحرم ﴿ولا يجزي﴾ عدل ﴿واحد﴾ وقيل اذا لم يجد من يحكم عليه وهو
عالم بالحكم فله ان يحكم على نفسه قال الشيخ اسماعيل وهو ضعيف لمخالفة النص

ولزم الاثنين ان قتلاه
واحد ان اجتمعا عليه والا
فعلى كل واحد يحكم به
عدلان فقيهان وان حكما
ببذنة في غزال ردا ولا
يعطيه من ازمه وان فقيها
حتى يحكم فيه عدلين
وعلمها سنته ان لم يعلمها
على الافاء وان لم يجدها
رجع لبلده وحكم فيه
وبعث ماحكما به وينحر او
يذبح بمحله ولا يجزي واحد

وقيل اذا علم يحكم الصحابة او غيرهم في شيء فليحكم به على نفسه وانما يحكم
الحكام فيما لا علم له فيه وان لم يكن فيه نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا
عن العلماء وليس له في الانعام مثل كالعصفور قوته العدلان بدراهم ويا مراه ان يشتري
بها ما بلغ ومن لم يكن عنده ما يشتري به وله طعام حكما عليه ان يطعم قيمة ذلك
الصيد للمساكين بعد ان يقوم بالدراهم نصف صاع لكل مسكين برا او صاع من
شعير او ذرة او تمر وان لم يكن عنده طعام ايضا حكما بالصوم يصوم لكل مسكين
يوما وان حكما عليه بما لم يتم مدين او صاعا او ما زاد ولم يتم فليصم يوما تاما عن
الزائد او الناقص لا بعضه ﴿وقوله هديا بالغ الكعبة﴾ الخبر محذوف تقديره مأول
عن ظاهره وزعم بعض العلماء ان ما بعد اي التفسيرية يجوز كونه خبرا ﴿اي
مكة وهي الحرم كله﴾ او منى ولا يجوز الذبح في الكعبة باتفاق ولكن عبر باسم
البعض عن الكل الذي هو الحرم او بأحد المتجاورين عن الآخر فان منى ولو بعد
عن الكعبة لمكنه كالجوار لها بالنسبة لما بعد جدا وايضا قد جمعها نسك الحج
وذلك تفسير لقوله تعالى هدي بالغ الكعبة واما تفسير قوله تعالى او كفارة طعام
مساكين فذكره بقوله ﴿ويشتري لمساكينه قيمة الصيد طعاما بسعر مكة﴾ وتقويم
العدلين كما مر ان اراد كفارة طعام مساكين وذلك من الجبوب الستة او من
التبقي الجيد وقيل من غالب قوت البلد ﴿ويتصدق على كل﴾ من المساكين
بذلك الطعام حال كونه مدين لكل مسكين كما تقول بعتة مدا بدرهم ولذلك لم
يقل بمدين بل قال ﴿مدين برا﴾ وقيل مدا او يطعمهم غذاء وعشاء ﴿او يصوم
بكل﴾ بكل مسكين او بكل مدين وقيل كل مد ﴿يوما﴾ وذلك بان يقوم الصيد
فينظر كم في قيمته من الامداد او يقوم بالدنانير او الدراهم او غيرها فيشتري طعام
بقدر ما لزمه من القيمة وفي اعطاء غير الطعام قولان وكذلك من لا يقدر على ما
يذبح وقد لزمه يستام شاة ولو رخيصة فيقوم دراهمها طعاما فيصوم لكل مدين
ارمله يوما افتى بذلك الربيع رحمه الله وخير ﴿عند الربيع﴾ في الهدي والاطعام
والصوم ﴿ولو غنيا ايا ما فعل اجزاء﴾ وقال بعضهم ذلك مرتب لا يطعم الا ان لم يجد
الهدي ولم يستطعه ولا يصوم الا ان لم يقو على الاطعام ومن اطعم بعض ما عليه

وقوله هديا بالغ الكعبة
اي مكة وهي الحرم كله
ويشتري لمساكينه قيمة
الصيد طعاما بسعر مكة
ويتصدق على كل مدين
برا او يصوم بكل يوما
وخير في الهدي والاطعام
والصوم

ثم عجز صام ما بقي ومن استطاع الدم في بلده ارسله ومن اكل من الجزء اللازم له اعاده وقل الربيع ما عليه الا قدر ما اكل ويجوز اعطاء القرابة من الهدي والطعام ان احتاجوا والصيام في كفارة الصيد متتابع ولا يعطى من ذلك فقراء اهل الذمة والذبح والاطعام بمكة رفقاً بفقراء الحرم واعانة على سكن الحرم فيعمرو ولا يغزب وقال ابو حنيفة يجوز اطعام من هو خارج الحرم وتفريق الهدي عليه بعد ان يكون الذبح بمكة والصوم حيث شاء ولو في بلده ويجوز السكك من الاطعام والصوم حيث اراد ولو في بلده للاطلاق في الآية لا الذبح بدليل الآية التي ذكرها وقيل يجب الاطعام في نفس الموضع الذي قتل فيه الصيد والهدي اذا بلغ مكة كما قال الله وقرق على الفقراء اجراً لكن هدي المتعة لا يجزي الا بني ايام منى ورخص في كل وقت وفي كل موضع وكل صيد ولو طيرا فيه حكم والحكم اكثره بدنة اي بهير واقله مسكين فالقيل يحكم له بدنة لا غير لكن من الهجان العظام التي لها سنان البيض الحراسانية وقيل لا نظير للقيل وانما يصدق مثل جثائه فاعدا من الطعام فمن قتل حمارة وحشياً او نعامة او قطع دوحه بفتح الدال وهي الشجرة العظيمة يعني من شجر الحرم ازمته بدنة والتفريع منظور فيه الى المجموع والا فليست الدوحة صيدا لكنها ماثلت الصيد العظيم والمراد بالبدنة البعير جملاً او ناقة وقيل ان لم يجده فبقرة وقيل تجزي البقرة ولو وجدته وقد قضي ابن المسيب في حمارة وحش وثور وحش ببقرة وعن علي من قتل ذا قرن كالتيئل والاروي والوعل فبقرة وفي وعل بفتح الواو واسكن العين وفتح الواو وكسر العين وبضم الواو وكسر العين وهذا نادر واروي بفتح الواو والصرف وهو اثني الوعل بناء على ان الوعل يطلق على الذكر والانثى والواحد فصاعداً فذلك عطف خاص على عام ويجوز ان يريد به الوعل مطلقاً فيكون عطف تفسير وقيل الاثني اروية بكسر المعزة وضمة وودون دوحه اي وما دون دوحه من الشجر تحذف الموصول وابقى صلته بناء على جواز ذلك لدليل مطابق والمراد اشجرة الوسطى بقرة والولد بولد

والذبح والاطعام بمكة والصوم حيث شاء ويجوز السكك حيث اراد وهدي المتعة لا يجزي الا بني ايام منى ولو طيرا فيه حكم اكثره بدنة واقله مسكين فمن قتل حمارة وحشياً او نعامة او قطع دوحه لزمته بدنة وفي وعل واروي وودون دوحه بقرة والولد بولد

ولد الحمار الوحشي او النعامة بولد الناقة وولد الوعل والاروي بولد بقرة وفي غزال شاة وقيل مسنة والولد بولد وقضى عمر رضي الله عنه في الغزال بالانثى من المعز وفي الضب جدي جمع ماء وشجراً كما حكم به زيد بن ثابت على رجل فرز ظهر ضب اي كسره فاجاز عمر حكمه وهو الا امر له بالحكم بما ظهر له فحكم بذلك وقيل عن عمر انه قضى فيه بجدي وكذا عنه صلى الله عليه وسلم ويجمع عندي ذلك بحمل الجدي على جدي قيمته صاع وفي يربوع صغير معز يرفع صغير واصافته لمعز والمراد ما بلغ من المعز اربعة اشهر وفصل عن امه وهو الجفرة او ضأن بالجر والمراد صغيره المماثل لصغير المعز قيل ويسمى ايضاً جفرة كصغير المعز وقيل يلزم في ذلك ما استغنى عن اللبن من اولاد المعز او الضأن ويسمى جفرة وبأرب سخله وعن قتادة جذعة من الغنم وقيل في الظبي وهو الغزال والوعل والضب واليربوع والارب والورل شاة وعن عمر انه قضى في الارنب بعناق وهي الاثني من اولاد المعز وبه عمل اصحابنا وهي فوق الجفرة وقيل دونها وفي الثعلب شاة وبكحامة من كل طير يهدر شاة وفي الولد ولد شاة وكذا الحباري وعن علي في الطير ويبيضها اي بيض الحمامة ونحوها ان تفرخ درهم لكل بيضة والا فنصفه وهو حديث عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم وكذا بيض الحباري وقيل في الحمام صاع من طعام ويبيضه نصفه وبه قال الربيع وحاجب رحمهما الله وقيل حمام الحرم شاة وفي حمام غيره حكومة وبضع وهو الاثني وكذا الضبعان وهو ذكرها وكلاهما يشبه الذئب لكن في مشيها شبه عرجان كبش وبه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر رضي الله عنه وروي عن عطاء في الضبع كبش نجدي وعنه صلى الله عليه وسلم والضبع من الصيد وهو دليل على انه يحل اكله اذا لم يكن من محرم ولم يصد في الحرم وقد يستدل به على قول الشافعي انه لا جزاء على قاتل ما ليس من الصيد المباح الاكل اذ لولا ذلك لم تكن فائدة في قوله صلى الله عليه وسلم انه من الصيد اللهم الا ان يقال اراد ان ينسب على انه ليس مما يقتل بلا جزاء كالاسد ويبيض النعام صوم يوم او اطعام مسكين وقيل عشر بعير ثني وقيل قيمتها وهو رواية عن عمر والنخعي كما قال النخعي

وفي غزال شاة والولد بولد وفي الضب جدي جمع ماء وشجراً وفي يربوع صغير معز او ضأن وبأرب سخله وبكحامة شاة ويبيضها ان تفرخ درهم والا فنصفه وقيل في الحمام صاع من طعام ويبيضه نصفه وبضع كبش ويبيض النعام صوم يوم او اطعام مسكين وقيل عشر بعير

في النعامة ان على قاتلها قيمتها وعن الحسن في بيضها جنين من الابل * وبرخمة
دانتان * وهو ثلث الدرهم وقيل في صغار الصيد كلها بالقيمة وفي امهاتها بالمثل من
الانعام وبه قال ابو حنيفة بل قيل عنه في الصيد مطلقاً بالقيمة ووجهه انه ليس
لكل صيد ما يماثل من النعم وهي الابل والبقر والغنم ففسر المثل بالقيمة في قوله
تعالى فجاء مثل ما قتل من النعم وجعل الاضافة للبيان اي فجاء هو قيمة ما قتل
ولا شك ان قيمة الشيء مثله واختار الشيخ ان المثل من الانعام الا ان لم يوجد
المثل فالقيمة وعن عطاء في كل شيء من الطير شاة وعن مالك ان في الارنب
والدربوع ما يجوز في الهدي والضحية وهو الجذع من الضأن والثني من المزد والابل
والبقر فصاعدا ولم يختلفوا في ان من جعل على نفسه هديا انه لا يجزيه اقل مما ذكر
* وبقلة ثمرة او حبة * من غناب او تين او رمان او شعير او غير ذلك وكل ما
اطعم عنها فهو خير منها وقيل قبضة من طعام وعن الربيع لاشيء على قاتل البعوض
والذباب والقمل والذر وقيل يتصدق بشيء ولو قليلا وعن ابن عباس القملة امون
هالك اي لاجزاء فيها وقيل هذا ان لم يعتمد قتلها * وبجرادة حكومة * وقيل
ثمرة وقيل قبضة من طعام وقيل درهم وقيل لقمة وبالقبضة اخذ اصحابنا وعن ابي
هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الجراد من صيد البحر فلا شيء على قتله
وبه قال كعب والجمهور على انه من صيد البر * وبذرة لقمة * وقيل قبضة وقيل
ثمرة * وهي بذبابة * وقيل من ضرب ظبية حاملا فالقت ميتا فمشرقيمة امه وان
القت حيا مات مثل امه وان ازم من صيدا وقتله اخرف على كل جزاءه سالما ومن
جرخه فبرا على غير نقص فلا عليه والا فقيمة ما انقصه الجرح * واه طرح ما ليس من بدنه
كبق وبرغوث وقراد * وبعوض ونحوه من قمل البهائم * لا قتله * وان قتل بقا
او برغوثا او قرادا فثمرة او لقمة او قبضة * وحد الحرم من الكعبة للحل من طريق
المدينة اربعة اميال ونصف * وهي حد التنعيم * ومن جدة * بضم الجيم * اثنا
عشر ومن تهامة * بكسر التاء وهي ارض معروفة عندهم مسكونة قيل ووجه الجوهري
في قوله انها بلد وتسمى مكة ونواحيها تهامة ايضا وايس هذا بمراد هنا * ستة
ومن عرفات احد عشر ومن العراق تسعة * وقال بعض المالكية حد الحرم مما يلي

وبرخمة دانتان وبقلة ثمرة
او حبة وبجرادة حكومة
وبذرة لقمة وهي بذبابة
وله طرح ما ليس من بدنه
كبق وبرغوث وقراد لا قتل
وحد الحرم من الكعبة للحل
من طريق المدينة اربعة
اميال ونصف ومن جدة
اثنا عشر ومن تهامة ستة
ومن عرفات احد عشر ومن
العراق تسعة

المدينة نحو من اربعة اميال الى منتهى التنعيم ومما يلي العراق الى مكان يقال له
القطع ومما يلي عرفة تسعة اميال ومما يلي اليمن سبعة الى موضع يقال له اغاث
ومما يلي جدة عشرة ومن جهة الحديبية منتهى الحديبية وقيل حرم مكة من مسجد
عائشة في جهة المدينة وهو فصل ما بين الحل والحرم وهو نحو خمسة اميال او اقل
او اكثر وفي * اثار بعض قومنا ان الحرم من وراء المزدلفة ميلان والمزدلفة منه وايست
عرفة منه وقيل ان للحرم علامة يعرف بها وذلك ان الحرم يخرج منه السيل الى الحل
ويجري السيل من الحل واذا انتهى الى الحرم وقف * وان التجأ من لزمه حد *
للادب * الى هذا * اي الى ما ذكر انه من الحرم * فلا يبيع * اي لا يبيع له
ولا يشتري منه * ولا يخالس * ولا يؤانس * ولا يطعم * ولا يسقي * ولا
يؤاى * لا يتكفل به احد ولا يتفع * حتى يخرج فيقام عليه * الحد وينادي
الامام باسمه واسم ابيه وليحذر الناس منه * ومن احذثه * اي احذث موجب الحد
كما دل عليه السياق * فيه اقيم عليه فيه * وفي التاج من لزمه حد ودخل البيت
اخرج ولو تعلق به وحد خارج المسجد وقال ابو عبد الله تقام الحدود في الحرم ولو
فعل موجبها خارجه * وهل لزم قاتل صيد * وقالع شجرا او قاطعه * * حرم
* المدينة وهو محل جزاء * وهو الصحيح * ام لا قولان * ويلزمه على الصيد بلا
خلاف ان كان محرما وحرمها ما بين غير الى ثور فغير من جهة المذرب وثور من
جهة المشرق وقيل هو جبل صغير خلف احد من جهة الشمال وروي انه صلى الله
عليه وسلم جعل اثنا عشر ميلا حول المدينة حتى قال عدي بن زيد حتى رسول
الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة يريد ابريدا لا يخط شجره ولا
يفضد اي لا يقطع الا ما يساق به الجمل والبريد فرسخان وقيل اثنا عشر ميلا وثور
هذا غير ثور مكة وانما هو وراء احد وهو صغير مدور * ولا يحل وان لحل شجر الحرم
وصيده ولقطته * يحرم ان يأخذها على انه ان لم يجد صاحبها اكلها بضم اللام وفتح
القاف وقد تسكن وهي ما يلتقط وقيل الاول اللاقط وقيل الثاني الحن * وحلت
لمعرفها * حل التقاطها لمن اراد ان يعرفها على انه ان لم يجد صاحبها تصدق بها قال
الجمهور المعنى لا تحل لقطتها الا لمن يريد ان يعرفها واما من يريد ان يعرفها ثم يتملكها

وان التجأ من لزمه حد الى
مذا فلا يبيع ولا يخالس
ولا يطعم ولا يؤاى حتى
يخرج فيقام عليه ومن
احذثه فيه اقيم عليه فيه
رهل لزم قاتل صيد بالمدينة
ومحل جزاء ام لا قولان
ولا يحل وان لحل شجر
الحرم وصيده ولقطته وحلت
لمعرفها

فلا لكثرة الوارد وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية لقطة الحرم كلقطة غيره وإنما
تختص لقطة الحرم بالمبالغة في التعريف * ولا يحل * خلاه * بالفتح والمد
ويقصر أيضاً وهو أولى وهو الرطب من النبات لا يمتش ويجوز رعيه ومنعه مالك
والكوفيون وبعض أصحابنا وقال بعض أصحابنا إن أهداها إلى شجرة فالجزء وإن
أهملها ترعى فلا عليه ولا يجوز قطع اليباس أيضاً ورجحت الشافعية جوازه * يجوز
الا دخر * ثبت طيب الرائحة تصنع منه الحصر وتسقف منه البيوت ما بين الحطب
ويسد به ادل مكة الحلال بين النبات في التبورق ضبانته دقاق واصوله مندفة قال
الشيخ اسماعيل هو السخبر بلغة عمان بفتح السين والباء الموحدة واسكان الحاء
المعجمة بينهما ويسمونه الاشنان يفسلون به ايديهم فيما وجدت والمجوز الادخر هو
رسول الله صلى الله عليه وسلم * قيل * اي قال ابن عباس * ولزم بالدوحة بقرة
وبالوسطى شاة وبقيض درهم * سواء كان ذلك القضيض هو نفس الشجرة او
غصن منها * وبورقها * اي ورقة شجرة الحرم * مسكين * وبصغير عود نصفه *
اي الدرهم * وهذا ان لم يزرع او يفرس * واما ان زرع او غرس فلا كفارة
لقطعه وكذا ما خرج في الزرع او تحت النخل من حشيش بالسقي بدلوا عين فيما
يظهر لي وهو تبع والا لزم الحاصد على ورقة او عود جزاء والاصل في شجر الحرم انه
غير مستنبت فقيه الجزاء حتى يصح بثقة انه مستنبت تأمل وعن ابن محبوب في
عود صغير في الحرم مسكين وقيل في كسر عود درهم ولو صغير كسواك وعن ابن
عباس في الشجرة الصغيرة درهم وقيل شاة وقال قوم لاجزاء في شجر الحرم بل
فيه الاثم وهو رواية عن مالك * وان رمى محل طيراً * اي طائر * على غصن *
متدل * في حل واصل شجرته في الحرم لم يلزمه جزاء وازمه بمكسه * وهو
ان يرمي طائراً على غصن متدل في حرم من شجرة في حل * ومن دخله بصيد
اطلقه * على الصحيح * وان بلحمه دفنه عند بعض * واجاز بعض له ولغيره
اكله * وعلى المنع * ان اطعمه احداً ازم قيل ١٠ اكله جزاءه ان علم * انه
لحم صيد وكان محرماً وكذا ان اطعم احداً صيد الحرم يلزم * اكله جزاءه ان
علم انه صيد الحرم ولو محلاً والا لزم الذي اطعمه اياه والذي عندي انه يلزم

وخلاه ويجوز الادخر قيل
ولزم بالدوحة بقرة
وبالوسطى شاة وبقيض
درهم وبورقها مسكين
وبصغير عود نصفه وهذا
ان لم يزرع او يفرس وان
رمى محل طيراً على غصن
في حل واصل شجرته
في الحرم لم يلزمه جزاء وازمه
بمكسه ومن دخله بصيد
اطلقه وان بلحمه دفنه
عند بعض وان اطعمه
احداً ازم قيل ١٠ اكله جزاءه
ان علم

في هذه المسائل قيمة ما اكل وأهملها مراد المصنف بالجزاء وقيل يأثم من اطعمه
غيره فقط ولا كفارة عليه ولا على من اكل بلا علم انه صيد الحرم وعلى
ازومه بالاطعام فتلزم مطعمه كفارتان جزاء الصيد وقيمة ما اطعم منه انساناً
* ولا يحل شجره ان اخرج للحل * او تدلى فيه * وحل صيده ان اخرج
اليه * باختياره لا باخراج مخرج او ازعاجه * فصيد فيه * وحل حشيش الحل
وشجره اذا دخل به الحرم وان اخرج مخرج حل لمن لم يعلم انه اخرج وفي التاج
وقيل أكثر الصوم احد وعشرون يوماً ومن قتل نحو ايل بقرة وان لم يجد اطعم
عشرين والا صام عشرين وفي النعامة وحمار الوحش بدنة ايل والا اطعم ثلاثين
والا صامها واجاز بعض في الحكم رجلاً وامراًتين ومن اكلت دابته وهو يسوقها
او يقودها فالجزاء يعني في قول بعض وقيل في الحمار والنعامة جزور وفي البقرة
بقرة وفي اليربوع جفرة وهي السخلة العظيمة وفي الحمامة درهمان وقيل في فرخه
ولد شاة وفي كل ذي كرش شاة وقيل في القملة قملة او حبة بر والكركي والبارخ
والاوز البري كالحباري والورل شاة وفي الولد الولد قال الشيخ اسماعيل اختلف
هل يجوز ان يكون احد الحاكمين قد لزمه مثل ما يحكم به اولاً وكذا ان لزمها معاً
* باب جاز للمحرم ان يحتجم وان في الحرم * ولا جزاء فيه * ومنع * وهو
الصحيح فيلزم الجزاء الا لضرورة فيجوز بالجزاء وروي انه صلى الله عليه وسلم
احتجم وهو محرم ولم يعلم انه اعطى جزاء واحتج به من قال يحتجم المحرم ولا
يلزمه جزاء واعترض بانه صلى الله عليه وسلم يحتمل انه قد اعطى جزاء ولم يعلموا
به ولم يخبرهم لانهم قد علموا ازوم الجزاء بالشعر فكيف بالاحتجام وانما يكون
حجة لو كان قد اخبرهم انه لم يلزمه في ذلك جزاء * ولزم به دم * ولعل القول
بالجواز وهو الشاة ووجه تعبيرهم في هذه الابواب يلزم الدم عن ازوم الشاة مثلاً
ان الدم بعضها فغير باسم البعض واريد المكل وانما صح ذلك لان ذلك البعض
مزية لان الشاة مثلاً تحل بالذبح وفي الذبح دم خارج او يقدر مضاف اي ذودم
اي حيوان ذودم او حيوان دم وهو شاة مثلاً او شاة دم او جزاء دم بالذكاة
الشرعية واجزاءه كناية عن صدقة لجه وقيل يلزم الدم بالاحتجام ولو بلا قطع

ولا يحل شجره ان اخرج
للحل وحل صيده ان اخرج
اليه فصيد فيه
باب *
جاز للمحرم ان يحتجم
وان في الحرم ومنع ولزم
به دم

شعر ﴿ ان قطع شعرا ﴾ وهو ثلاث شعرات فصاعد او اما شعرة فمسكرين واما شفرتان فمسكرين ﴿ وان تسوك او حك جسده فادى بلا عمد في لزوم الدم قولان وان نزع شعرا او جلدا ازم مطلقا ﴾ ولولم يتعمد ﴿ ومن به دمل ﴾ بضم الدال وفتح الميم مشددة ومخففة ﴿ اخرج مدته ﴾ ما فيه من قيح او صديد او دم ولا دم عليه ﴿ وجاز نزع شوك بلا لزوم دم ولو ادى ﴾ سواء ادى باخراجها او بالنسيب عنها ﴿ وقيل به ﴾ بالدم ان خرج دم ﴿ ولا يزال ﴾ بالبناء للمفعول ﴿ الجزاء بضرورة ﴾ على هذا القول كما انه ان احتاج للحاق حلق واعطى الفداء ﴿ وجاز قتل كل مؤذ وان بالحرم ولو ذبابا ان اذى ﴾ او زنبورا ﴿ او بعوضا او غلة ﴾ او بقا او برغوثا ولا جزءا وقيل لا يقتل ذباب ولا بعوض ولا بق ولا برغوث ولا غلة ولا ذرة ولا زنبور ويجوز قتل الغراب والحدأة والفار والعقرب والحية والكلب العقور ولولم يخف منهن وقيل اذا خاف منهن اذا اذاك شيء من هذه الاشياء فاقتله ان شئت ولا جزءا وان قتلته ابتداء فالجزاء واما ما عرف بالضر الكبير فالدم صحيح قتله ولولم يؤذك ولم تخفه كالعقرب والحية وقال الشافعي كل محرم الاكل يجوز قتله لانه ليس من الصيد وقيل لا يقتل من الغربان الا الغراب الابقع وهو الذي في بطنه او ظهره بياض والمشهور عن مالك منع قتل السباع الصغار ولا يقتل غراب الزرع لانه لا يأكل الجيف وفي الاثر ان جاء الغراب لحرق وعاء او جرح دابة فارمه بلا قصد قتل ولا شيء ان قتلته وفي قتله بغير علة دم ولك قتل ما قاتلك من سباع الدواب والطير واجاز بعض قتل الذئب والكلب ولولم يتعرض لك وقال بعض اصحابنا لا تقتل من السباع الا ما عوى عليك وقيل لا تقتل الا ما خفته الا العقرب والحية فاقتلها ولولم تخفها ولم تعرضالك ولو في الصلاة واما ما لا يضر فلا يجوز تعمد قتله اذ نهي عن قتل كل ذي روح الا ان يؤذي وفي الاثر لا يجوز رمي غراب الا ان اراد خرق وعاء او جرح ظهر دابة وجاءت الرخصة في السنة ان تقتل من قاتلك من السباع والحوادي من الطير جمع حداة على غير قياس والمراد ما يضر من الطير مطلقا وسماهن حدا تليبا او جمع حاده بالحز او حاد كقاض بابد الهايا على انه فاعل للنسب كلاين وتامر ووجه النسب للحدأة انها تضر كالحداة او جمع

ان قطع شعرا وان تسوك او حك جسده فادى بلا عمد في لزوم الدم قولان وان نزع شعرا او جلدا ازم مطلقا ومن به دمل اخرج مدته وجاز نزع شوك بلا لزوم دم ولو ادى وقيل به بالدم ان خرج دم ولا يزال الجزاء بضرورة وجاز قتل كل مؤذ وان بالحرم ولو ذبابا ان اذى او بعوضا او غلة

حاد كقاض بمعنى الطائر الذي يتبع الانسان او دابته للضر وقيل لا يقتل المحرم في الحل او الحرم ولا الخيل في الحل او الحرم الا ما تصده للابناء والخمس الفواسق الغراب والحدأة والكلب العقور والعقرب والفار مع الحية والذئب والنمر والسبع العادي لورودهم في بعض الاحاديث وهن تسع ولولم يجمعهن حديث واحد لكون العلة الاضرار كان الصحيح قتل كل مؤذ وذكر البعض فقط لا يفيد الحصر لان الحد لا يفيد ولا سيما قد ورد اقتلوا كل مؤذ في الحل والحرم وقد ورد الحديث بالكلب العقور فقيل هو المعروف وقيل زفر الذئب وحده وبالاول قل الحسن بن صالح والاوزاعي وابو حنيفة والحقوا به الذئب الحاقا وقال الجمهور المراد كل سبع عاد مفرس غالبا وبه قال زيد بن اسلم والثوري وابن عيينة والشافعي واحمد ومشهور مالك انه لا يدخل الكلب المعروف وقيل عنه يدخل واختلف قوله في قتل الذئب ولا يقتل في مشهوره صفار السباع لكن لا جزءا عنده على قتلون ومشهوره قتل صفار الحيات والعقارب وصفار الغربان وسميت الخمس فواسق لان الفسق خروج وقد خرجن عن الحيوان في تحريم القتل وقيل لانهن خرجن عن حل اكل الحيوان كقوله تعالى اوفسقا اهل الآفة وقوله وانه لفسق وقيل لانهن خرجن عن حكم غيرهن بالابناء وعدم النفع فمن قال بالاوّل الحق بهن كل مؤذ ومن قال بالثاني الحق بهن كل ما لا يؤكل الا ما نهي عن قتله وهذا يجامع الاول ومن قال بالثالث خص اللاحق بما يحصل منه الفساد وقيل لا يسمي لم يسميت الفارة فويسقة قال لانه صلى الله عليه وسلم استيقظ لها وقد اخذت الفتيلة لتحرق البيت فسمها وهذا يناسب الثالث اذ فعلهن يناسب فعل الفاسق ﴿ ونحوه ﴾ ويحكه ويقرده ﴿ من التقريد او الاقراي ﴾ بنحو قطران ﴿ ويطلبه ﴾ بنحوه ﴿ ويحكه ويقرده ﴾ من التقريد او الاقراي يزيل عنه القراد وكذا سائر قمل الجمل وكذا سائر دوابه وان قتل قملة في ذلك كقراة وحنان فلقمة على مامر ولو خطأ وقيل لا جزءا في الخطا قال الشيخ اسماعيل ويجوز للمحرم ان يدهن شقوق رجله او وجهه او يديه اي او غير ذلك مما لا طيب فيه ويكره له غمس رأسه في الماء لئلا يقتل دابة وان فعل اطعم شيئا احتياطا وله غسل رأسه بالماء ولا يدل له او بدنه عند الغسل مخافة القتل ولا يدل ذلك رأسه الا

وان يدهن جملة ويطلبه ويحكه ويقرده

بابهما وفي الناج من قتل وزغة تصدق بقبضة طعام وفي ذرة او غلة او قلة ونحوها
 ثمرة وما يعطى فيهن خير منهن وكذا البعوض ونحوه وقيل لاشي على من قتل فردا
 او حلمة ونحوها وفي ضفدع قبضة من حب او تمر او دقيق ويكره قتل نمل ولا
 شيء فيه ولا في الدر وقيل يتصدق ولا يجوز قتل في الشمس لموت بل في ثوبه
 ولا يغسل بما سخن ليقنله وفي الدجاجة الوحشية شاة وقيل في المصفور والصفدع
 صاع وان قتل مكلبا فثمنه لصاحبه ولا جزاء * ورخص في * القطع الاكل من
 * شجر * من شجر الحرم * يؤكل كنبث * مما يؤكل وان اختلط بما لا يؤكل
 او حرث ما يؤكل فخرج منه مالا يؤكل ولا يحترث فالظاهر انه يحترث مالا يؤكل
 ولا يحترث وقد يرخص في الخارج في الحرث للتعذر * وكره * اي منع وظاهر
 كلام بعض انه مكروه كراهة تنزيه ويجوز حمل كلام المصنف عليه بل هو اولى
 لان التحريم معلوم مما مر من النهي عن قطع شجر الحرم * وجوز نزع السنا *
 بالقصر والمد * المكى بلا قطع اصله * واكله * وشربه لاسهال * اي اخراج
 مافي البطن من الصفراء والسوداء والبلغم بسهولة * او لضرر * اوجعته والسنا
 المكى يسميه اهل عمان العشرق فيما ذكر ابن وصاف * و * نزع * الحطب
 اليابس الميت والتمر الساقط * وجوز ولو بنزع * كالورق * الساقط برفع الثمر
 عطفًا على لفظ نزع والورق حال او على الابتداء والورق خبر وفي هذا الاخبار
 ضعف لانه لا يعلم من العبارة حلية الورق حتى يحمل عليه الثمر وكذا يجوز لا انتفاع
 بالعود او الغصن او الورقة او اكثر من ذلك اذا نزع غيرك ولو عمدا ولا يجوز
 لنزعه الانتفاع به وقيل ان نزع بلا عمد فله الانتفاع به * وكره رعي شجره
 ويتقرب بمعرف له * اي لاجل رعيه واجيز رعيه ولكن لا يوقفها على نبات مخصوص
 وهو الصحيح * ولا يضر حافرا قطع شجر صغير وان من اصله ان صادفه بحفره *
 لا عمدا ولو علم انه اذا كان يحفرية طلع وذلك اذا احتاج للحفر * باب * في كيفية
 دخول مكة * يدخل مكة قادمها من الثنية السفلى * ان قدم من المغرب
 وينزل بذى طوي ويفتسل فيه ويجزي الوضوء وذلك قبل الدخول ولا غسل
 ولا وضوء لحائض ونفساء لانهما لا يدخلان المسجد ومن جاء من المشرق

ورخص في شجر يؤكل
 كنبث وكره وجوز نزع
 السنا المكى بلا قطع اصله
 وشربه لاسهال او لضرر
 والحطب اليابس الميت
 والتمر الساقط كالورق
 وكره رعي شجره ويتقرب
 بمعرف له ولا يضر حافرا
 قطع شجر صغير وان من
 اصله ان صادفه بحفره
 * باب *
 يدخل مكة قادمها من
 الثنية السفلى

دخل من جهته وهكذا كل وجهته هذا ما مال اليه الراعي من قومنا واختاره
 الشيخ اسماعيل فيما يظهر من كلامه وفي الاثر من سنن مكة ان يدخل من
 جانب الابطاح من ثنية كداء بالفتح والمد وهي الصغرى باعلى مكة يهبط
 منها على الابطاح والمقبرة على يساره وقد عدل صلى الله عليه وسلم عن جادة الطريق
 اليها واذا خرج الحاج خرج من ثنية كدي بالتصغير وقيل بضم الكاف والقصر كدي
 وهي الثنية السفلى وكان صلى الله عليه وسلم اذا دخل مكة دخل من الثنية العليا اذا
 خرج خرج من السفلى ولا ضير على من دخلها او خرجها من اي موضع شاء * ملبيا
 حتى يقف بباب المسجد فيقطع التلبية وقيل * لا يقطعها * حتى يستلم الحجر * وهو
 قول ابن عباس * وقيل * يقطعها * اذا رأى البيت فاذا وقف بالباب وقابل
 البيت ندب له استقباله والتكبير ثلاثا قائلا * عقب التكبير * اللهم انت ربي
 وانا عبدك * والبلد بلدك والبيت بيتك والحرم حرمك جئت اطلب رضاك واتمام
 طاعتك * ويدعو بما اراد * ولا شيء من الادعية في كتب المناسك او في
 اللسنة بمعين * ويدخل من باب بني شيبه * ولو دخل من الباب الذي لا يقابله
 من الابواب المحدثه بعده اذ وسع المسجد ويقدم اي رجله اراد عند دخول باب
 بني شيبه لانه في المسجد اللهم الا ان يقال يقدم اليمنى دخولا ويؤخرها خروجا
 لانه افضل مما بعده استحسنانا لا وجوبا ومن اي باب دخل جاز ولكن استحبوه لما
 روي انه صلى الله عليه وسلم دخل منه وهو لاهل العراق واما الابواب المولية للغرب
 فباب الحياطين والباب الذي يليه على اليسار يقال له باب ابراهيم خليل الرحمن
 وباب السهمين فان دخل كل احد مما يليه من الابواب او من حيث شاء جاز
 وللمسجد ثمانية عشر بابا * قائلا اللهم انت السلام * اي ذوالسلامة من النقائص
 او من الجور على احد او المعنى انه سلم خلقه من الجور * الى * وادخلنا دار السلام *
 هكذا * ونك السلام اي كلمة الخير والانعام وبدل على هذا قولنا فحينئذ بنا بالسلام
 وادخلنا دار السلام واليك يرجع السلام اي انت المنتهى والغاية في الخير فحينئذ ياربنا
 بالسلام وادخلنا دار السلام وهي الجنة لانها ومن فيها سالمون من الآفات اولان
 الملائكة يسلمون على من فيها او كل سلامة في الخلق انما هي منك * واذا دنا من

ملبيا حتى يقف بباب المسجد
 فيقطع التلبية وقيل حتى
 يستلم الحجر وقيل اذا رأى
 البيت فاذا وقف بالباب
 وقابل البيت ندب له
 استقباله والتكبير ثلاثا
 اللهم انت ربي وانا عبدك
 ويدعو بما اراد ويدخل من
 باب بني شيبه قائلا اللهم
 انت السلام الى وادخلنا
 دار السلام واذا دنا من

اليك قل اللهم زدنيك

هذا ثم فاعظموا وراوتكم
ويكثر من الدعاء والاستغفار
ويمسح الحجر بيده ويكبر
ثلاثا ويقوم حياله ويدعو
لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات
ويصلي على النبي فإذا أراد
الطواف لا ذبح الحجر قدر
ملا لا يقابل الباب ثم يأخذ
فيه يميناً ويكبر ثلاثاً عند ركن الحجر ويقول اللهم اني استلك ايماناً بك وتصديقاً
بكتابك ووفاء بعهدك اي الذي عاهدته اذ كان ذرة او المأمورات والمنهيات
واتبعاً لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم وقال الشيخ نسنتك ومنته نبيك وكذا
فيما يأتي ومنته الله في هذا المقام دينه ثم يمشي فيه بتواضع ويقول سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وتعالى الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم فإذا قصد الباب اي بلغه او قرب منه
كبر ثلاثاً وقال اللهم اغفر لنا ذنوبنا واقضنا بما رزقتنا وقناشع انفسنا اي
احفظنا منه فلا تنلنا انفسنا على الخير واجعلنا من المفلحين ثم يمشي
ويقول سبحان الله والحمد لله واذا بلغ الركن العراقي فليقل اللهم اني
اعوذ بك من الشك والشرك والكفر والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء
المنظر في الازل والمآل والولد ويمشي وهو يقول سبحان الله الخ وترتيب الاركان
على ترتيب الطواف ركن الحجر ثم ركن العراق ثم ركن الشام ثم ركن
اليمن فإذا قصد الميزاب اي وصله او قرب منه لان قصد الشيء سبب
لوصوله والقرب منه كبر ثلاثاً وقال اللهم اني استلك الراحة عند الموت والعفو
عند الحساب والنجاة من العذاب وان قال بعد التكبير اللهم اظللنا تحت ظل
عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك اللهم اسقنا بكأس نبيك محمد صلى الله عليه
وسلم شربة لا نظماً بعدها ابداً وقال اللهم اني استلك الراحة الخ كان حسناً

عند الموت والعفو عند الحساب والنجاة من العذاب

جدا

جدا ثم يمشي ويقول سبحان الله الخ واذا بلغ الركن الشامي كبر ثلاثاً وقال
اللهم اجمله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وتجاراً لن تبور وارزقنا نضرة وسروراً
يا عزيز يا غفور اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم واهدنا الصراط الاقوم انك انت
الله الاعز وانت الاكرم وانت الرب وانت الحكم ويمشي قائلاً سبحان الله الخ
واذا اتى الركن اليماني بالجمع بين ياء النسب والالف للتأكيديست الالف
حينئذ عوضاً عنها ولو اسقطت وعوضت عنها الالف واعرب على النون لجاز
والاولى اسقاط الالف واثبات الياء او اقراً ياء واحدة خفيفة فتكون الالف
عوضاً عن احدى ياء ي النسب وهي المحذوفة كبر ثلاثاً وقال اللهم ربنا اتنا
في الدنيا حسنة الخ هكذا وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويستلم الركن
المذكور ان قدر ويمسحه ولا يؤذي احداً ثم يمشي ويقول سبحان الله الخ
وقيل يقول بين الركن اليماني وركن الحجر ربنا اتنا في الدنيا حسنة الخ فاذا
وصل ركن الحجر استلمه اي استلم الحجر وهو استلام الركن لانه منه ان
قدر والا كبر حياله بلا ايداء ثم يكبر عنده ثلاثاً ثم يقول اللهم اني استلك ايماناً
بك الخ كما مر فتراه رحمه الله اوزك باستلام ركن الحجر وركن اليمن
وهو مذهب الجمهور وقيل يستلم الاركان كلها ويمشي في الطواف كله سبحان الله
والحمد لله الخ وبعضه وما هو اكثر اقل بتكرير وقراءة القرءان في الطواف كرها
بعض وقال بعض انها جائزة بلا كراهة بل هي افضل وقال بعض اصحابنا تكره
جهراً ولا تكره سراً والذكر اولى وقيل لا يجزي في الطواف الاقتصار على بعض قولنا
سبحان الله والحمد لله الخ ولا يجزي سائر الادعية عنه وكذا قال الشيخ اخذنا من
حديث اصل ما يقال في الطواف من ان الملائكة قالوا في طوافهم سبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله اكبر وان ادم زاد ولا حول ولا قوة الا بالله وان ابراهيم
زاد العلي العظيم وزاد رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله على محمد النبي وآله
وسلم ثم يطوف حتى يتم سبعة اشواط ويدعو كما مر ولا ينقض الطواف اكل
ولا شرب ولا ضحك ولا عبث ويكره ذلك الا انه روي انه صلى الله عليه وسلم شرب
لبناً فيه وعمره ما وان طاف منكوساً في الطواف الواجب او طاف بعضاً منكوساً

ثم يمشي ويقول سبحان
الله الخ واذا اتى الركن
اليماني كبر ثلاثاً وقال
اللهم ربنا اتنا في الدنيا
حسنة الخ ويستلم الركن
ان قدر ويمسحه ولا يؤذي
احداً ثم يمشي ويقول
سبحان الله الخ فاذا
وصل ركن الحجر استلمه
ان قدر والا كبر حياله
بلا ايداء ثم يكبر عنده
ثلاثاً ثم يقول اللهم اني
استلك ايماناً بك كما مر
ثم يطوف حتى يتم سبعة
اشواط ويدعو كما مر

وبعضاً مستقيماً ورجع لبلده ولم يعد اهدى شاة وفي فساد حجه خلاف والصحيح
فساده ومن طاف بلا وضوء او بمجانبة او بما لا تجوز به الصلاة لم يجز طوافه فان احل
فعليه دم واعادة الحج والعمرة وقال المالكية ان علم بنجاسة اثر به بعد الطواف فلا عليه
وان ركب بها اعاد الركعتين وان انتقض وضوءه بعدها او طالت المدة بعدها فلا
عليه ولم يشترط بعضهم الطهارة للطواف ولا يقف في طوافه كما قال الشيخ اسماعيل
انه لا يقف في شيء من طوافه فعني قوله انه يقول كذا عند كذا انه يتدا قوله
فيه وهو يمشي وقال الشيخ عامر يقف عند الباب والميزاب * ويمسح الركن في
كل * من الاشواط ويقبله بفيه * ان امكنه * ذلك * والا كبر حياله * وأشار
اليه ان شاء مع التكبير وان شاء مسه بيده او بمود ان لم يستطع بيده ثم يقبل
مامسه به ان لم يقدر على تقبله بفيه ومن لم يقبله ولم يمسه في شيء من اشواط
الطواف الواجب فعليه دم وقيل لا واساء ويقال مسح الركنين بمحطان الذنوب
خطاً وفي كتاب للمشاركة ان الاول ركن الحجر ثم ركن العراق ثم ركن الشام
ثم ركن اليمن * ويدخل * بضم الياء وكسر الخاء * الحجر الحطيم في طوافه *
اي يطوف من وراه لانه من البيت وقيل بعينه من البيت واما قول الشيخ لا
يدخل الحجر الحطيم في شيء من طوافه فهو بفتح الياء وضم الخاء اي لا يكون
داخلاً في طوافه الحجر الحطيم بل يطوف من وراه فلو طاف من داخله فلا طواف
له وان طاف بعض الطواف من داخله اعاد البعض وقيل الكل فمن حل بالجماع
مثلاً وقد طاف اشواطه او بعضها من داخله اعاد الحج او العمرة ولزمه دم وقال
ابو حنيفة لا يجب ادخاله في الطواف والصحيح الاول واما ان حل بغير الجماع
ونحوه مما يفسد الحج وقد فعل ذلك فعليه دم واعادة الطواف ان كان واجباً وجاء
الحجر مكسورة وخيمه ساكنة وحاء الحطيم مفتوحة وطاءه مكسورة والحطيم
بدل اوبان للحجر ذكر بعض ان سبعة اذرع تركت لم تدخل في الكعبة من جهة
الحجر مع انها منها وفي رواية سبعة اشبار وفي رواية ان ستة اذرع من جهته منها
وفي رواية ستة اشبار وفي رواية شاة خمسة اذرع عزت على قريش النفقة فيما يحتاج
اليه البناء من خشب وغيرها فتركوا ذلك تخفيفاً وذلك لانهم بنوه من اطيب الملم

ويمسح الركن في كل ان
امكنه والا كبر حياله
ويدخل الحجر الحطيم
في طوافه

والاطيب قليل وسمي حجراً لانه محجور اي ممنوع من ان يستحل لانه حرمة
الكعبة لانه بعضها وسمي الحطيم لانه محطوم اي مهدم ولم يكن ولا طواف بلا
طهارة وان انتقضت استأنفها واستأنف الطواف الا الرعاف والحدش والقيء
فيتوضأ ويبنى وقال احمد واسحق يتوضأ لكل نجس وكل نقض ويبنى وقال الشافعي
كذلك الا ان تطاول والبيت قبل انه دام الحجر الحطيم على هيئة الحجر الحطيم
من الاستدارة في جهة الحجر الحطيم فقط * فاذا أتم السبعة صلى ركعتين خلف
المقام او حيث امكنه * في المسجد او في الحرم ينبغي ان تكون الاولى بالقائمة
وقل يا أيها الكافرون والثانية بالقائمة وقول هو الله أحد ثلاثاً ويميزي القرض عن
ركعتي الطواف ان وافاه بعد تمام وان حضر قبل تمام الطواف قطع الطواف
وصلى القرض وبني وقيل لا يكفي القرض الا في طواف النفل ويلزم من ترك الركعتين
دم ولا صلاة فيما بين المقام والبيت لافرض ولا غيره ومثل ذلك من كل جهة
وينتهي نحو عشرة اذرع وفي الاثر لا يصل في حجر الكعبة الا ان ترك اليها سبعة اذرع
وعن جابر اربعة اذرع وقيل سبعة اشبار ولا بين المقام والبيت لان ثم قبور انبياء
اه وخاف اول المقام اربعة اذرع ذراعاً كلها مقام ومن طاف ولو في ظلة المسجد جاز
وقيل ان طاف منها او من وراه لم يزم لم يحزه الا لزحام وقيل عليه دم لانه خارج
والا اعاده ولو بلغ مصره ومنعته المالكية من وراه لم يزم وكذا مثل ذلك من الجهات
والا اعاده ولو بلغ منزله وقيل يهدي وان صلى ركعتي الطواف في وقت العصر
والفجر بعد ما صلى العصر والفجر جاز عند بعض والمشهور المنع فان فعل اعاد بعد
طلوع الشمس وبعد صلاة المغرب واما صلاة ركعتي الطواف في الطلوع والغروب
والتوسط فلا وليس المقام من حيث الترغيب مخصوصاً بركعتي الطواف خلفه
بل يرغب في صلاة الفرض والنفل مطلقاً لمعوم قوله عز وجل واتخذوا من مقام
النخ * ثم يأتي زمزماً * ومنع بعضهم صرفه العلمية وتأنيث البقعة والبر * وشرب
منه * ما استطاع * ويصيب على رأسه * ويمسح وجهه وذراعيه ويستحب ان يكون
في تلك الحال مستقبلاً للكعبة حالي الشرب والصب وذلك من الدلواولي من ان
يكون من الحوض لان ما في الحوض كالمستعمل * ويقول اللهم اني اسئلك ايماناً تاماً

فاذا أتم السبعة صلى ركعتين
خلف المقام او حيث
امكنه ثم يأتي زمزماً
ويشرب منه ويصعب على
رأسه ويقول اللهم اني
سئلك ايماناً تاماً

ويقيناً ثابتاً وديناً قيمياً وعلاً صالحاً وعلماً نافعاً ورزقاً حلالاً واسماً وشفاءً من كل داء *
 في رواية ماء زمزم طعام طعم وشفاء سقم وفي أخرى حين اغتسل منه وجلس
 من ال مغيرة فوجد من ذلك وجداً شديداً لا احلها لغتسل وهي للشارب حل
 * ثم يأتي ركن الحجر ويدعو حياه * اي جنبه والمراد الملتزم وهو ما بين الباب
 والحجر الاسود * بما شاء ولا بطل * وقيل يدعو هناك بعد الركتين وقبل زمزم
 وقيل عقب الفراغ من الطواف ويلصق بطنه بالبيت ويتعلق باستارده ويوصل
 يده الى عتبة الباب ويكره دخول الكعبة وقيل يؤمر به مرة واحدة كما دخلها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مرتين ركن اليمن والباب المسدود من جهته المقابل للباب
 الموجود موضع يسمى المستجار لانه يستجار فيه من عذاب الله والذنوب وهو
 جملة ما بين ركن اليمن والباب المسدود وهو قدر الملتزم مقابل له ينبغي اتيانه والدعاء
 فيه وهو اربعة اذرع وخمسة اصابع وعرض الباب المسدود ثلاثة اذرع ونصف
 * فصل اصل الطواف انه لما قال عز وعلاً للملائكة * جواباً لقولهم اتجعل فيهما من
 يفسد الخ * اني اعلم ما لا تعلمون ظنوا * ذلك * غضباً منه تعالى عليهم * وانما ظنوا
 بقوله هذا انه غضب لانه تضمن الرد عليهم وقيل لما قالوا ذلك ترك الابعاء اليهم
 فلما لا ذوا بالعرش رضي عنهم فانزل اني اعلم ما لا تعلمون * فلا ذوا * التوا
 * بالعرش * وأشاروا بالاصابع الى العرش وغيره من خلقه تمظيماً لله وخضوعاً له
 اذ خلق ذلك وتوسلاً ان يفر لهم كل واحد اشار باصبع وهي السبابة فيما
 قد يقال ومعنى الالتواء بالعرش مع انه محيط بالسموات والارضين الاشارة اليه
 او ظهرت لهم منه سارية او اخرجهم الى خارجه * وتضرعوا فرحمهم * وجمعهم
 في الرحمة او جمعهم ليضع لهم بيتاً كما قال ومعنى رحمته لهم قبول تضرعهم وعفو
 عنهم * ووضع بيتاً تحت عرشه * وقيل في السماء الرابعة ولعل المراد تحت وسط
 العرش لان السموات والارضين كلها تحت العرش * على اربعة اساطين * جمع
 اسطوانة بالضم وهي السارية * من زبرجد * يفتح الزاي والباء والجيم وهو نوع
 من الجواهر وقد يطلق على الذهب * وحشاه * غطى حشوه اي داخله * بياقوته
 حمراء * وساء الضراح بضاد معجمة مضمومة والمعنى من قطعة بياقوت * وهو

ويقيناً ثابتاً وديناً قيمياً
وعلاً صالحاً وعلماً نافعاً
ورزقاً حلالاً واسماً وشفاءً
من كل داء * ثم يأتي ركن
الحجر ويدعو حياه بما شاء
ولا بطل

* فصل *

اصل الطواف انه لما قال
عز وعلاً للملائكة اني
اعلم ما لا تعلمون ظنوا
غضباً منه تعالى عليهم
فلا ذوا بالعرش وتضرعوا
فرحمهم ووضع بيتاً تحت
عرشه على اربعة اساطين
من زبرجد وحشاه بياقوت
حمراء وهو

البيت المعمور * وكان فوق الكعبة لو وقع منه شيء لوقع عليها * فامرهم ان يطوفوا
 به ويدعوا العرش * يتركون الالتواء به والطواف به * بدخله * اي البيت
 المعمور اي يدخلون طوافه والا فالطواف من خارج كالكعبة * كل يوم سبعون
 الف ملك * طائفة بعد اخرى بقدر ما يملأه فيتم في اليوم سبعون الفا وذلك لانه
 على مقدار الكعبة والحطيم لاوسع منها فانظر تفسيرنا ههنا الزاد الى دار المعاد
 القصص كلها ثم * لا يعود كل منهم * اي لا يعود واحد منهم * اليه ابدًا * لكثرة
 الملائكة * ثم امرهم ان ينووا في الارض مثله * قيل على قدره وهو الكعبة ليلوذ
 به من يعصيني من اولاد ادم اذا خلقتهم فاغفر لهم كما غفرت لكم اذ لستم بالعرش
 * ثم امر من بها * اي من في الارض من الملائكة والجن ومن وجد بعد ذلك
 من ادم واولاده * بطوافه * قالت الملائكة لا دم للاحج برحمتك حججنا هذا
 البيت قبلت بالقي عام * وجعله * اي الطواف * من اركان الحج والعمرة *
 ويثبت السنة انه سبعة اشواط فلو طاف اقل وحل وجامع فسد حجه او عرته ومن
 طاف اكثر ولم ينو خلاف السنة ثم نوى فعله دم وذلك في طواف الزيارة ومن
 خرج من الطواف ثم شك فيه ثم تيقن انه طاف ستة ركع ركعتين ثم يرجع فيطوف
 ثمانية ثم يركع ثم يطوف طواف الفريضة لزيادة ولا نقصان فيه وان شك قبل
 الخروج من الطواف بنى على يقينه حتى يتم السبعة ثم يركع ويطوف سبعة تامة
 وقيل كل من طاف اقل من سبعة رجع واتم ما بقي وعليه لتأخيره دم ومن طاف
 بعض الطواف ثم اقيمت الصلاة دخلها وبني على ما طاف وكذا ان خرج منه
 لصلاة جنازة او اعادة وضوء * ولا حج لتاركه * ولو نفل * لقوله وليطوفوا
 الآية وهو طواف الزيارة * زيارة البيت وكذا لا عمرة لتارك طوافها * ومن
 ابراهيم عليه السلام ابتداءه * ابتداء مطلق الطواف * من الحجر الذي اتى به
 جبريل * معناه عبد الله * عليه السلام من الجنة * بينا هو بيني مع ابنه اسماعيل
 عليه السلام قال له انتي بحجر اجعله علامة يبدأ به الطواف فاتاه بحجر فلقاه فاتاه
 باخر فاتفقا فذهب لباتي باخر فجاءه في هذه المرة الثالثة جبريل بالحجر الاسود
 من ابي قبيس اودعه الله فيه من الكعبة في زمان الطوفان ثم جاء اسماعيل فقال قد

البيت المعمور فامرهم ان
يطوفوا به ويدعوا العرش
بدخله كل يوم سبعون
الف ملك لا يعود كل منهم
اليه ابدًا ثم امرهم ان ينووا
في الارض مثله ثم امر
من بها بطوافه وجعله من
اركان الحج والعمرة ولا
حج لتاركه لقوله وليطوفوا
الآية وهو طواف الزيارة
ومن ابراهيم عليه السلام
ابتداءه من الحجر الذي
اتى به جبريل عليه السلام
من الجنة

جاء في الحجر من لم يكن في الحجر وبناء شيت قبل ابراهيم وبعد بناء الملائكة
وكانت في موضعه قبل خيمة لا دم وضعها الله من الجنة ولما رفع في الطوفان فيما
قبل امر الله ابراهيم عليه السلام ببنائه على اساس البيت وبناءه من طور سيناء
وطور زيتا ولبنان والجودي وقواعده من حراء وكان موضع البيت قبل ان تخاف
السما والارض زبدة يضاء على وجه الماء * من باقوتة * اي قطعة من باقوت
او المراد من الجنس * يضاء * تضيء ما بين المشرق والمغرب وكذا قيل في المقام
طمس نورها * و * قيل * غير بلمس الجاهلية * التي بعد ادم * له *
لدنس الشرك والمعصية وله تعالى ان يظهر اثر الذنب في شيء دون شيء الحكمة واظهاره
في شيء عظة كافية * وستره مولانا * بطمس نوره او بلمس الجاهلية * عن عيون
الظلمة اذ هو من الجنة * فلا يروا ما هو منها باقيا على حاله فيها وايمالا يتنافسوا فيه
* وسيعود * ايض بعد رفع الكعبة * كما خلق * وفي بعض الاحاديث انه
نزل الحجر الاسود من الجنة اشد بياضا من اللبن فغيرته ذنوب العباد وتسميته
في الحديث بالاسود حقيقة وانما يكون من مجاز الاول لوسمي بذلك وقت كونه
ابيض فبطل ما قيل انه من مجاز الاول وقيل هو حجر ابيض من احجار مكة اسود
بس الشركين ولا دليل لصاحب هذا القول في تغيره وانكساره لان ما في الجنة
ولو كان لا يتغير ولا يتكسر لكن بعد خروجه منها يجوز فيه ذلك كما قيل ان ماء
النيل منها فلويقي كما هو فيها لما استطاع شربه لشدة حلاوته وروي ان ادم خرج
بالحجر الاسود والمقام من الجنة ولما كان الطوفان رفع البيت المعمور الى الجنة وهو
الكعبة والحجر الاسود والمقام الى جبل ابي قيس وحفظا فيه الى ان اخرجهما جبريل
عليه السلام لسيدنا ابراهيم الخليل صلى الله وسلم على سيدنا محمد وعليه * وسن
استلامه * اي التمسح به * والتسبيح والتحميد والتهلل * اي القول لا اله الا الله
والاله المنفي في هذا المقام هو المعبود بالباطل فلا يستثناء منقطع وقيل المنفي الواجب
الوجود المستحق للعبادة على العموم فاستثنى مولانا منه استثناء متصلا ورد الاول
بانه لا يستحق التسمية بالاله الا مولانا لعدم وجود معناه لتغيره واجيب بان الاله
لفظة اسم لكل معبود ورد الثاني بان المعبودات الباطلة موجودة فلا يصح فيها

من باقوتة يضاء وغير
بلمس الجاهلية له وستره
مولانا عن عيون الظلمة
اذ هو من الجنة وسيعود
كما خلق وسن استلامه
والتسبيح والتحميد والتهلل

ويجاب بانها نزلت منزلة العدم وبان المراد نفي صحتها وبان المراد نفي استحقاقها
العبادة ووجوب الوجود واعتراض بان النبي يكون خاصا بالاله الباطلة ولا يشمل
ما يقدر من الاله الحقبة ما عدا مولانا عز وجل فلا يفيد توحيدا واجيب بان تخصيص
المدكور نظر لحال المخاطب بهذه الكلمة وهو المشركون وانما اعتقدوا الالهية في الامور
الموجودة فنفيها هو المحتاج اليه وبه يحصل التوحيد والنفي على القول الاول من باب
عموم السلب لتعلقه بجميع افراد الاله والاستثناء منقطع وعلى الثاني من باب العموم
لتعلقه بما عدا مولانا عز وعلا والاستثناء متصل ولما اشكل الكلام على بعضهم قل
لا متصل ولا منقطع وقد اوضح لك المراد فلا حاجة الى هذا القول مع ما فيه من
مخالفة اجماع النحاة على ان الاستثناء اما متصل واما منقطع وقيل متصل منقطع
فتلك اربعة اقوال ذكر بعض انها باعتبارات مختلفة فليس الرابع او الثالث متناقض
لانها باعتبار وذكرك بعض انه دل المراد انه لا ينبغي ذلك الاطلاق في القول
الثالث وان معناه انه يوم اطلاق المتصل الدخول في الكلام السابق في يوم نفي
الالهية عنه تعالى والانقطاع يقتضي عدم الدخول في يوم نفي الالهية عنه تعالى
ووجه القول بانه متصل منقطع اتصاله بانه له اسم الاله وانقطاعه بانه غير منفي في
الكلام السابق * والتكبير والحقولة * اي قول لاحول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم والمشهور فيه الحقولة وقد اطلت فيه في غير هذا الموضع والظاهر ان ما عبر
به المصنف اولى فتكون الحاء والواو من حول والقاف من قوة وهذا اولى من
كون الواو من قوة حتى يعبر بالحقولة * والتصلية * الصواب والصلاة لانهم
نهبوا على انه لا يقال التصلية ولو كان هو مصدر صلي القياسي والصلاة اسمه
الا على قول من اجاز القياس مع ورود السماع وهو مردود ثم رأيت بيتا فيه
ذلك وهو قوله

تركت المدام وعزف القيان * وادمنت تصلية وابتهاالا

والمراد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم * بالملائكة * متعلق بسن * وادم وابراهيم
ومحمد صلى الله وسلم * على الجميع * وذلك ان الملائكة قالوا لا دم جمعنا هذا البيت
قبلك بالنبي عام فقال ما كنتم تقولون فقالوا كتمان قول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله

والتكبير والحقولة والتصلية
بالملائكة وادم وابراهيم
ومحمد صلى الله على الجميع

أكبر فقال آدم ولا حول ولا قوة الا بالله فلما طاف ابراهيم عليه السلام اخبرته
 الملائكة بقول آدم فزاد النبي العظيم ولما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد
 وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليما ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم العصب
 لانهم ادخلهم في قوله وآله والآل كل يرتقي كما وردت به احاديث من طرق ولم
 ينه المصنف على السلام لانه من توابع الصلاة * و * سن الدعاء عند الوقوف
 بالباب * نص في انه يوقف بالباب ونفاه بعض * وعند الميزاب والركنين *
 ركن اليمن وركن الحجر * ومسها وادخال الخطيم كما مر ولا يصح بدونه ومن
 شروطه الطهارة كالصلاة * عندنا وعند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة يجوز
 بلا طهارة لكن عليه الدم وقيل يجوز به ان كان لم يعلم انه غير طاهر والصحيح
 الاول فمن طاف بلا وضوء او ثوب نجس اعاد وكذا لو انكشفت عورته او ثوب
 لا تجوز به الصلاة ولا ينقضه ما ينقض الصلاة من مباشرة رصاص او حديد او نحاس
 او نحو من ويجوز بعد العصر والعصر فليس كالصلاة في كل شيء بل في بعض والا
 لم يجوز بعد صلاة العصر وبعد طلوع الفجر وهو جائز كما يأتي ولما كان يسمى باسم
 الصلاة احتيط له فلم يجزوه في الطلوع والتوسط والغروب لشدة النهي عن الصلاة
 فيها * والحائض تفعل كل فعل * من افعال الحج * الا الطواف * ودخول
 المسجد * حتى تطهر * ولا يتعين ان يكون ذلك لكون الطواف لا يصح الا بطهارة
 لجواز ان يكون المنع لصون المسجد عن الحائض وانما دليل اشتراط الطهارة قوله صلى
 الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة ولم يستثن السعي لظهور انه لا يصح الا به
 الطواف فاستثناء الطواف استثناء له ودخل في كلامه ما اذا طافت ثم حاضت فانها
 تسمى حائضة لقوله تفعل افعال الحج كلها الا الطواف فانها قد طافت وهي طاهرة
 والسعي غير الطواف فتفعله وكذا النساء وان حاضت امرأة او نفست قبل
 تمام الطواف بنت اذا طهرت والاستئناف اولي * وكرم الكلام فيه الابهام *
 كسؤاله كم طاف من شوط والسلام * والاكل والشرب بلا فساد * وفي التاج
 ان ضحك في الطواف او لقا مستغفر وضع معروفه وله ان يستريح اذا عبي ويشرب
 اذا عطش وقيل ان اخاف فلا كالا ولا يجوز الكلام فيه بدنيوي ورخص في رد

والدعاء عند الوقوف بالباب
 وعند الميزاب والركنين
 ومسها وادخال الخطيم
 كما مر ولا يصح بدونه
 ومن شروطه الطهارة
 كالصلاة والحائض تفعل
 كل فعل الا الطواف
 حتى تطهر وكرم الكلام
 فيه الابهام والاكل والشرب
 بلا فساد

السلام وروى انه صلى الله عليه وسلم شرب فيه لبنا وعصرا ومن قسد وضوءه
 فيه فلا يني وقيل ان بلغ الركن اليماني بني ولا يخرج منه الا لعذر كشيء ورعاف
 ولا يخرج لنحو عيادة او جنازة ومن خرج بلا عذر استأنفه وله ان يحفظه باصابعه
 او لسانه او حصيات ومن طاف ذواياه لحجه اللازم او عمرته ولم يعلم انه فرض
 اجزاه * وصح بر كوب * على دابة او بحمل ان بعد واجزاه ولكن لا يترك الا ان من
 يدخل المسجد بدابة * عاجز * وان طاف قادر راكب كره ولزمه دم وقيل يعيده
 * وجاز بعد صبح وعصر * عندنا وعند عمر ومالك وكرهه ابن خبير ومجاهد
 بعدها * بتأخير الركوع لما بعد * طلوع الشمس * صلاة المغرب * وقيل
 تجوز الركعتان قبل صلاة المغرب بعد دخول وقته واختاره الايدلاني والحق انه
 لا صلاة قبل المغرب صلاة جنازة ولا صلاة طواف ولا غيرها الا صلاة دخلها
 احد قبل الغروب ولما كان الغروب وقف حتى يكمل واتم باقيها واجيزت صلاة الجنازة
 قبلها وقيل تجوز صلاة الطواف بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ان طاف بعدها
 * لا عند الطلوع والغروب * والتوسط عند من ذكر كره واجازه الشافعي في الاوقات
 كلها * فائدة * لارمل عندنا في الطواف وزعم اكثر مخالفينا انه سنة في ثلاثة
 الاشواط الاولى وهو اكثر قول فقهاء الامصار ورووا ذلك عن عمر وابن مسعود
 وقال اصحابنا منسوخ وبه قال ابن عباس والذي يظهر لي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم لما فعله ليرى المشركون انه غير مجبور وكذا اصحابه لم يصح ان يقال انه منسوخ
 لانه انما فعله لتلك العلة فقط فهو زائل بزوالها وليس ذلك تسخا بل مطلق ترك
 ازوال ماله الفعل وذلك انه بلغ المشركين ان المؤمنين مجبرون جائعون فرملوا ليرى
 المشركون غير ما بلغهم فلما تحقق رؤيتهم بثلاثة الاشواط تركوا زعم بعض ان
 ذلك في زمان الحديبية وفيه نظر لانهم رجعوا في زمانها وروى البخاري ان عمر
 اسلم الركن فقال مالنا وللرمل انما كنا راينا به المشركين وقد اهلكهم الله عز وجل
 ثم قال شيء صنعته رسول الله صلى الله عليه وسلم فلانحب ان تتركه ومعنى راينا اظهرناه
 ليراه المشركون فيعلموا اننا اقوياء فذلك تقوية للاسلام وخذعة للكفار والحرب خدعة
 وليس بالرياء المذموم ولا شيء على تاركه ولو عند من ائتمته الى الآن وقيل يلزم الدم على

وصح بر كوب عاجز
 وجاز بعد صبح وعصر
 بتأخير الركوع لما بعد
 صلاة المغرب لا عند
 الطلوع والغروب

تركه والجمهور على انه لادم والمشهور اختصاصه بطواف بعقبه سعي واستحب الجمهور
الاضباع وهو ان يدخل رداءه تحت ابطه الايمن ويرد طرفه على منكبه الايسر
فييدي الايمن ويستتر الايسر وذلك يعين على سرعة المشي ويسمى الاضباع وفيه
انكشاف المنكب الايمن والرمل الاسراع وقال ابن دريد شبه بالهرولة واصله ان
يتحرك منكبه في المشي ولا رمل للنساء باتفاق ويكره الطواف بالخف ومن حضرت
الصلاة وقد فرغ من طوافه اجزته عن ركعتي طواف النفل لاعن ركعتي طواف
الفرض وتحية المسجد الحرام الطواف الا ان لم يمكنه الطواف لمرض او حرا او غير
ذلك فالركعتان ولا صلاة ولا طواف في الطلوع والتوسط والغروب * باب *
في السعي * سن السعي بين الصفا والمروة بوجوب * وتم حج تاركه اعني ترك
التردد بينهما اصلا ولزمه دم وبذلك قال اصحابنا والكوفيون * وقيل فرض *
لاحج لتاركه وبه قالت عائشة والشافعي ومالك واحمد وقيل تطوع لافساد بتركه
ولا دم وذلك ان الله تبارك وتعالى قال لا جناح عليه ان يطوف بهما فقبل ان
المعنى لا جناح عليه في ان يطوف فهذا نفى للجناح الذي توهم ثبوته كانوا يطوفون بينهما
في الجاهلية فخافوا ان لا يكون جائز بعد الاسلام لان امر الجاهلية منسوخ الا
ما قام دليله فنزل الآية رفعا للجناح المتوهم او خافوا الجناح من الطواف بينهما
لانه كان عليهما حبران ممسوخان من انسان جعل عليهما ليعتبر بهما ثم عبدا من
دون الله فانزل الله الآية نفيا للجناح او خافوا الجناح لان الاوس والخزرج كانوا
يهلون لاساف ونائلة على شاطئ البحر وهما صنمان ثم يحيثون فيطوفون بين الصفا
 والمروة فيحلمون فخافوا بعد الاسلام ان لا يجوز الطواف بينهما لانهم كانوا يطوفون
 بينهما بعد الاهلال من الصنمين فنزلت الآية رفعا للجناح ونفي الجناح عن الطواف
 لا يفيد وجوب الطواف بل يحتمل معه وجوب الطواف واستجابه واباحته فقط
 وهي المتبادرة بحسب الظاهر والدليل على وجوب السعي خارج الآية وهو انه لم
 يمج النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعتزمه ولا احد في زمنه بدون سعي وايضا قد
 قال صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت فليسع اي من طاف لحج او عمرة وقبل
 انه غير واجب وان الاصل لا جناح عليه في ترك ان يطوف بهما او في ان لا يطوف

* باب *

سن السعي بين الصفا
والمروة بوجوب وقيل فرض

بهما يحذف المضاف - اولا النافية وقد قرأ ابن مسعود وابي بن كعب ان لا يطوف
بهما واجيب بانها قراءة شاذة لا تكون حجة وبانها تحتمل زيادة لا وانما المتعين
تقدير في او على او الباء او نحوها واحتج من قال بعدم الوجوب بقوله عز وجل فمن
تطوع خيرا فهو خير له وبه قال انس وابن الزبير وهو رواية عن ابن عباس وجمهور
اصحابنا انه سنة تجبر بالدم وهي سنة واجبة وقيل هو فريضة يلزم الدم بتركه وكذا
من احل على ستة اشواط فغتم بالصفا وبقولنا قال الحسن وقتادة وقال ابو حنيفة
واجب يجبر بالدم وقال بانه فرض عائشة والشافعي واحمد ومالك واسحاق ولا
حج لمن تركه حتى وطئ النساء او خرج وقتد ان كان له وقت كالطواف عند
بعض وقيل هو تطوع بدليل ومن تطوع خيرا فهو خير له ومن ادلة الوجوب انه
صلى الله عليه وسلم كان يسعى ويقول اسعوا فقد كتب الله عليكم السعي وان الاصل
في العبادة ان تحمل على الوجوب الا لدليل * و * سن * الخروج اليه من بين
الاسطوانتين المذهبتين * ساريتان موهاعلاهما بالذهب وحدثني ثقة عن عماني لقيه
اخبره ان احد الساريتين موالية لمقام ابن حنبل والاخرى المنفصلة عنه الى جهة
البمين لمن قابلهما من الحجر وهو غير ما ذكرته اولا * من باب الصفا * ويقال له
باب الجنائز بحمال الحجر الاسود في مقابلته قال الشيخ اسماعيل ومن خرج الى الصفا من
غير باب الجنائز فقد اخطأ ولا شيء عليه ومن غطى رأسه وهو يسعى فليصنع
مروفا * والدعاء * عند الخروج * به اللهم ادخلي مدخل صدق الآية * تمامها
نصيرا اي اللهم اجعل دخولي مدخل صدق وخروجي مخرج صدق ويعني ماضي
من دخول وخروج وما يستقبل والصدق موافقة ما اراد الله من تحقيق العمل
واخلاصه او الكرامة بذكر الآية ويتذكر بها ذلك المعنى تذكرها فقط والا فان
معنى الآية ليس في ذلك وقد مر بعض تفسيرها في الجنائز ويجوز كون معناها
على العموم اي ادخلي في الاعمال الصالحات مدخل صدق واخرجني منها مخرج
صدق فيشمل دخول المسجد وخروجه * ونسب الصعود عليه بقدر ما يستقبل البيت
بلا زيادة في علو وقيل * يصعد * الى * خامسة * خمس درجات ومن عجز قام
باصله كما * يصنع * بالمروة * يصعد عليها بقدر ما يستقبل البيت او خمس درجات

والخروج اليه من بين
الاسطوانتين المذهبتين
من باب الصفا والدعاء
باللهم ادخلي مدخل صدق
الآية ونسب الصعود عليه
بقدر ما يستقبل البيت بلا
زيادة في علو وقيل الى
خمس درجات ومن عجز
قام باصله كما بالمروة

والتكبير سبعا قائلا اثر
السابعة كبيرا والحمد لله
كثيرا وصبحان الله بكرة
واصيلا ولا اله الا الله حقا
يقينا ولا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم ثم يستغفر
كما مر ويقول اللهم استع
لجنة نبيك محمد صلى الله
عليه وسلم واعذنا من القتن
ما ظهر منها وما بطن ثلاثا
وينحدر من الصفا * ان صعد
المشي كفارة لكل مشي كرهته
منى * يردد ذلك * ويهرول *
يصرع المشي قدر
ما يرى له انتفاض وهو بين
المدو والمشي * بين العالمين
قائلا رب اغفر وارحم
وتجاوز عما تعلم واهدنا
الصراط الاقوم انك انت
الاكرم وانت الرب
وانت الحكم اللهم نجنا
من النار سراعا سالمين ولا
تخزننا يوم الدين فاذا اتى
العلم الموالي للمروة امسك
عن المروة ومشي اليها وصعد
بقدر ما يقابل الكعبة ثم يدعو
بما دعى على الصفا ثلاثا
ثم يمشي بها * اي بالمروة
وذكر الشيخ اسماعيل انه ان
بدأ بالمروة
التي ذلك الشوط ومن سعى
قبل الطواف اعاده بعده
والا واصاب النساء فالهدي
والحج من قابل او عمرة
اخرى وكذا المجمع بعد شوط
او اكثر من طواف الحج
او العمرة وقال ابو حنيفة
ان خرج من مكة فاداه الا
الدم وقيل عن الثوري
لاشيء على مقدم السعي ومن
ذكر ركعتي الطواف في السعي
قطع السعي وصلها

وبني ويجوز ان لا يقطعه
ويصلهما حيث شاء ومن اقيمت
الصلوة او حضرت الجنازة
وهو في السعي فلا يقطعه
وقيل يقطعه وينبغي ويأتي
كلام في ذلك * وينحدر منها
ثم يحلق رأسه * او يعضه
ويأخذ من شاربته واطفاره
وان لم يأخذ جاز * فينحل
من عمرته وحل له كل حلال
غير صيد الحرم * وشجره
ابيشناه منقطع واما القارون
او الفرد فلا يحل حتى يرمي
العقبه ويذبح يوم النحر
ويحلق رأسه او يعضه او
يقصر * فصل اصل السعي ان
اسماعيل عليه السلام لما
ترك صغيرا هناك مع امه
هاجر ففتش فقامت تطلب
له ماء من ناحية الصفا
والمروة مترددة بينها * طالعة
عليها تشوف * حتى انبع
الله عز وجل زمزما من تحت
قدمه * وكان يحكيها
بالارض * جعل * جوابا
لما * من المناسك ومن ارمال
الرجل * اي هرواته * في
مسيل الوادي * وهو ما بين
العلمين الاخضرين وهو ارمال
اشد من الارمال تحت البيت
عند منبته * وازم بتركه *
ولوناسيا * دم * شاة فصاعدا
وقيل دنة وان رمل اكثر
ما بينها فلا دم عليه * والمرأة
تسرع المشي ولا ترمل
وقيل لا يلزمه ان نسيه
وعدا تاركا للفضل * وقيل
ان ترك الارمال اعاد السعي
ولا عابه وان تركه وقصر
قدم وان ترك القليل فلكل
شوط تركه فيه اطعام مسكين
وان لم يحل ايضا اعاد ولا
عليه ومن ترك السعي شوطا
او شوطين فليسع ما بقي
وقال الا بدلا في من لم
يهرول في سعيه لزمه دم ان
قصر والا اعاد ولا دم وان
ترك رولة في اكثر سعيه
لزمه دم ان حل والا اعاد ما
عليه وان ترك الاقل اعاد
قبل الاحلال ولا عليه
بعده ومن نسي الرمل رجع
اليه ما لم يجاوز حمله بثلاث
خطوات او خطوتين * ومن
بدأ بالمروة وختم بالصفا
وقصر قدم وان لم يقصر
اعاده ولا عليه وكذا من
انصرف عن ستة ومن سعى
راكبا او محمولا امرع حامله
يقدر الارمال بين العلمين
ولو دابة يسرعها راكبها
او سائقها ثم انه لا بد في
سائر السعي قبل العلمين
وبعدها ان يكون في مشيه
مريعة دون الارمال بدليل
لفظ السعي والمرأة *
والخارج للصفا لا من بابها
ولا مما تقدم * وهو ما بين
الاسطوانات

وينحدر منها ثم يحلق رأسه
فينحل من عمرته وحل له
كل حلال غير صيد الحرم
* فصل *

اصل السعي ان
اسماعيل عليه السلام لما
ترك صغيرا هناك مع امه
هاجر ففتش فقامت تطلب
له ماء من ناحية الصفا
والمروة مترددة بينها حتى
انبع الله عز وجل زمزما
من تحت قدمه جعل من
المناسك ومن ارمال الرجل
في مسيل الوادي ولزم
بتركه دم والمرأة تسرع
المشي ولا ترمل وقبل لا
بازمه ان نسيه وعد تاركا
للفضل والخارج للصفا
لا من بابها ولا مما تقدم

المذهبتين او من بابيه لا مما تقدم او مما تقدم لامن بابيه * مخالف للسنة ولا يلزمه
 قيل شيء * وقيل ازمة دم * وندبت فيه الطهارة ل * امرأة كا * لرجل * وان
 انتقض وضوءه اتم ما بقي كذلك ويجوز له الوضوء والبناء ويجوز للجائض والخنب
 والنفساء واوجبها الحسن البصري * وجاز فيه الاكل والشرب لا المباينة وان لم يجد
 ماء الا به * اي بالبيع المدلول عليه بالمباينة * اشتراه وشربه * ومثله الطعام
 * وان عي فيه استراح وبني * ولو وسط شوط * وكذا ان خرج لهم لا يقطع
 نية السعي ويعبد ان قطعها ومن سعى قبل الطواف * ولم يعده حتى جامع او
 حلق او قصر * لم يحزه * ولزمه دم وان اعاده قبل ذلك فلا عليه ومركلام في
 ذلك * وكه بر كوب بلا ضرورة * وصح وقيل لا يصح ويلتحق بالراكب المحمول
 فوق ناس او في ايديهم او في شيء * وكذا الخلاف في الطواف بالبيت وهل يحز
 الحامل والمحمول قلت نعم وطاف صلى الله عليه وسلم را بيا وسعى را كبا لشكية
 كما ذكره الشيخ في موضع من الايضاح وفعل ذلك ايضا بلا شكية كذا قبل
 وذكره الشيخ في موضع اخر منه وقال ابن حجر هل طوافه را كبا لشكوى او
 ليراه الناس ويستثنوه او للامرين جميعا وكلام الفقهاء يقتضي الجواز الا ان المشي
 اولى والركوب مكروه تنزيها والمنع ارجح لان طوافه صلى الله عليه وسلم وام سلة
 كان قبل ان يحوط المسجد اذ لا يؤمن التلويت بروث او بول او بها ولا فرق اذا
 ثبت الركوب بين الجمل والفرس والحمار ولعل طوافه را كبا الحاجة وهي اخذ المناسك
 عنه وقد عده بعض من خصائصه ويمكن ان تكون دابته عصمت من التلويت
 حينئذ كرامة له فلا يقاس عليها غيرها وفي التاج ان ارمل من الصفا الى المروة او
 من المروة الى الصفا في بعض الاشواط او فيها كلها اسماء ولا عليه ومن نسي الارمال
 فلا عليه وان سعى را كبا للعدرا عاده ان كان بمكة وان خرج ولم يمكنه الرجوع
 اهدى بدنة قال ابن جعفر نزل ادم على الصفا فسمي باسم ادم المصطفى وحواء
 على المروة فسميت باسم المرأة وعن ابن عباس كان في الصفا صنم بصورة رجل
 يقال له اساف وفي المروة اخر بصورة المرأة تدعى نائلة فأتوها لتأنيث نائلة
 وقيل ان اسافا ونائلة زنيا في الكعبة ومسحا حجرتين فجعلتا على الجبلين ليعتبرا بها

مخالف للسنة ولا يلزمه قيل
 شيء وندبت فيه الطهارة
 للرجل وجاز فيه الاكل
 واشرب لا المباينة وان
 لم يجد ماء الا به اشتراه
 وشربه وان عي فيه استراح
 وبني وكذا ان خرج لهم
 لا يقطع نية السعي ويعبد
 ان قطعها ومن سعى قبل
 الطواف لم يحزه وكه بر كوب
 بلا ضرورة

وعبدا من دون الله بعد ما طالت المدة * والحلق سنة وهو * قيل * افضل من
 التقصير * قال في التاج التقصير هو اخذ الشعر من اصله بقص * وخير فيها *
 ولا تحاق المرأة بل تقصر مقدار اصبعين * وان قصر * او حلق * المحل * اي
 مريرد الاحلال * من احرامه لنفسه فلا عليه والاحسن * ان يفعل ذلك في
 نفسه * بمحل غيره * ولا * لا * يقصد ذلك * بمحرم * وان قصر له محرم او
 حلق فمكروه في حقها ولا شيء عليها وقيل عليها دم فان وجسد المحرم محلا من
 احرامه او من لم يحرم اصلا حلق له او قصر والا قصر لنفسه او حلق ثم يقصر او
 يحلق لغيره واذا حلق لنفسه او قصر فقد جبر ما فاته اذا حلق او قصر لغيره بعد
 فينوي الجبر وذكر الشيخ انهم اختلفوا كما اختلف قوما وقيل يجوز للمحرم ان
 يحلق للمحرم بعد رمي المحلق له الجمرة وبه قال الاكثر منا وقال ابو المهاجر لا يجوز
 قبل رمي الحلق ان يحلق له ولو كان المحلق له قد رماها وكذا بعد رمي وقبل
 الذبح لمن له ما يذبح * وحل المستمع كما وصف * عند اخذ حماره من المروة والحلق
 او التقصير * ويحرم للحج يوم التروية * وهو ثامن ذي الحجة وذلك هو المختار
 واختار بعضهم من اول ذي الحجة واجيز قبل ذلك * وازم القارن احرامه كالمفرد
 ان لم يحول * المفرد حجه * للعمرة الى يوم النحر * متعلق بلزم ويحل بالحلق
 او التقصير * بعد رمي جرة العقبة كما مر * انه يلزمه الى رمي جرة العقبة يوم
 النحر * فوائد * قيل من زاد في سعيه على سبعة فلا عليه ان ختم بالمروة ومن زاد
 على طواف العدة قبل ان يسمى فقد اخطأ قال الشيخ اسماعيل ويستحب للمعتمر
 اذا حل من عمرته ان يقصر من شعر رأسه ولا يحلقه ليوفره للحلق يوم النحر ويكره
 للمفرد الطواف بالبيت وان فعل ما يبيا فلا ينقض حجه خلافا لابن عباس فانه
 قال بنقضه فقيل له قد فعله كثير قال فليجئد كل ماصلي ركعتين تلبية بالحج
 * فصل ندب لمريد الخروج لمنى * بالصرف ومنعه لتأويل البقعة سميت لما ين
 اي يصب ويلقى بها من الدماء والشعور وزعم بعض انها سميت لان الله تعالى
 من فيها على اسماعيل بالفداء وقيل لانه جل وعلا يعطي الناس فيها مناهم وعلى
 القول الثاني ابدت النون الثانية الفا كما يقال في تقض تقضى وقولهم في الدعاء

والحلق سنة وهو افضل
 من التقصير وخير فيها
 وان قصر المحل من احرامه
 لنفسه فلا عليه والاحسن
 بمحل غيره لا يحرم وحل المستمع
 كما وصف ويحرم للحج
 يوم التروية ولزم القارن
 احرامه كالمفرد ان لم يحول
 للعمرة الى يوم النحر بعد
 رمي جرة العقبة كما مر
 * فصل *
 ندب لمريد الخروج لمنى

أَلَا تَرَى أَنَّ تَمَنِّي بِنَاءِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي أَوْ تَمَنِّي بِنُوعٍ مِنَ الْجَنَاسِ وَيَدُلُّ عَلَى
إِرَادَتِهِ الْقَوْلُ الثَّانِي قَوْلُهُ بَعْدَ اللَّحْمِ أَنَّ هَذِهِ جَمْعٌ فَاجْمَعْ لِي فِيهَا جَوَامِعَ الْخَيْرِ وَقَوْلُ
بَعْضٍ فِي دَعَاءِ عَرَفَاتٍ عَرَفَنِي فِيهَا حُجَّتِي فَاسْتَقِ لِكُلِّ مِنْ ذَلِكَ فَعَمَلًا يُوَافِقُهُ
وَفِي كَلَامِ الشَّيْخِ مَا نَصَّهُ وَعَرَفَنِي فِيهَا مَا عَرَفْتُ أَوْلِيَائَكَ وَاهْلُ طَاعَتِكَ وَذَلِكَ فِي
عَرَفَاتٍ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَأَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَفَارِقَ آدَمَ قَالَ لَهُ
تَمَنِّي قَالَ اتَمَنِّي لِحُجَّةٍ وَالْأَحْرَامِ بِحُجَّاتٍ يَفْتَسِلُ وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْوُضُوءِ أَجْزَاهُ
وَيَلْبَسُ ثَوْبِي أَحْرَامَهُ عَشِيَّةَ الزَّوَالِ ثُمَّ بَعْدَهُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ
ذِي الْحِجَّةِ وَيُجُوزُ الْأَحْرَامُ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ وَلَيْلَهُ وَقَبْلَ ذَلِكَ وَالْبَقَاءُ فِي مَكَّةَ
أَوْ غَيْرِهَا وَالذَّهَابُ إِلَى مَنَى إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجَاوِزُهَا إِلَّا صَبِيحَةَ الْيَوْمِ التَّاسِعِ مَعَ الْبَيْتِ
فِيهَا لَيْلَةُ التَّاسِعِ وَصَلَاةُ الْخَمْسِ وَيَطُوفُ سَبْعًا وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ وَيَحْرُمُ مِنْهُ حَيْثُ شَاءَ وَقِيلَ مِنْ تَحْتِ الْمِزَابِ وَلَا يَجِبُ الطَّوْفُ ذَلِكَ
الْيَوْمَ عِنْدَ الْأَحْرَامِ وَقَبْلَ لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْحَرَمِ حَتَّى يُوَدِّعَ الْبَيْتَ وَالْأَوَّلُ صَحَّ
فَلَهُ أَنْ يَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ وَيَحْرُمُ بَعْدَهَا بِأَيِّ طَوَافٍ أَوْ يَحْرُمُ بَعْدَ صَلَاةِ فَرَضِ أَوْ سُنَّةٍ
حَضَرَتْ وَيُجُوزُ الْأَحْرَامُ أَوَّلَ ذِي الْحِجَّةِ أَوْ مِنْ حَيْثُ شَاءَ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ
يَجْهَرُ بِالتَّلْبِيَةِ ثَلَاثًا كَمَا مَرَّ فِي الْبَابِ الثَّالِثِ مِنَ الْكِتَابِ وَإِنْ كَانَ الْحَجُّ أَوْ مَرَّةً
أَوْ كَلَامًا لَمْ يَنْبَغِ لِيَبْكُ الْإِهْمُ بِكَذَا لِفُلَانٍ أَوْ فُلَانَةٍ وَيُرَدُّ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ فِي الدَّعَاءِ
وَكَذَا يَذْكُرُ اسْمَهُ بِالْوُقُوفِ فِي عَرَفَةَ وَبِالرَّجَبِ وَالطَّوْفِ ثُمَّ يَقُومُ إِلَى مَنَى
فِي الْمَشْيَةِ وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَصَلِّيَ مِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى مَنَى الظَّاهِرُ بِهَا وَصَلَاةُ
ابْنِ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ وَتَخَفَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَخْرُجُ
إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَنَى يَوْمَ التَّرْوِيَةِ الظَّاهِرُ وَالْمَعْرُ
وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ وَالْفَجْرُ وَهُوَ أَحْسَنُ غَيْرَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ لَا يَفْسُدُ حُجُّهُ بِاجْتِمَاعِ
أَنْ ضَاقَ وَقْتُهُ وَاجَازَ الْحَسَنُ وَعُطِّاهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَى مَنَى قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ
بَعْدَ أَحْرَامٍ وَكَرِهَ غَيْرُهَا ذَلِكَ وَإِنْ مَضَى إِلَى مَنَى بِدُونِ أَحْرَامٍ ثُمَّ أَحْرَمَ فِيهِ لَمْ يَحْزَنْ لَهُ ذَلِكَ
وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ وَمَنْ بَاتَ فِي مَنَى غَيْرَ مُحْرَمٍ فَكُنْ لَمْ يَبْتَ فَيَلْزِمُهُ مَا يَلْزَمُ مَنْ لَمْ يَبْتَ وَإِنْ

والاحرام بحج في بنتس
ويلبس ثوبي احرامه عشية
يوم التروية وهو الثامن
من ذي الحجة ويطوف
سبعًا ويصلي ركعتين ولا
يجب الطواف ذلك اليوم
عند الاحرام ثم يجهر بالتلبية
ثلاثًا كما مر ثم يقوم

حَصَلَ فِيهِ قَبْلَ الْفَجْرِ قَدَبَاتٌ وَإِنْ أَحْرَمَ مِنْ مَسْجِدِ الْجَنَّةِ فِي أَحْرَامِهِ مِنْهُ أَحْسَنُ
وَقِيلَ أَنَّمَا يَحْرُمُ مِنْهُ لَأَنَّ غَيْرَهُ وَالَّذِي عِنْدِي أَنَّ الْأَحْرَامَ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ وَجَازٍ
مِنَ الْبَطْحَاءِ أَوْ مِنَ الْحَرَمِ وَلَوْ فِي آخِرِهِ مِمَّا يَلِي الْحُدَّ وَكَلَّمَا قَدَّمَ كَانَ أَفْضَلَ لِأَنَّهُ مَسَارِعَةٌ
لِلْغَيْرِ وَدُخُولُهُ فِيهِ لَا يَبْدُ لِلْحَاجِّ مِنْ جَمْعٍ بَيْنَ الْحُلِّ وَالْحَرَمِ وَيَقْدُمُ الْحَرَمُ عَلَى عَرَفَاتٍ
وَعَرَفَاتٍ مِنَ الْحُلِّ إِلَّا مَنْ اضْطُرَّ وَكَذَا لَا يَبْدُ لِلْمُعْتَمِرِ وَيَقْدُمُ الْحُلُّ فِيهَا كَالْتَعْنِيمِ
وَالْمَرِيضِ وَالْكَبِيرِ يَفْعَلَانِ مِنَ الْغَسْلِ وَالطَّوْفِ مَا قَدَرُوا عَلَيْهِ وَلَوْ طِيفَ بِهِمَا مَحْمُولَيْنِ
وَلَوْلَيْلَةُ التَّرْوِيَةِ وَيَخْرُجَانِ إِلَى بَرْمِيُونَةٍ أَوْ إِلَى حَيْثُ شَاءَ وَإِنْ طَرِيقُ مَنَى وَيَصْبَحُ بِهِ
حَتَّى يَرَى بِهِمَا الْحُجَّاجَ إِلَى مَنَى وَرَوَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبَّمَا رَبَّنَا لِلتَّكْثِيرِ
أَهْلًا إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ أَيْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْأَحْرَامِ بِالْحُجِّ وَالتَّلْبِيَةِ لَهُ إِذَا
كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بَعْدَ رَكْعَتِي الْأَحْرَامِ فِي الْأَرْضِ وَهَذَا مُحْتَمَلٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ يَفْعَلُ
ذَلِكَ قَبْلَ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ أَوْ فِيهِ وَلَكِنْ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ إِنَّمَا تَنْبَغُ بِهِ
رَاحِلَتُهُ إِلَى مَنَى لِلْحُجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَيَهْلُ وَهُوَ عَلَيْهَا قِيلَ لِأَنَّ عَمَرَ النَّاسِ يَهْلُونَ إِذَا
رَأَوْا هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَنْتَ تَهْلُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ يَعْنِي قَائِلُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَهْلُونَ إِذَا
رَأَوْا الْهَلَالَ وَيَقِيمُونَ بِمَكَّةَ إِلَى يَوْمِ التَّرْوِيَةِ وَيَذْهَبُونَ إِلَى مَنَى فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ أَنِّي لَمْ
أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْلُ حَتَّى تَنْبَغَ بِهِ رَاحِلَتُهُ يَعْنِي وَرَاحِلَتُهُ إِنَّمَا
تَنْبَغُ بِهِ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ إِلَى مَنَى فَلَيْسَ يَهْلُ إِلَّا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ هَذَا مَرَادُ ابْنِ عَمَرَ وَيَدُلُّ لَهُ
قَوْلُ الشَّيْخِ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى ذَكَرَهَا بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْأَوَّلَى وَنَصَّهُ بِمَكَلَامٍ هَكَذَا ثُمَّ قَالَ ابْنُ عَمَرَ مَا
الْأَهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْلُ إِلَّا فِي يَوْمِ التَّرْوِيَةِ وَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّهُ يَهْلُ
يَوْمَ التَّرْوِيَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَجَازِهُ قَبْلَهُ فَحَكَى الشَّيْخُ الْقِصَّةَ أَوَّلًا غَيْرَ مَبِينَةٍ ثُمَّ حَكَاهَا ثَانِيًا بِمَبِينَةٍ وَهِيَ
رِوَايَةٌ أُخْرَى أَوْ حَكَى الْأَوَّلَى بِالْمَعْنَى الَّتِي فَهَمَهُ أَوْ دَلَّ لَهُ دَلِيلٌ آخِرٌ لَكِنْ يُوَيِّدُ أَنَّهُ
حَكَاهَا ثَانِيًا بِالْمَعْنَى قَوْلُهُ وَإِنْ أَحْرَمَ قَبْلَ ذَلِكَ جَائِزٌ لَمَّا قَدَّمَ عَنْ الرَّجُلِ الَّذِي سَأَلَ
ابْنَ عَمَرَ أَخْبَرَ وَأَدَا كَانَ تَفْسِيرُ الْأَوَّلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ لَمْ نَحْتَجْ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْمَازَنِيُّ
مِنْ قَوْلِهِ أَجَابَهُ ابْنُ عَمَرَ بِضَرْبٍ مِنَ الْقِيَاسِ حَيْثُ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ بِنَفْسِ
فَعَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ بَعِيْنَهَا وَاسْتَدَلَّ بِمَا فِي مَعْنَاهُ وَوَجْهَ قِيَامِهِ أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَحْرَمَ عِنْدَ الشَّرُوعِ فِي الْحُجِّ وَالذَّهَابِ فَآخِرُ ابْنِ عَمَرَ الْأَحْرَامَ

وإن احرم من مسجد الجن
فاحسن وجاز من البطحاء
أومن الحرم وروى أنه صلى
الله عليه وسلم ربما أهل إذا
استوت به راحلته

الى حال شروعه فيه وتوجهه اليه اه يريد المازني ان ابن عمر انا اجاب بانه صلى الله عليه وسلم انما يحرم اذا انبثت به راحلته من غير تعرض لوقت الانبعاث فانه اهل اذا انبثت بي راحلتي سواء وافق وقت انبعاث راحلته صلى الله عليه وسلم او لم يوافق فاذا ثبت ما ذكر الشيخ ثبت ان ابن عمر اجاب بفعله صلى الله عليه وسلم لا بضرب من القياس ويحتمل قوله انه لا يهل حتي تنبث به راحلته ما مر من انه يصلي ركعتين ولا يهل بالحج حتي يكون عليها ويحتمل انه يلبي عقبهما وهو في مكانه واذا ركب رفع صوته ويحتمل ان يريد بقوله حتي تنبث به راحلته حتي يقرب انبعاثها ووقت قربها هو صلاته ركعتي الاحرام ولا يقف بالحرم بالحج عند البيت بعد التلبية وقبل من طاف به بعد ان طاف به بالحج اي ليحرم بحج او بعد ان طاف به طواف الزيارة تطوعا مفعول مطابق لطواف الاول اي طواف تطوع او حال من ضميره اي متطوعا او ذا تطوع اخطأ ولا دم عليه وهو داخل في قول ابن عباس كلما طاف المحرم بحج احدث تلبية ففيه مامر وان ركب او مشى وتوجه الى منى فليست له بالدعاء فاذا اتاها وحدها كما يأتي من جرة العقبة وهي التي ترمى يوم النحر الى وادي محسر جمع ماء الجبل الكبير الذي عن يمين الذهاب الى عرفات والجبل الصغير الذي يجتمع عنده ما يسيل من منى كلها قال اللهم ان هذه منى وهي من المناسك امثلك ان تمن على فيها وفي غيرها بما مننت به على اولياءك واصفيائك ابلغ من اولياك فيها حرف تنبيه مفصول من اسم الإشارة بالضمير المخبر عنه به اناذا خبر لانا مؤكدا لما بعده كالحال الموطئة وقوله عندك خبر ثان وبين يديك اعظم من عندك واقرب للحكم واعظم من ذلك كونه في القبضة كما قال وفي قبضتك وينزل بها ويصلي الخمس بها على مامر جمعا ولو كان من اهل مكة وذلك خبر من الصلاة بالمسجد الحرام والافراد اتباعا للسنة وبيت بها مع الناس وان لم يبيت بها بل بات قبلها او بعدها بان جاوز وادي محسر فعليه دم ان لم يأت من بعيد كما يأتي ان شاء الله وقيل لادم عليه لانها لو كانت من المناسك لوجب على من يأتي من ناحية المشرق ان يبيت بها وليس بشيء لجواز ان تكون

ولا يقف عند البيت بعد التلبية وقبل من طاف به بعد ان طاف به بالحج او طواف الزيارة تطوعا اخطأ ولا عليه وان ركب وتوجه الى منى فليست له بالدعاء فاذا اتاها قال اللهم ان هذه منى وهي من المناسك امثلك ان تمن على فيها وفي غيرها بما مننت به على اولياك واصفيائك فها اناذا عندك وبين يديك وفي قبضتك وينزل بها ويصلي الخمس جمعا وبيت بها مع الناس

منسكا لمن جاء عليها فقط ويكثر الذكر وندب مشيه من مكة لمنى ومنها لعرفات ومنها للمزدلفة ومنها لمنى ومنها لمكة واجما في الطريق الاعظم ان لم يمنع بعدوا امر معجز ولا يترك الطريق الاعظم لاحرام الا ان خاف ضرا فصل سمي يوم التروية وعرفة بذلك لما رأى الخليل ابراهيم عليه السلام في منامه انه امر بذبح ابنه اصبح يروي يومه اي يفكر فكرا بتشديد الواو وفكرا مفعول مطلق امن الله هذا الحكم ام من الشيطان وقيل لان الناس يستمدون الماء فيه لما بعد كحار ثم رأى ليلة عرفة ذلك ايضا فلما اصبح عرف انه من الله تعالى فسميت عرفة وقيل سميت لان جبريل انطق بابراهيم يريه المشاعر حتى اتى عرفة فقال له عرف فقال له نعم وقيل لان ادم عرف فيها حواء عليها السلام بعد ان اخطا وقيل لان ابراهيم عرف المكان لما تقدم له من الصفات ولم يكن معه جبريل وقيل طلب الجبل الذي امر ان يقف عليه فضل عنه فلما وجدته قال عرفته وقيل لان جبريل عليه السلام عرف فيها نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم المناسك وقيل لانه عرف فيها جميع الانبياء مناسكهم وقيل لملوا الناس فيها على جبالها والعرب تسمي ما ارتفع عرفة وعرفات وفي القاموس يوم عرفة التاسع من ذي الحجة وعرفات موقف الحاج ذلك اليوم على اثني عشر ميلا من مكة وغلط الجوهرى فقال موضع بنى سميت لان ادم وحواء تعارفا فيها او لقول جبريل لابراهيم عليها السلام لما علمه المناسك اعرفت اولانها مقدسة معظمة كأنها عرفت اي طيب اسم في لفظ الجمع النح ويقال له عرفة بالافراد ايضا وقيل عرفة اسم لجبلها وقيل لموقف الناس فيها وعرفات اسم لكلها وعرفة مفرد وقيل اصله جمع عارف كطالب وطالبة وندب الاحرام بالحج يوم التروية كما مر وجاز قبله بيوم او يومين او اكثر كما مر ولا يبيت بمنى الا ليلة عرفة ان احرم قبل وسن المبيت بمنى وجمع الصلوات فيها ووجاز الافراد فيها بمعنى جمع الصلوات المجمع بين الظهر والعصر والمجمع بين المغرب والعشاء وستيها فيبقى الفجر يصلي وحده ولا اشكال به كأنه قال يجمع ما يمكن جمعه ممنه ويمكن ان يريد بالجمع فيه يبنهن الاتيان فيه بين كاهن ويدل له قول الشيخ يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء

ويكثر الذكر وندب مشيه من مكة لمنى ومنها لعرفات ومنها للمزدلفة ومنها لمنى ومنها لمكة واجما في الطريق الاعظم ان لم يمنع بعدوا امر معجز

فصل

سمي يوم التروية وعرفة بذلك لما رأى الخليل عليه السلام في منامه انه امر بذبح ابنه اصبح يروي يومه فكرا ان الله الحكيم ام من الشيطان ثم رأى ليلة عرفة ذلك ايضا فلما اصبح عرف انه من الله تعالى وندب الاحرام يوم التروية كما مر وجاز قبله وسن المبيت بمنى وجمع الصلوات فيها

والفجر ويحتمل ان يريد بالجمع صلاتهن بالجماعة وروي عنه صلى الله عليه وسلم
 خرج الى منى يوم التروية وصلى بها خمس صلوات وكلام الشيخ مثل هذا ويجمع
 ذلك كله ان يقال المراد جمع الصلوات بالامام الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء
 وصلاة الفجر وحدها بالامام قال ابو الحواري رحمه الله من باع واشترى بعد
 ما احرم يوم التروية اي قريبا من احرامه وهو يريد منى انه يرجع ويحرم وعليه
 دم ليلة عرفة ولزم من بات في غيرها دم عن مضي مع الناس الى عرفة في اليوم
 السابع وخاف ان يرجع لمني ويبت فيها ليلة الثامن ان لم يأت من بعيد وفاته
 اي المبيت بها لا يتيانه من بعيد لما روي ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 بالمزدلفة فقال آتيتك يا نبي الله من جبل طيب قد اكلت راحتي ولم ادع جبلا
 الا وقفت عليه فقال له من شهد الصلاة معنا ووقف بمرفة ساعة من ليل او نهار
 فقد قضى نفيه وتم حجه ومعنى قوله لم ادع جبلا الا وقفت عليه الكناية عن كثرة
 مروره على الجبل بعد أرضه ووقوفه عليها وقوف بعينه اذ نظرها وعلت عليها عيناه
 او وقوف على موضع قريب من الجبل فقد علا جسده على اسفل الجبل وليس
 المراد بالوقوف المكث بل الحصول في المواضع مع حركة وانتقال وقوله صلى الله
 عليه وسلم من شهد الصلاة معنا يعني صلاة الفجر في المزدلفة بعد الرجوع من عرفات
 فالمراد باليلة ليلة النحر وبالنهار نهار عرفات وقيل ان وقف ساعة في عرفة بعد
 الفجر ولحق صلاة الفجر مع الامام في المزدلفة لسرعه وبطئه الامام عن الصلاة
 تم حجه وذلك قول مهجوز بل معنى الحديث ما ذكرته ومن مكث بمني وخرج
 منها قبل الفجر فقد بات فيها فليل لا وقيل ان مضى عليه النصف او اكثر فقد
 بات وقيل ان مضى الاكثر ويدل على ان المراد بالصلاة صلاة الفجر ما في بعض
 الروايات ولحق معنا صلاتنا هذه صلاة الفجر ولزم دم بنوم ليلا لانهارا ايام منى
 نومامتمكنا لا بنعاس ولا بنبلة ولا بنير وضع رأس بان ينتظر اصحابه فينام بلا عمد
 ولا يخرج من حدها حتى تطلع الشمس وحدها هو مما يلي المشعر الحرام
 وهو جمع حياض الماء عند مجمع ماء الجبل الكبير عن يمين الذهاب لعرفات
 والصغير الجامع لماء منى ولا يوقف في وادي محسر ليلة عرفة ولا يجاوز وقيل

ليلة عرفة ولزم من بات
 في غيرها دم ان لم يأت
 من بعيد وفاته ولا يخرج
 من حدها حتى تطلع
 الشمس وهو مما يلي
 المشعر الحرام حياض الماء
 عند مجمع الجبل الكبير
 عن يمين الذهاب لعرفات
 والصغير الجامع لماء منى

يجوز الوقوف فيه على انه من منى ولكن لا يجاوز حتى تطلع الشمس على الجبل
 ولا حج لمن لم يقف بعرفة ومن غدا اليها وبلغ محسرا بضم الميم وكسر السين
 مشددة واد قرب المزدلفة سمي لان فيل اصحاب الفيل حسر فيه اي اعبي فيه
 فكان الوادي هو الذي اعياه ويسميه اهل مكة وادي النار لان رجلا اصطاد
 فيه فنزات نار فاحرقته ندب وقوفه حتى تطلع الشمس على رؤوس الجبال
 ولا يجاوز منى قبله الطلوع وان فعل قدم وقيل لا وهذا تكرير لقوله ولا
 يخرج من حدها حتى تطلع الشمس ويجوز ان يكون هذا تحذيرا بالخطوة عن ان
 يكون المراد بالحد ما حده الناس ولمن منى عند الله قبل ذلك الحد فليجتأ عنه
 بالوقوف قبله ولا يقطع التلبية في ذهابه منها الى عرفات وقيل يقول
 اللهم اليك صمدت احتجت وان فسرناه بقصدت فقوله واليك قصدت
 تفسير وتأكيده وما عندك اردت اسئلك ان تبارك لي في رزقي وان تلقني
 بتشديد النون ادغاما لنون التلقين في نون الوقاية في عرفات بفتح التاء
 وكسرهما منونة وكسرهما غير منونة حاجتي وان تباهي تفاخرا وتواضعا والاول
 افضل بي من هو افضل مني وهو الملائكة بناء على ان الملائكة افضل من
 المسلمين وهو قول او اراد ان عبادة الملائكة اصنى وادوم والمراد اظهار فضله عندهم
 يقول انظروا الى عبدي كيف فعل وقد كان الانسان عند الملائكة ضعيفا في
 الطاعة مقتحما في المصيبة فاذا اتيتها فانزل بها وقل اللهم ان هذه عرفات
 بالضم والتنوين وبالضم بدون التنوين فاجمع لي فيها جوامع الخير واصرف
 عني جوامع الشر ومعنى جوامع الخير وجوامع الشر الخير العام والشر العام وال
 للجنس كانه قال الخيول الجوامع والشرور الجوامع والمراد اجمع لي الخير الممكن لي
 كله واصرف عني الشر الممكن لي كله وعرفني فيها ما عرفت اولياءك واهل
 طاعتك من الحكم وغوامض التوحيد والمصالح الدنيوية والدينية دعاء باللفظ
 عرف لما في اسم الذي هو فيه من العرفان واجعلني متبعا لسنة نبيك محمد صلى
 الله عليه وسلم واقعد حتى تزول الشمس واغتسل ان امكنتك والا اجزأك الوضوء
 ويجوز الوقوف للحائض والجنب الا ان الجنب يقتل عند الصلاة او يتيمم ان

ولا حج لمن لم يقف بعرفة
 ومن غدا اليها وبلغ محسرا
 ندب وقوفه حتى تطلع
 الشمس ولا يجاوز منى
 قبله ولا يقطع التلبية في
 ذهابه وقيل يقول اللهم
 اليك صمدت واليك
 قصدت وما عندك اردت
 اسئلك ان تبارك لي في
 رزقي وان تلقني في عرفات
 حاجتي وان تباهي بي من
 هو افضل مني فاذا اتيتها
 فانزل بها وقل اللهم ان
 هذه عرفات فاجمع لي
 فيها جوامع الخير واصرف
 عني جوامع الشر وعرفني
 فيها ما عرفت اولياءك
 واهل طاعتك واجعلني
 متبعا لسنة نبيك محمد صلى
 الله عليه وسلم واقعد حتى
 تزول الشمس واغتسل
 ان امكنتك والا اجزأك
 الوضوء

لم يستطع * ثم صل الظهر والعصر مع الامام ان امكنتك خلفه او يمينه * والا
فيساره وان صلى حيث شاء مع امكان ما هو اولى جاز ويصلي مع الامام وان جازاً
او مخالفاً لم يدخل فيها مفسداً كصلاة بثوب نجس ولا بأس ان صلى منفرداً ويقصر
ولو كان مكياً لان منها اليها اكثر من ستة اميال الا ان صلى خلف امام وطن عرفة
فيصلي تماماً وصحت صلاة الامام بعرفة ولو لم يخطب قبل الظهر بخلاف الجمعة
وزعم قوم ان السنة في عرفة ومنى وجمع التقصير ولو لم يكن من اهل هذه المواضع
فانه يقصر في اوقات هذه المواضع والحق انه لا تقصير الا لمسافر وهو من جاوز
وطنه بستة اميال فالمكي يقصر في عرفة ويتم في منى اذا ذهب الى عرفة ولا صلاة
له في المزدلفة اذا ذهب الى عرفة واذا رجع فليقصر في المزدلفة وهي جمع وفي منى ولو
كانت داخل اميال مكة لانه قصر خارج الاميال فيقصر حتى يتم بمكة فاذا رجع
بعد طواف الافاضة اتم بمنى اذا اتم بمكة وبين مكة وعرفة اثنا عشر ميلاً على ما مر عن
القاموس وقيل احد عشر ولا تبلغ منى نصف طريق عرفات وقد قيل بين مكة
ومنى اربعة اميال وبين منى وعرفة خمسة اميال ويبلغ الامام عرفة قبل الزوال
واذا زالت خطب وعلم الناس مناسكهم وجمع بين الظهر والعصر وعلى الامام اقامة
الحج للناس فان لم يحج الناس في سنة هلك الجميع ويأتي الامام المسجد في عرفة
يوم عرفة فاذا زالت خطب وجمع يثني على الله ويصلي على نبيه ويخطو ويعلم المناسك
ويدعو وينزل من المنبر بعد ذلك فتقام الصلاة ويعصم المنبر قبل اذان الظهر ويقف
ما ذكر من التناء وغيره بعده واذا صلى الظهر اقيمت الصلاة للعصر فذلك اذان
واحد واقامتان وبذا اخذنا نحن والشافعي وابو حنيفة وقال مالك باذانين واقامتين
وقال احمد ان اذن للعصر فحسن ويخطب الامام اليوم السابع من ذي الحجة ويأمر
الناس بالذهاب لمنى من الغد ويعلمهم بما يفعلونه الى عرفة ولا يجلس في هذه
الخطبة وقيل يجلس فيها مرتين وقيل يجلس مرة في اثناءها وهي بالمسجد الحرام
ويخطب بعرفة كما مروى يجلس في وسط خطبتها ويخطب يوم النحر ويوم النفر
الاول * فاذا فرغت فقف * عن يمين الامام او خلفه وان وقف يساره او امامه جاز
وقبل افضل المواقف يمينه ثم يساره ثم خلفه ويجوز القعود في الارض والركوب

ثم صل الظهر والعصر مع
الامام ان امكنتك خلفه
او يمينه فاذا فرغت فقف

والاضطجاع مع الذكر ولولقد ادر والقيام افضل كما في التاج وقيل لا يقعد الا من لم يقدر
او من قدر واراد الاستراحة واتفقوا على انه لا حج لمن افاض منها قبل الزوال
ويرجع اليها ويدرك وقتا يجوز فيه الوقوف ولا اعتداد بالوقوف قبل الزوال وانما
الوقوف بعده * وادرع بما فتح عليك وبما دعوت به على الصفا والمروة واجتهد
واكثر من لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي
لا يموت بيده الخير كله وهو على كل شيء قدير وصلى الله على النبي صلى الله عليه
وسلم واستغفر كما مر واسئله حوائجك * الاخروية والدينية وادع للمؤمنين
والمؤمنات وليس حوائج صحيحة في العربية وانما يقال حاج فيكون ككلم وككلمة
او حاجات * واكثر في السؤال والدعاء * وذكر الله والتسبيح والتلهيل * الى
الغروب * وينبغي ان يتزود من القانيد يوم خروجه من مكة الى منى الى عرفات
الى جمع لانه اذا وضع تحت اللسان اذهب الغبار من الحلق وفتح سداد الحنجرة
واطلق الصوت * ثم امض من عرفات للمشر الحرام وقل اللهم اليك افضت * دفعت
* واليك قصدت وما عندك اردت ومن عذابك اشتقت وسميت عرفات قبل
لان جبريل عليه السلام كان يري بها * اي فيها قوى الله بضر الخليل حتى رأى
الخليل منها المزدلفة ومنى والمشهور انه يريه كل موضع من ذلك اذا وصله ويجمع
بوقوع ذلك كله * الخليل عليه السلام المناسك * اي مواضع العبادة او العبادة
في مواضعها فالمناسك جمع مناسك الذي هو اسم مكان على الاول مصدر ميمي على
الثاني * ويقول * ابراهيم * عرف * او مراده ان جبريل يقول عرفت يا ابراهيم
اي اعرفت وقد مر روي انه علمه الاحرام بالحج وعرفه منى وعرفه البيت بها
والخروج منها بعد طلوع الشمس الى عرفات وعرفه المزدلفة وقال له اذا رجعت من
عرفات بت فيها اذا حججت ومشي به حتى بين له عرفات وقال له هل عرفت قال
عرفت وقد تعرض له الشيطان في مسيره به الى عرفات وامره برمي في مواضع
الجار تعرض له في كل وامره برمي في كل وقال له اذا حججت ترمين وقال له اذا
بت في المزدلفة فاخرج منها قبل طلوع الشمس وبعد الفجر الى منى ترمي فيها وعرف
له زيارة البيت وعرف له وداعه وقيل لان ادم وحواء التقي فيها وتعرفا وقيل لان الناس

وادع بما فتح عليك وبما
دعوت به على الصفا والمروة
واجتهد واكثر من لا اله
الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد يحيي ويميت
وهو حي لا يموت بيده
الخير كله وهو على كل شيء
قدير وصلى الله على النبي
صلى الله عليه وسلم واستغفر
كما مر واسئله حوائجك
واكثر في السؤال والدعاء
الى الغروب ثم امض من
عرفات للمشر الحرام وقل
لهم اليك افضت واليك
قصدت وما عندك اردت
ومن عذابك اشتقت
وسميت عرفات قبل لان
جبريل عليه السلام كان
يري بها الخليل عليه السلام
المناسك ويقول عرفت

يتعارفون فيها وكان على صيغة الجمع للمبالغة وقيل جمع عرفة وعرفة جمع عارف
ككامل وكلمة * والوقوف بها والاحرام و * طواف * الزيارة بعد الذبح يوم
النحر فرض اجماعاً * هذا حكم على المجموع لا للجميع لانه لا تتعين الزيارة يوم النحر
بل تجزي بده ويأتي كلام لصاحب تفسير الخمس مائة اية في طواف الزيارة وقيل
من طاف للوداع دون الزيارة اجزاه والصحيح انه لا يجزيه لكن ان نوى طواف
الوداع للزيارة اجزاه ولزمه دم للوداع * ولا حج لمن فاته واحد منها او افسده *
ولا يجزى بالدم ولكن يلزم بانفساد واحد منها دم ولا حج لمفسده غير ان من افسد
احرامه ولم يمكنه الرجوع للميقات ان جاء من بعبد واحرم منه يحدد احرامه عند
بعض من حيث كان وعليه دم ومن اغني عليه عشية عرفة او سكر بعد الوقوف
صح حجه وقيل ان عليه الحج وكذا من حبس بعد الوقوف عن منى حتى مضت
ايامها ومن سكر من اول الوقوف الى اخره فلا حج له وقيل له حج ومن افاض
وادرك بعضاً فله حج اجماعاً والنوم كذلك في ذلك كله ولزم الدم للنوم في ذلك
كله عند مبطل الحج ومن مات بعد الوقوف ولو قبل تمامه قضى عليه عنه المناسك او
من استأجروا له والمريض يحمل لعرفة وكذا الكبير ويحمل للمشاعر فيفعل وقيل من
نام بعرفة حتى افاض الناس وانتبه بعد الغروب اغتسل وتوضأ وصلى المغرب ثم
يقف مكانه يدعو ويتضرع ويلبي ويطلب حوائجه ويستغفر مما ضيع من امر الموقف
الى العتمة ثم يلحق الى المشعر الحرام وعليه شاة سمينة ويوصي قيل مريض عجز
عن حج به فاداً توفي وقدر حج وان مات استؤجر له حاج عنه الا ان مرض
مرضاً اعتبد انه لا يقوم منه فله ان يستأجر له وهو حي وان مرض معتبر وعجز عن
قضاء عمرته احرم بالحج وحمل فاد اقصى اجزاه طواف واحد لها ويفعل بمنى كالحاج
وان عجز عن الرمي امر به غيره ووليه اولي به وان لم يجد رجلاً فامرأة وان عوفي قبل
ان يخرج من منى في يوم رمى عنه غيره فيه اختيار ان يعيد بنفسه واجزاه الماضي
ويحمل بالخففة ويطاف به ويسعى وان وقف بعرفة واصاب راحة وخاف فوت
الحج سنه فله ان يأمر غيره بقضائه الباقي عنه ان عجز فان تحمل على نفسه المشقة
وطاف وركع ولو مضطجعا اجزاه وان عجز كبر خمسا وان حمل على دابة في السعي

والوقوف بها والاحرام
والزيارة بعد الذبح يوم
النحر فرض اجماعاً ولا
حج لمن فاته واحد منها
او افسده

واراد حثها حركها بما امكنه ويرمى عنه محمولا ان عجز ان يرمي وان جهل اصحابه
ذلك ولم يرموا عنه ذبح تسعا لكل يوم ثلاثة وللعقبة دم ايضاً ومن عجز ولو عن
الركوب بزمانه فليل يمح عنه ثم يعيد ان استطاع بعد وقيل ان عجز حتى حج عنه
اجزاه وقيل لا يمح عنه ما حيي الا ما مر من اتمام الباقي ومن اغني عليه فاصد البيت
هل يجزيه ان يهل عنه اصحابه اولا حتى يفعل هو قال الربع من أم البيت
فاغني عليه فاهل عنه اصحابه ثم وقفوا به المناسك كلها اجزاه ومن ارتد بعد الاحرام
ثم اسلم فهو على احرامه ومن ارتد قبل الغروب لم ينقعه وقوفه وان ارتد بعد
فخلاف والمختار انه غير تام ان لم يزر * ويجزى غيرها بدم ومن تعجل من منى اليها *
الى عرفات * قبل الفجر لزمه دم * وفي بعض اثار اصحابنا من تعجل الى عرفة
ليلة منى فقد اخطأ السنة اه ولا كفارة عليه ان غدا قبل طلوع الشمس ومن
بات بمكة ليلة عرفة وصلى بها الفجر ثم مر بمنى الى عرفة اساء ولا عليه ومن منزله
بالابطح فلما كان يوم التروية اتى مسجد الجن فصرى ركعتين واحرم بالحج فمضى
الى منى ولم يطف بالبيت فلا كفارة عليه ولكنه ترك طوافا استحبه الفقهاء
* وسن الذكر بلا اله الا الله * ويحذر الكلال والغفلة وليجتهد بصوت رفيع دون
رفع صوته على الصفا والمروة وهو في خلال ذلك يلبي راقعا صوته بالتلبية والدعاء
والتضرع ولا يستحب له الصوم في ذلك اليوم ليجتهد في ذلك * وتندب الغسل
للقوف وتم بلا طهارة اجماعاً * ولو انتقض وضوءه بعد الصلاة ولم يجدده او
كانت الواقفة حائضاً او نفساء ومن وقف بجنابة ناسيا لها او غير عالم بها اجزاه
وقوفه وان تيمم عدم الطهارة منها بعد ما صلى تم حجه ايضاً واما ان صلى بها عمدا
فان وقوفه يجزيه وقد كفر ولا ثواب له على وقوفه وحجه الا ان تاب وذلك باحتلام
او بامر دون عمد لا بجماع واما بجماع او بتعمد الانزال فحجه فاسد ولو اغتسل وان
احرم بجنابة صح حجه وانما يفسد حجه ان جامع عمدا او انزل عمدا بعد الاحرام
ولم يعد الاحرام من الحل وان جامع ناسيا صح حجه وليتقرب بدم عندي بلا
ازوم اذ لا اثم عليه * وللاحرام وتاكد * للاحرام ولا بأس بالاحرام بجنابة
وحيض ونفاس * ولدخول المسجد * ولا يجوز بجنابة او حيض ومن طاف بجنبا

ويجبر غيرها بدم ومن
تعجل من منى اليها قبل
الفجر لزمه دم ومن الذكر
بلا اله الا الله وتندب
الغسل للوقوف وتم بلا
طهارة اجماعاً وللاحرام
وتأكد دخول المسجد

او حائضاً او نفساء لم يجزه وعصى بدخوله المسجد وسواء طواف الزيارة والوداع وغيرها * وللمزدلفة * طواف * الزيارة والوداع ويجزي الوضوء في ذلك وعرفة كلها موقف الا بطن عرنة * بضم العين وفتح الراء وبضمها وهي وادي عرنة قرب المسجد بعرفة وقيل ان مسجد عرفة في وادي عرنة كذا في شرح غريب الموطأ وفي شرح رسالة ابي زيد عرفة المسجد الذي يصلي فيه الامام وعبرة بعض بطن عرنة هو اسفل عرفة وهي في الحرم وفي التاج وليرتفع عن مسجد ابراهيم وعن عرنة فان بطنها بلوي بعرفة من غربها الى حنين ومن تبيد في ريس بعرفة بين هدام والاراك نحو عرفة منها وعرفة اوسع من ذلك ولا تجاوز فن وقف في غيرها الى الغروب فلا حج له ولو كان قد دخلها كذا عن جابر وخالفنا من * والوقوف للغروب واجب * فيها ومن وقف في غيرها وغربت عليه الشمس واقفاً فيها ولو قليلاً تم حجه * ومن افاض قبله لم يتم حجه * خلافاً لبعض قومنا الا ان يرجع اليها وادرك الوقوف قبله عندنا وعند مالك وعليه دم ورخص بعض ان افاض ولم يخرج من حدها الا بعده ان يتم حجه والصحيح انه لا يتم ان نوى الافاضة لان الفرض اللبث وهو قد انتقل من حلف لا يذهب لدار فلان فنقلب اليها بحيث وان لم يخرج اليها من باب الدار ان لم تكن له نية * وقيل * اي روي * الحج عرفة * اي وقوفها معظم الحج ومعتمده * من ادرك فيه من الشمس قدر الباقيات الصالحات * سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر * ادركه * اي الحج ومعنى ادراك ذلك من الشمس ادراكه وهي مضيئة من المغرب فيما قبلها من سماء المشرق والحاصل انه ادرك ذلك قبل دخول وقت المغرب وقيل ولو ادرك اقل من ذلك وفي التاج اقل الوقوف عندنا ثلاث تسبيحات * وان غربت ولم يقف بها فاته * الحج وعليه دم * وقيل من وقف بعد ذلك ساعة من الليل ولحق مع الناس صلاة الفجر يجمع فقد ادركه * ان ادركها كلها وصلاتها معهم او ادرك بعضها ودخل فيها معهم ولو في اخر التحيات قبل التسليم لقوله صلى الله عليه وسلم وشهد الصلاة معنا فانه يحمل على شهودها الشرعي وهو الدخول فيها معه لا الاغوي وهو مطلق الحضور ومنهم من حمله على مطلق الحضور اعتباراً للوقت وقيل تم حجه ولو لم يلحق جماعاً

وللمزدلفة والزيارة والوداع ويجزي الوضوء في ذلك وعرفة كلها موقف الا بطن عرنة والوقوف للغروب واجب ومن افاض قبله لم يتم حجه وقيل الحج عرفة من ادرك فيه من الشمس قدر الباقيات الصالحات ادركه وان غربت ولم يقف بها فاته وقيل من وقف بعد ذلك ساعة من الليل ولحق مع الناس صلاة الفجر يجمع فقد ادركه

الا وقد خرج الوقت والعمل على ما في الحديث قال جابر سمعت ان رجلاً من الصحابة أتى النبي صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة فقال اتيتك يا نبي الله من جبال طي * قد اكملت راحتي ولم ادع جبلاً الا وقفت عليه فقال له من شهد الصلاة معنا ووقف بعرفة ساعة ليلة اونها قد قضى نفسه وتم حجه وقد مر تفسير هذا الحديث والمراد بالساعة بعض الزمان مقدار الباقيات الصالحات فصاعداً لا اقل وفي رواية من وقف بعرفة ساعة من ليل ولحق معنا صلاتنا هذه صلاة الفجر يجمع فقد ادرك الحج وقيل من افاض قبل الغروب حجه تام وعليه دم وقيل تام ولا دم عليه ولا حج لمن وقف ببطن عرنة عندنا وعند الشافعي وقال مالك تم حجه وعليه دم وعن ابن عمر من لم يدرك وقوفاً ليلة جمع فلا حج له وليحرم بعرفة مكانه وعليه الهدي والحج من قابل وقيل يتم المناسك ويعيد من قابل ويلزمه الهدي وقيل لا هدي عليه وقيل يتم الباقي كما مر ولا يقرب النساء والصيد حتى يحج من قابل وقيل حل له ذلك بعد ما يحاق او يقصر بعد تمام الباقي وقيل لا يتم الباقي وهكذا كل من فاته الحج بعد الاحرام له فيه الخلاف المذكور كله ومن فاته وقد قرن فكذلك لكنه يتم العمرة * فائدة * من اهل بعثرة وخاف فوت الحج فليؤجل الحج ويمض لرفات ولا يأت البيت واذا رجع طاف للحج والعمرة وقيل يرفض العمرة ويحل بالحج واذا تم حجه اهل بعثرة من التعميم وطاف بالبيت وسعى وعليه دم لرفض العمرة شاة يذبحها ويتصدق بلحمها ومن طاف يوم التروية وخرج لني وجاوز مسجد الجن ولم يحرم بالحج ناسياً حتى وصل طريق منى ركن في ذلك الموضع واحرم بالحج وان لم يكن وقت صلاة اخر حتى يدخل وقتها وان احرم بلا صلاة جاز واجاز احرامه ولو بلغ منى * ومن رأى هلال الشهر وحده ورد قوله فليقف يوم عرفات * ويقض المناسك في اوقاتها بحسب رؤيته ويستتر ان خاف وان التى رؤيته واتبع الناس فلا حج له وزعم قوم انه يجوز له اتهام نفسه في الروية وتكذيبها واذا نادى منادي السلطان ان الحج يوم كذا جاز اتباعه ولو كان جائراً ان اعتيد صدقه وان شهد قوم بالهلال وكذبوا انفسهم او قالوا اشبه لنا اعاد الناس ما فعلوا وادركوا بيان ذلك انهم يتعمون

من رأى هلال الشهر وحده ورد قوله فليقف يوم عرفات

وقوفهم الى الغروب ويقضون للمزمنة واذا صلوا الفجر وذكروا الله عندها دفعوا الى منى للرعي عند الطلوع ثم يرجعون الى عرفات ويعيدون ذلك ومن شهد بالهلال زورا فحج الناس بها وتابا لم يلزمها اظهار ذلك لانه لا يقبل قولها * واعتبرت رؤية الحاج لا اهل بلادهم * او غيرهم * ان قولوا عند الرجوع سبق * الهلال او تأخر * وقيل ان ثبت رؤيتهم قبل رؤية الحاج وصحت بعدول اعداؤهم * والصحيح الاول وفي اثر المالكية اذا وقف الحاج في العاشر غلطا في الهلال اجزاه ويمضون على علمهم ولو تبين لهم ذلك في بقية يومهم او بعده وزعم صاحب ذلك الاثر انه لا خلاف في ذلك بين مالك والشافعي وابي حنيفة واصحابهم وعلماء الامصار وان وقفوا في الثامن لم يجزهم وحكى ابن القاسم وسخون القول بالاجزاء * والافاضة بعنق * ان لم يجد النص وان وجد النص فلينص بفتح العين والنون وهو سير بين الابطاء والاسراع وهو سهل في سرعة وقيل سير سريع يتحرك فيه عنق الدابة وقيل الخطو القسيح * او نص * هو فوق العنق وقيل تحريك الدابة حتى يستخرج أقصى ما عندها واصل النص غاية المشي ثم استعمل في ضرب سريع من المشي فان افاض بعد الغروب بلا عنق ولا نص او بقي بعد الغروب خالف السنة * بعد الغروب سنة * قال الشيخ اسماعيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدفعوا من عرفات حتى يدفع الامام فانها يعني الافاضة سنة فاذا دفع الحاج من عرفات فليقل اللهم اليك افضت الخ وهو في ذلك يلبي ويرفق بنفسه ودأبته في كل موضع الا ان خاف فوات الحج حين المجيء لعرفة مثلاً فله اجهادها وابجافها وليكن اكثر كلامه التلبية واذا هبط من عرفات فكل سيل شرابه من تلك الاودية مما خرج من الحرم فليحرك دأبته فيه حتى يخرج منه وكذا الماشي يرمل حتى يخرج منه ولا رمل على النساء ويقول حين يرمل ايون تائبون عابدون لربنا حامدون وفي الحديث لا يشغلنكم شأن عن الله اكبر وعن عمر انه افاض من عرفات وبعيره يحتر على هيبته وكان صلى الله عليه وسلم يسير العنق واذا وجد فرجة نص ويستحب لمريد الدفع ان انتفض وضوءه ان يتوضأ قال الشيخ بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غدا الى عرفات بعد طلوع الشمس من منى

واعتبرت رؤية الحاج لا اهل بلادهم ان قالوا عند الرجوع سبق وقيل ان ثبت رؤيتهم قبل رؤية الحاج وصحت بعدول اعداؤهم والافاضة بعنق او نص بعد الغروب سنة

ونزل بها فلما زالت الشمس قام وخطب الناس ورجعهم ثم اتى مصلى فضلى الظهر والمصر ووقف وقد كان صلى الله عليه وسلم امر من لم يكن معه هدي ان يصوم ومن كان معه هدي ان يحمل على بعيره يعني امرهم قبل ان يكون بمنى ان من لزمته المتعة ولم يكن له هدي ولا ما يشتري به فليصم ثلاثة ايام في ايام الحج السابع والثامن والتاسع وهو يوم عرفة او السادس والسابع والثامن وسبعة اذا رجع ومن كان معه هدي تحقيقا او اطاقه فليحمل على بعيره اي فليحمل متاعه على بعيره الى عرفات بلا صوم او اراد انه قال ذلك في عرفة وانه اراد ان من لم يصم قبل ذلك فليصم ايام التشريق ترخيصة وتجزية واما من له هدي فانه يحمل على بعيره ويتعجل ان شاء في يومين * فصل يقول مات جمعا * بالصرف لانه اسم موضع ولا علامة تأنيث فيه وان اعتبر فيه معنى البقعة ضعف منع صرفه لانه ثلاثي ساكن الوسط تأنيثه بالتأويل * اللهم ان هذه جمع فاجمع لي فيها جوامع الخير الخ مامر * اي كلها واصرف عني جوامع الشر كلها لكن الذي مر لم يذكر فيه لفظ كلها وذكره الشيخ ويحتمل انه يريد باخر مامر واجملي متبعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم بان يقول واصرف عني جوامع الشر وعرفني فيها ما عرفت اولياءك واهل طاعتك واجملي متبعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم لكن الشيخ لم يذكر هنا الا ما ذكرت اولا وذكر الشيخ اسماعيل هنا ذلك الا واجملي الخ * وليجتهد ليله في الدعاء * والتلبية والذكر * لما قيل ان ابواب السماء لا تغلق تلك الليلة ولقوله تعالى واذكروا الله عند المشعر الحرام * وهو جمع بل جبل في جمع يستحب القرب منه وجمع كلها قريب من ذلك الجبل فيجزي كل موضع منه لكن كلما ازداد قربا من الجبل كان احسن * ويجمع بين المغرب والعشاء * فيه مع الامام باذان واحدا واقامتين وان افرد فلا بأس غير انه خالف السنة ولا يفصل بينهما وقال ابو عبيدة يستحب بعد المغرب ركعتان خفيفتان ومن صلى المغرب والعشاء او المغرب قبل ان يأتي جمعا فلا اعادة عليه وبه قال بعض علماءنا وقيل يعبد ويأتي ذلك * وبيت مع الناس * مرفوع عطا على مقبله وهو يعني الامر * ويرفع منها * من جمع وتأنيثه باعتبار البقعة استحبابا ويجوز من الحرم

* فصل *

يقول مات جمعا اللهم ان هذه جمع فاجمع لي فيها جوامع الخير الخ مامر وليجتهد ليله في الدعاء لما قيل ان ابواب السماء لا تغلق تلك الليلة ولقوله تعالى واذكروا الله عند المشعر الحرام ويجمع بين المغرب والعشاء وبيت مع الناس ويرفع منها

ولم يفرق بعض بين رفعها منها او من سائر الحرم وقال كل سواء * سبعين * ويجوز ان يأخذ اكثر من سبعين مخافة ما يحدث فيما حمل من الحصى وكذا اذا ذهب للرمي فله ان يحمل معه اكثر مما يرمي به في ذلك اليوم وان ينوي النحر الاول فليلقط ليوم النحر ويومين بعده * حصاة * كالبندقة * بضم الدال وهي التي يرمى بها او الجلوز بل التمرة المعروفة بهذا الاسم وقد قيل كل منهما كاف * او الحذف * بخاء وذال معجمتين وهو الرمي بما بين السبابتين وهو مصدر بمعنى مفعول اي ما يخذف به من نحو نواة وغيرها او الة الحذف والمراد هنا ما هو من الحجر كالنواة او اقل او اكثر بقليل * او الجوزة * بفتح الجيم وهو معرب كوز ومن رمى بكبار خالف السنة وكان ابن عمر يرمي بمثل بعرة الغنم ولعل المراد بالجلوز جوز الطيب لانه كالبندق واما الجوز المأكول فانه كبير يضر من وقع هو عليه * ويغسلها * كما غسلها النبي صلى الله عليه وسلم وهو سنة ولا بأس بترك غسلها * ويصلي عند طلوع الفجر * اي بما جل الصلاة في اول الوقت ولا يسفر كما يسفر في سائر الايام * ثم يقف عند المشعر الحرام * اي قريبا من جبل هناك يسمى المشعر الحرام وان وقف بعد الفجر ايضا حيث شاء من جمع ولم يقرب من الجبل جاز * ويدعو بما دعا به على الصفا والمروة ويحمد الله تعالى ويشي عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغفر كما مر * ويأتي جرة العقبة ولزم من ترك المبيت بجمع دم وسمي مشعرا لاشعار الله المؤمنين

سبعين حصاة كالبندقة
او الحذف او الجوزة
ويغسلها ويصلي عند طلوع
الفجر ثم يقف عند المشعر
الحرام ويدعو بما دعا به
على الصفا والمروة ويحمد
الله تعالى ويشي عليه ويصلي
على النبي صلى الله عليه
وسلم ويستغفر كما مر ثم
يفيض من جمع قبل الطلوع
بالتلبية حتى يأتي جرة
العقبة ولزم من ترك المبيت
بجمع دم وسمي مشعرا
لاشعار الله المؤمنين

الى النبي صلى الله عليه وسلم او لمن قبله كابراهيم واتصل الى زمان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عليهما * انه حرام * اي ذو عظم وشأن * كالكعبة ومكة * اي اعلمهم الله انه حرام وقيل لانه معلم العبادة * وجمعا لجمع مغرب وعشاء فيه بوقت * واحد وقيل لان الله سبحانه جمع فيه بين ادم وحواء حين اهبطا من الجنة * ومزدلفة * بضم الميم واسكان الزاي وفتح الدال واللام اسم مفعول على الحذف والايصال والاصل المزدلف اليها اي البقعة التي يزدلف الناس اليها من عرفات او البقعة التي ازدلف ادم وحواء فيها او اسم مكان اي موضع الازدلاف والدال ابدلت من التاء لاجل الزاي * لا * زدلاف اي الا * فتراب عند الافاضة اليه من عرفات * وقيل لازدلاف ادم وحواء بهما الى بعض فيه او لازدلافه اليها منه وقيل المزدلفة وجمع اسمان للمكان كله والمشعر اسم للجبل فيه يسمى قزح وقف عليه ابو بكر وهو يقول ايها الناس اصبحوا فالولعب ان لا يفيضوا من جمع الا بعد الاسفار وروي انه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر بغلس في جمع وركب ناقته حتى اتى المشعر اي قزح فدعى وكبر وهال حتى اسفر واما جبل عرفة فيسمى دبالكا * والوقوف عنده * اي مطاق المكث * والذكر فيه * في جمع * سنة عند الاكثر * وهو مذهبنا يجبرها الدم * وقيل فرض * وهو الصحيح لقوله تعالى واذكروا الله عند المشعر الحرام ولعله المراد بالمشعر الحرام فيكون الذكر عنده فرضا من التران او ندبا وفي سائر المزدلفة من السنة * وتلزم قيل من لم يقف بجمع مع الناس بعد وقوفه بعرفة شاة وتم حجه * وشاة فاعل تلزم واساء والقول الآخر فسد حجه والقولان ايضا فيمن لم يذكر الله فيها وفي التاج من وقف بجمع الى طلوع الشمس ازمه دم عند ابي الموثر وقيل لا واساء بخالفة السنة ومن يلحق الوقوف بجمع ولم يصل الصبح مع الامام تم حجه ومن اصبح بمضى قدم وان رجع الى جمع قبل الفجر فلا دم وجاز الخائف ان يصبح بجمع ويقف بعد الطلوع ومن بات فيه الى نصف الليل اجزاه ومن وقف بعد الفجر وافاض قبل الامام كره له ولا عليه ومن فاض منه قبل ان يصلي الفجر لزمه دم ولو طلع الفجر الا ان رجع وصلاه فيه قبل خروج الوقت ومن جاوزه الى بطن محسر قبل الفجر قدم قال جابر

انه حرام كالكعبة ومكة
وجمعا لجمع مغرب وعشاء
فيه بوقت ومزدلفة للاقترب
عند الافاضة اليه من
عرفات والوقوف عنده
والذكر فيه سنة عند الاكثر
وقيل فرض وتلزم قيل من لم
يقف بجمع مع الناس بعد
وقوفه بعرفة شاة وتم حجه

يدفع من جمع حين ينظر الناس والدواب مواضع قرائتهم ومن مر بالمسعر الحرام ولم يحط به رحله قدم وان حطه به ونفى فلا عليه ومن اجنب بجمع ليلة النحر اجزاه اغتسال الجنابة عن غسل الافاضة وان نام بعد اغتساله منها اعاده ان جف اي على طريق الندب فان غسل جمع مندوب ومن صلى الفجر ثم نفي فلا عليه وان صلاه ووقف بلا ذكر ذبح اه * ومن ادركهم بجمع فوقف ساعة معهم * ولو بعد الفجر عند بعض * فلا * دم * عليه * ولا فساد وكذا ان ادرك من وقت الوقوف في شيئاً من الفجر عند بعض ولو لم يجد فيه احداً * ويصلي الامام الفجر بالناس ويقفون ساعة في الذكر والدعاء والتلبية ثم يفيضون قبل الطلوع وهو * اي افاضتهم قبله وذكروا له بالدفع او يرجع الضمير للدفع المشعر به قوله يفيضون او للافاض بدون تاء لتقديره ضاف اي افاضهم بكسر الحزة مثل واقام الصلاة بكسر الحزة او تكون الافاضة قبله * سنة * ويسرون رويدا * مهلا * بالذكر والتلبية حتى يأتوا منى والجمع بين المغرب والعشاء بجمع كظهر وعصر بعرفات سنة * خبر الجمع * ومن افرد * في جمع او عرفات * اخطأ ولا * فساد ولا دم * عليه * ومر الكلام في ذلك وتقدم عن ابي عبيدة انه يفصل بين سنة المغرب وروي عن ابن مسعود انه يفصل بنقل واستدل بعض به على جواز النقل بين الصلاتين لمن اراد الجمع بينهما واختلقوا في الجمع بمزدلفة فقال الشافعية وطائفة هو بسبب السفر وقالت المالكية والحنفية بسبب النسيك وفي التاج والامام ان يتطوع بين الظهر والعصر والجمع افضل وتعجيل الجمع افضل للوقوف ومن ادرك معه بعض الظهر فقام يقضي ولم يقرع حتى احرم الامام للعصر فسدت صلاته فيصلي الظهر والعصر بعد فراع الامام جمعاً وهو افضل ويخطب الامام قائماً ولا يجهر بالقراءة ذكره ان يخطب قبل الزوال فيها وان فعل وصلى في الوقت فلا عليه واساء وان صلى في غيم او سحاب ثم بان انه صلى الظهر قبل الزوال والعصر بعده اعاده ولا يؤم احد الا باذن الامام فيها وان احدث بعد الخطبة امر من يصلي * ومصل مغرباً * وحده او مع العشاء * قبل اتيان جمع لالحوف من طلوع الفجر اجزته * صلاته * وقيل لا وكره فعله على * القول * الاول * وفي الدم على القولين خلاف واما ان صلاه او

ومن ادركهم بجمع فوقف ساعة معهم فلا عليه ويصلي الامام الفجر بالناس ويقفون ساعة في الذكر والدعاء والتلبية ثم يفيضون قبل الطلوع وهو سنة ويسرون رويداً بالذكر والتلبية حتى يأتوا منى والجمع بين المغرب والعشاء بجمع كظهر وعصر بعرفات سنة ومن افرد اخطأ ولا عليه ومصل مغرباً قبل اتيان جمع لالحوف من طلوع الفجر اجزته وقيل لا وكره فعله على الاول

صلاها خوفاً من طلوع الفجر قبل وصول جمع او خوفاً من انتصاف الليل على القول بان اخرهما انتصافه او خوفاً من مضي ثلثه على القول ان اخرهما اخر ثلثه الاول فانه تجزيه بلا كراهية وقيل من خاف ذهاب ثلث الليل فليصل المغرب اذا هبط من بطن عرنة ويؤخر العشاء حتى يصلها بجمع قبل نصف الليل وان خاف انتصافه قبل جمع فليجمع بين المغرب والعشاء اذا هبط من بطن عرنة او حيث شاء من الطريق وان جمع بعرفة فمكروه بلا اعادة ذكره في التاج * وجمع كله موقف الابطن محسراً * الاستثناء منقطع لان الصحيح ان بطن محسراً ليس من المزدلفة * وحد جمع * وان وجد في بعض النسخ من نسخ المصنف وحد الجمع بال قال فيه للمح الاصل فان جمعا مصدر في الاصل سمي به الموضع كما يسمى بفضل فيحوز ان يقال الفضل بال لكنه يحتاج الى السماع في جمع لان ادخال ال للمح سماعي لا قياسي فاعله ان لم يكن سماع عبر بلفظ الجمع على انه مصدر غير مسمى به واراد به اسم المفعول اي وحد المكان المجموع اليه * من لدن * فيه اخبار بلدن مع الجار مع ان لدن لا تكون الا فضلة واذا جملناها مع جارها خبراً او نائبين عن الخبر فهي عمدة والجواب ان متعلقها المحذوف كون خاص فهي فضلة اي متميز من لدن او نحو ذلك * خروج من مازمي عرفات لقرية * الى قرية * من الحياض * هي مجتمع ماء و'المازما' تثنية مازم وهو الطريق الضيق بين جبلين قال الجوهري ومنه سمي الموضع الذي بين المشعر وعرفة قال جابر الله و'ليس المازمان ولا وادي محسراً من المشعر الحرام اه والقول بان محسراً من المشعر باطل متروك لا يجوز الاخذ به رجح عنه قاله قال ابن هشام اللخمي في شرح مقصورة ابن دريد المازمان جبلان ما بين عرفة ومنى قال الاصمعي المازم في سنده مضيق بين جمع وعرفة * باب * في الرمي والحلق والذبيحة وغير ذلك * يقطع * القائض من جمع الى منى * التلبية عند * وصول * جمره العقبة * وقيل بعد رميها سبعا وقال الربيع بعد رمي اول حصاة وقيل عند صلاة الصبح يوم عرفة وقيل عند الافاضة وقيل عند طلوع فجر النحر وقيل في القارن اذا دخل الحرم وقيل يقطع الملبى التلبية مطلقاً اذا زالت الشمس واقتصر الشيخ على ما ذكره المصنف وعمله بان التلبية جواب وقد

وجمع كله موقف الابطن محسراً وحد جمع من لدن خروج من مازمي عرفات لقرية من الحياض * باب *

يقطع التلبية عند جمره العقبة

انتهى الى ما اجاب اليه فليقله ساكتا عن لفظ التلبية فهكذا في عرفات يدعوا
ويذكروا الله ويترك التلبية وكذا في الطواف لا يلبي وايضا يحصل الاحلال برميها
مع الذبح بعدها فكأنه خارج من الحج ولو بقي تحريم النساء والصيد والطيب على
خلاف فيها وطواف الزيارة باق وهو لا بد منه لكن جعلوه كفروض خارج عن
الحج لا يتم الحج الا به ولا يجبره دم ويدل لذلك وقوع الاحلال قبله قال في
التاج سميت الجمرة جرة لارتفاعها وكل مرتفع جرة وسمي زمزم لزمزم الماء
وهو صوته وقيل لانه لما نبع قال زمزم اه والعقبة كل مرتفع وكل طريق في الجبل
وغير ذلك وجرمة العقبة هي الجمرة الثالثة لمن جاء من عرفة وهي التي عند الشجرة
وقال في القاموس سميت الجمار جارا لانهم يرمون بالجار والجمرة الحصة اه بالمعنى
ويقول اللهم اهدنا للهدى اي اهدنا الى الهدى وازل عنا اضلال الشيطان
كما لم يؤثر تعرضه عند الجمرات لسيدنا ابراهيم وسيدنا موسى صلى الله وسلم عليهما
ووقفنا للتقوى وعافنا في الآخرة من النار والعذاب والاولى من المصائب
الدينية والدنيوية ثم يرميها من بطن الوادي هذا هو الصحيح الاحوط
وروي ان عمر جاء والزحام عليها فصعد ورمها من فوق واجاز ابو بكر بن عبد
المذررميها من حيث شاء وزعم بعض انهم اجتمعوا على ان من رمها من فوق او
اسفل او جانب الجزاء لكن المستحب ان ترمى من بطن الوادي بسبع قائلا مع
رمي كل الله اكبر والله الحمد وان رمى حصة وعرضها شيء قبل ان تصل الجمرة
فليعد حصة اخرى مكانها والا اطعم مسكينا وقيل ان وقعت بعد ذلك بجمرة
العقبة لعزته ويجوز رميها راكبا واذا رمها انصرف وقال اللهم ان هذه حصياتي
جمع حصة سميت لانه يحصى بها العدد اذا كثر او خيف اختلاطه ويدل لذلك
اشتقاق المصنف وتجنيسه بقوله وانت احصى احفظ واضبط لهن مني
فانه يمكن ان يكون قد غلطت في عددهن ولست اعرفن قبل ان التقطن ولا
بعد ان رميتهن وانت تعلم ذلك كله فتقبلهن مني واجعلن في الآخرة ذخرا لي
واثني عليها غفرانك ورضوانك اي تقبل رمي مني واجعل رميها في الآخرة
ذخرا لي واثني عليها غفرانك بتقدير المضاف فلما حذف المضاف في الاول ارجع

ويقول اللهم اهدنا للهدى
ووقفنا للتقوى وعافنا في
الآخرة والاولى ثم يرميها
من بطن الوادي بسبع قائلا
مع رمي كل الله اكبر والله
الحمد واذا رمها انصرف
وقال اللهم ان هذه حصياتي
وانت احصى لهن مني
فتقبلهن مني واجعلن في
الآخرة ذخرا واثني عليهن
غفرانك

الضمير اليهن كما في الاول بعد الحذف ويحتمل ان يكون المراد طلب ان يتقبلهن
الله عنه كأنهن ذهب تصدق به ويحتمل له في الآخرة ذخرا كأنه تصدق
بهن وكذا الاثابة ولا يقف اذا رمى ولا دم بالوقوف ويقول منصرفا
اللهم اجعله حجاً مبروراً اي مقبولا او ممثلا على طريق الكمال وهذا تفسير
باللازم لانه يلزم من بر العمل قبوله وسعيا مشكورا وارزقنا نصرة بهجة
الوجه ووضاءته واثار النعمة عليه وسرورا فرحا واذا بعد عن ذلك المقام بقدر
مالا يضر ولا يضر وقف ودعا مستقبلا ثم يذبح ويحلق بعده وان حلق قبله
فعليه دم وان لم يلزمه ذبح فليحلق بلا ذبح وما تقبل قيل من الحصى رفع
يرفعه الله الى الجنة يصيره الله فيه اصحابه غرغا ودرجات او يفنيه كما يفني لمن قبلنا
ما تقبل من قربانهم بنار تأكله او يرده الله الى مواضعه والوجهان الاولان احسن
ولولا ولا رفعه لكان الحصى الذي يرمى به مثل ثبير لكثرة
الرامين وطول الزمان ولو من حيث شاع الاسلام ولا سيما انه قد رماها مساحون
قبل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد بعثه قبل شيوع الاسلام وثبير جبل قرب
المشعر الحرام سمي باسم رجل دفن فيه وهو بئاء مثله مفتوحة فمؤدة مكسورة
وفي القاموس وثبير الاثيرة وثبير الخضراء وثبير النصح وثبير الزنج وثبير الاعرج
وثبير الاحدب وثبير غيناء جبال بظاهر مكة اه بتصرف ولا ترمي الا بعد
طلوع الشمس الى الزوال ومن رمها قبل الطلوع او بعد الزوال او قبل القمر من
يوم النحر لم يحزه خلافا لبعض ومن رمى جمرة العقبة او غيرها بحصى الحل
اعاد الرمي بحصى الحرم وقد مر انه يرفع سبعين حصة من المشعر الحرام وهو
من الحرم وان رفع منه اقل جاز وبقي انقضت زاد منه او من غيره وجاز ان يرفعها
كذلك من الحرم كله من حيث شاء الا من تحت الجمار لان الحصى المرمى بها لا يعاد
الرمي بها وكذلك التي ادخلت في البنيان لا يرمي بها ويجوز التقاطها من بطن الوادي
ومن رمى جمرة العقبة من فوق يوم النحر فليعد رميها من بطن الوادي قبل الذبح
فان ذبح وحلق قبل ان يعيد فليعد رميها عليه قيل دم وقيل يعيد ولا دم عليه وقيل
لا يعيد ولا دم عليه وان كان ذلك في غير يوم النحر اعاد رميها ولا شيء عليه وان

ولا يقف اذا رمى ويقول
اللهم اجعله حجاً مبروراً
وسعيا مشكورا وارزقنا
نصرة وسرورا ثم يذبح
ويحلق وما تقبل قيل من
الحصى رفع ولولا لكان
مثل ثبير ومن رمى بحصى
الحل اعاد

لم يذكر يومه فليعد ايام منى وان لم يذكر حتى دخل مكة قدم ومن نسي التكبير عند الرمي فليعد فان فاتته احدى شاة وان نسي تكبيرتين صنع معروفاً ومن لم يرم جمره العقبة يوم النحر حتى ذبح وحلق اعاد الرمي وعليه شاة لنفسه وشاة لخطاه والذي ذبح قبل الرمي لم يحزه ومن ذبح وحلق وزار قبل رمي جمره العقبة قدم لخطاه ودم لنفسه ويعيد الزيارة والطواف والسعي ومن رمى بالحصى جمره واحدة اعاد وان فاتته ذلك قدم ومن رمى بالحصى الذي يرمي به الناس ولم يعد حتى ذبح قدم فان حصى الحرم كله يحزى الا ما رمي به او ادخل في البنيان ومن تذكر رمي جمره العقبة لئلا وقد ذبح هديه فليرمها من الغدا اذا طلعت الشمس وعليه شاة لخطاه ويعيد هديه وان تذكر بعد الزيارة او تعد تركها حتى زار وذلك في ايام التشريق اعاد لان الزيارة بعد الرمي والذبح والحلق وان جامع قبل رميها فبدنة او بقرة سمينة ومن رمى جمره العقبة بست ناسيا الى الليل فليرمها بحصاة من الغدا واعاد ما فلا يستغفار والدم ومن طاف بالبيت قبل رميها اعاد الطواف بعد الذبح والحلق وان طاف قبل الذبح والحلق اجزاء وكل ما اخطاه الانسان في التقديم والتأخير فلا بأس عليه ما لم يحاق او يقصر قيل ومن ذبح قبل ان يرمي فلا عليه وقيل من قدم نسكا على نسك لزمه دم * والخلف في سبب الرمي قيل هو تفاؤل يرمي الذنوب وقيل لانطلاق جبريل عليه السلام بالنبي * محمد * صلى الله عليه وسلم لعرفات وتعريفه * اي تعريف النبي صلى الله عليه وسلم اي تعريف جبريل اياه عرفات بتأويل الموضع والماء للنبي صلى الله عليه وسلم او تعريف جبريل النبي اياها فالحاء لجبريل * ثم رده لجمع وتعريفه المشعر * الحرام * ثم انطلاقه به قبل الطلوع لمنى ثم امره له برمي سبع بتكبير مع كل لقصد ابليس لموضع الجمار * حينئذ * فسن * اي كان ذلك فسن ومبين من يومئذ اي ظهر انه سنة من يومئذ وقد كانت ترمى قبل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لكن لا تتخذ ديناً سنة الا بعد امره وقيل لتعرض ابليس ابعد الله اسيدنا ابراهيم للوسوسة حين مر بتلك المواضع مع ابنه اسماعيل ليدبجه ورمي ابراهيم عليه السلام له بحصاة وقد ذهب به جبريل ليعلمه المذنب وبه قال في التاج * فصل اذا ذبحت فاحلق وخذ من شاربك * وان

والخلف في سبب الرمي قيل هو تفاؤل يرمي الذنوب وقيل لانطلاق جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم لعرفات وتعريفه ثم رده لجمع وتعريفه المشعر ثم انطلاقه به قبل الطلوع لمنى ثم امره له برمي سبع بتكبير مع كل لقصد ابليس لموضع الجمار فسن

* فصل *

اذا ذبحت فاحلق وخذ من شاربك

جمع بين الحلق والتقشير فاحسن مثل ان يقص شعره ثم يحلقه كله او بعضه من اصوله * لا * من * لحيتك * وقلم اظفارك واحلق عاتك * وذلك الاخذ والتقليم وحلق العانة مستحب ان لم يطل ذلك وان طال وجب على حد ما مر في الصلاة ويستحب له الاخذ من شعر بطنه وقيل يأخذ من شعر لحيته ان طالت ولا يفني ذلك عن حلق الرأس او تقصيره والحلق افضل ويجزي التقصير وهو قص الشعر ولا بد فيه من الاخذ من جميع الشعر فلا تقصر من رأسها القصير والطويل وقيل المرأة رأسها بل تقصر مقدار اصبعين وقيل تقصر من رأسها القصير والطويل وقيل الكثيرة الشعر تأخذ ثلثه او رבעه وقيل ثلثه مادون ذلك وقال مالك تأخذ المرأة قدر الائمة او فوقها بقليل او دونها بقليل وعن ابن عباس اصبعاً او اصبعين او ثلاثاً او اربعا وقال ابو عيسى من اصحابنا الهاميين ان طال شعرها فغرض اربع اصابع فاقل او قصر فغرض اصبعين وفي اثر اصحابنا اذا قصرت المحرمة دفنت شعرها او القته وان نسيت التقصير حتى انت مصرها قصرت فيه واهرقت دماً بمكة او منى وفي اثر قومنا في الرجل ليس تقصيره ان يأخذ من اطراف شعره ولكن يحز ذلك جزاً والاكفاه واخطأ وفي اثر بعض اصحابنا ايضا يحزه جزاً واما ان جامع وقد اخذ من غير رأسه قدم ويأخذ من رأسه واما في العمرة فلا دم ويأخذ منه بعد وقد خالف السنة والذبح احب واختلف هل يجوز لمن رمى جمره العقبة ان يحاق رأس صاحبه ومن توجه لمكة قبل الحلق جازله الحلق او التقصير فيها عند الربيع وقال عطاء يرجع الى منى فيحلق او يقصر فيه * ونذبت ركعتان * في مسجد منى او منزله والمسجد افضل والحلق او التقصير نسك واجب على الحاج عندنا وعند جماعة الا المحصر فلا يجبان عليه فيلزم من تركها دم وقيل غير واجبين على الحاج فلا دم بتركها والعمرة كاللحج * قبل الذبح ولا تجب * لا تأكد * صلاة العيد بمنى * فان الوقوف يجمع قد اجزا عنها وان صلى فحسن لكن ان صلاه قبلها تكبير الا تكبير الصلاة بصليهما في منى او منزله * وقد حل * لك * بعد ذبح وحلق كل حلال غير صيد * لا يحل له ولا اكل لحمه او ان صيد له على ما مر * ونساء * وغير طيب كما يأتي في كلامه وعن ابن عباس والربيع حل

لا لحيتك وقلم اظفارك واحلق عاتك ونذبت ركعتان قبل الذبح ولا تجب صلاة العيد بمنى وقد حل بعد ذبح وحلق كل حلال غير صيد ونساء

لك الطيب واما النساء وصيد الحبل باتفاق والطيب عند ابن عمر فلا تحل لك حتى تزور البيت واما صيد الحرم فلا يحل ابدا وقيل يحل له غير النساء والصيد برمي جمرة العقبة حلق او لم يحلق او قصر او لم يقصر ولا نجس الضحية وهي سنة الا على متمتع وقارن ومحصر يضم الميم وفتح الصاد وهو الممنوع عن اتمام الحج بعد الاحرام به ويقال ايضا محصور لانه يقال حصره واحصره وتسب الضحية بتأكيد على من في القرى والامصار واجبها بعض اصحاب أبي حنيفة وانما لزم الضحية القارن لانه تسهل عن حج وعمرة بعمل واحد ولا سيما انه يلزمه طواف واحد وسعي كما لزم المتمتع الضحية لتمتع بما يتمتع به المحل اذا احل ولو اختلف في تسميته قيل لتمتع بذلك وقيل لتمتع بالعبادة وهي الطواف لان القارن والمفرد لا يطوف حتى يحل والذي عندي انه لا هدي على قارن وانما لزم المحصر لانه قد أحل من احرامه قبل التمام ولو بضرورة المحصر ولو لم يجد الا بعد رمي الناس الجمار والمحصر يشمل السجن والقيد وخوف القتل او المثلة او الضرب المبرح ونحو ذلك واما القارن اذا ابطل الحج وأتم العمرة وحل فهو متمتع يلزمه ما استيسر من الهدي وكذا من فسخ حجه لعمرة ولا هدي على مفرد بحج ان لم يسقه فان ساقه ازم الوفاء له ولا تلزم اهل الامصار والقرى وسائر المواضع لكن تستحب وتسب ومن فعلها بعد دخول ذي الحجة كره له تنف شعر او جلد او قطع او حلق او قص او ازاله ما لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر واراد أحدكم ان يضحي فلا يمس من شعره ولا من بشره وهذا نهى كراهة لا تحريم لان من ضحى في بلد غير حاج وانما هو شبه بالحاج وقد أحل له ما أحل للمحل كله وراده بالارادة مسبها ولازمها وهما التضحية فكأنه قال اذا ضحى بدليل ان يريد الاحرام بالحج لا يمنع مما يحل للمحل حتى يحرم فكيف يكره للمحل المريد للتضحية ذلك قبل ان يفعلها مع انها غير واجبة عليه كما ان حكم الاحرام واجب على من احرم وفي الحديث دليل على ان التضحية لا تلزم اهل القرى لان الاصل في التوكيد الى الارادة المحل على الاختيار لا بدليل بل قال صلى الله عليه وسلم فرضت على التضحية ولم تفرض عليكم ومن ضحى قبل العشر لم يكره له ازالة شعر او جلد او ظفر حتى تدخل

حتى تزور البيت ولا تجب الضحية وهي سنة الاعلى متمتع وقارن ومحصر ولا هدي على مفرد ان لم يسقه ولا تلزم اهل الامصار

وخض به ما زومه بها النبي صلى الله عليه وسلم فانه تلزمه حيث كان ولو لم يكن في الحج وتقديم قريبا عن أبي حنيفة وجوبها على اهل الامصار يعني كذلك ولو لم يحجوا والمراد بالامصار في كلامه وكلام المصنف القرى ولو صفارا ولا تلزم اهل البدو ولا تجزي كمتعة الامن نعم الابل والبقر والشاة ضأنا او معز او زعم بعضهم انه يجوز بقر الوحش وضحي بلال بديك وبعث ابن عباس عكرمة بدرهمين يشتري بها الحمار امره ان يقول لمن لقي هذه ضحية ابن عباس وحل النعم وكل ما ليس بصيد كالبنغال والخيل والحمر عند محلها وكارها للحرم كحال وان ذبح او نحر الحرم بنقلا او حمرا او فرسا فلا دم عليه ولو عند محرمها لانها ليست صيدا والبدنة بفتح الباء والدال وهي البعير جملا او ناقه خير من بقرة وهي الواحدة من البقر ذكرا او انثى وهي اي البقرة خير من شاة في الهدي قيل مأخوذ من معنى الهدية وقيل من الهداية وهي الارشاد وفحل الضأن افضل من خصيه وهو مقطوع البيضتين فعمل بمعنى مفعول وانما فضل الفحل على الخصي مع ان الحضي فيما اظن قد يكون اسمن لان الفحل لم ينقص منه عضو ولان لحمه قد يكون احلى والكل جائز كما جاز الانثى ولو من المعز وقد ضحى صلى الله عليه وسلم بخصيين وهو اي الخصي خير من اناثه اي اناث الضأن وهي اي انثى الضأن خير من ذكر المعز واثناه وهي اي انثى المعز افضل من ابل وبقري ضحية والبقرة افضل من الابل وقيل ان الافضل في التضحية ايضا الابل فالبقرة وبعده النعم ونسبه بعض لاصحابنا ووجه الاول ان لحم النعم احلى واطرا وان المسنون عن ابراهيم صلى الله عليه وسلم على نبينا وعليه هو الكباش والحقت به النعجة والمعز لان ذلك جنس واحد بدليل تكامل بعض بعض في النصاب والضأن افضل من المعز لما علمت ولكثرة شعراته وكل شعرة بحسنة وجاز اشتراك سبعة حجج او متمتعين او قارنين ولو كان بعضهم انثى او خنثى وكذا اشتراك سبع نساء او خنثى او سبع بعضها نساء وبعضها خنثى لا فوق في بدنة لنسك عبادة حجية والمراد ان يكون ذلك هديا لهم او ضحية او منعة او مختلفا مع ذلك ولو بالجزاء وبعض ذلك ولا يلزم ذكر اسماءهم عند الذبح وكذا ان دخل

وخض بها النبي صلى الله عليه وسلم ولا تجزي كمتعة الامن نعم وحل الحرم والبدنة خير من بقرة وهي من شاة في الهدي وفحل الضأن افضل من خصيه وهو من اناثه وهي من ذكر المعز واثناه وهي افضل من ابل وبقري ضحية وجاز اشتراك سبعة حجج او متمتعين لا فوق في بدنة لنسك

رجل بغير ثمن واذا جاز اشتراك سبعة في بدنة حجاج او متمعين او قارنين فمن باب اولي ان يجوز اشتراط سبعة في ضحية في غير حج اذا كانت بدنة ومراده بالبدنة ما يشمل البعير والبقرة ولا ان اختلف في سبعة لان المراد بها الذكور وحدهم او مع غيرهم وهم مغلبون فذكر الفعل وانما افرد نظرا للفظ سبعة وهو مفردا والمراد اختلف المشترك مرادا به الجنس واولي من ذلك رجوع الضمير للاشتراك في نسكا في تمييز وغيره كبيع واكل ولا ان اختلف نوع النسك ومنع مالك الاشتراك في هدي او ضحية وغيرها وقال ابن وصاف الجذعة من الابل في الضحية عن خمسة والثنية عن سبعة وما فوق الثنية عن تسعة ولا يجوز مادون ابنة مخاض عن واحد والثنية من البقر عن خمس شياه ويجاز ان يقال احرمت على ما احرم عليه صاحبي في كافر وكما فعله علي مع النبي صلى الله عليه وسلم واشركه صلى الله عليه وسلم في الهدي واذا خاف ان لا يلتقي بصاحبه فيعرفه به احرم ولم يجد مخبرا وخاف فوت شيء جزم بتمتع او افراد او قرن ولا تجزي بدنة الا عن صاحبه ان نواها هديا لنفسه وانما تجزي لمتعدد ان اشتراها احدهم على نية الاشتراك او كان مالكا لها ولم يعينها هديا لنفسه ثم شاركهم وكذا لا تجزيهم ولا واحدا منهم ان كان احدهم مشركا او اراد حصته لحما يتصرف فيه كما يشاء اكل او غيره وتجزي بنت مخاض وابنها في اي ابن مخاض ولا بدونه وقيل تجزي بنت لبون وابنها لادونه الضمير في دونه في المومنين لما ذكر ايشمل الذكر والاني او يقدر لادونها فيها وحقة من واحد وجذعة عن خمسة وثنية فما فوقها عن سبعة وجذعة بقرة عن ثلاثة وثنية عن خمسة ومسته فصاعدا عن سبعة قال الشيخ اسماعيل الثاني من الابل ماله ست سنين لانه يلتقي ثنيته والثني من البقر ما دخل في الرابعة وقد مرت الانسان في الزكاة وعن ابي عبيدة لا يجزي من الابل والبقر والماعز الا الثاني فصاعدا والمشهور ما مر وهذا كله في الهدي والمتعة وفي الضحية اولي بالجواز ولا يجزي فيها ولا في هدي مادون ثنية من غنم وجوز جذع ضأن وهو ماله سنة وقيل عشرة اشهر وقيل ثمانية وقيل سبعة وقيل ستة وثني معز سالم وكذا تشتط السلامة في بقية الامسان

لا ان اختلف نسكا وغيره
وجاز ان يقال احرمت
على ما احرم عليه صاحبي
وتجزي بنت مخاض
وابنها لادونه وبنت لبون
وابنها لا دونه وحقة عن
واحد وجذعة عن خمسة
وثنية فما فوقها عن سبعة
وجذعة بقرة عن ثلاثة
وثنية عن خمسة ومسته
عن سبعة وهذا في الهدي
وفي الضحية اولي ولا يجزي
فيها ولا في هدي مادون
ثنية من غنم وجوز جذع
ضأن وثني معز سالم

الجائزة من النعم كله في الضحية والهدي والمتعة لا حيوان من ذلك مشقوق اذنه ولا مثقوب ظاهره ان الشق والثقب مانعان من التضحية ولو قلا وهو كذلك لان مضرتهما اعظم من مضرة القطع لانها سببان لزيادة الخرق والشق تضرر بتعاق الشجر وغيره بهما وقيل لا يمان حتى يكونا نصف او اكثر وقيل ربما والشق ما نفذ الى جهة من الجهات والثقب ما نفذ في نفس الاذن فقط ولم ينفذ الى جهة سواء كان مستديرا او غير مستدير واما قول الشيخ مستديرا فليس معناه استواء الدائرة بل معناه مطاق الدوران سواء باستواء او باعوجاج غير انه لم ينفذ الى طرف فهو مقابل للشق الذي هو نفوذ الى طرف ولذلك لم يذكر المصنف الاستدارة وشمل الشق ما اذا نفذ الى طرف وقطع وترك معلقا وهو من باب اولي بالمنع سواء فعل له ذلك من قدام وهو ما يقابل ما قبل وجهها او الارض او ما يلي وجهها او عينها او فعل ذلك من خلف وهو يعني الاذن اليمنى ويسرى الاذن اليسرى ولا مقطوع نصفها فاكثير وقيل لا تجوز مقطوعة ما هو اكثر من ربع اذنها وكذا القرن والذنب قيل وكل نقص بعد سلامة عين واذن لا يضر ولا يضر عرجا ولا عوراء ولا عجماء ان ظهر قيل ولا يضر عرج لم يمنع رعيا ولا رمدا ابصرته به ولا سقطت خروس ان بقي ما تأكل به وتجز ولا قرون ان بقي ما يلوي عليه اصبع وقيل ان خرجت من شعر

لامشقوق اذنه ولا مثقوب
ولا مقطوع نصفها فاكثير
وكذا القرن والذنب قيل
وكل نقص بعد سلامة
عين واذن لا يضر ولا
تجز عرجا ولا عوراء
ولا عجماء ان ظهر قيل
ولا يضر عرج لم يمنع رعيا
ولا رمدا ابصرته به ولا
سقطت خروس ان بقي
ما تأكل به وتجز ولا
قرون ان بقي ما يلوي عليه
اصبع وقيل ان خرجت
من شعر

عن القرن لا يليه شيء منه لم تجز والمراد ان شاء الله اصبع المضجعي فان ضجعي عن صبي
اعتبر اصبعه لا اصبع الصبي لانه عوضه والمراد بالاصبع ان شاء الله الاصبع المتوسطة بين
الفاظ والدقة في الاغظ الابهام ثم الوسطي ثم الذي يليه ثم السبابة فليعتبر عرض
السبابة فما دونها في الدقة الاصبع الصغرى ويعتبر منها موضع المفصل الاسفل ولا
مانع من اعتبار الاصبع الذي يلي الاصبع الصغير لتقارب ما بينه وبين السبابة وغالب
حمل الاصحاب الشيء على الاوسط وقد يحمل على ادنى ما يطاق عليه الاسم وهو
هنا الاصبع الصغرى او على غايته وهو الابهام وذلك اخذ باو اخر الاسماء وهو
اعظم مدلولها او باوائها وهو ادناه والاحوط ما ذكرته وان قلت فيماذا يعرف ان
المقطوع من اذن او ذنبها او قرنهما نصف او اقل او اكثر قلت يتبين ذلك بالامانة قبل
القطع وبخبر الامناء وبكل من تصدقه ولوامة غير متولاة وبوجود ما قطع فيقاس مع
الباقى بالنظر الى غلظ الباقي ودقته وكيفيته وبالنظر الى قرنهما الاخر السالم واذا ذنب السالم
وكره خصي بنار وقيل لا يضر نقص خلقي فلو خلقت بلا قرن او بلا اذن او
بلا عينين بان خلقت ممسوحة العينين لا صورة عين فيها او خلقت لا خصية لها او
نحو ذلك لكانت مجزئة ولا تجزي مجزئة ولا التي قطع من اذن شيء
وابقي متعلقا ولا التي ثقب اذنها ثقباً كبيراً مستديراً وجاز بنير الكبير ولا الجرباء
ولا التي كسرت يدها او رجلها ولو جبرت وقيل جازت ان كانت تبلغ المرعى ولا
التي بقي ثلث قرنها او ذنبها خلافا لبعض وقيل اذا قطع اكثر من ربع الذنب لم
تجز عن بعض اذا بقي من ذنب البقرة ما تدب به جازت وقيل في الذنب انه
كالاذن وما خلقت بلا ضرع جازت عند بعض كما مر انه قيل لا يضر نقص خاقي
وان ليس لعلة واذا احاب خرج منه اللبن ولو قل جازت واذا اخاق من اول مرة لا يحلب
جاز عند بعض ولا تجزي المريضة البين مرضها ولا ضير بالخفيف وزعمت الظاهرية
انه تجوز العمياء ومقطوعة الساق ونحو ذلك مما ليس عربا ولا عورا ولا مرضا ولا
عجفا لورود نص المنع في الاربعة فقط والصحيح ان ما كان مثلاً او اعظم حكمه
المنع مثلها وقيل لا يتقى الا العيوب الاربعة وما هو اعظم منها وفي القواعد ان بعضاً
اعتبر في منع الاجزاء في الاعضاء المذكورة الثالث ونقصاً الاكثر وكذا الاسنان

وكره خصي بنار وقيل لا
يضر نقص خلقي ولا
تجزى مجزئة

والثدي واختلقوا في المخلوقة بلا اذن ومقطوعة الذنب ومنها مالكة ان ذهب ثلثه
وفي المجزئة خلاف وجنونها هو فقد الالهام بحيث لا تهدي لما ينفع ولا تجانب ما
يضر والاضحى اي زمان الضحية عند اهل منى ثلاثة ايام متتابعة
بعد يوم النحر لفاقد ما يذبح واما من لم يكن بمنى للرجع فلاضحى عنده يوم
النحر فقط وجوزت التضحية له ولو وجد يومه يوم النحر ويومين
بعده وهو قول ابي عبيدة وقيل تجوز له منه من يوم النحر الى
زوال الرابع ولا تجزي قبل يوم النحر فان ذبح قبله فشاة لحم ويوم النحر افضل
ومن فاته فيه الى الزوال فقد قال بعض العلماء يستحب له ان يؤخر الى اليوم الثاني
وان ذبح فقد اجزاه وقيل تجوز لمن في غير الحج او في الحج في الايام الثلاثة وقيل
تجوز لها الى اخر ذي الحجة ولا يذبح في الامصار والقري قبل الصلاة
ولا قبل ذبح الامام امام صلى العيد بالناس واما منى فلا تتعين فيها صلاة
العيد غير ان من ارادها فلا يذبح قبلها ولا يذبح من منى قبل الامام ان تها
لل امام ما يذبح ولم يؤخر ويذبح باد صلى وحده او مع غيره لا يجاعة اذا
ارتفعت الشمس قدر ما يصلي به قدر الارتفاع الذي يصلي به اي معه في
الامصار والقري لئلا يذبح قبل صلاة الامام وقبل ذبحه بعد ان يصلي
ومن لم يرد ان يصلي فليذبح اذ صلى الامام وذبح ومن ذبح الا يجزي او قبل وقت الذبح
او قبل الامام بتعمد سبقه للامام او قبل ان يصلي وتصدق به او يعضه فكالصدقة
في سائر الايام ومحل هدي المتمتع والقارن منى وجوز ذبحه بمكة وحيت
اراد من الحرم في ايام منى ويجوز هدي المتمتع في منى او غيرها كل ذلك داخل
في قوله وجوز اما هدي المتمتع فهو ما لزمه من هدي المتمتع واما هدي القارن فهو
الهدي الذي ازم من قرن الحج والعمرة واما الضحية وباقي الهدي وجزاء الصيد
والشجر والحرم كله وقبل منى وان لم يجد المتمتع ذبيحة صام السابع والثامن ويوم
عرفة وان خاف الضعف عن الدعاء والذكر يوم عرفة صام السادس والسابع
والثامن وان صام الثامن والتاسع والحادي عشر جاز لان فصل العيد لا يفسد الصوم وان
قلت فهل يفسد صوم الثلاثة بفصل غير العيد من المفطرات قلت نعم لان هذه

والاضحى عند اهل منى ثلاثة
ايام بعد يوم النحر لفاقد
ما يذبح وجوزت يومه
ويومين بعده وقيل منه
الى زوال الرابع ولا تجزي
قبل يوم النحر ولا يذبح
في الامصار قبل الصلاة
والامام ويذبح باد اذا
ارتفعت الشمس قدر ما
يصلي به في الامصار والقري
بعد ان يصلي ومحل هدي
المتمتع والقارن منى وجوز
ذبحه بمكة وان لم يجد
المتمتع ذبيحة صام السابع
والثامن ويوم عرفة

كفارة لتمتعهم وصوم الكفارة يفسد الافطار قياسا على وجوب التتابع في كفارة القتل والظهار وان فصل بضرورة او حيض او نفاس لم يفسد وكذا الكلام في ايقاع الفصل في السبعة وان قلت فهل يجوز صوم الثلاثة قبل الاحرام بالحج قلت اجازه بعضهم مطلقا في اشهر الحج بعد ما تمتع وقيل يجوز في العشر وهو ظاهر قوله وقبل يصوم الثلاثة الاولى من العشر وعندني لا يجوز صومهم الا بعد الاحرام بالحج لقوله تعالى وصيام ثلاثة ايام في الحج والحج فعل الحج وهو الاحرام وما بعده فاذا احرم بالحج فهو في فعل الحج وتقدير في زمان الحج او اما كنهه فرع **وسبعة** متتابعة ***** اذا رجع وهل ***** يصومها ***** في الطريق او عند اهله ***** وهو الصحيح عندي واصح منه ان نفس الرجوع بالفراغ من الحج فشمّل الصوم بمكة وفي الرجوع في الطريق وفي الاهل لان السفر مظنة المشقة وقد اباح الله عز وجل فيه الافطار لصائم رمضان فكيف يوجب الصوم فيه لغير رمضان ورمضان اقوى ولان المتبادر والحقيقة في قوله تعالى اذا رجعت ان المعنى اذا وصلتكم محلكم لان رجعت حقيقة في معنى قولك حصل الرجوع كله واما على القول الاول فانه قد حمل على معنى قولك شرعت في الرجوع ارجعت بعض الرجوع وحمل الفعل على الشروع فيه او على بعضه مجاز والاصل الحقيقة الا ترى انك اذا قلت قام زيد لم تحمله على بعض القيام او على الشروع في القيام الا بقريئة الا ان يقال ان الرجوع مشترك بالحقيقة في تمام الرجوع وفي الشروع فيه وعلى القول الثاني في كلام المصنف لا يجوز صومهم قبل وصول بلده الا ان اتخذ وطنا قبله وادّا وصل بلده ولم يصم فمن عليه دين مالم يموت وان احتضر فقيل يوصي بهن وقيل بالمهدي ولا يحسن له تأخيرهن بعد الوصول وعلى الاول اذا وصل بلده ولم يصمن اولهن يمتن لزمه هدي اذا وبعده وان احتضر اوصى به وعلى قول ابي حنيفة الا في دين عليه حتى يموت وظاهر قول الشيخ في كتاب الايمان ان الرجوع مشترك بالحقيقة في اول الشروع واصله ادّ قال لان الذهاب والمضي يقسمان على الذهاب والمضي في اول الذهاب والمضي وفي اخره وكذلك كل ما كان على هذا المعنى مثل المرور والرجوع ***** وقيل يصوم الثلاثة الاولى من اول العشر ***** الى تمام يوم عرفة فخير شاء اوقع صومهم من

وسبعة ارجع وهل في الطريق او عند اهله وقيل يصوم الثلاثة الاولى من اول العشر

ذلك الثلاثة الاولى او الثلاثة الثانية او الثلاثة الثالثة وقال ابو حنيفة يجوز صومهم في العشر وقبل العشر في شوال او ذي القعدة بين احرام الحرة واحرام الحج واجازها بعض في ايام التشريق بعد يوم النحر وقال ابو حنيفة تصام السبعة اذا نفروا وفرغوا من اعمال الحج وان هذا هو المراد بالرجوع في سبعة اذا رجعت وهو احد قولي الشافعي وقوله الاخر انه يصوم اذا رجع لاهله ومن لم يجد غنما او ابلا او بقرا وقد وجد مالا فانه غير واجد يصوم ***** وان تلف ماله يوم النحر قبل ان يضحي لم يجزه صوم بعد لا تنفاه في ايامه ***** وهي السابعة والثامن ويوم عرفة مثلا ومعنى اتفاه انه كان فيها مخاطبا بالمهدي لا بالصوم واما السبعة التي تصام اذا رجع فلا يصومها ايضا لانها والثلاثة صوم واحد ولو كان الفصل ولا يصام يوم النحر باجماع ومن لم يدرك الثلاثة قبل يوم النحر لم يصم السبعة وعليه دم ***** ولزمه بذمته هدي ببعثه لمكة قابلا ان وجد ***** والا فليبعثه اذا وجده ينحر او يذبح بمنى في ايامه او في الحرم في ايام منى وان وجده في عام ولم يبعثه لم يلزمه شيء لكنّه في ذمته وان احتضر اوصى به وان مات ولم يهد ولم يوص وقد وجد مالا او ما يوصي اليه ففي الحكم عليه بالعصيان قولان فانظر جامع الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهما الله تعالى وحاشيتي التي خدمته به وكذا سائر الكفارات ***** وان صام العادم الثلاثة الايام ***** باضافة الثلاثة للايام تشبيها بالضارب الرجل او بابدال الايام او عطفة بياننا من الثلاثة ***** ثم دخله مال يوم النحر وان للغروب ***** اي عند قرب الغروب ***** لزمته ضحية ***** لمثقه ***** كواجده ماء في صلاة دخلها بتميم ***** وقيل لا يلزمه بعد شروع في صوم ***** ولا بدل على مصري اشترى ضحية ونواها ان مات باقفة ***** وكذا من لم يلزمه من باذ او حاج او معسر لم يمتنع او تمتع اذا زاد ضحية غير ما لزمه من هدي ونحو ذلك واراد بالمصري ما يشمل القروي وذلك اذا مات بلا تعمد منه وكذا سائر المتالف بلا عمد ***** وجاز ابدالها بافضل منها او مثلها ***** ومراده بابدالها ابدالها باخرى واحدة بواحدة او مع زيادة او بيعها بشئ اخرى به او بتجديد غيرها وتوكلها ***** لا ذبحها قبل يوم النحر او بيعها لا لبدل ***** اما لبدل فيجوز بان يشتري بثمنها وحده او بزيادة عليه اخرى

وان تلف ماله يوم النحر قبل ان يضحي لم يجزه صوم بعد لا تنفاه في ايامه ولزمه بذمته هدي ببعثه لمكة قابلا ان وجد وان صام العادم الثلاثة الايام ثم دخله مال يوم النحر وان للغروب لزمته ضحية كواجده ماء في صلاة دخلها بتميم ولا بدل على مصري اشترى ضحية ونواها ان مات باقفة وجاز ابدالها بافضل منها او مثلها لا ذبحها قبل يوم النحر او بيعها لا لبدل

او ما هو افضل منها وعندي ان الاحوط ان لا يبدلها بمثلها لان الاصل بقاءه على نيته فيها فلا يحسن له ابدالها وترك نيته الاولى فيها الا بارجع منها الا بامر اعتراه كاحتياج لاكل ولا يجد في حينه مثلها او ضيافة او نحو ذلك فلا كراهة ولو كان الابدال بمثلها فقط * وتلزم * حتى انه ان ضاعت بوجه لزمه مثلها او افضل والذي عندي انه لا بدل عليه ان ضاعت بلا تضييع لانه قد عينها * ان سماها * بلسانه * ضحية * ونواها * مطلقا * في العشر او قبلها * وقيل * تلزم * ان سماها في العشر لا قبلها * وله ابدالها وبيعها لشراء بشئها * وندب امر يد ذبح ضحيته مسح ظهرها بيده * اليعني لانه صلى الله عليه وسلم يستعمل يمينه في الاشياء الحسنة من جهة رأسها الى جهة ذنبها لان الرأس افضل الاجزاء الظاهرة ولان في جهتها اللحم الذي احبه صلى الله عليه وسلم وهو الكتف فليبدأ منه ولان المقدم افضل من المؤخر ولان المسح منه الى المؤخر يلبد صوفها او شعرها فيحسن واما من المؤخر الى المقدم فيثيرة وذلك المسح تبرك والبعر والبقرة في ذلك كالشاة * قائلا اللهم ان هذا قرباني وضحيته فقبلها مني فيذبحها بيده * وهذا مستحب * وجوز بغيره ان كان مسلما * اي موحدا والمتولى اولى وبعده الموقوف فيه منا وبعده المتبرأ منه وبعده المخلف وليس مراده بالجواز ان بعضا منع من ذلك واما الكتابي فلا يجوز ان يليها لك فان فعل فهي شاة لحم التصديق منها كسائر التصديق ولا تحرم لان ذبيحة الكتابي حلال اذا كان يعطي الجزية فلا يقدم على تحريمها في شأن الضحية بمجرد نهيه صلى الله عليه وسلم عن تولية الضحية اهل الذمة نعم النهي مختلف هل يدل على الفساد وهو الصحيح فهي ذبيحة خارجة عن حكم الضحية لكنها حلال وقيل لا يدل فهي ضحية ناقصة ونص الحديث في عبارة الشيخ ولو اهل ملتكم ولا تولوها اهل ذمتكم والامر في هذا الحديث للإباحة وشمل اهل ملتنا المخالف والنهي فيه للتحريم فاذا ولاها احد كتابيا فقد فعل محرما ولا تحرم به وفي بعض الآثار يكره للمسلم ان يذبح له ضحيته رجل من اهل الكتاب والكراهة فيه للتنزيه والنحر في ذلك كالذبح بل هو مراد للمصنف ان شاء الله بان اسعمل الخاص وهو الذبح في العام وهو التذكية * وبأكل منها

وتلزم ان سماها ضحية مطلقا وقيل ان سماها في العشر لا قبلها وندب لمزيد ذبح ضحيته مسح ظهرها بيده قائلا اللهم ان هذا قرباني وضحيته فقبلها مني فيذبحها بيده وجوز بغيره ان كان مسلما وبأكل منها

ويتصدق ويدخر ان شاء * الا ان لزمته فليصدق بها كلها * وكره بيع جلدتها وان سرقته بعد ذبح اجزائه اجماعا ولا يشارط قصابا * اي لا يقبل شرط قصاب وقصاب للنسب اي صاحب قصبة الذبح والنحر وهي آلة الذبح والنحر ومراد الذي يذبح او ينحر وكذا غيره لا يشارطه كمالك القصبة * في اخذ جلدتها وهي حية * بان يقول له القصاب لا اذبحها الا على ان تعطيني جلدتها * ولكن اذا ذبحت اعطاه له * فوائده * قال الشيخ امما عيل يحد ذابح الضحية الشفرة حيث لا تراها رفقا بها يضجها على الايسر مستقبلة ويذبحها بيمينه ويذكر الله ويكبره ويذبح ان يكون على وضوء وتوكل المرأة من يذبح لها وان ذبحت هي او الجنب او الحائض او العريان اضطوارا جاز وان ذبحت الشاة قائمة او لغير القبلة او بالشمال جاز ولا يؤمر بذلك ولا يعط من الضحية شيئا من ذبحها او سلقها او عالج شيئا من امرها لان ذلك بيع واذا ولدت الضحية فليذبح ولدها معها وان حدث بها عيب بعد الموت اجزأت وان سرقته قبل ان تموت فلا تجزي ويجوز الاتفاق بالضحية وبيعها مكروه وله ان يأكل هو واصحابه من ضحيته قبل يأكل الثلث ويتصدق الثلثين وقيل يأكل الاقل ويتصدق بالاكثر وقيل يتصدق بالجميع وقيل بالاقل وقيل ليس لصاحب البدنة منها الا ربعها اي ربع للقانع وربع للمعتر وربع للبائس الفقير وربع لصاحبها ومن اعطى نسكه رجلا واحدا خطأ واجزاءه وقيل لا يجوز الاكل الا من هدي المتعة وقيل يأكل من هدي الطوع ولا يأكل من هدي القدية ولا من جزاء الصيد وفي القواعد لا يأكل من الهدي الواجب وقيل يأكل منه الاجزاء الصيد ونذر المساكين وفدية الاذى وقيل لا يأكل من الواجب الا هدي المتعة وهدي القران اه وقيل يطعم من الضحية الفقير الثلث وارحامه الثلث وبأكل الثلث وعن ابن مسعود انه بعث بهديه مع علقمة فامرهم ان يأكل هو واصحابه ثلثا ويبيع ثلثا الى علقمة بن مسعود ثلثا ويطعم المساكين ثلثا وقال قوم من المسلمين انه انما وجب الاطعام على اصحاب المتعة التي ذبحوها في غير منى قبل يوم النحر بناء على جواز ذلك واصحاب المتعة التي كانت بمنى فيلزمهم ذبحها بها اذ لا وجه لخراجها عن منى واما غيرها مما هو ضحية لاجزاء ولا

ويتصدق ويدخر ان شاء وكره بيع جلدتها وان سرقته بعد ذبح اجزائه اجماعا ولا يشارط قصابا في اخذ جلدتها وهي حية ولكن اذا ذبحت اعطاه له

كفارة فيجوز ان لا يطعم منه احدا ويرده ان الجزاء والكفارة لا يأكل منها شيئا
فليس المراد في الآية الا الضحية والصحيح ان الاطعام من الضحية واجب للآثار
عن الصحابة في الاطعام ولان الاصل في الامر الوجوب ولا يحمل على غيره الا
لدليل وقرن الاطعام بالاكل غير الواجب لا يدل على عدم وجوب بل الامر بالاكل
للاباحة اذ قد يتوهم منه والامر بالاطعام على اصله من الوجوب وايضا الاكل
مباح والاطعام عبادة فيجوز اطعامها كلها ولو لم يميز اكلها كلها ولا نسلم ان المذاب
عليه اراقة الدم لذاتها بل بنية التصديق واداء السنة ولما لم يوقت ما يطعمون صح
ان يقال انما اطعموا اجزا ولو بضعة وكم من اوامر لم توقت فحملت على ادنى ما يسمى
باسم الشيء المأمور به فليس في عدم التوقيت ما يدل على عدم الوجوب واما ان
ذبح فسرقت بلا تضيق منه فلا تلزمه لانه لم يضيع وهكذا مالا يلزم اذا ضاع بلا
تضيق لم يلزم تجديده بل الامر كذلك في الوجوب المعين الذاتي اذا تلف ذاته بلا
تضيق لم يلزم اعادته فلا دليل على عدم وجوب الاطعام في عدم وجوب التجديد
اذا تلفت بعد الذبح وكذا لا دليل على ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم ملة ابيكم
ابراهيم حكاية للآية حين قراها فقالوا مالنا منها اي من الضحية المفهومة من قوله
عز و ملا ملة ابيكم ابراهيم فقال بكل شعرة من الصوف حسنة لان هذا اخبار
عن مجرد حسنات الشعر ولا شك ان الثواب يكون ايضا على الصدقة لكن لم يذكره
وايضا من ملة ابراهيم التصديق منها كما فعل ابراهيم والمسلمون بعده واما قول ابن
عمر يرفعه ما اتفق الناس نفقة اعظم من السفوح في هذا اليوم فالمراد لازم السفوح
ومسببه وهو الاطعام ولا نسلم ايضا ان الآية غير موقفة بل قد وقتت ان يأكل
ويطعم البائس الفقير وهو يشمل القانع والمعتد فكانت الآية ناصة على انها تقسم
اثلاثا وما استيسر من الهدي للتمتع شاة عند الجمهور وقيل بدنة او بقرة وان لم
يجد الهدي صام قال مالك اذا شرع في الصوم فلا هدي عليه ولو وجد وقيل ان
وجده قبل تمام الثلاثة الايام فعليه الهدي او في صوم السبعة فلا هدي عليه وان
لم يصم الثلاثة الا بعد يوم النحر فلا يجزيه الصوم وعليه الهدي اذا وجده وقيل
الحجازيون يصومون متى شاءوا وكان ابو موسى الاشعري بأمر بناته ان يذبحن

اصحابهن بايديهن ولا يذبح في ليالي منى بل في الايام واجازه قوم ولا يجوز بيع
لحم الضحية باتفاق واما غير اللحم كجلده وشعر وغير ذلك مما ينتفع به فلا يجوز
بيعه ايضا عند بعض وقيل يجوز بالدروص وقيل يجوز بالدراهم وغيرها وروي ان
جابر بن زيد يشترك مع اصحابه في البقرة ويأمرهم ببيع جلودها ويتصدق به اي
تارة ببيعه ويتصدق بشمنه وتارة يتصدق بجلدها او بشمنه ويحتمل ان يريدانه يتصدق
بشمن جلودها بعد بيعه قيل له فينتفع به قال نعم يعني بجلدها بدون ان يبيعه او
بشمنه بعد البيع والمشهور ان له ان ينتفع به بدون ان يبيعه ويحتمل كلام جابر وان
قدر على الذبح ولم يذبح حتى اعسرباع ولو من فضل ثيابه او اقترض او سأل
الناس فان حاق قبل الذبح فشاتان احدهما لحلقه والاخرى مئة * فصل بيم
البدن * في كلام الله ورسوله صلى الله عليه وسلم * ابلا وبقرا * وقيل لا يعم
البقر وسميت البدنة بدنة من بدن بدانة اي عظم بدنه او سمن وقيل هو اسم
يعمها لغة ويخص البعير شرعا ولا يختص ذلك الاسم ببعير نسك الحج او بقرته
بل هو لكل بعير او بقرة وقال الجوهرى هو ناقة او بقرة تسمن فتخر بمكة
* والهدي ماسبق لئلا يهلكه وان لم يقلد ولم يشعر * التقليد تعلق قشرة الشجر
عليه او نخل او غير ذلك يعلم به انه هدي والاشعار ان يشق جلده او يقطع فيخرج
الدم فيعلم انه هدي * وكره الشعار * لانه تعذيب قال عبد الله بن عبد العزيز
لا تشعر البدن لان الاشعار مثلة وظاهره التحريم ولعل مراده الكراهة فغيرها
المصنف والظاهر انه حرم ذلك والكراهة للتحريم ولا يصح شيء من ذلك لانه
صلى الله عليه وسلم قد اشعر وهو لا يفعل مكروها ولا محرما وسمي ذلك شعارا
لانه يعلم به انه هدي * وجوز في سنام * اي دروة * من ايسر * ويجوز
من امين كما فعل صلى الله عليه وسلم ولعل الربيع اقتصر على ذكر الايسر لحدث
وصله ولم يصله حديث الامين او لم يصله حديث اصلا فقال ذلك برأيه لان
فيه تعذيرا فخص الايسر ولان فيه تنجيها وضفته عند بعض ان يشق في
صفحة السنام نحو الرقبة الى المؤخر يقول عند ذلك بسم الله والله اكبر ويحلبها
ان شاء وقد اشعر صلى الله عليه وسلم في الامين وفلدها نملين وكان ابن عمر

* فصل *

يم البدن ابلا وبقرا
والهدي ماسبق لئلا يهلكه
وان لم يقلد ولم يشعر وكره
الشعار وجوز في سنام من
ايسر

يقلد بتعلين قبل ان يشعر قال بعض قومنا التقليد ان يجعل في عنق البعير او البدنة جبل ويلقى فيه نعلان ويجوز نعل واحد والنعلان افضل وقيل بكراهة تقليد النعل والاورار وقال ابن حبيب المالكي اجعل النعلان مما شئت وتقلد الغنم ايضا خلافا للاربع وبعض قومنا واختلف العلماء في الابل التي لا سنام لها والبقرة التي لها الاسنة هل تقلد او تشعر ومن لم يجد ما يقلد به فليدبروه مزاده او قريته ويستحب توجيه الهدي للقبلة حين التقليد قال ابن عمر ومالك سنة الهدي ان يساق من الحل ويوقف به في عرفة وان اشتراه من مكة فليقف به في عرفة وان لم يفعل لزمه البذل وقال الشافعي وقوف الهدي سنة لكن لا بدل على من لم يقف به سواء كان من الحل او من الحرم وقيل ليس سنة * وقيل من ساقه بلا اشعار * او تقليد * جازله الرجوع فيه وابداله مالم يقل * بلسانه * انه هدي * اي مالم يتلفظ في شأنه بما يدل انه هدي سواء قال انه هدي او قال هو هدي او هذا هدي او قال لاحد سقى هذا الهدي او ارعه او نحو ذلك فاذا قال شيئا من ذلك فلا رجوع ولا ابدال ومراده بالرجوع ترك الهدي اصلا ومراده بالهدي تجديد هدي بابداله به او بثمنه او بتجديده بغير ذلك * والحمل عايه وشرب لبنه بضرورة * وقيل ولو بلا ضرورة ثم رأيت هذا القول * وجوز مطلقا * فاذا اشعره او قلده فلا ينتفع بشيء من ذلك الا ان كان مضطرا وقيل ايضا ينتفع ولو غير مضطر ولا يضرب فصيلها في لبنها وسواء في ذلك كله الهدي الواجب وغير الواجب وقيل ينضح ضرع الهدي بالماء البارد فيذهب اللبن والا فليصدق به بعدري الولد ولا يشربه اصلا ويصدق قيل بجلال الهدي وخطامه ونماله وفسر بعضهم الانتفاع بها على عمومته من ركوب وحمل وكراه وشرب لبن ونحو ذلك وقصر الاجل المسمى بالتقليد او الاشعار في قوله تبارك وتعالى لكم فيها منافع الى اجل مسحي ومن قلده هديا في اشهر الحج لزمه الاحرام وان محتجب ما يجانب الحرم ولو لم يحرم كما افتي الزبيعي لام عمرو بن بني كعب بن الحارث اذ قلدها عبدها واشعرها بأمروها وهي على مرحلة من البصرة وهو اما واجب او تطوع فالواجب اما بنذر او تمتع او قران او احصار عن حج في قول * وقيل لا هدي على

وقيل من ساقه بلا اشعار
جازله الرجوع فيه وابداله
مالم يقل انه هدي والحمل
عليه وشرب لبنه بضرورة
وجوز مطلقا وهو اما واجب
او تطوع فالواجب اما
بنذر او تمتع او قران او
احصار عن حج في قول

القارن فقيه وحده الخلاف ولا خلاف في وجوبه على المتمتع والمحصن لنص القرآن بقوله في قول للمجموع لا الجميع او اراد رجوعه الى قران ولكنه اخبره والدليل هو القرآن * او لموجب كفارة * كقتل صيدا والقاء نفث ولبس مخيط ونغيطه رأس ومناولة الطيب وجماع وهو مفسد للوج وقطع شجر الحرم * وان عطب * بموت او ضلال او انكسار * في الطريق فقبل ان كان لها * اي للكفارة اي لموجبها والمراد بها حين رجوع الضمير اليها ماعدا قتل الصيد المشار اليه بقوله * او لجزاء * وماعدا القاء نفث الرأس المشار اليه بقوله * او فدية * ففي الكلام شبه استخدام * او صدقة * تعينت * بنذر لزم بدله ان مات * او انكسر مثلا بحيث لا يصل الحرم * او ضل فان عطب قبل دخول الحرم اكل منه صاحبه واطعم * من شاء وباع ان شاء وفعل ماشاء لان عليه بدله * وان نحر فيه * اي في الحرم * ولو قبل بلوغ البيت اجزاء * ولا يأكل منه * فان قدم مكة قبل ذي الحجة * بهدي صحيح او غليل * نحره فيها * وكفاه * وان قبل يومه * يوم النحر * ان شاء * ولو اول شوال وانما لا يجزي ان ذبحه او نحره قبل اشهر الحج * وصدقه * بشد الدال اي جملة صدقة كأنه قال تصدق به * ولا يأكل هو * ابرز الضمير تلويحا للحصر كأنه قال منع الاكل عنه فقط * منه * لوجوبه عليه بفعله فله ولكن ينبغي له ان يؤخره ليوم النحر * وان قدم به * بالهدي صحيحا او عطب * في العشرة * الاولى من ذي الحجة اي بلغ الحرم به فيها * فلا ينحره الا بمضى يوم النحر * ان كان يبقى لان خيف موته نحر * ويتصدق به وما هدي لله ولم يسم للمساكين * اي مانواه هديا لله او نواه وتلفظ ولم يذكر المساكين * وما لتطوع * نقل بان نواه صدقة او نوى وتلفظ ولم ينو هديا ولم يتلفظ ولم يذكر المساكين * او احصار * عن حج * او * عن حج وعمره * او عنها * ف * لم ينحره * يوم النحر ولما كل منه وليطعمه اكثره * وقيل اقله وقيل غير ذلك كما مر * وهدي التطوع ان ضل * لم يبدله * او * ابدله ان شاء * وان عطب قبل دخول الحرم فلينحره * ولعل اراد انه ضل ووجده وابدله اذ لم يجد ولم يدخل هو ولا بدله الحرم او وجده بعد رجوعه من الحج ووجده خارج الحرم * ثم

او لموجب كفارة وان عطب
في الطريق فقبل ان كان
لها والجزاء او فدية او صدقة
بنذر لزم بدله ان مات او
ضل فان عطب قبل دخول
الحرم اكل منه صاحبه واطعم
وان نحر فيه ولو قبل بلوغ
البيت اجزاء فان قدم مكة
قبل ذي الحجة نحره فيها
وان قبل يومه ان شاء
وصدقه ولا يأكل منه
وان قدم به في العشرة فلا
ينحره الا بمضى يوم النحر
ويتصدق به وما هدي لله
ولم يسم للمساكين وما لتطوع
او احصار او حج وعمره في يوم
النحر ولما كل منه وليطعم
اكثره وهدي التطوع ان
ضل او عطب قبل دخول
الحرم فلينحره ثم

يفمس نعله * اي نعل الهدي الذي قلده به او نعل رجله وهو الظاهر لان في الحديث او خفه * بدمه فيضرب به صفحته اليمنى * تحت سنامه * ليعرف انه هدي ولا يأكل منه هو ولا رفيقه ولا يأمر بأكله * لانه اذا امر بأكله فكأنه تصرف فيه بما شاء مع انه نسك لله وليس كبائع محله الذي يأمر صاحبه بأكله لان بالغ محله قد اجزاء فيأمر بأكله واما هذا فلا يأمر من حيث الاجزاء لانه لا يجزئه لكن لا تلزمه اعادته ولا من حيث سائر التصديق والملك لانه قد كان بنية الضحية روي عنه صلى الله عليه وسلم انه بعث مع علي هديا وامره ان عطب منها شي في الطريق نحره وغمس نعله او قال خفه في دمه وضرب به صفحته ليعلم انه هدي قال ولا تأكل منه شيئا ولا احد من رفقتك قالوا وهذا في التطوع والذبح في ذاك كالنحر وغير البعير كالبعير ولما منعه واصحابه الاكل علم انه لا يأمر بأكله لان مالا يجوز لا يؤمر به والمراد بالرفيق المرافق ولو لم يخلط زاد ولم يكن شريكا وعن عائشة له ولرفقته اكله اي وله ايضا الامر بأكله قالت اذا عطب الهدي فكلوه ولا تدعوه للكلاب والسباع فان كان واجبا فاهدوا مكانه وان لم يكن واجبا فان شئتم فاهدوا وان شئتم فلا تهدوا كما قال * ولا بدل عليه فان اكل ابدله * على القول بمنع الاكل منه بنفسه او بأمره او برفيقه * ما اكل منه * هو او رفيقه او من امره وقيل يبدله كله لا ما اكل منه فقط * وقيل انما يلزم البدل في الواجب ان اكل منه * وهل ما اكل فقط او كله قولان ايضا * وخير في غيره بدلا وتركه * وقول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه اذا اكلت من التطوع فابدل يشمل هدي التمتع المذكي قبل محله لعطيه والمذكي في محله واراد بالابدال ابدال ما اكل فقط وقيل الكل والصحيح انه ازمه ما اكل فقط فاذا اراد ابدال ما اكل مما لم يبلغ محله فانه يعطيه في محله ووقته لاني موضع عطب ونحوه مما ليس محلا للذبح ولا في وقت ليس له * وقيل * عن عطاء * كل هدي بلغ الحرم فقد بلغ محله * وجاز ذبحه وكفى صاحبه * الا هدي التمتع فلا بد ان يهرق بمنى يومه * اي يوم الا هراق او يوم النحر ولما صدق واحد * وزيد * عن عطاء فيما يشترط له منى ويوم النحر * هدي الاحصار * عن الحج وقال قوم يجوز نحر الهدي حيث شاء صاحبه

يفمس نعله بدمه فيضرب به صفحته اليمنى ليعرف انه هدي ولا يأكل منه هو ولا رفيقه ولا يأمر بأكله ولا يدل عليه فان اكل ابدله ما اكل منه وقيل انما يلزم البدل في الواجب ان اكل منه وخير في غيره بدلا وتركه وقيل كل هدي بلغ الحرم فقد بلغ محله الا هدي التمتع فلا بد ان يهرق بمنى يومه وزيد هدي الاحصار

الا هدي القران وجزاء الصيد فلا ينحر الا بالحرم ومن ساق هدي تطوع او غيره فتلف بعد ماساه فاشترى اخر وقلده ثم وجد الاول فله بيع الآخر واكله والافضل نحرهما جميعا وان نحره ثم وجد الاول فله اكله وبينه والافضل نحره ايضا على طريق الهدي وقال الربيع ان وجدته وباعه ثم نحر الاخير فليصدق بما زاد من قيمته على الاخير وان لم ترد فلا عليه وهذا في الواجب والتطوع وان وصل الهدي الواجب الى الحرم فنحره فلا يجزئه ان كسرت يده او رجله على ما مر قبل ان ينحر واجاز بعضهم نحر هدي المتعة في الحرم ولو قبل يوم النحر ولا شي فيما مات او ضل من اولاد الهدي بلا تضييع وما بقي نحر ولا شي في اولاده التي ولدها قبل تسميته هديا ومن باع ولد الهدي اشترى بثمنه هديا يذبحه او تصدق بثمنه وان مات احد الشركاء في الهدي فرضي ورثته بذبح الهدي عن الميت والشركاء اجزا عن الميت واذا ذبح احد الشركاء في الهدي اجزا ومن اراد العمرة فقط وساق هديا فلينحره ولينصرف لاهله وقيل لاضحية على هذا ومن قلده هديا او اشعره وساقه مريدا للبيت لم يلزمه الاحرام بحج او عمرة او بها وقال الربيع يلزمه ان يحرم بما شاء من ذلك واذا قلده او اشعره احد الشركاء فيه وهم امنون اليه لزمهم الاحرام على ما مر فان كانت عليهم قص اخرجوها من اسفلها او جنبها ولو بالشق ولا يلزم الاحرام بتقليد النعم * وتذبح البدن فائمة معقولة اليسرى وقيل بركة * ثلثا تضر الناس بالدم قال الله سبحانه وتعالى واذكروا اسم الله عليها صواف اي فائمة على ارجلها فيحمل على ما اذا لا يحصل ضرر لاحد لعدم حضور احد عندهما ولتحرزهم وهو امر اباحة لنعلم جواز ذبحها او نحرها فائمة لا ايجاب فمن خاف تضرر الناس بها نحرها بركة وكذا الذبح فقوله وقيل بركة بيان لكيفية الخروج عن المضرة اذا خيفت ويجوز ذبحها ونحرها بركة ولو كان لا يحصل ضرر لان الامر في الآية ليس بالايجاب * وجاز لمحتاج ان يأكل من كفارة غيره ان لم يكن رفيقه * وان كان رفيقه فلا يأكل من كفارته ولو لم يخلط معه زادا ولم يشتركا * وجوز ان لم تلزمه نفقته * وان لزمته نفقة احد لم يجز له ان يعطيه من كفارته او يأكل منها ولو لم يكن رفيقه الا ان كان يعطيه منها او يأكل وبزیده النفقة ومن اكل من هديه

وتذبح البدن فائمة معقولة اليسرى وقيل بركة وجاز لمحتاج ان يأكل من كفارة غيره ان لم يكن رفيقه وجوز ان لم تلزمه نفقته

الواجب لصيد او لغيره اطعم الفقير مثل ما اكل وقيل قيمة ما اكل وقيل غير ذلك
ككلمة ومن بلغ محل الهدى فاعطى المساكين هديه حيا وامرهم بذبحه فلم يذبحوه
فعلية بدله واجبا او تطوعا ويجوز بيع جلد ضحية التطوع والاحسن التصديق به
لا يبيع جلد الواجب ومن تمتع وذبح الضحية للحج اجزأته وشاتان افضل ولك ان
تعطي قومك من هديك ومن بعث هديا وسبقه الحج نحر في قابل وقيل يحزبه
ان يخرج بمكة ومن ذبح مهزولة لامخ فيها لنسكه فالبدل * فصل الحلق * او
التقصير * بعد النحر * ان كان له ما يذبح * وان بنورة * على كراهة وهي شيء
يتطلى به فينثر الشعر وهو الجبر والزرنيج يدقان ويخلطان بماء ويطبخان بالنار او
الشمس وخص النورة وهي الجبر بالذكر لانه الاكثر اذ اربعة اجزاء جيرا وجزءه ان
زرنيجا او جزء واحد زرنيجا * وعديم الشعر يجزى الموسى * على رأسه وكذا ان
حلق قبل النحر فليجرها عليه بعده وذلك على كيفية الحلق فيجزى ولا سيما انه
قد يوافق شعرة او اكثر ولو قصيرة لم يبق الا ما يلي الجلد او كانت قصيرة لا تنمو
ففي التاج من حلق او قصر قبل ان تموت ذبيحته لم يجز له وازمه دم وذبيحته تامة
ويجزى الموسى على رأسه بعد ان تموت وان لم يجز له فما لم يحل بعد اباحة الاحلال
لم تنفعه اباحته وقيل انه بحاله ما لم يحل مما احدث من موجب الجزاء فهو بحكم
الاحرام وازمه الجزاء وقبل لا يجب الاحلال الا بعد الخروج من الاحرام وانما
الحلق اباحة للاحلال وخروج عن الاحرام ومن حلق قبل الذبح لزمه دم ويجزى
الموسى على رأسه بعد الذبح وان لم يجز له عليه فهو قيل على احرامه وقيل لا يازمه
الا الدم الاول قال ويقصر المحرم من شعره قدر اصبع الى اربعة على قدر الشعر
وتقصير المرأة في العمرة قدر اصبعين او ثلاث وفي الحج عرض اربع وقيل تجمع
شعرها كله وتأخذ اطرافه وقيل تقصر في الحج اكثر من العمرة بلا حد وتأخذ
من عرض لحينه اكثر من طولها ومن اخذ من لحينه او ظفروه او غيرها قبل ان
يحلق او يقصر لزمه دم ومن حلق رأسه لا باذنه فهو حلق وان حلق محرم او قصر لمثله
لزم كلا دم وقيل مكروه وقيل لا بأس واقل ما يجزى في تقصير رأسه اكثره وقيل اصبع
فصاعدا على قدر شعره وقيل ثلاث شعرات وقيل لا يجزى الا تقصيره كله وعن بعض

* فصل *

الحلق بعد النحر وان
بنورة وعديم الشعر يجزى
الموسى

ان قصر مقدم رأسه اجزأه وان قصر موخره لم يجزه وعليه دم ان احل وقيل المرأة
اذا جاوز شعرها شحمة اذنها قصرت اصبعاً واصبعين ان جاوزها اكثر وثلاثة
ان طال ولا تقصير عليها قيل ان لم يبلغ شحمة اذنها وياخذ الرجل من لحينه ما بعد
قبضتين وقيل ما بعد قبضة * وندب بعده * اي بعد الحلق وكذا التقصير ان
يقول * اللهم بارك لي في تفثي * اي بارك لي في ثواب تفثي اي انه لي كما ينمو
الصغير فيكبر والقليل فيكثر * واغفر لي ذنبي واشكر خلقي * او تقصيري ان
قصر اي قبله واثبتني عليه * والا كشار من الحمد لله رب العالمين رب السموات
السبع ورب العرش العظيم وله الكبرياء في السموات والارض وهو العزيز الحكيم
في كل وقت ثم يمضي للزيارة وحل له غير النساء والطيب * والصيد * بالتجليل
الا صغر بعد الحلق * او التقصير بعد الذبح ومعنى تجليله انه قد حلق وكونه قد
حلق غير الحلق فلا يازم كون الشيء بعد نفسه وبعض يقول بالتجليل الا صغر
ويفسره بالحلق وهو وجه * وحل له * كل حلال غير صيد الحرم * فانه حرام
ابداً * بالا كبر وهو طواف الزيارة * والسعي * ولا حج لتاركة اذ هو ركن *
قال الشيخ اسماعيل وان لم يطف القارن لعمرة وطاف للزيارة يوم النحر وسعى
بين الصفا والمروة كفاه ذلك ومنع بعض الطواف الا بالطهارة ولا يجزى بمجابهة
او حيض ومن طاف لحجه يوم ورود مكة اعاده يوم النحر ولا عليه وان طاف
طوافين وسعى سعيين للحج والعمرة أساء وكفاه للعمرة واعاد للحج يوم النحر
ومن طاف للزيارة بمجابهة او حيض ونفر واحل فعليه حج من قابل ودم للاحلال
ودم لترك طواف الوداع ومن طاف بذلك للوداع ثم حجه وازمه دم ان احل ومن
قضى بعض عمرته في شوال فتمتع الا ان لم يكن في شوال الا الحلق او التقصير
وان طاف القارن اقل من سبعة لعمرة أتمه يوم النحر وركع واعاده وقيل لا يعيده
ويطوف للحج ويسعى له ثم يسعى لها وان احل فسد او لزمته شاة لها وبدنة له
ومن اخر سعي العمرة لليل جاز والتعجيل احب وان نسى الركوع وسعى واحداً
قدم وان عييت امرأته في السعي فذهب يكرى لها دابة جاز وبنا ومن ركع
لطواف الزيارة بعد العصر فليعد الركوع ولو بعد السعي ان سعى ومن جامع بعد

وندب بعده اللهم بارك لي
في تفثي واغفر لي ذنبي
واشكر خلقي والا كشار
من الحمد لله رب العالمين
رب السموات السبع ورب
العرش العظيم وله الكبرياء
في السموات والارض
وهو العزيز الحكيم في كل
وقت ثم يمضي للزيارة
وحل له غير النساء والطيب
بالتجليل الا صغر بعد الحلق
وكل حلال غير صيد الحرم
بالا كبر وهو طواف
الزيارة ولا حج لتاركة
اذ هو ركن

طواف الزيارة وقبل السعي فعليه دم وتم حجه وقيل ان خرج لبلده فبدنة ومن
جامع قبل طواف الزيارة فسد حجه وازمه دم ولا يمد للجماع حتى يزور ويطوف
وفي تفسير خمس مائة آية من جامع قبل طواف الزيارة فعليه بدنة وتم حجه
والمشهور فسادهم ولمن يطوف للزيارة شراء طعام قبله او بعده ومن اخر الزيارة
الى مضي التشرىق اساء ولا عليه ومن رجع لبلده قبل الزيارة فبدنة وقيل دم
ان لم يرجع قبل الحول وله الرجوع متى شاء ما لم يحل الحول او يجمع واذا كان
ذلك فسد حجه وازمه بدنة او دم * وتعجيلها * اي تعجيل الزيارة للطواف
* افضل والزاثر يفعل ما فعل بعمرته من دخول * من باب بني شيبه * وطواف
وسعي ودعاء وغير ذلك * كركعتي الطواف وشراب من ماء زمزم وتيان الملتزم
* ثم ينصرف لمنى بلا طواف تطوعا * اي بدون ان يطوف تطوعا * بعد الزيارة
واخطأ قيل طائف بعدها * اي بعد الزيارة للطواف فمقد طواف ولا دم عليه وقد استحب
بعض علمائنا ان يغتسل بمكة يوم الافاضة قبل دخول المسجد ويصلي فيه الظهر
ومن بلغ اهله ولم يجمع فليرجع ويطوف طواف الزيارة وازمه دم * ولا يبيت
بمكة * واجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل السقاية من اهل بيته ان يبيتوا
بمكة ليالي منى ومن زار وبات بمكة ساق هديا من حل لحرم وقيل لا شيء عليه
واساء وعن ابن عباس اذا رميت الجمرة فبت حيث شئت وكان الحسن لا يالي
اذا زار ان يبيت بمكة وعندنا من بات بها بعد الزيارة او نام بها مطمئنا لزمه دم * وبيت
بمنى ايام التشرىق * تشرىق اللحم وهو شقه او تقديده او جعله لشرق الشمس
وبذلك سميت تلك الايام وقيل لان المدي لا ينحرق حتى تشرق الشمس وهي ثلاثة
ايام بعد يوم النحر وياتي ان شاء الله حكم من لم يبيت بمنى ومركلام فيه انفا * ويرمي الجمار
بعد الزوال * ماشيا واجيز رميها ركبا ولو جرة العقبة يوم النحر كما روي انه صلى الله
عليه وسلم رماها يوم النحر راكبا وقال خذوا عني مناسككم لعلي لا احج بعد حجي
هذا او قال بعد حجتي هذه ولا يرمى يوم النحر غير جرة العقبة وترى قبل الزوال
واما غيرها فالسنة رميها في الايام الثلاثة بعد يوم النحر بعد الزوال وان رماها
قبل الزوال اعاد رميها عند الجمود بعد الزوال وقال محمد بن علي رمي الجمار من طلوع

الشمس الى غروبها ومن تعمدا تأخير رمي جرة العقبة الى الليل رماها وعليه دم
وبه قال مالك وعن ابن عمر لا يرميها حتى تزول الشمس من الغد وقال ابو حنيفة
ان رماها ليلا فلا عليه وان تركها للغد فعليه دم ومن اخر جرة العقبة يوم النحر
للزوال لزمه دم عند من قال يجب رميها قبل الزوال وقيل ان اخرها لليل والنامي
يرمي اذا ذكر ولو ليلا وقيل من لم يرميها قبل الزوال فليؤخرها للغد ويرميها بعد
الطلوع ويرميها مع الجمرتين ايضا بعد الزوال * ونذب بطهارة وسن ابتداءه من
الجمرة الموالية للشرق * وهي التي تلي السوق الى مسجد منى وهي الاولى بالنسبة
اليهم اذا اتوا من عرفات ومزدلفة وجمع * بد * حصيات * سبع * بد * تكبير *
وحملة مع كل حصاة * كما مر * في جرة العقبة يوم النحر * فاذا فرغ تقدمها *
وتركها خافه ولا يقف عنها * واستقبل القبلة * ووقف * ودعا بما دعا به على
الصفا والمروة * او اكثر او اقل او بغيره ولكن الاولى الاكثر واطلة القيام ويكون
صوته في ذلك اخفض منه في الصفا والمروة * يفعل ذلك * مرات * ثلاثا *
كأنه اراد بفعل ذلك ثلاثا ان يدعو بذلك الدعاء ثلاث مرات وهو في كل مرة
منها متقدم عن الجمرة مستقبل وهي عبارة موهمة تجدد التقدم والاستقبال وليس
كذلك * ثم يمضي * عنها ذات الشمال * للوسطى ويجعلها يمينه ويرميها * وقيل
بأبي الوسطى من بطن الوادي ويقف امامها ووجهه الى الكعبة * فاذا فرغ تقدمها
يسار عند المسبل * ويكون هابطا في الوادي عن يسارها وهي عن يمين الذهاب
الى مكة قد جاوزها كذا قيل * ودعا كذلك * بما دعا على الصفا والمروة ثلاثا
وقيل يكون وقوفه عندما اكثر من وقوفه عند الاولى * ثم يأتي جرة العقبة *
وهي الاولى بالنسبة لمن اتى من مكة ويقال لها الجمرة القصوى * ويرميها من بطن
الوادي * وهو افضل ويجوز من غيره وقيل لا يجوز الا من غيره * فاذا فرغ انصرف
من حيث جاء * ويجوز من حيث شاء * بلا وقوف * كما يقف بمذرمي الجمرتين
الاولين في بعيد منهما داعيا فيه * يفعل ذلك ايام التشرىق * وذكر الشيخ
اسماعيل انه لا يستحب الركوب لرمي الجمار الا المريض والشيخ الكبير واول من
ركب للجمار معاوية وانه لا يذهب اليها احد الا وهو متوضئ وان شاء اغتسل وانه

وتعجيلها افضل والزاثر
يفعل ما فعل بعمرته من
دخول وطواف وسعي
ودعاء وغير ذلك ثم
ينصرف لمنى بلا طواف
تطوعا بعد الزيارة واخطأ
قيل طائف بعدها ولا
يبيت بمكة وبيت بمنى
ايام التشرىق ويرمي
الجمار بعد الزوال

ونذب بطهارة وسن ابتداءه
من الجمرة الموالية للشرق
بسمع وتكبير كما مر فاذا
فرغ تقدمها واستقبل القبلة
ودعا بما دعا به على الصفا
والمروة بفعل ذلك ثلاثا
يمضي الوسطى ويجعلها يمينه
ويرميها فاذا فرغ تقدمها
يسارا عند المسبل ودعا
كذلك ثم يأتي جرة العقبة
ويرميها من بطن الوادي فاذا
فرغ انصرف من حيث
جاء بلا وقوف يفعل ذلك
ايام التشرىق

يدنو الى كل حتى يركب اول الحصى لكن جرة العقبة وهي التي ترمى اخرا في
الايام الثلاثة يرميها من بطن الوادي وان رمي الحصيات متتابع بتكبير وحمدلة
وان الربيع قال يكره رمي الجمار قبل الزوال واجزاه وان لم يرم في اليوم الاول
والثاني رمى في الثالث بحصى الايام كلها بان يرمي سبعا سبعا الى اخرهن ثم
يعيدهن كذلك الى ان ينقضي العدد وقيل له ان يرمي كلا بعددها من الحصى
بوقوف وان من اتى جرة العقبة من العقبة ثم انحدر الى المسيل فرماها منه ثم دنى
منها فصعد واخذ طريق العقبة فلا بأس عليه وان من انتقض وضوؤه في رمي
الجمار اتم رميه كذلك ولكن لا يذهب الى الجمار الا متوضاً ومن مضى لرمي الجمار
فمضى جهده حتى غربت الشمس فلا عليه لا يكف الله نفساً الا وسعها وذكري في
التاج انه يرمي جرة العقبة من بطن الوادي ويجزئه ان رماها من غيره واذا رماها
رجع من حيث جاء وان لم يمكنه واخذ طريقاً في العقبة فلا عليه ويفعل هذا يوم
النحر ولا تحديد في غيرها ورميها من بطن الوادي على كل حال وقيل ذلك حد
لها في غير يوم النحر ايضاً وان من رمى بكبار خالف السنة واجزته ولا يجوز الرمي
بلؤلؤ او در او عظم او شيء غير الحصى ويجوز الرمي بحجارة صغار مكسورة من
حجر والصغير من اصله افضل وان وقف عند الجمرة وطرح الحصى عليها طرحا
اجزاه لان دنى منها ووضعها ورمى ماشيا افضل ويجوز راكبا وجاز رمي
العقبة يوم النحر راكبا لا فيما بعده الا من عذر وندب لمن رماها فيه ان يصلي
ركعتين بمسجد الخيف ان امكنه والا ففي رحله ولا يكبر فيهما تكبير العيد اه
ولا يصلي على جرة ولا على الصفا والمروة ولا تنقل حجارة الصفا والمروة ولا يؤخذ
تراب الحرم او حجره للحل ولا اراكه او غيره ويكره ادخال حجر الحل او ترابه فيه
فاذا فرغ في الثالث ان لم يتعجل او الثاني ان تعجل راح مع الناس لمكة
واقام بها ماشاء وليكثر من الطواف وسن المبيت بمنى لياليها ورخص لراع ان
يبست في غير منى ويصح لرمي العقبة يوم النحر وان يبست في غيره ويجزئ في وقت
رمي الجمار ليرميها وقيل رخصة الراعي انما هي ان يؤخروا رمي اليوم الاول بعد
النحر للثاني وقيل انما هي ان يجمع يومين في يوم ومن فاتته رمي امس قضاء اول

فاذا فرغ في الثالث او الثاني
ان تعجل راح مع الناس لمكة
واقام بها ماشاء وليكثر من
الطواف وسن المبيت بمنى
لياليها ورخص لراع ومن
فاتته رمي امس قضاء اول

النهار وجاز تأخيره للزوال واجاز بعض رميها ولو ليلا بلا خوف الاجرة العقبة
فالاولى لمن فاتته يوم النحر ان يرميها قبل الزوال ان تذكرها او ادركها وقيل ان
تذكرها ولو ليلا او ادركها فيه رماها فيه ولا يفوت الرمي ما كانت ايام
التشريق الاجرة العقبة يوم النحر فقيل تفوت بانقضاء اليوم ويلزم عليها الدم
وقيل لا تفوت ما كانت تلك الايام ايضاً وقد مر مرارا رميها ليلا بعد يوم النحر
ونهارا كذلك ولا ترمى جرة العقبة ليلا لالخوف ولا اضعف وجاز
رميها ليلا لخوف او اضعف ومن رماها بعد الفجر وقبل طلوع الشمس اساء ولا
عليه ومن رماها ليلا لالخوف ولم يعده حتى فات وقفة على الخلف السابق قدم
ويجوز ايضاً رمي الجمار كلها ليلا لخوف والوقوف عطف على المبيت عند
الاولى والوسطى والاخيرة وهي جرة العقبة وتسمى القصوى والكبرى والمراد
بالوقوف عند الاولى والوسطى الوقوف بعد رميها في موضع يبعد عنهما وعن
الرايين بعد اتم وسطا ففيه بعض قرب منهما ولذلك عذر بعد وان لم يقف ولم يدع
فلا شيء عليه والترتيب عطف على المبيت او على الوقوف وسن الرمي
بعد الزوال للجمرات الثلاث واما جرة العقبة فتربي يوم النحر وحدها قبله وسن
التكبير مع كل زمية لا قبلها ولا بعدها وكون رمي جرة العقبة من بطن الوادي كما
فل صلى الله عليه وسلم ذلك كله وندب اعادة منكس بان بدأ من الاخيرة
ثم الوسطى وختم بالاولى او بدأ من الوسطى ثم الاخيرة وختم بالاولى او بدأ من
الاخيرة ثم الاولى وختم بالوسطى او بدأ بالوسطى ثم الاولى وختم بالاخيرة او بدأ
بالاولى ثم الاخيرة وختم بالوسطى وان لم يعد فلا عليه وقيل تجب الاعادة وان لم
يعد قدم وكونه عطف على المبيت او على الترتيب بسبع تكبير كما تقدم
فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه والتأخير افضل
ولكن الآية تخير ورد على الجاهلية في تأثيم بعضهم المتعجل في اليومين وبعضهم
التأخر وعلى كل حال فالذهاب عن منى انما هو بعد الزوال عقب الرمي او بمهلة
وزعم بعض قومنا ان التعجل في الثاني قبل طلوع الفجر ولا رمي فيه عنده ولا في
الثالث اذا تعجل وقال ابو حنيفة يجوز ان تأخر ان يرمي قبل الزوال في الثالث

النهار وجاز تأخيره للزوال
ولا يفوت ما كانت ايام
التشريق الاجرة العقبة ولا
تومي ليلا لالخوف والوقوف
عند الاولى والوسطى لا
الاخيرة والترتيب وندب
اعادة منكس وكونه بسبع
بتكبير فمن تعجل في يومين
فلا اثم عليه

﴿وجاز الخروج من منى مع النفر الاول﴾ اي القوم الاول في الذهاب عن منى
والثاني هو من يذهب في الثالث والقاء مفتوحة وهو اسم ويجوز كونه جمع نافر
وافرد نعمته نظرا للفظه على هذا الوجه الاخير وهو ضعيف ويجوز كونه مصدرا
حينئذ يجوز اسكان فاه اي مع النفور الاول الصادر من الناس النافرين في الثاني
﴿بشبي﴾ اليوم ﴿الثاني﴾ لا بعد طلوع شمس وبعد رميهم خلافا لبعض قومنا
كما مر ومراد المصنف بالشبي ما بعد الزوال اي يرمي وينفر بعد الرمي ولا يصح
رميهم الا بعد الزوال ومن اجاز رميهم قبله اجاز النفر قبله بعد الرمي ﴿ودفن﴾
باسكان الفاء عطفا على الخروج ﴿باقي الحصى باصل جرة العقبة﴾ ان نفر في
الثاني وان لم يدفنها بل صاحبها او القاها او اعطاها غيره يرمي بها او التقط من
اول ليومين بعد العيد مع سبع العيد فلا بأس ﴿وان ادركه الليل قبل الخروج﴾
من حد منى ﴿لزمه القعود لثالث ثم يمضي للوداع﴾ وداع البيت بطواف ان
اراد الخروج من مكة والا قعد بمكة ماشاء بطواف ويجوز التعجل لمكي وغيره ولمن
اراد الخروج عن مكة وغيره واما النفر من مكة فيجوز ايضا بعد زوال الثاني وفي
زوال الثالث بعد الطواف والوداع وقيل من نفر في الاول قبل الزوال لزمه ثلاثة
دمااء لخروجه في ذلك الوقت وقيل دمان دم للثاني ودم للثالث وقيل واحد لليوم
الثاني لجواز النفر قبل الثالث وان نفر بعد مغيب الثاني لزمه ثلاثة دمااء ومعنى
فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه انه لا اثم عليه في تعجله
ولا في تأخره اي هما سواء في عدم الاثم وذلك تأكيد في نفي الاثم عن المتعجل
كما لا اثم على المتأخر كذلك لا اثم على المتعجل اذ ربما يتوهم ان على المتعجل اثما كذا
ظهر لي فليس ذلك تسوية في الاجر اذ لا شك ان المتأخر له زيادة عمل فيكون له
زيادة ثواب وهكذا اذا قلنا انهم كانوا في المجاهلية بعض يؤثم المتعجل وبعض يؤثم
المتأخر فرد عليهم ربنا جل جلاله بانه لا اثم على احدهما في ذلك وقال الشيخ عن
ابن مسعود انه ليس الاثم المنفي في التأخر والتعجل بل المعنى ان كلا من المتعجل
والمتأخر ينصرف مغفورة ذنوبه ﴿باب﴾ في فوات الحج وغير ذلك ﴿من
فاته﴾ الاحرام من الميقات رجع اليه ان امكنه والا احرم من مكانه وقيل لا حرج لمن

وجاز الخروج من منى مع
النفر الاول بشبي الثاني
ودفن باقي الحصى باصل
جرة العقبة وان ادركه
الليل قبل الخروج لزمه القعود
لثالث ثم يمضي للوداع
﴿باب﴾

من فاته

لم يحرم منه ومن خرج من منى قبل طلوع الشمس لزمه دم عندي لانه خالف
السنة لان اللبس فيه الى طلوعها سنة واجبة مأور بها بخلاف بها المشركين وكذا
الخروج من المشعر الحرام الى منى هو قبل طلوعها سنة يلزم بتركها دم ولم يذكر
بعض فيها دما ومن شرع في الافاضة من عرفات قبل الغروب ولم يخرج من حدها حتى
غربت فلا حرج له لاننا مرنا في الحديث ان وقف الى الغروب ومن شرع في الافاضة لم يصدق
عليه انه واقف او لا يثبت كذا ظهر لي ومن فاته ﴿الوقوف بعرفات فعل بمنى ما يفعله
الحاج﴾ قيل وزار بطواف وسعى بنية اتمام الحج مع انه لا يجزيه كما ان من فسد
صوم يومه في رمضان يلزمه اتمام صوم ذلك اليوم ولو كان لا يجزيه وذلك قول
عمر بن الخطاب لكن لم يلزمه عمر مجانبه الصيد والنساء بل اطلق انه يحل بعد ان
يفعل ما يفعله الحاج وهو خلاف ما ذكره المصنف من انه يجتنبها فجعله كمن احل
الاحلال الاصغر ولا هدي عليه على القولين والزمه ابن عمر الهدي من قابل مع
الحج واتفق الاقوال الثلاثة على لزوم الحج من قابل ان كان فرضا وخالف ابن
عمر القولين بقوله انه ينوي عمرة وكذا قال ابو عبيدة والربيع وابو نوح انه يصنع
ما يصنع الناس وينويه عمرة ويحل ولم يلزموه هذا كما لزمه ابن عمر ولم يمنعوه هم ولا
هو عن النساء والصيد وكل من لزمه الحج من قابل ولم يحج لم يتجدد عليه لزوم
شيء بل لزمه ما لزمه قبل فقط والحج في ذمته ﴿وراح﴾ ذهب متى شاء واصله
الذهاب في العشي ﴿بلده﴾ بعد وداع ان وزار البيت وقعد بمكة بعد منى او
كان فيها قبل عرفات وقيل لاشيء من افعال الحج بعد فوات عرفات ﴿ولا
يصيب صيدا ولا نساء﴾ وجاهله الطيب والقاء التفت وتغطية الرأس ولباس
مانعي عنه المحرم وقيل له ما للمحل كله ﴿حتى يحج من قابل﴾ ولا هدي عليه وقد
يقال مراده اذ لم يجعل عليه هديا انه بقي على احرامه وقيل يمنع من كل ما يمنع منه
المحرم وان فعل ما منع منه المحرم فالفدية وهو ضعيف متروك ﴿وقيل﴾ اي قل
ابن عمر ﴿ان وقف بها ليلة جمع قبل الفجر ادركه﴾ قيل ولو لم يدرك صلاة
الفجر مع الناس يجمع او اراد انه يعتصر عمرة الحج من قابل مع الحج ﴿والا﴾ يقف
بها ليلا لعدم وصوله بذلك او لعدم ﴿احرم بعمره من مكانه﴾ ولو كان في المحرم

الوقوف بعرفات فعل
بمنى ما يفعله الحاج وراح
بلده ولا يصيب صيدا
ولا نساء حتى يحج من
قابل وقيل ان وقف بها
ليلة جمع قبل الفجر ادركه
والا احرم بعمره من مكانه

لانه قد احرم من قبل بالحج كما جاز لمن احرم بالحج ان يردّه عمرة ولو في داخل الحرم * ويعتمر * اي يقضي تلك العمرة التي احرم بها * ولزمه * على هذا القول * هدي وحج من قابل * وقيل لا حج عليه ان لم تلزمه فريضة حج قبل ذلك * وعليه * اي على القول بان يحرم بعمرة * فيحل من احرامه * بالحج بانقضاء العمرة والحلق لها او بالتقصير * مع لزوم الهدي كالمحصر * عن حج او عمرة بعد الاحرام يلزمه الهدي والتجنب عن الصيد والنساء الى ان يحج في القابل ان احصر عن الحج بعد الاحرام * لان الاحرام بالحج لا ينعقد في غير اشهره * تعليل لقوله يحرم بعمرة والمراد بانعقاد الاحرام بالحج ما يشمل ابتداءه وما يشمل اتمامه فبذلك يصح التعليل فكأنه قال لا يصح له اتمام الحج في السنة لذهاب ما يتم به وهو الوقوف اي لا يستمر انعقاده ولا يحرم الا بالعمرة لان ذلك ليس وقت الاحرام بحج فافهم * مع انه * اي المحصر او الشأن * قيل فيه * اي في المحصر * انه يبعثه * اي الهدي ان كان معه * فاذا نحر عنه حل له غير النساء والصيد * وبواعده اي وقت يذبح والا احتاط بتأخير حكم الاحلال وكذا كل من غاب عن هديه وان فعل ما منع منه قبل ان يذبح عنه اعاد هديا * كمن هو بمنى * ذبح وحلق ولم يزر فاته حل له غير النساء والصيد على ما مر * مع انه * اي من هو بمنى * قد شهد عرفات وجما ورمى * فالذي فاته الوقوف اولى بان يحرم عليه الصيد والنساء حتى يحج من قابل او حتى يعتمر ويحل منها وكذا المحصر لانها لم يفعلها من الحج ما فعله من كان بمنى وقيل في المحصر لا يحرم عليه الصيد والنساء اذا حل * وقال ابو عبيدة وابونوح والربيع * لا حج لمن فاته الوقوف بها ولا يصنع كالناس * اي يفعل ما بقي من افعال الحج على ما مر * ويجعله عمرة * يجعله من حيث الطواف والسعي عمرة والحلق او التقصير يقصدها بذلك فقط لا يرميه الذي يرمي * ثم يحل من احرامه * الا ان قال محلي حيث حبست فليحل من حيث حبس * فان كان * الاحرام * في الواجب اعاده * وقيل يعيده ولو في غير الواجب * وقيل * اي ذكر * من احرم بحج فقال ان لم تكن حجة * بالرفع على ان كون تام لا نقص * فعمرة * اي ففعل

ويعتمر وازمه هدي وحج من قابل وعليه فيحل من احرامه مع لزوم الهدي كالمحصر لان الاحرام بالحج لا ينعقد في غير اشهره مع انه قيل فيه انه يبعثه فاذا نحر عنه حل له غير النساء والصيد كمن هو بمنى مع انه قد شهد عرفات وجما ورمى ولا حج لمن فاته الوقوف بها ولا يصنع كالناس ويجعله عمرة ثم يحل من احرامه فان كان في الواجب اعاده وقيل من احرم بحج فقال ان لم تكن حجة فعمرة

عمرة * ان تمت لي والا فحيت حبست فهو محله * ظاهر هذه العبارة ان حيث ميتدا لاجازة بعضهم تصرفه والجملة خبره مقرونة بالقاء لانه شبهه باسم الشرط عموما وابها ما او هو امم شرط ولو لم يقون بما كما اجازته بعض والضمير بعد القاء المذكورة عائد لحيت وهاء محله عائدة لمن احرم ففيه التفات من المصنف في كلام غيره كما تقول هندا في حائض وتقول انت قالت هندا في حائض والاصل فهو محلي واني حائضة وان ارجعت الهاء للحج فلا التفات اي فهو محل الحج ومعنى كونه محل الحج انه مباقة الذي الزم نفسي سواء * صح نواه * خبر من او جوابها * ولا تلزمه كفارة * هدي * ان حبس ويحل من احرامه * حيث حبس ولم يرج التسريح * ان لم يكن معه هدي والا فحتى يبلغ محله * وهو الحرم ولو قبل يوم منى او في غير منى * ويجوز له ان يعمر بحج * وينوي انه * ان ليسر * فهو حج * وان حبس عنه فله * فعمرة * يعني عن هذا قوله من احرم بحج فقال ان لم الخ وذكر الشيخ اسماعيل ان من فاته الحج بقوات ركن او بقلط في الزمان او يحل او نسيان او فعل فعلية القضاء والهدي كلاهما من قابل وقيل لا يجب عليه الا الحج من قابل وذلك في الواجب والنفل وقيل لا قضاء عليه ولا هدي الا في الواجب وان المحصر بعدد ويحل من عمرته او حجته حيث احصر عند الجمهور وقال اصحابنا المحصر عن عمرة بعدد او مرض يبعث هديه الى الحرم ان لم يصد فيه ينحر في يوم معلوم فيتحلل من احرامه اذا مضى ذلك اليوم وان كان في الحرم ذبحه حيث كان ويحل له غير النساء والصيد واما فلا حتى يطوف بالبيت من عام قابل او بعده لعمرته لوجوب قضاءها والمحصر عن حج او عنها فانما يتحل اذا نحر عنه هديه يوم النحر او يقوته الحج فيجعلها عمرة فاذا نحر عنه يوم النحر حل له كل شيء الا النساء والصيد والطيب حتى يحج من قابل وان لم يكن مع المحصر عن الحج بمرض هدي فلا يحل حتى يقوت وقت الحج وقيل حتى يصح ويحج وقال قوم لا هدي على محصر بعدد وان كان معه هدي فلينحره حيث احل وقيل عليه هدي ينحره حيث احل وقيل لا ينحره الا في الحرم واذا احل المحصر عن العمرة بالعدو فليس عليه اعادة العمرة وقيل عليه الاعادة وبه قال

ان تمت لي والا فحيت حبست فهو محله صح نواه ولا تلزمه كفارة ان حبس ويحل من احرامه ان لم يكن معه هدي والا فحتى يبلغ محله ويجوز له ان يعمر بحج ان ليسر وان حبس عنه فعمرة

ابو حنيفة والمحصر بمرض لا يحل عند المجازين الا بالطواف بالبيت والسعي الا
اذا فاته الحج بطول مرضه انقلب عمرة وهو قول ابن عباس وعائشة وقيل يرسل
هديه ويقدر يوم نحره ويحل فيه وهو قول العراقيين وعنه صلى الله عليه وسلم من
كسر او عرج فقد حل وعليه حجة اخرى واكثر العلماء على ان عليه هديا وقالت
الظاهرية ليس عليه لان الآية نزلت في المحصر بالعدو ومن فاته الحج بخطا في
عدد الايام او الحفاء هلال او غير ذلك من الاعذار فحكمه حكم المحصر بمرض
ان بقي على احرامه حتى يجمع من قابل فلا هدي عليه وان تحلل بعرفة فعليه هدي
المحصر وهدي المنة وان حل في اشهر الحج بعمرة فعليه هدي ثالث والحق ان من
احل بعمرة لزمه هدي واحد كما هو قول او لا هدي عليه لانه اذا حل بعمرة
فالبديل قائم مقام المبدل منه فكانه قد احرم بالعمرة ابتداء فليس كمن رفض احرامه
لا الى شيء والظاهر انه لا فرق بين المحصر بالعدو والمحصر بالمرض ونحوه وبه
قال ابو حنيفة وقال الشافعي ومالك المراد في الآية محصر العدو فقط قال ابن
عباس لا حصر الا حصر العدو وحديث ابي حنيفة من كسر او عرج الخ ما اول بما
اذا شرط الاحلال بذلك واكثر العلماء ان المحصر بذبح هديه في محله وقال ابو
حنيفة لا يذبح الا في الحرم ومن ارسل هديه لينحر وقد حصر فليوقت لناحره
وقفا فاذا تم احل وينبغي ان يتأخر احلاله عن الوقت احتياطا وفي كتاب الخمس
مائة اية المحصر بالحج ولم يجد هديا ولا ثمنه يصوم ثلاثة ايام في العشر وسبعة
بعد ايام التشريق ويهدي ويجمع من قابل وان لم يجد هديا من قابل فعليه مع الحرم
قيمته طعاما او صياما وكان عطاء يقول لا يحل المحصر بالحج حتى يطوف بالبيت
او ينحر عنه الهدي بمكة وقال بعض المالكية لا يتحلل الا ان لم يبق له الا مالا
يدرك فيه الحج بول اشهب لا يحل الى يوم النحر ولا يقطع التلبية حتى يروح
الناس الى عرفات وقيل بعضهم لا يكون له التحلل الا ان لم يعلم انه يحصر بالعدو
او علم وشرط انه يحل متى حصر وفي اثر المالكية ان احصر بعد الوقوف تم حجه
ولا يحل الا بطواف الافاضة وعليه هدي بما منع عنه من المناسك وقال ابو الوليد ياتي بها
قد راعى من المناسك بعد عرفة وانظر اياما فان زال العدو فليزدد والا انصرف حلالا وذكر

في التاج والقارن المحصور يبعث هديين يحل اذا نحر في وقت يعينه لناحر والاحصار
يكون ولو باضلال راحلة او ذهاب زاد او لدغ ولا يقرب النساء والصين حتى يعيد
ما احرم به وان بعث بهدي فهلك ولم يعلم وحاق او قصر عند مواعده احل وبعث
هديا اخر وان لم يجد من يبعثه معه صام كالغادم وقيل تجب بدنة على من فاته الحج
وتجزي شاة عن المحصور ويحرم على المحصور المفرد ما حرم على اهل منى حتى يطوف
وقيل لا يحرم عنه شيء وان مات احد في طريق الحج لزمه الايضاء بالتمه الا ان
خرج اليه حين لزمه بلا تفریط ومن لم يصم السبعة لتمتع حتى مات وقد اوصى
بها ففعل من صام عنه اجزاء ويحكم على ورثته بصومها ان ترك مالا او بان
يستأجروا صائما ومن اخذ حجة غيره لم يلزمه ان يعتزم ومن لزمه صومها جازله
الطيب والوطىء ولو قبل صومها وان اغني على الواقف بعد الزوال * بعرفة *
او وقع عليه مانع كجنون * او حبس * بعد الوقوف في بعض الزمان بعد الزوال
* حتى مضت ايام منى تم حجه ولا يخرج الى أهله مثلا * حتى يزور * وان
خرج ولم يصل أهله ولم يجمع فليرجع وان وصله او جامع اعاد الحج وخص بعض
ان يلزمه دم وتقدم كلام في ذلك * ومن مات بعد وقوفه * ولو بعض من المدة بعد
الزوال * ومعه وليه او رفيقه * او مسلم او موحد * وأتم عنه الباقي * من رمي
وطواف وسعي * جاز * وان مات بعد الوقوف وقبل وقت الافاضة فقبل قد حج
ويتم عنه ما بقي من المناسك غير بقية الوقوف الا ان اتمه من ليس بواقف وقيل
لا يصح اتمام بقية الوقوف ويتم ما بعده وقيل لا يتم اصلا لعدم كمال وقوفه * ويؤتم
نفسه في الرمي والزياره * والسعي ويرجع بعد ذلك لمنى يرمي عن الميت ثم يزور عنه وكذلك
ان اراد الرمي والزياره على من لا يقدر على الرمي والزياره ولو محمولا لانه قد دخل
في الحج لنفسه فلا يفصل بين اعمال حجه ببعض اعمال الحج لغيره وان كان لم
يجز قبل صدق عليه ايضا انه حج لغيره قبل ان يحج لنفسه وهو ممنوع على خلاف
فيه وذكر الشيخ اسماعيل ان من اراد الرمي عن مريض لا يقدر على الرمي قال بعض
العلماء ياخذ اثنتين واربعين حصاة كل يوم ويرمي في كل جرة بأربع عشرة يبدأ
بنفسه وقال بعض اصحابنا يرمي الجمار كلها لنفسه ويؤمن للمريض بعد ذلك

وان اغني على الواقف
بعرفة او حبس حتى مضت
ايام منى تم حجه ولا
يخرج حتى يزور من مات
بعد وقوفه ومعه وليه
او رفيقه وانتم عنه الباقي
جاز ويقدم نفسه في
الرمي والزياره

ومن لم يقف * يلبث ولو قاعدا * يجمع ازمه دم * على المختار * وازم قيل ايضا
من وقف * به * ولم يدع به ومن لم يبت ايضا وتارك الافاضة من المشعر الى
الطلوع * طلوع الشمس عمدا او نسيانا لا اضطرارا * و * تارك * رمي جرة
العقبة يوم النحر ولا يضر الذبح قبل الرمي ولا يؤمر به * بل ينهي عنه نهي تنزيه
لانه مكروه وقيل ازم به دم * وازم حالقا * او مقصرا * قبله * اي قبل الذبح
وقيل لا * وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي جاء رجل الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله لم اشعر فخلقت قبل ان اذبح قل اذبح ولا حرج
وجاء * اخر فقال يا رسول الله لم اشعر فخرت قبل ان ارمي فقال ارم ولا حرج
قال فما سئل في ذلك اليوم وهو يوم النحر من حجة الوداع عن شيء الا قال ولا
حرج فقيل لا دم على من فعل ذلك عمدا او نسيانا ولا بدل لما اخطأ به وقال
الربيع عن ابي عبيدة ربهما الله ان ذلك ترخيص منه صلى الله عليه وسلم خاص
بذلك اليوم ومن سأله فيه لاغيره ولا له بد ووجهه عندي ان احاديث المنع من
ذلك وقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله ولوفي غير الاحصار لان
هذا هو الشأن والآية في الاحصار يفيد كل من ذلك قاعدة وترخيصه يوم الوداع
يفيد واقعة عين وما افاد قاعدة مقدم واختار الا بد لاني ان ذلك غير خاص بذلك
اليوم * وخارجا من مكة لا حالقا ولا مقصرا * اذا خرج من دورها عمدا الا ان
خرج الحاجة على نية ان يرجع فلا دم عليه ان رجع وحلق والا ازمه دم ولو رجع
وحلق اذا خرج لا حالقا ولا مقصرا عمدا والذي عندي انه لادم عايه ولو ترك ذلك
حتى وصل اهله وطال مكثه فيهم لم يجمع * و * ازم * مخالفا للسنة في ترتيب النسك *
ومر كلام في ذاك * وحالقا قبل الرمي وازم الرجوع خارجا من مكة بلازارة من
عامه او بعده * ولو بسنين * ولو بلغ مصره * او مضي عام او عامان او اكثر
* و * ازم * الدم ايضا * و * تم حجه بعد الرجوع والزيارة والسعي ان لم يصب
صيدا * من حل او حرام * او امرأة * او يعتقد انه خرج من الحج * والافسد وازمه
الحج والدم من قابل * او بعده وقال عطاء ازمه الدم فقط ولو جاء مع اوصاد ويصح
حجه ان رجع وزار والذي عندي انه يلزمه الدم بالصيد وتم حجه ان رجع وزار ويازم

ومن لم يقف يجمع ازمه دم
وازم قيل ايضا من وقف
ولم يدع به ومن لم يبت ايضا
وتارك الافاضة من المشعر
الى الطلوع ورمي جرة
العقبة يوم النحر ولا يضر
الذبح قبل الرمي ولا يؤمر
به ولزم حالقا قبله وقيل
لا وخارجا من مكة لا حالقا
ولا مقصرا ومخالفا للسنة
في ترتيب النسك وحالقا
قبل الرمي وازم الرجوع
خارجا من مكة بلا زيارة
من عامه او بعده ولو بلغ
مصره وتم حجه بعد الرجوع
والزيارة والسعي ان لم
يصب صيدا او امرأة
والافسد وازمه الحج والدم
من قابل

الدم وفساد الحج ما ان جامع * وقيل من لم يزر حتى مضى ذو الحجة فسد حجه *
وقيل من لم يزر حتى مضت عشرون يوما من ذي الحجة فسد حجه فذاك على
الخلاف في زمان الحج هل هو شوال وذو القعدة وعشرة من ذي الحجة فلا
حد للزيارة ما لم يمت او يجمع فيفسد حجه او شوال وذو القعدة وعشرون في
ذي الحجة فتجد بالمشركين من ذي الحجة اذا مضت عشرون ولم يزر فسد
او شوال وذو القعدة وذو الحجة كله فتجد بتمام ذي الحجة فاذا تم ولم يزر
فسد حجه والمشهور الاول وفي التاج ان قام بمكة بعد طواف الزيارة لزمه دم
ومن اخر الزيارة الى مضي التشريق اساء ولا عليه * ابو سعيد من ترك الزيارة
حتى يرجع الى بلده فعليه بدنة وقيل دم ان لم يرجع قبل الحول وان حال الحول
ازمه دم واعادة الحج * ومن زار قبل الرمي اعاد * ها * بعده وكذا ان زار قبل
الذبح والحلق * او قبل الحلق * وازمه دم * في المسئلة * ان لم يعد * زيارة
* وقيل لا * ويجزيه طوافه وتم حجه * ولا يجزي اقل من سبعة اشواط كأربع
للظهر ولزم زائرا بثمانية ان نفر * لمنى * دم * وقيل له ان يرجع فيطوف سبعا
للزيارة بعد ان يزيد ستا لاشواط الثامن الذي زاده فلا يلزمه دم وما يفسد به الحج
من اخلال يزيد او نقص او غيرهما في الطواف تفسد به العمرة اذا وقع ذلك في
طوافها وما لزم به الدم في طوافه ازم له في طوافها * ولا يفسد * بالزيادة ولو عمدا
اذا اعتقد في العمد انها زيادة خارجة عن المشروع الذي هو سبعة وكما يفسد الظهر
مثلا بالزيادة * نخمس له * اي للظهر فانه يفسد بالعمد واما بالسهو فقيل يفسد
وقيل لا ويسجد للسهو * لانه * اي الطواف * ليس كالصلاة عموما * بل في
بعض دون بعض مثل الطهارة للبدن والثوب فانها شرط فيهما وقد خالفها في
الكلام فانه جائز فيه دونها وكس الذهب والنحاس ونحوهما والحريز فانه يفسد
الصلاة مس ذلك ولا يفسد الطواف وكما ان الطواف يخرج منه بلا تسليم بمجرد
تمامه والصلاة لا يخرج منها الا بتسليم على الاصح وكحفظه بالاصابع ونحوها
كالخصي والنوى فانه جائز فيه لافيهما واما ان يبتدأ الطواف مع من يحسب ولا
يقوت احدهما الاخر فلا يجزيه قيل الا ان يحفظ بنفسه واما ان حسب له من ليس

وقيل من لم يزر حتى مضى
ذو الحجة فسد حجه ومن
زار قبل الرمي اعاد بعده
وكذا ان زار قبل الذبح والحلق
وازمه دم ان لم يعد وقيل لا
ولا يجزي اقل من سبعة
اشواط كأربع للظهر وازم
زائرا بثمانية ان نفر دم ولا
يفسد نخمس له لانه ليس
كالصلاة عموما

يطوف لما به من الوسواس فجائز وشدد بعضهم في الكلام في الطواف بلافساد
ومن طاف شوطين او ثلاثا فاعجله الوضوء ثم عاد بني ان بلغ اليمني والحجر وقيل
يهمل ما لم يبلغ فيه اليمني ويبتدي من ركن الحجر ومن طاف من وراء زمزم
او بقرب من ظلة المسجد او من ظلته وان بلا مزاحمة اجزاه على خلاف
مروان اخلي المطاف للنساء ودفعوا الرجال طافوا من وراء زمزم او من الظلة وجاز
ذلك ولو لم يخل لمن لا ان طاف من خلفه خلف المسجد لانه حينئذ طائف
بالمسجد لا بالكعبة وكلامه صريح في تسمية ما زيد على المسجد القديم الدائر بالكعبة
مسجدا وهو مسجد تحقيقا له حكم المسجد القديم الذي على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم الا انه ينبغي مراعاة القديم بعد الدخول في الدائر به مثل ان
يراعي الدخول من باب بني شيبه في القديم ومن شك فيه بني على ما يتيقن حتى
يتم سبعا ثم يركع ثم يعيده على اليقين والاول نفل وكذا في الصلاة وله ان
يقطعه ويستأنف وقبل يبني على اليقين ويميزه وهذا في الصلاة اقوى منه في
الطواف لانه في الصلاة يقوى بسجود السهو بخلافه في الطواف وذكر الشيخ
اسماعيل ان من طاف للزيارة ستا واصاب اهله او الصيد قبل اعادة الساب فسد
حجه وان هناك قولاً متروكا هو تمام حجه وهو منسوب لابي حنيفة قلت واعطا
وكذا قل الشيخ احسب انه لا يحنيفة وان من خرج من الطواف ثم استيقن
انه طاف ستة ركع وطاف ثمانية ثم طاف للقرينة سبعا بلا زيد ولا نقص وان
من طاف ثمانية ثم ذكر خرج وركع وطاف ستة وركع ورجع وطاف لنفسه سبعا
ولا يميز فيه التنكيس لكد او لبعضه وقد مر كلام في ذلك ومن طاف
سبعا ثم شوطا او شوطين او اكثر عمدا او سهوا من اسبوع اخر ثم ذكر انه
كره الجمع بين اسبوعين او جهد ثم علم بالكراهة او تعمدها وندم والمراد انه
تذكر ان الجمع في العمد فلا يقدم عليه بعد التذكر فان الكراهة لا تنصور في غير
العمد والركوع لكل واحد منها بعدها في صورة العمد وذكر ذلك وانه زائد في
صورة السهو او لم ينس كراهة الجمع خرج من حينه وركع للاول ثم
يعود فيتم الباقي من الاخر ثم يركع للثاني وهكذا سواء كان الزائد وترا او شفعا

والذي يميزه لحيه او عمرته او لحيه وعمرته المقرونين او لنذره او نحو ذلك هو
الاول على هذا القول واما الثاني فلزمه او تأكد عليه الوفاء به لشروعه فيه واعلم
انه اذا لزمه الطواف الواحد اسبوعا والسعي الواحد سبعا لحيه وعمرته فكان خلل
في سعيه او طوافه موجب للدم لزمه دم واحد عن سعيها ودم واحد عن طوافها
وقيل ان طاف ثمانية زاد تاسعا وخرج للركعتين ثم يتم خمسة ثم يركع وكذا
يفعل ان كان الزائد مع ما سبقه غير وتر يصيره وترا ثم يركع ثم يبني عليه
حتى يتم ثم يركع مثل ان يطوف عشرة فانه يزيد حادي عشر ويخرج للركعتين
ثم يتم ثلاثة ثم يركع وان طاف اثني عشر زاد ثالث عشر ويخرج للركعتين ثم يتم
واحدا ويركع وان كانت اشواطه بالزيادة وترا كتسع خرج للركعتين بلا زيادة
ورجع للاتمام وركع كالقول الاول وانما يميزه للحج او للعمرة والحج المقرونين او
للنذر او نحو ذلك اول الطوافين على هذا القول وقيل ان طاف ثمانية او
تسعة او غيرها من الافراد والاشفاع ركع وزاد ستا في مثال الثمانية وخمسا
في مثال التسعة وهكذا يزيد ما بقي له بعد الركوع ثم يركع ويستأنف سبعا
بلا زيد ولا نقص ثم يركع ويميزه في هذا القول للحج والعمرة او لاحدهما
او للنذر او نحو ذلك السبعة الاخيرة وان طاف ستا سهوا فركع زاد
واحدا او ركع ثم سبعا ثم يركع ويميزه هذه السبعة الاخيرة وكذا ان طاف
خمسا وركع زاد اثنين وركع ثم سبعا وركع وهكذا ان طاف اقل وركع زاده ابقى
ثم سبعا وركع وقيل في صورة الزيادة كلها انه يركع للسبعة ويلقي الزيادة وفي
صورة النقصان يزيد ما بقي فقط ويركع وسواء طواف الغرض وطواف النفل وقيل
يجوز بلا كراهة ان يطوف اسبوعين او ثلاثة او اكثر ويركع بعد الفراغ لكل
اسبوع ركعتين وكانت عائشة تفعل ذلك ولعلها لا زيد على ثلاثة ومنع بعضهم
ذلك منعا ومن لم يستلم الحجر في طوافه بان مضى طوافه كله ولم يستلم في
شيء منه عمدا بلا زحام اساء وقيل اساء وازمه دم واما تركه للزحام
او للسهو فلا اساءة فيه ولا دم ولا يلزم في حال الزحام استلامه بنحو عصى
كك لزوم الدم تارك الركعتين المستنوتين خلف المقام ومحامها

وقيل ان طاف ثمانية زاد
تاسعا وخرج للركعتين
ثم يتم خمسة ثم يركع
وكذا يفعل ان كان الزائد
غير وتر يصيره وترا ثم
يركع ثم يبني عليه حتى
يتم ثم يركع وقيل ان
طاف ثمانية وركع وزاد ستا
ثم يركع ويستأنف سبعا
ثم يركع وان طاف ستا
فركع زاد واحدا وركع
ثم سبعا ثم يركع ومن لم
يستلم الحجر في طوافه
بلا زحام اساء وقيل لزمه
دم كترك الركعتين
خلف المقام ومحامها

الحرم * فمن خرج منه وتركها قدم * ولم يشترط لصحتها المقام فقط * وسواء في ذلك ركعتا طواف العمرة وطواف الحج الواجبين او غير الواجبين واما ركعتا الطواف الذي ليس له مرة ولا حرج فلا دم بتركه وقيل لا يلزم الدم لترك ركعتي طواف الحج والعمرة غير الواجبين وصلاة الفريضة تغني عن ركعتي طواف التطوع ولا دم بترك ركعتي طواف الاحرام بالحج * وقيل من تركها حتى خرج من المسجد تركها مادام في الحرم وان خرج منه فحيث كان * استدلل له الشيخ بقوله صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت وركع فله خير كثير فاطلاق الركوع ولم يقيد بمكان دون آخر * وان * جامع او اصاب صيدا او * اتي منزله * او بلغ قريته او مصره او سورها ان كان لها سور ولو لم يدخل داره وكذا ان بلغ الاجنة المتصلة ان كان ساكنا في جنت منها وان لم يكن محله الا منفردا اعتبر نفس محله دارا او بيتا * اهدي شاة * وفاته الركعتان وكذا ان بلغ موضعا من المواضع واتخذ وطنا لزمته شاة وفاته الركعتان وهكذا اتخاذ موضع وصله وطنا كوصول وطنه الاول في كل مسألة لزم فيها حكم على وصول الوطن وفي التاج لزم بترك ركعتي الطواف دم واعادة الطواف والسعي * محبوب ان اعتمر لزمه دم وان افرد لزمه حرج قابلا لادم ولا اعادة الطواف وقيل يعيده والركوع والسعي ويذبح وقبل بدنة ان وطئ وحجه تام وقيل فاسد ويعيده قابلا وان تركها بعد العصر وقصر اعاد الطواف وهو قول ابي عبيدة وقال فيمن تركها بمبنى بعد العصر بعد ماسعى ثم خرج لبلده فارجو ان يتم حجة ولا يعيد السعي ولا الركوع واقل ما يلزمه بدنة وقيل عليه ان يرجع ويركع خلف المقام او حيث امكنه في المسجد ويعيد السعي ولا عليه فان وطئ قبل الركوع فسد حجه ومن طاف ثمانية ركع ثم طاف ستة ثم ركع وهذا في التطوع واما الزيارة وهو الفرض فانه يعيده وان طاف لفرض ستة وبراها سبعة فلما احل ذكر اتم السابع وركع وذبح وقبل يعيده ويذبح لخطئه ان احل وقيل من نسي شوطا حتى ركع اتمه وركع وان طاف لفرض اعاد حتى يتم بسبعة ثم ركع ومن شك فليصرف على زيادة افضل من ان ينصرف على شك في نقص ومن طاف وسعى للوداع ثم شك اطاف سبعا ام ستا فزاد

الحرم ولم يشترط لصحتها المقام فقط وقيل من تركها حتى خرج من المسجد تركها مادام في الحرم وان خرج منه فحيث كان وان اتي منزله اهدي شاة

طوافا حتى تيقن بسبعة وشك في الثمانية وخاف ان يفوته اصحابه فركع وانصرف اجزاه ان خرج من مكة وجاوز الميقات وان لم يخرج اختير له الاعادة ومن طاف ستة ناسيا ثم ركع وسعى ثم ركع وان من الغدا ثم ركع ثم اعاد السعي وقيل يطوف ثمانية ثم يركع ثم يطوف جديدا وقيل يطوف تمام اربعة عشر ثم يركع ثم يحدد وقبل لزمه ان يتم ذلك ويركع ثم ثمانية ثم يركع ثم يحدد وان طاف ناسيا ثمانية وركع ثم ستة ثم يركع ثم ابتداء سبعة ثم ركع وان لم يفعل حتى نفر لزمه دم يبعث به وان طاف لنفل ثمانية ناسيا ركع ثم ستة ثم ركع وان لم يطف الستة ويركع وقد قصر من الاول لزمه ان يرجع والا حتى نفر لزمه دم وان طافها لفرض ناسيا ثم ذكر فركع وسعى وحلق اعاده وذبح لحلقه وقيل من شك في طواف الفرض وهو فيه اخذ بالاقول وبني عليه حتى يتم اربعة عشر ثم يركع ثم سبعة ومن خرج منه على يقين فلا يرجع الى شك ومن نفر قبل ان يطوف تاما لزمه الحج قابلا اهـ وقيل يرجع ويطوف تاما ولا عليه الا ان جامع او اصاب صيدا فالحج من قابل وركض في دم وقام حج لتاركه ومن طاف الفرض بعد العصر وركع وقصر وجامع قبل ان يسعى قبل الغروب اعاد الركعتين بعده وعليه دم لو طئه ودم لتقصيره قبل السعي وقيل يجوز له واحد وان لم يجمع اعادها بعده أيضا وذبح وان قصر قبل الطواف وجامع بعد التقصير او قبله رجع الى الميقات فيهل بمرته ويقضي التي جامع فيها ان كانت في غير الاشهر * ولزم تاركا سعيًا * كله * وخاتما بالصفاء على ستة * او تارك بعض من شوطه أرجوع من جانب الصفا او المروة قبل وصوله وكابتداء مما يلي الصفا وانفصل عنه لامنه * دم * وقيل بدنة * ان احل * والاسعان كان تاركا واتم الشوط السابع خاتم بالمروة ان كان خاتما على ستة بالصفاء * وسن الترتيب فيه كما مر * والمواالة ولا تترك الا لهم ويبني على ماسعى وان لم يوال وخرج من المحل عينا اعاد * والارمال بين العلمين ومن تركه * اي الارمال * او اكثره واحل لزمه ايضا * دم * وان لم يحل اعاد السعي وارمل فيه كله بين العلمين * ويطعم بكل شوط تارك * الارمال * الاقل * بان ترك مثلا الارمال في ثلاثة اشواط * مسكينا * ومن ترك الارمال في اربعة اوفي ثلاثة ونصف الرابع او ثلثه او اكثر

ولزم تاركا سعيًا وخاتما بالصفاء على ستة دم ان احل وسن الترتيب فيه كما مر والارمال بين العلمين ومن تركه او اكثره واحل لزمه ايضا ويطعم بكل شوط تارك الاقل مسكينا

قدم وذلك مراد بقوله او اكثره مریدا بالاكثر الكثير وهو النصف فصاعدا وترك الارمال في ثلث من شوط او اقل كتركه في الشوط كله الا ما قل جدا بلا عمد كمذا اقول لان السنة استغراق ما بين العلمين بالارمال ومن تذكر قبل في سعيه انه لم يركع ركعتي الطواف قطعته وركع وبني ولا عليه ان لم يقطعه صلى بعد تمامه وكره له هذا وان تذكر بعد تمامه صلى ولا عليه لا كراهة كلالدم لان الكراهة كسائر الاحكام الخمسة لا تكون في غير العمدة والجمل عمد وان تذكره اي عدم الركوع بمنى في رجوعه الى منى بعد الطواف او قبل منى ركع فيه اي في منى او قبله فانه ذكر لان الفه لام الكلمة اعني انه بدل من لامها وليس علامة تأنيث واذا انت فتأويل البقعة وان جامع قبل السعي ذبح وقيل عليه بدنة واذا قالوا لزمه دم او ذبح او نحو ذلك من العبارات المطلقة اجزاء شاة وان انسك بغيرها مما هو اكبر منها فاحسن وتم حجه وقيل فسد بناء على انه ركن كالزيارة وفي التاج ان ذكر عند الصفا انه سعى ثمانية رجوع الى المروة فينصرف عنه او يقصر ولا عليه فيما زاد ومن بدأ بها وختم بالصفا وقصر قدم واعادة سعي وان لم يقصر اعاد ولا دم ويعيد شوطا واحدا وقيل ان نسي الركعتين حتى بلغ منى فليس عليه قضاءهما ومن زاد على سبعة وذكر على الصفا رجوع للمروة وختم بها ولا عليه فان جاوز الاخضر ورمل بلغ الصفا ثم رجع الى المروة وان لم يرمل انصرف من حيث رجع ومن ترك السعي بعد الشروع فيه تركا استأنفه ويكره الجلوس فيه لطعام او شراب او مناجاة او لهو ومباينة وان منعه من الضمود في الصفا او المروة كثرة الناس اجزاء الوقوف في اصلها او حيث حبس قريبا وكذا المريض والمحمول ويكره الوقوف قريبا بلا مانع الا ان وصل اصلها وان نسي الارمال حتى جاوز محله رجع ورمل ان كان باكثر من ثلاث خطوات ولا عليه في الاقل وقيل ان لم يرمل اصلا ولا دم ولا دم ان رمل فيه كله ومن نسيه فلا عليه ويكره راكبا بلا عذر واجزا وان لم يركع وقيل يعيده ان لم يتباعد عن مكة حتى لا يمكنه الرجوع اهدي بدنة الربيع رحمه الله من تعمد ترك السعي حج قابلا ان نفر ومن بات ليالي منى لا بها ولا فيها سواء بات في مكة او في غيرها لزمه ولو

ومن تذكر قبل في سعيه انه لم يركع قطعه وركع وبني وان بعد تمامه صلى ولا عليه وان تذكره بمنى ركع فيه وان جامع قبل السعي فتم وتم حجه ومن بات ليالي منى لا بها لزمه

نوي انه لو اتاها لم ينفر الا في الثالث بكل من لياليه الرابع دم فتلك اربعة دماء دم على الليلة التي يبيت فيها المحرم في منى ويمشي بعد طلوع الشمس الى عرفات وثلاثة دماء على ليالي ايام التشريق ورخص لراع دم كلام فيه ورخص صلى الله عليه وسلم لاهل السقاية من اهل بيته وقيل من بات عنها ليلة فعليه درهم وقيل يطعم شيئا بلا تحديد وان بات ليلتين فدرهمان وفي الثالث دم بينها عند بعض وقيل مسكين لليلة واثنان لاثنتين ودم لثلاث وقيل من زار وبات بمكة ساق هديا من حل لحرم وقيل لاشيء على من بات عن منى ولولا لياليها كلها ان كان يرمي كما مر واستحب صاحب الضياء ان يصنع لكل ليلة مغروفا كدرهم ونحوه ابو معاوية من بات بها بعد الزيارة او قبلها ذبح ولا يشرب قبل في الطريق الا ان اجهده العطش وله مباينة بمنى وان اصبح بمكة لما لا بد منه جاز وان كان لا لذلك قدم وان نام في محمل او على جمل يسير فلا عليه وعن محبوب ان غلبت الزائرة عيناه فلا عليه ومن وضع جنبه ولو في محمل او ارض فنعس فليذبح وقيل ان نعس منتظرا لاصحابه بمكة او في محمل لا تمعد للنوم فلا عليه وان سار واتقطع عنه اصحابه او بعضهم فنام ينظروهم فان تعدى عمران مكة فلا عليه وقيل يصنع مغروفا وقيل يتوب ولا عليه في النسيان او الاضطجاع بلا نوم ولو عمدا وقيل من نام بمكة ليالي منى كل ليلة ثلثا او نصف او ربعا فليس بآثما وان بات اكثر فقل بآثم قال الشيخ عن الاثر ان قال ان بات في هذا البيت فانت طالق ولم يقل هذه الليلة قال من قال ان بات فيه اكثر من نصف الليل بشيء فهو مبيت ويقع الطلاق وان نعس نهرا في الزيارة كالليل لافي غيرها والنوم بعدها بمكة مكروه وفي تحريمه الوقوف وكذا بعد الوداع والنوم قبلها وبعدها سواء وانما جاء الاثر في الدم بعدها وقيل كذلك قبلها ومن نام بمكة وانتهى ليل فضي لمنى فاصبح قبل ان يصل منى لزمه دم ومن تعدى البيوت فنام فلا عليه وحفظ ابو موسى ان حدة مكة مفترق الطريقين طريق العراق وطريق منى فان نام قبل مفترقها الى جهة مكة فدم ان اصبح ومن فاته جهلا او نسيانا او غلطا او عمدا او لمانع ما رمي الكبرى وهي جرة العقبة يوم النحر ذبح شاة وقيل ان ادر كذا وتذكره ليلا رمي فيه وقيل انه رمي من الغد قبل الزوال وانه لا يلزمه الدم الا بخروج ايام التشريق او بالفر

بكل دم ورخص لراع ومن فاته رمي الكبرى يوم النحر ذبح شاة

* وان * فانه رمي الجمار كلها او بعضها او بعض حصي الجمرة الواحدة او بعض
 حصي الاثنين او بعض حصي الثلاثة جهلا او نسيانا او غلطا او عمدا او لمانع
 ما * في اليومين الاوسطين ابدله في الثالث بحصبي الايام * الذي اعد او بغيره
 * ولا * شئ * عليه * وان نفر في الثاني لزمه دم وذلك انه نوى النفر في الثاني وان
 ندم على نواه وزاد الثالث ابدله فيه وكيفية الرمي ان يرمي به الذوال قبل اوقبله لما مضى عليه
 من الايام ثم يرمي به هذه ايامه واجاز به ض ان يرمي كل جمرة ذهب اليها بحصاها من ماضى
 وان في الاول ابدله في الثاني او في الثالث ابدله في الثالث وقيل متى تذكر او ادرك ولو ليلا
 ما لم تخرج ايام التشريق وتقدم غير هذا وهو انه لا يرمي ليلا الا خائف او ضعيف
 لكنه في غير النسيان والقوات وان ترك الاول الى اليوم الثالث رماه فيه واذا
 اراد رمي يوم سابق او يومين في يومه الذي هو فيه رمى بترتيب الايام ويرمي
 ليومه اخر او ان تذكر او تاب يمد رمي ليومه رمى لما سبقه ولا عليه * وفي وجوب
 ترتيب العقبات * اي الجمرات سماهن العقبات تغليبا ويجوز ان يريد جمرة العقبة
 في الايام الثلاثة * خلاف * فمن اوجه ائتم غير المرتب ما ائتم التارك ومر كلام
 في ذلك * ومن فاته كله لزمه بكل جمرة كل يوم شاة فتلك تسعة * اثبت التاء
 مع ان المعدود مؤنث وهو شاة بناء على لغة من يذكر المعدد مع تذكر المعدود
 ويؤنثه مع تأنيته او بناء على جواز اثبات التاء في عدد المؤنث اذا حذف المعدود
 او ذكر قبل العدد على ان العدد نعتة نحو مسائل تسعة كما قلناه الذروي قلت او
 ذكر قبل لاعلى ان العدد نعتة نحو اعجني مسائل هن تسعة كما قلناه غيره * والعاشرة *
 لازمة له * بجمرة العقبة يوم النحر * وان نوى المكث يومين لزمه ست والسابعة
 بجمرة العقبة اما جمرة العقبة فقوات رميها بغروب شمس يوم النحر وحلول
 الصلاة وقيل بطولع الفجر من اليوم الذي يلي يوم النحر وقيل بمضي ايام التشريق
 واما فواتها بعد يوم النحر والجمرتين الاخيرتين فاذا غربت شمس كل يوم وحلت
 الصلاة فقد فات رمي ذلك اليوم وقيل لا يفوت رمي اليوم الاول والثاني حتى
 يطامع الفجر من اليوم بعده وقيل حتى تغرب شمس الثالث وتحل الصلاة فاذا
 حكمنا بالقوات ائتم الدم واد الم فحكم به تدارك الرمي ولادم والمشهور انه لا قوات

وان في اليومين الاوسطين
 ابدله في الثالث بحصبي الايام
 ولا عليه وفي وجوب
 ترتيب العقبات خلاف ومن
 فاته كله لزمه بكل جمرة كل
 يوم شاة فتلك تسعة والعاشرة
 بجمرة العقبة يوم النحر

الا بمضي ايام التشريق والذي عندي القوات بمضي يوم وحلول الصلاة الا الرمي
 يوم النحر فان المشهور فواته بغروب الشمس وحلول الصلاة وهو الصحيح ايضا
 * واعظمه * اي الرمي * اوله واهله * اما اوله فهو رمي جمرة العقبة يوم
 النحر واما اخره فرميها ورمي الجمرتين الاخيرتين في اليوم الثالث ووجه كون
 الرمي الاول اعظم ان ثواب الرمي يوم النحر اكثر وانه يفوت على الاشهر الاصح
 بحلول افطار الصائم وانما كان اكثر ثوابا لان حسنات يوم العيد مطلقا اكثر
 من حسنات غيره على الاعمال ووجه كون الرمي الاخير اعظم انه اكثر ثوابا
 للمصاهرة عن النفور حتى يحصى الثالث ويرمي فانه يرى الناس ينفرون ويمكث هو
 ولا يطاوع نفسه على النفور فيعظم اجره وايضا يكون اعظم من حيث انه لا يدرك
 الرمي لليوم ولا لليومين ولا ليوم النحر بعده بخلاف يوم النحر واليومين بعده
 فانه يدرك رميهم ولو في اليوم الثالث ولا يفني عن اليوم الثالث الرمي قبله ولا
 الرمي بعده * وان تيقن انه رماها * اي جمرة العقبة يوم النحر * باقل من
 سبعة وتعمد تركه * اي ترك الباقي * حتى انقضت ايامه * او حتى نفر في الثاني
 * ذبح * شاة ولو لم يترك الاحصاء واحدة * واطعم مسكينا بكل حصاة ان ترك
 الاقل * مادون اربع حصيات * في الرمي مطلقا * اي جمرة كانت واي يوم
 كان عمدا او غير عمد غير يوم النحر فقد مر حكمه * وازمه دم بالاكثر * وهو
 اربع حصيات * ان انقضت ايامه * ايام الرمي والاربع لما مضى ثم لليومين ومن
 ترك جمار يوم حتى فاتت ايام الرمي قدم او جمار يومين كذلك فدمان وقيل ثلاثة
 دماء لجمار يوم وستة لجمار يومين وقال مالك ان ترك الجمار كلها او بعضها فدم وقيل
 بهذا في المذهب ايضا وقيل ان تركهن كلهن في الايام الاربعه قدم واحد وان
 ترك جمرة واحدة فقل دم وقيل اطعام مسكينين وهكذا كل جمرة بدم او مسكينين
 ورخصت طائفة من التابعين في حصاة او حصاتين ولو عمدا وفي التاج من نسي
 حصاة من العقبة يوم النحر حتى اصبح رماها واطعم مسكينا وقيل يذبح وان نسي
 رميها كله فيه حتى اصبح رماها وذبح وان تعمد ترك حصاة حتى اصبح او ذبح
 اسماء وذبح ومن رمى الوسطى يوم النحر وظنها العقبة فذبح وحق ثم علم غدا انه

واعظمه اوله واهله وان
 تيقن انه رماها باقل من
 سبعة وتعمد تركه حتى
 انقضت ايامه ذبح واطعم
 مسكينا بكل حصاة ان ترك
 الاقل في الرمي مطلقا وازمه
 دم بالاكثر ان انقضت ايامه

أخطأ لزمه دم وقيل دمان واعاد الرمي وان رماها او التي دونها وحسبها العقبة
وقضي ما بعدها ثم وطئ ثم علم انه اخطأ فعليه بدنة وحج قابلا وترمي ان نسيت
يوم النحر الى غروبه ما لم يذبح وكل ما اخطأ فيه بالنقديم والتأخير ثم رجع فيه
اجزاه ما لم يقصر او يحاق فيلزمه دم والرمي والذبح والنفل لا يكون الا بنهار الخائف
او راع وان فاب وقته ابدله ولو ليلا وان رمى عن مريض عليه ثم قدر على الرمي
فان لم يعد اجزاه ويرمي عن صبي لا يستطيعه ابوه اذا حج معه وان لم يرم الجمار في
الثلاثة ونفربعث بتسع شياه يذبحن عنه وان نفري يومين ولم يرمهن فبست وان
رمى العقبة يوم النحر وذبح وحلق واراد النذر بعث بست وقيل بسبع ومن رمى
العقبة يوم النفل الاول خائفا وشك في الزوال وقد رأى الناس يرمون فتوهمهم ابصر
منه به فان كان عنده انه وقت الرمي فنصرف ثم شك فلا عليه وان رما شاكا
وقلدهم مع ظهور الادلة فانه لم يؤد ما عليه ولا فساد في الزيادة ولا شيء وان
تعمد هالسا وقيل يعيد المتمد قال في التاج وهو مستحسن اه والتحقيق انه ان
اعتقد تشرع الثمانية فسد رمية واراد مخالفة السنة وان اعتقد ان المشروع سبعة وزاد
واعتقد ان الزيادة خارجة لم يفسد رمية وان رمى حصاتين او اكثر مما
عدنا او عددن واحدة وزاد متا ولو وقعت واحدة بعد اخرى لانه رماها
مرة وان عد الحصاتين في رمية واحدة رمية او عد ثلاثا في رمية واحدة ثلاث
رميات ونحو ذلك لزمه عندي ما يلزم من ترك حصاة او حصاتين او ثلاثا ومكذا
بحسب ما جمع في رمية واحدة وهو ظاهر المصنف اذ لم يذكر ما ذكر الشيخ من
لزوم دم اذا عد ما جمع في رمية واحدة رمية او عد ثلاثا في رمية واحدة ثلاث
انه اراد ادخاله في عموم كلامه السابق في ترك حصاة مثلا ووجه ما قاله المصنف
ان فاعل ذلك قد خالف السنة بترك رمية وتكبيره مثلا وباعتقاد ان رمى حصاتين
مرة معدود برميتين وان نسي التكبير معه اي مع الرمي اي حين الرمي
اعاده اي اعاد الرمي بتكبير وان فاتته اي فاتته التكبير المأمور باعادته
مع الرمي او فاتته اعاده بكسر المعزة وضم الدال او فاتته الرمي المأمور باعادته مع
التكبير اهدي قيل شاة وقيل لا اعادة عليه بترك التكبير ولا اهداء وقت فوت

ولا فساد في الزيادة ولا شيء
وان رمى حصاتين معا
واحدة وزاد ستاوان نسي
التكبير معه اعاده وان فاتته
اهدي قيل شاة

التكبير وقت فوت الرمي وقد مر الخاف فيه وما هو الا شاة ويتصور فوت
رمي بعض الجمار او بعض حصيات جرة او تدارك اعادة الرمي بتكبير بقوات
الوقت بعد ما فعل النقص الاخر فيحكم عليه بمحكم تارك الجمار او بعضها او بعض
حصيات جرة وان نسي تكبيرة واحدة او ضعفها او ثلاثا اعاد ذلك
اي الرمي الذي ترك فيه التكبير ولو تذكر بعد حينه ولا يجزئه صنع معروف
وقيل يعيد رمي حصاة او حصاتين او اكثر به اي بالتكبير ان
ذكر في حينه قبل الانصراف والادبار والا صنع معروف ويجزئه عن اعادة
بتكبير ولو تذكر في يومه واما قول الشيخ واما التكبير والتكبيرتان يعني او ثلاث
فيعيد مثل ذلك فراده انه يعيد الرمي الذي تركه ويكبر معه وليس مراده انه يكبر
بلا رمي لانه خلاف الاصل ولانه قد عيى بالاعادة للتكبير والتكبيرتين وهو لم
يكبرهما فضلا عن ان يعيدهما واصل استعمال الاعادة ان يكون فيما قد فعل واستعماله
في غيره مجاز والحقيقة اولى من المجاز فيحمل كلامه عليها لعدم قرينة على المجاز فيكون
قوله وفي موضع اخر فيعيد رمي حصاة او حصاتين يكبر فيها الخ انما ساقه ليبين
به المراد بالكلام الذي ساقه قبله وكلاهما كلام لغيره وهكذا فهم المصنف رحمه الله
وفي التاج من ترك التكبير عند الرمي يوم النحر اعاد رمية به فان ذبح وحاق قبله
لزمه دم وان لم يذكر الا بعد النحر ندب له ان يذبح شاة ومن اخذ احدي وعشرين
حصاة فرمى الجمار وبقيت بيده حصاة لم يدر من ايها الاولى واعاد على
الباقيتين سبعا سبعا وقال اهل مكة يجزئه ان يرمي كلا بحصاة وكذا ان بقيت بيده
حصاتان او ثلاث وان بقي اربع او اكثر اعاد الرمي لكل بسبع وذكر الشيخ اسماعيل
انه ان مضت ايام الرمي ولم يرم فشر شياء وان رمى بعضا فلكل حصاة لم يرم
بها اطعام مسكين ولكل سبع دم وقيل اذا ترك اربع حصيات من كل جرة قدم
وان ترك اقل من اربع فلكل حصاة اطعام مسكين ومن غفل عن شيء من الجمار
حتى كان بمكة فان ادرك الرمي في ايامه والا قدم ومن ادركه ليل الثالث جازله النفر
فيه لحوف فوات اصحابه ويذبح ثلاث شياه وكره الرمي بحصى رمي به
سواء رمى به هو او غيره قبل بلا اعادة ان كان من حصي الحرم والصحيح ان الرمي به

وان نسي واحدة او ضعفها
اعاد ذلك وقيل رمي حماة او
حصاتين به ان ذكر في حينه
الا صنع معروف وكره الرمي
بحصى رمي به قبل بلا اعادة
ان كان من حصي الحرم

كعدم الرمي وهو مختلف فيه كاختلافهم في رفع حدث الجنابة او الحيض او النفاس او الحدث الاصغر بما قد رفع به حدث من جنسه او من جنس آخر ووقع عن الاعضاء فجمع
 * وان صار رمية ابد من الجرة * اي بعهدا منها بعدها او قبلها اراد بالبعد مطلق عدم الاتصال استعمالا للمقيد في المطلق او استعار لفظ البعد للقرب لجامع عدم الاتصال فيؤخذ
 حكم البعد بالاولى * اعاده * وقيل لان لم يعتمد ان تكون ابعد منه ذكره في التاج وذكر ايضا انه لا اعادة في التكبير ان نسيه وتباعد وان الحثي ترمي من مرمى النساء والمشهور الاعادة والمراد انها لم تصادفها ولو قربية * والا * بعد * اطعم مسكينا * لكل حصاة على حد مامر في ترك الرمي فحكمه حكم الترك * وان صادف به ولو غير انسان * غيا بغير الانسان لانه ابعد عن جنس الارض والجبل بعدا زائدا عن بعد الحيوانات عنها ولان الانسان اعظم حرمة ولانه من جنسه فكأنه رمى نفسه او كأنه لم تخرج منه * اعاده * وقيل * يجزي ان وقع على الجرة * والمراد برمي الجمار الرمي للهواء المتصل بهن وهو الذي كان فيه ابليس لارمي نفس هذه الجمار المبنية الا انه لا بد من اتصال الحجر بها ليتحقق خرق الهواء المتصل بهن من امامهن وينضبط الامر وينتصر * وان بعد وقوعه على غيرها وجازت المبائة في المواسم * كنى وجمع قيل تكون بها البركة في المال غير المسجد والمسعى وجاز فيه بما قل ان احتاج اليه ولم يحتمل التأخير الى انقضاء السعي * خاتمة * في الوداع * سن لمن اراد الانصراف من مكة ان يأتي البيت ويطوف به سبعا للوداع * بفتح الواو وتكسر على انه مصدر وادع كقاتل قتالا وانما يطوف للوداع اذا قضى اشغاله من بيع وشراء وغير ذلك وعزم على الانصراف ولم يبق له شغل ولا وداع على مكى ولا على قادم او طان مكة ولا على المجاور بها ولا على خارج الى التنعيم ليعتمر ولا على معتمر خرج من فوره قال في القوائد وزعم بعضهم ان الاجماع من الناس على ان المكى ليس عليه الاطواف الافاضة وهي الزيارة كما انهم اجمعوا على انه ليس على المعتمر الاطواف القدوم كذا قال وفيه نظر اصلحة ذلك الاجماع اذ لم يقل احد ان على المكى طواف الوداع ولعله استعمال الزعم في الصحة او لعل النسخة ليس عليه طواف الافاضة

وان صار رمية ابعد من الجرة اعاده والا اطعم مسكينا وان صادف به ولو غير انسان اعاده ويجزي ان وقع على الجرة وان بعد وقوعه على غيرها وجازت المبائة في المواسم * خاتمة *

من لمن اراد الانصراف من مكة ان يأتي البيت ويطوف به سبعا للوداع

باسقاط الا فيكون الزعم مستعملا فيما بطل لان من العلماء من قال ان على المكى طواف الافاضة كما على غيره بل هو الاكثر المشهور * ولزم بتركه دم * واحد للطواف وركعتيه ورخص ان لا يلزمه ان يرجع قبل ان يخرج من الحرم وقيل من ترك الوداع اساء ولا دم والمختار ان من خرج من حدود مكة قاركا له ازمه الدم وان نسيه حتى خرج الحرم ازمه قال الربيع لا بأس على مريض لا يقدر على الوداع وحائض ان زارا ان يخرجوا بلا وداع * ثم يركع ثم يأتي زمزما ويشرب منه * اي من زمزم فانه يذكر كما هو ظاهر ويؤثر لانه يثر والمصنف استعمل الوجهين * ويصعب على رأسه ويقول ما قال عند العمرة والزبارة من الدعاء * ثم يرجع ويقوم بين الباب والحجر ويتعمد يميناه على اسكفته حيث تبلغ يده ويقبض يسراه على الاستار ثم يلزق بطنه بالجدار ويدعو بما فتح له ولزم ترك ركعتي الطواف وان بعد الوداع دم والمرأة في الكل كالرجل وقيل ان طافت له ولم تركع خاضت وانصرفت ثم وطئت لزمها دم وان ركعت في الحرم قبل الوطئ فلا بأس عليها

ولزم بتركه دم ثم يركع ثم يأتي زمزما ويشرب منه ويصعب على رأسه ويقول ما قال عند العمرة والزبارة من الدعاء * ثم يرجع ويقوم بين الباب والحجر ويتعمد يميناه على اسكفته حيث تبلغ يده ويقبض يسراه على الاستار ثم يلزق بطنه بالجدار ويدعو بما فتح له ولزم ترك ركعتي الطواف وان بعد الوداع دم والمرأة في الكل كالرجل وقيل ان طافت له ولم تركع خاضت وانصرفت ثم وطئت لزمها دم وان ركعت في الحرم قبل الوطئ فلا بأس عليها

الحائض الوداع فليها دم ونحبس الحائض كرها حتى تطهر او تستحيض فيحكم
عليها بذلك وذكر الشيخ اسماعيل ان المرأة اذا ارادت الاحرام اغتسلت واحشت
واقعدت نسوة خلفها وقالت وهن يومن اللهم اني استلكت بكل اسم هولك تسميت
به لاحد من خلقك او هو في علم غيبك وباسمك الاعظم وبكل حرف انزلته
على موسى كليمك وعلى عيسى روحك وعلى محمد رسولك الا ما اذهبت عني هذا
الدم وتدعو ايضا بذلك اذا ارادت ان يأتيا الطهر للدخول في المسجد الحرام
او مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر انها لو طهرت فطافت للصدر ثم
رجع اليها الدم رجعت لانها طافت وهي حائض والصحيح انه يجوزها لان الصحيح
ان الطهر المتخالف في الحيض والنفس يحكم له بحكم سائر الطهر وان جمعت قبل
الرجوع فبدنة * وندب اطالة الدعاء في هذا المقام وفيه ادعية جليلة تركناها
للاختصار * لا لظنة * بخل * بالكلام ولا يبيع ولا يشتري بعد الوداع *
وفي التاج ان باع او اشترى او نام بعد الوداع اعاده ولا يفسده التواني ما لم يتناول
وان خرج ولم يعده متعمدا او جاهلا او افسده ولم يعده ازمه دم ثني معز لا جذعه
وجاز من ضأن ان كان شمينا ولا بأس بالتفات بعد وداع وكتب عمر بن عبد
العزيز كتابا بعد الوداع فاعاد الوداع ورخص جابر وعطاء للمودع ان يشتري
الطعام والعلف ويقضي ما عليه نافرا على طريقه ومن ودع في غير وقت الصلاة
فلا يخرج من المسجد حتى يصلي وان خرج ازمه دم وان احتاج لما يشربه او
يتوضأ به فلم يجده الا بشراء فليشتروا ليمهل وليقض ما عليه من دين وهو ما
ويوصي بعض اصحابه بعد وداعه ولا وداع على من لم يخرج الحرم ولزم الخطاب
ان كان منزلة وراء الحرم ومن ودع وذهب لبيته ونام فيه اعاده والا ذبح وكذا
ان قعد فيه لشغل من الغذاء للعشي او اخلفه الجمال في الوعد وقعد في طلب الكراء
وان قعد في تهيئ راحلته لا الى العشي اجزاء الاول ومن نكس بعد خروج دور
مكة فلا عليه ولا على من نكس غلبة ولا على مضطجع بالانوم ومن طاف للصدر
وهو الوداع ثم نودي للصلاة ندب له ان يصلي ثم يودع ومن ودع ثم انتظرها
اعاد الطواف لوداعه ومن ودع وامر من يشتري له فلا عليه ان مضى * وير

وندب اطالة الدعاء في
هذا المقام وفيه ادعية
جليلة تركناها لا لظنة
بالكلام ولا يبيع ولا يشتري
بعد الوداع وير

حزينا على فراق البيت ويسئل مولاه ونسئله * تنازعا في قوله * حسن الختام *
وفي ذلك براعة الختام ويقال للحنولي تقبل الله حبلك ولفيره احمد الله الذي سلمك
وبلغك الى بيته والحج يتم بلا زيارة للنبي صلى الله عليه وسلم لكن من حج ولم
يزره صلى الله عليه وسلم فقد جفاه والعياذ بالله وينبغي الاغتسال له واذا دخل
المسجد صلى ركعتين ثم يمضي ويسلم عليه ويصلي ويقول يا رسول الله ويدعو ثم يتأخر
قدر ذراع ويسلم على ابي بكر ويقول يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتأخر
قليلا ويسلم على عمر ويمدح كلا منهم بما شاء اعلاه لدين الله وهو في كل ذلك
بوقار ويأتي بعد ذلك مقام جبريل اذا استأذن على رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو تحت الميزاب ويدعو وليس على النساء زيارة قبره صلى الله عليه وسلم
ويسلم الركن قبل الوصول الى مقابلة وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا
بلغ في الذهاب الى زيارته معرس رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يسار مسجد
ذي الحليفة بقرىب صلى فيه ركعتين ان لم تحضر مكتوبة واذا قابل ببيان المدينة
قال بعد الاستعاذة ما كان لاهل المدينة الآية واذا دخل سككها قال لقد جاءكم
رسول الخ ويتوضأ ويقصد المسجد وينبغي كل يوم اصبغ في المدينة ان يسلم على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى صاحبيه ويذهب للبقع وفيه ولده ابراهيم
ويسلم على الشهداء وندب ان يأتي سارية ابي لبابة التي ربط نفسه بها حتى ثلث
توبته ويتوضأ من الآبار التي توضع منها رسول الله صلى الله عليه وسلم ويشرب
رجاء بركته واذا اتى قبور الشهداء قال سلام عليكم بما صبرتم فنعنم عقبى الدار
ويأتي مسجد الاحزاب ويصلي ويدعو ومسجد قبا كذلك قبل كل سبت ومشرقة
ام ابراهيم ولده ومسجد الفضيع ويأتي جبل احد كل جمعة ويسلم على الشهداء
وينبغي له ان يتبع المشاهد ما استطاع واذا اراد الخروج فليغتسل ان امكن
ويصل في المسجد ويسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ويودعهم
وينبغي ان يأتي بيت المقدس بلغنا الله ذلك

في الكتاب السابع في الإيمان *

بفتح الهزة جمع يمين وأما بالكسر فصدر آمن * والكفارات * واصل البمين

حزينا على فراق البيت
ويسئل مولاه ونسئله حسن
الختام
في الكتاب السابع
في الإيمان والكفارات

لغة اليد اليمنى اطلق على الحالف لانهم كانوا اذا تحالفوا اخذ كل يمين صاحبه وقيل لان اليد اليمنى من شأنها حفظ الشيء وسمي الحالف بذلك لحفظ المحلوف عليه وقد يسمى المحلوف عليه يمينا لتلبسه بها واليمين شرعا تؤكد الشيء بذكر اسم او صفة لله واما تأكيد غيره فغير ذلك فيمين لغة اذا كان مثل قولهم ورأسك وحياة ابيك والنبي وغير ذلك مثل لمرك وبعضهم يجري افعال اليقين يجري القسم وتعرف اليمين شرعا بذلك منظور فيه الى يمين المخلوق واما الله فقد اقسام بما شاء من خلقه كالطور والنجم ويطاق اليمين ايضا فيما يذكر في كتب الفقه على الشرط المتعلق به الطلاق ومثل ان لم اطق فانت طالق كما يعرف من باب الالباء وسميت الكفارة كفارة لانها تكفر اي تستر الذنب او النقص وتغويه ان سئلت عن اقسام اليمين ولا حظ للعبد والامة في الكفارة وما ذكرته في اخر مختصر الوضع والحاشية مما يوم جوازها للامة غلط مني لاعمد مري اليه قلبي من ذكر بيان عورة الامة فان اليمين اما لغو او منعقد وهو اي المنعقد اما مباح او غيره ولا اثم في الاول وهو اللغو ولا كفارة لسقوطه وعدم الاعتداد به والمختار انه ما سبق اليه اللسان عمدا في النطق به ولو لوصول الكلام بسرعة معنى السرعة ميل اللسان الى التلفظ به والدخول فيه ولو كان مرتلا في النطق به لا بعدد لمعنى القسم اذ لم يقصده ولا عقدة في القسم فاللفظ لفظ قسم تعمد النطق به ولم يتعمد معنى القسم ولم ينو كلاً والله ولا والله وويلي والله مرسل بفتح السين حال من الكاف ان جعلت امنا ومن يلى والله ويقدر مثله لا والله او بالعكس ان جعلت حرفا ويموز ان يكون بالكسر حالا من كاف محذوفة هكذا كقولك ومعنى ارسال ذلك اطلاقه عن التقييد بمعنى القسم في القلب كما قال لا قصدا اي لا مقصودا بمعنى القسم اولا اذا قصد اولا مقصودا قصدا وذلك مستعمل في كلام البربر ايضا بسرعة في التكلم به وبطئ لكنهم يخذفون الهاء من الله وهو حذف محرم وتفسير اللغو بذلك في اليمين قول عائشة وجابر ومحمد اصحابنا رحمهم الله وبه صرح الجوهري وعليه فلا كفارة على ناطق به لانه اللغو المعفو ولا على مخالف نطقه لانه قد غلط

فان اليمين اما لغو او منعقد وهو اما مباح او غيره ولا اثم في الاول ولا كفارة لسقوطه وعدم الاعتداد به والمختار انه ما سبق اليه اللسان لوصول الكلام بسرعة لا بعدد وعقد نية كلا والله وويلي والله مرسل لا قصدا

لانه لا غلت على مسلم ولا غلط كما هو حديث موقوف عن جابر رحمه الله وتلزم على هذا القول في اليمين على قطعي في ظن الحالف اذا تبين خلافه الا من قال مرجع القسم الى العقد فلا حنث عنده اذ لم يعتقد * وقيل هو اليمين على شيء * قطعي في ظن الحالف * اراد بظنه اعتقاده الجازم لكنه غير مطابق للواقع كما قال بالنصب عطفًا لمصدره على اليمين * ثم يتبين خلاف ما حلف عليه * مثل ان يتكلم بحسب ماسمعه مطمئنا اليه وهو في نفسه الامر ليس كذلك الا انه لا يدري ومثل ان ينظر بحول مثلا فيرى الشيء الواحد شيئين فيحلف على الشئين او يرى بعيرا فيحلف انه جل لاناقة لامارة رهاها وهي كاذبة او يعتقد ان زيدا هو الشخص الفلاني فيحلف انه راه او انه في المكان الفلاني وقد كان في الواقع ان زيدا ليس هو ذلك الشخص وعلى هذا القول تلزم الكفارة على الحنث في اليمين الاولى التي سبق اليها اللسان لوصول الكلام بسرعة لا بعدد وعقد نية لانهم يمين تعمد النطق بها وخرجت كاذبة الا من قال مرجع القسم الى الاعتقاد فلا حنث اذ لم يعتقد * وقيل مخالفة النطق للعقد غلطا مثل ان تريد ان تقول والله لقد قام زيد فيسبق لسانك الى والله لقد قام زيد او اردت الكلام بلا يمين فسبق لسانك لليمن وعلى هذا القول يلزم الحنث فيما سبق اليه اللسان لوصول الكلام بسرعة لا بعدد ولا عقدة وفي اليمين على قطعي في ظن الحالف الا على قول من قال مرجع اليمين الى الاعتقاد فلا حنث اذا الاول لم يعتقد قسما والثاني حالف على ما عنده وعن عائشة رضي الله عنها ايمان اللغو ما كان في هزل ومزاح وخصومة وحديث لا يعقد عليه القلب وقيل هي ان يحلف غالطا مثل ان تريد ان تقول قد قام زيد بلا قسم فيسبقك لسانك الى والله قد قام زيد او ناسيا مثل ان يكون زيد قائما فتنسى قيامه وتعتقد قعوده وتحلف عليه وهو قول لبعضهم وفي رواية عن جابر بن زيد هي اليمين على النسيان وبه قال النخعي وقيل هي اليمين حال غضب وضجر بلا عزم ولا عقد وبه قال ابن المسيب وفي كتاب المصنف انها ان يحلف ببعض اليمين ويمسك عن اتمامها خوف الاثم وليست لا والله وويلي والله وان من قال والله لقد كان كذا ولم يرد يمينا فالكفارة

وقيل هو اليمين على قطعي في ظن الحالف ثم يتبين خلاف ما حلف عليه وقيل مخالفة النطق للعقد

تعظيم لمخلوقه والخلف بقوله تعظيم له فيستثنى من منع الحلف بغيره وانما جاز بصفته لانها هو عندنا وقد حلف ابلis ولم يجيء قراءه ولا حديث بان حلقه بها عصيان وهكذا يحتجون بما ذكر الله عنه في بعض الاشياء به وسواء في مطلق القسم صرح بالقسم او حذفه وابقى في اللفظ اثره كاللام وانثون مثل ان يقول لئن كان ليكونن كذا او لئن كان كذا اذا اراد الله او وري لئن كان الخ ونحو ذلك فتلزم بها كفارة ان حنت ولا كراهة في الحلف بذلك وكرهه اصحابنا تعظيماً لله ووجهها انه اذا حلف به وحنث فكانه استهانة وسفيرة او تحمل على كثرة الحلف به وقيل ان حلقه بذلك خاكم او حلف به قطعاً لحق احد فمغلظة ثانياً ان يحلف به يمين خارجة تارة يذكر اليمين وتارة يوثقه مخرج الالزام والشرط اشتراط ان وقع كذا او لم يقع ومراده بالقسم في هذا ان يقول على كذا او لزمي كذا او نحو ذلك من العقد والتأكيد ان كان كذا او قال ان لم يكن كذا الا ترى انه مثل قولك ان جاء زيد اكرمه في الالزام والشرط غير ان هذا وعد والزام وشرط ولا قسم فيه بخلاف قولك جاهدنا على كذا او لزمي كذا ان كان كذا او ان لم يكن كذا اذا قلت ذلك على نحو طريق الجدال او الرد على احد فيما يقول ونحو ذلك من الاجهادات ويكون ايضاً بلا اداة شرط كقولك جاهدنا قام زيد او على العتق تريدانه اما انه قام واما ان على عتقاً كالحلف بحج ان اعطاه الله مالا سواء حلف على مال يبلغه الحج اولا وسواء حج قبل او لم يحج وسواء قدر على الحج او لم يقدر ومشي للبيت ان ابراه الله او بصدقة او عتق وطلاق فمن الزم نفسه شيئاً من ذلك لزمه ان حنت كما هو مقتضى قول جابر من الزم لنفسه شيئاً الزمناه له فذلك عنده نذر وقال عطاء من حلف بالمشي او العهد او بالحج او ببدنة يعني او نحو ذلك وحنث فعلية كفارة يمين واليمين بعق او طلاق وهي من ايمان القساق وكفارة العهد بالله بلفظ الجلالة او غيره وما جرى مجراه كيثاقه وذمته وكفالاته مغلظة وقيل مرسله وبه قال صاحب السؤالات وقد قيل كل يمين وما جرى مجراه كفارة مرسله الا كفارة الظهار فمغلظة ككفارة القتل للنص واختاره ابو عبد الله محمد بن بركة ولا ترد عليه كفارة القتل لانها ولو كانت ايضاً

فتلزم بها كفارة ان حنت
ثانيها ان يحلف بخارجة
مخرج الالزام والشرط
كالخلف بحج ومشي للبيت
او بصدقة او عتق وطلاق
وهي من ايمان القساق
وكفارة العهد بالله مغلظة

مغلظة كالظهار لكنه ليس يمين ولا جارياً مجرى اليمين وكلامه في اليمين هو ولا تلزم ان لم يصف اليه الاضافة اللغوية الشاملة لاضافة النحو وغيرها كقولك عهد الله او منه ونحو ذلك لافعلن فمن قال بعهد الله وميثاقه وكفالاته فواحدة مغلظة وقيل مرسله لان ما صدقاتها متحدة ولو اختلف المفهوم لان المراد المعنى الذي تكفلات به الله ووثقت به وعهدت له فمن حيث انه علم عهدا وانه يوثق ميثاق ومن حيث انه مكفول به كفالة وتلزم حالاً خمسين عهداً مضافاً لله سبحانه واقل او اكثر بقدر العدد وقيل واحدة وظاهر الشيخ ان الصحيح الاول لانه بدأ به غير ناسب له لاحد ولا حاكماً له بقيل او نحوه ولانه جعل مبنى الخلاف هل ذلك يمين او نذر ولا شك انه يقول بتصحیح انه يمين وكذلك اختلف اذ قال على عهد الله على عهد الله على عهد الله بتكرير النطق الى ماشاء الله وذكر لها جواباً واحداً ومثل عهد الله كفالاته وذمته ونحو ذلك او بالجمع بين النوعين فصاعداً وكذا سائر الايمان لكن لا يظهر لي معنى النذر في ذلك وفي كتاب المصنف قال الربيع وحق الله يمينان مرسلان وقيل واحدة وقيل مغلظة قال ابو المؤثر عليه الله مثل عليه عهد الله ومن قال عليه عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قال عليه عهد الله ومثل عهد الله وعهد الله تكون به مرسله ومن قال عليه عهد الله ونوى ما عليه الله من الوفاء بالدين ولم يرد الحلف فلا شيء عليه على الصحيح ومن قال عليه ما اتخذ يعقوب على ولده قال ابو المؤثر لاشيء عليه لانهم اتوه موثقهم ولم يقولوا موثقاً من الله وقول مرسله وقول مغلظة ولا شيء في وحق الكرسي واختلف في وحق كرسي الله فقيل يمين وقيل لا وان قال على في الله فنذر ان اراده وكفالاته مرسله وقيل يمين وقيل به مغلظة وعلى الله مرسل وقيل مغلظة ومن قالت لزوجه عهد الله لا اقيم معك وزعت انها لم تتو شياً ولم تقل على فما ارى لها نجاة ومن قيل له الله ولا نكته شاهدون عليك انك تفعل فقال نعم ثم لم يفعل فمغلظة وكذا ان قال يعلم الله لقد كان كذا وهو يعلم انه لم يكن وقيل في ذا مرسله وان قال علم الله انه كان كذا ولم يكن فمغلظة الا في قول من قال في الايمان كلها مرسله وفي اثر من حلف بيمينه فلا فمرسله ولو

ولا تلزم ان لم يصف اليه
فمن قل بعهد الله وميثاقه
وكفالاته فواحدة وتلزم
حالاً خمسين عهداً بقدر
العدد وقيل واحدة

لم يحنث لانه اشرك مع الله غيره وان قال علم الله لافعل لم يفعل فمغلظة ومن
قال وذمة الله او عزيمة الله او امانة الله فمغلظة وقيل رسالة ﴿ثالثها﴾ ان يحلف بما
يخرجه من الاسلام ﴿رابعها﴾ التام من الشرك او النفاق ﴿خامسها﴾ كانه يهودي ﴿سادسها﴾ بكسر الهجمة
مع ان الكاف قبلها جارة لان المراد حكاية هذه الجملة المبدوءة بان المكسورة وان
فتحت فعلى الحكاية ايضاً لا لاجل الكاف وذلك لجواز الفتح والمكسر في قواك
حلفت انني يهودي ان كان كذا اولم يكن والكسر في كلام المصنف اولى لا طارده
في ذكر قول القسم وعدم ذكره ﴿سابعها﴾ ان نصراني او عابد شمس او من الظالمين او
المنافقين ﴿ثامنها﴾ او من الاثمين ﴿تاسعها﴾ كانه من عابدي صنم او من الصابئين او انه
مرجبي او قدري او مالكي او شافعي او حنفي او حنبلي او رافضي او معتزلي او غير
ذلك من فرق الضلال او قاتل او زان او نحو ذلك من الكبائر وقيل تلزمه رسالة
في اليمين بمذهب من مذاهب التوحيد وقيل لا كفارة فيها ﴿عاشرها﴾ ان فعل كذا ﴿الحادية عشر﴾
لم يفعله ﴿الثانية عشر﴾ مغلظة ان حنث وقيل رسالة ﴿الثالثة عشر﴾ حقيقة عرفية للمتأخرين
والعمامة في الكفارة العفوية واصله اليمين التي ارسلها الله في المائدة ولم يقيد بها
بالظهار واخرج الظاهر منها فالاصل كفارة يمين رسالة باضافة كفارة لليمين ونعت
اليمين بمرسلة فحذف المأموت وهو يمين وناب عنه النعت وهو مرسلة وحذف المضاف
وهو كفارة من ناب عن المضاف اليمين وهو مرسلة وهكذا تستشعر في سائر المواضع
واصل كفارة خصلة كفارة اي عظيمة التكفير فاصله صفة وتغلبت عليه
الاسمية فصار اسماً لما يعطى لاجل الحنث او الظهار او القتل ﴿الثانية عشر﴾ وكذا ان اخزاه الله او
قبضه ﴿الثالثة عشر﴾ بتخفيف الباء بمعنى لعن او بشدها بمعنى ضد التحسين ﴿الرابعة عشر﴾ او قبض
وجهه ﴿الخامسة عشر﴾ او بعض جسده ولو شعرة غير منفصلة ﴿السادسة عشر﴾ او ادخله جهنم والعياذ ﴿السابعة عشر﴾
اعتصام عنها ﴿الثامنة عشر﴾ بالله ﴿التاسعة عشر﴾ في ذلك مغلظة وقيل رسالة ﴿العاشر﴾ ويحتمل ﴿الحادية عشر﴾ ذلك كله هو الدعاء
على نفسه بالشر واذا ﴿الثانية عشر﴾ فلا كفارة فيه ﴿الثالثة عشر﴾ وقيل عليه مغلظة وقيل رسالة ولو نوى
الدعاء لانه كبيرة ودخل في كلام المصنف الحلف بعبادة غير الله مطلقاً كانه عابد
الشيطان او النار والدعاء بشر الآخرة مطلقاً كعذبه الله في الآخرة او غضب عليه
اولاً يرحمه او حشره مع اهل النار وقيل من قال انه مشرك ان فعل فلا عليه الا

ثالثها ان يحلف بما يخرجه من
الاسلام كانه يهودي او
نصراني او عابد شمس او من
الظالمين او المنافقين ونحوها
ان فعل كذا فتلزمه مغلظة
ان حنث وقيل رسالة وكذا
اخزاه الله او قبضه او لعنه او
قبض وجهه او ادخله جهنم
والعياذ بالله ويحتمل الدعاء
فلا كفارة فيه

ان نوى بالله او قاله والظاهر ان عليه الكفارة حتى ينوي غيره وقد قيل به وقيل
من حلف بموجب النار كفر ولزمته مغلظة وقيل رسالة ولو لم يحنث ومن قال عليه
امانات اولاد يعقوب فمرسلة وقيل مغلظة وعليه صاحب الوضع وقيل لاشيء عليه
ومن حلف بالله الذي لا اله الا هو لا يفعل وان فعل فهو بريء من دين محمد
صلى الله عليه وسلم وحنث ازمه بالله الذي ائح اطعام عشرة ان وجد والا فصيام
ثلاثة وبانه ائح صيام متتابعين او اطعام ستين ولا شيء على من قال عليه اللعنة
او نحوها ولم ينو من الله او نبي او ملك او مسلم ومن قال انه يصلي الى المشرق
فان نوى التحول عن دينه فمغلظة وان نوى انه يسافر للغرب حتى يكون غربي
الكعبة فلا عليه وكذا من قال انه يصلي الى المغرب ونحو ذلك من الجهات وان
عنى بقوله من الاثمين الصغار فلا عليه وقيل رسالة ان حنث وان قال لا بارك الله
فيه ان فعل فمغلظة وقيل رسالة وان قال فهو تغل فمغلظة وقيل رسالة وقيل لاشيء
عليه وفي التاج من قال قبح الله وجهه والقبحه عليه صيام عمره وحنث فمرسلة وقيل
صيام عمره وقيل ان لم ينو اليمين فلا عليه وكذا اللعنة وكفارة القبح والامن ان
اريد بهما اليمين صيام متتابعين او اطعام ستين او عتق على التخيير وقيل اطعام
عشرة او صيام عشرة واختار ابو سعيد انه تخيير بين اطعام عشرة وكسوتهم وتخيير
رقبة وان لم يجحد فصيام ثلاثة ككفارة اليمين الا انه قيل لا يجزي في العتق للقبح
واللعن الا رقية مؤمنة سالمة قادرة عن الكسب وقيل تجزي مشركة والمؤمنة من
ثبتت لها الولاية وقيل المقررة ولزمت مغلظة وقيل رسالة قائل لا عفا الله عنه ان
فعل او لازوجه من الحوز او لاراه وجه محمد صلى الله عليه وسلم وفي وجوه الانبياء
والملائكة مغلظة وقيل رسالة وقيل لاشيء عليه وان قال لعنه الله او اخزاه او نحو
ذلك ولم ينو يميناً فعليه الاستغفار وان قال كافر بالاسلام او القرآن او الصلاة
او نحوها من الفرائض فمغلظة وقيل رسالة وكذا ان قال ان فعل فهو يعمل بطاعة
الله كعمل كل مخلوق الى يوم القيامة وان قال فهو عبد لقلاق او للشيطان وحنث
استغفر ومن قال ادخله الله مدخل فرعون او نحوه من المنصوص على كونه من
اهل النار فمغلظة وقيل رسالة وكذا في المشرك الحي والمنافق الحي وقيل لا عليه في

المنافق الحي قيل ولا في المشرك الحي فالمرشاهد موتهما على حالهما وفي اعبد ما يعبد
اليهود او النصارى مغلظة وقيل مرسله ولا شيء على داع بدعاء الدنيا او بنفي من
والديه وان قال لذمي ان فعلت فانت خير مني فمغلظة او مرسله اولاً شيء اقول
وان قال ان عليه يمينا مغلظاً ان فعل فمغلظة وقيل ضوم ثلاثة وان قال هو بري
من الله او بالعكس ان فعل فمغلظة ولا يشرك وقيل مرسله وكذا ان قال كلما صلى
الى القبلة فهو بخلاف ذلك ان نوى الكفر والا فلا عليه ومن كان يخاف ويحنت
ولم يدرك حلف ولا ما حلف به كفر ثلاثة ايمان وقيل يصوم متتابعين وقيل بمحاط
حتى لا يشك وقيل بمحاط في الرسالة ويميزه مغلظة عن جميع ما حلف وقيل هو
مغلظ حتى يعلم انه مرسل وقيل عكسه ورخص ابو عبيدة من حلف بايمان كثيرة
وهو جاهل بالاسلام ان يتوب الى الله ومن قال لعن الله من قال ذلك الكلام
وبدله انه قاله فلا حنت وقيل ان عني نفسه بالامنة حنت وقيل يحنت ان تكلم به
او قاله عالماً انه قاله وان قال لعن الله من يقوله فلا حنت وقيل حنت ان عني نفسه
ومن لعن حماراً فمغلظة وقيل مرسله ولو بلا حلف وكذا كل من لم يكلف ومن قال
اقوم على من يدخل عليكم لعنة الله ولم يعن احداً فلا عليه ان دخل وكذا في
السكان والحوار وان قال ان لم يطاق فعليه لعنة الله وحنت فصوم شهرين وقيل
ثلاثة ايام وقيل اطعام عشرة ان وجدوا لا فاطعام ثلاثة من قال صلاتي صلاة اليهود
او النصارى او هبة لهم او صدقة فمغلظة وقيل في حالف انه ضال ان فعل لا حنت
عليه الا ان عني الكفر وكذا في انه خاسر او متعداً او مبدل وفي ابداه الله او سمعه
حتى يريد من رحمته وفي هنك الله ستره وقال الشافعي من حلف على لمة غير الاسلام
فكفارته ان يقول لا اله الا الله وان قالت ذبح الله ابنها على صدرها فدعاه على ابنها ثام
به وقيل يمين لذكر الله ومن قال قبح الله دبره فشهراً **رابعها** ان يحلف بمكني اليمين
اي ما ليس صريح يمين لكنه كناية اذ وضع لغير اليمين فاستعمل في اليمين
فريد **الحالف** **لنواه** **كافست** عليك او حلفت **عليك** او اقسمت او
حلفت بدون ذكر عليك ويذكر بعد ذلك ونحوه من الالفاظ جواب القسم
او معاذ الله اي عبادته بالله اي اعتصاماً به وانما اضيف اليه وصار كأنه قيد

رابعها ان يحلف بمكني
اليمين فريد لنواه كافست
عليك او حلفت او معاذ
الله

اعتصام الله لانه اعتصم المتكلم به والاضافة تصح لادنى ملاسة **او اعوذ بالله**
او حاش لله **او اشهد بالله** **او الله علي** **شهد** **او لعمر الله** **بقاه الله** **فتلزمه** **مرسله**
على حذف مضاف ونعت اي كفارة يمين مرسله **ان** **اراد يمينا حنت** وهو
الصحيح عندي حين ذكر الله لاجين لم يذكره كاقسمت لانه لفظ بما دل على
القسم ونوى به القسم وذكر الله **وقيل** لا يمين فيه ولا لزوم **للكفارة** مع انه
اراد يمينا وحنت واما ان لم يرد يمينا فلا يمين قطعاً ودخل في مكنيات اليمين قول
بعض الناس **امن بالله** او **امن بربي** افعّل او لا افعّل مریداً به اليمين فتلزم به
المرسله اذا حنت وقيل لا كما شمله كلام المصنف والشيخ لانه لم يوضع لليمين
لكنه يكتفى به عن اليمين في عرفنا ويؤاد به واستدل بعض على انه لا كفارة على
من قال اقسمت او حلفت حتى يقول بالله او بربي او نحو ذلك من اسماء وصفاته
والضمائر العائدة اليه بقوله تعالى **واقسموا بالله** جهد ايمانهم ويعترض بانه غاية ما
في الآية الاخبار باليمين التي نطقوا بها وليست اليمين محصورة فيما نطقوا كما لا
حجة في قوله تعالى **اذ اقسموا** ليصرمها مصبحين على انه يدين ولو لم ينطق
بقولك بالله ونحو هذا اللفظ الكريم لان غاية ما في الآية انه تعالى اخبرنا بانهم
اقسموا ولم يخبرنا بم اقساموا فيحتمل انهم قالوا في قسمهم والله او نحو هذا اللفظ
بل هو المتبادر **واقسمت بالله يمين** **عليه كفارة** مرسله **وقيل** وكذا **وحي**
القرءان **لذكر الله فيه** **وكذا** **والسورة** لان منها البسطة وفيها ذكر الله ولو لم يكن
فيها بعدها **وقيل** لا كفارة في المسئتين لانه اقسم بالحروف لا بالذات فلو اقسم
بلفظ الجلالة واراد انه حلف بما فيه من الحروف لم يحنت وهو الصحيح عندي
لان الله غير الحروف وفي كتاب المصنف الحق الله ومن حلف به واراد العدل
فلا كفارة وفي **وحي** **رسول الله** **اختلاف** **واقسمت عليك يمين** عند جابر **وقيل**
ليس يمين **وكذا** **علي يمين** وقال ابو يحيى من قال **ان فعلت** **كذا فعلي** **عق** **رقبة**
كفر **يمينا** **وقيل** كل من قال **علي** **كذا** فعليه ما قل ان كان غير محال واختلف في
اقسمت او حلفت لنفعلن وفي **علي يمين** وفي **وحي** **رسول الله** **فقبل يمين** وبه قال
جابر في غير الاخير **وقيل** لا **وقيل** ان اراد الحلف بالله فيمين وفي **الله** **علي** **مغلظة**

او اعوذ بالله او حاش لله
او اشهد بالله او الله علي
شهدا وعمر الله فتلزمه
مرسله ان اراد يمينا حنت
وقيل لا يمين فيه ولا لزوم
واقسمت بالله يمين قيل
وكذا وحي القرآن لذكر
الله فيه

وقيل مرسله اذا حنث ومن قال على راحة الله ان فعلت او لم افعل او نحو ذلك من دعاء الخير واراد يمين فيمين وقيل لا * ومن حرم حلالا وان زوجة اوسرية * في شأن شيء * ثم عاد اليه * الى الشيء * لزمته مرسله * اي لزمته كفارة يمين مرسله او اراد العود الى ما حرم ولم يعلق بشيء وهذا قول وقيل مغلظة ولا تحرم عليه زوجته وقيل قوله ذلك تطليقة يملك رجوعها وقيل لا يملكه بل يتزوجها وقيل ثلاث وقيل ظهار وقيل يمين ان مس وجبت عليه الكفارة وان لم يمس حتى مضت اربعة اشهر خرجت بالايلاء وعليه اعتماد اصحابنا قائلين ان من حرم حلالا وعاد اليه لزمته مرسله وقيل عليه مرسله ولو لم يعد اليه واما اذا حرم زوجته اوسريته واراد الطلاق فطلاق وقال ابن جعفر من قال انت على حرام وعنى الطلاق فقبل طلاق وقيل طلاق وكفارة يمين وقيل كفارة يمين ولا طلاق ثلاثة اقوال لاصحابنا اه * وان قال الحرام عليه حلال لا يفعل كذا ثم فعله فكذلك * لزمته مرسله عند اصحابنا قياسا على من حرم حلالا وان قلت من اين كان تحريم الحلال يميننا تلزم به الكفارة حتى يكون اصلا يقاس عليه قلت من قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الى قوله عز وجل قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فاشار الى انه يمين تجب عليه التحلة وهو الفك بالكفارة المرسله المعهودة لليمين في سورة المائدة كما ادخل ابن بركة في مائة المائدة كل يمين فلم يقل بوجوب المغلظة في يمين الا في الظهار لورود النص فيه * وقيل مغلظة * لان تحليل الحرام اعظم من تحريم الحلال لان الحلال يجوز للانسان ان لا يتناوله في عمره ويتركه ابد والحرام لا يسوغ له فعله ابدا وانما يسوغ فعله لضرورة اباح له الله استعماله فيها وهو حينئذ ليس حراما وصاحب القول الاول لم يعتبر المناولة وغيرها فسوى بين تحليل الحرام وتحريم الحلال لان كلا منهما بظاهره مخالفة ومضادة لامر الشرع وان من حل حراما او حرم حلالا من غير طريق تعليق اليمين بل من حيث مجرد اعتقاد الحلال حراما او الحرام حلالا فمشارك ان لم يأول فتلزمه المغلظة وقيل التوبة * وقيل * اي قال من لا يرى القياس * لاشي عليه * والخالف المذكور قبل هذا جار ولو في من حرم ماله او صلاته او صومه مثلا على نفسه هل عليه مرسله او مغلظة

ومن حرم حلالا وان زوجة او مربية ثم عاد اليه لزمته مرسله وان قال الحرام عليه حلال لا يفعل كذا ثم فعله فكذلك وقيل مغلظة وقيل لاشي عليه

وقال الشافعي لا يكون تحريم الحلال يمين الا في النساء ومن حرم حلالا او احل حراما ولم يطاق حنث من حينه وان علق حنثي بخالف ما حلف عليه وفي التاج التحليل والتحريم سواء في التخيير والصوم لمن لم يجد كما في كفارة الايمان وقيل في تحليل الحرام صوم متتابعين ومن قال حرام على ما حرم اسرائيل على نفسه واراد يمين مرسله ومن قال كل حلال حرام عليه دخلت زوجته فيه وقيل حتى ينويها وقيل ان على تحريم المرأة العتق والا فالكسوة والا فالاطعام والا فالصوم ومن حرم شرب ماء هذا القدح فازيق حنث وقيل حتى يشربه وهو الواضح * باب * في الاستثناء * الاستثناء اخراج بعض من كل بكالا ان يشاء الله او ان اراد الله وقتني او اذن اثر اليمين وجوز بذكر الله مطلقا ان اريد به هدمه اجماعا

وقال الشافعي لا يكون تحريم الحلال يمين الا في النساء ومن حرم حلالا او احل حراما ولم يطاق حنث من حينه وان علق حنثي بخالف ما حلف عليه وفي التاج التحليل والتحريم سواء في التخيير والصوم لمن لم يجد كما في كفارة الايمان وقيل في تحليل الحرام صوم متتابعين ومن قال حرام على ما حرم اسرائيل على نفسه واراد يمين مرسله ومن قال كل حلال حرام عليه دخلت زوجته فيه وقيل حتى ينويها وقيل ان على تحريم المرأة العتق والا فالكسوة والا فالاطعام والا فالصوم ومن حرم شرب ماء هذا القدح فازيق حنث وقيل حتى يشربه وهو الواضح * باب * في الاستثناء * الاستثناء اخراج بعض من كل بكالا ان يشاء الله او ان اراد الله وقتني او اذن اثر اليمين وجوز بذكر الله مطلقا ان اريد به هدمه اجماعا

او ذكر ان المصدرية مع الماضي والمضارع بعد الا * اثر اليمين * اي بعده باتصال * وجوز * الاستثناء * بذكر الله مطلقا * باي اسم وبأي عبارة وبأي لغة بجملة او مفرد وضع للاستثناء ام ثم يوضع مثل ان يقول بعد يمينه الله او رب اغفر لي او استغفر الله او يقول الله اوري او الرب او الرحمن او الرحيم اذا نوى بذلك استثناء كما قال بعد ويدل على ان اللفظ الواحد يحزي قوله تبارك وتعالى واذا ذكر ربك اذا نسيت وذكر الرب يشمل اللفظ الواحد والجملة * ان اريد به هدمه * اي هدم اليمين وذكرها لجواز تذكيرها فانها بمعنى الحذف * اجماعا * فيه نظر فان بعضا لا يميزه الا بصيغ الاستثناء وعليه ابو الحسن العماني وقد يقل اجماع عائد الى قوله اثر اليمين اي اذا كان اثره صح اجماعا اذا نوى الاستثناء قبل التمام * و * ان استثنى اول الشهر لما يحلف في الشهر بان قال مثلا في اوله ان شاء الله من الايمان فقبل يحزبه لما حلف فيه ولا حنث عليه وفي اللقط المروية

* باب *

الاستثناء اخراج بعض من كل بكالا ان يشاء الله او ان اراد الله وقتني او اذن اثر اليمين وجوز بذكر الله مطلقا ان اريد به هدمه اجماعا

عن ابي عزيز وغيره ان هذا قول شاذ لا يؤخذ به و * ان فقد تابعه * مع
اليمين او تابعه وتتابع اليمين ومعنى تابعها اتصال كل منهما بالآخر او التابع
بمعنى اتبع * او نوي * الاستثناء * فقط * ولم يلفظ به * او حدث نيته *
بعد تمام اليمين فاستثنى بلسانه او بنواه * فهل يهدمه ام لا خلاف مثاره *
اختلافهم * هل * ذلك الاستثناء * حال * مقدرا * ليمين او مانع من انقادها *
فان كان حالا جاز اتصاله وانفصاله وجاز حدوثه بعد الحلف وقصد معه وان كان
مانعا لم يكن الا متصلا مقصودا قبل تمام اليمين هذا كله ظاهر الانية الاستثناء
بلا تلفظ فانه لا يظهر ان مثار الخلاف فيها هو اختلافهم في كون الاستثناء حالا
او مانعا الا ان اراد بقوله مثاره مثار الخلاف الذي هو جواز فقد التابع سواء كان
التلفظ او كانت النية فقط على القول بها وجواز حدوث النية سواء كان التلفظ او
النية فقط على القول بها فافهم واختلف في قوله تعالى اذا نسيت هل معناه ضد
التذكر او معناه التترك مطلقا عدا او غير عمد والصحيح الاول فعليه يجوز الاستثناء
اذا نسي فقط ولو بعد عام او اكثر ما لم يحنث وعلى الثاني يجوز له الاستثناء متى
شاء ولو تعمد عدم الاستثناء في حاله ما لم يحنث * والمختار اشتراط التلفظ به *
بان يسمع اذنيه وقيل غيره وان حرك لسانه ولم يسمع اذنيه فقولان وانما اختار
اشتراط التلفظ لانه حل اليمين الذي هو لفظ وما كان لفظا لا ينحل عقده الا
بلفظ وهذا الخلاف جار في الحلف هل ينمقد بالنواه بلا لفظ او لا ينمقد الا بلفظ
ونواه وكذا الخلاف في الطلاق والعنق وحديث انما الاعمال بالنيات يدل على
وقوع كل من الطلاق والعنق واليمين والاستثناء بالنواه ولو لم يتلفظ والظاهر ان
عقد ذلك والاستثناء من وظائف اللسان لغة وشرعا فهذا الحديث لا يفيد ذلك
هنا * والهدم * عطف على اشتراط * ان اتصل * وان انفصل فلا هدم الا
وصلا اريد ومنع منه نحو الثاوب * وان يتقدم لكل يمين * نحو ان شاء الله
فوالله لا قومون سواء تقدم ولم يكن في نية التأخير بحسب اصطلاح العربية الكريمة
كالمثال او كان في نية التأخير مثل ان يقول ان شاء الله والله لا قومون مسقطا الفاء
قبل الواو على نية ان جملة الاستثناء محلها بعد القسم ولو تقدمت لفظا وفهم انه يجوز

وان فقد تابعه او نوي
فقط او حدث نيته فهل
يهدمه ام لا خلاف مثاره
هل حال لليمين او مانع
من انقادها والمختار اشتراط
التلفظ به والهدم ان اتصل
وان يتقدم لكل يمين

الاستثناء متوسطا من باب اولى اذ جاز متقدما ووالله ان شاء الله لا قومون والاصل
في ذلك كلة التأخير الا في الصورة الاولى التي تقدم الاستثناء فيها وكان بحسب
العبارة العربية الكريمة ليس في نية التأخير نحو ان شاء الله فوالله لا قومون فهو اولى
وانما غيا بالتقدم لانه مقو في قصدك لوقوع ما تريد بخلاف التأخير فانه اضعاف
له * غير طلاق ونكاح وظهار وعنق * اخرهن عن الاستثناء او قدمهن نحو هدم
طالق ان شاء الله ونحو ان تقول لزيد قد زوجتك بنتي ان شاء الله فلا تجرد الرجوع
او يقول قد قبلتها زوجة ان شاء الله فلا يجرد الرجوع ومثل ان تقول زوجتي
كظهر ابي ان شاء الله او امتي حرة ان شاء الله فقد وقع الطلاق والنكاح والظهار
والعتق في ذلك ولا يؤثر فيه لفظ ان شاء الله لحديث ان جدهن جد وهن
جد * ان لم يعلق بشي * وان عاق * كزوجته طالق * اي ذاهبة حيث شاءت
لتركي زوجيتها * ان دخلت بيت فلان ان شاء الله * اثر فيه * لانه ان عاق
كان يمينا فيهدمه * ففي المثال قد هدم الطلاق بقوله ان شاء الله لتعليقه بدخول
بيت فلان وانما لم يقل طالقة لان الطلاق يختص بالنساء فلم يحتاج لعلامة التأنيث
لكن هذا في الوصف ويجوز اثباتها * وقيل * يهدمه * وان لم يكن يمينا * بان
لم يعلق وانهم يكن ضمير ما ذكر من طلاق وما بعده والصحيح انه لا يجوز الاستثناء
في النية وذلك انه اجاز بعضهم الاستثناء في الطلاق والعنق والظهار والنكاح
ولو بلا تعليق نحو عدي حرا الا ان يشاء الله ومثل ان يقول زوجته طالق الا
ان يشاء الله او هي عليه كظهر امه الا ان شاء الله وقيل يجوز الاستثناء على تمام
الشهر وقيل السنة وقيل يجوز ابدا وقيل اربعة اشهر وقيل سنتين وقيل يجوز فصله ان
نوي في الحلف ومثل الاستثناء الشرط وان لم يظهر له ان يستثنى الا بعد ما لفظ
بالقدر الذي يقع به الطلاق او العنق او الظهار ثم استثنى لم يحزه ومن اجاز الاستثناء
بلا تلفظ اجازه كذلك هنا في الثلاثة وان تلفظ ببعض ولم يتم ما يقع به ذلك ثم ظهر له
الاستثناء فاتم فاستثنى فله الاستثناء عند مثبته هنا والصحيح ان الاستثناء لا يؤثر
الامتصلا ولا يضر الفصل بسعة او غلظة او غلظ لسان ولا يؤثر ان فصل بكلام
او فعل او سكوت طويل او اكل او شرب وقيل يجوز الاستثناء ما لم يقم من عمله

غير طلاق ونكاح وظهار
وعنق ان لم يعلق بشي
كزوجته طالق ان دخلت
بيت فلان ان شاء الله
لانه ان عاق كان يمينا
فيهدمه وقيل وان لم يكن
يمينا

او ياخذ في شيء اخر وقبل يجوز اذا ذكر ولو بعد سنة وان تلفظ بالاستثناء ولم ينو به هدم اليمين لم يهدمه وقبل يصح استثناءه . الم يتكلم ولو أبطأ ولا يضر سكوت ايماء او للعرى او تنفس وان اسع ادنيه استثناءه كفى وقيل يؤثر الاستثناء ولو لم يرد به المدم ما لم يرد به غيره وقيل ينفع الاستثناء في النفس بشرط ان يحلف بنفسه لا بتخليف غيره له والمختار ان الاستثناء يهدم النذر وقيل ان استخلفه جائز ظمنا فله الاستثناء في نفسه وان استخلفه غيره بحق فلا وقيل ينفع الاستثناء في النفس مطلقا وقيل لا مطلقا كما ذكرها المصنف ولا ينفع الاستثناء في شيء ماض وقيل في اليمين على ماضى انه لم يقع وقد وقع او انه وقع ولم يقع . هي الغاموس المبالغة جدا في غس صاحبها في الاثم وهي كبيرة نفاق تنقض الصوم كالوضوء وتهدم العمل ولفظ الغاموس بالالف للمبالغة لكنه غير مقيس عليه كالفاروق واما باسقاط الالف فمقيس ويمكن ان يكون اثباتها سهوا . كوالله لقد قلت كذا ولم يفعله او ما فعلته او ما كان وقد فعله او كان . فهذه ونحوها هي الغاموس فان قال بعدها ان شاء الله ونحوه من الاستثناءات لم يهدمها الا ان لم يعتمد الكذب فينفع الاستثناء . الحالف بها . يمينت ويكفر . اي يعطي الكفارة . من حينه . وهي في ذمته بعد ولم ينفعه الاستثناء . حين متعلق بيمينت وان جعلته متنازعا فيه على تأويل يكفر بلزوم الكفارة جاز . وانما يقع في مستقبل . وحقيقة الغاموس يمين كاذبة تماقت بالمأذني فعلا او تركا وقل مالك وسفير الثوري الغاموس لا تكفر وذاهر عبارته ان الاستثناء لماض غاموس مطلقا وليس ذلك مرادا كما ارشد بالتشيل بل ان صدق فليست غاموسا وانما الاستثناء حينئذ استثناء لم يتصل . باب . في معرفة موجب الحنث في الايمان على المستقبل . موجب الحنث مخالفة عقد اليمين . هذا صادق ولو يقول من قال اليمين على اللفظ لان اللفظ اذ لم يقل مخالفة نية الحالف واذا خالف ولو نسيانا او جهلا او غلط حلف . كف . ما حلف على تركه ككفره . وهو ترك ما حلف على فعله . ان تراخي . اي العكس . لو قلت لا يمكن فيه . نفوات وقته ان حد او لنية الترك والحنث او لغير ذلك عموما او لفعل بعض اخر او لم يدرك الباقي . وان بسبق الغير لفعله كحالف . يمكن

ولا ينفع في ماض وقيل هي الغاموس كوالله لقد فعلت كذا ولم يفعله او ما فعلته او ما كان وقد فعله او كان فيمنث ويكفر من حينه وانما ينفع في مستقبل . باب .

موجب الحنث مخالفة عقد اليمين كفعل ما حلف على تركه ككفره ان تراخي لو قلت لا يمكن فيه وان بسبق الغير لفعله كحالف ليا كلن

هذا الرغيف او ليدبحن هذه الشاة او ليغلقن هذا الباب فسبق بذلك بان اكل غيره ذاك الرغيف او ذبح تلك الشاة او غلق ذلك الباب . حنث ولو فتحه ثم اعاد غلقه لم ينفعه . اذ لم يحلف الا على الثاني الاول الذي سبق به وان احياها الله فذبحها لم تبر يمينه وان قبل الباب زيادة الاغلاق فسبق الى الاغلاق فزاده هو اغلاقا فقبل يمينت وقيل لا وان ذبحت ذبحا لامتوت به فزادها ذبحا بر وان اخذ بقول ان الذبح بعد الذبح لا يفسد فكذلك وان زاد ذبحا من اسفل او بقي بعض المذبح فاقمه بر ان لم يكن له نية وان ذبحت ذبحا تموت به فزادها لم يبر بل هو حنث الا ان اراد مطلق الذبح ولو غير معتد به او غير مأمورة به شرعا وان وجد بعض الرغيف موجودا فأكله ففي يده قولان . وحنث حلف ان يفعل كذا ان تركه حتى فات او وقت لفعله حدا فتركه حتى انقضى . وان لم يجد فلا حنث ما لم ينو الترك او تأتي عليه حال لا يقدر فيها او يفت وان حلف لا يفعل كذا ابدا فانه كلما فعل حنث وقيل لا يكون الا حنث واحد كما في كتاب المصنف ومن حلف على فعل او ترك في الشتاء فالشتاء وقت دخول الناس بيوتهم لا يعتبر حساب المنجمين ولا البرد في غير وقته ويعتبر في القيظ قيظ العامة وفي اخر القيظ . اخر الرطب وقيل القيظ ادراك البلعق البسر واوله الفضح وقيل اول الرطب وانقضاءه قبل ثلاثة اشهر وقيل اخر الرطب كحمر والربيع وقت النحل وربيع الثمار عامة الجذاذ واستار عامة النحل ولا يعتبر الشواد والصيف ثلاثة اشهر . اخر اليوم او الشهر او السنة ما قبل حلول صلاة المغرب وقيل اخر اليوم اخر العشاء . اخر الشهر بعد نصفه وقيل اخر ذلك كله ما قبل طلوع الفجر وان كان ذلك مطلقا للعيد فالحلاف المذكور وقيل انصراف الامام من العيد وهو توسعة ومن قال الى الاضحى فهو في كلامه رجوع الامام من صلاة العيد الى انقضاء الاضحى فالיום كله الى الغروب ومن قال لا يقطر في هذه القرية فليخرج من حدودها قبل غروب . اخر يوم من رمضان ومن حلف لا يدخل السوق الا بالنهار فدخله فيه وبات فلا عليه والدمر بال الابد وبدونه سنة واليمين ستة اشهر وقيل سنة وقيل زمان ولو قل والمتيق والقديم ماقت له سنة او اكثر والضحى وقت ارتفاع الشمس ما لم يكن الزوال والشروق وقت

هذا الرغيف او ليدبحن هذه الشاة او ليغلقن هذا الباب فسبق بذلك حنث ولو فتحه ثم اعاد غلقه لم ينفعه وحنث حالف ان يفعل كذا ان تركه حتى فات او وقت لفعله حدا فتركه حتى انقضى

طلوعها والمساء الليل والعشي الزوال فما بعده والزمان يوم وليلة وقيل سنة وقيل اربع
وقيل اقل قليل ومن قال يفعل اولا يفعل في هذه الايام فعمدة الا ان قال في هذه
الايام وهو في يوم الاحد فالي الاحد الاخر وان قال اياما فثلاثة وقيل عشرة واذا
كانت له نية في ذلك كله فعلى نيته وان مات حالف ان يفعل كذا في رمضان
او غيره من الاوقات او ليوفين غريمه من له الدين دينه يوم كذا قبل
متعاق بمات دخول الشهر او اليوم او الوقت الذي وقته مطلقا حنث
ولا يلزمهم ان يخرجوا عنه كفارة الحنث الا ان اوصى بها حين احتضر وقيل
لا وهو المختار لانه ما حلف الا انه يفعله وهو حي لان الفعل لا يكون بعد موته
فكانه قد صرح بشرط الحياة الى ذلك الوقت ومن الزمه الحنث لم يوجب على
وارثه التكفير عنه الا ان اوصى وكذا الحلف في مثل ان يحلف ان يخطب كذا يوم
كذا فزال بصره قبل ذلك اليوم ونحو ذلك واستحسن ان يقول في يمينه ان عشت
الى ذلك وقيل ان بلغه الموت حنث وان تزايدت عليه الحال حتى لا يقدر على
الفعل فلا وان فعل اول الوقت ومات قبل تمام الفعل فقولان وكذا الحلف
فيختار عدم الحنث ان حلف على معدوم يظن بقاءه كالحلف ايا كان ما في
الوعاء وقد سبق لا كلة او فوات بغير الاكل او ليدبح الشاة التي في الموضع الفلاني
وقد سبق بذبحها او ماتت ونحو ذلك من فوات المحلوف عليه قبل يمينه وكذا
الحلف ان حلف على غيره ان يفعل شيئا وقد فوات الشيء مثل ان يضع طعاما للرجل
فيا كلة حتى يفرغ فيرفع يده فيحلف الواضع على الرجل ان يأكل كل ظن ان الطعام لم يفرغ
فاذا هو قد فرغ قال بعض هو حنث وقيل غير حنث والظاهر انه لا يحنث
لانه انما حلف على نية وجود ذلك الشيء فكانه قد صرح بشرط وجوده كما قال وهو
المختار بل كلامه كالصريح لانه حلف بالذبح او باكل مثلا ومعلوم ان المذبح لا يذبح
والأكل لا يؤكل ومن حلف على الغيب حنث من حينه ولو كان كما حلف وقيل
انما يحنث اذا خالف ما حنث مثل ان يحلف ان الجبل الفلاني او البحر في مكانه او
تشرق الشمس غدا او يكون المطر اولا تحيي الموتى في اليوم او ما بعده من ايام الدنيا
اولا تقوم الساعة غدا او يقدم المسافر غدا او ان في هذه الرمانة كذا وكذا حبة

وان مات حالف ان يفعل
كذا في رمضان او ليوفين
غريمه دينه يوم كذا قبل
دخول الشهر او اليوم
حنث وقيل لا وهو المختار
واستحسن ان يقول في يمينه
ان عشت الى ذلك وكذا
الحلف ان حلف على معدوم
يظن بقاءه كالحلف ايا كان
ما في الوعاء وقد سبق
لا كلة قبل يمينه

او ان فيها اقل او اكثر او لا ينزل الغيث اليوم اولا يقدم فلان ونحو ذلك نفيا
او اثباتا ففي ذلك كله قولان قيل يحنث في حينه ولو طابقت يمينه الواقع وقيل حتى
تخالفه وقيل في مسألة الجبل يحنث لان الجبال لا تزول الى يوم القيامة ومن حنثه
انظر الى ان الله يفعل ما يشاء وقيل في مسألة الرمانة ونحوها انه ان وجد فيها اكثر
مما حلف عليه لا يحنث وهو ضعيف الا ان لم ينو الحصر في يمينه وان كان في حبة
نواتان فواحدة وبعد الرطب واليابس وكل ما صار حبة ولو غير مدرك وان
تلفت الرمانة او بعضها بلا علم عدده فعلى قول من قال بتعليق الحنث بمخالفة
الواقع لا يحنث ومن حلف ان في الموضع الفلاني فلانا بعد غيوبه عنه
حنث لانه غيب يمكن ان يكون قد خرج عنه وقيل لا حتى يتبين انه لم يكن فيه
وقت الحلف ولا حنث ان كانت نيته على الحالة التي قد كان يراها ولا حنث
على ما يعرفه من صدق نفسه مثل والله لو اسلف لي لوفيته ومن حلف بالطلاق ان
لم يصب المطر موضع كذا فان نوى التعليق فلا طلاق حتى يتبين انه لم يصبه
والاواراد العزم فيمين على غيب وان حلف على ما لا يقدر كحمل جبل وصعود
السما حنث من حينه وقيل حتى يموت او على ما لا يقدر مع ما يقدر فعل ما يقدر
ولا عليه فيما لا يقدر مثل ان يحلف ان يبيع ويبيع معه الجبل وقيل من حلف على
ما لا يقدر فبدنة وانما يحنث حالف لا يفعل كذا اذا فعله بنفسه لان فعله
بغيره على الاصح الا ان كان فعل غيره بامر فبأي ان شاء الله كالحلف
لا يشارك فلانا في مال اولا يعتق رقبة اولا يفارق غريمه من عليه الدين ففوات
موروثه فشاركه في ماله من حلف عليه بان ورثا معا الميت او احدهما وكان
الاخر شريكا للميت في شيء او ورث كامه من اقاربه الذين يحرم عليه
تزوجهم فانه اذا ملك احدهم عتق ففتحت بفتح التاء مبنيا للفاعل على الفصحى
اي خرجت حرة وتخلصت من العبودية وبالنسبة للمفعول على غير القصص اي
اعتقت عليه للملك لما بالارث وكذا لو ورث بعضها او فرغ غريمه وان
اعسر فقارقه لا عساره فقيه قولان ان فارقه واختار انه لا يحنث كما
لا يحنث به الفار ووجه اختياره انه حلف على نية ان لا يفارقه ليعطيه ما اوجبه

وانما يحنث حالف لا يفعل
كذا اذا فعله بنفسه لان
بغيره كحلف لا يشارك
فلانا في مال اولا يعتق رقبة
اولا يفارق غريمه ففوات
موروثه فشاركه في ماله من
حلف عليه او ورث كامه
ففتحت عليه او فرغ غريمه وان
اعسر فقيه قولان واختار
انه لا يحنث كالقار

عنه له لاعلى ان لا يفارقه مطلقا فاذا اعسر لم يمكن ان يعطيه ماله عليه فاذا لم
يمكن لم تكن صورته هي الصورة التي حلف عليها وهي التي يمكن الاعطاء معها
وهذه لم يمكن معها فلم يحنت فكان كمن حلف على معدوم والذي يظهر لي انه يحنت
الا ان نوى انه لا يفارقه بشرط ايساره لانه اذا حلف بعدم مفارقه ولم يشترط
هذا امكن ان يلزمه ويطلبه وهو عاص في لزومه فوجب عليه ان يفارقه فيحنت
لان لزوم المعسر حرام وان لم يفارقه مع اعساره لم يحنت اتفاقا وعصى **وقيل**
ان رضي بمشاركة فلان **اللازمة بالارث** بعد ان علم بها **بالشركة** هكذا
ولولم يعلم ان شريكه فلان **اولم يزله في حينه حنت** بكسر النون وذلك انه
شاركه بدون اختيار والبقاء على الشركة اختيار فحنت به وان ازالها من حينه لم
يحنت وفي كتاب المصنف ان شاركه في عطية او صدقة فاذا قبلها حنت وان
شاركه في ميراث فهذا لا يقدر ان يدفع عن نفسه فلا يحنت وقد قيل يحنت اذا
شاركه على حال وكذا في التاج واما الوصية فان قبلها فكان شريكا حنت والابر
ومن قال ان الوصية لا تحتاج لقبول بل تدخل ملك الموصي له بلا قبول قال بحنته
وقيل لا يحنت ان ازالها بعد ملكه لها بلا قبول واذا وقع ما يحنت به حنت سواء
علم انه يحنت به اولم يعلم وسواء علم انه هو ما حلف عليه ام لا فمن اشترى محرمة
او وهب له قبله او اعطي له في جرحه او صداقا او في دية قبله ولم يعلم انه محرمة
او علم ولم يعلم انه بصير حرا بملكه حنت **ولا يحنت** بفتح النون **حالف**
لا يدخل بيتا ان سقط فيه من كنفلة **وفي التاج** ككتاب المصنف انه يحنت
من حيث المني لا التسمية وان كان البيت يتحول فيثما دخله حنت الا ان نوى
البقرة اه واما ان حمل قهرا او ادخل فيه محمولا او جرجرا اليه فلا حنت اذا فعل
له في ذلك وان قهر على الدخول فدخل بعشي او راكبا حنت **وهل يتعلق**
موجبه **اي موجب الحنت** في يمين النبي **بما يصدق عليه الاسم** وان باقل او
بالجميع كحالف لا يفعل محدودا فعلم به **فيه** ان هذا نفس المسئلة فلا يصح
مثالا لها ولعل الكاف للافراد الذهبية او قصد الى مثال من الامثلة خاص وعبر
عنه باللفظ العام والاولى ان يقول كحالف لا يأكل هذا الطعام الذي في الوعاء

وقيل ان رضي بمشاركة فلان
بعد ان علم بها اولم يزله
في حينه حنت ولا يحنت
حاله لا يدخل بيتا ان
سقط فيه من كنفلة وهل
يتعلق موجبه بما يصدق عليه
الاسم وان باقل او بالجميع
كحالف لا يفعل محدودا
فهل بعلم به

فأكل بعلمه **خلاف** بل ان اهل رجع الى الخلاف في البين هل ترجع الى
اللفظ او النوى ولا نوى له هنا وان نوى ولو بهضا حنت وان نوى الكل لم يحنت الا
بالكل ومن ذلك ان يحلف انه لم يحفظ القرآن وقد حفظ بعلمه او لا يعرف
مال فلان وقد عرف بعلمه او لا مملوك له وله حصة او لا يحلب شاة فحلب بهض
ما في ضرعها او لا يشتري عبدا فاشترى جزا او لا يخبر بخبر فاخبر بعلمه او لا يرى
تلك الدراهم فرأى بعلمها او لا يشتري ثوبا معا فاشترى بعلمه وان حلف لا
يشتري ثوبا ولم يبين فكذلك وقيل يحنت ان اشترى منه ما يكون لباسا **ولا**
يبري حالف على ان يفعل فعل البعض وهذا في معين محدود **مثل** ان يحلف
لأكل طعام هذا الوعاء فأكل بعلمه وقيل يبرئه مالم يجزم في قلبه بالكل حين
الحلف ولم يذكر المصنف والشيخ هذا القول لضعفه عندهما والفرق انه اذا قال
لا افعل كذا مشيرا الى محدود يصوغ حمل كلامه على نفي الكل ولا خير بالبعض
ويحمل على نفي الكل ونفي البعض جميعا لانه قد شاع الاستعمالان في الكلام
على العادة فانك اذا قلت لا أكل هذا الرغيف تبادر لسامعك انك تريد انك لا
تريد اكله كله ولا تريد اكل بعلمه فتأكل بعلمه تحنت كما اذا اكلته كله وسأع
استعمال هذه العبارة في انك تريد انك لا تأكله كله ولك اكل بعلمه وما ذكرته
من المتبادر اولى واما اذا قلت والله لا افعلن هذا فانه لا يتبادر لسامعك انك تريد
فعل بعلمه وهذا كله في المحدود معينا او غير معين بلا قصد لنفي البعض او اثبات
الكل واذا قصدت فلك قصدك ووجه الفرق الذي ذكرته ان الجملة على المشهور
في معنى النكرة والنكرة في سياق النفي للعموم الشمولي وقيل ليس فيها معنى التشكيك
ولا التعريف فسأع الخلاف في الحنت في صورة النفي وبما ذكرته يتضح لك
قول الشيخ رحمه الله ان لفظة لا افعل توجب الترك فاذا فعل البعض لم يكن تاركا
بالكلية ولا فاعلا بالكلية فسأع الاختلاف واما لفظة لا افعلن فانها توجب الفعل
فاذا فعل البعض لم يكن فاعلا لما حلف عليه حتى يفعل كله وذلك راجع الى
ما ذكرته وان حلف لا يأكل ثمر هذه النخلة ولا ثمر غيرها فهذا من الحدود وان كان
فيها فلا يأكله ولا بدله او لا يأكل من حب هذه القطعة هذا جاز بدله او لا

خلاف ولا يبري حالف
الكل فعل البعض وهذا في
معين محدود

يشرب لبن شاة معينة وهو فيها محدود وان لم يكن فيها فقبيل محدود وقيل لا ومن حلف لا يطعم فشراب ماء او لبن او غيره حنث لقوله ومن لم يطعمه فانه مني وقيل لا * واليمين على المقاصد وهي المعبر على الاصح لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات كما قال الشيخ ابو محمد بن الشيخ ابي القاسم البرادي رحمه الله الا ان تعاقب فيها حق احد فالنظر الى اللفظ وقيل الى اللفظ مطلقا * والعادة * ان لم يكن له مقصد وتقدم عليها المقاصد فيما لم يتعاقب به الحق * وتعاقب الاسماء بمسمياتها * فيؤخذ باللفظ وهو خلاف الصحيح كما علمت وانما ذكر المصنف هذا الكلام اجمالا من غير تبين للصحيح في هذه العبارة كأنه قال مرجع اليمين لا يماز هذه الثلاثة المقاصد والعادة واللفظ * فمن حلف لا يدخل بيتا حنث ان دخل ولو مسجدا * او بيتا من قصب او عود بناء على اللفظ لان المسجد في اصل اللغة بيت * وفي بيت المشعر * او الصوف او القطن او الكتان او الجلد ونحو ذلك * قولان والارجح الحنث به * ومن حلف لا يدخل بيتا فدخل غرفة حنث الا ان نوى غير الغرفة وان حلف لا يدخل بيتا ومشى فوقه لم يحنث وكذا ان تسوره الا ان ادخل رأسه ورخص بعض ان لا يحنث من حلف لا يدخل دار فلاق ودخل تحت سقف بابها الا ان وصل موضعا يستأذن فيه وان حلف على امر وهو فيه فلا يحنث على الصحيح الا ان بقي فيه بعد الفراع من اليمين وقيل يحنث مثل ان لا يلبس ثوبا وهو عليه اولا يركب دابة وهو عليها واما ان حلف لا يدخل بيتا وهو فيه فالحق عندي ان لا يحنث الا ان خرج ودخل وزعموا انه ان بقي فيه بعد الفراع من اليمين حنث وهو عندي لا يصح الا ان اراد بالدخول مسببه وهو الكون في البيت * وان حلف لا يأكل اللحم لم يحنث ان اكل سمكا بالعرف والعادة * في ان اللحم غير السمك وقد يكون السمك في عرف قوم وعاداتهم لحما فيعترف كل احد عرف نفسه * ولزمه بمقتضى اللفظ * عند من قال اليمين على اللفظ وان حلف لا يأكل السمك حنث بالقاشع والكسيف وهما منه وقيل لا وقال ابو عبد الله من حلف على اللحم لا يأكل طري السمك وقال في محل اخر ان السمك ليس من اللحم الا ان نواه والحق انه منه لنص القرآن الا ان نوى الحالف خروجه او اعتاده انه

واليمين على المقاصد والعادة وتعاقب الاسماء بمسمياتها فمن حلف لا يدخل بيتا حنث ان دخل ولو مسجدا وفي بيت الشعر قولان والارجح الحنث به وان حلف لا يأكل اللحم لم يحنث ان اكل سمكا بالعرف والعادة ولزمه بمقتضى اللفظ

لا يسمى لحما واقل ما يكون به غير طري بل مالحا يوم وليلة وزعم بعض ان من حلف عن لحم الغنم فاكل الظباء والوعسل يحنث ان لم يعن غيرها بل ارسل وزعم ان من حلف على لحم الشاة لا يحنث بالئيس ان ارسل * وعليه * اي على مقتضى اللفظ * فمن حلف ان يضرب غلامه لم يحنث ان ضربه بعد موته * او في حال لا يحنس فيها بالضرب ولا يتألم به كالسكران الذي لا يتألم باعتبار الثاني وهو الاخذ باللفظ اذ لا يشترط في مفهوم الضرب التألم وقد قال الله جل وعلا ان اضرب بعصاك الحجر والحجر والبحر لا يتألمان * ولزم * الحنث * بالاول * وهو ما تعرف واعتيد وهو مختار الناج وان حلف لا يضربه فضربه ميتا فالحنث وكذا ان حلف ليعطين زيدا كذا او ليوفيه حقه فمات ففعل لوارثه فقولان ومن حلف ان يضرب هذا الجمل مثلا حتى يقتله فضربه ثم ذبحه قبل موته حنث وان ذبحه ثم ضربه حتى مات لم يحنث وان حلف ان يضرب زيدا بالسيف ولم يذبر بضربه به وهو في غمده لا يضربه به وهو في خشية ويبرقتل ذرة او قلة او غيرها حالف بقتل نفس وان حلف ان يجبس عبده او يغله يومين فخرج قبلها او فك القل قبلها فالحق انه حنث الا ان رده ولم ينو الاتصال وزعم بعض انه برأي لم يحنث وزعم بعض ان من حلف لا يضرب فلانا فجذبه او ركضه واوجعه حنث ومن حلف بضربه مائة ضربة برضربه باطراف مائة عود مجموعة عند عطاء وابن محبوب خلافا لمجاهد فانظر تفسيرنا * وكذا حالف ان يأكل لحم * شاة مثلا * معينة فأكله بعد موتها حنث ان حلف لا يذبح او يضرب بمديدة سهم وخص الانف لان روح مامات حنث انفسه تخرج من انفه بتتابع نفسه او لانهم كانوا ينخلون ان المريض تخرج روحه من انفه والجريح من جراحته والموت حنث الانف لغة الموت بلا قتل ولا ضرب ولا غرق ولا حرق ولا ذبح ولا نحر وهما داخلان في القتل ومراد المصنف ما ذكرت * اول قد صلى الماجرة * اي اظهر * او تزوج امرأة او قد اوفى فلانا دراهمه له عليه فخرجت زيوفا * اي مردودة لغش في ذاتها او لكونها ناقصة اولا تجري بين الناس * والمرأة محرمته * اول انحل له او الذي زوجها غير وليها او نحو ذلك ان جعلت المنسوب بعد خرج المذكور

وعليه فمن حلف ان يضرب غلامه لم يحنث ان ضربه بعد موته ولزم بالاول وكذا حالف ان يأكل لحم معينة فأكله بعد موتها حنث ان حلف على الماجرة او تزوج امرأة او قد اوفى فلانا دراهمه له عليه فخرجت زيوفا والمرأة محرمته

حالا فحرمته انما يكون حالا على قول مجيز تعريف الحال مطلقا او على تأويله بالنكرة اي غير جائزة له او محرمة عليه وان ضمنت خرج معنى صار او كان فالمصوب خبر بلا تأويل والميم مفتوح والراء تنفتح وتضم * والصلاة منتقضة * اي باطله من اولها او بحدوث ناقض او قبل وقتها او نحو ذلك * ففي حنثه قولان * وكذا ان خرج بعض الدراهم زيوفا وكذا من حلف لا يبيع او لا يشتري فباع او اشترى مالا تعتقد معاملته كربي وخمر وخنزير وعذرة قولان قيل ومن حلف على التزوج او عنه فتزوج مالا يحل له بوجه عالما به ففي حنثه قولان ومن حلف لا يأتي فاحشة فتزوج من لا يحل بلا علم لم يحث وكذا ان طالب امرأة حتى امني او لآعب ذكره وقيل لكل جارحة زنى فلعله يحث ومن مسح على الخفين لحلف رجل انه ماضى لم يحث ان كان الرجل ممن لا يرى المسح عليه وقيل يحث ولا يحث ان حلف انه ماتوضا ومن حلف على المخالفين انهم خاطئون لم يحث وان حلف انهم في النار حث وقيل لا * ولا حث بخارج عن المعتاد * كشرب ماء البحر وحمل جبل وضعود السماء وقيل يحث من حينه وقيل حتى يموت ومن حلف على مالا يقدر فقال عروس يكفر مرسله مثل ان حلف بالحج ولم يقدر ومن اكلت زوجته تمرا والقت النوى في البحر وحلف بطلاقها ان تخبره كم اكلت طلقت بناء على العرف والعادة وقيل تحسب حتى لا تشك فتكون قد ذكرت له كم اكلت وهذا بناء على اللفظ ومن كانت في درج فقال لها انت طالق ان صعدت او هبطت فوثبت او سمات او نقب لها حائط جانبا او سقف فوقها او نقب لها تحت موضعها فخرجت بذلك برت * * * هل * * * للحالف نواه ويدين * * * اي يترك ودينه ينصح فيه او يغش مطلقا او ليس له نواه مطلقا بل يعتبر اللفظ او يقبل نواه فيما عليه لافيا له اقوال والنظر الى لفظه فيما فيه حق غيره فالخلاف السابق كله اذا لم ينو تخصيص امر بدخوله في يمينه او بخروجه اما اذا نواه فانه يعتبر نواه على التحقيق وغيره ضعيف فانما الاعمال بالنية * فلو قلنا يحثه بمقتضى اللفظ لزم حث حالف لا يبيت تحت سقف او على فراش ان بات تحت السماء او على الارض ولا قائل به * وقد يقال لا ملازمة بذلك لان تسمية السماء سقفا والارض فراشا انما هي في القران

والصلاة منتقضة في حنثه قولان ولا حث بخارج عن المعتاد والحالف نواه ويدين فلو قلنا يحثه بمقتضى اللفظ لزم حث حالف لا يبيت تحت سقف او على فراش ان بات تحت السماء او على الارض ولا قائل به

فقط دون تلفظات الناس ولانها مجاز لاحقيقة والكلام في الحقيقة وايضا يبحث في قوله لا قائل به بان بعضا قد قل يحثه اذا حلف ولم ينو وكأنه لقلة من قال يحثه او لبطلانه عند القائل به كالمقدم * ومن حلف لا يشرب من هذا الكوز ماء فصبه في * كوز * * * اخر * * * او في شيء مطلقا ويحتمل ان يريد المصنف في شيء * اخر ويريد الكوز وغيره عموما * فشربه منه اختيار حنثه كحلف لا يشرب من القرات ان شرب منه بانه * او يبدلان الشرب منه بانه او يد ولو كان مجازيا لكن ارجح شهرته وكثرته من الكرع منه بالقلم الذي هو حقيقة في الشرب منه ولان الايمان لا تقع على الكوز بل على ما يشرب منه والذي يشربه منه هو من ذلك الكوز الاول وقيل لا حث في المسئتين حتى يشرب من الاناء الاول وهو الصحيح في مسألة الشرب من اناء غير الذي حلف عنه عندي ولو اختار المصنف الحث لانه لم يكن اطلاق الشرب من ماء صب من اناء على انه مشروب من الاول اللهم الا ان كان الاول لا يشرب منه لعظمه مثلا وفي كتاب المصنف قال الشافعي من حلف لا يشرب من دجلة فشرب بيده منها حث قال ابو حنيفة لا يبيت حتى يكرع بقبه اي ولو عني انه لا يشرب منه بقبه ولا بانه اعتبارا للفظ وهكذا اختلاف فيما اذا لم ينو الحالف عادة ولا لفظا هل يحكم عليه باللفظ او بالعرف وكذا اذا حلف على شيء لا يعرف مسماه وله اطلاقان لفظي وعرفي ومن حلف لا يرى فلانا فراه في مربة او ماء فلا يحث كما قيل انها تحرم تزوجها على من رأى فرجها في ذلك وان كان قد تزوجها لزمه بذلك صداقها كأنه مسه وقيل بالوقف في حنثه ومن حلف لا يشرب ماء او لبنا او خلا او غير ذلك فأكل ما عجن به او خلط فيه او اكله جامدا فلا يحث الا بنوى يحثه وقيل يحث وكذا ان حلف على طعام فشرب في ماء او نحوه * * * وياكل رطبا * * * الثمر الطري الذي ائبغ كله * * * حلف على بسر * * * الثمر الذي احمر او اصفر من اخضرار لكنه ان حلف على بسر معين فلا يأكله اذا كان رطبا الا ان نوى لا يأكله مادام بسرا وقيل ان ارسل أكله اذا كان رطبا وكذا ما شبه هذا من المسائل * * * وياكل * * * حلف عليها * * * يأكل * * * الدبس * * * بكسر الدال واسكان الباء وبكسرهما وهو غسل الثمر * * * والحل

ومن حلف لا يشرب من هذا الكوز ماء فصبه في * اخر فشربه منه اختيار حثه كحلف لا يشرب من القرات ان شرب منه بانه وياكل رطبا حلف عليها على بسر وتمرا حلف عليها والدبس والحل

المعمول من التمر * حالف عليه * اي على التمر وكذا الرطب وقيل لا يحلف
 * وان حلف على تمر * نخلة * معينة منع منها * اي من الدبس الخارج منه والخل
 المعمول منه * وجاز له بسرهما * ورطبها وكذا سائر الثمار كعنب ان لم يعينه اكل
 الخل وان عينه لم يأكل خل ما عينه وكل ما خرج منه ومن حلف على التمر
 الاخضر المعين فلا يأكله اذا رطب او ايسر او اتمر وتيس الا ان نوى انه لا يأكله
 مادام اخضر وان لم يعينه جاز له غير الاخضر ومن حلف لا يشرب لبنا فاكل ضرع
 شاة لابنة فقيل يحنث وقيل لا سواء غيرته النار ام لا لانه حلف عن الشرب ومن
 ذاق ما حلف عنه حنث ولو لم يصل جوفه وان حلف على شرب ماء الرمان فقصه لم
 يحنث وان جمع ماء فيه ثم اساغه فقولان وان حلف لا يأكل الدقيق حنث باكل
 الخبز ونحوه مما اصله دقيق وقيل لا وان اكل سويقا لم يحنث ومن حلف على اكل السكر
 لم يحنث بالخلاب وقيل يحنث ومن حلف على اكل شيء لم يحنث بقشره كالجوز والرماني
 ومن حلف لا يدخل التمر او هذا التمر المعين يتيه فدخله خل معمول منه لم يحنث
 وان حلف لا يأكل من هذه النخلة ولا نية له في خصوص التمر لم يحنث باكل طائر
 او بيضه منها وان عني بمن الابتداء حنث لا ان عني التبعض ومن حلف لا يأكل
 فذاق ولم يسغ لم يحنث وقيل يحنث ويحنث حالف عن التمر بالحشف وقيل لا وكذا
 حالف على بسر اكل رطباً على غير تعيين * فائدة * في الباب الثالث والاربعين من الجزء
 السادس من التاج من قال عبده حر وماله صدقة وزوجته طالق ولم يرد واحداً فليأزمه
 عند الله شيء الا ان يصح عليه في الحكم فيؤخذ مما يلزمه فيه ويستقر من كذبه
 وفي الباب السابع من الجزء المتم عشرين من قال لعبده هذا ليس مملوكا فان اراد
 به عتقا عتق والا فقيل كذب وقيل يعقق لانه اقر انه ليس مملوكا ويعتق في الحكم
 * وان حلف على اللحم * الاستعلاء مجازي او على بمعنى عن والاولى التعبير في الترك
 بها وفي الفعل بعلى * اكل الشحم الخالص مطلقا * على الصحيح بين اللحم وحتته
 او فوقه او منفردا * كمكسه وقيل لا يأكل ما على اللحم * وبه قال في الوضع لانه
 لا يخلو من لحم مثل ان يخفي فيه بعض لحم او يكون فيه شيء من اللحم متكيف
 بكيفية ولم يكمل تكيفه فلم يخرج عن اسم اللحم واختار الشيخ القول الاول لان

حالف عليه وان حلف على
 تمر معينة منع منها وجاز له
 بسرهما وان حلف على اللحم
 اكل الشحم الخالص مظلة
 كمكسه وقيل لا يأكل ما
 على اللحم

الشحم ولو تولد من لحم لكنه غير اللحم كما انه لا يحنث بالرطب والتمر من حلف
 على بسر مع انها من بسر وظاهر هذا التعليل وقد زدت فيه ايضاحا ان معنى قول
 صاحب القول الثاني لا يخلو من لحم انه متولد منه فكأنه لحم وهو غير التعليل
 المذكور اولا وعلى التعليل المذكور اولا لو بحث اللحم جدا وشرحه ولم يجد الا لحم
 تاما ناصعا لم يكن فيه شيء اشبه باللحم لكان غير حائث ان اكله وعلى التعليل الذي
 استظهرته عن الشيخ يحنث به مطلقا ويحتمل رد تعليل الشيخ الى التعليل الاول
 وحمل القول الثاني عليه كانه قال والنظر يوجب عندي انه اذا حلف لا يأكل
 اللحم انه يأكل الشحم الخالص لان اللحم غير الشحم في جميع ما تبين لنا بحسب
 الظاهر انه شحم فلا نلتفت فيه الى احتمال ان فيه لحما اذ لم يظهر لنا لكن تشبيهه
 ذلك بالسر والرطب ينفي هذا التأويل الا ان يقال ان الرطب ايضا قد بقي فيه
 شيء من السر لم يكمل نضجه ولم يتكيف بكيفية الرطب كالحا بل بين بين فيكون
 كعدم تكيف بعض اللحم بكيفية الشحم كالحا لكن صاحب القول الثاني قد يقول
 في مسألة السر والرطب مثل ما قال في الشحم واللحم ولا يحيدله عن ذلك فلا يتم
 رد الشيخ عليه بمجرد ما ذكره من التنزيل منزلة السر والرطب وان تمحض بعض
 ثمرة بسر ولو اقل قليل حنث به حالف لا يأكل بسر وان عين ثمارا حنث برطب
 وتمران حلف على بسر وكذا كلما عينه فانه يحنث بما تولد منه وما صار اليه الا ان
 كانت له نية غير ما ذكر فان عين شاة لا يأكل لحما حنث بشحمها لانه تولد من
 لحما واستعمال شحما وقيل لا وأشار الشيخ الى ذلك فظهر ان مراده بالتعليل الذي
 ذكره الرد على صاحب القول الثاني بان من لم يعين ما حلف عليه لا يحنث بما تولد
 من العموم الذي حلف عليه او استحتماله منه وانه حمل القول الثاني على ان معناه ان من
 حلف على غير معين يحنث بما استحتماله منه او تولد منه كما في المعين فتلك ثلاثة اقوال
 الحنث بما حلف عليه فقط اذ لم يعين والحنث به وبما استحتماله منه او تولد كما في
 المعين والحنث بما تولد او استحتماله من معين لامن غيره ويفيد كلامه بعد قولارابعا
 وهو انه لا حنث الا بما حلف عليه ولا حنث بما تولد او استحتماله ولو عين ما لم يكن نواه
 ومن حلف لا يأكل لحما ونيته لحم البقر فأكل سواه ففي الحديث قولان ومن حلف

لا يأكل الطائر فأكل الدجاج أو النعام ففي حنثه قولان وإن حلف لا يأكل خلا
فأكل ما يطبخ به فإن غسله لم يحنث ومن حلف عن الإدام حنث باللبن والسمن والخل
والزبد والزيت ونحو ذلك لا بالجبن والبيض ونحو ذلك ومن حلف لا يأكل اليوم
شيئا أو لم يأكله وقد أكل لبنا فلا حنث عليه وقال أبو منصور يحنث لقوله جل
وعلا ومن لم يطعمه فإنه مني * وحنث إن أكل رأسا لانه لحم * وإن اعتيد أن
الرأس غير اللحم لم يحنث * وإن حلف عليه * أي على الرأس * أكل اللحم لانه ولو كان
لحما لكنه حلف عنه فقط لأعلى اللحم مطلقا * وفي فؤاد * قلب ولعله أراد ما يتعلق
بالرئة من قلب وكبد وطحال فإن في الكل خلافا وإن الحوايا كذلك وما فيها من
شحم أقرب إلى حكم الشحم وإنما يختلف في جلدتها التي ينبت عليها اللحم يحملتها
ظاهرا وباطنا وكذا المصارين ففي الكل خلاف * وحلق * هو مجرى الطعام
والشراب * وحلقوم * هو مجرى النفس * ومخ * مخ القصاب والمهتزج في العظام
* وكولة * بضم الكاف واسكان اللام وفي الشاة كلتان وهما لحمتان متباعدتان
حمران لازقتان بعظم الصلب عند الحاصرتين في كضربين من الشحم * وغضروف *
لحم رقيق أحمر يكون على الكبد هذا ما ظهر والذي في القاموس الغضروف والغضروف
كل عظم رخص يؤكل وهو مارق الأنف ونقض الكتف ورؤس الاضلاع وعظم
مشرف على الصدر على البطن الخ * وإن حلف على لحم قولان * وإن حلف أن يأكل
اللحم فأكل ذلك قليل يبروقيل لا وهكذا عكس المسائل فيما مر وفيما يأتي حيث
لا مانع والصحيح أن المح غير اللحم واقصر كتاب المصنف على أنه لا حنث به
وذكر أنه ليس شحما ولا لحما بل ودك * ولا حنث بدماع إن أكله * حالف على
لحم * لا فشره * فإنه يحنث به في قول كالفؤاد وفي التاج إن حلف عن اللحم
فأكل مع الرأس حنث في المعنى لا في التسمية فظاهره أن في الحنث بيع
الرأس قولين وإن حلف على الشحم فأكل المخ الحاصل لم يشبه معنى الحنث في
معنى ولا تسمية وإن حلف عن اللحم فأكل المخ الحاصل والشحم فخلافا وإن
حلف عن الشحم فأكل اللحم النقي منه لم يحنث ولو كان لا ينقي منه إلا أن اللحم
هو الغالب في التسمية فلا يحنث فيها فيجيب في المعنى وقيل لا يأكل اللحم وفي

وحنث إن أكل رأسا لانه
لحم وإن حلف عليه أكل
لحما وفي فؤاد وحلق
وحلقوم ومخ وكولة
وغضروف إن حلف على
لحم قولان ولا حنث
بدماع إن أكله لا فشره

مرق اللحم المحلوف عنه قولان والذي عندي أنه إن عين لحما فلا يشرب مرقه ولا يأكل
مرقه وإن لم يعين فله شربه وأكده * وإن حلف على لحم معينة منع منه ومن سمنها وزبدها *
بضم الزاي واسكان الباء وقيل لا يمنع إلا من لحما وهو ظاهر بناء على أن السمن
والزبد من غير اللحم بناء على أن اللبن من غير اللحم بأن يكون اللبن في بطنها لبنا محضا قبل
أن يكون في العروق أو على أنه يكون ما هضم من العلف مانعا منطبخا فتجده
العروق ولا يحدث فيه إلا البياض لبياض لحمة الضرع وإن قلنا أنه يمتزج في اللحم
ثم يصير لبنا بقدرة الله العزيز العالم فإنه يحنث بسمنها وزبدها والاقط كاللبن
لأنه منه وفيه خلاف إن حلف عن اللبن وهو أربعة الأقوال السابقة * وفي الشحم
واللبن * منها * خلاف والارجح المنع * وإن حلف على شحمها لم يحنث بلحمها
لتولدهما من اللحم ومن لم يحنث بهما يرى أنها لم يتولدا من اللحم أو كان من لا يرى
الحنث بما تولد أو استحالة من معين كما في العموم * وإن حلف على سمن شرب لبنا
كعكسه والسمن غير الزبد أيضا * فلا يحنث حالف بأحدهما عن الآخر * ولا
يشرب لبنا * وهو الخيض * حالف على زبد * لا مكان إن بقي فيه بعض زبد
ولو أقل قليل فيشر به ولا ينتبه له لقلته فلو خض فيه عن الزبد جهده وأمعن فيه
ولم يجد وإن وجد نزع فليشر به ولا حنث * وجاز عكسه وشرب الحليب *
عطف على العكس والحليب غير الخيض وإن طال مكثه لانه لا زبد فيه على حدة
إلا بعمل وهو لم يعمل * وإن عين لبنا فلا يأكل خارجا منه * من سمن وزبد وجبن واقط
على الخلاف السابق في ذلك وفي التاج إن حلف عن لبن شاة حنث بيجنها إلا أن نوى الشرب
وقيل لا وإن حلف عن سمن معينة فله أكل لبنها حليبا ومن حلف عن الزبد والسمن
واراد معينة فلا يحنث بأكل غيره وإن أرسل حنث في الزبد لانه سمن وقيل فيها وقيل
من حلف عن السمن لم يحنث باللبن في التسمية في أي حال كان اللبن ومن حلف عن الزبد
أو السمن فأكل مخيض اللبن لم يحنث وقيل حنث وإن حلف عن اللبن ولم يعين فله أكل
الزبد الحاصل والاقط وقال أبو الحواري لا يأكل الزبد إذا لا يعلمونه وله أكل السمن
إذا أذيب على النار وخلص من اللبن ومن حلف عن السمن فله أكل الباء ومن حلف عن
الشوى لم يحنث بسمنك مشوي وإن قال لا يأكل لبن هذه الشاة أو ثرة هذه النخلة أو الأرض

وإن حلف على لحم معينة
منع منه ومن سمنها
وزبدها وفي الشحم واللبن
خلاف والارجح المنع
وإن حلف على سمن شرب
لبنا كعكسه والسمن غير
الزبد أيضا ولا يشرب لبنا
حالف على زبد وجاز
عكسه وشرب الحليب
وإن عين لبنا فلا يأكل
خارجا منه

فمحدود وقيل لا الا ان كان فيها شيء حين حلف وقيل كل محدود حلف عنه فلا
يحنت حتى يأكله كله ويجوز اكل ثمنه وبديله وقبل ثمنه لا بديله وفي كتاب المصنف
ان حلف على لبن شاة لم يأكل سمها وان حلف على سمها لم يأكل لبنها واجاز
قوم ذلك على الاسماء وان حلف عن الزيتون اكل الزيت وان عين زيتونا لم يأكل
زيتته * وان حلف لا يأكل من مال فلان فتحول لغيره * بوجه ما * او اهدى
اليه هدية * او تصدق عليه او اعطاه زكاة او حقاً من الحقوق او ارشاً او صداقاً
او نحو ذلك من انواع العطية او اشتراه * فقبضها لم يحنت بهما * اي بالمال
المتحول لغيره والهدية * ان اكل * من المتحول او الهدية * بعد * اي بعد
التحول او الاهداء وان تحول للحالف بارث او شراء او غيرها لم يحنت بأكله
الا بنوى يحنته مثل ان ينوي نفس المال ويحنت ان احضره طعاماً فأكله او اكله
بلا اذن منه سرقة او غصبا او دلالة * وقيل ان قرب المحلوف على ماله طعاماً للحالف
أياً كاه * او اوقفه على ماله لياً كل منه او كان عنده فامر به ان يأكل منه * فما
اكل منه فقد قبضه باكله * اي بتناوله بيده وجعله في فمه والا فلا كل الذي
هو البلع والمضغ فيما يحتاج للمضغ هو نفس المحلوف عنه فلا يكون سبباً لهدم الحنث
* وصار له ولا يحنت * وغير الطعام في ذلك كله كالطعام في الخلاف وان قصد
دخول ذلك في يمينه حنث ومن قرب لرجل طعاماً لحلف عليه ان يأكل حتى
يشبع فأكل ثم قال شبعت جاز تصديقه ولو اكل قليلاً وان حلف عن طعام
معين فخلط فيه غيره فقبضه خلاف ما لم يكن الذي حده فيه كله والواضح الحنث
وان حلف عن اكل الدراهم فأكل ما اشتري منها حنث وان اكل بدله لم يحنت
وان حلف لا يأكل من حب فلاق او ماله شيئاً فخلط بحاله يجب له فطن وخبز
وقسم الخبز بالوزن فأكل من حصته او قسم طحيناً فالحق الحنث وزعم بعض
المشاركة انه لا يحنت لانه اكل حصته متعمداً لها واختير * وان حلف لا يأكل
من مال فلان في * موضع * معين * مثل ان يقول لا اكل من جنته او من هذه
الجنة او نحو ذلك من المعينات والحالف على الشرب والسكون وغيرها فالحلف على
الاكل * فلا يأكل * منه * وان اكل حنث لانه عاق الحلف بنفس ذلك

المال واصافته لصاحبه انما هو تعريف له او ايضاح او زيادة في الكلام او نحو
ذلك لا احتراز عما اذا انتقل لغيره * وان زال عنه * الا ان نوي لا يأكل منه
مادام في ملك فلان فله اكله اذا زال عنه * وعليه فالحالف لا يدخل بيتاً معيناً
افلان ثم تحول * البيت * عنه او انهدم فصار مزرعة * او بقعة لا رسم للبيت
فيها * حانث ان دخلها * اي المزرعة او البقعة وفي التاج ان حلف لا يدخل قرية
كذا او دار فلان ونحوها فخرت فدخل محلها في الحنث قولان وكذا في الحلف
عن دخول دار فلان ان تحولت لغيره فدخلها * وان لم يمين وحلف لا يدخل
بيتاً ودخل مزرعة * او بقعة * كانت بيتاً لم يحنت * ومن قال له بده ان دخلت
الدار فانت حر فان اراد ان يدخلها ولا يحنت فليبعه او يهبه ثم يدخلها ثم يشتريه
ولا ضير عليه ان دخلها بعد * وكل معين حلف عليه ان بدل واكل بدله *
من جنسه او غير جنسه مما يؤكل * حنث به في رأي * وقيل لا يحنت وان
اكل بدل البدل لم يحنت * وان باعه * بذهب او فضة او غيرها من الاثمان
* واكل ثمنه لم يحنت * وقيل يحنت وذلك كما اختلفوا فيمن باع ذهبه بفضة
يدا بيد هل يأخذ الوقت من حين ملك الذهب او من حين باعه بفضة وما
اشبه ذلك والصحيح عندهم في مسألة الحنث القول الاول الا ان كانت له نية
ومن حلف عن اكل طعام بمنزل فلان فأكل فيه حباً او شرب فيه سكراناً او لبناً او
سويقاً او لبنياً او استغف دقيقاً حنث الا في النبيذ وقيل لا في الدقيق والحب * وان
حلف على حب معين فزرعه فائمه فلا يأكل منه * ولا من ورقه واجزاءه وان
اكل حنث * وجوز بلا حنث ولزم * الحنث * بخجل على * حلف عن اكل
* ادام * بكسر الهمزة وتقدمت المسئلة وبذل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم نعم
الادام الخلل اي ان الخلل ادام حسن وليس المراد انه احسن من غيره ولا مساواته
لنحو مرق الشحم وورق اللحم وانجو الزيت والسمن والزبد والجبن بل ذلك زجر
عن المماونة به ودعاء الى الشكر عليه وتنبية على انه نعمة هذا ما اعتقد ثم رأيت
فيه تأويلات لغيري فانظر تحفة الحب في اصل الطب فقد ذكرتها فيه ومن لم
يكن في عرفه الخلل اداماً لم يحنت به الا على قول من قال اليمين على اللفظ

وان زال عنه وعليه فالحالف
لا يدخل بيتاً معيناً فلاق
ثم تحول عنه وانهدم فصار
مزرعة حانث ان دخلها
وان لم يمين وحلف لا
يدخل بيتاً ودخل مزرعة
كانت بيتاً لم يحنت وكل
معين حلف عليه ان بدل
واكل بدله حنث به في
رأي وان باعه واكل ثمنه
لم يحنت وان حلف على
حب معين فزرعه فائمه
فلا يأكل منه وجوز بلا
حنث ولزم بخجل على ادام

والمعنى وكذا القولان في المالح فقبل يحنث به الحالف على الادام بناء على اللفظ لقوله صلى الله عليه وسلم سيد الادام المالح وقبل لا يحنث اذا لم يكن في غرقه ادا ما وكذا العم وحده يحنث به لحديث سيد الادام اللحم او لا يحنث ان لم يكن في عرضه ادا ما وكذا القولان في كل ما تصبغ به اللقمة لقوله صلى الله عليه وسلم انتمدوا ولو بالماء رواه عبد الله بن عمرو بن العاصي * فائدة * قال ابن محبوب من حلف لا يا كل هذا الحب فطحن وخبز ثم اكله حنث ولو عمل سويقا واما ابو حنيفة فكان يقول اذا تحولت الاسماء لم يحنث * فضل حنث حائقة على لباس حلي بلؤلؤ * وياقوت ونحوهما كما تحنث بذهب وفضة ونحوهما من المعدنيات * وبه * افراد * ثلاثة فاكثر * على الصحيح وقبل اثنين فاكثر * حالف لا يتزوج نساء اولايكم رجالا او لا يلبس ثيابا وكذا * اي وكل ذلك كور وان حلف لا يلبس اليوم شيئا او في مكان كذا او من مال فلان او نحو ذلك من انواع الحلف على اللباس فتعلق اللؤلؤ او المرجان لباس لقوله تعالى وتستخرجون منه خلية تلبسونها * مماثلة * من جموع التكثير او السلامة لمذكر او لمؤنث او اسماء الجموع التي لها مفرد من لفظها او لا مفرد لها اذا ذكر ذلك * وان عرفها بال * وهي التي للحقيقة او بالاضافة للمعرفة للحقيقة * حنث بامرأة وبرجل وبثوب * لوجود الحقيقة في ضمن فرد واما ان جمع جمعا او اسم جمع ونكر فانه يحنث بتسعة افراد او مئة على الحالف في اقل الجمع وان عرف بفرد والاثبات كالنسي وذكور بعض ان من حلف على لبس ثوب فوضعه على عاتقه لا ينقله من محل لاخر قول لا يحنث وقول ان قصد اللبس ونواه بذلك حنث وقول لا يحنث حتى يلبسه كلبس غيره ومن حلف لا يلبس قميصا ولا سراويل فتزدى بهما على عاتقه حنث والحق انه لا يحنث بلبس شيء حتى يلبسه كما يلبس ذلك الشيء عادة ومن حلف لا يلبس نعلين فقام عليهما ليقياه من البرد او من الشمس لم يحنث ومن حلف عن لبس هذا النعل فحذف منه قليلا فلبسه حنث على الصحيح وقيل لا ولا يحنث حالف عن لبس الشعر بالقعود تحت بيت الشعر ومن حلف لا يلبس لفلان ثيابا فالبسه ثلاثة في مرة او كل واحد في ساعة حنث وان البسه واحدا ثلاث مرة لم يحنث ومن حلف عن لبس ثوب ولبس منه قطعة

* فصل *

حنث حائقة على لباس حلي بلؤلؤ وثلاثة فاكثر حالف لا يتزوج نساء او لا يكلم رجالا او لا يلبس ثيابا وكذا مماثلة وان عرفها بال حنث بامرأة وبرجل وبثوب

ففي حنثه قولان ومن حلف عنه فله النوم عليه ولا يرد عليه وان طرح عليه وهو نائم لم يحنث الا ان انتبه ولم يخرج من حينه فانه يحنث وقيل لا يحنث ان طرح عليه ولو برأيه او دثر به وان انتبه ولم يعلم انه هو فالتحلف به حنث لانه لا يعذر الحالف في الخطا والنسيان فلو حلف لا يسئل عن فلان فوجده نائما فقال له من النائم ولم يعرفه فقد حنث عند بعض * و * حنث * بجهة ان قال لا يقعد الشعير في هذا البيت او لا يا كاه * ان قدمت فيه الحبة او اكلها وكذا غير الشعير وان قال لا يقعد شعير بالتكثير حنث بثلاث * وان حلف لا يشتري شعيرا فاشترى برافيه شعير لم يحنث ان كان * فيه * زراعة * وكذا ان حلف لا يشتري برا فاشترى شعيرا فيه بر لم يحنث ان كان فيه بزراعة وكذا ما اشبه ذلك والظاهر كما يدل عليه كلام التاج ان الامر كذلك اذا خاط قليل من المحلوف عنه بغيره بلا زراعة بحيث لا يطلق على مشتري غيره انه اشترى المحلوف عنه وقوله بعد كما لا يحنث يقتضي انه لا يشترط الزراعة بل يعتبر الكثير بان يسي برا مثلا لاشعيرا ولو كان فيه شعير وقبل ان كان فيه من غير المحلوف نصف او اكثر حنث وقيل كذلك ولو كان فيه بزراعة والبيع وغيره كالشراء * كما لا يحنث حالف لا يشتري حديدا فاشترى بابا فيه حديد او لا يشتري خشبا فاشترى دارا بها خشب * مبني واما غير المبني فلا يشمله البيع وان شرطه حنث به لان له قصدا اليه بشخصه * او * لا يشتري * نوى فاشترى تراقيه نوى او لا يدخل بيته صوف فدخله غنم بصوفها او لا يأكل خبز شعير فاكل خبزا فيه شعير وكذا نحوه لان الايمان على الاسماء والمقاصد * وذكر بعضهم انه يحنث في ذلك كله وقبل لا يحنث الا ان كان المحلوف عنه اكثر وقيل ان كان اكثر او سواء والقولان في نحو مسألة خبز الشعير وقيل لا يحنث في مسألة الصوف الا ان وقع بعض الصوف من النعم في الدار او اجتذبه شيء في الدار كالحط وخشبة فانزع ومن حلف لا يدخل لحم في بيته فدخله وفي اضراره لحم لم يحنث الا ان نزع وطرحه في البيت وقيل لا حنث في ذلك لانه لم يدخل بيته صوف ولا لحم لانه حصل فيه بدون ان يصدق عليهما انها دخلا وانما دخل الغنم والانسان وقيل ان كان لما وقع منها بعض في الدار ولم

وبجهة ان قال لا يقعد الشعير في هذا البيت او لا يا كاه وان حلف لا يشتري شعيرا فاشترى برافيه شعير لم يحنث ان كان فيه شعير لم يحنث ان كان فيه بزراعة كما لا يحنث حالف لا يشتري حديدا فاشترى بابا فيه حديد او لا يشتري خشبا فاشترى دارا بها خشب او نوى فاشترى تراقيه نوى او لا يدخل بيته صوف فدخله غنم بصوفها او لا يأكل خبز شعير فاكل خبزا فيه شعير وكذا نحوه لان الايمان على الاسماء والمقاصد

يخرج من حينه حنث وهل يحنث حالف على شراء صوف يشترى فيه صوف قولان ومن حلف لا يمس صوفاً فمس كساً فيه صوف حنث او لا يهدي من بيت فلان شيئاً فتعاق بشوبه ثمة بلا عهد في حملها لم يحنث وقيل يحنث ومن معه ألف درهم خلف ما عنده الا قليل حنث الا على قول من قال انها قايل لقوله تعالى قل متاع الدنيا قليل وان كان عنده مائتان لم يحنث او اكثر حنث ومن حلف لا يشتري افلاق شيئاً فاشترى لبعده او دابته حنث لانه اشترى للملكه فهو له الا ان نوى انه لا يشتري له لنفسه او اشترى لنفسه للافلاق ثم جعله عليها عارية فلا يحنث ومن حلف لا يمس الكعبة حنث بمس استارها وان حلف بمسها برمس استارها ومن حلف لا يمس شيئاً فمس بخشبة او غيرها في يده حنث الا ان نوى المس بنفس اليد وقيل لا * وكذا * لا يحنث * حالف لا يلبس ثوباً من غزل امرأته لم يحنث * عند ابي عبد الله * ان لبس ما فيه غزلها حتى يلبس ثوباً من غزلها * وحنث عند غيره وقيل ان كان غزلها فيه قدر ثوب ووجه ما قاله المصنف ان قوله من غزل امرأته بيان لجنس الثوب فهو نعت لجملة الثوب فكأنه قال ثوباً غزلته امرأته كله لكن ان كان كله من غزلها الا قليلاً حنث لان الحكم الاغلب الا ان كانت له ثبة * وان حلف لا يلبس غزلها حنث وان باقل * اي اقل قليل من غزلها في ثوب * ان لبسه * وجهه ان قوله لا يلبس غزلها معناه لا يلبس شيئاً مغزولاً لها يشمل ما قل وما كثر والغزل في الاصل مصدر يصلح للقليل والكثير وان حلف لا يلبس ثوباً من غزلها بر ثوب غزلته كله او اكثر من نصفه ومن حلف عن ثوب كتمان فلبس ثوب كتمان وقطن ملحم لم يحنث وان حلف عن ثياب فلان فلبس منها واحداً لم يحنث حتى يلبس ثلاثة ان ارسل والظاهر عندي الحنث لان هذه الاضافة كأل التي للحقيقة ومن حلف عن ثوب فقطع نصفه فلبسه حنث ان كان مما يلبس وان اوصل بالقطعة غيرها حتى صار يلبس لم يحنث ومن حلفت لا تنزل لزوجها مثلاً او لا تكسوه فغزلت فباعته لغيره اوله او بادلت كذلك فلبسه الزوج لم تحنث ومن حلف لا يلبس ثوباً من غزلها فلبس مخيطاً به لم يحنث ومن حلف لا يلبس غزلها فلبس مخيطاً به حنث وقيل بالوقف * وان حلف لا يأكل خبزها فمحنث وقرصت *

وكذا حالف لا يلبس ثوباً من غزل امرأته لم يحنث ان لبس ما فيه غزلها حتى يلبس ثوباً من غزلها وان حلف لا يلبس غزلها حنث وان باقل ان لبسه وان حلف لا يأكل خبزها فمحنث وقرصت

او عجن غيرها وقرصت * وطرحه في التنور غيرها حنث ان اكل لا ان عجن وخبز غيرها * اي قرص ولا ان طرحت في التنور وقرص غيرها وقيل ان طرحت فيه حنث وحكم غير التنور كالجمر والصفاء والمقلي في ذلك حكم التنور وسواء في ذلك القرص والعجن باليد والقرص والعجن بغير اليد وسواء الوضع في التنور او غيره الوضع باليد او غيرها وقيل لا حنث بالقارصة بل بالطارحة ولو عجن غيرها وحنث حالف عن خبزها باكله ولو عجنها ان قلنا خبزها ما قرصته وكذا لو خبزت في القدر وقيل ان صنعتها فقد خبزته ولو خبزها غيرها والخبز هو مامد حتى استدار خبزاً كذا قيل * وان * حالف ان * لا يأكل ما طبخت فلا يأكل ما جعلته في * نحو القدر مع نحو الماء وان خبز الا في نحو التنور على * نار وان حلف عن طعام صنعتها فمحنث وعمله في النار غيرها * او صنعت الطعام المقطوع باليد حنث فطبخه غيرها * حنث ان اكل * وقيل ان حلف على طبخها حنث بكل ما عملته في النار ولو خبزها او لحما في التنور او في الجمر او غير ذلك لقولهم طبخ الاخر ويحتمل ان يكون هذا مراد المصنف * وان * لا يذهب لدار فلان فانقلب اليها حنث * ثلاث خطوات لانها اقل الجمع وقيل بخطوتين بناء على ان اقله خطوتان وقيل بخطوة لانها ذهاب * وان بلا خروج اليها من باب الدار * كذا * ان حلف * لا يمضي لفلان خطاً ثلاث خطوات ماضياً اليه * يقصده * حنث * وقيل يحنث بانقلبه من موضعه وان لم تكن ثلاث وقيل بنقل رجل واحدة * وان نوى الوصول فحنث يصله * وقيل اذا خرج او مضى بر ولم يصله ولا تضره النية كما اشار اليه في التاج * وكذا * الذهاب * المرور والرجوع * فان حلف لا يمر الى فلان فزاله قصداً له بر بخطوتين وقيل بثلاث وقيل ولو بواحدة او لا يرجع اليه فانقلب اليه بقصده بخطوتين او ثلاث او واحدة او لا يذهب اليه فانقلب كذلك اليه حنث ولو لم يصله لان المرور الى كذا والرجوع اليه والذهاب اليه يصح بالشروع في الماضي ولو لم يصله وقيل لا يحنث حتى يصله وتقدم البحث في كتاب الحج * وان * حلف * لا يخرج لفلان حنث اذا خرج من باب الدار * او من باب البيت ولو كان البيت في الدار او من محدود كان فيه برجليه وقيل ولو برجل واحدة

وطرحه في التنور غيرها حنث ان اكل لا ان عجن وخبز غيرها وان لا يأكل ما طبخت فلا يأكل ما جعلته في نار وان حلف عن طعام صنعتها فمحنث وعمله في النار غيرها حنث ان اكل ولا يذهب لدار فلان فانقلب اليها حنث وان بلا خروج اليها من باب الدار وكذا لا يمضي لفلان خطاً ثلاث خطوات ماضياً اليه حنث وان نوى الوصول فحنث يصله وكذا المرور والرجوع وان لا يخرج لفلان حنث اذا خرج من باب الدار

وقيل ولو برأسه وقيل ولو بيديه معا وقيل ان خرج رأسه ويداها ورأسه ورجلاه
او يد ورجل وقيل ولو خرج اصبع منه وقيل حتى يخرج اكثره وذلك الخلاف في
الدخول والخروج وفي الحنث والبر كما في التاج وان حصل بين عتبي الدار فقد
قيل ان باب الدار منها وقيل ليس منها **قاصدا اليه** وان **حلف** لا يأتي
لداره لم يحنث حتى يأتيها **اي** حتى يصلها لان حقيقة الاتيان الى الشيء الوصول
اليه لا التوجه نحوه واطلاق الاتيان على التوجه مجاز فقوله عز وجل اتى امر الله اما
مجاز في توجه قيام الساعة مثلا اليها ولما تصل او بمعنى الوصول تنزيلا لمحقق
الوصول منزلة ما وصل او اتى بمعنى يأتي قيل ومن حلف ان يأتي الكعبة او فلانا
او البحر فاذا اتى الى ذلك ونظر اليه فقد بر ولو لم يمسه ولم يدخل ومن حلف
ليسافر او ليعين فتعدى الفرسخين فقد سافر وغاب ومن حلف ليخرجن الى
البلد الفلاني فخرج قاصدا اليه فقد بر وقيل حتى يخرج من العمران واذا حلف
على ان يخرج الى شيء او يمضي اليه وخرج او مضى اليه بر ولو رجع قبل الوصول
لعارض او لارادة وقيل لا يبرح الحالف بالخروج الى كذا مثل البلد الفلاني حتى يصله
وكذا الحلف في النذر واختير اشتراط الوصول في النذر وان حلف ليخرجن من
صحار ونوى ان يصل توأم فخرج الى هجر ثم رجع الى صحار لم يحنث لان هجر من
اعمال توأم ولو نوى وصول توأم بنفسها اذا كان المقصود له بالذات الخروج لصحار
لان وصول توأم غير مقصود له بالذات بل لعارض الانفصال عن صحار فلم يحنث
لان هجر خارجة من اعمال صحار اشار الى ذلك ابن بركة **اشارة** وان **حلف**
لا يأتي السوق **اي** لا يدخلها **فر** **لجنازة** **وكذا غيرها** **فدخله حنث**
لان معنى قوله لا يأتي السوق انه لا يصله فاذا وصله فقد فعل ما حلف عليه ولو وصل
السوق بغير قصد السوق **وان حلف** **ان لا يذهب اليه** فخرج لها فريه
لم يحنث لان معنى قوله لا يذهب اليه لا يقصد بذهابه السوق وهو قد قصد بذهابه
الجنازة لا السوق وان قصده او قصدها معا حنث **وكذا عكس المسائل** كلها مثل
ان **يفتح** **الهدية** **بتقدير مضاف** كما رأيت **وتقدير الكاف** **وجاز كسرهما** على انها شرطية
مستأنفة ببيان للعكس **حلف** **لا يذهب** **لسوق** **اوليه** **ضين** **اوليه** **خرن** **اليه** **او نحو**

قاصدا اليه وان لا يأتي
لداره لم يحنث حتى يأتيها
وان لا يأتي السوق فمر
لجنازة فدخله حنث وان
لا يذهب اليه فخرج لها فمر
به لم يحنث وكذا عكس
المسائل ان حلف ليذهبن
لسوق او ليهضين او
ليمنن اليه

ذلك **فاذا مضى** **وذهب** **ومر** **فقد بر** **وان لم يصله** **ان خطا اليه ثلاث خطوات**
او خطوتين **او خطوة** **على الخلاف** **وان نوى** **وصوله** **فعلى نية** **على ما روي**
المعكوس **من الخلاف** **وان حلف** **لا يمسي** **في هذا البيت** **حنث** **ان امسى** **فيه**
من غروب **لنصف** **الليل** **وقيل** **لثلاثة** **اعتبارا** **لتام صلاة الليل** **بالنصف** **او الثلث**
قولان **ولا يحنث** **ان امسى** **فيه** **بعد ما مضى** **اول الليل** **ولو الى الفجر** **او من نصف**
الليل **وكذا في** **البيات** **والظاهر** **خلاف ذلك** **وقيل** **الى غروب الاحمر** **لمضي**
وقت صلاة **هي المغرب** **وهي ايضا** **وتر النهار** **وان امسى** **فيه** **من نصفه** **الاخير** **او**
ثلاثة **الاخير** **او مقدار** **وقت المغرب** **من** **اخره** **على الخلاف** **المذكور** **حنث** **وكذا**
من وسطه **وقيل** **يحنث** **باللث** **فيه** **ليلا** **ولو لثنا قليلا** **والواضح** **انه** **يحنث** **ان مكث**
فيه **بعض** **الزمان** **من الزوال** **او بعده** **وان كانت** **له نية** **او عرف** **فله** **عرفه** **او نية**
وذلك **ان المساء** **من الزوال** **فسبحان الله** **حين** **تمسون** **وان حلف** **ان لا**
بيت **في هذا المنزل** **حنث** **ان بات** **فيه** **اكثرا** **من نصف الليل** **وقيل** **يحنث**
بالنصف **وقيل** **بالثلث** **وقيل** **بقليل** **والفرق** **ان البيات** **انساب** **بالليل** **من المساء**
واما **ان قال** **والله** **لا ابيت** **فيه** **ليلة** **حتى** **بيت** **من غروب** **لفجر** **وقيل**
ان نام **فيه** **في الليل** **ولو قليلا** **فقد بات** **فيه** **لانه** **لا يشترط** **في المظروف** **ان يستغرق**
الظرف **تقول** **قرأت** **الليلة** **وتريد** **انك** **اوقعت** **القراءة** **فيها** **ولو في جزء** **قليل**
منها **وتقول** **قرأت** **في الدار** **وتريد** **انك** **قرأت** **في جزء** **منها** **ولم توقع** **القراءة**
في كل **موضع** **منها** **وان حلف** **ان لا يأكل** **شيئا** **اولا** **يذوقه** **حنث** **بما**
يصدق **عليه** **اسم** **الاكل** **او الذوق** **ومعنى** **صدق** **الاكل** **والذوق** **عن ذات**
توكل **او تذاق** **وهما** **معنيان** **لاذاتان** **اذ هما** **مصدران** **ان صحة** **استعمالهما** **في ذلك** **بان**
يقال **أكلت** **كذا** **او ذقته** **او كذا** **وكذا** **ما كول** **او ما ذوق** **او الاكل** **والذوق** **مصدران**
بمعنى **مفعول** **او الذوق** **هكذا** **او الاكل** **غير** **مصدر** **بان** **تضم** **همزته** **فيكون**
اسما **لما يوكل** **والاكل** **الاسباغة** **للحاق** **والذوق** **يحصل** **ولو بدونها** **كما في** **التاج**
وان حلف **لا يزوق** **فذاق** **او اكل** **حنث** **وان حلف** **ان يأكل** **ويذوق** **فلم يفعل**
فيمنان **وان اكل** **بر فيها** **وان ذاق** **ولم يأكل** **فيمين** **واحدة** **وان حلف** **عن شراب** **فذاقه**

فاذا مضى وذهب ومرتقد
بروان لم يصله وان نوى
وصوله فعلى نية وان حلف
لا يمسي في هذا البيت حنث
ان امسى فيه من غروب
لنصف الليل وقيل الى
غروب الاحمر وان لبيات
في هذا المنزل حنث ان
بات فيه اكثر من نصف
الليل وامان قال الليلة حتى
يبست من غروب لفجر وان
لا يأكل شيئا ولا يذوقه
حنث بما يصدق عليه اسم
الاكل او الذوق

لم يحنث ان لم يسعه وقيل يحنث وقيل من حلف عن اكل يحنث بالذوق بلا اساعة
وعن ابي زياد عن الخراساني في حالف عن ذوق شيء انه لا يحنث الا ان اساعه
ومن حلف لا يشبع اولا يروي فان كف وهو يشتهي بر وان اشرب او اكل او
اذيق ما حلف عنه جبر او غلبة بلا مناوله منه لم يحنث وقيل لا يحنث ولو ناوله بنفسه
على الجبر وان حلف على اكل العيش حنث بكل ما يعيش به ولو ماء
لقوله تبارك وتعالى حكاية عن بني اسرائيل عليه السلام اذ بطروا النعمة ولم يشكروها
لن نصبر على طعام واحد فانه في معنى قولك لن نصبر على ما كؤل واحد او على
قوت واحد فكأنهم قالوا لن نصبر على عيش واحد وقيل لا يحنث بالماء كما هو
متبادر من حكاية ذكرها العياشي المسمى بالمصنف وان حلف ان لا يأكل
الطعام فأكل ما يطعمه بالبناء للمفعول من طعام بطعمه كسمع بسمع حنث
ولا يحنث بالماء لانه لا يطلق عليه في العرف انه طعام ولا في اصل اللغة ولو ورد
في قوله تعالى ومن لم يطعمه قيل وليس منه الملح لانه لا يطعم وحده في
العادة وقيل منه وذكر بعضهم ان من حلفت لاتأكل من مال زوجها طعاما فأكات
خبزا عن بلح له او فلان او كونا او زيتا او سمنا لم تحنث اه وقيل تحنث واختاف
في البقل والفاكهة والادام هل هي طعام ومنه اللبن وما يخرج منه من جبن ولبناء
وغيره والاكثر على ان ليس منه الزمان والاترج والبقول والفواكه وبه العمل
وان حلف ان لا يأكل من مال اخيه شيئا فأكل نبقا من سدره بينهما
اولا يأكل من مال زوجته فأكل من نخلة مشتركة بينهما وهكذا حيث حلف
الانسان ذكرا او انثى لا يأكل من مال فلان او فلانة او من مال غيره فأكل
مشتركا بينه وبين المحلوف عن ماله او بين غيره وبين المحلوف عن ماله فهل
يحنث او حتى يأكل أكثر من حصته حيث كان شريكا وأكثر من حصته
غيره اذا كان غيره هو الشريك للمحلوف عن ماله قولان اختار ابو عبد الله
وابو معاوية الحنث وهو الصحيح عندي لان ما اكله لم يدخل ملكه لان قسمته
وحده بدون حضور شريكه لا تجزئه ولا تدخل شيئا في ملكه فهو حائث ولا سيما
ان لم ينو القسمة ولو قسم واكمل من حصته غير المحلوف عنه لم يحنث وان

ان على اكل العيش حنث
وبكل ما يعيش به وان لا
يأكل الطعام فأكل ما
يطعم حنث قيل وليس منه
الملح وان لا يأكل من مال
اخيه شيئا فأكل نبقا
من سدره بينهما فهل يحنث
او حتى يأكل أكثر من
حصته قولان

حلف لا يصعد نخلة لأمه او نخلة لغيرها اولا يدخل دارا لها او دارا لغيرها فصعد
مشتركة او دخل مشتركة لم يحنث وقيل يحنث بالدار قيل ولا تعلم خلافا فيما لا
ينقسم كالنخلة والعبد انه لا حنث به وان حلف ان لا يشرب وان شئت
فارفع المضارع في جميع المسائل وقدر فعل الشرط لفظ حلف بلا تقدير لا الناصبة
سويقا هو دقيق مخلوط بزيت او سمن وقد بخلط بغيرها وقد يضاف اليه التمر
وقد يطلق على دقيق مخلوط بماء فوضع في ماء فأكلا ضمن الاكل معنى البلع
بل استعماله فيه واذا صح تسليطه على قوله لا شربا او يقدر لا شربه شربا لكن
فيه ضعف من حيث لم تتكرر لا ولا قوت بناف مع انها داخلة على ماض غير
دعاء بخلاف الوجه الاول فانها فيه عاطفة للاسم حنث على عرف ان
شرب السويق يطلق على اكله وكذا ان كان العرف اطلاق اكله على شربه خلف
لا يأكله فشربه حنث وان لم يكن عرف في ذلك لم يحنث حتى يفعل ما حلف عليه
بنفسه وقيل لا حنث في ذلك وهكذا حيث حلف ان لا يشرب شيئا فأكله اولا
ياكله فشربه خلاف وكذا يحنث ان حلف ان لا يشرب ماء فشرب سويقا
بماء اولا ياكل زيتا فأكله مع دقيق حنث لان شرب السويق شرب الماء واكل
الزيت هو اكله مع شيء لا وحده وكذا ما اشبه ذلك فلو حلف ان لا يأكل
الزيت فشربه بلا طعام او اكله وحده جامدا بلا طعام حنث لانه أكل
الزيت كذلك في العادة الا ان كانت له نية فالى نية وان حلف عن شرب شيء
كلبن او عن أكله فخلط بغيره حتى هلك فيه ولم يتبين لم يحنث فصل من حلف
لا يكلم رجلا فكتب اليه كتابا فقرأه اي الكتاب ولو لم يسمع اذنه
وقيل هذا تكيف لا قراءة فلا حنث حتى يسمع اذنه او قريه عليه حنث ولو
لم يفهم المعنى وكذا ان ارسل اليه رسولا قبله الرسالة والرسول هو
اقوى من الكتاب ويدل على ان الاسال كلام قوله تعالى ما كان لبشر ان
يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فاستثنى ارسال الرسول
من الكلام فان الله كلام لان الاصل في الاستثناء الاتصال وقوله تعالى حتى يسمع
كلام الله فسمي بماء لما ينطق رسول الله صلى الله عليه وسلم به سماعا لكلام الله

وان لا يشرب سويقا فوضع
في ماء فأكلا لا شربا
حنث وكذا ان لا يشرب
ماء فشرب سويقا بماء او
لا يأكل زيتا فأكله مع
دقيق حنث

فصل

من حلف لا يكلم رجلا
فكتب اليه فقراءه وقريه
عليه حنث وكذا ان ارسل
اليه رسولا قبله وهو
اقوى من الكتاب

لأنه منه بأرسال أو كلام بمعنى كتاب فيكون سمي الكتاب كلاماً مسموعاً كما
أشار إليه الشيخ ومن حلفها زوجها ما كذب فلانا فحلفت على اسم رجل يواطى اسمه
فالتية له لا لها وقيل لها إن لم ينعها قبل ومن حلف لا يكلم فلانا فكلمه بحيث لا يسمع
بعد أو خفض صوت أو لريح أو غير ذلك ولم يسمعه لم يحث وإن كان في موضع
يسمع ولم يسمعه لصم حث عند بعض ولم يحث عند الآخرين وإن كلمه وهو
نائم أو ناعس فإن كان كلاماً يوقظ مثله حث وقيل لا حتى يسمعه ومن حلف لا
يتكلم فقرأ لم يحث وقيل يحث وقيل كل ما لم يكن كلاماً في الصلاة لم يكن كلاماً
خارجاً عنها ولا حث بالصلاة ويحث حالف عن الكلام ولو بحرف غير مفيد
وقيل لا إلا بمفيد وقيل بكلمة تامة ومن حلف لا يكلم فلانا فرأى انساناً فقال من
هذا فقال أنا فلان وهو المحلوف عنه فإن سأله عن نفسه فقد كلمه وحث ومن سأل
غيره عنه فلا وإن قال المحلوف عنه للحالف من هذا فقال الحالف أنا حث ومن
حلف لا يكلم انساناً فشبّهه بغيره فناداه يا فلان باسم المشبه به فإذا هو المحلوف عنه
لم يحث إلا إن قال يا رجل ظاناً أنه فلان فإذا هو المحلوف عنه وقد كلمه بظنه غيره
وإن لقن معلماً محلوفاً عنه كلمة ولو لم يزد له فيها إلا فتحة أو ضمة أو كسرة أو سكوناً
أو لم يزد له فيها شيئاً أصلاً لكنه أعادها له كما نطق بها سألها عنها أو لم يسألها
وإن قال مرسل لرسوله قل له كذا وكذا أو بعث معه كتاباً كتبه بلا
نطاق أو به ثم قال له لا تقل له ما قلته لك أو لا تنله كتابي فذهب إليه فقال
له ما نهى عن قوله أو أنا له الكتاب فقرأه أو قريء إليه وحث لأن
الرسالة والمكتابة كلام والنهي عن ابلاغها لا يصيرها غير كلام فابلاغها بعد النهي
مثل تكلمه بنفسه بعد يمينه أن لا يكلمه وإن أرسل الرسول رسولا بالكلام أو
بالكتاب حث المرسل بالكتاب دون الكلام وقيل يحث به أيضاً ولا نطاق
قبل زوجة كاتب طلاقها هكذا ولو قرأته لأنه لم ير له إليها حتى يطاق بلسانه
وقيل تطلق إن كتب كتابة متينة مفهومة وسواء كتب في الورقة أو اللوح أو في الأرض
أو غير ذلك وقيل من كتبه طلق أن حرك لسانه ولو لم يسمع بأذنيه ومن كتب في الهواء
أو نحيث لا يثبت أو في الماء فقولان ومن حلف لا يتكلم فكتب ولم يطاق حث عند

وإن لقن معلماً محلوفاً عنه
كلمة سألها عنها حث
وإن قال مرسل لرسوله قل
له كذا وكذا أو بعث
معه كتاباً ثم قال له لا
تقل له ما قلته لك أو لا تنله
كتابي فذهب فقال أو
أنال فقرأه حث ولا تطلق
قبل زوجة كاتب طلاقها
هكذا حتى يطلق بلسانه

بعض وعليه أي على القول بأنه لا تطلق حتى يطق بلسانه فلا يكون الكتاب
كلاماً فلا يحث حالف عن أن يكلم فلانا أو يتكلم بالكتابة وإن نوى أن لا يكلمه مشافهة
لم يحث بالرسول والكتاب لأن اليمين مبنية على النية على الراجح هل لا يكون
بالإيحاء أي الإشارة بإشارة كحاجب ورأس ويد وعين وغير ذلك كلاماً
وإن فهم أو يكون كلاماً إن فهم قولان والراجح أن لا يحث بالإيحاء إن نوى
الكلام باللسان ومن نصب علامة كحجر أو عقد وغيرهما ليعلم بها أمر ففي حثه
أن حلف عن الكلام قولان والراجح أنه لا يحث إن نوى الكلام اللساني واختار
أبو الموثر أنه من حلف لا يكلم فلانا فكتب إليه لم يحث وقال لأنه لو كتب كتاباً
بأقراره من على نفسه لرجل بالف درهم ولم يلفظ بلسانه وشهد عدول أنهم رأوه
كتبه لم يحكم عليه بأقراره بما في الكتاب حتى يلفظ به لأن الكتابة صفة وكذا
لو كتب بأقراره أنه زنى أو سرق أو كتب الشهود شهادتهم ولم يتكلموا ولم يقرأ
عليهم الكتاب فيقولوا نعم هذه شهادتنا وبه تشهد فلا يحكم بها حتى يتكلموا
إلا أن تكلموا بها فكتبت ومن حلف لا يكلم فلانا فخطب قوماً فيهم فلان
بأن قال لهم اتقوا الله أو نحو ذلك أو سلم عليهم لم يحث حتى يقصده
بعموم الخطبة لأن لم يقصد دخوله بل استثناء أو دهل عن العموم وغيره وقيل
حث إن لم يقصد غيره بخطابه أو سلامه وبغزله بينه عن عموم خطبته وسلامه
وذكر بعض أنه إن أمر في خطبته بتقوى الله وهو فيهم فلا يحث إن لم يعلم أنه
فيهم وإن حلف لا يكلمه هذا الشهر أو السنة وقد كلمه فيه قبل أن يحلف فإنه
يحث وقال أبو الحواري لا يحث حتى يعود بكلمة بعد كلامه الأول وهو الصحيح
ومثل الخطبة في الخلاف الخطاب مطلقاً وكذا كلام الغيبة وكلام التكلم إذا
وجهها إلى المحلوف عنه إلى قوم هو فيهم ومن حلف لا يكلم فلانا ما قدر فكلمه
ناسياً فقبل لا يحث ولو كلمه ذاكر لأنه قد استثنى وإن ضل المحلوف عنه وراه
فسلم من الصلاة حث إن نواه وذكر بعضهم أن من حلف بالطلاق لا يكلم فلانا
فسلم على جماعة هو فيهم قبل حث وقيل لا وقيل يحث ما لم ينو التسليم على غيره
ويغزله في نواه وقيل لا حتى يريده منهم وهو مختاره وحث إن حلف أن

وعليه فلا يكون الكتاب
والإيحاء كلاماً وإن فهم ومن
حلف لا يكلم فلانا فخطب
قوماً فيهم فلان أو سلم
عليهم لم يحث حتى يقصده
وقيل حث إن لم يقصد
غيره وإن

لا يكلم فلانا وفلانا وفلانا بالواو قد لا يحدث حتى يكلمهم معا اي جميعا
سواء كلمهم مرة او كلم واحدا بعد اخر سواء رتب كما نطق ام لا او كلم اثنين مرة
وكلم اخر وحده فاذا كلمهم جميعا حث بناء على ان ذلك كل لا كلية اي لا
اجمع بينهم في الكلام وقيل يحدث بواحد وتلزمه كفارة واحدة وقيل الكفارة
بعدد من كلمه منهم لان ذلك بمنزلة لا يكلم فلانا ولا يكلم فلانا ولا يكلم فلانا
وذلك بناء على ان ذلك منه كلية لا كل ومن قال ان الواو للمعية فلا يحدث حتى
يكلمهم بمرة دفعة بكلام واحد ان لم تكن له نية ومن قال للترتيب حثه ان رتب
وان حلف لا يكلم فلانا ثم فلانا ثم فلانا ثم فلانا او الفاء لا يحدث
حتى يكلمهم جميعا على الترتيب والترخي الا ان عني عدم التراخي او كان
له عرف في الاتصال فله عرفه ونيته وان حلف لا يكلم فلانا ولا
فلانا ولا فلانا حث بواحد لانه اذا اعيد الثاني كان نصا في الكلية ولم يحتل
المكل فاذا قلت ما جاء زيد وعمر واحتمل انه لم يجيء زيد ولم يجيء عمرو واحتمل
ان تريد انهما لم يجيئا جميعا بل احدهما فقط فالاول كلية والثاني كل وان لم
يعد الثاني حث بكل واحد فالكفارة على عدد من كام الا ان نوى المجموع ويحمل
على الجميع لا المجموع ان فات البيان ويكفر على العدد عدد من كلمه ان كلم
اكثر من واحد وقيل واحدة وكذا ان اتى باو تلزمه بعدد هم بان قال
لا يكلم فلانا او فلانا او فلانا وان قال عنيث باو الواو او دين وقيل يحكم
عليه بالتبادر بان يقي كل من او الواو على اصلا وذكر بعضهم انه ان حلف لا يكلم
فلانا او فلانا فان كانت له نية فهو مانوي والا فان كلم الثاني ثم الاخر لم يحدث وان
قال لا يكلمه ويدخل دار زيد بنصب يدخل حث ان فعلهما الا ان فعل واحد وان قيل ان
حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا ولا فلانا وكلمهم جميعا حثا واحدا وان من قال لا اله الا الله
او قال سبحان الله ما علمت ان هذا الحديث او ما احسن هذا الحديث فقد حلف وان لم يتو
ميئا والحق انه ليس حلفا ان لم يتو وان من قال علي يمين لا كفارة لها وحث
فمنظلة قال ابو محمد ولا شيء عليه بالقياس وان من حلف لا يكلم فلانا او فلانا
او فلانا ولا نية له حث بواحد ولا حث عليه بالباقي بعد ذلك اذا كلمه وانه ان

لا يكلم فلانا وفلانا وفلانا
بالواو حتى يكلمهم معا وان
يتم فعلى الترتيب وان لا
فلانا ولا فلانا ولا فلانا
حث بواحد ويكفر على
العدد ان كلم اكثر من
واحد وكذا ان اتى باو

حلف ما كلم فلانا وفلانا وفلانا وقد كلمهم جميعا حث حثا واحدا وان كام بعضهم
لم يحدث وان حلف ما كلم فلانا ولا فلانا ولا فلانا وقد كلمهم حث واحد كما ان
كام واحدا وان حلف لا يكلم فلانا بل فلانا فليهم كلم حث وان كلمهم جميعا
حث واحد وان حلف ما كلم فلانا بل فلانا بل فلانا وقد كلمهم حث واحد وكذا ان كان
قد كام بعضا وقد مر انه ان حلف ان لا يلبس نعلين فقام عليها الحر
او برد او لوسخ او غير ذلك بلا ادخال الرجل فيها لم يحدث وان ادخل
بعض رجل دون بعضها الا خر مثل ان يجعل نعلها في داخل النعل في الموضع
الذي يجعلها فيه اذا لبسها ويجعل بنائه وما يليها من فوق الجلد الذي تكون تحته
اذا لبسها وان لبس نعل واحد وقد حلف على نعلين في تكلمه لم يحدث وقيل يحدث
ان لم ينو انه لا حث عليه بواحدة ولا انه ان حلف ان لا يلبس هذه
النعل فقطع بعضها منها فلبسها حث وقيل لا وان حلف ان يلبس هذه النعل
فقطع منها قليلا ثم لبسها لم يحدث الا ان نوى ان يلبسها تامة والنعل يذكر
ويؤثر فصل من حلف لا يأكل فاكهة ولا نية له فاكل رمانا او رطبيا لم يحدث
لعطف النخل والرمان على الفاكهة في الآية وقيل انه يحدث وان العطف لزيادة
تشريف لا لعدم دخول التمر والرطب في الفاكهة وان عنها حث قطعا
وان قلنا انها غير الفاكهة الاعلى قول من زعم ان البمين على اللفظ فانه يحدث ان
قلنا انها غيرها وليس منها قناه بكسر القاف وضمها وتشديد التاء هو ما اذا
ادرك كان بطيخا وقد يطلق ايضا على الخيار ولا بطيخ لعل ذلك في عرف
بعض والا فهو في الحديث من الفاكهة روى ابو نعيم كان صلى الله عليه وسلم يحب
من الفاكهة العنب والبطيخ ويقول القناه من الفاكهة في عرفنا وايضا تكون
بطيخا وهو منها قيل هو بكسر الباء وتشديد الطاء وهو معروف ويطلق ايضا على
غلة كل ما يذهب على وجه الارض ولا يعلو كالقطين ويحمل ارادته هنا
ولا خيار بالكسر والتخفيف شبهه بالقناه من لا خير في اكله ولا جزر
بفتح الجيم والزاي وتكسر الجيم ايضا وهو معرب وهو مدر باهي وضع ورقه مدقوقا
على القروح المتأكله نافع وهو الذي يحرث معه اللفت في بلادنا هذه ونحوها

وان لا يلبس نعلين فقام
عليها الحر او برد بلا ادخال
الرجل فيها لم يحدث وان
حلف ان يلبس هذه
النعل فقطع منها قليلا ثم
لبسها لم يحدث

فصل

من حلف لا يأكل فاكهة
ولا نية له فاكل رمانا او
رطبيا لم يحدث وان عنها
حث وليس منها قناه ولا
بطيخ ولا خيار ولا جزر ونحوها

اي نحو تلك الاشياء كاللفت * ودخل فيها * اي في الفاكة * مشمش *
بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وقد تفتح الاولى وهو البرقوق في تسميننا ومن
الفاكة البرقوق الشبيه بالمشمش الا ان فيه طولا وبعض حموضة ويسميه بعض
اهل المغرب عين البقر قلما يوجد شيء اشد تبريدا للمعدة ونلطبخا واضعا من
المشمش وبهضمهم يسمى الاجاص شمشا * وخوخ * بفتح الخاء واسكان الواو
ومفرده خوخة وهو معروف * ونبق * هو ثمر السدر وهو بفتح فكسر وفتح
فاسكان وبكسر ففتح مفردة نبتة بذلك الضبط كله * ونحوها * اي تلك الاشياء
كبادنجان والاجاص والاترج والبصل والثوم والعدس وتين قال صلى الله عليه
وسلم لوان فاكهة نزلت من الجنة بلا عجم اقلت هي التين فسعى التين فاكهة وهو
من حديث لابي هريرة وعنب وبطيخ قال معاوية بن زيد العبسي كان صلى الله
عليه وسلم يحب من الفاكهة العنب والبطيخ وكذا سمي الرطب او البطيخ فاكهة في
حديث انس كان صلى الله عليه وسلم يأخذ الرطب يحمينه والبطيخ يسارده فيأكل
الرطب بالبطيخ وكان احب الفاكهة اليه * وقيل الرمان والنخل * اي ثمره * منها *
اي من الفاكهة كما مر وقيل ليس منها الرمان والاترج والجوز وان حلف عن الفاكهة
من كان في عرفه منها البطيخ والجزر واللفت والقباء والخيار وما ذكر مع هذه
الاشياء في كونها غير فاكهة انما فاكل منها حث وليس منها التمر الذي ليس برطب
بل تيس خلافا لبعض ومنها العنب والتين وفي القاموس الفاكهة التمر كله واخراج
التمر والرمان منها للآية باطل اه باختصار وهو الواضح عندي فكل ما ذكره المصنف
من رمان ورطب وقثاء وبطيخ وما بعد ذلك كله وما ذكرته ونحو ذلك فاكهة
* ومن حلف لا يأوي * لا يسكن * الى فلان ولا يساكنه حث * باعتبار
اللفظ * باقل ما يقع عليه الاسم * اسم الاوي والمساكنة فاذا وقف عنده او قعد
ولو قليلا حث ولو وقف معه في طريق * واما العرف والعادة فالسكنى عندهم ان
حلف لا يساكن زوجته انه ان وطئها او نام * لو نكس * عندها او اكل حث *
رابط المبتدا الذي هو العرف والعادة اعادته بمعناه وهو كون السكنى وطئا او نوما
او اكلا عند الزوجة مثلا وكذا رابط المبتدا الذي هو السكنى اعادته بمعناه وهو

ودخل فيها مشمش
وخوخ ونبق ونحوها وقيل
الرمان والنخل منها ومن
حلف لا يأوي الى فلان
ولا يساكنه حث باقل
ما يقع عليه الاسم واما
العرف والعادة فالسكنى
عندهم ان حلف لا يساكن
زوجته انه ان وطئها او نام
عندها او اكل حث

الوطي وما بعده * وكذا غيرها ان اكل عنده او نام * اي اضطلع عبره عن
الاضطجاع لانه مسببه ولازمه بدليل قوله * فنكس * النكاس فترة في الحواس
ويطلق على نقلة النوم ويطلق على اول النوم * ولا يحث ان لم ينكس وكذا ان
كان في سفر او طريق او في غير بيت لا يحث ولو جامع * او اكل او شرب او
نام * الا في بيت او خيمة او قبة * من جلد او عود او غيرها * وقيل حينما جامعها *
في السفر * او واكلمها * الاف قبل الكاف الف المفاعلة والواو قبل الاف بدل
من المزة التي هي فاء اكل وابدال هذه المزة واوا لغة ضعيفة والقصحة ابقاءها
همزة وهكذا مثل اكل كامر واخذ اذا دخلته اف المفاعلة والمصدر مواكلة واذا
كان للتعدية فالمصدر ايكال والزائد همزة الاولى وليس المصنف مبدلا لها ولا بد
بل يحتمل انه سهلها بين يين وكتبها واوا لتسهيلها كما مر وهو ان تسهل الى جهة
الواو نطقا وهكذا اخذت القراءة في مثل قوله عز وجل لا تؤاخذنا الا
ان الآية اقوى في التسهيل لتقدم الضمة * حث * وقيل لا حث على
حالف عن المساكنة الا باجماع اكل او شرب مع الجماع والنوم ان كان المحلوف
عنه زوجة او زوجا والالم يشترط الجماع * وخص * من عموم النوم * النوم *
اي الاضطجاع حال كونه * بنكس معها * او مع غيرها ممن حلف عن
مساكنته * في كيت * وان نام معها او مع غيرها في غير بيت ونحوه لم
يحث وهو بناء خص للمفرد ورفع النوم اي خص في هذا القول كانه قال
خص صاحب هذا القول او بالبناء للفاعل ورد المستر الى الفاعل المفهوم من قبل
وهو ابو الحواري النوم بنكس معها في كيت انه يحث به لا في غير نحو البيت
ووجهه ان الجماع والمواكلة انما يحل المسكن لها ولنحوها فها مساكنة حث وقعا
ولو في صحراء بلا ساتر فسبب الخلاف اعتبار اللفظ مع مدلوله واعتبار العرف
والعادة واعتبار داعي المساكنة والسكنى في نحويت وقد قال الله جل وعلا وجعل
منها زوجها ليسكن اليها اي ليسكن اليها بالجماع والمواكسة فسمى ذلك سكونا
فباعتبار اللفظ او اعتبار داعي المساكنة يحث ولو جامع في غير بيت ونحوه وفي
بعض النسخ رخص بالراء * وقيل لا يحث حتى يساكنها * السكن * المعتاد *
وكذا غيرها ان اكل عنده

وكذا غيرها ان اكل عنده
او نام فنكس ولا يحث
ان لم ينكس وكذا ان
كان في سفر او طريق او
في غير بيت لا يحث ولو
جامع الا في بيت او خيمة
او قبة وقيل حينما جامعها
او واكلمها حث وخص
النوم بنكس * منها في
كيت وقيل لا يحث
حتى يساكنها المعتاد

في عرفه او ان يجعله منزله وفي التاج ان حلفت امرأة لا تسكن دار ابوها او ابنتها
ثم تحولت عنه فكانت تزور وتقعده معه اياما او ثبات فان توت لا تتخذها منزلا
فلا تحنث ومن حلف لا يسكن هذه الدار فانه دمت ولم يبق فيها سكنى ثم بناها
او فيها خيمة ثم سكنها فلا يحنث لانها غير المحلوف عليها وان زال سقفها لاجدرها
واعاده عليها ثم سكنها حنث وان حلف لا يسكن دار فلان فانه دمت الا موضعا
فسكنه حنث واليمين على المقام فمن اتم الصلاة في موضع ونواه مقاما فقد اقام
واما الجلوس فان توطأ قاعا فقد جلس ومن حلف لا يسكن فلانا فكانا في
سفينة لم يحنث لان ذلك سفر الا ان كانا زوجين وجامعا فيها ومن حلف عن
مساكنة ولده وهو في منزل كبير فيه بيوت وغرف ومنازل صغيرة وكبير وسكن
هو والعيال لا يستأذن واحد على الآخر فهذا سكن واحد ومن حلف لا يجتمع
وفلانا ظل لم يحنث بظل السماء وحنث بظل السحاب والظاهر انه لا يحنث به
ومن حلف لا يسكن موضعا وهو فيه لم يحنث حتى يأكل فيه او يشرب او يجامع
او ينام او يعتقده مسكنا قبل او بات فيه بدون ذلك كله وزعم بعض انه ان لم
يخرج منه عند فراغه حنث وانما هذا اذا حلف عن الاستقرار فيه ومن حلف
لا يظله ظل بيت لم يحنث الا بظل داخله وان حلف لا ينام فنعس قاعا او قائما
حنث في المعنى لا في التسمية وان حلف لا ينام على البساط والفرش فنام على
الارض فقولان ان ارسل وان حلف لا يقعد عليها فقعده على فراش او بساط لم يحنث
وان قعد على لباسه حنث ان قعد به على الارض وان حلف لا يمشي عليها فمشى
على نعليه او خفيه حنث وان على بساط لم يحنث وان حلف لا يبيت في منزل زبد
وكان فيه ليلة ولم ينم حنث وان حلف لا يقبل فيه فدخل فيه قبل الزوال الى المأجرة
ولم ينعس لم يحنث ومن حلف لا يصاحب فلانا فصاحبه وان في حضر حنث والصحبة
ان يتعاقدا عليها فان اتفقا في طريق ومشيا معا بلا عقد لها لم يحنث وان رد جواب
كلامه او سأل في شيء فلا حنث ولا نحب ان يبدأ بكلام وان بدأ به واقفا او غير
واقف وكله اختيار ان لا يحنث وان وصل الى من حلف عنه لا يساكنه زائرا
او استضافه فنام عنده او قال او بات او جامع او اكل او شرب ثم رجع لم يحنث

وان وصل الى من حلف
عنه لا يساكنه زائرا فنام
عنده او قال او بات ثم
رجع لم يحنث

على هذا القول الاخير الذي هو انه لا حنث حتى يساكنها المعتاد ولو لبث
معه شهرا او اكثر حتى ينوي مساكنة والزائر غير الساكن وكذا الضيف
ومن حلف لا يسكن منزلا فمرض فيه مريض فأتاه اول الليل ونام حتى أصبح لم يحنث
وقيل ان اكل او جامع ونام فقد سكن وكذا ان حلف لا يسكن قرية فدخلها لامر
ومن حلف ان لا ينتقل من منزل معين فلا يحنث حتى ينتقل اهله عياله كلهم
ومتاعه ويبيت في غيره وان رجع وبات فيه حنث وهو اي الانتقال
بالاهل والمتاع والمبيت في الغير المعتاد وعن الشافعي من حلف لا يسكن
دارا فانتقل وترك بها ماله وعياله لم يحنث وعن ابي حنيفة يحنث وان حلف ان
ينتقل لم يبرأ ان لم ينتقل اهله وماله ويبيت في غيره وان حلف عن فعل اللسان
وهو النطق كبيع وشراء ورهن ونكاح وعقد نكاح وهبة وكالناطق
بكذا وكذا وكتكلم لفلان فامر فاعلا له اي لذلك الفعل بان يفعله المأمور
للامر حنث وان حلف عليه فامر به ففعل بالبناء للمفعول فقد بر صدق
في يمينه وان حلف على فعل جارحة سوى اللسان ان لا يفعله كحرث وحصد
وحفر وبناء وعض ونفخ فامر بفعله ففعل لم يحنث ولا يبريه ذلك
الذي هو فعل الغير بأمره مع يمينه ان حلف ان يفعله وذكر بعض ان من
حلف عن شيء فامر به قبل لا يحنث وقبل يحنث في الفعل دون القول وقبل يحنث
فيما فعل بأمره مما يجز اليه نفعا او يدفع ضرا ولا يحنث اذا امر بما لا ينفعه ولا يضره
وان حلف عن بيع او شراء فامر فاعلا له برد الامر اليه فرد اليه فاجاز حنث ومن
حلف عن تزوج وامر متزوجا له حنث لانه لا يتم التزويج الا برضاه وقيل لانه
تم بالعقد ومن حلف لا يوفي دينه ولا يصالح فوفاه رجل او صالح احسانا للظن
ان يمطيه ما اعطى عنه لا شرط لم يحنث ويعطي للرجل وقبل يحنث ومن اعطى صائغا
صوغا ليصوغه لاهله ثم لعن نفسه ان صاغ بعد اليوم لها شيئا ولم يصغه الصائغ الا
بعده لم يحنث لانه قاطع عليه وامر به في اليوم وان حلف ان لا يدخل
بيت فلان فعلا الفاء عاطفة وعلى فعل ماض سطحه مفعول به بان تسور او
دخل السطح من جاره او من نخلة او شيء عال ومشى عليه حنث كما مر لان

ومن حلف ان لا ينتقل من
معين فلا يحنث حتى ينتقل
اهله ومتاعه ويبيت في
غيره وهو المعتاد وان
حلف عن فعل اللسان
كبيع ونكاح وهبة فامر
فاعلا له حنث وان حلف
عليه فامر به ففعل فقد
بر وان على فعل جارحة
سوى اللسان ان لا يفعله
كحرث وحصد وحفر وبناء
فامر بفعله لم يحنث ولا
يبريه ذلك مع يمينه ان
حلف ان يفعله وان لا
يدخل بيت فلان فعلا
سطحه ومشى عليه حنث

الدخول في الشيء الحصول فيه ولو لم يخطه ذلك الشيء تقول دخلت ارض فلان اذا حصلت فيها ولو لم تغب في غار او بيت فيها وان كان له قصد فعل قصده وفي شرط المشي نظر وله اراد الكون خارج الجدار من السقف فلو وقف على الجدار ولم يتمحض في السقف لم يحث وان لا يجاور فلانا فليل حد الجوار بكسر الجيم اربعون ذراعا من منزله الى تمامها متصلة وقيل اربعون بيتا بيوت ذلك المحل الذي حلف عليه وان كانت الدور فهي كبيوت لان المراد بالبيوت المساكن فالدار كلها كبيت اذا كانت كلها مسكنا واحدا لئلا يلا كدور بلادنا وقيل حده عشرة وقيل ثلاثة وغير ذلك من الاقوال التي تذكر في كتاب الحقوق في باب الجار وقيل لا يحث ما لم يتصل منزله بمنزله او يقف قريبا منه وان كان بينهما براح بفتح الباء وهو ما اتصل من الارض لا شجر فيه ولا زرع فيه قدرها اي قدر الاربعين اعتبر فلا حث الا باكثر من الاربعين وكذا الحكم ان كان بينهما قدرها وفيه شجر او غيره وامل لفظ البراح غير قيد بل يفهم بالاولى ان ما فيه شجر او حرث اولى باطلاق الجوار لانه عمارة تعم الجوار يتبادر منه السكن والحرث والشجر غير مسكن فالبراح قيد فغير البراح قاطع بشجره او حرثه ولو قرب ما بعدها وفي الفلاة قيل قدر قبس الار والقبر في كل موضع بمقتاد ذلك الموضع وقيل ما تدرك فيه رائحة القدر بكسر القاف واسكان الدال وهو موضوع على انه مؤنث وقيل يؤنث لتأويله بالبرمة وعلى هذا يجوز تذكره وقيل ما يحمله منه ويحفظه كاب وغير ذلك من الاقوال في باب الجار وستأتي ان شاء الله ولا يسقط حث نسيان او غلط او خطأ ان فعل به على الصحيح الا الغلط فالصحيح سقوط الحث به اذا كان مثل ان يريد ان يذكر اسم زيد فذكر لفظ عمرو بسبق اللسان بدون ارادة وذاك كما لا يقع الطلاق بالغلط بسبق اللسان بغير ارادة ويسقط بالغلط والنسيان الاثم وباب الحث من خطاب الوضع فهو يقع ولو لم يعتمد الحث الناسي معلوم ايضا من قول الشيخ في باب الوضوء وانما يراعى النسيان والعمد فيما يلزم فاعله الاثم وان قلت فاذا لم يلزم حث من حلف لا يعصي الله فهي ناسيا قلت بل يحث لانه ان فعل ما يعصي به فذلك عمد وان فعل ما هو

وان لا يجاور فلانا فليل حد الجوار اربعون ذراعا من منزله الى تمامها متصلة وقيل اربعون بيتا وان كان بينهما براح فيه قدرها اعتبر وفي الفلاة قيل قدر قبس النار وقيل ما تدرك فيه رائحة القدر وقيل ما يحمله كاب ولا يسقط حث نسيان ان فعل به

معصية في نفس الامر ولكنه مما يذره فيه بمقارنته مثل ان يجامع امرأة على انها زوجته فاذا هي غيرها او يشرب ماء طاهرا فاذا هو نجس فليس في ذلك معصية فلا حث وانما لم يحث ساقط من نحو نخلة في دار حلف لا يدخلها لان ذلك ليس دخولا وقد قيل بحثه كما مر وانما لم يحث المقهور لحديث ليس على مقهور عقد ولا عهد ومراد المصنف بالنسيان نسيان المحلوف عليه او الغلط اليه ونسيان انه قد حلف كل ذلك لا يسقط به حث ومراذه بالنسيان ما يشمل الغلط وعدم الاختيار كفعل السكران والمجنون فلو حلف على شيء وحث به في جنونه نزهه حكم الحث فكان ذلك من خطاب الوضع وسواء في ذلك كاله الحلف عن ماض او مستقبل ولا يحث كراهه ان فعل ما حلف عنه بتقية حذر من قتل او ضرب او غيرها وما ذكره من عدم سقوط حث بالا كراهه هو قول على الاطلاق فمن حلف وفل ما حلف عليه فحرام حث سواء كان مظلوما في قهره ام لا سواء كان محقا في حلفه او مبطلا وقيل يحث اذا كان مبطلا وقد ذكر هذا التفصيل فيما بعد هذا قريبا وهو قول فلا منافاة وتوسع التقية ولو عن ضربة او ضربتين في كل قول لا في فعل ما خلا فالمن اجاز التقية عن القتل بافطار في رمضان او بجماع زوجته او سريته فيه او باكل ما يجوز اكله في غير رمضان او بشرب كذلك او باكل فيه او في غيره لما يجوز اكله للمضطر بجوع او بشرب خمر فمن حلفه جبارا او حلف بنفسه بطلاق ان لا يشرب خمر او لا يأكل محرما او لا يزني او لا يقتل نفسا بظلم ونحوها اي نحو تلك الاشياء ممن محرم شرعا ثم اجبره الجبار الاول او غيره على فعله اثم اثم كفر ان فعله عليه اي على الجبار المجبر في القتل والزنى ما على من اكراه عليها لو فعله بلا اكراه وهو انه يقتله ولي المقتول ان قتل ويجلد او يرحم ان زنى ويعطي العقر للمكره وقيل لا يجلد ولا يرحم وقيل يقتل المجبر بفتح الباء ان قتل ويجلد او يرحم ان زنى ويأثم المجبر بكسر الباء وقيل يقتلان جميعا ومن اجاز التقية بما ذكرته انما لم يكفره ويكفر في الزنى والقتل قولنا واحدا الا ان اخذ قهرا والتي على امرأة او القيت عليه وضما فلا كفر ولا حث ومحط التفريع بقوله فمن حلفه جبار هو قوله اثم والتفريع انما هو على قوله وتسع في قول لا فعل وقول من اراح القتل او الرجم

ولا اكراه ان فعل بتقية وتسع في قول لا فعل فن حلفه جبار بطلاق ان لا يشرب خمر او لا يأكل محرما او لا يزني او لا يقتل نفسا بظلم ونحوها من محرم شرعا ثم اجبر على فعله اثم ان فعله وعليه في القتل والزنى ما على من اكراه عليها

ولا يثبت ان اخبر الجبار
يمينه فأكراهه على الحنث
وانما يسقط عنه ان يخبره
بيمينه التي حلف عليها
فاكرهه بعده وان لم يخبره
بها وان بنسيان او اخبره
باغلاظ منها او دونها او
قال له حلفت ولم يسم
يمينه فأكراهه حيث ان
فعل سواء كانت يمينه التي
حلف بها عن طاعة او
معصية او عن حلال او
حرام فعلى هذا فكل فعل
جاز الحلف عليه كمحرم
او مباح ان لا يفعل او
واجب او مندوب ان
يفعل ثم اكره الحالف على
حنث بعد اخباره لمكرهه
بيمينه لاحت عليه فيه واما
ان حلف لا يفعل طاعة
كواجب او ان يفعل
معصية وقتما ثم اكره
على الحنث لزمه اذ لم يظلمه
مكرهه وان اكرهه بيمينه
فعل معصية ثم على فعلها ان
لم يحلف

كشرب الخمر فيحلف ان يشرب لبخلى مبيله * ولم يجد نجاة الا يحلف * على ان
يفعل * خلفه لم يلزمه ذلك * المذكور من الحنث او ذلك المذكور من الحلف اي لم يلزمه
الحنث عليه اي لا حنث عليه ولو حلف او ذلك المعلوم من ترك او فعل وجملة لم
يلزمه جواب ان الاولى ويقدر مثله للثانية او بالعكس وان جعلنا الثانية وشرطها
بدلا اشتاليا من الاولى وشرطها كان الجواب الاول على طريق رعاية المبدل منه
او للثانية على طريق رعاية البديل ولا جواب للآخرى وانما لم اجعل الجواب للثانية
والجميع جوابا للاولى لعدم اقتران الثانية بالفاء * لقوله عليه * الصلاة والسلام
ليس على مقهور عقد ولا عهد * فمن عاهد في شيء على قهر لم يلزمه الوفاء به ومن
عقد بقهر بيعا او شراء او هبة او رهنا او تسليما في حق له او نكاحا على نفسه او
وليته او نحو ذلك فليس ذلك بمنعقد والاولى له ان قهر على عقد نكاح وليته ان
يعقده على رضي من قبله لئلا يكون الزنى وكذا ان عقد على نفسه بان يقول قهرا
قد تزوجت فلانا وبعطيها وليها له الاولى ان يرضى من قبله ليتيسر له الدخول
والمباشرة * وكذا كل مباح طلب منه فعله * باجبار * ممن طلبه جبار ان يعطيه
من ماله او ان يفعل مالا يلزمه واكرهه ولم يجد نجاة الا به * اي الا بالفعل او
الا بالحلف * خلف * انه ليس عنده ما يطلب اليه او لا يقدر عليه او انه سيفعل
ذلك * لم يلزمه ذلك * الذي عقد على نفسه ولا الحنث عليه * وقد اباح الله
له بكرمه * في قوله تعالى الا من اكرهه وقله مطمئن بالايمان فاذا لم يلزمه شيء
على الكفر بلسانه فقط فاولى ان لا يلزمه على مالا يجب عليه وقهر عليه وما جعل
عليكم في الدين من حرج * جحوده * اي جحود ما طلبه منه * والحلف عليه
لانه ان لم يحلف ضربه او قتله ولم يوجب عليه * والاولى الاشارة الى العقد
لئلا يتكرر بعض تكرار مع قوله اختيار عدم حنثه وانما قلت بعض تكرار لان قوله
اختيار انما قولان ثانيا هو الحنث وقوله لم يلزمه الحنث لا يفيده * ان يعطيه من
ماله الا براهه فلما قنع * الجبار * بيمينه ساع له * الحلف * واختير عدم
حنثه * وقد قيل بحنثه وهو الصحيح كما يظهر عند امعان النظر فان ذلك الذي استدل
به انما يفيد جواز حلفه كاذبا عند ذلك لاسقاط الحنث عليه فلومس الجبار المتوضي

ولم يجد نجاة الا يحلف خلفه
لم يلزمه ذلك لقوله عليه
السلام ليس على مقهور
عقد ولا عهد وكذا كل
مباح طلب منه فعله بمن
طلبه جبار ان يعطيه من
ماله او ان يفعل مالا يلزمه
واكرهه ولم يجد نجاة الا
به خلف لم يلزمه ذلك وقد
اباح الله له بكرمه جحوده
والحلف عليه لانه ان لم
يحلف ضربه او قتله ولم
يوجب عليه ان يعطيه من
ماله الا براهه فلما قنع بيمينه
ساع له واختير عدم حنثه

لا يسهه ان يحلف بما اكره عليه * او يقربه والشروع في الضرب رفع السوط او
السيف ليهوي به والصحيح ما مر انه تسعه النقية اذا خاف ولو قبل الشروع ومن
استحلفه السلطان بالطلاق او الاعتاق وخاف ان لم يحلف ان يفعل به ما امر او
ضربة او ضربتين على قوله جازله الحلف بهما وكذا ان اكرهه عليهما بلا تحليف
جازله النطق بهما ولا يقمان وقيل يقمان ان حلف بهما او نطق بهما قبل ان يشار
اليه بنحو سيف وقيل يقمان مطلقا كما يأتي * ولا يحنث ان فعل * اي حلف
* بعد شروع فيه * ويحنث ان فعل قبله وقيل لا وهو اولى كما مر * واما ان نودي
في الناس تعالوا للبيعة فذهب خلفه الجبار لزمه ما حلف عليه ان حنث * وان
نادى من لم يحيي عاقبته بقتل او ضرب او نحو ذلك جاز الخروج اليه والتقية ولا
حنث في ذلك ومعنى كلام المصنف انه لزمه مقتضى ما حلف عليه من البيعة وهو
الكفارة ان حنث بخلافه ذلك الجبار وان حبسوا فجعل يحلفهم فكانوا ينعمون و اشار
الي رجل بالبيعة فابى برأسه يريهم الرضى لم يحنث وان اكره عبيد سيدهم بالقتل
او بالقاء في بئر او بحر على العتق او اكرهته نساءه على الطلاق بما ذكر مثل ان
يتدلى في بئر فيقلن ان لم تطلقنا ارسلناك ففعل فلا عتق ولا طلاق ان لم يجد امتناعا
وان طلق ثلاثا بقين معه بواحدة والحق قيل انه قهرته على الثلاث لم تقع واحدة والا
وقعت اثنتان وذكر بعضهم انه ان حلف قبل ان يستحلفه جبار حنث وقيل لا وان
شدد ولم يعلم بمعاقبه خلف لم يحنث وقيل ان ابرز السيف او السوط وهدده لم
يحنث وان لم يكن من عادة الجبار الاخذ والقتل والضرب ولا يدري بم يعاقب
خاف حنث وان عرف انه يقتل او يعاقب ولو بالمال خلف ولو بالطلاق او العتق
لم يحنث وقيل يحنث وان رأى جبارا عاقب غيره وربما سلم منه سالم خلف لم
يحنث ومن اوعده جائر بسوط او سوطين وهو يتألم بذلك ولكن يحتمله فحلف
له فهل يحنث اولا قولان وان قال اعوانه طلق امرأتك فابى فضر به سوطا واحدا
ولم يتوعدوه فطلقها لم يحنث لانه لا يدري متى يتركونه الا ان رأى تركوا مثله
على ضربة فطاق هو حنث ان كان يحتملها وقيل لا وان ذهب الى الجائر باختياره
مع علمه بانه يحلفه حنث وكذا ان كان في موضع لا يعلم به الجائر وان ذهب الى

لا يسهه ان يحلف بما
اكره عليه ولا يحنث ان
فعل بعد شروع فيه واما
ان نودي في الناس تعالوا
للبيعة فذهب خلفه الجبار
لزمه ما حلف عليه ان
حنث

ملكته الحاجة وقد علم بتحليفه او لغير حاجة ولو لم يعلم به او كان عنده لا يحلفه
حنث واذا حلف الانسان بما لم يطلبه الجبار حنث وان حلفه على غير نفسه غيره
او مال غيره بالطلاق وقع اذ لا يتقي عن غيره بالطلاق او بالقسط الكفر الا في ولده
الصغير ولا تسع النقية في العرض * وشدد في عتق وطلاق فيلزم وقوعهما مطلقا *
تلفظ بهما قبل الشروع او بعده وهو قول عن جابر بن زيد رحمه الله رواه جميل
الفاربي قال سألت ابا الشعثاء ايام كان قطربا مكحول على البصرة وكان يستحلف
بالطلاق والعتاق فاعرض عني فقلت ليس في هذا الزمان تدعنا قل الطلاق
والعتاق واجب ما سمى بهما وقيل ان جميلا سأله فقال ليسا باشد من الكفر الذي
جاءت فيه رخصة التقية فاذا حلف بهما فله ان يمسك زوجته ورفيقه * ومن حلف
بنفسه * بمضرة جائر حامل عليه بلا تحليف منه * او * حلف بتحليف جائر
* بجائر فله نواه * في حلفه بنفسه على الصحيح على ما مر وفي تحليف الجائر
* ان ظلمه * وان لم يظلمه فالتنية للجائر * وان * حلف * بجارك * عدل في
تحليفه ولو كان في نفسه جائرا * او * امام عدل فالتنية لمستحلفه * وهو الحاكم او
الامام وهي ايضا نية الخصم الطالب لليمين بل هذا اولى الحديث يمينك على ما يصدقك
عليه صاحبك فان صاحب يتبادر منه الخصم لا نحو الامام * ولا تنفعه نيته ان
لم يظلم * بفتح الهمزة اي لان لم يظلمه لان الحكم بحسب الظاهر حق ولو خاف
ما في نفس الامر قال صلى الله عليه وسلم اليمين على نية المستحلف رواه الشيخ
رحمه الله ورواه مسلم وابن ماجة عن ابي هريرة وهو بكسر اللام محمول على اختلاف
القاضي فلا تنفع الحالف التورية والمعرضة وقال صلى الله عليه وسلم يمينك على
ما يصدقك عليه صاحبك رواه احمد ومسلم وابو داود وابن ماجة عن ابي هريرة
اي يمينك واقع عليك لا تؤثر فيه التورية قاله الطبري قال عياض وهو محمول على
استحلاف القاضي وقيل معناه يجب عليك ان تحلف لصاحبك على ما يصدقك به
اذا حلفت له وان ظلمه الخصم وكان الحق له فيما بينه وبين الله فله نيته * ولا
يمين على طفل ومجنون * عند كثير ولو حنثا بعد بلوغ وفاقه * والصحيح انه لا تلزم
صبيّا حلف * اذ كان صبيّا * وحنث بعد بلوغه كفارة * وقيل ان حنث بعد

وشدد في عتق وطلاق
فيلزم وقوعهما مطلقا ومن
حلف بنفسه او بجائر فله
نواه ان ظلمه وان بجارك
او امام عدل فالتنية
للمستحلف ولا تنفعه نيته
ان لم يظلم ولا يمين على
طفل ومجنون والصحيح
انه لا تلزم صبيّا حلف
وحنث بعد بلوغه كفارة

بلوع لزمته والمجنون ان حث بعد الافاقة لا تلزمه وذلك لان الكفارة تلزم بالعقد والحنث والعقد منهما ليس بشيء ولا تلزم عبدًا حث بعد عتق كمشرك * حث بعد اسلام * وعدم لزومها هو الصحيح في المشرك عند بعض لان الاسلام جب وضعفه بعض لانه ليس جبا للعقد الجائز والصحيح لزومها في العبد لانه مكاف فلو قيل كبرية لزمته كفارة يؤدها اذا عتق وكذا لو جنى ما فوق رقبته بلا امر من سيده فعليه ما فوق رقبته وسبب الخلاف هل تجب الكفارة بالحنث او بالعقد والحنث معا ومن قال بالحنث الزمهم الكفارة ومن قال بها لم يلزمهم اذا العقد وقع حين لا يمتد به ولا شك ان الكفارة تجب بالعقد والحنث جميعا باتفاق وبمعنى انها لا يتصور الحنث بلا عقد يمين ولا تلزم الكفارة بلا حث بل تجب مع وجود عقد وحنث وانما اختلفوا فيما تجب لذاته هل لذات الحنث او لذاته وذات العقد والصحيح في المشرك ايضا عدم الحنث لان الاسلام جب لما قبله من عقد واعتقاد وغيرها * وقيل * اي وذكروا * العبد لا يحلف * الا باذن ربه وان حلف وحنث لزمته وان بلا اذن من ربه * ولكن * لا يكفر * بالشديد اي لا يفعل كفارة * ان حث الا باذن ربه اذا ليملك فيعتق او يطعم * مما ملك وقيل يملك فيعتق او يطعم منه مثل ان يهب له احد شيئا ولو سبده على القول بانه يملك فيثبت له او يكسب في الليل بعد العشاء مثلا وقد استوفى خدمة سيده او يرسل اليه مال من بلاده او غيرها ارثا من وليه او قريبه او ارشا او نحو ذلك وذلك الارث المذكور لان اهل بلده المشركين يمتقدونه حرا وورثونه وهو باق على الشرك وقيل ذلك كاه ملك لسيده وكذا الخاف في جميع ما ينسب اليه من المال قبل ان يسترق * وان صام ضعف وان كفر عنه * سيده * بالا طعام او العتق وان لم يعلم العبد بالتكفير حتى تم او صام العبد باذنه * اجزاه والا تعلقت بذمته لعنته يوما * وزعم بعض انه لا ينعقد يمينه الا ان حلف باذن سيده واما قول الشيخ وقد قال بعضهم ان العبد لا يمين له الا باذن مولاه فمعناه انه لا يجوز له ان يحلف بلا اذنه ومعنى قوله وان حلف كان حائثا انه يحث ولو حلف بلا اذن منه فظهر ان يمينه منعقدة ولو بلا اذن منه ويدل لذلك

ولا عبد احث بعد عتق
كمشرك بعد اسلام وقيل
العبد لا يحلف ولا يكفر
ان حث الا باذن ربه
اذ ليملك فيعتق او يطعم
وان صام ضعف وان كفر
عنه اجزاه والا تعلقت
بذمته لعنته يوما

قوله بعد وكذلك ان امره سيده ان يحلف خلف فليس له ان يكفر فتبين بهذا ان كلامه المذكور قبل هذا في حلف العبد بلا اذن * وعلى الانعقاد * لا يكفر الا باذن ربه * اي سيده * ولو امره بالخلف * ولا سيما ان لم يأمره وان كفر لم يجزه وقيل له التكفير بالعتق او الاطعام ولو بلا امره بناء على انه يملك * وقيل يكفر بالصوم وان بلا اذنه * في التكفير * ويصحي به * وذلك انه اجتمع عليه فرضان التكفير وعدم التصرف في نفسه بالصوم بلا اذن سيده فاجيز له ارتكاب التكفير ولو كان فيه معصية لسيده تزيل هذه المعصية عن رتبة عدم التكفير ويجوز ان يريد انه ان كفر اجزاء وعصى كما قال * وتسقط عنه * والصحيح عندي انه ان امره بالخلف وكان يتغير قلب مالكة فيما يظهر له وحنث بلا تعرض منه للحنث او حثه مالكة فانه يكفر بالصوم ولو منعته مالكة ولا معصية في ذلك وقول المصنف ويصحي به ظاهر في ذلك القول بان التكفير واجب وان مات ولم يعط كفارة لزمته من اي وجه ولم يوص بها عاص ووجه الصوم ان قائل ذلك قدم التكفير على ما يريد مالكة مع ان مخالفته في المباح معصية وذكر بعضهم انه يوم سيده ان لا يمنع من التكفير وانه ان صام ولا يجز عن خدمته اجزاء ولا يائثم لان الكل واجب عليه وهو الصحيح عندي مثل من توسط زرع غيره فالحرج عليه واجب كيف امكن وليقتصد اسر الطرق واقلاها ضررا ولا ائثم عليه فيما افسد حال الخروج ان خرج تائبا وعليه غرمه وقال الجويني هو ما مور بالخروج لكن حكم المعصية مستصحب معه وزعم ابو هاشم والمجبرة انه ما مور بالخروج منه لانه يفسد حال الاخراج والله لا يحب الفساد وذكر بعض انه ان حلف الصبي والمشرك والعبد وحنثوا قبل البلوغ والاسلام والتحرير فلا كفارة عليهم وان المشرك ان حلف بالصدقة والعتق وحنث مسلما فان كان يحرم ما حلف عليه لزمه الحنث والا فلا وان هاشما قل عليه الصوم وان بلا اذنه وان لم يكفر حتى عتق فان كان في حينه مومرا اطعم والا اعاد الصوم اذ صام في عبوديته بلا اذنه وقيل يجزيه صومه فيها مطلقا * تنبيهات * الاول ان حلف صبي بصدقة ماله ثم حث بعد ما بلغ قال ابن محبوب بعشر ماله وقال محبوب ابن اثملي عشرة سنة لا تلزمه كفارة ما حث وقيل تلزمه

ولا يكفر الا باذن ربه
ولو امره بالخلف وقيل
يكفر بالصوم وان بلا اذنه
ويصحي به وتسقط عنه

فصاعدا * الثاني لا حث في اليمين الاستعطافي وقيل فيه الحث مثل بالله عليك لا
تفعل وسألتك بالله او بحق الله عليك * الثالث من حلف على الدواب او الصبيان
او المجانين انها زانية حث وانما يقع الزنى على ما مور ومنهني * الرابع من حلف عن
كسب زيد فكل ماملكه زيد ولو بارث كسبه له يحث به وقيل الكسب ما صار
اليه بمالجه وتصرف * الخامس من حلف لا يعلم كذا وقد اخبره به عدل فلا
حث الا ان اخبره به عدلان والظاهر انه يحث بكل مخبر ان صدقه واما اذا
بحث في العلم المتيقن به فانه لا يحصل يمدلين فان شهادتهما تفيد صحة العمل بمقتضاها
لا العلم * باب * في الكفارات * كفارة التغليظ اما عتق او صوم * شهرين
* متتابعين او اطعام ستين * شامل للكيل * مسكينا بتخير في غير الظهار والقتل * اما في
الظهار فلا يصوم الا ان لم يجد عتقا ولا يطعم الا ان لم يجد الصوم ويجزي في العتق العبد
المشرك او الامة المشركة وقيل لا يجزي الا رقة واحدة وقيل الا رقة متولاة واما في القتل
فلا يصوم الا ان لم يجد عتقا * بلا اطعام فيه * ويجزي فيه عتق واحدة وقيل متولاة
* والتخفيف * اي كفارة التخفيف * في الايمان المرسل * المطلقة في سورة المائدة على
القوم غير المقيدة بالظهار والقتل وقيل في كل يمين غير الايلاء والظهار ومن فعل كبيرة ازمته
مغلظة وقيل مرسله وقيل يتصدق بشي وقيل يتوب وكذا الاقوال الاربعة هي اضافي
افشاء السر والكذبة ومخالفة الوعد الذي لا يجوز مخالفته وقيل ان في الكذبة اثنتين
وعشرين دينارا للفقراء وفي مخالفة الوعد المذكور ثلاثة وعشرين وفي اخراج
السر احدي وعشرين وقيل كفارة الكذبة اثنتان وعشرون دينارا او عتق رقة
فان لم يستطع فصوم شهرين وخمسة ايام وكفارة الصلاة لم يثبت لزومها من الكتاب
ولامن السنة ولا من الاجماع وانما قال بها اصحابنا تأديبا وعقوبة وزجرا عن تركها
وقياسا على نقض الميثاق ومن تعمد تركها او اكلها في رمضان او كان يحلف ويحث
لزمه البدل والكفارة وقيل لكل صلاة كفارة وقيل تجزي واحدة اكل ما ضيع
وهي ككفار رمضان وقيل من ترك متتابعات ازمته كفارة واحدة او غير متتابعات
لزمته لكل واحدة كفارة وقيل ان شغله عنها معنى واحد كسكر او سبب دخل
فيه كبناء لزمته واحدة واذا ضيع شيئا بغيره او بمثله بعد الخروج منه فواحدة

باب *

كفارة التغليظ اما عتق
او صوم متتابعين او اطعام
ستين مسكينا بتخير في
غير الظهار والقتل بلا
اطعام فيه والتخفيف في
الايمان المرسل

ايضا وقيل لا تزم الكفارة على ترك الصلاة قال الشيخ خميس ولا تعلم احدا منا
عمل به ولا تزم فيما يعذر فيه كنسيان ومن ترك كفارة لزمته من الكتاب
ككفارة القتل وكفارة الصيد والحلف هلك وقيل عصى وكذا ما لزمه من
السنة الا ان نزل به عذر يزيل عنه حكم ذلك فالمعذور سالم عندنا ومن تركه
ناسيا فلا يحكم عليه بشي ومن لم يعرف ما حلف احتاط حتى لا يشك وقيل ان
من حلف ايمانا مغلظة ولا يدري كم هي فليستغفر ان اقلع واجيزت مغلظة واحدة
ان حلف ايمانا كثيرة وترك الصلاة والصوم ومن كفر ما في القرآن مما لزمه من
كفارة القتل وكفارة اليمين بالله وكفارة الصيد وترك غير ذلك فهو في الولاية
وقيل ايضا اذا ادان بآداء هذه الكفارات الثلاث ولم يؤد من رجلي له * وهي *
اي كفارة التخفيف * ما في قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين * ثم
* الآية * واراد بتمامها ثلاثة ولو بلا متابعة بان فصل ولوعدا وكذا في الكفارة
المغلظة وسواء الاكل والكيل في ذلك * بتخير بين الثلاثة الاولى * اطعام
عشرة مساكين وكسوتهم وتحرير الرقة ولو مشركة وقيل واحدة وقيل متولاة
والواجب فعل احد الثلاثة فاذا فعل ادى الواجب وقالت المعتزلة الجميع واجب
ويسقط الوجوب بواحد فلو فعل الجميع اثنى ثواب ثلاثة فروض او ترك الجميع
وهو قادر عوقب عقاب ثلاثة فروض وقيل الواجب واحد معين عند الله ويسقط
الوجوب بما فعل وافق ذلك المعين ام لا وقيل الواجب واحد عند الله وهو الذي
يفعله فيختلف بالنسبة الى المكلف والصحيح الاول وعليه فلو فعل الجميع كان
الاول ان رتب والذني عني ان امكن فعل الجميع دفعة اداء للفرض والباقي فلا
لا كفارة وبه قال ابن هشام صاحب المنني وكذا على القول الثالث والرابع ان
احداها فرض والباقي نفل * فمن لم يجد صام ثلاثة ايام * متتابعة فقرأ ابن مسعود
رضي الله عنه فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام متتابعات ولا يضر الفصل بمرض او
حيض او نفاس او عيذ واجاز بعضهم الفصل بسفر يفطر فيه وقيل يعيد وفي الفصل
برمضان الجواز والمنع والجواز ان عذر في التأخير الى قرب رمضان ولو بان لم يتذكر
اخر رمضان قريب وزعم بعض ان المريض المفطر يستأنف وفي صوم الظهار والقتل

وهي ما في قوله تعالى
فكفارته اطعام عشرة
مساكين الآية بتخير
بين الثلاثة الاولى فمن لم
يجد صام ثلاثة ايام

ذلك الخلاف ايضا ومن صام شهرا ثم مرض فان شاء اخر الى ان يصح وبني
وان شاء اطعم ثلاثين وقيل ستين ومن صام اربعة عن يمينين ولم يميز فليل يجزيه
وقيل لا حتى يفصل بينها بالنية وان صام شهرين ثم علم ان ليس عليه الا مغلظة
واحدة اجزاء عنها ان نواها او نوى اليمين ويجوز ان يصوم شهرين وينوي ان
كان عليه مغلظة والا فمرسلات او ينوي ان لزمته مغلظة او مرسلات والا فقرة
وكذا الصلاة ومن صام مغلظة لرمضان بالهلال كان له في صوم الشهرين ستون
يوما او تسعة وخمسون او ثمانية وخمسون وكفى ذلك وان صام بغير الهلال صام
ستين وان عجز عن العتق والصوم ولم يكن له ما يطعم بمرة فله ان يطعم كل مرة
ما قدر عليه حتى يتم ﴿ واطعام العشرة ﴾ كاطعام الستين ﴿ اكلتان ﴾ اي ايجاد
اكليين مع الماء ﴿ مادومتان ﴾ بضم الدال واسكان الواو اسم مفعول من الادام
﴿ وان يجزى غذاء وعشاء بشبع ﴾ ولا يلزمه ان يسلمهم هل شبعتم خلافا لبعض
بل يجزى بينهم وبين الطعام حتى يتركوه وزعم بعضهم انه يجزي ولو لم يشبعوا
والمشهور ما ذكره وان اكل ثلاث لقمات لم يجزه ولا تجزي اكلة واحدة لانها ادنى ولا
بشرع ثلاث اكلات لانهم غاية والله سبحانه وتعالى تعبدنا وشرع لنا بالاوسط
والاوسط اكلتان قال الله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم اي من اوسط
طعامهم وما مصدرية واوسط اطعامهم الغذاء والعشاء فدللت الآية ايضا على
اطعامهم من الطعام الاوسط لان الادنى اطعام ادنى والاطعام من
الاعلى اطعام اعلى والاطعام من الاوسط اطعام اوسط وشملت الآية ايضا الابتداء
بالغذاء وبعده العشاء لانه امرنا باطعام من اطعام اهلنا وزاد اشتراط الاوسط
وليس بدء طعام اهلنا العشاء بل الغذاء وقيل يجوز البدء بالعشاء لان الآية
ليست نصا في ذلك وشملت الآية ايضا انه لا يطعمه غذاءين او عشاءين لانا
لا نطعم اهلنا غذاء الى غذاء او عشاء الى عشاء فان اطعمه غذاءين فغذاء واحد
يزيد عشاء وان اطعمه عشاءين فواحد يزيد غذاء وانما قلت ما مصدرية لتشمل
الآية ما ذكرت كلة ولو قلنا انها اسم موصولة لم تشمل كل ذلك ﴿ وجاز واحد ﴾
ولو غير يتم ﴿ في عشرة ايام ﴾ وكره بعضهم ذلك ومنعه اخرون الا ان لم يجدوا

واطعام العشرة اكلتان
مادومتان وان يجزى غذاء
وعشاء بشبع وجاز واحد
في عشرة ايام

وقيل لا ولولم يجدوا فايوص او ينتظروا كذا الخلاف في اطعام خمسة في يومين وفي
اطعام اثنين في خمسة ايام ونحو ذلك وكذلك في اطعام الستين ونسب الجواز للخفية معللين
بان المراد دفع الحاجة وحاجة ستين شخصا مثلا كحاجة شخص واحد مثلا في
ستين يوما فيكون ذكر العدد في القرء ان لبيان مقدار الواجب ويكون قوله عز وجل
اطعام ستين مسكينا مثلا على تقدير اطعام طعام ستين مسكينا اي اطعام ما يكفيهم
من الطعام سواء اطعم لهم او لا قل كل يوم على حد مأمور انفا وهو تأويل بعيد
عند بعض حيث انى الموجود وهو اطعام وعمل بمعدوم وهو طعام ولا يطعم من
لزمه عوله وتطعم المرأة زوجها وولدها ان لم تلهما نفقته ومن لم يكن في قرنته ستون
او عشرة اطعم ما فيها واتم بالقريبة اليها وكذا في الكيل وان فرغ الفقراء وبقي شيء
من الحب فان تمددت الايمان واراد ان يعطي اهل كل بيت من كل فانه يحصيه
ويسلم الى الواحد منهم من بر مدين عن كل حتى يستتم وان لم يفعل وكان الحب
محدودا اعطى منه من حضر والباقي الى فقراء اقرب القرى ومن عليه اطعام ستين
واعطى بعضا وامسك حتى نسيه فان شاء ان يفرق في بلده استأف ستين ويعد
فيهم من عرفه ممن اعطى له اولاً ولا يكرر عليه وان شاء فرق الباقي في بلد آخر
ويتم بعدد من اعطاه ولا يجزي ان يطعم اليوم بعضا وغدا بعضا الا ان لم يجد
مساكين وازم من يأكل عنده الناس الكفاية ان يعطيهم الماء اذا لم يمكنهم الاكل
الا به لقول الشيخ وغيره ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب مثله وكذا ان غص
او كانت عادته ان لا يأكل الا مع الماء او لا يستوفي طعامه الا به والا لم يلزمه لان
الله جل وعلا ذكر الطعام دون الماء ويدل لذلك انه لا يحنث بالشرب حاقف عن
اكل ولا عكسه على مأمور ﴿ واول الغذاء الفجر واهره الزوال ﴾ اي الوقت
المتصل بالزوال ﴿ وهو ﴾ اي الزوال ﴿ اول العشاء واهره ذهاب ثلثي الليل ﴾
او نصفه اي الوقت المتصل بذهابها فمن اطعمهم قبل الزوال او بعده مرتين
فاكلة واحدة ﴿ ولا تطعمان ﴾ اي الاكلتان ﴿ في وقت ﴾ هو ما قبل الزوال
او الزوال وما بعده وان قل فاكلة واحدة ويعيد لهم الاكلة الاخرى في الوقت
الثاني وقيل ان ابتداء اطعامهم بالعشاء لم يجزه ﴿ وكره تقاربها بقصد ﴾ الى ان

واول الغذاء الفجر واهره
الزوال وهو اول العشاء
واهره ذهاب ثلثي الليل
ولا تطعمان في وقت وكره
تقاربها بقصد

يا كوا قايلا وان لم يقصد لم يكره والتحقيق انه لا يجزيه اذ اقل اكلهم جدا بالتقارب
حتى لا يكفهم لليوم لان اطعام الاهل هو ما يكفهم يومهم فكذا الواطعمهم الغذاء
ثم اطعمهم الغذاء في يوم واحد لكفارة اخرى لم يجز الا الغذاء الاول الا ان لم
يطعمهم الثاني الا وقد قاء الاول فانها يجزيه فيما يظهر وكذا ان اطعمهم عشاء
على كفارة وعشاء اخر على اخرى في ليلة واحدة لم يجز الا الاول الا ان قاء الاول
قبل ان يطعمه الثاني فانها يجزيه لما نواه فيما يظهر وكذلك اذا اطعمه غيره في
ذلك اليوم او في تلك الليلة بعد ما اطعمه هو فانه لا يجزي للثاني الا ان قاء الاول
والكيل مدان من حبوب ستة * وقيل ثلاثة من شعير وما هو بمنزلة كتمر
غير جيد ومدان من بر وما هو بمنزلة كتمر جيد. وقيل مدان من شعير وقبضة وهو
المشهور المعمول به قياسا على كفارة الخلق حاق الحرم الواردة في الحديث مدان
لكل مسكين من بر فقيس سائر الكفارات عليه وقيس غير البر على البر بالقيمة
فاذا كانت قيمة الشعير مثلا اربعة امداد منه بمدين من بر اعطي لكل مسكين
اربعة من شعير وان كانت قيمة الشعير خمسة بمدين من بر اعطي لكل مسكين
خمس وان ساوت قيمته قيمة البر اعطي مدنين من شعير وهكذا اقل واكثر وقيل
ثلاثة من شعير مطلقا ورخص بعض ان يعطي مدا واحدا من ايها شاء وفيه غير
ذلك كما قيل قبضة لكل مسكين وقيل صاع من زبيب او غيره من الحبوب سوى
البر فنه مدان وقيل لكل من الذرة او الشعير ثلاثة ارباعه ومن البر وما بمنزلة
نصفه وذكر بعضهم انه الصحيح وانه يجوز من غير الحبوب الستة ولو في الظهار
مما يقتات به وانه يعطى منه لكل صاع قدر ثمن نصفه من البر وان الربيع يقول
الشعير كالبر نصف صاع منه بلا ادم ويعطى الوسط من الحبوب وقيل في الذرة
تخرج وافضل ذلك البر فان خلطها فلا تخرج وقبل لا تخرج فيها. طلقا وقيل في زمانها
ويعطى منها ثلاثة امداد عند بعض ان كانت مقشرة وصاع عند اخرين ويعطى
من الدخن ولو في الظهار صاع والعلى الصافي كالبر * ولا يلزم ادم مع بر او تمر
جيد او زبيب * جيد * ولزم مع غيرها * وذلك في الاكل وقبل لا يلزم فن قال
بالزوم في الكيل يعطى من الشعير مثلا ثلاثة امداد او مدين وقبضة ومن قال

والكيل مدان من حبوب
ستة ولا يلزم ادم مع بر
او تمر جيد او زبيب ولزم
مع غيرها

بغيره فمدين والادام ما يتأدم به اهل البلد من خل او لحم او زيت او لبن او غير
ذلك وان كال من شعير مثلا مدين واعطى الادام لحما او غيره جاز وان اطعمهم
خبزا من بر فلا ادم وقيل عليه الادام ويجوز ان يعطي لواحد من كفارة اليمين
كل يوم ما يجب لمسكين حتى يستوفي العدد وله ان يعطي كفارة الحي لواحد مرة
ان لم تكن لظهار او قتل او يمين وان يطلب الرخص في القرى وان يعطي الكفارة
مطلقا حيث وجده * وجاز اطعام واحد * كل يوم حتى يستوفي وجاز اطعام
الواحد حتى يستوفي وحده او اطعامه مع غيره * وان اثني * او خنثى * او
صغير ان عاش بطعام * قيل اوبه او برضاع كما في بعض كتب المغاربة واختاره
الهماني المسمى بالمصنف والصحيح ما ذكره وذكر بعضهم انه يعطي من القطم فصاعدا
وان اطعم فلا يطعم الا من اخذ حوزته من الطعام وبكيل لكل صغير يقدر
ان يمسك وان لم يقدر امسك له احد وقيل لا يعطى من لم يبلغ بل يعطى حصته
لمن يعوله ويطعمه اياها او يجعلها في مصالحه ويجوز للرجل ان يأخذ لولده الصغير
وزوجته ويصرفه حيث شاء من منافعهم ومن قال اعطني لولدي او زوجتي او
جبراني او غيرهم جاز الاعطاء له مجموعا او مفرقا ولعدد اذا عدده ان لم يكذب ويميز
مالجيرانه وان لم يميزه وبلغه من صدقه انه وصلهم كفاه واذا اعطى صبيا يحفظ
لا يضيع كفاه ولو اشتراه فأكفه واكلمها او كان من غير اهل ذلك وقيل انما
يعطى صبيا بحضرة من يحفظه له ومن جاءه اسود اعطاه مالم يعلم انه عبد ويعطى
كل من جاءه لذلك مالم يعلمه غنيا او عبدا او مشركا غير ذمي ولا يلزمه التفيتش
وقيل لا يعطى الا لمن علم وتعطى الزكاة وان لغير فطيم فتجمل في مصالحه ويكره
لمن اعطى زكاة او كفارة يفرقها ان يأخذ منها لنفسه ولم يكرهه بعض ومنه بعض
ولا يجوز اذا جهر عليه او عين له من يفرقها عليه وقيل يجوز ان غاب صاحبها
ولم يحجر ولم يمين * لارضيعا * الا ان كال له فيجمل في مصالحه او يطعم كل
يوم منه قليلا حتى يفرغ * ولا عبدا مشرك * ولو ذميا واجازها بعضهم للذمي
كما يأتي ولا يعطى مشرك ولو ذميا زكاة ولا فطرة ولا من ضحية او واجب في حج
او جزاء * وغني * لا يعطى الكفارة * او من يمونه * ذلك المعطى للكفارة * لزوما * وجاز

وجاز اطعام واحد وان
اثني او صغيرا ان عاش
بطعام لارضيعا ولا عبدا
كشرك وغني او من يمونه
لزوما

ان يعطي لمن يموت تبرا والظاهر انه يجوز ان يعطي منها ومن الزكاة لمن يموت ولو
لزوما وتنفعه في غير ما يموت مما لم يلزمه ان يجعل له او يحفظها الى وقت الحاجة
ولا يضر اتحاد بذكورية او انوثية * او خنشوية * وجوزت مخففة وان لذي
مسكين * وهو قول ابي عبيدة واولى بها فقراءنا ثم فقراء المخالفين ثم فقراء اهل
الذمة وان اعطاها لهم مع وجود غيرهم اجزته والظاهر انه ان انقطع في موضع ولم
يجد فيه الا مشركين غير ذوي ذمة يجوز ان يعطيها لهم كالزكاة وان وجد ان
يوصي بها فتنفذ في غيرهم فليوص * وتطعمها امرأة زوجها * ان لم تلزمها نفقته
مثل ان يكون لا قريب له فانه يقدر له في مالها ان لم يستطع الكسب وقيل هو على
اهل البلد * ولدها * ان لم تلزمها نفقته مثل ان يكون لا قريب له من جهة ابيه
او قرابته فقراء اولاد * لا ابويها * الا ان لم يرجع اليها نفقتها * ولا *
يضر اطعام غداء واكل عشاء ولا عكس ذلك ولا اطعام غداء في يوم واطعام
عشاء بعد ذلك يوم او يومين او ثلاثة او اكثر ولا اطعام عشاء من يوم واطعام
غداء بعده يوم فصاعدا كذلك ولا الابتداء بالعشاء ثم الغداء ولا التخالف في
ذلك كله بالا طعام والكيل في هذه المسائل كلها وكل ذلك جائز لا يضر ولا يضر
ايضا * تخالف بكبر وشعير في غداء وعشاء * مثل ان يأكلوا برا في غداء وشعيرا
في عشاء وبالعكس وان يأكلوا برا في غداء وشعيرا او غيره في عشاء وبالعكس
ونحو ذلك والاصل ان يأكلوا غداء وعشاء طاماما واحدا كتمر كما يدل له كلامه
* ولا * يضر * اطعام خمسة * غداء وعشاء * وكيل لاخرى * واطعام اكثر
منها وكيل للباقي والعكس * وان كال لواحد مدين من بر وشعير * او غيرها
بان يكبل مدا من بر واهل من شعير او خلطهما وكال له منهما مدين وقيل لا يجوز
الخلط وكذلك في اكثر من مدين على القول بالتفصيل مثل ان يعطي مدين من
شعير ونصف المد من بر على القول بانه يعطي من الشعير ثلاثة امداد او من انواع
ثلاثة او اكثر * جاز وقيل لا * وجه الجواز اطلاق الاطعام في الآية ولم يقيد
بانفاق الغداء والعشاء وله وجه اخر هو انه من عادة الناس في الجملة تخالف الغداء
والعشاء احدهما من نوع والاخر من نوع او من نوع واحد بخلاف الصنعة فالتخالف

ولا يضر اتحاد بذكورية
او انوثية وجوزت مخففة
وان لذي مسكين وتطعمها
امرأة زوجها ولدها لا
ابويها ولا تخالف بكبر
وشعير في غداء وعشاء
ولا اطعام خمسة وكيل
لاخرى وان كال لواحد
مدين من بر وشعير جاز
وقيل لا

موجوده متاد طلقا وهو من طب الجسم ووجه المنع حديث الاصل المقيس عليه وهو كفارة
الحلق مدان لكل مسكين من بر وسبأ في كتاب الوصايا مانصا بجاز في واحدة اعطاء
من كل نوع وان باطعام لا في صاع ورخص لا يخلط اه وذكروا بعضهم ان لمن عليه
يمن ان يعطي قرا وبر وشعيرا من كل مسكينا حتى تتم عشرة وكذا ان اطعم
بعضا واعطى بعضا جاز وقيل يطعم الكل او يفرقه واختير الاول وقيل لا يجوز
اخراج قريدا من حب الا ان كان في موضع غداء هم التمر وقيل يجوز ان قام
مقام الحب ويخرج منه لكل قيمة نصف صاع من حب وقيل لا يجوز الا ان عدم
الحب وقيل لا يجوز دفع الطعام حبا وقرا وانما يطعم اطعاما وان من قبض عن يمين
وصرفه في غير منفعة اليتيم ضمنه لليتيم وان الخمسة فقراء ان يأخذوا ممن عليه
عشرة ايمان من كل يمين نصفها * ويميز في كسوتهم ما يقع عليه الاسم ولو ازارا او قبضا
او عمامة * او شاشية او خمارا * او سروالا * او خفا ولا يميز خاتم لانه للزينة
لا لستر العورة ولا للوقاية الحر والبر ولو كان لباسا والقصد انها هو نفع المسكين بالستر
والوقاية * وقيل ماتصح به الصلاة * وهو ما يستر العورة والصدر والظهر او يجوز
اعطاء واحد اكية عشرة * وقيل ماتستر به العورة من سريرة لركبة * وبذلك
تصح الصلاة عند بعض فلو اعطى امرأة فليعطها ماتسترها من رأسها لتدبرها
والظاهر انه اذا اعطاها ماتصلي به عند النساء او ذي محرم جاز له ان يكسو صفار
الاجسام مصلين او كبارها او مختلطين ورجالا او نساء او مختلطين باتفاق الكسوة او
باختلافها كشاشية وخف ونكف وازار ونحو ذلك وسواء صحت بها الصلاة
كالصوف والكتان او لا كالحرير للرجال ومعنى قوله ماتصح به الصلاة ماتصح به
من جهة تقطية البدن وقيل لا يميز في الكسوة الا ما يتم لباسا في العادة وذكروا بعضهم
انه ان كسا الصبيان كسائم بقدر ما يصل فيه الصلاة للرجل الكبير وقيل لا يميز
الشاشية ولا ما يصف او يشف وقيل يميز ما ثمنه خمسة دراهم * ويضر التخالف بالكسوة
والاطعام * ودخل في ذلك اطعام خمسة وكسوة خمسة واطعام خمسة وكسوتهم
* او جمعهما * او جمع احدهما * مع عتق * مثل ان يكون له نصيب في عبد
فيعتقه هو وشريكه بان يوكل احدا يعتقه او يعتقه احدهما برأي صاحبه ويده

ويميز في كسوتهم ما يقع
عليه الاسم ولو ازارا او
قبضا او عمامة او سروالا
وقيل ماتصح به الصلاة
وقيل ماتستر به العورة
من سريرة لركبة ويضر التخالف
بالكسوة والاطعام او جمعها
مع عتق

وينوي ان نصيبه عن خمسة مساكين ويطعم الخمسة الاخرى او يكسوها او يطعم بعضها ويكسو بعضها واذا فعل ذلك فليتم واحدا من جنسه او كان العبد كله له فبقي نصفه عن الخمسة فيكون كله حرا وسقط الفرض بواحد فعل * من العتق للعبد كله واطعام عشرة او كيل لها وكسوتها وان فعل ذلك كله او بعضه مهيلا او قاصدا انها كلها كفارة واحدة فواحد كفارة والباقي صدقة كما مر * وهل تجزي رقبة مطلقا او بشرط الايمان * اي التوحيد او الوفاء على مامر حملا للمطلق وهو الرقبة في الحلف على المقيد وهو الرقبة في القتل * وصحيح * لاتفاق الحكم وهو التحرير في المحمول والمحمول عليه مع وجود الجامع وهو استدراك الهفوة وهي القتل والحلف مع مخالفته بما يصلحها وهو التحرير ولا يضر اختلاف الموجب له فان الموجب هنا الحنث وهناك القتل فلتحمل قياسا بجامع الرقبة هنا عليها هناك ولان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان جارية لي ترضى غنما فحشنتها وقد فقدت شاة من الغنم فسألته فقالت اكلها الذئب فاسفت عليها فضجرت حتى لطمت وجهها وعلي رقبة افاعتقها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هي جاءت فأت بها فأتى بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل من ربك فقالت الله ربي فقال لها ومن نبيك فقالت له انت محمد رسول الله فقال اعتقها فهي مؤمنة ولا تشترط الولاية كما قال بعض بشرطها ووجه الدلالة ان الرجل لم يذكر ان الرقبة التي لزمته هي من قتل فاحتمل ان تكون منه وان تكون من غيره من حنث او غيره ومع عموم كلامه اشترط صلى الله عليه وسلم الايمان اذ لم يأمره بعتقها حتى يأتيه بها فيختبر ايمانها فلما وجدها مؤمنة امره بعتقها وعلله من حيث اجزاء لانها مؤمنة كأنه قال يحزبك عتقها لانها مؤمنة فلو كان عتق غير المؤمنة لغير القتل يجوزي اسأله هل لزمك من قتل فان قال لا قال اعتقها من غير ان يختبر ايمانها وايضا القصد بالكفارة نفع المؤمن الا ترى انه لا يجوزي ان يكسو الكفار ولا ان يطعمهم على الكفارة ولو كانوا مساكين خلا لما نجاز اطعام مساكين اهل الذمة كفارة وقد يقل فهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرجل انه لزمته من قتل او ظهار لانه قال علي رقبة لان كفارة الحنث لا يتعين ان تكون عتقا فضلا عن ان يقول علي رقبة بخلاف كفارة القتل فانها يتعين ان تكون عتقا

وسقط الفرض بواحد
فعل وهل تجزي رقبة
مطلقا او بشرط الايمان
وصحيح

قدرو كذا كفارة الظهار او يدل الحديث على ان المملوك لا يصير حرا بطعم سيده ايا دلو او اللطم فيه لانه صلى الله عليه وسلم امره بعتقها على ما لزمه من عتق ومن كان عتقا لا يعاد عتقه اذ لا يمكن لانه تحصيل الحاصل فضلا عن ان يعتق عن دين فلو عتقت باللطم مطلقا لم يقل له اعتقها ولو كانت تعتق بتأثير اللطم لسأله هل اثر لطمه فان قال نعم قال هي حرة بلطمك * قولان * وكذا الحلف في العتق لا فساد رمضان ونذر ووصية ويجوز الكيل لمسكين من كفارتين واكثر مرة ولكن لا يكيل له من كفارة اكثر مما يعطي المسكين وان يطعمه من كفارة غذاء وعشاء ويكيل له من اخرى واما ان يطعمه لكفارة غذاء مثلا ويطعمه فيه لاخرى فلا يجزي الا للاولى وكذا في الظهار * وسيأتي الجائز والممتنع وعتق الصغير وشرطه * في باب الظهار * وجوز الاعور في الظهار ان لم يمنعه العور * من الاكتساب * وكذلك اجاز بعضهم فيه وفي الكفارة ما لا يمنعه من العيوب عن الاكتساب كقطع اذن وذهاب خرس واحدة وعنة وبرص وفعل ورتق وجذام واستئصال وقيل لا تجزي الا السائلة من العيوب كلها * فصل لا يصوم * كفارة اليمين او الظهار او غيرها ويخير في كفارة الصوم بلا كسوة * مالك * عشرين درهما * فوق ما لا بد منه بل يطعم او يكسو او يحرق ولا كسوة في الظهار وغيره بل في اليمين الرسالة * وقيل ثلاثة * تكفيه المشرون او الثلاثة في الطعام وربما وجد بها الكسوة ولا يجذبها الاعتق الا شاذا نادرا * فوق ما لا بد منه كسوة ومسكن وخادم وقيل انما يطعم * او يكسو او يحرق * الغني الذي من غلة ماله * او من غيرها * ما يغنيه وعياله لحوال * زيادة على ما يطعم او يكسو او يعتق * وقيل بشرط ان يفضل عن ذلك خمسة عشر * درهما زيادة على ما يغنيه وعياله وعلى ما يعظم او يكسو او يعتق * ومن ليس له ذاك فقير * يصوم وقيل لا يصوم من له ما يغنيه وعياله لحوال ويفضل عشرة دراهم وقيل عشرون وقيل مائتان او قيمة ذلك ولو طعما وقيل من له ما يكفي لحوال ولم يفضل له ما يعتق به او يطعم او يكسو الا يتحمل دين او انقاص عن المؤونة او بيع اصل صام ولا يبيع الات الصنعة او السفينة ولا كتب العلم ولو اشعارا نافعة ويحسب ما عليه من دين ولو لم يحل وقيل ان حل ولا يحسب

قولان وسيأتي الجائز
والممتنع وعتق الصغير
وشرطه وجوز الاعور في
الظهار ان لم يمنعه من
الاكتساب

* فصل *
لا يصوم مالك عشرين
درهما وقيل ثلاثة فوق
ما لا بد منه كسوة ومسكن
وخادم وقيل انما يطعم الغني
الذي من غلة ماله ما يغنيه
وعياله لحوال وقيل بشرط
ان يفضل عن ذلك خمسة
عشرون ليس له ذلك فقير

ما عليه من دين ان نوى ان لا يفذه الا بعد الموت واختلاف هل يلزمه بيع الاصل
وعليه ان يقتصر على المجزي من مسكن وملبس وغيرها ببيع المتأخر ويشترى المجزي
ولزم المرأة بيع الحلي وان اعتيد في بلدها لبس الحرير ولو لفقيرة لم يلزمها ابداله
بغيره وان كان لها زوج كفهاها باعت مالها وكفرت ولا تصوم وعن بعض لا تباع
كتب العلم والمصحف ولو في دين ومن له اب غني لو سأل لاعطاه ما يكف به
ولكنه استحي اجزاه الصوم فانه لا يلزم من عليه كفارات ان يسأل الناس ومن
يفرق الكفارات له او لميت فله ان يعطي منها بلا تمييز الايمان ومن لم يستطع
في الظهار ولو صوما لضعفه او للفوات جاز له ان يسأل الناس ليدرك زوجته
وكذا من طالب بدين وضيق عليه او ان لم يقد ماله من ظالم ذهب كله ومنه قوته
او عجز عن كسب قوت او لزمه غرم في غير فساد او تبذير او نحو ذلك ومن صام
بعضا ووجد ما يطعم * او يكسو او يعتق * اطعم * او اعتق او كسا * وما صام
نفل * وقيل اذا شرع في كفارة كما يجزئه لم يخرج منها بل تجزئه ومن توانى
حتى افتقر اختيار له ان يصوم وان استربد اطعم او كسا او اعتق ويصوم عن
كل مسكين يوما وقيل لا يصوم بل التكفير بغير الصوم دين عليه حتى
يجد وقيل يصوم ثلاثة ايام وقد اساء في توانيه وله السؤال فيكفر بغير الصوم لانه
لما توانى كان عليه دين ومن قال لاحد احنت وعلي كفارتك او تزوج وعلي
مهرك او اخرج للحج وعلي مؤوتك او نحو ذلك ففعل فقبل يحكم عليه بذلك
وقيل لا وان حنت فقال لم اعلم انه مغلظ فالوقف * وكفارة اليمين * تجب * بعد
الحنت * لا قبله * اجماعا * او اراد ان الاصل انما بعد الحنت فباعتبار هذا او ما
ذكرت من تقدير الوجوب لم يناف قوله اجماعا قوله والخلف في سقوطها ان تقدمته
هل تجزي او تعاد * وهو الظاهر وكذا كل من اعطي حقا قبل وجوبه هل يجزئه
اولا مثل من اراد المشي الى عين ماء وقد علم انه يفسد فيها شيئا فاعطى لفقير ما
يفسد فيه او اصلح فيها قبل الفساد او اعطى شفعه لاحد قبل البيع او اجاز الوضوء
باكثر من الثالث او اجازها للوارث قبل الموت وقيل يجوز التكفير قبل الحنت
بالاطعام اي او العتق او الكسوة ولا يكفر بالصيام الا بعده وهذا قول ثالث

ومن صام بعضا ووجد
ما يطعم اطعم وما صام
نفل وكفارة اليمين بعد
الحنت اجماعا والخلف في
سقوطها ان تقدمته هل
تجزى او تعاد

وانظر ما اذا كفر قبل الحنت بالصوم لفقره على القول بجواز التكفير مطلقا فله وكان
غنيا في حال الحنت هل يعيد التكفير بغير الصوم اولا وهو ظاهر كلامهم ولا تكون
كفارة الظهار الا قبل الحنت * والخالف بايمان * شتى بان كان بعضها مما يوجب
المرسلة وبعضها مما يوجب الملاحظة او كان الكل مما يوجب المرسلة لكن اختلف
مثل ان يخاف بالله جل وعلا ويحرم الحلال او مما يوجب الملاحظة واختلف مثل
عهد الله وانه لمن الظالمين اعني الخالف * على * شيء * واحد او * ب * مكسه *
اي عكس ذلك وهو ان يحلف على اشياء يمين واحدة * يكفر بعددها * اي
بمدد الايمان في المعكوس وبمدد الاشياء في العكس فمما عائد الى الايمان والاشياء
على التوزيع * اذا حنت * فالاول مثل ان يقول والله وعلي عهد الله وانه لمن
الظالمين ليفعلن كذا فحنت فتلزمه مرسلة بقوله والله ومغلظان بقوله عليه عهد الله
وقوله انه لمن الظالمين وكذا ان تكررت بما يلزمه به مرسلة او ملاحظة والثاني ان
يقول والله لافعلن كذا ولا فعلن كذا ولا فعلن كذا او بدون تكرير العامل فحنت
لزمته بكل جواب كفارة * وان كررها * اي كرر اليمين المدلول عليها بقوله
بايمان * على واحد فحل * تكرارها * تاكيد وان لم يقصده * اي التاكيد
* ويكفر واحدة او * غير تاكيد * فيكفر بعددها ان لم يقصده قولان * كوالله
والله والله لافعلن وان قصد التاكيد فواحدة او قصد ان شاء ايمان اخر فبدها
* وكذا ان اختلف اللفظ واتحد معناه * اي ماصدقا ولو اختلف مفهومه * كوالله *
مفهومه المنفرد بكونه اهلا للعبادة * ورب كل شيء * مفهومه المربي او المالك
او السيد او غير ذلك * وخالفه * مفهومه الموجد والمصدق واحد وهو واجب
الوجود لذاته * لافعلن كذا * والظاهر انه اذا تكرر القسم باسم علم او صفة
وبصفة لغوية كذلك مثل ان يقول والله وجلاله وكبريائه لافعلن كذا فذلك
اسم وصفان لغويان وان يقول والخالق وعزته وقدرته فذلك صفة نحوية وصفان
لغويان وان تكرر اليمين كل مجوابه فحل بكفارة ولو اتفق المعنى نحو والله لا قوم
والله لا قوم والله لا قوم وقيل واحدة لاتفاق المعنى فان مراده قيام واحد وان
نوى قيامات فكفارات والشيخ في تمثيله لم يكرر الجواب بل القسم فقط ولم يكن

والخالف بايمان على واحد
او عكسه يكفر بعددها اذا
حنت وان كررها على
واحد فحل تاكيد وان لم
يقصده ويكفر واحدة
او فيكفر بعددها ان لم
يقصده قولان وكذا ان
اختلف اللفظ واتحد معناه
كوالله ورب كل شيء
وخالفه لافعلن كذا

الواضح ان الامر سواء فقواك والله لا اقوم وقولك والله لا اقوم والله لا اقوم وقولك
علي عهد الله والله لا اقوم وقولك علي عهد الله والله لا اقوم وقولك علي عهد الله
لا اقوم والله لا اقوم سواء في الاحكام المذكورة من تعدد الكفارة او اتحادها كما
تقدم في كلام المصنف وعبارة بعضهم قيل اذا حلف بالفاظ متفقة في معنى واحد
في مجلس ففي كل لفظ كفارة وقيل واحدة وان كانت في مجالس فكل مجلس
بكفارة وقيل اذا انفقت الكفارة فواحدة ولو اختلف اللفظ الا ان تعدد المجلس
فلكل مجلس كفارة باختلاف اللفظ ولو انفقت الكفارة وزعم بعض ان من
المتفقة قول الحالف انه يهودي وانه نصراني فعليه كفارتان وقيل واحدة لانفاق
كفارتها في التغليظ ومن قال عليه الف لعنة من الله رد لواحدة وقيل وكذا عليه
الف عهد او الف يمين او الف قبحة من الله وان قال الف لعنة او قبحة ولم يقل
من الله ولم ينو فلا عليه * وان حنت حالف بمصحف * واراد ما فيه من القرءان
او حلف بالقرءان * فهل عليه بكل حرف مغالطة * وذلك قيل ثلاث مائة الف
وثلاث عشر الف واربع وعشرون وقيل الف وسبعة وعشرون الفا وهو اقرب
الى الصواب * او * بكل * اية * وذلك ستة الاف وست مائة وست وستون
* او * بكل * سورة * وذلك مائة واربع عشرة او بكل كلمة وذلك سبعون
افا وست مائة واربع وعشرون كلمة * او * بكل * عشرة * اي عشر ايات
واثبت التاء في عدد المونث اما بناء على لغة واما لجواز الاثبات عند حذف المعدود
المونث كما مر * او واحدة * او مرسله او لا شيء عليه لانه حلف بغير الله
* اقوال * وزعم بعض ان من قال القرءان مخلوق لا يلزمه شيئا ومن قال غير
مخلوق يلزمه مرسله ولا شيء على من حلف بغير القرءان من كتب الله ولعل بعضا
يقول بمرسله نظرا الى ان فيها ذكر الله وصرح سبحانه به وهو مالكي وفي لفظ
عنا ابي عزيز لا يعطى المصحف ليحلف به وانما يعطى ليقرا فيه وذكر بعض
اصحابنا انه يجزي صوم شهر واحد في كل كفارة مغالطة ومثله اطعام ثلاثين
فقط الا القتل والظهار فصوصها شهران * فصل كفارة الالزام * اي موجب كفارة
الالزام * فعل ما التزم مع حنت فمن قال عليه صوم سنة او ضعفها * مثلاً * ان

وان حنت حالف بمصحف
فهل عليه بكل حرف
مغالطة او اية او سورة او
عشرة او واحدة اقوال
* فصل *
كفارة الالزام فعل ما التزم
مع حنت فمن قال عليه صوم
سنة او ضعفها ان

فعل كذا * او ان لم يفعله * ازمه صوم ذلك متتابعاً ان حنت * ولا يلزمه ان
يصوم بدل رمضان ان قال علي ان ابدله والاعباد وايام الحيض والنفس ان كان
اشي وقيل يلزمه وقيل لا يلزمه التتابع وقيل ان قال هذه السنة صام ما أدرك صومها
فقط ولا يقضي ايضاً ايام رمضان والاعباد والحيض والنفس وان قال سنة هكذا
اتم عدد السنة وقضى ذلك كله ومن حلف ان يصوم الدهر حنت لانه لا يحل
صوم العيد وان حلف ان يصوم اول يوم من اول سنة فكان اولها عيداً حنت
وقيل من حلف ان يصوم سنة او شهرين ان كان كذا حنت صام ذلك وقيل عليه مرسله
وقيل لا شيء عليه وقيل يصوم الشهرين ومن قال ان فعل فعليه صوم شهرين حنت
وعجز عنه اجزاه عتق او اطعام سنين وقيل عليه ان يصوم متى قدر وقيل مرسله
وقيل لا يلزم الصوم ولا الاعتاق من الزمها نفسه ولو عاق الا ان قال لله وان قال
ان كان كذا فعلي صوم فاقله يوم وان قال صوم ايام فثلاثة الى عشرة وان قال
افصى الايام ولم ينو فلا حفظ فيه ولكن اقول ان نوى عمره او سنة مثلاً فظاهر
وان لم ينو شيئاً فلا عليه وان صام من الثلاثة الى العشرة اجزاه وان قال اذلهما
فالجمعة وان قال خمس جمع مرسل اختير متواليات وان حلف ان صومه منتقض
ان كان قد فعل كذا وقد فعل فلا تقض الا ليومه ان كان صائماً وقد علم حين
الحلف انه قد فعل وقيل من قال عليه صوم شهرين يلزمه ان لا يفرق ايام الشهر
وان شاء فرق شهراً عن شهر واجاز بعض ان يفرق ايام الشهر * او قال عليه مغالطة
او مخففة او كفارة الظهار لا افعل كذا ثم فعله ازمه ما التزم * وان قال عليه يمين
لا كفارة لها فمغالطة وقيل لا عليه ولا تذهب عنه زوجه اذا حلف بكفارة الظهار
ولم يؤدها بعد الحنت حتى مضت اربعة اشهر * ويمشي للبيت * الحرام * ان
حلف به * بان قال عليه المشي الى البيت وعليه مانوى من مشي بلا ركوب او
من مشي مطلقاً ولو راكباً وما نوى من رؤية البيت ووصوله فقط او من طواف او
من حج او من عمره * ولا شيء ان حلف بمشي لغيره * ولو لمسجد المدينة او بيت
المقدس وقيل يلزمه اليها وقيل مرسله فيها وقيل لا شيء عليه في الثلاثة الا ان
حلف بالله وان حلف بالمشي الى مسجد غير الثلاثة او غير مسجد مما هو عبادة

فصل كذا لزمه صوم
ذلك متتابعاً ان حنت او
قال عليه مغالطة او مخففة
او كفارة الظهار لا افعل
كذا ثم فعله لزمه ما التزم
ويمشي للبيت ان حلف
به ولا شيء ان حلف بمشي
لغيره

كموضع فيه اخوانه يزورهم فقبل يلزمه لان ذلك طاعة ويدل له تعليق الشيخ والمصنف الامر بالطاعة وقبل لاحنت عليه لحديث لاتشد الرحال الا الى ثلاثة بيت الله الحرام ومسجدي هذا وبيت المقدس والراجح لزوم لمقام الحلف والحديث في غير الحلف كانه قال ما الداعي الى شد الرحل الى مسجد غير الثلاثة مع ان الحسنات سواء في غير الثلاثة ولا يسكل على كلامي هذا ان بعض المواضع اشهد من بعض في مظنة الاجابة لان الكلام في استواء الحسنات وان قال عليه المشي ولم ينو الى البيت فرسلة وقيل لاعليه وقيل يذهب اليه **﴿ ويأزم ﴾** الحنث اي مقتضاه وهو التكفير او يأزم الحلف اي مقتضى الحنث عليه **﴿ بما فيه طاعة ﴾** ويدل على الوجه الثاني قوله **﴿ وهو ﴾** اي الحلف بالا ازام معدما ويجوز رجوع الضميرين لليمين وذكر لانه حلف **﴿ في معنى النذر وازمه الطلاق ان حلف به كالتظهار بالحنث اتفاقا ﴾** ولم يذكر الشيخ ولا المصنف العتق مع انه مثلها اجماعا لانه عبادة فهو داخل في العبادة وقد تقرر ان كل عبادة حلف بها ازمه ان حنث وان لم ينو بالعتق عبادة حنث ايضا لانه عبادة في الاصل ولو لم ينوها غفلة او جهلا وغضبا ولانه حق لمخلوق لا يصح تركه **﴿ وان ﴾** حلف **﴿ بثلاثين حجة ﴾** او اقل او اكثر **﴿ ازمته فان عجز بقرصام لكل ﴾** اي لكل حجة **﴿ منها ﴾** شهرين **﴿ متتابعين ﴾** قياسا في التتابع على سائر الكفارات من ظهار او قتل ولا يعذر الا بمرض او عيد او رمضان او حيض او نفاس ونحو ذلك ولا يعذر في قطع الصوم بسفر وانما ازمه الصوم لانه اصعب واشق على النفس لانه بدل من السفر للحج والسفر صعب شاق وقد يسهل بالقرب الى مكة وجملة ما ازمه على ثلاثين حجة ستون شهرا تصومها **﴿ فان قدر بعد فليحج ﴾** الثلاثين حجة مثلا **﴿ وان عجز عن الصوم واطعم عن كل يوم مسكينا اكلتين ﴾** وذلك الف مسكين وثمان مائة مسكين فذلك مغلظة اطعام لكل حجة وان قدر بعد فليحج وقبل لاحج عليه بعد الصوم او الاطعام يعذر وانما قالوا بالا طعام او الصوم ولم يقولوا بالعتق ليوافق الحج فان فيه اطعاما او صوما نفعية الاذى لا اعتقا واذا صار الى الاطعام فله ان يكبل لهم كالكفارات **﴿ وقيل لزمه الحج لا غيره ﴾** فليتنظر القدرة والا فليستأجر عنهن او يوص

ويلزم بما فيه طاعة وهو في معنى النذر وازمه الطلاق ان حلف به كالتظهار بالحنث اتفاقا وان ثلاثين حجة لزمته فان عجز بفقر صام لكل منها متتابعين فان قدر بعد فليحج وان عجز عن الصوم واطعم عن كل يوم مسكينا اكلتين وقيل لزمه الحج لا غيره

﴿ وقيل ان قدر عليه ﴾ اي على الحج بنفسه حجهين **﴿ والا فلا عليه ﴾** وكذا في كل مالا يطاق وقيل لاشيء عليه في الحلف به وقيل يحنث وجه الاول قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها ووجه الثاني انه شبه بالنذر واذا لزمه الحج لزمه من حيث حلف او من حيث حنث او من مصره او من الميقات اقوال وكذلك الكلام في اقل من ثلاثين واكثر الا ان مالا يمكن تلزمه عليه مغلظة وقيل مرسله وقيل من حلف بمحج كثيرة فعليه واحدة وقيل من قال والله الذي لا اله الا هو عليه سبعون حجة ليفعلن كذا حنث فعليه في والله مرسله وفي عليه سبعون حجة مغلظة واختار الشيخ خميس شهرين لكل حجة ان كان فقيرا ومتى ايسر حج واذا ارسل في يمينه فله المقام بمكة حتى يتم العدد وله ان يحج واحدة ويستأجر للباقي كل ذلك في عام واحد وان نوى بالمشي الذهاب والرجوع لا الحج فله نيته ومن قال نصف صوم يوم او نصف حجة فعليه يوم تام او حجة تامة ومن قال على الحج ان كان كذا ولم ينو الفرض لم يحزه حج الفرض وقيل ان لم ينو غيره ولا اياه اجزاه وكذا القروض وكذا ان حلف ليا كافي المبتة او نحوها او ليفطر رمضان ففعل ذلك معذورا ولم ينو فله مالا يعذر فيه وان حلف من في جزيرة بالمشي واجلا الى البيت حج واحج معه واخر وتجزئه عن القريضة وقيل لا يلزم الحج بالحلف به والحنث وكذا كل مالم يلزم من طاعة ومن قل في شهره انا محرم فمحرم حتى يحج وان قال في غيرها فيمين وقيل ان حنث فيها كان محرما والافمين وقيل ان حنث فيها فعليه حجة ولا يكون محرما والافمين ومن حنث بحج ولا مال له يحج به راكبا حج ماشيا صابرا من بلد لا آخر وان لم تكن له نفقة واجر نفسه حتى يحج وان لم يستطع ذلك فهو معذور لاشيء عليه وقيل يصوم شهرين وان قدر بعد حج وان حلفت بثلاثين حجة لا تبزي زوجها من صداقها واكرها فاعطته ابنها ولم ترد بذلك ابراءه لم تحنث ومن حلف بمحج لا يقدر عليها لزمته ان حنث وقيل لكل شهران وقيل للجميع وقيل ثلاثة ايام وقيل يتوب ويستتر هذا القول عن الجهال وان قال احج لقلان ان كلمته فكله حج له وقيل لا يلزمه حتى يقول علي ومن حلف بالحج راكبا جاز له ان يخرج ماشيا ومعه مملوكه راكبا فاذا عي ركب ومشى عنه

مملوكه وهكذا واذا وصل اعتقه كذا اثنى ابن عباس لامرأة ورخص لمن حلف
بالمشي للحج ان يركب الى الميقات فيمشي وان مات من عليه حجج فليستأجروا
من بلده * وقيل فيمن قال حين حلف به * اي بالحج مطلقا * كلما عطش رجع
فشرب من عمان * او من بلد كذا مما يتعذر * ازمه * حج و * هدي بدنة فان
مات ولم يكفر عن يمينه هذه * بالبدنة المذكورة عمدا * لم تسقط ولايته ان
كان متولى * وكذا كل كفارة اذمت انسانا ومات لم ينفذها وام يوص بها
وقبل ازمه كفارة رسالة وحج وقيل حج فقط * وقيل هذا ممتنع فلا يلزمه شيء
لما روي * عن رسول الله صلى الله عليه وسلم * لا نذر فيما لا يستطيع * ولا فيما
لا يملك ولا في معصية وكذا فيمن حلف بالحج وان يحج معه الجبل * ومن حلف
قبل يمشي اليه * الى الحج * حج راكبا مرتين ان عجز عنه * اي عن المشي
* او يحجج راكبين من ماله * او يحجج راكبا ويحجج معه * اخر * ان لم يمش *
اي لم يطق المشي ولو قدر على الركوب لان يمينه على المشي وقد اخلل لعدم قدرته عليه
واما ان اطاقه فلا يجزيه الا ان يمشي وكذا كل ما اطاقه فلا يجزيه غيره في
الافعال وقد مر ان فعل غيره بامره لا يبريه من الحنث اذا حلف بالفعل وان
حلف عنه لم يحنث بفعل غيره وان احج ماشيا جاز وقيل يحجج راكبا وتلزمه الرسالة
وقيل المغالطة وكذا من حلف بالحج حافيا وعجز والصحيح في كل ما حلف عليه
اذا لم يطقه كله ان يفعل ما اطاقه ويفعل ما لم يطقه كما امكنه ويصوم ثلاثة
ايام لقوله صلى الله عليه وسلم لعقبة بن عامر وقد حلفت اخذ بالحج حافية
منكشفة الرأس مراحتك ان تركب وتحمم رأسها وتصوم ثلاثة ايام وتسير
ما طاعت لا يكاف الله نفسا الا وسعها ودخل في ذلك ان تسير حافية ما
اطاق الحفاء اذ جاء الحديث اذا امرتم بشيء فأتوه حفاة مسارعين ولو كان
هذا الحفاء الزمته نفسها الزاما ولم يلزمها من الشرع فان حجت ناعلة فلا عليها وروي
ان تركب ان عجزت وتحج اخرى معها اي تحج بضم التاء وكسر الحاء امرأة اخرى
معه وان احجت رجلا وحجت هي راكبة فالولي بالاجزاء والظاهر من الحديث
انه لا بد من ان يحج من تحجه في تلك السنة التي حجت فيه لقوله صلى الله عليه

وقيل فيمن قال حين حلف
به كماء طش رجع فشرب
من عمان ازمه هدي بدنة
فان مات ولم يكفر عن
يمينه هذه لم تسقط ولايته
ان كان متولى وقيل هذا
ممتنع فلا يلزمه شيء لما روي
لا نذر فيما لا يستطيع ومن
حلف قبل يمشي اليه حج
راكبا مرتين ان عجز عنه
او يحجج راكبين من ماله ان
لم يمش

وسلم معها وقيل يجوز ان تحج في عام وتحج * اخر في عام * اخر او يحج قباها وكذلك
في الرجل اذا التزم ان يحج غيره ويحج هو بل هذا هو الظاهر لان هذا بدل
حجه بنفسه وهو لا يحج حجتين في عام واحد الا ان قوله معها يتبادر منه انها
يحجان معا في عام واحد بلا ضعف ولو كان غير قيد والمشهور في الصوم عن ميت
التعاقب ويحتمل ان يزيد بقوله وتحج اخرى معها وتحج حجة اخرى مع هذه الحجة
اي تزيد اخرى في عام * اخر فيكون بفتح التاء وضم الحاء * ومن حلف بماله
لما كين * جماعة من المساكين معينين او غير معينين افادك ان حكم هذا حكم
قوله للمساكين بال وكذا ما بعد * او * قال هو * صدقة * لم او لبي السبيل او
للمكاتبين او للقراء او لغير ذلك او قال ما املكه صدقة لذلك * لزمه عشره ان
حنث * وانما لزمه العشر فقط لاماله كله لانه ورد النهي عن تصدق الانسان بكل
ماله قال الله تعالى ولا تبسطها كل البسط ولنبي صلى الله عليه وسلم الرجل ان يوصي بماله
او بنصفه واجاز الثلث ولانه قد امر من اراد الخروج من ماله ان يسك بعضه وان
قلت فليحكموا على الخائف بثالث ماله كالوصية قلت لم يحكموا به لانه يحتاج اليه في
وصيته ايضا ولا يدري متى يموت ولا على كم يموت والزمه البشركياسا على نصاب الجبوب
التي تشرب بلا زجر و يقيسوا له على ما تشرب به فيلزمه نصف المشرك لان نصفه قليل وهو
قد حنث بماله كله وكذا لم يقيسوا له على زكاة الانعام والنقد لقلة ذلك وقيل فيمن
حنث بماله انه يلزمه كله * وقيل * انه * في الاخير * وهو قوله ان ماله صدقة
* يلزمه * عشر * في مال يزكي فقط * وهو الجبوب الست والانعام والذهب والفضة
وكل ما كان تجر ولو اوصلا سواء كل عنده نصاب ام لم يكمل فلا تازمه فيما ليس
لجرو ولا في نفقته وكسوته والانعام التي لا تازم فيها الزكاة كجمل الزجر والابل
الجارة ووجه هذا القول ان الله تبارك وتعالى قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم
ولم يأخذ صلى الله عليه وسلم مما ذكر من انواع الزكاة فكذلك لما حلف بماله لا
يلزمه العشر الا من انواعها * و * انه * ان قال ما املكه صدقة * قوله * عام *
يلزمه العشر من جميع ماله * وان حلف بثالث ماله فما دونه * اي دون الثلث
* لمساكين ازمه اخراجه * اي اخراج ما حلف من ثلث فما دونه * لم ان حنث

ومن حلف بماله لما كين
او صدقة لزمه عشره ان
حنث وقيل في الاخير يلزمه
في مال يزكي فقط وان
قال ما املكه صدقة فعام
وان حلف بثالث ماله فما
دونه لما كين لزمه اخراجه
لم ان حنث

و* ان باكثره * باكثره * اي باكثر من الثالث ولو بقليل كالث وثن وفي
 اضافته اكثر لضمير الثالث مبحث فان اقل التفضيل لا يضاف اذا نوى فيه معنى
 التفضيل الا الى ما هو بعضه اعني ان يكون بعض ما اضيف اليه فلا يجوز يوسف
 احسن اخوته اذا قصد احسن اخوته لان لفظ اخوته حينئذ لم يستعمل شاملا
 واكثر من الثالث لا يشمله لفظ الثالث ويحاج بان هذه الاضافة لا تدني ملازمة
 لا اضافة فاضل لمفضول واكثر بمعنى كثير او بان اكثره بمعنى الاكثر بالنسبة اليه
 او بما ذكره الدماميني من ان الكوفيين اجازوا اضافته الى ما هو ليس بمضاه او بان
 الهاء للمال فانهم وحنت ازمه * العشر * من جميع المال وقيل ازمه ما حلف به كله
 من نصف وغيره * وقيل ان حلف بنصفه * اي نصف ماله * فنصف عشره *
 اي عشر ماله * و* ازمه * بثلاثه * ثلثي ماله * ثلثاه * اي ثلثا عشر ماله وكذا
 كل تسمية حلف بها اعتبرت من عشر ماله اذا كانت اكثر من الثالث ولو ذكر
 التسمية من ماله او ذكرها وعناها منه لامن عشره والمصنف جعل قول الشيخ عن الاثر
 وان تصدق باكثر من ثلثه رجوع الى العشر عند اصحابنا لان الصدقة عندهم
 العشر قال الشيخ من تصدق بنصف فقد قال من قال نصف العشر الخ قولين قول
 الاثر وقول الشيخ فقول الاثر ازوم العشر وقول الشيخ ازوم التسمية من العشر
 وليس ذلك متعينا لجواز ان يكون قوله رجوع الى العشر بمعنى الرجوع اليه باخراج
 التسمية منه لا باخراجه كله فيكون قوله قول الشيخ من تصدق بنصف الخ بيانا له
 ويدل لهذا انه لم يقل وقال الشيخ بالواو لكن يفيد القول الآخر بقوله قد قال من
 قال الخ ان هناك قولاً آخر وهو اخراج العشر كله ويدل لهذا وهو ما جرى عليه
 المصنف قوله لان الصدقة عندهم العشر او قوله وقيل ان حلف بنصفه فنصف عشره
 وبثلاثه ثلثاه انما هو فيما اذا اوصى باكثر من الثالث وقيل ان حلف باكثر من
 الثالث اخرج الثالث واذا اراد اخراج مال ازمه قوم العدول ماله قيمة اوسط ويرفع
 دينه وقيل لا وقيل يرفع العاجل والحال وترفع له ثيابه التي يلبسها واذا قبض
 دينه له اخراج منه ويقوم يوم حنته وان لم تعرف في يوم الاخراج ولا يلزمه الاخراج
 من الغلة التي قبل الحنت وتخرج المرأة من صداقها الحال ان قدرت على قبضه

روياً أكثر العشر وقيل
 ان حلف بنصفه فنصف
 عشره وبثلاثه ثلثاه

والا فلا عليها حتى تقبض قال ابن جعفر ان لم ينسج الحالف احدا ولا جنسا فللمساكين
 وقيل مرسله واختير ان لا شيء عليه اه بتصرف قيل يخرج عشر ماله او مال ازمه
 بالنظر الى ماله يوم حلف وقيل يوم حنت وقيل يخرج الاوفر ويحضر لهم الامام
 او يأمر من يحضر لهم او يوكل من يقوم لهم ويقبض لهم وان حضروا وقبضوا او
 اوصله اليهم صاحب المال جاز ولو قام بنفسه * ولو حلف * بماله او بما مر
 * ذا غنى وحنت فقيرا * لم يملك شيئا غير لباسه * لم يلزمه شيء * وازمه * ما
 ذكرناه على التفضيل من عشر او غيره * بعكسه * عكس ما ذكرناه وان يحلف
 فقيرا ويحنت ذا غنى * واعتبر يوم حنته * كما رأيت ويحتمل ان يريد باعتبار
 يوم حنته اعتباركم ماله فيه وكم يسوي بتقويم وكم عشره او ثلثه مثلاً فيه وقيل
 فيمن حلف بماله كله للمساكين او صدقة اخرج ثلثه * وان حلف بماله للكمبة
 او المسجد * من مساجد الاباضية الوهية او عام كبيت المقدس ومسجد المصطفى
 صلى الله عليه وسلم * او لامور المساكين * الشاملة لما يقيد الزكاة وغيرها
 كاصلاح الطرق او شراء المصاحف * لزمه كله ان حنت * وقيل عشره وقيل ثلثه
 * وقيل من جعل ماله في سبيل الله اخرج عشره للفقراء ان حنت وقيل يكون *
 عشره * للمجاهدين * نفقة ولباسا ومر كباوسلا حوا وما يحتاجون اليه حال خروجه
 الى الجهاد ومكثهم فيه ورجوعهم وفي حال تركهم اشغالهم في بلادهم بانتظار الجهاد
 والتهيؤ له * وان قل للسبيل * ال للهدى * ذهني في كلام الحالف فهو سبيل الله
 * فقيل لزمه عشره للفقراء وقيل لاشي عليه * وذلك اذا لم يتوسل الله واذا
 نواه لزمه العشر وان نوى سبيل الشيطان او الفساد فلا شيء * وقيل لزمه في سبيل
 الله واذا نوى في سبيل الله فلم ينو اي نوع ففي الجهاد وقيل في اي وجه من وجوه
 البر وان نوى نوعا مخصوصا ففيه * وان جعله لمن لا يحل لهم كاليهود والنصارى
 والمنافقين والاغنياء * فان هؤلاء على المحرم لا يجوز لهم التذرو وما جرى مجراه
 لان محل ذلك الفقراء الموحدين والمساجد ونحو ذلك الا ان في الاغنياء قولاً بانه
 تبطل الصدقة فلا تعطى للمساكين كما في قوله وكذا ان قال مالي صدقة على الاغنياء
 * لزمه عشره للمساكين * الموحدين لان الصدقة جعلها الله لهم فمن جعلها للغير

ولو حلف ذا غنى وحنت
 فقيرا لم يلزمه شيء وازمه
 بعكسه واعتبر يوم حنته
 وان حلف بماله للكمبة
 او المسجد او لامور المساكين
 لزمه كله ان حنت وقيل
 من جعل ماله في سبيل الله
 اخرج عشره للفقراء ان
 حنت وقيل يكون
 للمجاهدين وان قال للسبيل
 فقيل لزمه عشره للفقراء
 وقيل لاشي عليه وان
 جعله لمن لا يحل لهم كاليهود
 والنصارى والمنافقين
 والاغنياء لزمه عشره
 للمساكين

رجعت اليهم وانما ثبت ذلك لانه قد تأتي على هؤلاء حال تصح لهم الصدقة فيها
كالتوبة والاسلام والافتقار ومثل ان لا يجد من يعطيه ويخاف الموت ولا يجد
ارسلها الى اهلها فانه يعطيها لمن ذكر اذا كانوا فقراء فيقدم منافق الدعوة فمناقب
الحلاف فكنتاني وهكذا كما روي في باب الزكاة وقيل لفقراء من ذكره في يمينه الا
الاغنياء والمنافقين فما حث به لهم يعطي للفقراء الموحدين مطلقا في الولاية او
غيرها ولا يقصد المنافقين ويقصره عليهم وفي ذلك قول شاذ هو ان من حث
بماله يعطيه كله مطلقا وقول ان من حث لشيء اعطى ما لزمه لذلك الشيء ما لم
يكن معصية فان حث للمشركين اعطاهم وان حث للزني او لقتل النفس او
للمرمار ونحو ذلك اعطى في وجوه الاجر * وان قال صدقة للملائكة او للجن او
للبنات * او للرجال * او نحو ذلك * مما لا تصح له الصدقة سواء كان مما له شبه
بني آدم بحياة وعقل كالملائكة او بها او بحياة واكل كحيمة او كان مما لا شبه
له بني آدم كالجن والمصنف والشيخ مثالا بما له شبه والجن لا تأخذ ما اعطوا ولا
يظهر انهم اخذوه فلا شيء لهم واذا اكلت لحما فضع عظمه وسم الله فياكله الجن
المسلمون لانك ذكرت اسم الله حين الوضع وانو بذلك الصدقة لهم * لزمه عشرة *
للمساكين * وقيل لا وكذا ان قال مالي صدقة على الاغنياء * فيه القولان * واما
ان قال للعصاة او المشركين او المنافقين فمشره لمساكين المسلمين * وان عين
مشركا او مشركين او منافقا او منافقين او غنيا او اغنياء فلمن عين وذكر بعض
ان من حلف بصدقة ماله للعبيد فهي لهم وقيل لا شيء عليه وقيل بالوقف واليتامى
لفقراء اليتامى وان قال للرجال او للنساء فلمن سمى وان قال لبني آدم فلفقراء
وان قال للاطفال فلفقراء هم وقيل لهم وان من حلف بعق عبيده او بصدقة ماله
ازال ذلك للملك غيره واذا حث رده ونسب لجابر واذا حث لمعينين عد لغائبهم
واعطى وارث ميتهم وقبل من حث لمعين او معينين فمرسلة وقيل لا عليه وقيل
لفقراء ولا يعشر الحائث ما دخل ملكه بعد الحث وان بمضا قال يقوم ماله قيمة
رخص وانه يجوز ان يقومه عدل واحد وان يقومه بنفسه ان عدل وله ان يعطي
من كل شيء بلا تقويم ويحبس ماله ولا يجبر على الاخراج اذا حث وقبل اذا زال

وان قال صدقة للملائكة
او للجن او للبنات او نحو
ذلك لزمه عشرة وقيل
لا وكذا ان قال مالي صدقة
على الاغنياء واما ان قال
للعصاة او المشركين او
المنافقين فمشره لمساكين
المسلمين

ماله بالبيع وحث بعده اخرج من الثمن وان حثت خالقة عشر وارثها صداقها
ان ماتت باجبار وقيل لا به الا ان اوصت وكان من الثلث وازم الوارث الاخراج
اذا علم بحث موروثه او شهد به عدلان وان من حلف بماله صدقة ثلاث مرات
اخرج العشر ثم عشر الباقي ثم عشر الباقي اذا حثت وقيل الا عشر كاملة وان
حلف به ان كلف زيدا او عمرا او خالدا حتى عدد عشرة ثم كلهم معا بكلمة واحدة
لزمه ان يعشر ماله العشر التام حتى يذهب كله ومن طلبته زوجته في فضة نسيها
وعلمتها فقال كل فضة لي مستورة فهي للضمفاء فان اراد اعتذارا من زوجته لا يميننا
فلا عليه والا اخرجها كلها ان كانت ثلث ماله او قل وعشرها ان كانت اكثر
وان حلف بماله للشراة فلشراة بلده وان لم يكونوا فلشراة اقرب اليه وان لم يجد شراة
فحتى يجدهم ومن لم يبق بعد دينه الا درهم اعطى عشرة وفقراء قرابة الحائث اولى
من غيرهم وان حلف لمعينين وحث وهم فقراء اعطاهم لافي العكس وقيل يعطي
لمن عين مطلقا ومن حلف لحاق الله فلفقراء بلده ومن احتضر قبل الاخراج اخرج
من الثلث وقيل من الكل وذكر بعض ان من حلف بماله بعشره ان كثر والكثير الف
درهم فصاعدا او قيمتها وان قل خمسة والقليل خمس مائة وان توسط وهو ما بين ذلك
سبعة وقيل يثالثه مطلقا وقيل يثالثه وقيل بخمسه وقيل بعشره كما مر وقيل عليه مرسلة
فقط * وان قل * نفسه او * ابنه * او ابنته * او فلان * او فلانة * ولو اجنبيا *
او اجنبية * عليه هدي اهدى بدنة * من ابل او بقر جذعة فصاعدا * وان حث واعتق
رقبة * وكل من الهدي والاعتاق تقرب قياس على تقرب ابراهيم في مطلق التقرب
لانه عليه السلام تقرب بكبش لا بدنة مع اعتاق وانما غلطوا عليه بدنة مع اعتاق
لانه حاول ما لا يجوز لانه لا يجوز التقرب بذبح الانسان على سبيل الهدي ونحوه
وابراهيم انما فعله برويا حق ولم يتم فعله بل اعطي فداء فكان ناسخا ولان من لوازم
القتل في الجملة العتق لان الجزاء من جنسه فلما حاول التقرب بقتل انسان على
طريق نحو الهدي عوقب بفك رقبة وانما قلت بطريق نحو الهدي احترازا من التقرب
بقتل كافر او منافق بدون كل لحم ولا ايكاله والقياس المذكور يسمى قياس
الاستدلال وقياس الدلالة وهو الاستدلال باحد النظمين على الآخر وهو ان

وان قال ابنه او فلان ولو
اجنبيا عليه هدي اهدى
بدنة ان حث واعتق رقبة

تكون العلة دالة على الحكم ولا تكون وجبة للحكم اعني لا تكون مقتضية له وهو ما يكون
الحكم فيه لعلة مستتبطة يجوز ان يترتب الحكم عليها في القرع ويجوز ان يتخلف
وقيل لزمه كبش يهديه وقيل بدنة بلا عتق وقال بعض قومنا يهدي ديتة تفرق
على فقراء الحرم ذهابا او فضة او طعاما او حيوانا يذبح او غير ذلك مما هو قيمة
الدية سواء تمت فيها عدة انعام الدية ام لم تتم وقال بعض منهم يهدي مائة من الابل
وقيل عليه مغلظة وقيل مرسلة وقيل يتوب وكذلك ان قال اولاده نحره ان فعل
كذا فله عتق عن كل واحد وينحر بدنة عن كل واحد في مكة وفيه الخلاف وقيل
انه لا شيء عليه في غير الولد وانا اهدي كذا مثل هو علي هدي وقيل لا شيء فيه
وان قال ينحر نفسه او ابنه او فلانا ولم يقل هديا ولا صدقة فانه يتوب ولا شيء عليه
وقيل يلزمه الهدي والاعتاق * وان قال هذه الدراهم او الثوب او غيره ولو عبدا
هدي للبيت اهداء بعينه او قيمته ولا شيء عليه * ويجعل في مصالح البيت
* وقيل ما بلغ ثمنه * من اصل او عرض * بدنة او بقرة او شاة اجزته * هديا
بان يشتريها به ويهديها وله ان يبعث قيمته ذهابا او فضة او طعاما او غير ذلك
* ومالا يبلغها فله ان يطيب به الكعبة او يتصدق به على فقراء مكة * او يخلطه
مع غيره * وقيل من قل غلامه هدي اهداء لخدمة البيت وان قال داره بعث
ثمنها لمكة يشتري به بدن فتعبر عنه فيها * واختار الشيخ اسماعيل ان من قال
غلامه هدي انه يشتري بثمنه بدنة تنحر بمكة للمساكين وذكر انه ان قال دابتي
هدي ان فعلت كذا فحنت فليدها ان كانت مما يؤكل والا فقيمتها وكذلك غير
الدابة من ماله اهـ بنائه وان قال غلام فلان هدي فعليه عتق وهدي وعن الربيع
من قال ان كلت فلانا فمالي كله هدي فحنت اجزاء الخمس او العشر ومن قال
عليه المشي الى بيت الله وعن مسجد قومه فالحق ان له نية وقيل عليه المشي الى
العبدة * باب * في النذر واصله الانذار بمعنى التخويف وعرفه الراغب بانه
ايجاب ما ليس بواجب لحدوث امر * ان نذر وقال الله علي ان رزقني مالا ان احج
العام * او في عام كذا او ان احج * او لئن ولد لي غلام لاصلين * كذا وكذا
* او لاصومن كذا وكذا او لئن قدم فلان من سفره او بري من مرضه لافعلن كذا ما

وان قال هذه الدراهم او
الثوب او غيره ولو عبدا
هدي للبيت اهداء بعينه
او قيمته ولا عليه وقيل
ما بلغ ثمنه بدنة او بقرة
او شاة اجزته ومالا يبلغها
فله ان يطيب به الكعبة او
يتصدق به على فقراء
مكة وقيل من قال غلامه
هدي اهداء لخدمة البيت
وان قال داره بعث ثمنها
لمكة يشتري به بدن
فتعبر عنه فيها

* باب *

ان نذر وقال الله علي ان
رزقني مالا ان احج العام
اولئن ولد لي غلام لاصلين
او لاصومن كذا وكذا
اولئن قدم فلان من سفره
او بري من مرضه لافعلن
كذا ما

يطيقه وهو طاعة لزمه ذلك * الذي لزم نفسه * ان اعطي ماسأل * واما مالا
يطيقه وما هو معصية فحكمها مثل ما مر في اليمين ان اراد اليمين والا فلا حنت
عليه اذ لم يكن طاعة او كان معصية ولم يرد اليمين * وان حنت * بان فات ما يفعله
عبد الوجه لا او كسلام او فات وقته ان وقت او عجز او احتضر ان لم يوقت على
ما مر في اليمين * لزمته كفارة النذر وهل هي صوم * ايام * عشرة او اطعام مثلها *
هما قول واحد بالتخيير بصوم ولو اطاق الاطعام او يطعم ولو اطاق الصوم وكذا
في القول الثاني المشار اليه بقوله * او صوم ثلاثة او اطعام عشرة * هذا كله قول ثان واثار
الى الثالث بقوله * او كفارة اليمين * بان يخير بين الاعتاق والكسوة واطعام
العشرة والكيل لهم فان لم يستطع فليصم ثلاثة ايام * او مغلظة * يعتق او يطعم
ستين او يكيل لهم او يصوم متابعين * اقوال * اربعة والاطعام في الاقوال
المذكورة كلها يجوز بالغذاء والعشاء ويجوز بالكيل على حد ما مر في الكفارات
وفاقا وخلافا وذلك اكلتان في كل يوم وعن ابن سيرين والحسن البصري تكفي
اكلة مادومة * وان قال علي نذر ان احج او ان اصوم او نحو ذلك ولم يقل لئن
كان كذا لافعلن كذا * ولا نحو ذلك من التعليقات * فليس ذلك بشيء وانما
هي * اني ذلك واثمه لتأنيث الخبر والضمير للمقدمة او للكلمة بمعنى الكلام * عمن
يكفرها * تكفيرا مرسلان حنت وذلك انه قال علي نذر او ان احج او اصوم
او نحو ذلك ما وقع كذا او قد وقع او سيقع فحنت واما ان لم يذكر مثل هذا بل
اقتصر على قوله علي نذر او ان احج او اصوم او نحو ذلك فليل نذر وقيل لا شيء
عليه فلي انه نذر فهو نذر مطلق * وان قال علي نذر او ان احج او اصوم او نحو
ذلك من الطاعات ان فعلت كذا او فعله الله لي * او فعله لي زيد * فليل
يسمى * قوله * نذرا * حكمه حكم النذر وهو نذر مقيد بتقييده بالشرط وكذا
بما يجري مجرى الشرط * وقيل * يسمى * مينا * حكمه حكم اليمين * فالاول *
اي صاحب القول الاول او اراد فالتأنيث الاول او اسند الايجاب للقول بجوزاني
الاسناد * يوجب فعل ما التزم * بخلاف الثاني بنفسه كما اذا قال علي ان اصوم
او ان اصوم او نحو ذلك او بالزام الشرع كما اذا قال علي نذر ان كان كذا فانه عليه

يطيقه وهو طاعة لزمه
ذلك ان اعطي ماسأل
وان حنت لزمته كفارة
النذر وهل هي صوم عشرة
او اطعام مثلها او صوم
ثلاثة او اطعام عشرة او
كفارة اليمين او مغلظة
اقوال وان قال علي نذر
ان احج او ان اصوم او
نحو ذلك ولم يقل لئن
كان كذا لافعلن كذا
فليس ذلك بشيء وانما هي
بين يكفرها وان قال علي
نذر او ان احج او اصوم
او نحو ذلك من الطاعات
ان فعلت كذا او فعله الله
لي فليل يسمى نذرا وقيل
مينا فالاول يوجب فعل
ما التزم

كفارة مرسلة وقيل مغلظة وقيل ثلاثة ايام وقيل يومان او يوم * وقيل من قال عليه
نذر * ان كان كذا وان لم يكن * ولم يقل لله فعليه صوم يوم او يومين او اطعام مثلها * اي
مثل المذكورين احدهما يوم والاخر يومان فمثل اليوم مسكين ومثل اليومان
مسكينان فان شاء اطعم مسكينا وان شاء اطعم مسكينين وقيل عليه يومان او ثلاثة
واما ان قال لله فقبل فيه الخلاف كله وقيل ان قاله فثلاثة والا فيوم او يومان
وعليه جرى المصنف * ان حنت وان قال اللهم افعل لي كذا وانا افعل نذاولم
يفعل * ولا افعل وفعل * ازمته كفارة النذر * ومراخلف فيها هو نذر مقيد
لانه بمنزلة ان فعلت لي كذا وكذا يا الله فانا افعل كذا وذكر بعضهم انه ان قالت
امرأة اللهم عاف اخي واصوم يوم الجمعة ولانية لها لزمها ان تصوم كل جمعة وقيل
يوما واحدا وان توت فالى نيتها ولا وجه لقول من قال ترد الى نيتها ولو لم تتو وكانه
اراد انها اولى بلبسها وان قالت ارني اللهم ولدي فلان وعلي صوم شهرين من غير
نذر فالنذر ثابت عليها ولا يبرئها قولها من غير نذر وقيل يبرئها وقد اختلف في النذر
هل يهدمه الاستثناء ام لا وان قال رجل اللهم ارحمني من زوجتي فلانة وانا اصوم
لك متابعين ككسه فوق الطلاق او الموت لزمه ذلك وان قالت اللهم رد علي
ولدي وانا اصوم لك شوالا فرده عليها وعليها ايام من رمضان فبدأت بها وصامت
بقية شوال وائتمت بايام من ذي القعدة حنثت وكفرت نذرها عشرة مساكين او صوم
عشرة واختلف في صوم تكفير الحنث بالنذر وفي الصوم المندوب هل يلزم تنابعه
والصحيح نعم ويجب باتفاق ان نذره متابعها وازم الورثة ما لزم موروثهم اذا علموا
به من حق الله او للعباد من ماله وان لم يوص به عند بعض وقيل ان كان للعباد لزمهم
والا فحتى يوصي به وان احتمل في حقوق العباد انه انقذها ولم يوص بانقاذها لم يلزمهم
قبل انقاذها حتى يعلموا انه لم ينقذها وفي النذر بما لا يستطيع ما في اليقين بما لا يستطيع
وان قالت ان صح ابنها تفعل له كذا وكذا فانه نذر تصوم قيل يوم او يومين
او تطعم مسكينا او مسكينين وان قالت انها تعطيها مالا فلم تعطه حتى مات حنثت
وان اتمته للورثة فهو لهم ولها ارثها منه وان نذرت ان تصوع لابنها قرطين فلم
تفعل حتى بلغ اختيارها ان تكفر نذرها باطعام او صيام وتتم له ما نذرت به

وقيل من قال عليه نذر
ولم يقل لله فعليه صوم
يوم او يومين او اطعام
مثلها ان حنت وان قال
اللهم افعل لي كذا وانا
افعل كذا ولم يفعل لزمته
كفارة النذر

وان لم تعطه لم يجب عليها وان قلت ان عافى الله ولدها فمالها له كان له ولا رجعة
لها وان نذرت ان صح اطعمت امرأتين من جيرانها فصع فلم تفعل حتى ماتت
احداها اطعمت الحية وفقيرة وقيل تحنت وقيل تعطي ورثتها قدر ماتا كل
* فصل المندوبه اما طاعة او معصية او مباح * او مكروه ولعله لم يذكره
لانه ان اشتدت كراهته التحق بالمعصية وان كان خلاف الاولى فقط قرب من
المباح * فالاول * وهو الطاعة * يجب الوفاء به ان قضى ما عاق اليه * وقال
في نذر الله علي ان افعل كذا او فعل كذا او نحو ذلك او لله ان افعل وان لم يذكر
الله ونواه بان قال مثلا علي ان افعل كذا وجب الوفاء وقيل لا يجب ان لم يذكره
ولو نواه وقيل يجب ولو لم يذكر ولم يتو والصحيح الاول * فمن نذر ان يتكف
اياما معلومة * بالعدد سواء علمت بالاسماء او بالاشخاص ام لا * في * مسجد
* معين فمنع منه بهدم او غيره * كهد وان وقت وكتصيره مجزرة او كنيها مجمل
او طعن ومثله مصلى منه بذلك * لزمته كفارة نذر لعجزه عن الايفاء
بعقده * وقيل ان بني بعد هدم اعتكف فيه ان نوى الاطلاق في البناء او اهل
ولم يتو خصوص البناء الاول ويكفيه الاعتكاف قطعاً ان بقي منه بعض واعتكف
فيه وحاصل انه يكفيه ما بقي له اسم المسجد وهو باق له اسم المسجد وحكمه مادام
مسقف الباب اعني ما يكون فوق رأس الداخل من نحو خشبة متعرضة على فسيحة
المدخل او بقي بعضها وقيل ما بقي اساسه مستديرا كله ثابتا متميزا على الارض
خارجا واذا نوى اطلاق البناء او اهل ولم يخص بناءه الموجود فليؤخر حتى
يبني وان ايس من بناءه فليكفر نذره كما يكفره اذا نذر اياما معلومة وفاته بانهدامه
وعدم بناءه فيها وان بني فيها وقد بقي منها مالا يدرك نذره كله دخل فيها واتم
من غيرها من الايام في ذلك المسجد وكذا ما شبه هذا وقيل كل ما علق من
عبادة الى مسجد كفاءه في مسجد بلده او مسجد ما الا المسجد الحرام او النبوي
او بيت المقدس * وهي بدله * اي بدل عقده اي معقوده او بدل الاعتكاف
والمصدق واحد * ثم * للاستئناف عند مجيز مجيئها له او للعطف على الجملة قبلها
عطف انشاء على الخبر وهو ضعيف وقد يقال ما بعدها اخبار معنى ولو كان اسمها

* فصل *

المندوبه اما طاعة او
معصية او مباح فالاول يجب
الوفاء به ان قضى ما عاق
اليه فمن نذر ان يتكف
اياما معلومة في معين فمنع
منه بهدم او غيره لزمته
كفارة نذر لعجزه عن الايفاء
بعقده وهي بدله ثم

كفارة مرسلة وقيل مغالطة وقيل ثلاثة ايام وقيل يومان او يوم **﴿وقيل من قال عليه نذر﴾** ان كان كذا وان لم يكن **﴿ولم يقل الله فعله صوم يوم او يومين او اطعام مثلها﴾** اي مثل المذكورين احدهما يوم والاخر يومان فمثل اليوم مسكين ومثل اليومان مسكينان فان شاء اطعم مسكينا وان شاء اطعم مسكينين وقيل عليه يومان او ثلاثة واما ان قال الله ففيل فيه الخلاف كله وقيل ان قاله فثلاثة والا فيوم او يومان وعليه جرى المصنف **﴿ان حنت وان قال اللهم افعل لي كذا وانا افعل كذا ولم يفعل﴾** **﴿اولا افعل وفعل﴾** **﴿لزمته كفارة النذر﴾** ومراخاف فيها وهو نذر مقيد لانه بمنزلة ان فعلت لي كذا وكذا يا الله فانا افعل كذا وذكر بعضهم انه ان قالت امرأة اللهم عاف اخي واصوم يوم الجمعة ولا نية لها لزمها ان تصوم كل جمعة وقيل يوما واحدا وان نوت فالي نيتها ولا وجه لقول من قال ترد الى نيتها ولو لم تنو وكانه اراد انها اولى بلبسها وان قالت ارني اللهم ولدي فلان وعلي صوم شهرين من غير نذر فالنذر ثابت عليها ولا يبرئها قولها من غير نذر وقيل يبرئها وقد اختلف في النذر هل يهدمه الاستثناء ام لا وان قال رجل اللهم ارحني من زوجتي فلانة وانا اصوم لك متابعين ككسه فوقع الطلاق او الموت لزمه ذلك وان قالت اللهم رد علي ولدي وانا اصوم لك شوالا فرده عليها وعليها ايام من رمضان فبدأت بها وصامت بقية شوال واتته بايام من ذي القعدة حشت وكفرت نذرها عشرة مساكين او صوم عشرة واختاف في صوم تكفير الحنت بالنذر وفي الصوم المندوب به هل يلزم تنابعه والصحيح نعم ويجب باتفاق ان نذره متابعيا وازم الورثة ما لزم موروثهم اذا علموا به من حق الله او للعباد من ماله وان لم يوص به عند بعض وقيل ان كان للعباد لزمهم والا فحق يوصي به وان احتمل في حقوق العباد انه انقذها ولم يوص بانقاذها لم يلزمهم قيل انقاذها حتى يعلموا انه لم ينقذها وفي النذر بما لا يستطيع مامر في اليقين بما لا يستطيع وان قالت ان صح ابنها تفعل له كذا وكذا فانه نذر تصوم قيل يوما او يومين او تطعم مسكينا او مسكينين وان قالت انها تعطيه مالا فلم تعطه حتى مات حشت وان اتته للورثة فهو لهم ولها ارثها منه وان نذرت ان تصوع لابنها قرطين فلم تفعل حتى بلغ اختيارها ان تكفر نذرها باطعام او صيام وتتم له ما نذرت به

وقيل من قال عليه نذر ولم يقل الله فعله صوم يوم او يومين او اطعام مثلها ان حنت وان قال اللهم افعل لي كذا وانا افعل كذا ولم يفعل لزمته كفارة النذر

وان لم تعطه لم يجب عليها وان قالت ان عافى الله ولدها فمالها له كان له ولا رجعة لها وان نذرت ان صح اطعمت امرأتين من جيرانها فصح فلم تفعل حتى ماتت احدها اطعمت الحية وفقيرة وقيل تحنت وقيل تعطي ورثتها قدر ماتا كل **﴿فصل المندوب به اما طاعة او معصية او مباح﴾** او مكروه ولعله لم يذكره لانه ان اشتدت كراهته التحق بالمعصية وان كان خلاف الاولى فقط قرب من المباح **﴿فالاول﴾** وهو الطاعة **﴿يجب الوفاء به ان قضى ماعاق اليه﴾** وقال في نذر الله علي ان افعل كذا او فعل كذا او نحو ذلك او الله ان افعل وان لم يذكر الله ونواه بان قال مثلا علي ان افعل كذا وجب الوفاء وقيل لا يجب ان لم يذكره ولو نواه وقيل يجب ولو لم يذكر ولم ينو والصحيح الاول **﴿فمن نذر ان يعتكف اياما معلومة﴾** بالعدد سواء علمت بالاسماء او بالاشخاص ام لا **﴿في﴾** مسجد معين فمنع منه يهدم او غيره **﴿كهد وان وقت وكتصيره مجزرة او كتيفايجهل او طعن ومثله مصلى منعه منه بذلك﴾** **﴿لزمته كفارة نذر لعجزه عن الايفاء بعقده﴾** وقيل ان بني بعد هدم اعتكف فيه ان نوى الاطلاق في البناء او اهل ولم ينو خصوص البناء الاول ويكفيه الاعتكاف قطعا ان بقي منه بعض واعتكف فيه وحاصل انه يكفيه ما بقي له اسم المسجد وهو باق له اسم المسجد وحكمه مادام مسقف الباب اعني ما يكون فوق رأس الداخل من نحو خشبة متعوضة على فسحة المدخل او بقي بعضها وقيل ما بقي اساسه مستديرا كله ثابتا متميزا على الارض خارجا واذا نوى اطلاق البناء او اهل ولم يخص بناءه الموجود فليؤخر حتى يبنى وان ايس من بناءه فليكفر نذره كما يكفره اذا نذر اياما معلومة وفاته بانهدامه وعدم بناءه فيها وان بني فيها وقد بقي منها مالا يدرك نذره كله دخل فيها واتم من غيرها من الايام في ذلك المسجد وكذا ما شبه هذا وقيل كل معلق من عبادة الى مسجد كفاه في مسجد بلده او مسجد ما الا المسجد الحرام او النبوي او بيت المقدس **﴿وهي بدله﴾** اي بدل عقده اي معقوده او بدل الاعتكاف والمصدق واحد **﴿ثم﴾** للاستئناف عند مجيز مجيئها له او للعطف على الجملة قبلها عطف انشاء على الخبر وهو ضعيف وقد يقال ما بعد ما اخبار معنى ولو كان امتنهما

﴿فصل﴾

المندوب به اما طاعة او معصية او مباح فالاول يجب الوفاء به ان قضى ماعاق اليه فمن نذر ان يعتكف اياما معلومة في معين فمنع منه يهدم او غيره لزمته كفارة نذر لعجزه عن الايفاء بعقده وهي بدله ثم

لفظا فانه بمنزلة قولك في رسالة في قول ويتصدق على الفقراء في قول وهكذا
 * هل هي * كفارة * رسالة * اي كفارة يمين رسالة تنزيلا للنذر الذي عجز
 عن الوفاء به منزلة اليمين التي عجز عن برها * او يتصدق * بالنصب بأن مضرة
 جوازا عطفا لمصدره على كفارة المنعوت برسالة لان كفارة ولو كان صفة مبالغة
 لكن بحسب الاصل فانها في الحال قد تغلبت عليها الاسمية فصارت اسما خالصا
 * على الفقراء * ال للحقيقة فيصدق بالتقدير الواحد فصاعدا * بقدر المؤنة *
 وهي ما يأكله ويشربه في حال اعتكافه وجميع ما يحتاج اليه فيه كله حتى كراء لباس
 يلبسه في حال الاعتكاف وذلك بانصافه وانصاف الفقير او تقويم العدول * والمشقة
 في تحمل الاعتكاف * الحاصلة من حرا او برد وجلس نفسه في مسجد وترك
 الاشغال فيعطيه قدر اجرة ذلك * او النظر لفقراء بين الكفارة * كفارة اليمين
 الرسالة * والمؤنة فيلزمونه * بالبناء للفاعل من اللزوم او من الالتزام وعليه فالباء
 في قوله * بالفضل بينهما * زائدة في المفعول اي يعطيه جميع الاكثر * والخييار
 اليهم خلاف وقيل ان ضيع * الاعتكاف حتى انهدم او حتى منعه مانع * لزمته
 كفارة النذر * المذكورة قبل هذا الفصل هل هي صوم عشرة او اطعام مثله او
 صوم ثلاثة او اطعام عشرة او كفارة اليمين او مغلظة * والا فلا للعذر بعدم *
 بقاء * المحل * على حاله * وهو المختار * عند الشيخ وهو نفس قول فرقة قال
 وقالت الفرقة الاخرى العذر قد وجب لعدم القدرة على الفعل الذي نذر ان
 يفعله لا يوجب عليه شيئا اي لا يوجب عليه هذا النذر شيئا قال لانه لم يكن ما
 يوجب عليه لوما بمنزلة قول الشيخ من غير تضيق فليس قول تلك الفرقة خاليا عن
 ذلك القيد كما يوهمه كلام الشيخ ولعله اشار الى ان الاولى لهم التصريح بهذا
 القيد ووجه ذلك القيد ان الكفارة اما عقوبة عن ذنب فيما اذا كان ما لزمته به
 ذنبا واما مصلحة لفساد لا ذنب فيه وليس ذلك الناذر احد صاحبي هذين النوعين
 لانه فاته ما نذر بلا تضيق وقيل يكفيه الاعتكاف فيه ما بقيت ارسامه خارجة
 عن الارض وقيل يحجزه المحل ان لم ينو خصوص البناء وقد مر ذلك والعمل بما
 اخذاره المصنف * وعليه * الاولى ان يقول ومن نذر باسقاط عليه والفاء والا

هل هي رسالة او يتصدق
 على الفقراء بقدر المؤنة
 والمشقة في تحمل الاعتكاف
 او النظر لفقراء بين الكفارة
 والمؤنة فيلزمونه بالفضل
 بينهما والخييار اليهم خلاف
 وقيل ان ضيع لزمته كفارة
 النذر روايا فلا العذر بعده
 المحل وهو المختار وعليه

قال لم يلزمه ان يتعه وامله راجع الى ما قبل قوله وقيل ان ضيع من لزوم الكفارة او
 المؤنة او رجع الى القول المختار باعتبار العذر اذ قال فلا للعذر * فمن نذر ان سلم
 غائبه او ماله ان يعطي فلانا الفقير كذا وسلم ذلك وفلان قد مات لزمه ان يتعه
 للفقراء * واحدا فصاعدا * وان اتمه لوارثه الفقير * وحده ولو كان معه ورثة
 اغنياء * خسن * وان كانت ورثته كلهم فقراء فاعطاهم كلهم على قدر الارث
 فاحسن وان اعطاهم لاهل قدر الارث او بعضا دون بعض او اعطى غيرهم من
 الفقراء اجزاء وقيل يعطي ورثته ولو اغنياء على قدر ارثهم وقيل ان قصد فقره
 اعطاهم الفقراء وهم من ورثته اولى والا اعطى ورثته ولو اغنياء على قدر الارث
 وان سلم قبل موت فلان اعطاه ورثته ولو اغنياء على قدر ارثهم قولا واحدا * ولا
 تلزمه كفارة * نذرية * حيث لم يعط له لانعدامه قبل الوجوب عليه * خلافا
 لبعضهم وهو من يرى ذلك بمنزلة اليمين التي عجز عن الوفاء بها * وعلى مذهب
 السلف * اي واما الحكم على مذهبهم * فالوقوف * لانه لم يفعل ما نذر به فيقولوا
 انه قد وفى ولم يضيع فيلزمه الكفارة وان عدم بعد الحث اعطى ورثته على قدر
 ارثهم وفي انقاموس وقول المتكلمين وجد فانعدم لحن اه ومن قال اللهم عاف
 اخي وبغيري هذا صدقة فعوفي ثم مات البعير فان لم يرد انفاذه ليستغله بعد ما
 عوفي فعليه مثله للمساكين وان لم يستغله ويحدث نفسه بانفاذه حتى هلك يلا تصير
 منه فلا عليه وقيل ان امكنه ولم ينفذه حتى هلك فعليه مثله ومن نذر ان صح
 اعطى فلانا كذا فصح ومات فلان قبل ان يعطيه اعطى وارثه وكفر نذره ان
 امكنه الاعطاء قبل موته فتوانى وقيل يعطي وارثه ولا تكفير عليه وشدد من
 قال يعطيه وارثه ويكفر نذره ولو لم يمكنه الاعطاء حتى مات فلان ومن
 نذر لمعينين وحث فاحلوه اجزاء وقيل لا حتى يقبضوا ومن نذر ان ولدت
 امرأته غلاما فعل كذا فاسقطته قبل ان يعرف فلا عليه وان تبينت الحلقة ولم
 يعرف ذكر او انثى فالاحتياط اولى الا ان قل ان تلده حيا فلا شيء في السقط
 * خاتمة * من نذر ان يصلي بمائة مسجد * بتعيين او بلا تعيين * صلى في واحد
 عدد ما نذر ان يصلي في المائة * وان لم ينو عددا مخصوصا من الركعات فاقبل

فمن نذر ان سلم غائبه او
 ماله ان يعطي فلانا الفقير
 كذا وسلم ذلك وفلان
 قد مات لزمه ان يتعه للفقراء
 وان اتمه لوارثه الفقير خسن
 ولا تلزمه كفارة حيث
 لم يعط له لانعدامه قبل
 الوجوب عليه وعلى مذهب
 السلف فالوقوف
 * خاتمة *

من نذر ان يصلي بمائة
 مسجد صلى في واحد عدد
 ما نذر ان يصلي في المائة

الصلاة ركعتان لكل مسجد فذلك مائتا ركعة يصلها في مسجد واحد ولو في موضع واحد منه بلا خط لعدد المساجد ولم يكتب بركعة لكل مسجد لحديث المرأة التي ولاته انسب بتحية المسجد اذ هي بالنسبة ركعتان ولو لا ذلك لجازت مائة ركعة في مسجد واحد او في مائة مسجد ركعة بتحية بناء على اجازة النقل بركعة ركعة كما صلى عمر ركعة واحدة في مسجد فليل له فقال هذه صلاة تجزي وذلك كالوتر بواحدة وذلك كله اذا لم ينو عدد الركعات واذا نوى فله نواه وان نوى ركعة بكل مسجد فلا يميزه لانه يارمه ركعتان تحية للمسجد او تتأكد عليه ولحديث المرأة * وقيل بخط عددها * اي عدد المساجد بان يخط قدر مضاه لا يلزمه صورة المسجد او المحراب * في واحد ويصلي فيه مائتين او اكثر على قدر ما نوى في كل خط وان لم ينو صلى في كل خط ركعتين لانها اقل الصلاة ولا يخطها في غير المسجد بل يذهب الى مسجد يقربه او مسجد من المساجد ويخط فيه بعدد المساجد ويصلي في كل خط ركعتين وكيفية الخط ان يخط خطا مربعا من جوانبه كلها ويجعل فيه بابا ومحرابا ولا يضر عدم تريعه وهذا الخط استحسان لانه لم يأمر صلى الله عليه وسلم المرأة ان تخط فله ان لا يخط وله ايضا ان يخط ويمحوه ويخط اخر ايضا في مكانه وينويه مسجدا اخر او لا يمحوه ولكن بعيد جريده او غيرها في خطه الاول وينوي وما ذكرت اولا اولى من هذا ولا يضر عدم خطه بلا محراب * لما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه امر امرأة نذرت ان تصلي ذلك * المذكور من الصلاة في مائة مسجد ولم تعين المساجد ولا كم تصلي في كل منها * ان تكنتي بمائتي ركعة في واحد * ولم يأمرها ان تخط العدد فذلك تعليل لمجرد ما تضمنه القولان من الصلاة في واحد وهذا ترخيص منه صلى الله عليه وسلم وانها لوصلت في مائة مسجد لمكانت وافية بنذرهما على الاصل * وان عين المساجد ولم يصل فيها اطمع قتل مسكينا او ضعفه كفارة * مخالفة * نذره * ان اراد ان يصلي حيث شاء كما قال * وصلي حيث شاء * في مسجد او غيره كما قيل والواضح عندي انه لا بد من ان يصلي في مسجد ويصح حمل كلام المصنف عليه ويدل على هذا الحمل قول الشيخ والاصل في هذا فيما يوجب النظر الحديث

وقيل بخط عددها في واحد ويصلي فيه مائتين او اكثر على قدر ما نوى في كل خط وان لم ينو صلى في كل خط ركعتين لانها اقل الصلاة ولا يخطها في غير المسجد بل يذهب الى مسجد يقربه او مسجد من المساجد ويخط فيه بعدد المساجد ويصلي في كل خط ركعتين وكيفية الخط ان يخط خطا مربعا من جوانبه كلها ويجعل فيه بابا ومحرابا ولا يضر عدم تريعه وهذا الخط استحسان لانه لم يأمر صلى الله عليه وسلم المرأة ان تخط فله ان لا يخط وله ايضا ان يخط ويمحوه ويخط اخر ايضا في مكانه وينويه مسجدا اخر او لا يمحوه ولكن بعيد جريده او غيرها في خطه الاول وينوي وما ذكرت اولا اولى من هذا ولا يضر عدم خطه بلا محراب * لما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه امر امرأة نذرت ان تصلي ذلك * المذكور من الصلاة في مائة مسجد ولم تعين المساجد ولا كم تصلي في كل منها * ان تكنتي بمائتي ركعة في واحد * ولم يأمرها ان تخط العدد فذلك تعليل لمجرد ما تضمنه القولان من الصلاة في واحد وهذا ترخيص منه صلى الله عليه وسلم وانها لوصلت في مائة مسجد لمكانت وافية بنذرهما على الاصل * وان عين المساجد ولم يصل فيها اطمع قتل مسكينا او ضعفه كفارة * مخالفة * نذره * ان اراد ان يصلي حيث شاء كما قال * وصلي حيث شاء * في مسجد او غيره كما قيل والواضح عندي انه لا بد من ان يصلي في مسجد ويصح حمل كلام المصنف عليه ويدل على هذا الحمل قول الشيخ والاصل في هذا فيما يوجب النظر الحديث

المتقدم وانما امرها فيه ان تصلي في مسجد ويدل له ايضا حديث ميمونة التي قريبا ان شاء الله وهو اقوى من اثر ابي عبيدة رضي الله عنه التي قريبا ان شاء الله وقيل لا اطام عليه وقالت امرأة لئن شفاني الله لاصلين في بيت المقدس فشفاهما وتجهزت للخروج فجاءت ميمونة رضي الله عنها تسلم عليها فاخبرتها فقالت اجلسي وكلي جهازك وصلي في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني سمعته يقول صلاة فيه خير من الف فيما سواه الا المسجد الحرام ونذرت جهينة بنت ابي عبيدة رحمه الله ان تصلي في عدة مساجد البصرة فشكت اليه الضعيف والناس والبعد فامرها ان تبرز الى الجبان فتعمل مصلى تجعل امامها حبرا او عودا ثم تصلي فيه ما جعلت على نفسها وسأل عقبة بن عامر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اخته نذرت ان تحج ماشية حاسرة الرأس فامر ان تمشي ما استطاعت وتغطيه وتكفر عن ذلك وان نذرت امرأة ان تصوم في بلد كذا وتمشي اليه ولم تستطع ركبت مع غيرها كذا قيل والظاهر انه لا ينفعها ركوب غيرها معها بل تركب وتكفر بمسكين او ضعفه الا ان كان الذي ركب معها فقيرا له حاجة في الذهاب الى ذلك البلد ورأى صلى الله عليه وسلم امرأة تمشي حافية الرأس والرجلين فقال ما لها فقيل نذرت ان تحج كما ذكر فامرها ان تختمر وتعمل وتركب قيل وعليها ان تطعم مسكينا او مسكينين ونذرت امرأة المشي الى الكعبة فبلغت بعض الطريق فاعيت فركب فسأل ابن عباس فقال لها تستطيعين ان تحجي من قابل وتركي الى مكان ركبته منه وتمشي منه فقالت لا فقال استغفري الله وتوبى اليه ومن نذر ان يطوف عشرة اسابيع فطاف ثلاثة اشواط ومات استوجبه له من يتم له الاسبوع الذي شرع فيه وامام بعده حتى توفي به ومن نذر حجاجا ان يحج عنه ان مات وفي نذر الصبي والعبد والمشرک ما مر في بينهم ولا يمين ولا نذر الجنون وعن عمر رضي الله عنه نذرت في الجاهلية ان اعتكف في المسجد فاخبرت بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اوف به وما ذكره المصنف وما ذكره لا يختص بصلاة ولا بمائة مسجد بل نذر غير الصلاة كالقراءة والاعتكاف والصوم مثل النذر بالصلاة ونذر ما دون مائة ركعة او ما فوقها كنذرهما * وان قال في نذره يوم يقدم فلان لله علي ان افعل

وان قال في نذره يوم يقدم فلان لله علي ان افعل

الصلاة ركعتان لكل مسجد فذلك مائتا ركعة يصليها في مسجد واحد ولو في موضع واحد منه بلا خط لعدد المساجد ولم يكتب بركعة لكل مسجد لحديث المرأة التي ولاته النسب بتحية المسجد اذ هي بالنسبة ركعتان ولو لا ذلك لجازت مائة ركعة في مسجد واحد او في مائة مسجد ركعة بتحية بناء على اجازة النقل بركعة ركعة كما صلى عمر ركعة واحدة في مسجد فقييل له فقال هذه صلاة تجزي وذلك كالوتر بواحدة وذلك كله اذا لم ينو عدد الركعات واذا نوي فله نواه وان نوى ركعة بكل مسجد فلا يجرئه لانه يارزعه ركعتان تحية للمسجد او تتأكد عليه ولحديث المرأة ❦ وقيل يخط عددها ❦ اي عدد المساجد بان يخط قدر مصلاه لا يلزمه صورة المسجد او المحراب ❦ وفي واحد ويصلي فيه ما نذر ❦ ركعتين او اكثر على قدر ما نوى في كل خط وان لم ينو صلى في كل خط ركعتين لانها اقل الصلاة ولا يخطها في غير المسجد بل يذهب الى مسجد يقربه او مسجد من المساجد ويخط فيه بعدد المساجد ويصلي في كل خط ركعتين وكيفية الخط ان يخط خطا مربعا من جوانبه كلها ويجعل فيه بابا ومحرابا ولا يضر عدم تريعه وهذا الخط استحسان لانه لم يأمر صلى الله عليه وسلم المرأة ان تخط فله ان لا يخط وله ايضا ان يخط ويمحوه ويخط اخر ايضا في مكانه وينويه مسجدا اخر او لا يمحوه ولكن بعيد جريده او غيرها في خطه الاول وينوي وما ذكرت اولا اولى من هذا ولا يضر عدم خطه بلا محراب ❦ لما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه امر امرأة نذرت ان تصلي ذلك ❦ المذكور من الصلاة في مائة مسجد ولم تعين المساجد ولا كم تصلي في كل منها ❦ ان تكتفي بمائتي ركعة في واحد ❦ ولم يأمرها ان تخط العدد فذلك تعليل لمجرد ما تضمنه القولان من الصلاة في واحد وهذا توخيص منه صلى الله عليه وسلم وانها لوصلت في مائة مسجد كانت وافية بنذرهما على الاصل ❦ وان عين المساجد ولم يصل فيها اطمع قيل مسكينا او ضعفه كفارة ❦ مخالفة ❦ نذره ❦ ان اراد ان يصلي حيث شاء كما قال ❦ وصلى حيث شاء ❦ في مسجد او غيره كما قيل والواضح عندي انه لا بد من ان يصلي في مسجد ويصح حمل كلام المصنف عليه ويدل على هذا الحمل قول الشيخ والاصل في هذا فيما يوجبه النظر الحديث

وقيل يخط عددها في واحد ويصلي فيه ما نذر ولما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه امر امرأة نذرت ان تصلي ذلك ان تكتفي بمائتي ركعة في واحد وان عين المساجد ولم يصل فيها اطمع قيل مسكينا او ضعفه كفارة نذره وصلى حيث شاء

المتقدم وانما امرها فيه ان تصلي في مسجد ويدل له ايضا حديث ميمونة التي قريبا ان شاء الله وهو اقوى من اثرابي عبيدة رضي الله عنه التي قويا ان شاء الله وقيل لا اطماع عليه وقالت امرأة لئن شفاني الله لاصلين في بيت المقدس فشفاهما وتجهزت للخروج فجاءت ميمونة رضي الله عنها تسلم عليها فاخبرتها فقالت اجلسي وكلي جهازك وصلي في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني سمعته يقول صلاة فيه خير من الف فيما سواه الا المسجد الحرام ونذرت جهينة بنت ابي عبيدة رحمه الله ان تصلي في عدة مساجد البصرة فشكت اليه الضعف والناس والبعد فامرها ان تبرز الى الجبان فتعمل مصلى تجعل امامها حجرا او عودا ثم تصلي فيه ما جعلت على نفسها وسأل عقبة بن عامر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اخيه نذرت ان تحج ماشية حاسرة الرأس فامرته ان تمشي ما استطاعت وتقطعه وتكفر عن ذلك وان نذرت امرأة ان تصوم في بلد كذا وتمشي اليه ولم تستطع ركبت مع غيرها كذا قيل والظاهر انه لا ينفعها ركوب غيرها معها بل تركب وتكفر بمسكين او ضعفه الا ان كان الذي ركب معها فقيرا له حاجة في الذهاب الى ذلك البلد ورأى صلى الله عليه وسلم امرأة تمشي حافية الرأس والرجلين فقال ما لها فقيل نذرت ان تحج كما ذكر فامرها ان تحتمر وتنتعل وتركب قيل وعليها ان تطعم مسكينا او مسكيتين ونذرت امرأة المشي الى الكعبة فلبت بعض الطريق فاعيت فركب فسألت ابن عباس فقال لها استطيعين ان تحجي من قابل وتركي الى مكان ركبت منه وتمشي منه فقالت لا فقال استغفري الله وتوبتي اليه ومن نذر ان يطوف عشرة اسابيع فطاف ثلاثة اشواط ومات استوجبه له من يتم له الاسبوع الذي شرع فيه وامام بعده حتى توفي به ومن نذر حجاجا ان يحج عنه ان مات وفي نذر الصبي والعبد والمشرک ما مر في يمينهم ولا يمين ولا نذر لجنون وعن عمر رضي الله عنه نذرت في الجاهلية ان اعتكف في المسجد فاخبرت بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اوف به وما ذكره المصنف وما ذكره لا يختص بصلاة ولا بمائة مسجد بل نذر غير الصلاة كالقراءة والاعتكاف والصوم مثل النذر بالصلاة ونذر مادون مائة ركعة او ما فوقها كنذرهما وان قال في نذره يوم يقدم فلان لله علي ان افعل

وان قال في نذره يوم يقدم فلان لله علي ان افعل

كذا فقدم ليلا لزمه نذره * وامضاه ليلا * ان اطلق نواه * ولم يرد خصوص
النهار بل ذهل او اراد مطلق الزمان وعم في نواه * وان قيده بوقت معين وهو النهار
لم يلزمه * على المختار وقبل عليه تكفير نذره * وقيل ان قل اذا قدم فلان فله
علي صوم ذلك اليوم فقدم نهارا لم يلزمه * لعدم تبييت النية ولا سيما ان فعل
مفطرا * وهل عليه بدله وهو المختار * لانه لما استحال شرعا على التحقيق انشاء
الصوم من النهار كان كخالف على محال بحيث وتلزمه الكفارة فبدله عوض عما
استحال وتكفير له وتدارك الى فعل ما يشبه نذره لانه ان قدم ليلا فلا صوم بليل
وان قدم نهارا فلا انشاء صوم من نهار الا في رمضان ان بان في اليوم فلم يستحسنوا
الغاء عقده بالكلية فالزموه البذل * اولا قولان * لانه لا يمكنه صوم بليل ولا
انشاء بنهار وصوم بعض النهار لا يكون قرينة الا من قادم من سفر مفطر ومن
طاهرة من حيض او نفاس ومن مقيم من جنون او بالغ او مسلم من شرك وناقض
يومه بلا عمد او بعد وتاب وصام بقيته ونحو ذلك واذا ظن انه يقدم نهارا او شك
وقد نذر او اراد نذر صوم يوم قدومه فله ان يبيت الصوم ويشترط انه اذا وقفت
الشمس او كادت او قبل ذلك ولم يجيء مسافره افطر ان شاء وان جاء قبل ما ذكر
ادام صيامه واجزاه لنذره وان لم يجيء الا بعد الزوال وقد دام على افطاره لم يجزه
الا ان نوى انه يصبح صائما وانه ان جاء في نهاره فذلك صوم نذره * ولا يلزمه
ان قدم ليلا * خلافا لبعض في انه يصوم يوم الليل وان نوى ان يصوم نهار ليلته
التي يقدم فيها لزمه صوم ذلك النهار ان قدم ليلا وذكر بعضهم ان من نذرت انه اذا
كان كذا وكذا فاليوم الذي يكون فيه اصومه ابدا فكان يوم السبت صامته ابدا
فان افطرت سببا لمرض او عيد اعادت يوما بدله وان كان ما نذرت اليه في يوم
العيد صامت ذلك اليوم ابدا في غير العيد وابدلت ما وافق عيدا ومن نذر صيام
يوم ابدا ابدل يوما مكانه اذا افطر فيه لم نذر وان لم يكن لعذر ابدل يوما وكفر
نذره ويصوم ما يأتي وان اصبح جنبيا ولم يعلم اتمه وابدله واذا اعاد افطار الغير عذر
لم يبد تكفيرا واختلاف هل تجزئه نية الابد او يحدد لكل يوم نية وقيل اذا عجز
لمرض او غيره افطر واطعم مسكينا وقيل يبدل ما افطر اذا صح وان قال يارب رد

كذا فقدم ليلا لزمه نذره
ان اطلق نواه وان قيده
بوقت معين وهو النهار
لم يلزمه وقيل ان قل اذا
قدم فلان فله علي صوم
ذلك اليوم فقدم نهارا لم
يلزمه وهل عليه بدله وهو
المختار اولا قولان ولا يلزمه
ان قدم ليلا

علي ما ذهب واصوم شهرين فرده الله عليه ولم يقدر ان يصوم اطعم عشرة او صام
ثلاثة وقيل واحدا عن كل يوم ان لم يتوان عن الصوم وقيل لزمته الكفارة لا
الصوم ويصوم ان قدر وقيل لا وقيل اذا قدر صام ولا اطعم عليه وقيل يطعم
عن كل يوم واحدا واذا اطاق صام وان اطاق وتواني حتى لا يطبق لزمته الكفارة
على كل حال وان نذرت بالصوم في موضع فلم يأذن لها زوجها في الخروج صامت
في بيتها وان بعد الموضع فلتطعم المساكين قدر كراهها ذابا وراجعة وقيل ذاهبة
وان عجزت عن الاطعام صامت عن كل نصف صاع يوما وان نذرت صوم الدهر
ابدلت العيد وكفرت بالنذر وقيل لا بدل ولا تكفير وقيل تبدل فقط وقيل لما
ان تفرط ماشاءت من الايام وتطعم عن كل يوم مسكينا ومن نذر صوما في بلد
فميق عنه صام في بلده وتصدق بقدر اراه كما مر ومن شرع في صوم النذر من
حين لزمه فبان انه لا يقدر فلا عليه واذا اطاق بنى وكذا ان عين اياما وقيل في
ذا انه يطعم ان قدر على الاطعام ومن نذر صوم الجمعات ابدل جمعات رمضان
وقيل لا ومن قل علي ان اصوم شهر الله لم يجزه رمضان وقيل يجزئه ولو قال
تطوعا الا ان نوى شيئا وقيل لا شيء على نذر صوم الدهر وعلى الالتزام فان ترك
اياما ارضى باجرة صائما ومن نذر صوم شهر معين بداه من الملل وان لم يعين
وبدا بالايام صام ثلاثين وعن ابن عباس من نذر حجا فحج الفرض اجزاه وقال
غيره يعيد للنذر وان بدا بالنذر اعاد للفرض وينبغي البدء بالفرض وان نواه بمحجة
اجزئه عند بعض والصحيح انه لا تجزي عن واحد ومن نذر صوم اكثر الايام
صام عشرة او صوم الايام صام سبعة وقيل عشرة ولا شيء على نذر اعظم النذر
او اوفاه او اكمله وان نذر صوم غد فوافق عيدا افطره فقيل يبدله وقيل لا وان حلف
افطره وابدله وقيل عليه الكفارة في الحلف ومن نذر ان يعيق رقبة فلم يجد فصوم
مستابعين وقيل عليه رسالة وفي لزوم كفارة النذر قولان وفي قول الناذر اللهم ان
حنت اطعام عشرة او صومها وقيل صومها ان قدر والا اطعمها وقيل اطعمها او
صوم ثلاثة وقيل يمين رسالة وفي يارب صوم عشرة وقيل سواء وان جمعها فتكفير
واحد ومن نذر ان يصلي ليلة او ليالي صلى ما قدر ثم صلى ما قدر حتى يتم قدره من

وان نذر ان يصلي يوما او اياما فكذلك واختلف في بدل الاوقات التي لا يصلي فيها كالغروب ويحتمل لو حلف في المسئتين والثاني وهو المنذور به الذي هو معصية لا يخفى ان الواضح ان يجعل هذا قبل الحائقة وكذا قوله بعد ذلك اثالث الخ يحرم الوفاء به لقوله صلى الله عليه وسلم لا نذر على عبد في معصية ولا فيما لا يملك كاعتاق عبد غيره او تديره او مكاتبته ولا فيما لا يستطيع كحمل الحجاج على عنقه الى مكة ولا فيما فيه قطيعة رحم هي داخلية في المعصية وخصها بالذكور هويلا لامرها وعليه كفارة اليمين بدله اي بدل ما عقد على نفسه من معصية او مالا يملك او مالا يستطيع او قطيعة رحم وقيل لا وهو المختار في التاج وظاهره هنا اختيار الاول ومن نذر ان يصوم اياما ولياليها او ليالي غيرها اما ان لا يفطر فلا يقدر على يومين ولياليها واما ان يفطر بعض الليل فليس صوم الليلة تاما صام الايام وابدل الليالي اياما اي ابدل صوم الليالي التي نذر صومها بصوم ايام على عددها على جهة الوفاء بالنذر لكن بالتعويض عما نذر لما استحال شرعا صوم الليل فانه اذا كان الليل كان غير صائم ولو امسك عن الاكل ونحوه ونوى الصوم وقيل ايامه فقط ولا بدله عليه في عدد الليالي اياما وقيل يبدلها كفارة يمين اي يصوم عدد الليالي اياما لا على جهة الوفاء بالنذر او الوفاء بعوضه حين استحال بل على جهة التكفير عن نذر لا يطبق الوفاء به على طريق الخنث في اليمين التي تستحيل او على طريق التكفير عن المعصية لان صوم الليل معصية وقيل لا صوم عليه في الايام ولا بدل ليال لانه نذر اشتغل على معصية وهي الوصال وان نذر صوم ليال وجدها فعلى القول الاول يصوم عددها اياما على جهة الوفاء بالنذر لكن بعوضه لما استحال بعينه وعلى الثاني لا صوم عليه وكذا على الرابع واما على الثالث فيصوم عددها اياما على طريق التكفير على نذر لا يجوز كالحث في اليمين او كالتكفير عن معصية لان صوم الليل معصية وكذا الخلاف في نذر صوم العيد او ايام الحيض او النفاس وان نذر مشرك طاعة كاعتكاف او صوم ولم يوف به حتى اسلم فقبل يوفي به لانه صلى الله عليه وسلم امر عمر رضي الله عنه بعد اسلامه بوفاء باعتكاف نذره قبل الاسلام لان المشرك

والثاني يحرم الوفاء به لقوله صلى الله عليه وسلم لا نذر على عبد في معصية ولا فيما لا يملك ولا فيما لا يستطيع ولا فيما فيه قطيعة رحم وعليه كفارة اليمين بدله وقيل لا ومن نذر ان يصوم اياما ولياليها صام الايام وابدل الليالي اياما وقيل ايامه فقط ولا عليه وقيل يبدلها كفارة يمين

مكلف في حال شركة بالوفاء بالنذر وسائر الاوامر والنواهي كما كلف بكلمة الشهادة فنذره في حال لا ينفعه فيه عمله لا يسقط عنه الوفاء به وانما يسقط عنه الاسلام المطالبة بما فاتته من الفرائض ويسقط عنه الاثم لاطاعة نواها وارسل وقتها ولم يحده وانما يسقط لو حد وقتا او شيئا مخصوصا وفاته ذلك قبل الاسلام وقيل لا يجب الوفاء به لانه نذره حالا لا ينفعه فيه وسقط عنه باسلامه تكاليف الطاعة الاماياتي وان الامر في الحديث للندب وان الاسلام فسخ كل عقد قبل الاسلام الا ما خص كعقد بيع غير ربا وكعقد نكاح جائز في ذاته خالطه مالا يجوز شرعا وجاز في دين مشرك كشهادة مشركين وان نذر طفل فبلغ او عبد فعتق او لم يعتق فغلب الخلاف السابق فيما اذا حلفا وحاشا بعد بلوغ او عتق او حث قبل عتق وان نذرت امرأة صيام ايام محدود فحاضت بعد صيام بعضها فقبل لا كفارة عليها ولا وفاء لان صومها في الحيض معصية وقيل عليها الكفارة وان نذرت صوم العيد حرم وصامت غيره وقيل لا صوم عليها ولا كفارة وقيل ازمته ومن قات على صوم هذه السنة فقبل عليها صوم ما بقي بلا بدل عيد وايام حيض والطواف حبا وخلاف السنة فن نذره طاف قائما وقيل بطواف قائما اسبوعين وقيل يكفر ولا طواف عليه ان عجز قال ابن بركة من نذر بصدقة ماله جميعا فلا عليه ولا كفارة لانه نذر بمعصية الخ ولذا ونحوه لم يلزم بعضهم حاله ان يخرج عشرة ولا شيئا منه ومن قال اللهم ان وقعت بيدي مائة درهم ونوى ولو حراما او ارسل اصم شهرا فسرقتها لزمه اطعام عشرة او صوم عشرة الا ان قال حلالا وان قال ان فعل الله كذا وكذا اعطى رجلا ماله كله او تصدق به او اعطاه غنيا او ذميا فعليه الوفاء الا ان اراد بذلك رياء لانه معصية ويكفر نذره وان اراد به الحيف على الوارث فكالرياء وكذا ان اراده على بعض اولاده لزمه ان يسوي ويكفر نذره والثالث وهو المنذور به الذي هو مباح لا يجب الوفاء به وان نذره مع طاعة لزمه الوفاء بها لانه وان نذر مباحا فيه منفعة لغيره ولم ينو طاعة لزمه الوفاء به كمن نذر ان يصوم شهرا ولا يتكلم وصام وتكلم ولا تكفير عليه وقيل نذر ترك الكلام معصية وقيل يطعم مسكينا او ضعفه تكفيرا لتكلمه كله وقيل

والثالث لا يجب الوفاء به كمن نذر ان يصوم شهرا ولا يتكلم تكلم ولا عليه وقيل يطعم مسكينا او ضعفه

يكفر لكل يوم تكلم فيه بصوم يوم والرابع وهو المنذور به المكروه الاحسن ان يتركه ويترك نذره وان وفي به فلا عليه وحديث انه لا نذر فيما ليس طاعة يوجب لاوفاء عليه ولا تكفير واذا نذر ما هو طاعة بالنية لكنه لم ينوها فان كان فيه حق مخلوق مثل ان ينذر ان يعطي لقائل كذا وكذا ولم ينو التقرب الى الله لزمه الوفاء به وقيل لا والله اعلم وهو الموفق المعين

كتاب الثامن في الذبائح

جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة اي تقس مذبوحة او ذابة مذبوحة وجائر اطلاق الذابة على الطائر والذبح الذكاة والذكاة لغة اشق وشرعا ما يد كره المصنف **بمد** والاصل فيها قوله تعالى حرمت عليكم الميتة **ب** وجه كونه اصلا ان الميتة خلاف المذبوح فتحرى بها يتعين التحليل في المذبوح وهي مفارقة الروح من غير تد كية وفي المصباح الميتة في عرف الشرع **ب** هي مامت **ب** اي **ب** من محلل الاكل حتف انفه غير ستمك او جراد **ب** او قتل على هيئة غير مشروعة اما في الفاعل او المفعول فما ذبح لصنم او في الاحرام او لم يقطع منه الحلقوم او من حيوان الحرم ميتة وكذا ذبح مالا يؤكل لا يفيد الحل ولا الطهارة ويستثنى من ذلك للحل ما فيه نص واراد بقوله او في الاحرام ما اذا كان المذبوح من الصيد والمراد بحتف الانف هنا الموت بلا فعل احد واما في اللغة فالميتة يطلق على ما ذبح او نحر ذبحا او نحر غير شرعي او شرعا او قتل بتوع قتل او فارق الروح بلا فعل احد وهو الاصل فيها ويطلق فيها ايضا على خصوص ما لم يذبح او ينحر ومقابل ما ذبح او نحر ولو ذبحا او نحر غير شرعي والموت عند السعد عدم الحياة عما من شأنه الحياة وهو عندي ضعيف لصدقه عما ولد ميتا وعند السيد عدم الحياة عن اتصف بها وهو الظاهر وخرج بقول صاحب المصباح على هيئة غير مشروعة قول المصنف **ب** او يخفق **ب** اي بشد على العنق ولو بنفسها يجبد او التواء قال بعض المنخنة ما منع عنها النفس بحبل وشبهه **ب** او ضرب **ب** بحجر او خشب او غيرها **ب** او سقوط في هوة كبير **ب** اي مثل بئر **ب** او من كجل **ب** من المواضع العالية **ب** او بنطح **ب** من اخرله **ب** او افتراس سبع **ب** الفرس باسكان الراء القتل والفريس القتل واقتربه اصطاده

كتاب الثامن

في الذبائح

والاصل فيها قوله تعالى حرمت عليكم الميتة هي مامات من محلل الاكل حتف انفه غير ستمك او جراد او يخفق او ضرب او سقوط في هوة كبير او من كجل او بنطح او افتراس سبع

ب او ذبح لغير الله وان **ب** كان الذبح **ب** بمسلم **ب** اي موحد كذبح مسلم لصنم و لمن يعتقد فيه خيرا او لغير ذلك **ب** ان لم تدرك حياته **ب** تصریح بان تد كية ما ذبح على النصب تحله **ب** وذكاته بمشروع **ب** هو ما يذكي به من حديد ونحوه وهذا الشرط راجع للجميع فاذا ادركت حياة المنخنة او المضروبة او الساقطة او المنطوحة او المفترسة او ما ذبح لغير الله وذبحت او نحرحت حلت وتذبح المحورة او المذبوحة لغير الله في غير الموضع الاول والذبح لغير الله انما هو مثل ضربها وخنقها وغيرها وكذا النحر لغيره ولو بمسلم بمحيد في موضع الذبح او النحر فلا يضر ذبحها او نحرها ثانيا وكذا الاستثناء في الآية راجع لجميع ما ذكر فان الاستثناء بعد متعدد بعاطف غير مرتب راجع للجميع عند الجمهور وبه قال اكثر اصحابنا اي عبدة وغيره وهو قول ابن عباس في رواية عكرمة وقيل هو في الآية راجع الاخير وهو ما اكل السبع فما قبله لا يحله الذبح والنحر مع ادراك حياته وزعم مالك ان الاستثناء منقطع اي لكن ما ادركتم ذكاته من غير ذلك حل لكم واما من ذلك فلا يحل بذكاة ولو ادركت حياته الا ان رجي ان لا يموت بذلك وان ايس من حياته لم يحل بذكاة ويرده ان الذكاة شرعت فيما كان حيا لانها ازهاق الروح بنحو حديد في منحر او مذبح فاذا ادركت حية ونحرحت او ذبحت فقد ازهاق روحها بذلك لا بما سبق من ذبح لغير الله او يخفق او بما بعده ويرده ايضا انه لو كان الامر كما قيل لكن ما لم يؤيس من حياته من ذلك لا يحل بالذكاة لان الآية لم تخص في الاستثناء التي لم ينش من حياتها من التي استأمنها لكنه اعتبر الحياة التي ينش من بقاءها من ذلك كلا حياة فما منفعة الذبح ويرده ما ذكرنا من شرع الذكاة فيما هو حي ويرده ايضا انه لو ايس من حياة مريضة لشدة مرضها ومشارقتها القوت لصح تداركها بالذكاة فتحل ويرده ايضا انه لو قتل في انبساط ما يموت به كشق بطن او مصران ومات وارثه قبله لورثه هذا المشقوق البطن او المصران لانه محكوم عليه بحكم الحياة فكذلك تلك الذابة هي حية فليحكم عليها بحكم الذابة التي لم يصيبها ذلك وذكر بعض المالكية ان التي تقطعت قبلها الذكاة فيها فلا يجوز اكلها وهو كذلك عندنا وان التي لم تقطع وايس من حياتها قد حكي الباجي وغيره فيها

او ذبح لغير الله وان بمسلم
ان لم تدرك حياته وذكاته
بمشروع

قولين احدهما انها تذكي فتؤكل والآخر في انها لا تذكي فلا تؤكل والاول هو المشهور وان
الباجي قال المقاتل المتفق عليها انقطاع النخاع وانتشار الدماغ وفري الاوداج وانتقاب
المصران وانتشار الحشوة واختلاف في اندقاق العنق من غير قطع النخاع واشتقاق الودج
والحيوان المشروط ذكاته اما مقدور عليه اولا فالاول انما يحل بتذكية شرعية وقوله
في حنجرة اولية تأكيد او بيان لانه داخل في قوله بتذكية شرعية الحنجرة الحلقوم واللبة
موضع النحر اسفل العنق وسن في الابل النحر وفي الغنم والطير الذبح وفي البقر الوجهان
اتفاقا يبحث فيه بان منهم من قال السنة في البقر الذبح وان نحرها لا يجوز كما
ذكره العماني المسمى بالمصنف قل احتج من قل ذلك بقوله تعالى ان الله يامركم
ان تذبحوا بقرة وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسخ لكن يرد على قائل ذلك ما ثبت
من قوله صلى الله عليه وسلم انه نحر الابل والبقر وذبح النخاع ورواية جابر بن عبد الله
نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبع والبقرة عن سبع
غير انه يحتمل ان يقدروا ذبحنا البقرة عن سبع فيكون من باب قوله تبوؤا الدار
والايمان وقوله علفيتها تبا وما باردا فيؤخذ جواز ذبح البقر من الآية وجواز نحرها
من الحديث الاول وكأنه توهم ان الاتفاق في كلام الشيخ قد تسلط على قوله
والبقر يجوز فيها الذبح والنحر وانما تسلط على ما قبل قوله هذا اما قوله هذا فتستأنف
ويجاب بان قوله وفي البقر الوجهان معترض في حكم المستأنف مبتدأ وخبر لا معطوف
على معولي سن وقوله اتفاقا راجع الى ما قبله وذكر ابو العباس احمد ان السنة
في جميع الحيوان الذبح ما خلا الجمل فالسنة فيه النحر واستحب كثير منهم ذبح
البقر واما الحمار والفرس والبغل على القول بجواز اكلها او بكرهه فتذبح او تنحر
ومن اجازه جابر بن زيد والحسن وكذلك السباع كالاسد والذئب على القول
بجوازها وكرهتها وظاهر قول الشيخ ان الذكاة في بهيمة الانعام نحر وذبح وان
من سنة الطير والغنم الذبح والابل النحر الاتفاق على جواز نحر الغنم والطير وذبح
الابل مع انه لا اتفاق على ذلك ومراده رحمه الله بقوله نحر وذبح التوزيع اي نحر
فيما ينحر وذبح فيما يذبح وقد بين بعد ذلك ما يذبح وما ينحر وأشار بالتبعية
في قوله من سنة الطير والغنم الذبح الى سنة اخرى هي النحر او الطعن اذا لم تكن

والحيوان المشروط ذكاته
اما مقدور عليه اولا
فالاول انما يحل بتذكية
شرعية في حنجرة اولية
وسن في الابل النحر وفي
الغنم والطير الذبح وفي
البقر الوجهان اتفاقا

مقدورا عليها الا بالنحر اولا بالصيد من بعيد او قريب بمحيد او كلب معلم او
ما يجوز به الصيد وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم ان للانعام اوبد كاوبد الوحش
فاصنعوا باوبدها ما تصنعون بالوحش والاوبد الذوافر والى سنة اخرى هي
تجويد ذبحها بلا تعذيب اذ لو قلنا ان السنة الاخرى هي النحر لافادت العبارة
الاتفاق على جوازه في الغنم والطير وهل يؤكل ان نحر ما يذبح كعكسه
وهو ان يذبح ما ينحر وهذا القول هو المختار اولا قولان ثالثهما الابل
تنحر فان ذبحت لم تؤكل والبقر والغنم تدبح فان نحرته لم تؤكل واربعا جواز
اكل الابل ان ذبحت دون غيرها ان نحر وكره بعضهم نحر الشاة قائمة بلا نحرها
قاعدة مالا دم فيه لا يحتاج في اكله الى تذكية وما عدا الميتة والحزير
يجوز اكله مطلقا وان لم يكن له مخالب ولم يمد اولا مطلقا اقول وجاز الكل
من الذبح والنحر فيما ينحر او يذبح ضرورة اجماعا مثل ان يستطاع نحر
دابة دون ذبحها او بالعكس وفي هذا دليل على جواز ذلك ايضا في غير الضرورة
وانه لا تحرم به الدابة ولو كان لا يجوز في غير الضرورة وانه في غير الضرورة لا تحل
به الدابة لم يحز في الضرورة الا ان اضطر الى ميتة ولما حلت بذلك بدون ان
يضطر الى ميتة علم ان ذكر النحر في الابل انما هو على سبيل ترجيح لانه امرع
في قوتها لا على سبيل الوجوب ولما كانت البقرين الابل والغنم ورد فيها الذبح
والنحر على حد سواء ولما سهل امر الشاة ورد ذبحها فلم يمتنع نحرها وعرفت
الذكاة ذكاة الحيوان المقدور عليه اما غير المقدور عليه كالصيد والبعير والبقرة
والشاة الموحشات التي لا تطاق لشدها وقتلها او هروها فتطعن كما وجد بنية
الذكاة فان قدر عليها بعد طعنها كذلك وادركت حبة نحرته او ذبحت وكذا
ما صيد بحيوان او سلاح وان فاتت بذلك قبل ان تذبح او تنحر حلت بقطع الحلقوم
وهو مخرج النفس وهو ايض خشن صلب والمري مجرى الطعام والشراب
وهو لحم احمر ملتصق بالحلقوم طولا وهو يفتح الميم كسر الراء واسكان الياء بعدها
همزة وان وجد في بعض نسخ المصنف المري بدون همزة فقد قلبت همزة ياء وادغم
الياء فيها كما يقال النبي بوزن الكريم والنبي بوزن العلي والودجين بفتح الواو والدال

وهل يؤكل ان نحر
ما يذبح كعكسه وهو
المختار اولا قولان وجاز
الكل لضرورة اجماعا
وعرفت الذكاة بقطع
الحلقوم والمري والودجين

وهما مرة في ممدودان في صفحتي التي قال صلى الله عليه وسلم اذا اتيت على المري والودجين والحلقوم فدمع حتى تبرداي حتى تموت وفي رواية افرا الوداج والمري وارج البيهية اي دعها حتى تموت شبه نزع القصبه عنها بتركها تستريح او معنى ارحها احسن ذبحها بتجويد اشفرة وتحديد ما وتجريدها عن الفلل والاسراع باليد بقوة او معنى ارحها افقطع حلقومها لانه اذا لم يقطع عذبتها وعلى هذا يكون عطف سابق على لاحق وان قلت فعلى الوجهين قبل هذا م يؤخذ قطعه قلت من الحديث الاول وغيره ويؤخذ ايضا بالالزام فان قطع الحلقوم لنهييه عن الذبح من تحت ومن قوله ارح البيهية فان ترك الحلقوم معذب لما فاذا فسرا رح باجد الشفرة وحددها واسرع له لمة التخفيف فكيف لا يخفف عليها بقطع الحلقوم ومن خالف امر الشريعة في الذكاة فسدت ولم تحمل الحديث عائشة من عمل عماليس عليه امرنا هذا فهو رد * بمجدد * يخرج للكليل * لاسن * وهي واحدة اسنان القم * او ظفر * هو واحد الاظفار يضم فاسكان وبضمتين وبكسر فاسكان والاخير شاذ اي لا يجوز الذبح بالسنان او الظفر منزوعين او غير منزوعين وفي رواية عنه صلى الله عليه وسلم ان السن العظم والظفر مدي الحبشة * مع الذكر * الله * والابراد * تركها حتى يتيقن موتها يقال برد اي مات وابرده قتله ويجوز كون المحزة للدخول اي دخل في بردها اي موتها او للتصيير اي صيرها باردة اي ميتة والمشهور عند المالكية ان لا يشترط قطع المري والصحيح اشتراطه وهو مد هنا معشر الاباضية الوهبة * واذا قطع غير الودجين * ولم يقطعا او قطع احدهما مع غيره * عذبت وحرمت ونهي عن ذلك * وكذا حرمت ان قطع الودجان والحلقوم وبقي المري او بعضه ورخص في ذلك كله ان يزداد ذبح ما لم يذبح * ورخص في اكلها * ان قطع الحلقوم والودجان والمري * وبقيت القشرة السفلى من المري * وهي الطبقة السفلى كلها ما يلي الطعام والشراب وما يلي التي * وقبل ان قطع مريها فتركت حتى تفسدت ان لم يقطع احد الودجين * ورخص ان قطع الحلقوم واحد الودجين والمري الا القشرة السفلى وفي ترتيب الاقط لالامة الحاج يوسف بن حمو وسألته عن الشاة والثور يذبحان فتبقى بعض الوداج او بعض حلقهما قل يؤكلان قال نعم

بمجدد لاسن او ظفر مع الذكروا لابراد واذا قطع غير الودجين عذبت وحرمت ونهي عن ذلك ورخص في اكلها بقيت القشرة السفلى من المري وقيل ان قطع مريها فتركت حتى ماتت فسدت ان لم يقطع احد الودجين

وقيل اذا قطع من المري قدر شقاق الرجل اجزا وقال الامام ابو اله بناس احمد رضي الله عنه الذبح قطع الحلق والحلقوم وفري الوداج وان كان ترك الوداج لا يجرم شيئا وانما ينظر في ذلك الى الحلق والحلقوم فان بقي منها شيء فلا تؤكل اه وهو قريب من قول بعض قومنا انه يشترط قطع الحلق والحلقوم فقط وزعم بعض انه لا يشترط الا قطع الودجين فحمل بقطعهما ولو لم يقطع الحلق ولا الحلقوم وان قلت كيف القول باجزاء قطع الحلق والحلقوم فقط والقول باجزاء قطع الودجين فقط والقول باجزاء قطع احدهما مع الحلق والحلقوم قلت له له ساع لهم الخلاف مع ان ذلك مأثور به في الحديث من حيث حمل الحديث على الارشاد الى المصلحة والرفق على الدابة فانه يسهل موتها يجمع ذلك ويسرع ولم يحملوه كله على الوجوب فمن اوجب قطع الحلق والحلقوم فقط اعتبر قطع النفس والاكل والشرب وهن مادة الحياة فلا تصح الحياة مع عدمهن ومن اوجب قطع الودجين فقط اعتبر ان تلك المجاري الثلاثة تنسد بقطعهما ومن اوجب قطع الحلق والحلقوم واحد الودجين جمع بين ذلك ومن اوجب السكل واعني ظاهر الحديث وهو الراجع وقد يوجه ايضا القول باغتفار بقاء ودج واحد مع قطع الحلق والحلقوم والودج الاخر باعتبار الاكثر والغناء الاقل واعتبار انه لاحكمه للاقل كما هو وجه جوازها اذا بقيت القشرة السفلى من المري ووجه الاكتفاء بقطع مثل شقاق الرجل من المري مع قطع الحلق كله فقط او مع الودجين الاخذ باوائل الاسماء في قطع المري ووجه تصحيح وجوب ذلك كله حديثه صلى الله عليه وسلم افرا الوداج والمري وارج البيهية والامر للوجوب وكذا نهيه عن ترك الوداج فالنهي للتحريم الا بقربة ولا قرينة هنا وانه يعمل ذلك فما خالفه فهو رد وانه قال اذا اتيت على المري الخ فظاهره ان الذكاة تتم بالاتيان على ذلك كله والمشهور انه لا بد من قطع الوداج والحلق والحلقوم وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن شريطة الشيطان وفسرت بانها التي لم تقطع اوداجها * وان نحر البعير * او غيره * ولم يقطع حلقه * مريته * ولا حلقومه * او قطع احدهما دون الآخر * فسد ويجوز بدونه * اي بدون القطع سواء انحر في محلهما ولم يقطعهما ام اسفل ولو فيها يذبح حكم النحر واز ذلك

وان نحر البعير ولم يقطع حلقه ولا حلقومه فسد ويجوز بدونه

﴿ لا كذب ﴾ ﴿ حكمة ﴾ ذبح وكرهت ان ذبحت ﴿ دابة ﴾ ورجعت حنجرتها لما يلي المنحر ﴿ بان وقع الذبح بين الحنجرة والرأس والمنحر موضع النحر اسفل الحلق والحلقوم فقد ترك الحنجرة لتلك الجهة وفي النسخة يلي النحر بلا ميم اي موضع النحر ﴾ لا بفساد لجواز قطع الحلق والحلقوم من اصلها ﴿ مما يلي الجسد ﴾ او وسطها ﴿ كما جاز قطعها من اخرها مما يلي الرأس فمعنى امره صلى الله عليه وسلم بقطعها فصلها في ذاتها بان يوقع القطع فيها او فصلها عن الجسد بان يفصلا كليهما الى الرأس او الى الجسد وان الحكم واحد كما ان من قطع من اصابع اليد او من المكف او من الذراع او من الكتف او من وسط المكف او وسط الذراع او وسط العنق حكمة واحدة وهو لزوم نصف الدية وفي التاج كل الرقبة مذبح من الرأس الى استفرغها من اسفل والذي في القاموس الحنجرة الحلقوم والمشهور ان الحلقوم مجرى النفس وهو الحلق ويطلق ايضا على رأسه الذي يلي الرأس وهو ضخم والظاهر ان المصنف اراد بالحنجرة فيما مضى الحلق كله اذ قال في حنجرة ولبة وان اراد رأس الحلق فالمراد ان الذبح فيه افضل وانه السنة ويجوز في غيره من الحلق والظاهر انه اراد بها رأس الحلق مما يلي الرأس فيقطع بعضه الى الرأس وبعضه الى العنق وان هذا افضل وانه ان قطعت الى الرأس كلها ووقع الذبح فيما دونها من العنق جاز وظاهر كلام التاج انه ان فصل الحلق كله الى الرأس او الى الجسد ولم يقطع بعضه لم تحرم على قول والصحيح الفساد وعبرة بعضهم بجوز الذبح فيما رد الحيان ﴿ والنحر ﴾ جائز ﴿ في المنحر ﴾ كله اللبة وما يليها الى اخر الحلق ﴿ واللبة ﴾ عطف خاص على عام او عطف مغاير ان اراد بالمنحر ما عدا اللبة ﴿ ويفسدها ذبح من قفا ﴾ او بجانب ﴿ وان بخطا ﴾ منه لا بتحريكها وان قطع اعضاء الذكاة ويان الخطا ان يتوهم ان ذلك قدام لا قفا للظلمة او ضعف بصره وحسنه او نحو ذلك ﴿ وان تعمد المعتاد فانقلب المومني للقفا بتحريكها اكلت وان تعمد ﴾ ان وصل اعضاء الذكاة فقطعها واختير اعادة الذبح في الموضع الآخر من المنحر وقيل ان تعمد الذبح من القفا فله ان ادرك حياتها ان يعيده من المنحر في الموضع الآخر منه ﴿ وان تعمد مذبحا فقاط فصادف القفا ﴾ لظلمة او

لا كذب وكرهت ان ذبحت ورجعت حنجرتها لما يلي المنحر لا بفساد لجواز قطع الحلق والحلقوم من اصلها او وسطها والنحر في المنحر واللبة ويفسدها ذبح من قفا وان بخطا وان تعمد المعتاد فانقلب المومني للقفا بتحريكها اكلت وان تعمد مذبحا فقاط فصادف القفا

ضعف بصر او ذهول ﴿ فرجعت المومني للمذبح باختناسا فذبحها منه لم تفسد وكره ادخال حديد من تحت الحلق ﴾ والودجين اراد به المريء تسمية لاحد المتجاورين باسم الآخر او اراد به حقيقة الحلق فان ماتحت الشيء تحت ما تحت الشيء ﴿ وقطع اعضاء الذكاة ﴾ وهي الودجان والحلق والمريء على الخلاف السابق ﴿ الى فوق للنهي عنه ﴾ لان فيه زيادة الادخال ﴿ بلا تحريم ﴾ للذبيحة وقبل به ﴿ وفيه ﴾ اي في ما ذكر من الادخال والقطع ﴿ ايضا ﴾ اي مع وجود قطع اعضاء الذكاة ﴿ قطع الاعضاء من جهة اللبة ﴾ والمنحر كما هو المطلوب ﴿ لا القفا ﴾ كما هو المحذور وذلك تأكيده لعدم التحريم كانه قال لا تحرم بالقطع الى فوق ولونهي عنه لان فيه مع قطع اعضاء الذكاة كون اقطع من جهة اللبة والمنحر ويجوز رجوع الماء في فيه الى قطع اعضاء الذكاة الى فوق فقط لانه يستلزم الادخال من تحت الحلق ويجوز ان يكون هاء فيه عائدة للنهي والمعنى ان في النهي عن اقطع الى فوق بياناً لشيء لا بد منه في ماهية الذكاة وهو من ماهيتها وهو كون اقطع من الجهة التي تلي الارض من العنق اذا وقف الحيوان او قعد فذلك ايضا جهة اللبة ومقابلها ما يلي السماء وهو القفا وهذا التفسير اضرب ﴿ وان بقي لحم فوق الحلقوم بينه وبين الجلد ﴾ في هذه الصورة التي هي القطع الى فوق ويحتل ان يكون هذا استثناء لصورة اخرى هي ان يدخل الحديد تحت الجلد واللحم ويذبح الى اسفل كما هو المطلوب واكنه خالف بادخاله تحتها فلم يقطعها ﴿ فسدت ﴾ فان ادخل وقطع لاسفل ولم يترك لحماً فوق الحديد بينها وبين الجلد لم تفسد ﴿ ونهي عن الخزل وهو الادخال المذكور ﴾ مع القطع الى فوق او اسفل وفي التاج ومن قطع الاوداج واللحم فادخل السكين من تحت الحلقوم وقطعه اكلت وكذا ان قطع ودجا واحداً واللحم وفعل ما ذكر وقال ابو الحواري ان ادخل المذبة ثم رفعها حتى قطع فلا يأكلها وان ادخلها تحت الحلقوم ثم رفعها فقطع الاوداج فان اعاد السكين فاجراها على الحلق ثم تحركت اكلت ﴿ وعن الترداد ﴾ بفتح التاء وقيل بالكسر شدوذا مثل التبيان ﴿ وهو الذبح بكيلة وعن الوخر وهو ﴾ هنا الطعن برأس الحديدية في رقبة بعد الذبح وعن النخع وهو ﴿ هنا ﴾ كسر

فرجعت المومني للمذبح باختناسا فذبحها منه لم تفسد وكره ادخال حديد من تحت الحلق وقطع اعضاء الذكاة الى فوق للنهي عنه بلا تحريم وفيه ايضا قطع الاعضاء من جهة اللبة لا القفا وان بقي لحم فوق الحلقوم بينه وبين الجلد فسدت ونهي عن الخزل وهو الادخال المذكور وعن الترداد وهو الذبح بكيلة وعن الوخر وهو الطعن برأس الحديدية في رقبة بعد الذبح وعن النخع وهو كسر

الرقبة * بعد الذبح * وحرمت بالآخرين * الوخر والنخع * لا بالاولين *
 الخزل والترداد * وان ابان * فصل * رأسها * اي وكهرت بالاولين الذبيحة
 * عنده * اي الذبح * فسدت ان تعمد * لما فيه من التعذيب ومشهور
 المالكبة عدم الفساد والصحيح الفساد وهو مذهب اصحابنا ووجهه ما تقدم من
 التعذيب والزيادة المستغرقة من اعضاء الذكاة فكأنها ماتت بغير الذبح فحرمت فان
 الاصل في الذبح قطع اعضاء الذكاة فقط والزيادة عليها غير ذبح لانقضاء اعضاء
 الذكاة فهي قتل لا ذبح فتحرمت بها لكن رخص الشرع ان لا تحرم بالزيادة اذ لم يحرم
 في ذلك حدا فاذا قطع الكل وفصل الرأس او لم يبق الا الجلد حرمت لان ذلك
 قتل لا خفاء فيه وزيادة عن الذبح واضحة لاشبهة فيها ومن وجه التحريم ايضا ان
 فصل الرأس ليس عليه امره صلى الله عليه وسلم فهو رد تفسد به الذكاة وقيل ان
 بقيت الجلدة لم تحرم وان ادركت حياتها بعد الفصل الذي تحرم به فليل يجوز ان
 يعيد ذبحها او نحرها وقيل لا يجوز لان الفصل الاول وقع على نية الذبح فلو قطع
 احد رأس بهيمة بلا نية ذبح لصح له ذبحها او نحرها بعد * والا فقولان * ثالثها
 ان تؤكل غير رأسها وهو مذهب هاشم من اصحابنا المشاركة وجه التحريم ما تقدم
 في العمدة ووجه الحل الترخيص لعدم العمدة وانه امر الذابح بتحديد ما يذبح به
 ما قدر وامر بالتعمد به جدا وبالاشرع لتستريح فكانت الابانة متولدة عما امر به
 لاعن عمد فعذر فان بقيت الجلدة فقولان وان بقي لحم معها حلت ولا يخفى ان ابانة
 الرأس هذه غير النخع وانها الابانة بالموسى عند الذبح وان النخع كسرهما بعد
 الذبح لا ابانة وفي التاج البضع قطع الرأس عمدا وان سبقته الشفرة فقطع فلا
 بأس وان ابن عمر يجمع رجل له شاة فقال بئعها بئعها الله جروها برجلها الربيع ان
 تعمد فلا تؤكل وان سبق السكين اكلت وظاهره انها واحد والمراد هنامغايرتها
 كما رأيت واقول الذي يظهر لي ان النخع المنهي عنه في الحديث المبالة في الذبح
 حتي يضل النخاع يضم النون وفتحها وكسرها وهو الخيط الابيض في جوف الفقار
 ينحدر من الدماغ ويتشعب منه شعب في الجسم فيكون مكروها لا تحرم به الذبيحة
 فالنهي عنه للكرهية او للتحريم غير انه لا تحرم به الذبيحة * ولا يصح الذبح ان

الرقبة وحرمت بالآخرين
 لا بالاولين وان ابان
 رأسها عنده فسدت ان
 تعمد والا فقولان ولا
 يصح الذبح ان

استوعب * استقصى * كذب * اي مثل ذنب * منحرا * وهو موضع الذبح
 كاه * وصح عكسه * وهو عدم الاستيعاب بان بقي شيء من منحرها فيجوز
 ذبحها فيه فتو كل ان وجدت حية والذي يصح هو الذبح ولكن اسند الصحة الى
 العكس لانه سبب الذبح وبه يكون الذبح * وصح * الكل * اي ماشاء
 من الذبح والنحر المدلول عليه بالمقال او بلفظ المنحر قبله او بالسياق * ان سلم
 المنحر * اراد الموضع الذي ينحر فيه وهو اسفل العنق مما يلي الجسد فهو غير
 المنحر المذكور فقد اراد بالمعرفة غير ما اراد بالنكرة ولا ضير به لجوازه عند القرينة
 وهي هنا السياق السابق والسياق اللاحق وهو قوله * وبقي شيء * من مذبجها *
 ويجوز ان يريد بالعكس النحر اي ان استوعب كذب مواضع الذبح لم يصح
 الذبح وصح النحر لسلامة المنحر والمنحر ايضا على هذا الوجه المذبح وهو غير المنحر
 المذكور ثانيا وجامع ذلك وغيره ان يقال اذا عدم المنحر والمذبح كلاهما جيمابا كل
 او قطع او غيرها لم تحل بذكاة وان بقي ما يقع فيه الذبح او النحر ولو قليلا حل بها
 ولو عدم من فوق واسفل وبقي الوسط او عدم من فوق وبقي اسفل او بقيت
 بقايا منفصلة بموضع ما عدم فله الذبح او النحر فيما شاء من البقايا * وجوز ذبح
 كديك * ونعامة وجل * من عنقه ان اكل رأسه * او اصاب بما اذبه كقطع
 * وادركت حياته * وذلك في كل ما اكلت رأسه وبقي له عنق يذبح فيه وكل
 ما جاز ذبحه يجوز نحره فيجوز نحر هذا الذي اكلت رأسه ايضا وعن محمد بن محبوب
 من ذبح شاة فابان رأسها بلا ان يتعمد فلا بأس وان قطع رأسها ونسي ان يذكر
 اسم الله عليها فليعد الذبح اسفل من ذلك فان تحركت بعد الذبح الاخير اكلت
 * وصح ذبح ذات رأسين من احدها * وذات رؤس من احدها اي عنق احدها
 او عنق احدها او من اسفل احدها او احدها والمعنى واحد فحذف المضاف او
 الهاء للعنقين المدلول عليهما بذكر الرأسين * ان ماتت به * والا ذبحت من اخر
 وفي التاج انه ان كان لها رأسان قد نحت من احدها وغلب الظن انها تموت به
 فله لا يجزي اه وكأنه اراد وجوب ذبحها منها معا وفي بعض النكسب الوقف
 * ومن ذبح شاة * او غيرها * وامسكها * بيده والظاهر ان الامساك بغير

استوعب كذب منحرا
 وصح عكسه والكل ان
 سلم المنحر وبقي شيء من
 مذبجها وجوز ذبح كديك
 من عنقه ان اكل رأسه
 وادركت حياته وصح ذبح
 ذات رأسين من احدها
 ان ماتت به ومن ذبح
 شاة وامسكها

اليدين كذلك * حتى ماتت فسدت ان لم تتحرك بعد اطلاقها * سواء كانت مريضة ام لا وكذا ان لم يمسكها ولم تتحرك ووجه ذلك انها لعلها قد ماتت قبل الذبح فان تحركت بعد وقوع الذبح وقبل تمامه حلت ان سكن تحركها بعد الاتيان على اعضاء الذكاة او معها على الخلاف السابق في القدر المجزي من الذبح وقيل حلت بعد الشروع في الذبح مطلقا ولو سكن تحركها قبل تمام القدر المجزي واذا لم يتيقن حياتها بعد الشروع فيه لم يتيقن انها ماتت بالذبح فلم تحمل فان تحرك ما لمسكه منها او غيره حلت وان لم يتحرك احتمل انه منع من تحرك ما لمسكه منها امساكه واحتمل انه لا يتحرك ولو اطلقه فلم يتيقن تحركها ولا عدمه فلم يحكم بجلها لاشتراط علم الحركة بعد الذكاة * والمختار اكلها ان كانت صحيحة مطلقا * تحركت بعد الاطلاق ام لا ام لم يمسكها اصلا بل ذكاه * لا ان كانت مريضة * حتى تتحرك امسكها او لم يمسكها ولا تؤكل ذبيحة لم تتحرك بعد الذبح * وجوز * اي وقبل يجوز اكلها * ان ذبحت ليلا وان لم تتحرك بعد * اي بعد الذكاة او بعد الاطلاق ان امسكها وسواء امسكها ام لم يمسكها * او * كانت * مريضة * وذبحت ليلا فالعطف على الغاية * لا ان كان نهارا * لاستصحاب الاصل وهو الحياة حيث خفي الامر وان ذبحت لضوء نار فلا بد عند مشروط الحركة مطلقا وعند مشروطها ليلا من اعتبار حركتها بعد الذبح بدليل قول الشيخ في الطهارات بالنظر الى النجس اذا امكن وهو ممكن ليلا الى نار وتصریح غيره من اصحابنا بان النار في الليل كوضوء الشمس في النهار في النظر وتصریح الشيخ وغيره في باب البيوع انه يجوز البيع ليلا لنار والنحر كالذبح والواضح قول من قال انه اذا وضع السكين عليها وهي حية اكلت ولو لم تتحرك بعد ولو نهارا ولو كانت مريضة وقول من قال اذا قطع اعضاء الذكاة وهي حية اكلت ولو لم يخرج الدم والمشهور انه لا تؤكل ان لم يخرج الدم او لم تتحرك بعد وفي الاثر تؤكل ذبيحة لم تتحرك بعد الذبح ان طار الدم منها * واعتبرت * عند مشروط الحركة * حركة رجلها * اي الشاة ومثلها غيرها * واذنها وذنبها وفتح عينها وعضها بعد الذبح لا حركتها * اي حركة العين * بدونها * اي بدون الفتح والعض ويكفي احدهما واما حركة عين الشاة او

حتى ماتت فسدت ان لم تتحرك بعد اطلاقها والمختار اكلها ان كانت صحيحة مطلقا ان كانت مريضة وجوز ان ذبحت ليلا وان لم تتحرك بعد او مريضة لا ان كان نهارا واعتبرت حركة رجلها واذنها وذنبها وفتح عينها وعضها بعد الذبح لا حركتها بدونها

غيرها في نفسها لاجفنها فقبل لا تؤكل وقيل تؤكل وروي عن علي انه قال * اخر الذكاة اذا طرفت بعينها او عصفت بذنبها اي حركته اه ومعنى طرفت نظرت الى جهة فتتحرك عينها اليها ولو لم يتحرك جفنها ويحتمل ان يريد بطرفها تحرك جفنها مع عينها للنظر * و * اعتبر * تناوب الجمل والثور والطير * والظاهر انه يجزي فيهن وفي غيرهن ما يجزي في الشاة ايضا من حركة الرجل وما ذكره يجزي فيها وفي غيرها ما يجزي فيهن من التناوب وانه يجزي في الجميع تحرك الذات بجمعها وتحرك عضو غير ما ذكر كتتحرك الرأس وانفتاح الفم وانغلاقه وتخصيص تلك الاعضاء جار مجرى التمثيل ثم رأيت الشيخ اشار الى انه تمثيل بقوله ومرادهم بتخصيص هذه الوجوه ان يتحرك منها عضو اه اي مرادهم بتخصيص تلك الوجوه بالذكر ان يتحرك عضو من اعضاءها اي عضو كان * وحركة جناحه كـ * حركة * الاذن * من غيره وذلك مبتدا وخبر او عطف حركة على تناوب وكلاذن حال بتقدير مضاف كما رأيت ويجزي في الطائر ما يجزي في غيره من تحرك رجل وغيرهما ذكر لكن لم احفظ ان الطائر يتناوب واما قول الشيخ بعد ذكر تناوب الجمل والثور وكذلك ذوات الجناح فالاشارة عائدة الى قوله واما الوجوه التي تؤكل بهم الشاة الخ لا الى قوله وقال بعض في التناوب في الجمل والثور مثل ذلك قال والجناح للطائر في مقام الاذن من الانعام اه وبعض الطير اذن كالوطواط وفي حله خلاف والمصنف مصرح بان الطائر يتناوب لظاهر قول الشيخ وكذلك ذوات الجناح وفي ترتيب لفظ العلامة الشيخ الحاج يوسف مانصه وقال ان اهل مرساون ذبحوا بقرة ولم تتحرك فجاءوا الى عمار عمروس اليفري في تمجارت فسألوه عنها فقال لهم اقطعوا من لحمها شيئا واملثوا قصعة بالماء وارموا ذلك اللحم في الماء فان هو نزل ورسب في الماء فكلوا وان لم ينزل فلا يؤكل والظاهر ان غير البقر مثله * وان لم ير ذابح تحركها فقبل له تحرك من كذا ولم يكن نظر الذبح للحمل * الذي قبل ان تحرك منه واسم يكن ضمير الشأن ونظر فعل ماض والذابح فاعل والحمل متعلق بنظر والجملة خبره او نظر اسم يكن مضاف للذابح والمحل خبره او نظر فعل ماض فيه ضمير الذابح على انه

وتناوب الجمل والثور والطير وحركة جناحه كالاذن وان لم ير ذابح تحركها فقبل له تحرك من كذا ولم يكن نظرا للذابح للمحل

في نية التأخير خبر يكن والذابح اسمه والمحل متعلق بنظره ونظر فاعل يكن والمحل متعلق به ﴿صدق القائل ان كان يصم ذبحه ولو اعمى ان مسه بيده او غيرها﴾ لجواز ذبح الاعمى ونحوه ان احسن الذبح والنحر وكذا ان مسها غير الاعمى ونظره الى غيرها فافس تحركها فصدق الذابح وهو غير ناظر للمحل فانها حلت ﴿لان كان﴾ الذابح ﴿ناظرا للمحل﴾ الذي قبل تحركت منه ﴿ولم ير تحركا منه﴾ قال الامام ابو العباس احمد بن محمد وتوكل الشاة ببيان حياتها بعد ذبحها فان لم تبين الحياة فيها بعد الذبح فلا تؤكل الا ما ذكرنا في الشاة التي تذبح في الظلمة والريح والشاة المنقورة التي يصعب اخذها والحشف من اولاد الغزال والارنب وغير ذلك ان رضع عليها السكين وهي حية فلا بأس بما بعد ذلك ان لم يعرف بها التحرك وينظر في ذلك الى تحريك الرجل والذنب والعين والاذن ويصدق في ذلك جميع من قال له تحرك عضو كذا من اعضاءها اذا لم ينحفظها اذا كان من قال له ذلك ممن تجوز ذبيحته ويصدق ايضا في ان هذا مذبوح او غير مذبوح اه وقيل يجوز تصديق من قال له تحرك موضع كذا ولو لم تجز ذبيحته وان ذبح ما اشرف على الموت او شك فيه فان خرج الدم سريعا او انفسح موضع الذبح وتفرق متباعدة فهو حلال ﴿ومن شرد﴾ نحر ذابها ﴿جمله﴾ او غيره كبقرته وشاته ﴿فرماه بنبل﴾ قصدا لذكاته ﴿فمات فسد﴾ الا ان ادركه حيا فذكاه ﴿وان تردى﴾ وقع ﴿في بئر﴾ او غيرها ﴿ولم يصل حلقه او لبته فطمعه في غير محل الذكاة فلا كثر على فساد وجوز﴾ اكله ﴿فيها﴾ في رميه بالنبل اذ شرد وكان كوحش وفي طمعه في غير محل الذكاة اذ لم يصل للمحل ﴿بضرورة﴾ وان اراد حياته بعد مارماه بنية الذبح فداواه ومات لم يحرم عليه الا ان مات بدواه او وجد ما يذبحه به فلم يذبحه وكذا اجيز طعن شارد بنحو رمح او ضربه بسيف فيحل بذلك ان لم تدرك حياته ولم يقدر عليه الا بذلك واستند في ذلك لحديث هو قوله صلى الله عليه وسلم ما ندأكم فاصنعوا به هكذا ومعنى ندأ شرد كالوحش وهو بالنون او بالباء اي عليكم وهرب او ابد بهمة وباء وتخفيف اي نفر ومعنى هكذا الرمي وان وقع في بئر او نحوها ولم يمكنه ادراكه بسرعة وخاف موته فله رميه من

صدق القائل ان كان يصم ذبحه ولو اعمى ان مسه بيده او غيرها لا ان كان ناظرا للمحل ولم ير تحركا منه ومن شرد جملة فرماه بنبل فمات فسد وان تردى في بئر ولم يصل حلقه او لبته فطمعه في غير محل الذكاة فلا كثر على فساد وجوز فيها بضرورة

فوق بنبل او غيره مما يصطاد به او ما يذكي به ﴿تنبيهات﴾ الاول ذكر في التاج عن ابي المؤثر عن زياد ان الذابح اذا اضجع صحيحة فذبحها ولم تتحرك فانها تؤكل لا ان اضجعها مريضة ﴿الثاني﴾ ذكر فيه انه يكره للذابح ان يمسك على ذبيحة بعد ذبحها بل يدعها تتحرك حتى تموت الا ان رجاها سلامة في ذلك اكثر من تركها وان كان الامساك يعين على موتها عادة فهو من المفسدات لما والا فلا تفسد به اه وحفظت انه ان امسك ارجلها فسدت ورخص ان اطلق بعضها ﴿الثالث﴾ ذكر فيه عن ابي الحسن ان من اجرى السكين على حلق شاة فانقلبت فجرت على نفاها بلا ارادته وذكر الله عليها اكلت وقيل لا وكذا ان سبقته السكين على احد الجانبين بلا عمد منه فلا بأس بها اي وقيل تفسد ومن افسدها في المستلئين افسدها ولو قطعت اعضاء الذكاة ﴿الرابع﴾ ذكر فيه انه قيل حد الذبح الجائر اكل الذبيحة به هو الذي لا تحي عليه ومات به ولو لم يقطع شيء من الاوداج وان لم يعرف الذابح ما تحي عليه مما لا تحي عليه فقال له عارف بذلك ان ذلك الذبح لا تحي عليه جاز له الاخذ بقوله وان لم يكن ثقة ﴿الخامس﴾ ذكر فيه مانعه وعن موسى في ذلك اكل رأسه سنور اجازة ذبحه من عنقه واكله ان ادرك حيا وكذا عن ابي الحواري قال وكذا سائر الطير ولم يسمع في الا نعام وقيل جائز فيها اذا ذكيت من اسفل وتحركت بعد الذبح فانه يجوز الذبح من الرقبة كلها اي فادأ بقي منها شيء جاز فيه الذبح وقيل من ذبح سخلا ثم وقع في جافا خرجه متحركا فاجرى المدينة على حلقه فله اكله ابو الحواري ان بقي شيء من المذبح وان شق دئب بطن شاة واصابها في غيره فادركت ذكاتها جازا اكلها ان تحركت بعدها لا ان تحركت منها بضعة فان المعتبر تحرك الجارحة كيد او رجل او ذنب او اذن او عين وان بان رأسها بضربة فكسيت وان ذكي الجسد من اسفل وتحركت جازا اكلها وان كانت في مخرجها وعجزها فبان منها شيء وان قل فهو ميتة وبذلك الباقي فان تحرك اكل والا فلا ولو بان الرأس ناحية والرجلان ناحية لكان ذلك كله ميتة وبذلك ما بقي مواليا للمذبح ويؤكل ان تحرك اه وحل ما قطع من حي لا يشترط ذبحه كسبك وقبل لانه موم ظاهر حديث ما قطع من حي ميتة ﴿السادس﴾

ذكر بعض ان الجزار اذا ذبح ألف شاة فلا يذبح بعد ذلك ويعتق رقبة وان ذبح
أكلت ذبيحته * فصل لا تؤكل ذبيحة ان حدث بها * اي فيها من غيرها * ولا
منها باضطراب * مضرها في بطنها او غيره ومنه ان تضطرب فينفذ فيها رمح او قوس
من الضرب ابدلت الثاء طاء لا ضاد اي لا منها باضطراب او بضرب رأس او
غير ذلك اما اذا كان ذلك او غيره منها فلا يضر والمراد شدة التحرك للجانب * او
ضرب رأس وان لصخرة * كل من قوله باضطراب وقوله او ضرب رأس وان لصخرة
عائد الى قوله منها ككسر رقبتها وفاق رأسها حتى يخرج نخها وقطع عروق قفاها
او رجلاها ونحو ذلك مما يقتل عادة ولا بد وما يتبادر انه يقتل * ما * فاعل حدث
* يقتلها ولو كانت حية لا شراك في موتها * اذ لم تنفرد فيه الذكاة الشرعية وفيما
منها قولان قول بالصحة وقول بالفساد كما قيل اذا ذبح طائر فطار فرجع قابضاً
فسد واما ان حدث فيها ما يعين على قتلها ولا يقتلها لو كانت حية فلا حوط ان
لا تؤكل واكلها مكروه وقيل حرام وقيل حلال فقد زعم من زعم انه ان قطع
قطعة منها بعد الذكاة وقبل الموت او شرع في سلقها فلا تحرم ولا يؤخذ بهذا في
السعة * ومن ثم * اي اشتراك غير الذكاة الشرعية * وجعل ذلك مدلولاً
للظرف مجاز ويتعلق الجار بجواب لو بناء على جواز تقدم الجواب وهو خلاف
المشهور او محذوف اي ومن ثم قالوا * لو ذبح * او نحر * رجلان شاة * او
غيرها * احدهما لا يصح ذبحه * لكونه اقلاف او مشركا او كنايةا حرييا او
مجوسيا او لغير ذلك * فسدت * ولو كان ذبح احدهما على جهة الغصب والاخر
على الجهة الجائزة له لكان فيها الخلاف في ذبيحة الغاصب ولو ذبحها رجلان
على الجهة الجائزة جازت واكثر من اثنين في ذلك كله مثل الاثنين وكذا
المرأتان او اكثر او امرأة او اكثر مع رجل او اكثر وكذا غير البالغ مع
مع البالغ وذلك ان يقبض المتعدد على *الة الذبح في موضع واحد واحدا بعد
واحد باتصال او يجمل يده على يده او كل في موضع منها والنحر كالذبح وغير
الشاة مثلها وان قلت كيف صح تعليل قوله لا تؤكل ذبيحة ان حدث بها الخ
بقوله ومن ثم لو ذبح رجلان شاة احدهما لا يصح ذبحه فسدت مع ان المسئلة

* فصل *

لا تؤكل ذبيحة ان حدث
بها لا منها باضطراب او
ضرب رأس وان لصخرة
ما يقتلها لو كانت حية
لا شراك في موتها ومن ثم
لو ذبح رجلان شاة احدهما
لا يصح ذبحه فسدت

الاولى تحض الذبح فيها اولا خالصا شرعيا ميتا ولو لم يحدث ما يقتلها بعده فلا
يضر خدوثة والمسئلة الثانية كان الذبح فيها غير شرعي محضاً بل مشوب فان ذبح
من لا تجوز ذبيحته انما هو مثل الضرب بنحو حجر او خشبة خفيف ان لا تحل قلت
قد عمل عدم الحل في الاولى باشتراك في موتها بين الذكاة وغيرها فافادنا ان
شرط الحل ان يكون الموت بالذكاة الشرعية وحدها فاذا شاركها غيرها لم تحل
سواء شاركها من اولها او وسطها او اخرها او شاركها بعد تمامها فان الحياة بعد
الذكاة كالحياة قبلها فكما لا تحل بازالة الحياة الا بمحض الذكاة الشرعية المنجدة
دون مشاركة بدكاة لا تجوز كذلك لا تحل بمشاركة شيء قاتل بعد الذكاة
فالحياتان سواء فيشترط في زوال الحياة التي بعد الذكاة ان لا يكون شيء بعد
الذكاة كما يشترط في زوال الحياة التي قبل الذكاة وان قلت لو كانت الحياتان
سواء لم تحل ذبيحة تحركت بعد الذبح لانها ماتت بمدة بعد الذبح فموتها بغير
الذبح بل ماتت كما يموت الشيء لاجله بلا ذبح فلا تحل اذ جعلت حياتها بعد
الذبح مثلها قبله قلت انما هما سواء في ان لا يكون سبب لزوالها الا الذكاة الشرعية
كما علمت وهذه الحية بعد الذبح بمدة قد ماتت بعد المدة بذلك الذبح لا غير لا
في اي قاع ذبح ثان كما اوقع الاول بل بشرط واولئك الحياة التي بعد الذبح شرطا
وان لا يوقع ذبح اخر اذا كانت تموت بالاول * ولا يؤثر اضطرابها وان انخرق
به بطنها * او فاق به رأسها مثل ان تضرب به لصخرة او غيرها وقيل ان تبين انها
ماتت بما احدثت باضطرابها فسدت وقال هاشم ان جرحت نفسها فلا احب اكلها
* ولا تؤكل ان ذبحها ثم رماها بنفس * ضد الدين والرفق * وقوع * لذلك
الرمي العنيف عطف على عنف وصح ان يقال رماها بوقوع لان الوقوع مسبب عن
الرمي ولازم له * معين لموتها * والنحر في ذلك كالدبح وغير الشاة مثلها وهكذا
فيما يأتي * وان تردت في ماء او من * موضع * عال بعد ذبح بما يموت به *
من الذبح * مثلها عادة فسدت * واما بما لا يموت به مثاها فيجوز اعادة ذبحها
بعد الترددي ان ادركت حياتها وتحركت بعد الذبح الثاني وقيل او لم تتحرك وقيل
ان اخرجت من الماء واعيد ذبحها حلت ان تحركت بعده وقيل ولو لم تتحرك بعده

ولا يؤثر اضطرابها وان
انخرق به بطنها ولا تؤكل
ان ذبحها ثم رماها بنفس
معين لموتها وان تردت في
ماء او من عال بعد ذبح بما
يموت به مثلها عادة فسدت

وانما فسدت بتد مع انه منها لامن غيرها لانه السبب فيها اذ ذبحها حيث يتبها
لها التردى بخلاف ضربها رأسها او خرقها بطنها بقرنها او غيره فمنها بلا سبب غير
ذبحها فلما لم تفسد بذلك ويناسب ذاك انه ان رمى طائرا في عال وسقط غير ناشر
فسد لتبادر انه بقيت فيه حياة وزالت بوقوعه على الارض وهو السبب اذ رماه
في عال فلو ذبحها حيث لا يتبها لها التردى فاجتهدت فتدرت لم تفسد ولو ذبحها
بقرب ما يخرق بطنها اذا تحركت اليه ونحو ذلك لفسدت وقيل في المسئلة التي
تردت فيها ترديا غير قاتل انه لا يعيد ذبحها بل هي حلال وقيل مكروهة وقيل
حرام ولا يذبحها بذبح اخر * وكذا طائر ان رمى في * موضع * عال بسهم
مسمى عليه فسقط ميتا مطلقا * قابضا جناحية او ناشرا لان سقوطه بلا ارادة
منه موجه له ولو قبل وصول الارض لانه السبب في ترديه وسقوطه اذ رماه وهو
على موضع عال فلورماه في غير عال ثم طار الى عال فسقط لم يفسد ولورماه حيث
لا يتوهم سقوطه وترديه لبعده المسافة بينه وبين الموت فاجتهد حتى وصلها وتردى
لم يفسد الا على قول من قال ان ما حدث منها مما يقتلها يفسدها ومما حدث منها
مما لا يقتلها لكن يعينها يفسدها او يكرهها * وجوز اكله ان سقط ناشرا جناحية *
لانه حينئذ لا يضره الوقوع بالارض لتماسكه حتى وصلها كذا ظهر وقيل يحل ولو
سقط قابضا لان ذلك منه ولو ضرورة لامن غيره * ولا يضر طير ماء سقوطه
فيه * خلافا لبعض لانه لا يضره الماء لانه يغيب في الماء ولا يضره الماء لانه
يخرج سالما غير فاسد الريش وهذا مشاهد في بلادنا هذه ولا يؤكل طير الماء بلا
ذكاة * وكذا ان ذبح طائر فطار ثم سقط ناشرا اكل لا ان سقط قابضا * خلافا
لبعض ايضا لانه اذا سقط قابضا كان وقوعه على الارض بلا تماسك فيضره على
احتمال انه حي عند وصوله الارض ومن اجازه اعتبر ان ذلك منه ولو حصل علم
بموته قبل وصول الارض اكل مع وصولها قابضا ثم انا اذا قلنا ان السقوط مضر
وكان قاتلا فقد قيل على العموم في كل ما كان منها بعد الذبح لا يفسدها وقيل
تفسد وان كان معينا على الموت لا قاتلا فالفاسد والكراهة والحل اقوال اصحها
الثاني فالاخير والسقوط وغيره في ذلك سواء وما يعين ولا يقتل السقوط ولو

وكذا طائر ان رمى في
عال بسهم مسمى عليه
فسقط ميتا مطلقا وجوز
اكله ان سقط ناشرا جناحية
ولا يضر طير ماء سقوطه
فيه وكذا ان ذبح طائر
فطار ثم سقط ناشرا اكل
لا ان سقط قابضا

ماتت قبل الارض ولو طائر لانه ولو الف المشي في الهواء لكنه اذا سقط بلا ارادة
منه فانه يؤلمه ذلك ويدل لذلك ان السقوط في الماء مضر ولو لم يدخل الماء في
خوف ما وقع فيه فان الهواء اعني الغضاء الخالي بين السماء والارض جسم كما ان
الماء جسم الا ان الهواء ارق من الماء ويدل على انه جسم تحيزه وانقسامه وذكر
بعضهم ان من ذبح ذبيحة فظن انها ماتت فضرب عرقوبها فتحركت فانه يدعيها
حتى يعلم موتها وله اكلها الا ان اثرت الضربة فيها وان من ذبح شاة على ظهر بيت
فوقعت فتتحرك فان امكنه ان يمر السكين على بعض الاوداج ويسمي اكلها والا
فلا وقيل ان ارتفع قدرسته اذرع وماتت مع سقوطها او قبله اكلت وان من ذبح
شاة فسقطت من عال فان لم يستفرغ مذبحها اعاد عليه المدينة وسمى وقطع الباقي
من العروق والوداج وقيل يجربها عليه ويذكر الله فتؤكل وان رد المدينة عليه
ولم يبق من الاوداج والعروق ما يقطعه فيه الا اللحم فقولان وانه ان تردت شاة من
عال بعد الذبح اكلت ان كان التردى من قبلها والا فلا وقيل سواء وان من ذبح
شاة وتنحى وجاء من قطع من مذبحها عرقا قبل موتها فان اعان ذلك على قتلها ولم
يكن منه على وجه الذبح فلا تؤكل وان من ذبح دجاجة او طيرا فترده فطار ثم
وقع ثم مات فان لم ينب عنه اكله الا ان اعان غيره على قتله وقيل لا يؤكل الا
ان وقع ناشرا وان تردت ذبيحة بنفسها على اخرى فان اعتقرت المتردية كانت ولا
تؤكل المتردى عليها ان عقرت الا ان ادركت حركتها واعيد تذكيته وان وقع
على ذبيحة شيء ولو خطأ او بلا فعل احد فسدت ان اثر فيها الا ان ادركت
وقيل الا ان كانت لا تموت به لو لم تذبح وان ذبح رجل طائرا فطرقه فوجده
ميتا جاز اكله مالم يحل عنه الليل وان غابت ذبيحة او ذابح قبل موتها جاز اكلها
مالم يعلم انه حدث فيها ما يجرمها وقيل لا يجوز وقيل لا تؤكل ان واراها ليل وان
وجد بها اثر يموت مثلها به ان كان حيا لم تؤكل وان كان لا يموت به فمشبهة * ومن
ذبح ذبيحة ثم قامت ولم يبين حبل وريدها * اضافة حبل للور يدبانية وهما شيء
واحد وهو عرق قريب من الحلق فانظر تفسيرنا ونبههم بعبر عن الودجين بالور يدين
ولعله مراد هنا فهو ايضا القريب من الحلق وذكر بعض ان عرقا واحدا في الحيوان

ومن ذبح ذبيحة ثم قامت
ولم يبين حبل وريدها

يسمى في الفخذ والساق بالنساء وفي البطن بالمالب وفي القلب بالوتين وفي الصلب
بالاهر وفي اليدين بالاحل وفي العنق بالوريد وفي العين والرأس بالنظر فاسم
بعضه في كل موضع غير اسم البعض الآخر في الموضع الآخر * ثم ذبحها ثانيا
فان كانت تموت بالاول فسدت * وقيل الذبح بعد الذبح كله لا يفسد الذبيح ولو
نزع يده عمدا بلا ضرورة * وان احتمل * موتها به وعدمه * جاز الثاني *
وحلت به فان الذبح الذي لا تموت به غير معتبر فكأنه غير ذبح فلا تحرم بذبح
آخر او ينحر وكذا ما احتمل ان تموت به وان لا تموت يجوز ذبح او ينحر اخر بعده
وذكر بعضهم انه ان ذبحت ذبيحة ذبحا لا تحي عليه فمرت تمشي فاخذها وذبحها
في الاول فماتت في يده اكلت وان كانت لا تموت به عادة ونسي الذبح عليها
فتركها ساعة ثم اعاد اخذها وذبحها في الاول وذكر فماتت وهو يذبحها خيف
فسادها ان لم تتحرك بعد الاخير وان كان لا يخاف من مثل الاول عليها موتها
فذبح الثاني وذكر فارجو ان تؤكل وان ذبحها ذبحا لا يقتل مثلها وذكر عليها ثم
عاقه امر فتركها ثم اعاد ذبحها فلم تتحرك بعد ترك اكلها ان كان مما يخاف منه
الموت عليها وبعين على قتلها وذكر مض انه ان اعاد الذبح عن قريب او لم يعد
وماتت عن قريب اكلت وقال حمد القريب ثلاثمائة باع وودكر الشيخ ابو العباس
احمد بن محمد ان النحر لا يحتاج فيه الى قطع الحلق والحلقوم وانما يحتاج فيه ان ينفذ
الى الثابت الذي يكون فيه القلب ويحذر ان يعتمد القلب بالحديدة التي ينحر
بها وانه لا يحرم الجمل النحر بعد الذبح كما لا يحرم انشاء الذبح بعد النحر واما الذبح
بعد الذبح كله فيفسد الذبيحة وكذلك النحر بعد النحر كله وان كان اخر الذبح
في موضعه وكذلك الذبح بعد النحر اذا قطع في النحر الحلق والحلقوم ومنهم من يقول لا
باس بهذا كله اه وفي ترتيب لقط للعلامة الشيخ الحاج يوسف وسألته عن قوم
نحروا جملا فقطعوا موضع السدل قبل ان يموت قال لا يؤكل والناس يفعلون
ذلك ومن فعل ذلك ضمن ثمنه منحرورا اه * وان عض * يده او باسنانه او
بنيرها * ذنبها بشدة بعد الذبح مخبراً بموتها فتحركت ثم ماتت حرمت ان اعان *
بفتح المعزة اي لان اعان اي لاعاته * على موتها به * على القول بان اعانتها

ثم ذبحها ثانيا فان كانت
تموت بالاول فسدت وان
احتمل جاز الثاني وان عض
ذنبها بشدة بعد الذبح مخبراً
موتها فتحركت ثم ماتت
حرمت ان اعان على موتها به

على موتها ففسد لها ولو كانت لا تموت به لو كانت حية وقيل تكره ورخص ان لا تحرم
الا بما يقتلها لو كانت حية ولا يحسن افشاء ما ذكرت من الرخص للجبال ومن لا
ينقي الله وذكر بعضهم ان من تنف شعرا او شق ذنباً من ذبيحة لا احب له اكلها
وقيل تحرم بكل معين على قتلها ولو كانت لا تموت به الا ان كان منها وذكر بعضهم
انه ان شق ذنبها فبهي حرام كالهيئة ان تحركت بعد الشق وفي التاج انه ان ظن
انها ماتت فشق ذنبها وهي لم تمت اعاد ذبحها من اسفل وذكر الله فان تحركت
بعد الاخير اكلت وقيل يجوز ان يجري المدية في الجمل الاول ويذبح ما دركت
وتؤكل ان تحركت بعد الاخير وهذا احسن عندي اه في اثر بعض اصحابنا
* وان وقع جمل * او غيره * في كبير ضيق * نعت للكاف وهي اسم ظاهر مضاف
للبئر او نعت للبئر لانه يؤث ويذكر وايضاً ضيف من باب سيد وميت فيصح
ان يقال وزنه فعيل وقع فيه القلب المكاني وقيل يجوز تذكره مع الموث ولو كان
بمعنى فاعل * فنحر على ذلك ثم مات فان اعتيد او ظن موت مثله بمثل ذلك المكان
ولولم ينحر حرم والا اكل * وما ذكر قول مخالف لما مر من انه يذكيه في اي موضع
امكنه او يقال مامر لاضيق فيه والصحيح انه حلال لانه مات بالذكاة لا بذلك
انما ذلك كسائر القدر السابق على الذكاة لا تحرم به الدابة سواء اعتيد موت مثله
به ام لا قال الله تعالى بعد ذكر المتردية وغيرها الاما دكيت * وان نحر جمل وبقي
في منخره حديدو * بقي * المقبض بيد الناحر فقيه شدة ورخص * وان انكسر
فيه الحديد حرم وفيه ترخيص ووجه التحريم في المستثنين ان بقاء الحديد فيه
مؤلم معين على الموت بل قاتل فلو دخله ولو حجر وهو حي لحيف عليه الموت اذا
بقي في داخله فكيف في جانب قلبه رخوة من المقاتل ووجه الترخيص ان ذلك
مرتب على الذكاة المأمور بها وان الذكاة التي تموت بها قد سبقت ذلك * وان
نحر * ما صله النحر * ثم اعيد * النحر * او ذبح في البه * او غيرها * ثم في
الخنجرة * او غيرها * او اعيد ذبح ما يذبح * او نحر ثم اعيد النحر * حرم *
ان كان يموت بالاول وفيه رخصة وتقدم انما كلام لابي العباس * وان ذبح
جمل * او غيره مما الاصل فيه النحر * ثم نحر او نحر غيره * مما الاصل فيه

وان وقع جمل في كبير ضيق
فينحر على ذلك ثم مات
فان اعتيد او ظن موت مثله
بمثل ذلك المكان ولولم ينحر
حرم والا اكل وان نحر جمل
وبقي في منخره حديد
والمقبض بيد الناحر فقيه
شدة ورخص وان نحر ثم
اعيد او ذبح في البه ثم في
الخنجرة او اعيد ذبح ما يذبح
حرم وان ذبح جمل ثم نحر او
نحر غيره

الذبح * ثم ذبح اكل * تنزلا لما فعل اولا منزلة المقر وهذا عند من لا يجيز ذبح
نحو الجمل ونحو الشاة واما على جواز ذلك وبه العمل عند اصحابنا فيحرم لان كل ما قبل
اولا منها هو ذكاة واعادة الذكاة مفسدا لا عند من قال الذبح بعد الذبح والنحر
بعد النحر والذبح بعد النحر والنحر بعد الذبح لا يفسد الحيوان بذلك * وحرم
قطع من ذبيحة قبل ابراد ولا يؤكل ما قطع منها وجاز الباقي اجماعا * يبحث
فيه فان ظاهر كلامهم وجود الخلاف فيه بل الاظهر تعريمه لان القطع منها قبل الموت اعانة
على الموت وفي الاعانة على الموت خلاف قيل تحرم به الذبيحة وقيل لا ولا سيما ان كان
القطع مما يقتلها لولم تذبح فينبغي تعريم الباقي وقد صرح الشيخ في كتاب الاجارات
قبل قوله باب اخر واد اختلف الصانع ورب المصنوع اكل بانها تفسد كلها بالقطع
منها قبل ان تموت اذ قل وكذلك الجزار لو قبل له انحر هذا البعير او اذ يبح هذا
الثور او انحره او اذ يبح هذه الشاة قد يبح ثم قطع منها هو او غيره قبل ان تموت
ان من قطع منها هو ضامن لقيمتها لانه افسدها على اهلها اه وان قلت المراد انه
قطع منها مالا يعين على قتلها كقليل من الاذن فحينئذ يجوز الباقي قلت لا نسلم
انه لا يعين فاذا كان يعين حرمت لكن على خلاف فانه قد قل بعض ان الاعانة
لا تحرم به الذبيحة اذا كانت لا تموت بها لو كانت حية بل وجدنا الخلاف
ايضا فيما يقتلها لولم تذبح وقد مر انه لو عصى ذنبها بشدة مختبرا موتها فتحركت ثم
ماتت حرمت ان اعان على موتها به ولم يظهر لي كيف يجمعون على جواز الباقي
مع ان القطع يعين على الموت واذا كانت الاعانة على الموت ففي فسادها خلاف
وان امكن ان يقطع منها لحم او جلد ولا يعين على موتها صرح حمل كلام المصنف
عليه فيثبت الاجماع على حل الباقي والا فلا يتصور الاجماع ويحتمل على ضعف
ان يريد بالاجماع اجماع الاصحاب رحمهم الله اخذوا منهم بمفهوم قوله صلى الله
عليه وسلم ما قطع من بهيمة وهو حي فهو ميتة فمفهومه ان ما لم يقطع حلال فان
الحديث يشمل البهيمة التي كان القطع منها بعد الذبح وقبل الموت والتي كان
القطع منها قبل الذبح ووجه ضعف هذا الاحتمال ان الامر بابراد الذبيحة والنهي
عن ما اجلتها يدلان على التحريم على الاصل في الامر والنهي عندنا من تحريم ضد

ثم ذبح اكل وحرم قطع
من ذبيحة قبل ابراد ولا
يؤكل ما قطع منها وجاز
الباقي اجماعا

ما امرنا به وتحريم ما نهى عنه فيدل على الفساد فيقال ما يفهم من حديث ما قطع من
بهيمة اكل مخصوص بالتي قطع منها قبل الذكاة بدليل احاديث الباب من الامر
بالايراد ولك ان تقول ان قوله اجماعا عائد الى قوله ولا يؤكل ما قطع منها او الضمير
في منها عائد الى الدابة التي اريد ذبحها لا الى ما ذبح او الى الذبيحة على طريق
الاستخدام بان يراد بها حيث اضمر اليها ما من شأنه ان يذبح لا ما ذبح فيكون
المعنى انه ان قطع من دابة ثم ذبحت او نحررت جاز الباقي اجماعا ويحمل على هذا
الوجه كلام الشيخ عامر رحمه الله وحرم ما قطع منها ايضا اجماعا فيتنزع يؤكل
وجاز اجماعا وهذا الجواب غير بعيد لظهور القرينة على انه لا اجماع في جواز
اكل ما عين على قتله او فعل به ما يقتله لو كان غير مدبوح او منحور والاشكال
في كلام الشيخ والمصنف سواء وهذه الاجوبة صالحة لها الا الذي قل هذا
الاخير فانه لا يصلح في كلام الشيخ * وعصى * يحتمل ان يكون هذا المصيان
عند الله صغيرة وان يكون كبيرة ولعل المصنف اتى هذه الاحتمالات كلها ورجع
الاجماع الى قوله حرم قطع * القاطع ان تعمد * وان سلخت وهي تحرك حرمت
ولو بلا عمد وقيل لا تحرم ولو تعمد وقيل تكره كراهة شديدة وهو ظاهر كلام
الشيخ عن الاثر * فائدة * ذكر في الاثر ان من ضرب شاة او بقرة بسيف او بدمية فابان رأسها
قبل ان يذبحها فلا بأس باكلها دون رأسها وان بان هو وموخرها وبقي وسطها مع محل
الذبح يتحرك ذبح واكل ان تحرك بعد الذبح ولا يؤكل ما بان منها من ذلك ولو اكثرها
وقيل ان ضربها بذلك غير مرد للذبح فلا تؤكل الا ان ادرك نحرها او ذبحها ان بقي المنحر
او المذبح الى الجسد ولا يؤكل الرأس الا ان اريد ذبحها ولم يتعمد فصل الرأس
وان بقي بعض مذبج متصلا بالرأس ذكي الرأس واكل وان ذكي الجسد في
بعض المنحر المتصل به ايضا اكل * فصل ذكاة الجنين ذكاهه * لا يحتاج
فيه الى ذكاة * عندنا ان تمت خلقته * ان وجد ميتا في بطنها وقال الشافعي يؤكل
بلا ذبح ولو خرج حيا لان ذكاة امه وهو في بطنها ذكاة وهو شاذ ضعيف مخالف
للحق وحديث الباب ليس على هذا المعنى * وعلامته * اي علامة تمامها * وجود
الشعر * في جميع جسده وقيل ولو في بعض جسده وقيل ان نبت ثلاث شعرات

وعصى القاطع ان تعمد
* فصل *

ذكاة الجنين ذكاهه
عندنا ان تمت خلقته
وعلامته وجود الشعر

وقيل شعره كله وقيل شعرة واحدة وقيل حتى ينبت ويتحرك قبل موت امه وبعد الذبح وقيل حتى يتحرك بعد موتها وينزع ويدبح على ان معنى الحديث ذكاته كذكاة امه وقال بعض العلماء اذا اشعر بعض الجنين فلا يؤكل حتى يشعر كله وهو من تمام الحياة * اما ان لم تتم خلقته بان لم يوجد فيه الشعر فلا تعمل فيه ذكاة امه لانه ليس بحي فلا يؤكل فاذا رآيته تام الخلقة ولا شعر فيه فخلقه غير تامه بقي منها نفخ الروح فانه لم يوجد ولو وجد لكان الشعر * وقيل تعتبر * الحياة * بالحركة * في بطن امه بعد ذبحها او نحرها وهو قول الشيخ ابي العباس احمد بن محمد * وعليه ذبح من ذبح شاة وبها ولد اكل ان تحرك * في بطنها * بعد الذبح * ان يكن فيه الشعر او لم يكن على تقدير ان يكون حيا متحركا بلا شعر وهو بعيد وتكفي فيه ذكاة امه وهو مختار الشيخ * والا فلا * بناء على اشتراط تحرك الذبيحة بعد الذبح فانه لما اكتفينا عن ذبحه بذبحها ابقينا شرط الحركة فيه بعد ذبحه الذي هو ذبح امه وقيل يؤكل اذا تبين انه حي قبل الذبح لامه ولو لم يتحرك في بطنها بعد ذبحها بناء على عدم اشتراط حركة الذبيحة بعد الذبح وخديث ذكاة الجنين ذكاة امه يدل على انه يستحق الذكاة ومعلوم ان الذكاة انما تفعل في الحي وتقصد فيه وتأثر فيه وما ليس حيا لا يقصد بها ولا تأثر فيه وفعلها فيه وتركها سواء لكن اختلف في هذه الذكاة التي يستحقها هل تجزي عنها ذكاة امه ام لا والحياة تعرف بالحركة في البطن او بالشعر فاذا لم تكن الحياة لم تتأثر فيه الذكاة في نفسه ولم تتأثر فيه ذكاة امه لانه بمنزلة النطفة وعلقته ومضغتها عند بعض اشار اليه الشيخ بقوله وقيل هو ايضا بضعة منها وذكاته ذكاتها حيث بين ان له ذكاة تكفي عنها ذكاة امه فتبين ان هذا القول في الجنين المتبين الحياة بشعر او حركة في البطن وانما خالف القول الذي قبله في عبارة الشيخ في عدم اشتراط الحركة بعد ذبح امه واليه اشار المصنف بقوله * وجوز مطلقا * تحرك او لم يتحرك * كبضعة * اي قطعة لحم * منها * وقيل يؤكل سواء تمت خلقته او لم تتم كانت فيه الحياة ام لم تكن وكان فيه الشعر ام لم يكن تحرك او لم يتحرك * وقيل * يجوز اكله * ان كان به شعر وان قل *

وهو من تمام الحياة وقيل تعتبر بالحركة ومن ذبح شاة وبها ولد اكل ان تحرك بعد الذبح والا فلا وجوز مطلقا كبضعة منها وقيل ان كان به شعر وان قل

وتكفي ذكاة امه واما الارحام وما يتصل بها فيجوز اكلها مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل ان نبت الشعر في الجنين يؤكل دون الرحم والا اكلت الرحم دونه وعبارة بعض ان المشيمة وهي الرحم المذكورة حلال ونسب لابي رشد وقيل حرام وقيل حلال ان حل اكل الجنين بذكاة امه وتم خلقه ونبت شعره وحرام في غير ذلك وفي المشيمة خلاف قد ورد * حل وحظر واتباع للولد

والواضح ان جميع ما في الذبيحة يجوز اكله كالجنين اذا تبين انه لحم والرحم وما يتصل بها والد ذكر والمبولة بعد ازالة بولها وغسلها وقيل لا يؤكل الذكر وقيل لا ان شق وغسل وقيل لا تؤكل المبولة ولو ازيل ماءها وغسلت وقيل تؤكل بلا غسل وماءها طاهر وكره صلى الله عليه وسلم المبولة والذكر والفرج من الانثى ودم القلب حلال وقيل نجس والصحيح ما ذكرت انه واضح وعليه الشيخ ابو العباس احمد اذ قال وتؤكل الشاة بعد الذبح بجميعها الا موضع النجس منها وان غسل جاز اكله وفي بعض التفاسير ان بهيمة الانعام في قوله عز وجل احلت لكم بهيمة الانعام جنينها وزعم ابو حنيفة انه لا يؤكل الجنين الا ان اخرج من بطن امه حيا وذبح واعترض بانه كما يكون عتق الامة عتقا للجنين الذي في بطنها ان لم يستثن وكما يكون بيعها بيعا له ان لم يستثن وكذا هبتها واخراجها من الملك بأي نوع كذلك يسوع كون ذبح الحيوان ذبحا للجنين بطنها وايضا هو ينام بنومها ويتحرك ييقظها وقد مثله الاطباء بشجرة متصلة بشجرتها وذلك كله معين على حمل قوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة امه على ظاهره بكفاية ذبحها عن ذبحه وايضا قال الله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او غل وليس هذا شيئا من ذلك اذ بان انه كان حيا في بطنها قبل الذبح اما بالحركة او بالشعر وفي التاج وقيل لا يؤكل الا ان اخرج من بطنها حيا ويدكي ويتحرك بعده وذلك انه روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة امه فمن رواه برفع ذكاة قال ذكاة امه ذكاة له لا يتحدد له التذكية ومن رواه بالنصب قال هو منصوب على نصب الكاف اي كذكاة امه فهو يذكي كما ذكيت امه كذا قالوا واقول اما معنى النصب فكما ذكر وفيه وجه اخر وهو ان

يقدر الجار بآي دكة الجنين تحصل بدكة وعلى هذا الوجه دبع امه يكفي عن
دبعه ولكن تقدير المكاف انصب واما الرفع فلا يتعين منه ان دكة امه تكفي
عن دكاته لجواز ان يكون كقولهم ابو يوسف ابو حنيفة فيكون من باب التشبيه
البلغ ويكون من الاستمارة على التحقيق في مثل زيد اسد وقيل ليس من الاستمارة
او يقدر مضاف فيكون مجازا بالحذف اي مثل دكة امه فبان لك ان في كل
من النصب والرفع وجهين محتملين احدهما كفاية دبع امه عن دبعه والاخر
تجديد الدبع له روى البيهقي في سننه انه صلى الله عليه وسلم كان يكره من
الشاة اذا دبحت سبعا الذكر والانثيين والدم والمرارة والحشاء اي الفرج
والعذرة والمثانة وكان احب الشاة اليه مقدمها * ومن شق بطن شاة بعد الذبح
ظانا موتها فنزع ولدا حيا صح ذبحه وجاز اكله وحرمت امه * لظهور انها عند الشق
حية والا لم يوجد ولدها حيا ولما وجد حيا علم انه شق بطنها وهي حية فيكون
الموت بالدبع والشق لا بالدبع وحده فتحرم * وكذا كل بهيمة وجد جنينها حيا بعد
الشق الا الارنب فتوكل وان وجد حيا * بعد الشق * له * صحة * حياته *
في بطنها * بعد موتها * وان رأى اماراة الحياة في الارنب وشق بطنها حرمت
وحل جنينها ان حي وذبح وهكذا مثله وان اخرج الجنين حيا وبادره الموت
قبل امكان ذبحه فلا يحل واجازته المالكية مشبهين له بما انفذت مقاتله بالصيد
ان ذبحت امه او نحرته ولم يفعل بها ما يحرم به ومن شق البطن بعد الذبح واخرج
الجنين حيا وذكاه وذكرى امه وتحركت بعد هذه التذكية حلت مثل الجنين وكذا
ان شقه قبل الذبح واخرج الجنين وذبحها حلت وان ذكاه هو حل وان لم تدرك
ذكاته بعد اخراجه ولا ذكاه امه بعد ان شق بطنها وهي حية لم يؤكل ولو دبحت
قبل الشق وما ادركت حياته منهما حل ذبحه واكله * ومن شق بطن بهيمة
قبل الذبح ونزع منها * جنينا * حيا وذبحه وامه اكلاما * وان لم تدرك ذكاه
احدهما لم يؤكل وأكل الآخر * وعصى * وجزم بعضهم بهلاكه * وان خرج
رأسه * او رأسه وعنقه * منها * بالولادة * ثم دبحت ودبغ * بعدها وقبلها
او مهابان ذبحها انسان وذبحه ماخر في حال واحدة * اكلت دونه * لانه يعين

ومن شق بطن شاة بعد
الذبح ظانا موتها فنزع
ولدا حيا صح ذبحه وجاز
اكله وحرمت امه وكذا
كل بهيمة وجد جنينها حيا بعد
الشق الا الارنب فتوكل
وان وجد حيا لحياته بعد
موتها ومن شق بطن بهيمة
قبل الذبح ونزع منها حيا
وذبحه وامه اكلاما وعصى
وان خرج رأسه منها ثم
ذبحت وذبح اكلت دونه

على موته الضيق الذي هو فيه ورخص وان اخرج وادركت حياته واعيدت
خلال تذكيته وليست علة التحريم شبه حاله بحال المنخقة فتدري فيما يظهر لي
والا لجواز اكله لجواز اكل المنخقة ان دكيت وان في حال الانخاق اذا كان
انخاقها بما كول او مشروب او غيرها في حلقة او بالشد على حلقة من خارج اذا
خيف موتها بانتظار حل الشد مثلا وايضا هذا الجنين قد يمكن ان يتحرك حتى
يخرج وانما علة التحريم ايقاع دكة في حال معين على قلبه فاذا مات بها كان موته
بها وبالحل المذكورة كموت بها وبخفق خنقت به في حال الذكاة لاقبله فقط فلو
خيف موته قبل خروجه جاز دكاته في حاله لجواز دكة المنخقة قبل زوال
انخاقها اذا خيف فوتها بانتظار زوال انخاقها وعلى هذا التأويل يحتمل قول الشيخ
اد قال وهو شبه بالمنخقة اه وتقدم الخاف في التحريم بالاعانة على الموت
فاعتبره هنا * ويؤكل ان خرج صدره * او اكثر وفي التاج ان اخرج من نتاجها
ولم يستتم خروجه ودبحت وخرج من بطنها مات فلا بأس بأكله والم يخرج كله
حكمه حكمها * باب من شرط الذكاة * هذه الاضافة للجنس ولذا افرد المضاف
او افرد لانه مصدر ولو كان المراد به المشروط او يقدر مضاف في قوله * التسمية *
اي شرط التسمية فيبقى على المصدرية اي من الاشتراط للذكاة اشتراط التسمية
والتسمية ذكر الاسم والمواد ذكر اسم من اسماء الله * والنية * ان ينوي
بقتل الحيوان تحليله للاكل والانتفاع على الطريقة الشرعية فلو قتلها غضبا او انتقاما
او لغير ذلك لم تحل ولو في محل الذكاة وبما يذكي به وايضا ينوي ان الذكاة
عبادة تقرب به الى الله * واستقبال القبلة * ومن المشهور ان الشرط يلزم من
عدمه عدم الحكم فلو دبح دابح او نحر ناجر بلا تسمية او بلا نية او بدون
استقبال لم يحكم عليها انها ذبيحة شرعية او نحية شرعية فلا تؤكل وهذا
قول وما يأتي من انها لا تحرم بعدم الاستقبال او بعدم النية قول فلا منافاة او
المراد من شرط الذكاة التامة مثل لاصلاة ليجاز المسجد الا في المسجد وكيفية
الذكر ان يذكر الله ويذبح او ينحر بعد تمام القدر المجزي من الذكر وان
لم يذكر الا بعد الشروع في الذبح او النحر لكن لم يتم القدر الا وقد قطع

ويؤكل ان خرج صدره

باب

من شرط الذكاة التسمية

والنية واستقبال القبلة

الحلق كله او انقذه فلا تجل وقيل تجل اذا ادرك الذكرك بعض اعضاء الذكاة
 ﴿ومالا يؤكل من الذبائح هل هو مالا يسمى عليه مطلقا﴾ عدا او نسيانا
 من موحد او مشرك ﴿او ماترك﴾ ذكر اسم الله عليه فضمير ترك عائد للذكر
 المدلول عليه يسمى او بالتسمية والرابط للموصول هاء عليه وحذف
 على القلة لانه مجرور لم يوجد شرط حذفه او نائب ترك عائد لما اي او ما
 ترك بلا تسمية ﴿بعمد﴾ فلود كرا لله مشرك على الذبيحة او نوى الذكرك ولم يذكرك
 نسيانا حلت واستدل لهذا بقوله عز وجل وانه لفسق اي فان ترك ذكره لفسق
 وتركه لا يكون فسقا بلا عمد وقيل الهاء عائدة لا كله ﴿او ما ذبحه مشرك لمن﴾
 فلا يحل ولود كرا لله وحده او مع اسم الضم ﴿لا لغيره﴾ فلود بجه لئلا كل
 او غيره ولم يقصد به الضم حل ولو لم يذكرك اسم الله عدا ولو غير كتابي او تحل
 ذبيحة الكتابي ولو غير ذبيحة وهذا الذي قبله لغيرنا ﴿خلاف﴾ مذكور في قوله
 عز وجل ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فانظر تفسيرنا فصاحب القول الاول
 اعتبر ظاهر الآية وهو العموم وصاحب الثاني رخص للناسي نسيانه كما يرخص له
 في عدم فساد صلاته بفعله اشياء بلا عمد واجرى صاحب الاول نسيانه مجري
 نسيان النجاسة فانه لا يحكم عليها بسبب النسيان حكم عدمها وصاحب الثالث
 اعتبر ان الآية رد على المشركين الذين يقولون يحل ما مات بذكاة للضمن فكانه
 قال لا تأكلوا مما لم يذكرك اسم الله عليه بل ذكر عليه اسم غيره ونية غيره ذكر
 لغيره وقوله انه لفسق يحتمل ان يكون الهاء عائدة الى المذبوح المعبر عنه بما لانه
 اقرب مذكور فيكون المعنى ان المذبوح بلا ذكر رجس لا يؤكل سواء تعمده
 ترك ذكره ام لا وهو القول الاول وان تكون عائدة الى الكل ما لم يذكرك عليه
 المدلول عليه بتأكلوا اي ان الاكل ما لم يذكرك عليه اسم الله لفسق مطلقا سواء
 لم يذكرك عدا او نسيانا وهو القول الاول ايضا وان تكون عائدة الى ترك الذكرك
 مدلولاً عليه بقوله لم يذكرك فتوكل بتركه نسيانا او خطأ لان تركه كذلك لا يكون
 فسقا لعدم العمد او عائدة للاكل مرتبا على كون الترك عمدا حتى كان اكلها
 فسقا ﴿وتجزى﴾ اي التسمية ﴿وان بغير العربية﴾ كالبربرية والفارسية وهل

ومالا يؤكل من الذبائح
 هل هو مالا يسمى عليه
 مطلقا او ماترك بعمد او
 ما ذبحه مشرك لمن لا لغيره
 خلاف وتجزى وان بغير
 العربية

تجزى بغير العربية كشمشال بالفارسية ومدي بالرومية وايش بالبربرية القديمة
 وابل بالعبرانية والعربية افضل واحق ﴿لمن لا يعلمها﴾ او لمن لا يعلمها ومن
 يعلمها وهو الصحيح قولان ويجزي في الذكر تحريك اللسان او سماع الاذن قولان
 وان لم يجز به لا ان اسره في نفسه وان قال الذابح او الناحر انه سمي بالفارسية
 او نحوها ولم يعلم ذلك الا من قوله واكتفى ان كان ثقة ﴿والا فلا وجوز ان صدق
 مطلقا وانما يحتاج الى قوله تصديقه اذا خاف ان يكون اخذا بعدم وجوب
 الذكرك والا فاحمله على الذكرك ﴿وتجزى﴾ بكل ذكر لله تعالى مثل بسم
 الله الرحمن الرحيم ومثل بسم الله ومثل بسم الله اكبر ومثل اللهم منك واليك
 ومثل لا اله الا الله والله اكبر ومثل ان يقول سبحان الله وان يقول الله او الرحمن
 او الودود او غير ذلك وقيل ان قال سبحان الله العظيم او سبحان ربي الاعلى او
 سبحان ربي الكريم او سبحان ربي الرحيم ولم يقل بسم الله واحضر النية واراد ذكر الله
 اكلها وحده وان ارسل القول او سالا فلا يأكلها هو ولا غيره ومعنى ارادة ذكر الله
 ان يريد بما ذكره معنى واجب الوجود لذاته ويستحضر هذا المعنى بقلبه وهو
 معنى قولك الله وهذا على ان المراد باسم الله في الآية هو قولك الله وان المراد به
 في الآية اللفظ وان الاضافة للبيان كانه قيل اسم الله اي هو قولك الله او المراد
 الذات وتخصيص لفظ الجلالة لانه الوارد في السنة في الذبح ووجه من اجاز
 كل اسم من اسماء الله ان الآية عمت بظاهرها كل اسم من اسماء تعالى اذ الاصل في
 الاضافة ان لا تكون للبيان بل للمغايرة وان يراد بما اضيف اليه لفظ اسم الذات
 لا اللفظ فعنى اسم الله اسم من اسماء واجب الوجود لذاته وقد قال والله الاسماء
 الحسنی فادعوه بها قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنی
 وورود لفظ الجلالة في السنة في الذبح اختيارا لا تعيين وايحاب ولا يجوز الذكرك
 بالقلب لانه اذا عاق زمان او مكان او شيء مخصوص غير هذا كروا المذكرك ولم يصدق الا
 باللسان وهن اعلى بالحيوان في الآية اذ قال عليها ويجزي تحريك اللسان بحيث يسمع اذن
 الذي يقبل تحريكه ولو بلا سماع ﴿وان قال لا بارك الله فيها ولعنم الله﴾ او قبحها الله او
 نحو ذلك ﴿ثم ذبحها﴾ كالت وعصى ﴿في الكل وعصيانه في اللعنة كبيرة وقيل لا كتابا في

لمن لا يعلمها ان كان ثقة
 وبكل ذكر لله تعالى وان
 قال لا بارك الله فيها ولعنم
 الله ثم ذبحها كالت وعصى

في الكتاب الاخير ان شاء الله * وقيل تحرم في الثاني * وقيل تحرم في الجميع اذ لم يرد به ذكر الله لانه لم يذكر به تحايلا وهو الصحيح وان اراد التسمية فالصحيح انها تؤكل ويدل لما ذكرت قوله * ومن قيل له قل بسم الله فقال لا اقول بسم الله ثم ذبح فان اراد به * اي بقوله لا اقول بسم الله * التسمية عليها اكلت * لان ارادته التسمية ناقضة لغية الذي نفى * وان اراد النفي فالوقف * بناء على اشتراط التسمية ومن لم يشترطها اجاز اكلها ولو اراد النفي ما لم يرد به الشرك واجاز اكلها قوم ايضا ممن يشترط التسمية ومن كتاب المصنف ومن قيل له قل بسم الله فقال لا اقول بسم الله فقد قالوا انه ذكر الله وذلك عندي اذا كان اراد بذلك التسمية وان كان على النفي فالله اعلم اه وهو ما جرى عليه مصنفنا وحاصل كلام هذا المقام ان الله تعالى قال ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فافاد ايجاب الذكر على الذبيحة ففيل انه لا يكفي من الذكر الا ما كان على نية الذبح فلو ذكر ولم ينوه على الذبيحة لم يجز ذبحه وهو واضح متبادر لانه قال عليه والاحاديث مثل الآية فعني عليه قصده بالذكر او معناه لاجله وقيل يكفي الذكر عندها سواء قصدت به او لم تقصد ولذا قال قوم من اهل هذا القول انه اذا ذكر كفى ولو على جهة النفي مثل قوله لا اقول بسم الله لحصول مطلق الذكر ووقف قوم من اصحاب هذا القول في الذكر على جهة النفي كما قاله المصنف والنحر وغيره كالذبح * وان ذبح متدين بهائم شك هل ذكرها ام لا اكلت * وان تعمد عدم الذكر لم تؤكل وقيل تؤكل وقيل اساء وتؤكل وكذا الخلف ان ذبح على الشك في الذكر ولا تؤكل على الصحيح ان ذبحها او نحرها مشرك غير كتابي او كتابي محارب ولو ذكر قال ابو العباس احمد لا تجوز الذبيحة الا بذكر التسمية واستقبال القبلة الاعلى حال الضرورة والنسيان فانه يعذر فيها وتجوز ذبيحة الموحدين كاهم الاحرار والعبيد والرجال والنساء والاطفال والبلغ ما خلا الاقلف البالغ بغير عذر الا ان كان بعذر فلا بأس وسواء في ذلك الطفل اختن او لم يختن وتجوز ذبيحة اهل الكتاب كاهم من الرجال والنساء والاحرار والعبيد ممن اختن منهم ومن لم يختن ماداموا في العهد والذمة واذا حاربوا فلا تؤكل ولا تؤكل ذبيحة من ارتد الى اهل الكتاب من اهل الاقاراه

وقيل تحرم في الثاني ومن قيل له قل بسم الله فقال لا اقول بسم الله ثم ذبح فان اراد به التسمية عليها اكلت وان اراد النفي فالوقف وان ذبح متدين بهائم شك هل ذكرها ام لا اكلت

وتؤكل ذبيحة الطفل والطفلة الكتابيين ان لم يحارب ابواها * وانما ينفع * الذكر * من الذابح * ويشترط الذكر على الذابح * ولو تعدد باشتراك فيه * في الذبح او في الذكر بان يقبض اثنان او اكثر على ذبيحة فيذكر كل واحد الله وان لم يذكر واحد فلا تؤكل عند مشروط الذكر وتؤكل عند غير مشروطه وقيل ان ذكر القابض اسفل وهذا التفصيل ضعيف لان لكل منهم اعتمادا عليها وان ذكر الله انسان وذبح غيره فلا يجوز ذبحه وقيل ان تعمد الذابح وغيره على ان احدهما يذكر الله والاخر يذبح جاز * ولا يضر خفيف كلام * او عمل * ان فصل بين ذبح وتسمية * وكرهه بعض ويجوز الفصل الطويل ان كان في شأن الذبيحة كتحديد مسمى واضجاع الذبيحة وان ذبح شاتين او غيرها او اكثر او نحر كذلك برة بيد واحدة او يدين وذكر ذكرا واحدا على ذلك اجزا كما يجوز له صيد حيوانين فصاعدا برمية واحدة ذكرا ذكرا واحدا وان الشرط الذكر وقطع اعضاء الذكاة وقد حصل ذلك كله مع انه لم يرد النهي عن ذلك وقد بحث في التنظير بالصيد بان الصيد غير مقدور عليه فرخص فيه بما يمكن ولذا جاز حيث طعن ولم يشترط موضع الذكاة وان ذبح بسكينين ملتصقين او باكر لا فسخة بينهما فالظاهر الجواز ان لم يكن ذاك تعذبا لما واما ان لم يلتصقا بل باعدينيهما مقابضهما مثلا فلا يجوز لان ذلك ذبحان لا ذبح واحد الاعلى ترخيص جواز الذبح بعد الذبح فيجوز ان برة من باب اولى ومتابعة السنة والآثار اولى وحق * وان ذبح شاتين * اي اراد ذبحهما * فسمى على الاولى فقط فسدت الاخيرة * ولو قصد بالتسمية السكل وكذا الثالثة ان تعمد عدم التسمية عليها وفيها الخلاف السابق في ترك التسمية عمدا او نسيانا * وان سمي ثم اتى السكين واخذ الاخرى فذبح بها على تسميته جاز وكذا ان اخذ في تحديد * ها او في تحديد سكين * ثانية بعد تسمية * على الاولى * ولو اطال فيه * في التحديد * او كلم انسانا * مع تحديد الثانية وهذا اولى من ان يريد انه سمي وكلم انسانا فذبح لان هذا قد تقدم * وكره اطالته * اي اطالة التكليم * بعدها * اي بعد التسمية وهذه الكراهة هي الضر المفهوم من قوله ولا يضر الخ اذا لم يكن الفصل

وانما ينفع من الذابح ولو تعدد باشتراك فيه ولا يضر خفيف كلام ان فصل بين ذبح وتسمية وان ذبح شاتين فسمى على الاولى فقط فسدت الاخيرة وان سمي ثم اتى السكين واخذ الاخرى فذبح بها على تسميته جاز وكذا ان اخذ في تحديد ثانية بعد تسمية ولو اطال فيه او كلم انسانا وكره اطالته بعدها

بمخيف بل بطويل وان سمي وامر السكين وقطع اللحم وخرج الدم ثم كلم احدا
 وبقي في كلامه حتى فرغ من ذبحها فلا بأس بأكلها ومن اضعج شاة وذكر الله عليها
 ثم قامت ثم اضعجها وذبحها ولم يعد الذكر فانها تؤكل ان لم يتشاغل عنها بغير امر
 الذبح والتجديد عند الفصل اولى مطلقا وانما جاز الفصل لانه على نيته الاولى في
 التسمية فلم يضره فصل ولو كان فيه ذهول * وان سمي وذبح ولم يستقص *
 يستفرغ * الذبح فذهب ياتمس سكيننا اخرى فجاء مستقصيه * بالنصب على الحال
 والاضافة لفظية لان المراد الاستقبال وهي حال مقدرة اي جاء ناويا ومقدرا
 استقصاه * بلا * تجديد * ذكر لم تفسد ان كانت تضطرب بالاول * لانه
 قد شرع فيه اولا بالذكر فلولا اضطرب لفسدت لان الذكر الاول حينئذ غير نافع
 الا على ما مر من جوازها مع الفصل ولك ان تسكن ياء مستقصيه فيكون فاعلا
 فيكون الدافع الثاني غير الاول والوجه الاول اولى والثاني افادوها جميعا في اثر
 المسلمين ومن وجد ظالما يذبح ذابته ولم يذكر الله فأخذ الحديد من يده ثم اجراها
 على المذبح وذكر الله وهي حية او ذبحها اسفل من محله جاز ذلك ويندب الذكر
 على الذبيحة حين وضع الحديد على الحاق ولا بأس قبله ويكره تجديد الحديد
 بسمها او بجزءها ويجب الرفق في الذبح والقتل ويشحط الذابح شحطا ولا
 يحززا ولا ينبغي الذبح بمرى اخرى وان نسي الذكر عليها ثم ذكر وقد اخذ في
 جذب الشحطة فذكر الله عنده فان بلغ بها الذبح حد ما لا يعيش مثلها معه لم ينفعه
 الذكر بعد الا على قول من عذر الناسي او لم يشترط التسمية فانه لا يحتاج الى
 الذكر والا ان ذبحها من غير الموضع الاول او من الاول وذكر وتحرك وان قطع
 بعض العروق واللحم في الذبح الاخير وذكر الله وتحركت بعد اكلت ومن اعطى
 رجلا شاة يذبحها له وزعم انه نسي التسمية لم يقبل قوله الا ان كان ثقة * وتصح
 الذكاة * لانها طاعة * كغيرها * من الطاعات * بالنية * ظاهرة ان الذكاة
 مطلقا عبادة وانها غير معقولة المعنى فاحتاجت للنية لكونها غير معقولة وكيفية
 النية ان ينوي بالذكاة تحليلها والظاهر ان ما كان كالضحية والهدي والمتعة والفدية
 ونسك الولادة تكون ذكاته عبادة وما سوى ذلك تكون ذكاته مباحة لكن لا يحل

وان سمي وذبح ولم يستقص
 الذبح فذهب ياتمس
 سكيننا اخرى فجاء مستقصيه
 بلا ذكر لم تفسد ان كانت
 تضطرب بالاول وتصح
 الذكاة كغيرها بالنية

الا بها وانما تكون عبادة بنية التصديق به او منه او تفرج اهل او تقوية نفسه على
 العبادة ويكون من العبادة قصده للمنع والمذبح الشرعيين باستشعار انهم مأجور
 بها ونيتهم انه لا يحل له الا بذلك وقد اجاز بعضهم ذكاة الغاصب والسارق وما
 اجازها الا لانه يرى الذكاة امرا مباحا اذا اتى به على الوجه المشروط جاز ولو من
 غاص به كما لو غسل سارق او غاصب ثوبا لكان طاهرا * ومن ثم لو طعن جل
 بروع في منحر بلا نية ذكاة لم يؤكل * كما مر * ولو سمي عليه * وقيل يؤكل
 ان اتى على وجه النحر * والاستقبال مندوب * اليه * ولا يحرم ما ذبح لغير القبلة *
 ولو بعد * ان لم يعتقد خلاف السنة * وان اعتقد فسدت وقيل لا وقيل الاستقبال
 واجب نفسد بتركه الا ان تركه نسيانا او لضرورة نخوف فواتها يموت او غيره
 وكعدم القدرة على الاستقبال بها وقيل ان تعمد اساء بلا فساد ولا تحرم بذكاة
 الجنب والحائض والنفساء ومن فيه نجس ومن ليس على وضوء * وكذا * لا تحرم
 * ان ذبح بشماله لا لقصد المخالفة * ولو عمدا وان قصد هاقولا وقيل تحرم بالحمد
 الا لضرورة مثل ان لا يقدر يمينه على احسان الذبح وذكر العلامة الشيخ الحاج
 يوسف في ترتيب لقطه مانعه وسأله عن ذبح شاة بشماله قال اكلها مكروه قلت
 ان ذبح وليس عليه الا مراويله قال لا بأس تؤكل وسأله عن نسي ان يذكر اسم
 الله على الذبيحة ثم ذكر اسم الله بعد ما ذبحت ولم تمت وفيها الروح قال تؤكل
 وذكر ان من ذبح شاة اكلت دمها او رحمها اكل لحمها ولا يشرب لبنها ان لم تذبح
 من يومها وان اكلت دم غيرها فلا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تجاوز سبعة
 ايام والبقرة اذا اكلت الدم فلا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تجاوز عشرين
 يوما والناقة اذا اكلت الدم فلا يؤكل لحمها ولا يشرب لبنها حتى تجاوز اربعين
 يوما وان اكلت الشاة قدر انسان فذبحت من يومها اكلت ويفسل كرشها ومصرانها
 اه وقد مر ذكر الجلالة في الكتاب الاول ومن ابصر دجاجة تأكل نجسا واراد
 ذبحها فليحبسها يوما وليلة وان لم يبصرها تأكل فلا حبس عليها ويحبس اليمس
 الشارب لبوله ثلاثا ثم يذبح وان ذبح من حين شربه تطهر اكل لحمه وغسل
 مامسه وقاب وقيل من اراد ان يذبح الجلالة فليطعمها العجين والماء الحار يوما وليلة

ومن ثم لو طعن جل بروع
 في منحر بلا نية ذكاة لم
 يؤكل ولو سمي عليه
 والاستقبال مندوب ولا
 يحرم ما ذبح لغير القبلة ان
 لم يعتقد خلاف السنة
 وكذا ان ذبح بشماله
 لا لقصد المخالفة

فانه يزىل مافي بطنها ولا بأس بأكل النعم التي كرهت اليهود اكلها ومن اشترى
 عندهم الشحم فله ان لا يعطيهم منه وهو رخصة ﴿و﴾ الذكاة ﴿المشروعة ان تضجع على﴾
 الدابة ﴿على شقها الايسر مستقبلا بها﴾ ورأسها للمشرق وان جعل رأسها
 للمغرب واستقبل بها جاز ﴿وتذبح يمين بالنية والتسمية﴾ ذكر الله واستحبها
 الشافعي بالتسمية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو حنيفة تكره
 الصلاة واحتج برواية موضعان لا اذ كرفيهما عند الذبيحة وعند المطاس ذكره العماني
 المسمى بالمصنف وذكر ان الدابة اذا اكلت طعاما كثيرا فغيف عليها الموت جاز
 اكلها وبيعها ﴿ولا تحرم﴾ الدابة ولو شاة كما مر ﴿ان ذبحت قائمة﴾ والله اعلم
 ﴿باب﴾ فيما تصح به الذكاة ﴿تصح الذكاة بكشفرة حادة وان انحرفت او﴾
 اعوجت ﴿اراد بالانحراف الميل لاجرة وبالاغوجاج الميل بكرة والشفرة السكين﴾
 العظيم وما عرض من الحديد وحدد ﴿وسيف﴾ بأي موضع منه ولا بأس
 بجزءه كله او دونه او بهما ولكن الاولى في الذبح ان تجر اليك الا ان ذبحت بالمبجل
 فانك تدفعه وقيل يترك من اخر السيف وهو طرفه ويذبح بالباقي وقيل يذبح
 بشبر مما يلي مقبضه ﴿ومقراض﴾ آلة القرض وهي المقص وفيها جزءان ويسمى
 كل منهما مقراضا ايضا تصح الذكاة باحدهما وتصح بهما معا على عادة القطع بهما
 لقوله صلى الله عليه وسلم كل ما نهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر
 والقرض بالمقراض منهر للدم مات على اعضاء الذكاة ﴿وموسى﴾ بمنع التنوين
 على ان الفه للتأنيث والميم اصل وهو فعلى من الموس وهو حاق الشعر او بالتنوين
 على ان الفه اصل والميم زائدة وهو مفعول من اوسيت رأسه حلقة وذكر الشيخ ان
 من اصحابنا من منع الذبح بالحديد المجرف والمديعة العوجاء ومثله كل معوج
 وبالموسى والمقراض ونحن نرى جواز ذلك اه حكاه عن الاثر عن ابي محمد
 والمراد بالموسى القصبة من الحديد الصغيرة وانما اختلفوا فيها اذا لم يكن الجرح بها
 برة لصغرهما بل كان يقطع بها شيئا فشيئا او كانت تدخل في اللحم فيعذب الذبيحة
 كذا ظهري وانما يختلف في المقراض على جهة القرض به على عادته واما بجزءه
 اذا كان طويلا فلا مانع منه وكذا يختلف اذا كان مايلى حده من جانب

والمشروعة ان تضجع على
 شقها الايسر مستقبلا بها
 وتذبح يمين بالنية والتسمية
 ولا تحرم ان ذبحت قائمة
 ﴿باب﴾

تصح الذكاة بكشفرة حادة
 وان انحرفت او اعوجت
 وسيف ومقراض وموسى

زائدا فائثا يعذب الذبيحة وان جعل كملا يذبها فلا بأس او حرف كملا يعذبها
 فلا بأس ﴿وبمجرد محدد﴾ اي رفق حتى كان يقطع ﴿مطلقا﴾ على اي لون
 كان ومن اي نوع كان ﴿وقيل ان كان ابيض او احمر لا غيرهما﴾ والظاهر انه
 لا فرق بينهما وبين غيرها وقد قال صلى الله عليه وسلم كل ما نهر الدم الخ الا ان
 يقال الحجر الابيض والاحمر اقوى وغيرها ضعيف قد يكون في غيرها ما ينهر الدم
 فيجوز وقيل ان كان من المرو وهو الحجارة التي تقذح النار ومن ذبح بكبل معذب
 حرمت وقيل لا وعن بعض ان ذبح بما لاحد له فمات فلا احب اكلها ولا اقدم
 على تحريمها وكذا النحر وذلك ان كان مما تجوز به الذكاة وقيل لا يجوز بالحجر مروا
 او غيره وقيل يجوز بالمرء مطلقا فقط وقيل للمضطر ﴿ولا يعظم او سن او ظفر﴾
 وقيل ان الذبح بهن مكروه وان النهي عنه ليس للتحريم واجزه به ضمهم بالظفر
 فقط وقيل الظفر في الحديث مديعة الحبشة قال صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات
 بعد كلام اما السن فعظم واما الظفر فمدي الحبشة ويقيد قوله فعظم ان الذكاة
 بالعظم لا تجوز لانه بمنزلة قولك فعظم والعظم لا يذبح به كذا فهم الشيخ سوق
 الحديث فكأنه قال فلانه عظم والمنع من مدي الحبشة للحكم بنجاستها فلو غسلت
 لجازت الذكاة او لما منع كجد لحم او تعذيب او نحو ذلك فلو زال المانع لجازت
 كذا قلت خروها وانما لم يحكم بطهارتها ما لم ير عليها نجس لانها مما يتناول به النجس
 وليس لحم وروع يحجزهم ولا ديانة راسخة ﴿او زجاج او رخام﴾ وفي الصدف
 قولان وهو وعاء الجواهر ﴿او خوف﴾ فخار ﴿او ذهب او فضة﴾ وعن
 الربيع لم يروا الذبح الا بمحديد له حد وبالمرء والفضة ﴿او قصب﴾ واجاز بعضهم
 قصب الذرة والسكر واجيز القصب مطلقا واجزه ابو معاوية بقصر القصب ولجازه
 بعض في الطير ﴿او خشب﴾ حديد كوعاء الطاع او محدد بصنة كنجبر ونحو
 ذلك او قرن او مخاب ولجاز بالنحاس والقردير والرصاص ونحوها وقيل لا لاجازه
 بعض بكل ما يقطع ولو ذهب او زجاجا او فخارا او خشبا او قرنا او غلجا او رخاما
 وغير ذلك مما له حد وعن ابن مسعود اذ ذبح بما شئت ما خلا الظفر والعود والصاب وقيل
 ما ورد النهي عن الذبح به فحرام وسواء مكروه وقيل سواء مختص بالضرورة وما ورد الذبح

وبمجرد محدد مطلقا وقيل
 ان كان ابيض او احمر لا
 غيرهما ولا به ظم او سن
 او ظفر او زجاج او رخام
 او خرف او ذهب او فضة
 او قصب او خشب

به وشاع بلا ضرورة فهو جائز بلا كراهة فحملوا ذبح جارية كعب بن مالك شاة
بمحجر على الضرورة او على الكراهة وحملوا حديث كل ما نهر الدم وذكر اسم الله فكل
ليس السن والظفر على الاعلام بانها لم تحرم به لاعلى التسوية بين الالات الذبح
والنحر كالذبح ولا حمله في ادخال آلة النحر الا لا تمنى به التحيرة ولا يكون الا بماله حد والموجود
في الاصول ان العلماء اختلفوا فيما لم يرد فيه نص في القرآن ولا في السنة ولا في الاجماع هل يحمل
على المنع او على الاباحة وهو خلاف يشمل ما يذكي به وغيره من مسائل الذبيحة
وغير الذبيحة * ويجزبه * اي بما يذبح به او بالذبح * جرا لا ضربا في غير
الصيد ان خيف فوته * اما في الصيد ان خيف فوته فيجوز به الطعن * وكره مجديد
ضرب به انسان * او مالا يؤكل لحمه * او ميتة * او نجس وغير الحديد مثله
* ومن ثم قيل لا يذبح بكسيف حتى ينعم * غسله او * مسحه برماد او تراب *
او غيرها مما ينقي * ولا تحرم بدونه * وبدون الغسل لان الذبح بالآلة النجسة
لا يحرم الذبيحة سواء نجست بمشرك او بدم ذبيحة او بغيرها لكنها مكروهة
وهو المأخوذ به وقيل تحرم بالآلة الذبح النجسة ولا تحرم بالذبح بمقصوب او مشروق
عندنا وشدد بعض فيه وقيل ان ذبح بها ما حل اكله جاز الذبح بها قبل التطهير
وان ذبح بها مالا يحل اكله لم يجز اكل ما ذبح بها الا بعد التطهير ومن ذبح
بسمومة جاز اكل ما ذبح ولا يحرم الا ان كان السم معيناً على موتها ويحرم اكل
ما ذبح بسمومة ان خيف به الموت لالتجاسته الا ان كان السم من ميتة * وفسدت
بكمنجل ان جبد لحماً وابانه * وقيل لا تحل مطلقاً لانه يعذب الذبيحة وقيل يذبح
بالمنجل ويدفعه الذابح الى قدامه دفعا ولا يجره الى جهته لئلا يجبد اللحم او يعذبها
وان كانت استنانه موضوعة على انه ان جره الى جهته لم يجبد اللحم جاز جره اليها
واراد بمثل المنجل المنشار ونحوه وما فيه ثلثة فيجوز الذبح بما فيه ثلثة ان لم يجبد
اللحم وقيل لا لانه معذب وقيل ان كان فيه ثلاث ثلث لم يجز ما ذبح به وان كانت
ثلثتان او ثلثة جاز * ولا تؤكل ذبيحة بمحمى بنار * للتعذيب ومثله ما احمي
بشمس الصيف من الحديد ونحوه مما يتأثر به حرارة الشمس لآلة التعذيب وذلك
اقرب الى الكي منه الى الذكاة لانه يقع التعذيب به بمجرد مسه ولو بلا جر ومن

ويجربه جراً لا ضرباً في
غير الصيد ان خيف فوته
وكره مجديد ضرب به
انسان او ميتة ومن ثم قيل
لا يذبح بكسيف حتى
ينعم مسحه برماد او تراب
ولا تحرم بدونه وفسدت
بكمنجل ان جبد لحماً
وابانه ولا تؤكل ذبيحة
بمحمى بنار

ذبح لينيم او غيره دابة او طيرا وجرى عليه ما تحرم به الذبيحة لم يضمنها ان لم
يتعمد ولم يقصر ما على المحسنين من سبيل وقيل يضمن وقيل يضمن المجتنب
لا الوصي او الوكيل * فصل * فحين تحرم ذكاته * تصح ذكاة موحد عاقل وان
انثى * او خنثى * او رقيقا * بدليل اجازته صلى الله عليه وسلم ذبيحة جارية
كعب بن مالك اذ خافت على شاة فذبحتها بمر وفافاد جواز ذبيحة المرأة والامة
وجواز الذبح لمال الغير اذا خيف فوته وجواز الذبح بالمرء ولم يخص ذلك بالضرورة
ولو كانت الواقعة ضرورية لكنه لم يقل ان ذلك يختص بالضرورة تبادر انه جائز
في السعة ولو اختص لينه * او حائضاً * او نفساء * او جنباً او عرياناً * او
اعرجاً او اعشى او اصم ان كان موحداً وافصح الكلام او اخرس ان كان ينطق
بالتسمية او علم انه موحد وتكره من ابكم لا يفصح وفي التاج وقيل لا يجوز ذبح
الاعشى ولا الاعرجي ولو ذكر الله وعن ابي الموثر ان اسم الله بالهندية المشمال
قلت ويبيعن اللغات ايل وقيل لا يجوز ذبيحة الحائض والنفساء والجنب والعاري
وقيل تجوز ضرورة وتجوز من عليه سروال فقط ويعتبر في العراء ما يسمى عورة
فعورة المرأة مع المرأة السرة او متحتها الى الركبة او ما فوقها فان ذبحت مثلاً
وهي عريانة ما عدا ذلك جازت ذبيحتها ان انفردت او كانت مع المرأة وان
عريت مادون ذلك لم تصح ذكاتها وان عريت ما فوقه عندهم لا يحل له نظرها
لم تصح وكذا ان عري الرجل ما ذكر لم تصح ذكاته ولو انفرد وان عرى ماعدا
ذلك صحت وقد علمت ان ثم قولاً بجواز ذكاة العريان والبريئة وهو على
اطلاقه ولو بمضرة من لا يجوز له النظر الى عورتها والمرجع في هذا المحل الى الخلاف
في العورة وقد مر في باب الوضوء * لا غاصبا او سارقا او سكرانا او مجنوناً * الا في حال
عقلها لان الذكاة ضرب من العبادة وتحتاج الى نية التحليل للدابة بالذكاة
* وفي الصبي قولان والارجح الجواز ان احسن وان لم يحنثن * او كان دون ثمان
وقد روى جابر بن عبد الله ان غلاماً صاد ارباً فذبحها بمر وفافاد صلى الله عليه
وسلم ومقابل الارجح الجواز بشرط الاختتان لا الجواز وان لم يحنثن اذ لا يقال به
وقد تقرر ان الذكاة عبادة وانهم اختلفوا في الصبي هل تصح منه العبادة وهو

فصل

تصح ذكاة موحد عاقل
وان انثى او رقيقاً او جنباً
او عرياناً او حائضاً لا غاصباً
او سارقاً او سكراناً او مجنوناً
وفي الصبي قولان والارجح
الجواز ان احسن وان لم
يحنثن

الصحيح الحديث المذايح قال نعم ولك اجر * وجوز ابن ثمان مختونا * هذا قول ثالث * وكره * اي كره بعض ابن ثمان ولو مختونا ولم يكره من فوقه مختونا وافسدها من دون ثمان هذا قول رابع ووجهه انه اشترط ان يدخل في اول السن بلوغ الذكور ولو لم يبلغ وذلك هو الدخول في السنة التاسعة قال بعضهم هذا القول احب الي * اذ لا تصح منه الذكاة يعني لا يتأهل للآتيان بها صحيحة لنقص عقله فهو متميز فيها ولو احسنها فيما يظهر فكانت مكروهة وقيل لا تجوز من صبي الا ان ختن وقيل تجوز من صبي مطلقا ان سمع يذكر الله في سائر احواله واما في حال الذكاة فهو كغيره في الذكر وذلك انه يعرف انه عارف بالعبادة اذا ذكر الله وان شهدنا ذكاته فسمعه يذكر اجزا عن سائر احواله وقد قيل ان اعتاد الذكاة اكلت والا فحقى بسمع يذكر الله في بعض احواله ومرجع ذلك الى احسان الذكاة والذكر فلو احسن وذكر جازت ولو لم يعتد وفي التاج ابو مـ ماوية تؤكل من صبي مقر وان لم يختن وقيل حتى يعرف الصلاة وقيل يا كلها الصبيان دون البالغين ابو الحواري تجوز من صبي اقلف وان كتابيا ومن كتابية وان لم تختن اهـ وتجوز من صبية مقرة وقيل لا والصحيح الجواز ان احسنت وقيل ان عرفت الصلاة * ولا تصح من بالغ اقلف * اي غير مختون وان ولد على صورة المختون جاز ذبحه بناء على انه لا يلزمه الختن ومن الزمه اجراء المدينة على ذكره لم يجز ذبحه والختان قطع الجلدة اسطورة للحشفة حتى تكشف جميعا * ويعذر * ان تاب من تفريطه * في اربعين يوما في الصيف * شديدة الحر فتجوز ذبيحته فيها * ومثلها في الشتاء * شديدة البرد فتجوز ذبيحته فيها ايضا وكذا تجوز حيث عذر مطلقا كمرض وعدم وجود خاتن ان لم يطق ختن نفسه وكعدم وجود اله الختن وذلك ان تاب او اتصل المانع من حين لم يكف الى ان كاف ولم يجد ودان بالختن وقيل لا تجوز ذبيحته مطلقا حتى يختن وعليه جرى المصنف في بعض مختصراته والمشهور عند المغاربة جوازها في الايام التي يعذر فيها ومن قال الختن سنة غير واجبة اجاز ذبيحة الاقلف مطلقا وهو مذهب مالك قيل واكثر العلماء والصواب وجوبها وهو مذهبنا معشر الاباضية والشافعية * وصحت من قلفاء * وهي التي لم تختن * مطلقا * في تلك الثمانين او غيرها

وجوز ابن ثمان مختونا وكره
ولا تصح من بالغ اقلف
ويعذر في اربعين يوما
في الصيف ومثلها في
الشتاء وصحت من قلفاء
مطلقا

لان الحفاض لها مكرومة لا واجب وقيل سنة وقال الشافعي واجب وهو قطع من الجلدة التي على شفير الفرج * ومن خصي * مقطوع الخصيتين او مدقوقها * ومحبوب * مقطوع الذكر * ومستأصل * مقطوع الذكر من اصله ولو بغير حديد وتقدم بيانها وياتي في قوله باب عيب مجنون في كتاب النكاح انه حلت الذبيحة من مستأصل بمديد لان بغيره وهو قول جرى عليه ابو زكريا * وقيل لا تؤكل * من خصي * ان خصي بدق * وكذا من دق ذكره قال ابو عبد الله اهل ذلك عقوبة له على رضاه بالدق ان كان ذلك باختياره ويبحث فيه بانه يقتضي منع ذكاة المبوب والمستأصل والخصي مطلقا ان كان باختياره * وهل تحرم من غاصب وسارق * لان ذكاتها تصرف في مال الناس بدون ادنهم وتملك له بدون رضاهم فهي معصية والذكاة في الجملة عبادة ولا يكون فعل واحد في وقت واحد عبادة ومعصية * اولا * بناء على ان الذكاة امر مباح لا عبادة وانما العبادة ما ينضم اليها بالنية فهي كمقد النكاح يصح بشروطه ولو بلا نية عبادة فكذا الذكاة تصح بشروطها ولو بلا نية عبادة فاذا كانت في محلها وعلى اوجه الشرعي جازت والحاصل انها ابيحت على شرط اذا حصل صحت ولو لم ينو عبادة * قولان * ثالثها انها تحل ان سمعها يذكر الله على الذبيحة او اخبر به ثقة لا ان ذكروا وعلى المنع فان ادركت حية واعيد ذبحها او ذبحت في محل وقد بقي فيه ما يذبح حلت ان تحركت بعد وقيل مطلقا وكذا كذا كذا لا يجوز وادركت حية وتحل من ذابح بالدلالة او بالغلط او بالمسابقة او بشراء منفسخ من حيث لا يعلم او لمخافة ان تموت على اهلها جيفة او بكل ما يعذر فيه كظن الرضى قيل او بمساومة لبيع وقيل لا تصح ذبيحة عبد الا باذن مولاه وفي التاج وقيل ان اصطاد مملوك طيرا وذبحه بلا اذن مولاه لم يؤكل * وكذا ما ذبح بمضروب او منجوس او بمدية مجوسي او وثني * او غيرهم من المشركين قيل يحرم وقيل لا والعلة ما تقدم في الغاصب والسارق فانما امتنع الذكاة بمدية مجوسي او وثني للحكم بنجاستها وبعض لم يحكم بنجاستها فجاء الخلاف فلو تبين انها طاهرة او طهرت بماء او تراب او غيرها او زمان لجازت الذكاة بها وكذا مدى الحبشة فمن قال بطهارة ما ناله

ومن خصي ومحبوب
ومستأصل وقيل لا تؤكل
ان خصي بدق وهل
تحرم من غاصب وسارق
اولا قولان وكذا ما ذبح
بمضروب او منجوس او
بمدية مجوسي او وثني

مشارك ما لم ير عليه نجس اجاز الذكاة بذلك ما لم ير عليه والمنع من الذكاة بالنجس
كالمنع من الاستجمار بمنجس فان مرجع كل الى نجاسة ومع ذلك شرط تقدم
الطهارة وكذا الاستنجاء بيد طاهرة غير انه ان وقع الاستجمار بغير طاهر
او استنجاء بيد مثلاً بنجسة واتي على المحل بفصل عنه وعم اليد طهر ولا يعجبني تسوية
الذبح بمنجس بالذبح بمقصور لجواز التقرب الى الله بشيء غير طاهر كتصدق
ثوب نجس وحمل شيء لوجه الله في وعاء نجس ولا يخفى ان المراد بالنجس ما
نفس منه ما يلي الذكاة واما الطرف الذي لا يباشر الذكاة فلا تضر نجاسته بخلاف
المقصور او المسروق فانه مضر ولو كان قليلاً بما يذكي به ولو كان طرفاً فوق
القبض او مقبضاً او فوق السفر ممتداً معه او اعلاه * وان حبست غنم لذبح لكعيد
او عرس * او ختان او ولادة او موت او ضيافة او وصية او غير ذلك * فذبح
منها ذابح بلا امر جاز ان لم يؤمر بذلك غيره * وان امر غيره او نهى هو فالحلف
كالغاصب والسارق * وان اشترت جماعة شاة فطلب * بالبناء للمفعول * اليهم
استهام * اي اتخذ سهم ووزنه افعال من السهم وهو النصيب * معهم فيها فقام
واحد منهم فذبحها حرمت ان تعدي * بان ذبحها على ان فيها سهمها لطلب
الاستهام رضي منه به مع انهم لم يرضوا بالمساهمة من طالبها او سكتوا او على انه
لاسهم للطالب فيها وقد اعطوها او بعضهم من سهامهم وقيل لا تحرم * وجاز ان
ذبحها لهم * لاهم ولطالب الاستهام حيث لم يرضوا بالطالب او ذبحها لهم ولطالب
حيث رضوا به وهكذا يجوز لاخذ الشركاء في دابة مطلقاً بالشراء او غيره ان
يذبحها بلا امرهم ما لم ينهوه ولو غاب احدهم ان كانت للذبح وقيل ولو لم تكن
له * وقيل تحرم * اذا ذبحها احد الشركاء في هذه المسئلة وغيرها من مسائل
الشركة * ان لم يأمره معها * اي جميعاً ومن ذبح دابة بنية الغصب او السرقة
فاذا هي له او ذبحها بلا اذن اربابها او بلا اذن شركاءه فيها فاداً هو ما دون قبل
ذبحها نسي الاذن او لم يصله او لم يفهمه حلت واساء بنيته وقيل تحرم * وان
اختلفوا في ذبحها * ذبح الشاة المشتركة في اي صورة * يومهم او غدا *
او غيرها * لم يجوز * لاحدهم ذبحها او ان لم يأمر ذابحاً * حتى يتفقوا *

وان حبست غنم لذبح
لكعيد او عرس فذبح منه
ذابح بلا امر جاز ان لم
يؤمر بذلك غيره وان
اشترت جماعة شاة فطلب
اليهم استهام معهم فيها
فقام واحد منهم فذبحها
حرمت ان تعدي وجاز ان
ذبحها لهم وقيل تحرم ان
لم يأمره معاوان اختلفوا في
ذبحها يومهم او غدا لم يجوز
حتى يتفقوا

على وقت وان ذبح قبل الاتفاق حرمت وضمن اغلى الثمنين قيمتها حبة وقيمتها
مئة لو لم تحرم وذلك هو الصحيح واختار الشيخ انها حلال يعني لا فاقهم على
اصل الذبح ولو اختلفوا في وقته ونزل اتفاقهم في وقته منزلة اختلافهم بم ذبح
او في اي موضع تذبح ويبحث باننا لانسلم هذا التنزيل لان الاصل المنع في مال
الغير ولا يباح منه الا ما يباح وهذا وان اباح الذبح لكنه لم يبيحه الا وقت كذا
فبقي سائر الاوقات على المنع بل لو منع ايضاً الا في موضع كذا او بآلة كذا لكان
فيه الخلاف فلا يقاس عليه ومن اجاز ذبيحة الغاصب لم يجرمها * وتصح ذكاة
كتابي معاهد * سواء اعطى الجزية ام لا اذ المدار على انه غير محارب فعدم
محاربه حلت ذكاته اذ ترك المحاربة * اما ما وصلح او لينظر ويسمع كلام الله
والمشهور انه لا تحل من معاهد لا يعطيها ويمتثل ان يريد المصنف والشيخ بان
يحمل المعاهد على من عاهد بترك حرب او باعطاء جزية ولو من الصابئين وقيل
ليس الصابون من اهل الكتاب ولكن حكمهم حكم اهلهم وقالت المالكية ليسوا
منهم ولا تحل وسواء كان الكتابي مختوناً ولا وقيل تجوز من نصراني معاهد غير مختون
لانه لا يدين بالحقن لامن يهودي لانه يدين به وفي الاثر يجوز اكل ذبيحة نصراني
ذكر عليها ثلاثة الهة منهم الله ولا يؤكل من ذبح لغير الله ولو لغير الاصنام
وسئل علي وابن عباس كيف حلت ذكاة اهل الكتاب وهم يدكرون غير الله
فقالا ان الله حين احل لنا ذبائحهم قد علم ما يقولون وفي التاج وما ذبحه مسلم
للمشركين قصداً منه لا لهم ودكر الله عليه او بلا قصد اليها جاز اكله وما
ذبحه اهل الكتاب ووجدوا فيه محرماً عليهم فعن منبراته حلال وقال غيره لا
يؤكل لانه من غير طعامهم وما ذبحه النصراني من الابل جاز للمسلمين اكله
لاما ذبحه اليهود منها لانها لا تحل لهم في اعتقادهم فذبحهم لما قتلها ذكاة مبيحة
للاكل وان نوى الذكاة والحل لنفسه او للمسلمين حلت وقيل لا تحل ذكاة نصراني
تغلب ودكر بعضهم ان من شرط اكل ذبيحة الكتابي ان يذبح لنفسه ما يستحله
فان ذبح لنفسه مالا يستحله جاز للمسلم اكله الا ان ثبت تحريمه عليه بشرعنا
كذني ظفر وان ثبت باخباره كره واما ان ذبحه للمسلم ففي اكله قولان اه

وتصح ذكاة كتابي معاهد

ومن ذلك الطريف وهي التي يحدون ربتها ملتصقة بظهرها يعتقدون انها حرام
وانها لا تحيي ولو لم تذبح ونحي كالتي ضربت بما لا تحيي معه لا تحل عند المالكية * وفي
الكتابي * الحربي قولان والمنع اكثر * وجه الجواز ان الله سبحانه وتعالى اطلق
حل ذبائحهم ولم يقيد بها بترك المحاربة ولا باعطاء الجزية ووجه المنع انه لو جاز
ذلك لكان مستندا الى جواز نكاح نساءهم ونكاحهن ممتنع لانه لو نكحهن مسلم
وحاربين او ذهاب الى بلاد الحرب لسببين فيحلان بالسبب لمن يملكهن ويحلان
لزوجهن المسلم والمرأة لا تحل لرجلين وفي الاثر لا بأس بذبائح اهل الحرب من اهل
الكتاب وصيد كلاهم قال الشيخ وقال غيره اي غير صاحب الاثر لا نرى اكل
ذبائح اهل الحرب من اهل الكتاب ولا نكاح نساءهم ولا صيد كلاهم وهذا القول
اصح لانهم حاربوا فلم تكن لهم حرمة تحل بها ذبائحهم ولا نساءهم والالذي يعطي
الجزية فتصح ذكاته كما يفهم من صحة ذكاة المعاهد فهم موافقة اولى ويحتمل ان
يتوسع في لفظ المعاهد بان يريد بها غير المحارب معطي جزية او غير معطي فتكون
لفظة معاهد حقيقة لغوية مجازا شرعا * وفي نصارى العرب * ولو صبيان او
نساء والمراد انهم عرييون نسبيا نصرانيون ديننا * خلاف * الجواز والمنع والجواز
من يقرأ الانجيل دون من لا يقرأه ليعرف الحلال والحرام فيذكي ذكاة شرعية
فلا يشترط اتمام الانجيل كله ويحتمل ان يريد ما يعم قراءة ثلاث آيات او
آيتين من حيث ان اقل الجمع اثنان او آية لانه يطلق الانجيل على آية واحدة
وبالآية والآيتين والثلاث تتم نصرانيته اذ كان عريبا والعرب افضل ورجع الى
من دونه فالمنع على انه لا يشملهم اسم اهل الكتاب والجواز مطلقا على انه يشملهم
وكذا الجواز بقيد الذكر او عدم الالب باللحم لكن لما حدثوا احتيط لهم * كصبي
كتابي * قبل يجوز ذبحه وقيل لا * وان دخل كجوسي او وثني في ملة اهل
الكتاب حل منهم ما حل منهم ان عاهدوا * وان لم يعاهدوا بخلاف * كذبح
ونكاح وصيد * ولا * يحل ذلك * من مسلم * اي موحد * ان ارتد
اليهم * وقيل يحل ممن دخل في دين اهل الكتاب من المشركين والمجوس ما حل
منهم ان كان دخولهم قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم لان بعده وحل من

وفي الحربي قولان والمنع
اكثروا نصارى العرب
خلاف كصبي كتابي وان
دخل كجوسي او وثني في
ملة اهل الكتاب حل
منه ما حل منهم ان عاهدوا
كذبح ونكاح وصيد لا
من مسلم ان ارتد اليهم

يهودي او نصراني او صاب دخل في دين الآخر وقال في التاج لا يجوز ذبيحة
مجوسي ولو تحول الى يهودية او نصرانية * فائدة * من اكل ميتة لزمته مغلظة وقيل
مرسلة وقيل يتصدق بشيء وقيل يتصدق بذكي قدرها ومن افسد ذبيحة او نحيرة
بذبحه او نحره او غيرها ضمن قيمتها لصاحبها وتقوم ميتة كأنها حل اكلها وان لم
تكن للذبح ضمن قيمتها حيث كانت حية ومن اكل ميتة اعاد صلاته التي صلى
قبل غسل فامسه منها وكفر واحدة للصلاة لمغلظة على المختار وقيل لكل صلاة
ولا يضر تحريك لحم بعد قطعه * باب * في ذكاة الصيد * حل صيد البحر وان
كان * بصورة كلب او خنزير * او آدمي وقيل لا يؤكل منه ما بصورة خنزير
او آدمي وقيل ما كان في البحر شبيها بما حرم من البر فحرام وما كان شبيها بمكروه
فمكروه وحل ما سواهما والصحيح حل الجميع وفي التاج وقيل كل ماله مثل من دواب
البر من الحشرات فهو حلال وما كان من المحرمات فهو حرام والبحر وغيره من المياه
سواء والبحر يطلق على المالح والمذب وقيل هو المالح وقيل البحر كل منفرد وان
كان الغنم في البر ولم يقدر عليه الا بقطع يده او غيرها قطعت ولا تؤكل ولا
يجوز اكل الغنم الا بذكاة لانه يعيش في البر والبحر وفي دمه خلاف لعيشه فيها
وقيل يجوز اكله بلا ذكاة ولا يؤكل طير الماء كما امر الا بذكاة وقيل ان كان
يغدوا بالسماك ويعيش بالماء جازا كله بدونها * او مات فيه * وكان في اسفله
او طافيا عليه * او رماه * بامواجه الى البر او ذهب عنه الماء وتركه في البر او
نشف عنه ماء * وقيل لا يؤكل مامات فيه * في الارض او فوق الماء وقيل
بكرهته وذكر بعضهم انه ان وجد سمك على الساحل جازا كله ولو كان بعضه
ما كولا ويكره من اجل المضرة وان لحم الضفدع حرام وانه قيل من السمومات
فيحرم من جهتين وانه يجوز اكل ما قطع من السمكة وهي حية وتؤكل ولو طرحت
في النار حية وطرحها فيها حية مكروها رحمة لا تحريما وان وجدت قطعة لحم في
بطن سمكة اكلت السمكة دونها الا ان كانت القطعة مما لا يحتاج لذكاة او
تيقن انها مما ذكي فيجوز اكلها ايضا كالسمكة ويبدل على جواز اكل مارماه
البحر ما ذكره الشيخ في باب الوضوء انهم وجدوا دابة بحرية بساحل البحر

* باب *

حل صيد البحر وان بصورة
كلب او خنزير او مات
فيه او رماه وقيل لا يؤكل
مامات فيه

فأكلوا منها إياما فآخبروه صلى الله عليه وسلم بأكلهم منها فآجازه وروى انه قال هل عندكم منها شيء فأتوا بها عندهم فأكل منه وما رواه في الباب من قوله صلى الله عليه وسلم ما ألقى البحر وجزر عنه فمكأوه وما مات فيه فلا تأكلوه فقيه دليل لمن قال بتحريم ما مات فيه وهو قول ذكره المصنف سواء مات ووجد على الماء أو في الأرض كما مر فإذا صح هذا الحديث عمل به بخصوصه لا بأحاديث عموم حلية ميتة البحر لأن العمل بالخاص لا بالعام إذا تعارضا وما في قوله ما ألقى البحر وجزر عنه للجنس فتشمل نوعين ما ألقاه وما جزر عنه ولك أن تقول حذف الموصول الثاني لدلالة الأول أي وما جزر عنه أو أراد بالجزر ما يشمل الجزر القليل الذي بالموج فقط فينشئ يكون المراد ما ألقاه البحر بالجزر القليل الذي هو عب التموج أو بالكثير وهو ذهاب ماء البحر عن طرفه والحوث والسماك مترادفان عند الشيخ لقوله وصيد البحر هو الحيتان ومصيد البحر هو السمك فإنه جمع بين الكلامين ليفيد أن الصيد والمصيد بمعنى واحد والصيد بمعنى اسم مفعول وإن الحوت والسمك بمعنى واحد وقيل الحوت أعم من السمك وقيل السمك ما له قشور كالفلوس ومن ثبت عنده حديث وما مات فيه فلا تأكلوه لم يفسر قوله تعالى وطعامه بما مات فيه بل يقول هو بمعنى الطعم أي الأكل أي أحل لكم مصيد البحر وطعامه أي أكل ذلك المصيد فالمصيد بمعنى اسم مفعول والماء عائدة إليه فذكر أحلال الصيد من حيث حل اصطيداده وحل سائر الاستنفاع به ولتمهيد لا كله ثم ذكر أكله ولك أن تقول الصيد باق على المصدرية ويقدر مضاف تعود عليه الماء أي وصيد حيوان البحر وأكله ومن صح عنده ذلك الحديث صح له أن يفسر طعامه بما مات في البحر فتعود الماء للبحر والصيد بمعنى المصيد أيضا ومصدر مضاف لمخوف على حد ما مر وعن أبي حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك * وصيد البر وهو المتوحش المباح أكله * ولا مالك له ومن ملك بعض الطيور التي يصاد بها بترية أو شراء أو هبة أو غير ذلك فلا يحل لمن يملكه عليه ولو ذهب عنه ونفر إلى بعيد وإن استوطن معه بلا تربية ولا شراء أو هبة ثم نفر عنه وعن محاله فغيره أن يصطاده وكذلك حمام يملك ويتخذ في البيوت والدجاج

وصيد البر وهو المتوحش
المباح أكله

ونحوها لا يحل اصطيد ذلك إلا بادن إربابه ولحمر الوحشية علامة تعرف بها وهي اتصاف قرونها وانها بيض ومن وجد طيرام مقصوفا فكلربوب وكان لقطة واسم الضالة أولى به وما احتل من الطير أن يكون مربوبا وغيره جاز صيده من قرية وخارج حتى يعلم مربوبا فإذا أخذ وصار صيدا لم ينجز القول أنه مربوب إلا بعدلين والدجاج لا يكون في القرية صيدا حتى يعلم أنه ليس مربوبا وأما في البرية فصيدان احتمله وقيل الأغلب في أمور الدجاج أنه مربوب حتى يعلم أنه غير مربوب ولا بأس بصيد الطير من البيدر والبيوت * ويصاد بيد * للتمكن من الصيد بلا رمح كيض وفرخ وغيرها ولو كبيرا حيث أمكن فيجب الذبح أو النحر في غير البيض * وينبل ورمح * وسيف ونحو ذلك * وبكب * والسلوقي نوع من الكلب كما أن المهري نوع من البعير فلا خلاف فيه * أو باز * وقيل لا يجوز إلا بكب لأنه هو الذي يتعلم ويتأدب مالا يتعلم ويتأدب غيره ولأنه المذكور لفظه في الآية إذ قال مكبلين أي متخذينها كلاب صيد بعد أن كانت كلاب غير صيد فالجوارح بمعنى الكلاب المعروفة وفي ذلك حل للفظ الكلب على الكلب المعتاد ولو كان قد يطلق على السباع ووجه من أجاز بكل سبع أنها تسمى كلابا بمعنى مكبلين متخذينها كلاب صيد سواء كانت كلاب صيد أو لم تكن كلابا فالجوارح كل ما يكسب أو يعدو على غيره ويجرحه ووجه من خص الكلب المعروف والباز حديث عدي بن حاتم أنا قوم نصيد بهذه الكلاب والبازان فما يحل لنا فقال صلى الله عليه وسلم يحل لكم ما علمتم من الجوارح وأتم الآية فلما أجاب بالآية وقد سئل عن السكاب والباز علمنا أنها المراد في الآية ولا نسلم هذا بل نقول أنه أجاب بما هو أعم من السؤال ولئن سلمنا أنه أجاب عن الكلاب والباز فقط لنقولنا اقتصر عليها لذكرها في السؤال فتلا الآية فاستشعرها فيها ولو كانت أعم منها ولا نسلم أن غير الكلب لا يقبل التعليم بل قبول غيره والامساك على صاحبه معتاد ومن خص الكلب لم يميز القياس أو زعم أن غيره لا يمسك على صاحبه ومن لم يشترط الامساك على صاحبه أجاز غير الكلب ولو سلم أنه لا يقبل التعليم * بتعليم وادب * أي حصول ادب أو اسم مصدر أي تأديب * ويؤكل ما قتل بها * بتلك

ويصاد بيد وينبل ورمح
بكب أو باز بتعليم وادب
ويؤكل ما قتل بها

الاشياء من النبل وما بعده * لا يذبح ان لم تدرك حياته * وان ادركت ذبح
او نحر الا ان فات قبل الذبح او النحر بدون تضييع فيجوز اكلها مثل ان يشغل
بتحديد الموسيقى اذا كانت كيلة او غسلها اذا كانت نجسة فمات في ذلك
فانه حل * ولم تأكل الجارحة منه * ككتاب ان صاد بالجارحة وان اكلت خربت
الا ان ادركت حياته وتذكيته وان نغت الجارحة ريشه فليس بأكل وان اكلت
من دمه فلا يؤكل وقيل يؤكل ما لم تأكل من اللحم وقيل يؤكل ان اكلت منه
بعد الموت وقيل يؤكل ولو اكل من اللحم لكن بعد الموت وقيل ان كانت
الجارحة طيرا حل ولو اكلت منه وقيل يؤكل ولو اكل منه حيا سواء كان طائرا
او كلبا او غيره والاكثر على انه لا يؤكل اذا اكل منه مطاقا وقد يستثنى عندي
ما اذا امسك وانتظر مولاه مدة ثم اكل منه لان انتظاره علامة انه لم يصد لنفسه
بل لمولاه واكاه بعد كالسرقة لغلبة الجوع مثلا وسمي الحيوان الذي يصاد به جارحة
لانه يخرج الصيد او لانه يخرج لصاحبه اي يكسب والناس لا يفتل من الوصفية * وسمي
الصائد * اي ذكر الله * عند ارسالها * وفي ترك التسمية مامر في تركها عند
الذبح من خلاف ادانوي الصائد بالصيد الذكاة بذلك ارسال * ويذبح ما صيد *
وان مات فلا يؤكل ولومات بالامساك باليد عند اصطياده اذ لم تنله ذكاة من شيء حديد
وصار بمحصله بيده وقدرته عليه خارجا عن حكم الصيد فهو كالانعام المقدور
عليها وان قلت هلا قيل انه حلال اذا مات بالامساك باليد كما حل اذا مات بالسلاح
وقد قرنا في الآية معا واسند الصيد اليها معا فيها اذ قال تناله ايديكم ورماحكم
قلت قد قيدت السنة آلة الصيد والذكاة بان يكون لها حد ولا حد لليد فلا يحل
بها كما لا يحل بسلاح لا حد له اذ المضروب به وقيدة وقد حرمت الوقيدة في الآية
* ومن وجد على صيد مع كلبه * كلبا * اخر فلا يأكله * لعلمه قتله الآخر
او اعان على قتله فيحرم ان كان غير معلم او كان معلما ولم يرسله صاحبه ولا يقدم
الى اكل ما صاده جارحة ان لم يعلم انها معلمة او غير معلمة وايضا ان كان لغيره
فلا يجوز له اكل ما صاده لانه مال الناس ولانه يمكن كونه هو القاتل فلا ارسال
من سيده ولانه ايضا لم يسم الا على كلبه الذي ارسل وغير الكلب كالكلب غير

لا يذبح ان لم تدرك حياته
ولم تأكل الجارحة منه وسمي
الصائد عند ارسالها ويذبح ما
صيد ومن وجد على صيد
مع كلبه اخر فلا يأكله

طائر او طائر * وحرم قتل غير * بالاضافة * فحدد كحجر او رصاص او عودان
لم تدرك ذكاته * وان ادركت ذكي وحل وان كان للحجر او الرصاص او العود
عند مجيز الذبح به حد او سن فعلم ان الذي اصاب الصيد هو الحد او السن جاز
اكله ان وجد ميتا وقيل ان وجد خرق او به دم حل اكله وقيل لا يؤكل ما صيد
بالحجر مطلقا ومثله العود والرصاص ولو كان لذلك حد او سن وقيل لا يؤكل
الطبيعة ان ضربت بحجر ولو كان فيه سن او حد اصابها وقيل انه يجوز اضطياد الطائر
خاصة بالحجارة ذات اسنان او حد ولو ضرب صيد ولو سهر لا يحد فيه او سهر
فيه حد لكن اصابه غير الحد لم يؤكل وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لعدي
ابن حاتم اذا اصاب الممرض بجده وقتل فكل وان صاد به رضة فقتل فلا تأكل
فانه وقيدة اي موقودة والموقودة حرام والممرض السهم الذي لا ريش له والريشة
حد كحد السيف على طول السهم زيادة على تحديد طرفه فان اصاب بطرفه المحدد
او بريشته او بهما حلت وان اصاب بطرفه الذي لم يحدد او برضه الذي ليست فيه
ريشة او برضه ولا ريشة فيه فلا وسميت ريشة تشبيها بريشة الطائر وتسمى
ايضا جناحا تشبيها ويا في تفسيره غير ذلك في اخر قوله فصل صائد البر وفي ما
صيد بالبنادق في مدونة قومه خلاف ونحن نمنعه الا ان كان لها حد مصنوع على
الكيفية التي يصيب بها لا بد اذا اصاب واما حية بنار البارود فقال المجربون انه
قليل جدا وليس يمانع من الذكاة والصيد والدليل على منع ما لا حد له من حجر
ورصاص وعود وغيرها حديث الممرض المذكور فان علة منعه انه لا حد لرضه
اذا اصاب به وان المضروب برضه وقيدة * وبأكله وان غاب ان علم انه قتله
سهمه او جارحته * ما لم يعلم ان غيرها اصابه وقتله او اعان على قتله ولا يضر
ما يحدث في المصيد بنفسه * وجاز بكلب معلم ان لم يكن امبود * كلبه
او اكثره * اجماعا وبه * اي وفي الاسود اي وفي قتل الكلب الاسود * ان لم
تدرك ذكاته خلاف * وان ادركت وذكي جاز بلا خلاف ووجه المنع اذا لم
تدرك نبيه صلى الله عليه وسلم من اقتناءه واقتنائه انها والانتفاع به والصيد به انتفاع
فكان نهى عن الصيد به والنهي بدل على الفساد على الصحيح ولانا امرنا بقتله وهو

وحرم قتل غير محد كحجر
او رصاص او عود ان لم
تدرك ذكاته وبأكله وان
غاب ان علم انه قتله سهمه
او جارحته وجاز بكلب
معلم ان لم يكن اسود اجماعا
وبه ان لم تدرك ذكاته خلاف

ايضا عين النهي عن اقتناه * وجاز بكتب مكليا وان عقابا او فهدا * او صقرا او
باسقا او شاهين او نسرا او نمرا او غير ذلك من سباع الطير وغيرها وبغير السبع
كهر وقيل هو سبع * فصل تعلم جارحة حتى تدعي فتجيب وتزجر فتزجر وتؤمر
فتمثل وتمسك لصاحبها * ما ارسلت اليه * ولا تأكل منه * قال السيوطي
واقبل ما يعرف به ذلك ثلاث مرات وظاهره انه لا يؤكل قبل ذلك الا ما ذكي
والظاهر عندي انه يؤكل ما صادت اول مرة اذ يكفي تعليمها السابق بمعونة
انها لم تأكل منه مع ان من طبعها الاكل مما صادت فلما لم تأكل علمنا ان
التعليم قد اثر فيها ذكر ان اصحاب الصيد تزعم انه ليس من الجسوارح شيء
اجدر ان يمسك على صاحبه ولا يمسك على نفسه من الكلب وفي التاج المراد
التعليم في قوله تعالى تعلمونهم مما علمكم الله تعليمهم من ضروب العلم الذي
علمكم من علم التكليف اي كالتعليم عن اكل الانجاس والميتة وقيل مما بينه
لكم من صفات التعليم وهو ان يسترسل الكلب بارساله ويزدجر بزجره ويكف
عن الاكل توفيراً لصاحبه وخوفاً منه ويعتاد هذا او الجارحة والمعلم هو
الذي اذا ارسله ربه استرسل واذا اشلاه استشلى واذا عض امسك ولم يأكل
واذا دعاه اجابه واذا اراده لم يفر منه ولا يأكل العذرة ولا يأكل مما امسك
فاذا فعل ذلك ثلاث مرات فهو معلم واذا اكل منه بخلاف فيه والاكثر انه لا يحل
وقيل لا يشترط ثلاث مرات بل هو معلم من اول مرة اذا علمه بعض ذلك
فتعلم له بتصرف وزيادة * وقيل يؤخذ جرو * بثلاث الجيم * كما ولد * هذه
الكاف للمبادرة * قبل ان يرضع امه * او مثاها * فيفسل ويطعم * طعاما
* طاهرا ويحفظ من نجس ومعه صبي يتعلم سورة الاخلاص فاذا حفظها اي
الصبي وحده ولو في يومين او اكثر قبل ان يرضع امه او مثاها * صار الجرو معلما *
وحكم بالله النجس وهو كسائر الكلاب ما لم يتعلم الصبي السورة واذا تعلمها طهر
ولا بد من ان يعلم حتى يدعي فيجيب اليه اخر ما مر ويطعم بعد ذلك ما هو طاهر
ولا يترك يعود الى امه * وقيل المكاب * بفتح اللام اي المؤدب او المتخذ كلبا
للصيد * ما ولد منه * اي من هذا الجرو ولو بعد من بطن واحد او من بطن

وجاز بكتب مكليا وان
عقابا او فهدا
* فصل *

تعلم جارحة حتى تدعي
فتجيب وتزجر فتزجر
وتؤمر فتمثل وتمسك
لصاحبها ولا تأكل منه
وقيل يؤخذ جرو كما ولد
قبل ان يرضع امه فيفسل
ويطعم طاهرا ويحفظ من
نجس ومعه صبي يتعلم
سورة الاخلاص فاذا
حفظها صار الجرو معلما
وقيل المكاب ما ولد منه

بعد بطن ولا غاية لذلك بان وقع على كابة حفظت عن غيره او بان يكون هذا
الجرو انثى فيكون المكاب ما ولدت من بطنها ولو تعدد او مرة بعد اخرى ولا غاية
لذلك وعلى هذا حكم المفسول المذكور النجس وانما الذي يحل ما ولد الا على
الخلاف في بلل غير المكاب * ولا يؤكل قتيل * باضافته الى قوله معلم * اكل
منه * عند الاكثر كما مر وانما ولو اكل ريشا او شعرا * او * اكل * نجسا
كمية ان لم تدرك حياته * وان ادركت ذكي * ولا يضر اخضاب كلب بدم
صيد ان لم يبلغ فيه * بكسر اللام واسكان الفين وولوع الكلب لحسه بلسانه واذا
ولغ الدم فلا يؤكل ما امسك خلافا لبعض كما مر وان ولغ في الدم المنصب في
الارض اكل ما امسك * وتجب التسمية عند الارسل * ارسل الكلب والسهم
* لاقبله او بعده بتراخ * وان سمي قبله او بعده بلا تراخ جاز ونجوز التسمية
بعده ما لم يصل ما ارسله الى الصيد ويسمي على السهم اذا وضعه في كبد القوس
والاولى ان يسمي عند ارساله ولا يسم وهو في كسائه وان سمي على الجارحة بعد
ارسالها جاز والاولى ان يسمي وهي واقفة عنده وان سمي بعد الارسال ولا تقف
ان استوقفه لم يجز اكله لانه سمي حين لم يملك من امرها شيئا وكذا ان استوقفها
ولم تقف وسمى لانه اذا كان لا تقف لاستيقافه فانه ذاهب الى الصيد بلا ارسال
وارساله الاول كلا ارسال لانه انتهى حين استوقفه ولم يقف وقيل يأكله اذا
لم يسم نسيانا ولو لم تقف لاستيقافه ان سمي قبل الوصول وبعد الارسال سواء او
قبله بعد الاستيقاف تنزيلا لذلك اذ لم يقدر عليها منزلة الشروع في الذكاة بالتسمية
* بارادة مرسل * بفتح السين كقيل وكاب * او مرسل اليه * كغزال بفتحها
ايضا او بارادتها معا * فعلى الاول * والثالث * من ارسل جارحة او كسهم
على واحد فصادف اثنين * او ثلاثة فصاعدا * جاز اكلها * او اكلها الا ان
عين الوحش بالذكر كما سمي على المرسل * و * جاز * اكل ما سمي عليه فقط على
الثاني * وان اشتبه عليه تركها * وكذا ان سمي على صيد فصادف اخر *
لم يؤكل الا ان كان قد سمي ايضا على المرسل والاصل في التسمية ان تكون على
الدابة التي اريد صيدها او الطائر الذي اريد صيده كما يسمي على ما ريد ذبحه

ولا يؤكل قتيل * اكل
منه او نجسا كية ان لم
تدرك حياته ولا يضر
اخضاب كلب بدم صيد
ان لم يبلغ فيه وتجب التسمية
عند الارسال لاقبله او
بعده بتراخ بارادة مرسل
او مرسل اليه فعلى الاول
من ارسل جارحة او كسهم
على واحد فصادف اثنين
جاز اكلها واكل ما سمي
عليه فقط على الثاني
وكذا ان سمي على صيد
فصادف اخر

او نحره فان فعل ذلك فهو الاصل والاسمى على الجارحة لانها بمنزلة صاحبها الذي امرها بالصيد لانها طالبة للصيد مثله وذاهبة فيه فليس عليها التسمية عليها كتسميتها لو قدرت بخلاف نحو السهم فان التسمية عليه كتسمية الذابح او الناحر على القصة وهي لا يسمى عليها بل على الذابة او الطائر الذي اريد ذبحه او نحره فليس صاحب السهم على الصيد وان سمي على السهم جاز على خلاف الاصل وقيل لا يجوز وفي الاثران وجدت مع كلبك او سهمك اخر فلا تأكل ومن ارسل كلبا ولم يسم فليزجره فان اترجره فادركه فادركه الا ان لم ينزجر وقد مر انه ان كان لوزجره لا تزجره جاز اكله ولو لم يزجره ان ذكر قبل الوصول ففي الاثر ان سرح كلبه فلما دنى من الصيد ذكر الله حل ان سمي قبل الاخذ وان ذهب بلا ارسال من ربه ثم ذكر حل ايضا كذلك وان ارسله مسلم فسمى مجوسي فانزجر لتسميته فاخذه فلا يحل وحل في العكس وان رمى سهمها او ارسل كلبا وذكر وارتد قبل الوصول ففي اكله قولان وان تاب من ارتداده قبله اكل وكذا ان كان في حال الارسال مشركا او مرتدا فاسلم وسمى قبل الوصول اكل وقيل لا وان ارسل طيرا او كلبا او غيره وسمى على المرسل او المرسل اليه او عليها فمضى لا في جهة الصيد بعد ان رآه اي رأى الكلب او الطير الصيد او لم يره ثم رجع فيها اليه وقتله اكله لا ان رجع الى ربه مطلقا رآه او لم يره ثم عاد بلا ارسال اليه فقتله فلا يؤكل الا ان ادركت ذكاته لانتفاء الارسال الاول وقيل ان سمي قبل الاخذ اكل كما مر وان ارسل سهمها فوقع على شيء ثم على الصيد حل ولا يؤكل قتيلا مكلب او نحوه او برمح او سهم او غيره لم يسم عليه وان بنسيان وان ادرك حيا ذبح واكل وذكر في الوسيط ما نصه قوله واذكروا اسم الله عليه يعني اذا ارسلتم الكلاب واطلقتموها على الصيد فالاولى للصائد ان يرسل الجارحة على اسم الله فان نسي حل اكل صيده كالذابح من المسلمين ان نسي اسم الله على ذبيحته حل اكلها وفي قتل صيد بنحو كاب او نحو سهم بلا تسمية ما مر في الذكاة بلا تسمية عمدا او نسيانا وفاقا وخلافا واقتصر المصنف هنا على عدم الاكل كالشيخ لضعف القتل بالجارحة او

وان ارسل طيرا او كلبا وسمى فمضى لا في جهة الصيد بعد ان رآه او لم يره ثم رجع فيها اليه وقتله اكله لا ان رجع الى ربه مطلقا ثم عاد بلا ارسال اليه فقتله ولا يؤكل قتيلا لم يسم عليه وان بنسيان

بنحو السهم بالنسبة الى الذبيح والنحر اما الجارحة فلانها كالأمر بالذبح او النحر وهو امر ولا تجزي تسمية الأمر للأمر ونحو السهم فلا ينفصله عن اليد فلم يقو قوة القصة في يد الذابح او الناحر وقتها انما هي باتصالها بمن يعتقد الذكرك او حلت ذبيحته بأمر الله جل وعلا بل الصيد مطلقا ترخيص من الله جل وعلا لان الاصل الذكاة في المذبح او المنحرف فيقوى بالذكرك ولا بد واما الصيد بنحو الرمح اذا لم ينفصل عن اليد فمن حيث الترخيص وان اعار مجوسي او غيره ممن لا تؤكل ذبيحته مسلما اي موحدا جارحة او سهمها او نحوه او ملك احدهما عنه بوجه ما اكل ما قتله السهم او نحوه مطلقا لم تدرك ذكاته او ادركت لكن ان ادركت ذكي واما الجارحة فلا يأكل مما اخذت قبل ان يعلمها هذا المسلم الا ما ادركت ذكاته ورخص ان استوقعها فوقت وذكر وارسل ان يأكل ما قتلت لانها قد تأدبت بأدب المسلم اذ وفقت باستيقافه وهو غير معمرل به وان باعها لمسلم او وهبها او دخلت ملكه منه بوجه ما علمها وادبها ولو وجدها متعلقة وذلك انه يوجه اليها طريق التعلم فيكفيه هذا التحديد ولا يأكل ما قتلت قبل التعليم والتأديب وان لم تدرك ذكاته وحكم الوثني والكتابي الحربي حكم المجوسي واما ان دخلت الجارحة ملك مسلم من كتابي تحمل ذكاته وقد علمها الكتابي وادبها او من مسلم اخر كذلك او استعارها من احدهما فما قتلت حلال وقيل ليس الكتابي في الصيد كسالم واختلف ايضا فيما اصطاده ويؤكل قتيلا السهم او نحوه او بجارحة وان لم يقدر على ذكاته ولو ادرك حياته لكونه يضر من يتقرب اليه او لقوات حياته قبل التذكية لبعده او لكونه فوق شجرة او تحصنت في جحر او غار او سدره او فوق جدار لكنه ان وجد ما يضر به حتى يضعفه اذا خاف منه فليضربه حتى يقدر عليه فيذبحه فان ذلك يصدق عليه ان ذكاته غير مقدور عليها والا وجبت اجماعا ومن ثم جوز رمي بهيمة انسية ان توحشت وضربها بسيف وطعنها بنحو رمح لا انتفاء القدرة عليها بدل من قوله من ثم ان جعلت من التمايل كما ان الام في المبدل للتعليل بدل بعض من كل فان الإشارة راجعة الى مطلق

وان اعار مجوسي مسلما جارحة او سهمها اكل ما قتله السهم مطلقا والجارحة الا ما ادركت ذكاته وان باعها لمسلم او وهبها له علمها وادبها ولا يأكل ما قتلت قبل التعليم ان لم تدرك ذكاته ويؤكل قتيلا ان لم يقدر على ذكاته وجبت اجماعا ومن ثم جوز رمي بهيمة انسية ان توحشت لا انتفاء القدرة عليها

عدم اشتراط التذكية حيث لم يقدر عليها وهذا اعم من عدم اشتراطها في خصوص
 بهيمة انسية توحشت وان جعلت من اللابداء لم يكن قوله لانتفاء الخ بدلا وقد
 يجوز جعل اللام تعليلا لمجموع التجويز وتعليله بقوله من ثم وقيل لا يحل البهيمة
 الانسية المتوحشة الا تذكيها والصحيح الاول وهو المروي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وبه قال ابن مسعود * تنبيهات * الاول يجوز صيد المرأة والعبد والصبي
 المميز على الصحيح لاصيد المجنون والسكران الا ان عقلا وجاز صيد البحر وان يمجنون
 او سكران او مشرك او صبي لا يميز * الثاني النمر والاسد لا يقبلان التعليم وكذا النسر
 قالوا والدب طبعه الغدروا قبل التعليم فلا يمسك الا لنفسه * الثالث ذكر بعضهم
 ان تعليم البازات والصقور وما اشبهها ان يشليها فتشلي ويدعوها فتجيب وليس
 فيها ان يزجرها فتزجر ولا يمكن ذلك منها * الرابع ان انبعثت الجارحة من
 غير ارسال او ارسلها ولم تكن في يدها كل ان سعى عليها قبل الاخذ وقيل لا وهو قول
 المالكية والمشهور عندها انه ان انبعثت بلا ارسال ثم اتبعها باشلاء لا يؤكل وقال
 اصبح منها يؤكل وقال ابن الماجشون منها ايضا ان زادها ذلك قوة اكل واشلاءها
 اغراءها بالصيد مثلا والله اعلم * الخامس منعت المالكية اكله ان وقفت الجارحة
 قبل وضوله مع ميتة او كلب يشمه او بلا شم او نجو ذلك او عبي الطائر فنزل يستريح
 او نزل لغير ذلك واجازه بعضها ان خف الوقوف والمذهب جوازه ان لم ترجع
 لصاحبها كما مر ولا يخفى ان الاولى ان يشترط ان لا يطول التشاغل عن الصيد
 * السادس ما مر من جواز رمي البهيمة المتوحشة وقتلها بما يؤكل به الصيد مذهب
 بعض اصحابنا وبه قال ابن مسعود رواية عنه صلى الله عليه وسلم ومنعه البعض
 الآخر وانفقت المالكية على منعه في الابل والغنم والمشهور في البقر عندها المنع واجازه
 ابن حبيب فيها لان لها اصلا في التوحش وهو شبهها بقرة الوحش وردوا عليه بان
 الشاة ايضا شبيهة بالظبي والمشهور عندها ان لا تؤكل النعم بالنعقر اذا وقعت في
 حفرة وتعمرت ذكاتها وقال ابن حبيب تؤكل بالطعن في جنب او كتف ونحوه
 * السابع اذا فعل بالبهيمة المتوحشة او المتردية في حفرة ما فعل بالصيد ثم قدر
 على تذكيها وفيها الحياة وقد بقي فيها موضع للتذكية ذكيت ولا بد الا ان فاتت

بالموت قبل الوصول لتذكيها بلا تفريط وان لم يبق موضع اكلت ولوطات حياتها
 كما ان الصيد كذلك * وان وجدته * اي المصيد * حيا فاقد * الة الذبح التمسها
 حتى يموت فيأكله وكذا ان منع في كسدة او جحر * بتقديم الجيم او غار او
 طار لا على جبل او شجرة او كان في ذلك * حتى مات لانتفاء القدرة على ذكاته
 وقيل لا يؤكل * في الصورتين صورة فقد * الة الذبح وصورة المنع لانه قد قدر عليه
 فلم يذبحه ولم ينجره ولا يؤكل ان امسكه انسان او غيره ويؤكل ان نزع منه الة
 الذبح اصدق فقد * الة الذبح عليه حيث ذكيت فليتمس اخرى واوجب بعضهم على الصائد
 ان يستصحب * الة الذبح ويعدها في موضع يسهل تناولها منه ككفه وحزامه ويده
 وان جعلها في محل لا يصل اليها الا بعد طول لم يأكل ما درك حياته ولم يذكه عند
 هذا البعض واوجب هذا البعض اتباع جارحته مجدا رجاء ان يدرك حيا فذكيه
 فان تراخى في اتباعه حتى قتله الجارح لم يؤكل الا ان يوقن انه لا يدركه ولو وجد
 في اثره * وان انتشب * الصيد * في مغالب باز * فاعرابه كاعراب قاض
 على لغة من قال البازي بالياء ويجمعه على بزة كقضاة او باعرايه على الزاي على
 لغة من لا يجعل الياء بعد زاه ويجمعه على بيزان كقاع وقعان * وعجز * صاحبه
 * عن نزع او خاف انكسار رجله او موت الصيد ذبحه وان في حوصلة * جمع
 الطعام اسفل العنق ان لم يجد الذبح في عنقه وانما جعل المصنف الذبح فيها غاية
 لصغرها وخفائها فقد يخطئ الذابح بخلاف العنق تحتها ولم يجعله الشيخ عن الاثر
 غاية حين قال وفي الاثر ومن ارسل الباز واصطاد وانتشب في مغالبه فانه يذبحه
 في حوصلة اي بعد نزع من مغالبه كما يدل له قوله عقب ذلك فان لم يستطع
 نزع الخ ويحتمل ان يكون المصنف فهم ان معنى قوله فانه يذبحه في حوصلة التنبيه
 على انه لا يجوز تركه حتى يموت في مغالبه بخاله لانه قد قدر عليه لانه قد يتوهم
 جواز ذلك ثم استأنف كلاما او فرعه على ذلك بيانا بانه انما يذبحه وهو في مغالبه
 ان لم يستطع النزع لانه اذا استطاعه ولم ينزعه وذبحه فيها فقد استعان على قتله
 بمغالب الباز وعلى هذا الاحتمال يكون وجه جعل الحوصلة غاية هو ما تقدم اولا
 ويكون غيرها قد يخفى ويتعطل بالانتشاب * ويؤكل قتيله * قتيل باز * ولو

وان وجدته حيا فاقد الة
 الذبح التمسها حتى يموت
 فيأكله وكذا ان منع في
 كسدة او جحر حتى مات
 لانتفاء القدرة على ذكاته
 وقيل لا يؤكل وان انتشب
 في مغالب باز وعجز عن
 نزع او خاف انكسار
 رجله او موت الصيد ذبحه
 وان في حوصلة ويؤكل
 قتيله ولو

تنتف الباز * ريشه ان لم يأكل منه * اي من القتل وان اكل منه ولو من ريشه فسد ان لم يذك وقيل لا ويجوز ان يرجع الضمير للریش فيفيد بفهوم الشرط انه ان اكل من الریش فسد في الاولى يفسد ان اكل من لحمه وقد مر الخلف * وان رد على جارحته صيدها * ادمي او غيره سواء كان ذلك الا دمي او غيره يجوز ذكاته او صيده او لا يجوز صيده او ذكاته كجوسي وغير مكاب * او حبسه لها * من ذكرا ايضا * فتولت اخذه وقتله اكل * وهو صاحبها قيل وينبغي في انقباس ان لا يؤكل لان ذكاة الجارحة بمجموع اتباعها الصيد وتضييقها عليه وامساكها اياه وتموينه وتذليله بضرب او عض وقد شورك في بعض ذلك بغيرها ووجه الحل ان ذلك من غيرها كقبض مشرك لا تحل ذكاته دابة وذبح من يجوز ذبحه لها وكرده اياها الى من يجوز ذبحه فيذبحها * وان حال دون صيد وان ليل * او بعد او عذر * ووجد الكلب عنده او السهم اكل وكره لاحتمال موته بكادغة ومن ثم جوز شتاء لاصيفا * لان فيسه اللدغ غالبا لافي الشتاء وهذا التعليل الذي ذكر المصنف والتجوز عائدان كما لا يخفي الى مسألة ما اذا حال الليل * والارجح الجواز فيهما ان لم يرفيه اثر غيره * فهذه ثلاثة اقوال الاول اكلها بلا كراهة ان لم ير معينا على موت او يترجح او يربها وهذه القيود مرادة في القول الاول وان لم يذكرها المصنف والشيخ فيها والثاني كراهة اكله ان لم يرد ذلك او يترجح او يربها لاحتمال موته بلدغة او لسعة او صدمة او نحو ذلك الثالث تجوز اكله شتاء لاصيفا تقريبا للذع والاسع واستبعاد الغيرها بلا رؤية علامة له وقد قال صلى الله عليه وسلم كل ما اصعبت ودع ما انعمت اي كل ما قتلته ولم يغيب عنك بل مات في مكانه ومثله ما اذا تحمل الضربة وهرب ولم يغيب عنك ودع ما انعمت اي اترك ما غاب عنك بعد ضربك فحمل بعضهم قوله دع على الوجوب وحمله بعض على التنزيه فكره اكله وحمله بعض على الوجوب في مظنة اللدغ واللسع وهي الصيف وقال عدي بن حاتم يا رسول الله ان ارضا ارض صيد فنرمي الصيد فيغيب عنا الليلة والليالي فنجدده وفيه سهمنا فقال صلى الله عليه وسلم اذا وجدت سهمك فيه ولم تجد فيه اثر غيره وعلمت سهمك قتله فكل ومعنى قوله علمت سهمك قتله انك وجدت ضربة بسهمك عظيمة تقتل عادة

تنتف ريشه ان لم يأكل منه وان رد على جارحته صيدها غيرها او حبسه لها فتولت اخذه وقتله اكل وان حال دون صيد وان ليل ووجد الكلب عنده او السهم اكل وكره لاحتمال موته بكادغة ومن ثم جوز شتاء لاصيفا والارجح الجواز فيهما ان لم يرفيه اثر غيره

ولم تر اثر معين عن الموت * وكذا من ذبح شاة فهربت منه * ياكلها مالم ير فيها اثر غيره مما يقتلها او يعين على موتها وقيل لا يأكلها وقيل تكره وقيل لا يأكلها ان واراها ليل وغير الشاة مثلها فتخصل ان الصيد او الذبيح يؤكل ولو مات في الغيب مالم يعلم انه قتله غيره او اعان وقيل لا مالم يعلم سلامته من ذلك وقيل يؤكل ان توارى بنير الليل * ومن رمى صيدا فابان منه عضوا غير رأسه حرم العضو وحل الباقي * بالرمية * ان وجدته * اي الباقي * ميتا والا ذكاه * وحل بالتذكية وقيل يحل العضو ايضا ان مات بمجرد الابانة ولم يبق الحياة بعده في جهة الرأس ولا في غيرها حملا لقوله صلى الله عليه وسلم ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة على غير الذكاة والصيد فن ذبح وابان الرأس بلا عمد لم تحرم الذبيحة عليه وحل الرأس مع انه قليل مقطوع من كثير حي بعد القطع فن صاد وقطع عضوا بصيده ولم تحي الذبيحة بعد فان العضو وما بقي كلاهما حلال ومن حرم العضو مطلقا حمل الحديث على اطلاقه ومراد المصنف بالقطع ما يشمل بضعة اللحم ومثلها الجلدة في الحكم المذكور * وان ابان رأسه اكل الكل ان وجد ميتا والاحزم لفقد محل الذكاة * لانه يجب على من وجد صيده حيا ان يذكيه وتلك الضربة انفسدت بتفويت محل الذكاة اما الرأس فلكونه قليلا مقطوعا من حي فحرم لحديث ما قطع من حي الخ واما الجسد فلكونه لم يحل بذلك القطع لكونه فاسدا لا ترى انه فسد ذلك المقطوع القليل فالقطع الفاسد لا يحل غيره ولم يبق في الجسد موضع الذكاة لانه انما يذكي الجسد وفيه الرأس فلم يصح ان يذكي ولو وجد ذلك الباقي حيا والمعتاد ان لا يحبي بعد قطع الرأس ولذلك قال يجوز اكل الكل ان وجد ميتا اذ بقطعه تقوت فلا يصدق عليها انه قطع من حي فان قوله صلى الله عليه وسلم ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة يتبادر منه ان المراد حياة الباقي والا لم يقتصر على ذكر حكم المقطوع وحده والتذكية في السعة تخالف الاصطباذ بشرط فيها الحركة بعدها على ما مر وشرط فيه عدمها في نوع القطع لانه ترخيص مضيق وانما ابيح لعدم القدرة فاذا قدر على المصيد ذبح او نحر اذا وجد حيا والحق انه ان وجد بعض الموضع الذي يذبح فيه او ينحر فيه في جهة غير الرأس ذكي وحل وقدر كلام في ذلك وانه ان وجدت الرأس حية وقد

وكذا من ذبح شاة فهربت منه ومن رمى صيدا فابان منه عضوا غير رأسه حرم العضو وحل الباقي ان وجد ميتا والا ذكاه وان ابان رأسه اكل الكل ان وجد ميتا والاحزم لفقد محل الذكاة

التصق بها ما تصح فيه التذكية ذكبت وحلت وفي التاج ان فصلت الضربة الصيد
نصفين اكلا معا وان كان العجز اكثر اكل المتقدم دونه * وصح نحر نعامة ان ابين
رأسها وقد مر * اذ قال وجوز ذبح كديك من عنقه ان اكل رأسه فان النعامة
دخلت فيه بكاف التشبيه واراد بالذبح مطلق التذكية سواء كانت بالنحر او بالذبح
تسمية للعام باسم الخاص وكذا اراد بالنحر هنا ويقدر هناك العطف هكذا ذبح
كديك ونحره وهنا هكذا نحرها وذبح نعامة واراد بالا كل هناك مطلق الابانة
تسمية للعام باسم الخاص * وان قطع صيد نصفين اكل كله * كما مر * ان وجد
ميتا ولا ذبح مما يلي الرأس وحرم الآخر * وان قطع مادون النصف ووجد الكل
ميتا لم يؤكل شيء منه فتحصل ان مادون النصف لا يؤكل اذا قطع مطلقا وجد
الباقى حيا او ميتا والنصف ان وجد الباقي حيا معه اكلا معا وان وجد حيا ذكي
الحى وحرم المقطوع * وان امسك باثنا جلد فبائن حكما * لا حسا * وهو غير
بائن ان كان مع الجلد لحم وان قل * فان ضرب صيدا فقطعه واتصل بجلد فقط
ذكاه وحل الرأس وما اتصل به ان وجد حيا وان اتصل بجلد فيه لحم وذكاه
حل الكل وان اتصل مصران او كرش او قلب او مريء او حاقوم او نحو ذلك بما مر في
باب اليمين الخلاف فيه هل هو لحم ام لا فانه كعدم اتصال وقيل اتصال ومن
ضرب حمارا فكسر رجله وطعم ان لا تقع فله اكلاها الا ان خاف ان تقع وقيل
يا اكلاها مالم تين ذكروه في التاج * ومتى قدر على ذكاة صيد في لبته * او مذيجه
* وجبت والا فلا بأس وان بطعن مع تسمية * وفي التاج ان وقع حمار وحش
في شبكة قوم فطعنوه وذكروه عليه حتي مات فلهم اكله وندب ان لا يسرفوا في
طعنه ويذكروه اه وكرهه بعضهم اذا طعن حتي مات والحق كما اشار اليه المصنف
ان بطعنوه حتي بقدروا على ذكاته فيذكروه وما ذكروه البعض انما هو اذا ختم الطعن
بالسمية بان سمي على الطعنة الاخيرة او بدأ الطعن بها على نية انها الموتة متى مات ودكر
الشيخ انه يكره ان طعن حتي مات وسمي عليه ويكره ان طعن حتي صرع فذكي وهو قول
بعض العلماء ووجه الكراهة في الوجهين انه كان مقدورا عليه فكره طعنه حتي مات وطعنه
حتى صرع فذكي حتى حرمة بعض في الوجه الاول وبيان القدرة عليه انه قد حبسته

وصح نحر نعامة ان ابين
رأسها وقدمروا ان قطع صيد
نصفين اكل كله ان وجد
ميتا ولا ذبح مما يلي الرأس
وحرم الآخر وان امسك
باثنا جلد فبائن حكما وهو
غير بائن ان كان مع الجلد
لحم وان قل ومتى قدر على
ذكاة صيد في لبته وجبت
والا فلا بأس وان بطعن مع
تسمية

الشبكة مثلا فليترك حتى يضعف بجوع مثلا فيقدر على ذكاته او يذكي بحيلة
او باستعانة بغيره فانه اذا حبسته الشبكة مثلا كان كالبقرة الانسية المستعينة
عن الذكاة قال الشيخ والاصل في هذا انه اذا كان قادرا على ذكاته في اللب فلا
يحل له غيرها ويعني بغيرها الذكاة في غير اللب والذكاة فيها مع تقديم ضرب
وطعن وقد استغنى عنها ولكن ان ضرب وطعن فذكاه بعد لم تحرم وحرم عليه
ان يفعل ذلك قال وان كان غير قادر عليه فلا بأس اي فلا يحرم بطعنه حتي مات
مع الذكاة ولا بطعنه حتي اطاق ذكاته والمراد بنفي البأس نفي التحريم واما
الكراهة فباقية ومن وجد صيدا في حبل فلا يأخذه وقيل بالوقف وان كان الحبل
في خشبة او غيرها لم يجوز اخذه وهو لب الحبل ويذكي الحمس لانه من دواب
البر الا ان لم يقدر على تذكيته * ومن رمى صيدا بسهم فاوثقه * عن فوت شبه
ايهانه بالرمي حتي لا يقدر على شدة المروءة بايثاقه بنحو حبل فاستعار لفظ الايثاق
للايهان واشتق منه اوثق بمعنى اوهن كما فسره بقوله * واوثقه * اضعفه * ثم
رماه اخر فقله فهو الاول وعلى الآخر ضمان قيمته * لانه حرمة بقتله وهي قيمته
مذكي ان كان ما يصاد للاكل وان صيد ليقتني فقيمته حيا ان كان ما يصاد
له او شهد له شاهدان انه اراده له ولو كان ما يصاد للاكل * وان لم يشته الاول
بضربه * او اثبتته لكن يفوته لضعفه او مرضه او لكونه شيخا او قرب من ملجأ او
نحو ذلك * فهو للاخير ان اثبتته وكذا من طرد صيدا حتي عبي من طرده او رماه
بسهم فله حقه العجز من * سهمه او وقع في شبكته * شبكة البجر او شبكة البر
* او حباله * ليست شبكة * حرم عن غيره اصطياده وجاز ان قدر على تنجية
نفسه * بعد الطرد او الرمي او انفلت من الشبكة او الحبال ولو بقطعها كما مر
* ولو كان المثير * المزيج * خلفه ومن وجد جرحا بصيد موهنا له فلا يأخذه
ان علمه من صياده اخر والا جاز وان وجد به نبلا * ليس له * حرم عليه اخذه * وكل ما
قبض الصائد بيده فهرب عنه لم يحل لغيره فرع قيل من رمى الى صيد كثير ولم يقصد واحدا
وقد سمي فله اكل ما مات منه وان ارضعت امرأة صيدا او غيره كشاة جاز اكله ولو قام
على لبنها حتي كبر وكذا لبن كلبه وقيل ان رضع جدي خنزيرا اكل مالم يكن اكثر

ومن رمى صيدا بسهم
فاوثقه واوثقه ثم رماه اخر
فقتله فهو الاول وعلى الآخر
ضمان قيمته وان لم يشته
الاول بضربه فهو للاخير
ان اثبتته وكذا من طرد صيدا
حتى عبي من طرده او سهمه
او وقع في شبكته او حباله حرم
عن غيره اصطياده وجاز ان
قدر على تنجية نفسه ولو كان
المثير خلفه ومن وجد جرحا
بصيد موهنا له فلا يأخذه
ان علمه من صياده اخر والا
جاز وان وجد به نبلا حرم
عليه اخذه

رضاعه منه ويكون كالجلالة فيحبس ثلاثا * فصل صائد البر كالذابح جوازا
ومنع * فيجوز ما صاده كئيب تجوز ذبيحته وقيل لا وبه قال غير واحد منا وهو
مشهور المالكية ولا يجوز صيد الصبي الذي لا تجوز ذكاته * وزاد بشرط ان لا يكون
محرم * فان ما صاده محرم حرام الا ان ادركت ذكاته فذكاه محل فقيه قولان
اصحهما انه حلال وان ذكاه محرم فهو ميتة وقيل يحل للمل والجزاء لازم مطلقا
وقد مر في الحج كلام فيه * ومن رمى صيدا في حل وسعى فوقه * بنفسه * ميتا
بجرم حرم اكله * كما مر في الحج لانه تحامل حتى وقع فيه * وكره صيد الطائر
ليلا من وكره * او من عشه ولا يكره صيده منها نهارا * وكره الصيد على
المورد * موضع ورود الماء * قبل ان يرد * الماء * ولو * كان المصيد * غيره *
اي غير الطائر وغبي غير الطائر لان الطائر له بعض امن بالناس اذ يقرب منهم بعض
قرب بخلاف الوحش * او * كان الاصطياد * نهارا وجاز * بلا كراهة * بعده *
اي بعد الورود وكذا قبل الورود وقبل الوصول الى قريب من المورد بان يصيده
قبل ان كان يرى الماء وذلك لورود النهي عن الاصطياد من الزكور والعش ليلا
ووروده عن الاصطياد من المورد قال صلى الله عليه وسلم لا تطرفوا طير في وكناتها
فان الليل امان والطروق الايتان ليلا وذلك على ان النهي عن ذلك هو في الليل
قوله فان الليل امان وعنه صلى الله عليه وسلم اقرؤا الطير في وكناتها فيحتمل ان
المراد اتركوها لا تصيدوها من وكناتها ليلا للحديث المتقدم ويعتدل ان يراد ان
يتروا اثارها من حيث هي للتطير والله جل وعلا جعل حياة الحيوان في الماء
والنوم في المقاطعة عنها قطع للنسل واما المرعى فكثير غير محصور * ومن قتل
صيدا بفرس او بكرمخ او بمكنداف * كمقباض * للنير * بلا اذنه وبلا دلالة
* فهل يحرم عليه * وعلى غيره فيكون ميتة ويفرم لصاحب الشيء كراه استعمال
شيئه * او يمسه * ان مات بغير منداف ونحوه وان مات به فميتة قتاله منه الا
ما حل من الميتة * ويفرم كراه * استعمال * ذلك لربه قولان * ثالثهما ان المصيد
لصاحب الشيء ولا عناه لذلك المتعدي وان لم يميت فهو لصاحب الشيء وقيل
للمتعدي ويفرم الكراه وان استعمل تلك الاشياء غلطا او من حيث يعذر المصيد

فصل

صائد البر كالذابح جوازا
ومنع وزاد بشرط ان لا
يكون محرم ومن رمى
صيدا في حل وسعى فوقه
ميتا بجرم حرم اكله وكره
صيد الطائر ليلا من وكره
وعلى المورد قبل ان يرد ولو
غيره او نهارا وجاز بعده
ومن قتل صيدا بفرس او
بكرمخ او بمكنداف للغير
فهل يحرم عليه او يمسه
ويفرم كراه ذلك لربه
قولان

له واصحابه كراهها ومعنى قتل الصيد بفرس قتله عليه بنبل ورمح او غيره
وان اصطاد بمكعب لغيره بلا اذنه ولا دلالة فالمصيد لصاحبه كما يأتي
* ومن وجد مندافا * نصب * او شبكة نصبت ورد * اليه * او * اليها
صيدا * ليأخذه هو او طرده لنفسه حتى وقع فيه او فيها * فذ * الصيد لربه او
* لربه * وكذا ناصب شبكته او مندافه على طعام غيره * سواء نصبه ذلك على
الطريق الى ذلك الطعام ولو قريبا من الطعام او ملتصقا به او نصبه من فوق الطعام
او اخذه وجعله في المنداف او الشبكة * فله * اي للناصب * الصيد ويفرم
ما افسد لرب الطعام * سواء افسده هو او افسده الصيد او اكله وان لم يفسد
ولكنه قد حرره من موضعه فهو في ضمانه حتى يدخل يد صاحبه ووجه الشبه في
قوله كذلك اثبات الحق لمال الغير في الصورة الاولى اثبت الصيد لصاحب
المنداف والشبكة لانها القابضتان ولا عناه للراد اليها لانه اما ان يعد متبرعا او
متعدبا على نية الاخذ لنفسه وفي الثانية اثبات الغرم لما افسد من الطعام ولو كان
الصيد له لان الطعام لغيره * وان قتله * او امسكه حيا * بكجراحة غيره *
هذه الكاف زائدة وذلك من زيادة الاسماء بناء على جوازها وهو قول الكوفيين
او هي للافراد الذهنية والا فالخارج اما الفرس ومثل الرمح ومثل المنداف للغير وقد
مر حكمها واما الجارحة نفسها وليس لنا ما يشبهها غير ما ذكره للافراد الخارجية
مدخلا بها مثل الفرس كالحمار والجل ان امكن الاصطياد بها او للافراد الخارجية
على ان المراد بالجارحة الجارحة الكاملة وهي الكلب فيدخل بالكاف مثله من
الجوارح المتقدم ذكرها * فذ * الصيد * لربه * اي لرب مثل الجارحة
* ومن نصب حديدا لوحش فأخذه حديده فغضب الوحش بالحديد وحشا
* اخر فها لرب الحديد * وكذا ان ضربه برمح او بنبل ومضى به فغضب به
* اخر ولكن ما ضربه الصيد لا يحل الا ان ادركت ذكاته وكذا المأخوذ بالحديد
المنصوب فان ما يؤخذ بمرض موضوع او شبكة او مقباض ونحو ذلك لا
يؤكل ان لم تدرك ذكاته وكذا الحبال والممرض الرمي به وعن بعض المراض
عود رقيق الطرفين غليظ الوسط الا عند مجيز الصيد بعود له حد فان اصاب

ومن وجد مندافا او شبكة
نصبت ورد اليها صيدا
فله لربه وكذا ناصب شبكته
او مندافه على طعام غيره
فله الصيد ويفرم ما افسد
لرب الطعام وان قتله
بكجراحة غيره فله ومن
نصب حديدا لوحش فأخذه
حديده فغضب الوحش
بالحديد وحشا اخر فها
لرب الحديد

المعروض الصيد بحده حل اكله ان رمي به وقيل المعروض عود في رأسه حديدة
فان رمي به واصابته الحديدة اكل ان كان لها حد وقيل المعروض السهم لاريش
له لا يؤكل ما اصاب بعرضه * كما ان دخل بيته صيد فحك بابه * اي ماله او
ازدحم به من داخله * فاغلقه على نفسه * او امسكه فيه شيء او اغلقه عليه
انسان او دابة من داخل غير ذلك الصيد اوريج او انفاق الباب وحده بنفسه
عليه ولو كان ذلك الانسان الذي اغلقه مجنونا او طفلا لغيره او عبدا لغيره او
كانت تلك الدابة التي اغلقته عليه لغيره * فله * اي لصاحب البيت
فمن فتحه وخرج الصيد ضمنه لصاحب البيت ولو لم يعلم بكونه فيه او علم فحفظ
وفاته ولو جاز له الدخول فيه بلا اذن بوجهه ما الا ان قال له اذهب الى البيت ونم
فيه او انتظري فيه او اقل فيه كذا اوضع فيه كذا او اتت منه بكذا فدخل غير
عالم بالصيد فيه او عالما فدخل متمرزا عن قوته فقات فلا ضمان * ولا يحل للغير
اخذها وجاز ان لم يعلق الباب * الصيد ولا غيره ولو لم يحزله الدخول فيه الا باذن
فانه ان اخذه صح له وعصي بدخوله اذ لم يحزله ولا سيما ان ارتقبه في الباب او
فعل ما يخرج به ولو بتلويح او ضرب فان له اخذه ولا عصيان عليه كما اذا حل له
الدخول فيه ولا بد من ذبح ما اخذ المنداف او الحباله او الشبكة او الحديدة المفروزة
والا فميتة * فصل ذكاة صيد البحر وان غير سمك * وكل ما في البحر سمك ولعله
قصدي بوله غير سمك ما كان منه على صورة انسان ونحوه مما يقبل في البحر * والجراد * عطف على
صيد * صيدها وحل لناوان من وثني ومجوسي * واقاف بالغ في الايام التي لا يعذر
فيها ومنعة بعض من مجوسي * حديث * ما قطع من حي * هو * ميتة
خاص بغيرها * بغير الصيد البحري والجراد فما قطع من صيد البحر والجراد الحيين
حلال لانهما لا ذكاة لهما فبأي وجه قتل حلا وكذا ان ماتا بلا قتل وزعم بعض
المشاركة ان الجراد لا يصلح اكله الا بعد نضجه بالنار ولولاها ما اكله كثير وذكر
ان من يتخرج عن القاء فيها يغمره بالماء في وعاء مع الملح الى ان يموت وانما يتخرج
عن القاء فيها لانه لا ينبغي تعذيب الحي بالنار ولما قيل ان في جناحه اسم الله
الاعظم مكتوبا بالسريانية وزعم بعض المغاربة ان الجراد اذا مات قبل ان يطبخ

اولم يذكر اسم الله عليه فلا يؤكل * ولا يحل ساقط من شبكة صياد او وعاءه
بعد امساك * من صاحب الشبكة او الوعاء عليها حتى لا ينجو ماله او هذا الامساك
على الشبكة او مع الجر قبض فلم يحل مافيها ولو كان بفوت الا باذنه بخلاف
شبكة الارض اذا ذهب مافيها ونحوها وهو قوي واما ان دخل السمك الشبكة
وخرج منها فغير صاحبها اخذه وكذا غير الشبكة وقيل اذا وقع منها وصار يجد
التلف ولم يخرج من البحر فغيره اخذه والقولان ايضا في صيد البر واما ما سقط
من الشبكة او غيرها بعد الخروج من البحر فلا يحل اخذه الا ان كان متروكا
* ومن ثم * اي من اجل ان ما امسكته الشبكة هو لصاحبها * لوارخي صياد
شبكة على سمك وجره وارخي * اخر خلفه * او جانبها او تحتها * لاخذ خارج
منها فلما اخرج الاول شبكته * اي اخذ في اخرجها بالرفع من اسفل * انخرقت
فخرج مافيها ودخل في شبكة الآخر * سواء وصات ظهر الماء ام لا * حكم به
للاول على رأي * لانضباط شبكته عليه وجره وامساكه وللتاني على الرأي
الآخر لانه سار يجد التلف ويحد سائر سمك البحر * ومن ذلك من جاء * اي
حكم من جاء * بسمك * بان القى طعاما في الاجام او جرله الطعام في البحر
حتى ادخله الاجام * لاجامه * بكسر الهمزة وهو حفرة تحفر بساحل البحر ليجمع
فيها سمك يبي في الماء * فضربته موجة فكفته * بتشديد الفاء اي منعه عن
اجامه من الكف او بتخفيفها من كفاه بالهمزة قلبها الفاعل لفة خدقها لسكون
التاء بعدها بمعنى قلبته وصرفته ايضا عن اجامه * فذهب له * بجهة * بلد
* اخر فلا يحل اخذه لعالم بانقلاته من الاول وحل لغيره * فاذا اخذه ثم علم
فايضمنه لصاحبه وذلك على رأي واما على الرأي الآخر فيحل اخذه لعالم بانقلاته
ولغيره اذا كان يجد التلف وفي التاج ان خرج صيد من شبكة صياد وضعف حتى
لا ينجو بنفسه فهو لاهلها وان قدر ان ينجو في الموج حل لمن اصطاده ومن وجد
بصيد اي بري او يبري جرحا يحبس لم يحز اخذه ان علمه من احد * واذا انفجر
بارض قوم * او دخلها ماء من غيرها فكانت نهرا * فدخله سمك * من غيره
* لم يصد الا بادنهم ان لم يكن * الماء * جاريا * منها الى غيرها وان كان

كما ان دخل بيته صيد فحك
بابه فاغلقه على نفسه فله
ولا يحل للغير اخذه وجاز
ان لم يعلق الباب
* فصل *
ذكاة صيد البحر وان غير
سمك والجراد صيدهما وحل
لناوان من وثني ومجوسي
وما قطع من حي فميتة خاص
بغيرها

باريا منها الى غيرها سواء التي فيها اوتاهها من غيرها فيجوز صيد سمكه بلا ادق
 يصاد منه ومن خارجه وكذا ان خاق فيه فلا يحل لغيرهم الا بادئهم ان لم يكن
 جاريا ويحتمل ان يريد بدخول السمك فيه كونه في داخله سواء دخل اليه من
 غيره او خاق فيه فيشمل المسئلين فيكون ذلك من استعمال السمكة في حقيقةها
 وهي الدخول اليه من غيره ومجازها وهو الخلق فيه او من اطلاق الخاص وهو
 الوجود في شيء من خارج على العام وهو مطلق الوجود وان وقعت سمكة في
 سفينة بدخول مرساة فيها او وثبة اليها او نحو ذلك فهي صاحب السفينة
 على الصحيح لان سفينة قد حبستها ولا تطيق الخروج لضعفها لفراق الماء وان اضافت
 الوثوب منها فلن سبق اليها ان يأخذها ان كانت لو لم يأخذها لرجعت في البحر
 وكذا ان كانت على جدار السفينة بحيث خيف انقلابها فيه وقيل لا أخذها
 الساق اليها بالاخذ ولو حبستها السفينة ولا يحل لصياد حمل سمك من بلد صاده
 فيه لا خزان احتاجه اي احتاج اليه لحذف الجار وانتصب محل المرور او ضمن
 احتاج معنى فعل متعد كاستحق وعلى هذا فالهاء مفعول اهله حتى يبيع لهم
 ما احتاجوه بمقتاد من ثمن ويجبر على ذلك اي على مجرد البيع لا احتياجهم وذلك
 شبيه بالاستخدام فان البيع المذكور يبيع بمقتاد من الثمن لا مجرد البيع وان شرط
 في الثمن ما اراد من غلاء فذلك يجبر على الوسط وان شرط نوعا من
 الثمن اجبر على الدراهم والدنانير وكسورها الا ان اتفق هو والمشتري على شيء فجاز وكذا
 ان شرطوا عليه نوعا غير الدراهم والدنانير اجبروا عليها وكذا ان شرط شيئا غيرها
 واشترطوا شيئا اخر غيرها اجبروا عليها وقيل لا يسع امام ولا غيره على
 ناس اموالهم ولا يجبرهم على بيعها اصلا او على بيعها بنوع من الثمن ان لم
 تطب انفسهم بذلك اضطر اليه الناس ام لم يضطروا وهذا قول صحيح
 وجهه واضح ولكن تركه الى ما هو ارفق واحوط اولى وهو انه ان اضطروا
 بحاجة لطعام وعزم اهله على منعه اصلا مع استغناءهم عنه او الا بثمان مفرط
 في الغلاء جاز له اجبارهم على بيعه بثمان يكون عدلا في قيمته وجاز ان
 لا يجبرهم وقيل يجب عليه التسعير اذا رأى اضطرارا لا محيد عنه ولا يجوز ان لم ير

وان وقعت سمكة في سفينة
 فهي لا أخذها ولا يحل
 لصياد حمل سمك من بلد
 صاده فيه لا خزان احتاجه
 اهله حتى يبيع لهم
 ما احتاجوه بمقتاد من
 ثمن ويجبر على ذلك وان شرط
 في الثمن فعل الوسط وقيل
 لا يسع امام على ناس اموالهم
 ولا يجبرهم على بيعها ان
 لم تطب انفسهم بذلك
 ولكن ان اضطروا بحاجة
 لطعام وعزم اهله على منعه
 مع استغناءهم عنه جاز له
 اجبارهم على بيعه بثمان
 يكون عدلا في قيمته

اضطرارا لا محيد عنه ولذلك سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في غلاء ان
 يسعر الاسواق فامتنع فقال القابض الباسط هو المسعر ولكن سلوا الله فقبل
 امتنع لكونه لم ير الاضطرار الذي لا محيد عنه فلم يجره التسعير فقبل امتناعه من
 التسعير لكونه جائزا لا واجبا ولورأى الاضطرار الذي لا محيد عنه وقيل يجبرون
 على البيع وبيعهون بما ارادوا وقال ابو العباس احمد بن محمد يجوز لقاض او جماعة
 ان يسعروا على قدر نظرهم وما رآه اصالح على الثمن او على الثمن خاتمة
 في النسيكة ندب واقرط من قال وجب ومن قال بدع وخطأ لمن ولد
 له ذكر ان ينسك يتقرب الى الله له في ضحى اليوم السابع من ولادته وان
 ولد بعد الفجر فلا يحسب ذلك اليوم وان فات السابع فات وقيل ينتظر السابع
 الثاني والثالث ولا يجزي ليلا ويكره بالعشي وقبل طلوع الشمس ذبح
 شاتين متشابهين كما في حديث اي متشابهين وقيل متقاربين في السن وقال
 الرغشري متعادلين لما يجزي في الذكاة والضحية ولا يؤخر ذبح احدهما عن
 الاخرى بل تذبحان معا بذابحين او تذبحان واحدة عقب الاخرى والكباش
 اولى من كبش ونعجة ومن نهجتين ويجزي كل ذلك والضأن اولى من المعز ولاتى
 واحدة مخلفة لليهود في ذبحهم للذكر واحدة وعدم ذبحهم للأنثى وقال مالك
 للذكر واحدة وللأنثى واحدة لما روي انه صلى الله عليه وسلم نسك للحسن بواحدة
 وللحسين باخرى وكلاهما كبش وما ذكر المصنف هو قول الجمهور لاحاديث فيها
 الامر بذلك وعليه فان ولد له ذكر ان فاته ينسك باربع او ثلاثة ذكور فبسته
 وهكذا وحكم شاتي كل ذكر على حدة او اثنيان فائنتين او ثلاث فبثلاث وهكذا
 ولا يجزي الا الشياه عند مالك وهو المشهور وظاهر المصنف ولو كان الجمهور على
 اجزاء البقر والابل والضأن اولى من المعز وهو من البقر وهي من الابل وقيل الابل
 اولى من البقر وهي من الضأن وهو من المعز ولا يحذر كسر عظام النسيكة وقد
 قيل كسرها مستحب مخافة الجاهلية وفي التاج لا يكسر عظامها وتفصل تفصيلا ولا
 تعطى الا للتولين ويقسم معها خبز ومرفا وان في الحديث اذا اردت ان تنق
 الصبي فضع يمينك على وسط رأسه وادن في يمينه واقم في يسراه ثم اقرأ فاتحة واية

خاتمة

ارب لمن ولد له ذكر ان ينسك
 بشاتين ولاتى بواحدة

الكرسي سبعا وسورة الاخلاص كذلك وتقول عند الذبح سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر ايمانا بك هذه عقيقة عن فلان بن فلان على ملكك ودينك
وسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم اللهم انك وهبت لنا ولدا وانت اعلم بما وهبت
فاجعله بارا تقيا واسع الرزق ومن شيعة محمد صلى الله عليه وسلم ومن ماله اه وفي
بعض الكتب لا يقال ملة الله ولا يلطخ الصبي بدمها بخلفة لهم ايضا بل يلطخ
بالخلق او بالزعفران بدل الدم وليس اللطخ بالدم واقعا في الاسلام ثم نسخ خلافا لبعض
ويسمى الولد يوم ولد وقيل في السابع وقيل في يوم ولادته ان كان والده لا ينسك عنه
والا ففي السابع مع النسك قيل ويختن في السابع وقيل يكره في الاول والسابع
مخالفة لليهود بل يترك حتى يقوى وقيل من سبع سنين حتى يؤمر بالصلاة قيل
وتنقب اذنه في السابع ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهبا او فضة وفعلته فاطمة في
الحسن والحسين وقيل هذا التصديق مكروه وقيل مباح * وتسمى * اي الشاة
المنسوك بها * عقيقة * والشاتان عقيقتين ويجوز ان تسميا عقيقة ادعى بهما عن
واحد ولكن التسمية بالعقيقة مكروهة وقد سئل صلى الله عليه وسلم عن العقيقة
فقال لا احب العقوق وهذا كراهة منه لذلك الاسم ثم قال من ولد له ولد فاحب
ان ينسك عن ولده فليفعل وهذا منه ارشاد الى اسم حسن وهو النسيكة قال جار
الله تبعا للاصمعي سموها عقيقة لانها تذبح ويؤال عند ذبحها عقيقة الولد وهي
شعره الذي ولد به وقيل لان العنق المنع وشعره يزال عند ذبحها والازالة قريبة من
المنع او لانها تنق اي تشق مذابحها او تفرق على الفقراء فعلى ما ذكر جار الله نقل
ذلك من الشعر الى ما يذبح من اطلاق احد المتلازمين على الآخر قيل او من
اطلاق السبب على المسبب وقيل اصل العقيقة للموضع الذي تذبح فيه سميت
باسمه وقيل اسم لها وانما سمي شعره منها وعلى كل فهو حقيقة شرعية في المذبح
وقيل يخلق قبل ذبحها وبه قال عطاء وجاز بعده * وحكمها في الاجزاء والاكل
والصدقة كالضحية * بالقياس لا بالخبر فلا يعط شيئا منها ولو جلدا لذابحها على
مشارطة وقيل لا يشترط فيها ما يشترط في الضحية وهو احد قولي الشافعي وذكر
بعض انه يؤكل منها ويتصدق وقيل يتصدق منها على المساكين وقال مالك تطبخ

وتسمى عقيقة وحكمها
في الاجزاء والاكل
والصدقة كالضحية

ويأكل منها اهل البيت والجيران قال ابن رشد يكره ان تطبخ الوانا ويدعو الناس
اليها حذرا عن الفخر ويخرجها الاب من ماله اعني النسيكة وان كان يتيم فمن
ماله والله اعلم * جامعة * عبارة بعض انه ان ترك الودجين وقطع الحلق والحلقوم
جاز وان ترك شيئا قليلا من الحلق والحلقوم حرمت وقيل بقاء القليل لا يضر
والصحيح الاول وزعم بعض انه يكفي قطع الحلق او الحلقوم لان الحياة تفقد
بفقد احدهما وان ذبح لغير القبلة عمدا اساء وحلت وان لم يذكر اسم الله حلت
لانه مؤمن بالله في الجملة والمشهور انها تحرم وان لم يتعمد حلت وان ذكر في قلبه
او حرك لسانه ولم يسمع اذنيه فقولا وكل الرقبة مذبح من الرأس فوق الجوزة
الى محل النحر اسفل وهو اللبة وقيل لا تجوز فوق الجوزة واجاز بعض ما قطع احد
وريديه مع الحلق والحلقوم ومن ذبح شيئا ولم يخرج منه الدم حرم وان ابان الرأس
بلا عمد حلت او على عمد حرمت وان نحرها من قفاها او من جانب بتحريكها لا
بقصده حلت ان قطع ما يكفي قطعه على الخلاف وقيل لا يجزي من القفا وكتب
عمر بن عبد العزيز الى الآفاق ان يتقدموا على اللحامين الا ينحروا الا في المنحر
والرقبة من قدام ولا يضربوا كراعها بالسكين ولا يكسروا عنقها وقال هاشم من
لم يتعمد ابانة رأسها حلت الا رأسها ومن ذبح صيدا موثوقا خوف انفلاته جاز
وتذبح ذات الرأسين او اكثر من رقابها جميعا ويجزي من واحدة اذا كان غالب
الظن موتها به وعبارة بعض تحمل الذبيحة بذبح لا تحبى به ومن ذبح شاة قائمة جاز
ولا نحب ذلك وان ذبح بشاله حلت ان لم يقصد خلاف السنة ونهى صلى الله
عليه وسلم عن شريطة الشيطان وهي التي لم يقطع اوداجها ويجزي الذكر بأي لغة
ولو لم يحسن العربية كخدها بالفارسية ونجشا ومهريان بالهندية ومنجوا بالزنجية
وذكر بعض عن ناصر بن ابي نهبان انه لا يجزي الا الله اكبر الله اكبر وليس كذلك
ومن قال لعننا الله او لا بارك فيها هلك وحلت لذكر اسم الله قلت لا تحمل الا ان
قصد بذلك ذكر الله لتحل وقيل لا يؤكل ولو قصد ذلك وان قال اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم حلت ان قصد وان قال المعجمي قد ذكرت الله اجزي ان ضدوه
وذكر ابو الحواري عن ابي المؤثر ان اسم الله بالهندية سمسال بسنين مهملين

وقيل شمسال بالمعجمين فارسي وان ادخل المدينة فقطع الى فوق ثم نزع فقطع
ما بقي حلت ان تحركت بعد الثاني وان ذبحها اثنان وذكر الله احدهما فقط حلت
وقيل لا وان ذكر الله غير الذابح حرمت وقيل حلت ومن ذكر اسم الله فقامت ثم
اضجعها ولم يند الذكرك حلت وكذا ان ذكر الله واشتغل بتحديد المومسي او بكلام
لم يقطع قصده عن الذبيح وان ذكر اسم الله في الشحطة الثانية او الثالثة وتحركت
بعدها حلت ومن لم يذكر اسم الله نسيانا فقولان نسب بعضهم حرمتها للاكثر
وان ذكر اسم الله واعاد الذبيح امفل من ذلك فان تحركت حلت وتجاوز ذبيحة الحائض
والنفساء والجنب والجنباء والامة والكتابية والصبي ولو كناية وقيل لا تجوز من
صبي حتى يبلغ وقيل نكراه وقيل يا كلها الصبيان وقيل لا تجوز الا ان كان محتونا
وقيل الا ان عرف الصلاة ومن لا يضلي وتارة يضلي لا تحل ذبيحته والاصم الذي
لا يتكلم تجوز ذبيحته ان عرف الله وقيل لا ولا تحل ذبيحة المجنون والسكران
وتجاوز ذبيحة العاري وفي ذبيحة الاعمى قولان الصحيح الحل وتجاوز ذبيحة الخصي
وقيل الا ان يكون مدقوق الذكرك وفي ذبيحة الغاصب والسارق والمتعدي فيها
مطافا والذبيحة بموسى مفعوبة خلاف نسب بعضهم الحرمه للاكثر ونسب بعضهم
الحل في المفعوبة للاكثر وقيل ان رءاهم ذكروا الله او اخبرهم بانه ذكروه من يوثق
حلت والا لم تحل لانه ليس في محل الحل على انه ذكر الله عز وجل وحرم ما ذبحه
المحرم من الصيد وما ذبح احد من صيد الحرم واختلف في ذبيحة المحتسب
بالذبح خوف الضياغ والبدال والغالط والصحيح الحل وان وجدت ذبيحة في
صحراء اكلت ان اطمان القلب الى انها متروكة وانه ذكر اسم الله عليها اذ كانت
في محل يذكر اهله الاسم في الذبح والافضل في الذكر افتترانه بالذبح ويجوز تقدمه
ولا تؤكل ذبايح نصارى العرب وقيل ان قرأوا الانجيل اكلت وقيل ان لعبوا باللعن
لم يؤكل وقيل ان رأوهم يذكر الله حلت وفي ذبيحة المرتد الى اهل الكتاب
والصبي قولان وكذا من انتقل من اليهود او النصارى او الصابئين الى الآخرين
من هؤلاء ومن لم يختن من اهل الكتاب وفي الذبح والنحر بالموسى النجسة
قولان وحرمت بالمسومة لان السم يعين على الموت واختلف في نحر الغنم في

اللبة وذبح الابل والبقر وفي الذبح بعد النحر وبالعكس وفي اثر بعض اصحابنا
الرقبة من الانعام كلها مذبح وان ذبحت او نجرت شاة مثلا في عال فوقت منه
حرمت لان ذلك يعينها على موتها تردت بنفسها او بغيرها وان اعاد تذكيته في
موضع اخر وتحركت بعده اكلت وكذا ان بقي في موضع التذكية الاولى ما يقطع
من اعضاء الذكاة فقطعه فتحركت وان لم يبق ما يقطع وجبر المومسي في الموضع
فتحركت فقولان وقيل ان تردت بنفسها فلا بأس ولو لم يعد تذكية ويرده قوله
تعالى والمتردية فانه اظهر في المتردية بنفسها منه في المتردية بغيرها وان وقعت في
الماء حرمت الا ان اخرجت واعيد لها على حد مامر وتحركت لان الماء قاتل الا
طير الماء فلا يضره وقوعه فيه وان رمي طائر فسقط ناسرا اكل لانه لا تضره ملاقة
الارض بخلاف ما لو وقع قابضا وان ذكيت فقامت فصرت بنفسها فلا بأس ومن
ذكى شاة وامسكها بيده كره له ذلك اذا كان ذلك لا يعين على قتلها وان ضرب
رجلها بالموسى حرمت ان اثرت فيها وقيل مطلقا اذ كان الضرب بعنف معين ولا
يفسد الذبيحة ما صدر منها مما يعين على الموت قال بعض الا ان تعين ان ذلك
قتلها وحركة المنقار بفتح او اغلاق وفتح القم لا يعدان حركة ولا تحل المريضة
الا ان تحركت بعد التذكية وان ماتت المرأة وفي بطنها جنين حي يتحرك فانه
يرث من امه نصف ذكر ونصف انثى كالحثي ثم يورث هو وشهر غير ذلك بانها
حية مادام الجنين حيا وبه العمل وقيل لا يؤكل الجنين الا ان خرج او اخرج
حيا وذبح بعد وان غابت الذبيحة في ليل او نهار حلت عندي على الاصل حتى
تعلم انها اعينت على الموت او ان غيرها قتلها مثل ان توجد غريقة وان وجد بها
اثر مما يعين او يقتل حرمت وقيل ان واراها ليل حرمت ومن ارسل سحبا فارتد
قبل الوصول ففي حامها قولان واختيران لانئ كل والظاهر ان الجارحة كذلك
اذا ارسلها وان اكلت الجارحة الدم حرم ماصات وقيل لا يحرم حتى تأكل من
لحمه وقيل ان لم تأكل الا بعد مامات فلا بأس وزعم بعض انه ان رمى طائرا
بمحجر له اسنان فاثرفيه موضع الاسنان حل وان رمى صيدا فدخل فيه السهم لا
الحديدة او اسفل الحديدة الذي ليس محمدا وان وقعت سمكة في سفينة فلمن سبق اليها

﴿ الكتاب التاسع في الحقوق ﴾

الحق ماثي على آخر ﴿ باب ﴾ في حق الوالدين ومن نزل منزلتهما بالجوارح واللسان والقلب وقد قال الله جل وعلا ربكم اعلم بما في نفوسكم تهديد لمن اضرع لها ما يكرهان الا البراءة ان استحقاها لان اخمار ذلك معصية والمعصية لا يجوز اضرارها ولان اضرار ذلك يؤدي الى فعله ﴿ فرض على الولد بر والديه ﴾ اي الاحسان اليهما وموافقتها فيما اراد او يقال طاعة الوالدين كما يقال برهما والاحسان اليهما لان معنى طاعتها مطاوعتهما ولكن هذا اللفظ يختص بما اذا امره او علم بجبرها شيئا وقد ورد لفظ الطاعة في رسول الله صلى الله عليه وسلم واولي الامر فعلم جوازها في الوالدين لان الكل مخلوق وقد ورد ايضا فيها ﴿ وان كافرين ﴾ اي مشركين ويدخل المنافقين بالاولى او اراد الكفر الموجود في النفاق والشرك المتوطين فيها ﴿ لاني معصية الرب ته الي ﴾ عن ان يعصى في مطاوعة احد وعن كل نقص وفي الديوان عنه صلى الله عليه وسلم لاطاعة المخلوق في معصية الخالق وانما يطيعهما في الواجب والمسنون والمندوب والمباح ويطيعهما في المكروه ايضا لانه غير معصية وغير مكلف بتركه ولو عصاهما فيه لم يكن اثما لان المكروه منهي عنه ﴿ وليصاحبها ماعاشا معروفا ﴾ اي مصاحبة معروف او موليا لها معروفا فانظر تفسيره ومن جملة مصاحبتها معروفا ان لا يخرج عن دارها ان اراد ان يقيم عندها ولا يقيم في دار وحده الا ان كانت في دارها معصية لا تترك بنهيه فله الخروج عنها ان لم يجد مسلكا في القعود بوجه او احتيل بدخول في وقت لا توجد فيه ويبرهما جهده من دار اخرى ويرضيها ويلطفها ﴿ بمال ﴾ متعاق يبر او يصاحب والمراد يصاحبها بالنفع بماله او بمخدوف اي نافعها لها بماله ﴿ وبدن ﴾ وجاهه ﴿ ولين كلام ﴾ ولا تقل لها اف ولا تنهرها اي لا تزجرها عما ارادا او الى ما تريد بتغليظ القول ولا تكلمها بعنف او اراد بالنهر مطلق التعنيف بالقول والفعل فيشمل القهر بأي وجه استمالا للخاص وهو النهر في العام وهو مطلق التعنيف وقل لها قولا كريما واخفض لها جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا وطلب الرحمة الاخروية لها مخصوص بما اذا كانا متولين وكذا الاستغفار فمن لم يتولها دعا لها

﴿ الكتاب التاسع في الحقوق ﴾

﴿ باب ﴾ فرض على الولد بر والديه وان كافرين لاني معصية الرب تعالى وليصاحبها ماعاشا معروفا بمال وبدن ولين كلام

برحمة الدنيا ولا يصرح لها بالدنيا اذا كان يجزعان بالاعتصار على الدعاء بها ومن اجاز الدعاء لغير المتولى بالهداية اجاز ان يدعو لها بها ووجهه انه انما يتضمن الدعاء بها الجنة على تقدير حصولها لا مطلقا وان الدعاء بها تقوية للاسلام وجرايه وان الانبياء تقول اللهم اهد قومنا وانه صلى الله عليه وسلم قل اللهم اهد الاسلام بأحد العمدتين ولا يقال المراد التأييد المطلق سواء كان لصاحبه خلاق في الآخرة ام لا وقد قال يؤيد الله هذا الدين باقوام لا خلاق لهم لانا نقول وعده الله ان يؤيده باحدها مؤمنا ولسياق الحديث ولا يقال انه قال اللهم ايده باحدها مبها ولم يعينه فيحتمل الموعود به عند الله لانا نقول قد اجمل في لفظ احد العمدتين فيشملها معا على سبيل البدلية ووجه المنع ان الدعاء لغير المتولى بالهداية جلب للجنة له وتسبب له اليها وذلك يناقض بغض العاصي والتوقف في الموقوف فيه وهذا قول جمهور والآية ولو جاءت فيمن بلغا الكبر لكن حكم من لم يبلغاه حكمهما واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا الآية وقضي ربك الآية ووصينا الانسان الآية ﴿ ورضي الرب سبحانه وسخطه به ﴾ رضاها وسخط ﴿ بها ﴾ ومن اغضبها فقد اغضبه وقد امن صلى الله عليه وسلم على قول جبريل من ادرك والديه وفي رواية احد والديه فدخل النار ابعد الله وفي رواية من ادرك احد والديه ولم يدخل به الجنة ولا يجزي والديه الا ان يجدهما مملوكين فيشتريهما ثم يعتقهما كذا روي ولعل ثم للترتيب الذكري لانهما يعتقدان بشراهما لما او هي على اصلها من الترتيب في الحكم على ان المراد بالعق التصریح به بعد وقوعه بالشراء فتكون للترتيب في الحكم باتصال لان الاحسن العجلة بالتصريح لما بانه قد اشتراها ان كانا يعلمان ان شراءهما يتقان به او بالتصريح بانهما قد عتقا او ثم بمعنى الواو من عطف لازم على ملزوم وظاهر هذا الحديث ان من اشترى اباه او امه فقد جازاها والمراد جزاء عظيمهما ولكن عليه لما فضل ومثل ذلك ما اذا سعي في ان يملكهما بهبة او اجرة او ارش او صداق لامته او سعت المرأة كذلك او في ان يكونا صداقا لها او لامتها والفضل حيث جعله الله وقد تقرر في اثار كثيرة انه لا يفي بمقتضاها ولو فعل لها ما فعلا به مثل ان يحملها على ظهره ويضعهما ويمسح لها الخاط واللباب والبول والغائط

ورضى الرب سبحانه وسخطه بهما

ومثل ان تفعل بهما بنتهما ذلك وترضعهما وذلك لانهما يفعلا ذلك ويجبان بقائه
وهو يفعل ذلك ويجب موتها اولا يشق عليه موتها وايضا فان اعتاقها من
العبودية كاعتاقها من القتل ولا ينتفعان لانفسهما وهما نفع لغيرهما ما لم يتفاديا
اعتقهما فقد كانا لانفسهما والظاهر ان فعل بهما ما فعل به بحب ورضي وكرادة
موتها جدا كما كرها موته لكان مجازيا لها ويدل لهذا ما روي ان رجلا قال لرسول
الله صلى الله عليه وسلم ان ابوي بلغا من الكبراني الي منهما ما وليا مني في الصغر
فهل قضيتهما قال لا فانهما كانا يفعلان ذلك وهما يجبان بقاءك وانت تفعل ذلك
وانت تريد موتها فعلى عدم قضاءه حقها بارادته موتها ففهموه انه لو لم يرده
بل كرهه لكان قاضيا ومثل قصة المرأة مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الآية
ونحو ذلك فافهم ويحتمل ان لا يكون قاضيا ولو فعل ذلك واكمنه صلى الله عليه
وسلم اقتصر في نفي القضاء على التعليل بحجة موتها تنبها على عظم غفلة وجهالة
حيث ادعى الوفاء لها مع انه يجب موتها المستأصل لها بالكلية فاقتصر على هذه
الدالة لعظمها وعظم ادعاء امك ان الوفاء لها مع وجودها فلو قال له اني لاحب
موتها وانى كرهته جدا كما كرهاه سواء لقال صلى الله عليه وسلم له ايضا انك لم
تف لما لانهما السبب الظاهر في وجودك ولان الام حملتك في بطنها وهاتان
الحصلتان لا يمكنان معك لما مع انه بعد ان يكون حب الولد لوالديه كحبها له سواء
او اكثر واذا وجد فقابل والمالب المكس وينص على ما قلت حديث لو فعل ما فعل
ما أدى طلبة واحدة اي من طلقات الولادة وهذا يعم انه لو اعتقها لم يؤد حقها
كاملا واما حديث لا يجزي والديه الا ان يجدهما مملوكين فمعناه لا يجزيهما جزاء
عظيمهما الا بالاعتاق وايس جزاء وافيا بحقوقهما للاتفاق على وجوب حقوقهما بلا نقص
شيء منها بعد الاعتاق ولا يجدها عاقها رائحة الجنة وهي توجد من مسيرة خمس
مائة عام قل انس له صلى الله عليه وسلم بر الوالدين احب اليك ام عبادة
الف سنة فقال يا انس قد جاء الحق وزهق الباطل برهما احب من عبادة الف سنة
وذكر بعضهم انه يكفي مع برهما قابل العمل وان خير الاولاد من لم يدعه البر الى
الافراط ولا التقصير الى العقوق وانما يجانب الافراط للتأويل بها فينقطع او يتغيران

عليه اذا نقص بعضا من ذلك وتجب مواساتها بالمال ان احتاجا وسخط الله سبحانه
وغضبه واعداده العقاب لاهله فهما صفتا فعل او علمه بمقاب يستحقه اهله وهو النار
فهما صفة ذات ورضاه اثابته او اعداده الثواب لاهله فهو صفة فعل او علمه بثواب
يستحقه اهله وهو الجنة فهو صفة ذات او قبول العمل فهو صفة فعل وفي الحديث
من اسخط والديه فقد اسخط الرحمن ومن اغضبهما فقد اغضب الرحمن والغضب
اشد من السخط فالحديث كناية عن انه من اضرهما عوقب بمثل ما فعل في
الآخرة ومن بالغ في ضرهما عوقب بعقاب اعظم واطلاقهما على الله حقيقة عرفية
مجاز لغوي اطلاق لما هو ملزوم في الجملة على اللازم وهو العقاب او اعداده ولما هو
سبب من السبب وكذا في الرضى وعبر بالرحمة ليدل على عظم ذلك الفعل حتى
كان مسخطا ومغضبا لمن هو عظيم الرحمة وكثيرها وعنه صلى الله عليه وسلم من
ادرك والديه فدخل النار ابعد الله رواء عن جبريل عليه السلام قاله جبريل فقال
قل يا محمد امين فقال امين وفي رواية من ادرك احد والديه وفي رواية من ادرك
والديه او احدهما ومعنى قوله فدخل النار انه دخلها بسببهما بان عقوبتهما دليل الفاء
الدالة على السببية ويجوز على ضعف ان تكون لمجرد العطف اي ادركهما فدخل
النار بمعاصيه ابعد الله عن الجنة ومقامات الخير كلها اذ لم يجتهد في طيئتهما فتكون
طاعته لهما سببا للتوفيق فعونا على الخير وعلى اجتناب الشر ويطيعهما اي
ومن شأنه ان يطيعهما ولو بلا وجوب وان يخرج من اهله زوجته وغيرها
ولو كان لا يجوز لهما التفريق بين الازواج واداراه مصلحة جاز لهما كما اجازه
النبي صلى الله عليه وسلم لابي بكر وعمر ان يأمرأ ولديهما وبالله ان امره به
وان لم يفعل فلا يأثم الا ان لزمهما دين لا يجد ان خلاصه الا من ماله جميعا بان
يكون لا مال لهما سواء الدين الديني او الاخروي او كانت امرأته حراما عليه
او مكروها له القيام عليها او كانت سيئة الخلق او كان فيها فساد دينه او دنياه او
كانت تزني او تظهر للرجال وتنهي ولا تنهي فحينئذ يعصي ان لم يطاوعهما لان
ذلك صلاح له واما ان امرأه ان يترك عياله للضيعة فلا يجوز ان يطيعهما لان ذلك
معصية ويدل لما قلت ما في حديث ان امرأك ان تخرج من ملكك واهلك بحق

ويطيعهما وان يخرج
من اهله وماله ان امرأه به

الله فاخرج ومن اعتقهما من الرق رجي ان يعتق من النار ولا يخرج عنهما في غير فرض تعين كحج وطلب قوت وان لم ياله او من لزمته مؤنته او نفقة و جهاد راجع امره اليه واحتيج فيه له اي اليه ككونه اماما عادلا احتيج لحضوره او قائما بامر من امور الحرب لا يقوم به غيره الا باذنها ان احتاجا اليه والا جاز الخروج عنهما ولو منعاه او كان ما يخرج اليه غير فرض متعين مفهوم من قول الربيع من اراد الجهاد وكان له ابوان اي او واحد فقيران كارهان لخروجه اي او كيران او مريضان فأرى ان لم يكن لهما غنى ان يقيم معهما فهو افضل اي فالاقامة افضل ومعنى افضل ان كلا منهما فاضل بحسب العقل والنظر لكن الاقامة افضل فالخروج غير جائز وذلك حيث لم يتعين الخروج والا وجب قال الشيخ عليه ان يخرج الى الجهاد ولو كرها ان كان لهما غنى كذا فهمه من كلام الربيع قال الشيخ لانهما لا يحظران عليه ما لم يحظره الله عليه اي لا يمنعه مما لم يمنعه الله منه وامره به ولو منعاه كالجهاد فان الله امره به ولم يشترط رضى والديه فوجب عليه الخروج اليه اذا تعين واستحسنه له اذا لم يتعين ولم تشترط السنة الا احتياجهما اليه لمرض او كبر او احتياجهما فالباقى باق على وجوبه او استحسانه وان كرها وان قلت لعل الضمير في قول الربيع فهو افضل هائد الى الجهاد لانه مذكر بخلاف الاقامة فانه مؤنث قلت قد بينت السنة انه لا يخرج الى الجهاد اذا لم يستغنى عنه فتعين عوده الى قوله ان يقيم وتذ كبره لانه لم يصرح بلفظ الاقامة وقد قال ابن هشام يجب تذ كبر الضمير العائد الى ان والفعل اي الى المعنى الحاصل منهما ولو كانا يسبكان بمصدر مؤنث ولجواز ان يقدر المصدر مذكرا اي واقامه افضل على حد قوله تعالى واقام الصلاة وايتاء الزكاة للاضافة لانه مسوغة للتذكير في باب مصدر افعال واستعمل المعنى اللام وقيل لا بد من اذنها وان استغنىوا عنه في غير فرض تعين واما فيه وقد استغنىوا عنه فلا بد من اذنها وان منعاه خرج ولا اثم عليه واما فيه ولم يستغنىوا فان وجد من يقوم عنه عليه او عليها فذاك والا اشتغل بما كان وكذا القعود معهما او الخروج الى الغرض ويؤخر ما احتمل التأخير ولهما من نافلة خج وضوم وصلاة

ولا يخرج عنهما في غير فرض تعين كحج وطلب قوت وان لم ياله او جهاد راجع امره اليه واحتيج له الا باذنها ان احتاجا اليه والا جاز ولو منعاه وقيل لا بد من اذنها وان استغنىوا عنه في غير فرض تعين ولهما من نافلة حج

وعمره وغيرها من النفل بعد قضاء فرض اي اداها والوفاء به فهو قضاء لغوي حقيقة لغوية مجاز عرفي فان القضاء في العرف الفقهي استدراك الواجب بعد وقته المقدر له والاداء فعله في وقته المقدر له اولا والاعادة فعله في وقته ثانيا فصاعد الخلل وتسمى الحجة القريضة حجة الاسلام لانه لا يتم الاسلام الا بها لمن اطاق قبل احرام بها لا بعده فان دخل في نفل له حد كالا مثله السابقة لم يزل قطعه لان قطع العمل ابطال له وابطاله كثيرة ولزمه اتمامها وابدالها ان افسدها بعد احرام بان حملها على افسادها فافسدها ولو منعاه وقيل لا يلزمه ابدالها ان افسدها فلا يبدل ان منعاه وهو قول في سائر النوافل اذا دخل انسان فيها فانتقضت لا يلزمه الابدال وقيل يلزمه ومن قال تلزم النافلة اذا نواها ومن قال تجب اذا نوى وتلفظ الزمان الوفاء ولو منعاه اذا استغنى عنه واذا كان عنده شيء واجبا وعندهما غير واجب ومنعه فلا يطعمهما كالعمرة فانها واجبة وقيل غير واجبة وان وجب عندهما ولم يجب عنده طوعهما في امرهما بتركه وعليهما الاثم في امرهما ولا عليه اذ لم يجب عنده وان منعه احدهما عن شيء واباح الآخر فلا يفعل وان منعه احدهما ووجب الآخر طلب اتفاقهما فان لم يجده فعل الاخرى وقيل يفعل ما تحبه الام لانها ارحم ولحديث اذا دعاك ابوك وامك فأجب امك كذا ظهر لي في التعليل وله خروج من جهاد لم يلزمه لانه لاحد له ولو دخل فيه الواو للحال المؤكدة ان امره به بالخروج ولم يكن في خروجه التزام المؤمنين فانه يجب عليه الخروج وانما عبر به نفي لما قد يتوهم انه لا يجوز له الخروج من الجهاد لا لعدم وجوب الخروج وان كان في خروجه التزامهم لم يزل له لا يكون خروجه منه ان امره به ولم يكن فيه التزام كخروج بعد شروع في حج ولو نفلا في عدم الخروج فانه ان خرج من حج نفل اساء وعصى ومنعه يحذف النون للنصب بان المضمة والمصدر معطوف على منعه في قوله ولهما منعه من تجر في مكان بعد ان كان لشكرك لان كان لنفقة او دين دنيوي او اخروي كالاكتساب لحجة لزمته ولم يجد ما يبيع به وكالكفارات كذلك ومنعه من سفر مطلقا الا لما لا بد منه قال

بعد قضاء فرض قبل احرام بها لا بعده ولزمه اتمامها وابدالها ان افسدها ولو منعاه وله خروج من جهاد لم يلزمه ولو دخل فيه ان امره به لا كشروع في حج ولو نفلا ومنعه من تجر في بعد ان كان لشكرك

ابوسعيد الخدري للنبي صلى الله عليه وسلم قام اليه رجل اي من اهل اليمن كما يدل عليه ما ياتي فقال اني هاجرت فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هاجرت الشرك هل لك احد في اليمن قال نعم ابو اي قال فاذهب فاستأذنها وهذا بعد نسخ وجوب الهجرة وان لم يتوصل احد الى دين الله في بلده وجبت عليه الهجرة ليتوصل في اي زمان كان ولو منعه والداه فان اطاق حملها معه او ترك لها قائما او ما يقوم بهما وان لم يطق ذلك او اياها من الخروج معه تركها ومضي وظاهر قول الشيخ وكذلك لهما منعه من الاسفار للتجارة في البعيد انه ليس لهما منعه من الاسفار للتجارة في القرب وهو كذلك بمعنى انه لا يحسن لهما منعه ولكن ان منعه لزمه الامتناع ولا يعصها واذا لم يستغنيا عنه ولزمه ديون الناس ولا يجرد وفاء مسافر وتركها لمن دونه كائنه وابن ابن او مثله كاخ او للمسلمين واما ديون الله فيقوم معها وينوي خلاصها ان لم يستغنيا عنه ولا يصح قيل كيس من له ابوان * قيل او واحد * اي * ظرفته وعدم سفهه وذلك * كمال دينه * فانك اذا امراك بشيء وارتد انت خلافة وطاوعاك عليه فقل صبرا لك صبرا فهذه اساءة منك * ومن ثم وجب تجديد التوبة بعدهما * اي بعد موتها او بعد موت احدها فانه يجدد التوبة في حقه ومعنى قول بعض التوبة بعد الابوين انها تجب بعدهما كما قال المصنف او معناه ان التوبة الكاملة ثابتة بعدهما واما قيل موتها فقد تفسد بهما والاثران عن الشيخ ابي عبد الله محمد بن بكر قال في الديوان وذكر عن الشيخ ابي عبد الله محمد بن بكر رضي الله عنه انه قال التوبة بعد الابوين وقال ايضا لا يصح كيس من له ابوان وقد قيل ان دعوة الوالدين للمولد بالبركة توسع الرزق وشمهما ايضا كذلك كالاخذ باليد تعجل العقوبة وفي الديوان ايضا قيل لو حملها على ظهره او اطعمهما وسقاها واضمهما على ظهره لم يتم حقوقهما وذكر عن الشيخ ابي عبد الله محمد بن بكر رضي الله عنه انه او صبي رجلا بمرامه فقال لو حملتها على ظهرك الى مكة فحجبت بها ثم رجعت بها الى منزلك ما اديت حقها * كما * ما يجب بعد ذهاب * فتنة * فتنة الاسن او القتال * وقحط * وذلك لشدة امر ذلك حتي لا يبرأ من الذنب من التمس به ولو اجتهد غاية اجتهاده

ومعنى قولنا من بات في بلد الفتنة هلك من صار فيه كان في مظنة الهلاك فلا يهلك انت لم يركن فيها وهذا كقواك من اكل السم مات فقد يؤكل ولا يهلك ومن قارب السدرة خدشته فقد لا ينجس وحاصل ذلك ان الرعي حول الحصى مظنة الوقوع فيه او معناه من صار فيه قارف سبب الهلاك وسببه الدخول في الفتنة فان لم يدخل فيها فلا هلاك وجاز له ان يصير فيه وبديل على ما ذكرت قول احد الشيخين الخارجين منه للاخر القائل اني اريد هلاك الفريقين جميعا انت يجوز لك الرجوع وقد ذكر ان امرأة برت اباه في كبره حتى كانت تحملها على ظهرها فموت بعمر رضي الله عنه فقال لها من هذا قالت ابي قل لها لو مهدت له لكان او طأ عليه قالت له فالصبي اذا جاع انطفي اي اشتد صياحه تعني وهذا لا يصح واني لا كره ان اضعه في المنزل فيجوع ولا اعلم به واني لاصغر اولاده وان له مائة سنة واني لبكر وقد ادر الله تعالى ثديي لبنا فاذا جاع ارضعته من قريب فقال عمر لاصحابه اتدرون ما بلغت هذه في بوابها قالوا نعم قالت يا عمر ما بلغت به قال وكيف قالت اني كنت في مثل حاله صغيرة يشني بقاء ي وائتمنى موته فقال انت اتقنه من عمر * وعقهما من احزنهما * اي اساء اليهما وعصاهما ولم يبرهما وهذا امر شاذ لانهما قد نجوتان وهما ظالمان بالزامهما الولد ما يعسر عليه جدا او مالا نفع لهما ولا له فيه * وفتح لمصيح مرضيا لهما باب الجنة * الى الجنة * كمكسه * وهو فتح باب للنار لمصيح مسخطا لهما او لاحدهما وفي رواية من اصبح مرضيا لابويه اصبح له بابان مفتوحان الى الجنة ومن امسى مثل ذلك وان كان واحد فواحد ومن اصبح او امسى مسخطا لهما اصبح له بابان مفتوحان الى النار او امسيا وان كان واحد فواحد وان ظلما وان ظلما ومعنى فتح باب الى الجنة او الى النار يسير عمل يوصل الى الجنة او النار كما يوصل الباب الى داخل وذلك العمل هو الارضاء او الاسخاط فذلك تمثيل استعاري او شبه العمل بالباب فاستعار له لفظ باب بجامع الايصال ويجوز حمل الفتح على الحقيقة بفتح الملك الباب كما يؤمر بكتابة السيئات او الحسنات وقد علم الله انه مستحى فيفتحه فادا تحول عن صفته التي فتح بها اغلق في حقه بما يمنعه من الدخول دون

ولا يصح قيل كيس من له ابوان اي كمال دينه ومن ثم وجب تجديد التوبة بعدهما كفتنة وقحط

وعقهما من احزنهما وفتح لمصيح مرضيا لهما باب الجنة كمكسه

غيره او ترك مفتوحا ولا يطبق دخوله لوجاء وانما قلت ذلك لانه يجتمع الاف مرضون لا بآههم وامهاتهم وء الاف مسخطون في وقت واحد وليس للجنة الاثمانية ابواب وفي التاج ان امرأة احرقت ضياعها فلما بلغ سأل ان يقطع لها برها فمنع ولزمها الارش وبر الوالدين افضل من الصلاة والصوم والحج والعمرة والجهاد اي غير القرض * ودعوتها احد من السيف * اي تقطع خير الدنيا والآخرة اكثر مما يقطع السيف الشيء وكذا تقطع عنه شرها اذا برها * ومن دعاه والده * الانسان الوالد سواء الاب والام * فلم يجب * عمدا وقد امكنه * او دعاه قبل * ضعفه اذ لا يصل العقوق بالدعاء بالاسم والاولى ان يكون عقوقا بشرط ان يكره الوالد ذلك * باسمه او كنيته * او لقبه بدليل قوله * لا يبا ابنت * ونحوه كذا ابي ويابا وياب وغير ذلك من لغات التي في نداء اب وام المضافين للباء * او خاتنه وقداثته * في مال او سراو غيرهما * او مشى قدامه لالازالة اذى او منعه ماسأل وهو يقدر عليه او تعرض لشمته وان بعد موته * مثل ان يشتم ابا انسان فبشتم الانسان اياه او احد النظر اليهما او نظر اليهما شزرا او نههما * فقد عقه * والام كذلك بل اعظم ويناديها بنحو يامت او يامي وغير ذلك لاباسم او كنية او لقب والظاهر انه ان كان قاعدا او يقوم فيجب والواضح ان يجب ويقوم بحال واحدة وقد قيل يمشي قدامهما لالا وخلفهما نهارا والحاصل انه يمشي خلفهما اذا لم يكن اذى امامهما فان كان مشى امامهما ولو نهارا ليلاقيه هو دونهما وان خاف مضرة في جانبهما مشافيه ولا يتكلم في مجلسهما الا باذانهما ولا يرقى سطحهما تحته لئلا يعلو عليهما وائلا تقع عليهما الغبرة ولا يعلو مكانه مكانهما ولا يقعد في فراش وهما عليه وفي حديث ابي هريرة اذا شتمت امهات الرجال شتموهما يعني صلى الله عليه وسلم اذا شتمت يا ابا هريرة امهات الرجال وء اباهم بدليل قوله شتموهما وفيه ومن كتب من العاقين رجع الى الله عاقا وهو تلويح للجزاء على عقوقه كما يذكر في القرآن الرجوع الى الله تلويحا الى الحساب والجزاء والرجوع اليه بالموت حقيق اذ كان عنده قبل ان يخلقه والى الزبانية مجاز لانه لم يكن عندهم فليحمل على عموم المجاز فالمراد التوجه الموجود في كل من الرجوعين او يقدر ورجع الى

ودعوتها احد من السيف
ومن دعاه والده فلم يجب
او دعاه قبل باسمه او كنيته
لا يبا ابنت او خاتنه وقداثته
او مشى قدامه لالازالة
اذى او منعه ماسأل وهو
يقدر عليه او تعرض لشمته
وان بعد موته فقد عقه

الزبانية على ان الرجوع الاول حقيق والثاني مجاز او يقدر وذهب الى الزبانية وذلك اولى من الجمع بين الحقيقة والمجاز وفيه حق الوالد على الولد ضعف في الدنيا والآخرة وفي رواية ضعفين ولا منافاة في رواية الضعف ذكر المزيدي فقط وفي رواية الضعفين ذكر المزيدي والمزيد عليه والنصب على الظرفية بالخبر المقدراي واجب عليه مرتين او مفعول مطلق اي بضاعف ضعفين اي مضاعفتين على حد انبثكم من الارض نباتا اي انثاتا والمعنى ان اثر حقه مضاعف في الدنيا والآخرة فضاعفته في الدنيا هو ان يحسن اليه اكثر مما لزمه فهو يثني ما لزمه ويبالغ في الخدمة والاحسان وذلك كله هو اثر حقهما وحققها هو احترامها ومضاعفته في الآخرة مضاعفة الثواب وفيه دعوة الوالد لولده تخرق السموات والارض يعني انها عظيمة لا تقوم لها السموات والارض كأنها جسم حاد ينفذهما ولا يعجز عن ثقبها تقوته وشدة حده ولوح بذلك الى انها توصل الى الجنة في السماء السابعة او الى النار تحت الارض والمراد بالارض الارضون السبع فال فيها للاستغراق وفيه دعوة الام امرع لانها ارحم من الاب ودعوة الرحيم لا تسقط الرحيم بالياء كثير الرحمة يعني ان من كان كثيرها لا تسقط دعوته سواء كان اما او غير ام وكلما كان ارحم كان اقرب الى سرعة اجابة دعاه وعدم سقوطه * ودعوة الام امرع اجابة * وبرها على الوالد ضعفتان واذا دعواه فليجبها كما في حديث وظاهره انهما اذا اختلفا عليه اتبعهما ما لم يكن الصلاح مع الاب ولفظ الحديث علموا بنبكم السباحة والرمي ولنعم لهو المؤمنة مغزها واذا دعاك ابوك وامك فاجب امك قال السخاوي هو حديث حسن ويقوم من مكانه لوالديه ويسلم عليهما ولما دخل يعقوب على ابنه يوسف عليهما السلام لم يقم له فاوحى الله اليه تعاظم يا يوسف ان تقوم لابيك فوعزتي وجلالي لا اخرجت من صلبك نبيا ولما اوحى الله سبحانه الى موسى فقولاه اي لفرعون قولنا لينا قال يارب اقول له قولنا لينا وقد قال فيك ما قال قال انه الذي ربك وانا اولى بكفايته عنك وعنه صلى الله عليه وسلم ماذا على احدكم اذا اراد ان يصدق بصدقة ان يجعلها لوالديه اذا كانا مسلمين فيكون لهما اجرها ويكون له مثل اجرهما من غير ان ينقص من اجرهما شيء * وبالجمل

ودعوة الام امرع اجابة
وبالجمل

فكل مباح له * في حقه مما يجوز له ان يفعل امره او لم يأمره فلا يطاوعهما في اعطاء مال لهما يشتريان به خمر لانه لا يجوز له صرف ماله في خمر امره او لم يأمره * ان امره به فليسرعه فيه بالطاعة * وان نهياه عن محرم او مكروه وجب ان يطيعهما وعن بعضهم ان من دعاه والده يجري ثم يحببه ولا يكلمهما بما يكرهان وفي الحديث لو فعل ما فعل ما أدى حق طلاق واحدة اي من طلقات الولادة وفي رواية زفرة واحدة وفي اخرى لا واحدة من مائة ولكن الله يثيب على القليل كثيرا وذلك انها تخدمه تريد حياته وتخدمها تريد موتها وكذا الاب وقد قيل اذا صالح قبض الوالد على الولد تنى موته وفي الحديث ان الله تعالى يوصيكم بامهاتكم ثم يوصيكم بامهاتكم ثم يوصيكم بامهاتكم ثم يوصيكم بآباءكم ثم يوصيكم بالاقرب فالاقرب وهذا يدل ان حق الام اعظم وكذا قوله لابي هريرة احق الناس بك بحسن الصحبة امك ثم امك ثم ابوك وكان ابو هريرة اذا غدا من منزله لبس ثيابه ووقف على امه فقال السلام عليك يا امه ورحمة الله وبركاته جزاك الله عني خيرا كما ريتني صغيرا وترد عليه وانت يا بني جزاك الله عني خيرا كما بررتني كبيرا ثم يخرج واذا رجع فعل مثل ذلك * وان نهياه عن معروف كتعلم وتعلم او عن ما يحتاج اليه كتمسك ونكاح وتجر او امره بهجرا غير مستحق له * لم يضق * لم يتعين * عليه * ان يطاوعهما لكن لا يكابرهما ولا يعاندهما بل يطالبهما بلطف ان يجيزا له كما اشار اليه المصنف بقوله * وليلاطف لهما بتضرع حتى يردهما لمراده لا بمكابرة * تعاظم وتعال عليهما في مخالفتها فله ان يفعل ما نهياه عنه من ذلك خفية عنهما اذا امكنه الاخفاء ولا بأس باظهار ما هو طاعة في نفسه كتعلم العلم لكن لا يواجههما بالعناد وقيل اذا كان عنده علم ما يحتاج اليه او زوجة او سرية او ما يكفيه من مال ونهياه عن الاشغال بالزيادة كف ولاطفهما ان يجيزا له وكذا ان كان من يعلم الناس سواء كف عن التعاليم ولاطفهما ان يجيزا واما ما كان كالصلوات الخمس وصوم رمضان والزكاة فليفعله جهرا ولو كرها وفي الديوان ان نذر بطلاق زوجته او طلبه ابواه اليه لم يلزمه الوفاء به ولا يضيق عليه ان يطيعهما فيه * ولا يمنعه عن طاعة ربه ولا طاعة لهما في ترك طاعته *

فكل مباح له ان امره به فليسرعه فيه بالطاعة وان نهياه عن معروف كتعلم ونكاح وتجر او امره بهجرا غير مستحق له لم يضق عليه وليلاطف لهما بتضرع حتى يردهما لمراده لا بمكابرة ولا يمنعه عن طاعة ربه ولا طاعة لهما في ترك طاعته

كتعلم العلم فتعلم ولو كرها ولا سيما ما كان من علم الحال والقور ولا اثم عليه في ذلك وكذا ان لم يكن من يعلم الناس سواء كالصوم والصلاة وغيرهما ولو نفلا بفعل ذلك عند بعض ولو كرها ولو جهرا وبه قال ابراهيم وليس كلام المصنف نصافي هذا لجواز ان يريد انهما لا يمنعه من ذلك وحرم منهما لكن ان منعاه امتنع في الظاهر عن غير الفرض ولاطفهما ان يجيزا * ولا في ترك * كسب الحلال * فليكسبه ولو منعاه ولا اثم عليه والصحيح انه يجب عليه ان يمتنع اذا منعاه عنه اذا كان زيادة لا يحتاجها الا ان يفعل سرا وليلاطف ان يجيزا ويحتمله كلام المصنف بان يريد انه لا يحل لهما منعه لكن ان منعاه فلا يعاندهما جهرا وان قلت كيف صححت وجوب الامتناع مع قوله صلى الله عليه وسلم اربعة ليس للوالدين فيهن طاعة التواضع لله تعالى وكسب الحلال وترك معونة الظالم والغزو لغار اذا فجا المسلمين قلت لاني حملت كسب الحلال على مالا بد منه واما الزيادة عليه فمباحة فتمتنع اذا منعها كسائر ما يمنعه عنه من المباح الذي لا يؤدي تركه الى هلاك او ضرر او فساد دين وان ادي كان من الواجب وحمل بعضهم كسب الحلال على ظاهره فاباحه له ولو منعاه ولم يكن لا بد منه ومثال التواضع لله السجود بوجهه في التراب ويديه ورجليه وثيابه الحسنة فلا يمتنع ان منعاه والغار الجمع الكثير ومثله القليل اذا فجا من لا يطيقه فانه يجب عليه الدفع ولو منعاه ولا ينافي الحديث ما مر من انه يجوز له عند الربيع الخروج للجهاد ولو كان غير متين له اذا لم يحتاج اليه لان هذا الحديث في انه لا يطيعهما وانما ساع للربيع ذلك لان الجهاد فائدتها تعود عليهما اذ لو تغلب العدو لقتلها او سلب اموالها او ضررها او دخلا به في نفاق او شرك ولم يوجب الخروج لانه لم يتعين ولم ير اماراة الغلبة * ولا في ترك * العدو اذا فجا المسلمين * فيجب عليه دفاعهم ولو منعاه * ولا في معونة * ظالم * فلا يعينه ولو اراد اعانته ولا يجوز ان يطيعهما في ترك واجب ولا في فعل معصية ولا يخرج عن رأيهما وامرهما الا ان تبين له الرشيد في خلاف رأيهما * وهما كغيرهما في الولاية والبراءة * والوقوف * والقيام بالقسط * من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والقول بالحق بلا مدهنتهما وتسويتهما بغيرهما في

وكسب الحلال والعدو اذا فجا المسلمين وفي معونة ظالم وهما كغيرهما في الولاية والبراءة والقيام بالقسط

الحق لان الناس فيه سواء ولكن يأمرهما وينهاهما وينصف منهما غيرهما بالدين
 واذا وجب عليهما خد او ادب او حبس فالاولى ان يلي ذلك غيره وكذا في القتال
 ان تعرض له ابوه فالاولى ان لا يقتله وان فعل ذلك فلا بأس عليه * وقيل ما لم
 يعرف حالهما عقد لهما الولاية حتى تصح براءتهما وقيل * كما مر * يتوقف *
 حتى يعلم حالهما وهو الصحيح * وقيل من لم يعرف منهما الا الجهل ولا معرفة
 لهما بالدين والورع فله ان يستغفر لهما في حياتهما لا بعدها وانما صححت الوقوف
 لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ولقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين
 الحق فاذا تولاهما من غير ان يظهر له منهما موجبها فذلك ركون وجور كما ان الاية
 دليل لوجوب البراءة منهما اذا فعلا موجبها ولكون الناس في الحق سواء وامامهم
 قوله وقتل رب ارحمهما فمخصوص بالتهي عن الاستغفار للمشركين وبإدلة وجوب
 براءة الاشخاص والعلة الموجودة في الشرك موجودة في القاسق وهي الكفر العام
 وبقوله تعالى ولو كانوا يؤمنون بالله واليومي وما انزل اليه ما اتخذوهم اولياء فجعل
 ايمانهم كلا ايمان حيث اتخذوا المشركين اولياء فجعلهم كالمشركين فلا يتولون كما لا
 يتولى المشرك سواء كان المشرك المتخذ وليا والده او غيره وايضا قد صير الاتخاذ
 للمشرك وليا كالمشرك وهو اتفاق فالتفاق كالمشرك فالولد المتناق كالمشرك في عدم
 الولاية وثبوت البراءة واشتدل من اباح ولاية الوالدين اذا لم يظهر منهما موجب
 براءة بقوله فلما تبين له انه عدو لله تبرأ منه حيث تعاق البراءة بتبين انه عدو لله
 فاذا لم يتبين له حال والديه تولاهما كما استغفر ابراهيم لوالده وانجز له الوعد به ولم
 يمنعه من انجازه ولم يتركه حتى تبين له انه عدو لله فكذا هذا الذي لم يعلم حال
 ابويه يتولاهما حتى يتبين له ولو اختلف التبين له والتبين لابراهيم فان التبين له
 هو تبين كبيرة له منهما وذلك اخذ بظاهر اللفظ من تعليق الامساك عن الولاية
 بالتبين وخص ذلك بالوالدين لان آية ابراهيم في ابيه فلا يرد على صاحب هذا
 القول ان يجري ذلك في كل من لم يعلم حاله والصحيح ما ذكرت من الوقوف
 * ان تولاهما اظهر لهما مقتضاها * اي مقتضى الولاية اي ما تستلزمه الولاية
 من الترحم الديني والاخروي فالمراد بقوله وان تولاهما وان ثبت عنده وجوب

وقيل ما لم يعرف حالهما عقد
 لهما الولاية حتى تصح
 براءتهما وقيل يتوقف
 وان تولاهما اظهر لهما
 مقتضاها

ولايتها فاعتقدهما في قلبه وتولاهما ولاية قلبية والا فالترحم هو نفس الولاية
 اللسانية فالمراد كما تعلم من كلامي الولاية القلبية ويظهر مقتضاها في لسانه * ويخفيه *
 الهاء للمقتضي لاعلى انه مقتضى الولاية ولو كان هو المتقدم في الذكر ولكن على انه
 مقتضى البراءة فذلك استخدام * بعكسها * اي في عكس الولاية الذي هو البراءة
 واظهاره انه ان وقف فيهما وقد علم انهما يكرهان الوقوف فليخف عنهما ما يعلمان به
 انه واقف فيهما وان دعواه لولايتها وقد وقف فيهما فالظاهر ان له ان يظهر لهما
 الفاظ الولاية تقيية ويريد غير هذه الالفاظ او يريد غيرهما * وان هاجرهما
 المسلمون بموجبه * اي بموجب الهجران بكسر جيم موجب كقطع في الدين
 ومنع حق وقتل نفس محرمة بلا توبة ونشوز عن زوج * شاورهم في صلتها ان
 احتاجا * والا فلا يصلحها ولا يشاور في صلتها ويتركها * فان منعه كف *
 وان هاجرهما على ذلك امام الجور او جماعة الجور فكذلك لان ذلك منه حق
 ونصر للدين والحق يقبل من كل من جاء به وقد قال صلى الله عليه وسلم يؤيد
 الله هذا الدين باقوام لا خلاق لهم وتجب اعانة من يؤيد الدين ولو جوب طاعة الامير
 فيما ليس بمعصية مما فيه صلاح العامة وتديبرها ولا سيما في امر الاسلام وهذا وارد
 في الحديث ولان في مهاجرة لهما على ذلك تقوية للدين وفي حل ما لبرما من ذلك
 اهانة له بقدر ما قوا بخلاف ما اذا وصلحما قبل ان يهاجروه ولان ائمة الجور نائية
 في الحق اذا اتوا به عن ائمة العدل الا ترى انه يجوز له ذبيحة الكتاني ونكاح
 نساءه وذبيحة المجوسي اذا كان يعطيان الجزية للباثر الذي يرد عنهم الظلم وكذا
 من يرد عنهم ويميل لك قتال المشركين معهم على الصحيح اذا لم يخالفوا الحق فيه
 واخذ السهم من الغنيمة معهم والسبي والاستعباد بهم ويزوج من لاولي لها او غاب
 ولم يكن من دونه او يزوجه قاضيه وان وكلت احدا جاز ولو حاصر جائر احدا
 ليخرج منه الحق لم يملك منك فاد ا حلت ما ابرم في هجر والدك فقد منعه
 من انفاذ الحق فيه وذلك كله اذا تبين عدل الجائر ولا تكلف سره وذلك منه
 جرى في سبيل المؤمنين ومن اتبعه فقد اتبع سبيل المؤمنين فلا يشاقق بمخالفته
 وخص المسلمين بالذكر لانهم الاصل في انفاذ الحق والذب عن الدين والمشفقون

ويخفيه بعكسها وان
 هاجرهما المسلمون بموجبه
 شاورهم في صلتها ان احتاجا
 فان منعه كف

بذلك دون غيرهم * وقيل لا تلزمه * صلتهما * حتى يتوبا * ولو لم يهاجروهما
وان هاجروهما بموجبه عندهم كما يعذرون لاجوبه في الواقع واصلاهما سرا عنهم
وان اراد جهر فليشاوهم * وان استرقا * بالبناء للمفعول اي اتخذا رقيقين اي
مملوكين * واصلاهما بنفسه وماله * وجاهه مثال مواصلته اياهما بنفسه ان يخدمهما
فيما احتلجا اليه ويكسبهما اذا عييا ويخدم لسيدهما خدمتهما ويستريما ومثال
مواصلتهما بماله ان يعطيها ما يطلبه وما يفرحان به ولو لم يطلباه ويحسن الى سيدهما
ليرفق عليهما في الخدمة وغيرهما وليعتقهما او يكاتبهما او يدبرهما الى وقت قريب
ومثال تقعها بجاهه ان يكلم سيدهما في الرفق بهما او في تصييرهما حرين باي
وجه مع طيب نفس السيد * واعتقهما * بما قدر من شراءهما او من ان يملكه
مالكهما اياهما هبة او اجرة خدمة بخدمة له او بغير ذلك من وجوه الملك فانه اذا
كان مالكا لهما عتقا او من ان يطلب من مالكتها ان يعتقهما او من ان يعطي له
شيئا او يفعل له شيئا فيعتقهما * ويصلهما * حرين او عبيدين ولدهما * ان استرق
هو * اي ولدهما * بما لا يضر به مالكة * من خدمة يبدنه بعد القراع من شغل
سيده ولو بلا اذن منه مالم يمنعه سيده من ذلك وان منعه فليمتنع لانه مملوك له فهو
له لانفسه وانما ساع له ذلك بلا اذن لان النفوس تسمع فيما يفعل مما اليكها لغيرها
مما يقل بدون ان يتركوا اشارة لهم كما اجازوا قبول عطيتهم مما جعل في ايديهم
كغلة جنان جعل في ايديهم وغلة غنم اذا كان في الجنان او في الغنم او جاء بشيء
منها لا مما دخل دار سيده واذا كان له مال على القول بان العبد يملك المال
فليواسيها منه * وان مرضا كجذام * اي مرضا مرضا كجذام او جذري مما يعد
او يستقدر وان عرض جذريا باشرهما مجدورين لان الجذري لا يتكرر او كان فيهما
ما يستقدر مطلقا او عجزا عن الذهاب للكنيف * واساها بماله * وجاهه * بنفسه *
من غير ان يظهر لها كراهة او ضجرا او استقذارا ومن غير ان يعطي على انفسه
من راحة منهما * ان لم يخف تلفها * اي تاف نفسه وان خافه * فتنجيتها اولى من *
تنجية * نفس غيره * ولو نفس والديه وفي التاج يؤثر ابويه على نفسه وبما لهما
اذا مرضا ويديم محاضرتهم ان امكنته والا ادام عيادتهما ويشيع جنازتهما اذا

وقيل لا تلزمه حتى يتوبا
وان استرقا واصلاهما بنفسه
وماله واعتقها ويصلهما
ان استرق هو بما لا يضر به
مالكة وان مرضا كجذام
واساها بماله وبنفسه ان لم
يخف تلفها فتنجيتها اولى من
نفس غيره

ماتا ويحضر مواراتها ويواصل زيارتها اه بتصرف ويجوز اعتقاد ان المرض يعدو
لكنه يعتقد انه يعدو باذن الله وانما المحرم ان يعتقد انه يعدو بنفسه وحديث لا
عدوى انما هو في هذا بدليل لا ينزل همم على مصحح والضرر لا يحل وحديث كالم
المجذوم وبينك وبينه كذا وقد ذكرت ذلك في مسندي الذي من الله علي به
وذكرته مع الامراض التي تعدو في كتابي الذي سميتة تحفة الحب في اصل الطب وهو
نعمة من الله علي * وان عقمها لموتها * اي الى موتها * فتوبته الندم والاستغفار
والاحسان لقريب لها * وصديق لها والاستغفار لها ان تولاهما * وقضاء ديونهما
وان * كانت * الله * وانفاذ وصيتهما والصدقة عليهما فاذا فعل ذلك فقد برهما
بعد موتها وفي بعض الروايات من برهما اذا ماتا ان يصلي عليهما ويستغفر لهما
وينفذ عهدهما ويواصل الرحم التي لا توصل الا بها فان عقمها قبل موتها وادى
هذه الحقوق بعد موته فقد برهما بعد التوبة والاستغفار من تضيع حق عظيم
وهو حقها وقد قيل لو لم يذكر الله حقها ولم يامر به لعرف من العقل فكيف
وقد ذكره في جميع كتبه وعن بعض العلماء من دعا لوالديه بعد الصلوات الحسن
فقد ادى حقهما بعد موتها وذكر ان من ادى عنهما دين او وصية فقد برهما
وليتب وذكر بعض الصحابة انه ان براخت امه او ام امه فقد برامه بعد موتها
وان لم يفعل شيئا من ذلك لكن ندم عن العقوق واستغفر فذلك توبة فان شاء الله
قبلها ومن حج عن والده بعد وفاته كتب الله لوالده حجة وكتب له براءة من
النار وروي ان الله كلم موسى عليه السلام ثلاثة الاف كلمة وخمس مائة فكان
آخر كلامه يا رب اوصني فقبل اوصيك بامك حسنا قال له سبع مرات قال حسبي
قال يا موسى الا ان رضاها رضاي وسخطها سخطي وبت ابن المكندر يكس
رجل ابيه وبت اخر يصلي وقال ماتسرفي ليلة ذلك المصلي بليلتي وعه صلى
الله عليه وسلم نفقة الولد على الوالدين افضل من النفقة في سبيل الله ومن وقرابه
اطيل ايامه ومن وقرامه رأى في بنيه ما يسره وقيل من عاق والديه عقه ولده
* وحق الام اعظم * من حق الاب لما فاسته اذ كان داخل بطنها واذا كان
خارجا من امه والحال انه لا قدرة له على دفع او جلب ولان الله تعالى قد ذكر

وان عقمها لموتها فتوبته
الندم والاستغفار والاحسان
لقريب لها وقضاء ديونها
وان لله وحق الام اعظم

في معرض حقها ما لم يذكره في حق الاب وهو انها حملته وهما على وهن وبعد
وضعها يلزمها للرضاع ولا ينفصل عنها في عامين وانها حملته كرها ووضعته كرها
يعني ان كونه في بطنها ومقامه فيه حتى تضعه امر صعب عليها وكذا وضعه
صعب شاق والحديث لو فعلت ما فعلت ما جازيتها على طلبة واحدة والحديث ابي
هريرة اذ قال يا رسول الله من احق الناس مني بحق الصعبة قال امك قلت ثم
من قل امك قلت ثم من قال ابوك ثم الاقرب فالاقرب وحديث اذ ادعاك ابوك
وامك فاجب امك وفي رواية قال لابي هريرة احق الناس بك بحق الصعبة امك
ثم امك ثم امك ثم ابوك وقيل الاب اعظم لانه المأخوذ بمؤنته كلها وبجنايته
التي هي دون الثلث بلا امره اذا كان غير بالغ ويحجب بان ذلك انما هو في مقابلة
كون كسبه لايه في الحكم الظاهر وفيه بحث يأتي ان شاء الله ولان له رزع ماله
بالحاجة كذا ظهر لي في التعليل والجواب وبما رجح به الاب انه يتولى بولاية
الاب ويوقف فيه ببراءة الاب وبالقوف فيه وانه يحكم عليه بحكم ابيه في الطهارة
والنجاسة من البلل وان الاب هو الذي يزوج بنته وما ملكته لا الام وان الولد
يسبأ ويملك بالنظر الى ابيه المشرك ويحجب بانه لا مشقة عظيمة في ذلك على
الاب الا السبي لولده ففيه مشقة لكن ليس بيده ولا باذنه وعن الحسن حق الوالد
اعظم وبر الوالدة الزم وفي الديوان اختلاف المشايخ ابو القاسم وابو خزر يغلي بن
زنانف رضي الله عنهما ايها اعظم حقا فقال ابو القاسم الام اعظم حقا وقال ابو
خزر الاب اعظم حقا ولزمته صلة الاجداد ذكرنا او اثنا من جهة الاب
والام بتقارب فمن كان اقرب كان اعظم كالابوين والاخ الكبير كالاب
عند فقده روي عنه صلى الله عليه وسلم الاخ الكبير بمنزلة الاب وقبدا بفقد
الاب لان المتبادر من تنزيل الشيء منزلة الآخر فقد الآخر ولانه لا يمكن ابوان
ليس احدهما بالآخر وليس من حيث الاختلاط او الشبهة كما يأتي في محله
ان شاء الله والاب فيهم واحد في نفس الامر وكذا البحث في قوله **والعم**
كذلك يكون كالاب لابن اخيه ودونه العمة او مثله واذا مات الاخ الكبير
كان الذي يليه كالاب وهكذا وكذا العم والخال والحالة وكذا ان غاب كان الذي

ولزمته صلة الاجداد بتقارب
كالابوين والاخ الكبير
كالاب عند فقده والعم
كذلك

يليه مثله في مثل الشورى **والخال والحالة كالام** قال صلى الله عليه وسلم في
غزوة غزاها ردوا علي ابني يعني عمه العباس رضي الله عنه وقال الخال احد الوالدين
اي بمنزلة الام وقال محمد بن كعب الخال اب لان الله جل وعلا نسب عيسى الى
اخواله في قوله ومن اباءهم اي وهدينا بعض اباء من ذكر من الانبياء وقد ذكر
عيسى فيهم قال لكل نبي اب وابو عيسى خاله والحالة ام لوزود تفسير الابوين
في قوله عز وجل ورفع ابويه على العرش بالاب والحالة لان امه ماتت قبل ذلك
ولا يسمى ابا او اما غير الاباء والاجداد والامهات والجدات والعم والخال والحالة
لورود التسمية في الثلاثة في الآثار المذكورة لقوله تعالى ادعوهم لاباءهم فانه
يتضمن النهي عن نسبة احد الى غير ابيه وعلى نسبته نفسه الى غيره التحاق بالنهي
عن نسبة احد الى غير ابيه والله اعلم وذكر في الديوان حديث العباس المتقدم
وذكر فيه ايضا ان عمه العباس ركب ناقته العضاء فأخبر بذلك رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال انا والعضاء للعباس وكل من كان من الاقارب اقرب فهو
اعظم والوالدان بالرضاعة لهما حق دون حق الوالدين بالنسب وفي التاج ولا تعلم
قيل وجوب صلة الارحام من الرضاع كالام منه والاخوة ونحوهم الا انا لانجب
قطعهم ووصلهم افضل ولا يأثم الا فاطع الرحم من النسب اه ووجبها الشيخ وفي
القناطر روي ان رجلا كلم اباه وهو شيخ كبير عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله ان هذا يعني اباه يأخذ مالي وينفقه على عياله فيكي الشيخ فقال
اي عيال هو يا رسول الله نعم هو امه واخوته فانشأ يقول مخاطبا لابنه

غدوتك مولودا وعلاك يافعا * تعلم بما اجبي عليك وتنهل
اذا ليلة نابتك بالشكولم ابت * لشكواك الاساهرا اقلل
كأني انا المطروق دونك بالذي * طرقت به دوني فمعني تهمل
فلما بلغت السن والغاية التي * اليها مادما كنت فيك أومل
جملت جزاء غلظة وفضاضة * كأنك انت المنعم المتفضل
فلينتك اذ لم ترع حق ابوتي * فعلت كما الجار المجاور يفعل
واوليتني حق الجوار ولم تكن * علي بمال دون مالك تبخل

والخال والحالة كالام

وسميتني باسم المفند رأيه * وفي رأيك التنفيذ لو كنت تعقل
 فرق له النبي صلى الله عليه وسلم فقال انت ومالك لا بيك * قاعدة * الوالدان موسومان
 اذا سلمت احوالهما بخاق لازم طبعاً وهو الحذر والاشفاق وذلك لا يتغير بتغير الحالات
 وهذا قد يكسب للوالدين اوصافاً كالجهل والبخل والجبن وبخاق حادث باكتسابه
 وهو المحبة التي تزيد وتنقص بحسب الحال قال صلى الله عليه وسلم الولد انوطاي
 حبه يتعاق بنياط القلب وقال عيسى عليه السلام لكل شيء ثمرة وثمره القلب الولد
 ولا ينصرفان عن محبته الا لمقوفه وتقصيره مع بقاء الحذر والاشفاق * باب *
 في حقوق الولد * للولد * ذكر او انثى او خنثى * على ابويه حق * قال رجل
 يا رسول الله من ابر قال والدك قال ليس لي والدان قل بر ولدك فكما ان لوالدك
 عليك حقاً كذلك لولدك عليك حق يعني فمن لم يؤد حقهما فقد عقوقهما فقد استويا
 في اضل ثبوت الحق لكل وثبوت الحقوق لكن حقهما وعقوقهما اعظم كما لا يخفى
 وذلك هو المراد في الحديث السابق وفي قوله صلى الله عليه وسلم يلزم الوالدين من
 العقوق ما يلزم ولدهما من عقوقهما * ونهيا عن الدعاء بموته للافقار * اذ قال لا تدع
 على ولدك بالموت لانه يورث الفقر وانما يورث الفقر والله اعلم اذا كان دعاءه عليه
 بالموت خوفاً من مؤنته ومن الفقر به لما عاجل الموت للفقر عوقب به جزاء وفاقا
 واصل الجزاء من جنس العمل واما الدعاء بموته فحرام ويحتمل ان يورثه لان
 الجاهلية تقتل بناتها للفقر وغيره ويجوز الدعاء عليه بالموت لمضرة الناس والاسلام
 به * ورحم الله والدا اعان ولده على بره روي ذلك * اي رحم الله الخ والنهي
 عن الدعاء عليه بالموت * عنه عليه * الصلاة * والسلام * اي لم يعمل على
 العقوق بسوء عمله وحاله وبتهمة من العمل مالا يطيقه ومن الاعانة على بره ان
 يعلمه ما عقوق الوالدين وما عليه من العقاب وذكر بعض ان اعانته على بره بان
 يعطيه ويحسن اليه حتى يبره وقد روي ان الابرار سمو ابرارا لبرهم الآباء والابناء
 بل من حق الولد على الوالد ان يبره بما يعين به على بره وعنه عليه الصلاة والسلام
 يروا آباءكم يبركم ابناكم ويقل الادب من الآباء والصلاح من الله ومن ادب
 ولده ارغفه حاسده ومن ادبه صغيراً سر به كبيراً ووجب عليه ان يبره ليكون

* باب *

للولد على ابويه حق
 ونهيا عن الدعاء بموته
 للافقار ورحم الله والدا
 اعان ولده على بره روي
 ذلك عنه عليه السلام

رشيداً باراً له غير عاق فان الولد موالف لوالده لاشفاق الوالد عليه ومدل على والده
 لمحبة الوالد له فان كان الولد رشيداً والاب برا عطوفا صار هذا الادلال برا واعظاما
 وان كان الولد غلوياً والوالد جافياً صار الادلال قطيعة وعقوقاً ومن الجفاء به ان
 يدعو عليه * شكارجل الى ابن المبارك ولده فقال هل دعوت عليه قال نعم قال
 انت افسدته وعنه صلى الله عليه وسلم يلزم الوالدين من العقوق ما يلزم الولد من
 عقوقهما * ونذب الاحسان للبنات لكونهن به * اي بسبب الاحسان * سترا
 من النار غدا * اي يوم القيامة سماه باسم اليوم الذي بعد يومك لقربه وكل ذات
 قريب وعنه صلى الله عليه وسلم من ابنتي بشيء من هذه البنات فأحسن اليهن كن
 له سترا من النار * ومن حقه عليها تأديبه * بان يعلمه العلم والفصاحة وفنون
 العلم ويأمره بالطهارة واجتناب النجس واجتناب كثرة الاكل ويشبه له كثير
 الاكل بالبهمة واجتناب الاكل بالثمال ويشبهه بأكل الشيطان والاكل مما لا يليه
 ويأمره بالبسالة عند اول الاكل وغير ذلك من آداب الطعام ويعوده اكل
 الخبز بلا ادام في بعض الاحيان ويعوده اكل ما تيسر وليس ماستر ويعوده الخشونة
 في الملبس والمطعم وايتار غيره بالطعام والقناعة وعدم الترفه والتنعيم وينهاه عن الفاظ
 السوء واللعب وكثرة الكلام والخروج وعن قرين السوء كالصبي المتعود للتنعم وليس
 الفاخر ومخالطة كل من يفسده والافواشعار الفساق ويأمره بالتواضع في جميع
 احواله وتوقير الكبير والمشايخ والمسلمين والصدق فان الصبي اذا تلطف له القائم
 به في ذلك تحلى به وتعلمه وارتمى في قلبه لان قلبه طاهر خال من كل صورة
 ونقش قابل لكل ما ينقش فيه مائل اليه واذا ترك للنفس والهوى والشيطان
 خرجوا به الى المضرة الدينية والدنيوية وكان الوزر على ابيه والقائم به وهو امانة
 عند ابويه والله جل وعلا يقول فوا انفسكم واهليكم نارا والنبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان اشد الناس عذاباً يوم القيامة من جهل اهل بيته امر الله وكيف يصون
 ولده عن نار الدنيا ولا يصونه عن نار الآخرة * وتعليمه القراءة * وهو اول
 ما يعلمه بعد معرفة الله يعلمه القاتمة اولاً ثم ثلاث آيات فصاعداً والواجب ذلك
 وكلما زاد كان احسن وينبغي ان تكون الثلاث سورة الكوثر او من سورة الاخلاص

ونذب الاحسان للبنات
 لكونهن به سترا من النار
 غدا ومن حقه عليها تأديبه
 وتعليمه القراءة

وينبغي ان يتم سورة الاخلاص ولا يعلمه القراءة الا بعد تعليمه الاستمادة وفي الديوان
ومن حق الولدان يرده في المكتب حتى يتعلم ما يصلي به ويستخرج قراءة اسمه
ويعلمه ما لا يسع جهله والصلاة ومعانيها وشرائع الاسلام كلها قبل البلوغ ويختن
له ايضا قبل البلوغ ويعلمه القراءة والسباحة والحساب واحد اثنان ثلاثة
اربعة وهكذا وغير ذلك من امر الحساب بالتدريج وفرائضه اي ما سيكلف
به اذ بلغ ويجب عليه ايضا ان يعلمه ولو بلغ وما يحتاجه من صناعة وصالح
دينه من المندوبات والمسنونات ودينه كالتجسس ولو اقتصر ابوه له على
تعليم امر الدنيا عوقب في الآخرة ورجع اليه الضر فاعتبر ذلك بالذي لم يعلم ولده
القرآن ولا الادب وعلمه الزراعة واجعه الولد ضربا يوما من الايام فشكاه لعالم
فقال انه ظن انك من جملة البقر بقر الزراعة فضر بك فاحمد الله اذ لم يكسر رأسك
فلا تلومن الا نفسك اذ لم تعلمه القرآن والادب والمملوك كالولد في لزوم الحق
ان كان صبيًا وتابع لربه في الطهارة والمخاطبة ولو كان ابوه مشركا وقيامه به
بالرفع عطفًا على تأديب حتى يبلغ بحسن التربية ويقدر على الطاب و على
الرجل اختيار اخواله اي اخوال الولد بان يتزوج من قوم لو ولد ولد منهم
لم يسب ولده بهم فللولد على الوالد حق قبل ان يلد ونظام ذلك ان يختار الاصلية
العفيفة ويؤدها ولا يهملها مع القيام بحقوقها لئلا تطمح عينها الى غيره من الرجال
فيكون ذلك سببا لفساد فراشه واختلال نسبه و استرضاعه اطهر البان النساء
و تسميته باسماء الانبياء وافضل اسماءها اسم نبينا صلى الله عليه وسلم وهو
محمد بضم الميم الاولى فيسمي ولده به كذلك مضموما وفي بعض كتب المالكية
انه صلى الله عليه وسلم نهى ان يسمى به وامر ان يسمى بابي القاسم ولذلك تراهم
يفتحون الميم الاولى قصدا للتغيير ولعل من ذلك تسمية اهل بلادنا وبعض اعراب
اليمن او غيرهم محمد بفتح الهمزة واسكان الميم وروي انه نهى ان يكنى بابي القاسم
واجازه مالك مطلقا وخص النهي بحياته صلى الله عليه وسلم قيل وهو اقرب ومنعه
الشافعي مطلقا واجازه بعض من لم يكن اسمه محمدا وهو الصحيح عند بعض واشهر
حديث سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي والصالحاء كاعيان الصحابة مثل ابي

والحساب وفرائضه وما
يحتاجه وصالح دينه ودينه
وقيامه به حتى يبلغ
بحسن التربية ويقدر على
الطلب واختيار اخواله
وتسميته باسماء الانبياء
والصالحاء

بكر وعمر وعبد الرحمن والتابعين كجابر وائمة المذهب كالفح وعبد الوهاب والاولياء
والعلماء كعبد العزيز تفاءلا واحسن الاسماء اسماء الانبياء واصدقها عبد الله وعبد
الرحمن وعبد العزيز وعبد المادي ونحو ذلك ويسمى الانثى باسماء الصالحات كخديجة
وفاطمة وعائشة وحنة ومنه وان كان سقط اسماء باسم يكون للذكر والانثى كحمنة
وعمرة وان انظر بالتسمية الى سابع الايام مات قبلها سمى ميتا ذكره بعض قومنا
ومن حق الوالد على ولده ان لا يسميه باسمه وندب تفريح صبي قال صلى
الله عليه وسلم ان للجنة بابا يسمى باب الفرح لا يدخله الا من يفرح الصبيان
وقال من حمل اطروفة من السوق الى ولده كان كمال الصدقة والاطروفة والطرفة
بضم طاء الثاني ما بعد حسنا لعدم ابتذاله لغزته واراد بقوله كحامل الصدقة انه
كحامل الزكاة المتصدق بها فهو نفل اجره كاجر القرض فضلا من الله فان الواجب
تقويت الولد لا استطرافه ويحتمل ان يكون المراد بالصدقة ما يعطى تطوعا على
ضعيف ممثن للربة عليه وكذا اصل الزكاة وكذا حرمتا عليه صلى الله عليه وسلم
وحلت له الهدية لانها ما يعطى تعظيما وكذا تقييله ولا يقبل الانثى واجيز
ان لم يخف فتنة وعنه صلى الله عليه وسلم اكثر واقبل صبيانكم فان لكل قبله اجرا
والنظر اليه قال صلى الله عليه وسلم اذ انظر الوالد الى ولده فسر به اي فافرح الوالد ولده
بنظره كان له بكل نظرة ثلاث مائة حسنة قيل له فان نظرا لثلاث مائة نظرة قال ذلك
اكثر واطيب والبدائة بالهمزة بعد الالف الاعلى لغة بدي بالياء اخر بوزن رضي
وبفتح الدال كضرب مخموما بالالف بطريف من انثى ما حدث من مأكول
جيد ومثله غير المأكول وذكر بعض انه يعطى الذكر قبل الانثى وقيل يبدأ به في
اللعن وبها في غيره وقيل بالانثى مطلقا لحديث ويبدأ بالانثى قبل الذكر فان الله
عز وجل يرق للبنات او قال للاناث ومعني يرق لمن يريد من الناس ان يرقوا
عليهن فينعموا عليهن في البدائة او يخلق فيهن الرقة رقة القلب فاجبروا رقة قلوبهن
وانكسارها بالانعام والبدائة بهن وفي الديوان يبدأ باللحم بوالدته ثم الجار ثم الزوجة
ثم العييد ثم الاناث من اولاده ثم الذكر ولا يقاس في حق الله من مادة الرقة
اللفظ بارولانه الوارد في الحديث وقيل اذا ورد جازت تصاريفه فيه بمنزلة مادة

ونسب تفريح صبي
واكثر تقييله والنظر اليه
والبدائة بطريف من انثى

رحم وله تفصيل احدهما على الآخر في مقدار ما يعطي ولكن يحذر ما يورث
البغض بينهما مثل ان يبدأ بالاثني ويعطي الذكر اكثر * ومن رق لها غفر له *
لانه من بكى من خشية الله ومن بكى من خشية غفر له قال صلى الله عليه وسلم
من رق للاثني كان من بكى من خشية الله ومن بكى من خشية الله غفر الله له
وانما كان من بكى من خشية الله لاني الوفاء لما مع ضمهها ودلتها خضوعا لله وايمانا
بالغيب وذلك لخشية الله * وفرح مفرحها يوم الحزن * يوم القيامة والماضي
مستعمل في الاستقبال تجوزا او نزل يوم القيامة منزلة الحاضر قال صلى الله عليه وسلم
من فرح اثني فرحه الله يوم الحزن * وروي عنه صلى الله عليه وسلم * من له
ثلاث بنات او اخوات فكفلهن * اي قام بامرهن * واعانهن وسترهن
وجبت له الجنة * وروي عالم بن بدل اعانهن وفي رواية كفلهن وزوجهن والستر يع
التزويج * فقبل له ولو اثنتان * اي اولو كان عند احد اثنتان ففعل بهن ذلك
لوجبت له * فانعم * قال نعم وفي رواية واثنتان وهي المشهور اي وما اثنتان اي
وما حكم اثنتين خذف ادات الاستفهام والمضاف ويجوز قطع همزة اثنتين واثباتها
على الاستفهام فيكون المحذوف همزة الوصل والخبر اي واثنتان كذلك ويجوز حذف
همزة الاستفهام والخبر فتوصل همزة بعد الواو * ولو قيل له ولو واحدة * او
واحدة * لانعم ايضا * والمشهور ولو قلنا واحدة لقال نعم ويحتمل حكاية المصنف
الحديث بالمعنى وواحدة خبره محذوف مع حذف الاستفهام والاصل واحدة
كذلك وان قلت من اين فهموا انهم لو قلوا واحدة لقال نعم قلت لان الجنة تدخل
ولو بخسنة واحدة فكيف بمسرات ولان الواحدة من البنات امرها شاق ايضا
وكذا الاخت او من قوله صلى الله عليه وسلم من ابلى بشيء من هذه البنات فاحسن
اليهن كن له سترا من النار فقال بشيء من البنات وشيء يشمل الواحدة وفهموا
ان الجمع في قوله فاحسن اليهن وقوله كن انما هو باعتبار احاد البنات لا حاد للرجال
حيث اتحدت والتعدد حيث تعددت والافراد في له نظر للفظ من حيث فرضت
مسئلة في واحد واللفظها ومناها اذا فرضت في متعدد فافهم والمراد انه تجب له الجنة
بفعل ذلك مع اداء القرائن وفائدة اختصاص فعل ذلك بايجابها انه يكون سببا

ومن رق لها غفر له وفرح
مفرحها يوم الحزن وروي من
له ثلاث بنات او اخوات
فكفلهن وسترهن وجبت
له الجنة فقبل له ولو اثنتان
فانعم ولو قيل له ولو واحدة
لانعم ايضا

لسعادته وتوفيقه وقبول سائر طاعته وذلك حديث ترغيب يقبل من جاء به ولو
مخالفا في سنن ابي داود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عال ابنتين او
اختين او خالنتين او عمتين فهو معي في الجنة وان كن اكثر من ذلك فهو مفرح
ومسرور وفي صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عال ثلاثة من
الايتام كان من قام ليلة وصام نهاره وغدا وراح شاهرا سيفه في سبيل الله
قال صلى الله عليه وسلم من كانت له ابنة فهو منعوب ومن كانت له ابنتان فهو
مثقل ومن كانت له خمس بنات كان رفيقي في الجنة ومن كانت له ست بنات لم
يجب عن اي ابواب الجنة شاء دخول الجنة منه * وكذا الترغيب في ذلك *
وعلى الاب ان يسوي بين اولاده في كل شيء الا البار فله تفضيله فان استوفا في
بره فله ان يفضل منهم في المركب والملبس ونحوها من يحضر المجالس والوفود ونحو
ذلك كما يأتي في محله ان شاء الله * فرع * يقال ولدك ربحانك مية او خادمك سبعة
ثم هو عدوك واشريكك وفي رواية ثم حاجبك سبعة ثم عدو او صديق وليس بمحدث نعم
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد ربحانك من الجنة وقال الفضل ربح الولد من الجنة
ومن حق الولد ان يوسع عليه لئلا يفسق وعن عمر رضي الله عنه اني لا كره نفسي على
الجماع رجاء ان يخرج الله مني نسمة تسبحه وتذكره وقال اكثرنا من العيال فانكم
لا تدرون بمن ترزقون وهذا في ذلك الزمان لا في هذا واذا بلغ ست سنين ادب
واذا بلغ سبعة عزل عن فراشه وتباشير المرأة بنتها في لحاف واحد مالم يتجاوز اربع
سنين وابنها مالم يتجاوز ستين وقيل تباشيرها مالم يتجاوز سبعة وتباشيرها مالم يتجاوز اربعا
والاب مع الابن كالام مع البنت في القولين واذا بلغ ثلاث عشرة ضرب على الصلاة
واذا بلغ ست عشرة زوج ثم يأخذه بيده فيقول قد ادبتك وعلمتك وانكحتك اعوذ بالله
من قنتك وذلك حديث وفي اخر يؤمر بالصلاة ابن ثمان ويضرب عليها ابن عشر
ومحبة الولد طبع وحدوثها حتم * باب * في صلة الارحام * تجب صلة الرحم
ولو قاطعا * قال الله سبحانه واءات ذا القربى حقه واتقوا الله الذي تساءلون به
والارحام اي واتقوا طبيعة الارحام فل عسيتم ان توليتم الى ابصارهم ويقطعون
ما امر الله به ان يوصل الى ولهم سوء الدار * وروي امرع الخير ثوبا صلة الرحم

وكذا الترغيب في ذلك
* باب *

تجب صلة الرحم ولو قاطعا
وروي امرع الخير ثوبا
صلة الرحم

وامرعه الشرعقوبة البغي وقاطع الرحم كافر ووجد في مقام ابراهيم كتاب
بالعبرانية انا الله ذو بكة خلقت الرحم وشققت لها اسما من اسمي فمن وصلها وصلته
ومن قطعها قطعته وفي الحديث تعظيم مكة اذ خصت بذكر اضافة الله اليها اذ هي
اعظم البلاد حرمة ولان الارض بسطت من تحت الكعبة فهي ام القرى والبلاد
وفيه تهديد لساكنيها من قريش على التقاطع وترغيب في التواصل ليوصلوا رسول
الله صلى الله عليه وسلم ويعينوه على التبليغ عن الله جل وعلا وفيه اضافة ذو بمعنى
صاحب الى العلم وهو بكة بالباء بمعنى مكة بالميم ولا يقاس عليه لهزته والمراد
بوصل الله اعطاه خير الدنيا والآخرة معا لمن وصل رحمه وقد يدخر للآخرة فقط
وهو قليل والشقي يصله بالدنيا فقط على صلة رحمه والمراد بقطعه قطع خير الدنيا
والآخرة وقد يقطع خير الآخرة فقط والمراد بقوله من اسمي لفظ الرحمن وخصصته
لانه ابلغ في الرحمة من لفظ الرحيم فيبالغ في رحمة من وصل رحمه ويدل لهذا
حديث انا الرحمن وهي الرحم واما احاديث شققت لها اسما من اسماء ي بالجمع فالمراد
المجموع لا الجميع وان شئت فقد مضافا اي من بعض اسماء وكذا حديث انا
الرحمن الرحيم شققت لك اسما من اسماء ي المراد الرحمن فقط لانه المتقدم وانه ابلغ
وانه ذكر وحده في الحديث الآخر وان الاشتقاق للفظ الواحد لا يكون من لفظين
وانما ذكر الرحيم ايضا بعد ذكر الرحيم اشارة للمعنى لمناسبة الرحمن اللهم الا ان
يقال المراد بالاشتقاق التنسيب المعنوي مع التوفيق بين لفظين او الفاظ فيشتد
يصح ان يكون المراد باسم الجمع بان تكون الاضافة للجنس ويكون الجمع في حديث
اسماء ي على ظاهره واقعا على قولك الرحمن والرحيم والراحم والارحم ولولم يذكر
في الحديث الا الاولان اشير بهما للآخرين بدليل صيغة الجمع والمراد بالرحم في
الاحاديث الموضع المسمى رحما الذي يكون فيه الولد او مغناه القرابة يذكروا ويؤث
كما في الاحاديث وفي رواية وجد حجر حزين حفر ابراهيم الخليل عليه السلام
اساس البيت مكتوب عليه بالعبرانية انا الله ذو بكة خلقت الرحم وشققت لها اسما
من اسماء ي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته وروي انه لما خلق الله الرحم
قال انا الرحمن الرحيم شققت لك اسما من اسماء ي ليهما طف بك العباد فوعزتي

والشرعقوبة البغي وقاطع
الرحم كافر

وجلال لا كرم من اكرمك واقطعن من قطعك وكذا اصنع بمن ضيع وصيتي
وتهاون بحقي وفي رواية انا الرحمن وهي الرحم شققت لها اسما من اسماء ي فمن وصلها
وصلته ومن قطعها قطعته والله ملائكة في السماء استعبدكم بالدعاء يدعون من وصل
الرحم فصله ومن قطعها فاقطعه وفي هذا ترغيب عظيم في صلته وترغيب عظيم
عن قطعها لان دعاء الملائكة بخير او شر لا يرد عنه صلى الله عليه وسلم من كان
قاطعا لرحمه فلا يصحبنا نخرج رجل ثم رجع ثم رجع فقال مالك قال كنت مصارما
لرحم لي فوصلته فعتبته فسر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وقال صلى الله عليه
وسلم ان صلة الرحم مناة للعدد مثراة للمال محبة في الامل منساة في الاجل وانها
تزيد في العمر وان معنى زيادتها فيه ان يخرج من صلب واصلا ذرية يعملون بطاعة
فيلحقه علمهم وانها تتكلم بالسان ذلق يوم القيامة صل من وصلني واقطع من قطعني
وان صلته بقاء لكم في الدنيا وخير لكم في الآخرة وان احب الاعمال الى الله الايمان
وصلته وابغض الاشياء اليه الشرك وقطعها وقيل انها تعلق بالعرش تقول يارب
قطعت ومن اجارها اجاره الله وعن كعب الاحبار رضي الله عنه والذي تلقى البحر
لموسى بن عمران ان في التوراة مكتوبا يا ابن ادم اتق ربك وبر والدك وصل
رحمك ازد في عمرك وايسر لك في سيرك واصرف عنك عسرك والاحاديث وارد في
الارحام شاملة للوالدين ايضا وفي الديوان عنه صلى الله عليه وسلم برواء اباءكم يبركم ابناكم
وصلوا ارحامكم يبارك لكم في اولادكم غصوا ابصاركم يستر الله عورتكم وفي الديوان عنه
صلى الله عليه وسلم من اصبح بارا لوالديه اصبح له بابان مفتوحان الى الجنة ان كان
واحد فواحد وان كان اثنان فاثنتان وقال ان فوق كل بربرا حتى ان الرجل يبر
والديه ومن اصبح عاقا لوالديه اصبح له بابان مفتوحان الى النار ان كان واحد
فواحد وان كان اثنان فاثنتان وان فوق كل فجور فجورا حتى ان الرجل ليعق والديه
وعنه وفي الديوان والايضاح للشيخ ان رجلا قال يا رسول الله ان لي ارحاما احسن
اليهم فيسبون واصلمهم فيقطعون واعطيهم فيمنعون افا كافتهم فقال صلى الله عليه
وسلم اذن يرفضكم الله جميعا ولكن احسن اليهم وان اساءوا وصلهم وان قطعوا
واعطهم وان منعوا فلا يزال لك عليهم من الله ظهير واراد بالاحسان الزيادة

على الواجب من الصلة ومعنى ظهير معين وهو توفيق الله اولطف او نصر او ملك
يبعثه الله ينصره او جاء على طريق كلام العرب في التجريد كقولك رأيت من
زيد اسدا اذا بالغت في وصفه بالشجاعة فكذا الحديث فيه مبالغة في وصف
الله تعالى بالعون تعالى الله عن كل نقص وفي الديوان قيل من اراد ان يحرز ماله
فليصل رحمه ومن امسك لقرباته كلها لينعمهم فقد قطعهم وذكر في الديوان والايضاح
عن عمر انه كره رفع الانساب الا بقدر ما يصل قرباته اي مخافة الخطأ فيهم مع
الاستغناء عن الدخول في الزائد على ذلك فكرهه لانه يؤدي الى انكار النسب
وهو كفر بالله وان دق كما في الحديث الذي رويته في صحيحي لانك اذا نسبت
الى من ليس لك فقد انكرت نسبك ولانه يلزم على الخطأ في ذلك الزام مالم يلزم
من عقل على الجاني وميراث وحقوق ورحم ونحو ذلك وقطع ما نزم من ذلك والخلف
في حد القرابة هل * لا حد لها ولو دخلت في الشرك لان المشرك ورحم ولانه اذا
وجبت صلة المشرك القريب لنسبه وجبت صلة البعيد اذا كان نسب يجمع
النسب ينسبها او هي * مادون الشرك * ولو كان اقل من اربعة او اكثر * او *
تنتهي * لسبعة اباء * او ل عشرة * او الخمسة او ل اربعة وهو المختار * او ل ثلاثة
بدخول السابع والخامس والرابع والثالث في هذه الاقوال * او * قرابتك التي
توجب الوصل هي * من * اي قرابة من الخ او التقدير هكذا او القريب الذي
لجب صلته من الخ او التقدير هكذا او تنتهي الى من * ترثه ويرثك فقط *
والمراد والله اعلم من ترثه ولو كان لا يرثك كبنيت اخيك وعمتك فتجب الصلة
عليك وعلى من ذكر لان الارث حبل جامع بينكما ولو كنت انت المنقطع به
وحدك ومن يرثك ولو كنت لا ترثه للجامع المذكور كبنيت الاخ تملك ولو كانت
لا ترثك فعلى هذا من واقع على نوعين نوع يرثك سواء ترثه انت او لا ونوع من
ترثه سواء يرثك ام لا او تقدر من في الثاني لدلالة الاول اي من ترثه ويرثك ثم
ظهر ان المراد من ترثه ويرثك دون من ترثه انت فقط او يرثك هو فقط اذ لو كان
كما ذكرت او لا لم ينتج الى ذكر لفظ ترثه ولفظ يرثك بل يكفي واحد لانه
صالح في الجهتين ولان ظاهر العبارة هو هذا التوجيه الثاني وعلى كل حال ذلك

والخلف في حد القرابة
هل مادون الشرك او
اسبعة اباء او الخمسة
او ل اربعة وهو المختار او
من ترثه ويرثك فقط

ترخيص عظيم ينبغي ان لا تقصده وعلى الثاني لا وصل بينك وبين اخيك اذا كان
الاب او كان لكل منكما وهكذا كل محجو بين اذا حجب كل عن الآخر وكذا
لا وصل بينك وبين مشرك او عبد على هذا الترخيص وذلك سواء من جهة الاب
والام وان عدد الامهات كعدد الآباء وابن الام لانه عليه حق مثل الاب وصلة
ارحام الرضاة واجبة وهي دون ارحام النسب وفي التاج انها لا تجب ولكنها
افضل من تركها ولا ذنب في تركها اه بتصرف * ولا حد للصلة وهي على القادر
وان بنفسه * وان وصل بماله فهو افضل * وتجب في ماله ان خيف هلاكهم
بجوع والعاجز وان يشغل عن وصول ارحامه لم يقطعهم ان دان به * واعتقد انه
يصلهم متى تفرغ والاولى رد الهاء للوصل لانه اعم من الوصول بالبدن الا ان اراد
بالوصول مطلق الاتصال بهم بالبدن او المال او بهما او بالسلام * مالم يقطع
نواه * وفي التاج ان من كره رحمه وصوله اليه بنفسه وصله بسلامه وفي الاجزاء
بالقلب قولان ويجزي في الصلة المرة كما تجزي في اعظم منها واوجب كالتوحيد
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقد يجري فيها الخلاف ايضا كما فيها فيجب
تجديدها عند الذكركر او الخطور بالبال ويجزي الحل من رحمه او جاره ان لم يصله
مع اعتقادها والتوبة ورحم الام كرحم الاب ومن قال له احد بيننا قرابة من احدهما
وكان ممن يقبل قوله او شهد له ثقة ولو امرأة فقبل يعتقد من صلته بقدر ما اخذ
قلبه من قوله بلا لزومها ومن سمع من احد والديه ان فلانا من اقاربي لزمته صلته
واخذ من وصية الاقرب وان قال ثقة انه من اقارب الميت دخل معهم فيها اه
بتصرف ويجب عليه وصلهم ببدنه اذا خيف هلاكهم او هلاك عضو منهم ان لم
يعمل لهم ببدنه كتنجية وطب واما اذا غنوا عنه فقبل ان دان بوجوب صلة الرحم
واعتقد ان يئنه وبينهم اتصالا بالرحم فذلك كحل بينه وبينهم جامع كاف واذا
اعتقد الجفاء لم كان قاطما لذلك الحبل هالك وهذا مضمن في قول الشيخ مالم
يقطع النية عن الوصول واذا استشعر ذلك الحبل ولم ينو ان لا يمشی اليهم ولا ان
يمشي او ينوي ان يمشی صدق عليه انه لم يقطع النية عن الوصول ومعنى كونه على نية
الوصول انه لم ينو قطعه ولكنه حق الله بكفي ان لا ينوي تركه بدليل انه

ولا حد للصلة وهي على
القادر وان بنفسه وتجب
في ماله ان خيف هلاكهم
بجوع والعاجز وان يشغل
عن وصول ارحامه لم
يقطعهم ان دان به مالم يقطع
نواه

لو مات ولم يصل اليهم لم يهلك مجرد عدم الوصول * وافضل الصلة الهدية * مع الوصول بالنفس والسلام ثم الهدية مع ارسال السلام ثم الهدية وحدها ثم الوصول وحده ثم ارسال السلام وحده واضعها نية الصلة عند مجيها وحدها واما عند من لم يجزها الا عند الضرورة * واضعها ارسال السلام * في كتاب او لسان وفي الديوان عنه صلى الله عليه وسلم صلوا ارحامكم ولو بالسلام او نحوه من كلام الخير او اراد بالسلام مطلق التحية الجائزة * وقد اصلهم من زارهم وسلم عليهم وان تبليغ * عنه بان يقول لم انسان قد جاءكم فلان زائرا واقراكم السلام * ان لم يجدهم بمحلهم او وقف ببابهم استحياء من الدخول * ولا يلزمه ان يأمر ببلغ اليهم ذلك بعد وصوله لمحلهم مع عدم وجودهم وقيل يلزم وهو المراد لقوله قبل وان تبليغ وان رجع اليهم مرة اخرى ليلقاهم فاحسن ولا يخفى ان الامر بالتبليغ احسن من تركه * وان لم يجد به * اي في الباب داخلا قريبا من الباب او خارجا * مدخلا له او مرسل معه * بكر السنين اي انسانا مرسل هو معه ولفظ هو عائد وهامه للرسول وجرت الصفة على غير ما هي له ولم يبرز الضمير بناء على جواز عدم الابرار اذا ظهر المراد ويضعف ان تفتح السين وتجعل نائب الفاعل معه لوجود المفعول به وهو سلاما * سلاما اعلمهم بذلك بعد وان رجع قد * رجوعه * احسن * ومن واصاهم بحرام من مال او كلام يسرهم كاستياب مسلم لهم ونميحة وبهت بري لم يكن بذلك واصلا والمعصية لا تكون طاعة غير انه يكون بامتناعه قرابته وامتناع الوصل واصلا كالذي اعتقد الوصل وعدم القطع واما مشيه بحرام ففساد لان النهي يدل على الفساد فلا يكون وصلا وقيل يكون وانما الذي لا يكون وصلا هو مناولة الحرام نعم اذا لم ينو بنفس المشي وصلا بل بالحرام فقط لم يكن المشي وصلا بل الاستشعار المذكور وتعلم من كلامي ان الوصل يكون بكل ما يسرهم من حلال ولو كلاما فاذا قال كيف اصبحت او كيف امسيت او نحو ذلك قاصدا او صلهم فقد وصلهم وافضل من ذلك التسليم عليهم لانه المستنون المشروع عند الملاقاة الواجب في البيوت ومن فعل ما بعد صلة ولم يتقرب الى الله لم يكن له ثواب ولكنه ينجو من عتد القطيعة ويكون له ثواب الوصل في الدنيا اذا فعل ذلك للتقرب

وافضل الصلة الهدية واضعها ارسال السلام وقد اصلهم من زارهم وسلم عليهم وان تبليغ ان لم يجدهم بمحلهم او وقف ببابهم استحياء من الدخول وان لم يجد به مدخلا له او مرسل معه سلاما اعلمهم بذلك بعد وان رجع فاحسن

* وروي * عنه صلى الله عليه وسلم * ان الرحم اذا تناسلت * غفلت هذه عن هذه وهذه عن هذه وذلك يؤدي الى النسيان وعدم معرفتها * تقاطعت ومن ثم حفظت العرب انسابها * اي لم تغفل عنها لثلاث تناسلها ولا يجوز حفظ رحم على شك بل لا يحفظ ويثبت الا من يتقن انه نسبه او رحمه لكن ان لم يتقن برحم احتاط لها احتياطا فقط من غير ان يعلم احدا انه رحمه لثلاث يأخذ عنه انه رحمه له وذكر بعض ان الارحام اذا تناسبت تقاطعت * وقيل من حلف بعشرين * حجة * او ثلاثين حجة * او اقل او اكثر * لا يصل رحمه ولا يكلمه فكيف ما واصله * عمدا او نسيانا بمال او بدل * حنث * حنثا واحدا لا اكثر الا ان قل كلما وصله سواء واصله بالهدية او بالزيارة بالكلام او بالسلام فيلزمه ما يلزم نفسه من الحجات وقيل واحدة وقيل لاحنث عليه بناء على ان كفارة الحنث على الطاعة هي فعلها وكفارة الحنث على المعصية تركها وقيل يلزم الحنث فيهما بالتكفير وقيل يلزم في الاول دون الثاني ومربط ذلك ولا حنث عليه في اعادة المواصله او الكلام بعد ذلك ان لم ينو انه لا يصلهم ابدا بل نوى المرة المخصوصة او لم ينو خصوصا ولا عموما والا فقولان وكذا في سائر الحلف على فعل شيء او تركه ان نوى خصوصا فعلى نيتته والا ففي تكرير الكفارة كما حنث قولان وانما ذكر المصنف كاشيخ الكلام في قوله ولا يكلمه ولم يذكره في قوله فكيف من واصله اشعارا بان مراده بالكلام في قوله لا يصل رحمه ولا يكلمه هو الكلام الذي ينوي به صلة فدخل في قوله فكيف ما واصله ولو اراد بالكلام مطلقا لم يحنث حتى بين الصلة والكلام كما لا يحنث من حلف لا يكلم فلانا وفلانا الا بتكليمهما جميعا الا ان نوى بقوله لا يصل رحمه ولا يكلمه انه قال ذلك واراد معنى قولك والله لا اصلة والله لا اكلمه فانه يحنث بواحد كما يدل عليه تكرير لا في كلام المصنف كما ان من قال لا اكلم فلانا ولا فلانا يحنث بواحد اذا عاد النفي * لان حلف لا يصله بقدمه واصله بمعرفة وسلامه ولا يحنث * فان واصله بقدمه ففي الحنث خلاف لان مواصلته بالقدم طاعة وانما ذكر الرحم ولم يوثقه لانه اراد الانسان بل يجوز تكبير الرحم * والواصل بري من حقه ولورد عليه * ما واصل به

وروي ان الرحم اذا تناسلت تقاطعت ومن ثم حفظت العرب انسابها وقيل من حلف بعشرين او ثلاثين حجة لا يصل رحمه ولا يكلمه فكيف ما واصله حنث لان حلف لا يصله بقدمه واصله بمعرفة وسلامه ولا يحنث والواصل بري من حقه ولورد عليه

ولم يقبله بان يذهب الى بابه فلا يفتح له او يسلم عليه ولو برسالة فلا يرد اليه السلام او يهديه اليه فلا يقبض ولا يلزمه اعادة ذلك بعد كما قال انه بريء وان اعاد فاحسن وان كان لما اردوا عليه نوي ان لا يصلهم اولا يفعل لهم ذلك بعد فقد قطعهم بل يبقى على اتصال الجبل بينهم وبينه ولو قطعوه بالرد وحينئذ تبعض المحنة لوجود داعي القطع مع انه لا يجوز قطعهم ولو ارادوا قتله فليقتل الله ويصل رحمه ولا يغلبه الشيطان عن وصلهم لذلك * وان كان في غير بلدة ندب وضوله بقدمه ان امكنه والا ارسل اليه ولو سلاما * وتلزمه صلة الوالدين من مسيرة سنتين والارحام من مسيرة سنة ويقال مسرتين في صلة الوالدين وسنة في صلة الرحم * ولا وقت لذلك الا ما قالوا يصله عند مرض او فرح او حزن * يموت او مصيبة * بما قدر * وان لزمته صلاته من جهات فتركها حتى واصله مرة ونواها عنها اجزاء ان ذكر له اسبابها وان فرح جاره او رحمه على باطل او حزن على مالا يحل له لم تلزمه صلته على ذلك بل لا تجوز الا ان اعتقد ان يصله بالامر والنهي والنصح في ذلك فحسن وان ذهب اليه فسمع منكرا في منزله ولم يطعم ان يقدر على انكاره فلا يترك صلته بالانكار والنهي ان امن على نفسه وعن حكيم العيادة بعد ثلاثة واجبة والتمزية بعد ثلاثة تجديد للمصيبة والتهنئة بعد ثلاثة استخفاف بالمودة * وقيل * اي وذكر لانه لا قابل باسقاط الصلة بغيرهم وحقهم ونحو ذلك * تلزمه * تأن كد * مواصلة ارحامه * اي يبدنه بدليل قوله ان امن على دمه * ولو بغضوه وحقروه وعزموا على اجلاءه * اي اخراجه * من بلدة فهم متفقون بذلك ولو توغر * او قد غيظا واشتد عداوة او حقد * قبله عليهم * وقوله * للنهي * متعلق بتلزم * عن القطيعة وليعف عنهم * وقوله * ان امن على دمه * عائد الى قوله وتلزمه الخ فان لم يأمن على دمه لزمه الحذور لم يتأ كد يبدنه كما قال * والا * يأمن على دمه * فليلاطهم برسالة وسلام * ان كانا بغير كتاب * وان * كانا * بكتاب ويسكنهم بهدية وهي افضل * يصلهم وان قطعوه ويعطيهم وان حرموه وفي الحديث افضل الصدقة صدقة على ذي الرحم المكاشح اي الذي اضمر الكعداوة وقبل

وان كان في غير بلدة ندب وصوله بقدمه ان امكنه والا ارسل اليه ولو سلاما ولا وقت لذلك الا ما قالوا يصله عند مرض او فرح او حزن بما قدر وقيل تلزمه مواصلة ارحامه ولو بغضوه وحقروه وعزموا على اجلاءه من بلدة فهم متفقون بذلك ولو توغر قلبه عليهم للنهي عن القطيعة وليعف عنهم ان امن على دمه والا فليلاطهم برسالة وسلام وان بكتاب ويسكنهم بهدية وهي افضل

اذا كانوا بتلك الحال ولو امن دمه كانت مواصلتهم ولو بالسلام مستحبة لالزمة ولا يتوقف قطعهم سواء لم يأمن دمه او امنه ويقال من كان ممنوعا من صلة قرابته فلينظر الى الجهة التي كانوا فيها * وقيل من جاز على قريته * او قريته * بمنزل * او دخل بلدا فيه قريته او قريته * ولم يرها * او لم يره اي لم يصلها ولو بالدخول عليها او بقاءها فغير عن عدم الوصل بعدم الرؤية لان الوصل والرؤية ملتبسان في الجملة اعني انها يجتمعان في بعض الصور ولان الرؤية سبب للوصل في الجملة اذا رأته لم يحسن الا ان تكلمه كلاما يسره كالسلام * فقد قطعها * او قطعه وكفر كفر نفاق ولا يؤخذ بهذا الاعلى وجه الرغبة وليس في هذا القول تضيق كثير لان السلام بنية الوصل وصل ولان الكلام الذي يسره وصل فليقصد بابه ويسلم ولو بما يعنه وكل من في الدار بل قيل انه اذا نظر الى منزله بنية الوصل اجزاء اذا مر به وقيل لا كفر ولا قطيعة في ذلك اذا لم ينوها او كان قد وصلها قبل * ومن له حاجة عند قرابته ومشى اليهم لطلبها بعض الطريق فأيس منها في نفسه فرجع او اقتنى كلبا لمنهم فقد قطعهم وورغ في زيارة القرابة والمرضى يجوزيل الثواب

وقيل من جاز على قريته بمنزل ولم يرها فقد قطعها ومن له حاجة عند قرابته ومشى اليهم لطلبها بعض الطريق فأيس منها في نفسه فرجع او اقتنى كلبا لمنهم فقد قطعهم وورغ في زيارة القرابة والمرضى يجوزيل الثواب

منه فسأل عنه اوزاره اعطاه الله اجر مائة شهيد وان سأل عنه ووصله بنفسه وماله كان له بكل خطوة اربعة وون الف حسنة ورفع له بكل خطوة اربعون الف درجة وكأنما عبد الله مائة سنة ومن مشى في قطيعة الرحم غضب الله عليه ولعنه وكان عليه من الوزر ما لمن وصل الرحم من الاجر اه و لزار رحمه او مريض بكل خطوة عشر حسنات وفي الحديث لو علمتم ما فيها ما تخلفتم عنها والله يكتب بكل خطوة من ذلك عشر حسنات ولا ينافي حديث الاربعين الف المتقدم لانه فيمن حمل معه مالا له واذا ورد التفاوت في العدد مع اتفاق في المال وتركه فانما هو بالتضعيف والله ان يضعف ما يشاء لمن يشاء وان قلت لم ذكر العشر لكل خطوة مع ان كل حسنة حسنة بعشر مطلقا نصا في الآية عاما قلت دفعا لما قد يتوهم ان المشي في الزيارة كل حسنة واحدة فنبه على انه كل خطوة حسنة وايضا في ذكر ذلك تنبيه على ما قد يغفل عنه ولا ينتبه لخصوصه في عموم الآية بل في ذكره ارتسام في القلب وترغيب منه صلى الله عليه وسلم مالا يرتسم لمن قد يمر على عموم الآية ولا ينتبه الى شمولها هذا وفي الديوان وقد قيل ان من كانت قرابته في موضع لا يصل الى زيارتهم فلينظر الى ناحيتهم ثم ان ذلك صلتهم ومن زار قرابته فله بكل خطوة عشر حسنات حتى يرجع وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عاد مريضا قعد في مخاريف الجنة حتى اذا قام وكل به سبعون الف ملك يصلون عليه حتى الليل وانه اذا عاد الرجل المريض ابتغاء وجه الله خاض في الرحمة فاذا قعد عنده استنقع فيها استنقاعا وان ثلثة في ظل العرش عائد المرحى ومشيح الموتى ومعزي الثكل وفي رواية وطائع والديه ومن السنة تخفيف الجلوس في العيادة وذكر بعضهم ان حق العيادة يوم بعد يوم او يوم بعد يومين وقيل اذا دخل المواد على الملك فحقهم ان لا يسلموا عليه فيحوجوه الى رد السلام ويتبعوه فاذا علموا انه لاحظهم دعوا له وانصرفوا واداب العائد خمسة خفة الجلسة وقلة السؤال واظهار الرقة والدعاء بالعافية له وغض البصر عن عورات الموضع وعنه صلى الله عليه وسلم من تمام عيادة المريض ان يضع احدكم يده على جبهته او على يده ويسأله كيف هو وروي انه كان اذا دخل على مريض مسح بيده المباركة

على وجهه وصدره ويقول اذهب الياس رب الناس واشف انك انت الشافي شفاء لا يبادر سقما وقال من عاد مريضا فقال بسم الله اسئل الله العظيم رب العرش العظيم ان يشفيك عوفي بسبب دعائه ان لم يحضر اجله * فائدة * عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتركوا مريضكم على الطعام والشراب فان ربكم يطعمهم ويسقيهم وعنه لا تأكلوا عند المريض اذا عدتموه ومن اكل عنده فذلك حظه من عبادته وقيل امر الاقارب ان يتزاووا ولا يتجاووا * قال ذلك عمر كما في الديوان والايضاح لكن فيهما عنه مروا الاقارب الخ فان التجاور يكون سببا للاستهانة بهم والافتتان * وفي الديوان * من اراد ان يكثر عمله فليجالس غير عشيرته * لانهم يشغلونه عن العمل او يفسدونه عليه * ولا يجاور قرابته من اراد ان تكثر مودتهم * اه لان للجديد الطري ما ليس للقديم ومن ذلك نهى غير واحد عن استيطان مكة فان التجاور يوجب التزام على الحقوق وربما أدى ذلك الى القطيعة والعقوق وعن بعض من تباعد عن قرابته دامت بينهم المودة ومن اراد ان يكثر عمله ويكون حليما فليجالس غير عشيرته ويزرهم زيارة فكما تكون المعادة والتنافس بحالستهم تكون بالانقطاع عنهم كل الانقطاع وقد قيل الاب اب والولد غمد والاخ نخ والعم غم والحال وبال والاقارب عقارب وفي الديوان يلزم الرجل حقوق من اشترك معه اولادا * وتجب الصلة وان على انثى * بما يمكن لها * ومن ثم لم يحز لرجل منع زوجته وابنته من وصول رحمها وان منعها زيارة واباح لها سلاما * بان ترسله في كتاب او على لسان * وهدية فله ذلك * وهو في حقها افضل * لان ستر المرأة افضل ويميزها ان ترسل ولو سلاما * وحده بلا هدية وان ارسلته وهدية فافضل وان منعها هدية واباح سلاما فترسله وان اباح هدية لاسلاما فترسلها وان اباح مشيا اليه مشى ولا تفعل ما منع منها وقد كان لها مسلك لم ينمها منه وان منعها من كل ما يسمى صلة فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فلتصلهم بما يكون اقل كرها عند زوجها او ابوها من هدية او ارسال سلام ولتكن ذلك ان خافت وقيل لا تفعل ذلك لان صلتهم موسعة مالم يضطروا فلتعتقد انه اذا امكنت صلتهم لها فعلت كمن منع من فرض فاخره حتى يمكنه كحج وعمره ولها ان تأخذ

وقيل امر الاقارب ان يتزاووا ولا يتجاووا ومن اراد ان يكثر عمله فليجالس غير عشيرته ولا يجاور قرابته من اراد ان تكثر مودتهم وتجب الصلة وان على انثى ومن ثم لم يحز لرجل منع زوجته وابنته من وصول رحمها وان منعها زيارة واباح لها سلاما وهدية فله ذلك لان ستر المرأة افضل ويميزها ان ترسل ولو سلاما

إذا منعها بقول من قال من عرف اتصالا بالرحم وأثبت العهدة بينهما اجزاه ما لم ينو قطع الحبل بينهما وإن الزمها أن تأخذ بهذا القول وكانت في درجة التقليد دون الترجيح فلتأخذ به وإذا اضطروا فلنصلهم بما اضطروا إليه ولو منعها لأن هذا القول مقيد بعدم الاضطراب وكذا غيره والابن مثل البنت واقتصر عليها لأن المرأة البق بالستر وبلاطفان الاب حتى يجيز وكذا الام ان كانت مانعة وتلاطف المرأة زوجها إذا منعها كذلك * وتعتقد * هي وكل * صلتهم وتصل * حتما * مخدرة * أي المستورة في خدر وهي الشابة ولا سيما غيرها وهو بفتح الدال وإن كسرت فالمعنى صاحبة الخدر أو داخلته وهو الستر والمصدق واحد * رحمها بتعزية في مصيبة * مكوت وفقد وسلب والتعزية التصيير * وتهنئة في مسرة * أي سرورا وفرح وهو بفتح الميم والسين وأما بضم الميم وكسر السين فجاز أيضا ومعناه خصلة مفرحة والتهنئة ان يدعو له ان يكون مفرح به هنيئا * خالصا غير منغص وذلك كقدوم مسافر وتزوج غير انها لا يجوز ان تتزين للنساء وتظهر زينتها لمن وتقع في العرس * وان لمن لا تظهر له نفسها * كابن الخال وابن العم * بوصولها منزله * وظهورها له ان كانت ممن تظهر له أو يعرفها إذا رآها مستورة أو يعرف كلامها ولم تخف فتنة في كلامها له * أو تبليغ مع مبلغ له * بعد وصولها منزله ان كان ممن لا تظهر له تطلب من امرأة أو طفل أو ممن تظهر له أو ممن لا تخاف فتنة ان يقول له ان فلانة كانت هنا أو هي هنا جاءت شريك أو عزيك وان ظهرت له بما يجوز لها كوجه يعرفها به جاز * ولا تدع ذلك * ولا تكتمف بسلام أو تبليغ من منزلها في مصيبة أو تهنئة * إلا لعذر * كمرض وعي وعدو ومنع زوج أو اب لها وفي التاج وعلى مخدرة ان تصل رحمها عند مساة أو مسرة ولا تعذر ان لم تمنع ولا يأنم زوجها أو والدها ان منعها ان لم يعتقد قطيعة ولا يلزمها الترحيب بقادم من سفر ولا تشيع جنازة ولا تعذر عن الصلة ولو شابة أو ذات عيال أو بعل الابن ذكر أو يخوف أو مرض أو بعمى ونحو ذلك وكراهة لزوم منع زوجته من وصول رحمها ولو بالخروج ولا تخرج إلا بأذنه وكذا أبوها ولا بأس بالتسليم على النساء إذا لقين الرجال في طريق أو على أبوابهن إذا سلمت القلوب من

وتعتقد صلتهم وتصل
مخدرة رحمها بتعزية في
مصيبة وتهنئة في مسرة
وان لمن لا تظهر له نفسها
بوصولها منزله أو تبليغ
مع مبلغ له ولا تدع ذلك
إلا لعذر

الريب اه بتصرف وقد تحصل لك ان صلة الرحم لاحد لها وتجزي المرة الواحدة بدون نية قطع لما بعد وانها تجب كلما اضطروا بما اضطروا اليه ولو مرارا بلا حد بحسب الامكان والتيسير وانها تجب كلما حدثت لهم مصيبة أو تهنئة ولو تعددت بلا حد ولا يجزي ما تقدم له من صلة قبل حدوث ذلك أو قبل الاضطراب وإن لم يتقدم حتى وصلهم في حدوث أو اضطراب اجزاء عن الصلة العامة لأن مطلق الصلة واجب وهذه الصلة الواقعة عند حدوث أو اضطراب نوع من مطلق الصلة الواجبة وفيها من تطيب خاطر ما يزيد على الصلة المطلقة أو يساوي * باب * في حق اليتيم وهو من مات أبوه دون بلوغ ومن الدواب من ماتت أمه * لزوم ولي يقيم وعشيرته * جمعهم مع الولي لأنهم يقيمون الولي عليه وإن لم يقيموه لزمه القيام به وسواء مات أبوه في بلد ولده أو غيره * القيام به وبماله * والوصي مخاطب بذلك قبل العشيرة فإن لم يقم به مع القدرة عصى فإن ضاع شيء في بدنه هلك أو ماله ضمنه وعلى العشيرة القيام به إذا لم يقم به أو احتاج في أمر إليه وإلى العشيرة جميعا قاموا به جميعا والا ضمنوا جميعا العشيرة والولي وحاصل ذلك ان حق اليتيم واجب كل من قام به اجزا والمخاطب به الاقرب فالأقرب فإذا لم يقم به أقامته العشيرة له وإن لم يفعلوا أو امتنع أو هرب لزمها حتى يقيم له صالحا ولا يلزمها الضمان ولزم ذلك المستع أو المأرب ان اطاق وإذا لم يقم به العشيرة لزم من علم به ممن يليهم في نسب ما والا فاهل المنزل الاقرب فالأقرب منزلا والافاهل بلد يلي ذلك البلد وذلك ان القيام به فرض كفاية ولو كان المخاطب به الاقرب فالأقرب وكل مسبوق في القرب يزعم سابقه إلى القيام فإن قام هذا السابق والا قام المسبوق وإن لم يقم أزعمه من بعده وهكذا وإذا لم يزعمه ضمن السابق والمسبوق وإن زعمه فلم يقم ضمنا ولا ضمان على من لم يعلم به وقيل انما يضمن ممن لزمه القيام من قريب أو بعيد الصلحاء فقط ووجه الزام الكل انه قد لزم غير الصالح ان يكون صالحا وإن يقوم فإذا كفى غيره الأقامة اجزاء وبقي عليه ان يكون صالحا وإن لم يقم غيره فلا منجى له من الضمان ولو لم يكن صالحا وفي الديوان العشيرة مادون عشرة آباء أو سبعة أو خمسة أو أربعة أو ما لم يقطعهم الشرك أو

* باب *

لزم ولي يقيم وعشيرته
القيام به وبماله

ولو قطعهم الشرك اقول وانما يضمن من العشرة اذا لم يستخلفوا له الرجال البالغ
 الاحرار واما النساء والعبيد والاطفال والمجانين فليس عليهم شيء واما الموالي فهم
 من العشرة اهـ وبما في ذلك ان شاء الله في الوصايا * وهو من الصلة وان لم يكن
 له ولي او غاب * او امتنع او جن او عجز لمرض او كبر او غيرها او كان خائفا او
 اشرك * فلي من حضر من المسلمين * العشرة وغيرهم لان غيرهم ايضا
 مخاطب وخص المسلمين لانهم المتأهلون لذلك والمتفعلون به عند الله وان كان
 فيهم عشيرة فهم اولى * وعلى العشرة استخلاف قائم امين ليتيم لم يستخلف عليه
 ابوه * او استخلف ومات الخليفة او غاب او جن او عجز اولم يقبل الخلافة اولم
 يتأهل لها * ولو * كان * لا مال له ان حضرت * اي العشرة واذا رجع
 خليفة الاب بطل خليفة غيره وان استخلفت العشرة بلا حضرة المسلمين جاز ولا
 يجوز العكس الا ان رضيت العشرة وقيل جائزة ولو لم ترض وظاهر الدبوان اختيار
 الاول وهو الصحيح نعم ان ابت العشرة ان تستخلف او ابت الا من هو لا يصلح
 استخلفوا او اجبروها على استخلاف صالح والاولى ان يستخلف الاقرب من العشرة
 ويمزي الامين في الاموال واولى منه الامين في الدين * والا فعلى الحاكم او
 الجماعة ذلك وان اقام له جبار وكيل يقوم به وبماله فتصرف * ببيع وشراء وكرا
 ونحو ذلك مما يصلح لمال اليتيم * وحفظ لم يضمن لمن ضاع منه شيء فيما فعل
 لا بتضييع منه او جور * وكذا لا يضمن ماضع قبل التصرف كما لا يضمن ماضع
 بعده وكذا لا ضمان عليه اذا لم يكن بتضييع ولو غير امين والامين في المال جائز
 كأمين الديانة والولاية كما قال الشيخ امينا مع المسلمين في قبض ماله الخ اي امينا
 عندهم * واستحسن له * اي للذي اقامه الجبار * ان يتم فعل الجبار بالمسلمين *
 بان يطلب منهم ان يجوزوا فعل الجبار او يعقدوا له عقدة مستأنفة * وان لم يفعل
 اولم يتعوا له ذلك او نهوه عنه ولم ينته وقام يتصرف فيه لم يضمن ولا يحمل لهم
 منته من ذلك * واثوا * ان كان ثقة قويا * مالم يقيموا سواء فاذا اقاموا سواء
 لم يميز له البقاء على الوكالة ولو عرف من نفسه العدل * وقد فرض القيام به على
 الكفاية * فكل من قام به فقد قام بالحق ولا يجوز نقض القيام بالحق ولو كان

وهو من الصلة وان لم يكن
 له ولي او غاب فعلى من
 حضر من المسلمين وعلى
 العشرة استخلاف قائم
 امين ليتيم لم يستخلف عليه
 ابوه ولو لا مال له ان حضرت
 والا فعلى الحاكم والجماعة
 ذلك وان اقام له جبار
 وكيل يقوم به وبماله فتصرف
 وحفظ لم يضمن ان ضاع
 منه شيء فيما فعل لا بتضييع
 منه او جور واستحسن له ان
 يتم فعل الجبار بالمسلمين
 وان لم يفعل اولم يتعوا له
 ذلك او نهوه عنه ولم ينته
 وقام يتصرف فيه لم يضمن
 ولا يحمل لهم منته من ذلك
 ان كان ثقة قويا وقد
 فرض القيام به على الكفاية

القائم به غير متولى لان القيام به امر به المسلمون وغيرهم فاذا قام به غير المسلمين
 فقد ادى فرضا واجبا عليه فكيف ينقض ويجوز الحضور لاستخلاف الجبار اذا
 استخلف امينا ولو كان الشهود غير امانة او استخلف غير الامين والشهود امانة
 وقيل لا في هذه الصورة وهو الصحيح واذا كان الشهود والخليفة غير امانة فلا
 يجوز الحضور واستخلاف العشرة كاستخلاف الجبار وبزوج خليفة الجبار عبيد
 اليتيم واماءه بحسب المصلحة كوكيل المسلمين * وان اتهموه جاز لهم نزع واقامة
 خير منه * وكذا ان كان لا يصلح للخلافة وان علموا انه خائن او مقصر لزمهم
 اقامة غيرها ان استطاعوا وانما لم تلزمهم اذا اتهموه اتهاماً فقط لانه قد دخل الوكالة
 بامر جائز في الظاهر والجائر قائم مقام العادل في المسئلة التي عدل واقامة الوكيل
 عدل وخيانتة او تقصيره غير متيقن فلم يلزمهم ابطاله مع عدم اليقين * وان اقاموا
 وكيلاً سواء فهو اجوز * وعليهم الاثم * واحق من فعل الجبار ووكيله * ولو
 لم يتهموه ولم يكن غير صالح لها ولو كان ثقة قويا فانه يبطل اذا ابطوه ولو كان
 لا يحمل لهم نزع والذي وكلوه اثبت * وبطلت وكالته ان علم بوكيلهم * وضمن
 ما فعل بعد العلم وبطل فعله الا ان اجازه وكيلهم او بلغ فاجازه او اجازته المسلمون
 * والا جازما فعل بلا غلط * اراد بالغلط مخالفة الحق كالربا * او جور * وقال
 ابو الموارث لا يبطل توكيل الجبار ان اقام صالحا الا ان سبقه توكيل المسلمين او كان
 معه في وقت واحد فحينئذ وكيلهم ثابت دون وكيل الجبار واذا باع وكيله مال اليتيم
 لانسان وباعه وكيلهم لا خر حكيمن سبق بيعه ولم يعلم بوكالة الآخر وان لم يتبين
 السابق ولم يرج بيانه او تبين اتحاد الوقت فسسخ وان رجي البيان بلا فساد مبيع
 اخر حتى يتبين او يشكوا منه الا في الصورة التي يبطل فيها توكيل الجبار في قول
 ابي الموارث او قول غيره ثم تبين الاتحاد في وقت البيع او ايس من البيان
 ففعل وكيل الجبار باطل لانه انما يصح منه ما تمحض لا ما شك فيه وكذا فعل
 وكيله ووكيلهم في التزويج وكذا وكيل طائفة ووكيل طائفة وقيل ان كان
 الجبار قائما بالبلدة ومنافها فلا ينزع وكيله ولا يبطل بتوكيل المسلمين غيره وجاز
 لهم توكيل اخر معه الا ان كان خائفا ولا يصلح فيجوز نزع اي لا يمتنع فصدق

وان اتهموه جاز لهم نزع
 واقامة خير منه وان اقاموا
 وكيلاً سواء فهو اجوز
 واحق من فعل الجبار ووكيله
 وبطلت وكالته ان علم
 بوكيلهم والا جازما فعل
 بلا غلط او جور

بالجوب وعدمه والمراد الجوب ان اطاقوا بلا تولد فتنة ومقتضي قول ابي المؤثر
انه اذا اقام الجبار وكيلًا واقام المسلمون وكيلًا بعده بطالت وكالة وكيلهم كان
وكيله صالحا للوكالة لان الجبار في ذلك قائم بالحق فلا ينقض ولا سيما ان خيفت
الفتنة * وكذا ان تفرقوا * اي العشيرة او المسلمون ان لم تكن العشيرة او امتنعت
* فاقامت كل طائفة وكيلًا بلا علم بفعل الاخرى فالاول هو الوكيل ولا يرد
فعل الآخر ولا يضمن مالم يعلم * بشوكيل غيره * او يغلط * اراد بالغلط مخالفة
الحق كعمل الربا وكذا الاول ان غلط بطل ما عمل بالغلط وان لم يعلم الاول او
كان الاستخلاف في وقت فالكل وكلاء وان اتفقت العشيرة على تعيين واحد
جاز وان لم يصلح الاول او كان غير امين فالوكيل تاليه * والمتطوع بقيام به بلا
مقيم له لا يضمن ماضيا ان عدل ورأى صلاحا فيما فعل * ولم يقصر الا ان
كان وكيل غيره لم يعلم به او علم به * وجاز * اي لم يمنع فيصدق بالواجب وهو
المراد وذلك رد على من قل نزع لا يجوز * نزع قائم وان خالفة اب ان خان
او ضيع * اوجن او عجز وفي الارتداد خلاف ان تاب وقيل لا ينزع خليفة اب
ولكن يضم اليه من يصلح والمحتسب مالم يكيل ان كان بفعل الصلاح ولا ضمان عليه
وقيل ان لم يكن له ولي ولم تكن له عشيرة ولم تكن جماعة المسلمين او كان ذلك ولم يؤكلوا
له وقيل لا يجوز للمحتسب او وكيل الجائر الدخول في ماله الا ان كان ثقة والا
ضمن التلف واجاز ابو سعيد ان يحتسب له غير الثقة الا في دفع المال او قبضه فلا
الا الثقة وفي التاج ان للحاكم ان يحكم بينة المحتسب وله ما للوصي الا في اليمين
وقيل لا يجوز الاحتساب الا عند عدم الحسكام وجوز عند عدم الوصي والوكيل
وقيل ليس على الحاكم ان يجبر على الوكالة احدا في اليتيم او المعتوه ان لم يكن له مال بل
يلي ذلك بنفسه الا فيما لا يمكن له فله ان يأمر الثقة بالقيام فيه ويجبر عليه لان السلطان
ولي من لا ولي له وان لم يجد من يثق به ولم يمكنه ان يتولى بنفسه في مال اليتيم امر
ونهى فيه واعتقد انه متى قدر او وجد فعل وان كان اليتيم في حد الختان فأمر
القائم به الختان فلم يزد ولم ينل الحشفة فمات فلا قصاص ولا دية على احدهما
وان زاد الختان واصاب الحشفة فمليه لا على امره ولا عاقلة احدهما وقال ابن

وكذا ان تفرقوا فاقامت
كل طائفة وكيلًا بلا علم
بفعل الاخرى فالاول هو
الوكيل ولا يرد فعل الآخر
ولا يضمن مالم يعلم او يغلط
والمتطوع بقيام به بلا مقيم
له لا يضمن ماضيا ان
عدل ورأى صلاحا فيما فعل
وجاز نزع قائم وان خليفة
اب ان خان او ضيع

محبوب ان مات اليتيم بالختان ضمن الامران لم يكن وليا وان علم الختان غير
وليه ضمنا معا ويلي امر ختان من لا ولي له الحاكم او الجماعة اثنتان فصاعدا وروي
عنه صلى الله عليه وسلم من تولى لليتيم له اول غيره فأتى الله فيه واحسن اليه كان
معي في الجنة كهاتين وجمع بين وسطاه وسبائه يشير الى انه صلى الله عليه وسلم
انما يفوقه بدرجة النبوة وما يترتب عليها فقط ومثل ذلك حديث الشيخ والديوان
من ربي يتيماله او لغيره كنت انا وهو في الجنة كهاتين وأشار باصبعه زاد الديوان
السبابة والوسطى والزيادة في الحديث مقبولة من عدل فكيف من عدول على انها
من الحديث ويعد ان يكون ذلك من كلام الديوان ادراجا للتيبين وقدم الشيخ
قوله كهاتين على قوله في الجنة ويحتمل ان تكون الاشارة في الحديث الى مطلق
المخالطة في الجنة والاقتران به صلى الله عليه وسلم دون اشارة الى التفاوت واول
من ذلك كله ان يكون مشيرا الى ذلك جميعا ومعنى كون اليتيم له انه وليه ازمه القيام
بهام لم يلزمه كاهن اخيه وابن عمه ومعنى كونه لغيره انه غير وليه كيتيم الاجنبي
وروي البخاري السباحة والوسطى وسميت سباحة لانه يسبح بها وسبابة لانه
يسبب بها وقيل يسبب بها وقيل استوت اصبعاه صلى الله عليه وسلم حين قال ذلك
تأكيذا لامر كفالة اليتيم ومبالغة بان كافله قد استوت درجته مع درجة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم عادت اصبعاه كما كانت وهذا لا يثبت بالاحتمال بل
يحتاج الى نقل ويكفي في اثبات قرب المنزلة انه ليس بين الوسطى والسبابة اصبع
وروي الطبراني عن ام سعد معي في الجنة كهاتين اذا اتقى وهو قيد لا بد منه عندنا
ويحتمل ان يريد قرب المنزلة حال دخول الجنة لافيهما لما أخرجه ابو يعلى عن ابي
هريرة انا اول من يفرع باب الجنة فاذا امرأة تبادرني اي لدخل معه او على اثره فاقول من
انت فتقول انا امرأة تأيت على ايتام لي ويحتمل ان يريد مرة الدخول وعلو المنزلة
والحكمة في ذلك انه صلى الله عليه وسلم بعث الى قوم لا يعقلون امر دينهم وهم اهل
زمانه فأرشدهم وكذا كافل اليتيم قائم من لا يعقل امر دينه ودينه فتقاربت
منزلتهما او تشابهتا اذا قام بامر اليتيم وعلم دينه وفي رواية كافل اليتيم له او لغيره
قال ابن حجر ومعنى قوله له ان يكون جدا او عما او اخا او نحو ذلك من الاقارب

بالجوب وعدمه والمراد الجوب ان اطاقوا بلا تولد فتنه ومقتضي قول ابي المؤثر
انه اذا اقام الجبار وكبلا واقام المسلمون وكبلا بعده بطات وكالة وكيلهم كان
وكيله صالحا للوكالة لان الجبار في ذلك قائم بالحق فلا ينقض ولا سيما ان خيفت
الفتنة * وكذا ان تفرقوا * اي العشيرة او المسلمون ان لم تكن العشيرة او امتعت
* فاقامت كل طائفة وكبلا بلا علم بفعل الاخرى فالاول هو الوكيل ولا يرد
فعل الآخر ولا يضمن مالم يعلم * بثو كبل غيره * او يغلط * اراد بالغلط مخالفة
الحق كحمل الربا وكذا الاول ان غلط بطل ما عمل بالغلط وان لم يعلم الاول او
كان الاستخلاف في وقت فالكل وكلاء وان اتفقت العشيرة على تعيين واحد
جاز وان لم يصلح الاول او كان غير امين فالوكيل تاليه * والمتطوع بقيام به بلا
مقيم له لا يضمن ماضع ان عدل ورأى صلاحا فيما فعل * ولم يقصر الا ان
كان وكيل غيره لم يعلم به او علم به * وجاز * اي لم يمنع فيصدق بالواجب وهو
المراد وذلك رد على من قل نزع لا يجوز * نزع قائم وان خايغة اب ان خان
او ضيع * او جن او عجز وفي الارتداد خلاف ان تاب وقيل لا ينزع خليفة اب
ولكن يضم اليه من يصلح والمحتسب مالم يكيل ان كان بفعل الصلاح ولا ضمان عليه
وقيل ان لم يكن له ولي ولم تكن له عشيرة ولم تكن جماعة المسلمين او كان ذلك ولم يؤكلوا
له وقيل لا يجوز للمحتسب او وكيل الجائر الدخول في ماله الا ان كان ثقة والا
ضمن التلف واجاز ابو سعيد ان يحتسب له غير الثقة الا في دفع المال او قبضه فلا
الا الثقة وفي التاج ان للحاكم ان يحكم بينة المحتسب وله ما للوصي الا في اليمين
وقيل لا يجوز الاحتساب الا عند عدم الحكم وجوز عند عدم الوصي والوكيل
وقيل ليس على الحاكم ان يجبر على الوكالة احدا في اليتيم او المعتوه ان لم يكن له مال بل
يلي ذلك بنفسه الا فيما لا يمكن له فله ان يأمر الثقة بالقيام فيه ويجبر عليه لان السلطان
ولي من لا ولي له وان لم يجد من يثق به ولم يمكنه ان يتولى بنفسه في مال اليتيم امر
ونهي فيه واعتقد انه متى قدر او وجد فعل وان كان اليتيم في حد الختان فأمر
القائم به الختان فلم يزد ولم ينل الحشفة فمات فلا قصاص ولا دية على احدهما
وان زاد الختان واصاب الحشفة فعليه لا على امره ولا عاقلة احدهما وقال ابن

وكذا ان تفرقوا فاقامت
كل طائفة وكبلا بلا علم
بفعل الاخرى فالاول هو
الوكيل ولا يرد فعل الآخر
ولا يضمن مالم يعلم او يغلط
والمتطوع بقيام به بلا مقيم
له لا يضمن ماضع ان
عدل ورأى صلاحا فيما فعل
وجاز نزع قائم وان خليفة
اب ان خان او ضيع

محبوب ان مات اليتيم بالختان ضمن الامر ان لم يكن وليا وان علم الختان غير
وليه ضمنا معا ويلي امر ختان من لا ولي له الحاكم او الجماعة اثنتان فصاعدا وروي
عنه صلى الله عليه وسلم من تولى لليتيم له او لغيره فأتقى الله فيه واحسن اليه كان
معي في الجنة كهاتين وجمع بين وسطاه وسبابته يشير الى انه صلى الله عليه وسلم
انما يفوقه بدرجة النبوة وما يترتب عليها فقط ومثل ذلك حديث الشيخ والديوان
من ربي يتيم له او لغيره كنت انا وهو في الجنة كهاتين وأشار باصبعه زاد الديوان
السبابة والوسطى والزيادة في الحديث مقبولة من عدل فكيف من عدول على انها
من الحديث ويعد ان يكون ذلك من كلام الديوان ادراجا للتبيين وقدم الشيخ
قوله كهاتين على قوله في الجنة ويحتمل ان تكون الاشارة في الحديث الى مطلق
المخالطة في الجنة والاقتران به صلى الله عليه وسلم دون اشارة الى التفاوت واول
من ذلك كله ان يكون مشيرا الى ذلك جميعا ومعنى كون اليتيم له انه وليه ازمه القيام
بهام لم يلزمه كالبخاري وبن عمه ومعنى كونه لغيره انه غير وليه كيتيم الاجنبي
وروي البخاري السباحة والوسطى وسبب مباحة لانه يسبح بها وسبابة لانه
يسبب بها وقيل يسبب بها وقيل استوت اصبعاه صلى الله عليه وسلم حين قال ذلك
تأكيذا لامر كفالة اليتيم ومبالغة بان كافله قد استوت درجته مع درجة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم عادت اصبعاه كما كانت وهذا لا يثبت بالاحتمال بل
يحتاج الى نقل ويكفي في اثبات قرب المنزل انه ليس بين الوسطى والسبابة اصبع
وروي الطبراني عن ام سعد معي في الجنة كهاتين اذا اتقى وهو قيد لا بد منه عندنا
ويحتمل ان يريد قرب المنزل حال دخول الجنة لافيهما لما أخرجه ابو يعلى عن ابي
هريرة انا اول من يقرع باب الجنة فاذا امرأة تبادرني اي لتدخل معي او على اثره فاقول من
انت فتقول انا امرأة تأيت على ابتام لي ويحتمل ان يريد مرعة الدخول وعلو المنزل
والحكمة في ذلك انه صلى الله عليه وسلم بعث الى قوم لا يعقلون امر دينهم وهم اهل
زمانه فأرشدهم وكذا كافل اليتيم قائم بمن لا يعقل امر دينه ودينه فتقاربت
منزلتها او تشابهتا اذا قام بامر اليتيم وعلم دينه وفي رواية كافل اليتيم له او لغيره
قال ابن حجر ومعنى قوله له ان يكون جدا او عما او اخا او نحو ذلك من الاقارب

او يكون ابو المولود قد مات فقامت امه مقامه او ماتت امه فقام ابوه في التربية مقامها اه وفيه تسمية من ماتت امه يتيم الحاقا بمن مات ابوه ومن وضع كفه على رأسه رحمة له كتب له ما اخذت بكل شعرة حسنة ومحبت له بكل شعرة سيئة وقال اتقوا الله في الضعيفين اليتيم والمرأة ومن ربي يتيما من ابوين مسلمين حتى يستغنى فقد وجبت له الجنة البتة ومن اوى يتيما او اقام به احتسابا وقع اجره على الله ولا يضيع اجر من عمل له وخير بيت من المسلمين بيت فيه يتيم محسن ابيه وشر بيت من المسلمين بيت فيه يتيم يساء اليه وقال عز من قائل ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما الآية وان تقوموا لليتامى بالقسط ويقام له ثقة وان باجرة من ماله ولا يضربه على الصلاة الا امه وتضربه على الدواء ان امتنع منه وفي تركه ضرره وجوز لكل من قام به ان يضربه عليها وان يؤدبه ان رأى صلاحا في تاديبه ولما علمه ضربه على التلويح والادب وجاز ان يهدد بالساء والضرب ان كان صلاحه ولوربطه واراد به صلاحا لم يلزمه شيء وان محتسبا ولو اثر الجبل فيه من تجديبه ولا ضمان عليه * فصل جاز لقائم يتيم وان امه * ولو لم تقعد عليه * او وليه او متطوعا لاختيصة * بالنصب ويجوز للخليفة بالاولى الا انه لا يلزمه ان يعلم اولياءه او الصالحاء لانه خليفة ولو كان يستحب له ذلك فيكون استثنى الخليفة لانه لا يلزمه الاعلام وكأنه وال وان كان امه او وليه او متطوعا ولم يكن خليفة * ان يبيع من اصله ان احتاج بقدر الثمن * او بالفلاء لا بالرخص الا ان لم يجد الا الرخص * و * بقدر * الحاجة * يبيع بقدر ما يصل به الى وقت يوجد له فيه طعام او يوجد ما يحتاج اليه ولا يؤخر البيع حتى ينقضي طعامه مثلا بل يشرع وعنده شيء من الطعام اذ لا يعلم ما يعترض من موانع البيع او موانع تعجيل الثمن او موجبات الخصومة هذا مراد الشيخ بقوله وعنده شيء من الطعام او اراد انه يبيع بقدر ما يكفيه الى وقت الحاجة باحتياط ان يبقى عنده بعد الوقت شيء من طعام وان لم يجد الا يبيع اكثر من الحاجة والا سيم يبيع فليبيع ما وجد يبيعه بلا بخس ولو اكثر والمرجع الى صلاح اليتيم * يعلم اولياءه ان كانوا * والا يعلم الشريعة * والا فـ * يعلم * الصالحاء ان لم يكن حاكم عدل * وان كان كفى

* فصل *

جاز لقائم يتيم وان امه او وليه او متطوعا لاختيصة ان يبيع من اصله ان احتاج بقدر الثمن والحاجة يعلم اولياءه ان كانوا والا فالصالحاء ان لم يكن حاكم عدل

علمه او امر هو بالبيع واجازه بعض بعلم الصالحاء ولو وجدت العشيرة وبفسل القائم به ولو بلا علم العشيرة او الاولياء وانما يحذر في ذلك ما ليس بصالح لليتيم وما يعود ضرره على فاعله والاحسن ان يكون بنظر الولي والصالحاء معا وان لم يكونوا فاهل الرأي والمشورة وان باع بالرخص البين او بالحاجة او بالغبن ابطال الحاكم او الجماعة او الاولياء او العشيرة البيع وذكر الشيخ ابو محمد ويسلان رضي الله عنه ان رجلا مات بجبل نفوسة وقد استخلف على ابنه خليفة فباع الخليفة غلة زيتون ذلك اليتيم بثلاثة دنانير فعلم بذلك ابو ماهر رضي الله عنه فرأى في يده محابة فطرد منه المشتري فاخذ الاجراء لذلك الزيتون يعني بالزيتون الثار فخرطوه وجموه فأمر به وطحن فاعطى منه الاجرة ورفع منه نفقة اليتيم سنة ثم باع منه بعد ذلك كله باثني عشر دينارا فشكا به خليفة ذلك اليتيم الى جماعة المسلمين فقال له ابو ماهر يا معشر المسلمين من يسئله الله عن هذا انا او فلانا يعني خليفة ذلك اليتيم وصار فعل ابي ماهر سيرة لمن بعده من المسلمين في مثل هذا لانهم قالوا للمسلمين حسن النظرا قال الشيخ الا ترى انه رحمه الله ابطال فعل الخليفة اذ لم يوافق الحق لان هذا كله من القيام بالقسط على العموم بقوله تعالى وان تقوموا لليتامى بالقسط ورواية الشيخ وباع الخليفة غلة زيتون ذلك اليتيم بالجمع وتلك الرواية بالافراد ولعل المراد فيها الجنس فتوافق رواية الجمع او المراد في رواية الجمع الاغصان الكبار من زيتونة واحدة سمى كل غصن زيتونا رمي قال له ابو ماهر يا معشر الخ قال في شأنه ومعنى قوله من يسئله الله عن هذا من حيث القيام بحقوق اليتامى وغيرهم من امور العامة والا فلولم يفعل لسأله الله لم لم يقم بالحق في ذلك وسأل الفاعل لم فعل واذا كان القيام بحق اليتيم واجبا على العموم فلو باع محتسب ماله او تصرف فيه لمصلحة فضاع بلا تضييع لم يضمن ولو كان في نفسه خائفا ظاهر الحياة او كان متعاه لان الناس في الحق سواء فلا تلزمه الا تلزم غيره من تضييع وتعديته قاله الشيخ وقال ابن جعفر يضمن لانه ممن لا يقيمه المسلمون وكيلا لليتيم فيضمن ما تقدم اليه بلا امر منهم قال الشيخ ولعل هذا في الحكم واذا تقدم المحتسب لمال يتيم مع وجود الولي او السلطان بلا امر منهم فقبل يضمن ما فسد لانه مسبوق

بالولي والسلطان اعني انهم مقدمون عليه في ولاية ذلك وبطل فعله ان لم يوافق صوابا وقبل لاضمان عليه لانه مأمور معهم وظاهر الشيخ القول الاول اذ شرط عدم وجود الولي والسلطان في تقدم المحتسب الا ان يقال شرطه بحسب الغالب انه اذا وجد لم يتقدم هو وسابقا اليه وان تركاه تقدم هو ولا ضمان عليه ان لم يتعد ثم رأيت صرح بعد بالاول اذ قال وان باع الذي يكفل اليتيم اصل اليتيم بغير رأي جماعة المسلمين من اهل البلد فهو بمنزلة من باع بحضرة الحاكم ويبيعه مردود رواه عن ابي المؤثر ولا يبيع الاصل الا ان لم يجد عرضا ولا يبيع اكثر مما يحتاج اليه واجيز بيع الاصل مع وجود غيره وبيع اكثر مما يحتاج من جهة الصلاح * ويشهدهم على بيع وانفاق عليه * وان لم يجد الولي والصلحاء اشهد خير من وجد من اهل الجملة ومراده بالاشهاد على ذلك انه يشهدهم انه باع وأنه ينفق عليه ويتبين العدل في الانفاق بعد ذلك وعدمه ليتيم او غيره فيقام له بحقه وان اشهد انه ينفق كل يوم كذا فهو احوط وليس المراد انه كلما اراد ان ينفقه اشهد وجاهز له يبيعه بلا مناداة ان رجي له فيه صلاحا وقيل يجوز للوصي بيعه بلا مناداة ان كان برأي الحاكم وبوفاء في الثمن وقيل لا يباع الا بالنداء وليس للحاكم ان يبيعه الا بالنداء اربع جمع ومن اراد بيع مال اليتيم ولا يلزمه فيه درك من مشتره قال له عند العقد ابيعك هذا ولا علم لي به ولا ضمان علي في دركه وظهور عيبة خفيئذ لاضمان عليه ولا على اليتيم ولا يبيع الا نقدا او عاجلا وان باع نسيئة ضمن ان لم يوف له وجوز ان يبيع نسيئة ان رأى صلاحا وضمن ان لم يوف له وعن بعض ان باء بمساومة وغبنه العشر انتقض وتم ان كان اقل وقيل ان غبنه الخمس او اكثر والا كما اذا غبنه السدس ثم وان حمله الى مكان يفلو فيه مع غير ثقة ضمن ان تلف بغير غالب والاحسن لمن ابتلي به في هذا الزمان ان لا يخاطر به وينظر له او فر في بلده ولورجاله اكثر منه في غيره مع الخطر وان حمله على غيره وكان او فر فصالح له كذا في التاج والمدار على العافية وعدمها وموضع السلامة وموضع التلف كالبحر وقال ابن محبوب ان كان له حب او غيره ولا نفاد له الا في البحر ولم ينفق في موضعه وخاف وصيه تلفه فحمله فيه وتلف فانه لا يضمنه وان ترك

ويشهدهم على بيع وانفاق عليه

له ابوه مالا في الزنج فلو صبه ان يوكل ثقة في قبضه ويوصله اليه في البحر ولا ضمان الا ان ضيع اذ لا يصل الا من البحر وقد روي ان عائشة اعطت مال اليتيم في التجولن يسافريه وكذا غيره من بعض الصحابة ولو في البحر * وان لم يكونوا تولي ذلك بنفسه وعدل * واشهد من رجاء فيه خبرا ان وجدته احتياطا كما مر * وان قام اليتيم بعد ونزعه * بان قال لم تبع او قال بعت باكثر او قال بعت برخص او قال لم يحتاج لبيع * فيما باع بصحة * في بيع * وقدر الثمن والحاجة فلا سبيل عليه * اذا تبين ان مثل ذلك الثمن الذي ادعي انفاقه ينفق على ذلك اليتيم في مثل تلك المدة * غير انه يحلفه ان شاء ما خانه وقيل لا يباع اصل يقيم الا بخليقة او وكيل * من ابيه او من الحاكم او المسلمين او العشيرة وصححه الشيخ وهو قول ابي الحواري وهذا في الاصل لا في العروض وان لم تيسر الوكالة او الخلافة واحتاج ولا عروض له فليقرض له من قام به من ماله او مال غيره او يدين له وان لم يجد الا بالرهن من اصل اليتيم اذ لا يترك للجوع او للمضرة وبيع اصل اليتيم الامام او السلطان او الحاكم بعدل وحفظ له ولو بلا وكالة او خلافة وبلا نظر المسلمين اذا لم يجدهم ينظرون له واذا بطل بيع اصل اليتيم لكونه من المحتسب بلا رأي جماعة من المسلمين او من الحاكم مع وجودهم وانفق عليه لحقه المشتري بالثمن واخذهم من مال اليتيم مثل ما انفق ان وجدته والا فحق يحدو كذا اذا بطل لكونه بلا وكالة او خلافة وانفق عليه بانه لحقه المشتري بالثمن واخذ من مال اليتيم ما انفق وافق انفق كذا عليه من مالي او من ماله في جملة عيالي وتبين انه اقام في عياله مقدار ما ياتي على ما ذكره اخذه من ماله وكذلك اذا انفق على عيال اليتيم كزوجته وعبيده وولي الذي تلزمه نفقته وذلك اذا اخذ اليتيم بفريضة وهي مقدار معلوم يطعم به اليتيم ويصرفه عليه في مقدار معلوم من الزمان من مال اليتيم او من ماله على ان يأخذه من مال اليتيم واما اذا لم يأخذه بفريضة ولا شهادة على كفالة فليحقه المشتري بالثمن ولا يلحق هو اليتيم بما انفق لان بيعه باطل فانفاقه من ثمنه كانفاقه من مال نفسه لا يلحق به اليتيم بل يعد متبرعا من ماله وقد ذكر المصنف بعض ذلك بعد وقيل يجوز للام ان قدمت عليه عن التزوج * وعلى

وان لم يكونوا تولي ذلك بنفسه وعدل وان قام اليتيم بعد ونزعه فيما باع بصحة وقدر الثمن والحاجة فلا سبيل عليه غير انه يحلفه ان شاء ما خانه وقيل لا يباع اصل يقيم الا بخليقة او وكيل

هذا القول **يرد فعل** **الام مطلقا** او ان لم تقعدو **محتسب** **ف** **من باعه**
 منهما **يرجع** **مشتري عليه** **بالثمن** **و** **يرجع** **هو** **به** **على اليتيم** ان اشهد
 على ذلك **المعهود** من اتفاق ثمة عليه ولو في تزوج كان الانسان اليتيم انش او
 دكرا **والاعد متبرعا** **متصدقا** من ماله **بما انفق عليه** **وضمن له ثمن**
 اصله وقيل **لا ضمان** عليه **ولا رجوع** عليه **لليتم** اذا صحت الحاجة والبيع بقدر الثمن
 ولو لم يشهد على الاتفاق **وهو الصحيح** الذي لا يجوز خلافه **ويحتمل** ان يريد بقوله
 ان اشهد على ذلك ان اشهد على البيع بقدر الثمن **وبقوله والا** وان لم يشهد على
 البيع بقدر الثمن فيكون الاشهاد عليه كافيا في رجوعه على اليتيم ولو لم يشهد
 على الاتفاق فيكون المصنف جارا على الصحيح ولا يجوز قول المشتري اني اشترت
وغير الاصل القاعد فيه **من كان بيده** **فجاز بيعه** **ولا رجوع** لليتيم فيه بعد
 بلوع ولو علم انه لليتم **وصح** البيع فيه **لضعفه** **وقوة اليد** ولو لم يتوثق البائع على
 بيعه **وادا** كان عرض يداحد فموله **لا لمن كان بيده** **قله** **الا ببيان** بخلاف الاصل
 فانه لمن كان بيده **اولا** **الا ببيان** ينقله لمن كان بيده **ثانيا** او بعده **الا** ان مضت
 عليه مدة الجبازة في يد احد **بلا ناقض** لها **والاصل** **معروف** له **فلا ينتقل** لغيره
الا بوجه صحيح **وقيل** **غير الاصل** في ذلك **كالاصل** اذا علم انه له **وقد**
 امرنا بالاشهاد عليهم اذا دفعنا لهم اموالهم بعد بلوغهم **وايناس** **الرشد** منهم **وكذا**
 كل من بيده شيء **بيان** فلا يخرج به الى صاحبه او من اذن صاحبه **بالاخراج**
 اليه **الا به** **والا ضمن** ان وقع الانكار فيكون قد ضيع ماله **ولا يجوز** في
 الحكم شراء مال اليتيم **اصلا** او غيره **الا** ان صح انه باعه فيما جاز بيعه فيه **وجاز**
 في الاطمئنان ان كان ثقة **لا يبيعه** **الا** في ذلك **وجاز** **شراء** **عروضه** **وحيوانه** من
 ثقة **محتسب** له **ومنع** في حيوانه **الا بوصاية** او وكالة **وان باع** ماله **غير وصيه** ثم
 طلبه بعد بلوغه **كان له** **الا** ان بين انه انفق في مصالحه او ماله **حينئذ** **يثبت** بيعه
 ان كان البائع من يقوم بمصالحه **وجاز** ان يشتري من هذا المال **ويؤكل** منه **من**
 كان بيده **ولا يباع** في خراج **وجاز** **شراءه** من ثقة **صحت** **وكالته** ان قال انه باعه
 في مؤنته حتى يعلم انه باعه في غير لازم او فيما لا يباع فيه **قيل** **ولا يباع** **اصلها** **الا**

ويرد فعل محتسب فيرجع
 مشتري عليه بالثمن وهو
 على اليتيم ان اشهد على
 ذلك والاعد متبرعا بما
 انفق عليه وغير الاصل القاعد
 فيه من كان بيده فجاز بيعه
 والاصل معروف له فلا ينتقل
 لغيره الا بوجه صحيح وقد
 امرنا بالاشهاد عليهم اذا
 دفعنا لهم اموالهم بعد بلوغهم
 وكذا كل من بيده شيء
 بيان فلا يخرج به الا به

ما ينفذ في وقته لقضاء دين او قوت يوم لا غير وان كان مع امه فباعت من اصله او ثنته
 وحاجته جازا **الشراء** منها وان لم تكن ثقة **ان امنت** **وقد احتاج** **وقيل** **لاولا** **يشتري** **الا** من
 ثقة **وقيل** **الا** من وصي او وكيل ثقة **وقيل** **لا يبيع** **المحتسب** **الا الحيوان** ان كان ثقة **لعروض**
 التلف لها **واحتياجه** **ومن استخلف** **على وصيته** **رجلا** **وجعلها** في ماله **بان**
 قال مثلا هي متعلقة بمالي كله حتى تنفذ او قال تنفذ من كذا وكذا من مالي مثل
 القدان الذي بموضع كذا او رهننت فيها مالي وان لم يقل مثل ذلك **صح** **فعل**
 الورثة في المال **بالقسمة** او **البيع** **ويضمنوا** **الوصية** **وعلى اولاده** **وما لهم** **رجلا**
و **اخر فباع** **خليفة** **الوصية** **فدانا** **من مال الميت** **وهو في عرف** **الفوسيين** **اكبر**
 مما يقولون له **تغدا** **ويطلق** في استعمالهم على ارض الحرث **وقد يطلق** ايضا على ما يشملها
 ويشمل الجنان **وذكر** **السهوطي** في حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة ان القدان
 اربع مائة قصبة **والقصبة** عشرة اذرع **منه** **باستقصاء** **بمناداة** **قبل ثبوت** **خلافه**
والخصام على الوصية عند الحاكم **هذا الظرف** **منعاق** **ثبوت** او **بالخصام** **ويقدر**
 مثله **للاخر** **فلا يعارضه** **خليفته** **لعلمه** **بخلافه** على الوصية **ويجعل** **الميت** **وصيته**
 في ماله **فالباع** **صحيح** ولو كان الميت قد ترك غير الاصل **وباع** **الاصل** **وذلك** **لجعله**
 وصيته في ماله على العموم وان جعلها في مخصوص منه **وخالفه** **بطل** **البيع** **ولكن**
 لا يتركه الى ذلك **من اول** **بل** **يربصه** **وليامره** **بفعل** **ما جاز** له حتى **يثبت**
 امره عنده **اي** عند الحاكم **يا امره** **بالتوثق** عند الحاكم **بالاشهاد** **والكتابة** **فلا**
 يترك **للاولاد** **اشكالا** **بعد** **وان** لم يعلم **خليفة** **الاولاد** **بخلافه** **البائع** على
 الوصية **عارضه** في البيع **ودفع** عنه **المشتري** حتى **يصح** **ذلك** **وان لم** **يجعل** **الوصية**
 في ماله **فلا خليفة** **الاولاد** **معارضته** **ودفع** **المشتري** على ان يعطي **مناب** **الوصية** عن
 اليتيم من سائر مال الميت **بلا بيع** **اصل** او من **عروض** او من **مال** نفسه **قرضا**
 عن اليتيم **ولا يدفع** **المشتري** **ولا** **الحاكم** او غيره **اليتامى** من **القدان** **بعد**
 بلوغهم **ان دخلوا** له فيه **اللام** **بمعنى** على اي ان دخلوا عليه **ومعني** **دخولهم** عليه
 فيه **انتزاعهم** **اباه** منه او **اللام** على اصلها **متعلقة** **بمحذوف** **حال** من هاء فيه **بناء** على
 جواز تقديم **الحل** او **نائبه** على صاحبه **المجورور** **بمحرف** **غير زائد** **ان اشترى** من

ومن استخلف على وصيته
 رجلا وجعلها في ماله وعلى
 اولاده اخر فباع خليفة
 الوصية فدانا من مال الميت
 بناداة قبل ثبوت خلافه
 والخصام على الوصية عند
 الحاكم فلا يعارضه خليفته
 ولكن لا يتركه الى ذلك
 وليامره بفعل ما جاز له حتى
 يثبت امره عنده ولا يدفع
 المشتري اليتامى من القدان
 بعد بلوغهم ان دخلوا فيه
 ان اشترى من

الخليفة كذلك * بدون ثبوت امره عند الحاكم وقبل الوصول اليه * ولم يوثق *
اي الخليفة او المشتري وايتاقها ذهابها الى الحاكم باحضار شهادة الخلافة ويغني
عنه قوله كذلك * انفسه * باشهاد على الاستخلاف وفي بعض النسخ وان لم يثق
لنفسه ووجهها ان الواو للحال وان مخففة لاشراطية كانه قال وانه لم يوثق لنفسه
بل يرجع المشتري على البائع ان لم يكن له شهود على انه باع له وان كان واضح
البيع واذا لم يكونوا فرجع الاصل لليتامي وضمن وكيل اليتامي ولا يرجع عليهم ان
يعطوه لينفذ لانه قد انفذ * ولا يهب قائم يتيم * ولو وصيا او خليفة او اماما * من
ماله ولا يقطع غيره الا من واجب صدقة فيه * كزكاة زرعه وثمره فانه يؤديها ولا
يتركها في ماله الا هبة الثواب فانه يهبها من مال اليتيم على ما سبق او يجلب لها نفعا
ومعنى قول الشيخ ليس ان يهب شيئا من مال اليتيم انه لا يهب من عروضة ومعنى
قوله ولا يقطع غيره انه لا يعطي غيره اصلا من اصوله او بعضه ولا يعطي غيره اصلا
او بعضه على ان يستغله يقال قطعه ارضا اعطاه اياه او المعنى ليس له ان يهب شيئا
غيره من مال اليتيم ولا يقطعه عن اليتيم بوجه من وجوه القمع كفساده وعلى هذا
فغيره من مفعول اخر ليهب قال ابو العباس احمد بن محمد رحمه الله وقيل في خليفة
اليتيم والمجنون يجوز له ان يعطي الصدقة مما لهما في يده وقيل لا وقيل يكتب كل
لازم في المال حتى يبلغ او يفيق ويعلم ما لزمه وقيل له ان يجمل المعروف مما استخاف عليه
ان رآه انقع له كما اذا صرم نخله ان يعطي منه كالتاس وكذا في الحصاد وكل
غلة لان في منه سببا لمضرة المال ونزع البركة منه وقيل يعطي منه كل واجب فيه
من المخلوق لجار ورحم ونحوهما من له حق في ذلك وقيل له ان يضيف ويطعم على
قدر ما رأى فيه من صلاح المال وقيل يعطي منه كل ما جرت به العادة من ضيافة
او غيرها ما رآه الصالحاء من اهل المنزل او الحي على قدر ما رآه لان في ترك
ذلك انجرار المضرة الى المال ونزع البركة منه وقيل يصيب في مال الغائب
ذلك ايضا اه واذا فعل شيئا من مال اليتيم كاضياقة فترتب على ذلك نفع او مال
فليحسب لليتيم واجاز بعضهم ان يعطي مادون دينار من مال يتيم لانه ان قدمت
عليه قال الشيخ خميس وعلى الوصي اخراج زكاة ثمار اليتيم بالاخلاف ومن رأى شيئا

الخليفة كذلك ولم يوثق
لنفسه ولا يهب قائم يتيم
من ماله ولا يقطع غيره
الا من واجب صدقة فيه

عند يتيم او غائب ثم بيد من زعم انه اشتراه فان امكنه تحوله اليه بحلال فله تصديقه
وقبل لا حتي يصح انتقاله وان اعطى القائم به شيئا من ماله لاحد فله اخذه ان
كان ينال اليتيم من مال القائم مثل ذلك او اكثر * وله ان يخاطه * ولو لم يكن
مراهقا * ان رأى صلاحه * مثل ان يخلط طعامه بطعامه كشمز وزرع ومطبوخ
وغير ذلك ان كانت لليتيم في ذلك فائدة وان لم تكن له فائدة في ذلك ولا ضرر
لم يكن حراما * واكل فضل طعامه ان * لم يصالح لبيع ولا ادخار او * كان
يعمل له * مثله او * اكثر * سواء كان عمله الذي يعمل له عطاء او خدمة
او نفعا ما * ويقرض من ماله لنفسه ان احتاج * لا لكثير * ويرد اذا ايسر *
ولا يبرأ حتى يصرفه في حاجة اليتيم كخلاص دين او زكاة او قرض او نحو ذلك
من الحقوق في مال اليتيم او في اليتيم كالارش اذا جنه اليتيم والافساد في مال
الناس او يصل يده بعد بلوغ او يد خليفة اخر ولو جعل معه خليفة واحدا
وله ان يطلبه الحاكم او الجماعة او نحوهما ان يستخلفوا له او يوكلوا من يقبض عنه
فاذا طلب ذلك فليظنوا فان رآوا ذلك صلاحا فعلوا واعطاه فاذا اعطاه فله ان
يرده في يد الاول فيكون كسائر ما بيده لا يضمه الا بتضييع ولا يبرأ برده في
الوعاء وقيل ان رده فيه بنفسه لا بدله او ثمنه برا وقيل يبرأ مطلقا برده في الوعاء
وان اقرض لتجرع عدم احتياج لليتيم الربح ورأس المال لان هذا ليس من رفا وقد
قال الله تعالى فليأكل بالمرءوف والمعروف عام يشمل القرض عند الاحتياج ويشمل
اخذ الاجرة على قدر العناء ومن كان له اصل كثير او عروض واحتاج ان يقرض من مال
اليتيم جازله والاحب ان يبيع العروض وقد فسر الشيخ المعروف بالقرض ثم فسره بالفعل
الشامل للعطاء والخدمة والنفع مطلقا اعلاما بما به عام اذا قال وجائز له ان يأكل فضل طعام
اليتيم اذا كان يفعل له اكثر من ذلك لقوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف
ويعني بقوله يفعل له اكثر من ذلك انه يعطيها كثيرا وينفعة اكثر او بخدمة
اكثر فشملت الآية الاجرة واما الغني فليستغنى اذا قل تبعه حتما وان كثيرا
عظم فله عناه ايضا ان شاء كذا قلت ولا تعمل به الا ان وجدته موافقا للصواب
وانما قلت هذا تحرجا لظاهر الآية في عموم الاستغنى * وبجمله بعد بلوغه *

وله ان يخاطه ان رأى
صلاحه واكل فضل
طعامه ان كان يعمل له
اكثر ويقرض من ماله
لنفسه ان احتاج ويرد
اذا ايسر وبجمله بعد بلوغه

احتماء عن ان يكون له عليه حق لا يعلمه او المراد ان يحالله في القرض من ماله
مع انه قد رد وله ان يأكل منه بمعروف بقدر عنائه ولا يجب عليه الرد اذا ايسر الا
ان اكل اكثر مما اعتنى فيه وينبغي التعفف عن ذلك لمن لم يعسر ويجوز ان يريد
المصنف بالقرض القرض للاكل ويكون قوله ويرد اذا ايسر استحسانا وان تكون
الواو بمعنى او في قوله ويحالله بناء على جوازه وهو خطأ عند ابن هشام وزعم
بعض انه ان اقرض منه للاكل وجب عليه الرد اذا ايسر ويعطي اجرة معلمه
كما يجوز للمعلم اخذها كبر الاقلام وتسطير الألواح ونحو ذلك او كما لا يجوز
كتعليم العلم والفروض والديانة فان لقائه ان يعطي على ذلك ولو كان لا يحمل للمعلم
الاخذ على ذلك واجاز بعضهم تعليم القرءان باجرة وجاز الاعطاء والاخذ على
طريق العادة في التفريح بهدية وتطبيب النفس والاعانة على الخير وطيبه
وثن الدواء والمخاض على حقه والمحرز اي الحارز وجاء به من التحريز او
من الاحراز للمبالغة لماله من ماله وبرك دابته اذا ذهب بها لصلاحها او
صلاح ماله ويأمر بذلك ان احتاج لذلك ويقديه من عدوه اذا اخذه العدو
او الجائر او اراد اخذه ويقدي ماله بعضه ويحسب عليه ان اعطى ذلك المذكور
من اجرة المعلم وما بعدها كله من نفسه لياخذه بعد بلوغه ويشهد عند
الاعطاء على ذلك لثلاث يقوم عليه اليتيم او وارثه وجاز ان يأخذه من ماله قبل
بلوغه وان اعطى على اليتيم من ماله ولم ينو ان لا يرجع به على اليتيم ولا ان يرجع
فله عندي الرجوع لانه لا يفوته ماله الا ان فوته على نفسه باعطاءه على اليتيم مثلاً لوجه
الله او على طريق نفع اليتيم مثلاً للرقعة عليه او نحو ذلك وجوز له بيع اصله وشراء
عبد او امة او جمل او غيره لخدمته اي خدمة الاصل او لمنفعة اليتيم
كحمل ماله وجاز فسل ارضه وحرثها وقطع التمسيل من نخله وبيعه واعطاء الاجرة
من ماله لكل من يخدمه او يخدم ماله كتنكير نخل وصرمه وقطع ثمره وحمله
ودوس ذرعه فان كان الاصلح لليتيم ان تحرث ارضه له ويعطي اجر الحارث ذهباً
او فضة او عزة من ثمارها فافعل وان كان الاصلح له ان يعطيها لمن يحرثها لنفسه
ويعطي لليتيم اجرة ارضه ذهباً او فضة او غيرها فافعل ويشترى له السباد ولو

ويعطي اجرة معلمه وطيبه
والمخاض على حقه والمحرز ماله
من ماله ان احتاج لذلك
ويقديه من عدوه ويحسب
عليه ان اعطى ذلك من
نفسه وجوز له بيع اصله
وشراء عبداً وجمل لخدمته

نجسا لانه طاهر الاصل بخلاف الغائط والدم وبيع طرف او بعيد من
الاصل نخلا او شجرا او ارضا او دارا او بئرا وشراء داخل او قريب ولو لم
يكن في البعيد خوف او مضرة الا كونه بعيد بحسب النظر والمصلحة كما قال
ان رأى صلاحاً في ذلك والحاصل ان مال اليتيم والغائب والمجنون والمسجد ومال
الوقف والزكاة والامانة والوديعة علمه فيما يصلح له ويحمل ليتيمه بلا اسراف
ما يحتاجه في تزويج كطنفسة اذا كانت لاتصل للتزوج الا بذلك ونحوه
وما عون وحلي وطعام مما يحتاج اليه لغيرها يوكل او يفرق ان كان لها فيه
صلاح او كانت لاتصل للتزوج الابنه من قيمة اصلها ورخص له اطعام الناس
من ماله اي من مال الانسان اليتيم ذكر كان او انثى فان احكامهما واحدة وان
كان يخلف له من ماله هو اكثر من ذلك او مثله وانما شرط بعضهم الاكثر
في هذا ونحوه ولو كان ير دلالة قد انتفع او اراد الحوطة وقيل اذا بلغ فطلب ماله عنه
وصيه او خليفته او وكيله او قائمه الحسب لجبار او طلبه وارثه بعد موته قبل البلوغ فعلى
الوصي اداء ذلك لطالبه وعلى هذا فلا يعطى الجائر ولو كان يأخذه كله ان لم
يعطه وكذا من لزمه ضمان من مال اليتيم لبيعه بحيث لا يثبت البيع كما مر ونحو
ذلك فانه يعطيه اذا طلبه بعد بلوغه او يعطيه للوارث ان مات قبل بلوغه اما
لومات بعد بلوغه وعلم بذلك ولم يطلبه فلا يصح لوارثه ان يطلبه وكذا ما اعطى
عنه من ماله فداء لماله يدركه بعد بلوغه ويدركه وارثه بعد موته غير بالغ فقلت
ولا يخفى ما فيه من الشدة والارفق خلافه وهو انه لا غرم على قائم باليتيم
او محتسب فيما اعطى من مال اليتيم مدارة على اليتيم او على ماله وصرح بهذا في
التبيين او يحمل بالرفع عطفاً على الجملة الاسمية او بالنصب عطفاً لمصدره
على خلاف على ماله اعطى له اي للجبار ذلك مامصدرية وان زائدة
للتأكيد او بالعكس او ان يفتح الهزة زائدة وما اسم للاعطاء وضمير محذوف
اي اعطاء كما تقول تعجبت بالاعطاء الذي اعطيته زيدا درهما وهذه الهاء مفعول
مطلق تطوعاً اي ذا تطوع او متطوعاً او مفعول مطلق لا اعطى مضمناً معنى
تطوع منه به بلا اجبار منه من الجبار عليه اي على الاعطاء او يقال

ويعطى طرف وشراء داخل او
قريب ان رأى صلاحاً في
ذلك ويحمل ليتيمه ما يحتاجه
في تزويج كطنفسة وما عون
وحلي من قيمة اصلها ورخص
له اطعام الناس من ماله ان
كان يخلف له من ماله هو
اكثر من ذلك وقيل اذا
بلغ فطلب ماله عنه
وصيه لجبار او طلبه وارثه
بعد موته قبل البلوغ فعلى
الوصي اداء ذلك لطالبه
قلت ولا يخفى ما فيه من
الشدة والارفق خلافه او
يحمل على ما ان اعطى له
ذلك تطوعاً منه به بلا
اجبار منه عليه

صاحب هذا القول الزم من عنده مال اليتيم ان لا يناول منه الجائر بل يترك الجائر
ان يأخذ منه بنفسه فاذا ناوله ازمه ضمان مازاول وهذا ايضا شاق اذ قد لا يرضى
الجائر الا بان يناول له الا ان يقال اذ لم يرض بالمناولة ناوله ولا ضمان ويبحث في
هذا انه لا يطلب رضاه بمال اليتيم والتطوع اكتساب الطاعة وانما سمي الاعطاء
لجبار تطوعا مع ان الجبار لم يأمر به فضلا عن ان يكون طاعة لمشابهة اعطائه
بلا امره باعطائه بامره وانه في قوة الطاعة لان من شأن الجبار الامر به اولانه
اظهار لكونه لو امره لاعطاه او تسمية للمطاق وهو الاعطاء المجرد بالقييد وهو
الاعطاء بعد الامر به وذكر بعض انه يجعل لليتيم الخادم والضحية بطعمه منها
ويدخره ويتصدق منها على نيته لليتيم لان ذلك شأن الضحية وكذا في الايضاح
يضيحي له ان كان ماله واسعا ويستخدم له ان كان ممن يخدم ويتخذ له ثياب
العبد على قدره له بلا بيع اصل لذلك وتتخذ له منيحة اللبن وانه تجوز مخالطة
المراهق ان صلحت وكان فيها توفير لطعامه ويخاطب حبه بحبه ويأكلان معا مالم
يأخذ اكثر مما اعطى ويطنى الماء لمال اليتيم ان وجد والا اشترى له ويقبل قول
الوصي هذا من مالي ولو كان لليتيم مثله وان قالت خالة اليتيم اكفه من مالي
وقالت عمته اكفه من ماله فليكن فيما هو اصالح وان كان يعقل اختار وجاز صبيغ
ثياب اليتيم ان كان يسره ولا يضر ماله وشراء النعل والطيب له ويتعاهد اللحم
في كل شهر او بالنظر ويشترى له في الاعباد ما اعتاد عند ابيه وما يحتاج اليه على
قدر ماله وترفيهه بلا اسراف من فضل الغلة ويشترى له ما هو غال ان مرض وزعم
بعض انه لا تجوز المصالحة في ماله عند الجائر فان اراده الجائر فالله يتولاه وتجوز
عند بعضهم المصالحة في ماله في الخصومة ان كانت او فرمائه في الجائر لا في الحكم
ومن جعل كفالة ولده الى زوجته وانتمها على عوله فليس للوصي ان يصدقها فيما
تقول انه يحتاج اليه الا بعدول او حاكم ويسعه في الاطمان ان رجاصدقها وقيل
ليس للوصي اليتيم ان يشتري له مالا الا ان كان شفعة له في مشاع وقيل يجوز ان
يشفع له غير المشاع ان كان دفعا لضرر والمشاع هنا المشترك ولا يقرض من ماله
وصيه ان كان غنيا الا ان احتاج اليه واضطر وان وعداه مرضمة بلا اجرة واخري

بها نظره الاصلاح وان باع ماله وقال بعته باقل من حقه فيعه جائز لا يرد ولو بلا
نداء ولا يواجر ارضه تجعل فيها صداقية حذرا من ثبوتها بموته او موت اليثة الا ان
اكثر اليثة واستوثق وكان فيها نفع لليتيم ويجوز اعطاء ارض نخله للزرع لشرب
النخل وان كان الفضل من جانب اليتيم اخذه له ويجوز ان يبيع اصله ويشترى له
مثله او افضل ان رءاه او فر وقيل لا وكذا بدل اصله بأصل والقسم بالخيار وزراعة
ماله من وصيه في ذلك كله خلف وللمجتنب فسل ارضه ولا ضمان عليه فيما مات
ومن عنده امانة له وسلم منها لكافله بقدر مؤنته وسعه وان استحل بعد بلوغه فأحله
وقبل منه فلا رجعة له بعد على الامين وفيها خلاف ان لم يقبل حله ولا يحط عن
المشتري مال اليتيم الا بعيب ولا يقبل ولا يولي الا لجر منقعة او دفع ضرر وتجوز له
المصالحة في ماله ان كانت اولى واوفر من اليمين وتجب اليمين اذا بلغ الحاكم وان
كان وصيه خائنا ضم اليه الحاكم اخر ثقة وان كان له وصيان فمات احدهما اقام
له اخر وليس للوصي ان يوصي فيه الى غيره الا ان اذن له الموصي ويجوز دفع خوص
نخله وحطبه لكافله الا ان كان بيعه او فروا ن حدث له مال فهو وكيل فيه والغائب
كاليتيم ويجوز بيع نخلة اليتيم ولا يكون ترك شفيعته مزيلا لحجته عنها ولا ضمان
على محتسب في صلاح ان تولد ضرر ان لم يقصر وذلك كالاختان وقيل لا حسبة ليتيم فيما
يتولد منه ضرر واذا عصر صبي ولو غير يتيمة شيئا ونواه خرا او مالا يحمل فلا نية له
وليرفعه القائم به ليكون خلا وزعم بعضهم انه يضمن المحتسب الثقة ما باع من الغلة
ان لم يبع بكيل او وزن ويجوز كراء منازلهم وماء والكراء له وللأم يبع اصله ان كان
في حجرها ولا وكيل له ان تبيع منه في مؤنته وقيل هي كالأب مطلقا ان مات ابوه
فلها بيع الاصل في مصالحه ويدفع اليها الثمن وقيل يدفع اليها بقدر ما يحتاج والاكثر
ان تؤمر بان تستدين له وتتفق عليه شهر ثم ينظر السعر ويسلم اليها بقدر ما انفقت
عليه وينبغي ان لا يتعرض انسان لعمل نخل يتيمة ان كان قابض ثماره غير ثقة قول
بعض يبيع ثمار اليتيم بسعر يومه مما ترجي زيادة سعره ويخاف بقصه ويشترى له
ما يحتاج اليه وقيل يدع له من ثماره ما يحتاج اليه قبضا وقيل يترك لسنة ويبيع الباقي
والصحيح ان ينظر له الاصلاح ولا ضمان عليه وتجوز معاملته بكيل او وزن وشراءه

ما يباع في السوق ومن طعام وادام وسداد وكراء دابة ولكافله ان يزرع ارضه كالناس
ومنع ابو عبد الله وكيه ان يفاصل في ماله او يقايض به او يقاسم بغير استهام وقيل
يجوز ذلك وقيل يفاصل ولا يقايض ولا يقاسم بخيار وقيل يقايض ولا يقاسم بمن
خلق او قص ليتيم فلا ضمان عليه فيما اخطأ وقيل يضمن وكذا صبي غير يتيم بلا
اذن ابيه وكذا مثل الحاق والقص ولا ضمان على حامل صبي على دابة ان كان
حمله من مصالحه ولا ضمان عليه ان صرع ومن ختن ليتيم احتسابا فزاد على مثله
فمات منه لزمته دينه في ماله وقيل على عاقلة وقيل لا اذا قصد صلاحه واليتيمه
مثله وقيل تلزم الدية لان ختنها مكرمه ومن رأى يتيما يعمل في ماله فنهاه وتقدم
عليه ان لا يعمل فلا عليه وان رضي بعمله فله الاجرة واذا قوي اليتم جاز استعماله
في طلوع النخل والزجر وغيرها وتدفع اليه اجرة لانه يجد من يحفظ وقيل
لا يستعمل في مخوف وفي لزوم ضمانه قولان اختيار عدمه وقيل تدفع اجرة لقائم
به وقيل لا يستعمل الا باذن قائم به والا فعليه دينه ان مات وعن عزان لا يترك
على يتيم حلي يخاف تلفه وان لاثى ولا يثقب اذن الصبي والصبية ولو ابوه او
بازنه وقيل تثقب ولو ليتيم في صلاحه وروى ثقبوا اذان صبيانكم خلافا لليهود
قيل من ثقت لولدها بلا اذن ابيه فمات فدينه لايه وغيره ممن يرثه وان اتفقا
فمات فللوارث دونهما وان ثقب له غيرها بلا اذن الاب فعليه الارش وهو نافذة
وقيل عليه من الدية ما نقص الثقب لو كان عبدا من القيمة وان ثقب بلا اذن
نائبه فمات فالدية له ولا ماله ومن يرثه واجاز ابو الحسن تثقيب الصبي بلا اذن
ابويه وقيل يجوز لامه مالم ينهها ابوه وان نهاها فثقبته في كل اذن اربعة فدية
الاذن في ثلاثة ويمد الرابع جرحا ولو اثني واجاز ابن محبوب تثقيب الجارية دون
الغلام للام بلا اذن الاب ان لم ينهها وقيل لا تثقب له امه بلا اذن وصيه القائم
بمصلحه والا سلمت الارش اليه ومن امرته الام بثقبه فلا يتقدم الا ان علم اذن
الاب لها وقيل يجوز ان يتقدم وقيل ان علمها لا تدخل فيما لا يسع جاز ولا يباع
اصل اليتيم ليعطى منه الخراج للجائر واختلاف هل يعطى من غلته وسائر ماله الخراج
واستحسن بعض ان لا يتعرض له والقول بالمنع غير ظاهر فان الخراج لا بد منه وامل المراد انه

يترك يأخذ اذا لم يقدر عليه ولا يناول ولا سيما اذا كان ان لم يعطوه اخذ الكل
او اكثرهما لو اعطوه فان الواضح ان يعطوه وظاهر بعض انه يجوز بيع اصله
للخراج ابقاء عليه ويأتي بسط في باب الهبات ان شاء الله ومن لزمه حق ليتيم
فاطعمه منه او كساه او اعطاه في واجب ماله او في مصلحة ماله برى منه
وقيل حتى يبلى الكسوة بل ينفق عليه ثمن ما خلق منها وهو الاعدل وقيل
لا يبرى حتى يعطيه في يده بعد بلوع او يعطيه وصيه ومن قام به ان كان متولى
او امينا ولا يدفع له ماله حتى يبلغ ولو باقراره ان امكن بلوغه ولا انكاره
بعد او بقوله بلغت مبلغ الرجال او انزلت النطفة او خرجت مني او الجنابة
او نزلت مني او نحو ذلك او انا جنب او كنت جنبا او اغتسلت منها او ولدت
والمرأة بقولها اني حائض او حلي او بالغة او حامل وقيل لا الا بالخير وبقولها
تنزل النطفة عند الجماع او انزلتها لا بقوله انا رجل او احتلمت او انزلت
الدافق او اصابني الجنابة او غسلت من الجنابة ولا بقولها عند بعض انها تنزل النطفة
عند الجماع وفي انها او انه باع مبلغ الرجال او النساء خلاف ويلغاه بما شوهده
منها من امارات البلوغ ويونس يصبر رشده وهو حفيظة لعله بعد
البلوغ وقيل حفظ دينه وقيل يختبر بالمبايعه فان رغب في الزيادة وعن النقص
دفع اليه ماله وان كان ممن لا يخالط اختبر باحسان القصد في المال في المعيشة
والجارية بحفظ الغزل وان ظهر السنفه امسك الباقي عنه وتولي عليه ولا يبرأ
دافع له قبله اي قبل البلوغ ولو انس رشده ويفيدنا هذا ان محالة اليتيم وتبرئته
احدا من ماله لا تجزي من عليه الحق له اذا لم يونس رشده وقد بلغ كمالا يعطى
ماله بعد بلوغ وقبل رشده ومن اعطاه قبل ذلك ضمنه وضمن تارك يتيم بلا
خليفة حتى ضاع ماله والله اعلم واحكم ويجوز استخلاف الاب على ولده مالم
يبلغ واما البالغ ولو مجنون فلا الا مع اثنين من العشيرة فائدة وفي الاثر
وسألته عن امرأة قدمت على اولادها ثم تزوجت هل لها ان تأكل من اموالهم
وتكسب منه قال نعم فصل ان رأى قادر مال مسلم اي موحد اشرف على
تلفه سواء تلف بعضه او لم ي تلف سواء كان متلفه يتعاق به الضمان ام لا كسيل

ومن لزمه حق ليتيم فاطعمه
منه او كساه برى منه وقيل
حتى يبلى الكسوة وهو
الاعدل ولا يدفع له ماله حتى
يبلغ ويونس رشده وهو
حفيظة لعله ولا يبرأ دافع
له قبله وضمن تارك يتيم بلا
خليفة حتى ضاع ماله
فصل

ان رأى قادر مال مسلم
اشرف على تلفه

وسمع **لزمه حفظه** **لواجب حق الاسلام والنصح لعامة المسلمين وخاصتهم**
 والتعاون على البر والتقوى مثل ان ترى شاة او دابة اشرفت على الموت فتذكيها
 لصاحبها ان كان صاحبها يصدقك في انها اشرفت عليه او كان لك شهود والا
 وكان صاحبها يكذبك ويعارضك بالضمان فلا يلزمك ان تذكيها ومثل ان ترى
 خبزا على مقلاة او في تنور اشرف على الاحراق فتصلح ذلك ومثل ان ترى
 دابة تفسد او تأكل كل مال انسان فتطردها ولا يلزمك ما افسدت او اكلت في طردها
 ومثل ان ترى طفلا او مجنونا او بالغا عاقلا يفسد مالا او ياكله وقد تدرت فتنجيه
 الا ان لم تلم ان المال لغيره وان علمته للذي يفسده من يتيم لزمك حفظه لواجب
 القيام بالقسط للينامي وكذا ان علمت الدابة لصاحب المال وقبل اذا صاح الحيوان
 مريض فلا ضمان على من يدعي شرفه على الموت قال بعض المشايخ يذبح ولو
 ابي صاحبه ولو حضر وان لم يحفظه ضمنه وقيل لا يلزم الا ان كان متولى **وكذا**
 من سمع قوما يتوعدون بقتل احد **موحد** او بضربه ولو غير متولى ظلما او لا يدري
 ان ذلك حق والاصل ان ذلك فلا يلزمه ان **يلزمه انذاره واعلامه فان تواني حتى**
قتلوه **او ضربوه** **لزمته دية** **او ارشه** **في ماله وحده** **دون عاقلته**
 ويرجع بها على القاتل وان اداها القاتل فلا عليه الا التوبة وقيل ليس عليه حفظ
 المال ولا الانذار ولا دية ولا ضمان وان كان ان اخبره سبق الى المتوعد فبقتله
 فلا تخبره وان اخبرته لزمك ما سبق اليه وفعله وقيل لا فالاولى ان كان ان اخبره لم يسبق
 الى الشر لم يخبره واولى من ذلك ان تخبره ان يتحرز عن نفسه عن موضع كذا
 او يوم كذا ولا يخبره بمن يتوعد فحينئذ لا يقصد احدا بسوء اذ لم يعلم من يتوعد
 ولعل هذا مراد المصنف لما فيه من الحوطة واذا علم من قتله او ضربه او اكل ماله
 او افسده لزمه الاخبار ان لم يخف على نفسه قتلا او ضربا او ارزا في مال كثير
 ولو لم يكن معه شاهد اخر وان كان اذا اخبر به علم به الجائر وجاوز فيه الحد
 وفعل مالا يجوز فلا يخبر به وان اخبره فتعدي لزمته التعدية وقيل لا واذا كان
 ذلك له ولا ينصف له الا الجبار المتعدي فليل له ان يخبره ولا عليه في تعديه
 ويؤوي الوصول لحقه فقط وقيل لا يخبر به واذا كان يصل الى الحق بلا جبار

لزمه حفظه وكذا من سمع
 قوما يتوعدون بقتل احد
 يلزمه انذاره واعلامه فان
 تواني حتى قتلوه لزمته دية
 في ماله وحده

واخبار الجبار لزمه ما تعدي وان قلت فاذا لزم انذاره لقتل او ضرب فهل يلزم
 لسرقة او غصب اذا سمع من توعد بذلك قلت نعم لوجوب حفظ ماله وهذا
 من جملة حفظه اعني انذاره بما توعد من غصب او سرقة لماله حفظ له **وكذلك**
 لو لم يرشد الطريق **اي الى الطريق او ضمن يرشد معنى يعلم بضم الياء واسكان**
العين وكسر اللام **مستترشده** **سواء ذلك الاسترشاد في صحراء او في قرية**
او بلد الى مكان في القرية او البلدا الى مكان في غيرها **اولم** **يطعم مستطعمه**
اولم **يسق مستسقيه لزمه** **الدية وحده** **ان هلك بذلك** **وكذا ان لم يطلبه**
 وقد علم انه على ضلال من الطريق او جوع او عطش مهلك وكذا لزمه الضمان
 فيما اصابه من ذلك مما هو دون الموت كذهاب عضو او ان تشتترط على من
 استطعمك او استسقاك ان يغرم لك اذا وجد ثمن ذلك او مثله بسعر ذلك المحل
 وقيل بما اتفق معه وان ابي الا بغير غرم فاعطه وقيل له ترم فان ابي فملك او تضرر
 فلا ضمان عليك وان اخذ فابي من الغرم فلك الغرم من ماله سرا ان لم تجد
 بحكومة لعدم الشهادة مثلا ولم تجد بنفسه واللازم من الارشاد ان يصف له
 وان كان لا يعقل بالوصف لزمه المشي معه داخل الاميال فقط وقيل لا لزمه
 التنجية الا من السمع ونحوه من غير الانسان قال العلامة الحاج يوسف في ترتيب
 اللقط وقال فبين ترك مكفوفا حتى وقع على حفير متعمدا انه ضامن لديته ويعتق
 رقة وكذلك من ترك انسانا حتى اشرف على اهلاك وهو قادر على تنجيته ولم
 ينجيه فهو ضامن ويعتق رقة وفي الديوان من طاب دلالة او طعاما او شرابا فاعطوه
 او دلوه فقد تجوا وان قالوا هذه الطريق وهم لا يعلمونها فمضى عليه فتلزمهم
 دية وان مر بهم وقال لهم زدوني واطعموني فابوا فخرج فهلك بالجوع فلا عليهم
 وهو خلاف ما للمصنف والشيخ فان عليه الضمان عندهما وان قعد معهم وطاب
 اليهم الطعام مرة بعد مرة وامتنعوا حتى هلك ضمنوه ومن طاب من اهل قرية دليلا
 فابوا ان يعطوه فانطلق وضل وهلك لزمهم دية وان طلب اليهم كلهم ان يدلوه
 على الطريق في بلدهم فابوا ان يرشدوه فهلك لزمهم دية وان طلب اليهم ان يسافروا
 معه ليدلوه فلا يلزمهم ذلك ومفهومه ان طلب الدلالة داخل الاميال لزمهم المشي

وكذلك لو لم يرشد الطريق
 مستترشده اولم يسق
 مستسقيه لزمه ان هلك
 بذلك

معه للدلالة ان لم يعقل بالوصف لان داخل الاميال بمنزلة البلدة وان طلب الدليل
 الاجرة فله داخل الاميال على اهل المنزل وخارجها على طالب الدلالة اذ لم تلزمهم
 بالمشي الى خارجها وكذا كل فرض كفاية اذا ابى منه كل احد تبرعا
 لزمت المطلوب لطالبها عليه اذا لم يكن ديانة كاذان وامامة كذا اقول * وقيل
 انما يلزمه حفظ المال اذا صار عنده كأمانة بوجه * كالتقاط واستمارة وكراه وكونه
 يده بشراء علم بانفساخه بعد والرهن المقبوض ومثل ان يقول له احفظه علي او
 انظر اليه او نحو ذلك فيسكت بدون ان يقول لا ولا نعم فيمضي صاحب المال في
 سبيله ظانا او شاكا انه يحفظه له ومثل ان يقول خذ مالك يظنه له ويسكت المقول
 له مع علمه بانه مال للقائل نسبه له غلطا او ظان انه له فسكت وعلم بعد مضي القائل
 انه للقائل * وليجتهد بنصح ان ازمه * يدل على هذا القول انه * لو لم يكن ذلك
 مطابقا لصاق علينا * اي كان حرجا وانما ولو لم يضر عنده بمنزلة الامانة * ترك
 مال الغائب ونحوه * كالعاجز بمرض او حبس * ولما قيل ان الحاكم مخير في الدخول
 في ماله وعدمه * لان الحجة له ان لا يدخل فيه اذ لم يكن امانة عنده ولا كأمانة
 والحجة عليه ايضا ان يدخل لانه راع يسئل عن صلاح رعيته من القيام به ولما
 تقابل الدليلان خيروه استحسنوا في تخييره ترجيح الاول ويرجع الثاني عموم اللفظ في
 قول عمر اخاف ان اسئل عن شاة ان ضاعت في شاطئ الفرات * واضيق منه
 مال اليتيم اذا خيف ضياعه عند مشاهدته * اي مشاهدة المال * ولم يفرض حفظه
 على كل عين بل خوطب به القادرون * والمخاطب به اولا الحاكم والقائمون بالامر
 اذا قدروا وبعدهم كل من علم وقدر واذا لم يقيم الكل ضامنوه كلهم لكن المراد
 بالقادرين في كلام المصنف الحاكم ونحوه من اهل القوة واهل التقدم والازم تناقض
 كلامه ان حمل على كل قادر فانه ساق الكلام على ان لا يلزم كل قادر حفظ المال
 وقد قيل في قوله تعالى وان تقوموا لليتامى بالقسط انه خطاب للناس كاهم وقيل
 لاولي الامر والحاكم واهل التقدم فان لم يقوموا لزمهم الضمان وحدهم وقيل مع
 العامة القادرين * ان لم يتعاق ضمانه باحد بعينه * فان تعاق باحد بعينه لم يلزم
 القادرين سواء وبيحت الخصم بالتزام ذلك كله وهو ان كل قادر على تنجية مال

وقيل انما يلزمه حفظ المال
 اذا صار عنده كأمانة بوجه
 وليجتهد بنصح ان لزمه
 ولو لم يكن ذلك مطابقا لصاق
 علينا ترك مال الغائب
 ونحوه ولما قيل ان الحاكم
 مخير في الدخول في ماله
 وعدمه واضيق منه مال
 اليتيم اذا خيف ضياعه عند
 مشاهدته ولم يفرض حفظه
 على كل عين بل خوطب
 به القادرون ان لم يتعاق
 ضمانه باحد بعينه

لزمه حفظه وجواز دخول الحاكم في مال الغائب وعدم دخوله انما هو القول بعدم
 لزوم حفظ الاموال فهو قول الخصم ومحل النزاع فلا دليل فيه وكذا القول يلزمه
 عشيرة الغائب فقط او عشيرة اليتيم فقط او يلزمه الصالح منهم فقط والموجب
 للحفظ يقول ان حفظه من كان في ضمانه فذاك والا وضاع لزم كل من علم به وقدر
 على حفظه وكذا في النفس وقيل بالتفصيل بين ان يكون القاتل من بني ادم او
 من غيرهم واقول اذا كان حفظ المال لحق الاسلام والنصح للعامة والخاصة والتعاون
 على الخير كما قال صلى الله عليه وسلم كونوا على الخير اعدا فلا فرق في لزوم
 الحفظ والضمان على القادر اذا لم يحفظ بين ان يحضر صاحب المال او من كان في
 يده بنحو الامانة وبين ان لا يحضروا فلزم المشاهد لتلقه او اشرافه على التلف ان
 ينقذه من التلف اذا لم يقدر صاحبه او من كان يده على انقاذه ولا سيما ان كان
 لليتيم بيد احد فلم يقدر على حفظه فان في انقاذه حق الاسلام والنصح والتعاون
 والقيام بالقسط المذكور في قوله تعالى وان تقوموا لليتامى بالقسط والاصلاح له
 المذكور في قوله تعالى قل اصلاح لهم خير فان علة وجوب الحفظ اذا لم يحضر
 صاحب المال او من كان يده عدم قدرته لغيبته فاذا حضر ولم يقدر فكأنه غائب واقول
 ايضا ان الذمي الذي يعطي الجزية يجب انقاذه وانقاد ماله وانذاره اذا سمع متوعدا
 لقتله او ضربه او مرقته ماله او غصبه لوجوب مطلق رد الظلم عنه قال ابو العباس
 احمد كل ما يجب على الرجل من تنجية نفسه او تنجية غيره او منعه من الفساد
 ولم يفعل ذلك حتى هلك نفسه او جسده غيره فهو ضامن ويكفر بذلك وان كان الذي
 ضيع من يرثه من الناس بطل ميراثه لانه بمنزلة قاتله ويبطل وصيته الا ان كان
 القاتل من بني ادم فلا يبطل ميراثه ووصيته بتركه في القتل ولزمه النهي وان تركه
 للبيعة حتى قتله او العقرب حتى لسعته او تركه للحر او للبرد حتى هلك او تركه يأكل
 السم او دله عليه فأكله فمات فهو ضامن وعليه الدية دون القود وان وقع نفسه في
 مضر ونجا عصي وان هلك هو او عضو منه كفر كافتحام الجوق ومنهم من يرخص
 ان فعل ذلك طمعا في تنجية نفسه او تنجية غيره مع خلاص نفسه ويجوز اه
 القتل على غيره وعلى ماله او مال غيره ولو خاف تلف نفسه او كثر العدو وهو

بما جاور وهذا في قتل الآدميين فقط اه وعن بعضهم من لا ثوب له يواريه وتجوز
به الصلاة فعلى المسلمين ستره بثوب يضي به ايضا والا اثم * وقد يكون هذا *
اي هذا المذكور من لزوم الحفظ على القادر والضمان ان لم يحفظه * ايضا في مال
البائع * العاقل ومال الصبي له اب * اذا خيف تلفه بكفر او حرق او عطش *
كعطش عبيد او جمال او غيرها لا عطش زرع او نخل او شجر * من قبل الله ان
قصر قادر على حفظه * متعلق بقادر * وانقاذ حتى تلف به ضمانه وقيل لا
ضمان في مثل هذا على مشاهد له ولو قادرا او مقصرا * او بمعنى الواو او اراد بالقادر
ضمان من قدر قدرة محضة وبالمقصر من قدر بعض قدرة وقصر عنه فتكون او على اصلها
* وقد اثم كمن لم ينكر منكرا وقد قدر عليه * اي على انكاره مثل ان يتسبب
للانسان البالغ العاقل في اغراق مال او حرقه او عطشه او نحو ذلك ولم ينكر عليه
من رءاء فقد كفر والتشبيه في مطلق الاثم والافاثم هذا كبير واثم من قصر في
التنجية مما هو من قبل الله عز وجل لا بدري العلماء ما هو عند الله اصغير ام كبير
ومن قدر على تنجية نفس او مال بلسانه فعل ومن قدر على تنجية ذلك بيده
ولا يقدر بلسانه اولا ينفع كلامه فعل وان لم يطق الا ان يكلم ولا ينجيه بكلامه
تكلم وكان كلامه من مطلق النهي عن المنكر وقد اختلفوا فيمن علم او ترجع عنده
ان كلامه لا يقبل هل يلزمه الامر والنهي الصحيح عندي اللزوم لانهما اشهر
للاسلام وتقوية له ولو لم يؤخذ كلامه فان ذلك شأن رسول الله صلى الله عليه
وسلم يأمر وينهي ولو علم او رجح انه لا يؤخذ عنه ولا نك لا تعلم لعله يحدث له قبول
بكلامك وحجة من قال لا يلزمه ذلك قوله تعالى فتول عنهم فما انت بملوم ولكنه
يحتمل ذلك ويحتمل ان المعنى اتركهم لا تشرع في قتالهم * نعم * تصديق لما
بعدها وكثيرا ما يستعمل المصنفون كذلك * لعل ذلك * الذي هو وجوب
التنجية * في النفس * الآدمية الاسلامية ولو عبيدا موحدين * محل اتفاق في
ضمان واثم * قلنا لا اتفاق في الضمان ومعنى كون وجوب التنجية محلا للاتفاق
في ضمان واثم انه يلزم الضمان والاثم على ترك التنجية او يقدر مضاف اي لعل
ترك المذكور من التنجية او ترك الانجاء * اذ لا عوض فيها كـ * ما ان في المال *

وقد يكون هذا ايضا في مال
البائع اذا خيف تلفه
بكفر او حرق او عطش
من قبل الله ان قصر قادر
على حفظه وانقاذه حتى تلف
تعلق به ضمانه وقيل لا ضمان
في مثل هذا على مشاهد له
ولو قادرا او مقصرا وقد اثم
كمن لم ينكر منكرا وقد قدر
عليه نعم لعل ذلك في
الانفس محل اتفاق في ضمان
واثم اذ لا عوض فيها كالمال

العوض ولا احتمال فيها كما قال الشيخ يعني انها لا يمكن ان ينجمها احد ويتكفل
بها تحملا وتكفلا يبرئ غيره منها ولو كان غيره قادرا كما قيل في المال ولا اباحة
بخلاف المال فان صاحبه قد ينجيه ومع ذلك فاذا لزمك تنجية مال لم يميزك
التقصير عنها على نية ان تضمن لصاحبه لان ذلك اسراف وتضييع للمال الا ان
كانت في تنجيته له مشقة او صرف مال بقدره فله ان يدفع المشقة بماله فيدعه
يذهب ويضمن او يصرف ماله ضمانا في عدم حفظه * على * اي لكن فعلى الاستدراك
على ادعاء الاتفاق وعلى الاستدراك لا تعاقب بشيء * انه قيل القادر على تنجية
النفس من ظالم * او صغير او مجنون * بمال او احتيال * او بحسده * اثم ان
قصر لا ضمان لتعلقه بقاتله * ان كان بانعا فلا وبالعاقل ان كان صغيرا او مجنونا * وهو
حسن * وهو قول ابي العباس في غير واحد من كتبهم وقيل يضمن * نعم يضمن حريقا
وغريقا ونحوهما * كهديم ومقصود بسبع وحية وعقرب ونحو ذلك مما لا يتعلق فعله على
غيره ويحرم عليه تنجية غيره من نحو الحريق اذا تبين انه يموت بالتنجية * قادر *
على الدفع عنه * ان تركهم اتفاقا * بل فيه خلاف ايضا ولا اتفاق في الدية
الا على من قتل او اعاق على القتل بنحو امساك اورد او بامر اذا كان الامر سلطان
او دونه ممن لا يصحى وازم ضمانه مسلط دابته او دابة غيره عليه وملقيا عليه مثل
حية وملقيا له على مثل حية اتفاقا لكن للولي قتله ان اراد وقيل لا يقتل بتسليط
دابته بل يعطي الدية ولزوم ضمان البعض اذا هلك بعض الانسان كالزوم ضمان
النكل اذا هلك * وقد يكون هذا في المال ايضا * الاشارة لوجوب الحفظ والضمان
لا بقيد الاتفاق وقد للتحقيق وانما ذكره مع علمه بما مر ليقويه ويبلله فانه قد
ذكره في قوله اشرف على تلفه الخ وفي قوله كما نة الخ الا ان قيل اراد بالقولين
ما عدا هذه المسئلة كتلف بلا سبب انسان وككونه مثل امانة بالتقاط او غيره
* ان تعدى عليه ظالم والمشهد قادر على الدفع عنه فلم يفعل فتلف لزمه * تاكيد
لدليل الجواب الذي هو قوله وقد يكون هذا في المال ايضا وان جعلنا الاشارة
لوجوب الحفظ كان جوابا * ضمانه لواجب القيام * اي لواجب هو القيام اول القيام
الواجب * بالعدل على كل قادر في محل قدر فيه فليس له ان يقصر عن مقدوره

على انه قيل القادر على
تنجية النفس من ظالم
بمال او احتيال اثم ان
قصر لا ضمان لتعلقه
بقاتله وهو حسن نعم يضمن
حريقا وغريقا ونحوهما
قادر ان تركهم اتفاقا وقد
يكون هذا في المال ايضا
ان تعدى عليه ظالم والمشهد
قادر على الدفع عنه فلم
يفعل فتلف لزمه ضمانه
لواجب القيام بالعدل على
كل قادر في محل قدر
فيه فليس له ان يقصر
عن مقدوره

ولانه اذا صار بهذه المثابة * اي المنزلة وهو اسم مكان واصله موضع الاجتماع
بعد التفرق * صار عنده كالامانة لعجز اهله * او من كان بيده * عن الدفع *
وهم حاضرون * او لغيبهم * عنه * او لعدم قادر مثله معه عليه هناك * ولو
كان غيره معه قادرا لزمها وقوله لعجز اهله عن الدفع يقوي ما مر من قولي ان
الضمان يلزم من قدر ولو حضر صاحب المال اذا لم يطبق النتيجة صاحب المال وان
النتيجة لا زمة حيثئذ من قدر * والامانة يضمنها مضميها * فكذا هذا يضمن
ما هو عنده كالامانة لكن ضمانه يختلف فيه وضمان مضيع الامانة متفق عليه
* اتفاقا * ويبحث الخصم بانه لا يسلم ان المال اذ ذاك عنده بمنزلة الامانة وهو
بحث واضح وعدم الدافع عنه لا يصير به كالامانة وان الامانة انما لزم ضمانها من اطاق
الدفع عنها لانه لما قبلها امانة كان قبوله التزاما منه ان يحفظها واذا لم يحفظها وقد
قدر فقد تقضى ما التزم فعوقب بالضمان وكان تقصيره خيانة فلزمه ضمانها كما يضمن
من اخذ منها وكما يضمن السارق بخلاف مسألة الباب فانه لم يجعل المال بيده
امانة فضلا عن ان يقبله وعن ان يكون قبوله التزاما لحفظه وعن ان يكون عدم
حفظه نقضا لما التزم وعن ان يعاقب بالضمان وعن ان يكون تقصيره خيانة يلزم
بها الضمان كما لزم الخائن والصحيح ان من قدر على تنجية نفس ولم ينجها يلزمه
ضمانها ومن قدر على تنجية مال ولم ينجها لا يلزمه ضمانه كذا قيل وقد يبحث فيه
بان الضمان انما يكون من فعل اخذ او من لزوم حفظ المضمون له وهذا الذي ضاع
النفس او المال ولم ينجها مع قدرته ليس فاعلا للقتل ولا لافساد المال ولا اضرارا
بهما ولا فاعلا فعلا ترتبنا عليه كساب احد من ثيابه او سلب طعامه حتى مات
فليس في ضمانه فضلا عن ان يضمنه وكون المضمون لا دافع عنه لا يلزم منه
كونه كامانة فلا ضمان على قادر على تنجية نفس او مال ولم ينجها وكذا ان مات
جوعا فانه ليس على مشاهده قبل ذلك نفقة فضلا عن ان يقال يضمنه اذا لم ينفقه
اذا مات هذا هو الصحيح غير انه عاص بعدم تنجيته وانه بخيل هذا ما ظهري والله
اعلم * وحق المساكين واجب وقد امرنا بالاحسان اليهم والمصانة لهم * اي
الملاينة او اهداء الطعام او الشراب اليهم وذلك عطف خاص على عام ولك ان

ولانه اذا صار بهذه المثابة
صار عنده كالامانة لعجز
اهله عن الدفع او لغيبهم
او لعدم قادر مثله معه
عليه هناك والامانة يضمنها
مضيها اتفاقا وحق
المساكين واجب وقد
امرنا بالاحسان اليهم
والمصانة لهم

تقول المراد بها واحد فالعطف عطف ترادف * وفي ذلك اجر عظيم * والذي
المساكين حق دون حق المسكين الموحد وحق المسكين المتولى اعظم من حق
المساكين الموقوف فيه وحق الموقوف فيه اعظم من حق المتبرأ منه وحقه اعظم من
حق المسكين الذي ولا حق لمساكين مانع حق او طاعن في الدين او قاعد على
فراش حرام او قاتل نفسه او نحو ذلك الا ان ناب وفي الصدقة على المسكين وغيره
يضاعف الاجر الى سبع مائة كما في قوله تعالى كمثل حبة النخ ومغنى والله يضاعف
من يشاء انه تعالى يضاعف المضاعفة المذكورة لمن يشاء ويضاعف لمن يشاء
دون ذلك حتى يكون عشرة فقط ويحتمل ان يكون المعنى يضاعف لمن يشاء اكثر
من ذلك كأربع عشرة مائة قال الله تعالى وبالوالدين احسانا واث ذا القربى واما
تعرض عنهم فالما اليتيم فلا تقهر واثى المال على حبه والذين في اموالهم حق
واعلموا ان ما غنمتم ارايت الذي ما سلككم في سقر بل لا يكرمون اليتيم الايات
ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تغفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم وتكفر عنكم
من سيئاتكم ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون لا تعمدوا الى الخبيث قاصدين
الاتفاق منه واستم بأخذه الا ان تقضوا فيه اي والحال انكم لا تأخذونه في
دين لكم اوحى الا ان تزيدوا على ثمنه الردي نزلت في رجل حث صلى الله عليه
وسلم اصحابه على الصدقة فاتاه بعدد حشف فأمر به صلى الله عليه وسلم فعاق على
باب المسجد فكل من جاء قال ما فعل هذا اي ما فعل هذا العدى اي ما نفع او
ما اضر او من تصدق به وهو استفهام تعجب او نفى ولما نزل ان الذين ينفقون اموالهم
بالليل والنهار سرا وعلانية الآية عمد رجل مسلم الى اربعة دراهم ما يملك غيرها
فأنفق درهما ليلا ودرهما نهارا ودرهما سرا ودرهما علانية فدعاه صلى الله عليه وسلم
فقال له انت الذي فعل كذا فقال ان كان الله اطلعك على شيء فهو ما اطلعك الله عليه فقال
نعم اطلعني الله على فعلك والذي نفسي بيده ما تركت للخير مطلب الا طلبته ولا عن النار
مهربا الا هربت اذهب فقد اعطاك الله ما طلبت وامنك ما تخوفت قال في الديوان
وقيل انه ابو ذر رحمه الله اوقال قومنا ان علي وقيل انه ابو بكر تصدق اربعة الاف درهم ليلا
واربعة الاف نهارا واربعة الاف سرا واربعة الاف علانية وعنه صلى الله عليه وسلم

وفي ذلك اجر عظيم

اللهم احبني مسكينا وامتنني مسكينا واحشني في زمرة المساكين وكان سليمان عليه السلام مع ما اوتي من الملك اذا دخل المسجد فرأى مسكينا جالس اليه فقال مسكين جالس الى مسكين ومامن كلمة تقال لعيسى عليه السلام احب اليه من ان يقال له يا مسكين وقال كعب ماني القرءان من يأبىها الذين امنوا فهو في التوراة يا أيها المسكين وقال نبي يارب كيف لي ان اعلم علامة رضاك عني قال علامة ذلك ان تنظر كيف رضى المساكين عنك وجملة الحقوق لهم ان لا يكبر عليهم لفقرهم وان يعطوا اموالهم وهي الكفارات والزكاة وغير ذلك مما سبيله الفقراء

باب في حق الجار فرض حق الجار لصحة ما ورد فيه **باب** في حق الجار فرض حق الجار لصحة ما ورد فيه **باب** في حق الجار فرض حق الجار لصحة ما ورد فيه

وعلا واعبدوا الله الآية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمة الجار على جاره كحرمة امه وليس المؤمن من بات شعبانا وجاره جائعا ومامن امره بات شعبانا وجاره طأ وروي طاويا وعلم به ولم يطعمه الا كان الله بريئا منه وانا بريء منه وكذا ان بات جائعا وجاره جائع وعنده ما يطعمه ولم يعطه والجار قبل الدار والرفيق قبل الطريق والمعنى اعط الجار قبل اهل الدار كما مر عن الديوان ويحتمل ان يكون المعنى اذا اردت شراء دار او سكوتها بكرة او عارية فانظر قبل ذلك في جارها هل تصالح مجاورته ام لا كما قال والرفيق قبل الطريق وقيل له صلى الله عليه وسلم ان فلانة تصوم النهار ونقوم الليل وتؤذي جيرانها فقال هي في النار وذكروا ان الجار الفقير يتعلق بجاره الغني يوم القيامة فيقول يارب سل هذا لم تمنعني معروفه وسد بابه دوني وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ولا يؤمن عبدا حتى يؤمن جاره بوائقه واذا رميت كلب جارك فقد اذيت به وصلة الارحام وحسن الجوار يعمران الديار ويثربان المال ويحسنان الحال ويزيدان في الاعمار ومن ترك ذلك انقطعت به الاسباب وصار امره الى تناب وعنه صلى الله عليه وسلم اتدرون ما حق الجار والذي نفسي بيده لا يبلغ حق الجار الا من رحمه الله واول خصمين يوم القيامة جاران ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا او ليصمت ولا يؤذ جاره ابدا والمراد في ذلك ونحوه من كان مريدا للايمان الكامل فليكن كذلك ويتحصل من ذلك ان من كان

كامل الايمان فهو متصف بالشفقة على خاق الله قولاً بالخير او سكوتا عن الشر او فعلا لما ينفع او تركا لما يضر واتى رجل لابن مسعود فقال ان لي جاراً يؤذيني ويشتمني ويضيق علي فقال له فاذهب فان هو عصي الله فيك فاطع الله فيه واتى رجل الى جابر فقال له يا ابا الشعثاء ان لي جاراً يؤذيني فقال انما تؤذيك نفسك اصلح الذي بينك وبين الله حتى يعطف الله بقلب جارك عليك ونهى صلى الله عليه وسلم ان يقول الرجل في اصل جدار جاره وغزا غزوة ولما بلغ محل النزول نادى الاكل من كان مؤذ بالجاره فلا يصحبنا فقال رجل ما اذيت جارا قط غير اني ابول في اصل جداره وقال له لا تصحبنا وهذا تصرح بعظم حق الجار او كالتصرح ورمز الى ان حقه واجب ولو في النزول في الصحراء وجاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فشكا اليه جاره فقال له اصبر ثلاث مرات ثم قال له في الرابعة اطرح متاعك في الطريق ففعل فجعل الناس يرون عليه فيقولون مالك فيقول اداني جاري فيقولون لعنه الله فجاءه جاره فقال له رد متاعك لا والله لا اؤذيك ابدا وقال صلى الله عليه وسلم من صبر على اذى جاره اورثه الله داره وفي رواية من اذى جاره اورثه الله داره وفي رواية ملكه الله دياره ويقال ركوب البحر خير من مجاورة جار السوء ونهى ان يحقر عطية جاره ولو كراع شاة محرقا وروي بحر محرق للمجاورة او رفعه على انه خير لمخوف وروي فرس شاة بكسر الفاء والسين واسكان الراء بينهما وهو ما يلي الارض من رجل الجمل وفي رواية فرس شاة ولا يستحق المعطي ايضا ما اعطى وذلك بمالقة اذ لم تجر العادة باهداءه ولفظ الحديث بانساء المؤمنات لا تحقرن احدا كن لجارتها ولو كراع شاة محرق وهو نهى للمهدي او للمهدي اليها او لها وهو اول ولا يحمل على المهدي اليها الا بجعل اللام بمعنى من وخص النهي بهن لانهن مادة الحب والبغض واسرع جبا وبغضا وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ازال جبريل عليه السلام يوصيني بالجار حتى ظننت انه سيرث الجار جاره وفي رواية حتى ظننت انه سيرثه كالولد من الوالد اراد مطلق الارث او معها كسهم الولد وعن بعض يورثه علمه وان من حق الجار على الجار ان يعلمه ما يحتاج اليه وهو غير ملائم هنا وروي اوصاني بالجار حتى

ظننت ان لا يبقى بعده شيئا اي لا يترك شيئا من البر عنه بل يوجب له كل بر
اولا يبقى عنه شيئا من ماله بل يعطيه كله او يوصي له به قال ابن حجر المراد بالتوريث
ان يجعل له سهما من المال مع الاقارب وقيل ينزل منزلة من يرث بالبر والصلة
والاظهر الاول فان الثاني قد استمر والخبر مشعر بان التوريث لم يقع قال ابن ابي
جيرة الميراث حسي ومعنوي فالحسي مراد هنا والمعنوي ميراث العلم ويمكن ان
يلاحظ هنا فان من حق الجار ان يعلم ما يحتاج اليه واسم الجار يشمل المسلم والكافر
والعابد والفاسق والصديق والمدو والغريب والبلدي والتافع والضار والقريب
والاجنبي والقريب دارا والابعد وله مراتب بعضها اعلى من بعض واعلاها ما اجتمعت
فيه الصفات الاول كلها ثم اكثرها وهلم الى الواحد وعكسه من اجتمعت فيه
الصفات الاخرى كذلك فيعطي كلا حقه بحسب حاله وقد تعارض صفتان فاكثر
فيرجع او يساوي * وهو اماله حق الجوار فقط * بكسر الجيم على القياس لانه
مصدر جاور وهو مع ذلك قليل والكثير الفتح * ككافر * اي مشرك الكاف
اما للانواع الذهبية او للافراد الخارجية والا فلا نوع لنا في الخارج جار له حق
واحد الا الكافر الذي هو جار وانما فسرت الكافر بالمشرك لان الكافر المنافق له
حقان حق الجوار وحق توحيد لان المراد بالاسلام وبالمسلم في قوله * او حق
الجوار والاسلام كمسلم * التوحيد والموحد سواء متولى او مقربا منه او موقوف
ولو فسرنا الكافر بما يشمل المشرك والمنافق والاسلام بالتمام والمسلم بالموتى لجاز فيكون
للمنافق حق واحد وهو حق الجوار لتقصه ايمانه باعماله وكذا الموقوف فيه وعلى
الوجه الاول صاحب الحواشي ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي ستة وهو مرادي
بابي ستة في بعض المواضع وعلى الثاني التاج للمصنف اذ قال روي ان الجار ثلاثة
جار له حق كالذمي والفاسق الخ فتكون الكاف على ظاهرها لوجود الفرد والموحد
الموقوف فيه حقان حق التوحيد وحق الجوار وان كان قريبا فثلاثة وفي
الديوان ما يشير اليه ونصه واما الذي له حقان فالجار المسلم وليس بقريب او كان
قريبا وليس بمتولى فله حق القرابة وحق الجوار فمفهومه ان الذي ليس بمتولى
لو كان غير قريب لكان له حق واحد وهو حق الجوار بل نص عليه ايضا في

وهو اماله حق الجوار فقط
ككافر او حق الجوار
والاسلام كمسلم

قوله واما من له حق واحد فالجار الذي ليس بقريب ولا بمسلم فله حق الجوار
فانه اراد بمسلم المتولى بدليل مقابله المسلم بالذي ليس بمتولى في القسم الذي له
حقان واما المنافق الذي اسر الشريك فليس له الا حق الجوار وحق القرابة ان كان
قريبا والمشرك مطلقا كذلك وقيل لاحق في الجوار له الا لكتاني ومجوسي غير
محاربين وقيل لاحق لمجوسي في الجوار وعلى الاول يكون حق الموتى من حيث
الاسلام اقوى من حق المنافق كذلك واما حقها من حيث الجوار فسواء وهكذا
حق الجار من حيث الجوار لا يتفاضل وعلى الثاني يجوز ان يرث بالكافر المشرك
ويدخل المنافق بالكاف واما الكاف في كسمل فكذلك للافراد الخارجية والانواع
الذهنية او للتوابع الخارج على ان المراد بالمسلم الموتى وادخل المنافق بالكاف ولنا من
له حقان لكن في غير صورة الاسلام كمشرك قريب جار كالجار المعتق بفتح الباء
المشرك فان له حقين حق الجوار وحق كونه مولى له ولادخل الجار المشرك المعتق
بكسر التاء ولادخال الجار القريب المشرك وحق الموحد ينفوت بالموتى فحقه اعظم
كالنصيحة يجب عليك نصحه وغيره لا يجب عليك نصحه * اوها * اي حق
الجوار والاسلام فالضمير للحق المذكور قبله لان المراد به الحقيقة الصادقة بالاثنتين
اوله ولمقدر مضاف للاسلام * وحق القرابة ايضا كجار مسلم * اي موحد مطلقا
او اراد به الموتى * قريب * قرب نسب وهذه الكاف كالتي قبلها ولنا من له
ثلاثة حقوق غير هذه كجار مسلم معتق بفتح التاء او كسرهما وكجا مشرك قريب
معتق بالفتح والكسر او غير ذلك ومن له اكثر كجار مسلم قريب معتق كذلك
وكجار للمرأة مسلم قريب لها ولزوجها وعليها ان تبر قرابة زوجها المعتق لها قال بعضهم
الجار يشمل المسلم والكافر والعابد والفاسق والصديق والعدو والغريب والبلدي
والتافع والضار والاقرب والاجنب واقرب دارا وابعد وله مراتب فاعلاها من فيه
الصفات الاول كلها ثم اكثرها وهلم الى الواحد وقد تعارض صفتان فاكثر فيرجع
او يساوي فالعدد في الحديث ليس للحصر وان قلنا انه اراد الحصر فالحق للأوصاف
المذكورة فيه ويتقوى بزيادة غيرها وما تقدم من ان بين المعتق والمعتق حق المولوية
انما هو قول وقال في التاج بينهما حق الجوار فقط اه بالمعنى والجار ذي القربى الجار

اوها وحق القرابة ايضا
كجار مسلم قريب

القريب نسبا والجار الجنب الذي ليس رحما وقيل الجار ذو القربى قريب الدار والجنب بعيد الدار * ومن الاسلام كف الاذى * امثالا للواجب عن كل احد ولا سيما * عن الجار * والاحسان اليه * ولو مجوسيا او وثنيا والجوار بالمساكن وان * بالسفن او * في رحلة مسافرين * موضع رحلتهم اي الموضع الذي ينزلونه ويرتحلون منه لعدم وصولهم الى الموضع المسافر اليه * ونزلهم * اي موضع نزولهم بعد الوصول ويحتمل ان يريد بالرحلة والنزول مساكن الرحلة والنزول الم يرجعوا الى اوطانهم ويصلوها ويحتمل ان يريد ان حق الجوار بالمساكن وان في ارتحال ونزول ان يعين جاره في الرحلة عن موضع او في النزول فيه ويحسن اليه وذلك كله جائز واعم منه ان يريد ان حق الجوار لازم في الارتحال وما بعده الى النزول في موضع اخر وهكذا في النزول وما بعده فيلزم حق الجوار اذا كانا في مشي ولو مشى كل على انفراد لانهما سيجتمعان في النزول * والخلف في حده * اي حد الجوار * قد مر في الفصل الثالث من الباب الثاني من كتاب الايمان والكفارات فحد الجوار عند بعض اربعون ذراعا من كل جهة وهو قول ابي عبيدة وقيل اربعون يتا كذلك من كل جهة وقيل اربعون دارا كذلك من كل جهة في القري شكارجل جاره الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر مناديا على باب المسجد الا ان اربعين دارا جار كأن الشاكي لم يعمده المشكوم منه جارا لعدم قربته او هو قريب متصل لكن نه على عظم حق الجوار حتى انه ليتجاوز الى حد اربعين فكيف بالقرب المتصل والله اعلم وبعد البراح وفي الفلاة قدر قبس النار بقدر ما يشعل عادة من توسط في عظم الشعلة وصغرها وتوسط في سرعة الوقود وتماديه سواء وقع الاقتباس ام لا منها ار من بعضها وقيل قدر ماتدرك رائحة القدر وقيل قدر ماتدرك رائحة اللحم المشوي كما روي ان سبب ذهاب بصري يعقوب عليه السلام انه شوى لحم جمل فوجد جاره رائحته ولم يعطه منه وقيل ما يحمله كلب بان يحفظه بنباحه اذا جاء احد اليه اعني الى ذلك الموضع وقيل قدر صوت المنرف فيبعد باستعماله صيفا مثالا في سقف البيت بعض بعد ويقرب في غير ذلك واذا كان يسمع تارة من موضع وتارة لا وتارة تدرك رائحة القدر وتارة لا فاذا لم يسمع او لم تدرك فقولا في لزوم الحق له كما في كل

ومن الاسلام كف الاذى
عن الجار ولو مجوسيا او
وثنيا والجوار بالمساكن
وان في رحلة مسافرين
ونزلهم والخلف في حده
قد مر

ما اذا لم يعلم الجار بما حدث لجاره واذا كان لا يستعمل احدهما رائحة في قدر ولا مغرافا يسمع له صوت فيقدر ما يراح او يسمع لو كان ذلك وقيل الجار واحد وذلك كله من كل جهة وذكر بعضهم ان الجوار عشريوت من كل جهة وقيل سبعة من كل جهة وقيل ثلاثة من كل جهة وقيل لا يعتبر الخراب ولا يعد في الجوار ولو خرب بعد العمران ويعد في الجوار اهل الذمة والعبيد وكل بيت كان اقرب كان حقه اوجب يتصور الجار اماما في سكة غير النافذة وبغيرها * وقيل هو في البيوت اذا سطرت * يمينا وشمالا اثنتان يمينا وواحدا شمالا وباليمن * اي الجار في اليمن اذا سطرت فيه * فقط او الامام * فقط * اثنتان وبالشمال * اذا سطرت فيه فقط * وخلف * اذا سطرت فيه فقط * واحد * وان اتصلت به اثنتان او اكثر اعطاهم كلهم وفي سائر الجهات الست * وكالبيوت والدور الخصوص والابخية والقباب * في تلك الاقوال كلها وانقصار الشيخ فيها على قول بان اثنتين يمينا وواحدا شمالا وعلى قول بان واحدا يمينا اي وواحدا شمالا ايضا اختيار للقولين لاقتصار الديوان عليها * وقيل ان اختلطت لان سطرت * او اقتصر على القولين لاقتصار الديوان عليها * وقيل ان اختلطت لان سطرت * هذا الشرط مستأنف وجوابه هو قوله * فلا يمس * بتقدير المبتدا اي فهو لا يعد وان جعلت القاء زائدة في الجواب لصلاحته شرطا جاز فلا يقدر المبتدا سواء نوي اسكان يعد جزما على الجواب اولم ينو بان تحمل عنه الاذاة لعدم عليها في شرطها انما مع قربته منها او تجعل لا ناهية * من خلفه ولا من امامه جارا الا ان كانت بينهما كوة * فهما مسطرتان والباقي غير مسطرت * يتناولون منها * اي تصلح للتناول منها سواء تناولوا منها اولم يتناولوا وصلاحتها بان يكون وسعها بقدر ذلك وقربها بقدر ما يصلحها للتناول ويأخذ وان كانت توصل من جانب دون اخر لم يلزم بها شيء لانها معطلة فلا عليها وما ذكرت هو الذي يظهر في صورة الجوار من قدام ان يكون في سكة غير نافذة او يسقف على الطريق فيتصل بك من قدام في السقف او تسقف انت اليه كذلك فيلزم حق الجوار مطلقا او ان كان بينهما كوة يتناولون منها وفي الديوان وامام الدار التي خلفه والتي

وقيل هو في البيوت اذا
سطرت يمينا وشمالا اثنتان
يمينا وواحدا شمالا وباليمن
فقط او الامام اثنتان
وبالشمال وخلف واحد
وكالبيوت والدور
الخصوص والابخية
والقباب وقيل ان اختلطت
لان سطرت فلا يعد
من خلفه ولا من امامه
جارا الا ان كانت بينهما
كوة يتناولون منها

القريب نسبا والجار الجنب الذي ليس رحما وقيل الجار ذو القربى قريب الدار والمجنب بعيد الدار * ومن الاسلام كف الاذى * امثالا للواجب عن كل احد ولا سيما * عن الجار * والاحسان اليه * ولو مجوسيا او وثنيا والجوار بالمساكن وان * بالسفن او * في رحلة مسافرين * موضع رحلتهم اي الموضع الذي ينزلونه ويرتحلون منه لعدم وصولهم الى الموضع المسافر اليه * ونزلهم * اي موضع نزولهم بعد الوصول ويحتمل ان يريد بالرحلة والنزول مساكن الرحلة والنزول ما لم يرجعوا الى اوطانهم ويصلوها ويحتمل ان يريد ان حق الجوار بالمساكن وان في ارتحال ونزول ان يعين جاره في الرحلة عن موضع او في النزول فيه ويمسك اليه وذلك كله جاز واعم منه ان يريد ان حق الجوار لازم في الارتحال وما بعده الى النزول في موضع اخر وهكذا في النزول وما بعده فيلزم حق الجوار اذا كانا في مشي ولو مشى كل على انفراد لانهما سيجتمعان في النزول * والخلف في حده * اي حد الجوار * قد مر في الفصل الثالث من الباب الثاني من كتاب الايمان والكفارات فحد الجوار عند بعض اربعون ذراعا من كل جهة وهو قول ابي عبيدة وقيل اربعون يتا كذلك من كل جهة وقيل اربعون ذراعا كذلك من كل جهة في القري شكارجل جاره الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر مناديا على باب المسجد الا ان اربعين دارا جار كأن الشاكي لم يعبه المشكومنه جازا لعدم قرينه او هو قريب متصل لكن نبه على عظم حق الجوار حتى انه ليتجاوز الى حد اربعين فكيف بالقرب المتصل والله اعلم وبعد البراح وفي الفلاة قدر قبس النار بقدر ما يشعل عادة من توسط في عظم الشعلة وصغورها وتوسط في سرعة الوقود وتماديه سواء وقع الاقتباس ام لا منها او من بعضها وقيل قدر ماتدرك رائحة القدر وقيل قدر ماتدرك رائحة اللحم المشوي كما روي ان سبب ذهاب بصري يعقوب عليه السلام انه شوى لحم جل فوجد جاره رائحته ولم يعطه منه وقيل ما يحمله كلب بان يحفظه بنباحه اذا جاء احد اليه اعني الى ذلك الموضع وقيل قدر صوت المنرف فيبعد باستعماله صيفا مثالا في سقف البيت بعض بعد ويقرب في غير ذلك واذا كان يسمع تارة من موضع وتارة لا وتارة تدرك رائحة القدر وتارة لا فاذا لم يسمع او لم تدرك فقولان في لزوم الحق له كما في كل

ومن الاسلام كف الاذى
عن الجار ولو مجوسيا او
وثنيا والجوار بالمساكن
وان في رحلة مسافرين
ونزلهم والخلف في حده
قد مر

ما اذا لم يعلم الجار بما حدث لجاره واذا كان لا يستعمل احدهما رائحة في قدر ولا مغرافا يسمع له صوت فبقدر ما يرايح او يسمع لو كان ذلك وقيل الجار واحد وذلك كله من كل جهة وذكر بعضهم ان الجوار عشريوت من كل جهة وقيل سبعة من كل جهة وقيل ثلاثة من كل جهة وقيل لا يعتبر الخراب ولا يعد في الجوار ولو خرب بعد العمران ويعد في الجوار اهل الذمة والعبيد وكل بيت كان اقرب كان حقه اوجب يتصور الجار اماما في سكة غير النافذة وبغيرها * وقيل هو في البيوت اذا سطرت يميننا وشمالا اثنان يميننا وواحدا شمالا وباليمين * اي الجار في اليمين اذا سطرت فيه * فقط او الامام * فقط * اثنان وبالشمال * اذا سطرت فيه فقط * وخلف * اذا سطرت فيه فقط * واحد * وان اتصلت به اثنان او اكثر اعطاهم كلهم وفي سائر الجهات الست * وكالبيوت والدور الخصوص والابخية والقباب * في تلك الاقوال كلها واقتصار الشيخ فيها على قول بان اثنين يميننا وواحدا شمالا وعلى قول بان واحدا يميننا اي وواحدا شمالا ايضا اختيار للقولين فيها واولها خير من الثاني عنده والقباب تكون من جلد وغيره او اقتصر على القولين لاقتصار الديوان عليهما * وقيل ان اختلطت لان سطرت * هذا الشرط مستأنف وجوابه هو قوله * فلا يمسد * بتقدير المبتدا اي فهو لا يعد وان جعلت القاء زائدة في الجواب لصلاحيته شرطا جاز فلا يقدر المبتدا سواء نوي اسكان يعد جزما على الجواب اولم يتوبان تحمل عنه الاذاة لعدم عليها في شرطها لفظا مع قرينه منها او تجعل لا ناهية * من خلفه ولا من امامه جارا الا ان كانت بينهما كوة * فهما مسطرتان والباقي غير مسطرت * يتناولون منها * اي تصلح للتناول منها سواء تناولوا منها اولم يتناولوا وصلاحيتهما بان يكون وسعها بقدر ذلك وقربها بقدر ما يصلحها المتناول ويأخذ وان كانت توصل من جانب دون اخر لم يلزم بها شيء لانها معطلة فلا عليها وما ذكره هو الذي يظهر في صورة الجوار من قدام ان يكون في سكة غير نافذة او يسقف على الطريق فيتصل بك من قدام في السقف او تسقف انت اليه كذلك فيلزم حق الجوار مطلقا او ان كان بينهما كوة تتناولون منها وفي الديوان وامال الدار التي خلفه والتي

وقيل هو في البيوت اذا
سطرت يميننا وشمالا اثنان
يميننا وواحدا شمالا وباليمين
فقط او الامام اثنان
وبالشمال وخلف واحد
وكالبيوت والدور
الخصوص والابخية
والقباب وقيل ان اختلطت
لان سطرت فلا يعد
من خلفه ولا من امامه
جارا الا ان كانت بينهما
كوة يتناولون منها

قدامه فليست بجار الا ان كان بينهما كوات يتناولون منها حوائجهم وكذلك اذا كان الحائط الذي بينهما قصيرا يتناولون منه حوائجهم او انهدم الحائط الذي بينهما فانه يكون بعضهم لبعض جارا واما اذا كانت الكوة لا يتناولون منها حوائجهم فلا يكون بعض لبعض جارا اه وهو قابل للتناول وبقوله لا يتناولون انها لا تصلح للتناول وانما اولت ذلك لانه لا معنى لاشتراط التناول بل يكفي بقوله وصلاحه واعراضهم عن التناول منها لا يصيرها كالمدم بل يصيرها كالعدم ضيقها عن التناول او علوها حتى لا توصل * او انهدم الحائط الذي بينهم * حيث كانت كوة وحائط اولم تكن كوة كدور الطين وبيوته ومساكن العود والقصب خلافا لمن قال يعد منها ولو لم تكن كوة ولم يهدم الحائط وانما يتصور الجار من قدام في سكة غير نافذة ولو فصل الطريق وفي الشارع والنافذة اذا سقف على الطريق فكان بينهما جدار فقط من فوق السقف وفي بيوت شعر ونحوه مستقبلات الى جهة او جهات اذا وضعن بلا تدوير وقال في الديوان وكذلك الخصوص والبيوت غير مسطرة ولا متتابعة وكانت مختلطة فائتان عن اليمين وواحد عن اليسار ومنهم من يقول واحد من اليمين وواحد من اليسار وواحد امامه ومنهم من يزيد في البيوت خلفه واما الدار ان كانت غير مصطفة ولا متتابعة وكانت مختلطة فانما يكون لها جار اثنان عن اليمين وواحد عن اليسار * وعليه فالجار ثلاثة اثنان يميناً والابتداء منه * من اليمين * في كل شيء * حسن اولى من خلافه وانما وصفت الشيء بالحسن والاولوية لاجراجه ما كدخول الكنيف فانه يقدم فيه اليسر وكمنزع النعل فانه يقدم فيه اليسر * وواحد شمالا * ويعتبر اليمين والشمال بالخروج وكذا خلف وامام وان اتصل بجانب واحد بيوت ملتصقة به اعطى الاول عند الذهاب بالاعطاء ثم الذي يليه وذلك يمين وقيل يعطيهم كلهم لانهم ملتصقون ووجه الاول ما ورد من الاعطاء للاقرب ويناسب القول الثاني انهم سواء في الشفعة والدليل على ان اليمين ما كان يميناً عند الخروج ان قدامه ما كان قدامه عند الخروج قطعاً فاذا ثبت ان ذلك هو قدام فما كان يميناً لقدام فهو اليمين ولانه

او انهدم الحائط الذي بينهم وعليه فالجار ثلاثة اثنان يميناً والابتداء منه في كل شيء وواحد شمالا

صلى الله عليه وسلم قعد فشرب لبناً فعد يمينه هو ما كان يميناً في قعوده ذلك ولان الاولى في اعتبار اليمين اعتبار ما هو يمين حال الخروج للاعطاء كما اعتبره صلى الله عليه وسلم حال اعطاء لبنا لمن يشرب ولان من جاوز داراً فيها بيوت مسكونة بعيالات انما يكون عليه حق الجوار لمن يكون يمينه اذا دخل عليهم دارهم بالاعطاء عند بعضهم فتراه اعتبر اليمين بالدخول عليهم في الدار فافهم والاولى اعتبارها حين خرجت من دارك فان كان بيت فوقه فليط يميناً فشمالاً ففوق * كل ذلك واحد واحد الى كل جهة * فتحت ان لم تكمل ثلاثة * بان لم يكن بيت فوقه اولم يكن يمينه اولم يكن شماله الحاصل على هذا القول ان الجار ثلاثة بيوت فان وجد البيوت في جهات اخير ثلاث الجهات فاعطي في كل جهة بيت وان وجد جهتان فيهما بيوت اعطى افضلها يتان والاخر بيت كاليمين مع اليسار وكاليسار مع خلف او قدام وكقدام مع خلف ولا يخفى انه لا يلزم من كون الجار ثلاثة اثنان يميناً وواحد شمالاً ان يعطي من فوقه مع اليمين والشمال ومن ثمة معهما ان لم يكن بيت فوقه فالاولى ان يقول وان كان بالواو الا ان جعل الفاء هنا لغير السببية الا ان اراد بقوله وعليه فالجار الخ ان صاحب هذا القول يعتبر ثلاثة بيوت فاذا وجدت فلا بد من اعطاءها ولا عليه في الباقي وعن بعضهم انه يعطي اليمين فالشمال فالفرق والتحت فالامام فالخلف * وقيل يعطي يميناً الى اربعة وشمالاً الى ثلاثة واماماً لاثنتين وخلفاً لواحد * وكذا يعطي فوق وتحت لواحد اذا اعطى اليهما * وقيل البدئة من اقربهما * اي اليمين والشمال * بابا اليه * ولو كان بعيد الباب اقرب جوار بان كان بابه من طريق اخر لقول عائشة قلت يا رسول الله ان لي جارين فايهما اهدي اليه قال الى اقربهما بابا اليك تعني الى ايها اهدي اولاً وبذل لهذا انها اثبتت لنفسها جارين والجار له حق قبتين انها تسئل عما تبدأ به ويحتمل ان تريد ان لها جارين احدهما بعد الآخر وسألت عن تعطي ومن لا يلزمها فقال تعطي اقربهما باباً يعني ولا يلزمك الاخر ويستدل به من قال الجار واحد من اليمين وواحد من الشمال لكن فيه الاختمال ولو كان هذا هو المتبادر من اللفظ في السؤال والجواب غير ان لفظ الجار حمله على الشرعي اولى من حمله على اللغوي المطلق وفي الاحتمال الثاني

فان كان بيت فوقه فليعط يميناً فشمالاً ففوق فتحت ان لم تكمل ثلاثة وقيل يعطي يميناً الى اربعة وشمالاً الى ثلاثة واماماً لاثنتين وخلفاً لواحد وقيل البدئة من اقربهما باباً اليه

يكون اخذ الجارين من سؤاها لغويا مطلقا والاخر شرعيا وقيل الجار قدره ما يبلغ صوت المغرف وقيل يعطي عن اليمين واحدا وذكر بعضهم انه يحسب بينه في الاربعين وغيره من الاعداد المذكورة وقيل لا وان من بيته وحده او عند بيوت اقل منها يعد في الارض قدرها وانه يعتبر الاوسط في البيوت عرفا ولا يلزمه ان يطوف بمنزلهم باعتبار وصول الرائحة وصلة الجار اوجب من بينك وبينه خمسة اباء * ويعفيه * اي في الجوار * عبيده ان تزوجوا غير اماءه * بل اماء غيره او حرائر غيره او حرائره اللاه يلسن عياله كاخته وعمته وخالته وانما عدم لاجل ازواجهم اللاه يلسن اماءه ولا عياله وكذا يعد اماءه ان تزوجن غير عبيده لاجل ازواجهن * لا اطفاله ومجانينه * ولو بلغا او حدث جنونهم * بعد بلوغ * ان زوج لهم اماءه كعبيده * الذين لم يتزوجوا او تزوجوا اماءه او من يكون عياله كبنته ومن لم يمت نفقته في الحال ولو لم تكن زوجة عبده كمنته الفقيرة وذلك بناء على ان شرط العنت تنزيه لا قيد والا فالطفل لا يلحقه العنت * وبناته البالغات ان كن تحتها غير متزوجات * ولو كن عند ازواج وبن منهم ان لم يمت نفقتهن لعدم غناهن عنه وقيل تعد بنته البالغة جارة ولو لم تتزوج قط وذكر في التاج انه يعد بيوت مما يليه ومما يليه جيرانه وقيل يعد في العمران لافي الخراب وان على العبد صلة مولاه ان اسكنه وحده كمكسه وانه يتفق الانسان حال جاره ان لم يعرفه محتاجا او ذا غنى وكذا رحمه ولا يلزمه السؤال عن من لم يعرفه رحما حتى يعلمه ويعطي من يعد من عياله ولا يقطع الجوار عن بعده * وكل من لا يعد من عيال الرجل كأبويه * الذين لم تلزمه نفقتهما لغناهما عنه واما من لم يمت نفقته فمما يعطيهما ولا يقطعان الجوار عن بعدهما * وزوجته البائنة * بفداء او طلاق ثالث او حرمة او نحو ذلك من البائن ولو بازت الرجعة اذا لم يملكها اما اذا ملكها او عطائها بنحو حمل مما تلزمه نفقتها فمن عياله * واولاده البائنين ان احازهم * واستغنوا عن نفقته وان لم يجزهم الا بالاسكان وكان كسبهم له فانهم عياله * يعد من جواره * فتعسب بيوت هؤلاء في المدد عدد الاربعين او غيره * ويقطع * ذلك الذي لا يعد من عياله * عنه حقه * اي حق الجوار فلو كان من يمينه ابوه وبه امه اعطاها ولا يلزم اعطاء من

ويعفيه عبيده ان تزوجوا غير اماءه لا اطفاله ومجانينه ان زوج لهم اماءه كعبيده وبناته البالغات ان كن تحتها غير متزوجات وكل من لا يعد من عيال الرجل كأبويه وزوجته البائنة واولاده البائنين ان احازهم يعد من جواره ويقطع عنه حقه

بعدها على القول بأن يعطي من يمينه اثنين * ويقطع * عن المرأة * حق الجوار عبيدها المتزوجون لغير اماءها واطفالها * ولا سيما بلاغها * وان لم يتزوجوا * فهم جيرانها فلو كان من يمينها طفلان لها لزمها حق الجوار لها دون من بعدهما لانهم كالا جانب بدليل انها تعطيهم زكاتها وكفاراتها بأنواع الكفارات ولو دينار القراش فان لم يكن لهم عاصب تلزمه نفقتهم لزمها نفقتهم وعدوا جارا لها كمن فئت وابن امه وكل من لا يعد جارا ويعد ما بعده يلزم اعطائه مما حدث مثل بناته البالغات اذا كن تحتها ولم يتزوجن وسكن جواره فانهن لا يقطن عنده حق الجوار لانهن من عياله ولكن يعطين من حدث عنده * ويقطع * عنها الجوار * زوجها ان سكن في بيت وحده * لانه لا يعد من عياله بل المرأة تعد من عيال الرجل الا ان كان مولى لها فهو من عيالها كما انها من عياله فلا تعده ان كانت تنفقه وكذلك هو ينفقه * وان بضرته * وتقطع ضرته ان لم يكن الزوج معها ايضا * ويعدون من جوارها * وفي الديوان العبد المشترك يقطع عنه الجوار وكذلك عبيده اذا اختلطوا مع غيرهم حتى لا يفرزوا وطفله اذا اختلط مع غيره حتى لا يفرز بينهم واذا ذهب واحد من العبدتين وبقي الآخر فان سيد كل واحد منهما يختاط لنفسه حق الجوار وكذلك احد الاطفال المختلطين اذا زال احدهما من الجوار وبقي الآخر فليختط كل من الابوين لنفسه والولد المشترك اذا لم يكن عن ابويه فانه لا يقطع عنهم الجوار والعقيدان لا يقطع احدهما عن الآخر الجوار فيما بينهما واما ان انفرد به احدهما دون الآخر فان له منه حق الجار اذا كان جارا له ويقطع الجوار ايضا والعقيدان يكون كل واحد منهما جارا لصاحبه اذا كانا في مساكن متقاربة والمشارك في المال يكون كل واحد منهما جارا لصاحبه وكذلك خليفة اليتامى يكونان له جارا ويكون لهم جارا ومن كان له بيت كبير عريض اي او دار او نحوها وحاذاه بيتان او ثلاثة اي او اكثر اي اتصل به ذلك كله عن اليمين او الشمال اي او غيرها فانه يعطي لها مما حدث ويعطونه مما حدث ويعد ايضا من بعدهم حتى يتم جاران واحدا بعده اخر حيث يلزم جاران واحدا بعده اخر مثلا او بزيادة وتصرف * والا بقى * عن مولاه * والعاصية * لزوجها * والطاعن

وعن المرأة اطفالها وان لم يتزوجوا ويقطع زوجها ان سكن في بيت وحده وان بضرته ويعدون من جوارها والا بقى والعاصية والطاعن

في الدين * والمانع * للحق * والقاطع * للطريق * والمرتد * والقاعد على
الفرش الحرام والقاتل ظلما اذا لم يطلع غير الجار على انه قاطع او ارتد او اطلعوا على
ذلك ولم يقدروا على انفاذ الحق او ترهبوا ليقدروا او يحققوا * هل يعطى لهم
ويعدون ويقطعون حقه * وهو مختار الشيخ فيما يظهر من عبارته ولو علل الثاني
دونه * ام لا * يعطون ولا يعدون ولا يقطعون حقه لان مواصلتهم استخفاف
بالدين وهو المختار كما ذكره ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سعة * قولان ويقطع
الذواقة * وحق الجار * سوق وطريق * شارع وفي الوصايا للشيخ طريق كبير
ولعله اراد به الشارع * وواد * فيه ماء او لم يكن * ان كان * واحد من ذلك
* بين دور * او بيوت وفي القواعد يجب حق الجار ما لم يقطع طريق جائز شارع
او واد نافذ او سوق خارج وفي القناطر طريق جائز او واد جار او سوق جامع وفي
الديوان اذا كانت الدور في الزقاق فان الذي يقابل باب دار الرجل يكون له جارا
واما الشارع فلا يكون التي قابل باب داره جاراً ومنهم من يقول يكون له جار
واذا فرق بين الدور واد او ساقية او طريق فلا يكون بعضها جاراً لبعض اهـ ومثل
الدور في ذلك البيوت والغيران وكل ما يكون به التجاور ومراذه بالزقاق السكة غير
النافذة التي للخواص وسكة العامة كالشارع سواء نفذت او لم تنفذ والذواقة بفتح
الذال وتخفيف الواو الذوق والمراد يقطع وجوب الذواقة او الذواقة الواجبة ويجوز
ضم الذال وتخفيف الواو اي ما يعمل في الفم ويذاق والمراد يقطع وجوب الذواقة
ايضا او الذواقة الواجبة وذلك كناية عن الاطعام قل او كثر * وان كان بينها
بيوت او خصوص او غيران سكن فيها بعيال * او بغير عيال * فهل يقطع بعضها
جوار دار بجوانبه * باحد جوانبه فيكون هو الجار دون الدار المتصلة او البيت
المتصل بما اتصل به من دار او بيت ان كان حيث يحتاج فيه لبنتين كالبعين مثلا
ودون ما عداه من جهته ولو متصلا به ان كان حيث يحتاج فيه لبيت واحد كشمال
وهو الصحيح * **اولا** * ولكن يعطيهم ايضا * **خلافا** * وعلى هذا يلزمه اعطاءهم وكذا
ايضا على الاول يعطيهم * مثاره هل يراعى عدد الدور * فلا يقطع هؤلاء الجوار
عن الدار بعدهم * **واما المعطى لهم** * ظاهر في انه يعطى اهل البيوت والاصصاص والغيران

والمانع والقاطع والمرتد
هل يعطى لهم ويعدون
ويقطعون حقه ام لا قولان
ويقطع الذواقة سوق
وطريق وواد ان كان بين
دوران كان بينهما بيوت
او خصوص او غيران
سكن فيها بعيال فهل
يقطع بعضها جوار دار
بجوانبه او لا خلاف مثاره
هل يراعى عدد الدور او
المعطى لهم

ولو كان لا بعدهم فيقطعون وعلى كل حال فانهم يقطعون واهل تلك البيوت والخصوص
او الغيران بعض جار لبعض وكذا لو كانت دار بين بيوت هل تقطع الدار حق
البيت كذلك ام لا وكذا دار بين غيران او غار بين بيوت او بيت بين غيران
وكل نوع بين نوع متحد يخالف له ولزم الجوار في النوع المتوسط بين غيره ولزم
حق الجوار بين الساكنين * وكذا ان جاورت دار فيها بيوت * او خصوص
او نحوها * رجلا * من يمينه او شماله او فوقه او تحته او امامه او خلفه حيث ثبت
حق قدام والخلف * هل يعطى * ذلك الرجل * لكل ساكن بها * لانها
كبيت واحد اذ شملتها دار واحد * ان حدث اليه طريق * بل ما يلزم فيه
حق الجوار مطلقا ولعله المراد بالطريف فان كانت بجانب يلزم فيها جاران
اعطى للدار التي بعدها كذلك او لما بعدها من بيت او غار او نحو ذلك * او
لمن يليه فيها فقط مطلقا * اي اهل بيت يليه فيها سواء يمينه اذا دخل او شماله
وكذا لو تعدد من يليه يعطى من يليه كلهم * او لمن يمينه * اي اهل بيت واحد
يكون فيها يمينه * اذا دخل * تلك الدار او لبنتين ان كانا عن يمينه اذا
خرج من داره ولبيت ان كان عن شماله وهو الصحيح * اقوال * وان تسلاه
بيت من الدار المذكورة لا يسكنها صاحبها بنوم ليلا ولا بصنعة فهو ككانوت
لاحق لذلك البيت الا ان وافقت الرائحة مثلا من كان فيها * وان سكن عيالات
بينها حجاب في بيت ففي اعتبار الجوار بينها * فية طعمون عن بعدهم ومن ذلك
محالهم في السفينة * وعدمه قولان * ثالثها الاصح انه اذا كان الحجاب بناء
او الواح من عود اعتبروا لا اعتبر ما بعدهما وعلى كل حال يعطيهم لانهم كعياله ولشدة
القرب والضرر * ولا يعتبر في الحوانيت ان لم يسكن فيها * بل خزن فيها مال او
جعلت للبيع والشراء او لغير ذلك وان كان بيت فيها او كان يصنع فيها ولا مسكن
له سواها فهي جار والى لم يلزم الا دفع مضرة الرائحة عنه وفي الديوان واهل الحوانيت
ليس بينهم جوار الا ان سكنوا في حوانيتهم اهـ ولا يلزمه ان يعطيه اذا لم يعلم
بما حدث والله اعلم * فائدة * وجه كون الجار من امام ان تقابله دار او بيت
من جدار اخر في سكة غير نافذة وبابها فيها وان يكون بيت او دار فوق طريق

وكذا ان جاورت دار
فيها بيوت رجلا هل
يعطى لكل ساكن بها
ان حدث اليه طريق
او لمن يليه فيها فقط
مطلقا او لمن يمينه اذا دخل
اقوال وان سكن عيالات
بينها حجاب في بيت
ففي اعتبار الجوار بينها
وعدمه قولان ولا يعتبر
في الحوانيت ان لم يسكن
فيها

بابه وبابه من داخل داره او بيته او بينها كوة او غير ذلك من الصور فصل
من حق الجار ان تقرضه اذا طلبك في القرض ما لم تعلم انه يطلب القرض
لمعصية فان القرض حينئذ معصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق سبحانه
وتعينه اذا استعانك وتغيثه اذا استغاثك وتعود عليه اذا افتقر وتجب
اذا دعاك وان استعانك لمعصية او دعاك لما اولامر هو موصل اليها واستغاثك
كذلك حرم عليك ان توافقه في ذلك وتعوده اذا مرض وتشهد جنازته اذا
مات تتبعها وتصلّي عليه وتعزيه بمساة اي فيها اولاجلها وان كان
مرضه او موته او مساءته في معصية كحزن على نصر الاسلام وكقتال فتنة فلا
تعده ولا تحضر جنازته ولا تعزه في مساءته خلافا لمن قال تؤدى له حقه وقه ويدل
على الخلاف قوله والابق والعاصية والطاعن والمانع والقاطع والمتردد هل يعطى
لحم الخ وتهنيه بمسرة اي فيها اولاجلها الا ان كانت بمعصية كتهوين الحق
وقهره وتحفظه في مغيبه ولا تستطيل عليه بالبناء فتحجب عنه الشمس والرياح
او موضع الطلوع والغروب الا باذنه ولا تؤذيه بقتار بضم القاف اي رائحة
قدرك او شواءك الا ان اعطيته وقد قال بعض العلماء لا يجوز شي اللحم
في الممران قيل و الايذاء بقتار القدر هو بلية بكسر الباء واسكان
اللام يعقوب عليه السلام اذهب الله بصره وغيب عنه ولده يوسف عليه
السلام لانه طبخ لحم جمل ولم يعط جاره منه وقد وجد رائحته وفي رواية شوى
لحم جمل ووجد جاره رائحته ولم يعطهم وروي شوى جمل اي لحمه وروي شوى
جمل بالحاء وهو ولد الشاة في السنة الاولى وان قلت ذهاب بصره لحزنه على يوسف
وكثرة البكاء عليه قلت اجل لكن الله جل جلاله لم يحفظ بصره لذلك فاثرت فيه
الحزن والبكاء والله اعلم وقيل ان سبب تغييب ولده عنه تفرقه بين الامة وولدها
بالبيع وفي هذه القصة اشارة الى انه لا يلزم اعطاء الجار ما حدث اذا لم يعلم به
لانه قال فوجد جارك رائحة ذلك وفي الديوان اذا اراد ان يعطي لجاره من اللحم
فان اعطاه النبي فليس عليه ان يعطيه المرق وان لم يعطه الا بعدما طبخ فانه يعطيه
من اللحم والمرق وان اتفق الجيران ان يدفعوا الغنم لعلالتهم او يشتروا اللحم باتفاق

فصل

من حق الجار ان تقرضه
اذا طلبك وتعينه اذا
استعانك وتجب له اذا دعاك
وتعوده اذا مرض وتشهد
جنازته اذا مات وتعزيه
بمساة وتهنيه بمسرة وتحفظه
في مغيبه ولا تؤذيه
بقتار قدرك قبل وهو بلية
يعقوب عليه السلام

منهم ففعلوا ذلك ولم يفعل بعض فان جيرانهم يذوقونهم مما عندهم وقيل انه ليس عليهم منهم
شيء وما حدث لاحد من ما كول او مشروب مما لم يكن عند جاره لزمه اذا قته منه
ان كان جملة للاكل وان كان لغيره الا كل كالا ذخارا والبيع او نحو ذلك لم يلزمه اذاعة ان
لم يأكل هو او عياله وان منعهم فاكلوا لم يلزمه وانما يعبرون بالاذاعة اشارة الى انه لا حد في عطية
الجار وان يكتفي فيها قليل وما اكثرهم واعظم اجر او ذكروا ان الاولى ان يعطيه في وعاء ثقيل
لانه يوزن له الوعاء الذي يسطي فيه ولزم الاعطاء مما حدث وان قل وفي الديوان وقيل
في كل مادون قيمة الدرهم لا يلزمه الاعطاء منه اذا حدث اليه وان كان يحدث
كل يوم كلبن ورطب وزبد وان كان يحدث مزارا في اليوم او في الليلة لزمه
اعطاء واحد عن اليوم واليلة معا الا ان تتوع الحادث وسواء يحدث اليه في داره
لحطب شاته او من خارج الدار كالبلدة والصحراء والبلدة الاخرى واذا تعدد الحادث
لزمه اعطاء من كل نوع ولو حدثت بمرة الا ان اعطى له نخلة بخرفها او شاة
يحبها او غير ذلك مما يشغله به من جنس ما يحدث منه اليه ما حدث له وان اعطاه
نخلة وكان بخرف نوعا اخر اعطاه منه ايضاً واذا جنى رطباً ليعطيه رحمه او صاحبه
او غيرها لا يئاً كله لم يلزمه اعطاء جاره فان اعطى له مالا يخفض به كل
يوم من الانعام اعطى له الزبد ان مخض هو يوم لا يخفض
جاره فان كان لجاره لبن معز اعطاه لبن ضأن وعكسه واجب او فقل
عكسه وكذا في غيرها ورخص في ان اللبن واحد وكذا اختلاف اجناس الثمار
اراد بالجنس النوع وهما مترادفان لغة فقوله وانواعها تفسير وتأكيده فاذا كان
عند احدهما رطب الادالة وعند الآخر رطب الحراء مثلاً اعطى كل منهما مما عنده
وكذا ان كان عند احدهما عنب غير اسود وعند الآخر اسود وهكذا ورخص في ان
ذلك واحد وما ان كان عند احدهما رطب وعند الآخر عنب فلا بد ان يعطيا وكذا
ان كان عند احدهما جزر وعند الآخر لفت ولو كانا لا يطاق عليهما لفظ الثمار ويحتل
ان يريد بالجنس ما تحته انواع وبالنوع ما فوقه جنس فيرجع الكلام الى مسألة
الخلاف وما ذكر قبل فالاختلاف بالجنس والنوع مثل ان يكون لاجدهما رطب وللآخر
عنب والاختلاف بالنوع مثل ان يكون لاجدهما رطب الادالة وللآخر رطب الحراء

وما حدث لاحد مما لم يكن
عند جاره لزمه اذا قته منه
وان كان يحدث كل يوم
كلبن ورطب الا ان اعطى له
نخلة بخرفها او شاة يحبها
فان اعطى له مالا يخفض
به كل يوم اعطى له الزبد
يوم لا يخفض فان كان لجاره
لبن معز اعطاه لبن ضأن
وعكسه وكذا في غيرها
ورخص في ان اللبن واحد
وكذا اختلاف اجناس الثمار
وانواعها

واذا حدث نوع فيه ردي، ووسط واجود او ردي، واجود او ردي،
 ووسط اعطى من كل او من الاوسط وان اعطى الجيد كان افضل ويقبح ان
 يعطيه الردي، وان تعدد النوع والثمره واحدة كثمر الادالة وثمر الجوار فمن قل
 ذلك نوعان لزمه ان يعطيه من كل واحد فينكفي لكن يقبح ان يعطيه مما هو
 ادنى بل يعطيه من النوع الجيد لقوله تعالى ولا تيمموا الخبث منه تنفقون وان
 كان لواحد لبن ولا خرجين * بضم الجيم واسكان الموحدة او بضمهما * تعاطيا
 بهما * وكذا كل ما يقوم من الآخر اذا كان عند احدهما شيء وعند الآخر ما يقوم
 منه ذلك الشيء كلبن وزبد كما مر ولبن وجبن ولبن وسمن وزبد وسمن ولبن واقط
 وبسروخل قالوا في الديوان ومنهم من يرخص ان لا يكون عليه من ذلك شيء
 اه والذي عندي ان مالا يصنع الا باكثر من يوم وليلة او الا بهوم وليلة او مقدار
 ذلك يلزم فيه الاعطاء وما يصنع في اقل لا يلزم فيه فيلزم في الحبل لانه لا يوجد
 الا بعد مضي اربعين يوما ويدل لذلك انه لا يلزمه الاعطاء فيما اتحد وحدث في اليوم
 مرات وانه يلزمه ان حدث في يوم وفي يوم بعده ومن لزمه اعطاء ولم يعط استدركه
 ولو جمع اعطاءات كثيرة لزمته من ايام او سنين او من يوم او يومين وقال في الديوان
 وان حدث اليه شيء وكان عند جيرانه مثله فاق اكل جيرانه ما عندهم قبل ان
 يأكل هو فليس عليه ان يعطيهم من ذلك شيئا وان اكلوا جميعا في ليلتهم ثم حدث
 الى احدهم تلك الليلة من ذلك الصنف الذي اكله شيء فانه يعطي منه لجيرانه
 وقيل بالرخصة والصحيح عندي ما ذكرته لك * وكذا * الجديد والقديم من
 كل شيء ما كول او مشروب يلزم تعاطيهما * جديد لحم وقديده * اي مقدوده
 اي مقطوعه للاذخار * وجديد غلة وقديدها وقيل * اي قال الواضح بن عقبة
 * ان اشترت فاكهة فاسترها عن جارك والا فانه منها * وكذا غير الفاكهة
 فكل ما لم يعلم به جارك ولم تبلغه رائحته فلا يلزمك اعطاءه منه وان علم او بلغته
 رائحته ولو لم يعلم ان الرائحة منك فعليك ان تعطيه وعلى هذا القول من اجتنى رطبا
 ولم يعلم جاره فلا يلزمه الاعطاء وان علم جاره ولم يعلم اخر اعطى من علم مما حدث
 الا ان لم يعلم الا بعد انقضاءه وسواء علم الجار باخبار صاحب المال او باحد من

وان كان لواحد لبن ولا آخر
 بين تعاطيهما وكذا الجديد
 لحم وقديده وجديد غلة
 وقديدها وقيل ان اشترت
 فاكهة فاسترها عن جارك
 والا فانه منها

عيله او من غيرهم او باطلاعة على ذلك ولو برؤيته في يد طفله وان لم يعلم بانه علم
 لم يلزمه شيء ان كان قد ستر قدر طاقته وان اعطى جارا ولم يعلم الجار الا خرا لا من
 هذا الجار باخباره او بغير اخباره لزمه ان يعطي لهذا الجار الا خرا ايضا * وقيل مالا يربح *
 بضم الياء اي لا يخرج رائحة * لاحق لجاره فيه ولعله ان لم يعلم به * كما هو واضح
 بل هو مراد القائل لان قوله مالا يربح مشعر بان العلة في اللزوم الرائحة وانما
 كانت علة لان الجار يعلم بها حدوث الشيء فالمدار على العلم فبأي وجه حصل له
 العلم بحدوث الشيء من رائحة او مشاهدة لزم له الاعطاء * وقيل لاحق له فيما
 اشتراه * وعلى هذا فان اشترى رطبا في نخلة لا يلزمه الاعطاء منه وكذا في غير
 النخل وقيد به بعض بان يكون الشراء من السوق واذ لم يكن عند جاره ما يشترى
 به او كان لا يباع له او فرغ قبل ان يشترى او يباع بما ليس عنده ولا يطبق بدله
 مما يباع به او نحو ذلك من الموانع لزمه ان يعطيه وعن بعضهم في منزل السوق
 انه ليس على اصحابه حق الجار فيما اشتروه من سوقهم او من سوق اخرى سوقهم
 مثله وان لم يكن في سوقهم مثله لزمه الاعطاء وذكر بعض انه يلزم الجار لجاره اذا
 طبخ ارزا او غيره وعلم به ان يطعمه منه وانه قيل الجار كالرحم في لزوم الصلة
 وان الرجل يصل جارته والتي من ارحامه ويدخل عليها ان كانت ممن يدخل مثله
 عليها ولا بأس عليهما ان دخل عليها مريضة ولو نائمة مستتره ان امكن والا
 كلها من الباب او من وراء الحجاب ان امكن والا واصلاها بسلام واعلام به وعلى
 غريب سكن بجوار قوم ان يصلهم ويصلوه ولو كان البيت لغيره او كان مقصرا
 وتقسيم وصية الجيران على قدر الخلف في الجار وان من حق الجار والزوجة والاهل
 ان تظهر لهم انهم محسنون ولو مسيئين لان لهم ان لا يظهر عيوبهم في وجوههم
 وانه ان سكنت جماعة بمنزل لكل فيه بيت لا يدخل عليه فيه الا باذنه فلا يجزي
 من ازمته مواسلتهم الا ان يصلهم جميعا وان لم يجد بعضهم في بيوتهم وان لم يختص
 كل بيته اجزاء ان وجد بعضهم ان يقول له اعلم من غاب منكم اني قد وصلت
 ومن وصل منزل جاره او رحمه فلم يجده فيه او استأذن فلم يؤذن ونوى صلته لم
 يلزمه اعادتها فان اقيه او االم اليه بحاله اجزاء وان اعاد ثانيا فهو افضل وان قيل له

وقيل مالا يربح لاحق لجار
 فيه ولعله ان لم يعلم به
 وقيل لاحق له فيما اشتراه

من البيت انه في موضع كذا لم يلزمه وصوله فيه وليعلمه ان لقيه بعدوان استتر
عنه ارسل اليه من يعلمه بوضوله وان كان الجار صغيرا يعرف الخير من الشر والجار
من البر وجبت صلته ولزم القيام به لا الصلة ان كان لا يعرف ذلك وان كان كلابيون
او الاخوين او الزوجين سكنا بيتا واحدا لم يجوز الوصول الى احدهما دون الآخر
الا ان اعتقد وصولهما معا وقصده وعاليه ان يعلم الذي وجده بقصدهما ويميزي
ذات حياء ان تصل منزله وليس عليها ان يعرف شخصها وان من كثير جيرانه
وعنده قليل لحم يشويه او يطبخه فان هاج عليهم قتاره فعليه ان ينالهم منه والا فلا
ياثم ان وصل بعضهم ومن حق جار وصاحب ورحم الاحسان اليهم وكف
الاذى عنهم وان سألوه حاجة احتاجوها وقدرت عليها فقبل ما لم تخف هلاكهم
وتلفهم اي تلف عضو او منفعة منهم * ان منعتهم فلا عليك وحكمهم في
الانكار عليهم * اذا فعلوا منكرا او الامر بالمعروف * كغيرهم * في الوجوب والا
فهم اكد من غيرهم قال الحسن يبي الرجل يوم القيامة متعلقا بجاره فيقول
يارب ان هذا خاني فيقول وعزتك وجلالك ماخنته في اهل ولا مال قال يارب
صدق ولكن راءني على معصية ولم ينهني عنها فيؤجر وذكر بعضهم ان له ان ينفذ
جاره الفاسق دون قطع الكلام والصلة ويسمه السكوت عنه في صادر منه من
قبيح ان خاف منه ضرا اذا امره او نهاه وانما عبر باللام لابعلى مع ان بفضه واجب
اياء الى ان جواره لا يحرم عنه بفضه وقيل للجار ثقية ومن حق الجار ان يبداه
بالسلام ولا يطبل معه الكلام ولا يكثر السؤال عن حاله ويصفح عن زلاته
ولا يتطلع من السطح الى عوراته وان اراد السطح الحاجة كاصلاحه اعلمه ليستترا
ان كان يشرف عليه ولا يضايقه في مصب الماء من ميزابه ولا في طرح التراب
بقنائه ولا يضيق طريقه الى داره ولا يتبعه النظر فيما يحمله الى بيته ويستتره
ما ينكشف من عوراته ويقيمه من صرخته اذا نابه نائبة في جميع امره ولا يفعل
عن ملاحظة داره عند غيبته ولا يتسمع كلامه ولا يقش مزه ويفض بصره عن
حرمته ولا يديم النظر الى خادمه ويتلطف لولده في كلامه ويرشده الى ما يحمله
من امر دينه ودنياه ولا يخرج ولده بما يفيظ ولده ان لم يعلمه ولا يفعل ما يهينه

ومن حق جار وصاحب
ورحم الاحسان اليهم
وكف الاذى عنهم وان
سألوه حاجة احتاجوها
وقدرت عليها فقبل ما لم
تخف هلاكهم وتلفهم ان
منعتهم فلا عليك وحكمهم
في الانكار عليهم كغيرهم

ولو اعطاهم وفي الديوان ومن اضطر للبيعة فلا حق فيها للجار ومن اخذ طعاما بالدلالة
الى بيته لزمه اعطاء الجار وكذا ما زرعه لاولاده بالحاجة وان كان بلا نزوع فلا
يلزمه الاعطاء وكذلك من يأكل من طعام غيره بالدلالة فلا حق عليه لجيرانه
وعليه بحمل كلام الشيخ في المص اذ قال لانه ليس له الا ما اكل لاعلى من اخذ
الى بيته وضابط الدلالة انها على قدر ما يطعمن اليه القلب وعلى ذلك يترتب الاعطاء
للجار وعدم الاعطاء * والصيد ان صاد لبيع * فذبح او لم يذبح * والتاجر ان
اشترى * لحما او غيره * لتجر والجزار * ان اشترى دواب فذبحها للتجر او ذبح
للناس باجرة من اللحم او ذبح دوابه لتجر * ان لم يأكلوا من ذلك فلا يلزمهم لجارهم
ذلك * وقيل ان ذبح باجرة من اللحم ليا كلة اعطى جاره وكذا كل من ملك
شيئا بوجه من وجوه الملك كلها اجمع اكنع ابضع كبية وصدقة واجرة وصدق
وارش وكفارة وشراء وغير ذلك وكذا من غلة نخلة او شجرة او غنمه او ابله
او بقره او زرعه ونحو ذلك اذا جعله للاذخار بمدة طويلة او قصيرة لبيته او لبيته
او ليخرجه من ملكه بوجه من الوجوه بعد ذلك او اراد اخراجه من ملكه في
حينه بلا ادخار بوجه من الوجوه او ادخره ليا كلة بعد فلا يلزمه اعطاء الجيران واذا
اكل منه بعد ذلك اعطاهم كما اشار الشيخ الى ذلك كلة بقوله بعد ذكره ما ذكره
المصنف وما يذكره من مسألة عابر السبيل مانصه فماذا كلة مانصه انما عليهم ان
يهطوا بما يأكلون واما مالا يا كلة من فليس عليهم منه شيء اه فتراه على الاعطاء
اللازم بالاكل فما لم يأكلوا لم يلزمهم فتراه اني بصيغة التعميم ايضا فتعد ما ذكره
من مسألة الصيد والتاجر والجزار والعاير وتعد غير ذلك فلا اعطاء عليه في ذلك
* ولو اخذ منه * للاكل او لغير الاكل من باب اولي * عبيدهم واطفالهم
وازواجهم * وغير ذلك من عيالهم ان كان الاخذ * بلا اذنهم * هذا مما صورته
صورة اضافة والجار مقدر اللفظ والمعنى لا المعنى فقط عكس اقحام اللام بين
المتضايقين وانما قلت ذلك لان لا هذه هي النافية للجنس المختصة بالنكرة فكانه
قيل بلا اذن منهم تنوين اذن وهو مجرور على كل حال ولك وجه آخر هو انه
استعملها في مطلق النفي كغيره وكثيرا ما يوجد ذلك في كلام المصنف وجوابه

والصيد ان صاد لبيع
والتاجر ان اشترى للتجر
والجزار ان لم يأكلوا من
ذلك فلا يلزمهم لجارهم
ذلك ولو اخذ منه عبيدهم
واطفالهم وازواجهم بلا
اذنهم

ما ذكرت والله اعلم وانما لم يلزمهم اعطاء الجيران اذا اخذ هؤلاء بلا اذن مع
 ذهول منه او مع منع لان اخذه بلا اذن سرقة او كالسرقة فلا يعتد به اذا
 لم يكن برضاه ولان حق الجار انما يلزم صاحب المال وليس هؤلاء بمالكين فلا
 يلزمهم الاعطاء ولا صاحب المال وان كان الاخذ بآذنهم على ان يأكلوا او على
 الاطلاق يلزمهم الاعطاء اعني اصحاب المال ان اخذ هؤلاء فأكلوا او لم يأكلوا
 وان اذن فلم يأخذ هؤلاء لم يلزمهم الاعطاء وان ادنوا للاخذ على ان لا يأكلوا
 ما اخذوا لم يلزمهم وان اكلوا وما ذكر هو فيما اذا منعهم من الاخذ بالنهي او
 بالتحفظ بنحو الاغلاق او الموضع حيث لا يبيع لهم دخولا وفيما اذا لم يحضر في
 باله منع ولا اجازة واما اذا رضي في قلبه ان يأخذوا فاخذوا بلا اذن منه فانه
 يلزمه ان اكلوا وان ندم ونزع منهم قبل الاكل لم يلزمه وان اكل او اكلوا ولو قليلا
 او اكل بعض منهم فقط قليلا حيث يلزم باكلهم ازمه وان لم يحضر في باله منع ولا
 لاجازة او حضر منع ثم اكلوا او رضي باكلهم وطاب نفسه بالملكية لزمه واذا اذن
 لهم في الاخذ فاخذوا واكلوا لم يلزمهم الاعطاء ولم يجوز لهم الا ان ارادوا ما اخذوا
 وكان سها لهم اباحه لهم جملة حيث شاءوا فحينئذ يجوز لهم من سهمهم وان لم يعطوا
 لزمه الاعطاء وان فهمت امراته مثلا ان اذنه لها ولم يجعله ذلك الحادث في
 يدها كسائر ماله في يدها لزمها الاعطاء * وان نزل ضيف عابر * مار سبيل
 * يقوم * متعلق بنزل اي فيهم او عليهم او الباء للاصاق * ومعه ماله ليس
 عندهم ازمه ان يعطيهم منه * ان نزل بقربهم او اضافوه او جاور بعضهم في الدور
 او غيرها فانه اذا نزل في دارك فجيران دارك جيران له كما قال * ولجاره *
 ولو لم يعلموا به وقيل ان علموا به او وجدوا ريحه ازمه الاعطاء والا فلا وذلك
 اذا كان غير متعلق عليه ولا يلزمه اعطاء الجار ان اعطى ضرورة كحامل وجار
 * وان * كان مغلقا عليه فادا * فتح وعاء ذلك لياكل منه * ازمه ان
 يعطي لمن ذكر مطلقا او ان علموا به لا ان لم يفتح او فتحه لغير الاكل كالبيع
 او كان يفتح قبل نزوله به * وان طبخ قوم بيتا واكلوا في اخر ازمهم اعطاء
 جاريات اكل فيه * يمينا وشمالا وغيرها بحساب العدد السابق في حد الجار ان

وان نزل ضيف عابر يقوم
 ومعه ماله ليس عندهم ازمه
 ان يعطيهم منه واجاره ان
 فتح وعاء ذلك لياكل منه
 وان طبخ قوم بيتا واكلوا
 في اخر ازمهم اعطاء جار
 بيت اكل فيه

علموا وقيل وان لم يعلموا وفي الديوان ومنهم من يقول يعطون لاهل البيت الذي
 طبخوا فيه اه قلت يعطى اهل جار بيت طبخ لانه ضرهم بقناره او علموا واهل
 بيت جار اكل فيه وكذا الخلف في كل ما حدث في بيت واكل في غيره ماله ليس
 طبخوا وفي الديوان وان طبخوا في الجنان فأكلوا فيه فلا شيء عليهم الا ان كان
 لهم جار فيه وان رفعوا ذلك لبيتهم فليعطوا لجارهم وان حدث اليه شيء في الوقت
 الذي لم يحضر جيرانهم في بيوتهم فانه يرفع لهم منه ومنهم من يرخس ان لم يحضروا
 ان لا يكون عليهم شيء اه * ولا تجزي محالة جار في منع تواصل * اي في قطعه
 في المستقبل لانه ولو كان حقا لمخلوق معين لكنه كانه حق لله لان الله جل جلاله
 امرنا به لبقاء الالفة وعران الدنيا مدتها وفي ترك ذلك تنافر وخراب وهكذا اقول
 ولعله معنى قول الشيخ انه حق لله تعالى وكذا تقول في عدم الاحجار ان حجر
 عليه ان يعطيه واما ماضى فليتبوا منه ويمزقهم التحاليل منه * ولا شغل بتحجير
 بعض على بعض * ان يعطيه فالواجب ان يعطيه ولو حجر عليه * وان رد له
 ما اعطاه امسكه ولا عليه وان زاد له * على ما اعطاه اول مرة * فلا يقبل
 الزائد * مخافة ان يكون زاده ظلما منه ان الرد للقلة مثلا فتكون الزيادة بلا طيب
 نفس وله ان يأخذ ما اعطاه اول مرة ويرد اليه الزيادة وان كان الراد هو صاحب
 المنزل كما قال المصنف او احد من عيله او من غيرهم لان الزيادة اذا حصلت
 بلا طيب لم تحمل بأي وجه حصلت اذا علم او ظن او بانء اماره ان الزيادة
 للقلة وكذا ان رده راد فابدل جيدا فوجه واذا ابدل جيدا او اعطاه من غير ذلك
 النوع بعد الرد فله اخذ ما يكون منه قيمة الاول واذا اعطاه ورد له امسكه واذا
 حدث شيء ايضا اعطاه منه واذا رده امسكه وهكذا وفي الديوان وان كان جاره
 يهوديا او غيره مما لا يأكل طعامه فانه يعطيه يعنون ولو كان يرد كمالا اعطاه وفي
 الديوان وقيل فيه بالرخصة اي قبل في ذلك بالرخصة ان لا يعطي لمن لا يأكل
 طعامه من يهودي او غيره وارادوا بغيره كل من لا يأكله تدينام وحدا او مشركا
 ومن لا يأكله استقدارا له او نحو ذلك واما من لا يأخذه معاداة له فلا يترك
 الاعطاء له * وازمه الاعطاء ولو استترابه جاره * وعليه على كل حال ان يجاب

ولا تجزي محالة جار في
 منع تواصل ولا شغل
 بتحجير بعض على بعض
 وان رد له ما اعطاه امسكه
 ولا عليه وان زاد له فلا
 يقبل الزائد وازمه الاعطاء
 ولو استترابه جاره

الريبة وان لا يعطي جاره الا الحلال وكذا غير جاره وقد قيل لا يستريب الجار
مال جاره ولا الزوجة مال زوجها ولا الغريم مال مديانه ولا العبد مال سيده
ولا تستراب السكة فيجوز ذلك ما لم يتيقن انه حرام او تقوى الريبة والمراد انه
لا يلزمهم اجتناب ذلك وان اجتنبوا تورعا لحسن واما ضابط الاعطاء فلانما يعطي
الجار جاره مما اعتقد حله بقول من اقوال العلماء غير متروك فالريبة المعارضة اذا
اخذ بقول من اقوال اياحتها فليطه منها اذا لم يعلم انه لا يأخذ بذلك القول بل
جهل حاله او علم انه يأخذ به ولا يعطيه من الحرام ولا من الريبة المحققة وقيل
المحققة كالمعارضة في انها تحمل وكذا كل ما يختلف فيه كالحم ذبيحة وقع فيها تحريم به
عند بعض دون بعض فاذا اخذ بقول الحل اعطاه ما لم يعلم انه اخذ بقول الحرمة
والاحوط ان يخبره بالواقع اذا لم يعلم اعتقاده فيها ويعطيه من كخاية ومطمورة
وتليس بكسر التاء وتشديد اللام وعاء يعمل من ورق النخل يحمل به الطعام
ويخزن فيه ايضا ويقرب بالتاء والمراد هنا ما عمل من ورق النخل او من صوف او
من غيره كالقراثر مرة اذا فتحها لا كل ولو كان قد اعطاهم حين حدث
ذلك قبل ان يخزنه في ذلك الوعاء ولا يلزم الاعطاء ان فتحت لغير الكل كبيع
وان كان مفتوحا من اول مرة او فتح بعد اغلاق لغير اكل ثم شرع في الاكل
منه لزمه الاعطاء كما اذا فتح فأكل بل الفتح شامل لذلك وكذا ان فتح للاكل
وتأخر الاكل فاداء كل لزمه والكلام في فتح عياله واكلامهم كالكلام في اخذهم
من حادث بادن او بغير اذن وقد مر وان اغلقها بعد لزمه التجديد كما فتح
ولو تعدد الفتح والاغلاق عند بعض مطلقا علم الجار او لم يعلم وصلته الرائحة
ام لا انه يلزم الاعطاء ان علم بالفتح او وجد الرائحة وقيل لا يلزمه الاعطاء الا بعد
الفتح الاول واذا ترك الاكل بعد الشروع فيه ولم يغلقه ثم اكل منه بعد ذلك
لم يلزمه اعطاء ولو ذهب داهب الى انه انما يلزمه الاعطاء اذا حدث عنده
ما يحمل في كخاية ومطمورة وتليس مطلقا على قول او ان علم او وجد ما على قول
اخر ولا يلزمه ان يعطيه بعد الفتح ولو علم او وجدها وان لم يعطه عند الحدوث كان تبائة
عليه لكان مذهبنا صحيحا ان شاء الله ومن حقه قيل تحمل اذا لا كفه

ويعطيه من كخاية
ومطمورة وتليس مرة اذا
فتحها لا كل وان اغلقها
بعد لزمه التجديد كما فتح
ولو تعدد الفتح والاغلاق
عند بعض ومن حقه قيل
تحمل اذا لا كفه

الماء للاذى لا باعتبار اضافته للماء فذلك استخدام او قريب منه عنه والمعنى
ان كف الاذى ليس حقا لخصوص الجار بل حق لكل من لم يأذن الشرع في
اذاه او المعنى ان كف الاذى ليس حقا للجار مجزيا بل لابد من الاحسان معه
وقائل ذلك محمد بن محبوب رحمه الله ورضي عنه ونصه ليس من حق الجار ان تكف
عنه اذاك ولكن حق الجار ان تحتل اذاه ومعناه احسد الوجهين المذكورين
وما صدقهما واحد ومعنى كوفي احتمال الاذى حقا انه من كفه عليه لا فرض بعصي
بتركه فانه لو زجره في ادنى مضرة او رافعه للحكم فيها بعد ما زجره ولم ينزجر لم يعص
فاذا عاقبه على اذاه او نشره للناس او لبعض لينقصه او حقد عليه او نقص له مما
كان يصنعه له من طعام او غيره فهو غير متحمل لاداه ولزمه ان ينهي جاره عن
ضره وان لم ينهي كفو ولم يكن له ثواب صبره وان كان الصبر مما لا يدرك بالعلم ولم
يعلم به فله ان يصبر بلا نهى واعلام وله الثواب وان شاء اعلمه وقيد بما يمكن
احتماله قال بعضهم ليس في كف الاذى عنه قضاء عنه فان الجماد ايضا قد
كف اذاه بل حقه احتمال اذاه ومواساته واعاشته اذ لو لم يتواس الجيران ويتعاونوا
لصاروا كاصحاب القبور والوحش والطيور وقيل من له جار سوء شارب خمر
او دخان او صاحب لمو او غيره من المنكرات وعجز عن الانكار عليه وان
بلسانه لزمه بقلبه لا تحوله من منزله لاجله وكذا لا يلزم الخروج من السوق او
المسجد او موضع لا بد منه حتى يقضي منه حاجته لمنكر يرى فيه ولزمه الانكار
ان قدر والا فقي قلبه وان قدر على الانكار في ذلك بيده فعل مثل ان يكسره الله
الله ويريق الحمر واجاز الخراساني لجيران السيء ان يقولوا له اشتر منا فتتحول
عنك او نشتر منك فتتحول عنا او تدع الشرفان ابي فلا بأس ان يشتروا منزله
بقدره من الثمن ويخرجوه من جوارهم اي بالاجبار وفي الاثرون كان له جيران
سوء يشربون نبيذ الحمر مع الله الخ كما ذكره الشيخ وليس قوله مع الله قيد
معتبرا بل جرى مجرى الغالب او المعتاد او ليرتب عليه قوله ولا يستطيع الانكار
فان عدم استطاعة انكار منكر اجتماع عليه لها اقرب من عدم استطاعة انكار غير
مجتمع عليه ولكون ذلك غير شرط عبر المصنف بقوله من له جار سوء شارب خمر

او صاحب لمو ومعنى قوله وقيل ذكر كما عبر عنه الشيخ بقوله وفي الاثر * وان
انكر بلسانه قادر به ولم يقبله منه واستهز به * سواء كان الاستهزاء باللسان او
بالجارية او بعدم الاكثارات به * عذر * عند ذلك وبعده مالم يرج القبول
واعذر بمعنى عذر بيناهما للمفعول يقال عذره واعذره بمعنى ويجوز ان يكون اعذر
هنا بالبناء للفاعل بمعنى صار داعذرا او احدث عذرا او اظهره * وكذا صاحب
ورحم * في وجوب الانكار عليه بقدر الطاقة وعدم قطع الصحبة وقطع الرحم
الا ان كانت صحبته تدنسه او كان منكرا مهيئا للدين او للمسلمين وجبت قطيعته
وجازت قطيعته لمنكره مطلقا بخلاف الرحم ومر الكلام فيه * وجاز هجر جاريته
ان رأى فيه * في الهجر * صلاحا لدينه * دين الذي هاجره * ودينه لانيته
ترك القرض * تهاونا بالفرض او شحا على ما ينفعه به او يعطيه * والا * يكن
الهجر بغير نية ترك القرض بل بنية * ككفر * كفر نفاق ان لم يستحل القسط
وكفر شرك ان استحله الا ان اول وجوب حق الجار بوجوبه بقيد كونه غريسي
فلا يشرك بل ينافق بهجرة مثال هجره اياه لصلاح دينك ان يكون بغني او تظفر
زينتها لك او يجتمع فيه من هو كذلك او تدعوك او هو للفسق او يفسدون عليك
صلاتك او صومك او نحو ذلك ومثال هجره لصلاح دينك اطلاقه عليك وسرقته
ونحو ذلك وازراءه بك للناس واضرارته بك * وجاز له ان يدعو عليه بفقر *
اذا كان سوءه صادرا من كونه داما كثره وطغيانه وفراغه للفساد او صادرا
من ماله برضاه كعبده ودوابه وراثته قدره سواء كان الاذى تصلك ايها الجار
منه او يصل غيرك * وموت * لنفاقه واضرارته له اول الناس * ان نفاق * لا للفرار
من حقه وان يدعو على كل مضر للدين بالموت وجاز لك ان تحب موت اولادك وزوجتك
لا الدعاء به لخوف فقر اولادك وعقار الشيخ عن الاثر من كان له جار سوء يؤذيه
فان كان منافقا جاز ان يدعو عليه بالفقر والموت وانما شرط النفاق بعد ذكر
الايداء وموذي الجار منافق قطعاً لان جاره قد يتأذى منه بما يحل له ولا ينفق
به وقد يؤذيه بما لا يحل من حيث لا يعلم انه يؤذيه وحيث يعذر بالجهل بان يكون
ما لا يوصل بالعلم * ونهى * صلى الله عليه وسلم * عن تصديق الزوجة * ولو

وان انكر بلسانه قادر به ولم
يقبله منه واستهز به عذر
وكذا صاحب ورحم وجاز
هجر جاريته ان رأى فيه
صلاحا لدينه ودينه لانيته
ترك القرض والا كفرو جاز
له ان يدعو عليه بفقر وموت
ان نفاق ونهى عن تصديق
الزوجة

غير سقيمة * والولد السفية * وكل سفية من عياله او غيرهم * على جار * واما
غير السفية من ولده او عياله فيجوز له تصديقه على جاره في قوله اني اوصلت اليه
ما ارسلتني به او قد اعطيت ما تبرأ به من حقه او قد كان عنده مثل ما حدث عندنا
او قد رد ما اعطيته او ما ارسلتني به اليه او نحو ذلك واما ان يصدقه على صدور
الكلام القبيح منه اليه او القعلة القبيحة او الخصلة التي تقطع حق الجار بالسكية
كاظعن في الدين على ما مر فلا يصدق فيه الصادق من اولاده وعياله او غيرهم
ولا السفية بل يحتاج الى ائمة اثنين فصاعدا من حيث يكون كلامهم من غير
طريق النسيئة من عياله او من غيرهم وانما خص السفية لانه يجب عليه نفي ما
قاله في حق جاره بالسكية بخلاف غير السفية فانه يجوز له بقاء الظن باخباره او
تثبته والاولى ترك ذلك * وقال * لا يمنعه * اي الجار بالجزم من نهي الغائب
فان الظاهر من قبيل الغيبة ويؤيده رواية لا يمنعن احدكم جاره بالتاكيد
بالنون فان تأكيد الفعل بعد لا التامية هو الكثير الشائع لا بعد التامية وجاز رفعه
ككافي رواية على ان لاناية والمعنى على النهي * احدكم ان يغرز خشبة * بالافراد
والمراد الجنس ليوافق رواية الاكثر خشبه بالجمع * على جداره ان استأذنه *
هذا الحديث مقيد بان * لم يضره * فاذا استأذنه ولا ضرر وامتنع حكم عليه
ان يجوز له وان لا يمنعه ومفهومه انه ان لم يستأذنه جاز منعه فيكون هذا الاستئذان
مخصصا لمعوم رواية لا يمنع احدكم جاره ان يغرز خشبة في جداره فان ذلك حق
واجب عليه بقيد الاستئذان وهذا ايضا مقيد بقيد عدم الضرر ويحتمل ان يكون
الاستئذان ليس قيدا مخصصا للرواية الاخرى بل ارشاد الى مصلحة لانه اذا
استأذنه لم تعظم عليه نفسه في المنع وابتاحت له الغرز وهذا هو الواضح فان الغرز
اذا كان حقا واجبا فليس عدم الاستئذان يبطله نعم يجب تعظيم النفس والمنع
فللجار غرز الخشب في جدار جاره ولو لم يستأذنه ولو منعه وهو قول احمد وابن
اسحاق وغيرهما من اصحاب الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعي في القديم
وقال ابو العباس احمد بن محمد بن بكر والشافعي في الجديد ان الجار اذا امتنع لم
يجز وان النهي في الحديث للتنزيه ويرده قوله في اخر الحديث فان ذلك حق

والولد السفية على جار ولا
يمنعه احدكم ان يغرز خشبة
على جداره ان استأذنه
ولم يضره

عليه وان عمر قضي به ولم ينكر عليه احد من اهل عصره وقيل للشافعي في الجديد قولان اشهرهما اشتراط اذن المالك فان ابي لم يجبر وهو قول الحنفية وحملوا الامر في الحديث على التدب والنهي على التنزيه جمعاً بينه وبين الاحاديث الدالة على تحريم مال المسلم الا برضاه والصحيح انها مخصوصة بحديث الجار وهو حديث الباب كما قال الراوي ابو هريرة وهو اعلم بالمراد والمذهب ان له الفرز ولو كره ولم يأذن ومنع ولم يستأذنه الفارز ولا فرق بين ان يحتاج في وضع الجذع الى ثقب الجدار او لا لان رأس الجذع يسد المنفذ ويقوي الجدار نعم لا يضره ولا يضع عليه ما يتضرر به **والا** **يكن** لم يضره بل يضره **جاز منعه اجماعاً** والحديث مروي بالمعنى واخره قوله ان استأذنه ونصه في رواية الشيخ عن ابي هريرة اذا استأذن احدكم جاره ان يفرز خشبة في جداره فلا يمنعه الخ وقوله فيها مالي اراكم قد اعرضتم لا لقينها بين اكتافكم هو من كلام ابي هريرة ولذلك لم يكن ذلك في رواية ابي يعقوب وفي رواية لأرمين بها بين اكتافكم قال ابن عبد البر ورواه في الموطأ بالثناة وبالنون والكشف بفتح النون والسكاف قبلها الجانِب وقد نص البيهقي وابن حبان وامام الحرمين ان تلك الزيادة من ابي هريرة وذكر بعض انه لما حدثهم ابو هريرة بذلك طأطأ رءوسهم فقال مالي اراكم وهو نص في ذلك ايضا قال امام الحرمين وقع ذلك لابي هريرة حين كان يلي امر المدينة يعني نيابة عن مروان في بعض الاحيان وفي رواية لأرمين بها بين اعينكم وان كرهتم ومعنى تلك الزيادة على اختلاف روايتها لا شيعن هذه المقالة فيكم ولا قرعكم بها كما يضرب الانسان بالشبي بين كتفه لينتبه من غفلته او ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راغبين لأجمان الخشب على رقابكم كارهين وذلك مبالغة وكذلك نص البخاري أيضاً في الزيادة من ابي هريرة اذا قال مانصه ثم يقول ابو هريرة مالي اراكم عنهما معرضين والله لأرمين بهما بين اكتافكم وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع نهي بدليل رواية لا يمنع بالنون فان الفصحى تؤكد الفعل **بلا** **لأنه** لا بعد النافية كما مر سواء رفع يمنع على لفظ الاخبار والمعنى النهي او جزم والحديث مروي بالمعنى واخره قوله ان استأذنه ونصه في رواية الشيخ عن ابي هريرة اذا استأذن احدكم جاره ان

والاجاز منعه اجماعاً

يفرز خشبة في جداره فلا يمنعه الخ ويمكن ان يكون قوله ان استأذنه ليس من تمام الحديث كما انه ليس منه قوله ولم يضره وهو الموافق لرواية الامام الاكبر ابي يعقوب يوسف بن ابراهيم رحمه الله لا يمنع احدكم جاره ان يفرز خشبة في جداره فان ذلك حق واجب عليه ولا يقال لا يمكن ذلك لانه يوم ادخال مالي في الحديث فيه وهو محل الراوي ومزربه لا يقاعه الناس في الكذب اذا رويوا ذلك حديثاً لانا نقول غاية ما فعله انه روى حديثاً به ضعه موضوع من حديث اخر اعني رواية اخرى لامن عنده وان جعلنا قوله ولم يضره من تمام الحديث كانت هذه القولة موضوعة من طريق معنى مقبول متفق عليه وهو ان الضر لا يجل والحق انه لا ايهام في هذه القولة لان كتابه هذا مختصر من الايضاح فقد اعتمد عليه فان من نظر فيه علم انها ليست من الحديث والاولى ان تكون القولة الاولى وهي قوله ان استأذنه من تمام الحديث ليوافق الايضاح ولئلا يقول فيه من لا يعرف حق قدر العلماء مالا يحسن وعلى كل حال فقد روى الحديث بالمعنى والمختار عندنا جواز روايته بالمعنى للعارف مثل المصنف ممن يعرف مدلولات الالفاظ ومواقع الكلام وهو قول الاكثر والأئمة الاربعة وقال الماوردي تجوز الرواية بالمعنى لمن نسي اللفظ وقيل لا تجوز ان كان موجب الحديث محلاً كحديث الباب وقال الخطيب البغدادي تجوز بافظ مرادف مع بقاء التركيب وموقع الكلام ومنعه ابن سيرين قيل وابن عمر مطلقاً حذراً من التفاوت والبسط في الاصول قال الشيخ واجمعوا ان الفرز اذا لم يكن مضرًا بجاره لم يجب عليه ذلك قال ابو سدة ومفهومه انه اذا لم يحصل الضر جاز الفرز وان ابي واستدل المهلبى من المالكية بقول ابي هريرة مالي اراكم عنها معرضين على ان العمل في ذلك العصر كن على خلاف ما ذهب اليه ابو هريرة لانه لو كان ذلك على الوجوب لما جهل الصحابة تأويله ولا اعرضوا عنه حين حدثهم به فلو لا ان الحكم قد تقرر عندهم بخلافه لما جاز عليهم جهل هذه الفريضة فهل على انهم حملوا الامر في ذلك على الاستحباب قال ابن حجر وما ادري من اهل له ان المعرضين كانوا صحابة وانهم كانوا عددا لا يجهل مثلهم الحكم ولم لا يجوز ان يكونوا غير فقهاء بل ذلك هو المتعين والا فلو كانوا صحابة او

فقهاء ما واجبه بذلك يعني لان لم نظروهم فيما ليس لهم فيه رواية ولهم روايتهم فيما
رووا فلا يعنفهم ولهم تأويل الاحاديث على الوجه المقبول الذي له دليل وقوى
الشافعي الوجوب بقضاء عمر به ولم يخالفه احد من اهل عصره فكان اتفاقا منهم
ودعوى هذا الاتفاق اولى من دعوى المهلب لان اكثر اهل عصره كانوا اصحابه
وغالب احكامه منتشرة لطول ولايته وابو هريرة انما كان يلي امر المدينة نيابة عن
مروان في بعض الاحيان واثار الشافعي الى ماخرجه مالك ورواه هو عنه بسند
صحيح ان الضحاك بن خليفة سأل محمد بن مسلمة ان يسوق خليجاليه فيمر به في
ارض محمد فامتنع فكله عمر في ذلك فابي فقال والله ليمرن به ولو على بطنك
فحمل عمر الامر على ظاهره وعداه الى كل ما يحتاج الجار الى الانتفاع به من ارض
جاره وداره ويرد دعوى المهلب المذكورة من ان العمل على خلافه مارواه ابن ماجة
والبيهقي من طريق عكرمة بن سلة ان اخوين من بني المفيرة اراد احدهما غرض خشبة
في جدار الآخر فمنعه فاقبل محمد بن حارثة ورجال كثير من الانصار فقالوا نشهد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحديث فقال الآخر يا اخي قد علمت انك
مقضي لك علي وقد حلفت فاجعل اصطوانا دون جداري فلجعل عليه خشبك قال
واراد رجل ان يضع خشبة على جدار صاحبه بغير اذنه فمنعه فاداه من شئت من
الانصار يمدون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهاه ان يمنعه فاخبر على
ذلك ومحل الوجوب عند من قال به ان يحتاج اليه الجار ولا يضع عليه ما يضر
به المالك ولا يقدم على حاجة المالك قال ابو سدة هذا هو المذهب كما يؤخذ من
كلام الايضاح واداه علم ان الجدار لهما فها فيه على قدر شركتها فيختلف في
الزائد الخلاف المذكور وان لم يعلم لمن هما فهم فيه سواء * ومؤذيه كافر *
نفاقا * فضل تلزم الذواقة * عبر بالذواقة لانه لاحد لما يعطى الجار واداه
اعطيت جارا فليعط هو منه جاره وان سبقك بالاعطاء مما اعطيت لم يلزمك ان
تعطي ذلك الجار لانه عنده ما تعطيه وان توزع على اهل البيت لقمة لقمة ولم
تبق لقمة لم يلزم هذا الجار ان يعطي مما اعطي * رب المال كروجة وزوج *
وغيرها كولد بالغ من المال له فان كان المال للزوجة لزمته دون الزوج الا ان

ومؤذيه كافر

* فصل *

تلزم الذواقة رب المال
كروجة وزوج

جعلته في يده وفوضه فيه وكان هو المتصرف فيه دونها * وان كان المال
للزوج لزمته دون الزوجة الا ان * فوضها في ماله * ولا يحاسبها فيما وصل اليها
حينئذ * ازمها * حق الجار وهو الذواقة فالضمير للعق لعلمه من المقام اول الذواقة
وذكرها ولم يؤتمرها لتأويلها بالحق * دينه * وفي الديوان ان جعل ماله بيدها ولا
يحاسبها بما ذهب فعلها حقوق الجيران ومن في بيتها من اولاده وعبيده وكل من
يعوله وان كان يحاسبها عنه او لم يجعل ماله بيدها فعليه ذلك لا عليها اه لكنه
اذا علم انها لم تؤد حقوق هؤلاء اوانهم ازمه ان يؤدي وكذا اذا فوض ذلك الى
مربيته او خادمه او غيرها من عياله يلزمهم دونه الا ان علم انهم لم يؤدوا او اتهمهم
وكذا كل صاحب مال اذا فوض غيره في ذلك كزوج فوضت زوجها في ذلك
وكولد فوض اباه او امه * ويرسل لجاره مع من يثق به وان عبده او طفله او
يحمل اليه بنفسه * وهو اولى لانه اعظم اجرا واثق وصولا * وان وجد *
الحامل ايا كان * جيرانهم كلهم * او بعضهم * في بيتهم قصد به الرجل * ان
كان فيهم والا اعطاهم من يفرقه على جملة العيال وظاهر الشيخ انه ان اعطاه الرجل
فلا عليه ان لم يفرقه عليهم وانه ان كان الرجل ليس هو المتفق عليهم او كانوا ليسوا
بعياله اعطي من هو المتفق او من هم عياله وان حملت المرأة ذلك فانه يستحب
لها ان تعطي المرأة وان وجد الحامل رجلا كان او امرأة احدا في بيت جاره من
غيرهم فاعطاه لم يحزه الا ان علم انه وصلهم وكان الاعطاء ببيتهم وسواء في ذلك
علم انه من غيرهم اولى يعلم وليس كونه من غيرهم ما يعذرفيه بالعلم لانه يلزمه اداه
الحق لاصحابه فلا يبرئه الا معرفتهم بعينهم * وان وجهها اليهم ووافاهم * لا قاهم
بنفسه او بمن ارسل معه * في بيته * داخلين باذن او بلا اذن حيث لا يلزم
الاذن * او لقيهم * بنفسه او برسوله * او * لقي * بعضهم خارجا * عن
البيت او قائما عليهم ابا مطلقا او غيره بشرط ان يكون مأمولا * فاعطاه * اي
انهاها ولذا عداه بالي في قوله * اليهم فيه * اي في واحد من البيت ان وافاهم
فيه او الخارج ان لقيهم فيه * اجزاء ان اخبرهم ان ذلك سهمهم من حادث اليه
والا فلا لاحتمال التفضل * منه * بذلك * عندهم فيتعلق قلوبهم فلا يكون

وان فوضها في ماله لزمها
دونه ويرسل لجاره مع
من يثق به وان عبده او
طفله او يحمل اليه بنفسه
وان وجد جيرانهم كلهم في
بيتهم قصد به الرجل وان
وجهها اليهم ووافاهم في
بيته او لقيهم او بعضهم
خارجا فاعطاهم اليهم فيه
اجزاء ان اخبرهم ان ذلك
سهمهم من حادث اليه
والا فلا لاحتمال التفضل
بذلك

فأضيا لحق الجيران * ولاعتياد إيصال الجار في بيته * فاذا وصلهم في غير بيته لم يكن على عادة الوصل فلا يعلمون أنه الوصل الجاري وإذا علم أنهم قد علموا أن ذلك سهمهم اجزاهم وأن وجدهم في بيته بلا توجيه ذواقة أو دعاهم اجزاهم أن اجزاهم أنه سهمهم وإذا أرسل حق الجار مع عبد الجار أو طفله أو أمته اجزاه إذا وثق به ولا تباعه عليه في ذلك إذا اطمأن قلبه أن جاره يرضى باستخدامها في ذلك فإن قال لطفل جاره تعالى ليعطيه حق الجار فيحمله فتضرر في محبته لحدش أو سقوط أو نحو ذلك ضمنه ورخص وأن تضرر بعد الرجوع عنه لم يضمن وعندى أنه أن تضرر قبل الموضع الذي كان فيه أو بدل طريقا بسبب كونه عند داعيه فتضرر قبل وصول ما منه احتياط له وإن لم يقل تعالى بل قال بأفلاق أو قال خذ أو نحو ذلك مما ليس فيه معنى تعالى فلا ضمان وليس ذلك مختصا بطفل الجار بل طفل الجار في إرسال حق الجار معه أهون لأن المنفعة له مع كونها حقا واجبا لا مثالا ومع كون ذلك من مصالح الجار والجار يستخدم طفل نفسه في منافع الطفل ومنافع البيت ومن فيه والعبد والامة في ذلك كالطفل * باب * في حق صاحب * فرض حق صاحب بالجنب وامرنا بالاحسان اليه وهو صاحب في السفر وقيل الزوجة * وقيل صاحب في امر حسن كتعلم وتصرف وصناعة وسفر فإن من صحبتك في حضر أو سفر فقد حصل بمجنبك ومن عقد الصحبة مع غيره في الحضر أو السفر فقد لزم كل منهما حقوق الصحبة وقيل الجار الملاصق وقيل من يلزم الرجل وبصاحبه رجاء خيره وروي ليس بمؤمن من لا يأمن منه جاره بوائقه فأنما رجل اغاق بابيه دون جاره خوفا منه على اهله أو ماله فليس جاره ذلك بمؤمن ومن أذى جاره حارب الله وما اصطحب رجلا لا كان أعظمها أجر وأقر بهما إلى الله عز وجل لا رفقة بها بصاحبه ويرى يسئل صاحب عن صحبة صاحبه ولو ساعة هل أحب له ما أحب لنفسه أم لا وهل أذى حق الله أم لا وفي الحديث الناس كاسنان المشط والمر كبير باخيه ولا خير في صحبة من لا يرى لك ما يرى لنفسه وخير أصحابك من إذا ذكرت أعانك وإذا نسيت ذكرك وقال رجل لابراهيم بن ادهم وهو يريد بيت المقدس أتى أريدان أرافقك فقال ابراهيم على أن أكون أملك بشيئك منك قال

ولاعتياد إيصال الجار في بيته

باب

فرض حق صاحب بالجنب وامرنا بالاحسان اليه وهو صاحب في السفر وقيل الزوجة

لا قال اعجبني صدقك وأول حقوق صاحب اعتقاد مودته ثم ايناسه بالانبساط اليه في غير محرم ثم نصحه في السر والملاينة ومن حقوقه تخفيف الاثقال عنه ثم معاونته فيما ينوبه من حادثة أو يناله من نكبة فإن مراقبته في الظاهر دون السر نفاق وتركه في الشدة لوم وذلك من طباع اخوان العسلانية اعداء السريرة ومن حقوق الاصحاب والاخوان التواصي بالحق والصبر وأن يحفظهم من سوء والظلم أن قدر ويواسيهم بنفسه وماله قال رجل لابي هريرة أريد أن أواخيك فقال له اتدري ما حق الاخاء قال لا قال لا تكون بدنيارك ودرهمك وثوبك احق مني قال ان ابلغ هذه الميزة قال فاذهب وكان يقول لأن اعطي اخا في الله تعالى درهما أحب الي من أن اتصدق بعشرين ولأن اعطيه عشرين أحب الي من أن اتصدق بمائة وهدية اهديتها اخي في الله أحب الي من أن اعتق رقبة وينبغي أن يتوفى الافراط في صحبته فإن الافراط داع إلى التقصير فلا أن تكون الحال بينهم باقية أولى من أن تكون متناهية وفي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب حبيبك هونا عسى أن يكون بغيضك يوما وابغض بغيضك هونا عسى أن يكون حبيبك يوما وقيل عمر رضي الله عنه لا يكن حبك كلفا ولا بغيضك تلفة ومن حقوق صاحب حفظه حاضرا أو غائبا والتوسط في زيارته فتقليلها داع إلى الهجران وكثرتها سبب للملل وعنه صلى الله عليه وسلم يا باهريرة زر غبا تزدد حبا وبموجب ذلك فليكن عتابه فكثرة العتاب سبب للقطيعة واطراح جميعه دليل على قلة الاكثارات بامر الصديق قال بعض الحكماء لا تكثرن معاتبة اخوانك فيهنون عايهم مخطئك وليس احد بريئا من الزلات فوجب ستر زلات صاحب والمفوع عنها وفي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتذر إليه اخوه فلم يقبل كان عليه مثل وزر صاحب المكس ويلزم حق صاحب ولو لم يكن متولى ولا يبحث عن خفي حال الناس فضلا عن اخيه وحق المسلم على المسلم أن لا يلبس ويعرى ولا يشبع ويجمع * ولزم حق الصحبة وأن لمساقرين * ظاهر هذه الغاية أن حق الصحبة في الحضر أو كد منه في السفر ووجهه أنها تطول فليحذر من الملل والزلل وفي التاج أن حسن العشرة والصحبة مأمور به وأن في حضر وفي السفر أو كد

ولزم حق الصحبة وأن لمساقرين

فان الامسار مثبتة عن الاحرار ومظاهرة جواهر الرجال وكرم الفعال وانه لا يصلح
السفر لاقول من ثلاثة فان مات واحد جهز اثنتان والواحد شيطان والاثنتان شيطانان
والثلاثة سفر ويروى ركب وخير الركب اربعة وان كنتم في سفر فامروا احداكم
اي اجعلوه اميرا عليكم ولو يعلم الناس ما في الوحدة ما سافر احد بليل وحده **ع** اذا
خرجوا من منزلهم عليها **ع** ظاهره انه لا يلزم داخل المنزل وليس ذلك مراده فان
الصحة تعقد في المنزل وخارج المنزل مثل ان يتفقا ان يذهبا معا الى السوق او
المسجد او الى دار فلان او موضع كذا او الى الجنان ففي ذلك كله حق الصحة
بقدر ما احتيج اليه فيها وانما اقتصر على ذكر الخروج من المنزل لينبهك على انه اذا
عقدت لسفر لم تلزم حتى يخرجوا من المنزل لجريان العادة في اطلاق السفر على
خروج المسافر من المنزل قرية او حيا او بيتا واحدا لا قبل خروجه الا ان صرحوا
بشيء او نوى احدهم فعله من حيث نواه من داخل البلد ويدل على عموم حق
الصحة قوله صلى الله عليه وسلم انه لا يصحب احد احدا ساعة الا سأل الله هل
ادى حقه **ع** وعقدوها ولو خارج الاميال **ع** وجواب اذا هو قوله **ع** فلكل على صاحبه
حقها **ع** واداد بقوله خرجوا حصلوا في الخارج سواء كانوا خارج الاميال او داخلها
اذا عقدوها في الخارج او الداخل وانما قلت ذلك ليصدق قوله اذا خرجوا على
الغاية التي هي قوله ولو خارج الاميال وان لم يحقها من حيث عقدت ولو في البلدة
وقيل حتى يخرجوا منها وقيل حتى يخرجوا من الاميال وكذا الخلف في الدخول
اذا رجعوا عليها ويلزم حقها ولو لم يغلط معه الزاد ولو كان يأكل وحده وقيل غير
ذلك كما يأتي **ع** ولو **ع** كان العاقد او كان صاحب **ع** طفلا **ع** او طفلة او
مجنونا عقد الصحة اذ صح او عقدها القائم به واما الطفل والطفلة فيعقدانها ان
كانا يميزان او يعقدانها القائم بهما وان لم يميزا فليعقدوها قائمهما ويلزم الحق لهما
والمجنون ولا يلزمهم لغيرهم الا ما ينوبهم في الاكل والشرب ونحوهما بل ذلك يلزم
في ما لهم والمراهق والمراهقة كالبالغ فيصح عقدهما اياهما وقيل كالطفل وقد علمت
ان الطفل الذي يميز يصح عقده لهما وقد يقال لا يحتاج الى عقد المجنون والطفل
بل اذا عقد البالغ لهما معه لزمه حقهما بدون ان يلزمهما حقه ولو في مالهما ولا يجوز

اذا خرجوا من منزلهم
عليها وعقدوها ولو خارج
الاميال فلكل على صاحبه
حقها ولو طفلا

له السفر بهما ولا عقد الصحة لهما الا باذن ابيهما او قائمهما اجنبيا او قريبا الا ان
خرجا فاضطرا في الطريق **ع** او رقيقا **ع** عبدا او امة لكن لا يسافر بهما الا باذن
مالكهما او خليفته او قائمه ان كان يتيما ولا يعقد الصحة معهما الا بذلك الا ان
كانا مسرحين او مأذونين فيجوز السفر بهما وعقدوها معهما بقدر ما طمان اليه وان
يكونا كذلك ولا اذن له وخرجا فاضطرا في الطريق ولم يكونا باقين جاز السفر
بهما والعقد لهما على وجه المصلحة وهما مال الغائب وعلم مال الغائب فيما يصلح له
وجاز ذلك ايضا له ان تابا من اباقتما وجاز ايضا لمن قهرهما على الرجوع الى سيدهما
ع او اثني **ع** حرة او خشي واما الامة فداخلة بقوله رقيقا وان فسرناه بالعبد فقط
فداخلة في قوله اثني **ع** او مشركا **ع** كتابيا او غيره مسالما او محاربا وقيل لا يصاحب
الا الكتابي او المجوسي المالمين ويمكن ان يريد المصنف هذا القول واطلق لان
المحارب والوثني لا تتأقن صحبتهما وصاحب **ع** يقول الاول جعلها مقاتيبة لانه لا
مانع من ان يطلب اليك المحارب او الوثني الصحة والامان الى موضع وقد يضعف
المسامحة حتى يختلطوا بذلك **ع** باجرة **ع** قلت او كثرت **ع** عليه **ع** على المشرك
ع لهما **ع** اي للصحة **ع** وهل يلزم عاقدا حق لصاحب صاحبه **ع** كما يلزمه لصاحبه
لتعلق صاحب صاحب بصاحبه واهتمامه به واشتغال بدنه بشغله فكانت اشغال
صاحبه اشغالا له فلزم عاقده القيام معه بها وسواء في ذلك من تقدم عقد الصحة
معه ومن تأخر عقدها معه ومن عقد مع ذومع ذلك كل على حدة لكن في وقت
واحد فيلزم كل من الثلاثة حق الآخر سواء **ع** يفي له به مواجهة او بواسطة صاحبه
الاخر ولا يلزم ولو على هذا القول حق من عقد معه المجنون او الطفل الصحة
بل حق المجنون والطفل فقط كما في الديوان **ع** او عقده **ع** اي الذي عقده معه
الصحة **ع** فقط **ع** وهو الصحيح لانه عقد الصحة معه في حد ذاته لافي كل
من تازمه حقوقه **ع** خلاف ولا يجب عقدها **ع** في الجملة **ع** اتفاقا **ع** ولاحق
لها لم تعقد ولكن اذا رأى مالا او نفسا على ضياع لزمه التجية على الحد السابق
ع وان طلب **ع** عقدها **ع** اليه **ع** او ضمير طلب للانسان والماء للعقد **ع** فسكت
فهل يلزم **ع** حقها **ع** به **ع** اي بالسكوت **ع** ان اصطحبا كذلك **ع** اي بلا عقد

ورقيقا واثني او مشركا بلجرة
عليه لهما وهل يلزم عاقدا
حق لصاحب صاحبه او
عقده فقط خلاف ولا يجب
عقدوها اتفاقا وان طلب اليه
فسكت فهل يلزم به ان
اصطحبا كذلك

ولو لم يرض في قلبه لانه يطمئن الى سكوته ويظنه رضى فيعمل بمقتضى ذلك فلو
لم يلزمها للساكت لكان سكوتة غرورا له واذا كان عالما ان سكوته غير رضى اولم
يطمئن اليه لم يلزمه حق ذلك الساكت * **اولا** * ولو رضى في قلبه وهو الصحيح
في باب الحكم * **قولان** * ثالثهما انها تلزمه ان رضى في قلبه * وانما يلزمه قبل
حق من اخلط معه زاده * سواء جاء كل بزاد فخلطاهما او اشترياه من اول مشترك
او ملكاه كذلك بوجه من وجوه الملك او كان ملكا لاحدهما فاشرك فيه
الاخر بعوض او بلا عوض وسواء خلطا كلا او بعضا وان كانا يشاكلا بالذول
او يجيء كل وقت كل منهما ببعض فيخلطانه فحكم الخلط ثابت ما لم يورعاها
التشاكل وما لم ياكلا ما خلطا واذا جددا تشاكلا او خلطا بوقت فكذلك واذا كان
حق الصحة يلزم بخلط الزاد زال بزواله والماء في ذلك كله كالطعام والصحيح ان
حقها يلزم بعقدها ولو لم يخلطوا زادا * **واكلة فقط** * اي اكل بعضه وان خلطا
ولم ياكلا منه او اكل بعض دون بعض او اكلا جميعا لكن بغير اجتماع في وقت
واحد وفي وقت لكن اكل كل على انفراد لم يلزم حقها على هذا القول وقد علمت
ان الصحيح لزومه بمجرد عقدها وانما لم يلزمه على ذلك القول لانها ترسخ بالموكلة
من طعام في وقت واحد مجتمعين عليه كاجتماع العيال على قصعة طعام وقيل اذا
خلط الزاد لزم حقها ولو قبل ان ياكلا او ياكل بعض او لم ياكلا اصلا حتى يفرقاه
او يخرجاه من ملكهما بوجه * **وينقطع** * الحق او العقد * **بوصول منزل سافروا**
اليه وان شاءوا عقدها على الرجوع ايضا * وقوله * **ان لم يتفقا عليه** * **اولا** * قيد
لقوله ينقطع ويجوز ان يكون قيدا لقوله وان شاءوا لان مشيئتهم لعقدها لا يمكن الا
ان لم يتفقا **اولا** والا كانت المشيئة مشيئة لتحصيل الحاصل وان يكون قيدا لقوله
عقدها لان عقدها لا يمكن الا ان لم يتفقا عليه **اولا** والا لزم تحصيل الحاصل ايضا * **وان**
افترقوا بضرورة قبل الوصول * **او اتفقا** الى فك العقد * **حق صعبة** * **عليهم** *
ولو اضطجروا بعد فك العقد * **ولزمهم** * اي الصحة على حذف مضاف اي لزمهم حق
الصحة او الضمير للعقود وانت لتقديره مضافا للصحة او الضمير للعقود * **ان** * **افترقوا**
لضرورة ثم * **اجتمعوا قبله حتى يصلوا** * **وان عقدوا** انهم اذا وصلوا عقدوا بالرجوع فذلك

اولا قولان وانما يلزمه قبل
حق من اخلط معه زاده
واكلة فقط وينقطع بوصول
منزل سافروا اليه وان شاءوا
عقدوها على الرجوع ايضا
ان لم يتفقا عليه **اولا** وان
افترقوا بضرورة قبل الوصول
فلا عليهم ولزمهم ان
اجتمعوا قبله حتى يصلوا

وعد يجب الوفاء به ان امكن بلا اضرار وان لم يفوا به لم يلزمهم حقها * **ولا تعقد مع باع**
ومهاجر * **على الحق** بفتح الجيم ولو هاجر عليه غير اهل الولاية والنظر الى ما هو جرح عليه لا
الى من هاجر * **ومانع** * **للعق** * **وطاعن** * في الدين * **وقاتل** بظلم * **وابق** * عن سيده
* **وناشزة** * عن زوجها وقاطع طريق وصاحب فتنة ولعله ارادها بلفظة باع
ولا مع قاعد على الفراش الحرام ونائحة ونحو ذلك ممن يعظم جرمه كمرتد فان
عقدها مع هؤلاء اهانة للدين واعانة على ما هم فيه واقرار لهم على ما هم فيه فان
هؤلاء يجانبون ليرجعوا الى الحق فاذا اونسوا بصحبة استأنسوا وبقوا على ما هم
فيه ولا سيما من صاحب عبدا بمقد الى الجهة التي ابق اليها وضابط ذلك ما يعظم
من الذنوب وما لم يذكره المصنف دخل في قوله ومهاجر لان المراد من يستحق
الجران ولو لم يهاجر وسواء في ذلك صحيحهم في حال فعلهم ذلك او بعده ما لم يتوبوا
او قبل ذلك وبعد الزم عليه ومن عقدها مع احد من هؤلاء ثم تبين له يقين
انفسخ عقدها ومهاجره ولا حق له وان لم يتبين فلا ينفسخ ولا يهاجره ولا يسهط
حقه حتى يتبين فلو عقدها مع رجل فمضيا ثم جاء من يطلب الرجل بدم وليه او
بدم من وكله ولي الدم عليه لزمه ان لا يسلمه اليه وان يرد عنه ما استطاع حتى يبين
وان لم يرد عنه وقد استطاع فالحلف في لزوم دية ان خرج لا حق عليه بينها ابو
مرداس سائر في الطريق مع اصحاب له اذ جاء رجل يسمى فقال تصطبب معكم
فقال ابو مرداس لا فينهم كذلك اذ جاء قوم يطالبونه بدم واليهم فقال لا صحابه
لمثل هذا قلت له لا تصطبب معنا لو انعمت له الصحة لوجب علينا منعه حتى
يشبثوا ما يدعون عليه * **وينفسخ** عقدها بمحدث * **واحد من** * **ذلك** * **التمدد**
المذكور من بغي ومهاجرة وغيرها * **وازم** هجر بمحدثه به * **اي** الصحة
المقودة او بعد العقدة * **وسقوط** حقه بمحدثه * **فاذا** حدث ذلك سقط حقهم
واذا تابوا وعادوا الى الحق لزم لهم حق الصحة * **وروي** لا خير في صحة من
لا يرى لك مثل ما يرى لنفسه * وفي هذا الحديث دليل على وجوب حق الصحة
وعلى جد حقها بما وجه الدلالة فان هذا الحديث ذم لمن لا يرى لصاحبه مثل
ما يرى لنفسه والخروج عن الدم واجب وانما يخرج عنه بان يرى له ما يرى لنفسه

ولا تعقد مع باع ومهاجر
ومانع وطاعن وقاتل بظلم
وابق وناشزة وينفسخ
عقدها بمحدث ذلك ولزم
هجر محدثه بعد ما وسقوط
حقه بمحدثه وروي
لا خير في صحة من لا يرى
لك مثل ما يرى لنفسه

والمراد بالخير المنفي خير الديانة وهذا واضح ولو قيل خير الدنيا او مطلق الخير على ان يكون الكلام كناية عن الذم لجاز واما وجه الدلالة على حد حقها فانه قال مثل ما يرى لنفسه فاعلمنا انه لا يميزي ان يرى له اقل مما يرى لنفسه وان رأى له اكثر مما يرى لنفسه فاحسن ومن لم يفعل لصاحبه او جاره او رحمه ما احتاج اليه غير انه لا يهلكون ولا يتضررون بعدم فعله فلا بأس لكن لا يحسن ان يدخله في شيء يعطيه ولا ضرر فيه على نفسه

اصحب من الاخوان من وده * اصفى من الياقوت والجوهر
ومن اذا سرك اودعته * لم يسذكر السر الى المخسر
ومن اذا اذنت ذنبا اتى * معتذرا عنك ولم يهجر
ومن اذا ما غبت عن عينه * افلقه الشوق فلم يصبر

قال حكيم اخاص الناس مودة من لم تكن مودته عن رغبة ولا رهبة وهذا قابل في الوجود لان الكمال غير موجود وقال متقدم العبودية عبودية الاخاء لا عبودية الرق وقال حكيم من جاد لك بمودته فقد جمالك عدل نفسه ولكل من المتصاحبين على الآخر حرمة وعنه صلى الله عليه وسلم خير اصحابك المعين لك على دهرك وشهرهم من سعى لك بسوء في يومه وعن علي خير اخوانك من واساك وخير منه من كفاك ومن صعب مسيئا فليحسن اليه ولو اساء وصنع حكيم رجلا يذم الزمان واهله ويقول انه لم يبق احدي صعب فقال يا هذا انت طلبت صاحباً تؤذيه فلا ينتصرون تنال منه فلا ينتصف وتناكل رحله ولا ينل منك شيئاً ويجفوع عليه ويحلم فام تنصف في الطلب فلم تعد حاجتك ولكن ان اردت صاحباً يؤذيك فلا تنتصرون ويجفوك فلا تنتقم وياكل رحلك فلا تنال منه شيئاً وجدت اصحاباً واخواناً وخالاناً واولاً من يصحبك وان قلت فهل يجوز عقد الصعبة مع هؤلاء الذين يفرقون طلبة العلم حيث اجتمعوا ويهجرون ان يجتمعوا للقراءة والعلم مع انهم لا شغل لهم الا العلم والقراءة ولا يذكرون احداً وان ذكروه فانما يذكرونه كما يجوز شرعاً قلت لا يجوز عقدها معهم ولا مع من يعينهم على ذلك لانهم مانعون الحق وقد اطلق المصنف كالشيخ المنع من عقدها مع مانع الحق ولم يقيداه بحق الدنيا فشمل حق الدين وغيره بل هؤلاء الذين

يفرقون طلبة العلم بمنعون ايضاً حق المال اذا كان حقاً طالب العلم الذي كرهوه وذلك بان يجبروا ان لا يبيع له احد ولا ان يشتري منه ولا يكلمه احد ولا ينفعه وربما زجروه عن حرثه وثماره وبناءه حتى يفسدوا واذا طالب حقه من احد فافضلهم من لا يعينه ولا يعين عليه وارداهم من يقول لمن عليه الحق لا تعطه حقه * ولزم كلا ابتداء اكلها من زاده * ايثارا لصاحبه بابقاء زاده * ثم زاد صاحبه * وان اراد كل واحد الابتداء من زاده فطالب ذلك اولاً تلزم مطاوعته وان كان الابتداء بازيد منفعة لكل منهما كالتخفيف على راحلته لزم كلا منهما ان يبادر الى الاكل من زاد صاحبه ليخف عن دابة صاحبه ولا سيما ان كانت ضعيفة فان ذلك حق عليه * و * لزم * اكله مثله او دونه وان غبته فيه * في الاكل بان اكل اكثر منه * فتباعدة * ان لم يكن عن رضى صاحبه ولم يكن زاده اكثر من زاد صاحبه على قدر اكله اكثر من صاحبه * غير ان قوله تعالى * ليس على الاعى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج الى قوله * ليس عليكم جناح ان تاكلوا جميعاً او اشتاتاً يدل على خلافه * اي خلاف ما ذكر من كون الاكل اكثر هو تباعدة فلذلك قال بعض يجوز الاكل اكثر * على ما فسر * من انهم تخرجوا عن الاكل مع المريض لانه لا يأكل كالصحيح ومع الاعى لانه لا يبصر موضع الطعام ومع اعرج اليد لان يده لا تقوى على تناول الطعام قوة اليد الصحيحة فنزلت الآية اباحة لذلك وتغيره فانظر تفسيري المسمى بهميان الزاد الى دار المعاد * ولا يناجي كل عن صاحبه * التناجي التكلم الواقع بين اثنين باخفاء عن غيرهما وبين اكثر من اثنين ومثل التناجي الإشارة بعضواً او كلام او غيرهما والتكلم بلفظ لا يفهمها وذلك لا يختص بالصاحب لكن الصاحب لا يناجي عنه ولا يفعل ما ذكر مثل التناجي ولو كان مع ذلك الصاحب رجلاً او رجلاً او ثلاثة او اكثر ولا بأس بذلك بمحضرة غير الصاحب اذا بقي مع ذلك الصاحب احد ولو امرأة او طفل او مجنون ففهم حديث لا يتناج اثنان عن واحد مخصوص بغير الصاحب وقيل غير مخصوص بل يجوز تناجي صاحب عن الصاحب الذي معه انسان * ولا يأكل او يشرب دونه * قبل حضوره للاكل * بلا ضرورة الا باذنه * غير ان قوله

ولزم كلا ابتداء اكلها من زاده ثم زاد صاحبه واكله مثله او دونه وان غبته فيه فتباعدة غير ان قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تاكلوا جميعاً او اشتاتاً يدل على خلافه على ما فسر ولا يناجي كل عن صاحبه ولا يأكل او يشرب دونه بلا ضرورة الا باذنه

والمراد بالخير المنفي خير الديانة وهذا واضح ولو قيل خير الدنيا او مطابق الخير على ان يكون الكلام كناية عن الذم لجاز واما وجه الدلالة على حد حقها فانه قال مثل ما يرى لنفسه فعلنا انه لا يجزي ان يرى له اقل مما يرى لنفسه وان رأى له اكثر مما يرى لنفسه فأحسن ومن لم يفعل لصاحبه او جاره او رحمه ما احتاج اليه غير انه لا يهلكون ولا يتضررون بعدم فعله فلا بأس لكن لا يحسن ان يدخله في شيء يعطيه ولا ضرر فيه على نفسه

اصحب من الاخوان من وده * اصفى من الياقوت والجوهر
ومن اذا مارك اودعته * لم يذكّر السر الى المخسر
ومن اذا اذنت ذنبا اتى * معتذرا عنك ولم بهجر
ومن اذا ما غبت عن عينه * افلقه الشوق فلم يصبر

قال حكيم اخلاص الناس مودة من لم تكن مودته عن رغبة ولا رهبة وهذا قابل في الوجود لان الكمال غير موجود وقال متقدم العبودية عبودية الاخاء لا عبودية الرق وقال حكيم من جاد لك بمودته فقد جمالك عدل نفسه ولكل من المتصالحين على الآخر حرمة وعنه صلى الله عليه وسلم خير اصحابك المعين لك على دهرك وشرهم من سعى لك بسوء في يومه وعز علي خير اخوانك من واساك وخير منه من كفاك ومن صعب مسيئا فليحسن اليه ولو اساء وسمع حكيم رجلا يذم الزمان واهله ويقول انه لم يبق احدي صعب فقال يا هذا انت طلبت صاحبنا تؤذيه فلا يتصرف وتنال منه فلا يتصرف وتنا كل رحله ولا ينل منك شيئا وتجفوع عليه ويحلم فام تصف في الطلب فلم تجد حاجتك ولكن ان اردت صاحبنا يؤذيك فلا تتصرف ويحفوك فلا تتقم ويا كل رحلك فلا تنال منه شيئا وجدت اصحابا واخوانا وخالانا وانا اول من يصحبك وان قلت فهل يجوز عقد الصعبة مع هؤلاء الذين يفرقون طلبة العلم حيث اجتمعوا ويجبرون ان يجتمعوا للقراءة والعلم مع انهم لا شغل لهم الا العلم والقراءة ولا يذكرون احدا وان ذكروه فانما يذكرونه كما يجوز شرعا قلت لا يجوز عقدها معهم ولا مع من يعينهم على ذلك لانهم مانعون الحق وقد اطلق المصنف كالشيخ المنع من عقدها مع مانع الحق ولم يقيداه بحق الدنيا فشمل حق الدين وغيره بل هؤلاء الذين

يفرقون طلبة العلم بمنعون ايضا حق المال اذا كان حقا اطالب العلم الذي كرهوه وذلك بان يجبروا ان لا يبيع له احد ولا ان يشتري منه ولا يكلمه احد ولا ينفعه وربما زجروه عن حرثه وثماره وبناءه حتى فسدوا واذا طالب حقه من احد فاضاهم من لا يعينه ولا يعين عليه وارداهم من يقول لمن عليه الحق لا تعطه حقه * ولزم كلا ابتداء اكلاها من زاده * ايثارا لصاحبه بابقاء زاده * ثم زاد صاحبه * وان اراد كل واحد الابتداء من زاده فطالب ذلك او لا تلزم مطاوعته وان كان الابتداء

بازداد منفعة لكل منها كالتخفيف على راحته لزم كلا منها ان يبادر الى الاكل من زاد صاحبه ليخف عن دابة صاحبه ولا سيما ان كانت ضعيفة فان ذلك حق عليه * و * لزم * اكله مثله او دونه وان غبنه فيه * في الاكل بان اكل اكثر منه * فتباعدة * ان لم يكن عن رضى صاحبه ولم يكن زاده اكثر من زاد صاحبه على قدر اكله اكثر من صاحبه * غير ان قوله تعالى * ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج الى قوله * ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا او اشتاتا يدل على خلافه * اي خلاف ما ذكر من كون الاكل اكثر هو تباعدة فلذلك قال بعض يجوز الاكل اكثر * على ما نفس * من انهم تخرجوا عن الاكل مع المريض لانه لا يأكل كالصحيح ومع الاعمى لانه لا يبصر موضع الطعام ومع اعرج اليد لان يده لا تقوى على تناول الطعام قوة اليد الصحيحة فنزل الآية اباحة لذلك ولغيره فانظر تفسيري المسمى بهميان الزاد الى دار المعاد * ولا يناجي كل عن صاحبه * التناجي التكلم الواقع بين اثنين باخفاء عن غيرها وبين اكثر من اثنين ومثل التناجي الاشارة بعضوا او كلام او غيرها والتكلم بلفظ لا يفهمها وذلك لا يختص بالصاحب لكن الصاحب لا يناجي عنه ولا يفعل ما ذكر مثل التناجي ولو كان مع ذلك الصاحب رجلا او رجلا او ثلاثة او اكثر ولا بأس بذلك بحضرة غير الصاحب اذا بقي مع ذلك الصاحب احد ولو امرأة او طفل او مجنون ففهم حديث لا يتناج اثنان عن واحد مخصوص بغير الصاحب وقيل غير مخصوص بل يجوز تناجي صاحب عن الصاحب الذي معه انسان * ولا يأكل او يشرب دونه * قبل حضوره للاكل * بلا ضرورة الا باذنه * غير ان قوله

ولزم كلا ابتداء اكلاها من زاده ثم زاد صاحبه واكله مثله او دونه وان غبنه فيه فتباعدة غير ان قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا او اشتاتا يدل على خلافه على ما نفس ولا يناجي كل عن صاحبه ولا يأكل او يشرب دونه بلا ضرورة الا باذنه

تمالى ليس على الاعمى حرج الآية يدل على جواز الاكل قبل حضوره للأكل على ما قيل انهم اذا سافروا جعلوا طعامهم في مكان واحد فاذا غاب واحد انتظروه مخافة الاثم فنزلت الآية اباحة للأكل بلا حضور منه وغير ذلك وجاز الاكل والشرب لضرورة بلا اذن منه وكذا التناجي وان اذن له في التناجي او الاكل او الشرب بطيب نفسه في غير ضرورة جاز وهذا معلوم لانه حق له فيباح اذا اباحه ولك ان ترحم قوله بلا ضرورة وقوله الا بآذنه الى قوله ولا يناجي كل عن صاحبه ولا يأكل او يشرب دونه فقط بناء على ارجاع الاستثناء بعد جملة فصاعدا الى جميعهم لا الى تاليته فقط او مع ما اتصل بها والقييد كالاستثناء في ذلك وهو قوله بلا ضرورة واذا ارجعناها الى الكل افاد جواز التناجي بالاذن وجوازه بلا اذن للضرورة واذا علم انه لا يكره التناجي عنه جازله التناجي وكذا غير الصاحب **ويواسيه** يعطيه وهو لفظة ماضية واسى بالواو فيها والقصحة اساء يئاسيه بالهمزة فيها ويجوز ان يكون جرى عليها وكتب الهمزة واوا او سهلا الى الواو وانما سمي الاعطاء مؤاساة لان المعطي قد جعل المعطي في المال اسوة بذلك الاعطاء وقيل لا يسمى الاعطاء مؤاساة الا من كفاف وان كان من فضل لم يسمى بذلك **بما قدر** من ماله ولو براحلة ولا سيما **بما لم يكن عند صاحبه** مقتضى الظاهر الاضمار ولكن اظهر لزيادة الايضاح ولتأكيد المؤاساة بذكر مادة الصعبة **وان اشتغل في حاجة له بنفسه او ماله انتظر فراغه منها** **بما لم يخف ضرا عظيما في انتظاره وله ان يستعجله** ويرفع على حمولة صاحبه **اولا** ان كان هذا انفع لصاحبه **عند الارتحال كمكسه** وهو ان يحيط عنها **اولا** عند النزول واذا تبادر كل منهما الى فعل انفع لصاحبه فلي الثاني ان يطارع السائق في ذلك بالقول او بالفعل ولكن واحد منهما ايضا ان يتجرى الاحسان بمطاوعة الآخر فيما اراد من فعل الخير فيه فليس البر محصورا في فعلك الخير في صاحبك فان من البر ان تطاوعه فيما تبادر اليه من فعل الخير فيك لرغبته وهذا في احكام الزاد والحمولة وغيرها والحمولة ما يحمل عليه من جبل وجمار وغيرها ويسمى بذلك ولو لم يكن حاملا لشيء من الاثقال وان اشتغل صاحبه بما لم يقدر معه الصعبة هو بل عقدها صاحبه لزمه انتظاره

ويواسيه بما قدر مما لم يكن عند صاحبه وان اشتغل في حاجة له بنفسه او ماله انتظر فراغه منها او يرفع على حمولة صاحبه ولا عند الارتحال كمكسه

ويقف له لمبايعة اي يقف منتظرا له حتى يبيع او يشتري ويشير له ان يبيع او يشتري او ان يبيع او يشتري بثمن كذا ويريه عيب المتاع وغيره مما يشتري ويعينه بما هو حق ويقول لمن يبيع له زد له من الثمن او انقص له من الثمن ونحو ذلك **ويقيه من كل ضرر ولا يقصر له عن طاقته في نفعه وان مرض قام بجوائجه وان بماله حتى يبرأ او يموت** **فد** يقوم له بحق الميت مع الصعبة كفصل وكفن وصلاة ودفن و **يحفظ تركته ووصيته ويوصل ذلك لوارثه** **بلا بيع شيء منه وان باع تركته ضمنها ولزمه ردها ان لم يجز الورثة بيعه الا ما لا يحتمل التأخير او ما احتاج الى بيعه ليكري لها به فليعه ولا ضمان عليه وقيل يبيع التركة بالدنانير والدراهم والصحيح الاول لكن ذلك مال غاب اصحابه وقد علمت ان مال الغائب علمه فيما يصلح له فليفعل في تركته ما يصلح لها وسيأتي ذلك في محله ان شاء الله **وروي خير اصحابك من اذا ذكرت** الله وامر الآخرة **اعمالك** واذا نسيت **اي غفأت عن ذلك** **ذكرك** **وروي اخ يذكرك** امر اخرتك خير لك من اخ يعطيك كل يوم دينارا وما احسن اخا يدعو لك وانت غائب وما اعظمه وما اقله وقد قال ابو بكر رضي الله عنه دعوة الاخ في الله تستجاب وذكر بعضهم ان من كرم الرجل ان يطيب زاده وامكل رفاقه كلب ولا تكن كلب اصحابك ومن حسن الصعبة ان يضيف الرجل وعاءه الى العموم مثل ان يقول سقاءنا وقد حننا لا الى نفسه ولو كان له ومن حسن الصعبة فيه وكرم الفعل خلط الزاد وهو فيه سنة والانفراد به لوم ولما خف سوء خاق اصحابه بالخاط ان يفرد بزاده ولا بصوم فيه نافلة دون صاحبه ولا يذهب عنه ويتركه الا بآذنه وان اباطا عنك بلا مانع فاطلب منه التجميل وان تأخر وخفت ان يضرك انتظاره فلا عليك ان ذهبت وان اصطاحبا فخرج اللصوص عليهما فهرب احدهما وترك صاحبه فقتل او سلب لزمه الضمان ان قدر ولله عند الله لا في الحكم ولا ان هرب عن ضعف مطلقا وذلك ان كان في حد ما يلزمه الجهاد وكان كينصف العدو ومن سافر مع قوم فنقد زاده لزمته نفقته واحياه ان لم يجد من يبايعه او يطعمه وان ضل احدهم فتركه واكله سبع ضمنوا دينه ان قدروا على انتظاره وكان في مخافة وضيعوا حق**

ويقف له لمبايعة ويقفه من كل ضرر ولا يقصر له عن طاقته في نفعه وان مرض قام بجوائجه وان بماله حتى يبرأ او يموت فيحفظ تركته ووصيته ويوصل ذلك لوارثه وروي خير اصحابك من اذا ذكرت اعمالك واذا نسيت ذكرك

الصحة وان عطش وطلب ذا فضل من الماء فاني فوات عطشا لزمته دينه والا فلا
ينجي نفسه وان تعاهد قوم ان يخرجوا في طاعة اثم من تخلف منهم ولم يجر
له التخلف ان كان يلحقهم به ضر وان خرج رجلان الى بلد وصلاح لاحدهما المقام
فيه وكراهة الآخر ولم يجد رفيقا لم يلزم صاحبه ان يخرج معه ان كان الآخر في البلد
وبأمن على نفسه اه كلام البعض ولا تصاحب من تكره لئلا تضيع حقوقه ومن
حق متعلم ان اصطحب مع عالم في حضر او سفر * للتعلم منه عليه * اي على
العالم اي من حقه عليه * نصحه في دنياه واخراه * وينهاه عن الاشتغال بذكر
الناس وعن الاشتغال بذكر عيوب الطلبة وفتنهم وسوء فهم من ساء فهمه وذكر
من يفضيه منهم واساء اليه لان الاشتغال بذلك يشغل العقل عن الفهم والحفظ
ويكون ذريعة الى الكذب والزيادة على حقه ان كان له حق الا من فسق فليبرأ
منه وليشهره عند من لم يعلمه فاسقا ليحذره وذلك اذا اراد ان يغتر به وكل كبيرة
فسق ومن تاب ستر عليه وليس مراده باصطحاب العالم والمعلم شيئا زائدا على
اجتماعهما في شأن العلم هذا يعلمه وذلك يتعلم منه ولو قال ومن حق متعلم على
عالم ان لا يظن اظهر واشد اختصارا وكأنه قال ذلك لئلا يتوهم متوهم ان مراده
بمتعلم مع عالم ولو كان يتعلم من غير هذا العالم ويصطحب مع غيره وما ذكرته
اعم فائدة لشموله متعلما يتعلم من عالم بالسؤال في الاوراق او على السنة
الانس * وان يفهمه ما لم يفهم ما عنده من علم وادب وسير * جمع سيرة وهي ماله
المسلمون من امر حسن وفي القاموس السيرة بالكسر السنة والطريقة والهيئة
* فان زل زجره * واستتابه * وستر عليه وان غفل ذكره ورغبه في مطلوبه *
وهو التعلم ومن حقوقه على العالم ان يحب له ما يحب لنفسه ويكره ما يكره لنفسه
ويواسيه بنفسه وماله ويرغبه في الاجتهاد ويحفظه في غيبته وحضوره ويرد عنه الغيبة
وجميع ما يشينه ويعلمه من كل فن تدريجا وان لا يفضل طالبا على الآخر تفضيلا
يورث البغض ويسوي بينهم وان تهر احد في العلم والادب جاز تفضيله بقدر
ما يرغبهم في الاجتهاد وان يدل على العبادة ويأمر بها ويرغب فيها * وعليه لعله
ان لا يمرض قلبه بتناج عنه * او تلويح واسارة بما لا يفهمه او تكلم بلغة لا يفهمها

ومن حق متعلم ان اصطحب
مع عالم للتعلم منه عليه
نصحه في دنياه واخراه وان
يفهمه ما لم يفهم مما عنده
من علم وادب وسير فان
زل زجره وستر عليه وان
غفل ذكره ورغبه في
مطلوبه وعليه لعله ان
لا يمرض قلبه بتناج عنه

الا ان علم انه لا يكره ذلك * ولا يصطحب مع من يكره * معلمه ولو كان
لا يحل له ان يكره اصطحابه ولكنه ان شاء شيئا حلالا يكرهه معلمه فله حيث
لا يراه ولا يراه احد يخبره به وله ان يقرأ عند المخالف ويخفي مذهبه ان كان
لا يقرئه اذا عرف مذهبه وذلك جائز في سائر المباحات كبيع وشراء فكيف في
طلب العلم وما يتوصل به الى الدين بل يجوز الكذب في ذلك فكيف لا يجوز الاخفاء
المجرد وانما يمنع ذلك في اعطاء شيء على شرط موافقته فيشذ لا يقبضه وليس كما
قال بعض المشاركة انه لا يحل اخذ العلم عن المخالف الا ان علم انك مخالفه * ولا
يسأله اذا حرد * بفتح الراء ومضارعه مجرد بكسرهما ومعناه امتنع واعتزل وحرده
منعه واما حرد بمعنى غضب فهو بذلك الضبط المذكور وعكسه وليس بمبراد هنا
لقوله * او غضب ولا يعتنه * يلقه في العنت وهو المشقة والتعب * بسؤال وليلاطفه
وان في نظر او كلام او جلوس وليتأدب معه بتضرع وخشوع كأب او فوفقه *
او للتخيير وان شئت فقل للاضراب فان غير واحد صرح بان حق المعلم اكبر من
حق الاب * وحقوقه لا تحصى * فانظر اداب العالم والمتعلم في القناطر واجاز
بعض ان يقوم من مكانه لمعلمه ولا ينظر من معلمه الا صدره وما دونه واذا قرأ
عنده ثلاث دول فهو شيخه وكذا يلزم كلا من الرفيقين في امر حسن طاعة
كمتعلم علم او مباح كصناعة حق الآخر فيرشده ويعلمه ما جهل على حد ما ذكر
المصنف مع العالم وان كان طعامهما في مكان واحد فلا يأكل الا باذنه او يدل
عليه في ذلك ويجعل له مثل ذلك من ماله ورخص له في اليسير من الطعام اذا لم
يجرح به صاحبه ولا يشتغل قلبه قالوه في الديوان في المتعلمين ومثاهم المتعلم
والمعلم * وفقنا الله واياكم اليها * امين * باب * في حقوق المسلمين * من حق
كل مسلم * موقف لقوله بعد ذلك ويزحزح له ولكن السلام حق ولو لغير متولى
* على اخيه ان يسلم عليه * سنة او وجوب قولان * اذا لقيه ويشتمه * بضم الياء
وكسر الميم مشددة يدعو له بخير الآخرة مثل رحمك الله وفي القاموس التسميت
التسميت وهو الدعاء للعاطس وعن ثعلب التسميت معناه ابتداء الله عنك الشامة
والتسميت بالاهمال معناه ج لك الله على سميت حسن اي طريق * اذا عطس *

ولا يصطحب مع من
يكره ولا يسأله اذا حرد
او غضب ولا يبتنه بسؤال
وليلاطفه وان في نظر او
كلام او جلوس وليتأدب
معه بتضرع وخشوع كأب
او فوفقه وحقوقه لا تحصى
وفقنا الله واياكم اليها
باب *

من حق كل مسلم على
اخيه ان يسلم عليه اذا
لقيه ويشتمه اذا عطس

فذكر الله مثل ان يقول الله اكبر او الحمد لله او يقول ذلك كله او نحوه وان لم يذكر
الله لم يلزم تشميتة ويلزم العاطس ان يرد على مشمته غفر الله لك واصالح بالك او
هداك الله واصالح بالك او غير ذلك وعنه صلى الله عليه وسلم اذا عطس احدكم
فليقل الحمد لله رب العالمين فادنا قال ذلك فليقل له من عنده رحمك الله وليرد عليه
يهديكم الله ويصالح بالكم وهو فرض كفاية او فرض عين او ندب اقوال
والظاهر الاول وان كان العاطس غير متولى واحتياج الحاضر لتشميتة لكونه والدا
او معلما له او جارا او صاحبنا او رجلا او مثل ذلك قال له رحمك الله وعني الرحمة
الدينية او نوى مضافا اي رحمك اباك الله مشيرا لاحد ابائه المؤمنين ولو ادم
واذا كان المشمت غير متولى رد عليه بالمعارض او بشيء لا يؤهم الولاية وفي
الحديث اذا عطس شمت الى ثلاث واذا زاد على ثلاث فزكام ولا تشميت به
والظاهر ان ذلك بالتابع او في مجلس واحد وان المعتبر القرب وقيل يجب تشميتة
بالاولى وفي الثانية يقل له انت مزكوم وفي التاج يقول العاطس الحمد لله وان لم
يقبل فلا يشمت ولم يسمع ولم يقل الحمد لله ان يحمد هو وان كان العاطس وابا قلت
له يرحمك الله اامين غفر الله لنا ولك ويرد عليه هداك الله واصالح بالك
ويروى سابق العاطس بالحمد يا امن من داء البطن والخاصرة والصداع ولا يري في
جنبه مكروها حتى يموت وقال ابن حجر

من يسبق عاطسا بالحمد يا امن من * شوص ولوص وعلوص كذا وردا

عنيت بالشوص داء الضرس ثم بما * يايه للعين والبطن استمع رشدا

وعن ابن عباس العاطس من الله والتأويب من الشيطان عطس ادم فقال الحمد
لله الهاما فقال الله يرحمك الله يا ادم فسن ذلك وقيل قالت الملائكة لا الله وسبب
العطس ان الرئة تنفي عن نفسها الاذى ويعارضه ما روي ان ادم عطس لما بلغت
الروح خياشيمه ولسانه قبل بلوغ رئته الا ان قال قائل ذلك لم يعطس الا بعد
بلوغ الرئة والمشهور ما ذكر او يقال ان ذلك خارق عادة او يقل لما جرت في
دماغه قويت فيه وكانت في سائر جسده ضعيفا كما ترى الماء يتقدمه وقيل جرت
الروح في الجسد فتنفس فخرجت من خياشيمه عطسة وكان صلى الله عليه وسلم

يفطى وجهه عند العطس ويغض صوته به وقيل كان يضع يده او ثوبه على فيه
* ويحجب دعاءه * اذا دعاه لطاعة او مباح * ويحزج له في المجلس * ومن
زحزح لغير متولى كمن قطع عمرا الاسلام ويأتي في الكتاب الاخر ان شاء الله
* ويحفظه * في عرضه وماله واولاده واهله * ان غاب * يجسده مثل ان
يسافر او بعثه مثل ان يحزن او يحاسنه مثل ان ييكم او يعنى او يصم او بصحته
مثل ان يمرض وكذلك ان حضر يجسده وعقله وصحته فان حضرة لا يسقط
ذلك عنه ولكن اقتصر على ذكر غيبته لان حفظه حينئذ اهم ولانه اشد احتياجا
اليه * ويقوم * بالتشديد * عوجه * اي يرشده عما يشينه من معائب الدين
والدنيا الى ما يزينه والعوج بكسر العين وفتح الواو اي يصالح ما عوج من فعله
وقوله وقيل ما انتصب كالحائط والوصى يقال فيه عوج بفتحها وفي نحو الارض
من المنبسط ونحو الدين من المعاني تفح الواو وتكسر العين وقيل هذا في الداني
واما في غيرها فبفتحها فانظر تفسيرنا * ويعوده اذا مرض ويشهد جنازته *
يتبعها وبصلي عليه وفي الحديث من شيع جنازة فله قيراط وان قام حتى يدفن فله
قيراطان والقيراط كجبل احد * ويحفظه في اولاده بعده * اي بعد موته او غيبته
بنفسه وجاهه وماله وتعليم العلم والادب لهم * ما قدر ويجب له ما يجب لنفسه *
من خير الدنيا والآخرة ويكره له ما يكره لنفسه ولم يذكره لدخوله في حبه له ما يجب
لنفسه لان مما يجب لنفسه عدم ما يكره وفي الحديث لا يؤمن احدكم حتى يحب
لاخيه ما يجب لنفسه وروي من نفس على مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله
عنه كربة من كرب الآخرة * ومن ستر على مسلم في الدنيا * عيبا * ستر عليه
في الآخرة * عيوبه كلها بان لا يؤخذ بذنوبه وعنه صلى الله عليه وسلم من ستر
على مؤمن ستر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن تتبع عورات اخيه المسلم تتبع الله
عوراته ومن تتبع عوراته يفضحه ولو كان في جوف بيت * والله في عون العبد
ما اعان احاه * اي مادام على نية عون اخيه في الله سواء اعانه اولم يعينه لا كنفاء
عنه او لعدم طاقته على العون وادا كانت على نية الخذلان خذله ولو لم يخذله
وعنه صلى الله عليه وسلم من اقر عين مؤمن اقر الله عينه يوم القيامة ومن مشى في

ويحجب دعاءه ويحزج له في
المجلس ويحفظه ان غاب
ويقوم عوجه ويعوده اذا
مرض ويشهد جنازته ويحفظه
في اولاده بعده ما قدر ويجب
له ما يجب لنفسه ومن ستر
على مسلم في الدنيا ستر عليه
في الآخرة والله في عون
العبد ما اعان احاه

حاجة أخيه ساعة من ليل أو نهار وقضاها ولم يقضها وجبت له الجنة أو قال نحو ذلك وقال صلى الله عليه وسلم من أكرم أخاه المؤمن كان حقا على الله أن يحمله على درجات الجنان وعلى اسم تفضيل خارج عن التفضيل فهو بمعنى عالية وفي نسخ من الأيضاح على بفتح العين وعدم الهمة قبلها وقال صلى الله عليه وسلم من فرج عن مكروب أو أعان مظلوما غفر الله له ثلاثا وسبعين منفرة ومن قضى حاجة لأخيه المسلم قضى له سبعين حاجة وخصلتان ليس فوقهما شيء من الشر الشريك بالله والضرر لباد الله وخصلتان ليس فوقهما شيء من البر الإيمان بالله والرفع لعباد الله وأحب الأعمال إلى الله إدخال السرور على المؤمن أن يفرج عنه غم أو يتقضى عنه دين أو يطعم من جوع ومن لقي أخاه بما يسره سره الله غدا ومن أكرم أخاه حق على الله أن يحمله على درج الجنان ولا يحل لمسلم أن يهاجر أخاه فوق ثلاثة أيام ولا يجوز أن يهاجر ثلاثة أو أقل على تقصير في حقه أو على فعل مالا ينبغي أو على قول مالا ينبغي مما ليس بكبيرة ويهاجره عليه ما لم يتب ولا يجوز له تأخير استتابته ثم ظهري أنه يجوز هجره على فعل كبيرة ثلاثة أو أقل ولو تاب إذا كان منصبه عن تلك الكبيرة التي فعل بعيدا مع رده إلى الولاية وذلك زجر له وتأديب وخيرها البادي بالياء بدل الهمة أو بالهمزة وهي أولى بالسلام هذا في المهاجرين ولكن غيرها كذلك وقيل من هاجر فوقها ولم يكلمه بعدها برئ منه حتى يكلمه وقيل يستتاب ثم يبرأ منه وسواء ذلك الأخ أو غيره أن أقر لغيره أو شاهده غيره ولا يتولى أن مات على ذلك أي يبقى على براءته السابقة قبل موته وذلك على هذا القول وذلك أن هاجر على غير كبيرة وان برئ كل من الآخرو لم يعلم الحق منهما أبقيا على ولايتها وفي التاج جاء في الأثر أنه أن هاجر ثلاثة فلا ولاية له أن اعتقد قطيعة وإن ترك كلامه على وجه العتب وادى حقوقه واعتقد ولايته ومواصلته فلا نحب له ذلك وهو على ولايته ولو لم يكلمه أكثر من ثلاث وقد ابتلي الإخوان بذلك كثيرا أبو زياد أن لم يكلمه بعدها برئ منه حتى يكلمه ويتوب اهـ وروي أن الأعمال تعرض على الله سبحانه وتعالى عشية الاثنين وقيل في غير ذلك وقد حاولت الجمع بينهما في نفسي برئ فلا ترفع لمقاطعين

ولا يحل لمسلم أن يهاجر أخاه فوق ثلاثة أيام وخيرها البادي بالسلام وقيل من هاجر فوقها ولم يكلمه بعدها برئ منه حتى يكلمه ولا يتولى أن مات على ذلك وروي أن الأعمال تعرض على الله سبحانه وتعالى عشية الاثنين فلا ترفع لمقاطعين

فوق ثلاثة وقيل مهاجرة سنة كسافك دمه وروي لا يحل للمسلم أن يهاجر أخاه فوق ثلاثة أيام وإن ماتا على صرهما لم يجتمعا في الجنة والبادي صاحبه بالمكلام أفضل والمراد بالثلاثة الأيام الأيام مع لياليها وكذا المراد بالليالي الليالي مع أيامها في رواية لا يحل للرجل أن يهاجر أخاه فوق ثلاث ليل قال القرطبي المعتبر ثلاث ليل حتى لو بدا بالمهجرة في أثناء النهار لغي البعض واعتبرت الليلة بعده اهـ وكذا في رواية الأيام فلو في أثناء الليل لغي البعض واعتبر اليوم بعده والاحوط أن لا يلغى الكسر في الوجهين فيحسب من أي وقت بدأ فيه إلى ذلك الوقت يومه أما هجره لفعل مالا ينبغي فواضح أنه مصاحبة له وأما هجره لتقصيره في حقه فإن أراد به تهذيبه فكذلك وإن غضب نفسه فانما أبيحت له في الثلاثة لأن الآدمي في طبعه الغضب وسوء الخلق ونحوهما فسومح بذلك القدر ليرجع ويزول ذلك المعارض والغالب زواله أو قلته في الثلاثة وعن أكثر العلماء تزول المهجرة بمجرد السلام ورده وقال أحمد بن حنبل لا يبرأ من المهجرة إلا بعوده إلى الحال التي كان عليها أولا وفي الأثر من هاجر أخاه المسلم فوق ثلاثة أيام أن كلفه بعد ثلاثة أيام والا فلا ولاية له أي أن كلفه عقب ثلاثة أيام خرج من الأثم والكلام يشمل السلام وغيره فافاد أنه يزول الهجر بالمكلام قال ابن القاسم إن ترك الكلام فقد هجره ولو سلم قال عياض لا تقبل شهادته عليه أن ترك الكلام ولو سلم أي لأن ذلك يشعر بأن في باطنه عليه شيئا وقال ابن عبد البر وهو من علماء الأندلس أجمعوا أنه لا يجوز الهجران فوق ثلاث إلا لمن خاف من مكالمته ما يفسد عليه دينه أو يدخل منه على نفسه أو دينه مضره فإن كان كذلك جاز ورب هجر جميل خير من مخاطبة مؤذية وقال الخطابي إن هجر الوالد لولده والزوج لزوجته لا يتضيق بالثلاث لأن النبي صلى الله عليه وسلم هجر نساءه شهرا وقيل إن هنا مقامين أعلى وأدنى فالأعلى اجتناب المهاجرة جملة فيبذل السلام والكلام والمواددة بكل طريق والأدنى الاقتصار على السلام والوعيد الشديد إنما وقع لمن يترك المقام الأدنى وأما الأعلى فمن تركه من الأبواب فلا يلحقه الملام بخلاف الأقارب فإنه يدخل في قطيعة الرحم وقيل من حق كل أن لا يكسني ويعرى أخوه اهـ وإن

فوق ثلاثة وقيل مهاجرة سنة كسافك دمه وقيل من حق كل أن لا يكسني ويعرى أخوه

وجد في بعض النسخ يعرا بالالف قائمة فليجوز ذلك ولو كانت عن ياء لكن
 الاولى الاوفق للعدة ان تكتب بصورة ياء اذا كانت عن ياء ولم تكن قبلها ياء
 الا ما تصرف من الحياة فانه يكتب الف ياء مع ان قبله ياء وان لا يتخالف جوعا
 وشبعاً وتزوجاً وعدمه * النصب على نزع البناء او في الجواز النصب على نزع الخافض
 عند بعض مطلقاً وانما لم يجعله على التمييز لان المدم معرفة بالاضافة فيجوز كونه
 على التمييز على قول الكوفي بجواز تعريفه ولو اقتصر على ذكر الجوع او على ذكر
 العطش او على ذكر التزوج لئلا يوجب ان جوعهما مختلف او عطشهما او تزوجهما مثل ان
 يشتد جوع احدهما والاخر جوع ولم يشد او عطش والاخر عطش دون ذلك او
 احدهما تزوج جميلة او ذات مال او تزوج عددا والاخر تزوج دون ذلك وليس
 ذلك مراد المصنف * بقرعة * من المال فايوا منه حتى يحد ذلك والظاهر ان الركوب
 في المفرد كذلك وان كانت لواحد دابة فايركبها الاخر قارة وهو تارة واذا كانت
 لاحدهما سريتان او امتان باع له احدهما او وهبها له ليتسراها واذا كانت له زوجتان
 او زوجة وسرية حسن له ان يملك امة او يطلق احدي زوجتيه فيتزوجها من غير
 ان يتفق معها او معه على ذلك كما فعل الانصار للمهاجرين * ولا يمنع كل اخاه
 ان استقرضه او استباعه * طلب ان يبيع له شيئاً بقلب الياء الفا نقلاً لفتحها الى
 الموحدة * ان قدر * ولا يمنعه حاجة طالبها ولكن لا يصح بمنعها ان كان لا ينفك
 بمنعها * وروي المؤمن مرءاه اخيه * يرى بها عيوبه باراءته وقامه ان رأى به
 شيئاً فليحطه عنه وقال مثل الاخوين كاليدين تفصل احدهما الاخرى * وروي
 روي والذي تسمي يده * لا تؤمنون * اي لا يكمل ايمانكم ان اراد بالايان التوحيد
 وان اراد به الوفاء فهو على ظاهره من النفي * حتى تحابوا * اي يجب بعضكم
 بعضاً ولا حاجة الى تقدير تاء هكذا تتحابوا لان فاعل وتفاعل مجتمعان في اصل
 المعنى وان كان بينهما فرق ذكرته في شرح اللامية غير ان الجازي عن السنة
 المحدثين فتح التاء فلم ان الاصل تتحابوا بقاءين ويجوز ضمها على انه رباعي فلا
 تمدرأخرى وذلك رواية بالمعنى والافاظ الحديث لا تؤمنون بخذف النون للتخفيف
 * والاخبار في ذلك كثيرة جداً * مفعول مطلق لكثيرة دلي تضمنين جداً

وان لا يتخالف جوعاً وشبعاً
 وتزوجاً وعدمه بقرعة ولا
 يمنع كل اخاه ان استقرضه
 او استباعه ان قدر وروي
 المؤمن مرءاه اخيه ولا
 تؤمنون حتى تحابوا
 والاخبار في ذلك كثيرة
 جداً

كثرة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم المشي لآخر مسلم في حاجة احب الي من ان
 اعكف شهرين ومن قضى حاجة لآخيه فكأنما خدم الله عمره وقال انصر اخاك
 طالما اي بالانصاف منه ورده عن الظلم او مظلوما اي بالرد عنه والانصاف له
 ومن حى مؤمناً من غيبة منافق بعث الله له ملكاً يحكي لحيه يوم القيامة من نار
 جهنم وقال لا يحل لمسلم ان ينظر مسلماً نظرة تؤذيه وانما يتجالس المتجالس بامانة
 الله فلا يحل لاحدهما ان يفشي على صاحبه ما يكره ومن حق المسلم ان يزار قبره
 للدعاء والاعتبار روي ما رأيت منظراً الا والقبر افطع منه وان يعزى عن ميتة
 ويجب توفير الكبير في الاسلام ورحمة الصغير ومن اجلال الله اجلال ذي الشبهة
 في الاسلام ومن تمام توفير المشايخ ان لا يتكلم بين ايديهم الا باذنهم ومن حقوق
 المسلمين الاصلاح بينهم وهو افضل الصدقات وان لا يقبل فيهم ما يسمع من النمام
 والحساد ولا يسيء الظن بهم ولا يحل النظر لمسلم بعين الاستصغار ولا الدنيوي
 بعين التعظيم وليس حقاً لهم كف الاذى عنهم فقط بل كفه وقمعهم فاهل
 القبور قد كفوا اذانهم وانما شرع الله اخوة الاسلام يستفيد بعضهم من بعض ومن
 ذنب عن عرض اخيه كان له حجاباً من النار قال ابن عباس حق المسلم اوجب
 من حق الاب غير المسلم والمسلمون كالبنيان يشد بعضه بعضاً ولا خير فيمن لا
 منفعة للمسلمين فيه وان لله عبادة خمسهم الله بنعمه لمنافع خلقه يقرها فيهم
 ما بذلوا وان ضيعوها حولها الى غيرهم وان لله وجوها خلقهم لحوائج خلقه يرغبون
 في الحمد وان الله يحب مكارم الاخلاق وان افضل الناس ثواباً غدا انهم للناس
 اليوم واداً اراد الله بعبد خيراً استعمله في قضاء حوائج الناس وهذا لعامة الناس
 فكيف بمن فعل الخير في المسلم والمؤمن من المؤمن كالرأس من الجسد ومثل
 المؤمنين في تواددهم وتراحيمهم كمثل الجسد اذا اشتكى عضومنه تداعى سائرهم بالحي
 والسهر ولا يغير المسلم ولا يضربه ضراً ولا يفسده ولا يخذله ويرد عنه الغيبة ومن لم يردّها
 عنه فكأنه رأى المكاب تمزقه ولم تحركه الشقة والاسلام الى الذنب عنه وقبلة
 المؤمن اخاه المصافحة ولا بأس بتقبيل يد المعظم في الدين تبركاً به كما فعل ابو
 عبيدة بن الجراح لعمر رحمهما الله صافحه وقبل يده وتقبيل يد الامام العادل عبادة

ومصافحة الابوين والاجداد والاعمام والاخ الكبير المعانقة وتقبيل الرأس ومصافحة
الاخ اخاه اي في الله المعانقة وتقبيل جوانب العنق وقيل يتصافحان باليسدين
ويقبل يده التي صاغها وان صالح غير المتولى بيده فلا يقبلها ولا عنقه ومصافحة
المرأة ولدها التقبيل في الخد وكذلك الرجل لولده وولد غيره الذكر يقبله في الرأس
ولا يباشر الاناث ويجعل يده على رأس الانثى ويقبل اليد وان لم يخف شهوة قبلها
على الرأس ان لم تبلغ ومصافحة الاخت والاخ التقبيل في العين وقبلة الولد رحمة
وقبلة المرأة شهوة وقبلة الوالدين عبادة وقبلة الاخ زين وقيل لا يحل تقبيل احد
الاتقبيل الزوجة شهوة والولد رحمة ويروى ان للمسلم على اخيه ثلاثين حقاً لبراءة
له منها غداً الا بآداهها او يعفو اخوه عنه وهي ان يغفر ذنبه ويرحم عبرته ويقبل
عثرته ويستتر عورته ويرضى صحبته ويحفظ خلته ويعود مرضه ويحضر موته
ويشهد جنازته ويحجب دعوته ويقبل هديته ويكفي صلته ويشكر نعمته ويحسن
نصرته ويقضي حاجته ويشبع مسأته ويشمت عطسه ويرشد ضالته ويرد
سلامه ويطيب له كلامه ويبده انعامه ويصدق اقسامه ويتولاه ولا يعاديه
وينصره ظالماً او مظلوماً ويجب له ما يجب لنفسه ويكره له ما يكره لنفسه قالوا ومن
له حاجة الى اخيه فايكن هو الذي يأتيه فانه احق بذلك والنفقة على العيال
افضل ثم على الوالدين ثم الرحم قلت ثم المسلم ثم في سبيل الله ثم صاحب وقال
ابو هريرة الصدقة على صاحب افضل من الصدقة في سبيل الله ويجب ان يكون
الانسان مع كافة الخلق طلق الوجه مستبشراً رفيقاً قال صلى الله عليه وسلم حرمت النار
على الهين الا بين السهل القريب وقال ان خياركم عند الله احسنكم خلقاً واجملكم
لقاءً ولطفكم باهله وانه يؤتى الرجل من امي غداً وماله حسنة نرجى له بها الجنة
فيقول الرب جل ثناؤه ادخلوه الجنة فانه كان يرحم عياله فكفي بالمرء اثماً ان يضيع من
يقوته ومن خبر من عياله فسأل الله كفايتهم بالموت فقد دعا على مؤمن بما لا يحل له
وجازله ان يجب موتهم بلا دعاء **باب** في حق ابن السبيل **باب** امرنا بالاحسان
لابن السبيل **باب** اضيف للسبيل لذهابه فيه وسمي ابنه لاصطحابه معه واتصاله به
كاصطحاب الولد بالده واتصاله به او لظهوره منه بعد خفاءه فيه كظهور الولد

باب

امرنا بالاحسان لابن
السبيل

من بطن امه اذا ولدته **باب** بوجوب وهو المنقطع عن اهله خارجاً من امياله ولا
عنده مال **باب** لم يكرر لامع اهلها ودخولها على الاسمية بناء على القلة او اعتباراً لما في
قوله المنقطع وقوله خارجاً من النفي كأنه قال وهو الذي لا هو متصل باهله ولا هو
في داخل امياله ولا عنده مال واما قوله **باب** ولم يجد قرضاً **باب** الخ فليس ذكر النفي
فيه يغني عن تكرار لا قبله الا ان جعلت الواو في قوله ولا عنده مال للحال وكان
المطف عليه في قوله ولم يجد قرضاً **باب** ولا تدنيا **باب** اخذاً للدين قل ابو عبد الله هذا
بخلاف الضيف فان الضيف قد يكون في الاميال وقد يكون معه مال اه وقيل
ان الضيف من خرج الاميال والخالف لقضي فان خارج الاميال ضيف لازم ودخل
الاميال غير ضيف لازم بل ضيف غير لازم لا يلزم حقه الا ان اضطر وقد نص
الشيخ على ذلك بقوله واما من تجب له هذه الضيافة فانها تجب لجميع الناس ممن
كان خارجاً من الاميال ولو كان فيما دون الاميال او به حاجة ولم يجد الوصول الى
منزله وقوله وبه حاجة الخ قيد لقوله ومن كان فيما دون الاميال **باب** لاله **باب** اي الى
ماله **باب** فيلزم حقه من جاز عليه ان لم يكن كباغ **باب** ومهاجر وما ذكر معه وكل
مسافر في معصية فانهم لا يطعمون ولا يسقون ولا ينفقون وليس لمن يتردد في
البلاد متفرجاً ولا حاجة له يقصدها حق ابن السبيل ولا حق له في مال المسجد
ولا في الاوقاف ويحسن الى ابن السبيل بالزكاة او غيرها ولا يلزم حقه من لا شيء
عنده او عنده قوت يومه فقط قل في التاج وان كان قوم بمحل لا سوق فيه ولا
زكاة معهم لزمهم ان يطعموا من يرد عليهم من ابناء السبيل **باب** وقيل هو الضيف **باب**
يطلق على الواحد والجمع **باب** ان نزل فيجب الاحسان اليه ثلاثة ايام **باب** الاحسان
اليه **باب** فوقها صدقة وروي من كان يؤمن بالله واليوم الآخر **باب** ايماناً كاملاً او اعتبر
ان ترحيمه من لا يكرم الضيف كلا توحيد وخص الله واليوم الآخر اشارة الى
المبدء والمعاد فان الله اوجده ويعود اليه للجزاء بما فعل **باب** فليكرم ضيفه جائزته يوماً
وابلة **باب** الجائزة العطية والتحف واللاف وجائزته مفعول به ليكرم مضمناً معنى
يعطي فتعدي لاثنين ويوما ظرف ليكرم او جائزته مفعول مطلق بمعنى الاكرام
الحسن او ظرف تجوزاً وعليه فيوما بدل منه بدلاً مطابقاً على ان الجائزة هي نفس

بوجوب وهو المنقطع عن
اهله خارجاً من امياله ولا
عنده مال ولم يجد قرضاً ولا
تدنيا لاله فيلزم حقه من
جاز عليه ان لم يكن كباغ
وقيل هو الضيف ان نزل
فيجب الاحسان اليه ثلاثة
ايام وفوقها صدقة وروي
من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر فليكرم ضيفه جائزته
يوماً وابلة

اليوم واليلة كما يدل له رواية جائزته يوم وليلة بالرفع على الابتداء والاختار ورواية فليكرم ضيفه جائزته قيل وما جائزته يارسول الله قال يوم وليلة اذ اخبر انها يوم وليلة وقال السهيلي في رواية النصب ان يوما بدل اشتمال وليست الضيافة منحصرة في الطعام والشراب بل اذا اضطر الى نحو نعل او مايستر عورته او ما ينجو به من هلاك في مسيره من لباس او غيره لزمهم ذلك له هذا ما عندي واستدل من قال بعدم وجوب الضيافة بعد اول الاسلام بلفظ الجائزة ولفظ الاكرام والمخاطب بها عندنا وعند الشافعية اهل الحضر واهل البادية وخصها بعض باهل البادية لان المسافرين محتاج في الغالب وليتميز الضيافة على اهلها غالباً بخلاف الحضر فان مواضع النزول متوفرة فيه للمسافر وهو متمكن من شراء الطعام من السوق او نحوه وبه قول مالك وفي بعض الاحاديث دلالة عليه وقال القاضي حسين من قومنا خبر الضيافة على اهل المدر وليست على اهل الوبر موضوع وبهذا الحديث قال بعض تجب الضيافة على اهل الحضر فقط وقال ابن حجر ليس موضوعاً وله طرق تشهد له قال حسين ويحتمل تخصيص اكرام الجار والضيف لغير الفاسق والمبتدع والمؤذي ونحوهم فلا يكرمون بل يهانون ردعاً لهم ويحتمل جعلهم من ذوات الجهتين فيكرمون من حق الجوار والضيافة ويهانون من حق الفجور لان الكافر براعي حق جواره فالموحد على فسقه اولى وجاء في كل كبد اجر قال بعض حتى نحو الحية والكتاب المقور يطعم ويسقى اذا اضطر الى ذلك ثم يقتل فلت لا يطعم ولا يسقى مثل الحية والعقور لانه مأثور بقلهما على الفور واذا اطعم او سقى فقد اعين على الضر وقد يقوت اذا قوي بالطعام او الشراب فمثل ذلك مستثنى من حديث في كل ذي كبد اجر * والضيافة ثلاثة ايام وفوقها صدقة * قال ابن بطال سئل مالك عن معنى الحديث فقال يكرمه ويتحفه يوماً وليلة وثلاثة ايام ضيافة فتلك اربعة ايام هذا ظاهر العبارة وقيل يتكلف له في الاول بالبر والالطاف وفي الثاني والثالث يقدم له ما حضره ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة وتسمى الجيزة وهي قدر ما يجوز به المسافر من منهل الى منهل ومنه الحديث الآخر اجيزوا الوفود بنحو ما كنتم اجيزهم وقيل

والضيافة ثلاثة ايام وفوقها صدقة

ان المراد ثلاثة ايام فقط يسمى اولها الجائزة لانه يتحف فيها ويقدم له في اليومين الاخيرين ما حضر فاوّل الحديث بيان لحال اليوم الاول واهله بيان لحال الضيافة انها ثلاثة وفي رواية الضيافة ثلاثة ايام وجائزته يوم وليلة وهذا كالذي ذكره المصنف في الاحتمال لان الواو لا ترتب وقيل هذا يدل على اربعة ايام رابعها هو المسمى بجائزة وبجيزة ويجوز ان يكون المراد بقوله جائزته يوم وليلة بياناً لحالة اخرى وذلك ان الضيف ان اقام تحفه ثلاثة وان لم يقيم اعطي ما يجوز به يوماً وليلة وفي قوله وفوقها صدقة اشعار بان الثلاثة واجبة بعد اليوم الاول المسمى بالجائزة كوجوب الجائزة واشارة الى ان ما بعد الثلاثة سوى الجائزة نفل وتغير لان الكثير من الناس يأنفون عن اكل الصدقة خصوصاً الاغنياء وقال ابن بطال الجائزة غير واجبة والضيافة واجبة وهي ثلاثة لان الجائزة تفضل واحسان اي كما ذكر في قوله اجيزوا الوفود بنحو ما اجيزهم به ان المراد به الجائزة بمعنى ما يعطاه الوافد والشاعر فلم يصح ما ذكره بعضهم ان الجائزة الوافد والشاعر انما احدهما بعض امراء التابعين لكن الواضح ان المراد في الحديث حديث الضيف ما يغني الضيف عن غيره او التحفة وتلزم الضيافة السلطان وعماله واصل الجائزة من الجواز وذلك ان عسكرياً عارضه الوادي فجازه بعض العسكر فاعطاه عثمان على الجواز كثيراً فسقط من يومئذ ما يعطي الملك جائزة مطلقاً وسمي الاكرام للضيف اليوم الاول للاحتفال به جائزة تشبيهاً بمطية الملك ولا يحل له ان يقيم حتى يفاق مضيفه * اي يضيق عليه فاذا علم بضيقه او احس به لزمه ان ينتقل عنه ولو قبل تمام ثلاثة ايام في جملة المنزل او عنده فيتعرض للضيافة عند غيره ان احتاج بلا نصريح مثل ان ياتي السوق او المسجد وان اضطر فله التصريح واذا ظن الناس بان الذي عنده الضيف يقوم به حتى تتم ثلاثة ايام معاته لم ينو ذلك ولم يقصده او ضاق عن ذلك بعد ان نواه فليخبر الناس انه ليس قائماً به ثلاثة ليقوموا به ولا يخفى ان احتاج وان اخبرهم الضيف اجزاء ونادى لمن نزل به ان يكرمه ويقوم به بنفسه * وان وكلهم لعياله او خادمه او غير ذلك جاز وكفي ابراهيم عليه السلام اباً لا ضيف لانه يحب الضيف ويبحث عنه

ولا يحل له ان يقيم حتى يلقى مضيفه وندب لمن نزل به ان يكرمه ويقوم به بنفسه

ويكرمه ويخدمه بنفسه وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلي امر الضعيف بنفسه * وذلك * اي القيام به بنفسه * من الكرم ومن حقه ان يقدم اليه من احسن ما في البيت ويسرع له بعيشه * اي طعامه * ويحفظ له اوقات الصلاة * ويرشده الى موضع قضاء حاجة الانسان والغسل في الدار * ويحفظ * دابته بعلف * باسكان اللام اي باحضار العلف لها بفتح اللام وهو ما تأكل * وسقي ولا يغيب عن وجهه * الا لئلا بد منه او يرضاه واذا اراد الغيبة لمالا بداخبره ويجوز قليل غيبة وان بلا اذنه او لغير مالا بد منه * ومن اللؤم * بضم اللام بعدها همزة ساكنة وان وجد في بعض النسخ بدون الهمة على الواو فوجهه انه من ابدال الهمة وارا لجوازه اذ سبقتها ضمة وكانت ساكنة وهو ضد الكرم * ان يسئل اأقدم * بهمة الاستفهام مفتوحة بعدها همزة المضارعة مضمومة وضم الميم وان وجد في بعض النسخ بهمة واحدة فمن باب حذف همزة الاستفهام لجواز حذفها على الصحيح لدليل وهو هنام * لك شيئا ام لا * وان وجد في بعض النسخ شيء بدون الف بعد الهمة فلجواز كتب الهمة المفتوحة المعقبة بالتونين بدون الف على لغة من يقف عليه بالسكون او على ما روي ان الاوائل لا يكتبون الالف بعد توين الفتح ولو كانوا يقفون عليه بالالف وان وجد اقدم لك شيء بهمة واحدة قبل القف بدون الف بعد همزة شيء فقد علمت وجهه وفيه وجه آخر وهو ان يقرأ بفتح الهمة وضم القاف وفتح الميم على انه ماض مبني للمفعول نأبه شيء وعلى هذا الوجه فالمراد هل قدم لك احد شيئا ام لا فان قدم اليه لم يقدم هو اليه شيئا وعلى غير هذا فالمعنى اأقدم انا اليك شيئا ام لا والصواب ان يقدم اليه ولا رفعه بعد امره بان يأكل وكذا غير الطعام كفرش ووضوء يقدم ما يصلح له ولا يقل اأقدمه ام لا * ويقدم له الطعام بما لا دونه * ولا يقل اأقدم لك الماء ام لا ويحتمل ان يريد المصنف بالشيء الطعام والماء وغيرها وهو اقبه * ومن الجفاء اكل رب البيت معه ان لم يكن ملكا * المراد به ما يشغل السلطان والخليفة وقيل الخليفة من يأخذ الحق ويضعه في اهله والملك يأخذ الحق ويضعه في غير اهله والسلطان من يأخذ بغير حق ويعطي بغير حق قال السيوطي في حسن

وذلك من الكرم ومن حقه ان يقدم اليه من احسن ما في البيت ويسرع له بعيشه ويحفظ له اوقات الصلاة ودابته بعلف وسقي ولا يغيب عن وجهه ومن اللؤم ان يسئل اأقدم لك شيئا ام لا ويقدم له الطعام بما لا دونه ومن الجفاء اكل رب البيت معه ان لم يكن ملكا

المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة الملك يجوز يا خذ من هذا ويعطي هذا والخليفة لا يأخذ الا حقا ولا يضعه الا في حق قال سلمان رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه لما قال امك انام خليفة ان جبيت درهما او اقل من المسلمين فوضعت في غير حقه فانت غير خليفة والسلطان من في ولايته ملوك فيكون ملك الملوك فيملك مثل مصر ومثل الشام او مثل افرقية او مثل الاندلس ويكون عسكره عشرة الاف فارس او نحوها فان زاد بلادا او عددا في الجيش كان اعظم وجزان يطاق عليه السلطان الاعظم فان خطب له في مثل مصر والشام والجزيرة ومثل خراسان وعراق العجم وفارس ومثل افرقية والمغرب الاوسط والاندلس كان سمته سلطان السلاطين وذلك الفرق اصطلاح اما في اللغة فالما صدق واحد * اوريسا * في قبيلة او اقل او اكثر * او فاضلا * وقيل يا كل مع ضيفه مطلقا وقيل لا مطلقا والحق انه ان كان يتوحش بالا كل وحده اكل معه وان كان الا صلح ان يأكل وحده فلا يأكل معه فكثيرا من الناس لا يحبون الا كل بحضرة احد ولا سيما مضيفه لانه اذا كان جائعا او شديد الشهوة لذلك الطعام احب الخلو به ليفعل في اكله ما يليق به من كثرة الاكل او من كيفية الاكل فلو حضر واستحي منه لقل اكله ولم يكن الا منفصا * ولا يناجي * بعضا * او ينيل بعضا دون * اخر * من اضافهم ولا يتكلم مع بعض بلغة او تلويح لا يفهمها الاخر وهكذا في سائر المتجالسين الا ان تنوحي من اثنين فصاعدا او تكلم بكلام او تلويح لا يفهمه اثنان فصاعدا فجائر * ولا تناول احدا شيئا على مائدة غيرك * على بمعنى من متعلق بتناول او للاستعلاء متعلق بمحذوف نعت شيء او حال له وهذا حق على الضيف فان شاء صاحب الطعام اعطى سائلا او قطا او غيرها او اذن له في الاعطاء وان اعطى بدلالة عليه صحيحة مقبولة شرعا جاز وان رأى مالا بد في حسن النظر من اعطاء مشاور صاحب المال مثل ولد صاحب الطعام جاء يبيكي فان جاءه يأكل فلا يمنعه ولا يقل له كل هذا ما ظهر لي في الصبي صبي صاحب الطعام * ولا تطل سكوتا عن اضيافك فيتوحشوا * ولا تفرط في الكلام فيملوا * ولا تستخدمهم * فيما يحتاجون عندك فضلا عما تحتاج فذلك جفاء والسنة ان يخدمهم بنفسه وينبغي ان يشيهم

اوريسا او فاضلا ولا يناجي او ينيل بعضا دون * اخر * ولا تناول احدا شيئا على مائدة غيرك ولا تطل سكوتا عن اضيافك فيتوحشوا ولا تستخدمهم

الى باب الدار ومن تمام اكرامهم طلاقة الوجه وطيب الحديث عند الدخول والخروج وعلى المائدة ولا تجلس * بضم التاء وكسر اللام * معهم من يتقل عليهم ولا تغضب بمحضرتهم وان على امتك * لثلا تتصف عندهم بالغضب فتكدر ضيافتهم ولثلا يظنوا انك خبعت بهم فشرت اليهم بالغضب عليها او انك خبعت بهم وان ضجرك بهم هو الذي اضعفك عن تحمل ما صدر منها الا ان تغضب عليها لتقصيرها في حقهم تعظيما لهم وتاديبا لها بحيث يشاهدون ان ذلك لتقصيرها فيه هكذا اقول وغير الامة كلامه ولا تظاهر غضا او حزنا على وجهك فيظنوا انه عليهم * وقد دعي فقيه لطعام فاجاب على شروط * فسرهما بقوله * ان * مفسرة ويضعف كونها مصدرية لان بعدها نهي * لا تجر فتقري ضيفك * الفاء لبيان المحل والضيف هو الفقيه وذلك التفات من التكلم للبيعة على مذهب السكاكي ونكتته ان يفيد ان ذلك ادب يستعمل في الضيف مطلقا واقراء الضيف احضار قراء له وهو ما باكل وسواء في ذلك ان يعطي الضيف ويجمع اهله او يعطي الضيف شيئا طريفا ولا يذيق اهله منه كل ذلك لا يجوز * وتحرم عيالك ولا تحن فتضمن * بهاد معجزة غير مرتفعة تفتح وتكسر بمعنى تبخل والفاء كالتي تقدمت * بما عندك * وانما قال المقالة الثانية لعلمه برغبته في ضيافته ورضاه بمقاتله ذلك ودلالته عليه واختار ان يقولها له ليعلمه الامر الشرعي كانه قال ومن المشروع ان لا تبخل عني بالطعام الجيد الذي عندك وقد قال الله جل وعلا ولا تجمعوا الخبيث منه تنفقون الآية وعنه صلى الله عليه وسلم حرام ان يقدم الرجل ما يحقره في منزله الى قوم وحرام على الرجل ان يحقر ما قدم اليه * ولا تتكلف ما ليس عندك * قال صلى الله عليه وسلم لا تتكفوا للضيف فتبفضوه ولا يستقرض للضيف ويقدم ما وجد وكان منس وغيره من الصحابة يقدمون الخبز اليابس والحشف ويقولون ما ندري ايها اعظم وزرا الذي يحقر ما قدم اليه او الذي يحقر ما عنده ان يقدمه ولا يطلب الضيف صاحب البيت بما يشتهي الا ان كان صاحب البيت يفرح بذلك واذا خيره صاحب البيت فليختر الاسهل وينبغي لصاحب البيت ان يشهي الضيف كي يصادف شهوته قال صلى الله عليه وسلم من لاذ اخاه المؤمن بما

ولا نجاس معهم من يتقل عليهم ولا تغضب بمحضرتهم وان على امتك وقد دعي فقيه لطعام فاجاب على شروط ان لا تجر فتقري ضيفك وتحرم عيالك ولا تحن فتضمن بما عندك

يشتهي كتب الله له الف الف حسنة ورفع له الف الف درجة واطعمه من جنة الفردوس وجنة عدن وجنة الخلد * فصل * تلزم الضيافة المشركين لانهم مخاطبون بالفروع كالاصول ولا يلزمنا ان نضيف مشركا ولو يعطي الجزية وان كان يعطيها وخيف هلاكه لزم تنجيته من الهلاك وان اضيف مطلقا جاز لا حريا * تلزم الضيافة حيا * بطن او اقل او اكثر نزلوا على ماء في الخلا هذا مراده والله اعلم واما في الاصل فالوطن كما في القاموس وقد ذكرت في التفسير الفرق بين البطن والقبيلة والعشيرة * واهل منزل * قرية او شبهها * لا * نساء او صبيان او مجانين او عبيد الا ان اضطر الضيف ولم يجد الا النساء فتلزمهن ومن قال ان العبد يملك المال ائزمه الضيافة ان كان عنده شيء وكان بالغيا ولا بأس عليه بشغله حينئذ بامر الضيف بلا اذن سيد كما لاضير عليه في الاشغال بحساب الزكاة والعمل فيها وايصالها اهله اذا ملك نصابا وفي الديوان بحسب الضيافة للمرأة اه ولا تلزم * مسافرا او نحوه * كسيار في الارض وسياح وتجب لهؤلاء وغيرهم * بكفاية * على الكفاية حال من الضيافة يعني انها فرض كفاية * ان لم يقصد احدا فتلزمه بخاصته * ان قصده وكان قادرا على ضيافته وان قدر عليها فيما دون ثلاثة ايام لزمه ما قدر فقط فيخير الضيف ليتعرض لغيره ان احتاج او يخبر غيره ليقوموا به وان قلت فما ذكره المصنف كالشيخ من قصده احدا هل يجوز له قلت يجوز ان احتاج قطعا وان لم ينجح فلا يجوز الا على قول الشيخ ان الضيافة حق للضيف ولو كان له طعام وليس في قصده احدا ظلم له بدليل انه ان ابرأ بعض اهل المنزل بتعيين او بصفة برا او دون من لم يبرهم وله ان يقصد احدا باقل من ثلاثة ايام وبدل لما ذكرت ايضا ما قيل ان له اخذ من مال اهل المنزل اذا ضيعوا حقه * و * اذا قصد احدا * تسقط عن غيره ولا تجزي ضيافة اهل منزل على * اي عن اهل منزل * اخر ولو تقاربا * فله على كل اهل منزل ثلاثة ايام ولا يحسب والى اليوم واليومين اللذين نزل فيها عند غيرهم ولو كانت المنازل في اميال واحدة وكادت تتصل سواء انفقت المنازل او اختلفت كبيوت مدر وبيوت شعر فانه اذا لم يطلق عليها اسم منزل واحد ائزم كلا على حدة حقه تاما واذا انفرد كل بيت ولم يطلق عليهما اسم منزل واحد لزم كلا

فصل

تلزم الضيافة حيا واهل منزل لا مسافرا او نحوه بكفاية ان لم يقصد احدا فتلزمه بخاصته وتسقط عن غيره ولا تجزي ضيافة اهل منزل على اخر ولو تقاربا

على حدة حقه تاما ولو كانت البيوت جنسا واحدا * وكذا اهل الاخبية والقياطين * ونحوها والقياطين جمع قيطون واراد به شبه الحباء والا فاقيطون في الامة المخدع والمخدع المخزن بان يضيف في اهل قياتين مثلا في موضع ثم يذهب الى اهل قياتين * اخرين في موضع * اخر فضيفونه لزوما ولو تقارب الموضعان * وتبرا من ابراه الضيف من حقه * بتعيين او بصفة كإبراهه كل من كان فقيرا او من كان من بني فلان او من كان اصله من بلد كذا او نحو ذلك من الصفات كرض سواء كان ابراه شفقة لمن ابراه لفقره او ضعفه او لحبه او استقذار طعامه او لرداه * او نحو ذلك * وان اهل منزل * كلهم لان الضيافة حق للضيف فاذا ابرأ منه من لزمه برئ * كغريم لمديان * فان الغريم اذا ابرأ المديان من حقه برئ * ولا يجار ورحم لان حقه الله فلا يسقط بمحالة * انظر كيف يكون حقه الله ولعل المراد مامر من ان ترك الحق في ذلك يؤدي الى خراب الدنيا والتقاطع والتنامي وتعطل الامور وذلك لا يجوز ولو اجازوه او معنى كونه حقا لله انهم منهبون عن اجازة تركه والا فجواز محاللتهم عما مضى يدل انه حق مخلوق ودخلت الزوجة بالكاف * وان اقام ضيف بمنزل او حي ثلاثة ايام * على القول بان حقه ثلاثة او اربعة ايام على القول بان الجائزة واجبة وانها يوم غير الثلاثة * ولم يضيفه احد لم يسقط بذلك عنهم حقه * وعليهم ان يوفوه حقه وان وفي له ببعضه زيد له الباقي * وكذا ان تلاقى ضيفان بمنزل او نحوه فتضايفا بينهما لتعلقه بالذمة * من حيث المال * لا بالايام * فلو ذهب مالمهم وقد ضيعوه لزمهم الاتصال منه الى الضيف ولو طال المدة او وصل الضيف منزله او وطن ذلك المحل وهذا فيما بينه وبين الله ولا يلزمه في الحكم الا ان مات فليحكم عليه بدينه وقد قيل يجوز له اخذ حقه من اهل منزل ضيعوه يقصد به من شاء كما ان له ان يقصد من شاء بان يضيف عنده وان اخذ من كل واحد قليلا اذا قلوا جاز وان وجد لهم مالا مشترك اخذ منه ان شاء ولكن لا يحسن ذلك ولا سيما ان كان يأخذ ذلك ويمضي به ومن قال بوجوب الضيافة احمد بن حنبل وقال ان الضيف يأخذ ما يكفيه من مال من نزل عليه او على بستانه او زرعه من غير رضى وكل ذلك ضعيف

وقال جمهور قومن الضيافة غير واجبة وحملوا الوجوب على اول الاسلام اذ كانت المواساة واجبة او على التأكيد كما في غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحملوا الاخذ من غير رضى على المضطر ويغرم بدل ما اخذ وحمل على مال اهل الذمة المشروط عليهم الضيافة لمن يربهم لاحاديث لا يحل مال امرء مسلم الا من طيب نفس ولفظ الجائزة والاكرام يدلان على عدم الوجوب * وتلزم مقيما * له بيت او لا والبيت ملك او غير ملك * بمنزل كاهله او ساكن فيه * له بيت ملك له او غير ملك له * وان لم يوطنه ورفقة ان قصدوا عند مقيل او مبيت * والظاهر انه تلزمهم عند نزولهم مطلقا اذا قصدوا * ولا تلزم لجائز ان طلبها لزمه ولم يقيم * بان يقول اعطونيها اسافرها وذكر العلامة الحاج يوسف في ترتيب اللقط كلاما نصه وسأله عن النساء اذا سألن ما يجعل للضيف مثل الجلبان والترفاس والمالح وبقي من ذلك شيء قال تمسك ذلك وقيل يرجع اذن ذلك الى الاضياف وقيل ان اللعنة قرنت مع الضيف فاذا حمد الله وقابله مضيفه يحمده الله وقعت على ابليس وان ضجر احدهما وقعت عليه قال وسأله عن مسافر عابر سبيل بات في بلد وكره ان يعتمد احدا ويقصد اليه بالمبيت فدبر كيف يعمل فجعل نفسه يستل عن حاجته حتى خرج اليه رجل فلزمه للضيافة وليست له حاجة انما يتعرض للمبيت اعليه ذنب ام لا قال يكره له ذلك وان اخبرهم باسمه او اخبرهم صاحبه وكان هوام في ذلك هو الاكل بالدين وهو جنس من الرياء فعليه غرم ذلك والاتصال منه ان اراد السلامة لاخرته اه * فصل تجب * الضيافة * للمحتاج * ذكر الاحياج لقوله وان في امياله فالضيف غير المحتاج لا تلزم له في امياله * غير عاص * بسفاره * وان في امياله ان لم يجد وصولا لمنزله * بيان ذلك ان يرجع من سفر غير معصية فيدخل اميال منزله ولم يجد وصولا اليه وان احتاج عند السفر قبل خروج امياله لزمته له ايضا وكذا ان لم يكن مسافرا * ولا يضاف عند عاص ممن تقدم * من باع ومهاجر وغيرها نهي تنزيه فلا غرم عليه ان اضافوه لانه اكل حقه * وان لزمته والضيف قيل ثلاثة ضيف الله وهو الماشي في طلب علم او في زيارة او حج او نحو ذلك * من الطاعات * و * ضيف * السنة وهو الماشي في مباح

وكذا اهل الاخبية والقياطين وتبرا من ابراه الضيف من حقه وان اهل منزل كغريم لمديان لا يجار ورحم لان حقه الله فلا يسقط بمحالة وان اقام ضيف بمنزل او حي ثلاثة ايام ولم يضيفه احد لم يسقط بذلك عنهم حقه وكذا ان تلاقى ضيفان بمنزل او نحوه فتضايفا بينهما لتعلقه بالذمة لا بالايام

وتلزم مقيما بمنزل كاهله او ساكن فيه وان لم يوطنه ورفقة ان قصدوا عند مقيل او مبيت ولا تلزم لجائز ان طلبها لزمه ولم يقيم * فصل *

تجب للمحتاج غير عاص وان في امياله ان لم يجد وصولا لمنزله ولا يضاف عند عاص ممن تقدم وان لزمته والضيف قيل ثلاثة ضيف الله وهو الماشي في طلب علم او في زيارة او حج او نحو ذلك والسنة وهو الماشي في مباح

غير تجر ولما حق الضيافة ﴿و﴾ ضيف ﴿الشيطان وهو الماشي في معصية﴾
ولا حق ضيافة له وفي القناطر الاضياف ثلاثة يعني الذين تلزم حقوقهم ضيف
يسير في طلب العلم وضيف زائر من ينبغي له ان يزوره من اخ له في الله او رحم
وضيف ذو حاجة ادركه الليل قبل وصولها فهو لا ونجوم اضياف تلزم الكفاة
ضيافتهم اذا لم يكن لهم طعام وهذا منه يدل انه لا تجب الضيافة لمن عنده طعام
﴿ولا تلزم اهل سوق ولا قاضيا﴾ من يقضي بين الخصمين ﴿ولا مفتيا﴾ هو
من يفتي السائل بتحليل او تحريم او بان الحق على من فعل كذا اوله ﴿ولا طبيا﴾
لا ت على ذلك ﴿المذكور من امر السوق والقضاء والافتاء والطب﴾ وازمتهم
ثلاثة ايام ﴿كغيرهم لمقبل او مبيت عندهم بقصدها﴾ ان قصدوا بمبيت او مقبل
بلا قصد ضيافة لم تلزمهم وكذا ان لم يقصدوا اصلا وان قصدوا الضيافة ولما ذكر
لم تلزمهم الضيافة وان قصدوا بها وقصدوا بما ذكره علماء اخر او طبيا اخر او سوقا
اخر تلزم من قصدوا بها وانما لم تلزم هؤلاء تخفيفا عليهم اذ كانت مصالحهم
عامة للناس دنيا واخرى وقبل لا تلزم الضيافة القاضي والمفتي ولا غيرهما من اشتغل
بامر العامة بلا اجرة له على اشتغاله ولزمت الضيافة للضيف ﴿وان كان﴾ الضيف
﴿بطعامه﴾ الا من كان في امياله فلا تلزم الضيافة له الا ان لم يكن له طعام وكان
لا يصل منزله وكذا يجب حق الضيف على اهل المنزل والحي مطلقا ولو كان
عنده الطعام ومفهوم ما مر عن القناطر انه لا يلزم اطعام الضيف ان كان له الطعام
ووجه الزام المصنف والشيخ اياه ولو كان عنده طعام عموم الاحاديث في حق
الضيف بلا تقييد بعدم الطعام ووجه كلام القناطر حمل الاحاديث على الاصل
من انه لاحق لاحد في مال الآخر مع الاستغناء عنه وانما تلزم تنجيته اذا خاف
هلاكا على ما مر نخص عموم الاحاديث بذلك وان كان عنده طعام لا يؤكل الا
بصنع او مال يجد به طعاما وكان لا يصل الى ذلك قبل الهلاك والمضرة فاللائق
بكلام القناطر ان لا تجب ضيافته ﴿ولا تلزم اهل منزل لقاصده﴾ اي قاصد
المنزل والحي كالمزول لتجر قال الشيخ هذا يدل ان كل من اتى موضعا الحاجة فلا
ضيافته له على اهل ذلك الموضع اه وليس كذلك والله اعلم ولتبعه المصنف ﴿ولا ضيافة

والشيطان وهو الماشي في
معصية ولا تلزم اهل سوق
ولا قاضيا ولا مفتيا ولا طبيا
لا ت على ذلك وازمتهم
كغيرهم لمقبل او مبيت
عندهم بقصده او ان كان
بطعامه ولا تلزم اهل منزل
لقاصده لتجر ولا ضيافة

لا ت محل الحاجة لاهلها﴾ لا للضيافة ﴿على اهل﴾ ومفهوم كلامه كالشيخ ان من قدم
منزلا لتجر في اخر او الحاجة في اخر تلزم اهل المنزل الذي نزله قبل الوصول
الى الذي قصدوه ضيافته والذي عندي انه تلزم المريد حاجة في اخر لا المريد
تجر الا ان اضطر وتلزم لمن سافر لحمل امانة بلا كراهة ولو سافر ليشتري دابة او
لباسا او غيرها لا لتجر له او لغيره ﴿ولا يقدم حقير بمنزل لقوم﴾ المعنى لا يقدم
الطعام الحقير في مثل القرية والمصر والمدينة لضيف بل يقدم له الطعام الجيد
واما في غير ذلك كمسافرين اضافوا انسانا فيقدموا ما تيسر بحسب الامكان
والحاصل ان من يتمكن من الجيد بلا تكلف لا يقدم الردي ﴿وعليه ان لا يحقر
ما قدم له وتضاعف نفقته لشرة﴾ فاللقمة بشر لقمة والحبة لدابة بمشروبات ونفقة
الرجل على عياله لسبعين ﴿ضعفا﴾ وعلى صومه اسبع مائه ضعف وعلى ذي رحم
من قبل ابيه وامه الف ضعف وعلى نفسه في سبيل الله سبعين ﴿روى ذلك صحيحا﴾
اراد الصحة اللغوية او الاصطلاحية وذلك ان الحديث الصحيح عند الاصوليين
ليس بموضوع قال ابن الصلاح الحديث الصحيح هو المتصل بنقل العدل عن
العدل الى منتهاه من غير شذوذ ولا علة والضعيف ما لم يجمع فيه صفات الصحيح
وقد ذكرت انواع الحديث في مسند من الله علي به من جمع بينه وبين مسند
الربيع بن حبيب اترى من فن الحديث ﴿و﴾ روي ﴿انه لا يزال اهل الارض
مرحومين ما تحابوا وادرا الامانة وقروا﴾ بفتح القاف ولا همزة قبلها من قرى يقري
كروى برمي ﴿الضيف وعملوا بالحق وانه بريء من البخل من ادى زكاة ماله وقرا
ضيفه واعان في النائية﴾ يعني الحادثة مثل ما يلقى الجبار على الناس وما يتحملونه
من الديات للصالح بين الناس وما على العاقلة من الدية وما يحتاجه المنزل مداواة
عنه او عن اهلها وما يحتاجه من خدمة وتحصين واجرة حارس ﴿قومه﴾ وادى
الحق اللازم له في ماله لمن تلزمه نفقته من زوجة وعبد وامة وجيران وولي محتاج
فقير من اولياءه ولم يذكر ذلك لانه يفهم بالاولى من الزام حق الضيافة ومن لم يف
بالمزم من ذلك فهو شحيح وكذا من ادى ذلك كله لكنه خوفا من امام عدل او
غيره من الناس او ادى ذلك ورأى لنفسه المنة عليهم او اذا غم عليه او ادى

لا ت محل الحاجة لاهلها على
اهل ولا يقدم حقير بمنزل
اتوم وعليه ان لا يحقر
ما قدم له وتضاعف نفقته
لشرة ونفقة الرجل على
عياله لسبعين روى ذلك
صحيحا وانه لا يزال اهل
الارض مرحومين
ما تحابوا وادوا الامانة وقروا
الضيف وعملوا بالحق وانه
بريء من البخل من ادى
زكاة ماله وقرا ضيفه
واعان في النائية قومه

ذلك على ان يعطوه مثله او اقل او اكثر او ينفعوه فهو في ذلك بخيل الا زوجته
 وولده وعبده وامته فقد اجيز ان يمن عليه * وان لا تتكفوا لضييف * ما يصبر
 عليكم بل اقراؤه بالموجود والهاء المطلق الضيف * فتبعضوه فتبعضوا الله فيبعضكم *
 فان بغض الضيف بغض الله ومن ابغض الله ابغضه الله * وانه ينزل برزقه ويرحل
 بذنوب اهل البيت * اي يرتحل وقد زالت ذنوبهم كلها بسببه وقال لا خير فيمن
 لا يضيف وقالوا لكل شيء فضيحة وفضيحة القرى اتساع البطون * فصل
 لا يحقر ما قدم له * تقدم انفا * ولا يلم في قلبه ولا بلسانه عند صاحب البيت
 او غيره * رزقه بلوم اهل البيت * يعني ان لوم رب البيت لوم لرزقه الذي قدم
 اليه رب البيت * فيلوم الله * بلوم الرزق فان لوم الرزق لوم لله سبحانه * فيكفر *
 قال عمر رضي الله عنه لا ضيافة انكم بتم عند ثلاثة عندي وعند رزقكم وعند الله
 فان لم تنوني فقد لمت رزقكم وان لمت رزقكم فقد لمت الله وان لمت الله فقد كفرتم
 وفي هذا اشارة الى تسمية الفاسق الموحد كافرا اذ سمي لوم الرزق الذي يترتب
 عليه لوم الله كفرا وليس عيب لوم الله وكذلك صاحب البيت لا يجوز له تجعير الطعام
 والشراب لضييفه والظاهر انه يجوز ان يقول له انت اهل لاكثر من هذا او
 لاحسن من هذا * ولا يرمي بصره لنواحيه * اي نواحي البيت * ولا يدخل
 * ولا يخرج * الا * باذن * ان لم يخجل البيت له خوف ان يكشف بعض
 العيال فان كان بحيث لا يخاف مثل موضع يلي باب الدار لم يلزمه الاستئذان
 بالخروج الا ان كان ان لم يخبرهم اقاموا على انحباسه فليخبرهم ليستروا ان شاؤا
 * ولا يخبر بسرائر اهل البيت * ولا يصم نفلا الا باذن صاحب البيت ولا يرتحل
 الا باذنه وليجلس في البيت حيث اجلسه صاحبه ويسلم على من جاز عليه عند
 الدخول او جلس حذاءه ولينض بصره * ولا يجلب لربه معه غيره بلا اذن
 اذا دعاه * فان قل فما اكله المجلوب حرام مؤاخذ به عند الله هو والجالب وينبغي
 للضيف ان ينصرف طيب النفس وان جرى في حقه تقصير * ويذر فقير لم يجد
 ما يضيف * بالاسكان من الاضفة وبالتشديد والمكسر من التضيف * ولا يحل
 اضيف ان يقيم عنده على ذلك * قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لاحد ان يؤثم

اخاه يقيم معه ولا شيء عنده فيأثم ومعنى قوله يؤثم اخاه يوقعه في الاثم تصويرا
 لانه يوقعه في الاثم اي يكون في صورة الاثم وذلك انه لا اثم عليه لانه
 لا طاقة له على الاضافة ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ويجوز حمل الحديث على
 فقير ليس عنده شيء متيسر يطعمه به ولا يجد اطعمه الا بتكلف وعسر وثرل
 به مع ذلك فيكون معصية نزلت به يأثم النازل بنزوله على من حاله ذلك علما به
 او جهله ثم علم فاقام كذلك ويأثم الفقير بعدم اضافته وقد كان يصل اليها بتكلف
 * باب * في حق العبيد * امرنا بالاحسان للعبيد والرفق بهم * قال الله سبحانه
 واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا الآية وقال صلى الله عليه وسلم اوصاني حبيبي
 جبريل عليه السلام برفق المملوك حتى ظننت ان ابن ادم لا يستخدم وروي
 لا يستخدم ابدا فالنفي منصب على الاستخدام كما هو ظاهر رواية اسقاط ابدا
 او منصب على ابدا فان الغالب انصابه على القيد كما بسطته في المعاني فكانه قال
 حتى ظننت ان ابن ادم لا يستخدم ابدا بل يستخدم في مدة ثم لا يستخدم
 ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم في رواية ما زال جبرائيل عليه السلام يوصيني
 برفق المملوك حتى ظننت انه سيضرب له اجلا يخرج فيه حرا وفي اخر خطبة
 كل نبي اتقوا الله في النساء وما ملكت اليمين ويقال المملوك اخوك لا يبيك
 وامك ابتليت به وابتلي بك فله اجران عليك الحساب يعني بالاب والام ادم
 وحواء عليهما السلام وانما قال عليك الحساب مع ان على العبد ايضا الحساب تهديدا
 للسيد اذ هو القوي المسلط وان كان له اجران لان عليه عملين خدمة الله وخدمة
 ماله فكل من عليه فرضان اكثر من عليه فرض واحد اذا ادى كمن عليه
 صلاة وزكاة ومن عليه صلاة فمن ترك فرضا اعظم ذنبا ممن ترك اقل وقيل مزيد
 العبد لمشقة الرقية وقيل ان كل عمل يعمل به يكون له كعملين وقد يكون للسيد
 التضعيف من جهة اخرى ضعاف العبد فلا يلزم كون العبد ارجح من الحرا او
 مضاعفة عمل العبد فيما اذا اتحد فيه طاعة الله وطاعة السيد فهو عمل واحد يؤجر
 مرتين واما العمل المختلف الجهة فلا اختصاص له بتضعيف الاجر وقيل سبب
 التضعيف انه زاد لعمل سيده نصحا وفي عبادة ربه احسانا فكان له اجر الواجبين

* باب *

امرنا بالاحسان للعبيد
والرفق بهم

وان لا تتكفوا لضييف
 فتبعضوه فتبعضوا الله
 فيبعضكم وانه ينزل برزقه
 ويرحل بذنوب اهل البيت
 * فصل *

لا يحقر ما قدم له ولا يلم
 رزقه بلوم اهل البيت
 فيلوم الله فيكفر ولا يرمي
 بصره لنواحيه ويدخل
 ويخرج باذن ولا يخبر
 بسرائر البيت ولا يجلب
 لربه معه غيره بلا اذن
 اذا دعاه ويعذر فقير لم يجد
 ما يضيف ولا يحل اضيف
 ان يقيم عنده على ذلك

واجبر الزيادة عليهما وفي الحديث ونحوه دليل على ان لا حرج على العبد ولا جهاد
وقال ابو هريرة لرجل ركب على دابته وغلامه يسعى خلفه يا عبد الله احمله فانما هو اخوك
روحه مثل روحك فحمله ثم قال لا يزال العبد يزداد بعدا من الله ما شئ خلفه
وعنه صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء والعبيد وفي رواية وما ملكك ايمانكم
اطعموهم مما تطعمون واكسوهم مما تكتسون قال الشيخ خميس رحمه الله هذا استحسان
لا وجوب وحكم ولا تكلفهم مالا يطيقون فما احببتهم فامسكوا وما كرهتم فبيعوا
ولا تعذبوا خلق الله فان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم وقال اذا اشتري
احدكم مملوكا فليكن اول ما يطعمه الحلو فانه اطيب لنفسه وقال اذا كفى احدكم
مملوكه صنعة طعامه فكمه احره وموته وقربه اليه فليجلسه وليأكل معه وليأخذ
لقمة فيضعها في يده وليقل له كل هذه وقال لا يدخل الجنة مكر بكسر الكاف وهو
صفة مبالغة وفي عقد الجواهر ما كر بالالف ولا خب بكسر الخاء وفتحها اي الرجل
الخداع ولا خائن ولا مبيء المملكة * ولزم كل مالك ان يشبع رقيقه ويكسوه *
ما يقيه الحر والبرد مما يحتاج اليه البدن كجبة وكساء ونعل قال صلى الله عليه وسلم
في المالك اشبعوا بطونهم وادفئوا ظهورهم والينوا لهم في القول ولا تستعملوهم مالا
يطيقون ومن تركهم للعفاء اولاءهم فقد ظلمهم وضيع المال وقد نهى عن تضييع المال
* ويستعمله بما قدر عليه * بنصب يستعمل بمعنى انه لزمه ان يقتصر على ما يقدر
عليه في الحمل او برفع فلا تسلط عليه الزوم * ويقيه من كل ضرر فانه امانة بيده ونعمة من
الله عليه * ولا ينظر اليه بعين الكبر والازدراء ويعفو عن زلاته ويتفكر عند غضبه عليه
وهفته فان تقصيره وحق الله اعظم من تقصير عبده في حقه والله اقدر عليه منه على
عبده وكان همر يذهب كل سبت الى العوالي فاذا وجد عبدا في عمل لا طاقة له به
وضع عليه منه وقبل ابنه جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله كم نعفو عن الخادم فصمت عنه ثم قال اعف عنه كل يوم سبعين مرة وقال
صلى الله عليه وسلم لا تضربوا اماءكم على كسر اذنكم فان له اجلا كمشاجكم اي
اذا كان الكسر بلا عمد واذا كان بعمد جاز ضربهن تأديبا وكذا العبيد والاطفال
والعيال وعن عمر رضي الله عنه رواء جابر بن زيد رحمه الله غير مرفوع فعل الله

ولزم كل مالك ان يشبع رقيقه
ويكسوه ويستعمله بما قدر
عليه ويقيه من كل ضرر فانه
امانة بيده ونعمة من الله عليه

يقوم يرغبون عما ملكت ايمانهم ان يأكلوا معهم اي فعل الله بهم سوءا وفعل الله
بهم ما يستحقون من العقاب ونحو ذلك من التقديرات المحذوفة ليذهب النفس
فيها كل مذهب تهويلا على من يتكبر عن الاكل مع المملوك وقد كان صلى الله
عليه وسلم يأكل معه ويأمر ان لا يجبر غنمه * ويبيعه ان طلب * استحسانا لا وجوبا
خلاف لبعض قومه واذا قال لسيد لا اريدك وطلب البيع لم يلزمه البيع ولزمه ان
ينصفه في موته وان لم ينصف اجبر على الانصاف وان قصر في الخدمة اذ به بما
يجتمعه وقيل لا ولكن يبيعه بما قسم له بالحديث يبيعوا ولو يخط من شعر ولا تعذبوا
خلق الله وان اشترك فيه رجلان في قرية او قريتين لم يجبرا على بيعه وان طلب
ان يبيعه وهما في قريتين امرا به او يستخلصه احدهما ولا يكاف قيل بالاختلاف
اليها من قرية لاخرى وان كانت بينهما دابة وهما في قريتين وطلب احدهما بيعها
باعاها او اشتراها احدهما وكذا في قرية لانها لا تشكو والعبد يشكو وعنه صلى
الله عليه وسلم للمملوك على مولاه ثلاث خصال لا يعجله عن صلاته ولا يقيه
عن طعامه ويبيعه اذا استباعه ويظهر لي انه يجوز ان يعجله عنها ويقيه عن طعامه
لضرورة بدليل انه يجوز الخروج الى اصلاح والبناء بعد الاصلاح كما مروله زجره
عن وسوسة في الصلاة وشدة البطئ فيها المؤدي الى فسادها او الى الوسوسة
* ويعطيه من طعامه ان اعتاد اكل طريف دونه وعلم به * وان لم يعلم به فلا يلزمه
ان يعطيه منه وان اكل طريفا ولم يعتده يلزمه ان يعطي منه لعبد ان علم ولم
يذكره لانه يعلم بالاولى لانه يلزمه الاعطاء من معتاد كلما اكل مع تكرره الذي
يقربه من الطعام المتبدل والمزوم زيادة المشقة بازوم تكرار الاعطاء فكيف لا يلزمه
بما لم يعتد فان ما لم يعتد تكون النفس اليه اشوق وهكذا حكم اطفاله وازواجه
وعياله * ويكسوه ما يرد عليه حرا وبردا * ودخل في ذلك لباس الرجل كتعل
متصل به جلدا يغطي قدمه او غير متصل وكعرق وهو نعل متصل به جلدا الى
نصف الساق او اكثر او اقل من نصفه بقليل او لباس ساق لم يتصل بجلد يلبسه
من ذلك ما يليق بالصيف او الشتاء * وان لبس هو اجود الثياب * او اجود
لباس الرجل * وان قام * العبد * بنفسه ساعيا لكسبه باذنه فلا * مؤنة

ويبيعه ان طلب ويعطيه
من طعامه ان اعتاد اكل
طريف دونه وعلم به
ويكسوه ما يرد عليه حرا
وبردا وان لبس هو اجود
الثياب وان قام بنفسه
ساعيا لكسبه باذنه فلا

﴿ عليه ﴾ في ما كسب حينئذ قولان قيل هو ملك للعبد وله ان يعطيه من شاء ويتصرف فيه كيف شاء فتازمه زكاته وقيل هو للسيد فلا فعل للعبد فيه وكذا العبد المسرح ولو كان يأكل ويكسي من سيده ﴿ وجاز استعماله من صلاة الفجر للعمة ﴾ لوقت غروب الشفق الاحمر ﴿ لا بعدها ان استقصى ﴾ خدمته ﴿ نهارة ورخص ﴾ اي اجيز تسهلا ﴿ استخدامه ليلا وان مع النهار ﴾ ومع استقصاء خدمته ﴿ ان ارضاه بشيء ﴾ ولا يجعل خدمته بالليل بدل النهار الا ان شاء العبد او كان في عمل النهار ضررا او كان عادة البلد الخدمة ليلا او كان في خدمة النهار ضررا كفساد ماله الزجر ودابته ﴿ ويجبر على عمله وفي عمل غيره قولان ﴾ الا ان كان اشتراه ليخدم الناس والاجرة له ولا يستعمله سيده في خدمة نفسه فهذا جائز قطعا وكذا ان اشتراه مطلقا او غير ذلك ثم ظهر له ذلك او استعمله لغيره جزاء لما مضى من غيره او لثيبه بعد ويستعمله لغيره قصدا لثواب الله ويجبره لانه ماله يتوصل به لاخرته كسائر ماله وفي الديوان من حقوق السيد على عبده ان يطعمه فيما امره به مما يقدر عليه الا في معصية الله وان امره ان يعمل عمل غيره فعليه ان يطعمه ولا يجبره عليه ولا يرد الكلام لسيده ولا ينهره اه وعنه صلى الله عليه وسلم اذا دعا الرجل مملوكه فقال لبيك فقال له لا لبيك ولا سعديك تقول الملائكة بل انت لا لبيك ولا سعديك وذلك ان قال ذلك كبيرا او ظلما ﴿ ويؤوجه ان طلب ﴾ التزوج حتما وقيل استحسانا ﴿ ولا يتركه لعنت ولا يضربه ظلما ﴾ وفي رواية لما احتضر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلاة والزكاة وما ملكك اليمين ردها واراثم قال رفيع العرش هل بلغت ولم يتكلم بعدها وقال يا ايها الناس اني ارى مالا ترون واسمع مالا تسمعون اطت السماء وحق لها ان تثنى ليس فيها موضع اربع اصابع الا وعليه جبهة ملك او قدمه ومن له خول فليحسن اليه فان كره فليبع والا طيب صوت الثقل وقال ايضا اطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون ولا تكلفوهم الا يطيقون فان وافقوكم فاحسنوا اليهم وان خالفوكم فبيعوهم ولا تعذبوا خلق الله فانهم لحوم ودماء لم ينحتوا من الصغر ولم يقطعوا من الشجر وعنه صلى الله عليه وسلم اطعموهم مما تطعمون واكسوهم مما تكسون ولا تكلفوهم مالا يطيقون

عليه وجاز استعماله من صلاة الفجر للعمة لا بعدها ان استقصى نهارة ورخص استخدامه ليلا وان مع النهار ان ارضاه بشيء ويجبر على عمله وفي عمل غيره قولان ويؤوجه ان طلب ولا يضربه ظلما

فبالحرا تنجون بفتح الراء كالحاء وبعد الراء الف او بكسر الراء بعدها ياء ما كنة او مشددة والمعنى واحد وهو الحقيق اي فاقول بالقول الحقيق الذي ليس كذبا ولا غير حقيقة ولا هزل تنجون من حقهم او من عقاب الله قال ابو مسعود الانصاري من اهل بدر بينا انا ضارب غلاما لي بصوط اذ سمعت صوتا خلفي يقول اعلم يا ابا مسعود وفي رواية باسقاط حرف النداء مبادرة الى الخطاب بما بعد من الحكم كما هو ايضا نكتة الخطاب من خلف قبل الوصول فحطت لا اعقل من الغضب اي لا اعقل لاجل الغضب ما يقال الا قوله اعلم يا ابا مسعود حتي اتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي يخاطبه بما لم يعقل من خطابه الا ما ذكرته فلما رأيته وقع السوط من يدي اي لميته كما صرح به في رواية فقال يا ابا مسعود ان الله اقدر عليك منك على هذا الغلام اي اقدر بالقوة ولكنه يحلم قال قلت يا رسول الله والذي بشك بالحق لا ضربت عبدا ابدا او قل مملوكا ابدا وللسيد ضرب عبده حتي يطيع وقبل تركه اسلم وبيعه اولي واذا كان يتأدب بعدد من الضربات فلا يجاوزه وقيل اخر ادبه اربعون وهو ادب عمر وقيل سبعون وهو ضرب ابن محبوب غلامه وهاتين ضربته بميزقيه اذا خاف منه هربا حتي يأمن منه ولا يصالح قبل ضربته على سرق او اباق واذا عرفت اساءة سيد لعبده امر بالاحسان فان لم يفعل امر ببيعه فان ابى حبس وقيل اذا اساء بعد امره بالاحسان اجبر على بيعه ومن ضرب عبدا غيره فلا ارش للسيد ويندب ان يستحل العبد ﴿ باب ﴾ في حق السيد على عبده ﴿ من حق سيد على عبده مناصحته في ضيقه وحفظه في ضيقه ﴾ عقاره او ارضه المنقلة او حرفته او تجارته ﴿ وحفظه فيما ائتمنه عليه ﴾ من مال او كلام او غيرها ﴿ واحسانه في خدمته ﴾ واجابة دعائه ﴿ وطاعته في احواله ان لم تكن معصية لله ﴾ ظاهره انه يطعمه في المكروه لانه غير معصية وهو كذلك ولان ترك المكروه احتسابا من حيث انه مكروه يكون نفلا وكيف يتنفل بترك المكروه غاصيا بتركه مولاة مع انه لا يتنفل الا باذنه كما قال ﴿ ولا يتنفل بغير ما تقدم ﴾ من صلاة السنة المندوبة ﴿ الا باذنه ﴾ وظاهره انه قد تقدم له كلام على تنفل العبد مع انه لم يتقدم له شيء في خصوص العبد

﴿ باب ﴾

من حق سيد على عبده مناصحته في ضيقه وحفظه في ضيقه واعسانه في خدمته وطاعته في احواله ان لم تكن معصية لله ولا يتنفل بغير ما تقدم الا باذنه

ولا فيما يعمة وانما تكلم في آخر كتاب الصلاة على صلاة الزوجة والا جبر والمقارض
ماليس بفرض وتقدم له في الايمان انه قيل يكفر العبد بالصوم وان بلا اذن سيده
اذا حث وبصبي وليس ذلك تنفلا وتقدم له ذكر الصوم المندوب في اواخر
كتاب الصوم ولم يذكر هل يصومه العبد فاما ان يريد بما تقدم الصلاة والصوم
المسنونين المندوبين ولم يرد انهما تقدمتا في شأن العبد واما ان يريد بما تقدم الصلاة
المندوبة المسنونة التي تقدم الكلام عليها في شأن الزوجة والمقارض والا جبر
ثم ظهر انه تقدم له في آخر خاتمة الصلاة ويصلي العبد الركعتين في ركعتي الفجر
والمغرب والعيدين والجنائز والسجدة وقيل يجوز للعبد او الامة النفل بالصلاة
ومالا يضعفه بلا اذن من السيد مالم يمنعه ولا سيما اذا لم يقم به سيده وذلك هو
قول من اجاز للعبد ان يعمل لغير سيده فيما لا يضر بعمل سيده ولم يمنعه السيد
ثم اطلعت على انه ذكره في خاتمة الصلاة قبل الجنائز وجاز ان يحتاط بصلاة
او صوم اذا شك في فسادها او في عدم ادائها وان بدونه كما يجوز له
الاعادة والقضاء وعنه صلى الله عليه وسلم اول ثلاثة يدخلون الجنة الشهيد ومملوك
احسن عبادة ربه ونصح لسيده وفقير متعفف ذو عيال ومن نصحه لسيده ان لا
يصوم تطوعا الا باذنه لئلا يضعفه كذا قالوا وظاهره انه اذا امن الضعف جاز له
صوم التطوع والواضح امتناعه مطلقا طردا للباب مالم يأذن له لان من شأن الصوم
ذلك وان لم يحصل وعنه صلى الله عليه وسلم اذا نصح العبد لسيده واحسن عبادة
ربه فله اجره مرتين فهو في الاجر ضعف الحر لاجتماع حقين عليه وقد اداها حق
الله وحق سيده فمن عليه الصلاة والزكاة واداءها افضل ثوابا من عليه الصلاة فقط
واداما وقد يكون للحر اجر افضل وذلك اذا اكتسب من طاعة الله ما يكون ثوابه
اكثر من طاعة العبد لربه وطاعته لسيده وقيل ان التضعيف اجر العبد ما هو
الا في طاعة الله لما يدخل عليه من مشقة الرق قيل كل عمل يعمل به يضاعف له وقيل
سبب التضعيف انه زاد لسيده نصحا وفي عبادة ربه احسانا فكان له اجر الواجبين
واجر الزيادة عليهما وعلى كل حال ففيه ذلك تنبيه على انه ما يجوز على المبودية وكيف
لا وحققا حق الله ايضا من حيث انه امر به قيل ويحمل ان المراد ترجيح العبد

وجاز ان يحتاط بصلاة
او صوم وان بدونه

المودي للحقين على المودي لواحد وان يكون تضييف الاجر محتضا بالعمل الذي
تتجد فيه طاعة الله وطاعة السيد فيعمل عملا واحدا ويؤجر عليه اجرين بالا اعتبارين
وان العمل المختلف الجهة فلا اختصاص له بتضييف الاجر فيه على غيره من الاحرار
وان اضطر لقيام بنفسه ولا ينفعه ربه قام بها ولا يعطي او يبيع مما سعى الا
بأذنه وورخص له صنع معروف منه ويؤخذ منه ايضا وهذا كله فيما اذا كان
سيده لا ينفعه وقام بنفسه وقيل هو له يفعل فيه كل ما شاء لا سيده وقيل ان
العبد مطلقا يملك ما وهب له ويفعل فيه ما شاء وقيل يجوز اخذ معروف منه ولو لم
يقم بنفسه وذلك بقليل ما جعل في يده من الحرث والشجر والنخل والغنم ونحو
ذلك وذكر في التاج عن ابن احمد ان ما اكتسبه فليس سيده اتفاقا وان ما ورثه
موقوف عليه ولا شيء لسيده فيه اتفاقا وما اعطيه او اقر له به او اوصي به اليه
فقيل هو للعبد وليس لمولاه اخذه وقال هاشم لا يمنع منه ان اخذه وقبل العبد وما
بيده لربه وليس له ان يتصرف فيه الا باذنه ويدفع اليه ما اوصي به له فان مات
قبل ان يدفع اليه فهو لربه وان مات قبل الموصي رجعت وصيته لوارث الموصي
ولا يتصدق ببعض ماله ولا يأخذ منه الا ماله على سيده من نفقة ونفقة من امره
بتزوجه ولا يأخذ لنفقة اولاده واذا كان له مال زكاه ولو منه سيده وله اخذ
ما يبد عبده مالم يوربه وان قال اقطة ردعا اليه وضمها ان انقم وله اخذه ان
كذب به وعن ابي المؤثر ما في ايدي اولادكم وعبيدكم فلكم اخذه ولا يلتفت الى
اقوارهم انه لغيرهم او حرام وان عتق وكان بيده مال وادعى مولاه انه قبل العتق
فالقول قول العبد انه بعده الا ان لم يمكن حدوثه بعده وفي عمله نائب لفعل
محذوف اي ورخص في عمله ورخص المذكور قبله مضمين معنى اجيز فمدي
بنفسه فكان المقبول به نائبا وهو صنع ولك نصب صنعه على تقدير في بناء على
جواز نزاع الخافض ونصب مخفوضه قياسا وعليه فقوله في عمله معطوف على صنعه
وعلى في المقدرة لغير ربه ان لم يضر عمله ولم يمنعه منه اي مالم يظهر
منعه ولا يلزمك في هذه الرخصة ان تسأل هل منعه واذا علمت بالمنع فاكف
عنه وان لم تكف فاعط الاجر السيد لا العبد وان ابى مع ذلك فلا تستعمله البتة

وان اضطر لقيام بنفسه
ولا ينفعه ربه قام بها ولا
يعطي او يبيع مما سعى الا
بأذنه ورخص له صنع
معروف منه ويؤخذ منه
ايضا وفي عمله لغير ربه
ان لم يضر عمله ولم يمنعه
منه

وقيل لا ولولم يضر عمله فله نفل الصلاة والصوم وغيرها بلا اذن ان لم يمنعه سيده
ولم يضر عمله وفي الديوان ولا يعطي من مال سيده شيئا الا باذنه ولا يأكل من
ماله ايضا ما يكون فيه الفساد مما هو اكثر من نفقته الا باذنه ومنهم من يرخص
ان يعطي لعيال مولاه من نفقته ما يكون فيه الفساد ويجوز منه السائل بما لا يضر
ولا يبيع ولا يشتري الا باذنه ولا يعمل لمن لا يريد مولاه ان يعمل له الا باذنه
اه * ويقاقل على مال ربه وان بلا اذنه ان كان كقيمته او اكثر * اذا رجا
خلاص نفسه وخلاص المال او خلاص نفسه ولو ضعف رجاءه خلاص المال
اذا قوي خلاص نفسه وانما جازله اذا كان كقيمته لا مكان ان يخلصه ويخلص
هو والمال فلا اثم عليه ان ذهب معا واذا لم يكن وجه للرجاء رأسا حرم عليه ان
يقاقل لانه اذهب للمال * والخلف في الاقل * لان في القتل على الاقل
ضررا على السيد باتلاف الكثير على القليل ان مات وكذا تعتبر القلة والكثرة
بالنسبة الى ذهاب عضو بالقتال والمال الذي يقاقل عليه اذا ظن ان العضو يذهب
وكذا منفعة حاسة * لا على مال غيره ورجاء * القتال على مال غيره * باذنه
ورخص فيما يقاقل عليه الحرم مطلقا * من قليل وكثير ومن ماله ومن مال غيره
بيده * ويقاقل * على نفسه وسلاحه ولباسه ولو نهاه اذ هو فرض ولا يحل
له تسليم نفسه لموت ورمي سلاحه ولباسه * والظاهر انه يجوز رمي سلاحه وامساك
ماخر ورمي لباس مع بقاء ما خسر عورته ان رجا في ذلك نجا * وروي ان
الراعي مسؤول عن رعيته غدا * هذا عام لكل من استولى على احد او على من
ليس عاقلا كغنم وفصل عموم الحديث بقوله * والامام عن رعيته كعكسه والزوجة
عن قيام بحق الزوج وما ضيعت كعكسه والرقيق عن حق ربه وما ضيع كعكسه
والجار عن حق جاره والولد عن حق والده كعكسه وكذلك قال الحكم العدل
فوربك لنسئلنهم اجمعين الآية * وتامها يعلون وهذا منه بناء على ان الضمير للاخلق
مطلقا المؤمن والكافر وفيه ان الآية ليست في الرعاة فلا تذكر هنا العمومها وقيل
الضمير للذين جعلوا القرءان عشرين * وقال قوا انفسكم * احفظوها وامنعوها
* الآية * وتامها يؤمرون * وذلك * الا امر بوقاية الانفس والاهل من

ويقاتل على مال ربه وان
بلا اذنه ان كان كقيمته
او اكثر والخلف في الاقل
لا على مال غيره ورجاء
باذنه ورخص فيما يقاقل
عليه الحرم مطلقا وعلى نفسه
وسلاحه ولباسه ولو نهاه
اذ هو فرض ولا يحل له تسليم
نفسه لموت ورمي سلاحه
ولباسه وروي ان الراعي
مسؤول عن رعيته غدا
والامام عن رعيته كعكسه
والزوجة عن قيام بحق
الزوج وما ضيعت كعكسه
والرقيق عن حق ربه وما
ضيع كعكسه والجار عن
حق جاره والولد عن حق
والده كعكسه وكذلك قال
الحكم العدل فوربك
لنسئلنهم اجمعين الآية وقال
قوا انفسكم الآية وذلك

النار * فيما ادبهم وامرهم * ما مصدرية اي في تأديبهم وامرهم او اسم فالرابط
محذوف على القلة اي فيما ادبهم به وامرهم به او واقعة على التأديب والامر فالرابط
ضمير المصدر وذلك متعلق بمحذوف وجوبا خبر وقوله * ان يعلموا * الخ خبر
ثان او متعلق بمحذوف حال من المبتدأ لانه اسم اشارة وان يعلموا خبرا * ازواجهم
واولادهم وعبيدهم * فرائضهم * ومن هو من اهلهم * من قرابتهم ولولم يكونوا من
عياله * ويحذروهم الحرام وارتكاب الآثام ويأمرهم بطاعة ذي الجلال والاكرام *
بحسب طاقته وامكانه في الافهام لهم بحسب ما يفهمون وبالتوصل الابد فالابد
نسبا وموضعا حيث تصل قدرته قال ابو سعيد على الرجل ان يعلم صفاته الطهارات
والصلاة ولولم يسئلوه اذا علم جهلهم واما زوجته وكباره وغيرهم من ارحامه
فامرون ولا يلزم كهؤلاء الا ان رأى من احدهم منكرا او تضيع فرض فينكر
عليه ان قدر وفي التاج عن ابي علي يضرب العبد على المناكير الكبار وترك الصلاة
لا على ترك الخدمة ويضرب الموحد على الصلاة ولا عليه ان لم يصل ويبيع المشرک
في الاعراب وان ادعى الزنجي انه يصلني ولا يراه يصلي فلا عليه يبيعه فيهم ويكره
تركه غير محتون اذا بلغ ومن غيره يجوز ترك عبيد التجارة بلا تعليم ولا ختن
وفيه عن ابي الحسن ان ابني من الخدمة وهو يطبقها جاز منعه من الطعام ويستخدمه
حتى يغلب ويسئل عن شبعه اذا خاف جوعه ورجاز ان يكسوه ثوبا واحدا ان
كفاه لصلاته والحق انه لا يميزه الا ان وقاه حرار بردا ولعل هذا مراد له وليس
على مولى الامة ان يغطي رأسها كذا حفظ زياد ولعله ان لم يؤذ رأسها حر
او برد * باب * في امر المسجد * ندب لقوم كانوا بمنزل وقدروا على بناء مسجد
ان يبنوه * ولو في ارض فيها شرك واسلام بحيث لا يمنع امر الاسلام * ولم
الفضل فيه * وينبغي بناءه وسط المنزل ليستوا اليه بلا مشقة واد ا اراد عمران
موضع والبناء فيه فالاولى ان يخطوا للمسجد موضعا ويبنوه ثم يبنوا مساكنهم
حوله ولم بناء خارج المنزل وانما قال ندب لان الواجب هو الصلاة جماعة واقامة
حدود الاسلام وحيثما اقاموا ذلك اجزا وقيل يجب بناء المسجد على اهل القرى
على قدر طاقتهم وكفايتهم ان استطاعوا لانه صلى الله عليه وسلم بنى مسجد المدينة

فيما ادبهم وامرهم ان يعلموا
ازواجهم واولادهم
وعبيدهم ومن هو من اهلهم
ويحذروهم الحرام وارتكاب
الآثام ويأمرهم بطاعة ذي
الجلال والاكرام

* باب *

ندب لقوم كانوا بمنزل
وقدروا على بناء مسجدان
يبنوه ولم الفضل فيه

وامر بالبناء ولا ترى قرية من قرى الاسلام المتبرة الا وفيها مسجد ويختاروا له ارضا مباحة سالحة * له او يشتروها من ملائكتها حلالا * من اطيب اموالهم ابتغاء وجه الله ليصلوا فيه جماعة والذكر * ولا يبنى من حرام او شبهة ولا في حرام او شبهة ولا حيث لا تجوز الصلاة او حيث تكره او حيث يدخله العدو ويضرهم او يمنهم او حيث لا يتمكنون فيه كالارض المنحدرة بلا تسوية وكصخور الجبل بلا تسوية ولا يجمل فيه من التراب الا ما هو حلال وكذا ما يحتاج اليه ويكون قريبا من الماء واسعا للصلاة والذكر لانه صلى الله عليه وسلم رأى قوما من الانصار قد اسسوا مسجدا فقال لهم سمعوه ثم لوه وكل ما كثر اهله كان افضل ولا يبنى رياء وسعة ولا يزين بخضرة وصفرة ونقوش * وروى من بنى مسجدا لرياء ولا سعة * الرياء اظهار الانسان عمل الخير للناس طلبا للمنزلة في قلوبهم وهو مصدر راءى مثل والى بوزن فاعل بفتح الدين كقاتل قتالا وهو اعني الفعل فاعل من الرؤية والسعة مشتق من السماع والمراد به انتشار الذكر بعمل خير لقصد الغلبة او غيرها لا لخصوص طلب المنزلة وقد يكون الرياء والسعة في مباح ومكروه ومعصية * ولو مفحص * اي قدر كما ان الرواية مثل مفحص * قطاة * طائر يقول قطا قاطا سمي لذلك ومفحصها بفتح الميم واسكان الفاء وفتح الحاء مجتمعا او موضع تبيض فيه تحفره وخصت بذلك لانها تبيض في بسيط الارض لا على شجر او جبل ولانها توصف بالصدق تقول العرب فلان اصدق من قطاة وقيل انما شبه المسجد بمفحصها لانه يشبه محراب المسجد لاستدارته وذلك خارج مخرج الترغيب وكناية اريد لازمها وهو مطابق القلة دون موضوع اللفظ وهو قدر المفحص لان مفحصها لا يكفي مقداره الصلاة وبدل لهذا رواية جابر عن بنى الله مسجدا بنى الله له بيتا في الجنة فانه لم يذكر فيه مفحص قطاة وقيل بل ذلك على ظاهره والمعنى انه يزيد في مسجد قدر ما يحتاج اليه تكون تلك الزيادة هذا القدر او يشترك جماعة في بناء مسجد فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر وذلك مخالف لظاهر الحديث لان ظاهره ان المسجد الذي يبنى كله هو مثل مفحصها فيتأول بمحذف مضاف اي بعض مسجد ولو كان ذلك البعض كمفحص قطاة

ويختاروا له ارضا مباحة
صالحة من اطيب اموالهم
ابتغاء وجه الله ليصلوا فيه
جماعة ولذا كروى من
بنى مسجدا لرياء ولا
سعة ولو مفحص قطاة

او بمحذف الجاراي من بنى الله في مسجد اي زاد فيه او حصل فيه موضعا بالبناء من خاف الموضع او بأن يقال المراد بالمسجد موضع سجود الجهة * بنى له اوسع بيت في الجنة * اي بنى الله له اوسع بيت في الجنة فيكون بيته اوسع من سائر بيوت الجنة لانه بنى الله بيتا في الدنيا وهذا اولى من اخراج اسم التفضيل عن بابه بان يكون المعنى بنى له بيت واسع وفي رواية من بنى مسجدا لله ولو مثل مفحص قطاة بنى الله له قصرا في الجنة قال الله سبحانه في بيوت اذن الله ان ترفع يعني المساجد ورفعهما بناءها او تعظيمها انما يعمر مساجد الله من امن بالله الآية * وان ارادوا بناءه شاوروا فيه اهل * اي خيار اهل * دعوتهم وان من غير منزلهم بعد اتفاق * خيار * اهل * المنزل * عليه لا ان لم يتفق عليه خيار اهل * ولا يعتبر غير الخيار ولا يبنى فيه مشرك ولو لم يجذوا غيره وعبر بعضهم بالكراهة والظاهر صرفها الى الحظر واجاز قومنا بناء المشرك في المسجد وليس ما بناه المشرك لنا على نية المسجد منه مسجدا ولا حرمة مسجدا له ولو بنياه حين وضع الاساس وان امر الموحدين فنوه بنية المسجد فهو مسجد ولو كانت الاجرة وما يبنى به منه * فاذا جمعوا له مالا بنوه منه فان فضل جعل في مصالحه * كابواب وحصر وقنديل وزيت * ولهم * ان يدخروه لما يحتاج اليه المسجد يوما ما من لخصيص وتقوية واعادة بناء ما هدم فانه حينئذ من مال المسجد وعلم مال المسجد فيما يصاح له والاصل ادخاره لما يحتاج اليه المسجد كما ذكرت وسبق في ان ما جعل لمصالح المسجد لا يجعل للمسجد وما جعل للمسجد لا يجعل لمصالحه ومنهم من يرخص ولم يذكر هنا قولين بل قول واحد يجوز جعله في مصالح المسجد ولم يسمه رخصة لان كلامه هنا على ما بقي من مال جمع لبناء المسجد وهذا ان لم يجعل لمصالح المسجد بقي ضائعا نعم الاولى ان يدخر له ودكر هناك قولين لان كلامه هناك فيما اذا جعل له مال بعد بناءه * ولهم * ان يستأجروا منه بانيا وعاملا وان لطوب * هناك فيما اذا جعل له مال بعد بناءه * ولهم * ان يستأجروا منه بانيا وعاملا وان لطوب * جمع طوبة وهي قطعة من طين تيس فيبنى بها * او قطع حجر او لانيان بكاء او طين * وجرائد وجذوع * مما لا يبنى الا به * واطعام العمال * ويضعوا اساسه على نية مسجد * وتكفي النية عند وضع طينة واحدة او طربة واحدة او حجر

واحد اذا كان ذلك هو الاول ويجزي لغيره مما بني بجنبه او فوقه اذا نوى عند ذلك الوضع المسجد كله وان نوى له فقط احتاج ان ينوي لغيره وان كان كما اراد بناء اساس نوى لما بينه في يومه جاز وكذا ان نوى ليومين او ثلاثة فماعد او نوى لنصف يوم او اقل او اكثر ويكفي كل بان اذا قال نويت وصدقه وان قلت كيف يجزي ان ينوي للكل عند الوضع الاول قلت لانه اساس لما فوقه لانه يركب عليه ولما بجنبه لانه يسند اليه ولان ذلك شروع في البناء كما يجزي ان ينوي رفع الحدث عند ارادة الشروع في الوضوء ولا يحتاج الى تخصيص النية لما بيني فوق الاساس من سائر الجدار لكن ان غنى الباني عند بناء بعضه انه من غير المسجد نزع واعاده للمسجد من مال نفسه لا مما جعل للمسجد وان لم تحضر نية المسجد لم يضر عدم حضورها وان سبقت ولم تكن نية بعدها تفسدها فان نووا وضع الاساس للمسجد فالما شرعوا في الوضع لم يتذكروا اجزا ذلك واما ان شرعوا فيه على نية غير المسجد فلا يجوزهم ما سبق من نية المسجد وانظر ان وضع بعضهم على نية المسجد بعض الاساس ووضع بعضهم البعض الآخر على نية غير المسجد الظاهر انه لا يصح ما وضع على غير نية المسجد فينزع ويعاد على نيته ثم رأت المصنف ذكره بعد ولا يجعل مصل ان وضع على الاساس على نية مسجد كركسه اي لا يجعل مسجدا ان وضع على نية مصل وما اسس لمصلي ثم اريد رده لمسجد نزع ورد عليه بوضع ثانيا وكذا ان اسس بعض لمسجد وبعض لغيره ثم اريد رد الكل اليه نزع البعض الموضوع لغير المسجد ثم وضع بنية المسجد لا ان اريد رد الكل لغيره فانه لا يجوز رد ما وضع على نية المسجد الى غير المسجد وبعض يحكم على المصلي بحكم المسجد فلا يجوز رده لغير المسجد وان قلت كيف قال ثم اريد رد الكل اليه وقد كان البعض موضوعا بنية المسجد وما وضع بنية المسجد لا يرد الى نية المسجد والا لزم تحصيل الحاصل قلت اما ان يريد برد الكل اليه رد بعض المكل اليه وذلك البعض هو ما وضع على نية غير المسجد فحذف المضاف واما ان يريد بالكل المجموع واما ان ينزع ما وضع بنية مسجد ويرد لمصلي فلا لان المسجد اعظم من المصلي

وان لم تحضر لم يضر ان سبقت ولا يجعل مصل ان وضع على مسجد كركسه وما اسس لمصلي ثم اريد رده لمسجد نزع ورد عليه بوضع ثانيا وكذا ان اسس بعض لمسجد وبعض لغيره ثم اريد رد الكل اليه لا ان لغيره

وبناء المسجد قربة الى الله فاحتيج فيه نية فالفرق بين بناء المسجد وبناء غيره نية المسجد وعدمها وان قلت فهلا كان مسجدا ولو بلانية وكانت النية شرطا للشواب فقط كالاستنجاء يصح بلا نية والنية شرط في الثواب قلت ذلك انما هو فيما عقل منعاه والمسجد غير معقول المعنى فان كل ما يعمل فيه يتأتى عمله في غيره من سائر الارض والبيوت بخلاف النجس فانه خبيث مستغذر وان بني قبل مسجد الحائط دار او بيت او نحوها وسائر الحيطان ولو سور البلداي بني بناء على نية المسجد وانما قلت ذلك ليفيد الجواب وهو قوله فهو مسجد ما لم يفده الشرط والضمير للمبني وما احاط به الا ذلك الحائط كما قال لا حائط ذلك المذكور من الدار او البيت المبني اليه اي ليس جزء من المسجد والعطف بلا على هو ضمن لا العاطفة معنى الاستثناء المنقطع وقد صرح في الديوان بالا لاستثنائية مكان لا العاطفة وكذا في بعض نسخ الابضاح وان جعلنا الضمير لما يعين ظاهره المبني بنية المسجد والحائط فقد ضمنها معنى الاستثناء المتصل وذلك ان الحائط لا يتوهم انه مسجد اذ لا يكون الحائط وحده مسجدا فضلا عن ان ينفي عن هذا الحائط كونه مسجدا كما لا يقال الزيدون حيوان الا اذن هموا والا اذن زيد ابن بكر لان الاذن لا يتصور ان يكون حيوانا فضلا عن ان ينفي عنه انه حيوان بل هو بعض حيوان وكذا الحائط يمكن ان يكون بعض المسجد وقيل ليسه اي ليس ذلك المسجد المبني الى حائط مسجدا اذ لا يكون شي بهضه مسجد وبعضه غيره اي غير مسجد اي ليس بعضا منه وكأنه حذف المضاف تقديره هكذا غير بعض المسجد فان اسمه يقع على حائطه وخشبه وطينه وترايه وارضه وسقفه ظهره وبطنه وجميع ما دار عليه الحائط وكذا ان بني مسجد لجبل او لنعلة قيل يكون مسجدا غير ذلك الجبل والنعلة وقيل لا يكون مسجدا وكذا ما اشبه ذلك كشجرة وسواه في ثبوت ذلك الخلاف طال الحائط والجبل ونحوهما ام لا وسواء كثر عرضهما ام قل ولو كان شبرا او اقل وعليه اي على هذا القول ايضا الاولى اسقاطه ولعله رد الضمير في قوله وعليه الى المسجد وهو ارضه وحجارته او لبنه وعمده اعني سواريه فيقدر مضاف اي على ساوئه فيفرع

وبناء المسجد قربة فاحتيج نية وان بني قبل مسجد الحائط دار او بيت فهو مسجد لا حائط ذلك وقيل ليسه اذ لا يكون شي بهضه مسجدا وبعضه غيره فان اسمه يقع على حائطه وخشبه وطينه وسقفه وعليه ايضا

على قوله وقيل ليس له الخ قوله **﴿فان بني على سقف﴾** بيت اودار اوسقف
 مسجد او غيره جعلت ارضه مسجدا مع انها اصلحت على نيته لاعلى نية المسجد
 وبني على جوانبها بنية المسجد فلو هدم بناء ارضه واصلحت على نية المسجد او بنيت
 ارضه فوق بناءها الاول على نية المسجد جاز مسجدا ويجوز ان يراد الدكان ما
 بيني امام البيت لمتاع التجرة وليس بيت **﴿او دكان﴾** بضم الدال وتشديد الكاف
 وهو الخانات قيل اصله في العجمة ثم عرب والذي عندي انه عربي الاصل لانه
 يركب فيه المتاع بعضه على بعض في الجملة ومن شأنه ذلك اخذا من قول العرب
 دكن المتاع بفتح الدال ورفع المتاع بمعنى تركب بعضه على بعض وقولهم دكنت
 المتاع بفتح الدال ونصب المتاع اي ركب بعضه على بعض ومضارعها يدكن
 بضم الكاف **﴿فليس بمسجدا لانها﴾** اي السقف والدكان **﴿اي ليسا بمسجدا ولا﴾**
 بعضا منه **﴿فما بني لغيره لا يكون اياه﴾** ولا بعضه وعلى القول الاول فان كانت الارض التي
 بين الجدران المبنية بنية المسجد كلها سقفا او دكانا فليست بمسجدا لانها بناء بني لغير نية المسجد ولا
 الجدران مسجدا لان الجدار وحده لا وجه لكونه مسجدا لانه لا يتأق للصلوة وان
 كان بعض الارض سقفا او دكانا وبعضها غير ذلك كان غير السقف والدكان
 مسجدا ولا يكون سقف المسجد مسجدا ولو سقف من اول مرة بنية ان يكون
 مسجدا وحوط عليه وجعل فيه المحراب ولو فوق محراب الارض بدليل النهي
 عن الصلاة فوق المسجد وكرهتها عند بعض وفسادها عند اخر لغير ضرورة
 ولو كان كما مر بعضا للمسجد فانه قد مر ان سقف المسجد من المسجد لكن لا يزم
 من كونه من المسجد ان يصح جعله مسجدا يحاط به فان المسجد انما هو ما يدوم
 والسقف قد يقع **﴿وان بني على غار او في حفرة﴾** بان حفروا وبنوا من اسفل
 الحفرة وكان باقي اسفلها متسفلا محفورا **﴿فمسجد﴾** الا ان كان سقف الغار
 مصنوعا فلا يكون البناء عليه مسجدا فان حفروا حفرة ولم يبن جوانبها فقولان في
 كونه مسجدا وان حفروا حفرة وبنوا على اعلى جوانبها فمن اجاز كون الشيء بعضه
 مسجدا وبعضه غير مسجد جعل الحفرة مسجدا والبعض الذي ليس مسجدا هو
 ما ردد البناء سافلا الى اسفل الحفرة ومن اجاز كون الشيء مسجدا بلا شرط بناء

فان بني على سقف او
 دكان فليس بمسجدا لانها
 ليسا بما بني لغيره لا
 يكون اياه وان بني على
 غار او في حفرة فمسجد

فهذا البعض عنده ايضا مسجد وعليه فيجوز اتخاذ الحفرة مسجدا اذا حفرت بنية
 المسجد ولولم يبن فيها شيء **﴿وقيل﴾** ان حفرة غار **﴿او حفرة لاسفل بلا بناء﴾**
 جوانب **﴿او صنع عرش﴾** هو خشب تنصب اركانها وتسقف بخلاف الحص
 نخشبه متباعدة **﴿او خص او جب﴾** اي بني صورة جب بلا اعلاه جدر كجدر
 المسجد وقد عني مسجدا ولولم يسقف **﴿و﴾** قد عني مسجدا **﴿من اول﴾**
 العمل **﴿ففي صحة كونه اياه قولان﴾** مثارها هل يقع على هذه المعاني اسمه اولا
 فانه **﴿اي المسجد﴾** يكون في الاظهر بناء **﴿وذلك لا بناء فيه فلا يكون مسجدا﴾**
 والمرجع الى هذا لانه المتبادر منه صلى الله عليه وسلم ومن الصحابة والتابعين والائمة
﴿غير ان اسم البيوت يقع عليها﴾ وهذا يقتضي صحة كونها مسجدا لان المسجد
 ايضا ميت كما قال الله عز وجل في بيوت اذن الله ان ترفع اي ان تبني فان البناء
 رفع فاذا وضع الاساس فقد رفع وكلما زاد بناء زاد رفعا ويجوز بناء المسجد باعواد
 وخشب في الارض او في السفينة وبناءه بغضة وكل ما يصلي عليه وان جعلت
 ارضه مما يصلي عليه وجدره مما لا يصلي عليه جاز **﴿وعليه ايضا﴾** الاولى اسقاطها
 بل الواجب اذ لا وجه لاستناد الزيادة في المسجد واردة كبره على هذا الخلاف
 ولا على احد وجهي مثاره ولا على اظهرية كون المسجد بيناه ولعله اعادها عليه
 الى المسجد فيصح اثبات قوله عليه وقوله ايضا فتثبت الواو قبل قوله **﴿ان اسس﴾**
 مسجد ثم اريد الزيادة فيه او كان صغيرا واريد كبره جاز وان يهدمه **﴿كله﴾**
 وان للمحراب كما هدم المسجد الدائر بالكعبة كله ووسع كما هو الآن وهو القول
 الصحيح وقيل يجوز هدمه للزيادة من خلف لاهدمه من غير خلقه وقيل يجوز من
 كل جانب الا امامه وقيل الا محرابه **﴿لا قصه﴾** وجاز تجديد حيطانه ان ضعف
 وخيف سقوطها **﴿و﴾** جاز **﴿هدمه اصلاح ولو بناه غير هادم﴾** ولا تباعة عليه
﴿لا ان﴾ هدمه **﴿لفساد فيتبع به ولو بناه غير هدمه﴾** ويعطي ما لزمه يهدمه
 لقائه ان كان امينا ويجعل في مصالحه وان بناه احد على نية الهادم او بأمر الهادم
 اجزا الهادم وان انهدم يوما او ضعف قبناه او قواه بمثل ما لزمه من الفساد يرى
 ويجوز رفع سقفه قبل وخفضه على قدر ما يمكنهم والواضح انه لا يجوز خفضه لانه

وقيل ان حفرة غار او صنع

عرش او خص او جب

وعني مسجدا في صحة

كونه اياه قولان مثارها

هل يقع على هذه المعاني

اسمه اولا فانه يكون في

الاظهر بيناه غير ان اسم

البيوت يقع عليها وعليه

ايضا ان اسم مسجد ثم

اريد الزيادة فيه او كان

صغيرا واريد كبره جاز

وان يهدمه لا نقصه وجاز

تجديد حيطانه ان ضعف

وخيف سقوطها وهدمه

اصلاح ولو بناه غير هادم

لا ان لفساد فيتبع به ولو

بناه غيره يهدمه

نقصان منه وذكر الشيخ الحاج يوسف في ترتيب لقط مائمه وسأله عن جدار
المسجد يريد ان ينهدم هل ينهدم ويصالح قال حتى ينهدم ويبني وفي التاج عن ابي
عبد الله لا ارى نقضها بعني المساجد وهي قائمة لتجدد افضل مما هي لاني لا امان
ان يحدث ما يحدث قبل تمامها وعن ابي الحواري لا بأس بنقضها لتجدد احسن منها
وان زالت قبة مسجد عن القبلة جاز نقضه واستقباله بل وجبا وفيه عن ابي الحسن
انه لا ينقص من المساجد وجاز توسيعه وقيل يجعل لها اصلاح من ذلك وان ترفع
الصرحة واختلف في غناء المساجد اذا قصر ورأى الجماعة رفعه رفعه اصلاح قليل
يجوز وقيل لا الا ان كان من مال من اراد الزيادة فيه ومن زاد في مسجد من ماله
لا من مال المسجد فليلجوز ويكون اصلاح الزيادة من مال محدثها او مال
قائم بالاصلاح لا من مال المسجد ومن اوصى لمسجد بوصية او اعطاه عطية بعد
ان زيد فيه تشارك الاول والزيادة فيها ولا يعمر بالمال القديم الا القديم منه وعن
ابي عبد الله لا يغير المسجد عن اساسه ولا عن موضعه ولا يعمر بهضه ويخرب
بعضه وان قصر بابه جاز ان يرفع ويضيق ان كان واسعا كعمكة واستحب بعض
ان يترك بحاله الا ان كان تركه يضر احدا وقيل لا يزداد في بناءه ولا ينقص الا ان
كان صلاحا له ولا يصنع ذلك لترفيه العمار وقيل اذا اغني عليه يجريد فارادوا كسره
ويبنى فيه بنقض ورأوه اصلاح جاز ويعطى كراهه من ماله ويجعل عند بناءه
وبعد بناءه في حيطانه وعمده اوتاد ليهلق بها قرية ماء او نحوها
او يعلق بها محجن يعاق به واعواد بين عمده اي سواريه وكوات وان
غير نافذات لاصلاح صلاحه وصلاح عماره مثل ان يجعل فيهن مصاييح ولا
سيما ان كانت نافذات فان النافذة للاضوء وروية الفجر والغروب ونحو ذلك اولي
واعظم منفعة وفي التاج لا بأس قيل ان يوتد في جدار المسجد وتدل لقرية ماء
لعماره ان كان لا يضر المصلين ولا يتولد منه ضرر على المسجد ولو لم يسبق وتنصب
فيه خشبة ويعاق المحل في جذعه للمحجن وان تحفر في جداره كوة للسراج ويجوز
غلق نافذة كعمكه عند بناءه وبعده لان ذلك كله بحسب المصلحة وقد جاز
ازالة الحائط كله لمصلحة المسجد فكيف لا يجوز احداث كوة نافذة او غير نافذة

ويجعل فيه اوتاد واعواد
بين عمده وكوات وان
غير نافذات لاصلاح
وجاز غلق نافذة كعمكه

واغلاق نافذة وفتح غير نافذة والمصلحة لا تدفع واما قول الديوان ولا يحدوا فيه
كوة لم تغد كالا يوضح فيجعل على ما اذا لم يحسب اليها الا الذين او منفعة قليلة
مستغنى عنها اما ان لم يستغن عنها ككوة المصباح فجازة واحترز عن النافذة فان
مصلحتها كثيرة متبادرة كضوء في مكان مظلم من المسجد يتصادم فيه او يخاف
من دابة فيه او يتعب في ظلمته او لا يدري فيه من لا يعتاده جهة القبلة او كضوء
للمسجد كله او بعضه بالكوة النافذة وكادخال ريح به للصيف فان ضرت شتاء
اغلقت بشيء او ببناء فتفتح ايضا صيفا وهكذا تفارق وتفتح بحسب المصلحة كما
يشير اليه قول الشيخ لعل كل مالا بد منه مما فيه صلاح لاهل المسجد فلا بأس
به اهـ ويجعل مترفيه عند بناءه للنساء وحدوته بعده في اخر صفوفه
لا من ماله وان هو اسم لكان محذوفة انفصل وظهر بعد حذفها من صلاحه
والاولى ان يبنى من مال المسجد اذا بني من اول على انه من المسجد او يعطين
من الصفوف الاواخر وفي الكلام حذف مضاف اي وان هو من صلاح اهله اي
اهل المسجد لانه ستر ينهدم وبين النساء ومع ذلك لا يبنى من مال المسجد لانه
ليس من المسجد ويزاد اليه من مصلى بتجدد اصل واساس لا عكسه
واختلف في الصحن فبعض يحكم عليه بانه كمسجد ومع هذا فلا يجوز ان يزداد
اليه من المسجد لانه انما يزداد من غير المسجد للمسجد لا من مسجد لاخر فضلا عن
ان يزداد منه الى صحن لانه اولي من الصحن ولو حكم هذا البعض على الصحن
بحكم المسجد ويزاد منه الى المسجد وفي عبارة بعضهم ما يدل على ان المصلى اسم
للصحن ونحوه مما جعل للصلاة وليس بمسجد ثم رأيت للمصنف ما يدل على هذا
ويأتي قريبا ولا تلزم حقوقه ولو تم بناءه وتسقيفه حتى تجعل له عتبة
اعلى وهي التي يدور فيها الصائرا غني الخشبة المعترضة فوق رأس الداخل فانها هي
العتبة وكذا ما قام مقامها فالهاء في قوله له للمسجد على حذف مضاف اي لبابه
وايضا عتبة باب المسجد عتبة للمسجد وان جعل له الباب والعتبة اولا قبل تدويره
او بعد تدويره وقبل بناءه او بني الباب والعتبة قبل كل شيء منه على الاطلاق
فالظاهر لزوم الحقوق لانها العلة في لزوم الحقوق اذ لم تلزم حين بني وكذا

وجعل مترفيه عند بناءه
وحدوته بعده في اخر
صفوفه لا من ماله وان هو
من صلاحه ويزاد اليه
من مصلى لا عكسه ولا
تلزم حقوقه حتى تجعل له
عتبة وكذا

ان هدم حتى زالت * فلا تلزم حقوقه وان هدم وبقيت عتبته لزم حقوقه
 ما بقيت العتبة ولو زالت جدره من اصلها وسقوفها لانه لما لم تكن له العتبة كانت
 حقوقه مستندة للعتبة فهي باقية ما بقيت العتبة من باب دوران العلة والمعلول
 ويناسب هذا القول ترغيبهم في الدخول من باب بني شيبه مع زوال اصل
 المسجد ولم يبق الا الباب مع ان الباب ايضا بناء جديد لما هدم القديم بني الباب
 خصوصا اشارا بباب بني شيبه وابقاء لسنة الدخول منه * وقيل * تلزم حقوقه
 * اذا اسس ودور * ولو لم يحمل الباب له ولا العتبة سواء اريد جعلها له ام لا
 ففي بيوت المقابر في بلدنا ونحوه خلاف اذ لم يكن لها باب فليل مساجد وقيل لا
 * وتسقط اذا ازيل ذلك * التأسيس والتدوير ولو ازيل بعض الاساس فقط
 اذا ازيل من اصله ولو بقي الباب والعتبة والجدر والسقوف فان رد ما ازيل على
 نية المسجد رجعت حقوقه * ولا يزين وان بشرافات * الشرافة مستتر بيني
 على الجدار * ورخص فيها على اركانها وجوزت ان خيف الظلمة *
 ويقال في المفرد ايضا شرافة بالشد وفي الجمع شراريف والمساجد بيوت الله
 في ارضه بنيت بالامانة وشرفت بالكرامة وزينت بنظافتها وتعظيمها ذكر الله
 فيها وروي ما ساء قوم قط الا زخرفوا مساجدهم كما زخرفت اليهود والنصارى
 بعمهم وكناشهم ولا يزين المسجد كما ذكره المصنف على العموم بحجرة او صفة
 او غيرها من الاول ولا بالنقش ولا بالاستور ولا بالفراش المزخرفة وقيل يجوز ذلك
 كله والصحيح ما ذكره المصنف في الحديث امرنا ان نبني المساجد جمالي لا شرافة
 فيها كشاة لا قرن لها بضم الجيم جمع جماء بفتحها كحمراء وجر وذلك تشبيه بشياه
 لا قرون لها والقصور شرفا بضم الشين والراء قال في القاموس الشرف بضمين من
 الابنية ما لها شرف بفتحين الواحدة شرفاء اه بالمعنى رواه ابن عباس رضي الله
 عنها وفي الحديث لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد وكان موضع
 مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم خربا ونحلا وقبور مشركين طلبه الى اصحابه
 بالثمن فلفوا لاناخذوا عليه ثمننا انما نرجو ثمنه عند الله تعالى فسوي الحرب وفتح
 النخل ونش القبور وجعل النخل المقطوع صفا قبلة المسجد وجعلوا عضادته

ان هدم حتى زالت وقيل
 اذا اسس ودور وتسقط
 اذا ازيل ذلك ولا يزين
 وان بشرافات ورخص
 فيها على اركانها وجوزت
 ان خيف الظلمة

حجارة وكانت سواريه جذوعا مظلة بجريد النخل ونحرفي خلافة ابي بكر رضي
 الله عنه فبناه بمجذوع النخل وجريده وفي خلافة عثمان فبناه بالاجر والحجارة
 المنقوشة وجعل سواريه حجارة منقوشة وسقفه بالساج وزاد فيه كثيرا وقيل بناه
 عمر رضي الله عنه بالبلن والجريد واعاد عمده وكتب علي الى بعض قضاته احذروا
 التزاويق والشرافات في المسجد فان المسجد جم قال ابن بركة لا يجوز ان يكتب
 في قبلة المسجد شي من الآي او من المواظ ولا يجل فيه تصاوير ولا بأس قبل
 بصورة ذاهبة الرأس قله في التاج * ولا يحفر فيه غار لحوف ورخص * وجاز
 بناء مقصورة فيه خوفا على الامام * ولا يصح بناءه لغاصب بارض * اي في ارض
 * غصبها * قايس بمسجد ولو اباح له اصحابه بعد لانه اسسه على الغصب قبل
 ان يبيعوا له * وجاز في ارض ابنه ان * لم يبلغ او * بلغ بضمان العوض *
 للطفل والبالغ وقيل لا مطلقا وقيل لا ان لم يبلغ وقيل لان بلغ ويرجع البحث في
 هذا الى البحث فيما للوالد من مال ولده وقد مر كلام في الزكاة ويأتي محله ان شاء
 الله وفي التاج من بني مسجدا في ارض لقوم ومات جازت فيه الصلاة على قول
 ونلي من اخذه قيمة الموضع لاهله والرم لاهية فيه فان ذهب الحديث فلا كثران
 المسجد لا يهدم وجازت فيه الصلاة والهبة لا تصح وعليه الضمان فان وهب اهل
 الرم كلهم ولا يتيم فيهم ولا غائب ولا طفل وجعلوه لله فلا شيء لهم على الباقي
 والهبة فيه لا تثبت ومن اغتصب ارضا وبني فيها مسجدا فلا يثاب ولا تجوز صلاته
 فيه وفي صلاة غيره خلاف ولرب الارض قبل هدمه والانتفاع بها وقيل يرجع
 على المتعدي بقيتها ولا يهدم وقيل له شرواها اه * ومن بناه بارضه ليصلي الناس
 فيه مدة معلومة * ثم يتصرف فيه بما اراد * فمسجد * ابدا * ولا ينفعه توقيته *
 وكذا في الديوان ونصه ومن اشترى ارضا شرأه انفساخ فبني فيها مسجدا ثم علم
 بعد ذلك ان شرأه انفسخ فليخرج عوض ذلك المكان او قيمته ويكون مسجدا
 ومن اشترى ارضا فبني فيها مسجدا فاستحققت تلك الارض فهو مسجدا ومن بني
 مسجدا في ارضه ليصلي فيه الناس الى مدة معاومة فذلك مسجدا اه قال الشيخ فهذا
 يدل منهم انه لا ينفعه استثناءه لان ما هو مسجدا لا ينقل ان يكون غير مسجدا اه

ان هدم حتى زالت * فلا تلزم حقوقه وان هدم وبقيت عتبه لزم حقوقه
 ما بقيت العتبه ولو زالت جدره من اصلها وسقوفها لانه لما لم تكن له العتبه كانت
 حقوقه مستنده للعتبه فهي باقية ما بقيت العتبه من باب دوران العلة والمعلول
 ويناسب هذا القول ترغيبهم في الدخول من باب بني شيبه مع زوال اصل
 المسجد ولم يبق الا الباب مع ان الباب ايضا بناء جديد لما هدم القديم بني الباب
 خصوصا اشارا بباب بني شيبه وابقاء لسنة الدخول منه * وقيل * تلزم حقوقه
 * اذا اسس ودور * ولو لم يحمل الباب له ولا العتبه سواء اريد جعلها له ام لا
 ففي بيوت المقابر في بلدنا ونحوه خلاف اذ لم يكن لها باب فليل مساجد وقيل لا
 * وتسقط اذا ازيل ذلك * التأسيس والتدوير ولو ازيل بعض الاساس فقط
 اذا ازيل من اصله ولو بقي الباب والعتبه والجدر والسقوف فان رد ما ازيل على
 نية المسجد رجعت حقوقه * ولا يزین وان بشرافات * الشرافة مستر بيني
 على الجدار * ورخص فيها على اركانه وجوزت ان خيف الظلمة *
 ويقال في المفرد ايضا شرافة بالشد وفي الجمع شراريف والمساجد بيوت الله
 في ارضه بنيت بالامانة وشرفت بالكرامة وزينتها نظافتها وتعظيمها ذكر الله
 فيها وروي ماساء قوم قط الا زخرفوا مساجدهم كما زخرفت اليهود والنصارى
 بعمهم وكنائسهم ولا يزین المسجد كما ذكره المصنف على العموم بحجرة او صفرة
 او غيرها من الاول ولا بالنقش ولا بالاستور ولا بالفرش المزخرفة وقيل يجوز ذلك
 كله والصحيح ما ذكره المصنف في الحديث امرنا ان نبني المساجد جمالي لا شرافة
 فيها كشاة لا قرن لها بضم الجيم جمع جماء بفتحها كحراء وجر وذلك تشبيه بشياه
 لا قرون لها والقصور شرفا بضم الشين والراء قال في القاموس الشرف بضمين من
 الابنية مالها شرف بفتحين الواحدة شرفاء اه بالمعنى رواه ابن عباس رضي الله
 عنهما وفي الحديث لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد وكان موضع
 مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم خربا ونحلا وقبور مشركين طلبه الى اصحابه
 بالثمن فلفقوا لا تأخذوا عليه ثمنا انما نرجو ثمنه عند الله تعالى فسوي الحرب وقطع
 النخل ونش القبور وجعل النخل المقطوع صفا قبله المسجد وجعلوا عضادته

ان هدم حتى زالت وقيل
 اذا اسس ودور وتسقط
 اذا ازيل ذلك ولا يزین
 وان بشرافات ورخص
 فيها على اركانه وجوزت
 ان خيف الظلمة

حجارة وكانت سواريه جذوعا مظلمة يجريد النخل ونحري خلافة يبي بكر رضي
 الله عنه فبناه بمجذوع النخل وجريده وفي خلافة عثمان فبناه بالاجر والحجارة
 المنقوشة وجعل سواريه حجارة منقوشة وسقفه بالساج وزاد فيه كثيرا وقيل بناه
 عمر رضي الله عنه بالبلن والجريد واعاد عمده وكتب علي الى بعض قضاته احذروا
 التزاويق والشرافات في المسجد فان المسجد جم قال ابن بركة لا يجوز ان يكتب
 في قبلة المسجد شي من الآي او من المواعظ ولا يجعل فيه تصاویر ولا بأس قبل
 بصورة ذاهبة الرأس قله في التاج * ولا يحفر فيه غار لحوف ورخص * وجاز
 بناء مقصورة فيه خوفا على الامام * ولا يصح بناءه لغاصب بارض * اي في ارض
 * غصبها * فليس بمسجد ولو اباح له اصحابه بعد لانه اسسه على الغصب قبل
 ان يبيحوا له * وجاز في ارض ابنه ان * لم يبلغ او * بلغ بضمان العوض *
 للطفل والبالغ وقيل لا مطلقا وقيل لا ان لم يبلغ وقيل لان بلغ ويرجع البحث في
 هذا الى البحث فيما للوالد من مال ولده وقد مر كلام في الزكاة وياتي محلها ان شاء
 الله وفي التاج من بني مسجدا في ارض لقوم ومات جازت فيه الصلاة على قول
 وعلى من اخذه قيمة الموضع لاهله والرم لاهبة فيه فان ذهب المحدث فلاكثران
 المسجد لا يهدم وجازت فيه الصلاة والهبة لا تصح وعليه الضمان فان وهب اهل
 الرم كلهم ولا يتيم فيهم ولا غائب ولا طفل وجعلوه لله فلا شيء لهم على الباقي
 والهبة فيه لا تثبت ومن اغتصب ارضا وبني فيها مسجدا فلا يثاب ولا تجوز صلاته
 فيه وفي صلاة غيره خلاف ولرب الارض قيل هدمه ولا تتفاح بها وقيل يرجع
 على المتعدي بقيمتها ولا يهدمه وقيل له شرواها اه * ومن بناء بارضه ليصلي الناس
 فيه مدة معلومة * ثم يتصرف فيه بما اراد * فمسجد * ابدا * ولا ينفعه توقيته *
 وكذا في الديوان ونصه ومن اشترى ارضا شرأه انفساخ قبني فيها مسجدا ثم علم
 بعد ذلك ان شرأه انفسخ فليغرم عوض ذلك المكان او قيمته ويكون مسجدا
 ومن اشترى ارضا قبني فيها مسجدا فاستحققت تلك الارض فهو مسجدا ومن بني
 مسجدا في ارضه ليصلي فيه الناس الى مدة معلومة فذلك مسجدا اه قال الشيخ فهذا
 يدل منهم انه لا ينفعه استثناءه لان ما هو مسجدا لا ينقل ان يكون غير مسجدا اه

ولا يحفر فيه غار لحوف
 ورخص ولا يصح بناءه
 لغاصب بارض غصبها
 وجاز في ارض ابنه ان
 بلغ بضمان العوض ومن
 بناء بارضه ليصلي الناس
 فيه مدة معلومة فمسجد
 ولا ينفعه توقيته

ووجه عدم تأثير الاستثناء انه سماه مسجدا وغناه مسجدا عند ارادة بناءه والمسجد حكمه للابد فلم ينفعه تخصيصه فكان كمن قال اعتقت عبدي الى وقت كذا فانه حر للوقت وللابد وكمن قال طلقت زوجي الى وقت كذا فانها طلقت من حينه للابد الا ان راجعها ويحتمل ان يكون مراد الديوان غير ما فهمه الشيخ من انه مسجد للابد بل المراد الاخبار بانه مسجد لا غير مسجد اذ قد يتوهم انه غير مسجد لتوقيته فنفي ذلك فاخبر انه مسجد كما هو المراد في المسائل المذكورة قبل هذه في الديوان كما سردتها لك بقطع النظر عن الدوام ولو ثبت فيمن واما فيها فله شرطه لقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون على شروطهم الا شرطا احل حراما او حرم حلالا فهو مسجد الى الحد الذي حده من الوقت واما الطلاق والعقق فلقيام الدليل ان المطلقة تحل بالرجعة لا بغيرها على ما يأتي في محله وان الحر لا يرجع عبدا ويبدل لذلك ما يأتي من انه ان بنى مسجدا له ولعياله او لخصوص فله ان يبني عليه مالا يبني على المسجد فتراه اثر تخصيصه شيئا لا يجوز في المسجد غير المخصص ولكن فيه قول اخر لا يبني عليه وهذا القول لا يقدح في مسئلتنا لان المسجد فيه غير محدود بوقت بخلاف مسئلتنا ومن اراد ان يسلم له استثناءه فلا ينويه مسجدا بل ينوي انه يسبح ذلك لمن يصلي فيه الى وقت كذا ومن بنى مسجدا في داره له ولعياله ومن يصلي معه فله ان ينتفع بظهره وببني فوقه ماشاء من غرف او ستور وغيرها ان كان يدور عليه باب داره او بحيث لا سبيل اليه الا باذنه ولا طريق له ولا باب من مباح منه الدخول لكل من اراده اليه وكان البناء من مال الباني او مال معينه على انه له او لعياله وقيل اذا سماه مسجدا واراد به الله فلا ينتفع به لما لا يجوز الانتفاع به من المساجد وكذا ان عمل في بستانه او منزله مضى واراد ان يحوله فان كان ملكا واتخذ لنفسه فله ان يخرب غيره ويعمره **وحرم بيع ارض وهبتها لمخالف ككتابي** وغيره من المشركين **لبناء مسجد او كنيسة** او بيعة الا ان قهرزه على البيع او الهبة بالقتل او بالضرب في البدن فله ان يبيعها او يهبها له وكذا ان قهره غيرهم لهم فكما يجوز له الاشراك لفظا لا اعتقادا بالقهر يجوز له بيعها على ان يحملوها كذلك بالقهر وكما يجوز له التبدي من الاسلام واهله وتولي الكفار واهله بالقهر فان

وحرم بيع ارض وهبتها لمخالف ككتابي لبناء مسجد او كنيسة

غاية ما يعمل فيها الاشراك واهانة الاسلام وقد جاز التقية بذلك مع ان اعطاه لهم مداراة بالمال وهي جائزة وان باع او وهب لهم ولم يعلم انهم ينون فيه ذلك فلا عليه والظاهر ان اعطاه الاجرة او ارشاه او مكتابة او صداقا او غير ذلك مع علمه انها مطلوبة لبناء ذلك لا يجوز **وينبئ له** للمسجد **مصلى من نواحيه** من غير ماله **لا من ماله** وفي التاج وان كانت صرحه مسجد لا جدار عليها تمنع الدواب وله دراهم تفضل عن عمارة ما هو عامر فلا بأس ان يعمر بها ما خرب منه ان كان اصاح لعمارتها وصح انه منه وصرحة المسجد منه فان كان حوله خراب وفيه دلائل بقايا عمارة تدل على انه كان صرحا فاذا كان منه فعمارتها من ماله ان رأى القائم به انه اصلح له ومالم يصح انه منه وانما قصد به زيادة فيه فلا الا ان كان فيه فضل عن ذلك وكان اصلح وان كان في الصرحه الخربة تراب نظرا لاصلاح للمسجد من تسويته فيه او اخراجه منه وجاز ان يجعل له من ماله على صرحه ابوابا تمنع الدواب والصبيان ان كان اصلح له وان كان صلاحا للدار فهو عليهم دون ماله **فصل** **لزم مفسدا فيه** اي في المسجد ومثله مصلاه وهو الصرحه وهي الصنعة **وان بلا عمد اصلاحه** ولو كان مال الله لوجب اصلاحه على المفسد ولانه ايضا مال لخلق وللخلق فيه حق الا ترى انه لا يصلي فيه غير اهل المنزل جماعة الا باذنهم وانما يصلحه بمثل ما افسد لا يغيره الا ان كان اقوى مما افسد من طين اصلاحه بطين مثله وما افسده من جص اصلاحه بجص مثله وحيث افسد فما افسده في جدار اصلاحه في موضعه بعينه وكذا في سقف وارض وباب ونحو ذلك وان لم يصل لنفسه الموضع او وجدته مصلحا اصلاحه في مثله فان كان في جدار ففي الجدار او في سقف ففي السقف وهكذا وان لم يجد اصلاحه في غير النوع مثل ان يفسد في سقف ويصلح في جدار والعكس ويقدم ايضا التقارب كطين في سقف وطين في ارض وخشبة في باب وخشبة في باب وان فعل غير ما لزمه وقد استطاع الوصول لما لزمه اعداوا اذا كان اصلاحه ناقصا زادما نقص ولو ساوى ما كان قبل ان يفسد مثل ما اذا كان الرقع اسرع للنقض من اصله المعوض عنه وكذلك اذا اصلح في مسجد غير المسجد الذي افسد فيه فانما يصلح في نوع موضع الفساد

وينبئ له مصلى من نواحيه لا من ماله

فصل

لزم مفسدا فيه وان بلا عمد اصلاحه

ووجه عدم تأثير الاستثناء انه سماه مسجدا وعناه مسجدا عند ارادة بناءه والمسجد حكمه للابد فلم ينفعه تخصيصه فكان كمن قال اعتقت عبدي الى وقت كذا فانه حر للوقت وللابد وكمن قال طلقت زوجي الى وقت كذا فانها طلقت من حينه للابد الا ان راجعها ويحتمل ان يكون مراد الديوان غير ما فهمه الشيخ من انه مسجد للابد بل المراد الاخبار بانه مسجد لا غير مسجد اذ قد يتوهم انه غير مسجد لتوقيته فتبي ذلك فاخبر انه مسجد كما هو المراد في المسائل المذكورة قبل هذه في الديوان كما سردتها لك بقطع النظار عن الدوام ولو ثبت فيهن واما فيها فله شرطه لقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون على شروطهم الا شرطا احل حراما او حرم حلالا فهو مسجد الى الحد الذي حده من الوقت واما الطلاق والعق فالتقيام الدليل ان المطلقة تحل بالرجعة لا بغيرها على ما يأتي في محله وان الحر لا يرجع عبدا ويدل لذلك ما يأتي من انه ان بنى مسجدا له ولعياله او لخصوص فله ان يبني عليه مالا يبني على المسجد فتراه اثر تخصيصه شيئا لا يجوز في المسجد غير المخصص ولكن فيه قول اخر لا يبني عليه وهذا القول لا يقدح في مسئلتنا لان المسجد فيه غير محدود بوقت بخلاف مسئلتنا ومن اراد ان يسلم له استثناء فلا ينويه مسجدا بل ينوي انه يبيع ذلك لمن يصلي فيه الى وقت كذا ومن بنى مسجدا في داره له ولعياله ومن يصلي معه فله ان ينتفع بظهره وببني فوقه ماشاء من غرف او ستور وغيرها ان كان يدور عليه باب داره او بحيث لا سبيل اليه الا باذنه ولا طريق له ولا باب من مباح منه الدخول لكل من اراده اليه وكان البناء من مال الباني او مال معينه على انه له او لعياله وقيل اذا سماه مسجدا واراد به الله فلا ينتفع به لما لا يجوز الانتفاع به من المساجد وكذا ان عمل في بستانه او منزله مضى واراد ان يحوله فان كان ملكا واتخذ لنفسه فله ان يخرب غيره ويعمره وحرم بيع ارض وهبتها لمخالف ككتابي وغيره من المشركين لبناء مسجد او كنيسة او بيعة الا ان قهره على البيع او الهبة بالقتل او بالضرب في البدن فله ان يبيعها ويهبها لهم وكذا ان قهره غيرهم لهم فكما يجوز له الاشراك لفظا لا اعتقادا بالقهر يجوز له بيعها على ان يحملوها كذلك بالقهر وكما يجوز له التبدي من الاسلام واهله وتولي الكفار واهله بالقهر فان

وحرم بيع ارض وهبتها لمخالف ككتابي لبناء مسجد او كنيسة

غاية ما يعمل فيها الاشراك واهانة الاسلام وقد جاز التقية بذلك مع ان اعطاء لهم مدارة بالمال وهي جائزة وان باع او وهب لهم ولم يعلم انهم يبنون فيه ذلك فلا عليه والظاهر ان اعطاءها اجرة او ارشاً او مكتبة او صداقا او غير ذلك مع عمله انها مطلوبة لبناء ذلك لا يجوز وبيني له للمسجد مصلى من نواحيه من غير ماله لا من ماله وفي التاج وان كانت صرحه مسجد لا جدار عليها تمنع الدواب وله دراهم تفضل عن عمارة ما هو عامر فلا بأس ان يعمرها ما خرب منه ان كان اصالح لعمارتها وصح انه منه وصرحة المسجد منه فان كان حوله خراب وفيه دلائل بقايا عمارة تدل على انه كان صرحا فاذا كان منه فعمارتها من ماله ان رأى القائم به انه اصالح له ومالم يصح انه منه وانما قصد به زيادة فيه فلا الا ان كان فيه فضل عن ذلك وكان اصالح وان كان في الصرحه الخربة تراب نظر الاصالح للمسجد من تسويته فيه او اخراجه منه وجاز ان يجعل له من ماله على صرحه ابوابا تمنع الدواب والصبيان ان كان اصالح له وان كان صلاحا للدار فهو عليهم دون ماله فصل لزم مفسدا فيه اي في المسجد ومثله مصلاه وهو الصرحه وهي الصحن وان بلا عمد اصلاحه ولو كان مال الله لوجب اصلاحه على المفسد ولانه ايضا مال لمخلوق والمخلوق فيه حق الا ترى انه لا يصلي فيه غير اهل المنزل جماعة الا باذنهم وانما يصلحه بمثل ما افسد لا يغيره الا ان كان اقوى مما افسد من ظنين اصلاحه بطين مثله وما افسده من جص اصلاحه بجص مثله وحيث افسد فما افسده في جدار اصلاحه في موضعه بعينه وكذا في سقف وارض وباب ونحو ذلك وان لم يصل لنفس الموضع او وجده مصلحا اصلاحه في مثله فان كان في جدار ففي الجدار او في سقف ففي السقف وهكذا وان لم يجد اصلاح في غير النوع مثل ان يفسد في سقف ويصلح في جدار والعكس ويقدم ايضا التقارب كطين في سقف وطين في ارض وخشبة في باب وخشبة في باب وان فعل غير ما لزمه وقد استطاع الوصول لما لزمه اعادة اذا كان اصلاحه ناقصا زاد ما نقص ولو ساوى ما كان قبل ان يفسد مثل ما اذا كان الرقع اسرع للنقص من اصله المعوض عنه وكذلك اذا اصلاح في مسجد غير المسجد الذي افسد فيه فانما يصلح في نوع موضع الفساد

وبيني له مصلى من نواحيه

لا من ماله

فصل

لزم مفسد فيه وان بلا عمد

اصلاحه

وبنوع ما افسد على حد ما مر كله ويجزيه اصلاحه بغيره ان كان امينا
بامره ورخص بكل من صدقه مطلقا اذا قال اصلحته وقوله مطلقا كالتوكيد
بقوله بكل من صدقه واما الامين فاذا تحمل اصلاحه او انعم لك به فقد تخلصت
ولا يلزمه سؤاله هل اصلحته بخلاف غير الامين فلا بد من سؤاله وقيل لا الا ان قال
اصلحت وكذا في قوله وكذا كل ما لزمه فاداه عنه من صدقه اجزاء ان
قال ادبته وقيل لا الا ان كان امينا وقيل لا الا بالاميين وقيل لا يجزي من افسد
فيه ان يصلح فيه ما افسد بل يقوم عليه الفساد ويعطي قيمته لقائم المسجد الامين
وان لزمه ضمان للمسجد فاستعمل في خدمته اجيرا بقدر ما لزمه فيه اجزاء وان ابراه
الاجير بزه وفي ترتيب لقط للعلامة الحاج يوسف وسأله عن فنت شيئا من حيطان
المسجد قال لا بأس ان لم يتعمد وهو خلاف ما قال الشيخ والمصنف من الضمان مطلقا
عمدا او خطأ قليلا او كثيرا وينبغي حمل كلامهما على ما يسعى افسادا عند الناس
الا عند العمد فلا حد له وينبغي حمل اللقط المذكورة على مالا قيمة له ولا تحاسب
بين الناس على مثله ولا ضمان على مفسد في شيء بما جعل له ذلك الشيء ان لم
يقصر في عمله كفساد حصير مسجد بعموده وان وجد فساد مصلحا بضم
الميم وفتح اللام اي اصلحه احد بلا امره ازمه اصلاح مثله في ذلك المسجد
ان كان وان اصلحه مصلحه باجرة وثمان واعطاه ذلك ابراه والاغرم قيمته
لقائه ان كان امينا ويبرأ ولولم يعلم بجعله في مصلحه والا يكن امينا ولا
يبرأ حتى يجعله ذلك القائم او يجعله هو في مصلحه وقيل يجزيه ان
كان امينا في المال او صدقه ولولم يعلم هل جعله في مصلح المسجد او وجد فساد
قد اصلحه احد كفاية عنه اجزاء اذا علم انه اصلحه عوضا عنه وكذا ان تشا كل
عليه موضع فساد اصلاح موضعا مثله فيه وان لم يعلم كم فساد اصلاح حتى لا يشك
وان لم يجد موضعا غرم كذلك للقائم على ما مر وان اصلاح فساد ابنه او عبده او
اصلحه احد له اجزاء وان سلم ما لزمه الى قائم المسجد بزي ان كان متولى
ولو تلف قبل ان يجعله في بعض موافقه وان لم يجد قائما متولى اعطاه ثلاثة رجال
متولين ويجزي اثنان ورخص في واحد ولا يجزي غير المتولى الا ان جاء وقال انه قد

ويجزيه بغيره ان كان
امينا بامره ورخص بكل
من صدقه مطلقا وكذا كل
ما لزمه وان وجد فساد
مصلحا لزمه اصلاح مثله
في ذلك المسجد ان كان
والا غرم قيمته لقائه ان
كان امينا والا فحتى يجعله في
مصلحه وكذا ان تشا كل
عليه موضع فساد

صرفه في موضعه وصدقه وقيل لا مطلقا الا ان شاهده او شهد له امينان ومن عليه ضمان
المسجد وسلم قيمته الى ثقة ورده اليه بعد ان قبضه له فنه بيده كالأمانة ومن افسد
في حصيره اصلحه واجزاء وان تلف حصيرا يحمله جعل اخر في المسجد بدله
وراقبه حتى يفنى وقيل لا مراقبة عليه وقيل لا يجزيه في شيء من ذلك الا الغرم
لقائه ولا يجزيه تحليل اهله وان كانوا هم البائين له لانه مال الله وبیت الله
الا ان بناء لنفسه وعياله فقط او نحوهم وجعله في داره او بحيث لا سبيل لاحد اليه
الا باذنه فتجزي محالته وكذا اذا جعله مسجدا الى مدة مخصوصة اذا قلنا باثباته
على المدة فقط وهو خلاف مال ما قال الشيخ وقد مر البحث فيه وفي لديوان
وان جعله اهل المسجد في حل من ذلك فلا يجزيه ذلك ولو كانوا هم الذين بنوه
ومنهم من يرخص ان يجعله من بناء في حل اه واصلاح مثل فساد في غيره
ان انهدم الظاهر انه ان كان بيني بعد انهدامه لا يكفيه ان يصلح في غيره
بل بيني فيه اذا شرعوا في بناءه او يعطي قيمة فساد في بناءه او يعطيها قائما به
ففراد المصنف ان انهدم وتمطل وان بقي موضع لم يهدم زاد اليه ما لزمه بحيث يكون
صلاحا او حيل دونه ويزال الضمان ببدل البذل في مسئلة المسجد الذي
اصاح فيه بدلا من الاصلاح في المسجد الذي افسد فيه وان تشا كل المسجد
الذي افسد فيه بغيره من مسجد او مسجدين فصاعدا احتياط بالاصلاح
فيهما او فيمن واجاز بعضهم الاصلاح في واحد كما يدل له قوله وجوز
لفسد في مساجد اصلاح في واحد او في متعدد من المساجد التي افسد فيها
او من غيرها لان المساجد مخرجة من ملك الناس الى الله كما قال الله جل وعلا
وان المساجد لله وان كان يتوصل الى الاصلاح في الكل ولم تشا كل عليه والمختار انه
لا يجزي الاصلاح الا في المسجد الذي اصاح فيه ما امكن او امكن الاعطاء لقائه
الامين او رجي ان يعمر بعد انهدامه وكون المساجد لله لا يلزم منه جواز الاصلاح
في غيره الذي افسد فيه لان كل مسجد وقف من صاحبه على حدة لا يقبل التمييز
والافساد في سائر الاوقاف والاصلاح فيها او في مثلها بنوع ما افسد او مثله وفي
النوع الذي افسد وغيره كالا فساد والاصلاح في المسجد في جميع ما مر وان

ولا يجزيه تحليل اهله
وان كانوا هم البائين له
ويصلح مثل فساد في
غيره ان انهدم او حيل
دونه ويزال الضمان ببدل
وان تشا كل بغيره احتياط
فيهما وجوز لفساد في مساجد
اصلاح في واحد وان

افسده عبده * او طفله * او بهيمته لزمه اصلاحه من ماله ان علم به * وان لم يعلم به فلا ضمان عليه ولا اثم ان لم يفرط ويضيع وهكذا في كل ما افسده عبده او دابته وكذلك ما افسده ماله كسخره او حائط بوقوعه يلزمه ان تقدم اليه او علم بانه مشرف على الوقوع وتواني ولا يلزمه في الحكم الا ان تقدم اليه وقيل يخرج من حسناته ما افسده عبده او طفله او بهيمته ولو لم يعلم * ومن مال طفله ان كان * المفسد هو * المفسد له فان بلغ قبل اصلاحه لزمه هو * دون ابيه وقيل يؤخذ في الحكم ابوه وقيل من شاء وا منه او من ابنه * واما العبد ان اعتقه قبله فقد لزمه ما دون رقبته * اي قيمته وما دونها في الحكم وفيما بينه وبين الله وان امره لزمه كل ما افسد ولو اكثر من قيمته وقيل لا يلزم الانسان ما فعله في طفوليته ولو لم ينس * و * لزم * العبد ما فوقها * ولزم العبد ما يساوي رقبته وما دونها فيما بينه وبين الله لانه مكاف بالغ عاقل ولكن ان ادى سيده عنه اجزاء * وكذا ان مات * العبد * او اخرج من ملكه * لا يلزمه الا قيمة رقبته والباقي تباعة على العبد مات بها او يبيع بها ليوم عتق وسواء في ذلك المسجد وغيره وفي ضمانات الديوان ان جنایات العبد كلها على سيده فيما يقابل رقبته الا ما جعله فيه فافسد فيه اكثر من رقبته فسيده ضامن لذلك وكذلك جنایات الاطفال والمجانين الذين تجننوا في طفوليتهم فعلى اباؤهم واذا كانت جنایاتهم في النفس وما دونها فليس على اباؤهم الا ما دون ثلث الدية والثلث وما فوقه على عواقلهم فان كان لهم مال فاني اباؤهم يعطونها من اموالهم وان لم يكن لهم مال فمن مال اباؤهم وان اموالهم بتلف الاموال والانفس وما دونها من الجراحات وغيرها فعلى اباؤهم ذلك كله وكل ما جعلوه فيه فافسدوه بغير ادرهم او بتضييع منهم فمن مالهم وان لم يكن فمن مال اباؤهم ومن تجنن بعد بلوغ جنایته في المال كلها في ماله وكذا الجنایة في النفس ما دون الثلث وان لم يكن له مال فدين عليه والثلث فما فوقه على العاقل وما افسد حيوان الرجل يلزمه مطلقا في الاموال ويلزمه في النفس ان علم انه عقور وان لم يعلم ازالوا عنه الضمان في المرة الاولى ومن هربت عنه دابته لم يلزمه ما افسدت وقيل يلزمه ان اتبعها وهو يصيح وقيل يلزم السيد كل ما فعله عبده ولو اكثر من رقبته ولا يلزمه ما على العبد

افسده عبده او بهيمته لزمه اصلاحه من ماله ان علم به ومن مال طفله ان كان المفسد له فان بلغ قبل اصلاحه لزمه هو واما العبد ان اعتقه قبله فقد لزمه ما دون رقبته والعبد ما فوقها وكذا ان مات او اخرج من ملكه

من المعاملة بغير اذنه ويلزمه الصداق من حينه ان تزوج او ذني بالتعدية بلا اذنه ان كان مثل رقبته وفي رياض الاحكام للمصنف انه قيل لاشي على ابي الطفل فيما افسد ان لم يكن للطفل مال ولا شيء على ابن الام الطفل ان كان معده او من اغتق طفلا فلا يضمن ما افسده ان كان معده ايضا وضمن ما افسده في الانفس ان كان اقل من ثلث الدية وقيل لا وذكر ابو العباس مانصه وقد قيل في الحيوان ان لا يكون عليه من فعلها اكثر من رقبته وقيل في فساد مواله الاطفال والمجانين ان يكون عليه مثل اطفاله قال واما ما افسد الطفل في حال طفوليته فبلغ فاستمسك به على ذلك ففيه اختلاف منهم من يقول يدرك عليه ذلك ويبرأ الاب ومنهم من يقول لا يثبت الحاكم الخصومة في ذلك ولكن يدرك ذلك على ابيه قال وقيل في مال المسلم والعقابة كلها ان جاز عليه فتركه حتى فسد وهو يقدر على حفظه من الفساد ان يكون ضامنا له * وان افسده يتيم او عبده او بهيمته اصلاحه من ماله خليفته * او قائم به ولو امله * ان كان * له مال * والا سقط عنه * اي عن الخليفة وكذا القائم به بالاولى وكان ديناً على اليتيم * ومن افسد بمسجد ولم يدرك لاهل وفاق او خلاف لزمه اصلاحه * لان الاصل في المسجد ان يكون لاهل الحق الذين لم يبدلوا ولم يغيروا وهذه صفة الاباضية الوهية فاذا جهل استصحب الاصل وقد ذكر الشيخ وغيره ان استصحاب الاصل هو الحق اذا عدم الدليل * لان علمه * اهل * خلاف * لان بناء ابطال لمساجد اهل الوفاق واهانة لمذهبهم وديانتهم فكما لا يبي فيه الموافق اذا كان لاهل الخلاف كذلك لا يبي فيه لو افسد بل لا يتركون ان يبنوا مسجدا وان ظهر لاولي الامر الصلاح في تركهم فلا يتركونهم يبنون جامعا يستغنون به عن المسجد الجامع يوم الجمعة والاعياد وان كان لاهل المذهب وغصبه قومنا وعمره فمن افسد فيه لزمه اصلاح فيه * وان كره فعله * اي الافساد في مسجد المخالفين وانما كره لمطلق كونه مسجد اسلام وصلاة وقراءة شرعيتين ولمخالفة تفاهة الفتنة ولكونه مال ناس بني على سعة الاسلام ولم يبين على امر متفق على تحريمه ولا منصوص عليه في القران وانما يهدم ما بني على محرم اتفاقا كالزنى والخمر وما بناه الموافق على

وان افسده يتيم او عبده او بهيمته اصلاحه من ماله خليفته ان كان والا سقط عنه ومن افسد بمسجد ولم يدرك لاهل وفاق او خلاف لزمه اصلاحه لان علمه لخلاف وان كره فعله

ما اتفق الموافقون على تحريمه ولأن أكثر ما يفعل المخالفون في مساجدهم والطاعة
وما ليس يقطع به العذر من القروع فتعتبر إلا كثر ونافي الأقل فإن الحكم للأكثر
كما يقول الشيخ وغيره ولأن الشيء إذا كان لما حل ولما حرم يجوز تداوله كالحرير
والذهب فيجوز بيعها لانها ولو حرما على الرجل لكنها حلال للمرأة وكالتريت
والاشياء الطاهرة اذا تنجست وكثالات الاله اذا صلحت لغيره فلا تفسد افسادا
يخرجها عما حلت له بل افسادا يخرجها عن اللهوبها ولو لا ذلك لحكمتنا بهدمها
الموافق له قول الشيخ انهم يسهون في بنيانهم المساجد في خراب مساجد المسلمين
* وكفر متعمد افساد مسجد * لاهل الوقف * وكذا ان احرقه او افسد مالا
بتعدية * ولو كان مالا لمخالف او لمسجده او لمشارك لا يحل ماله واما كنائس
المشركين فيهدم منها ما كان بعد الاسلام وكان عمر بن عبد العزيز والله دهره يهدم
ما سبق منها وما تأخر واذا هدمت كنيسة بغير وجه لم يجوز اعادةها باجماع نقله
السبكي * وبأثم منجسه * ولو كان لاهل خلاف لحرمته باسم التوحيد والاسلام
والقرآن والصلاة والذكر وقيل يكفر لان ذلك ظلم فيما لا يملكه كفسد مال
ومقتضى قول غيري من الاصحاب رحمهم الله ان مساجد المخالفين مثل الدوايس
انه لا بأس بتنجيسه اذا لم يضر احد ولا بالتعري فيه بلا رؤية احد الا ما في تعري
الانسان وحده وعندي انه لا يجوز هدم مساجد المخالفين ولا تعمد افساد فيها ولا
احراقها الا ان تضمن خلافهم شركا كالروافض والمجسمة فيجهم الله * ويكفر
به * تنجيس * المسجد الحرام ان تعمد * وكذا من تعري فيه كفر وفي غيره
من المساجد عصى * فصل يجعل لحيطانه وعمده * اي سواريه * وسقوفه من
مال جعل له * وكذا ارضه وما يجعل فيه من اوتاد وما يجعل بين عمدته من
خشب وميزابه * وفي بابه * وقفه من حديد او عود * قولان * بالبحث دون
ترخيص * لا لما فيه منفعة لاهله * فقيه قولان ترخيصا لا بحثا * كصباح *
وزيت وفتيل وقلة وزق * وحصير * بل يجعل لكل واحد مما جعل له ورخص
ان يجعل لمنافع اهله من مال جعل له كما قال الشيخ عن الاثر بعد وما جعل من
المال للمسجد فلا يشترط له هذه المعاني وما جعل لهذه المعاني فلا يجعله للمسجد

وكفر متعمد افساد مسجد
وكذا ان احرقه او افسد
مالا بتعدية وبأثم منجسه
ويكفر بالمسجد الحرام ان
تعمد

فصل

يجعل لحيطانه وعمده
وسقوفه من مال جعل له
وفي بابه قولان لا لما فيه
منفعة لاهله كصباح
وحصير

ومنهم من يرخص ولعل ذلك اذا ثبت لان ما هو صالح لاهل المسجد فهو صالح
للمسجد والله اعلم اه ومثله للمصنف وان قلت فهل يعد المنافع او المصالح ما جعل
لأهل كله اهله قلت لا بعمه فلا يرخص فيما جعل للأهل ان يجعل للمسجد او
مصلحه لان اكله احق به وبهم بعمر ثم اطلعت على رخصة فيه والمتبادر من
لفظ منفعة اهله ومصلحتهم ما ينفعون به بلا تملك فلا يرخص ايضا فيما جعل
للناس اهله ويدل لذلك قوله تعالى فيها دف ومنافع ومنها تأكلون وقوله تعالى ولكم
فيها منافع كثيرة ومنها تأكلون وقوله تعالى وذلك لئلا يلهيهم فتنها ركوبهم ومنها
يأكلون وجعلنا لهم فيها منافع وشرب افلا يشكرون فبما طفت في الآيات المنفعة
والاكل والشرب والاصل في العطف التفسير والآيات ولو احتملت تعاطف العام
والخاص لدليل لكن كلام مسئلتنا قد قام الدليل على ان المصلحة والمنفعة فيه غير
الاكل والشرب لقوة حق الانسان على المسجد ولا يجوز لمصلي ما جعل للمسجد
وعكسه ورخص فيه * اي في العكس ظاهر الشيخ ان الرخصة في الكل حيث
قال عن الاثر وما جعل للمسجد فلا يجعله للمصلي وما جعل للمصلي فلا يجعله
للمسجد ومنهم من يرخص فان قوله ومنهم من يرخص مثل استثناء بعد جعل
والاستثناء بعدها عائد الى الكل على المختار ويدل على ان الرخصة في الكل ايضا
حذف الممول المؤذن بالعموم ولو لا ارادته العمول لقال كالمصنف ومنهم من
يرخص فيه برد الضمير لا قرب مذكور اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة
اليه ويدل على ان الرخصة في الكل ايضا قوله هل ما يعني المسجد والمصلي معنى
واحد او معنيين مختلفان فان كونها معنى واحد مقتضاه ان ما جعل للمسجد يجوز
ان يجعل منه للمصلي وما جعل للمصلي يجوز ان يجعل منه للمسجد ومقتضى كونها
معنيين انه لا يجوز لاحدهما مما لا آخر فذلك قولان ثالثهما انه يجوز مما للمصلي
للمسجد بلا عكس كما يزداد منه للمسجد بلا عكس لقوة المسجد ولعل قول المصنف
فيه هاهه عائدة الى المذكور وهو العكس والمعكوس او الى الجمل المسلط على المسجد
والمصلي الذي تضمنه قوله وعكسه ويحتمل كلامه الثالث على ان الهاء للعكس
وهو محتمل للاقوال الثلاثة وان لم يكن طريق للمسجد حكم له بماله بطريق اليه من

ولا يجوز لمصلي ما جعل
للمسجد وعكسه ورخص
فيه

صاحب الارض من اقرب اليه وان لم يكن له مال فمن بيت المال * وجاز تدويره
بركائز * من بناء او خشب * من ماله داخلا وخارجا وتقوية حيطانه ببناء ان ربي
صلاح في ذلك * وكذا قالوا في الديوان وزادوا مانصه ويجعلون له سترة فوق سقف
المسجد من مال المسجد * وتبنى منه * اي من ماله * صومعته ان كانت فيه
لا ان خرجت عنه * ولو بيع بعضها وكان الباقي كلها ولو جعل جدارها المتطرف هو
جدار المسجد المتطرف في المسجد لكن ما في المسجد منها يبنى من مال المسجد وما
كان خارجا لا يبنى منه وينبغي ان تبنى من خلف او جانب حيث لا يستدبر
المؤذن القبلة انحدر منها خارجا وذكر بعضهم ان غناء المسجد وصرخته من ماله ولا
نعلم في المنارة شيء اه والواضح انها لا تبنى من ماله لانها ليست مما يصلى فيه على انه
مسجد ولا كسارية ترفع سقفه ومن اوصى بدراهم تجعل في امر المسجد فلا يشتري
منها حصير ولا مصلى للامام وقيل يجوز شراء دهن السراج وغيره منها وان قال له
او لبناءه كان للبناء وان قل لصلاحه فله ولبنائه وقيل لبنائه وصلاح له من عمارته
واجيز ان يشتري منها قنديل وحصير ودهن ولا يجوز ان قال لعمارة وقيل ان قال
لعمارة جدد منه ما خرب وقيل ان وقف مال لعمارة فلم يهدم جاز ان ينفذ في
صلاح ابوابه وحصيره والسراج ونقل الحصى اليه ومن اوصى له بحجرة او قرية انتفع
بها العمار فيما كانت له على وجه جائز من ذلك المسجد وان وجد ما ينتفعون به فيه
من ذلك ولم يعلموا اصله كيف هو فحكمه للمسجد ومن اوصى له بعشرة دراهم
تجعل في صلاحه وسراجه وحصير محرابه فلصاحبه النصف ولكل من سراجيه
والحصير ربع وان قال في صلاحه وفي سراجيه وفي حصر محرابه كان اثلاثا وان
جاءت شجرة للمسجد فلحيطانها اذا تهدمت والواضح ان تكون ايضا سقفه
وسواريه وارضه وياكل اهل المسجد من مال المسجد اذا ارادوا ان يبنوه ولا تثبت
عطية للمسجد ولا هبة لانها تصحان بالقبول والقبض او بالقبول والمسجد لا يقبل
ولا يقبض اشار الى بغضه الشيخ قلت بل تثبتان له بقبول قائم المسجد وقبضه او
بقبوله ومثله الامام العدل والجماعة والحاكم والقاضي ومن يلي امر البلد والمحتسب
وغير المسجد من الاوقاف كالمسجد وتثبت الوصية في ذلك كله لعدم احتياجها

وجاز تدويره بركائز من
ماله داخلا وخارجا
وتقوية حيطانه ببناء ان
ربي صلاح في ذلك
وتبنى منه صومعته ان
كانت فيه لا ان خرجت
عنه

الى قبول وقيل تحتاج وعليه فالوصية كالعطية وعلى الاول بنى المصنف قوله
* وجاز جعل وايضاه * اي اي لفظ به منها او كتب انفذ * المسجد * موجود
وان لم يوجد بني به وان وجد واوصى له فلمصالحه كما قال وان هدم بعضه فهو اولى
به * ويصرف لمصالحه * داخلة كمصباح وزيت وحصير او خارجة كخطب
وسطل لثخين الماء لعماره وضمير يصرف عائد الى ما ثبت للمسجد به لالة الجعل
والايضاه * وان * كان الايضاه * بكأرض * ودار * ونخل * وشجر وبئر
ونهر وحيوان وجزء من نحو ذلك وكذا الجعل * بعد بيع ثمن * وهو الدنانير
والدراهم والبائع جماعة المسلمين او قائم المسجد بمشورتهم وهكذا لا يبيع من مال
المسجد او يشتري او يبدل الا بمشورتهم فيما يختار وان فعل بدونها وكان فعله
صلاحا لم ينطه ومنع بعضهم بيع مال المسجد وهو الصحيح عند بعضهم والمختار
عندي جوازه بل كلام المصنف بعد يدل على انه اولى ومعنى جواز ذلك بعد بيع
ثمن جوازه جوازا مستمرا حكمه فانه اذا بيع استمر الثمن الى ان يحتاج الى صرفه
بخلاف ما اذا جعل له مثل الارض والنخل او اوصى له به ولم يبيعه فانه جائز
يجعل صاحبه او ايضاه به لكن لا يبق كذلك بل يباع فيما يختار * وجاز تركه
واستغلاله والنظر لاهله * فيما يصلح فلوظهر الصلاح ولو في بيته بغير الدنانير
والدراهم لجاز واما ما وقف لعماره يأكلون غلته او تجعل غلته لمصالح عمارته فلا
يبدل ولا يباع واجيز النظر فيه ايضا بما هو صلاح ولو ظهر الصلاح في ابقاء حيوانه
للاستغلال او للاكتراه او لخدمة ماله او للتنازل لجاز ولا ضمان على مبقية الاموات
وعبارة الديوان وان جعل للمسجد الارض وما اتصل بها وغير ذلك من الاموال
سوى الدنانير والدراهم يبيعونه ويجعلونه لمصالح المسجد ومنهم من يقول ان رآوا
ان يتركوا الدور والبيوت والاشجار يستغلونها للمسجد فلهم ذلك وان خرب
ذلك المسجد فلا يعملون المال لمسجد غيره ومنهم من يرخص اه ومن اوصى بشيء
للمسجد ثبت له من الثلث وان اقر له او وهب او اعطى او تصدق ثبت بلا حراز
وقيل لا الا باحراز فان رجع قبل الاحراز صح والصحيح انه لا يحتاج في الاقرار
الى الاحراز ويجزي احراز المحتسب والصبي باذن ابيه والعبد باذن سيده لا مشرك

وجاز جعل وايضاه للمسجد
ويصرف لمصالحه وان
بكأرض ونخل بعد بيع
ثمن وجاز تركه واستغلاله
والنظر لاهله

الا ان احرز على مثله وان انكر المعطي او المقول لم يجز للمحتسب تحليفه وكذا ان
احتسب ليتيم او غيره ومن جعل من ماله كذا لبناءه فبني منه وبقي شيء فليس له
اخذة ولا لوارثه وان قال ما بقي فهو للفقراء كان لهم وان رجع ففي الرجوع له خلاف
ومن له حصه في مشترك فجعلها في المسجد فعليه مقاسمة الشركاء ان كان في تركها
ضرر لهم وان قال هذه النخلة للمسجد وتحتها صرم فهي وما تستحقه من ارض
وغير الصرم له وان قال نخلتي هذه فله النخلة وبعدها وما يجعل للمسجد
فانه لما يري سبيل ولا يجوز لاحد ان ينقي شجرة المسجد اذا كانت في فدانه او
فدانه الا ان امره ثلاثة من اهل الصلاح من اهل منزل ذاك المسجد فينقيها
حيثذ وينبع ذاك الحطب بما وجد ولو يسيرا ومن كانت شجرة المسجد في فدانه
وضرته لم يجز له ان يبدلها بغيرها ويمسكها لنفسه وفعل ذلك عمنا زكرياء بن
عبد الرحمن اليفرقي وهو عالم فان لم ينطق بجواز ذلك فالعقيد في الفعل ضعيف
ومن موطن فقال لغريمه جعلت الذي لي عليك للمسجد فانما يعطيه ماله ويرفعه
للمسجد بنفسه او يقبل له ما يريد قيل ومن جعل شجرة للمسجد او فدانا فثمارها
للمنافع المسجد ويجوز ان يباغ ما بعد من مال المسجد ويشترى به في الاقرب نظرا
للمصلحة ومن جعل شجرة في فدانه او بستانه للاجر فافسد الضمائم في القدان
او البستان فلورثته ان يعطوا قيمتها للمساكين ويمسكوها لانفسهم وكذلك من
اشترك في فدان مع آخر فجعل نصيبه للمساكين فللشريك ان يعطي قيمته
للمساكين ويمسكه لنفسه وهذه رخصة وللانسان ان يأكل من شجرة الاجر ويرفع
لاهلها ومن له شجرة في فدان غيره وجعلها للاجر فضرت القدان لدخول الناس
فلمصاحبه ان يعطي قيمتها ويمسكها ومن قال ان مت فنخلتي هذه للمسجد فاقرار
ولا رجوع له وقيل وصية له الرجوع ومن اوصى للمسجد او لعمارة او لاصلاحه
او في عمارته فذلك في غناه واصلاحه وعمارته لاني حصره ولا في مرجه ولا حصاه
وقيل يجوز في كل ذلك وان اوصى لمنفعة او منفعة جعل في عمارته والحصى والحصر
والسراج وان اوصى لعمارة فهو لمن يصلي فيه الخمس الا من عذر واپس المراد
بالمساجد البائين له ولا يشتري من وقفه كراء من يلقط اللقط ويصونه ولا مرفع ليقرا

عليه فيه ولا الماروح له وللمعمار ان يتراضوا في نخل المسجد ويحملوه وان يبد غيرهم ان امنوه
عليه فان اتفقوا والا اجبرهم الحاكم على جعله بيد امين يقوم به وينفذه في مصالحه
ومن وقف نخلة او غيرها للمسجد فهو اولى بقيامها وحفظها من غيره وانفاذها في
ذلك الى رأي الممار ومن جعل عبدا لخدمة مسجد وخيف هربه لم يجز بيعه وشراء
غيره عند ابن محبوب لانه لا يدري ان يكون عمره اقصر منه وان وقف
نخل لمسجد ففي بيع صرعه خلاف قيل انه من الاصول فلا يباع وبعض اجازة
كالثمرة ان كان المال لا يحتاج الى الفصل * ويرد * ما جعل للمسجد او
اوصى له به * لغيره * من المساجد * ان خرب وقيل لا * بل يوقف الى عمارته
يوما ما وذكر بعضهم انه يرد لاقرب مسجد اليه لان المساجد تتوارث ان خلا
المنزل ولم يبق فيه احد والظاهر انه ان جعل في غير الاقرب اجزا كما يدل
عليه اطلاق المصنف بواسطة تعليل الشيخ بان المساجد كلها لله والظاهر رد الثمار
فقط بدون ان يباع الاصل اللهم الا ان كان لا يستتفع به ان لم يبع وكذا يرد
للمسجد ما تعطل مصرفه من الاوقاف وعدم ولم يوج سواء كان الوقف المبطل
مصرفه ارضا او دارا او شجرا او غير ذلك * ومن اوصى لمسجد لا بعينه * بشيء
* جعل لمسجده ان كان له * مسجد يصلي فيه وينسب اليه ولو كان من اهل
مسجد آخر في الاصل او من اهل قرية اخرى ولو وجد تاريخ وصيته سابقا على
انتقاله للقرية الاخرى او للمسجد الآخر ولم يوطئه كذا قلت نظرا الى مسجده
يوم موته لان تاريخه ولو سبق لكن تركه كذلك وتركه الاحتراز عن مسجد موته
صرف اليه * والا ففي الاقرب اليه * اي الى الموصي اي الى منزله لكن ان قرب
مسجد الى منزله وهو في قرية اخرى غير قريته وكان في منزله مسجد بعيد فللمسجد
منزله * وان تساوت * مساجد في القرب اليه * ففي واحد * وقيل اذا لم عين
مسجدا فللجامع الكبير وقيل هذه شبهة وتبطل الوصية وان قال للمساجد انفذ في
مساجد بلده وقيل لو انفذ في مسجد واحد لصح جملا لآل على الحقيقة قيل
وان انفذ في مساجد بلده وغيرها جاز قيل وان قال لمسجد ففي اي مسجد انفذ
فيه جاز وان وقف مالا على عمارة مسجد فلم يحتاج اليه واستحقه غيره لم يجز ان

ويرد لغيره ان خرب وقيل
لا ومن اوصى لمسجد لا
بعينه جعل لمسجده ان
كان له والا ففي الاقرب
اليه وان تساوت ففي واحد

يعمر به ولا بأس بما اعاره اهل مسجد لعمارة غيره وان اتصلت بالمسجد ارض
واحب ان يحوله مكانها ويستغل مكانه عنها لم يجز في الحكم وجاز في النظر ان
كان اصلح للمسجد وماله وان خرب ذو مال قليل لا يقوم ببنائه لم يجز بيع قطعه
عليه وجاز في النظر ان لم تسم وقفا عليه ولم ترج عمارته الا بها ومن وقف مالا
على بناء مسجد فزال وبقي مكانه ماء فلا يبنى به في قربه ولا يكون الوقف الا
في موضعه ومن قاطع رجلا على بناء جدار مسجد وينمونه عليه فلما بلغ حد الغاء
سقط فله اجرته وعليه الاغناء ومن عليه دراهم للمسجد جاز له ان يعمل فيه وان
بولده او خادمه او دابته ومحسب مما عليه له وان جعل مال لمتنفع اهله بضم
الميم وفتح الغاء اسم مفعول بالحذف والايصال اي لما ينتفع به ثم اضيف للفاعل
او مصدر مبني اي لا تنفع اهله او بكسر الغاء ورفع اهله على انه اسم فاعل رافع
لفاعله ويقدر الجار اي لما ينتفع اهله به كقائل وحصر ومصاييح لم يجز شراء
غير ما جعل له منه ورخص اي اجيز ذلك تسهلا مثل ان يجعل مال للقلل
فيشتري به حصير وجوز شراء متنفعهم بمجول له اي للمسجد ككمسه
وهو ان يجعل للمسجد مما جعل لمتنفعهم والصحيح منع الوجهين * ومن اوقد
مصباحا فيه لم تزل الملائكة وحملته العرش يستغفرون له ما دام في المسجد ضوؤه
واثيب جاعل حصيره ما بقيت منه قطعة وتكسي المساجد بالحصر ان امكن
والا فرشت بالحصي فان تفرشها بالحصي سنة واما تفرشها بالحصر فبدعة مقبولة
حتى انه جعله العلماء من حقوقها وجاز اخراجها اي القطعة منه ان لم
تبق فيها منفعة ويظهر لي ان اقل ما ينتفع به ما يصلح للسجود عليه بالجهة
او بالرجل او اليد او الركبة ولا يحرق ولا ينجس ما اخرج منه وذكر بعضهم انه
ان رث مثل حصير في مسجد جاز لمن يأخذه ويجعل مكانه خيرا منه ويثاب
على الزائد وكان بعضهم يأخذ الحبل من المأحوش ويبدله من عنده بأجود منه
وان كان برأي العلماء فاحسن وان من بقره نخل مسجد فله جمع ثمره ويبيع
واصلاحه ان كان من عماره ويحافظ على الصلوات فيه وان يصلي في غيره اذا رأي
ما يضيع ان يقوم به محسبا وان سرقت جذوع من جذوعه فحمل الباقي رجل لمنزله

وان جعل مال لمتنفع اهله
كقلل وحصر ومصاييح
لم يجز شراء غير ما جعل
له منه ورخص وجوز شراء
متنفعهم بمجول له ككمسه
واثيب جاعل حصير له
ما بقيت منه قطعة وجاز
اخراجها منه ان لم تبق
فيها منفعة

حفظا ثم هرب خوفا فسرق لم يضمن وان استغنى عن جذوعه جاز بيعها في مصالحه
ولا يقومها احد على نفسه الا ان كان يدخل مكانها خيرا منها ولا ينتفع باعوادها
اي القطعة ولا بالاعواد الساوقة من الحصير مثل تحليل الامنان وحك الاذن وحك
الظهر والرأس وان صغيرة وجوز بصغير ويرمي خارجا لما فيه من وسخ وثلاثا بضر احد
فيلزم ببقية لانه من يده ولكن ان القاه خارجا فاتفق الضرب لزمه بعد انتفاع
به وفي ضمان قيمته ان افسده بالكسر او نحوه او بذلك الانتفاع الموجب للاخراج
وان لم تكن له قيمة فما عليه الا التوبة قولان ويجوز ان ينتفع بكل مالا
نفع فيه للمسجد وان وضع عودا في المسجد بعد ما رفعه منه حوله او لم يحوله فتضرر به
احد ضمنه ضرره ولو لم يخرج من المسجد كما ان حول حجرا او غيره في الطريق
من موضع لا آخر فتضرر به احد ضمن لانه تضرر بوضعه وكذا ان لم يحوله
جوز الرقود كالقعود على حصره فيه ولو نتجوا بها من موضع لا آخر فيه
وقيل لا تحول فيه لنوم او قعود وجاز للصلاة وتطوى لتوسد اذا كان لا تنكسر
بذلك ويغطي بها ايضا في النوم وتقرش اخرى وتوسد اخرى وكذلك للاستراحة
وذلك للاضيف واجيز ايضا لمن خاف فوت صلاة الجماعة او قراءة القرآن او العلم
ونحو ذلك من انواع العبادة ورخص لكل احد وهو ظاهر المصنف قياسا على القعود
لانه ملك لله جل جلاله وتجلل ستراعن الريح والشمس وعن النساء اخر الصفوف
لان ذلك من مصالح المسجد وعمارته وقيل لا يتعدى بشيء ما جعل له لا باخراجها
منه لا انتفاع بها للرقود وكذا غيره وكذا غيرها كقائله واذا غسلها
منجسها وما انقصه الغسل ان كان منقضا وكذا من نجس شيئا من مال المسجد
ومن نجس المسجد او جداره ولو من خارج لزمه تطهيره كذلك وكذا حريمه
ومن نجس حصيره او قنديله او غيرها ولم يعرفه لزمه ان يعطي قيمة ما نقص
لان النجس ينقص قيمة الشيء * و لزم قيمتها او مثلها مفسدها
ظاهره التحجير وقيل يلزمه المثل ما وجدته والا فقيمة وجاز رفعها حين يصلح
الرفع لها كصيف لزيادة تيبسها بالحرق فيسهل تكسرها بخلاف الشتاء ولكون
الارض اقرب للبرد منها في الصيف فلا فائدة في استعمالها مع حرارتها بخلاف

ولا ينتفع باعوادها وان
صغيرة وجوز بصغير ويرمي
خارجا بعد انتفاع به وفي
ضمان قيمته ان افسده قولان
والرقود كالقعود على حصره
فيه لا باخراجها منه
لا انتفاع بها وكذا غيرها
واذا غسلها منجسها وقيمتها
او مثلها مفسدها وجاز
رفعها حين يصلح لها
كصيف

الشتاء فانها باردة في الشتاء لينة واما التصاق الثياب بارض المسجد وترايه فلا تغيب
الحصير من اجله بدليل النهي عن تشمير الثوب وكفه في الصلاة * و * جاز * اخراجها
منه لحرز ان خيف عليها * ان تسرق او تفسد * وبالجملة فانه يجعل له وللماله
وللمال اليتيم * والمجنون * والغائب * والزكاة * والوديعة والامانة وازيد مال سائر الاوقاف
لانه كمال المسجد بلا فرق ولوا كفتي معبر عن ذلك كله بمال الغائب لجاز عندي
لان مال الزكاة مال غائب وهو مستحقها حتى تصله وكذا مال المسجد والوقف مال
غائب حتى يصل من يفرق عليه وكذا مال الامانة والوديعة مال غائب
حتى يصل صاحبه واما اليتيم والمجنون ففي احكام الغائب اذا اعتبر برضاها وانكارها
فاذا بلغ اليتيم وافاق المجنون فقد حضرا بحضور عقلاهما ولا يغير المشاع عن حاله
* ما يصلح لهم * الاولى ان يقول لها لان الاموال غير عاقلة لكن غلب اليتيم
والغائب لانها عاقلان ولو كان الصلاح للمال لان صلاح مالها صلاح لها فزولي
نخلة لمسجد فله ان يعطيه من يعمله بنصيب منه على وجه العدل فيه وان تغفل
فقام به بنفسه وماله فهو افضل له وان رأى دفع سهم منه بقيامه اصاح للمسجد
وسعه ذلك ومن اطنى نخلة لمسجد او يتيم من وكيل او محتسب فكسر شيئا من
خوصها ضمنه وقيل مالا قيمة له ولا تحاسب بين الناس على مثله لا ضمان فيه
على الخطا وسقوطه على المحتسب اقرب اذا قصد الصلاح للمسجد او اليتيم وان
كسر الاجير غدوق نخلة للمسجد ضمن قيمته يوم كسره ومن اطنى نخل مسجد
فلا شيء له في خوصه الا ان شرطه وفي القياض بمال المسجد خلاف لجازه بعض
على نظر الصلاح ومنعه بعض ومن باع غلة نخل مسجد او ارضه نسية بلا اشهاد
ضمنها ان انكر المشتري وله ان يملكه ومن يملكه نخلة مسجد وله ان يحيط بجدار
على ماله لم يميز له ادخالها فيه وان وسعت صرحته لم يميز له ارضه ان يفسلوا فيها اشجرة
او نخلة ومن باع شيئا من ضياع المسجد ومات المشتري قبل ان يوفيه الثمن فان كان
مليا لم يلزم البائع ضمانه والا لزمه ومن عنده مال مسجد وقاطع على عمله عادالة
وينفق عليه من ماله هو ويأخذ من مال المسجد اذا تم جازله ولا يطن احد من
مال المسجد واليتيم ويسلم الثمن الا من ثقة مأمون ويبرا اذا وصل يد الثقة ولو

واخراجها منه لحرز ان
خيف عليها وبالجملة فانه
يجعل له وللماله وللمال اليتيم
والغائب والزكاة ما يصلح
لهم

تلف منها ومن عنده ثمر مسجد وخاف ضياعه ولم يجد من يشق به يفعله نسية ولا
ينفق بالنقد جازله ان يقرضه ان كان صلاحا له وتوقف بعض ومن اطنى مال
مسجد ثم طلب اليه المظني ان يحيط عنه لم يميز له ان ثبت حقه وقدر على اخذه
بلا حظ وجاز قبل ان يطني لنفسه من مال مسجد او يتيم بعدل السعر محققا
ومن استوفى لبناء مسجد او حصن فبقي شيء ادخر لاصلاحه ان لم يجد بناء
اخر ومن اطنى او باع شيئا من مال مسجد فله ان يأخذ بالدرهم المفشوشة
الصافية بالصرف لانه به الا ان رآه القائم به في نظره اصلح ويجوز الصلاح
كله لمال المسجد كشرائه سداد لارضه وبدر وولاء ماء لها وكبناء جدار عليها وفصل
الفسيل فيها واعطاء الاجرة من ماله وكشرائه صرم لها واعطاءها من يجرها وغرسها
بجزء مما يغرس فيها وبيع فضل صرمها وقيل لا ولا يجوز قياض من صرمه بمثله
او ابداله ومن فصل على ذلك ومات صرمة المسجد وعاشت صرمة لزمته قيمة صرمة
المسجد * ومن جعل حصيرا لمسجد مدة ثم رقه جازله ان نوى ذلك * تنازعه
جاز ونوى او فاعل جاز ضمير الجعل وذلك اي التوقيت مفعول نوى * وكذا
غيره * اي غير الحصير ويدر في قوله اني جعلته الى مدة كذا او قوله قد تمت
المدة او بقي كذا مالم يتبين خلاف ذلك * ولا بأس لهارة في جعل طعام *
اعطى لهم حين كانوا في المسجد او في طريقه لهارة * على حصره لا كل * او
ليخرجه الى موضع شاء * ان لم يضرها * وان كان يضرها بتكسرا وتلطخ ففسد
ثياب القاعد او يزلق المار * واخراجها منه لتشر حبوبه عليها ان احتاجوا لها *
اللام بمعنى الى والضمير للمصير اي احتاجوا اليها من حيث التشر والضمير للصوب
على حذف مضاف اي الى نشرها وجاز نشر الحبوب للمسجد في حصيره من غير
اخراج ويجوز لهارة الاستفاد بحصره لكل شيء يجوز لهم ان يفعلوه لانها انما
جعلت لان ينتفع بها في المسجد فكل ما جاز لهم فعله في المسجد فلا بأس ان يفعلوه
بالاستفاد بها لذلك الفعل كذا قيل وكذا لا يخرج من المسجد ما جعل له الا لرفع له
كاصلاح وتطهير الا ان جعل الاجر وجعل فيه لاله كمقولة تجعل فيه للشرب بها
فيه او في خارجها * ويجعل بيد اثنين ما جعل لمصباحه او جمع له * اي للمسجد

ومن جعل حصيرا للمسجد
مدة ثم رقه جازله ان
نوى ذلك وكذا غيره
ولا بأس لهارة في جعل
طعام على حصره لا كل
ان لم يضرها واخراجها
منه لتشر حبوبه عليها
ان احتاجوا لها ويجعل
بيد اثنين ما جعل لمصباحه
او جمع له

يحفظه ويقوم به ويقده بوقت صالح له * اي للايقاد * فيه * وانما عدى
وقد بنفسه لتضمينه معنى شغل والا فو قد لازم انما يتعدى بالهمزة او بالتضخيم
يقال وقدت النار اي اشتعلت واوقدها فلان وكذلك لا يجعل شي من مال
المسجد او مال عمارته الا يدا من متولى وان لم يوجد جعل يسد من يحفظه ولا
ينخون فيه * وجاز شراء وعاء لزيته وقنديل وفتائل من ماله * اي المصباح وكذا
يجوز شراء زيت له من ماله والفرق بين المصباح والقنديل ان المصباح ما يجعل
فيه القنبلة وتوقد والقنديل وعاء اخر يحويه ويعلق منه فلذلك قال يجوز شراء
القنديل من مال المصباح * وقيل لا الا المصباح * وكذا الخلف في كل شيء
مما للمسجد هل يشتري به ما يحتاج اليه المسجد مثل ان يشتري مما للزيت فتائل او
العكس او يشتري مما للمصباح فتائل ويشتري الحصر مما جعل لذلك والعكس
وما اشبه ذلك وقد مر ذلك والصحيح المنع وفي الديوان ومنهم من يقول يجوز
ان يجعل كل ما افسد في المسجد من الحصر او غيرها لحيطان المسجد وسقوفها فان
افسد في الماء الذي الاجر فانه يرد مثل ذلك في مكانه لمن يشربه ومنهم من يقول
ينفق ذلك اه وقيل لا يكفيه الرد في مكانه بل يراقبه حتى يشرب وسائر الادفاف
واموال الاجر كمال المسجد في كفاية الرد في موضعه في قول وعدم كفايته الا
بالمراقبة حتى يمضي لسبيله بان يعطى استحققه او ياتي مستحقه فيستلمه في
وجهه على قول وعدم الكفاية مطلقا حتى يجعل بيد قائم المال او الامام او الجماعة
على قول وفي كفاية غرم ما افسد من جنس في اخر وعدمها كما الاجر وكونه
يفسد في واحد ويفرم في الآخر * ومن افسد زيتا في مصباح رده فيه * يعني
رد فيه مثله من عنده * وان افسده من وعاءه * اي الزيت كقلة وبطة * رده
فيه ايضا * اي في الوعاء * وقيل * رده * في المصباح * وانما عبر بالافساد
ليعم الاراقة والتنجيس ويفهم منه ان الاكل كذلك وعده بمن تضمينه له معنى
الاتلاف لانه اذا نجسه فقد اتلفه عن المصباح لانه لا بد حينئذ من اراقته
منه او لتضمينه معنى الازالة وعلى قول من اجاز تطهير الزيت بالماء ويجوز ان
يظهر ويرد فيه او في الوعاء على التفصيل السابق * و * اذا افسده من مصباح

يحفظه ويقوم به ويقده
بوقت صالح له فيه وجاز
شراء وعاء لزيته وقنديل
و فتائل من ماله وقيل لا
الا المصباح ومن افسد
زيتا في مصباح رده فيه
وان افسده من وعاء رده
فيه ايضا وقيل في المصباح

او وعاء فرده في المصباح * يقعد حتى يوقد * الزيت كله ويفزع ليلا ولو في
وقت لم يكن فيه احد * وقيل * يجوز به ان اوقده * اي اشعل فتيلته * وان لم يقعد *
حتى ينقضي ذلك الزيت وكلام الشيخ نص في ان القعود حتى يوقد استحباب
كما هو كلام المصنف لا قولان هنا ويجزي من قال اوقدته حتى انقضى في تلك
الاقوال المذكورة ان صدقه وقيل لا الا امين وقيل الا امينان والظاهر انه اذا
افسده من وعاءه يجوز رده فيه او في المصباح لا في المصباح فقط او في الوعاء فقط بل يجوز به
ان يرده في ايها شاء ثم رأيت في الديوان كما استظهرت والحمد لله ولعل القائل بالرد
في المصباح نظرا الى ان الزيت له ومنتهاه اليه والقائل بالرد في الوعاء نظر الى انه
محل الزيت ومنه افسده المفسد وقيل من افسده من وعاءه او من المصباح لزمه
ان يعطي مثله او قيمته لقائه ولا يجوز له الا ذلك وكذا نفس المصباح والحصر
ونحو ذلك على قول الا ان لم يجد القائم فليجعل مكانه مثله ولم يشترط في الديوان
في قول الرد في المصباح ان يوقده ولا ان يقعد حتى يتعد وان افسد في ماء الاجر
رد مثله فيه وراقبه حتى يشرب او يستعمل ان كان للاستعمال ولم يشترط بعضهم
المراقبة وقيل يعطى القيمة لقائه وقيل بنفق ذلك * ولا يخرج من مسجد لا يقاد *
بل يجعل بين العتبة العليا والسفلى ويوقد فيه وهذا على ان عتبة الباب من البيت
ومن قال هي من غيره فليوقده بعد العتبة داخلا متصلا وقيل يجوز اخراجه
لا يقاده ولو الى بيت من بيوت البلد * ولا يدخل فيه بنار * المراد بجزلة حطب
في رأسه نار كسعة اما بشعة موقدة فالظاهر الجواز ان كانت الشمة طاهرة لان هذا
اصح لا يقاد مصابيحها كلها والمسجد يعتبر له الاصلح وهذا اولى من ان ينقل كل
مصباح الى موضع النار في عتبة المسجد او كل مصباح لاخر يوقد منه او يطاف
عليها بواحد نعم ان كان فيه مصباح واحد سهل رفعه الى عتبة المسجد لا يقاد
مع ان الاولى والا صلح الدخول اليه بشعلة وانما منعت شعلة نار لئلا يفسد في
المسجد شيء وان ادخلت ولم تفسد فلا تباعة الا ان كان يقتدى به في ذلك
ويتدفع به الى الافساد فقد سن سنة سيئة يكون عليه وزرها ولا بأس بادخالها
لضرورة كدابة مؤذية فيه لئلا يخاف من يدخله ليقترب المصباح للباب ان تضره

ويقعد حتى يوقد ويجزبه
ان اوقده وان لم يقعد ولا
يخرج من مسجد لا يقاد ولا
يدخل فيه بنار

* ومن اخرج منه فاوقده لزمته تباعة ما اكل * المصباح اي اكلت ناره * منه *
 اي من الزيت * قبل ان يصله * اي قبل ان يدخل عتبة * ان كان زيت *
 اي المصباح * وقيل له ملكا له * اي للمسجد * لا جعل * اي مجعولين وانفرد
 لانه مصدر ولو كان في معنى ومفعول * منه * اي من مخرجه وموقده خارجا
 وان كان منه جاز وفيه خلف وعده ورجوع فيما اعطى الا ان كان نوى ان
 يشعله من خارج * للمسجد ولا يوقد منه * مصباح * لغيره * لاله * ولو
 لحضرة الاطفال وجاز ان يوقد منه لموضع النار في المسجد وان يرفعه او يضعه
 وينقله لحاجة فيه كروية دابة او مال ضائع او عمل انتقض وضوءه بخروج دم
 من موضعه او هل لحقه نجس وذلك ترخيص ولا يكشف فيه عورته * ولا
 شعلة لحاجة غيره * ولو لحضرة الاطفال * ورخص * ولا سيما لحضرتهم
 * وعلة المنع قبل نقص ضوئه ان صح * ونقول قد صح فانه لا يخفى انه اذا
 وصل بنار المصباح ما تشتمل منع ضوئه عن بعض الانشاء بظله وبظل ما تشتمل
 فيه بل قد تشاهد انخفاض نار عند وضع ما تشتمل فيه عليها وايضا تفرق ناره
 فتضعفه ولا تعترض صورة الظل باباحة المشي والوقوف حيث يكون للمشي والقاعد
 ظل لان نار المصباح محمولة لذلك ونحوه بخلاف الايقاد منه لغير المسجد واما
 كون النار المتصلة منه في ما شعل منه فلا شك انها منتقلة منه فهي نقصان دقيق
 ينبغي اعتباره بدليل ان غير واحد من العلماء منع الاقتباس من نار الحرام كالمصوب
 والمسروق ومن نار الرية * ولا بأس ان تؤخذ منه نار اتوقد فيه * وقيل
 لا توقد فيه نار وان لاصطلاء الامن عذر وضرورة ونحو ذلك ويوقد مصباحه
 طرفي الليل والله اعلم * فصل جاز لقائم مسجدان يتسلف * من الناس * ما يصلح
 له * اي للمسجد * الى ماله * اي المسجد ويتنفع به للمسجد * حتى يرد *
 مثا * اوقيته * منه * اي من مال المسجد وجائز له ان يتسلف من مال
 المسجد لنفسه بمحض المسلمين ومشورتهم * ولا يسلفه * اي مال المسجد
 لغيره * اي المسجد * وكذا زيت لا يقرضه لغيره * وجاز بعض ان يعار
 ما المسجد لعمارة اخرى ويجوز ان يتسلف من نوع لنوع في مسجد واحد مثل ان

يتسلف من مال الحصري لمال المصالح ومن مال حيطان المسجد اذ يته * وجاز ايقاد
 مصابيح بمسجد وتعمل بمحل صالح لاهله * بحيث ينظرون ابن القبلة وحيث يصلون
 وحيث يدخلون ويخرجون وينظرون الكتابة او نحو ذلك كنفوس الحساب
 والميراث للتعليم والتعليم * وان يوقد * طرفي الليل او * الليل كله وان لم يعمر *
 لان الظلمة مكروهة والنور حسن مرغوب فيه فهو البق بالمسجد من الظلمة والحرمته
 ولو لم يكن فيه احد ولانه قد يدخله احد للعبادة في وقت عدم عمارته ولورود الاثر
 بالاجرة اوقد فيه مصباحا على الاطلاق ولو لم يكن فيه احد لكن ان قل زيت
 او مال زيت او قل في ذلك العام مثلا او حين يصبر * وليقرأ * اللام للتعليل
 والعطف على محذوف اي للمجاس وليقرأ ويجوز كونها للامر * عليه الواجب
 او كتبهم * ولو ورقة جوابا او سوألا ولا يدخله الصبيان ولو اقراءة لوح او كتاب
 ويترك المراقق لدخوله ان تحفظ عن الانجاس * ولا يرفعه فيه شخص لحاجته *
 اي لا يزيله عن مكانه فشمع خفضه وايضا قد اعتيد رفع الشيء ولو رفع قليلا الى
 فوق عند ارادة خفضه * ورخص * ولا يخرج به من المسجد * ولا يوقد *
 مينة او بقيلة * نجسة * او زيت نجس * ولا بشيء نجس كائنا ما كان سمنا
 او شهما او شهما او غير ذلك لحرمه المسجد بالصلاة والذكور والقرآن والعلم وامر
 الخير وبكونه يسحق بيت الله ولئلا ينجس ارضه او جداره او سقفه او حصيره
 او شيء منه او بدن من يعمره او ثوبه او شيء وقوله * او هو * اي المصباح عطف
 على المستتر في نجس بلا فاصل لجواز العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل
 مرجوحا والراجع الفصل وان جعلنا وذلك غير متاق يوقد بل بمحذوف حال
 جاز كون هو مبتدأ محذوف الخبر اي او هو * في ذاته * نجس بالذات او بخارج
 فالجمله حال بواسطة العطف على الحال وعلى كل حال ففي زائدة في التوكيد على
 القلة فان ذاته بمعنى نفسه بناء على جواز زيادتها في السمة ولو لغيره يرض او
 هي لظرفية اي في حد ذاته او في شأن ذاته ومصباح المصلي كصباح المسجد وتوقد
 سائر المصابيح بما تنجس من الاشياء الطاهرة كزيت ومنه وقيل ولا بأس
 وكذا لا بأس بتنجس المصباح غير مصباح المسجد والمصلي * ولا يطفأ * بحز

ومن اخرج منه فاوقده
 لزمته تباعة ما اكل منه
 قبل ان يصله ان كان زيت
 وقيل له ملكا له لا جعل منه
 للمسجد ولا يوقد منه
 مصباح لاله ولا شعلة لحاجة
 غيره ورخص وعلة المنع
 قبل نقص ضوئه ان صح
 ولا بأس ان تؤخذ منه نار
 لتوقد فيه

* فصل *

جاز لقائم مسجدان يتسلف
 ما يصلح له الى ماله حتى
 يرده منه ولا يسلفه لغيره
 وكذا زيت لا يقرضه لغيره

جاز ايقاد مصابيح بمسجد
 وتعمل بمحل صالح لاهله
 وان يوقد الليل كله وان لم
 يعمر وليقرأ عليه الواجب
 او كتبهم ولا يرفعه فيه
 شخص لحاجته ورخص
 ولا يوقد بركبة او بقيلة
 او زيت نجس او هو في ذاته
 ولا يطفأ

وان وجد بالف على صورة ياء فلي لغة قاب كل همزة طرفا بعد فتحة الفا **بنفخ**
وان لغير مسجد لان **اطفاء** **بنفخ** **يورث علة** **قيل** يذهب بنور
الوجه وذكر بعض الناس انه ينش ربح القم والانف واطفائه بالريح التي تثيرها
اليدين بركة اليد ولا ضرر في اطفائه بريح المروحة والطبق والثوب ونحو
ذلك عندي وكذا لا يطفأ عندي بريح الانف **بل** يرد فتيلته **وغمسها** في
زيت او بغير هذا مما ليس بنفخ ولا بريح اليد والانف ويجوز القاء شيء عليه
او غمره به او القاء ريق او ماء عليه او اطفائه لريح لينطفي **وان** نبتت شجرة
فيه او في حريمه جاز قطعها **ان** كانت المصلحة في قطعها **وكذا** الزرع
اي ما من شأنه ان يزرع كالجزر واللفت والشعير والقمح **وان** ادرك **الزرع**
حال كونه **كالتمر** في حكمه **فلمنافعه** **فكل** من الزرع وثمر الدخل
وثمار الشجر اذا نبت ذلك في المسجد او حريمه لمنافع المسجد وكذا ما لم يدرك
من ذلك وحطبه وذكر بعضهم انه يجوز التعارف في مال المسجد من حطب وغيره مما
تعرف بين الناس في البلد على قول وانه لا بأس بنفق صدره ان كان لا قيمة له
واكله اولى من ذهابه وانه اختلاف في التابت في المساجد فقيل لها وقيل للفقراء
وانه ان كانت بين المسجد والطريق شجرة جاز لهم اكل ثمرتها وان كان لها قيمة
فالنصف لهم والنصف له يباع في صلاحه ولا يجوز اكله لغني **وان** خرجت
فيه عين **او** كانت فيه **بئر** فلا ينتفع بماء الزرع او شجر او سقي حيوان
الازرع المسجد او شجره او حيوانه سواء ما تقدم له من ذلك او ما ينشأ له من
ذلك كما يدل له قول الشيخ ان حكم ذلك الماء حكم مال المسجد وكذا يجوز
اخراجها في اناه للاستنجاء والاغتسال والوضوء وغسل النجس امار المسجد ونحو
ذلك مما يحتاجه العمار وقيل يجوز استعمال ذلك الماء لكل احد مطلقا ولو غسل الثوب
بلا تنجيس المسجد وسقي الدواب والطهارة وكذا دلوها وابار الطريق وكذا ماء
المقبرة ولا يكسر شجر المقبرة وكاسر عود كهادم الكعبة وقيل كاهما سبعين مرة
وان سقت الشجرة المقبرة حطبها وثمار المقبرة للفقراء وقيل لاصلاحها قال
ابن بركة ان كل غني من ثمر شجر في المسجد او الطريق او القبور او الحرم

اعطى قيمته للفقراء لانه لم وان خرج شيء من ذلك مخرج المباح فللناس جميعا
وقيل ما في الطريق لاصلاحه وما نبت على قبر في جواز اكله قولان وما نبت
في ارض المقبرة حيث لا قبر فيه فلا رباها ان تعينوا ولا ينتفع بحجر
القبور ولا بمدرها ولا بشجرها ولا بأس قيل بمطبخها اليابس ونهي عن قطع شجر
الحرم فاذا قطع جاز الانتفاع به ولو رطبيا **وتدفن** **عين** او بئر في المسجد **ان**
ضرته **بافساد** جدره واضعافها وارضه بتبليها والازلاق والبرد وابلال المصلي
وثيابه ونحو ذلك لانه مال مسجد وانما ساع مباشرة بالنجس فيه على قول وبدر
خروجه على قول لانه ليس ارضا للمسجد ولا سقفا له ولا جدارا له بل يحمي من
داخل الارض وربما دخل ارض المسجد من ارض خارجة عن المسجد ولان الماء
لغسل النجس والشرب ونحو ذلك خلق ولا سيما اذا خرج من المسجد وان نبع بين
عتبيه في كونه من المسجد اولا قولان **وامكن** **دفنها** **وان** خرج ماءها
منه **اي** المسجد **وجرى** على الارض فهل ينتفع به بتقارب **فمن** كان اقرب
كان اولى حتى يقضي حاجته ثم يفعل من يليه كذلك وهكذا فان احتاج تالي الماء
لسقي شجر او نخل او زرع او دواب او بناء او طعام او شراب او غسل او لجمع
ذلك او لبعضه فعل ثم يترك لمن احبه من يليه ولا يتملكه للابد واذا اراده
ايضا بعد ذلك رده لما ذكر حتى يقضي حاجته وهكذا ولا يأخذ لشرب او طعام
اكثر من يوم وليلة لانا نرى التقدير بها في امور شرعية كثيرة كطعام وشراب
من يلزم له ذلك كولي وزوجة فانه لا يؤخذ من لزمه له ذلك الا بما يكون ليوم
وليلة غذاء وعشاء وكا طعام الكفارات وكترهم للمفلس ما يكفيه غذاء وعشاء
ولانه قد تقرر ان افضل الاكل في اليوم مرتين فان تكرر الشرب ثلاثا او اكثر
فليكن لطعام يوم وليلة فقط ولان ما زاد على اليوم والليلة تكرار لها وادخالها
اولا **ينتفع** به **قولان** **ثالثا** انه للمسجد في نظر الاصلح له من بيع او
غيره **ولا** بأس بمصوب من ميزابه **الوزوب** اي الانحدار **لا** بما على سقفه
من مطر **واجازه** بعض وذكر الشيخ الحاج يوسف رحمه الله في ترتيب لقط
مانعه ويستفنع الرجل بماء المسجد وحشيشه الذي نبت على السطح اه والاولى

بنفخ **وان** لغير مسجد لانه
يورث علة **بل** يرد فتيلته **وان**
نبت شجرة فيه او في حريمه
جاز قطعها **وكذا** الزرع **وان**
ادرك **كالتمر** **فلمنافعه** **وان**
خرج فيه عين فلا ينتفع بماءها
لزرع او شجر او سقي حيوان

وتدفن **ان** ضرته **وامكن**
وان خرج ماءها منه وجرى
على الارض فهل ينتفع به
بتقارب اولا قولان **ولا**
باس بمصوب من ميزابه
لا بما على سقفه من مطر

الآخذ من ماء السقف لئلا يضعف السقف بالبقاء فيه وإن خبير بأن المسجد عليه
فيما يصلح وقيل المشيش هو للفقراء وقيل للمسجد * وإن سبقته عين * أو يتر
* انتفع بها أهلها * بما أرادوا من غير تجسس المسجد مثل أن يبيعوا الأرض أو
يخرجوها من ملكهم بأي وجه ويستثنوا العين أو البئر ولهم بيع تلك البئر والعين
أيضا وكذا إن سبقت عين أو بئر أو طريق أو شجرة المقبرة * ولا يبني * مسجد
* عليها تضربه بها وجاز على مساقيها ولا يستنجي فيها * إذا كانت في المسجد
* أو يغسل نجس * وإذا خرج منه جاز غسل النجس به وماء ميزاب الكعبة
لا يغسل به نجس ولو أخرج من المسجد وأما ماء زمزم فيجوز غسل النجس به إذا
أخرج منه * ولا يدخله * أي المسجد * جنب * ولو * لم يغسل * بفتح
السين اسم مكان أو مصدر ميمي * فيه * بأن كانت فيه عين ماء ولا تحرث
فيه جنابة يجاع فيه أو يغبره ولا يجامع فيه وفي إخراج الريح فيه عمدا تشديدا له
يؤذي الحاضرين ولا يحثي فيه وقيل يجوز لوجع ظهر أو ضعف وقيل مطلقا بيد
أو ثوب وإجازته يوم الجمعة والخطيب يخطب ولا يدخل فيه ميت وروي لأصالة
أن صلى فيه على ميت ومن قضى الحاجة فوقه لعنه الله وإن اضطرق قبل جنب
لدخوله أو اجنب فيه يقيم وكذا الخائض والغساء وقيل يجوز لهم دخوله وقيل
من اجنب فيه سجد ثوب الطاهر ومشى عليه وخرج ومن رأى نجاسة في مسجد
ندب له إخراجها ولا يدخل فيه بغير إذن في الأرجل وإجيز على الكراهة أن لا يمكن
فيها نجس ولا ينغم أو يترق فيه إلا في ثوبه أو بدنه أو في شيء ما غير المسجد كما
سيخبر إليه * فصل من حثي مسجد على أهله اتخاذ مؤذن له أمين حافظ
للأوقات والصلاة * المفروضة عطف على اتخاذ * به جمعا لافرادى * والنصب
على المفردة المطلقة أي صلاة جمع أي اجتماع بامام لأصالة فرادى بتقدير مضاف
أو على الحالية على حذف مضاف أي ذوي جمع أي اجتماع أو بأول بمجتمعين
وصاحب الحل فاعل الصلاة وهو محذوف لجواز حذف فاعل اسم المصدر والمصدر
وعلى جواز استتار الضمير في المصدر واسمه يجوز استناده في الصلاة وهو قول
الكوفيين * ولا واحدة * عطف على الصلاة المقدرة قبل فرادى وبعد لا وإن

وإن سبقته عين انتفع بها
أهلها ولا يبني عليها تضربه
بها وجاز على مساقيها ولا
يستنجي فيها أو يغسل
نجس ولا يدخله جنب
لمغسل فيه

فصل

من حثي مسجد على أهله
اتخاذ مؤذن له أمين
حافظ للأوقات والصلاة
به جمعا لافرادى ولا
واحدة

نصبت مأمرا على الحال فواحدة مقبول لمحدرف أي ولا مصلين واحدة * بمجامعتين
وإن بتعاقب * وإجيز للمسافرين بإذن أهلهم وقد مر بمبحث ذلك وقيل إذا قدم
شيخ من أهل الفضل مشهور في الخير وهو خفيف فالفضل لأهل المسجد أن يصلوا
معه دون المسجد والأذان سنة واجبة وقيل فريضة لذكره في قوله تعالى وإذا نودي
للصلاة من يوم الجمعة وقد مر الكلام في ذلك فاتخاذ المؤذن سنة واجبة وقيل
فريضة فإن اتخذوا مؤذنا غير أمين لكن يؤذن لاوقت أو غير حافظ لاوقت لكن
لا يؤذن إلا بقول من يحفظ الوقت فلا بأس كما جاز اتخاذ مؤذن أعمى يؤذن
بقول مبصر حافظ * ويعمرونه بالذكر * والقرءان ودرس العلم قال الله سبحانه
أن يوتي في أرضي المساجد وأن زيارتي فيها هم عمارها فطوبى له بد تطهر في بيته
ثم زارني في بيتي فحق على الزور أن يكرم زائره وعنه صلى الله عليه وسلم من ألف
المسجد لله الله وقال إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان وعن
النخعي كانوا يرون أن المشي في الليلة المظلمة إلى المسجد موجب للجنة وعنه صلى
الله عليه وسلم من غدا أو راح إلى المسجد لا يريد غيره فيسكنكم خيرا أو يعلمه ثم
يرجع إلى بيته كان كالمجاهد في سبيل الله يرجع غانما وقال رهبانية امتي عمارة
المساجد وعن الحسن بن علي من أدام الاختلاف إلى المسجد زرقه الله أخا
مستفادا في الله أو رحمة مستنزلة أو علما مستطرفا أو كلمة تدله على هدى أو تصرفه
عن ردى أو يترك الذنوب خشية أو حياء وذكر بعض العلماء ذلك وزاد فيه آية
محكمة وجهل منتظرة بدل مستنزلة وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المساجد
بيوت المتقين وعنه صلى الله عليه وسلم أحب البلاد إلى الله مساجدها وأبغض
البلاد إليه أسواقها وروي البقاع ووجه الأولى أن البلاد جمع بلدة أو بلدة بمعنى بقعة
والمساجد سوق من أسواق الآخرة وأهلها أضياف الله وقرايم فيها المفقرة وتحفهم
الجنة فإذا دخلها فيها فارتعوا قيل يا رسول الله كيف ترتعني قال عليكم بذكر الله
والرغبة إليه وروي ما من مؤمن من مسجد من مساجد الله فصل في ركعتين ولو
أطوعا إلا اثابه ملي ما في الأرض من المساجد وهي مجالس الكرام وحسن حصين
من الشيطان ونهى صلى الله عليه وسلم أن يصفر لفظ مسجد ومصحف استحقارا

بمجامعتين وإن بتعاقب
ويعمرونه بالذكر

او انتقاصا ومن مشى الى مسجد لشيء فهو حظه واذا لم يكن للمسجد مال يعمر به فالجامع عمارته في بيت المال وقيل على احرار البلد الذكور البالغ العقلاء الحاضرين وغير الجامع لا يؤخذ به احد وقيل يؤخذ به عماره كاهل البلد ولا تنقل حجارة المسجد الحرب وخشبه وما فيه لمسجد اخر ولو لم ترج عمارته ولو اراد انسان عمارة خرب او بعضه لجازله بلا مشورة من لزمته عمارته فان قالوا نحن نعلمه فلا يقدم عليهم الا برأيه وتلزم عمارة المسجد من له فضل عن قضاء دين لازم وقوت وان لعياله والجامع هو ما يجمع اهل البلد للجمعة وتلزم عمارته من تلزم صلاتها والقسامة لا فقيرا ومن بقرب منزله خرب ولا يقدر على عمارته وسماه ذلك ولا يخفى ان عمارة المسجد اما عمارة بالصلاة والذكر ونحوهما واما بايجاد ما يحتاج اليه هو او عماره فيه * ويحفظون ضيفه * مطلقا وقيل ان كان ممن يرجي فيه الاسلام يقيمون به من اموالهم وان لم يكن لهم مال وعسروا اعطوه من مال المسجد وان كان مال في المسجد لا ضيف اعطي منه * ومصباحه قبل لماش لفريضة * اي الى اداء فريضة او لاجل اداء فريضة * فيه فضل ماش لمكة الحج * حجة * فريضة * ولماش اليه * لنفل * فيه فضل * ك * فضل ماش لمكة ل * نفل * اي الحج * وفضل بعيد الدار منه * اي المسجد * عن قريب اليه ك * فضل * غاز عن قاعد * والصلاة في المسجد باربع وعشرين صلاة وفي المصلى باثني عشرة وفي بيت المقدس بخمس مائة وفي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم خير من الف صلاة فيما سواه غير المسجد الحرام وفي المسجد الحرام بمائة الف صلاة وزعم اهل المدينة ان الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم خير منها في المسجد الحرام وتضاعف الحسنات في تلك البلاد كذلك وتضاعفها تتضاعف السيئات وعن ابن عباس الصلاة في المسجد الحرام بمائة الف وفي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بهشرة الاف وفي المسجد الأقصى بالف فن صلى جماعة في مسجد فله سبع وعشرون او خمس وعشرون من جهة الجماعة واربع وعشرون من جهة المسجد والنفل في المسجد بلا رياء خير منه في البيت وكذا النفل فيه بدون ان يراه احد هذا هو الحق لا ما شتهر من اطلاق ان النفل في البيت خير قالوا والمستحب صلاة سنة الفجر في البيت

وكذا ركوع الامام يوم الجمعة والظاهر ان المسجد غير شامل لحريمه المحاط به حائط لان ذلك مصلى والمصلى باثني عشرة كما مر ومعنى لاصلاة لجار المسجد الا فيه لاصلاة كاملة وحمله الظاهرية على ظاهره وجاره اربعون ذراعا وقيل من سمع الاقامة وقيل الاذان وقيل من حيث يسمعه ويتوضأ ويدرك مع الامام ولا تشد الرحال الا لثلاثة مساجد الحرام والنبوي والاقصى * وندب لماش اليه * الى المسجد مطلقا من غير الثلاثة او من الثلاثة * تقارب خطاه * الذي يظهر انه ليس المراد تقاربها عن معتاده بل المراد ان لا يطيلها عن معتاده بان يقصد مشيه المعتاد ويترك ما يتكلفه من اطالة ما بين الخطوتين فاذا ترك اطالتها عن معتاده فقد قاربها او المراد تقربها بقليل عن معتاده وذلك لان كل خطوة بعشر حسنات فاذا كان هكذا فكيف يقصد اطالتها فينقص الاجر والتوجيه الاول افضل فالامر بتقارب الخطا كناية عن النهي عن تكاف اطالتها عن المعتاد في سائر مشيه واما الوجه الثاني فيضعفه انه قد تحصل الشهوة في مشيه بتقريب الخطا ولا سيما ان بالغ في المقاربة ولانه لا نظير له الا ترى انه لو تعمد لقاء المذاق في ثوبه ليكون له كدم الشهداء لم يكن له ذلك وانما يكون له كذلك ما حصل له بلا عمد كالمصيبة وما اضطر الى ملاقاته به ولو تعمد الابطاء في مراحل الى الحج او في منزله ليكثر ما يتفق على نفسه فيعظم له الاجر لم يحصل له ذلك وكذا لو تعمد الذهاب اليه او الى نحوه من امور الخير من الطريق الصعب او البعيد مع امكان السهل القريب وتيسره بلا ضرورة او حاجة غير تكثير الاجر بكثرة الخطا وكثرة الانفاق او لقاء الشدة لم يحصل له ذلك بل يحصل له ما يكون له لو ذهب كما امكن وتيسر بلا تكلف لغير حاجة واما فعله ذلك فاراه بطلاة واخاف عليه الاثم فيما يصيبه مع ما فيه من فوات ما قد يفوته كادراك الصلاة مع الامام في مسئلتنا وليس ثواب الطريق افضل من ثواب الحصول في المسجد وانتظار الصلاة فان الحصول فيه لا انتظارها صلاة ولا افضل من الصلاة والذكر بل الامر بالعكس فما ارى ذلك الحديث الا كالمراءى في الاحاديث الوفا في الذهاب الى المسجد فافهم وظهر لي من فضل الله وجهه اخر هو انه اراد بذلك التسهل

وندب لماش اليه تقارب خطاه

ويحفظون ضيفه ومصباحه
قبل لماش لفريضة فيه
فضل ماش لمكة الحج
فريضة ولنفل كنفل
وقبل بعيد الدار منه
عن قريب اليه كفا
عن قاعد

في المشي على قدر عادة من لا يسرع في مشيه فيلزم من ذلك تقارب الخطا بالنسبة الى المسرع او الناشط فانها كلما اريدت السرعة او النشاط طالت وهذا وجه بين الوجهين السابقين والخطا بضم الحاء جمع خطوة بضمها والخطا بفتحها جمع خطوة بفتحها وقد روي ان من قعد في المسجد ينتظر الصلاة فهو في الصلاة اي في ثوابها اذا لم يمنعه من الخروج الا انتظارها وان احدثكم في الصلاة اذا كان في المشي اليها ويفهم ذلك انه يتأدب في مشيه ولا يفعل ما يكره او يشغل عن الذكر والتفكير في امر الآخرة وان الملائكة تستغفله ما لم يحدث فان قعد لا انتظار الصلاة وحاجة فليس في الصلاة وان قعد في غير المسجد ينتظر ان يصلي في المسجد فليس في الصلاة لكن تستغفر الملائكة لمن ينتظر الصلاة في موضع ما وانتظار صلاة فيه بعد اخرى بالذکر هو الرباط * هو الرباط هو الرباط كما في الحديث بلا سيف ولا رمح ونحوها ويمحو الخطايا ويرفع الدرجات والرباط ملازمة تنفر العدو ويظله الله يوم القيامة في ظل عرشه ولا ظل الا ظله من اذا خرج من المسجد تعلق قلبه به حتى يرجع اليه * وتعمده * عطف على تقارب وقوله وانتظار الخ معترض او انتظار معطوف وقوله هو الرباط معترض او حال * بكنس * والتعمد بضم الميم مشددة المراقبة مرة بعد اخرى والمحافظة كما اشار اليه مؤكدا بقوله * من وقت لا آخر * بهمة قبل لام الف وان وجدت نسخة للمصنف بلا همز فبناء على ان الهزة يجوز ان لا تكتب مطلقا بـه عليه السيوطي وعن ابي بكر الصديق رضي الله عنه من كنس مسجدا فهو كمن صام يوما اي ولولم يكن فيه الا قليل في موضع واحد وان اجتمع عن كنسه جماعة فلكل واحد اجر صوم يوم ان نوى انه لو لم يكن سوا معه لكنسه وحده * وهو * اي كنسه ولو قل ما كنس منه * قبل مهر * اي صداق * الحور * العين وفي التاج نذبت اماطة الاذى من المسجد ومن الطريق لما روي اطه من ذلك حسنة ولقط اللفظ مهوور الحور العين * ولا يتعمد تنجيس كنيسته * ولا يجهل حيث يتنجس كالجزرة او حيث يترجع انه يتنجس كالمزبلة * ولا يتنفع به * سواء كان ترابا او اعوادا او غير ذلك مما يعد من المسجد كتراب ولوجي به من خارج واعواد

وانتظار صلاة فيه بعد اخرى بالذکر هو الرباط وتعمده بكنس من وقت لا آخر وهو قيل مهر الحور ولا يتعمد تنجيس كنيسته ولا يتنفع به

حصيه واطرافها وقيل يجوز الانتفاع به * ويقدم في دخوله الرجل الاكبر * في امر الآخرة بان يتأخروا حتى يدخل اذا التقوا في الباب او في قريب منه او يقولون له ادخل * وفي الخروج الاصغر * في امر الآخرة ولو كان كبيرا السن بان يتأخر واحتج يخرج وان تأخر هو ليكون اخرهم خروجا وكانوا بصدد الخروج ذكره له ان الاصغر يخرج أولا ولا يقل الا كبيرا خرجوا قبلي ولا ادخل قبلكم والاصغر ان يقول ادخل قبلي او اخرج قبلك وان اتفقوا في امر الآخرة فكبير السن يقدم دخولا ويؤخر خروجا وهكذا يرتبون بحسب الفضل على حد ما روي التقدم في الامامة وقد يقال الامام في الدخول ان التقى بغيره ولو كان غيره فضل لانه يتقدم في المحراب ولثلا يعطله من يسبقه * كد * تقديم * اليه * دخولا * تأخير * اليسرى * خروجا * على ما مر * في باب قضاء حاجة الانسان * ويقول مريد الدخول اللهم افتح لنا ابواب رحمتك * وادخلنا فيها اي في رحمتك او في الابواب المستتر دخولها دخول الرحمة واعذنا من النار ومن الشيطان الرجيم انك السميع العليم كما قل * الى السميع العليم * وقيل يقول رب ادخلي مدخل صدق واخرجني مخرج صدق الى نصيرا كما يقول في الخروج * ويقول مريد الخروج رب ادخلي الى نصيرا * وقيل يقول مريد الدخول بسم الله والحمد لله واصلاة والسلام على رسول الله وعلى اولياء الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اللهم اغفر لي وافتح لي ابواب رحمتك ومريد الخروج اللهم اني باسمك انصرفت وبذني اعترفت اللهم اني استغفرك من سوء ما اقترفت ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل يقول مريد الدخول بسم الله وبالله ومن الله اللهم ادخلنا برحمتك واخرجنا بمغفرتك وقيل يقول ذلك بعد الخروج وروي ان الداخل يقول اللهم افتح لي ابواب رحمتك واذا خرج قال اللهم اني اسئلك من فضلك وعنه انه كان اذا دخل المسجد قال اعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وبسلطانه القديم من الشيطان الرجيم ومن قال ذلك قال الشيطان لعنه الله عصم مني سائر اليوم * ويقصد بحرايه ويدعو ويتضرع ثم يركع ركعتين * ونجزي ركعة واحدة بتحياتها كما فعل عمر رضي الله عنه * نجية له * اي للمسجد لانه يفرح بطاعة الله

ويقدم في دخوله الاكبر وفي الخروج الاصغر كاليمنى واليسرى على ما مر ويقول مريد الدخول اللهم افتح لنا ابواب رحمتك الى السميع العليم والخروج رب ادخلي الى نصيرا ويقصد بحرايه ويدعو ويتضرع ثم يركع ركعتين نجية له

كما يفرح احدنا بالتحية اما بخاق تمييز فيه واما ان ذلك كناية عن تصويب
الشرع له وشرعيه **يمينه** اي يمين المحراب او الهاء للمسجد ويمين المسجد هو
يمين المحراب ويدل للاول قوله والثالث مقابلة فان الهاء فيه للمحراب وان ركعها
حيث شاء اجزأته وكذا الثاني والثالث على ما مر ولو كان الاولى ما ذكره
ويصليهما قبل ان يجلس وان جلس قام وصلاهما وقد ادركهما على الصحيح وقبل
اذا جلس لم يدركهما وقد فاتاه ويرده حديث ابن حبان عن ابي ذرارة دخل المسجد
فقال صلى الله عليه وسلم ار كعت ركعتين قال لا قال قم فاركعها وحديث ان
ابا قتادة دخل المسجد فوجده صلى الله عليه وسلم جالسا بين اصحابه فجلس معهم
فقال له ما منعك ان تركع قال رأيتك جالسا والناس جلوس قال فاذا دخل احدكم
المسجد فلا يجلس حتى يركع الخ اخرجته مسلم وقال الطبري بمحتمل ان يقال
وقتها قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز او قبله اداء وبعده قضاء او
تحمل مشروعيتهما بعهده على ما اذا لم يصل الفضل ومن دخله وقت اقامة الصلاة
فليصل الصلاة المقام لها وان دخله في وقت لا يصلي فيه فلا يصليها عندنا وعند
الحنفية والمالكية وقالت الشافعية الاصح صلاتها مخصصين النهي عن الصلاة
في تلك الاوقات بغيرها عامين بعموم اذا دخل احدكم مسجدا فليصلاهما والا حوط
ان تسن صلاتهما للداخل ولو تكرر دخوله ولو كان من غير اهل المسجد مالم يمنع
مانع قال ابن حجر هذا العدد لا مفهوم لا كثرة باتفاق واختلف في اقله والصحيح
اعتباره فلا تنادي هذه السنة باقل من ركعتين وانفق اثمة الفتوى على ان الامر
في ذلك للندب وصرح ابن حزم بعدم الوجوب ومن ادلة عدم الوجوب قوله صلى
الله عليه وسلم للذي رآه يتخطأ اجلس فقد اذيت ولم يأمره بصلاة استدل به
الطحاوي وفيه نظرا لاحتمال انه قد صلاهما ولا احتمال انه لم يره حين دخل ويره لم
بصلاهما فلم يدرك متى دخل وهل صلاهما ام لا او رآه دخل ولم يراقبه اصلاهما
ام لا ومذهبنا تأكد ركعتين بلا وجوب كما انه لا صلاة واجبة الا الخمس واما
غير الخمس فنفل او سنة متأكدة وغير متأكدة والمتأكد كدفعات فيها التأكد ونقل ابن
بطال عن اهل الظاهر الوجوب وذكر ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سنان ظاهر

يمينه

قول القواعد ومن لم يحبه عند دخوله بركتين الخ ان السنة لا تحصل الا بركوعها
عند الدخول فيوافق القول بفواتها بالجلوس وانه المتبادر من الحديث **فان اتى**
آخر فيمسه والثالث مقابلة **وسواء** في هذه الجهات القرب من المحراب والبعد
منه الى جهة اليمين او اليسار او الى خلف والبعد والقرب مقابلة لكن القرب
في ذلك كله افضل عند امن الرباء والبعد افضل عند عدم الامن الا القرض
فيظهره ويجهتد في دفع الرباء ان جاءه والذي ظهري ان ذلك في الصف الاول لما
في الاثر من الحث على عمارته حتى يتم ثم جعلوا صفان ثانيا وثالثا فاذا كان هذا في
الصلاة جماعة فكذلك في صلاة النفل فرادى او القرض فرادى اذا اتفق لهم صلاته
فرادى واما الرباء بالنفل فيحذر ويجتنب فينفل في الصف الاول ورجا لم يدر
الرأي انه يصلي نفلا او فرضا **والرابع** حيث شاء **لكن** الافضل له الجهة اليمنى
والقرب ثم اليسرى كذلك ثم مقابل المحراب كذلك وان خيف الرباء فالبعد
افضل وذلك في النفل واما القرض فلا يجوز كتمه او ستره خوف الرباء بل
يظهر ويجهتد في ترك الرباء ان جاءه كما يصلي الواحد يمين الامام فان جاء ثمان
فليجبد الذي في اليمين فيكون الامام بينهما ويميني الثالث فيكون يمينا ويجوز
يسارا والرابع حيث شاء والاولى ان يكون يمينا فالمراد في التنية مطلق عمران
الجهات ويحتمل انه يكون اثنان يمينا ويميني الثالث فيجرهما ويكون هو خلف
الامام والذي يلي الامام يمينا يصف يسار الثالث ويذهب من خلف الثالث الى
يساره لامن قدمه ويكون الذي يمين الامام وهو بعيد عنه تاليا للثالث عن
يمينه **وهذا** تشبيه للمحراب بالامام وان لم يمكنه الركوع **بكون** الوقت غير
وقت الصلاة او بغير ذلك مثل ان لا يبقى مقدارا يركعها فيه الا وقد اقيمت
الصلاة او ضاق الوقت فيخاف ان لا يدرك القرض ان ركعها **ذكر الله**
اي ذكره وكان وافضل الذكر القرءان ولا اله الا الله افضل ما في القرءان وقد
قيل يذكر الباقيات الصالحات اربع مرات **ويدعو** بعدها **باللهم** لك الحمد كله
ويبدك الخير كله **واليك** يرجع الامر كله اوله وآخره سره وعلايته ظاهره
وباطنه امثلك ان تغفر لي ذنوبي فانه لا يغفر الذنوب الا انت يا رحيم الرحمن

فان اتى آخر فيمسره
والثالث مقابلة والرابع حيث
شاء وهذا تشبيه للمحراب
بالامام وان لم يمكنه الركوع
ذكر الله ويدعو بعدها
باللهم لك الحمد كله
ويبدك الخير كله

كما قال * الى فانه لا يقفر الذنوب الا انت يا ارحم الراحمين * كما روي ان
شخصا دخل على رجل في المسجد فصلاها فدعا بذلك فاخبر الرجل النبي صلى الله
عليه وسلم بذلك فقال ذلك ملك ارسله الله ليملك هذا الدعاء * فصل طهرت
نزهت * المساجد من ان تقام فيها الحدود * اراد بها ما يشمل الادب بالضرب
بدليل قول الشيخ ان العلة في ذلك مخافة الحدث اي كبول وغائط ودم ويمنع
ان يريد ما يشمل ذلك وكلام السوء والافتة وعلو الاصوات وذلك كما يحصل
بالجلد والتعزير ونحوهما يحصل بالادب فان الابدان والقلوب تختلف فمن الناس
من رق قلبه فيحدث ولو بضرب قليل او يحدث لضعف في بدنه وايضا يمنع الكل
سدا للذريعة ولو لم يكن حدث وان ضرب فيه فاحدث لزم الضارب والمالك
تطهيره فلا يضرب فيه ولو فعل موجب الضرب فيه وان قلنا العلة الاحترام
والتهظيم للمسجد ضرب فيه ان فعل فيه ان شأنا كما يقام الحد في الحرم وفي مسجد
مكة على فاعل ما يوجه فيه * او يتخذ بها طريق * بان يدخل من باب ويخرج
من آخر ولو متقارنين وصرحوا بانه يجوز قصد الدخول من باب والخروج من
آخر بشرط الركنين وان دخل مسجدا ليضع فيه شيئا او يخرج منه جاز له الخروج
من اي باب شاء الا ان قصد الادخال او الاخراج مع الخروج من الباب الاخر
قبل الحصول فيه واتخاذ الطريق صادرا ولو بمره هنا كقوله تعالى فاتخذ سبيلا في
البحر سربا واتخذ سبيلا في البحر عجا واضرب لهم طريقا في البحر يساه
طريقا مع ان كلا منهم يمشي فيه مرة لكن هذه اقرب للتعدد المتعدد المارين وليس
اتخاذ الطريق المحرم في المسجد مختصا بمن يدخل من باب ويخرج من آخر
على نية اعتياد ذلك طريقا لما بعد ذلك بل يشمل المرة الواحدة ايضا ويشمل
نية الطريق اذا نواه بعد حصوله فيه بل ينوي مطلق الخروج * او سوق *
يستمر على المباينة او في يوم او اكثر او اقل ولا يباع او يشتري فيه ولو بشي
قليل * او ينشد فيه بضالة * ويحجب ناشدها لاجمع الله عليك وكذا انشاد النقطة
ونحوها وليست اجابته بذلك لازمة بل المعنى ان اريد جوابه فلا جواب له الا ذلك
فلا يجوز ان يحجب من داخل المسجد انها عندي او عند فلان او في مكان او نحو ذلك

الى فانه لا يقفر الذنوب
الا انت يا ارحم الراحمين
* فصل *
طهرت المساجد من ان تقام
فيها الحدود او يتخذ بها
طريق او سوق او ينشد فيها
بضالة

مما يكون مساعدة لانشاده وكذا الايجاب من خارج المسجد الا بذلك اسوء انشاده
في المسجد وكذلك الكلام في من هي عنده اذا انشد من صاحبها ومن له علم
بها وكلام المصنف شامل لهذا وسواء في ذلك ان تكون المنشد او غيره * او
توقع فيها مباينة * ولو لمال المسجد ولو اقل قليل بلا جعل سوق او تسلسل فيها
السيوف او يرمى فيها بلحم جديد غير مطبوخ وذلك حذر من ان يكون به دم
فنجس او يثني فيها تصاوير او توضع فيها او تبني بالقوارير او يفتح فيها بزمير او
البوق او يعضى فيها وترك المعصية فيها من شرفها * ويمنع فاعل ذلك بها ويخرج
وينهر ان لم ينته * وان كان لا يتعمى الا بضرب ضرب وان لم يقدروا على نهى
فاعل ذلك او شيء من المنكرات فيها فليتكروا بقلوبهم ولا يتركوا عمارة المسجد
لذلك * ولا يحكم بها * بين المتصمين * او يحلف * الا اللعان فانه قبل لا يقع
الا فيها بعد المصير فانظر تفسيرنا * او يضرب * وان يمسك او كساه وليس من
الضرب جبد الاذن * ولا يقتل فيها ما يدمي * الا لحوف فوت وظاهر كلامه
جواز قتل مالا يدمي فيه اذا حل قتله وهو كذلك لانه لا ينجس المسجد وقيل
بالمنع احتراما للمسجد وايمانا لداخله ولكن يخرج فيقتل وان لم يطق اخراجه قتل
فيه قال الشيخ والعقرب ان اصابوا ان يقتلوه خارجا منه فقتلوا والا فليقتلوه فيه
لقوله صلى الله عليه وسلم اقتلوا الحية والعقرب وان كنتم في صلاتكم فدمم القتل
ولم يخصه بموضع وقال ولو كنتم في الصلاة فدخلت مواضع الصلاة كلها اذ لم
يخص موضعا وانما خص المسجد خوفا للتجسس فالعقرب في قول الشيخ مبتدا
لا معطوف على الحية والا لزم ان يكون مما له دم وليس مما له دم اللهم الا ان اراد
مطلق التشبيه في عدم القتل وجعل مثل حالا اي حال كون ذلك كالحية والعقرب
بقطع النظر عن الدم وعدمه فانهم * وجاز ضرورة قتل حية * فيه مما فيه دم
لخوف قوتها * وان في الصلاة * في المسجد * وان دخلت او عقرب * عطف
على الضمير المستتر بلا فاصل لجراره مرجوحا كما مر وليست التاء بقاصلة لانها
ليجزء من الفعل لان الفاعل البارز يكون بعد ما سواء كان ظهرا او ضميرا
* بحيطانها احتيل لخروجها لا بقاد * في الحائط وكذا غير الحية والعقرب من

او توقع فيها مباينة ويمنع
فاعل ذلك بها ويخرج
وينهر ان لم ينته ولا يحكم
بها او يحلف او يضرب
ولا يقتل فيها ما يدمي
وجاز ضرورة قتل حية
وان في الصلاة وان
دخلت او عقرب بحيطانها
احتيل لخروجها لا بقاد

المضرات والظاهر انها ان دخلت في الارض يجوز البحث عنها بهدم الارض
وقبل هي كالحائط ويناسبه قوله وكذا ان كان المسجد مسكن نخل النخ والصحيح
جواز هدم الارض لقلة الفساد ولو جصصت وعظم المصاحبة وان لم يمكن
خروجها الا به * اي بفساد في الحائط * طين * بكسر الطاء واسكان اليا
مثل بيع او بضم الطاء وكسر اليا مشددة وهو الذي جرى عليه اذ قال او طين
* عليها فيه * ونائب طين ضمير مستتر فيه عائد للحائط يقال طان زيد حائطاً
وطين حائط وفيه حال من مجرور على او نائبه عليها وان هدم الحائط بناء هادمه
من ماله * وكذا ان كان * بمسجد مسكن نخل او حجر فأر * وجه الشبهة
الاشتراك في الاخراج وعدم القتل في المسجد الا لضرورة لكن النمل لا يقتل
ولو خارج المسجد والفأر يقتل ولو فيه اذا خيف فوته وان كان النمل مضراً ولم
يقدر على اخراجه الا بتكلف شاق قتل فيه وقد قال صلى الله عليه وسلم اقتلوا كل
مؤذي في الحل والحرم * وان قتل * شيء * فيه وبلغه دم طهر في حينه * ويطهر
من مال المسجد ان كان مما يجوز قتله فيه والا فمن مال القاتل ان امكن اخراجه
والا فمن مال المسجد ويجوز عندي هدم حائطه وارضه لذلك لانه اصالح من
التطين * ولا يدفن فيه * في ارضه * مال او يطين * بالبناء للمفعول وتشديد
الياء الثانية ولو قال او يطان كيماع لجاز * عليه بمائطه وان كان * له * اي
المسجد * ولا تلزم فاعل ذلك تباعة * الاشارة الى ما ذكر من الدفن والتطين
* ان لم يهدم عليه * الحائط فان هدمه ليجعله فيه او ليخرجه منه فتباعة يتخاض
منها بالاصلاح كما قال عطفاً على لم يهدم وصورة عدم الضمان لعدم الهدم ان عمل
ماله في كوة سابقة معموله او غير معموله من المسجد ويطين عليه فيخرجه بهدم
ما بنى فقط * او اصلحه * ان هدمه الى ماله والظاهر ان مال غيره كذا
والظاهر انه ان لم يهدم الا ما زاد من الطين لم يكن هادماً للمسجد ولا ضمان عليه
لانه لم يزد الطين على نية المسجد بل على نية حفظ ماله * ويضمنه * اي المال
الذي طين عليه * وان كان لغيره * اي لغير الذي طين عليه لانه لا يترك الى
الحفر او الهدم اليه فان حفر اليه او هدم فاللازم له الاصلاح وان طين على مال غيره

وان لم يمكن الا به طين
عليها فيه وكذا ان بمسجد
مسكن نخل او حجر فأر
وان قتل فيه وبلغه دم
طهر في حينه ولا يدفن
فيه مال او يطين عليه
بمائطه وان له ولا تلزم
فاعل ذلك تباعة ان
لم يهدم عليه او اصلحه
ويضمنه ان كان لغيره

بدون ان يعلم ان صاحبه قد جعله فيه فلا ضمان عليه لانه فعل ما يجوز له وان
دخل مسجداً مارباً * اي مرید مرور فيه * من باب * تنازعه دخل ومار
* ليخرج من * اخر فصل بينهما بر كوع * الركعتين او اكثر * او دعاه ليخرج
عن النهي * الوارد في اتخاذ المسجد طريقاً وذلك جائز على العمدة كما تراه في العبارة
وفيه انه لم يخرج عن النهي اذ دخل المسجد ولم يصل فيه والوقت وقت صلاة ولو
خرج عن النهي عن اتخاذ طريقاً مع انه قد يقال اتخاذ طريق سلوكه بلا خلاف
فيه ولو خرج من باب دخوله والذي عندي انه لا يجوز ذلك لانه قد قصد
اتخاذ طريقاً فما يعني عنه دعاه او ركعته مع انه لم يقصد بدعاه او ركعته
الا التذرع الى اباحة اتخاذ طريقاً وان قصد بدعاه او ركعته التقرب ايضاً لا
مطلق التذرع كان الخلف فيه ولا مانع من ان يواد باتخاذ طريقاً للدخول والخروج
بلا صلاة ولو من باب واحد وان اراد ان يتخذ طريقاً بدون ركعتين او وقوف
لدعاء لاجل ضرورة جاز له والظاهر على كلامهم انه لا يكفي في الدعاء ان يدعو
بلا وقوف لانه يمتاز بالوقوف غير ان اطلاقهم يدل على انه يكفي ويميز الدعاء
او الركعتان في اي موضع منه سواء في اليمين والشمال او مقابل المحراب او حيث
شاء ولا يختص الدعاء بالمحراب كما قد يتوهم لكنه افضل كما قد علمت الافضل
في الصلاة الايمن فلا يسرف مقابل المحراب فما سوى ذلك وانظر ما للحجة في كفاية
الدعاء مع انه في وقت الصلاة اما اذا لم يكن في وقت والدعاء او الباقيات الصالحات
او الذكر مجز * وجاز انشاد ضالة بيا به وان لغيره * بان يقف خارجاً عن عتبة
قالباء للصاق او بمعنى على او ظرفية على تقدير مضاف اي في قوب بابه ولا يقف
خارجاً ويدخل رأسه ناشداً ومن قال باب البيت ليس منه اجاز الوقوف بين
عتبة الباب للناشد بدون ان يدخل رأسه وان وقف داخل فخرج رأسه ناشداً
جاز لان كلامه وقع خارجاً وفي الديوان ومن وجد شيئاً في المسجد ولم يعرف
صاحبه سأل عنه في المسجد اه * ولا يتكلم فيه بدنيوي لما روي كل كلام فيه
لا بصلاة او ذكر او سؤال حق * طلب حق ممن عليه او ممن يتصف له منه
* فلفو * منهني عنه زاد الله في الخبر لشبهه المبتدأ باسم الشرط في العموم

وان دخل مسجداً مارباً
من باب ليخرج منه اخر
فصل بينهما بر كوع او دعاه
ليخرج عن النهي وجاز
انشاد ضالة بيا به وان لغيره
ولا يتكلم فيه بدنيوي
لما روي كل كلام فيه لا
بصلاة او ذكر او سؤال
حق فلفو

والإيهام بناء على القول بجواز زيادتها ولو لم يكن المتبدا موصولا صلة فعلية أو ظرفية ولا موصوفا بفعلية أو ظرف ولا مضافا لا موصول بما ذكر أو الموصوف به ولا موصوفا بالموصول المذكور ولو لم تكن له الالة أو الصفة مستقبليتين ولم يشترط الاخفش شيئا من ذلك ولا عموم المتبدا ولا إيهامه فلا اشكال في عبارة المصنف ودرس العلم فيه وقراءته وقراءة القرآن جائز ان قياسا على الصلاة والذكر بل القرآن ذكر وبعض العلم ذكر أو يقال ذلك عام مخصوص كما خص باتفاق على صنع معروف وما ذكر بده بل يمكن دخول بعض ذلك ايضا في سؤال حق كذا قيل ويرد ان الحق في الحديث ما وجب لاحد على غيره لانه فيه مانعه او سائل حقه فاعطوه حقه واذا تكلموا في المسجد بكلام الدنيا نادتهم الملائكة اسكتوا يامقتام الله اسكتوا يابفضاء الله وعن ابن عباس رضي الله عنهما سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى عشرة سنة ان يرخص لي في الكلام في المسجد فما زادني فيه الا تشديدا كذا رواه الشيخ وفيه نظر فان ابن عباس لم يعاصر النبي صلى الله عليه وسلم الا وهو صغير لا يمكن ان يكون معه إحدى عشرة سنة هو فيها بحال يعرف العلم ويرغب فيه بالسؤال فانه مات النبي صلى الله عليه وسلم وعمره ثلاث عشرة سنة فكيف يستلزم وهو ابن سنتين الى ان يتم إحدى عشرة بعدها الا ان اراد انه سأله عند تمام إحدى عشرة سنة من عمره فكرر السؤال في ذلك فلم يزد الا تشديدا بل قوله لم يزد الا تشديدا صحيح ولو مع سؤال واحد لانه قد علم بالمنع قبل هذا السؤال فيمنع واحد بعد علمه بصحة انه زاده منعا والظاهر ما رواه في الديوان ونهه وقيل عن رجل قال لازمت ابن عباس رضي الله عنه إحدى عشرة سنة على ان يرخص لي في الكلام في المسجد فلم يزد لي شيئا الا تشديدا وفي الحديث يأتي على الناس زمان يحاسون فيه في المسجد حلقا ليس لهم ذكر الا في الدنيا والتأخر في امورها ولا تجالسهم فانهم ليسوا لله اي دينه فيهم من حاجة وروي سياتي زمان يدخل اهله المسجد ويشغلون بالنظر الى بناءه * وجاز به مصالحة واخذ سلاح من كضيف * ليس في معصية * واتفاق على صنع معروف واستخبار عن مطر * ومن * وسلامة مسافر * غيره مجور كباغ * وموت مفقود * او غيره كما يدل له قوله

وجاز به مصالحة واخذ سلاح من كضيف واتفاق على صنع معروف واستخبار عن مطر وسلامة مسافر وموت مفقود

او نحو ذلك * ويعزى فيه من مات وليه * اذا جازت تعزيت * وبينها من ولده * ولو ولد له اثني ويستل عن ولاده كما يدل له قوله او نحو ذلك * او اشترى شيئا * شراء شرعيا * او لبس جديدا * جائز حلالا * او قدم غائبه * من غاب مطلقا لا خصوص الغائب المفعول له مدة * او نحو ذلك * كبره مريض ومريض صحيح اذا جاز ذلك كله وجاز ذلك كله ايضا في المسجد لو كان في المسجد * ويخطب * يطلب من المرأة التزوج * فيه * خطبة جائزة شرعا * وينكح * يعقد النكاح الجائز شرعا في غيره لا ينعقد ولو عقد فكفا قوله ينكح لان غيره مباح فلا يتوهم جوازه * ويطلق للسنة * اي على السنة بان يطلق تطلق واحدة في طهر لم يدخل فيه عليها ويأتي في محله ان شاء الله * ويراجع * نأبه محذوف بناء على القول بجواز حذفه وحذف الفاعل لدليل تقديره ويراجع فيه ويجوز بناء على الفاعل اي ويراجع الزوج والمراد ايضا المراجعة الشرعية وهي بشاهدين قبل انقضاء العدة التي لم تطلق ثلاثا ولم تحرم * وهل يتخاصم فيه عند حاكم * من يحكم بين الناس سواء جعل قاضيا ام لا * وهو من سؤال حق * وسؤال الحق جائز في المسجد كما مر لقوله صلى الله عليه وسلم كل كلام في المسجد لغوا الا ثلاثة مصل او ذاكر الله او سائل حقه فاعطوه حقه اي كلام مصل وهو ما يذكرك في صلاته من قرآن وتعظيم وتسبيح وتكبير وتحيات وتكبير وكلام ذاكر الله وهو الذكر وكلام سائل حقه اي طالبه ولك ان تقدر صلاة مصل وذكرك في سؤال سائل حقه فان ذلك كله كلام والاصل في الاستثناء الاتصال والافلا مانع من كون المراد بالكلام كلام الدنيا فيكون الاستثناء منقطعا * ولا يحكم الا خارجه وجوز * الحكم * فيه ايضا * وهو انسب لان الحكم فرض وامر معروف ونهي عن منكر وهما فرضان والتخاصم سؤال حق وهو غير واجب في الجملة فاد اجاز فيه ما ليس واجبا فكيف لا يجوز ما وجب * اولا * يتخاصم فيه اصلا * قولان * في ضمن اولهما قولان احدهما ان لا يحكم داخله والاخر جوازه وفي التاج ويكره القضاء في المسجد فان اتفق جلوسه فيه لغيره وانفتحت حكومة فيه فلا بأس والاكثر قول جوازه فيه وفي كل ممكن فيه من المصير الذي استنقضي عليه ولو في

ويعزى فيه من مات وليه وبينها من ولده او اشترى شيئا او لبس جديدا او قدم غائبه او نحو ذلك وينكح فيه وينكح ويطلق للسنة ويراجع وهل يتخاصم فيه عند حاكم وهو من سؤال حق ولا يحكم الا خارجه وجوز فيه ايضا اولا قولان

طريق * ولا ينخم فيه او يبزق * قبل ان المسجد ينزوي من النخامة كما ينزوي
الجلد من النار اي يتقبض وهو كناية عن كرهه ذلك فاما ان الله جل وعلا
يجعل له تمييزا فيكره ذلك واما ان هذه الكناية كناية عن التحريم وذلك لان
انما هو بوضع النخامة في ارضه او جداره او سقفه من داخله او خارجه لا بصوت
التنخم بلا وضع لها في ذلك ورأى صلى الله عليه وسلم نخامة في قبلة المسجد
فحكها بخرجون من طاب وهو نوع من الوان الثمر فقال ايكم احب ان يعرض
الله عنه ان احدكم اذا قام يصلي فان الله قبل وجهه فلا يبصق قبله ولا عن يمينه
وليصق عن يساره تحت رجله اليسرى فان عجلت به بادرة فليقل بثوبه هكذا
وضعه على فيه ثم دلكه وطلب منهم رائحة فاشتد فتى الى اهله فجاءه بخلق في
راحتيه فاخذ وجعله على رأس العرجون ثم لطخ به على اثر النخامة قال جابر
ابن عبد الله فمن هناك جماعتهم الخلق في مساجدكم وفي رواية حكها بيده وفي رواية
فان ربه بينه وبين القبلة قال الخطابي يدل هذا التعليل على ان البزاق في القبلة
حرام سواء كان في المسجد ام لا ولا سيما من المصلي والنهي عن البزاق والنخامة
للتحريم باتفاق ولا يجري فيه الخلاف في ان كراهية البزاق في المسجد هل للتنزيه
او للتحريم وروي من تغل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتغله بين عينيه وفي رواية
في وجهه ومثل القبلة اليمين فان عن يمينه ملكا وذلك كله في الحديث ومعنى كون
الله قبل وجهه او بينه وبين القبلة الكناية عن المناجاة لان من تناجيه يكون
امامك او عن العظمة فان السلطان مثلا اذا كان قدامك لا تبصق قدامك فذلك
كناية اريد لازم معناها لا معناها ويدل لوجه الاول ما رواه البخاري من
طريق فلا يبصق امامه فانما يناجي الله ما دام في مصلاه ولا عن يمينه فان عن يمينه
ملك او معناه ان توجهه الى القبلة يفهم بالقصد منه الى ربه كان مقصوده بينه
وبين قبلته وان مات فيه ميت اخرج ان امكن والارد عليه التراب في مكانه *
فيكون ذلك قبره ولو زال منه اثره ولا حريم لذلك القبر لانه في المسجد عن
ضرورة غير انه لا يتخطا ولا يقعد عليه او يوقف عليه ولا يمش عليه ولا يصلي
عليه على ما مر في كتاب الصلاة ولو زال والذي عندي انه لا يعتد به اذا زال

ولا ينخم فيه او يبزق وان
مات فيه ميت اخرج ان
امكن والارد عليه التراب
في مكانه

لان ارض المسجد سابقة عليه وانما كان عن ضرورة فاذا زال رجعت لاصلها
فكانت كسائر ارض المسجد ولا يفاق المسجد لان اغلاقه منع له عن ان يذ كر
فيه اسم الله وسعي في خرابه اذ قد يقصده احد لعبادة وقت اغلاقه فلا يحد دخولا
وان كان يطلب الفتح فيفتح له فكذلك لا يجوز لان ذلك منه تملك للمسجد
وهو بيت الله وتكليف على الطالب في طلبه ولانه قد ينجي لنفل ويجب الستر
واذا طلب ظهرا مره * وجاز غلقه عن خيف منه ضرره * كتنجيس وهدم
وسرقة ودخول مشرك * ويمنع محدث كبناء او غرس او ربط دابة او نجس
بجرمة * الا ان كان البناء او الغرس او الدواب للمسجد ولا يحدوا الا ذلك او
راوا المصلحة فيه فجاز ويحذر التنجيس لجداره ما امكن وان اضطر عدو اوسع
او سيل او حريق او نحو ذلك من المضار احدا فله ربط دابته في حريمه وتنجيس
حريمه اذ لم يجد الا ذلك واذا زالت العلة اصلح الفساد من نجس وغيره وهو هل
هو * سبعة عشر كما صدر به في الديوان او * ثمانية عشر ذراعا * ذكر الذراع
فاثبت البناء ولو اتته لاسقطها واثبتها في عشرة على اللغة القضي * او اربعون
او ثمانون خلاف * قال ابو عبد الله في حاشية القواعد لم يبين ما هو المعمول
به واعلم المصدر به اه وضهير بين للشيخ والمصدر به هنا وفي كلام الشيخ والقواعد
ثمانية عشر وكان من عادة بعض العلماء الترجيح بالتقدم والترجيح لما ذكر
تعليله واقول الترجيح بالتقدم ليس جزما بل التقدم كالا مارة الا ان تكلم صاحب
الكتاب مثلا بدون ان يحكيه بقل او بقل بعض او بنحو ذلك وبدون هل
كذا او كذا وحكي غيره بقل او نحوه مما ذكر فحينئذ يكون قد رجح الاول
مثل ان يقول حريم المسجد ثمانية عشر ذراعا وقيل اربعون وقيل ثمانون واما
الحكمم بالترجيح بواسطة التعليل فلما مستند بعض استناد لما تقرر في الاصول
ان المنقولين المتعارضين يقدم الذي ذكر في العلة اعني يعمل به وفي الناح
حريم المسجد ذراعا ومن استنجى تحت جدار المسجد فقد جمع بين تنجيس حريمه
والتعري الى جداره واما حريم المسجد لبناء مسجد اخر فقل فيه انه اذا كان بحيث
اذا سمع الرجل الاذان اراق البول وتوضأ ثم ذهب الى المسجد يدرك الصلاة مع

وجاز غلقه عن خيف منه
ضرره ويمنع محدث كبناء او
غرس او ربط دابة او نجس
بجرمة وهل هو ثمانية عشر
ذراعا او اربعون او ثمانون
خلاف

الجماعة يعني لم يدرك تكبيرة الاحرام معهم ولو كان يدرك ما بعد ما او يستدرك
فهاك يجوز بناء مسجد اخر ودون ذلك لا يجوز وهذا في قرية وقيل ان كان
لا يترامى المسجدان في قرية في الهامة او لا يخرب الاول بعمارة الاخيرة بشعور
الناس اليه فلا بأس ببناءه وذكر بعضهم ان من اراد بناء مسجد في قرية فيها
غيره وخاف ان يبناء خرب الاول جاز بناءه ان لم يقصد استمرار الاول وقيل ان
خاف ذلك فلا يفعل والمسجد الضرار قيل هو ما اذا عمر خرب مقابله وجاز بناءه
قرب اخر لمن لا يقدر ان يصل اليه وربما وجدت مساجد متجاورة في القرى
ولم يعلم من المسلمين انكار في ذلك وجاز الاذان في مسجد والصلوة في اخر
وان بعد عن بعض اهل المنزل فبني اخر وتركوا الاول جاز ان لم يقصد اثاره
وان خرب مسجد ولا مال له يعمر به فاستحسن عماره موضع قربه اجود منه وتوه
باتفاقهم جاز ويجبر على مضره اي مضر المسجد باحداث فيه او في عريضة
فان كسره اي الحجر شبه تعدي الحجر بكسر عود او نحوه ولا ادب ولا
يتنفع بحجارة مصلى ولو مصلى بناه في دارة او بيته افاد كلامه انه لا يجوز بهم
المصلى ولو في الدار ولا ابطاله ولا تنجس ولزم تطهيرها منجسها ان فعل وادها
لمكانها وكذا حجارة مسجد ومن نجس فيها حصي او تراب رد اليه مثله طامرا
واخرجه وتاب ولا يلزمه الرد ان لم يحتاج اليه ولا يجعل مسجد محضرة
للصبيان اي موضع حضور لهم فهو اتم مكان خاف القياس بالبناء فقط فانها
في اسم الزمان والمكان والمصدر المبي غير مقيسة ويجبر عليهم ان يدخلوا
ويمنع منه المجانين والهائم والسباع والسكران ويجوز للثايف ان يعقد فيه ما لم يؤذ
المصلين ويشغلهم وكذا الدواب ان اضطرروا الى ذلك ولزمهم اخراج رؤسها
والنظير متى قدروا ولا ضمان فيما احدثت الدواب عند دخول او خروج او وقوف
في مال او نفس وكذا ان اضطرروا الى ادخال مال فيه من خوف مطر او غدا
فلما يتولد من ذلك ضرر ولو تلى عماره فلا بأس به ومن وضع خديدا فيه حيث
يجوز له فمقر انسانا او دابة فلا ضمان عليه ولا تمنع المرأة منه الا ان كانت تدخل
بالريح او بالزينة الفاخرة من ثوب او غيره او تحتاط بالرجال او تكشف لهم او

ويجبر على مضره فان كسره
ادب ولا يتنفع بحجارة
مصلى ولا تنجس ولزم
تطهيرها منجسها ان فعل
ورده لمكانها ولا يجعل
مسجد محضرة للصبيان
ويجبر عليهم ان يدخلوه

ترفع صوتها وفرق كثير من المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها ونظر فيه بعض
وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لام سعيد صلاتك في بيتك خير من صلاتك
في حجرتك وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك
خير من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في
مسجد الجماعة ولا يدخله مشرك ولا يستظل بظله من خارج ولا يستند اليه وزعم
بعضهم انه يجوز ان يدخله الحكومة وفي التاج ولا يتركوا اهل الذمة يدخلون المساجد
الا من ضرورة وقال ابو الحسن لا يمنع من اراد الحكم من دخول المسجد من حائض
وجنب وكافر الا الحرام وقد انزل النبي صلى الله عليه وسلم وقد ثقيف المسجد
ومن وضع به ثوبا نجسا اضر باهله وهم الذين يصلون فيه ويعمرونه والاضرار
يكون بانفساد ذلك الثوب صلاة من مسه او كان قدماه بمقدار ينقضها او على
حصير على مامر وباشغاله الناس بالتمركز عنه والخوف منه وبقوله من موضعه وخفاة
ان يكون فيه شيء يفسد محوله اذا ضاع ولو كان لاضمان على من حوله من مكانه
ليصل فيه اذا لم يجد الا ذلك وحترز بالوضع من التعليق فانه غير ضار وقد مر
مقدار النقض في ذلك كله واما المصلي مع الامام الامام ستره له اعني وقاية اصلاته
فلا تفسد بمرور ولا بنجس غير متصل به ولقطة المسجد كغيرها وما ترك غلام يعتد
ارتفاع المسجد وعمار به في ثراخه وما اعتيد فيه ذلك فليحمل على ان صاحبه
تركه للمسجد فلا يأخذه احد والباء زائدة في المفعول اي اضر اهله او للالصاق
اي انصفت بهم ضرا ومن رأى فيه ما كمنل او ثوب او غيرها مما يشغل المصلي
فله عزله عنه ولا ضمان عليه فيه ولا يجوز بسط مسجد الى غيره وان وجد فيه
ما كالنوى او الثر او الخطب ورماء فلا عليه وقيل ان تركه في غير الحرم ضمن
ودخل بشير المسجد يجر رداءه فسدع فارورة فيه فأنكسرت وانصب ما فيها فاحترق
ولم يلزم نفسه ضمانا وكان بعض يخرج الثوب ونحوه من المسجد والواضح لزوم الضمان
ان وجد موضعا يصل فيه الا ان اتصل الصف اليه فليزله عن محله ولا ضمان عليه
هو وكره دخول كجنب وقيل حرم وتحتله الكراهة بان يراد بها التحريم وكذا
استناد مثل الجنب على جداره من خارج قيل يكره وقيل يحرم ومثله هو الحائض

ومن وضع به ثوبا نجسا
اضر باهله وكره دخول
كجنب

والنساء والاعقاب البالغ غير تألب وغير معذور وكره الربيع استناد المشرك على
 جدار المسجد من خارج وقعوده في ظله * او قاطر فيه * حذرا من تنجيسه وان
 كان لابد من تنجيسه لو دخله لم يحزله دخوله ومن اجنب فلا يدخله حتى يقتسل
 او يتيمم ان لم يقدر على الاغتسال وزعم بعض العلماء انه يجوز له ان يتيمم ويدخله
 ولو قدر عليه ومن نزلت عليه جنابة في المسجد فليخرج منه ورخص له ان يقعد
 فيه او يرقد ان كان لا يصل النجس المسجد ولعل قائله لا يرى القياس لان النهي
 ورد في دخول المسجد الجنب وهذا قد دخله وهو غير جنب فلم يقسه بعد اجنبه
 فيه على من دخله جنبا والصحيح انه كدخوله جنبا يلزمه الخروج لان العلة حصول
 الجنب في المسجد * ولا يطلعه الا مصلحه * ومن عمل ثوبا عليه طرح منه
 * او من حصره عدو اليه وجاز مقاتلته عليه * اي مقاتلة العدو من فوق المسجد
 * ويحذر من فساده ولا يرمى بمجارته * اي الحجارة التي عليه فضلت عن بناءه
 او حفظت له * وجاز ان جعلت لذلك * لان الحجارة اذا كانت فيه او عليه كال
 له قال في التاج من دخل مسجدا فوجد فيه خروسا من ماء ولم يجد معها احدا ولا
 عرفه لمن هو فلا له ان يشرب منه حتى يعلمه مجمعا لكل من يشرب منه ولو
 غلبا لانه ان كان للسبيل فهو للفقراء وقد جهل ايضا وحكم الحجارة الموضوعة في
 المسجد له لانها والمال في هذا سواء ان كان ينتفع بثلثها او ويجوز عندى القتال
 بمجارة المسجد بلا هدم جدار او سقف اليها اذا اضطر الى ذلك عامرود او من
 الجنى اليه ولم يمكنه الاستغناء عن القتال بها وعليه الضمان وانما يجوز له ذلك اذا
 كان القتال حلالا له واما ان احتاج اليها ولم يكن بذلك الضرورة فلا يجوز له
 القتال بها لان قتال العدو طاعة والتصرف في مال المسجد بمعصية ولا طاعة
 بمعصية * وان توقد به نار في كانون ان ري صلاحها * واجيز ايقادها في
 ارضه لصلاح * ويحذر ان تحرق الحصير ونحوه ويزال الرماد * ولا يرمى في ناره
 قل * ولا يرمى ايضا في نار غيره ولا يلقى في الارض هذا هو الصحيح واجاز
 بعضهم القاءه في نار غير المسجد واجاز بعضهم رميه في الارض وعن بعض يرمى
 ويلقى في النار ويقتل * ولا تن * ومن اتن المسجد لزمه ان يطيبه بالرائحة

او قاطر فيه ولا يطلعه الا
 مصلحه او من حصره عدو
 اليه وجاز مقاتلته عليه
 ويحذر من فساده ولا يرمى
 بمجارته وجاز ان جعلت
 لذلك وان توقد به نار
 في كانون ان ري صلاحها
 ولا يرمى في ناره قل ولا
 تن

الطبية * ولا يجوز وان طيبا * واجيز لقول جابر المتقدم الدال على جوازه اذ
 قال ومن اجل ذلك جعلتم الخلق في مساجدكم ولانه صلى الله عليه وسلم جعل
 مكان النخامة طيبا مع انها لا تن في بل جملة بعد ازالها واما المانع فقيل لعل
 وجهه قول عائشة لو ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حدث النساء تعني من
 الطيب لمنعهن المسجد اي لمنع المتطية منهن لئلا يشغلن الناس ولا دليل فيه
 لانه ليس الطيب في غير المرأة كاطيب فيها فالطيب من المرأة اذا علم انه منها
 دون غيره * وجاز الوقود فيه * اي في داخل المسجد * لمساقر ورخص وان لم يقم
 اراد حضور جماعة * للصلاة او لقراءة القرآن وخاف فوتها ان لم يكن فيه * ويقام
 ان اضربا هل المجلس * بنفسه او غطيته او بدعاه حاله الى النوم فان حال النائم
 تدعو الى النوم او بكشف عورته او غير ذلك والظاهر انه لا ينبه لمعروف دخل
 عليه وقد اخذه النوم لانه غائب بنومه * او حان * قرب او حضر * وقت
 صلاة * اراد وقت الشروع في الاقامة لها ولم يرد اول وقتها ولو نبه لاول وقتها
 لجاز لكن بعد دخوله وانما ينبه النائم للصلاة او لمضرة تصيبه او تصيب غيره منه او
 لطعام او لنومه حيث لا يجوز له كالمسجد على البحث المذكور او في طريق او
 باب او بعد العصر او بعد الفجر او في الضحى او بين شمس وظل بعضه في احدها
 وبعضه في الآخر وقيل لا ينبه للصلاة لانه لا تلزمه واما تنبيهه لمضرة تلحقه ان لم
 ينبه فهو من باب التنجيس وقد مر بحثه واما لمضرة تصيب غيره منه فانه ولو لم
 يخاطب بها فانه ينبه لما حرمة الضرر ولا سيما ان تعرض للنوم حيث يضر غيره فانه
 حينئذ مخاطب بتعرضه بالذات وبما ترتب عليه في النوم * وقيل انما هو * يعني
 الترخيص في نوم المقيم فيه * في قنلة * وقيل يجوز النوم فيه ولو لم يقم ولو بدون
 انتظار صلاة ان لم يكن اضرار ونهى صلى الله عليه وسلم ان يضع الرجل احدى
 رجليه على الاخرى وهو مستلق على ظهره ثم ريء بعد ذلك واضعا احدى رجليه
 على الاخرى مستلقيا في المسجد فاقرب ما اتول ان قوله مبين لنهيته ان الكراهة
 لا للتحريم وقيل النهي منسوخ او تحله حيث يخشى ان تبدوا العورة ويبحث بان
 النسخ لا يثبت بالاحتمال وكان فعله في وقت الاستراحة لا عند جمع الناس لما

ولا يجوز وان طيبا وجاز
 الوقود فيه لمساقر ورخص
 وان لم يقم اراد حضور
 جماعة ويقام ان اضربا هل
 المجلس او حان وقت صلاة
 وقيل انما هو في قنلة

عرف من وقاره التام في مجالسة الناس قال الخطابي وفيه جواز الانكاه في المسجد
والاضطجاع وانواع الاستراحة وفيه قيل ان الاجبر الوارد للابث فيه لا يختص
بالمجالس ولا يطبخ به مسافر طعامه او يخبزه او يقلبه او يشويه او يفعل مثل
ذلك او يخزن فيه ماله ولو سلاحا وجوز ذلك ان اضطر اليه لا ان يحمل
فيه حيوانا وجاز للضيف وابن السبيل ان يفلا فيه ذلك كله الا حيوانها
فلا يدخله فيه تنبيهات الاول ذكر في التاج انه لا يجوز انشاد الشعر في المسجد
ومن انشده قيل له قص الله فاك ومر عمر رضي الله عنه بحسان ينشد فيه فلحظ
اليه او نهى فقال له كنت انشد فيه عند من هو خير منك فقال له لتأتين بصحة
ذلك والا علوتك بالدرة فاستشهد جماعة من الصحابة فشهدوا له فامسك عنه
وروي انه صلى الله عليه وسلم بنى لحسان منبرا يقول فيه الشعر وذلك انه يمنع
منه من مدح من لا يستحق المدح او يذم من لا يستحق الذم او يذكر النساء
يشغل القلوب او ينشد بالحن وزيادة حروف ولا يمنع منه من ينشد شعر العلم
والموعظة ومدح الاسلام والمسلمين وما يحث على الطاعة او يحذر عن المعصية
بدون الاحن والزيادة الثاني ذكر فيه ان الاكل والنوم في داخل المسجد او
ظلمه كنزيب لميت ليلة او اكثر لا بأس بذلك لان يتخذ عادة او مسكنا
الا من ضرورة ولا على من كتب كتابا فيه ان يتريه بترابه وقيل غير هذا ولا
يؤخذ منه او من طفائه للاستبراء وكره قوم العمل في المسجد واجاز اخرون
الضيعة الخفيفة كالحيطة والنسج وغيرها مما لا يؤذي احدا ان كان العامل ينتظر
الصلاة الثالث يجوز التروح بمرويح في المسجد لا تشتري من ماله الرابع
من وقف نخلة في رمضان او غيره فلم يوجد من يأكلها فلا تصرف ثمرتها الى غير
موضعها وينظر لها الى ان يوجد لها اكل فيه وفي زوى الثمر المفطر به في المسجد
خلاف قبل له وقيل لا اكل الثمر واختير اعتبار العادة في الموضع واقول الظاهر
انه ان اعطي الثمر في يده وكان لو ذهب به لداره لم يمنع فالتوى له الا ان تركه
والثمر الذي يعطى في المسجد للافطار به يأخذه الفني والفقير الخامس من احتسب
في مال مسجد وتركه بعد الحسبة بلا عذر حتى ضاع خيف عليه الضمان وان ترك عماره

ولا يطبخ به مسافر طعامه
او يخبزه او يخزن فيه ماله
ولو سلاحا وجوز ذلك
ان اضطر اليه لا حيوانا

نخلة او شيئا من ماله حتى ضاع وهم قادرون على حفظه لزمهم ايضا السادس
من حق المنزل الصلاة والاذان والتعليم وحراسة المنزل السابع في الديوان
وينبغي لهم ان يتفقدوه بالكس من وقت الى وقت ان احتاج الى ذلك ويمملوا
فيه الرمل الجديد وان لم يجدوا الجديد فلا عليهم ومن نجس تراب المسجد فليخرجه
ويرد مثله ومن نجس حائط المسجد فليفسله وان افسد فيه شيئا فليصلحه ولا يستتفع
بالرمل الذي كسره يعني من المعاني ولا يتعمده بالنجس ويضوه حتى يكسره
حيث يمكن لهم من حيث لا يضر احدا ولا يدخلوا المسجد الدواب التي تحمل
الرمل لئلا تنجسه ولكن يضعون الرمل على باب المسجد ثم يدخلونه ومن كسره
ووجد فيه نعلا او جلدا او ما اشبه ذلك فليمسكه ويسئل عن صاحبه فان لم
يجد فلينفقه وكذا ما وجدوا فيه من الصامت مدفونا لا يرفقه وان رفعه فبمنزلة
اللقطة وكذلك ما وجد في كوة المسجد من الطعام وغيره ولا يأخذه واما ما وجد
من الصامت ظاهرا على وجه الارض فليعط للمسلمين اه فصل يجرز
التصانح في المسجد كغيره ولا تغترق كفا متصانحين المصاحفة في اللغة المس
عمدا واصطلاحا المس عمدا للحجة في الله اي لاجل الله حتى تتناثر
تساقط ذنوبهما كالورق روي ذلك وروي ايضا انه من صانح عالما
فكأنما صانحنى وجازت مصاحفة موحد وان اثني غير مراقة او بمجال اولجواز
مس كل ما يجوز النظر اليه في قول او صغيرا او رقيقا وان بلا اذن اب او
سيد ولا يبطا لئلا يشغلها ان لم يكن كباع واهل الفتنة ومن هاجره المسلمون
ومن ذكره معهم مصاحفة الرجل لا بويه واجداده اراد ما يسم الجندات وواعامه
اراد ما يشمل الهات واخوانه اراد ما يشمل الحالات واخيه الكبير
والرقيق عطف على الرجل لربه واغير ربه المانقة ضم والزام
في مائر الجسد كما اشار اليه في المصباح اشارة واصاها الماملة بالعتق ولا تخلوعن
ذلك وتقبيل الرأس ومصاحفة الرجل لاخيه في الله جوانب اي تقبل
جوانب عتقه مع ممانقة وقيل يتصانحان بيد وتقبيل عطف على يد او على
جوانب لها ولا تقبل يد غير امين متولى ولا عتقه وقد تقدم الكلام في

فصل

لا تغترق كفا متصانحين
في الله حتى تتناثر ذنوبها
كالورق روي ذلك وانه
من صانح عالما فكأنما
صانحنى وجازت مصاحفة
موحد وان اثني او صغيرا
اورقيا ان لم يكن كباع
فمصاحفة الرجل لا بويه
واجداده واعامه واخوانه
واخيه الكبير والرفيق لربه
المانقة وتقبيل الرأس
ولاخيه في الله جوانب
عتقه مع ممانقة وقيل
يتصانحان بيد وتقبيل لها
ولا تقبل يد غير امين
ولا عتقه

ذلك وكذلك ان صافح من لا يتولاه باليد بان قبض يده او قبض يده ذلك الذي لا يتولاه فلا يقبل يد نفسه اذا نزعها من يد ذلك الذي لا يتولاه او نزع الذي لا يتولاه واراد الشيخ ومشايخ الديوان هذه المسئلة لا ما ذكره المصنف وكلاهما حق ولست اريد منع المصافحة بالعنق بل تجوز ولكن لا يقبلها بنفسه ولو مسها به ويحتمل ان يريد المصنف ما اراد الشيخ بان ينون يد من قوله يد غير امين وينصب غير على نزع الحافض بناء على قياسه مطلقا وهو مذهب الاخفش اي ولا تقبل يد من غير امين اي من اجل مصالحة غير الامين والمراد بغير الامين من كان في الوقوف او في البراءة وانما منع ذلك في غير المتولى لانه تعظيم وجاز تقبل يد المعظم في الدين وروي انه صلى الله عليه وسلم قام رجل ليقبل يده فنزعها من يد الرجل فقال انما تفعل ذلك الاعاجم بملوكها وهذا منه كراهة لا تجزى بدليل انه قد فعل في زمان الصحابة والمنع اذا كان ذلك مخافة فانه لا ينبغي ان يخوف الناس وكأنه فهم الخوف من الرجل اذا كان تعظيما فخرا ويلزم ذلك المعظم ان لا يمتد تاهله لذلك بل يجبد يده وان حملا كلام الشيخ والديوان على تقبيلك يد من تصافح استفدنا منع تقبيلك يدك من يد غير المتولى من قول الشيخ ان التقبيل تعظيم فانه تعظيم سواء قبلت يده او يدك المنزوعة من يده الا ترى انك تقبل يدك او العصى اذا مسست بها الحجر الاسود وما ذكره المصنف متبادر من كلام الشيخ * فقبلة الولد * الاولى الواو الا ان جعل الفاء للاستئناف او اعطف جملة بلا دلالة على السببية وذلك في الفاء ضعيف والقبلة بضم القاف واسكان الباء اسم مصدر بمعنى التقبيل * رحمة * وقبلة * المرأة * الزوج الاثنى * شهوة * اي اشتهاه ومصالحة الزوجة من الجفاء كما في الديوان بل يقبلها او يكلمها * و * قبلة * الوالد كالامام العدل بيده * عند اللام فقط * عبادة * عائد الى الامام والولد * و * قبلة * الاخ في الله زين * وعبادة * ويقبل صغير ولد الجدة وكذا يقبل الاخ الا كبر اخاه كما يقبل الاب ولده وكذا يقبل الجد ولده وكذا الجددة والعم والعمة والحال والحالة لانهم بمنزلة الاب والام الا الجد من الام والعم منها والعمة منها والجدة منها والحال والحالة فكلام والمراد بالصغير

فقبلة الولد رحمة والمرأة شهوة والوالد كالامام العدل بيده عبادة والاخ في الله زين ويقبل صغير ولد الجدة

من لم يباع وفي المراهق قولان في الاحكام قيل كالصغير وقيل هو كالولد الكبير يصافح بالمعاقبة او باليد او بتقبيل جوانب العنق وغيره * اي غير ولد اي ولدا لم يقبل والمراد بذلك ولد غيره * برأس ان كان ذكرا ويجعل مقبل يده برأس طفلة * لغيره * ويقبلها * اي يده * ان خاف فتنة والا فكقطقل * لغيره يقبلها في رأسها * وقبلة محرم * انسان محرم يشمل ان تقبله * وان برضاع او مصاهرة بمعاقبة ان لم تخف * فتنة * ايضا والا فكغيرها * اي غير محرمته * بكلام واستحسن كونه * اي كون الكلام المصافح به * للغير * اي غير محرمته * من وراء حجاب وجاز مصالحة عبوز لا تشتهى * ولو تزيت لسجت * كلمة * ولو مشتهة بلا خوف فتنة * وان بهنق * واذا استحي احد من ان يعانقه احد او يقبله لم يجوز ان يقبله او يعانقه لان ذلك اضرار به لانه كرهه فلا عبادة بمصيبة وظلم وكذا ان ظن انه استحي والا قبله او عانقه كما امر به غير ان المصافحة مطلقا مندوب اليها الا ان كان الآباء والامهات يكرهون تركها * باب * في الزيارة * روي من زار اخاه * في الله * او عاد مريضا * ولو غير متولى * نودي * اي ناداه ملك * من السماء طبت * اي طاب قلبك وجسدك بخلقهما وبثورهما بالامر الشرعي * وطاب ممشاك * اي مشيك فليزمن منه طيب موضع مشيه لان موضع العبادة احسن من غيره ويفتخر على غيره من المواضع وطاب موضع مشيك بمشيك ويلزم منه طيب المشي فهو مصدر او اسم مكان * وتبوات من الجنة منزلا * اي اعدده وتبواته ويروي تبوات باسقاط العاطف على تقديره وذلك قليل او على الابدال الاشتمال من طاب ممشاك فان من سبببات طيب المشي اتخاذ منزل في الجنة باذن الله تعالى وفضله * ورغب في ذلك وفي زيارة القرابة والعلماء ومصافحتهم ومجالستهم * وفي الحديث لو علمتم ما في زيارة القرابة وعبادة المرضى ما تغلقتم عنهم بكتب لكل خطوة من ذلك عشر حسنة ومن زار العلماء كن زارني ومن صافح العلماء فكأنما صافحني ومن جالس العلماء فكأنما جالسني ومن جالسني في الدنيا اجلسه الله معي في الجنة وقال صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل وجبت محبة للمجاهدين في * والمجاهسين في * والمتزاورين في * والمتبادلين في * قيل اذا كان

وغیره برأس ان كان ذكرا ويجعل مقبل يده برأس طفلة ويقبلها ان خاف فتنة والا فكقطقل وقبلة محرم وان برضاع او مصاهرة بمعاقبة ان لم تخف ايضا والا فكغيرها واستحسن كونه للغير من وراء حجاب وجاز مصافحة عبوز لا تشتهى كلمة وان بهنق

باب روي من زار اخاه او عاد مريضا نودي من السماء طبت وطاب ممشاك وتبوات من الجنة منزلا ورغب في ذلك وفي زيارة القرابة والعلماء ومصافحتهم ومجالستهم

الزاورين قوم فقد تم لهم العزم والاجتهاد فيما بينهم وبين خالقهم واذا لم يكن
 فقد تم عليهم الكسل فيما بينهم وبين خالقهم فلهذا من الكسل ومن الترك
 لطاعته قاله ابو مسور وفي الاثر ثلاثة يزهد فيها اهل اخر الزمان الزبارة في الله
 وقراءة القرآن ان لما عند الله وكثرة الدعاء الى الله والتضرع اليه ومن مشى الى الزيارة
 ابتغاء ما عند الله فله بكل خطوة يخطوها سبعة اميال عن يمينه وسبعة عن شماله
 وسبعة قدماه وسبعة خلقه وسبعة فوقه الى السماء السابعة وسبعة تحته الى الارض
 السابعة ودخلت السماء السابعة حتى ظهرها المقابل للعرش وكذا الارض السابعة
 حتى وجهها الاسفل ويوزن له ما بين الارضين مع الارضين كأنه ارض متصلة
 وكذا ما بين السموات مع السموات كأنه سماء متصلة وما بين الارض والسماء
 كأنه سماء بل ارض متصلة الى السماء الدنيا ويوزن له بكل خطوة سبعة اميال الى
 يمين وشمال وقدام وخلف من الارض من الموضع الذي انتهت فيه اميال خطواته
 فصار الى الارض السابعة مع هواه الارضين يوزن كأنه ارض ويمتثل الوزن
 سافلا الى الوجه الباطن من الارض المقابل للارض الثانية ولعل المراد ان الاميال
 الى فوق وتحت كبار تبلغ ما ذكر ومن زار اخاه في الله وفرش اخوه له فراشا
 فرش الله له سبعين فراشا في الجنة وكذلك اذا وضع له وسادة توضع له سبعون وسادة
 في الجنة واذا اطعمه الطعام اطعمه الله سبعين طعاما في الجنة واذا عاف ذابته
 فلكل حبة حسنة واذا اراد ان يركب فامسك له الركاب ركبته الله في الجنة
 سبعين ميرا ويغفر له اربعين كبيرة اي بتوب منها فيقبل توبته لذلك الامساك
 او يوفق للتوبة الصوح لذلك الامساك واذا فعد اليه غمرتهما الرحمة واذا شيعه
 حتى توارى توارى الى الجنة فاذا افترقا تفرقا عن دنوبهما وللزمر للمهاجرين
 وللمزور ما للانصار ان قام بحق الزائر واختلوا في الزائر والمزور ايهما افضل
 كاختلافهم في المهاجرين والانصار ايهما افضل والاظهر ان الزائر افضل وكذا
 المهاجر وبينت ذلك في الشامل والزائر مثل ما لم يسار الى مجلس الذكر
 والزيارة في الله مما يوجب الجنة ومحبة الله للزائر قال الله سبحانه وجبت
 محبتي للذين يتحابون من اجلي وحققت محبتي للذين يتصافحون من اجلي وحققت

محبتي للذين يتعارفون من اجلي وحققت محبتي للذين يتصافحون من اجلي قال بعض
 المشايخ تزاروا فانكم اذا تزورتم تعارفتم واذا تعارفتم تحاببتم واذا تحاببتم تواليتم
 واذا تواليتم دخلتم الجنة واذا لم تزاروا لم تتعارفوا فان لم تتعارفوا لم تتحابوا فان
 لم تتحابوا تعادوا واذا تعاديتم دخلتم النار * وهل يسار له * عيادة * مريض
 يوم * فيكون عدم السير اليه يوما تقصيرا في العيادة لا يحسن والسير اليه فرق
 اليوم تكاف مشقة يؤجر عليها كثر الاشتغال بطاعة هي اعلى منها افضل وكذا
 يقل في قوله * او لقائلة * الضحى الكبير * او لضحى * صغير * خلاف *
 يسار * له * زيارة * مسلم ثلاثة ايام ولرحم سبعة * ولوالدين سنان او اكثر
 وقبل سنة * وقد تم قيل عزم واجتهاد بين متزاورين * من شأنهم ان يزور بعض
 بعضا فكان كل واحد يزور الآخر وان كان زائرا لا مزورا تم بينه وبين خالقه
 * وخالقهم * الى اخر ما مر وان الله ابو مسور رحمه الله حاكيا له عن غيره * ولزائر
 المسائر له * مجلس * ذكر * ثوبا في قريبا ثواب سائر للذكر * ويترك شغل *
 ان احتمل التأخير او الترك * لا * جل * زائر ويقام بحقه * ثم ينفزع
 للشغل اعانا الله على ذلك وغيره من الطاعات * باب * في المجلس وحقه
 * من سيرة السلف اجتماع على مهم وان دنوبيا * اجتماع * بعد غنمة عند
 افضلهم للذكر بمجلس وختم بالذرة والذرة فان تساوا في الفضل فليجتمعوا
 * عند اكبرهم سنا وان كان لهم مسجد اجتمعوا فيه ليلا ان امكنهم بمجلس *
 وعنه صلى الله عليه وسلم على العالم ان يعبد الله بكتمان علمه مالم يحتاج اليه فان
 احتيج اليه نفع وان لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وقال اذا
 ظهرت البدع في امتي فعلى العالم ان ينشر علمه وان لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة
 والناس اجمعين وروى الحديث الاول قد يعبد الله بكتمان علمه الخ بلفظ
 الخبر ومعناه الامر وهذا اولي من ان يكون اخبارا عن قلة ذلك وعن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المجلس الصالح يكفر على المؤمن التي يجلس من مجالس سوء
 وعنه صلى الله عليه وسلم ما جلس قوم يذكرون الله الاحف بهم الملائكة وغشبتهم
 الرحمة وذكرهم الله فيمن عنده وعنه صلى الله عليه وسلم حضور مجالس العلم افضل

وهل يسار لمريض يوم
 او لقائلة او لضحى خلاف
 ولمسلم ثلاثة ايام ولرحم
 سبعة وقد تم قيل عزم
 واجتهاد بين متزاورين
 وخالقهم ولزائر المسائر
 لذكر ويترك شغل لآخر
 زائر ويقام بحقه

باب

من سيرة السلف اجتماع
 على مهم وان دنوبيا وبعد
 غنمة عند افضلهم للذكر
 بمجلس وختم بالذرة الخ
 والدعاء فان تساوا في
 الفضل فعند اكبرهم سنا
 ان كان لهم مسجد اجتمعوا
 فيه ليلا ان امكنهم بمجلس

من حضور الف جنازة اذا كان من يقوم بها وافضل من الف ركعة وصيام الف يوم وصدقة الف درهم ومن الف حجة سوى الفريضة ومن الف غزوة بمال ونفس سوى الواجبة لان الله يطاع بالعلم ويعبد بالعلم بخير الدنيا والآخرة مع العلم بشر الدنيا والآخرة مع الجهل فقال رجل فقراءة القرآن يارسول الله فقال ويحك ما قراءة القرآن بغير علم وما الحج بغير علم وما الجهاد بغير علم اما بلغك ان السنة تقضي على القرآن والقراءة لا تقضي على السنة والقضاء التبيين والتخصيص وعن ابي مسرور ان خير المجالس مجلس يختمون بالقرآن ويقول القاعد فيه اول قعوده اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وما جاء به حق من عند ربه اشهد ان الدين كما شرع وان الاسلام كما وصف وان القرآن كما انزل وان القول كما حدث وان الله هو الحق المبين ذكر الله محمدا بالخير وصلى عليه وحياته بالسلام ثم يدعوفان ارادوا قراءة القرآن فليستعبدوا بالله من الشيطان الرجيم وليقل رب اعوذ بك من همزات الشياطين واعوذ بك رب ان يحضرون سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وليأخذ في قراءة الفاتحة ثم يقرأوا ما يشاءون ويفهمون معانيه واذا مر بآية تسبيح سبج وكبر او بآية دعاء دعا واستغفر او بمرجوم سأل او بمخوف استعاذ منه وذلك بلسانه او قلبه واذا فرغ من سورة قال صدق الله العظيم وبلغ رسوله الكريم اللهم اتقنا به وبارك لنا فيه الحمد لله رب العالمين استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واذا فرغ من القراءة قال ما يقوله عليه الصلاة والسلام عند ختم القرآن اللهم ارحمني بالقرآن واجعله لي اماما ونورا ومهدي ورحمة اللهم كوني منه مانيت وعلمي منه ما جهلت وارزقني تلاوته اثناء الليل والنهار واجعل لي حجة يارب العالمين ويقرؤنه بصوت واحد لا يتقدم ويتأخره اخروني الحديث اقرءوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم ولا نت له جلودكم فاذا اختلفتم فقوموا والدليل على ائتلاف القلوب اتفاق الالسنه ولكن ينظر الى من عرف تجويده وتوسط في الترتيل فاذا كانوا يتطاولون ويتغالبون عليه عنادا او حقدافان قلوبكم غيره وتلفة فليسوا في خير فافتراقهم خير لان في القرآن الحث على الموافقة في الخير فليسوا

حينئذ على ما فيه وقد ورد ان الصحابة يجتمعون على قراءة السورة الواحدة بصوت واحد هذا مذهبنا في المغرب مع شر الا باضية الوهية والذي ادر كنا عليه اصحابنا الهانين انه يقرأ واحد ويستمع الباقيون وبالاول قال المازني من علماء تونس وهو المكي واستحبه ابو الطاهر الفارسي قال اول من سن ذلك بافريقية محرز التونسي وكرهه مالك ومنعه ابن شعبان حتى جرح شهادة من اذن عليه وامامته زعم ان فيه تقطيع الحروف واستعمال الصوت واجازه البلعي في مكان خال في ناس قليلة وكذا الخلاف في الذكر ويخفض الصوت او توسط به وذلك من التوقير للقرآن * ومن حق المجلس ان يرد الصغير الكلام للكبير فيتكلم وينصت الصغير واذا اراد الصغير كلاما استأذن وان لم يرد الصغير الكلام للكبير ابتداء الكلام وحده وفي نسخ يرد الكبير الكلام للصغير بمعنى انه يقول للصغير ما تقول في كذا ليعلمه ان جهل او بمعنى ان كلام الصغير مشروط برد الكبير الكلام اليه اما بده واما بعد استأذن الصغير * من حقه * اي المجلس * التدوير * كحلقة من اوله الى ختامه لا بترييع او تثليث او غيرها واذا جاءت الملائكة المجلس فقرأوا عوجا انصرفوا * بلا خلل * اي فرجة والشيطان يفرح بالفرجة اذا كانت فيه وسمعناهم يقولون انه يقعد فيها وكذا فل الشيخ وتقوى وسوسته حينئذ وال في الشيطان للحقيقة والمراد احد الشياطين لا ابليس خصوصا ومن سد تلمة في الصف او في مجلس الذكر كن سدها في مسيل الله والتدوير فيما نسمعه اذا بلغوا خمسة والذي يدل عليه كلام جار الله انه اذا كانوا ثلاثة لان اقل ما يصلح التحليق ثلاثة فانظر تفسيرنا والتحقيق عندي ان التدوير من خمسة فصاعدا كما نسمع من وجدناه ووجهه عندي ان الاثنين لا يمكنهما التحليق ولا التدوير لانهما فردان كل من سمت الاخر لا يعان الجهاث والتحليق يعين الجهاث والثلاثة لا يمكنهم التحليق ولا التدوير ايضا لانهم لا يعملون الجهاث لانهم اربع والاربعة يمكنهم ان يحلقوا حلقة غير مدورة ولا يمكنهم التدوير واسم الحلقة الاولى به الاطلاق على الدور واطلانه على غير المدور توسع فالثلاثة مثلثة الشكل لانه دورته والاربعة مربعة الشكل وانما يتصور التدوير في الخمسة فصاعدا وهذا يفهمه كلام المصنف كالشيخ

اذعبرا بالتدوير المأخوذ من الدائرة وتعريف الدائرة لا يصدق في اقل من خمسة
وهي سطح يحيط به خط واحد في داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة
من تلك النقطة الى المحيط متساوية والسطح ما انبسط والمراد بالخط المحيط
ما يعتبر حدا من جميع الجهات سواء كان هناك شيء زائد على السطح من تخطيط
او غيره ام لا والمراد بالنقطة نفس الموضع الذي توسط السطح ولم يقرب لجهة
اكثر من اخرى ولا يعتمد التيسم في مجلس الذكر اذ العلم لانه دعاية ومجلس
ذلك لا يهان بها قال هر التيسم دعاية اي مزاج ولا يضحك في مجلس ذلك
ولا في غيره قال الشيخ وقد تبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت
نواجذه وهي اواخر الاضراس ومراده بالتبسم الضحك بلا صوت وسماه تبسا
مبالغة في قلة صوته وكثرة خفاه اولانه مبدا الضحك واما قول عائشة رضي
الله عنها ما رأيته مستجمعا قط فباحكا اي مقلا على الضحك بكايته انما كان
يتبسم فلا ينافي ما ثبت من ضحك صلى الله عليه وسلم لانها انما نفت الرواية
وقد كان ولم تره في كلام الايضاح ثبوت ضحك صلى الله عليه وسلم لان النواجذ لا تكاد تظهر الا
عند المبالغة في الضحك وقد روى البخاري في خبر المواقع اهله في رمضان انه
ضحك حتى بدت نواجذه واكثر اوقاته التبسم وربما ضحك والمكروه هو الاكراه
او الافراط من الضحك سواء كان معه فقهية ام لا وقد روى البخاري في ادبه
وابن ماجة النهي عن كثرتة وانه تمت القاب وثبت انه ضحك حتى بدت
نواجذه في حديث عن ابن مسعود في شأن اخر من يخرج من النار في زعمهم
وكذا في حديث ابي ذر فيه فيما زعموا في اخر من يدخل الجنة وفي حديث
رمي سعد يوم الخندق رجلا مشركا انقلب برميته واشال برجله وثبت ضحك لما
حكى ان ربه ليعجب من عبده اذا قال رب اغفر لي وبأول حديث عبد الله بن
الحارث ما كان ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تبسا واما حديث جابر بن
عبد الله ما رآني صلى الله عليه وسلم الا ضحك اي تبسم فاستعمل الضحك بمعنى التبسم
عكس حديث الايضاح وبذلك رواية من حريق اخر الا تبسم وعنه صلى الله
عليه وسلم يا تي على الناس زمان يلبسون في المساجد حلقا حلقا ليس لهم ذكر الا في الدنيا

والتناظر في امورها فلا تجالسوهم فليس لله فيهم حاجة اي ليس لدين الله فحذف
المضاف وان شئت فقل ذلك كناية اريد لازم معناه لا معناها فان من لازمه
مالا حاجة فيه انه حقير مستغنى عنه في الجملة فالله في انهم حقراء عند الله ﴿ و ﴾
من حق المجلس ايضا ﴿ السكينة والاصفاء ﴾ يتكلم الكبير وينصت الصغير
وغيره ويتكلم الصغير باذن الكبير ﴿ وترك التناجي ﴾ ولو في العلم ﴿ والكلام
في دينوي ﴾ ورخص في السؤال عن المطر وقدم المسافر ورخص الاساءة ولادة
الصبي ونحو ذلك والظاهر ان ما ذكر مع ذلك في المسجد مثله كمثل مفقود
ومرض ﴿ والضحك فانه يمت القلب ﴾ يزيل عنه الحشوع والانعاظ بالوعظ
فيكون قاسيا لا ينشع ولا يؤثر فيه الوعظ ولا حلاوة فيه للاسلام شبه كونه بهذه
الحالة بالموت بجماع عدم الاحساس والانفعا فانه لا يحس بالقراءة ولا يتفجع به
﴿ ويذهب بنور الوجه ﴾ فيكون لا يوضو بعد ان كان يوضو ويكون غير جميل
بعد ان كان جميلا وتزول مهابته فيروق وان كان كذلك قبل الضحك زاد بعده
﴿ وذا ضحك العالم مع من علمه مجة ﴾ اي اذهب من علمه جزءا كمن
لفظ من فيه نواة او قمة ثمرة يقل مع الماء من فيه اي اخرجه بشدة وفي منشور
الحكم ضحك المؤمن غفلة من قلبه والضحك استهزاء وعند مصيبة كبيرة والتبسم
صغيرة عند من اجاز بيان الكبيرة ومن كثر ضحكته قلت هيبته ووقاره وذكروا
انه لا وقار له ولا هيبة وعنه صلى الله عليه وسلم احيوا قلوبكم بقلعة الضحك وطهروها
بالجوع تنظروا الى عظمة الله وقال اعطوا قلوبكم حظها من قلة الطعام يكسر
فكرها ويقل ضحكها فان الله تعالى يفيض كل غافل ضحاك ﴿ وليس لضاحك
بمجلس اجر فعوده ﴾ بعد ضحكته ﴿ الا ان قام ثم رجع ﴾ فيكون له الاجر من
حينئذ لما بعد ﴿ كمن انما عند الخطبة ورخص ان تاب بمكانه ﴾ ان يكون له
عوده الذي بعد الضحك وقبل يرجع له ايضا ثواب قعوده السابق اذا تاب ويحتله
كلام المنصف والشيخ ﴿ ولا بأس بتبسم ويزحزح لمنأهل له ﴾ وهو المتولى
والمناهل للموضوع الذي يزحزح له به ومن زحزح لغير متولى كمن قطع عرا
الاسلام الا للمداواة ﴿ ويقرب لوجه الحلقة ﴾ وهو الموضع الاحسن فيها ويدعى

والسكينة والاصفاء وترك
التناجي والكلام في دينوي
والضحك فانه يمت
القلب ويذهب بنور الوجه
واذا ضحك العالم مع من
علمه مجة وليس لضاحك
بمجلس اجر فعوده الا ان
قام ثم رجع كمن لغا عند
الخطبة ورخص ان تاب
بمكانه ولا بأس بتبسم
ويزحزح لمنأهل له ويقرب
لوجه الحلقة

او يشار اليه ويأتي فانما ذلك كرامة اكرم بها وان لم يزحزح له فليقعد حيث
امكن بلا تضيق على احد ومن مشى الى ذلك بدون ان يزحزح له رد ولا ينبغي
ان يقوم احد لغيره في المجلس بل يزحزح ومن تزحزح لمسلم كمن اعتق رقبة
ولا يتأطى برأسه اذا اراد القعود في المجلس وليسوا قامة حتى يقعدوا اذا اراد
ان يقوم فليدع الله لدينه ودنياه وكذا ان اراد ان يقعد ومن اراد ان يكثال بالمكيال
الاوفى فليقل كلما قام من المجلس سبحان ربك الآية قيل اذا اراد ان يقوم من
المجلس فليقل سبحانك اللهم ويحمدك لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك اللهم
اغفر لي ذنوبي وتب علي فهذا كفارة للغو ان كان منه في المجلس اي مجلس كان
واذا ارادوا ان يقرأوا بطاقة او يستلوا عن الاخبار او يأخذوا في حديث غيره
او يتفقوا على امر فليقطعوا المجلس بالدعاء ومن اراد ان يتحول فيه الى ناحية اخرى
فليقم ويتباعد قليلا ثم يستريح او يقص شاربا او يقلم ظفرا او يأكل كثيرا او
يفعل مالا يفعل في المجلس ثم يرجع فيقعد حيث شاء ولا يمد فيه رجلاه الا لعذر
ويجوز ان يوقدوا في المجلس النار وتقدم ان من فسح له عن مكان فظن انه يستحق
ذلك هلك ولا بأس بنزع مطوق * اي مدور نافذ * كجبة وقميص *
وبرنوس وسراويل وغلالة وعمامة وخاتم * ولا بأس بنزع * لباس رأس
او رجل بمجلس ولا تلبس فيه * هذه الاشياء ونحوها وقيل لا ينزعها فيه ولا بأس
باشتمال الثوب ونحوه مما ليس طوقا ويكره الوقوف على المجلس في ذلك ولكن يدخل
وسطا ويشتمل وعبرة الديوان ولا بأس ان ينزع الرجل المطوق اذا لبسه في
المجلس مثل الجبة والقميص وما اشبه ذلك وينزع ايضا لباس الرأس والرجل واما
ان يلبس هذه المعاني فلا يفعل ذلك ومنهم من يقول يلبسهم في المجلس ولا يمد
فيه رجلاه الا ان كان له عذر وليحذر ان يكشف العورة ولا بأس بالاكل اليسير
كالتمر والكسرة من الرغيف وكلام الآخرة ولعل الشرب اليسير كالاكل اليسير
وهذا في غير الماء كاللبن واما الماء فيشربون حتى يرووا واذا ارادوا الاكل الكثير
او شرب غير اللبن قطعوا المجلس بالكلام ثم يشربوا ويأكلوا ولا ينزع فيه قمل
ولا يقص شارب ولا يقلم ظفر ولا يقطع تقفا ولا شعرات ولا ما جاز له ازالته

ولا بأس بنزع مطوق
كجبة وقميص ولباس
رأس او رجل بمجلس ولا
تلبس فيه

من لحيته وهو ما زاد عن قبضة اليد * وان كان لعالم مجلس بمسجد قوم فمن حقه
عليهم ان يحضروه ويستمعوا منه صلاحهم وان لدنياهم ويعينوه ومن * عطف على
الماء * يتعلم منه وان بانفسهم * اذا احتاجوا للاعانة في امر وياكل
يده الى مرفقه ندما من علم انسانا علما فعلم به الانسان دونه ومن في منزله
مجلس عالم فلم يحضره ومن لم يؤد الزكاة من ماله فورثه انسان فاداهما منه لما يرون
من الفضل لفاعل ذلك وما يرون من العقوبة عليهم وخص اليد لانهما في الجملة
اله العمل والكسب وايضا من اعمال الطاعة ما هو باليد ويعلم ذلك بحضور مجلس
العلم فلم يحضر فلم يعلم فلم يعمل وايضا كسب المال باليد ومنه من حقه باليد وكان
الاكل الى المرفق بدخوله لانه يتكى عليه في ترك العمل او اكل اليد كناية عن
شدة التحسر وعلى الاكل الحقيقي لانه لهم فيه ولا يزيل جوعا ولا بعضه وكما
اكلوها ردت لهم * ولهم عليه نصيحهم في التعليم والاقراء * للقرآن وغيره من
رأسه او كتاب او من رءوسهم او كتبهم * والصبر لهم ولا يكتم ما عنده
عليهم ولا يسع كتمان علم عن سائل مسلم * وان كتم فعليه لعنة الله والملائكة والناس
اجمعين اي يلغنه لعدد الملائكة والناس او يلغنه الملائكة والمؤمنون كلهم من الناس
لانهم قد لغنوه في ضمن براءة الجملة او تلغنه اجسام الناس كلهم ولولم تلغنه قلوبهم
ولا السننهم ويكتم عن منافق ومشرک الا مالا يضررون به غيرهم ولا يكون لهم
سلاحا ورجابه اهتداءها فان من منع الحكمة اهلها ظلمهم اي وظلمها ايضا ومن
اعطاها غير اهلها ظلمها وحاكمتها الى ربها وكان كمن قبل الخنزير الاول وملقى
الدر في افواه الكلاب ومن اعطى علما لمن يضربه كمنعطى السلاح لقاطع الطريق
وعن بعض الحكماء لا تمنعوا العلم احدا فان العلم امنع لجانيه والذي اقول به وهو
الحق ان شاء الله جواز تعليم الذي هو فاسق عاص ومن اراد علما لدنيا ان
يعلم ما يردعها عن ذلك وانه يجوز ان يتعلم الانسان العلم ليعلمه الناس ان قصد
في ذلك ثواب الله لا غيره ثم رأيت حديثا عنه صلى الله عليه وسلم من تعلم بابا
من العلم يعلم الناس اعطي ثواب سبعين صديقا ووجه المانع حذر الزيادة والرئاسة
ومسائل الباب كثيرة فلتطلب من محلها * كالتقاط ومن افق مسئلة لما عند

وان كان لعالم مجلس بمسجد
قوم فمن حقه عليهم ان
يحضروه ويستمعوا منه
صلاحهم وان لدنياهم
يعينوه ومن يتعلم منه
وان بانفسهم ولهم عليه
نصيحهم في التعليم والاقراء
والصبر لهم ولا يكتم ما
عنده عليهم ولا يسع
كتمان علم عن سائل
مسلم ومسائل الباب كثيرة
فلتطلب من محلها

الله او توقف عن الافتاء بها ولو كانت عنده حيث يجوز له التوقف كمن اتفق
كدية ذهباً او فضة ملأت ما بين السماء والارض وقيل كمن اتفق كدية
ذهب وكدية فضة كاتيهما ويحتل رد الرواية الاولى الى هذه بان تجعل او بمنى
الواو ويقدر مضاف بعدها اي او كدية فضة والمتبادر انها شك من الراوي او هي
لغير الشك بل ذلك بحسب ضبط المسئلة وضبط اخلاصها وضبط التعليم لله وللعلم
لله فبعض كمنفق كدية ذهب وبعض كمنفق كدية فضة وبعض كمنفقها
ومتعلم مسئلة كعابد ستين سنة قائماً ليله صائماً نهاره ومن هذا تعلم ان التقييد بالالف
في حديث اذا حضرت الجنازة وحضر مجلس العلم الخ ليس معتبراً بل هو تمثيل
بغاية مراتب المدد فان ستين عاماً فيه اكثر من الف يوم وهكذا في سائر الآلاف
كالف حجة والف جنازة ليست قيماً بل تمثيل فحضور مجلس خير من الف
ما ذكر ولو لم يسمع اصمهم او بعد او ربح او مانع اذا اصغى ويدل لذلك قوله
فان الله يطاع بالعلم الخ اذ بين ان تلك العبادات كلها لا تحقق الا بالعلم ولم يذكر
الالف في قيام الليل ابقاء على الاصل وهو عدم ذكر الالف اذ لم يكن قيد الا ترى
ان ستين عاماً فيها اكثر من الف ليلة او الاصل ومن قيام الف ليلة فحذف
المضاف لما بعده وما قبله ثم عرف المضاف اليه لثلاث يوم ليالي مخصوصة محصورة
ومع تقدير هذا المضاف ليس قيماً ايضاً وان قلت فما كان فرضاً من جنازة وحج
وغزو وصوم قلت الاجر ايضاً على العلم اكثر لان ما كان نفعه اكثر اجرا كان
فرضه اكثر اجرا ونقل العلم اكثر اجرا من نقل ذلك فيؤدي فرض ذلك وله الاجر
على العلم باداءه اكثر والى ذلك اشار بقوله فان الله يطاع بالعلم الخ كما مر ولم يذكر
العبرة لانها دون الحج في الرتبة فيعلم حكمها بالاولى وان قلت فلم قل فاذا كان
للجنازة من يتبعه او يدفنها الخ قلت احتياطاً للعلم حاملها لا يقوم بحقوقها ومن سأل بالمسئلة
الاولى في المجلس او افتاها فله اجر كل مسئلة جرت في ذلك المجلس ويوم واحد في تعليم الاس
الخيار اعظم عند الله اجراً من عبادة العابد مائة سنة ومن يعلم الناس تستغفر له الملائكة في
السماء والدواب في الارض والطير في الهواء والحيتان في البحر والعالم الواحد شد
على ابليس من الف مؤمن عابد تعلموا العلم فان تعلمه قربة الى الله عز وجل

وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة وان العلم ينزل صاحبه في موضع الشرف والرفعة
والعلم زين لاهله في الدنيا والآخرة وما اهدي الرجل الى اخيه صدقة افضل من
كلمة يزيد الله بها الهدى او يرد بها عن الردى ويبدأ المجلس بالدعاء للدنيا والآخرة
ويختتم بذلك ومعنى قولنا وان القول كما حدث ان الاحاديث الثابتة عنه صلى الله
عليه وسلم التي ليست مكذوبة عنه واعتقاد اصحابنا وديانتهم وتصويرهم ونحضة
المخالفين ثابته كما حدثنا من اخذنا عنه ثبوتها واذا قرأ التلميذ المسئلة اول
المجلس فمن كان فهمها وضبطها كانت للتلميذ في حقه كمسئلة افتى بها المفتي اولا
في المجلس ومن لم يفهمها او لم يتقنها بسماعه كانت للتلميذ في حقه كسائل اول
المجلس اذا فسر لها الشيتيم ﴿باب﴾ في حق الايام ﴿من حق الايام ان يطاع
فيها خالقها﴾ وكذا الاماكن فمن عصى الله فقد ظلم ذلك اليوم وذلك المكان
الذي عصى فيها والمراد بالايام النهار والليل واذا عصى الله في ليل فقد ظلم ذلك
الليل والنهار بعده ومن عصى في نهار فقد ظلم ذلك النهار والليل قبله ﴿وافضلها
يوم الجمعة فيه خلق﴾ اي صوره جسماً ممدوداً ﴿آدم﴾ ودخل الجنة ونفخ فيه
الروح ﴿واهبط الى الارض وتيب عليه ومات فيه وتقوم الساعة﴾ وما من دابة
الا وهي مصيعة ليلة الجمعة حتى تطلع الشمس شفقاً من الساعة الا الجن والانس
وانما ذكروا المبوط الى الارض والموت فيه وقيام الساعة لانه يهبط اليها يلد
فتنشر الاولياء والصالحون والانبياء وتكثر العبادة بعد ان كانت منه دونهم ولانه
بالموت يرجع روجه الى الجنة التي خرج منها والامن من مكر ابليس ولان بقيام
الساعة الخروج الى دار الكرامة والانتقام من الاعداء وان قلت فهل تعرف الدواب
يوم الجمعة وليته حتى تصنى باذانها قلت نعم تعرفها بالهام من الله تعالى او بعلامة
جعلت لها عليهما وذلك متصور ولو لم تعرف سائر الايام والله في كل يوم جمعة
ست مائة الف عتيق من النار وهو سيد الايام ومن مات فيه كتب له اجر شهيد
ووفي فنة القبر والطير والموام لقي بعضها بعضاً فيه وتقول سلام سلام يوم صالح
وهي يوم فرض تعظيمه على اهل الكتاب فتركه اليهود الى السبت والنصارى الى
الاحد وذلك عصيان وذلك مروى في حديث وقيل فرض عليهم يوم من الاسبوع

﴿باب﴾

من حق الايام ان يطاع
فيها خالقها وافضلها يوم
الجمعة فيه خلق آدم
واهبط الى الارض وتيب
عليه ومات فيه وتقوم
الساعة

يختارونه ليقبوا فيه دينهم ولم يهتدوا الى يوم الجمعة او امروا به صريحا فاجتهدوا
هل يسوع ابداله بيوم اخر فاجازوا بدله فاخطأ واوهدا الله اليه بالوحي ووقفت
اليه بعض الانصار قبل الوحي والاسلام باختياره اختاروه للعبادة وفيه خلق الانسان
المخلوق للعبادة وفيه ساعة الاجابة وليس قول كعب ذلك في كل عام يوم رد
الحديث ابي هريرة ولكنه اتهم ابا هريرة بنسيان ولما قرأ التوراة فوجده كما قال
ابو هريرة علم انه هو ما قاله صلى الله عليه وسلم لانسيان من ابي هريرة وهي قصيرة
مبهمة ليجتهدوا اليوم كله فيحصل الاجر العظيم والحسنة فيه بعشر حسنات في
غيره ويدل على ايهامها ما روي انه لا يصادفها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل
الله شيئا الا اعطاه الله ويبحث من عينها بانه قد ينسى الانسان وقد يشتغل عنها
ويتركها عمدا وان ذكر وتفرغ اليها فقد صادفها وهي عنده اخر ساعات الجمعة
او الساعة الاخيرة او من جلوس الخطيب على المنبر الى انصرافه الى الصلاة او
من بعد العصر الى الغروب ويبحث بانه لا صلاة بعد العصر وقد قال صلى الله عليه
وسلم يصلي واجيب بان الدعاء صلاة وفيه ان هذا مجاز شرعي فاين القرينة وبان
الانتظار للصلاة صلاة والقيام المروي المواظبة وبذلك ايضا يجاب على القول
الثالث وهي باقية في كل جمعة وقيل في جمعة واحدة من كل سنة وعلى التعيين
هل تستوعب الوقت او تبهم فيه وعلى الابهام ما ابتداء وما انتهاء وهل تستمر
او تنتقل وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم او بعضه وهل هي باقية او زفت
اقوال الصحيح البقاء وانها الساعة الاخيرة واختار في القناطر انها تنتقل في ساعات
الجمعة كلية القدر وقيل وقت طلوع الشمس وقيل وقت الزوال وقيل مع الاذان
وقيل اذا صعد الامام المنبر واخذ في الخطبة وقيل اذا قاموا الى الصلاة وقبل عند
غروب الشمس ولا يجاب فيها دعاء ظلم او ذنب ومن دعا فيها بما لم يقسم له ذكر
له ما هو اعظم منه ومن تعوذ فيها من شر قسمه اعيد مما هو اعظم منه وعن انس
اذا سلت الجمعة سلت الايام وفي حديث ان جهنم تسع في كل يوم قبل الزوال
فلا تصلوا في ذلك الوقت الا يوم الجمعة فلا تسع فيه وهو كله صلاة ومن دخل
المسجد والامام يخطب فقبل يحبي المسجد بركتين وقيل ينصت وقيل ان سلت

وفيه ساعة الاجابة

له الامام صلاحها ومن حقه قراءة سورة الاخلاص عند طلوع شمسها
وهو وقت خروج وقت الفجر وهو وقت ظهور الحرة في الافق الغربي وما يليه او
وقت انقضاء السواد الذي يكون بينه وبين الاجسام السفلية ويحتمل ان يريد
وقت ظهور الشمس في نحو جبل مائة مرة وقيل بين صلاة عصره وغروبه
وقيل بين الظهر والعصر ويقرأ ايضا اثنتي عشرة مرة بين الفجر وطلوع الشمس
قاله ابو نوح سعيد بن يخلف وقال يكون من قرأها اثنتي عشرة بينهما كن قرأ
الكنز الاربعة وحضور مجلس الذكر والاعتسال قال صلى الله عليه وسلم
الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم اي متأكد بدليل حديث وبها ونعمت
وقول عمر الوضوء بقي لعثمان حين قال له ما زدت على الوضوء يا امير المؤمنين شيئا
وتقدم كلام في كتاب الصلاة والنظافة بسنن ابراهيم من القاء الثفت
ولولم يكن الشعر او الظفر يحسد الوجوب لكنه اذا وجد ما يزيل من ذلك ازاله
والصدقة وفي الديوان من حقوق الجمعة الصدقة على من احتاج وافضل
ذلك ان يتصدق على قرابته ان احتاجوا الى ذلك والزيارة وركوع سبع تحيات
قبل صلاته بالفاتحة وسورة الاخلاص يقرأها ثلاثا في كل ركعة
وصوم بتبتييت وصلاة بضحاء ولا واجب من ذلك قبل من قرأ فيها
سورة الاخلاص فقد جعل لها حقا لا يحمله الا الملائكة ومن كان متيما او كان
ممن يقتل ولم يمكنه فليغسل وجهه وذراعيه للمرفقين ورجليه الى الكعبين فيكون
كن اغتسل ولا بد له من تيمم ان كان متيما ومن غسل ما يمكنه من نجس
وبالوضوء ومن غسل فيه من جنابة او حيض او نفاس اجزاه وكذا ان اغتسل
لغير ذلك كمغسل لغسل ميت ومن النظافة التسوك والصلاة به بخمس وعشرين
صلاة والظاهر ان الوضوء كذلك وعنه صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على
امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة وعند كل وضوء وفيه دليل على ان الامر
المطابق للوجوب اذ جعل امره مقيدا لان لا يتركوا السواك وهو يعود الاراك افضل
وعمره افضل ويمحوز بكل عود غير عود الرمان والريحان فانها يثيران عرق اللذام
 وغير القصب والخوص وفي الديوان ومنهم من يرخص ان يخال بالسفاه وهو

ومن حقه قراءة الاخلاص
عند طلوع شمسها مائة مرة
وقيل بين عصره وغروبه
وحضور مجلس الذكر
والاعتسال والنظافة
والصدقة والزيارة وركوع
سبع تحيات قبل صلاته
بالفاتحة والاخلاص ثلاثا
في كل ركعة وصوم وصلاة
بضحاء

الحوص وهو ورق النخل ولا يخال بما لا يستاك به ولا يستاك بما لا يخال به بدليل
قول الشيخ الا عود الریحان والريحان فانه قد روي عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تخلوا بقصب الرمان ولا بعود الریحان فاستدل على منع الاستيائك بعود
الرمان والريحان بمنع التخلل بهما ومن تخلل بالحوص لم تقض له اربعين يوما حاجة
الا بكه ومن تخلل بالقصب اورثه الله اعم يوما وليلة ومن قلم ظفرا او قص شاربا
وهو غير طاهر جاء يوم القيامة كالغفل الموثوق فيقول رب وضعني ولم يطهرني
اما اذا قطع ذلك وهو نجس او كان هو جنبا تدارك تطهيره وان كانت حائض
او نساء لم تدركه الا ان قطعت بعد خروجها من ذلك وقبل الغسل ولا بأس
بالقطع على غير وضوء لنجس في غير المتطوع وعنه صلى الله عليه وسلم لا يقلم
احدكم ظفرا ولا يقص شعرا الا وهو طاهر فتيل نهي تحريم وقيل تنزيه وانواع
الازالة كالقطع والقص وان لم يجد ما يتسوك به فبؤبه او اصبعه فيكون له اجر
التسوك بعود **و** وحقوقه وفضله **تطلب في مطول** من المطولات ومن لم يجد
يوم الجمعة من يزور فليزر المسجد ويدع فيه ويصل ومن صلى يومها ثمان ركعات
قبل ان يصلي الظهر فقد جعل له حقا لا يجعله الا الملائكة ومن صامه جعل الله
بينه وبين النار مقدار طيران فرخ الغراب من حين يطير حتى يموت بالهرم وذلك
كناية على منعه منها بدليل ان طيران الغراب يختلف وان هزمها يختلف فبعض
يعجل هزمه وبعض يتأخر ويحتمل ان يكون على ظاهره مرادا به طيران ما طار
ما بين المشرق والمغرب وقد قيل يجعل بينه وبينها ما بين مطلع الشمس ومغربها
وكن صام خمسين الف سنة اي ولا جمعة فيها على سبيل التقدير او ايام جمعها
كسائر الايام والا لزم التسلسل لانه لو كان كمن صامهن بجمعاتهن لكان قد صام
جميعات السنين فصيامه الجمعة التي كان كمن صامها في السنة فيحصل له بها
خمسون الف سنة وكل جمعة من هذه الخمسين الف سنة يحصل له خمسون الف
سنة لانه كمن صامهن ومن صام اربعين يوم جمعة متواليات غفرت ذنوبه ولا
يوافق ذلك قيل الا المسلم عند الله وسنة بالاذكار من القراءة ليلة الجمعة خصوصا
سورة الكهف ومن قرأها ليلة الجمعة او يومها اعطي نورا من حيث يقرأها الى مكة

وحقوقه وفضله تطلب
في مطول

وغفر له الى الجمعة الاخرى وفضل ثلاثة ايام وصلى عليه سبعون الف ملك حتى
يصبح وعوفي من البرص والجذام وذات الجنب وهي قرحة تصيب الانسان داخل
جنبه وقتنة الدجال وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة المغرب من ليلة الجمعة
بقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد وفي العشاء بسورة الجمعة وسورة المنافقين
قيل ومن حقوق الجمعة حلق شعر الرأس وهو غير ظاهر وانما امر به صلى الله عليه
وسلم يوم الخميس الا ان طال الشعر وخرج طوله الى عدم النظافة فمن حقها
النظافة وذكر المخالفون انه صلى الله عليه وسلم لم يحلق رأسه الا في نسك اي حج
او عمرة وذلك اربع مرات وفي الديوان صلاة الضحى يوم الجمعة ثمان ركعات
وفي غيره ركعتان وانما يزور يوم الجمعة المريض المسلم وان لم يجد المريض المسلم
فليزر غيره من المرضى ويزور العالم المسلم والشيخ الكبير ويزور قرايته وان لم يجد
من يزور زار المسجد ودعا وصلى فيه ويجاب الدعاء يوم الجمعة عند زوال الشمس
وتفتح ابواب السماء السبعة ويختصوا عند غياب الشمس وذكر ويسلان انهم
يختصون كل يوم اذا اختصوا فيه عقب طلوع الشمس او في اخره قبل ان تغرب
وقيل تؤخر ختمة الخميس الى غياب الشمس لفضل ليلة الجمعة فيكون لمن حضرها
ما لمن حضرها اول نهار الجمعة او اخره ومن حضرها عند طلوع الشمس وعند
غروبها يوم الجمعة كمن اعتق سبع رقاب وقيل عشا وفي غير الجمعة كمن اعتق
رقبة وقيل سبعا ومن لم يجد غيره ختم وحده والواحد في طاعة الله جماعة قال
الله تعالى ان ابراهيم كان امة قانتا لله ومن ختم نهاره وحده يذكر واستغفار كتب
له النهار كله والله اعلم **باب** في السلام **ندب لكل مسلم لقي اخاه**
او اخوته في الله او اثنين او اكثر **ان يحية بسلام عليكم** او بالسلام عليكم
واجاز بعض قومنا عليكم السلام او عليكم سلام كما يرد له والمسلم وغيره في ذلك
سواء وانما خص المسلم بالذكر لانه المتفجع بذلك والتلويح الى انه يجتهد الانسان
ان يكون مسلما بفعل افعال المسلم وانما يحى المذكور والمؤنث فصاعدا بخلاف جماعة
الذكور قصدا له ولما معه من الملائكة وكذا يقصد الراي وقال بعض يوجب
السلام ولو في غير الدار والبيت كما في التاج والمنهاج وكثير من الآثار والصحيح

باب

ندب لكل مسلم لقي
اخاه ان يحية بسلام
عليكم

انه سنة وانما يجب في الدار والبيت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال السلام عليكم كتبت له عشر حسنات ومن قال السلام عليكم ورحمة الله كتبت له عشرون حسنة ومن قال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته كتبت له ثلاثون حسنة وكذا من رد وقال افشوا السلام واطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام وفي الاثر من سلم على مسلم كمن اعتق رقبة والسلام اما بين الناس يطمئنون به فيما بينهم وهو من اخلاق الصالحين والمعنى الله عليكم شهيد فانتقوه فان السلام من اسماء الله او المعنى السلامة مما تكرهون وعليه فليمن في غير المتولى ما يصلح له وعنه صلى الله عليه وسلم افلا ادلكم على عمل اذا علمتم به تحابيتهم قالوا بلى يا رسول الله قال افشوا السلام بينكم وتهادوا وقال عمر رضي الله عنه ثلاثة يثبتن الود في قلب اخيك ان تسلم عليه اذا لقيتيه وترحزح له في المجلس وتدعوه باحب اسماء اليه وقال قتادة كان تحية من قبلكم السجود فاعطى الله هذه الامة السلام وهو تحية اهل الجنة قال الله سبحانه تحيتهم فيها سلام والملائكة تتعجب من مسلم يمر على مسلم ولا يسلم عليه واجود الناس من اعطى من حرمه واحلمهم من عفا عن ظلمه واجملهم من ببخل بسلامه واعجزهم من عجز عن الدعاء وامرفهم من يسرق صلواته واولى الناس بالله من يبدأهم بالسلام وروى الديلمي في مسند الفردوس عن ابي هريرة ترك السلام على الضرير خيانة والضرير الاعمى ولا يغني كيف اصبحت او كيف امسيت او صبحك الله بخير او مساءك بخير عن السلام الواجب ولا عن السلام المسنون ولا عن الرد نعم ذلك من محاسن الاخلاق وانما يذكر الصباح اذا طلع الفجر الى الزوال ويذكر المساء من الزوال الى طلوع الفجر وقيل يذكر الصباح من نصف الليل الاخير الى الزوال ويذكر المساء من الزوال الى تمام نصف الليل الاول وقال الشيخ في كتاب الايمان ومن حلف لا يمسي في هذا البيت فانه اذا امسى حنث والمساء الليل والدليل قوله تعالى فسبحان الله حين تمشون فذكر اهل التفسير حين تمشون يعني صلاة المغرب والمساء فعلى هذا القول اذا يكون المساء من غروب الشمس الى نصف الليل وذكر في الاثر عن الخليل الى نصف الليل وقال بعض المفسرين عن ابن عباس حين تمشون

الى المغرب خاصة فعلى هذا يكون المساء من غروب الشمس الى غيوب الشفق وهو وقت المغرب ويحمل ما بعد الزوال على الليل ومن قال المساء وقت المغرب فانما اراد ان وقته لجملة المساء كباب الدار من الدار فيلزمه الرد بوعليكم السلام ومن لم يرد السلام لم يكفر عند سلفنا رحمهم الله وحكموا بمصيته بدون ان يجزوا بكفره والذي عندي انه كافر لان الرد فرض لقوله تعالى فحيوا باحسن منها او ردوها والا امر للجواب ما لم يصرفه دليل ويستحب ان يزيد في ورحمة الله تعالى وبركاته ان كان متولى والا بان كان في الوقوف او البراءة في اقتصر على وعليكم السلام وقوله تعالى باحسن منها او مثلها عام خصه احاديث واهيات عدم ولاية من لا يستحقها وفي التاج ان سلم عليك من لا تتولاه فقلت وعليكم السلام ورحمة الله فلا عليك وقيل لا يجوز ولا يرد على فاسق ومتوقف فيه وبركاته الا ان عني في رزقه ولا يجوز لغير متولى سلام الله عليك الا ان عني ما عليه من الثياب او العافية واطال الله بقاءك ونحوه دعاء لا رد وحياتك الله بنية الرد رد وفي اجازته لغير ولي خلاف ولا يلزم رد على من قال السلام والرحمة حتى يقول عليك واهلا وسهلا ليس يرد ايضا والاسرار به كعدمه ومن قيل له فلان يسلم عليك قال عليه وعليك السلام اه قلت الواجب ان يقول عليه السلام ولعل وجه ما قاله انه لما كان الراوي احدا الثامنين كان راوي الخير احدا فاعلى خير قال تنزل على المتصافحين في الله مائة رحمة للبادي تسعة وتسعون وواحدة للراد وتقبل الرجل للرجل في التسليم جائز ومنعه بعض قومنا ان كان المقبل بكسر الباء المشددة مشركا ولا ينحن احد لآخر والامرار بالرد كالامرار بالبذء لا يجزي اذا لم يسمع ولا رد على من سمع صوتا ممن مر عليه ولم يعلم انه سلام ولا على من رآه حرك اليه رأسه او يده او غيرها ولو يرد بذلك سلام ولا يكفي ذلك ايضا في الردوان سلم بلفظ الرد او رد بلفظ البدء اجزا عندهم لان اصل المعنى واحد وكذلك الانفاذ وانما اختلفت بالتقديم والتأخير فلم يروا ذلك مخرجا عن الاحسنية ولا عن المثلية المشار اليها في قوله عز وعلا فحيوا باحسن منها او ردوها وما عدوه مخالفا للسنة في البدء والرد ولم يعتبروا المخالفة الثابتة فان قولك السلام عليك اهتمام بالسلام معاملة

فيلزمه الرد بوعليكم السلام ورحمة الله تعالى وبركاته ان كان متولى والا اقتصر على وعليكم السلام

الى ازالة الخوف مثلا والى الوعظ به وعليك السلام اهتمام بالمخاطب او المصير
والاهتمام معا اي عليك لا غير جنسك كما يتفاوت الرد والجواب باللغة العربية
الكريمة مع غيرها فانها افضل واعز وان خاطب مبتدئي السلام او الرد بحسب
ما يقتضي الظاهر من افراد وتذكير وغيرها اجزا وعنه صلى الله عليه وسلم انهم
السلام الى حيث انتهت الملائكة عليهم السلام اي الى وبركاته قال بعض قومنا
يجوز الابتداء بلفظ الرد والرد بلفظ الابتداء وينتهي الى البركة لما جاء عن ابن عباس
من انه انكر الزيادة على ذلك وفي قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها
دليل على جواز الزيادة على البركة في الرد اذا انتهى المبتدئي بالسلام في سلامه
اليها وسلم رجل على عبد الله بن عمر وقال السلام عليك ورحمة الله وبركاته والغاديات
والرائحات اي والحيور الغاديات والخيور الرائحات اي الآتيات غدوا ورواحا
فقال ابن عمر عليك الف ثم انه كره ذلك وقال رجل لرسول الله صلى الله عليه
وسلم السلام عليك فقال وعليك السلام ورحمة الله وقول اخر السلام وقال اخر
السلام عليك ورحمة الله فقال وعليك السلام ورحمة الله وبركاته وقال اخر السلام
عليك ورحمة الله وبركاته فقال وعليك فقال الرجل نقصتني فاين ما قال الله وتلا الآية
فقال انك لم تترك لي فضلا فرددت عليك مثله وهذا منه اشعار بعدم تقصير من لم
يزد في جوابه على قوله وبركاته اذا وصله المبتدئي وبانه قد اتى في جوابه بتظيم
لا تحريم للزيادة في الرد على ذلك * ويسلم على كل موحد بالغ * ولو عبدا بلا اذن
وقيل باذن * لا كباع * ممن ذكر معه ومن في حال المعصية ولا على من
يلحد في اسماء الله عنادا لاذلة كمن يعاند ويقول الله اكبر ويمد الباء بالف
لان اكبار بفتح الهزة ومد الباء بالف جمع كبر او كبر فمعناه طبول بالباء الموحدة
تعالى الله عن ذلك * ولا يجب رده عليه * اي على مثل الباغي * ان سلم * بله ان
يسلم ناويا معنى قولك ان الله عليك رقيب فاترك ما انت فيه من المعاصي لا ناويا
معنى السلامة وعندى المنع مطلقا لانه امان ولو فسر بالمعنى الاول ولا امان
لحواله * ويرد على يهودي بو عليك ما قلت * والخلف في النصرا في قيل ويرد
عليه بو عليكم السلام وقيل بعليك ما قلت وسائر المشركين مثله وقال ابن و صاف

ويسلم على كل موحد بالغ
لا كباع ولا يجب رده عليه
ان سلم ويرد على يهودي
بو عليك ما قلت

ان قال المشرك السلام عليك فقل وعليك فان الله هو السلام فتراه عم المشرك والله
اعلم واليهود تعني بسلامها الشتم قال صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم احد من
اليهود فانما يقول السام عليكم والسام الموت ولكن قولوا وعليك ما قلت وهذا الحديث
يدل على ان عدم رد السلام على اليهود انهم يفسحون في سلامهم فلولوا انهم يفسحون
لرددنا عليهم فمن لم يتصف بالغش من سائر المشركين ردنا عليه ومن طريق اتس
عنه صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم احد من اهل الكتاب فقولوا وعليكم ومن
طريقه ايضا عنه صلى الله عليه وسلم لا تزيدوا اهل الكتاب على وعليكم ويدل
على هذا ان الحديثان كلام ابن و صاف وعم ابن و صاف لان الحديثين انما ذكر
اهل الكتاب فقط فيها لانهم هم الذين يخاطبون المسلمين ويسلمون عليهم لا
لانحصار الحكم فيها ويجوز ان يرده عليه بو عليك السلام بكسر السين وهي الحجارة
وان رددت عليه بو عليك او بو عليك ما قلت بالواو فيها جاز فان كان قد قل
السام عليك فكأنك قلت علي وعليك الموت وان قلت في الرد عليك بدون واو تخريجا
لكلام اليهودي على الدعاء بالموت في الحين او عن قريب صح وان كان اليهودي
قد قال السلام عليك بكسر السين رددت عليه بعليك ما قلت بلا واو ولا بيده
المسلم المشرك بالسلام وان مر جماعة فيهم مشرك قل السلام على من اتبع الهدى
ومن سلم على مشرك بلا علم انه مشرك فلا عليه وقيل يقول له رد علي سلامي بعد
ان عرفه قيل يقف حتى يرده ولا يلزمه ان يقول اني بدأتك بالسلام لاني ظننت
انك مسلم فلا تظن اني قصدتك بذلك وانا اعلم انك لست مسلما وقيل يلزمه وعنه
صلى الله عليه وسلم لا تبدؤا اليهود ولا النصارى بالسلام واذا لقيتم احدهم في طريق
فاضطروه الى اضيقه رواه ابو هريرة ولا يسلم على سائر المشركين من باب اولي
* ولا يسلم على مشغول عن رده بكصلاة او تطهر لها * من غسل نجس او استنجاه
او وضوء او اغتسال او تيمم وحساب * او اكل او شرب او * من * في خلا *
اي في خلوة لقضاء حاجة الانسان * او باذان او اقامة * اي او مشغول باذان او الباء
بمعنى في * او بدكر او قراءة * للقرآن او غيره * او * من * في مسجد * قيل
او مجلس وقيل ان من في المسجد او المجلس او الذكر احق بالسلام والصحيح التسليم

ولا يسلم على مشغول عن
رده بكصلاة او تطهر لها او
اكل او شرب او في خلا او
باذان او اقامة او بدكر او
قراءة او في مسجد

في المسجد لانه صلى الله عليه وسلم يسلم عليه الناس في المسجد ولا ينكرو عليهم والسنة التسليم في المسجد كما في صحيح الربيع ومسلم ﴿او بجنازة او حفر قبر او دفنه﴾ اي دفن القبر على من فيه او بامر من امور الميت ولو تهيت ما يخل به كفته او ما يخر به وفي الديوان لا يسلم على من في جنازة او يحفر القبر او اشتغل بامر الميت واما من قعد خارجا من البيت او الدار الذي كان فيه الميت ينتظر الجنازة فانه يسلم عليه وان فرغوا من دفن الميت ورجعوا فانه يسلم عليهم من لقيهم ويجوز غود الهاء للميت لدلالة المقام عليه ولا على من في الحمام او في الدعاء او التلبية او مماع خطبة او اسماعها او سكر او نوم او ناس او جماع او تحاكم او تراعى مطلقا او قضاء حاجة الانسان مطلقا ولا على المجنون او طفل او شابة يخشى افتتان بها ذكر ذلك ابن حنبل وزاد الفاسق وكان بعض السلف يمر بالقوم ولا يسلم عليهم فقل له فقال اخشى ان لا يردوا فتلعنهم الملائكة وعن جابر بن زيد رحمه الله انه كان لا يسلم على من لا يرد السلام من الجبابرة فقل له فقال لئلا يكون مني سبب لتضييع القرض وقيل يسلم على الفلق ولا يلزم الرد من شغل بذلك ان سلم عليه انسان وقيل يلزم الرد ان امكن وجاز شرعا كمن في المسجد وقيل يسلم بعد الفراع وقيل ان كان يسمع المسلم ولا يرد من يقضي الحاجة الانسانية وفي لزومه بعد الفراع خلاف اللزوم مطلقا والزم ان كان المسلم يسمع وعدم اللزوم ولا يسلم على مشغول عن الرد مطلقا ولا على مريض او حامل ثقل او عريان ولا على من في معصية لانه ولو كان المعنى الله عليك رقيب لكن السلام جعل امانا ولا امان للعاصي ﴿ولا يسلم على مجنون﴾ والمراد انه لا يتأكد والا فهو جائز كما يسلم على الميت في القبر لكن يراد الرحمة لا الله عليك رقيب لانه غير مكاف في حاله وكذا الصبي ويرد على من سلم من هؤلاء الا المجنون والسكران والنائم اذ لا قصد لهم صحيح فيجاءوا عليه فتكلمهم كدمه بخلاف الصبي فان له قصدا صحيحا ﴿وفي﴾ كوف السلام على ﴿الصبي﴾ مندوبا اليه ﴿قولان﴾ ثالثهما ان كان مرافقا فمن قال معناه الله عليك رقيب فاتقه قال لا يسلم عليه لانه لا عقاب عليه ولا واجب ومن قال معناه السلامة والدعاء قل يسلم والمرافق فيه شبهة البلوغ فاجيز فيه ذلك ﴿وكذا في الرد

او بجنازة او حفر قبر او
دفنه ولا يسلم على مجنون
وفي الصبي قولان وكذا
في الرد

عليه ﴿والصحيح وجوب الرد لمعوم قوله تعالى واذا حييتهم على معنى الدعاء بالسلامة وسبب الخلاف ما تقدم في السلام عليه وسلم عمر على الاطفال ﴿وجاز بين رجال ونساء بمنزل او خص﴾ وقيل لا يسلم رجل على امرأة ولا امرأة على رجل سواء كانت شابة او عجوز ﴿وكره سلام رجل على امرأة فيه﴾ اي في الفحص وسلام امرأة فيه عليه ومنعهما بعض فيه ويجوز ان يريد بالكراهة المنع والصحيح انه يندب لها ان تسلم عليه وله ان يسلم عليها اذا كانت عجوزا لا تشتهى ولا تشتهى او غير عجوز ان امنت الفتنة منها ومنه وذلك في المنزل او الفحص وروي ان عمر سلم على امرأة فنهرته فقالت له ان كلام الرجل الى النساء كصهيل الخيل الى الرماك وكذا كل من سلم منها على الاخر ينهره الاخر اذا خاف الفتنة والريبة ﴿وجاز﴾ بلا كراهة سلام الرجل ﴿على محرمته كعمك﴾ في الفحص ﴿لا على جبار وشرطه﴾ اهانة لهم وان خيف منهم سلم عليهم مداراة ورجاء سلم عليهم ولا يردون فيجوز ترك السلام لانهم لا يردون كما قال جابر بن زيد بضم الشين وفتح الراء وهم اعوان الولاة والمفرد شرطة بضم الشين واسكان الراء سموا بذلك لانهم اعلموا انفسهم بعلامات يعرفون بها واجيز على الجبار والشرط واذا سلموا رد عليهم واجيز ان لا يرد عليهم وهو ضعيف ﴿ومتدع﴾ كمن يقول السلام في البيوت غير فرض فانه مبتدع فاسق ومن يمد يده الله اكبر عنادا لازلة فانه ملحد في اسماء الله ﴿وسكران﴾ بنوم او بحرام ﴿ونائم وملهي﴾ اي الذي الهاء الشيطان بغناء او شطح او ضرب دف او نحو ذلك من الاهي وكذا كل من في معصية لا يسلم عليه في تلك الحال كما مر ويرد عليه ان سلم ويجوز ان لا يرد عليه وهو بضم الميم وفتح الهاء اسم مفعول ويجوز فتح الميم وكسر الهاء بعدها ياء التسبب اي وذي لهو ومن تحمل السلام الى احد وقبله بغير استثناء فيه فكالامانة يؤديها من قدر عليها ومن لقي ذميا ولو مجوسيا او صايبا فتحتته كيف اصبحت وكيف امسيت وما حالك ومن سلم عليه رجل ومضى رد عليه بقدر ما يسمع من مكانه ﴿ويسلم قليل على كثير وصغير على كبير وماش على راكب وهو﴾ اي الراكب والاصل ويسلم ﴿على قاعد﴾ او واقف وحذف العامل وهو يسلم فبرز

عليه وجاز بين رجال
ونساء بمنزل او خص وكره
سلام رجل على امرأة فيه
وجاز على محرمته كعمك
لا على جبار وشرطه ومتدع
وسكران ونائم وملهي
ويسلم قليل على كثير
وصغير على كبير وماش
على راكب وهو على قاعد

الضمير وانفصل وكذا الماشي يسلم على القاعد والوافف * والماشيان * او الرابكان
المستويان * افضلها البادي * واجر البادي مطلقا اعظم من اجر الراد ولو كان
البدء سنة والرد فرضا وهو مما يلغزه فيقال نقل اعظم اجرا من فرض ووجه ذلك
ان للبادي اجر السنة واجر الفرض اذ كان سببها له مع ما فيه من ازالة الكبر والوحشة
وانما وجب لوجود هذه السنة فلم توجد لم يوجد قال صلى الله عليه وسلم من
سلم على قوم فقد فضلهم بعشر حسنات وان ردوا عليه رواه ابن عدي عن رجل
وقيل هما سواء وهو ظاهر الشيخ * ويجزي واحد عن جماعة في ابتداء اورد *
وقيل لا يجزي واحد في الرد بل يرد كل واحد وقيل يلزمهم جميعا الرد ان كانوا
واقفين ويجزي الواحد ان كانوا مشاة * وقيل ان سلم قاعد على قائم جاز * لان
السلام سنة بين المتلاقيين فمن ادى منها فقد كفى وبقي على الآخر الرد والاولى
تسليم المار على القاعد او الواقف او المتكفي او المصطفي ان لم يأخذهم نوم * واذا
تلاقى رجلا في بطريق سلم صغير على كبير ومفضل على فضل وندب قيل عكسه
كفني على فقير * وقيل يبتدئ الفقير * وامن على خائف وذو وسع على ذي
ضيق * من اتسع طريقه على من ضاق طريقه ومن اتسع شعبه اورد به بان كان
شعبان او ريان ولو كان فقيرا على من ضاق ولو غنيا ومن اتسع لباسه ولو فقيرا على
من ضاق ولو غنيا ومن لم يكن في حبس على من كان فيه ومن له ان يمشي
حيث شاء او متى شاء او يفعل ماشاء على من لا يفعل الا باذن المسلط عليه ومن
اتسع جسمه بالصحة على من ضاق بالمرض * وراكب على ماش * وكبير على
صغير * وكثير على قليل وراكب فرس على غيره * وراكب جمل على راكب
حمار والظاهر انه يسلم راكب بغل على راكب جمل لان البغل اشبه بالفرس ولانه
مركب الترفه وراكب البغل على راكب الحمار وراكب الحمار على راكب البقرة
وانه يسلم راكب الدابة الفضلى على راكب الدابة الدنيى من نوع واحد وقيل بالعكس
في مسألة الركوب كلها يسلم راكب المفضل على راكب القاضل والظاهر انه
يتبين المراكب القاضل والمفضل بالعادة فقد يكون عند قوم راكب الفرس اعظم
وعند اخرين راكب الجمل او الناقة افضل واذا حوت العادة فافضل بالقيمة

والماشيان افضلها البادي
ويجزي واحد عن جماعة
في ابتداء اورد وقيل ان
سلم قاعد على قائم جاز واذا
تلاقى رجلا في بطريق سلم
صغير على كبير ومفضل
على فضل وندب قيل
عكسه كفني على فقير
وامن على خائف وذو
وسع على ذي ضيق
وراكب على ماش وكثير
على قليل وراكب فرس
على غيره

وان جهلت او ضاق الوقت بالملافة فعلى كل ان يراعي ما هو عنده افضل امر كونه
او مركوب صاحبه وان لم يتبين بادر بالسلام * ونازل * لعظمه في القوة على
من تحته * على طالع * من جبل او نخلة او شجرة او درج او سلم ونحو ذلك
واما من دابة فيسلم الشارع في الطلوع على الشارع في النزول لكون الراكب هو
الذي يسلم على الماشي * ومتعل * لابس نعل * على حاف لان الابتداء به
تواضع * وقيل بالعكس فيها ومستدبر للقبلة على مستقبلها للحج واما من استقبل
لغير الحج او من سار للمشرق مع من سار للغرب فانه يسلم من كان في الراحة على
من كن في المشقة وينبغي لمن رجع من الحج ان يسلم على المستقبل اليه قالوه في
الديوان * وقيل ان تلاقى امام ورعيته سلموا عليه وندب عكسه وكذا مع عامله
وقاضيه * يسلم عليهما من اقيهما وندب عكسه ويسلمان على الامام وندب
عكسه * وغريم * الذي له المال * على مدين * اي مدينه وهو الذي عليه
المال ولو قرضا او قرضا او سلما او ارشا او صداقا او اجرة الا ان كان الذي عليه
الحق اعظم غير مكترث به * وقوي * في الشأن * على ضعيف * فيه وسيد
على عبده وحر على عبد وقيل بالعكس وضابط ذلك كله ان بعضهم يقول يسلم
القاضل على المفضل ازالة لحوافه او هيئته او وحشته ورحمة له ورفقا وخضوعا وان
سلم المفضل فحسن اذ بادر الى الخير وطلب الامن والرحمة وقيل يسلم هذا المفضل
تعظيما له وجلبا لما ينبغي اكن ينوي اداء السنة ولا ينوي تعظيمه لدنياء بل للآخرة
او للمداواة او على طريق تنزيل اللبس من ازاله ابقاء لنظام الدنيا وان سلم القاضل
لما مر فحسن وفائدة ذلك انه اذا كان السلام وظيفة احدهما ولم يسلم عد
مقصرا وكان عليه عتاب فوق عتاب الآخر والخلاف المذكور انما هو فيما لم يرد
فيه حديث لانما ورد كقليل على كثير وصغير على كبير وماش على راكب
واذا رأيت انه قيل بخلافه فلا متافاة فان المراد بالحديث بيان الذي وظيفته
الابتداء ومعنى القول بخلافه التدب الى المسابقة في الخير ككبير ينوي رحمة
الصغير فيسابقه بالسلام ومن لم يسلم الا بعد ما قد ردوا عليه وان سلموا عليه بعد
ما قدم رد عليهم ولكل ان يبتدئ به * بتبسم وطلاقة الوجه ويرد على معيد * للسلام

ونازل على طالع ومتعل
على حاف لان الابتداء
به تواضع وقيل ان تلاقى
امام ورعيته سلموا عليه
وندب عكسه وكذا مع
عامله وقاضيه وغريم على
مدين وقوي على ضعيف
بتبسم وطلاقة الوجه ويرد
على معيد

سلم ورد عليه ثم سلم فليرد عليه وهكذا * ان لم يكن فاتنا به * اي بالسلام بان
يريد تعنتهم بتكريره ويتنافس الناس في ابتداء السلام واذا توافقا في ابتداء السلام
رد كل منهما على الآخر * وسلم مریدا الانصراف ويرد عليه * سواء جمعهم
مجلس او مشي ومن لم يسلم الا بعد ما قعد ردوا عليه وفي الحديث سلم اذا جئت
وسلم اذا انصرفت وليس المجيء اولى به من الانصراف * وليس على من لم يسمعه
رده * وكذا لا ضمير على من رد ولم يسمع رده ذكر بعض ما نصه الاسرار
بالسلام كعدمه ولزم الرد على مبتدء ولو صيبا او مجنوناً والنية في التسليم احياء السنة
وفي الرد اداء القرض ومن اشار على بعيد منه بيده بالتسليم اجزاه حيث لا يسمعه
وكذا على الاصم ولا يترك الا من عذر لان تركه يورث الجفاء والفساد بالسلام
بلا ضرورة كمن لم يسلم ولا يجب الرد عليه جاء الحديث بذلك وكذا من لا يسلم
حتى يدبر عنك عمدا وقد يعرف العمد وخلافه بمعرفة حال الرجل مثلاً * ولا
يجب * الرد بل يجوز * لقائل السلام على من اتبع الهدى لمخالفة السنة * ولان
هذه نية موحد كان معه مشرك واذا سلم على مسلم كان معه مشرك رد بو عليك
السلام * ولا يجزي عن جماعة رد مجنون * لانه لا قصد له ولا واجب عليه
والرد واجب * وفي الطفل قولان * احدهما انه يجزي لانه مميز له قصد تصح
منه العبادة وله معهم نصيب في سلام من ابتداء السلام فيجزي رده والاخر انه
لا يجزي لان الرد فرض ولا فرض على الصبي فرده نقل والنقل لا يجزي عن
القرض بخلاف من كلف فان رده يجزي ولو كان ممن لا يسلم عليه كمشرك
وطاعن وصاحب فتنة وغيرهم كما ذكره بعد وبقي عليه قول ثالث هو انه يجزي
رد المراهق دون الذي لم يراهق * ويجزي * في الرد * مشرك * باتفاق من
قال مخاطب بفروع الشرع وهو الصحيح وبخلاف عند من قال غير مخاطب بها
* وباع ونحوه * وامراً * وجاز ان يقال لم يتولى * لا لغيره من متبراً منه وموقوف
فيه ولا يجزي رد مشرك غاش في رده او متهم بالفساد * سلام الله عليك * او سلم
الله عليك او سلام من الله عليك ونحو ذلك مما فيه نسبة السلام الى الله سبحانه
بالاسناد او بالاضافة او بحرف لان ذلك يفيد تعظيماً وبوهم رضى الله او الجنة وما

ان لم يكن فاتنا به وسلم
مریدا الانصراف ويرد عليه
وليس على من لم يسمعه رده
ولا يجب لقائل السلام على
من اتبع الهدى لمخالفة
السنة ولا يجزي عن جماعة
رد مجنون وفي الطفل قولان
ويجزي مشرك وباع
ونحوه وجاز ان يقال لم يتولى
سلام الله عليك

يوهم خلاف الحق لا يجوز فلم يجز لغير متولى ولو لم يقصد وكذلك يوم مدحا
ودعاء برضاه او جنته فلا يجوز ذلك ولو اريد سلامه من الله من مكروه دينوي
او سلمك الله منه ويجوز ذلك على طريق الدعاء * لا الله عليك وان له برة ولا
يجزي في الرد * الله عليك وانما لم يجز في الرد ولا في الابتداء لانه يوم كون
الخبر عاماً اي ثابت عليك فيلزم الحلول والحدود والعجز والتركيب ولو كان المراد
الله شهيد عليك او رقيب او نحو ذلك مما هو خاص والعبارة التي توهم خلاف الحق
لا تجوز ولو لم يرد الا الحق لان فيها اهانة للحق وتليسا على من يسمع ولا يخلو من
سامع جن وملك ولان السنة لم ترد بذلك اللفظ * وان قال الراد * رحمك الله
او * رزقك الله العافية او خياك * الله او نحو ذلك * فقيل * اي ذكر العلماء
وليس ذلك تضعيفاً * لا يجزيه * لان السنة لم ترد بذلك ولان هذا ليس
باحسن ولا مثلاً وقد قال الله سبحانه خيوا باحسن منها او ردوها وقد بينت السنة
ان الاحسن ان يقول ما قال ويزيد عليه وان المثل ان يقوله ويزيد عليه وهذا
مجرد دعاء * وان ابتداء بالدعاء بالعافية فقل له الراد عليك السلام فان على الاول *
وهو المبتدئ بالدعاء بالعافية * الردان * بان له ان يرد به الاخر ابتداء السلام
لان * بان انه * اراد الرد * وان لم يتبين له انه اراد ابتداء السلام ولا الرد
فالظاهر الحمل على الرد لان الاول هو السابق بكلام الخير ولان عليك السلام
معتاد ومشهور في الرد وكل تحية يجب الرد فيها بمثلاً او احسن ولو من غير لفظ
السلام * ويجب * الرد * باي لغة ويجزي * اي الرد * وان لم تفهم * اي
اللغة المردود بها التي هي اي لغة كانت * على مبتدئها * اي مبتدئ اللغة التي
هي اي لغة كانت اي على مبتدئ السلام بها وهو متعلق بالضمير المستتر في يجب
لعوده الى الرد والرد مصدر يجوز التعاقب به وذلك على قول الكوفيين يجوز التعاقب
بالضمير العائد الى ما يجوز التعاقب به * ان فهمت منه * وان لم تفهم لم يرد عليه
واذا علم انه اراد بانقظه السلام فقد وجب الرد وان لم يعلم معنى كل لفظ على حدة
* وصحاح * اي السلام والرد * وان باشارة * اي مع اشارة باصبع او يد او
رأس او غير ذلك بعد تلفظ بها والاشارة انها هي ليعلم انه قد سلم او قد رد واما مجرد

لا الله عليك وان لغيره
ولا يجزي في الرد وان قال
الراد رزقك الله العافية او
خياك فقيل لا يجزيه وان
ابتداء بالدعاء بالعافية فقال
له الراد عليك السلام فان على
الاول اردان اراد به الاخر
ابتداء السلام لان اراد الرد
ويجب باي لغة ويجزي
وان لم تفهم على مبتدئها ان
فهمت منه وصحاح وان
باشارة

الاشارة فلا يكون تسليما ولا رد قال صلى الله عليه وسلم ان شر السلام ما باليد او
بالرأس وان ذلك فعل اهل الكتاب وقد اشار الشيخ الى ذلك وافادنا كلامه
جواز الاشارة باليد في مباح وطاعة ومثلا عند الغمز واللمز وانما يمنع ذلك في موصية
وفيما اذا كان ذلك كبرا او تهوينا بالحق ومنع صاحب السوء الات ذلك مطلقا ويرده
ناس * وغافل * وان بعد غيبة مبتدئ حين تذكر * او تنبه وان كان
لا يسمعه وقيل ان كان لا يسمعه فلا عليه واذا كان بحيث يسمع رفع صوته بقدر
ما يسمعه * وعصى متعمد تركه * عصيانا لا يدري ما هو وقيل نفاق وقال ابو
الحواري من لم يرد بغير عذرة سقط ولايته * ويرده مالم يقطعه بعمل * وقيل
يرده ما كان بحيث يسمع ولو قطع بعمل وقيل ولو قطع وكان بحيث لا يسمع
وكلام المصنف والشيخ والديوان يحتمل وجوب الرد ولو قطع بعمل وكان لا يسمع
وهو القول الثالث بان يكون مرادهم ان يعاجل الرد قبل القطع بعمل بدون
ان يريدوا القوت بالقطع ولما كان الرد واجبا كان جابر بن زيد لا يسلم على من
لا يرد عليه من الجبابرة والمثغولين لئلا يبقى سلامه بلا رد فيهلك الجبار او
يعصي في ترك الرد فيكون سببا له في ذلك وكذا من كان مشغولا وامكنه الرد
ومن لم يمكنه فلا عليه لكن يبقى سلامه بلا رد فتركه لذلك فمن علمت انه لا يرد
فلا تسلم عليه ومن احتمل فسلم عليه وقيل يسلم على من لا يرد السلام من جبار
او غيره من مشغول ونحوه ولا يسقط عدم رده الاقامة بالسنة وفي الديوان واذا
تلاقى رجلان دعيت ملائكة كل واحد منهما ان يكون ابتداء السلام من صاحبه
لما في ذلك من الفضل ومن مشي لقضاء حاجة الانسان فلا ينبغي ان يتلقى احدا
وان التقى معه لضرورة فلا ينبغي اكل منهما ان يسلم على الآخر والفضل للرجل ان
يسلم على من كانت بينه وبينه مشاجرة من اقاربه او من جيرانه ممن له عليه الحق
ولو انهم لا يردون السلام اه فانظر قوله ولو انهم لا يردون السلام لكنه فحين
له عليه حق * تنبيهات * الاول ذكر عماني انه يجزي وعليكم السلام ردا على
من قل السلام عليكم ورحمة الله ولعله انما يصح ذلك اذا كان المسلم غير متولي
لان غير المتولي لا يدعى له بالرحمة وبعد فلو قال وعليكم السلام ورحمة الله

ويرده ناس وان بعد غيبة
مبتدئ حين تذكر وعصى
متعمد تركه ويرده مالم
يقطعه بعمل

وعنى بها الملائكة دونه او ارادها رحمة الدنيا لجواز وكذا الكلام في البركة ونحوها
* الثاني لا يكفى في الرد وعليكم وحده اي عليكم مثله ويدل على جواز الاقتصار
على قوله وعليكم قوله صلى الله عليه وسلم وعليك خطابا للذي قال له السلام عليك
ورحمة الله وبركاته وقد مر ويجوزي قيل ان يقول السلام * الثالث لا سلام على
عبيد غنم وان سلم عليهم كان فضلا والله اعلم * باب * في الاستئذان * لزم كل
مكلف * حرا او عبدا لا مجنونا او طفلا واما قوله تعالى ليستأذنتكم الذين ملكت
ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات الآية فلو كان في الظاهر امر الاطفال
المملوكين وللمالكين غير الاطفال وللأطفال الاحرار لكن المراد الزام المكلفين
ان يأمرهم بالاستئذان في الاوقات الثلاثة ولذا قال يا أيها الذين امنوا ليستأذنتكم
ولم يقل يا أيها المالك والاطفال استأذنتوا فكانه قيل لا تتركوا ممالككم واطفالكم
يدخلوا عليكم بدون استئذان في هذه الاوقات وزاد المملوك البالغ بالتكليف في
نفسه فدخل في قوله لزم كل مكلف * اراد دخولا في بيت سكن للغير * جملة سكن
نعت لبيت وللغير متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف اي سكنى ثابتة للغير
بمعنى ان ساكنه حال ارادة الدخول هو غير الداخل ولو كان البيت ملكا
لمريد الدخول * ان يستأذن يعصى ان دخل بدونه * عصيانا ما ندري اه
عند الله صغير او كبير وقيل هو صغيرة بناء على جواز ظهور الصغيرة وقيل كبيرة
وهو الصحيح وان امر بالرجوع فلم يرجع فقد اضر والاضرار كبيرة وزعموا عن
الحراساني الدخول بلا اذن ليس بصغير ولا كبير فان كان وليا وقف عنه اي عن
ولايته حتى يستتاب فان مات قبل ولو فيها دخله وقف عنه اي عن براءته لعله ندم
حين دخل اه وهذا على قول المشاركة بجواز الانتقال من الولاية الى الوقوف
وذكر بعض انه لا يكفر تارك الاستئذان ان جهل وجوبه او علم ولم يتهاون بوجوبه
الا ان ابى من التوبة وقيل لا يذر ولو جهل وجوبه وتستأذن المرأة بدق الباب
او بلسانها بقدر ما يسمع اهل البيت لا اكثر وتسلم كذلك ولا ضير عليها وانما
تسلم قبل الدخول بعد الاستئذان او قبله ولا يستأذن الرجل بدق الباب ولعله
ان خالف دقه المرأة جاز وهذا يغفل دم من دخل بدونه عدا وقيل لا يضرب

* باب *

لزم كل مكلف اراد دخولا
في بيت سكن للغير ان
يستأذن وعصى ان دخل
بدونه

حتى يعلم حاله ولعله ملتجئ أو سكران أو غيرها وجاز قيل ضرب به اذا علم انه متعدد
وان كان في دار مساكن استأذن على بابها وباب الذي يريد دخوله فان كان على
المساكن ستور فله ان يمر عليها بلا اذن الى ما قصده * واشرك ان انكره * او
انكر السلام * ولزم مدخولا عليه * ولو بنسيان * ان يردده وينهاه ويأمره ان
يحدد دخولا به * اي بالاستئذان ولو كان البيت لغير المدخول عليه ولا يكلمه
بغير الامر والنهي والرد ولا يناول ولا يقبض منه ولا يقضي حاجته حتى يرجع
وكذلك ان استأذن ودخل بلا اذن وذلك لان الهاءات في بدونه وانكره وبه
عائدة للاستئذان ويجوز ان ترجع هاء بدونه الى الاذن المعلوم من قوله ان يستأذن
فان الاستئذان طلب الاذن فالهاءان الباقيتان عائدتان اليه اي انكر حكم الاذن
وهو صحة الدخول به لا بعلمه او عائدتان للاستئذان وفيه ضعف لخالف مراجع
المضمرات ومن لم يردد اخلا بلا اذن اولم ينهه عصي وقيل كفر * وكذا لا سي
يخرج ثم يستأذن ان ذكر ولا هله * اي اهل البيت والمراد من فيه ولو لم يكن
البيت له * ان يأمره بذلك ان ذكره ايضا بعد نسيان * وذلك واجب وانما
عبر باللام الدالة على الجواز دفعا لما قديتهم من انه لنسيانه زال عنهم الرد والامر
والنهي فلا يحدوه والمراد الجواز الصادق بالوجوب المستعمل في الوجوب لامتسوي
الطرفين او اللام بمعنى على وان قلت اذا وجب النهي فهل يكفي مجرد النهي
قلت لا يكفي بل لا بد من اعلامه بان ذلك محرم الفعل او الترك الا ان كان
من نهاه يعلم انما نهاه لتحريم ذلك سواء علم من نهر من نهاه او من غيره وان
قلت هل يجب رد من دخل بلا سلام قلت نعم لفساد دخوله لان الصحيح ان النهي
يذل على الفساد فدخوله فاسد وكذا اذن من اذن له فاسد وجب ان لا يأذن له الا ان
مسلم * وحرم النظر للبيوت * بلا اذن * كذلك * اي كاحرم دخوله بلا اذن وانما جعل
الاستئذان للنظر كما في الحديث وهو بظاهره يقتضي جواز دخول الاعشى او غاض البصر
او سائر به دون استئذان وهو غير ظاهر فله مراده ان معظم ما شرع له الاستئذان هو النظر
كقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة اي معظم اركانه وفوق عرفة او المراد خصوص النظر
لكن علة تحريمه الايذاء وهو اعني الايذاء موجود في السمع واللمس وغيرها فاستحق

واشرك ان انكره ولزم
مدخولا عليه ان يردده
وينهاه ويأمره ان يحدد
دخولا به وكذا الثاني
يخرج ثم يستأذن ان
ذكر ولا هله ان يأمره
بذلك ان ذكره ايضا
بعد نسيان وحرم النظر
للبيوت كذلك

غير النظر بالنظر لعله الايذاء وجاز النظر في موضع من البيت اذا علم من صاحبه
اباحة الموضع * وهو * اي النظر في البيوت بلا اذن * قيل مما يحجب الدعاء *
تخلط النوى والتمر غير ان الشيء الذي يحجب الدعاء ان كان في نفسه معصية
كنظر بلا اذن في بيت فالمراد فيه الدعاء للدنيا والآخرة والا فالمراد دعاء الدنيا
فقط تخلط النوى والتمر وخلط البول والغائط في غير الكنيف * وجاز دخول
مملوك على مالك كطفل على والد * انسان والد فيشمل الام * وان بلا اذن في
غير قائلة وقبل فجر وبعد عشاء وكره فيها * اي في القائلة وما قبل الفجر وما بعد
العشاء * بدونه لطفل خماسي * اي له خمس سنين * فما فوق * ولو مملوكا
* وطفلة * خماسية اي لها خمس سنين وفائدة تعبيرهم بخماسي وخماسية الاشارة
الى ان من كان في مثل صاحب الخمس في التمييز والجسم او في التمييز وهو دون
الخمس مثل صاحب الخمس وهكذا حيث عبروا بسداسي ونحوه * وان مملوكه *
والدار على التمييز الصحيح في امر العورة ووصف تلك الحال في نفسه فان وجد
من دون الخماسي كره له دخول فيها بلا اذن وان كان الخماسي فصاعدا لم يبلغ غير
ميز لم يكره له والمجنون كالصبي تميزا وعدمه ومعنى الكراهة في حق الصبي ان
الاولى له خلاف ذلك واما البالغ فواجب له ان يأمر الطفل والطفلة المميزين ان
لا يدخلوا في الاوقات الثلاثة الا باذن وان تركها بدخلاق بدونه فهو اثم ويجوز
ان يريد بالكراهة التحريم راجعا للبالغ فان التحريم على الطفل تحريم على من امر
بارشاد الطفل والمراد بما قبل صلاة الفجر وما بعد العشاء ما بعد صلاة العشاء الى
صلاة الفجر كله لان ذلك كله هو وقت مظنة جماع وكشف عورة ووجود على
حال لا يجب ان يرى عليه كنوم على بطن زوجة وانما خص الاطراف بالذكر
لانها اعظم مظنة لان اكثر الجماع يكون بعد العشاء وكذا المس والقبلة والملاعبة
ولانه قبل صلاة الفجر يبدل ثوب النوم بثياب الصلاة واليقظة فمعنى قوله ليس
عليكم ولا عليهم جناح بعدهن لاثم في غيرهن اي في غير اوقات الليل والظهيرة
كذا قول تأمله والتعبير بالطرفين عن الاستغراق شائع في العربية * واضطر *
خبر لقوله ان يستأذن * بعد او سبع او حرا او برد او ريح او مطر * او سيل او

وهو قيل مما يحجب الدعاء
وجاز دخول مملوك على
مالك كطفل على والد
وان بلا اذن في غير قائلة
وقبل فجر وبعد عشاء
وكره فيها بدونه لطفل
خماسي فما فوق او طفلة
وان مملوكه واضطر بعد
او سبع او حرا او برد او
ريح او مطر

حريق او هدم او بكل ماخاف به تلف نفسه لدخول * اي الى دخول متعلق
بمضطر * في بيت ان يستأذن ويدخل وان لم يؤذن له وجاز * دخول * بدونه
لتنجية وان لمال * ينجي في البيت او ينجي من خارج البيت ولو كان المال لغيره
قال بعضهم يدخل بيت ان مرق او احترق او هدم او فيه مصيبة او مستغيث
بغير استئذان وعلى امرأة يضربها زوجها ان استغاثت بالله وبالمسلمين لان صرخته
بغير استئذان واختاف فيما اذا خاف تلف ماله ويسل يدخل على ضارب اهله
جزافا بلا اذن مطلقا والاولى عندي في ذلك كانه ان يستأذن ويدخل بدون
انتظار الاذن ثم ظهر لي انه لا يجوز الا ذلك وانه ليست الهاء في قوله بدونه عائدة
الى الاستئذان بل الى الاذن المعروف من قوله وان لم يؤذن له * و * يدخل بلا
اذن * على مريض * عطف على مالك * مدنف * اضعفه المرض عن الانتقال
والتكلم كاذن المستأذن * بما ينفعه به * كعلمام وشراب ودواء وشراب * ان
لم يكن من يأذن له وكذا الاصم والنائم والمصلي لم يرد * اي مريد الدخول * به *
اي بواحد من ذكر والباء بمعنى على او بالاستئذان ان لم يجد من يأذن او بعدم
الاستئذان * على نعمهم * اي لنعمهم فيدخل مريد نعمهم عليهم بلا اذن ان
لم يكن من يأذن له وان كان المريض يسمع الصوت ولا يجيب استأذن ليستر
مالا يكشف وكذا ان امكن ان يكون معه احد وقد جاز الشرك باللسان
للاضطرار مع طمأنينة القلب بالايان وهو اعظم من الدخول بلا اذن للضرورة وان
قلت في الدخول بلا اذن تصرف في مال الناس بلا اذن واباحة حقهم وظلمهم
بخلاف ما هو حق الله قلت قد وجب على صاحب البيت ان لا يمنع من التنجية
بيته فللمضطر حق واجب عليه في بيته احب او كره وانما يستأذن اعلا ما لهم
ان يستروا او يستتروا ولا ينتظر الاذن وقد قال الله تعالى لا تقتلوا انفسكم اي
لا يقتل بعضكم بعضا فمن ترك مضطرا لسبل او حريق او عدو او نحو ذلك ومنعه
من ان ينجو بيته فقد قتله وكذا المال لوجوب تنجية المال والاعانة على الحق والبر
* فائدة * قال المصنف في عقد الجواهر كل بيت لا يدخل الا باذن لا ينظر الى
داخله وكل بيت لا يقطع السارق اذا مرق منه لا يحتاج الى الاستئذان في دخوله

او بكل ماخاف به تلف
نفسه لدخول في بيت
ان يستأذن ويدخل وان
لم يؤذن له وجاز بدونه
لتنجية وان لمال وعلى
مريض مدنف بما ينفعه
به ان لم يكن من يأذن
له وكذا الاصم والنائم
والمصلي لم يرد به على
نعمهم

ويبحث فيه بان الاب لا يقطع ان سرق من بيت ابنه مع انه لا يدخله الا باذن
واعله اراد ما كان على شبه مامثل به من مسجد وغيره قال ويدخل بلا اذن لتجهيز
ميت وتنجية نفس او مال او نحو ذلك وعنه صلى الله عليه وسلم لا تأذن المرأة في
بيت زوجها الا باذنه ولا تقوم من فراشها فتصلي تطوعا الا باذنه رواه ابن عباس
رضي الله عنهما والله اعلم * باب * في كيفية الاستئذان والدخول وغير ذلك
والاستئذان والتسليم كلاهما فرض وتركها او احدهما كبيرة وقيل صغيرة قال في
التاج وحرم ترك الاستئذان تهاونا بالفرض ولا يكفر من لم يتعمده الا ان ابي من
التوبة منه وقيل لا يسمه تركه ولو جهلا اه والهاء في يتعمده للتهاون والهاء في منه
للترك فلم يحكم بكفره الا باباءه من التوبة كحال الصغيرة فهو صغيرة ومعنى
قوله وقيل لا يسمه تركه انه يحكم بكفره اذا تركه عمدا بلا شرط اباءه من التوبة
وقوله ولو جهلا دليل على ان مراده بالتعمد المذكور تركه مع العلم بوجوبه ومعنى
قول الحراساني الدخول بلا اذن ليس بكبير ولا صغير فان كان وليا وقف عنه
حتى يستتاب وان مات قبل ولو فيما دخله وقف عنه لعلة قدم حين دخل اه انه
اذا دخل عليك انسان بلا اذن فلا تحركه عليه بكبيرة ولا صغيرة لاحتمال انه
نسي او اضطر بشيء او ذهب عقله او نحو ذلك وانه ان كان وليا وتبين انه دخل
عمدا بلا ضرورة واستتيب ولم يتب برء منه وهذا منه اما بناء على انه صغيرة واما
على انه لا يبرأ من متولى حتى يأبى من التوبة وحكمه بالوقوف عنه بناء على انه
يوقف في المتولى اذا فعل فعلا محتملا لا يدري ما هو وهو قول مردود اعني هذا
الوقوف والحق الوقوف في فعله فقط * يسلم مريد الدخول * ثلاثا وقيل مرة
* ويستأذن ثلاثا * بين كل استئذان واخر قدر ركعتين وقيل يفصل بين كل
واحد ماشاء والصحيح تقديم السلام على الاستئذان وقوله لا تدخلوا بيوتا غير
بيوتكم حتى تستأذوا اي تستأذنوا وتسامحوا على اهلها من عطف السابق على
اللاحق لما روي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يدخل دارا من ديار
المسلمين سلم ثلاثا من خارج فف ردوا استأذن * فان اذن له * دخل * والا رجع *
ولما روي من لم يسلم فلا يؤذن له ولما روي من بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجبه

باب

يسلم مريد الدخول
ويستأذن ثلاثا فان اذن
له والا رجع

وفي التاج لا يدخل احد بيت قوم حتي يقف بابه ويسلم عليهم ويردوا له ثم يطلب الدخول وقبل يستأذن اولا ثلاثا فان اذنوا له سلم قبل الدخول وصححه بعض قومنا والصحيح عندنا ما ذكرت وقيل ان صادف احدا سلم اولا وان لم يصادف احدا استأذن اولا وعلى كل حال فلا يدخل الا بعد سلام ومن دخل بلا سلام ناسيا او عامدا وجب رجوعه ووجب رده ليسلم روى ابو داود والترمذي عن كعدة بن حنبل انه قال بعثني صفوان بن امية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلبن وجداية وضغائن والنبي صلى الله عليه وسلم باعلى مكة فدخلت ولم اسلم فقال ارجع وقل السلام عليكم وذلك بعد اسلام صفوان والضغائن صفار القباء والجداية الصغير من الضباء ذكرنا كان او انثى وهذا السلام واجب في كل بيت لا يدخل الا باذن وان قيل له من داخل الدار او البيت او خارجها قبل ان يستأذن فيها ادخل دخل بلا سلام ان شاء واد ا وصل الى من في داخل الدار او البيت سلم عليه بلا وجوب وهذا في هذه الصورة التي اذن له في الدخول بلا ان يستأذن والدليل على وجوب السلام في البيوت قوله تعالى لا تدخلوا بيوتا الاية وهذا النهي عندنا للتحريم مالم تكن قرينة على خلافه وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يسلم فلا يؤذن له وهو نهى او نهى في معنى النهي والتحريم وقوله من بدأ بالكلام الخ ولا قرينة تخرج النهي في ذلك عن التحريم بل فعله صلى الله عليه وسلم وهو انه روي انه يدخل بسلام ولم يرو انه يدخل بدونه دليل على وجوب السلام ومن الاثر دلائل على وجوب السلام ككلام ابي سعيد في معتبره حين عد السلام في البيوت من جملة القروض المذكورة في القرآن وككلام التاج السابق وكقول التاج عصي داخل بلا تسليم ويدل عليه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل عليه بلا اذن ارجع فقل السلام عليكم اأدخل والامر للوجوب عندنا مالم تصرفه قرينة وقول ابن عمر لقائل الج عليكم فقال ما الج قل السلام عليكم ادخل واما ما ذكر في بعض كتب همان عن الامام عبد الوهاب ان التسليم في الآية هو الاستئذان فاما ان يكون تحريفا من الناسخ واما ان يصح عن صاحب ذلك الكتاب ولا نقبله لان الاستئناس في الآية هو الاستئذان

فيكون المعنى حتي تستأذنوا وتستأذنوا اولا فائدة لهذا التكرار فلتنزه فصاحة القرآن عنه وايضا فالتوكيد اللفظي يكون بشم والفاء لا بالواو الا على قول شاذ مستند على نادر ولا يخفى انه لا يحمل القرآن على نادر مع وجود خلافه ولا يحمل على التكرير بلا فائدة ولا يخفى ان حمل القرآن على السنة التي هي القاضية عليه اولى وقد علمت ان السنة السلام والاستئذان جميعا فليحمل عليها الآية الا ان قيل قوله فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم مفيد للسلام على ان المعنى اذا اردتم الدخول وهذا ايضا مفيد لوجوب السلام وان المعنى على بعضكم ويبقى مع ذلك انواع تضعيف لما ذكر عن الامام عبد الوهاب ذكرتها انما من كون التكرير لا فائدة فيه وغير ذلك مما مر قريبا مع ان الصحيح ان الآية الاخيرة في داخل بيت نفسه الذي هو الساكن فيها وحده او مع عيال او بيت لاساكن فيه وعلى تسليم ما روي عن الامام فليحمل الاستئناس على التنجس او التنجس ونستفيد وجوب السلام اما من الآية الاخرى على احد التفسير فيها ومن الاحاديث السابقة وعلى كل حال فقد تخلص وجوب السلام مع ان ما روي عن الامام من حمل التسليم على الاستئذان لا تساعده لغة العرب ولعل تفسيره التسليم بالاستئذان تفسير باللائم فانه اذا تنجس وانجس مثلا وسلم بعد ذلك علم انه طالب للدخول فكان تسليمه بعد التنجس والتنجس استئذان والله اعلم * فائدتان * الاولى انه قال صلى الله عليه وسلم الاستئذان ثلاثا الاولى يستنصتون والثانية يستصلحون والثالثة يأذنون او يردون * الثانية لا يجوز الدخول لمن استأذن اربع مرات او اكثر فان جاء اثنان او اكثر قاصدين للاستئذان جميعا ليدخلوا جميعا قدموا واحدا يستأذن مرتين فان لم يؤذن له استأذن * اخر كذلك مخافة ان يستأذن واحد ثلاثا فلا يؤذن له ثم يؤذن لغيره فلا يجد ان يدخل لانه لم يؤذن له كذا كانت جماعة من طلبة الحديث تفعل بباب الفقيه قلت يبحث فيه بانه اذا استأذن احد ثلاثا لم يجوز دخوله من معه ان استأذنوا فاذن لهم لاني المستأذن ثلاثا قد استأذن بنية الجميع لا لنفسه وكذا ان استأذن مرتين فاستأذن الآخر مرتين فذلك اربع فلا يدخلوا لاستئذانهم اكثر من ثلاث لان كلا استأذن بنية الآخر

الا ان كان كل يستأذن لنفسه فاذا ادركه او وصل الى الفقيه ان اخوانه بالبواب فاذا استأذن
ثلاثا فاذن دخلوا والاستئذان غيره فان اذن دخلوا الا الذي قد استأذن اول ثلاثا وكذا
كرر من استأذن ثلاثا فلا يدخل الا ان اذن لا يستأذن غيره * وجزاء الدخول * اذن
رب البيت والدار وان لم يكن * فيه او * بها * اي في الدار بان كان خارجه او
خارجها لكن اذا لم يكن فيها او فيه ولم يره خرج منها او منه او رآه خرج لا يدخل
الا ان اطمان ان ليس فيها او فيه غيره من العيال او غيرهم منكشفا * واذا قل
من داخل تعال دخل اليه وان بدونه * اي بدون استئذان * وكذا ان ارسل
رجلا لبيته * وليس فيه احد او فيه من تهيأ لدخول الناس * او ارسل اليه ان
يأتيه * في بيته * او اعطاه مفتاحه * قال صلى الله عليه وسلم اذا جاءك الرسول
فقد اذن لك وفي الاثر المفتاح والرسول اذن ولا يلزم السلام في هذه الصور الاربع
وانما لزم اذا احتاج للاستئذان لانه قرن في الآية بالاستئذان ووجب معه وبعمل
ركنا للاستئذان فاذا لم يكن الاستئذان لم يلزم ومثل ذلك وجوب الوضوء
للصلاة واذا سقطت لم يلزم الوضوء وجوب الغسل من جنابة للصوم مثلا نادا
لم يجب الصوم لم يجب الغسل كذا ظهر لنا في تعليل ما وجدنا في الاثر من
عدم وجوب السلام في الصور الاربع والذي عندي وجوب السلام فيهن ايضا
اذ لا يسقط فرض بسقوطه اخر ولا نسلم ان اعتماد الاستئذان على السلام كاعتماد
الصلاة والصوم على الغسل مثلا * وصح باذن من وجد فيه وان لم يكن من
عيال الدار او كان * عبدا او * امة * او انثى * حرة * او طفلا * او غفلة
* وان لغير رب البيت الا ان علم دخوله * اي دخوله من وجد فيه * بغيب
او بلا اذن * وكان دخولا غير جائز مثل ان يدخل بلا سلام فان الدخول
بدونه فاسد لان النهي يدل على الفساد فكانه لم يدخل فلا يجوز اذنه وقيل يجوز اذنه
لانه دخل باذن ومن قال لا يدل على الفساد لم يمنع الدخول باذنه ولا يجوز له
الدخول الا ان تحقق انه قيل له ادخل وذكر بعضهم انه ان سمع المستأذن صوتا
من داخل البيت وهما ادنا له فله ان يدخل وهو ضعيف او باطل وان دخل
طفلا دار غيره بلا اذن لم يجد رده ولكن لا يجوز لغيره ان يدخل باذنه لانه

وجاز باذن رب البيت
والدار وان لم يكن بها وان قال
من داخل تعال دخل اليه
وان بدونه وكذا ان ارسل
رجلا لبيته او ارسل اليه
ان ياتي او اعطاه
مفتاحه وصح باذن من
وجد فيه وان عبدا او انثى
او طفلا وان لغير رب البيت
الا ان علم دخوله بنصب
او بلا اذن

دخل بلا اذن * ومن اذن له بدخول الخزانة * اي بيت في بيت اوستتر في
بيت * في بيت دخل الدار ثم البيت ثم الخزانة * وان قيل له من خزانة تعالى
دخلها وكذا كل من لا يوصله الا بدخول غيره وقد اذن له لان ما لا يتم الشيء
الا به فهو مثله مثل ان يقول له ادخل اليك فيقول ادخل وهو في السقف الا على
فانه يدخل الدار ويصعد السقف الاول من حيث يصعد ثم الثاني فصاعدا الى حيث
كان واذا لم يقل اليك او نحوه وادن له فليدخل الى حيث لا يربى المنع ويقف
عمار به بالمنع حتى يستأذن اليه * ومن يختلف لبيت غيره لحاجة بدخول
وخروج فهل يكفيه * الاستئذان * الاول * وهو الصحيح ان كان قد اذن
له على تكرار الدخول والخروج الا ان علم ان النساء مثلا يتجردن بعد خروجه فلا
يكفيه الاول * او يجدد * الاستئذان * في كل مرة اراد دخولا فيه * اي في
البيت * قولان وكذا عامل لا خرف في بيته وان بلا اجر ان لم يشغل بغير ذلك
العمل هل يجده ان خرج واراد الدخول او لا * قولان والظاهر انه ان اشتغل
بغير ذلك العمل بلا علم من صاحب البيت او من فيه ببقاءه على ارتقابه فقيه
الخلاف وظاهر الشيخ انه اذا اشتغل بغير ذلك العمل لم يجز الدخول الا باذن
اخر مثل ان يخرج في حاجة ليست من حوائج ذلك العمل قولوا واحدا والذي
يتحصل انه ان قل الاشتغال بغيره بقدر ما لا يتوهم اهل البيت انه لا يرجع لم
يحتاج لتجديد الاذن والا جدد * ولا ينتفع ببيوت الحرام ولزم غرم قيمة منتفع
بها * ولا ينتفع بظل البيت الحرام وان من خارج وكذا من اخرج من بيته مقرا
لا يستظل احد بظل بيته واجيز الاتفاق بالظل من خارج مطلقا * ولا يدخل
باذن مستتراب * انه دخل بلا اذن او غصبا وان دخل ادى لصاحب البيت
ما استنتفع بيته وكذا ان راب الداخل ساكن البيت او من هو بيده انه
تملكه او كان بيده على وجه غضب او ربي او نحو ذلك يعطي ما استنتفع
لصاحبه اذا علمه والفقهاء اذا لم يعلمه ولا يدخل باذن لمن استأذن لنفسه
في بعض الاستئذان وان بلفظ بصيغة الجمع فاذن دخلوا وكذا ان
استأذن بصيغة التثنية وبما اشان دخلا وان كانوا اكثر من اثنين

ومن اذن له بدخول الخزانة
في بيت دخل الدار
ثم البيت ثم الخزانة
ومن يختلف لبيت غيره
لحاجة بدخول وخروج
فهل يكفيه الاول او يجدد
في كل مرة اراد دخولا فيه
قولان وكذا عامل لا خرف
في بيته وان بلا اجر ان لم
يشغل بغير ذلك العمل
هل يجده ان خرج واراد
الدخول او لا ولا ينتفع
ببيوت الحرام ولزم غرم
قيمة منتفع بها ولا يدخل
باذن مستتراب

لم يدخلوا لانه لم يؤذن لهم ولا اثنان اذ لم يميزا الا ان عناهما المستأذن بان عني نفسه وهما اخر معينا فله عنايته وكذا له عنايته اذا خضعها في جماعة وان كانت لغة المستأذن استواء صيغة الاثنين بصيغة الجماعة كلفتنا البربرية دخل بها اثنان فصاعدا واذا اراد الذي يستأذن دخول من لم تشمله عبارته استأذن له ايضا كما استأذن عمر لنفسه على قوم فادنوا له فقال ومن معي فقالوا ومن معك * ولا يطفل ان وجد خارج البيت وان كان ابنا او مكفوفا * لربه * اي البيت * ولا بعده كذلك * اي خارج البيت * وجازان يأمرهما بالدخول ويستأذنا عليه * اي يطلبان له الاذن من في البيت * وكذا قيل طفل غير رب البيت * وقال الشيخ يأمرهم بالدخول فيدخلون فيأذنون له برأيهم ولم يشترط ان يطلبوا له الاذن ممن في البيت فله الدخول بادئهم هذا ما لم يكن المنع ممن في البيت لكن بشرط ان يعلم ان اهل البيت قد سمعوا اذن هؤلاء ويفعل قدر ما يستتروا ووجهه ان من له الدخول بلا اذن فله الاذن لغيره وان اهل البيت اذا سمعوا اذنهم ولم ينكروا فذلك اجازة سواء كانوا فيه او دخلوا ولا يدخل احد على حريم احد باذن طفل او عبد اذا خاف كراهة من صاحب العيال او فتنة او رية او تهمة ولا يجوز اذن الطفل والمملوك على ابيه او سيده او حيث كان احد اذا اذنوا في الظهيرة او بعد العشاء او قبل صلاة الفجر لانها لا يدخلان حيث لا اذن فلا يأذنون سواء امرا بالدخول ليا دنوا او كانوا داخلين فامرا الا ان يمكن القلب الى ان من في البيت سمع اذنه ولم ينكر والصحيح انه لا يجوز له ان يستعمل عبد رب البيت او طفله ولا عبد غير رب البيت ولا طفل غيره وان فعل عصي وغرم الا ان استعملها بالدلالة او في منفعة ربها وقيل يجوز استعمال الطفل والعبد في الدخول على ابيه وسيده والاستئذان واخذ الماء منها على البئر ومعروفها * ولا * يدخل * باذن من لا يدخل الا به * اي بالاستئذان الا ان كان داخل البيت والدار باذن كما مر * وان قال رب بيت مستأذن ادخل ان شئت دخل ان شاء وان قالت له امرأة منه اصبر حتى اغطي رأسي * او مالا ينظر اليه * ثم ادخل دخل ان * صبر قدر ما يصح فيه انها قد * غطته * او قالت له قد

ولا يطفل ان وجد خارج البيت وان لم يلبه ولا بعده كذلك وجازان يأمرهما بالدخول ويستأذنا عليه وكذا قيل طفل غير رب البيت ولا باذن من لا يدخل الا به وان قال رب بيت مستأذن ادخل ان شئت دخل ان شاء وان قالت له امرأة منه اصبر حتى اغطي رأسي ثم ادخل دخل ان غطته

غطيته ولو لم تعد قولها ادخل وان قالت له اصبر حتى اغطي وجهي او كفي فله ان لا يصبر ويدخل وقيل لا اهل في وجهها وكفها زينة بناء على انه لا يحمل النظر لوجهها او كفها الا ان لم تكن فيها الزينة ويجوز الدخول على العجوز التي لا تشتهي ونحوها بدون انتظار الستر ما يحمل النظر اليه منها * ولا يدخل حتى تاذن له ان قالت اصبر قليلا * او قالت اصبر كثيرا او قالت اصبر للجهل في ذلك كله واذا حدث له بمعلوم من وقت او عمل او غيرهما فله الدخول اذا تم مقدار ذلك وليتورع ان يصادف مالا يجوز * وهل ان قال له ربه ادخل بيتي متى شئت لا يدخله حتى يستأذن * لعله حدث فيه او غيره وان اعطاه مفتاحا دخل بلا اذن قولوا واحدا ان قال ادخل كلما شئت * او جاز له * او جاز له ان يدخله متى شاء * ان لم يكن به احد وان بدونه خلاف * الصحيح الثاني لان الاستئذان حق للمخلوق وقد اذن عموما فلا مانع منه ان لم يكن في البيت احد وذلك كما اختلفوا فيما اذا قال له كل من مالي ولم يحده فليل يا كل مرة وقيل ثلاثا وقيل مالم ينهه حضر صاحب المال او غاب وقيل مالم يغيب وقيل لا يا كل الا ان حد له بقية او مقدار وان قال كل او اشرب قليلا فلا وقيل يا كل او يشرب حاجته لان الدنيا كلها قليل قال الله تعالى قل متاع الدنيا قليل وان وقعت مشاجرة بين صاحب المال ومن اذن له فلا يا كل منه ولا يشرب ولا يفتنع لعله قد منع وقيل له ان يفعل ذلك واداء عين وقتا للكل من اراد دخولا او لانس مخصوصين وخلا بيته لذلك فالصواب جواز الدخول حيث يشاء بدون استئذان ولو كان فيه بعض من ابيح له الدخول في الوقت ان كان فيه اثنان فصاعدا وان كان واحد استأذن عليه وكذا في كل بيت مطلقا وان كان اثنان او اكثر يجوز لهم الانكشاف كالرجل ومحارمه والرجل وازواجه فلا يدخل الا بادئهم وكذا في مسئلة الضيف المذكورة في قوله * وان خلى بيته لاضيفه جاز للكل * من صاحب البيت والاضيف والاصل الاستئذان فلا يدخل بلا اذن الا ان يقن ان فيه اكثر من واحد * ان يدخل عليهم * اي على باقيهم * بلا اذن باقي فيه اكثر من واحد ولا يدخل * ببناء للفاعل اي لا يدخل كل من صاحب البيت والاضيف

ولا يدخل حتى تاذن له ان قالت اصبر قليلا وهل ان قال له ربه ادخل بيتي متى شئت لا يدخله حتى يستأذن او جاز له ان لم يكن به احد وان بدونه خلاف وان خلى بيته لاضيفه جاز للكل ان يدخل عليهم بلا اذن باقي فيه اكثر من واحد ولا يدخل

وجاز البناء للمفعول * عليه * اي على الواحد الباقي في البيت بان خرج اصحابه
من البيت على ان يرجعوا او سافروا وبقي فيه وحده واما ان خرجوا على ان يرجعوا
فانه ولو بقي فيه وحده لكنه متعدي لدخولهم * الا باذن * من الباقي فيه صاحبه
او اصحاب البيت ويحتمل ان يريد بقاءه فيه وحده ولو كان خروج الآخرين
على ان يرجعوا لانه اذا خلا لم يتحفظ على نفسه مثل ما يتحفظ اذا كان معه احد
ولو كان يتقرب دخولهم ولا يدخل احد على الاضياف باذن صاحب البيت من
خارج الا ان دخل واذن لهم من داخل واذا كان البيت لا يعتاد فيه الانكشاف
ولا يجوز مجوزة كالمسجد والمحاضرة والمدرسة المحترمة وجميع المواضع المحترمة فانه
يجوز الدخول فيه على من كان فيه واحدا او اكثر بلا استئذان * قيل وان لم
يحضر رب البيت جاز لمن دل عليه دخوله بدونه * اي بدون الاستئذان اذا لم
يكن فيه احد وهذا بناء على جواز الدلالة وقيل لا تجوز الا ان كان صاحب المال
يفرح بالدلالة عليه وان حضر صاحب البيت فلا يدخل عليه الا باذنه وان كان
حاضرا خارج البيت فلا يحب ان يدخل بالدلالة قد حضر من ياذن له * ويأذن
لداخله * اذن له من خارج او بعد الدخول اي ياذن من دل لمريد دخوله وهو
بالرفع على الاستئناف او بالنصب عطفا لمصدره على دخول وان حضر صاحب
البيت لم يدخل ولم ياذن لم يرد الدخول الا باذنه وقيل لا يدخل ولا ياذن
بالدلالة حضر او لم يحضر * ولا يدخل * الداخل اي مزيد الدخول او هو بالبناء
للمفعول * به * الما عائدة الى اذن من ادل او الى من دل على تقدير مضاف
اي ياذنه * مطلقا * كان غير امين او كان امينا ولو جاز له الاذن بالدلالة
احتياط لان باب الدلالة ضعيف سريع البطلان يتغير بتغير القلب بشي ما ولانه
غير متيقن ولان هذا ادعاء في مال الغير ان صاحبه يرضى باباحته اياه لغيره وقد
قال صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعوائهم لادعى رجال اموال قوم ودماءهم
ولكن البينة على من ادعى واليمين على من انكر * وجوز * الدخول به * ان
كان امينا * لا طمئنان النفس الى دعواه صحة الدلالة ولتصديق القلب وعلى
القول الاول الذي هو المنع من الدخول باذن الدال من دل فدخل فامر من

عليه الا باذن قيل وان لم
يحضر رب البيت جاز لمن
دل عليه دخوله بدونه
ويأذن لداخله ولا يدخل
به مطلقا وجوز ان كان
امينا

يدخل فلا يجوز لمن يدخل باذنه ان علم ان دخوله دلالة وان لم يعلم حتى كان داخلا
بأذنه فليخرج * ومن بيده بيت غيره بكرة او عارية او امساك * بان يكون بيده
يسكنه او يكرهه لغيره حتى يستوفي بسكنه او كراهه ماله على صاحبه ويجوز ان
يريد بالامساك ان يكون بيده يحفظه لصاحبه وان يريد به ان يسكنه ليستفيع
به بما شاء من سكنى وكراه واخذ اجرة الكراه وخزانة مال ونحو ذلك من المانع
وهو الذي يؤول له في الديوان وان يريد ما بهم ذلك كله وهو احسن * جاز ان
يدخل باذنه * لا بغير اذنه ولو لما اكه ان سكنه ذلك الذي بيده او جعل فيه
ماله وان كان خارجا وباذن ربه ان كان داخله * ولا يدخل في بيت مراهون
بأذن رايه اذ لم يملك تصرفا فيه وقيل يدخل باذنه ويدخل ايضا باذن المرتن
فان كان الدخول منفعة للرهن فذاك وان كان منفعة للداخل او للمرتن انفسخ
الرهن او اسقط ذلك من دينه على ما يأتي ان شاء الله ويدخل باذن ايها شاه
اذن * من داخل * وان امر * بالدخول صاحب بيت بملكه او بكونه يسده
* خارج منه داخلا * اي مر يد دخول * فيه فنهاه من فيه فلا شغل بنهيه بعد
اذن ربه لان الناهي ليس بساكنه * فلو كان ساكنه لوجب ان يشتغل بنهيه
ولو كان الامر هو صاحب البيت غير ساكن * ولا يدخل في عكس ذلك *
وهو ان ينهيه رب البيت ويامره ساكنه * وينظر لمن له البيت * هذا قيد
لما قبله واشارة الى ما هو اعم * ولا باذن احد الزوجين ان لم يرض الآخر *
وكان البيت مشتركا بينهما * ولو تفاضلا في شركته * وكان الاذن من صاحب
الاكثر الا انه يحذر ما يقع من البين بين الزوج وزوجته ولا ينبغي ان تأذن لمن
يدخل بيتها ان كرهه زوجها * كما لا يؤكل من مال مشتركين ان اختلفا اذنا
ومنعا * ولو تفاضلا في المشترك وان اذن احدهما ولم يعلم من الآخر منع ولا اذن
جاز لما دون له الاكل مالم يجاوز سهم الذي اذن وقيل لا وان كان الذي اذن غير
امين فلا يؤكل باذنه وفيه رخصة ان يأكل مالم يجاوز سهمه واذا سكن عيال في
بيت او دار واذن واحد منهم لمن يدخل وهو خارج دخل ويعمل شيئا يعلم من
هو في داخل البيت او الدار دخوله ويصدقونه ان قل اذن لي من خارج او من

ومن بيده بيت غيره
بكرة او عارية او امساك
جاز ان يدخل باذنه وان
كان خارجا وباذن ربه
ان كان داخله وان امر
خارج منه داخلا فيه فنهاه
من فيه فلا شغل بنهيه
بعد اذن ربه لان الناهي
ليس بساكنه ولا يدخل
في عكس ذلك وينظر
لمن له البيت ولا باذن
احد الزوجين ان لم يرض
الآخر ولو تفاضلا في
شركته كما لا يؤكل من
مال مشتركين ان اختلفا
اذنا ومنعا

داخل في قرب الباب او نحو ذلك مما لا يتبين فيه كذبه وقيل لا يدخل باذن خارج مطلقا ان كان احد في داخله من عيال * وجاز لسيد دخول بيت عبده ويأمر به ولو نهاه العبد * اي ولو نهى العبد المأمور بالدخول عن الدخول او ولو نهى العبد سيده عن الدخول او الامر به وهذا الجواز اطلاق النهي من الادنى للاعلى وتسميته دعاء تأدب لا لغوي واذا كان في البيت زوجة العبد او غيرها ممن يستتر من السيد ولو محرمة لان منها ما تستر فلا يدخل الا باذن ولكن ان منعوا لم يكثر بمنعهم فليمتك قدر ما يستتر من فيه ويعلمهم بدخوله فيدخل * لا ان امر العبد ونهى السيد وهذا ان كان * البيت * له * اي للسيد او بكراهه او بوجهه * والا * بان كان للعبد على القول بجواز ان يكون مالكا او بان كان لغير السيد ولغير العبد * فالنظر للعبد لانه الساكن فيه * ولا يدخل الرجل على اخته وامهاته وعماته وخالاته الا باذن وكذا المرأة وفي التاج لا يباح الدخول بدون الاذن وان من رب البيت واختير انه ان كان فيه من له مساكنته معه جازت اباحته له ومن سكن مع محارمه لم يلزمه استئذان ولكن ندب له ان ينصح او يتكلم او نحوها فيدخل حذرا من مفاجاة مكرهه نظره * باب * فيما يجب فيه الاستئذان وما لا يجب فيه * يجب في بيوت الغير ان سكنت * لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأمنوا وتسلموا على اهلها ومعلوم ان الاستئذان لا يكون الا بين اثنين فصاعدا وان قوله على اهلها تنازعه تستأمنوا وتسلموا والمراد باهلها من سكنها او كانت بيده ولو لم تكن ملكا لم ومعنى ذلكم خير لكم ان الاستئذان والتسليم منفعة واجبة لكم لا تتركوها كما ان البدن منفعة لنا يجب علينا المحافظة عليه وتركه شرف خير ليس وصفا او اصلا خير بشد الياء صفة مشبهة اي هما امران حسنان حسن الفرائض اذ هما فرضان او هو اسم تفضيل خارج عن التفضيل او باق عن التفضيل فقد يظن الجاهل ان في ترك الاستئذان والتسليم حسنا فقال الله ان هذا احسن وافضل كما كانوا في الجاهلية يدخلون بدون استئذان ويقولون صباح الخير ومساء الخير فقال الله عز وجل هذا افضل مما يفعلون لو كان فيه فضل وقد كثر في القران ذكر الافضلية

وجاز لسيد دخول بيت عبده ويأمر به ولو نهاه العبد لان امر العبد ونهى السيد وهذا ان كان له السيد وهذا ان كان له والا فالنظر للعبد لانه الساكن فيه

باب

يجب في بيوت الغير ان سكنت

في الواجب دون قصد عدم وجوبه كقوله تعالى ذلكم اذكي لكم واطهروا المعنى انها في الوجوب اشدهما تفعلون في القبح كقواك الخ في حوضته اشده من غسل في حلاوته ومن قال معنى ذلكم خير انه يجوز الدخول بلا استئذان ولا يسلم لكتبتها افضل فقد كفروا لم تنزل آية نسخت هذه الآية ولا حديث يدل على ان النهي فيه للتنزيه وتسلم المرأة قبل الدخول كالرجل كما في بيان الشرع ولا بأس بسماع الرجل صوتها في السلام كما لها ان تتكلم في فرائضها ومباحاتها الرجال عند الحاجة قال ابو عبد الله الغرناطي في حاشيته على ابن جزلي الكبي السلام واجب كما وجب الاستئذان الا ان وجوب الاستئذان اكمل لان تركه قد يقع به في عورات الابدان وعورات البيوت وغير ذلك * وان من وبر او شعر او جلود وكذا الخصوص * او غيرها * ومقابل مسافر ومبته مادام كذلك * غير راجل عن مقيله او مبته اذا كان فيهما مال وستر ولو برجل او متاع اما اذا كانوا بارزين ولا مال لهم ينبغي ستره فلا يلزم استئذانهم الا ما يتأدب عن الدخول بينهم او بين امتعتهم ثم ظهر انه لا بد من الاستئذان ولو برز ذلك على ما يدل عليه كلامهم * وكذا السفن لاهلها والاجنة المزربة ولا يجب ان لم يوار * يستر * ذاك * كله * اهل * اذا قعدوا وقيل اذا قاموا والاول احوط ومن فيه ولمه اراد بالاهل من فيه مطلقا وقيل اذا احيط بجنة بقدر القدم والركبة وما بينهما جاز دخوله بلا اذن وقيل ان احيط بمادون القامة جاز دخوله بلا اذن ما لم يمنع وقيل ان احيط به ولو بقصير كشير او اقل لم يدخل الا باذن وقيل ان احيط بمالا يتخطاه احد بان يكون اطول من قدمه الى مقدمته وهذه الاقوال تختلف بحسب طول الانسان وتصره غير القول الذي قبل الاخير فيباح الدخول بلا اذن في حق احد اطوله ويمنع في حق الآخر قصوره وقيل النظر الى الاوسط وهو الصحيح وهو اضبط * ولا في بيت لم يسكن * ولو مغلقة لم يكن فيه شيء من مال ولو قننا او خطبا لان عمران البيت بالمال ووضعه فيه سكن فيه فان السكن في الآية شامل للسكن بالمال لان كلا من السكن بالبدن والسكن بالمال عمارة له وقيل ولو كان فيه مالا ينكر صاحبه الدخول عليه كتبت وحطب فيدخل الانسان بلا اذن في بيت لم يسكن على ما ذكرت

وان من وبر او شعر او جلود وكذا الخصوص ومقابل مسافر ومبته مادام كذلك والسفن لاهلها والاجنة المزربة ولا يجب ان لم يوار ذلك اهل ولا في بيت لم يسكن

لاستفاد به واستدواء ووضع مال والا استفاد هو المراد بالمتاع في قوله تعالى فيها
متاع لكم اي استفاد وتمتع وفيه غير ذلك فانظر تفسيرنا ولا يقال سكون البيت
بان يقال سكنى البيت فان السكون ليس مرادنا لانه ضد الحركة كقيد
لمسافر فيه متاعه اي فيه له تمتع بان يحمل ماله فيه او متاعه هو نفس المال
وقيل يجب في كل بيت مغلق ولوم يكن فيه شيء ولا اعتبار بباب حبل
ولم يجعل له مغلاق او جعل له مغلاق ولم يغلق ولو سد الباب ما بين العتير ولا
سيما ان وضع بجانب عضادة او بين المضادتين وبقيت فسحة فمن دخل قرية اريية
ووجد فيه بيتا او دارا كذلك فله دخوله بلا اذن والاستفاد فيه بما شاء مما لا ضير
به وكذا من كان من اهل القرية او المدينة وكذا يجوز دخول بيوت الاجنة ودورها
في الوقت الذي لم يسكن فيه اذا لم تكن مغلقة بلا اذن والاستفاد فيها ان لم يكن
بها مال الا مالا غير معتنى به او كان من كسعر وان لم يسكنه فام
لان المادة قلها اذ لم تسكن وهذا يعني عنه ما مر وفي الديوان ان اراد ان يدخل
دار غيره وقد كانت سقيفة ولا يسمع صاحب الدار حتى يدخلها فله ان يدخلها
ان لم تعم حتى يسمعهم ثم يستأذنوا ولا يضرب الرجل باب الدار اذا اراد ان
يستأذن مثل المرأة اي وله ان يضربه ضربا ليس كضربها ولا ترفع المرأة صوتها
بالاستئذان اي تستأذن بخفض صوت وكذا تخفض صوتها بالتسليم وان لم تجد
الا برفع صوت رفعت وجاز للرجل ان يدعو الى صاحب البيت حتى يسمع ثم
يستأذن واما بيت غير مسكون وغار ان كان فيها شيء من المتاع او غير ذلك
مثل التبن والحطب والمحراث او كانا مغلقين فلا يدخل الا باذن وكل بيت عمل
من الصوف او من الشعر او من الكتان او القطن او الجلود او ما شبه ذلك فلا
يدخل احد الا باذن مسكونا او غير مسكون وكذا الحصون والقب على هذا
الحال ومنهم من يرخص ان لم يسكن ذلك ولا يدخل البيت الذي غصب ولوم
يسكن ولم يكن فيه مال ولا باذن الناصب ويجوز دخوله لضرورة كتشجبة نفس
او مال ولا اذن في حائوت والحائوت في الاصل تباع فيه الخمر واستعمله
الامة في بيت النجر مطلقا وهو يؤث ويذكر مطلقا اي ولو لم يقل ص حبه

كقيد لمسافر فيه متاعه
وقيل يجب في كل بيت
مغلق او من كسعر وان لم
يسكن ما قام ولا اذن في
حائوت مطلقا

للناس هلموا لان تهيئتها لذلك اذن وكلام بلسان الحال وقيل اذا وضع بها متاع
وفتح بابها وقيل للناس هلموا وان كان العرف الدخول الى الموضع الذي كان
فيه التاجر فقط او كان بموضع يعلم الداخل انه يكره الدخول اليه فيه او كان العرف
انه لا يدخل اليه احد الا الى ما يلي الباب فلا يجاوز العرف في ذلك الا باذن واصل
ذلك انه لا يباح ملك احد الا باذنه او باسان حاله او بعدم حرمة لذلك الموضع
من المنزل وكان ابن عمر يدخل بيوت التجار باذن وذلك اذا خاف ان يجدهم
بحال لا يحبون ان يراهم عليها ولا تجوز رؤيته وليس استئذانه خوفا ان يمنعوه
لانهم لا يمنعون احدا ولكن ليعلموا به فيستروا ما ينبغي لهم ستره فيقولون له ادخل
بسلام اي بسلامة لم يدخل بسبب قولهم بل يدخل بلا سبب من قولهم فهو يدخل
قالوه اولى بقوله مالم يمنعوه ولا في مسجد او محضرة او قصر لامة او فندق او
حمام او مقصورة لعل مراده البيت الذي يجعل في المسجد للامام كما نرى في
مساجد قومنا والا ففي القاموس المقصورة الدار الواسعة المحصنة او هي اصغر من
الدار كالمقصرة بالضم ولا يدخلها الا صاحبها ومجلس قاض للقضاء او مجلس
امام اذا جعل لذلك على الاطلاق وان جعل لوقت مخصوص استؤذن في غير
ذلك الوقت وان كان بلا توقيت او كان ملكا للقاضي او للامام وكان يمنع قارة
وباذن تارة فلا يدخل الا باذن او بيت لذكر او علم او صلاة او لصانع
لا لعماله اي لم يكن عياله معه ونواه كان البيت ملكا له او غيره او فيه بيت
وانما ايج دخوله بلا اذن لانه من يعينه او لدافع ضرا عنه
عن الميت كسبع وهدم او فيه طعام عرس خاله خلى البيت او الطعام
ربه لذلك وكذا اذا ايج دخوله لغراء ومن اخرج عياله من بيته لاستفاده
وقوله لا ضيافته متعلق باخرج دخوله بلا اذن منه كلما اولدوا دخولا
وقيل لا بد منه والقولان مبنيان على الخلاف في شغل البيت بالمال هل هو
سكنى فيه ام لا والصحيح هنا انه غير سكنى بل لو كان سكنى لمكان بمنزلة عدم
السكنى لان الدخول على المال يجوز اذا اباحه صاحبه وكذا النظر اليه لا كالمسورة
لاتباح باباحة وان خرج من دار مسكونة محتاج منهم اي من الاضياف

وقيل اذا وضع بها متاع
وفتح بابها وقيل للناس
هلموا ولا في مسجد او
محضرة او قصر لامة او
فندق او حمام او مقصورة
ومجلس قاض للقضاء او
مجلس امام او بيت لذكر
او صلاة او لصانع لا لعماله
او فيه بيت لمجهز اولدافع
عنه او طعام عرس خاله
ربه لذلك ومن اخرج
عياله من بيته لاستفاده
لا ضيافته دخوله بلا اذن
وقيل لا بد منه وان خرج
محتاج منهم

مطلقا * ليلا * متعاق بخروج او بمحتاج * الى خروج * متعاق بمحتاج * ثم
رجع وقد رقد اهل البيت وخاف ايقاظهم ان استأذن او الكلاب * ان استأذن
او خرج قبل الليل ورجع ليلا وقد نام اهل البيت وخاف ذلك او خرج ليلا وقد
ناموا ورجع وهم ناموا او قد خاف ذلك * فهل يستأذن ثم يدخل مطلقا * اذن
له او لم يؤذن او منع غير انه اذا منع انتظر قدر يظن ان المنع من اجله ثم يدخل
والاستئذان انما هو ليتبينوا وله ان يفعل اشارة ارادة الدخول * أولا * يستأذن
بل يدخل بلا استئذان * أولا * بدمنه * اي من الاذن في صحة الدخول فان لم
يؤذن له بعد الاستئذان فلا يدخل الا ان علم انهم يقظون سكتوا عن جوابه
او منعه فيدخل * خلاف * والصحيح الاول * وجاز * الدخول * الزوج
على زوجته * او سرية * في بيتها * سواء كان ملكا لها او له او لغيرها سكنته
بكره او عارية او غير ذلك * بلا اذن * ولا سلام الا ان شاء ان يسلم * ككسه *
اذا كان احدهما وحده * ويستأذن في كل * منها * على * اخر * ويسلم * في
بيت لغيره * اي لغير احدهما * ان لم يكن * احدهما * به وحده لا ان سكنا
في بيت وان لغيرهما ولا شغل بمنع احدهما * الاخر عن الدخول ولو كان احدهما
في بيت والاخر في * اخر * ان لم يكن معه انسان ويجوز ان يريد ولا شغل بمنع صاحب
البيت او غيره ممن كان فيه غير ما كان احد الزوجين ان يدخل على الآخر ولو
سكن فيه احدهما فقط وكان المانع هو المالك لانها ان سكنا معا فيه باذن المالك
بكره او حق فلا وجه لمنعه وان سكن فيه احدهما بكره او بحق فلا وجه لمنعه
الاخر عن الدخول لان الحكم لساكن البيت بحق او كراهه وان سكن احدهما
اذن للاخر في الدخول تنبه المالك لذلك او غفل وكذا ان سكن بعارية او كراهه
فسكنه اذن للاخر لان كلا منهما تبع للاخر الا ان شرط على ساكنه من اول
ان لا يدخل عليه الاخر * ويدخل عليها ولو طلقها * ان كان الطلاق * رجعا *
يملكه * او الى منها * اي خاف بطلاقها على فعل شيء او تركه او على مسها
ويأتي بسط الايلاء ان شاء الله * او ظاهر * منها اي شبهها بمن لا تحمل له ابدا في
تحريم النكاح * ما بقيت بينهما عصمة * اي اتصال بان لم تبين منه ولو بقي من

ليلا الى خروج ثم رجع
وقد رقد اهل البيت وخاف
ان استأذن او الكلاب
فهل يستأذن ثم يدخل
مطلقا أولا أولا بد منه
خلاف وجاز لزوج على
زوجه في بيتها بلا اذن
كمكسه ويستأذن كل على
اخر في بيت لغيره ان لم
يكن به وحده لا
ان سكنا في بيت وان لغيرهما
ولا شغل بمنع احدهما ويدخل
عليها ولو طلقها رجعا او
الى منها او ظاهر ما بقيت
بينهما عصمة

مدة الايلاء او الظاهر مالا يدرك فيه الكفارة التي لزمته على ذلك * لا باذن
ككسه * وهو ان تدخل عليه بلا اذن ولا سلام الا ان شاء احدهما ان يسلم
على الآخر وان استأذن عليها في ذلك فليس من الجفاء وكذا ان استأذنت وذلك
لم يحل منها كل ما حل قبل ذلك * وقيل يصفق نعليه * اي يضرب احدهما بالآخر
او يضرب كلا بالآخر دفعة واحدة * ويسلم وينحني * او نحو ذلك مما تشعروا
به * ان اراده * اي الدخول * عليها * وذلك انه يباح له النظر اليها من فوق
السور وتحت الركبة الا التي مال منها فله نظر الفرج وتفعل ما يعلم به دخولها
ان دخلت عليه ويبيتان ولو في بيت واحد عند بعض على ما يأتي وما ذكره
المصنف من تصفيق النعلين والتسليم والنحنح احوط واصح اذ لم يبيح منها
ما يباح قبل وان كان الطلاق لا يملك فيه رجعتها ولا يراجعها الا ان شاءت
او فادها او كان لا يصح فيه المراجعة او طلقها ثلاثا فلا يدخل احدهما على الآخر
الا باستئذان وتسليم وكذا اذا حرمت عليه بوجه من الوجوه * وتستأذن *
وتسلم * ضرة * اي امرأة زوجها ورجلها اخرى واحدة * ارادت دخولا
على اخرى في بيتها * لان المراد الدخول عليها لا على الزوج * وان * كان * به
زوجها ورجلها * دخولا * بدونه * اي استئذان * ان توحيد * زوجها * به *
اي في بيت الضرة الاخرى * وان كان * البيت * له دخلا مطلقا * سواء
توحد فيه ام كانت فيه ضرته او غيرها * ان كان به ان لم تمنعها
ضرته او غيرها ممن به اذ كان سكنا فيها او كان ذلك الوقت لها * والمختار
المنع * من دخولها * ولو * كان البيت * له الا به * اي الاستئذان * ان لم
يتوحد فيه * لانه لا يباح لها ان تنظر من ضرته ما ينظر منها زوجها لان للضرة وغيرها
من سكن مع الزوج حقا في الاستئذان والسلام لانها من اهل البيت نعم ان
منعها من سكن معه او ضرته فعلت ما تلم به هي او غيرها ارادة الدخول او
استأذنت ومكثت مقدار ما يقع سترها ما يستر ودخلت لانه لا يحل لاحد منهما
عن زوجها * ويدخل بيت مشترك باذن من به * لا يسلم * وقيل بقول داخله *
اي يريد دخوله * من * بفتح الميم مبتدا خبره * ها هنا * وذلك جملة استفهامية

لا باذن كمكسه وقيل
يصفق نعليه ويسلم وينحني
ان اراده عليه او تستأذن
ضرة ارادت دخولا على
اخرى في بيتها وان به زوجها
وجاز بدونه ان توحيد به
وان كان له دخل مطلقا
ان كان به ان لم تمنعها ضرته
والمختار المنع ولوله الا به ان لم
يتوحد فيه ويدخل بيت
مشرك باذن من به وقيل
قول داخله من ها هنا

خارجة عما وضعت له لانه لم ير بها ان يخبروه في البيت بل اراد بها ان يعلموا
انه اراد الدخول فيستروا ما يسترون وقوله * تدخل * مستأنف * فيدخل *
بلا اذن ولا سلام * ان لم يمنع * والصحيح الاول وعليه جرى المصنف في بعض
مختصراته اذ قال وتدخل بيوت اهل الذمة باذنهم بعد استئناس اي استئذان
اذ لا سلام عليهم اه وذلك لان لهم حقا اذ كانوا في الذمة او في الامن ولا عنهم
مكفون بالستر ونحن مكفون بتحريم النظر الى عوراتهم ولا عنهم مالكون فلا
ينصرف في ملكهم بدخول ولا بغيره الا باذن منهم وذكر ان من كان في بيته
نساء متجردات يتحدثن مع اهله فله ان يدخل بلا اذن لان البيت والمرأة له
فان سلم فهو المأمور به قال وله ان يدخل بيت نفسه بلا تسليم وليسد ان يدخل
بيت عبده ان كان فيه وحده بلا اذن لا ان كانت له زوجة فيه ولو كانت امة
لانه لما زوجها عبده حرم عليه نظرها بشهوة وانتفع منها وحرم عليه ما بين سرتها
وركبتها او السرّة والركبة وما بينهما فليقل ما يعلمان به ويمكث مقدار ما يقع الستر
ويدخل ولو منعاه لانها ملكه وكذا المرأة تدخل على مملوكها بلا اذن ان كان
وحده ولا يدخل على امته ان كان لها زوج الا باذن واذا كان للعبد زوجة او
لالامة زوج فلا يدخل عليها حتى يكون منه ما يبرقار بدخوله فيستران منه * ويدخل
بيت فيه ظلم او منكر او محرم * الظلم بين المخلوق واهل البيت والمنكر ذنب بين
الله والمحرم كنفس خمر او خنزير * ليعبده ان علم او تحققت * اي ترجحت
* تهمة لا باذن وان اغلق بابه دون الداخل * اي مر يد الدخول * كسره *
او القفل * ودخل وان على كره ان منع منه * اي من الدخول والا دخل بلا
كسر وبضمن الكسر اذا دخل على تهمة ولم يجد لها صادقة وقال بعضهم لا يجوز
له التقدم الى الكسر بالتهمة وهو ظاهر عقد الجواهر اذ قال فيه وكل بيت كان
فيه منكر كزني او خمر او نبيذ مسكر او خائن او مانع الحق او ضارب اهله جزافا
جاز لمن يدخله بغير اذن لتغيير ذلك وان اغلقه فلا كسره عليهم اذا صح ذلك
عنده اه وقيل لا يدخل بتهمة الا باذن ويحتمل كلام المقدم * وكذا من له *

فدخول فيدخل ان لم يمنع
ويدخل بيت فيه ظلم او
منكر او محرم لغيره ان
علم او تحققت تهمة لا باذن
وان اغلق بابه دون الداخل
كسره ودخل وان على كره
ان منع منه وكذا من له

او ليعه او غائبه او مجنونه او كل من قام مقامه بخلافه او وكالة او وصاية او
احتساب لیتيم او مجنون ومظلوم او غير ذلك * مال في بيت غيره ومنعه من
دخول عليه دخل اليه وان * بكسر ان لم يجد الا بكسر و * بلا اذن واما ان لم
يجد ربه البيت او من يأذن له فلا * يدخل * الا به لا تفاه المنع * الا ان
غاب لثلا يصل صاحب المال الى ماله فذلك منع * وان ادخل غاصب ما غصب
بيته هجم عليه ربه * او من قام مقام ربه من خليفة او وكيل او محتسب او
نحوهم * فيه بدونه * ولو كان فيه غير الغاصب من عيال الغاصب او غيرهم ان
خاف ان يهرب به او يغتبه او يخفيه ان استأذن لكن اذا كان فيه غيره فعل امانة
الدخول ودخل ولا يهجم عليه في بيت سارق ان كان يقر بالسرقة ويرد ما سرق
او كانت عليه شهادة صحيحة وكان مقدورا عليه والا فهو كالغاصب * ولا يهجم
غريم على مدين * كبيع * بلا اذن في بيته ان توارى * استتر * فيه منه *
ولو وجد ما يؤذي له لانه اعطاه الدين برضاء لا بغصب او سرقة او تعدية ولان
المال كله مال المدين والدين في ذمته ومن اي مال شاء اعطى ذلك الدين لمن
موله ولان له ان يتوارى كما ذكر المصنف بعد لكن التوارى انما يكون له اذا
اعسر كما امر صلى الله عليه وسلم بلالا بالتواري حتى يجد ولو كان يهجم عليه اذا
توارى لم يفده تواريه فضلا عن ان يأمره به ولو كان المجهوم عليه حقالم يأمره
بالتواري الذي يترتب عليه المجهوم الذي هو خلاف الاصل * ولا يروع *
بتشدد الواو اي لا يخوف * كغاصب وسارق وله ان يتوارى من غريمه ان لم
يجد ما يؤذي له * وقوله * الى ايساره * متعلق بتواري كما اخذ بلال الدين
للنبي صلى الله عليه وسلم بأمره ولما طوب بلال وضيق عليه ولم يكن للنبي صلى
الله عليه وسلم ما يؤذي امر بلالا ان يستتر عن بطاله حتى يجد ولا يهجم على
من توارى ليقطع الشفعة من بطاله بها * خاتمة من الجفاء * يطاق على فعل قبيح
او قول قبيح غير معدود في الكبائر كما هنا وعلى فعل قبيح او قول قبيح معدود
فيها * استئذان الرجل في بيته * والمرأة في بيتها واحد الزوجين على * اخر اذا

مال في بيت غيره ومنعه
من دخول عليه دخل
اليه وان بلاذن واما ان
لم يجد ربه البيت او من
يأذن له فلا الا به لا تفاه
المنع وان ادخل غاصب
ما غصب بيته هجم عليه
ربه فيه بدونه ولا يهجم
غريم على مدين بلا اذن
في بيته ان توارى فيه منه
ولا يروع كغاصب
وسارق وله ان يتوارى
من غريمه ان لم يجد
ما يؤذي له الى ايساره
* خاتمة *
من البقاء استئذان
لرجل في بيته

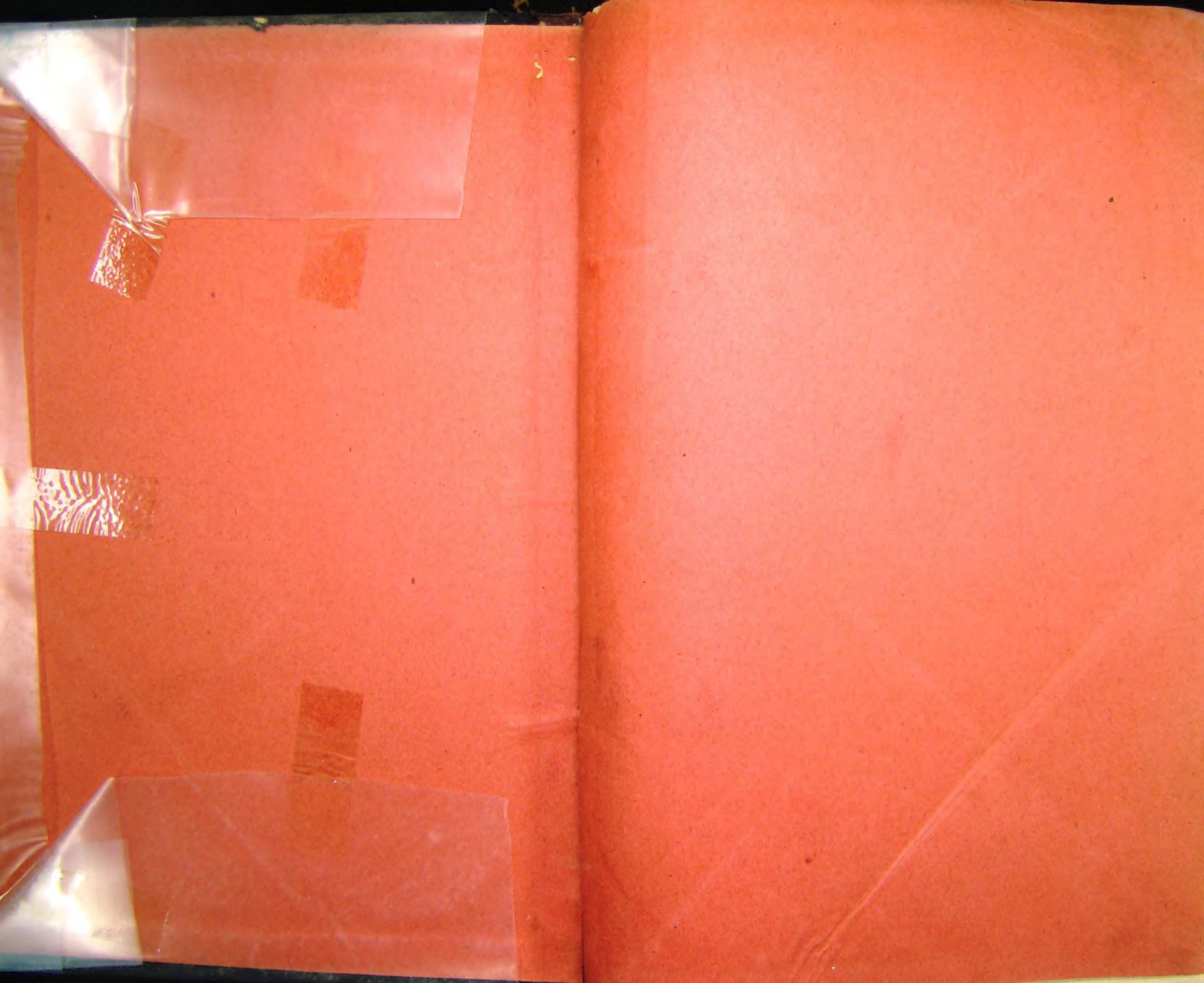
كان وحده وان خاف ان يفاجئ فيه مالا يحل نظره سلم او حرك الباب او نحوه
 قدر ما يسمع من فيه والتسليم اولى لان فيه التنبيه على دخوله وفيه ان خير البيت
 ينحو بسلام صاحبه فيه * او بيت اطفاله وعبيده ان لم يكن به * اي بيت اطفاله
 وعبيده * غيرهم * وان كان فليست اذن فيه ولا يشتغل بمنع المانع ان كان البيت
 له او لاطفاله او لغيرهم لكنه ينتظر قدر الاستتار فيدخل وان منعه مالك البيت او
 ساكنه مع عبده او اطفاله فلا يدخل وان قلت فهل يستأذن على عبيده واطفاله
 قبل صلاة الفجر وحين وضع الثوب للظهيرة وبعد صلاة العشاء قلت نعم لان علة
 ذلك مخافة ان يكشف العورة والوجود على حالة مع الزوجة لا ينظرها احد فمن كان
 من العبيد او الاطفال له زوجة فظاهر ومن لم تكن له زوجة خاف ان يراهم
 منكشفين ايضا لزوم او لتبديل الثوب لانه ابيح له الدخول عليهم بلا اذن تبعا
 لباحة الدخول لهم عليه بلا اذن فيستثنى فيه الاوقات المستثناة فيهم ولا اتفاق
 العلة كما ذكرته ويدل لذلك عدم اباحة الدخول على الاطفال لامهم وجدتهم
 وجدهم لعدم نص القرءان فيهم كما قال * والام والجد والجدة يستأذنون *
 ويسامون * في بيوت اطفالهم وكذا خليفة يتيم ومجنون * لا يدخل بيتها الا
 باذن وسلام سواء اذن الطفل المميز او المجنون اذا ميز او غيرها ممن سكن
 معها او من دخل كما يجوز وان لم يعلم حال المجنون حين اراد الدخول استأذن
 وسلم فان اذن حمله على انه قد ميز وان لم يأذن له نزل منزلة المريض ودخل بلا
 اذن في نفع ذلك المجنون وان كان الدخول لنفع له فله الدخول اذ لا يمنع من
 نفعه وان نادى المجنون فخرج اليه دخل * وجاز لكل من مشترك في بيت *
 بالملك او بالكراه او الامساك او غير ذلك * دخول بلا اذن ان سكنوه
 كلهم * ولو سكن مع امه لان قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال استأذن على
 امي انجب ان تراها عريانة انما هو في ام سكنت لامع ابنها والا حوط ان يجعل
 علامة لدخوله * و * جاز * به * اي بالاذن * لمن لم يسكن معهم فيه
 منهم * ومن دخل بيتا لساكن فيه قال استحبابا السلام علينا من ربنا وعلى

او بيت اطفاله وعبيده
 ان لم يكن به غيرهم والام
 والجد والجدة يستأذنون
 في بيوت اطفالهم وكذا
 خليفة يتيم ومجنون وجاز
 لكل من مشترك في بيت
 دخول بلا اذن ان سكنوه
 كلهم وبه لمن لم يسكن
 معهم فيه منهم

عباد الله الصالحين وكذا من دخل مسجدا وقيل يسلم على من فيه وقد مر انه قال
 بعض لامسلام على من فيه وقد قيل ان البيوت في وادى دخلتم بيوتا
 فسلموا على انفسكم هي المساجد والمراد سلموا
 على اخوانكم فيها جعل الاخوان
 كالانفس والله سبحانه
 وتعالى اعلم

قد تم باعانة الملك الجليل طبع الجزء الثاني من شرح كتاب النيل وشفاء العليل
 المشتمل على ستة كتب الكتاب الرابع في الزكاة والكتاب الخامس في الصوم
 والكتاب السادس في الحج والكتاب السابع في الايمان والكفارات والكتاب
 الثامن في الذبائح والكتاب التاسع في الحقوق ويليه الجزء الثالث اوله
 الكتاب العاشر في النكاح





شرح التلخيص
وشفاء العليل